مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

يهود البلاد العربية

الدكتورة خيرية قاسمية

هذا الكتاب

مسألة يهود البلاد العربية، تمثّل إشكاليّة مركّبة ومثيرة للجدل ثقافياً وسياسياً، ولا سيما بعد تراكم التطورات المتشعّبة التي أعقبت إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قبل ما يزيد على ستة عقود ونصف.

تناول كثيرون هذه المسألة، لكنَّ الكتاب الذي يقدّمه مركز دراسات الوحدة العربية إلى القراء العرب ، ربما يكون هو الأول بهذا المستوى من الدقة والشمولية في تناول الموضوع، ابتداءً من البحث في دلالات مصطلح «**اليهود العرب**»، مروراً بنظرةٍ تاريخية شاملة إلى حياة اليهود في المجتمع العربي، وانتهاء بدراسةٍ تفصيلية للواقع الراهن، في ضوء التحولات الكبيرة التي شهدها الوطن العربي بعد احتلال فلسطين، إضافةً إلى رؤية تحليلية واستشراف مستقبلي لاحتمالات ما قد تؤول إليه هذه المسألة

الدكتورة خيرية قاسمية

- ولدت في حيفا عام ١٩٣٦ وتوفيت في دمشق عام ٢٠١٤. وكانت أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر في جامعات: القاهرة، ودمشق، والرياض، وشيكاغو، ونوتردام.
- من مؤلفاتها: **العلم الفلسطيني** (بيروت، ١٩٧٠)؛ **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** (بيروت، ١٩٧١)؛ **النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ - ١٩١٨** (بيروت، ١٩٧٣)؛ **عوني عبد الهادي - أوراق خاصة** (بيروت، ١٩٧٤)؛ **مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩١٤ - ١٩٣٢** (بيروت، ١٩٧٥)؛ **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧** (القاهرة، ١٩٧٨)؛ **الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط** (القاهرة، ١٩٧٩)؛ **أحمد الشقيري: زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً** (الكويت، ١٩٨٧).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-700-1
9 789953 827001

يهود البلاد العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

يهود البلاد العربية

الدكتورة خيرية قاسمية

مراجعة وتقديم

الدكتور أنور محمود زناتي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
يهود البلاد العربية/ خيرية قاسمية؛ مراجعة وتقديم أنور محمود زناتي؛ مع فصل خاص إضافي/ أنيس مصطفى القاسم.
٧٩٧ ص. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)
ببليوغرافية: ص ٧٣٩ - ٧٦٧
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-700-1
١. اليهود ـ البلدان العربية. ٢. اليهود ـ إسرائيل. أ. العنوان.
ب. زناتي، أنور محمود (مراجع). ج. القاسم، أنيس مصطفى. د. السلسلة.
956.94

العنوان بالإنكليزية
Jews of the Arab Countries
By Khairieh Kasmieh

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

المحتويات

قائمة الجداول

خلاصة الكتاب

أنور محمود زناتي(*)

مقدمة

«اليهود العرب» مصطلح يشير إلى يهود الوطن العربي أو اليهود المنحدرين من أصول عربية. وجرى اعتبار قضية يهود البلاد العربية من القضايا المثيرة للجدل، وبخاصة بعد الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني (١٩٤٨م).

عاش اليهود في البلاد العربية كسكانٍ أصليين وليس كرعايا دولة، وتحدثوا العربية بطلاقة شأنهم شأن مسلمي العرب ومسيحييهم، حسب لهجات المناطق التي ينتمون إليها. وكانت علاقتهم طيبة مع باقي السكان، وانخرطوا في المجتمع وكان منهم الأغنياء والفقراء ومتوسطو الحال، وخرج منهم العمال والحرفيون والفنيون، ومنهم الملحنون والموسيقيون والمغنّون والصحافيون والشعراء والأطباء. وشاركوا في مختلف مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحققوا نجاحاً واسعاً وجمعوا ثروات ضخمة، كما كان منهم أعضاء في المؤسسات العامة والمجالس النيابية والهيئات التشريعية والمجامع اللغوية.

(*) جامعة عين شمس، مصر.

استُخدم مصطلح «اليهود العرب» أحياناً، لبيان أن الهوية اليهودية هي مسألة دين وليست انتماء عرقي أو جنسية، لذا يختلف الصهاينة مع هذا الطرح، ولكن بعض نشطاء مزراحي[1] يعرِّفون أنفسهم بأنهم من فئة «العرب اليهود» حتى وإن لم يولدوا في بلدان عربية. مع ملاحظة أن الكثير منهم قاموا بتبني هذه الهوية مثل سامي شالوم شطريت (Sami Shalom Chetrit) ونعيم جلعادي (Naeim Giladi)، وإيلا شوحط (Ella Habiba Shohat)، وديفيد ربيعه (David Rabeeya).

تحاور البعض حول مصطلح «اليهود العرب» وأنها مسألة لغوية وثقافية بدلاً من التعبير العرقي والديني، وأن اليهود في الوطن العربي شاركوا بالكامل في هذه الثقافة. على هذا الرأي فإن الفرق الوحيد بينهم وبين بقية العرب هو الإسلام والمسيحية كأديان موجودة مع بعضها في دولة عربية، وهذا بدلاً من ذكر اليهود منفصلين عن العرب.

وقد أثار مصطلح «اليهود العرب» و«اليهود الشرقيين» ضجة هائلة في الساحة الثقافية العبرية، وبخاصة أن تياراً نخبوياً من «اليهود العرب»، بدأ يكرّس هذه الفكرة. فكتب عالم الاجتماع «الإسرائيلي» يهودا شنهاف، (وهو من أصول عراقية) كتاباً بعنوان «اليهود العرب»، يرفض فيه جميع التسميات السابقة، ويصل فيه إلى نتيجة مفادها أن مصطلح «اليهود الشرقيين» مرفوض جملة وتفصيلاً لأن اليهود القادمين من مصر أو العراق أو المغرب أو اليمن أو تونس أو ليبيا أو غيرها من الدول هم أصحاب ثقافة عربية محضة[2].

أولاً: تاريخ اليهود في البلاد العربية

تعد الكتابة عن تاريخ اليهود بصفة عامة، ويهود البلاد العربية بصفة خاصة، من الدراسات الشائكة التي يكتنفها الكثير من الغموض والالتباس والتعقد، وتحتاج إلى المثابرة والصبر؛ لأن الباحث في التاريخ اليهودي يواجه صعاباً وعقبات منها: أن فترة كبيرة لا يستهان بها من تاريخ اليهود قديماً مصدرها الوحيد «العهد القديم»؛ وهو ما أدّى إلى تبلور فكر ديني ذي طابعٍ مطاطيٍ، وهو مصدر لا يمكن الاعتماد عليه لأنه يختلف

(١) المزراحيم: مصطلحٌ عبريّ جامع يُستخدم للتعريف باليهود الشرقيين الذي كانوا يعيشون في البلاد العربية، وفي بلادٍ أغلبيةُ سكّانها مسلمون. انظر: زياد منى، «اليهود العرب في دولة إسرائيل: في الذكرى الستّين لنكبة فلسطين،» الآداب (بيروت)، السنة ٥٥، الأعداد ٧ ـ ٩ (٢٠٠٨)، ص ٣١.

(٢) Yehouda Shenhav, *The Arab-Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion and Ethnicity*, Cultural Sitings (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 151.

عن التاريخ الفعلي ويتناقض معه أحياناً. ويصلح هذا التاريخ ـ في بعض الأوقات ـ مصدراً للمعلومات والفرضيات، ولكنه أحياناً أخرى لا يمكن دراسته إلا باعتباره جزءاً من الرؤية الدينية اليهودية فقط، خاصة أن نصوصه تخدم الديانة اليهودية وحدها وتعمل على تمييز الشعب اليهودي كشعب الله المختار.

ظلّ التاريخ اليهودي ـ ولمدّة طويلة ـ حبيس الآراء التقليدية المتوارثة من النصوص التوراتية. لكن بعد أن حلّت الدراسات الجدّية المجرّدة من العواطف الدينية والتحليلاتُ المعتمدةُ على الاكتشافات الأثرية محلَّ الاعتقاد الأعمى المستند إلى النصوص العبرية، باتت المعلوماتُ التأريخية المتوافرة في التوراة تتضاءل صدقيتُها التأريخية.

والأخطاء التوراتية وصلت إلى حد دعا بعض المؤرخين والمفكرين إلى ترك الاعتماد على الروايات التوراتية، منهم توماس ل. تومسون في كتابه **تاريخ بني إسرائيل**[٣]، فاستند تومسون في كتابه على المصادر المكتوبة والأثرية الذي أثار عاصفة لأنه طرح فيه آراء تجديدية منها: رفض النظرة التقليدية التي تعتمد كتاب **اليهودية** مرجعاً تاريخياً. كما أصدر كيث وايتلام كتاب **تلفيق إسرائيل التوراتية: طمس التاريخ الفلسطيني** نقض فيه النظريات التقليدية التي تتعامل مع المادة من منظور لاهوتي لاعلمي[٤].

وقد اعترف أكثر من كاتب يهودي منصف منهم:

ـ يئير أورون، أستاذ التاريخ في الجامعة المفتوحة في إسرائيل في كتابه **المحرقة والنهضة والنكبة**، بأن إسرائيل وروايتها، تتنكر للحقائق التاريخية[٥]، وتحاول منع إجراء أي حوار بين روايتها وأي رواية تاريخية أخرى، وتعمل على استمرار فرض روايتها هي.

ـ كما انتقد شلومو ساند في كتابه **متى اختُرع الشعب اليهودي؟ وكيف؟ الهستريوغرافيا الصهيونية لتاريخ اليهود واليهودية وفلسطين**[٦]، وأكد أنهم لم يكونوا في يوم من الأيام قومية واحدة أو شعباً واحداً، كما أنهم لا ينتسبون إلى عرق واحد.

---

(٣) Thomas L. Thompson, *Early History of the Israelite People: From the Written and Archaeological Sources*, Studies in the History of the Ancient Near East; v. 4 (Leiden; New York: Brill, 1992).

(٤) Keith W. Whitelam, *The Invention of Ancient Israel: The Silencing of Palestinian History* (New York: Routledge, 2002).

(٥) Yair Oron, *Holocaust, Revival, and the Nakba* (Tel Aviv: Riesling, 2013).

(٦) Shlomo Sand, *The Invention of the Jewish People*, translated by Yael Lotan (London; New York: Verso, 2009).

وفكك الرواية التاريخية الصهيونية المستندة إلى أساطير وخرافات دينية ودحضها. وكشف التزييف المتواصل الذي قام به قادة الصهيونية ومنظّروها، في سياق عملية البناء الهستريوغرافي الصهيوني؛ من أجل شرعنة إقامة دولةٍ يهودية في فلسطين وتبريرها. يؤكّد شلومو ساند في كتابه أنّ اليهودية ديانة وليست قوميّةً أو عرقاً، وأنّها ديانة تبشيرية كغيرها من الديانات التوحيدية، انتشرت في مناطقَ واسعة من العالم القديم، من خلال تهوّد أعراقٍ وقبائلَ كثيرة وشعوب مختلفة، وليس من خلال انتشار عرق كما تدّعي الصهيونية، بل يعتقد أيضاً أن فكرة الوعد بعودة الأمة اليهودية إلى الأرض الموعودة هي فكرة غريبة تماماً على اليهودية.

بدأت المحطة الرئيسية في تاريخ اليهود بداية من هجرة الخليل إبراهيم (ﷺ) حيث هاجر مع بعض أبناء عشيرته كجماعة من الرعاة الرحل من «أور الكلدان» في بلاد الرافدين شمالاً نحو حران في بلاد «آرام فدان» ثم انحدر جنوباً إلى بلاد كنعان ومنها توجه نحو مصر فالجزيرة العربية، قبل أن يستقر به المقام في أرض كنعان حتى وفاته؛ ثم هجرة يعقوب؛ ثم وجود يوسف (ﷺ) بمصر واستقرار اليهود وتكاثرهم فيها. ومع مضي الوقت الذي يقرب من نحو أربعة قرون بدأت مرحلة خروج بني إسرائيل من مصر بقيادة موسى (ﷺ) أمام جيش فرعون ووصوله إلى سيناء[7].

وحقائق التاريخ وأبحاث علم الأنثروبولوجيا ـ التي لا يمكن إخفاؤها ـ تذكر أنّ خروج بني إسرائيل من مصر وضع حداً فاصلاً بين عهد النقاء وعهد اختلاط الدم، أي حدث اختلاط بين بني إسرائيل وغيرهم نتيجة ترحالاتهم السابقة من العراق إلى فلسطين[8]، ومن فلسطين إلى مصر والتي استقروا فيها أزماناً ليست بالقصيرة حتى خروجهم منها ودخولهم فلسطين مرة أخرى[9].

بدأ التسلل العبراني إلى أرض كنعان تحت قيادة «يوشع بن نون» ومحاولة الاستيطان فيها والعمل على استئصال سكان تلك المدن حتى تكون الأرض إرثاً لهم

(7) انظر: مصطفى كمال عبد العليم وسيد فرج راشد، اليهود في العالم القديم (بيروت: دار القلم؛ دمشق: الدار الشامية، ١٩٩٥)، ص ٣١، وأحمد سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ١٨.

(8) أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، ١٨٩٧ ـ ١٩٢٢ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠)، ص ٢٤.

(9) ليون كارنييف، اليهودية والصهيونية في نظر شعوب العالم، ترجمة محمد علي حوات (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠١)، ص ١٠.

لا ينازعهم فيها أحد من بعدهم. واستمر يوشع في حربه دون توقف حتى توفي، وخَلَفَهُ مجموعة من القضاة الذين تولوا حكم اليهود من بعده. وبدا واضحاً السلوك الوحشي الغريب لليهود؛ فهم لا يريدون الاستقرار في المدن بل يريدون الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض والمدن مهما كانت النتيجة(١٠).

وعاد بنو إسرائيل مرة أخرى إلى الإفساد في الأرض واتخذوا لأنفسهم آلهة من الأوثان التي كانت تعبدها الأمم المحيطة بهم فعبدوا إله الكنعانيين (بعل)(١١).

مثّل اليهود في التاريخ جماعة بشرية ليس لها كيان سياسي مستقل، واتصف تاريخهم بالتبعية المستمرة لحكومات الدول والأمم الأخرى. وقد أجرى البروفيسور شابيرو ـ رئيس قسم الأنثربولوجيا في المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي ـ دراسة مستفيضة عن التاريخ البيولوجي للشعب اليهودي، وفيها يقول إن اليهود: «ليسوا أسرة ولا قبيلة ولا أمة بالمعنى الصارم للكلمة» وبعد تتبعه تاريخ اليهود يؤكد أن «الاختلاف الواضح في الصفات الجسمية للسكان اليهود، وتنوع الجينات الموروثة المتوافرة في فئات دمهم، تجعل إدراجهم تحت أي تصنيف عرقي موحد هو التناقض بعينه»(١٢). فالحقيقة الأنثربولوجية تؤكد أن اليهود مختلفو العرق، ولا أساس للادعاء بوجود عرق يهودي.

أما تاريخ اليهود العرب في الفترة الآشورية والبابلية والمصرية فقد ضم عهد الملوك ابتداء من داود وسليمان (ﷺ)، وظهور مملكة إسرائيل الموحدة، ثم انقسامها وانتهاءً بالتهجير الآشوري والبابلي. ويؤكد التاريخ أيضاً أنه لم يقم لليهود كيان سياسي في المنطقة أكثر من نحو سبعين عاماً على عهد النبيَّين داود وسليمان (ﷺ). وحتّى في هذه الفترة لم تخلُ من الخضوع غير المباشر تارة للفينيقيين وأخرى للمصريين، فلقد ذكر كبار المؤرخين ـ وتشهد بذلك التوراة ـ أنّ مملكة داود وابنه سليمان كانت مئة وعشرين ميلاً في الطول وستين ميلاً في العرض، وأقلّ من ذلك في أغلب الفترة التاريخية. ولا يستطيع أحد أن يثبت أنّ أرض فلسطين كلها أو معظمها أو نصفها كانت في يوم من الأيام تحت سيطرة العبرانيين؛ فأسفار التوراة تصرّح بأنّ الفلسطينيين ظلّوا

(١٠) جباغ قابلو، تاريخ مصر القديم (تعز: اليرموك للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(١١) انظر: الكتاب المقدس، «سفر القضاة،» الأصحاح ٦، الآيات ٢٥ ـ ٣٢، والأصحاح ٨، الآيات ٣٣ ـ ٣٥، و«سفر الملوك الأول،» الأصحاح ١٨، الآيتان ١ ـ ٢.

(١٢) Shapiro, «The Jewish People: A Biographical Historical History,» Quoted from Hadawi, pp. 33- 34.

يتملكون في هذه الأراضي الجنوبية الساحلية الخصبة، وأن الكنعانيين والفينيقيين ظلوا صامدين في المناطق الشمالية. وبالتالي كان وضعهم وضع غزاة كبقية الغزاة الذين يأتون ويذهبون من دون أن يتركوا أثراً في الحياة القومية والتاريخية للسكان الأصليين.

تعرض يهود البلاد العربية لما عرف بـ «النفي البابلي» وهي فترة تأثر فيها اليهود بكثير من العقائد البابلية، مثل تقديس يوم السبت وتغطية الرأس أثناء الصلاة، وبعد العودة من بابل تأثروا بالتراث الفارسي والأفكار الوثنية الموجودة في فلسطين والمناطق المجاورة لها[١٣].

ومن الناحية العِرقية فقد طرأت على الدم اليهودي ـ باعتباره العرقي والقومي ـ تغييرات جوهرية؛ حيث لم يستطع الدم اليهودي أن يُحافظ على نقائه[١٤].

وفي الحقيقة: إنّ اليهود منذ دخول كنعان كانوا عبارةً عن خليطٍ من مجموعات من الأجناس والسلالات ذات طبائع دينية واجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، وتتغير الطبائع حسب الظروف؛ والتحوّلات أو التغييرات تشمل أيضاً المعتقدات أو المفاهيم الدينية.

وعلى هذا المفهوم، فإن اليهود المعاصرين هم معتنقو ديانة خاصة قد استوعبت عناصر كثيرة من الديانات والحضارات والعقائد عبر التاريخ، وليس بينهم وبين اليهود القدماء الّذين عاشوا في منطقة الشرق الأوسط صلة عِرقية أو سُلالية. وبهذا تكون دعاية وجود جنس أو شعب خاص باسم الشعب اليهودي عارية من الصحة، وهي شعار أيديولوجي أكثر من كونها حقيقة تاريخية.

وجاءت الفترة الهيلينية والرومانية، فبعد هيمنة الإمبراطورية اليونانية على أجزاء كبيرة من البحر الأبيض والشرق الأدنى القديم منذ ٣٣٢ ق.م استقرت أعداد كبيرة من اليهود (كجماعات وظيفية استيطانية وقتالية ومالية) في مصر، وفي الإسكندرية على وجه الخصوص. كما استقرّوا في برقة وآسيا الصغرى. وتأثر الفكر الديني اليهودي أيضاً بالفكر

---

(١٣) أورئيل رففورط، تولدت يسرائيل بتقوفت هبيت هسيني [بالعبرية]، (تاريخ إسرائيل في فترة البيت الثاني)، ص ١٥.

(١٤) انظر التفاصيل، في: جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجياً (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧)، ص ٦١ وما بعدها.

الهيليني، فسفر (الجامعة) يتضمن رؤية عدمية تشبه من بعض الوجوه الفكرة الإغريقية الخاصة بأن التاريخ مثل الدورات الهندسية المحضة التي تبدأ وتنتهي بلا معنى[١٥].

وبعد التغلّب الروماني على فلسطين ـ كإحدى نقاط تجمّع الجماعات اليهودية وهدم الهيكل عام (٧٠م) من قبل تيتوس ملك الروم ـ استمرّ تدفق اليهود خارج فلسطين وإلى مختلف البلدان، ويُقال إن هجرة اليهود إلى الجزيرة العربية تعود إلى هذه الفترة أو بعدها[١٦].

ثانياً: أحوال اليهود عبر مراحل التاريخ العربي/ الإسلامي

دخل تاريخ يهود البلاد العربية في مرحلة جديدة وهي مرحلة وجودهم في ظل الإسلام، وقد اختلفت آراء الباحثين حول تاريخ الوجود اليهودي في الجزيرة العربية ثم أمكنة انتشار اليهود فيها[١٧].

لقد تعامل الرسول (ﷺ) مع اليهود وفق صحيفة عهد وأمان. ومن الحقوق والواجبات التي أقرتها الصحيفة لليهود هي حرية العقيدة «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»، وأن من ارتكب منهم ظلماً وإثماً لا يُهلِك إلا نفسه «إلا من ظلم، فانه لا يوتغ إلا نفسه». كما ضمنت الصحيفة على من تبعهم من اليهود الحماية والنصرة والأسوة «من تبعنا من يهود فان له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم»[١٨].

لقد كان الرسول (ﷺ) يسعى لإنشاء مجتمع يقوم على الأمن ويقوم على تسوية نزاعاته بالطرق السِّلمية، وكان إجلاء يهود بني النضير بسبب نَقْضهم عهودهم التي تحتم عليهم ألا يؤووا عدواً للمسلمين، ولم يكتفوا بهذا النقض، بل أرشدوا الأعداء إلى مواطن الضعف في المدينة، أما غزوة الأحزاب فإن يهود بني النضير كانوا قد خرجوا من المدينة إلى خيبر وهم يحملون معهم أحقادهم على المسلمين، وأخذوا

(١٥) Giuseppe Ricciotti, *The History of Israel. Volume I: From the Beginning to the Exile. Volume II: From the Exile to A.D. 135.* (London: Bruce, 1955), p. 169.

(١٦) عبد العليم وراشد، اليهود في العالم القديم، ص ٢٤٥.

(١٧) انظر: إسرائيل ولفنسون، تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩١٤؛ القاهرة: مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، ص ٢.

(١٨) عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق طه سعد، ٤ ج (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ج ٢، ص ١٦٩ وما بعدها.

يرسمون الخطط للانتقام من المسلمين[١٩]. نمت أنشطة اليهود الاقتصادية في تلك الفترة وأسهموا في ازدهار الصناعة بالمدينة ولا سيَّما صناعة الخمر، وصناعة القفاف والحصر، بجانب عملهم بالنجارة والحدادة... إلخ[٢٠]. ومن وجه آخر؛ حدثت بعض الصراعات بين المسلمين واليهود بأشكال متعددة نتيجة خيانتهم للعهد والأمان، وبالإضافة إلى الحروب العسكرية بين الطرفين، لجأ اليهود إلى حرب الجدال الفكري والمناقشات الدينية[٢١].

أما عن أحوال اليهود في العصور الإسلامية التالية لعصر الرسول في الجناح الشرقي للدولة العربية الإسلامية ثم الجناح الغربي، فقد تبدل حال اليهود على إثر الفتح الإسلامي إلى خيرٍ مما كانوا عليه تحت الحكم البيزنطي، وتمتع اليهود في ظل الحكم الإسلامي بكامل حقوق الذميين في دار الإسلام، تحت حكم الخلافة الراشدة، مروراً بالدولة الأموية فالعباسية والعباسية المتأخرة، وبخاصة عصر المماليك.

كما التزمت الدولة العثمانية بتطبيق القاعدة السياسية للدولة الإسلامية التي أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدراً كبيراً من الحرية داخل نطاق الدولة، ولم يكن لتوسعات الدولة العثمانية ما يمنع رعاياها غير المسلمين من أن يعيشوا في سلام وترابط مع إخوانهم المسلمين. وتمتع اليهود والمسيحيون بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين رغم بعض التحفظات، كما تمتعوا بالحرية الدينية الكاملة، وكانوا يمارسون شعائرهم الدينية كلها، وقامت الدولة نحوهم بمسؤوليتها في حماية أرواحهم وممتلكاتهم.

ثالثاً: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لليهود داخل البلاد العربية

ومع بدايات العصر الحديث ارتفعت مكانة اليهود الاجتماعية والاقتصادية، وتقلدوا الوظائف المهمة، فكان منهم المصرفيون والمستشارون؛ فتقلَّد بعضُهم مناصبَ حكوميةً عليا في بلدانٍ عربية مختلفة.

(١٩) سامي أبو زهري، يهود المدينة في العهد النبوي (دمشق: دار التربية، ٢٠١٠)، ص ١٢٤.
(٢٠) زبيدة عطا، اليهود وتجارتهم في مصر الإسلامية (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٨، وأحمد الشريف، مكة والمدينة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٥)، ص ٣٣٩.
(٢١) أبو زهري، المصدر نفسه، ص ٣١٨ ـ ٣٣٤.

بالنسبة إلى الطائفة اليهودية في مصر فقد تكونت عبر مراحل تاريخية طويلة. ومع تجربة محمد علي، فتحت البلاد أمام الأجانب للتنمية، لذا ارتفع تعدادهم مع نهاية حكم محمد علي إلى أكثر من ٢٥ ألف يهودي، وحين جاء إسماعيل باشا وانفتح بشدة على الأوروبيين، ازدادت الهجرة اليهودية إلى مصر حتى بلغ العدد ٦٣ ألف يهودي وأخذ العدد في التزايد مع الاحتلال البريطاني لمصر، وتملك اليهود الشركات وسيطروا على رؤوس الأموال(٢٢).

وتشربت الطوائف اليهودية العادات المصرية وكان منهم الأطباء والمهندسون والحرفيون وأصحاب الأعمال والوزراء والمسؤولون؛ نذكر على سبيل المثال «موسى قطاوي باشا» الذي أسس خط سكة حديد أسوان وشركة ترام شرق ووسط الدلتا ووزير المالية أيام سعد زغلول ورأس طائفة السفارديم، و«عدس» الذي أسس الشركة المصرية للبترول في عشرينيات القرن الماضي. واحتكر «إيزاك ناكامولي» تجارة الورق. ورينييه، وأصلان قطاوي، وشيكوريل الذي أسس متاجر شيكوريل وريكو. وكان شيكوريل الأب رئيساً لغرفة التجارة وقاضياً في المحكمة المختلطة. واشتهرت عائلات مثل عائلة قطاوي وموصيري وسوارس ومرادي ووهبة ومنشه، وعائلات مارست تجارة الذهب مثل عائلة باروخ ومسعود وشماس وموصيري(٢٣).

كان الرأسماليون والأثرياء اليهود هدفهم المصالح الاقتصادية في المقام الأول، وقد اشتكى منهم طلعت باشا حرب، لأنهم منعوه من تأسيس فرع في فلسطين لبنك مصر وأسعدهم استبعاده من رئاسة البنك. وقد نجح هؤلاء في إقامة علاقات قوية بعدد من السياسيين المصريين مثل إسماعيل صدقي الذي كان عضو مجلس إدارة بعدد من الشركات المملوكة لرأسماليين يهود، مثل شركة «كوم أمبو» التي استولت على أراضي الفلاحين وطردتهم منها(٢٤).

وعلى الرغم من هذا الوضع المتميز انجذبت هذه الجموع اليهودية إلى النشاط الصهيوني لأسباب مختلفة، منها الضغوط التي مارستها المنظمة الصهيونية العالمية

(٢٢) سهام صابات نصار، اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية (بيروت: دار العربي للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ١٢.

(٢٣) انظر: مصلحة الشركات، «وثائق محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة»، المحفظة رقم ٧، الملف ١٨٢ ـ ٣/ ٢٠٣، بنك موصيري، ص ٣٧/ ٧٢؛ صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ترجمة جمال أحمد الرفاعي؛ مراجعة رضا عبد الله الشامي، عالم المعرفة؛ ١٩٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٢٩٠.

(٢٤) زبيدة عطا، يهود مصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ٢٠١٠)، ص ٣٧.

على هذه الجماعات لكي تشترك في العمل الصهيوني[٢٥]، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تغيير جذري في مستقبل هذه الجماعات في بلادها الأصلية حيث تمت عمليات تهجيرها إلى فلسطين وتصفية الوجود اليهودي في البلاد العربية على يد الصهيونية بعد قرون من التعايش والاندماج الحقيقي في حياة العالم العربي والإسلامي[٢٦].

أما اليهود الذين انضموا إلى الحركة الصهيونية أو كانوا يدعمونها؛ فلم يجدوا صعوبة في ذلك، فقد كانت الحدود مفتوحة بين مصر وفلسطين، وكان للحركة اليهودية مكاتب رسمية تعمل في مصر بوضوح، وظلت كذلك إلى أن اتخذ مصطفى النحاس باشا قراراً بإغلاقها نهائياً ومنعها من العمل داخل مصر، لما تمثله من خطورة على فلسطين، وتبيَّن ضلوعها في الهجرات اليهودية المتزايدة إلى فلسطين، خاصة سنوات الحرب العالمية الثانية[٢٧].

ومنذ مطلع القرن العشرين كانت الصحف المصرية تنبه دوماً إلى خطورة ما يجري على فلسطين وعلى كل البلدان العربية، والزعماء المصريون كانوا يدركون ذلك، مثل عبد الرحمن عزام باشا ومحمد علي علوبة باشا وغيرهما، لكن الصحيح أن السياسيين المصريين آنذاك، وخصوصاً الديوان الملكي والمحيطين به، كانوا يقدرون أن الشيوعية هي الخطر الأكبر على مصر وعلى المنطقة، وأن الصهيونية تليها في الخطورة، لذا كان المعتقلون والمساجين الشيوعيون يتم تعذيبهم وتمنع الزيارات عنهم في السجون المصرية، بينما لم يكن يحدث شيء من هذا مع معتقلي الصهيونية[٢٨].

وفي فلسطين أيضاً عاش اليهودُ الشرقيون (السفارديم) بسلامٍ مع المسلمين؛ فأسَّسوا، على سبيل المثال، مدارسَ كان يرتادها اليهود والمسلمون والمسيحيون جميعاً[٢٩].

---

(٢٥) أحمد برهان الدين باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)،» الموصل، <http://www.almosul.com/heritage/iraqi-jews/bashaayan/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%87%d9%8a%d9%88%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82_2.html>.

(٢٦) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ٤ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٢، ص ١٢٢.

(٢٧) عطا، يهود مصر، ص ٤١.

(٢٨) نصار، اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية، ص ٤٠.

(٢٩) شَرون قومِش، «صِدام العرب اليهود بالصهيونية،» ترجمة سماح إدريس، الآداب، الأعداد ٧ ـ ٩ (٢٠٠٨)، ص ٣٣، <http://adabmag.com/node/70>.

أما عن أوضاع اليهود في بلدان شمال أفريقيا. فقد أدى سقوط الحكم العربي الإسلامي في إسبانيا إلى خروج اليهود الجماعي منها باتجاه الوطن العربي، وهو ما شكّل أكبر موجات الهجرة إلى المنطقة العربية فانتشر «السفارديم» الناطقون بلغة اللادينو «وهي لهجة إسبانية عربية مختلطة»، في كل مكان على سواحل المتوسط من مراكش حتى لواء الإسكندرونة[٣٠].

ويحفل التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي والتونسي بمساهمة اليهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ففي الوقت الذي تجمع غالبية الكتابات الأوروبية على رسم صورة مأسوية لليهود المغاربة ومعاناتهم، ترسم كتابات أخرى، وبخاصة لكتاب يهود، صورة مغايرة تماماً، مفادها أن اليهود المغاربة كانوا يعيشون عصوراً ذهبية لم ينعموا بمثيلها خلال وجودهم في بلدان أخرى، بل كانوا يمارسون دوراً مهماً في المشهد السياسي للدول المختلفة التي تعاقبت على حكم المغرب[٣١]؛ فمثلاً تم تعيين الطبيب اليهودي الشهير ليون بنزاكين وزيراً للبريد في أول حكومة مغربية بعد الاستقلال[٣٢]. كما حمل سيرج بيرديجو المكناسي الأصل، صفة ثاني وزير يهودي بالمغرب بعد ليون بنزاكين[٣٣].

ودخل اليهود المغاربة البرلمان، ومنهم سيمون ليفي البرلماني في مجلس المستشارين، بعدما كان «مايير عوباديا»، أول برلماني يهودي في المغرب، فاز في انتخابات ١٩٦٣ منتمياً لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (الفديك)، بزعامة أحمد رضا أكديرة. كما فاز الثري الصويري جو أوحانا عام ١٩٨٤ بمقعد برلماني، ممثلا لحزب الاتحاد الدستوري[٣٤].

(٣٠) André Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa* (New York: Scribner, 1973), p. 263.

(٣١) عبد الصمد الزعلي، «يهود البلاط: حكايات مثيرة لرجال «حكموا» رفقة سلاطين المغرب،» المساء (المغرب)، ١٧/ ٧/ ٢٠١٤.

(٣٢) وكان ذلك في حكومة امبارك البكاي ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وحتى ١٩٥٨.

(٣٣) عيّنه الحسن الثاني وزيراً للسياحة بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٥ ضمن حكومة محمد كريم العمراني.

(٣٤) يونس مسكين، «يهود المغرب يرحلون بالهجرة تارة وبالموت أخرى،» ناظور سيتي، <http://panorama.nadorcity.com/%d9%8a%d9%87%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%b1%d8%ad%d9%84%d9%88%d9%86-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d9%88%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%aa-%d8%a3%d8%ae%d8%b1%d9%89_a3185.html>.

ويؤكد الباحث الأمريكي دانييل شروتر في دراسة بحثية مطولة أنه: «لا يوجد بلد في العالم الإسلامي، احتل فيه الوسطاء اليهود مكانة جد مهمة، كما هو الشأن في المغرب»[٣٥].

وفي تونس برز جورج عدة الذي كان على مرّ عقود من الزمن يحظى باحترام وتقدير كل السياسيين التونسيين في السلطة والمعارضة وكان من أبرز الوجوه النقابية. كما ضم مجلس التأسيس بعد الحكم الذاتي في الجمهورية التونسية ثلاثة أعضاء من اليهود.

وظل اليهود ناشطين في الحياة الاقتصادية في تونس على مر العصور، حتى إن أول حكومة بعد الاستقلال يشكلها الحبيب بورقيبة ضمت لفترة وجيزة وزيرين يهوديين وهما أندريه باروخ وألبير بسّيس[٣٦].

رابعاً: أوضاع اليهود العرب داخل الكيان الإسرائيلي

عمل الكيان الصهيوني على توطين يهود البلدان العربية في فلسطين. فمن المعروف أن الفكرة الصهيونية تقوم على تجميع يهود العالم وتهجيرهم بشتى الوسائل إلى أرض فلسطين من أجل إقامة الدولة العبرية. وقد كان اليهود في البلدان العربية رغم قلة أعدادهم، جزءاً متمماً لسكان البلاد، امتزجوا في حياة البلاد العامة، وعاداتها وتقاليدها، ورغم ذلك حاول الكيان الصهيوني ـ وفق خطة مدروسة تعمل على تهجير اليهود العرب ـ تشويه صورة أوضاع اليهود فيها، وذلك بغية وصول الحركة الصهيونية إلى أهدافها الديمغرافية. ولجأت إلى العمليات الإرهابية كما حدث في العراق على سبيل المثال، لدفع يهود العراق إلى الهجرة إلى إسرائيل، وخصوصاً بعد أيام «الفرهود» التي أدّت إلى عملية تهجير أطلق عليها «عزرا ونحيما»[٣٧].

من هنا، يتضح لنا أن اليهودي كان ضحية لمؤامرة كبيرة اشتركت فيها دول وأنظمة عديدة، أجبرته على الرحيل من بلاده. وهو ما دفع الروائي اليهودي سامي ميخائيل إلى

---

(٣٥) انظر التفاصيل في: دانييل شروتر، يَهُودِيُّ السلطان المغرب وعالم اليهود السَّفَرَد، تعريب خالد بن الصغير (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١).

(٣٦) رضا الماوي، «اليهود التونسيون على مفترق طرق جديد،» بي بي سي عربي (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/10/111018_tunisia_jews.shtml>.

(٣٧) Martin Gilbert, *The Atlas of Jewish History* (New York: William Morrow and Company, 1993), p. 114.

القول «كل يهودي قَدِم إلى إسرائيل هو بمثابة لاجئ، وقليلون هم من جاؤوا بدافع المحبة لإسرائيل»[٣٨].

تشير الدراسات الإسرائيلية المبنية على نتائج مسوح اجتماعية إلى وجود تمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل. كما بينت العديد من التقارير التي تُعنى بالنواحي الاجتماعية أنّ هنالك فجوات كبيرة بين الشرائح المختلفة في إسرائيل، وتسلط الضوء على الفوارق بين اليهود الشرقيين والأشكناز (يهود أوروبا)، وبينهم وبين العرب بشكل خاص، وكذلك بين الرجال والنساء. حيث إنه في عام ٢٠١٢م تبين أن متوسط الدخل الشهري لدى الأجيرين المدنيّين الأشكناز (مواليد إسرائيل لأب من أصل أوروبي أو أمريكي) أكثر بـ ٤٢ بالمئة من متوسط الدخل العام للأجيرين المدنيّين.

بالمقابل، متوسط الدخل لدى الأجيرين اليهود الشرقيين من سكّان المُدن (مواليد إسرائيل لأب من أصل آسيوي أو إفريقي) أعلى بـ ٩ بالمئة من متوسط الدخل العام، أمّا وضع العرب فهو الأسوأ على الإطلاق، حيث يبقى متوسط دخل سكّان المدن العربيّة أقل بـ ٣٤ بالمئة من متوسط الدخل العام[٣٩].

هناك شرخ في المجتمع الإسرائيلي بين اليهود الشرقيين والأشكناز[٤٠]؛ فمنذ قيام دولة إسرائيل اعتُبر هذا التصدع أساسياً في الساحة السياسية الإسرائيلية، وكان مسبباً أساسيّاً لفوارق اجتماعية واقتصادية شاسعة لصالح الفئات الأشكنازية، ويتحكم الأشكناز في مقاليد الأمور داخل المجتمع الإسرائيلي في النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية كافة، نجم عنها إقصاء اليهود الشرقيين واستغلالهم على امتداد عقود وتركيزهم في القرى والمدن البعيدة عن المركز؛ وهي نتائج ما زالت ملموسة[٤١].

---

(٣٨) إنعام كجه جي، «لماذا تثير روايات الكاتب الإسرائيلي سامي ميخائيل هذه الضجة؟،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٤/٢٦.

(٣٩) أفرايم لافي، «بروتوكول باريس»: الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ومعانيه الاقتصادية،» المصدر الاقتصادي (نشرة أسبوعية مترجمة عن الصحف الإسرائيلية، مؤسسة المصدر ـ القدس) (٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣).

(٤٠) توجد في إسرائيل شروط وسياقات اجتماعية تسمح للانقسامات الاجتماعية بالتطوّر إلى مستوى التصدّع الاجتماعي. للمزيد عنها، انظر: عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(٤١) Henriette Dahan-Kalev, «Self Organizing Systems: Wadi Salib and the Black Panthers - Implications on Israeli Society,» (Ph.D Thesis, The Hebrew University in Jerusalem, 1991), p. 187.

وجرى توطين اليهود الشرقيين في الضواحي وفي المستوطنات التي أنشئت بعيداً عن المدن الكبيرة لا سيما في الجليل وعلى طول الحدود الشرقية. وتعمدت الدولة تشتيت المهاجرين الشرقيين، واستخدمتهم يداً عاملة رخيصة في قطاع الزراعة والصناعة، حيث كان الشرقيون يقومون بالأعمال الدنيا وينالون أجوراً أدنى[٤٢]، وعانوا على مر سنوات طويلة تهميشاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وتخلفاً وتردِّياً اقتصادياً[٤٣].

يصف سامي سموحة الأديب اليهودي العراقي الأصل الظروف على عدم قدرة السفارديم على الاندماج وأنهم واجهوا تمييزاً متعمداً وغير متعمد. فالدولة التي خضعت لسيطرة الأشكناز الذين استغلت نقاط ضعف السفارديم وقامت بتجميعهم في الضواحي ووجهتهم نحو العمل الإنتاجي وحالت في البداية دون تعلم أولادهم في المدارس الثانوية، ثم بعد ذلك وجهتهم نحو مسار تعليمي متدنٍّ ولم تثق بقدراتهم وكفاءاتهم فضلاً عن احتقارها لثقافتهم[٤٤].

إنّ القمعَ الهائل، الذي يتعرّض له المزراحيمُ والمزراحيّاتُ، يتجلّى في كلّ الحقول: في التربية، والإسكانِ، وتوزيعِ الأراضي، وسوقِ العمل، والتمثيلِ السياسي، والتمثيلِ الثقافي، وفي هذا الصدد تورد شرون قومش أمثلةً عمّا تسمّيه «القمعَ الهائل الذي يتعرّض له المزراحيمُ والمزراحيات»[٤٥]، ومنها: أنّ المزراحيم الذين استوطنوا القرى الزراعية أُعطوا أرضاً أقلّ مساحةً وأسوأ نوعيةً من تلك التي وُزّعتْ على الأشكناز؛ وأنّ المزراحي يتقاضى ما معدله ١٣ بالمئة أقلّ مما يتقاضاه الأشكنازي[٤٦].

ويرى نزيه بريك أن الذي أثر سلباً في عدم قدرة اليهود الشرقيين على الاندماج هو أن انضمامهم واستيعابهم داخل المجتمع الصهيوني كان يرافقه الإنكار والاحتقار لقيمهم الثقافية والاجتماعية، مشيراً إلى أن مكانة اليهود الشرقيين في السلم الاجتماعي

---

(٤٢) رندة حيدر، «اليهود العرب في إسرائيل،» الجزيرة نت (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f520825-c299-4ef8-8a7c-25a14a88d09f>.

(٤٣) إيرز صفدية وأورن يفتاحيل، «اليهود الشرقيون والمكان،» قضايا إسرائيلية (مركز مدار، رام الله)، العدد ٤ (خريف ٢٠٠١)، ص ٤٥.

(٤٤) سامي سموحة، «الانكسار الكبير للشرقيين،» هآرتس، ٣/ ٢/ ١٩٩٥.

(٤٥) «المزراحيم»: مصطلحٌ عبريّ جامع يُستخدم للتعريف باليهود الشرقيين الذين كانوا يعيشون في البلاد العربية، وفي بلادٍ أغلبيةُ سكّانها مسلمون. أصل المفردة هو «زرح» بمعنى «أشرق»، وهو مصطلحٌ يُطلق عليهم؛ ولكنّ كلّ قسمٍ منهم يعرّف نفسَه بالبلاد التي أتى منها أصلاً: يهودي ـ مغربي، يهودي ـ جزائري، يهودي ـ فلسطيني.

(٤٦) قومش، «صِدام العرب اليهود بالصهيونية،» ص ٧٣.

تعكس استمرار التباين والتفرقة، وهذا ما أدى إلى تفاقم الشعور بالاضطهاد والمهانة والإحباط والغربة(٤٧).

إن الأرقام الصادرة عن تقرير العنصرية الخاص بعام ٢٠١٣ والذي أصدره الائتلاف لمناهضة العنصرية في «إسرائيل» يؤكد ارتفاع العنصرية داخل «إسرائيل»، وبنسبة هي الأعلى منذ نشأة الكيان(٤٨)، وتمت سيطرة الأشكناز على مراكز القوى في إسرائيل، سواء في المؤسسة العسكرية أو النظام السياسي، على اعتبار أنهم ركيزة الدولة اليهودية الأوائل وبناتها.

ينظر اليهود الأشكناز إلى اليهود العرب على أنهم همج وفلاّحون أو عمّال بسطاء من غير ذوي الثقافة، أتوا من مجتمعات بدائية ومتخلفة(٤٩)، اتسمت بالبدائية ومساهمتهم الاجتماعية والثقافية تناقض السمة الأوروبية، وقدّمتْ دراساتُ فرانكِنْشتايْن عن شباب المزراحيم «المجرمين» «دليلاً» على «القدرة الإدراكية المنخفضة» للعرب اليهود قبل وصولهم إلى إسرائيل(٥٠)، في مقابل اليهود الأشكناز ذوي الخلفيّة الأوروبية المدنيّة والبرجوازيّة، والمثقّفين، واتصفوا بالعصريّة والحداثة والتجديد وذوي الطموحات العالية للديناميّة والحركة. بالمقارنة بثقافة اليهود العرب التقليديّة. في ضوء ذلك، كان عدم المساواة الأوّليّ البدائيّ في الثروة الماديّة والإنسانيّة والثقافيّة ـ الحضاريّة بين الطرفين كبيراً جدّاً، وظلّ يشكّل قضيّةً مركزيّة تعكّر صفو العلاقات بينهما وتؤثّر فيها سلباً.

نشأت وترسخت قواعد تفكير لدى القادة الأشكناز للمشروع الصهيوني قوامها أن على المهاجرين القادمين من البلدان العربية والإسلامية أن يتخلوا عن خصوصياتهم الثقافية من أجل المساهمة في بناء الهوية «الإسرائيلية» الجديدة، التي ارتأت النخبة الأشكنازية أن تكون ذات صبغة غربية خالصة. من هنا فإن القيادة الأشكنازية فرضت

(٤٧) نزيه بريك، «انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في إسرائيل،» قضايا إسرائيلية، السنة ٣، العدد ٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٧٥.

(٤٨) انظر: «تقرير العنصرية ٢٠١٣،» موقع الائتلاف لمناهضة العنصرية في إسرائيل (٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://www.fightracism.org/ar/Article.asp?aid=397>.

(٤٩) إيلا شوحات، «إشكالية يهود آسيا وأفريقيا في الكيان الصهيوني،» ترجمة علي عبد العزيز، المركز الفلسطيني للإعلام، <http://palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/internal/shohat.htm>.

(٥٠) Yossi Yonah and Izhak Sporta, «The Pre-Vocational Education and the Creation of the Worker's «Class in Israel»,» in: Pnina Motzafi-Haller, Hannan Hever and Yehouda Shenhav, ed., *Mizrahim in Israel: A Critical Observation into Israel's Ethnicity* (Tel Aviv: The Van Leer Jerusalem Institute and Hakibbutz Hameuchad, 2002), p. 78.

ظروف الاندماج وشروطه على الشرقيين السفارديم. وما جعل ظروف الاندماج أكثر صعوبة حقيقة هو أن القيادة الأشكنازية على الرغم من فرضها تلك الشروط والظروف فإنها في الوقت ذاته لم تتعامل مع السفاديم كما لو كانوا جزءاً من «الأمة»[٥١].

كل هذا من شأنه أن يخلق نوعاً من التضامن بين مختلف الفئات التي تضررت من الصهيونية، وبصورة خاصة بين يهود الدول العربية وبين الفلسطينيين[٥٢].

فهل يمكن أن تؤدي معاناة كل من العرب الفلسطينيين واليهود العرب وإدراكهم أنهم في موقع الضحية وموقع الاضطهاد من قبل الأشكناز إلى تبلور إدراك واعٍ للمشاركة الكفاحية؟ وهل يمكن أن يشكل أرضية خصبة للتعاون المشترك مع اليهود العَرب؟

خامساً: إشكاليات متداولة

١ ـ مسألة دعوة يهود البلاد العربية للعودة إلى بلادهم

نشأ ما يمكن تسميته «تحدي الهجرة» أمام «إسرائيل»، مع تحول حصيلة الهجرة إلى الحدود السلبية وتغلب أرقام الهجرة المعاكسة منها على أرقام الهجرة إليها. فالمشروع الصهيوني في فلسطين في مأزق لم تعد تتحمله أعداد متزايدة من الإسرائيليين اليهود، فبدأت الهجرة اليهودية من فلسطين في ازدياد، وقد حذر من ذلك البروفيسور سرجيو دي ـ لفرجولا من الجامعة العبرية ما بين الهجرة اليهودية والصراع الديمغرافي، مشيراً إلى «أن التناسب بين العرب واليهود سوف يتقلص إلى ٥٤ بالمئة لليهود مقابل ٤٦ بالمئة للعرب، بينما سيصبح عام ٢٠١٥ متعادلاً، ليصبح اليهود عام ٢٠٢٠ أقلية. والهجرة خارج إسرائيل مناقضة لأهداف الكيان الصهيوني وهناك تزايد مستمر في الهجرة[٥٣].

إن اليهود ينزحون إلى بلادهم التي أتوا منها خلال الفترة الماضية، كما أن هناك انخفاضاً في معدلات المواليد الإسرائيلية مقابل زيادة سكان فلسطين، ويوجد نصف

---

(٥١) ليف جرينبرغ، «اليسار الإشكنازي: فحص ما بعد الوفاة،» قضايا إسرائيلية، السنة ٤، العدد ١٤ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٢٦.

(٥٢) حيدر، «اليهود العرب في إسرائيل».

(٥٣) أحمد حليحل، «الخصائص السكانية لإسرائيل،» قضايا إسرائيلية، العدد ٣٠ (خريف ٢٠٠٨)، ص ٢٩.

مليون إسرائيلي يحملون جوازات سفر أمريكية، والذين لا يحملون جوازات أمريكية أو أوروبية هم عملياً في طريقهم لاستخراجها، والبديل سيكون دولة متعددة العرقيات والديانات، وستطفأ فكرة الدولة القائمة على أساس النقاء اليهودي التي لم يستطع قادة إسرائيل تحقيقها حتى الآن[٥٤].

إنّ الهجرة إلى خارج الدولة الإسرائيلية ينبغي أن تكون نقطةَ الارتكاز الأساسية لهزيمة الصهيونية. وهناك أمثلة على ذلك الطرح، حيث قام العديد من اليهود الإسرائيليين بهذه الخطوة المهمة لإنهاء وضعهم الظالم بوصفهم مستوطنين استعماريين. منهم نعيم جلعادي ـ يهوديّ عراقيّ ـ، وكان متحمّساً للصهيونية؛ ولكنه بعد مشاهدته للفظائع، وخصوصاً مجزرة صبرا وشاتيلا، قال: «كان قد نفد صبري من إسرائيل، فصرتُ مواطناً أمريكيّاً، وتيقّنتُ من التخلّي عن مواطنتي الإسرائيلية»[٥٥] كما أنّ سامي شالوم شطريت، اتّخذ القرارَ بمغادرة «إسرائيل»[٥٦].

وقد تم الترويج للدعوة ولإمكانية مساهمة منظمات يهودية معادية للصهيونية في عملية إعادة يهود البلاد العربية إلى أوطانهم، وتمثلت الشروط اللازمة لإنجاح فكرة «إعادة اليهود» في:

١ ـ تحسين أحوال اليهود العرب المقيمين في البلدان العربية.

٢ ـ إتاحة المجال لكل يهودي عربي غادر أرض وطنه أن يعود إلى هذا الوطن.

٣ ـ دعوة كل دولة عربية إلى استصدار القوانين التي تتيح لليهود العودة إلى بلادهم بلا قيود أو شروط وأن تهيئ لهم، سبل الحياة الكريمة، وأن تعيد لهم أملاكهم الموضوعة تحت الحراسة، وأن تقدم لهم المساعدات والهبات والقروض لإعادة تأهيلهم في وطنهم.

٤ ـ مساعدة المنظمات اليهودية المناهضة للصهيونية وممارسة عملية دعائية لهذه العملية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز الحوار العربي ـ الأوروبي[٥٧].

---

(٥٤) فايز أبو شمالة، «لا إسرائيل بعد عشر سنوات،» الشعب، ٣/ ١/ ٢٠١٣.

(٥٥) قومش، «صِدام العرب اليهود بالصهيونية،» ص ٣٣.

(٥٦) أنطون شمّاس، في: الآداب، الأعداد ٧ ـ ٩ (٢٠٠٨)، ص ١٥.

(٥٧) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

ودعمت الفكرة باعتقاد مفاده أن مستوى قسم واسع من يهود البلاد العربية قد تدنى مادياً وثقافياً، بعد هجرتهم من البلدان العربية إلى الكيان الصهيوني، وأن الفرص كانت متاحة ولا تزال متاحة للباقين منهم في البلدان العربية، وهي أوسع من الفرص التي يستطيع منحها لهم الكيان الصهيوني.

هل فَكّر مقاومو التطبيع يوماً بالنضال من أجل استعادة اليهود العرب إلى بلدانهم العربية التي خَرجوا أو أُخرجوا منها؟ هل فكّروا بأنّ الهجرة المعاكسة لليهود العرب من «إسرائيل» إلى بلدانهم الأصلية، وتشجيعَ مثل تلك الهجرة عبر عرض تسهيلات وضمانات، خطوةٌ كبيرةٌ ممكنةٌ يمكن العملُ عليها لتفكيك «إسرائيل» وتصفيتها[٥٨]؟

هل نحث يهود البلدان العربية على بيع أنفسهم للحركة الصهيونية، عن طريق سد الأبواب في وجوههم أم ننقذهم ونحرم الحركة الصهيونية إمكان تسخيرهم في خدمة القضاء على أغراضها العدوانية؟ إن الحركة الصهيونية تكمن في تبني الأقطار العربية، مجتمعة ومنفردة، سياسة حكيمة تجاه هؤلاء اليهود، تتيح لهم العودة بأمان إلى أوطانهم العربية، أو على الأقل تتيح تسهيلات معينة لمن يريد الانتقال عبر البلدان العربية إلى أي بلدان يختارونها[٥٩].

لماذا يتحتم على العرب دفع ثمن أخطاء اليهود في دول العالم؟ ولماذا تم تهجير اليهود العرب إلى الأرض العربية الفلسطينية قسراً، وعندما رجعت العافية إلى العرب وجهنا دعوة جماعية إلى اليهود ليعودوا إلى أقطارهم الأصلية؟ دون تفكير كثير لا بد من أن يدرك اليهود قبل غيرهم أن حرصنا على يهود بلادنا ناجم عن حبنا لمجتمعنا بكل فئاته ونابع من حقهم علينا الدفاع عنهم بوصفهم مواطنين وجزءاً من أبناء الشعب المتطلع إلى التحرر والقضاء على مصادر الاضطهاد ووسائله وبكل صوره وأشكاله. وإننا نحافظ عليهم ونحميهم، ونطالب برفع الحيف عن المغرر بهم، بل نطالب بعودتهم إلى ديارهم حتى لا يبقوا وقوداً للحرب الظالمة التي تهيئ لها دائماً الدول الطامعة[٦٠].

---

(٥٨) هشام البستاني، «نقد خطاب التحرّر اليهودي: عن الصهيونية والمشروع الاستيطاني في فلسطين،» الآداب، العدد ١٢ (٢٠٠٨).

(٥٩) حول هذه التساؤلات، انظر: نزيه قورة، المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٦٠ و٨٧.

(٦٠) تساؤلات طرحتها المؤلفة في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

تعرض اليهود الذين أقاموا في الأقطار العربية لمؤامرة صهيونية تضمنت الترغيب والتهديد لحثهم على الهجرة إلى فلسطين. وقد تواكب ذلك مع «قصر نظر لدى الأنظمة العربية أدى إلى حمل هؤلاء اليهود على الهجرة إلى داخل «إسرائيل». فوقعوا بين نارين: خضعوا أولاً إلى تمييز عنصري داخل «إسرائيل»، وفقدوا، ثانياً الأمل بالعثور على ملجأ آخر لهم؟

هل تشكل الدعوات الفلسطينية والعربية لعودة أو إعادة اليهود العرب إلى بلدانهم مدخلاً طبيعياً لحل الصراع العربي ـ الصهيوني؟

٢ ـ مسألة تعويض يهود البلدان العربية من ممتلكاتهم كمسألة خلافية ومثار جدل

تعلم إسرائيل أن اليهود تركوا بلادهم الأصلية بإرادتهم المطلقة، وباعوا ممتلكاتهم قبل هجرتهم، أو أن بعض هذه الممتلكات خضع للتأميم (مثال مصر عندما كان قانون التأميم مطبقاً على الجميع دون تمييز بين مسلم أو يهودي أو مسيحي). كما لا يوجد قرار واحد رسمي بطرد اليهود من البلدان العربية؛ لذا يجب أن ترحب تلك البلدان تحديداً بعودتهم، وأيضاً باكتساب الجنسية التي تخلوا عنها طمعاً في الثروة والنفوذ وجنسيات اعتقدوا ببريقها وقوة دولها وسطوتها العسكرية والمالية والاقتصادية[61].

لم يكن اليهود العرب معرضين للخطر الذي تعرض له يهود أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي النظام النازي، ومع ذلك فقد بذل مؤسسو دولة إسرائيل جهوداً كبيرة في المبالغة في وصف الأخطار التي تتربص بيهود العالم إجمالاً والبلدان العربية محذرين إياهم من إمكان تعرضهم لكارثة إبادة جديدة لدفع هؤلاء إلى الهجرة التي اعتبرت في السنوات الأولى لتأسيس الدولة أهم عنصر من عناصر الأمن القومي والقوة العسكرية لهذه الدولة[62]. فهؤلاء اليهود لم يُطردوا، ولا يمكن بأي حال تصنيفهم في منزلة اللاجئين. فقد اختاروا طوعاً الهجرة إلى الكيان الصهيوني وباع أغلبهم ممتلكاته،

---

(٦١) عيد بن مسعود الجهني، «ماذا وراء المطالبة بالتعويض ليهود أرض الكنانة،» الحياة، ١/٥/٢٠٠٨، <http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008/5/1>.

(٦٢) رزوبين سنير، «اليهود العرب: اللغة والشعر والهوية المتفردة ـ مساءلة الهويّة الأشكينازية الغربية ٥ ـ ٢،» ترجمه عن الإنكليزية ماجد الخطيب، العالم، [د. ت.]، <http://www.alaalem.com/index.php?news=%d1%c4%e6%c8%ed%e4%20%d3%e4%ed%d1:%20%e3%d3%c7%c1%e1%c9%20%c7%e1%e5%e6%cd%f8%c9%20%c7%e1%c7%d4%df%ed%e4%c7%d2%ed%c9%20%c7%e1%db%d1%c8%ed%c9%20%20%ab5-2%bb&aa=news&id22=8768>.

ومن جهة أخرى استولوا على ممتلكات اللاجئين في فلسطين بعد تحولهم ـ اليهود العرب ـ إلى محتلين تنكّروا لمواطنهم الأصلية التي رعتهم بأجواء من التسامح. وخلال حرب العام ١٩٤٨ تم طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من منطقة فلسطين الانتدابية (نحو ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني) تحولوا إلى لاجئين في البلدان العربية المجاورة، وتم هدم نحو ٥٣١ قرية. ترك اللاجئون الفلسطينيون خلفهم أملاكاً كثيرة تشتمل بيوتهم وأراضيهم، مصالح ومصانع، حسابات بنكية شخصية وجارية وأملاكاً منقولة كثيرة. وفي عام ١٩٥٠م سن الكنيست أول قانون أملاك الغائبين ـ ١٩٥٠، الذي تم بموجبه نقل جميع الأملاك التي كانت بملكية اللاجئين الفلسطينيين أو في حيازتهم، وكذلك الأملاك التي استفاد منها اللاجئون إلى سيطرة «إسرائيل». وقد توقف، أمام الهيئة العامة للكنيست، عضو الكنيست (حينذاك) يوسف لام عند هدف القانون المركزي، بقوله: «يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على أملاك الغائبين من أجل غايات ستقوم الكنيست بإقرارها لاحقاً، العمود الفقري للقانون هو من دون شك ـ الحفاظ على أملاك الغائبين»[٦٣].

وهناك خطاب تصحيحي لمؤرخين يهود يرى أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من تلك الهجرة، بل حرصت على نزوح اليهود العرب كاحتياطي سكاني، وهناك من يرى أنهم أجبروا على الهجرة عقب التضييق عليهم مع تصاعد الصراع العربي ـ الفلسطيني. والثابت فعلاً أن الفقراء من اليهود العرب جاؤوا إلى إسرائيل بتمويل من الوكالة اليهودية، وكان عليهم أن يقطنوا مناطق الأطراف أو مناطق المواجهة مع الأقطار العربية أو في منازل فر منها سكانها العرب، في حين نزحت الطبقة الوسطى والأغنياء منهم إلى مَهاجر أخرى في أوروبا وأمريكا وأُستراليا وغرب أفريقيا[٦٤].

سادساً: ما يجب على العرب فعله

لا بد من إظهار التناقض السائد والخلافات وحالة الفُرقة والتمييز العنصري والفجوة الاقتصادية بين اليهود الشرقيين واليهود الأشكناز في المجتمع الإسرائيلي، وأن العداء والكراهية والعقلية الدموية التي تسود السياسة الإسرائيلية إنما جاءت أساساً

(٦٣) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٦٤) عمر عبد الرازق، «اليهود العرب في إسرائيل: بين التهميش والاندماج،» موقع بي بي سي عربي (٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣)، <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2013/04/130423_jew_arab_israel.shtml>.

مع المهاجرين الأشكناز بما يحملونه من رواسب الاضطهاد في أوروبا طوال القرون الماضية. بينما على العكس تماماً، فقد تمتع اليهود العرب بحسن الجوار وحقوق المواطنة منذ فجر التاريخ حتى قيام إسرائيل[٦٥].

ومن هنا نتفق مع عدد من الباحثين على ضرورة القيام بالآتي[٦٦]:

- إبراز فشل نظرية الدمج الاجتماعي للمهاجرين اليهود التي تقوم على إرغام المهاجرين على النموذج الموحد للمجتمع الإسرائيلي، وهو ما قد سبب معاناة كبيرة نتيجة تغيير اللغة والعادات والتقاليد، واتباع النموذج الذي فرضه الأشكناز على الأغلبية اليهودية.

- الاستعانة بالحاخامات والناشطين اليهود من حركة ناطوري كارتا (Neturei Karta)[٦٧] والمجموعة الديمقراطية الشرقية (هكيشت هدمكراطيت همزراحيت) والتي تأسست كرد فعل مبرمج ومبلور على سياسة التميز التي اتبعت ولا تزال، تجاه اليهود العرب، وقد حققت «هكيشت» إنجازات جمة في هذا المجال»[٦٨]، وحركة «القوس الشرقي الديمقراطي» المناهضة للعنصرية الإسرائيلية، وحركة اليهود ضد الصهيونية التي ترفض الدولة العبرية الحالية وتتهمها بأنها دولة عنصرية قامت على أيدي عصابات الصهيونية وليس لها علاقة باليهودية. وكذلك تسليط الضوء على الوثائق البريطانية التي تتحدث عن حجم الضغط الذي قامت به الوكالة اليهودية (المنظمة الصهيونية العالمية) عن طريق الممثلين البريطانيين لتسهيل العمليات التثقيفية والإعلامية الموجهة إلى اليهود في العواصم العربية.

- إبراز معاناة الشارع الإسرائيلي نتيجة فشل سياسة العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وتوضيح الآثار السلبية لهذه السياسة على الاستقرار والاقتصاد

(٦٥) للمزيد انظر: ياكوف م. رابكن، المناهضة اليهودية للصهيونية، ترجمة دعد قناب عائدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٧، مقدمة الطبعة العربية.

(٦٦) انظر: مصطفى الشافعي، «الطريق إلى القدس،» مشروع نهضة مصر في القرن ٢١ (١٩ آب/ أغسطس ٢٠١١)، <http://new.cairo21.org/2011/08/19/%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%af%d8%b3-2/>.

(٦٧) ناطوري كارتا: أي حارس المدينة وهي حركة يهودية أورثوذوكسية ترفض الصهيونية بكل أشكالها وتعارض وجود دولة إسرائيل. وهم موجودون في القدس ولندن ونيويورك. تمّ تأسيسها في سنة ١٩٣٥. وتعارض الصهيونية وتنادي بخلع أو إنهاء سلمي للكيان الإسرائيلي.

(٦٨) علاء حليحل، «انتفاضة اليهود الشرقيين،» قضايا إسرائيلية، العدد ٤ (خريف ٢٠٠١)، ص ٥٩.

الإسرائيليين، وما نتج منه من انتشار اليأس وتبخُّر أحلام المهاجر الإسرائيلي في أرض الميعاد، حيث السلام والرخاء الموعودان.

ـ إعطاء أمثلة لنجاح الإسرائيليين الذين تركوا إسرائيل فوجدوا حياة أفضل ومعيشة آمنة خارج إسرائيل.

ـ توضيح المكاسب الاقتصادية المتوقعة لرجال الأعمال اليهود، وبخاصة الشرقيين منهم، في ما يتعلق بفرص الاستثمارات الواسعة لهم في الوطن العربي، في حالة وجود سلام دائم مع العرب وترك الأراضي المحتلة ونزع أسلحة الدمار الشامل.

ـ إذاعة برامج تسجيلية تاريخية عن عداء الغرب لليهود والمسلمين على حدٍ سواء وعلى مر التاريخ، والمذابح المشتركة التي تعرض لها كلا الطرفين على أيدي الغرب خلال العصور الوسطى والحروب الصليبية وسقوط الأندلس.

ـ إذاعة البرامج التسجيلية التاريخية عن العصور الذهبية لليهود خلال العصور الإسلامية، والحرية التي كانوا يتمتعون بها في البلاد الإسلامية والعربية قبل إنشاء دولة إسرائيل.

ـ عرض برامج تاريخية وثائقية عن تاريخ العائلات اليهودية في البلاد العربية والإسلامية، وما كانوا يتمتعون به من حرية التجارة وممارسة شعائرهم الدينية حتى إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين.

ـ القناة العبرية خاصة، والقنوات الموجهة عامة هي من أهم أسلحة العصر الحديث.

وإذا وفرنا لها إمكانات بما يعادل ثمن طائرة مقاتلة واحدة أو حتى ثمن دبابة واحدة سنوياً، فسيمكنها تحقيق أهداف سياسية يصعب تحقيقها بجيش كامل.

مقدمة

كان يعيش في فلسطين قبل ولادة الحركة الصهيونية بضعة آلاف لا يميِّزون من يهود سورية ولبنان. وكانت فلسطين تضم ثلاثة تجمعات يهودية توزعت على مدن القدس والخليل وصفد، يعيشون على الصدقات التي ترسلها الجاليات اليهودية من الغرب، بينما كانت أعداد محددة منهم تمارس عدداً من الحرف، وكان تعلّق يهود البلاد العربية بتراثهم الديني هو الذي يربطهم بفلسطين، لما تحمله من ذكريات مقدّسة، وهو الذي دفع بعض أفرادهم إلى المجيء إليها من أجل الزيارة أو الحج، ولم يكن لهذا أي مدلول سياسي.

وكانت الحركة الصهيونية منذ نشأتها تمثل حركة الأقلية اليهودية التي تبنّت الحل القومي للمسألة اليهودية، وكانت حركة استعمارية أوروبية الجوهر والمحتوى، ولدت في مرحلة متأخرة من تاريخ الاستعمار الأوروبي حين أخذت تمدّ نظرها نحو العالم الثالث بهدف استعمار شعوبه واستغلال ثرواته، في حين رفضت أغلبية يهود الغرب ذلك الحل وسارت في طريق الانفتاح على الشعوب الأوروبية والاندماج بها.

نشأت الصهيونية وتبلورت في أحضان حركة الاستعمار الأوروبي، فجاءت متأثرة، ومقتدية، بها في قِيَمها وأهدافها وأساليب عملها، وكذلك في تقسيمها العالم إلى غرب متحضّر ومزهر بمنجزاته الحضارية، وإلى شرق بدائي ومحتاج إلى من يأخذ بيده على طريق التقدم. وبصورة عامة، كانت الحركة الصهيونية في جوهرها حركة يهودية أشكنازية تحمل في داخلها قيمَ الاستعمار الأوروبي ومُثُله، وتتبنى أساليبه في الاستعمار والاستيطان، وتشاطره الرؤية والموقف تجاه الشعوب الأخرى خارج القارة الأوروبية.

وعملت الحركة الصهيونية كحركة سياسية منظمة لتوجيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أجل خلق وطن يهودي. لم ينظر يهود البلدان العربية بعطف إلى هذه الجهود الصهيونية التي هي من عمل اليهود الأوروبيين، كما أنّ قادة الحركة الصهيونية حصروا اهتمامهم بادئ الأمر بـ «الأفق» اليهودي في شرق أوروبا، وتجاهلوا الطوائف اليهودية التي تقيم في البلدان العربية وسائر الشرق، وكانت كلمة «Oriental» بالنسبة إلى يهود الغرب مرادفة لكلمة رومانتيكية تشير إلى «اليهود الشرقيين المكسوّين بالأرواب المزركشة والذين يسيرون عبر الأسواق المزدحمة التي تحيط بها أشجار النخيل ويروون القصص الأسطورية الغنية بالمغامرات»(١).

ويحاول إسحاق بن زفي (Itzhak Ben-Zvi)(٢) أن يعلل عدم تجاوب يهود البلاد العربية مع الحركة الصهيونية حتى الحرب العالمية الأولى بعدة أسباب منها: بُعدهم عن المراكز الأوروبية، قلة عددهم بالنسبة إلى الجماعات اليهودية في البلاد المسيحية، وأخيراً بسبب اشتباه السلطات العثمانية بالحركة الصهيونية. وكان معظم اليهود حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تحت الحكم العثماني، ومن شارك من يهود فلسطين في النشاط الصهيوني كان بسبب تمتعهم بحماية القناصل الأجانب.

وكانت النشاطات الصهيونية في البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى متفرقة وضئيلة، وأدانها زعماء الطوائف اليهودية في كل البلدان العربية في مناسبات متعددة وعبّروا عن معارضتهم للفكرة الصهيونية معتبرين إياها تهديداً للحياة الآمنة بين جيرانهم العرب(٣).

إضافة إلى ذلك، فإن الرأي العام العربي كان يعتبر الصهيونية كحركة سياسية واليهودية كمعتقد ديني أمرين متميزين. ظهر هذا التميز واضحاً منذ قرار المؤتمر السوري العام ٤/ ٧/ ١٩١٩(٤).

---

(١) Israel Cohen, «The Ills of Oriental Jewry: Views,» *A Jewish Monthly* (May 1932), pp. 98-101.

(٢) Itzhak Ben-Zvi, *The Exiled and the Redeemed: The Strange Jewish «Tribes» of the Orient*, translated from the Hebrew by Isaac A. Abbady (London: Vallentine Mitchell, 1958).

(٣) Siegfried Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950), p. 24.

(٤) نصّ قرار المؤتمر السوري العام «إننا نرفض مطالب الصهيونية بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية، أي فلسطين، وطناً قومياً للإسرائيليين.... أمّا سكان البلاد الأصليون الموسويون فلهم ما لنا وعليهم ما علينا».

لقد قبلت الحركة العربية القومية بحق اليهود في المواطنة الفلسطينية ورفضت أي حق لهم في الوجود القومي في فلسطين. وإن كون الإنسان يهودياً لا يعطيه أي ميزات أو حقوق إضافية؛ وإن مجرّد كون الإنسان يهودياً لا يمنعه من ممارسة حقوقه في المساواة والانتماء كما تفترض المذاهب العنصرية.

وأكد الزعماء السياسيون العرب دوْماً أنّ عداءهم موجّه ضد الحركة الصهيونية الأوروبية في فلسطين، وليس عداء لأعضاء الطوائف اليهودية في البلدان العربية الذين يُعتبرون رعايا موالين لبلادهم مع تمسكهم بيهوديتهم(٥).

كما أنّ مطلب جامعة الدول العربية ـ منذ تأسيسها ـ بالمناداة بفلسطين العربية المستقلة كان يقترن بتطمينات للأقلية اليهودية فيها في حالة إيجاد هذه الدولة. كان حلم الصهيونيين أن يتمكنوا من تحقيق التفوق السكاني على الفلسطينيين عبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولكنهم مع نهاية عقد ثلاثينيات القرن العشرين وجدوا أنه لا يمكن الاعتماد على الهجرة اليهودية من الغرب وحده لتحقيق التفوق الديمغرافي على الشعب الفلسطيني الذي ظل حتى ذلك التاريخ يشكّل أكثر من ثلاثة أرباع سكان فلسطين. والملاحظ أنه منذ ثلاثينيات القرن العشرين قام مندوبون من المنظمة الصهيونية بزيارة الطوائف اليهودية الشرقية مراراً والتعرف إلى حالتها لمعرفة إمكانية الاستفادة منها.

عند هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الصهيونية والتي تميزت بتدني الهجرة (الأشكنازية) من الغرب وباستمرار تزايد السكان الفلسطينيين بوتائر مرتفعة نتيجة لتزايدهم الطبيعي، الذي بلغ ضعف التزايد الطبيعي لدى اليهود، عند ذلك أخذ الصهيونيون بالالتفات نحو اليهود الشرقيين (من ضمنهم يهود البلدان العربية) لتوظيفهم في إطار الصراع السكاني المحتدم بين المستوطنين اليهود وسكان البلاد الأصليين. والواقع إن يهود البلدان العربية في كل من آسيا وأفريقيا (وسائر اليهود في البلاد الشرقية الإسلامية) لم يمارسوا دوراً هاماً في الهجرة إلى فلسطين أو في إنشاء المستعمرات فيها، وكانت أعدادهم قليلة بالنسبة إلى معدل الهجرة العام. (من بين الـ٠٠٠,٤٦٠ الذين دخلوا فلسطين بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٤٨ لا يوجد سوى (٠٠٠,٤٢) قدموا من

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦.
ذكر التقرير الذي رفعته الوكالة اليهودية إلى لجنة الأنكلو الأمريكية (١٩٤٦) بعض الأمثلة عن الإجراءات التي اتخذتها البلدان العربية لمنع الهجرة إلى فلسطين والمقاطعة ضدّ البضائع اليهودية في فلسطين. والواقع أن هذه الإجراءات لم تكن موجهة ضدّ اليهود في البلدان العربية، بل لمكافحة الصهيونية.

البلدان العربية والإسلامية أي ٩ بالمئة من الهجرة العامة والتي شكّل الأشكنازيم النسبة الأكبر منها[٦].

وكانت أعمال مندوبي الوكالة اليهودية أثناء الحرب العالمية الثانية تتركز على تشكيل منظمات صهيونية في كل البلدان العربية تعمل على تشجيع الهجرة إلى فلسطين. وقد استجاب عدد من الشباب اليهود لهذا الإغراء ولعملية ترويج الشائعات حول عدم الأمن الاقتصادي والسياسي.

إن الإشكالية الكبرى التي كان يواجهها التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين هي أن أغلبية المستوطنين كانوا أصلاً من سكان المدن في أوروبا، وكان شعار الصهيونية الأساسي هو تحويل التاجر والمرابي اليهودي إلى فلاح وعامل في فلسطين، أما على أرض الواقع فقد تركز معظم المهاجرين الجدد في المدن الفلسطينية الكبيرة بينما ظلت المساحات الشاسعة من الأراضي التي حصلت عليها الوكالة اليهودية (معظمها أراضي دولة أو أراضي غائبين) متروكة بلا زراعة. تلك هي الظروف التي اضطرت الحركة الصهيونية إلى محاولة استيعاب اليهود الشرقيين ضمن إطار مشروعها الاستيطاني في فلسطين، فالمستعمرات الزراعية تحتاج إليهم، وكذلك العمل اليدوي الشاق في الاقتصاد اليهودي المنفصل عن الاقتصاد الفلسطيني.

وهكذا، فإن إلحاق اليهود الشرقيين بالمشروع الصهيوني في فلسطين كان عملاً اضطرارياً لجأت إليه الحركة الصهيونية لمواجهة التحديات المستجدة على ساحة الصراع العملي في فلسطين، غير أن دمج اليهود الشرقيين (بمن فيهم يهود البلدان العربية) لم يترافق مع تغيير نظرة اليهود الغربيين (الأشكنازيم) تجاه اليهود الشرقيين (السفارديم).

ومع إنشاء إسرائيل وسط الوطن العربي، جرى تغييرٌ في أعداد اليهود وتوزعها في البلدان العربية، نتيجة للاعتبارات الجديدة التي أدخلتها إسرائيل إلى المنطقة لجعل اليهود في البلدان العربية هم المرشح الرئيسي للهجرة إلى إسرائيل. وسيكون لهذه الهجرة وزنها في تلبية حاجات إسرائيل إلى المال والطاقة البشرية والقوة العسكرية[٧].

---

(٦) Joseph Shechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry* (New York: Yoseloff, 1960), p. 339.

(٧) Alfred M. Lilienthal, *The Other Side of the Coin* (London: The Devin-Adair Compnay, 1965), p. 36.

لقد كانت إسرائيل تريد من أولئك الذين ساهموا في بناء اقتصاد بلدهم أن ينضموا إليها، ليس لمصلحتهم الإنسانية بل لمصلحتها هي كما يرى ذلك بن زفي(٨).

وعندما فشلت جهود قادة إسرائيل في جلب مهاجرين من الغرب (أمريكا وأوروبا) قامت القوى الصهيونية الأمريكية مثل: «النداء اليهودي المتحد» (United Jewish Appeal) و«لجنة التوزيع المشترك اليهودية الأمريكية» (American Joint Distribution Committee) بتحويل الأهداف الصهيونية نحو جمع المهاجرين من أنحاء أخرى من العالم كالعالم العربي والشرق الأوسط حتى لقد أصبح مناسباً تعريف الصهيوني بأنه «اليهودي الذي يمنح نقوداً إلى يهودي آخر لإرسال يهودي ثالث إلى إسرائيل»(٩).

ومنذ عام ١٩٤٨ دأبت إسرائيل على توجيه الاهتمام إلى اليهود في البلدان العربية (وسائر اليهود الشرقيين) في حملة مركّزة من الدعاية غايتها زعزعة وجودهم في المجتمعات التي عاشوا فيها طويلاً، تمهيداً لحملهم على هجرة جماعية نحو إسرائيل، دعماً لطاقتها البشرية والاقتصادية. وبدأت تظهر سلسلة من الدراسات الغربية ذات الاتجاه الصهيوني تركز على أوضاع هؤلاء اليهود بشكل إجمالي، أو دراسة كل جماعة على حدى بشكل يظهرها وكأنها مجتمعات منفصلة عن سائر سكان البلاد تعيش في المنفى (Exile) وتنتظر العودة إلى «أرض الميعاد» (الملاحظ أن الهجرة إلى إسرائيل لم تتخذ شكلها الخطير إلا بعد سنتين أو ثلاث من إنشاء إسرائيل). وهكذا تولت إسرائيل حملة واسعة لجمع اليهود في إسرائيل التي هي بنظر زعمائها «أساس وجود كل الطوائف اليهودية»(١٠).

واعترف بن غوريون أن ما ينقص إسرائيل هو القوة البشرية، وشجَبَ الصهيونيين لإرسالهم المال والنصيحة بدلاً من المهاجرين المدربين. وصرّح في ٥ آب/ أغسطس ١٩٤٨ «أن الأجيال لم تناضل عبثاً لترى فقط ٨٠٠,٠٠٠ يهودي في البلاد وواجب الجيل الحالي أن يخلّص يهود البلدان العربية والأوروبية(١١). وقال أمام مجموعة من الأمريكيين عام ١٩٤٩ «إنّ هدفنا في بدايته يقوم على جمع شمل اليهود إلى إسرائيل.

(٨) Ben-Zvi, *The Exiled and the Redeemed: The Strange Jewish «Tribes» of the Orient*, p. 10.

(٩) Lilienthal, Ibid., p. 34.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

نطلب من الآباء مساعدتنا بإحضار أبنائهم إلى هنا... فلو رفضوا المساعدة فنحن سنحضر الشباب إلى إسرائيل»[١٢].

وقد نظمت عملية التجمع (Operation Ingathering) بقانون «العودة»، الذي تبناه الكنيست في ٥ تموز ١٩٥٠، والذي يجعل الهجرة إلى إسرائيل حق كل يهودي، وقانون «الجنسية» (Nationality Act) الذي يعطي كل يهودي حق المجيء إلى إسرائيل للإقامة الدائمة والحصول على الجنسية الإسرائيلية بشكل آلي على أساس كونه يهودياً[١٣].

ويعكس معظم قوانين الجنسية الأخرى، فإنّ القانون الإسرائيلي يسمح بالجنسية المزدوجة، إذ يمكن للفرد أن يكون مواطناً إسرائيلياً وفي الوقت نفسه، يحتفظ بجنسيته السابقة. وأكد بن غوريون وجود ازدواج مستمر في حياة اليهودي «وأنّ اليهودي أينما عاش خارج إسرائيل فهو إلى حدٍ كبير يعتمد على إرادة الأغلبية... وأن اليهودي في المنفى «Diaspora» يجد نفسه ممزقاً بين مجالين متنافسين للنفوذ... فهو كمواطن يشتق مادته الثقافية والمادية من غير اليهود الذين يعيش بينهم... وإنّه كي يبقى يهودياً عليه أن ينكبّ على ماضيه وعلى تراثه وتقاليده اليهودية... ولا يمكننا العيش في المنفى داخل إطار يهودي خالص وإنّ الإقامة خارج إسرائيل حين يمكن تجنب ذلك ذنب كبير»[١٤].

لقد كان هدف إسرائيل من وراء هذا، هو فرض الوصاية على يهود العالم والإيحاء بأن اليهود في كل مكان يدينون بالولاء الأول لإسرائيل. وعن طريق غرس الخوف من الاضطهاد (الوشيك) وأساليب الدعاية الأخرى تمكّن وكلاء الصهيونية من تحطيم الوجود الأمني الذي تمتّع به اليهود بين إخوانهم العرب منذ آلاف السنين وإخراج ما لا يقل عن ٧٠٠,٠٠٠ يهودي، لم يذهبوا جميعاً إلى إسرائيل بل عاد بعضهم إلى بلاده، وحصل آخرون على تأشيرات إلى كندا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ومع ذلك بقي نحو ٥٠٠,٠٠٠ منهم في إسرائيل يشكلون تقريباً ٤٢ بالمئة من سكان إسرائيل[١٥]. وتغيرت نسبة المهاجرين اليهود في الوطن العربي وبلدان الشرق الأوسط فأصبحت ٤٧,٣٥ بالمئة من مجموع الهجرة لعام ١٩٤٩[١٦] وبلغت ٨٦,٧ بالمئة في عام ١٩٥٦.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٤) David Ben Gurion, «The Facts of Jewish Exile,» *Harper's Magazine* (September 1965), pp. 48-49.

(١٥) David L. Sam, «Oriental Immigrants,» *World Jewry* (October 1958), p. 14.

(١٦) Shechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 340.

ولم يكن للصراع العربي ـ الإسرائيلي أثر في موقف العرب تجاه اليهود في البلدان العربية، إذ لم يُجبَر أحدٌ منهم على المغادرة، بل غادروا اختيارياً، كما إنّ البلدان العربية من جانبها لم تنكر عليهم حق الهجرة. (انظر الجدول الرقم (م ـ ١)).

الجدول الرقم (م ـ ١)

أعداد اليهود في البلدان العربية قبل أن تحدث التغييرات العددية الكبرى بعد عام ١٩٥٠

البلد	عدد السكان اليهود	النسبة المئوية لعدد السكان العام
مصر	٧٥,٠٠٠	٠,٤
العراق	١٢٠,٠٠٠	٢,٤
لبنان	٦,٧٠٠	٠,٨
سورية	٦,٠٠٠	٠,٣
البحرين	٤٠٠	٠,٤
حضرموت	٢,٠٠٠	-
اليمن	٨,٠٠٠	٢,٠
عدن	١,٢٠٠	٢,٥
ليبيا	١٤,٠٠٠	١٥,٠
تونس	١٠٠,٠٠٠	٢,٩
الجزائر	١٢٠,٠٠٠	١,٧
مراكش	٢٢٥,٠٠٠	٢,٦
مراكش الإسبانية	١٤,٧٠٠	٢١,٠ (التقدير عام ١٩٤٠)
طنجة	٧,٠٠٠	٢,٨

المصدر: Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim*, p. IX.

لمحة تاريخية

أولاً: تاريخ اليهود القديم في البلاد العربية

مر تاريخ اليهود في منطقة الوطن العربي القديم بمراحل عدة، ويدخل بعض مصادر البحث في هذا التاريخ في إطار المصادر الدينية أو الأسطورية، في حين يأتي البعض الآخر من المصادر من مدوّنات الدول التي كان هؤلاء اليهود على صلة وثيقة بها كالأشوريين مثلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من فترة الألف سنة من هذا التاريخ يبقى مصدرنا الوحيد عنه، هو العهد القديم؛ فلا المصادر المصرية ولا المصادر الرافدية ولا المصادر السورية تأتي على أي ذكر لليهود خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة، قبل أن تبدأ المصادر الآشورية في عهد الدولة الآشورية الحديثة في التعرض لهم، وذلك أثناء حديث ملوك هذه الدولة عن غزواتهم نحو فلسطين، بدءاً من القرن التاسع ق.م.

ومن المعلوم أن اليهود يربطون أنفسهم بنبي الله إبراهيم (ﷺ). الذي كما تذكر الروايات التوراتية[1]، أنه هاجر مع بعض أبناء عشيرته كجماعة من الرعاة الرحَّل من أور الكلدان في جنوب بلاد الرافدين[2] شمالاً نحو حران في بلاد آرام فدان[3]، ثم انحدر

(١) الكتاب المقدس، «سفر التكوين،» الأصحاح ١١، الآية ٣١.

(٢) Gaaliyah Cornfeld and David N. Freedman, *Archaeology of the Bible: Book by Book* (New York: Harpercollins, 1976), p. 11.

(٣) لا بدّ من أن نشير إلى أن القصص التاريخي الذي يَرِد في العهد القديم. وتاريخ العبرانيين، كما وَرَدَ في العهد القديم، يختلف عن التاريخ الفعلي أحياناً ويتناقض معه أحياناً أخرى. ويصلح هذا التاريخ أحياناً مصدراً =

جنوباً إلى بلاد كنعان، ومنها توجه نحو مصر فالجزيرة العربية، قبل أن يستقر به المقام في أرض كنعان حيث وافته المنية[٤].

ولكن الصلة بين أبناء إبراهيم وأحفاده من جهة، ومصر من جهة أخرى، لم تنقطع بوفاته؛ فحفيده يعقوب (والذي دُعي في ما بعد إسرائيل) إضافة إلى أبنائه كانت أول أسرة يهودية هاجرت إلى مصر هرباً من المجاعة لتلحق بالنبي يوسف[٥]، (الذي وصل إلى منصب رفيع في حكم مصر)، وعلى هذا النحو استقر في مصر بعض أبناء يعقوب وتكاثروا فيها مع مضي الوقت الذي يقرب من نحو أربعة قرون[٦].

وتشير الروايات إلى أن بني إسرائيل قضوا في مصر عدة عقود من الزمن، ثم امتُحنوا بنقمة فرعون الذي وُلِدَ موسى في عهده وتربى في قصره في عاصمة مصر، فلما بلغ أشُدَّه وتلقى الرسالة دعا فرعون إلى اتباع عقيدة الحق، وترك البغي، إلا أن فرعون أبى واستكبر[٧]، وانتهى الأمر بخروج موسى وبني إسرائيل من مصر، وكانت وجهتهم هذه المرة أيضاً أرض كنعان التي وعده إلههم بها كما ادعوا لتكون موطناً لهم[٨].

وكما تذكر مروياتهم، فإن النبي موسى توفي قبل أن يدخل أرض كنعان[٩]، وتولى قيادة عملية الدخول أواخر الألف الثاني ق.م. تابعه يوشع بن نون. وحسب المصادر التوراتية، فإن عملية الدخول هذه رافقها الكثير من الحروب والقتل. ويُذكر هنا أن أرض فلسطين زمن الدخول هذا كانت موطناً للقبائل الكنعانية المختلفة كاليبوسيين الذين كانوا يسيطرون على منطقة القدس وما حولها، وكان ملكهم في هذا الوقت يدعى «أدوني صادق»، ومن ممالكهم الأخرى مملكة حبرون ولخيش وعجلون وجازر وغيرها، كما كان في فلسطين أيضاً الإيدوميون والمؤابيون وكانت مواطنهم عند تخوم

= للمعلومات والفرضيات، ولكنه أحياناً أخرى لا يمكن دراسته إلّا باعتباره جزءاً من الرؤية الدينية اليهودية وحسب.

(٤) جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجياً (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٥) سيد فرج راشد ومصطفى كمال عبد العليم، اليهود في العالم القديم (بيروت: دار القلم؛ دمشق: الدار الشامية، ١٩٩٥)، ص ٥٢.

(٦) واستمرّت الديانة اليهودية ومن آمن بها في الوجود على أرض مصر، حتى إنّ أفرادها أقاموا لأنفسهم معبداً في عصر الأسرة الفرعونية السادسة والعشرين (٦٦٣ ق.م. إلى ٥٢٥ ق.م.) بجزيرة فيلة في أسوان. انظر: أمل سرور وأحمد بلال، «اليهود في مصر.. وجود بطعم الغياب،» المصري اليوم، ١٠/ ٣/ ٢٠١٠.

(٧) انظر: القرآن الكريم: «سورة القصص،» الآية ١٥ وما بعدها؛ «سورة النمل،» الآية ٨ وما بعدها؛ «سورة طه،» الآية ١٢ وما بعدها؛ «سورة الشعراء،» الآية ١٩ وما بعدها، و«سورة الأعراف،» الآية ١٢٣ وما بعدها.

(٨) الكتاب المقدس، «سفر التثنية،» الأصحاح ٣٤، الآيات ١ ـ ٦.

(٩) دونالد ريدفورد، مصر وكنعان وإسرائيل في العصور القديمة، ترجمة بيومي قنديل (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٦٢٢ وما بعدها.

أرض كنعان، وبخاصة حول جنوب البحر الميت، وإلى الشمال من كل هؤلاء كان هناك العموريون[١٠]. ويُذكر أنه وقت دخول بني إسرائيل إلى أرض كنعان تعرضت منطقة شرق البحر المتوسط، لما يُعرف في التاريخ، بغزو «شعوب البحر»، والتي لا يعرف أصولها بدقة، ولكن المعلوم أن هذه الشعوب هاجمت المنطقة المذكورة عن طريق البحر قادمة من جزر البحر الإيجي، وألحقت بمدن الساحل السوري أضراراً كبيرة، قبل أن يستقر جزء منها في أرض كنعان وبخاصة (الفلست) الفلسطينيين والذين أعطوا للمنطقة اسمها في ما بعد[١١].

وكان على بني إسرائيل عند محاولتهم الاستقرار في فلسطين، الدخول في حروب طاحنة مع كل الممالك والإمارات والقبائل التي سبقتهم في الاستيطان في فلسطين، وكان قائدهم الأول النبي موسى، وبعد وفاته، خلفه يوشع بن نون، الذي قاد عملية دخول بني إسرائيل إلى فلسطين. وكانت أولى المدن التي هاجمها ودمرها مدينة أريحا، وتبع ذلك مدن أخرى من مدن الكنعانيين مثل عاي والجلجال وشيلوح، وكان هدفه بعد ذلك مدينة يبوس التي تمكن من الاستيلاء عليها دون قلعتها، وكان نصيب المدينة أيضاً الحرق والتدمير. وبعد أن تمكن يوشع بن نون من فرض السيطرة على العديد من المدن الكنعانية، قام بتقسيم ما سيطر عليه بين أسباط بني إسرائيل[١٢].

ورغم الجهود التي بذلها يوشع، فلم يتمكن من إقامة سلطة مركزية قوية يخضع لها أسباط بني إسرائيل المتنافسين والمتحاربين فيما بينهم. وقد زادت حدة هذه الأزمات بعد وفاة يوشع بن نون، وبدأت الكثير من العادات والعبادات الكنعانية بالتسرب إليهم[١٣].

وكان يوشع قد شرع قبل وفاته في تقسيم فلسطين إلى أنصبة قبلية بين أسباط بني إسرائيل الاثني عشر محدداً مكان كل سبط[١٤]. وفي الوقت نفسه، استمرت الحروب بين بني إسرائيل وجيرانهم المختلفين من كنعانيين ومديانيين ومؤابيين وفلسطينيين وغيرهم. وتعرف هذه الفترة من تاريخ بني إسرائيل، بفترة «حكم القضاة»، والتي انتهت

---

(١٠) حمدان، اليهود أنثروبولوجياً، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(١١) جباغ قابلو، تاريخ مصر القديم (تعز: اليرموك للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(١٢) انظر: الكتاب المقدس، «سفر يوشع،» الأصحاح ١٠، الآية ٢٨، و Harry Levin, *Jerusalem Embattled: A Diary of the City Under Siege*, Global Issues (New York: Cassell, 1950), p. 160.

(١٣) الكتاب المقدس، «سفر يوشع،» الأصحاح ١١، الآيات ١ ـ ٩.

(١٤) المصدر نفسه، «سفر يوشع،» الأصحاح ١٣، الآية ٦.

بتتويج شاؤول (طالوت كما ورد ذكره في القرآن)[١٥] ملكاً على بني إسرائيل. وكان ذلك الوقت من الأوقات المناسبة من حيث الظروف الإقليمية: فقد تراجع اهتمام مصر بما وراء حدودها نتيجة مشاكلها الداخلية، بعد أن بدأ الضعف يدبّ في أوصالها إثر المجهود الذي بذلته للدفاع عن حدودها في وجه هجمات شعوب البحر. وينطبق الأمر نفسه على الآشوريين الذين تقوقعوا داخل حدودهم نتيجة أزمات داخلية عانوها قرب نهاية الألف الثانية ق.م. واستمرت الأزمات التي كان يعانيها بنو إسرائيل في ما مضى، في عهد ملكهم شاؤول[١٦]، خصوصاً الحرب مع الفلسطينيين، وكانت النتيجة مقتله وأولاده في إحدى المعارك التي كان يخوضها ضدهم[١٧].

١ ـ ظهور مملكة إسرائيل الموحدة وانقسامها

تولى داود المُلك بعد شاؤول، وواجه في بداية حكمه حركة تمرد قامت بها الأسباط الشمالية بزعامة إشبعل بن شاؤول، وقد رفضت تلك الأسباط أن يتولى المُلْك أحد أبناء الأسباط الجنوبية التي كان ينتمي إليها داوود، وانتهت حركة التمرد بعد ثلاث سنوات، بوفاة زعيم التمرد إشبعل، وتتويج داوود ملكاً على كل بني إسرائيل في الاجتماع الذي عُقد في حبرون (الخليل الحالية) نحو العام ١٠٠٠ ق.م.[١٨].

وكان من أهم إنجازات داوود العسكرية ـ كما يذكر العهد القديم ـ: استيلاؤه على مدينة يبوس من أصحابها الكنعانيين، وجعلها عاصمة لحكمه[١٩]، ومنها كانت انطلاقته نحو باقي المدن الكنعانية والفلسطينية، حيث تمكن من فرض سيطرته على مناطق واسعة من فلسطين الحالية. والرواية التوراتية تجعل داود بمصاف مؤسسي الإمبراطوريات الكبرى في الشرق القديم، وفي الواقع لم تشمل حدود دولته كل فلسطين الحالية.

---

(١٥) أنور محمود زناتي، تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٦.

(١٦) Adam Cleghorn Welch, *The Religion of Israel under the Kingdom* (Edinburgh: T. and T. Clark, 1912), pp. 36-40.

(١٧) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٧٣.

(١٨) Max Leopold Margolis and Alexander Marx, *A History of the Jewish People* (New York: Scribner, 1969), pp. 45-47.

(١٩) الكتاب المقدس: «سفر صموئيل الثاني،» الأصحاح ٢٤، الآيات ١٠ ـ ٢٥، و«سفر أخبار الأيام الأول،» الأصحاح ٢١، الآيات ١٧ ـ ٢٦.

ووفق الرواية التوراتية ورث سليمان عرش أبيه داوود[٢٠]، وأقام مُلْكاً كبيراً وبنى الهيكل في القدس، ودخل في تحالفات مع ملك صور حيرام، الذي اشترك معه في البعوث التجارية التي كان يرسلها، وبخاصة البحرية منها، ولا توجد عن هذه المملكة أي معلومات خارج العهد القديم، إذ لا تأتي المصادر المصرية والآشورية على ذكر لها، كما أن أعمال التنقيب الأثري التي تقوم بها البعثات الأثرية في فلسطين المحتلة، لم تتمكن حتى الآن من العثور على العالم الذي يتحدث عنه العهد القديم[٢١].

إن الدولة التي سعى لبنائها داود وسليمان، والوحدة التي حاولا إرساءها بين أسباط إسرائيل، لم تصمد طويلاً، إذ إنه بعد وفاة سليمان انقسمت المملكة الموحدة إلى مملكتين واحدة شمالية (والتي عُرفت باسم إسرائيل، وفي المصادر الآشورية تُذكر باسم (بيت عُمري)، وكانت عاصمتها السامرة، وأخرى جنوبية (وعُرفت باسم يهوذا وبقيت عاصمتها القدس واستمر على عرشها أبناء الملك السابق سليمان) [٢٢].

وتميزت العلاقة بين المملكتين بالتوتر، الذي وصل في الكثير من الأحيان إلى حد الحرب والاستعانة بالقوى الخارجية لمواجهة تحديات وتطلعات التوسع لدى الطرف الآخر، كما واجهت المملكتان الأخطار الخارجية المحدقة، والمتمثلة خصوصاً بالدولة الآشورية في عهدها الحديث (٩١١ ـ ٦١٠ ق.م.)، والتي بدأت بانتهاج سياسة توسعية وصلت بها إلى حد الاستيلاء على مصر في عهد الملك الآشوري أسرحدّون (٦٨١ ـ ٦٦٨ ق.م.). ومعروف أن الاستيلاء على مصر لا يمكن أن يتم من دون إخضاع المنطقة الفلسطينية مع كل القوى السياسية التي كانت موجودة فيها، بما فيها إسرائيل ويهوذا، وقد واجهت المملكتان خطر «آرام دمشق»، التي كانت تسعى هي الأخرى لمد نفوذها نحو الجنوب (أي نحو فلسطين) واستغلت التوتر الذي كان مهيمناً على العلاقة بين إسرائيل ويهوذا[٢٣].

---

(٢٠) المصدر نفسه، «سفر الملوك،» الأصحاح ٩، الآية ١٦.

(٢١) إسرائيل فنكلشتاين ونيل إشرسيلبرمان، التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها: رؤية جديدة لإسرائيل القديمة وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشافات علم الآثار، ترجمة سعاد رستم (دمشق: الأوائل للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

(٢٢) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٨٨ وما بعدها.

(٢٣) فراس السواح، آرام دمشق وإسرائيل في التاريخ والتاريخ التوراتي (دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٢)، ص ٢١٤ وما بعدها.

وقد وُجّهت الضربة الأولى الخارجية ضد يهود فلسطين، من فرعون مصر شيشنق الأول (٩٥٠ ـ ٩٢٩ ق.م.)، عندما غزا فلسطين في العام الخامس من حكم رحبعام (ابن سليمان وخليفته في يهوذا) ودمر خلالها أورشليم ونهب كنوزها[٢٤]، ثم تابع طريقه شمالاً نحو إسرائيل مدمراً المدن ومستولياً على ما فيها من ثروات، في حين أن الملك رحبعام فر من وجهه، متحصناً بإحدى مدنه النائية[٢٥].

ولم يعد المصريون بعد هذه الحملة إلى فلسطين إلا في أواخر القرن السابع ق.م. أيام الملك نخاو الثاني (٦١٠ ـ ٥٩٥ ق.م.)، وانحصر الخطر على مملكتي يهوذا وإسرائيل من آرام دمشق، وخصوصاً في عهد ملكها حزائيل الذي تمكن من الاستيلاء على العديد من مدن المملكتين، وأجبرهما في أحيان كثيرة على دفع الجزية؛ والخطر الأكثر جدية هو الخطر الآشوري. ولم يقتصر هذا الخطر على يهوذا وإسرائيل فقط، وإنما شمل معظم دول سورية، ولذلك فإن تلك الدول وقفت مع بعضها لتواجه تقدم الملك الآشوري شلمناصر الثالث (٨٥٩ ـ ٨٢٤) ق.م. في سورية في معركة «قرقر» إلى الشمال من حماة حوالى عام ٨٥٥ ق.م.[٢٦].

وكان ممن شارك في تحالف الدول السورية لخوض هذه المعركة آحاب من بيت عُمري (وهي التسمية التي أطلقها الآشوريون على إسرائيل، نسبة إلى عمري الذي أسس سلالة حاكمة جديدة فيها)[٢٧] (انظر الخريطة الرقم (ل ـ ١)).

ومع تقدم الملوك الآشوريين المتتالين نحو جنوب سورية اصطدموا أكثر مع دويلتي اليهود في فلسطين، واللتين حاولتا منفردتين أحياناً، وبالتحالف مع باقي دول سورية في أحيان أخرى، مقاومة هذا التقدم بالقوة، وعندما كانتا تفشلان في ذلك لم يكن أمامهما إلا دفع الجزية، وغالباً ما تكون باهظة، وتترك أثرها في اقتصادهما واستقرارهما السياسي والاجتماعي[٢٨].

---

(٢٤) Kenneth A. Kitchen, *The Third Intermediate Period in Egypt, 1100-650BC* (New York: Aris and Phillips, 1958), p. 296.

(٢٥) عيد مرعي، موجز تاريخ مصر القديم وحضارتها (الرياض: مكتبة الخبتي الثقافية، ٢٠٠٥)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

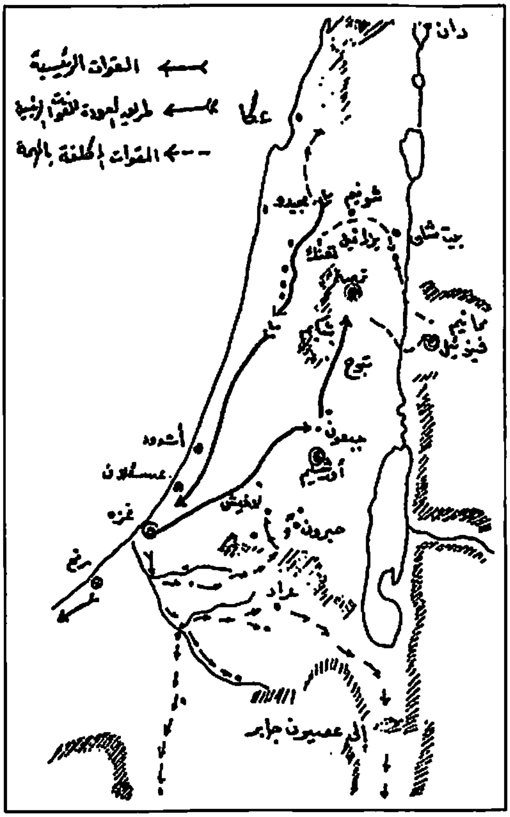
(٢٦) Winton Thomas, «The Age of Jeremiah in the Light of Recent Archaeological Discovery,» *Palestine Exploration Quarterly*, vol. 82 (January - April 1950), p. 48.

(٢٧) يوحنان أهاروني، إرتس يسرائيل بتقوفت همقرا [بالعبرية] (أرض إسرائيل في عصر المقرا) (القدس: ١٩٦٢)، ص ٢٨٧.

(٢٨) بنيامين مزار، كنعان ويسرائيل: محقريم هيسطوريين [بالعبرية] (كنعان وإسرائيل: بحوث تاريخية) (القدس: ١٩٧٤)، ص ٢٦١.

الخريطة الرقم (ل ـ ١)

حملة شيشنق الأول على فلسطين



المصدر: فرج راشد سيد ومصطفى كمال عبد العليم، اليهود في العالم القديم (بيروت: دار القلم؛ دمشق: الدار الشامية، ١٩٩٥)، ص ١٠٣.

إلا أن الوضع تغير مع صعود تجلات بلاسر الثالث[٢٩] (٧٤٥ ـ ٧٢٧ ق.م.) العرش الآشوري، فهذا الملك، وبعد أن أدخل العديد من الإصلاحات على الإدارة والجيش في دولته، أراد أن يُخضع كل دول سورية وفلسطين للسيادة الآشورية من طريق القيام

(٢٩) أحد ملوك الدولة الآشورية، تميّز عصره بالاتجاه الشديد والقاسي، نحو فرض العقوبات الصارمة بأعدائه، فقد دخل مدينة دمشق عام ٧٣٢ ق.م. وعمد إلى نقل سكانها إلى خارج المدينة، ومن جانب آخر كان تركيز تجلات بلاسر على محاربة الميديين في بلاد فارس، في حين تمكّن من احتلال مدينة بابل عام ٧٢٩ ق.م. وإعلان نفسه ملكاً عليها. انظر: يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ط ٢ (لندن: دار الوراق للنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٦.

بحملات عسكرية متتالية إلى المنطقة السورية ـ الفلسطينية، الأمر الذي جعلها في حالة عدم استقرار دائم، وانطبق ذلك بالطبع على يهوذا وإسرائيل. وقد استغل تجلات بلاسر الثالث الانقسامات بين الدول السورية ليحقق سياسته السابقة. فمثلاً حصل اتفاق في العام ٧٣٣ ق.م. بين رصين ملك آرام دمشق وفاقح ملك إسرائيل على تجديد الحلف المعادي للآشوريين، ودعوا باقي الدول السورية ـ الفلسطينية إلى الانضمام إلى حلفهما، فانضم إليهما الكثيرون، في حين رفض آحاز ملك يهوذا الانضمام. فلما توجهت ضده جيوش تحالف الدول السورية ـ الفلسطينية، سارع آحاز إلى الاستنجاد بالملك الآشوري، الذي استغل الفرصة، فتوجه بحملة كبرى ضد آرام دمشق كان من نتيجتها إنهاء الوجود السياسي لهذه المملكة، وتقسيم أراضيها إلى عدد من المقاطعات الآشورية[٣٠]، وتوجه بعدها بقواته نحو مملكة إسرائيل التي لم تُبدِ أي مقاومة لقوات ملك آشور، وكانت النتيجة أن فقدت مملكة إسرائيل كل أراضي الجليل وشرق الأردن، كما سُبي عدد كبير من السكان، ولم يتبقَّ لمملكة إسرائيل إلا المنطقة الجبلية المحيطة بالسامرة[٣١].

وقام الآشوريون بتوزيع اليهود في المناطق الجبلية (التي تقع الآن ضمن حدود العراق وإيران وتركيا) وهي سياسة اتبعها الآشوريون في تشتيت أسراهم في أماكن عدة للحيلولة دون تكتلهم وقطع الطريق عليهم عند محاولة العودة إلى الأماكن التي أُجْلوا عنها[٣٢]. ووفقاً لتاريخ اليهود الأكراد وصل اليهود الأولّون إلى منطقة كردستان خلال تلك الفترة، وبعد ذلك نُقِلوا إلى العاصمة الآشورية مدينة نينوى.

٢ ـ سقوط السامرة وزوال مملكة إسرائيل

في العام ٧٣١ ق.م. اغتيل فاقح ملك إسرائيل، ونُصب هوشع مكانه، وقد التزم بدفع الجزية المفروضة عليه من قبل الملك الآشوري تجلات بلاسر الثالث ولكن لما توفي الملك الآشوري في العام ٧٢٧ ق.م. امتنع فاقح عن أداء الجزية، معتمداً على دعم مأمول وصوله من مصر[٣٣]، ولكن الملك الآشوري الجديد شلمناصر الخامس

---

(٣٠) جباغ قابلو، «دمشق بين القرنين التاسع والثامن عشر ق.م.،» في: راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٧٣.

(٣١) Robert Alexander Macalister, *The Philistimes: Their History and Civilization* (Toronto: University of Toronto Libraries, 1914), pp. 63-64.

(٣٢) أحمد سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ٢٩ ـ ٣٠، و Kathleen Mary Kenyon, *Digging Up Jerusalem* (London: Praeger, 1974), p. 149.

(٣٣) Giuseppe Ricciotti, *The History of Israel. Volume I: From the Beginning to the Exile. Volume II: From the Exile to A.D. 135.* (London: Bruce, 1955), vol. 1, p. 323.

٧٢٧ ـ ٧٢٢ ق.م. قام برد فعل سريع فأرسل جيوشه إلى السامرة عاصمة هوشع، وفرض الحصار عليها[٣٤]، الذي دام ما يقرب من العامين وانتهى بسقوط المدينة في العام ٧٢٢ ق.م.، واقتيد هوشع أسيراً مع ما يقرب من سبع وعشرين ألفاً من رعيته وأسكن مكانهم سكاناً آخرين جيء بهم من مناطق أخرى من الإمبراطورية الآشورية، وحُولت السامرة إلى ولاية آشورية.

ويختلف الباحثون حول الملك الآشوري الذي جرت في عهده هذه الأحداث، إذ يرى بعضهم أن ذلك جرى في عهد الملك شلمناصر الخامس[٣٥]، في حين يرى البعض الآخر أن ذلك جرى في عهد خليفته شاروكين الثاني (٧٢٢ ـ ٧٠٥ ق.م.) بالاستناد إلى بعض النقوش التي تتحدث عن الأحداث نفسها. وانطلاقاً من ذلك رأى بعض الباحثين أن حصار السامرة بدأ بالفعل في عهد شلمناصر الخامس، ولكن سقوط المدينة وعملية السبي، كانت في عهد شاروكين الثاني[٣٦]. وبذلك قضي على أكبر المملكتين وبقيت مملكة يهوذا، وهي الأصغر حجماً وسكاناً والأقل قوة[٣٧].

لذا يمكن القول إن أول جالية يهودية وُجدت خارج فلسطين، هي هذه الجالية، ومع أنه يصعب تحديد الأماكن التي أجلي إليها هؤلاء اليهود بدقة، ولكن يمكن أن نخمن أن بلاد آشور (وهي المنطقة الواقعة في شمال بلاد الرافدين) كانت مكان الإجلاء هذا[٣٨].

٣ ـ يهوذا وعلاقاتها مع الآشوريين

بعد القضاء على السلطة الحاكمة في مملكة إسرائيل، حاول حكام يهوذا الادعاء بأن من بقي من اليهود هناك، إنما هم من رعاياهم. وأكثر من ذلك، فقد حاولوا مدّ سيطرتهم على المناطق التي كانت خاضعة لحكام إسرائيل. ولكنهم بالمقابل لم يتجرؤوا على الخروج عن سلطان ملك آشور، واستمروا بدفع الجزية التي كانت قد فُرضت عليهم. ولكن بعد أن توفي الملك الآشوري شاروكين الثاني في العام ٧٠٥ ق.م. حاول

(٣٤) مأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ١٨.

(٣٥) حزقيال كوفمان، تولدوت هائمونا هيسرائيليت ميمي قدم بمدسوف بيت هشيني [بالعبرية] (تاريخ العقيدة اليهودية في العصور القديمة وحتى نهاية البيت الثاني) (القدس: ١٩٦٨)، ج ٣، ص ١٤٧.

(٣٦) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ١٥١.

(٣٧) انظر: سيد فرج راشد، السامريون واليهود (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧)، ص ٣٩، وشموئيل يابين، تاريخ إسرائيل [بالعبرية]، ص ٢٤٩.

(٣٨) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

ملك يهوذا حزقيا التخلص من السيطرة الآشورية، معتمداً في ذلك على مساعدة ملك مصر. ولذا فإن الملك الآشوري الجديد سنحاريب (٧٠٥ ـ ٦٨١ ق.م.) انطلق بنفسه على رأس جيشه وتقدم باتجاه الساحل الفينيقي فاستولى على مدن صيدا وجبيل وتابع نحو أشدود فاستولى عليها، ثم هاجم ممالك مؤاب وعمون وأدوم وبعدها توجه نحو مدن يهوذا فاستولى على عقرون وجعل من لاخيش (تل الدوير حالياً) مقراً لقيادته، وأرسل جزءاً من جيشه لفرض الحصار على أورشليم. ويبدو أن سنحاريب، وربما لأسباب داخلية في عاصمته، اكتفى بأن زاد الجزية المفروضة على يهوذا وعاد بجيشه إلى عاصمته[٣٩].

استمر الوضع على هذا الحال في يهوذا إلى أن بدأ الضعف يدب في أوصال الدولة الآشورية أواخر عهد الملك آشور بانيبال (٦٨٦ ـ ٦٣٠ ق.م.) فامتنع يوشياهو ملك يهوذا عن دفع الجزية، وتوسع مجدداً في إقليم إسرائيل وأجرى إصلاحات دينية عديدة، حاول من خلالها تطهير الديانة اليهودية، وهو ما دخلها من معتقدات وثنية كثيرة. وفي الوقت نفسه تعرضت الدولة الآشورية لهجوم جيوش التحالف الكلداني ـ الميدي الذي قضى على الإمبراطورية الآشورية. ومن المعلوم أن الملك المصري نخاو الثاني حاول أن يقدم المساعدة للملك الآشوري الأخير أشور أوباليط الثاني الذي التجأ إلى حران[٤٠]، ودفع بقواته إلى سورية عبر فلسطين، فحاول يوشياهو عرقلة تقدمه، ونشبت بين الطرفين معركة في مجدّو كان من نتيجتها أن قُتل يوشياهو، واضطر خلفاؤه لأن يدفعوا الجزية للمصريين، بعد أن كانوا يدفعونها سابقاً للآشوريين[٤١].

٤ ـ سقوط أورشليم وزوال يهوذا

مع انهيار الإمبراطورية الآشورية في العام ٦١٠ ق.م. قامت على أنقاضها في المنطقة الرافدية، الإمبراطورية الكلدانية التي كان رأسها الملك (نبوخذنصر الثاني ٦٠٤ ـ ٥٦٢ ق.م.)[٤٢].

---

(٣٩) السواح، آرام دمشق وإسرائيل في التاريخ والتاريخ التوارتي، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٤٠) داود روبنير، غزو سنحاريب ليهوذا [بالعبرية]، ص ٣٨٣، و Morris Jastrow, *The Civilization of Babylonia and Assyria: Its Remains, Language, History, Religion, Commerce, Law, Art and Literature* (New York: Lost Arts Media, 2003), pp. 177-178.

(٤١) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ١٦٢.

(٤٢) كوفمان، تولدوت هائمونا هيسرائيليت ميمي قدم بمدسوف بيت هشيني [بالعبرية] (تاريخ العقيدة اليهودية في العصور القديمة وحتى نهاية البيت الثاني)، ج ٣، ص ١٥٢.

وقد اعتبر ملوك هذه الإمبراطورية، أنهم ورثة لممتلكات الآشوريين في سورية وفلسطين، وأن الدول والإمارات التي حوّلت ولاءها للمصريين، أو امتنعت عن دفع الجزية لهم، دول متمردة يجب إعادة إخضاعها، لذلك وجه الملك نبوخذنصر ولي عهده في حملة عسكرية إلى المنطقة السورية ـ الفلسطينية، كان من أولى نتائجها طرد الملك المصري نخاو من سورية بعد هزيمته عند قرقميش وإخضاع يهوياقيم ملك يهوذا.

ولكن عند عودة نبوخذنصر إلى بابل عاد يهوياقيم وأعلن العصيان، ولذا أمر ملك بابل قواته المتمركزة في سورية، مع قوات الدولة التابعة له بالتوجه إلى القدس وفرض الحصار عليها، وكان ذلك في العام ٥٩٧ ق.م.، وهو ما اضطر ملك يهوذا يهوياكين الذي ورث العرش عن أبيه إلى إعلان الخضوع والاستسلام، وأدى هذا إلى استيلاء نبوخذنصر على المدينة بكل ثرواتها، إضافة إلى أسر يهوياكين ونقله أيضاً إلى بابل وسبْيِهِ بعض السكان، وهذا ما يُعرف بـ «السَّبْي البابلي الأول»، ونصّب مكانه على العرش صدِقْيا، الذي تظاهر بالولاء لملك بابل، إلا أنه كان يتحيّن الفرص لخلع نير البابليين عنه[٤٣]، وحانت الفرصة عندما تولى عرش مصر الملك واح إيب رع (المعروف باسم أبريس حكم ٥٨٩ ـ ٥٦٨ ق.م) وبدأ هذا الملك بتحريض الدويلات الفلسطينية والفينيقية على الحكم البابلي، وكان ممن استجاب له ملك يهوذا صدِقْيا، إلا أن ملك بابل لم ينتظر حتى تخرج الأمور في سورية عن سيطرته، فسارع إلى إرسال جيوشه إلى هناك وكان من أهدافه الرئيسية التخلص من يهوذا ومشاكلها ففرض الحصار على أورشليم، ما يقرب من العامين، وانتهى بالاستيلاء عليها، وتدمير أسوارها والمباني الرئيسة فيها وتهجير عدد كبير من سكانها إلى بابل وهو ما يُعرف بالسبْيِ البابلي الثاني، في حين التجأ بعض من سكان يهوذا إلى مصر، معتمدين على الحلف الذي كان قائماً بين يهوذا وملك مصر أبريس.

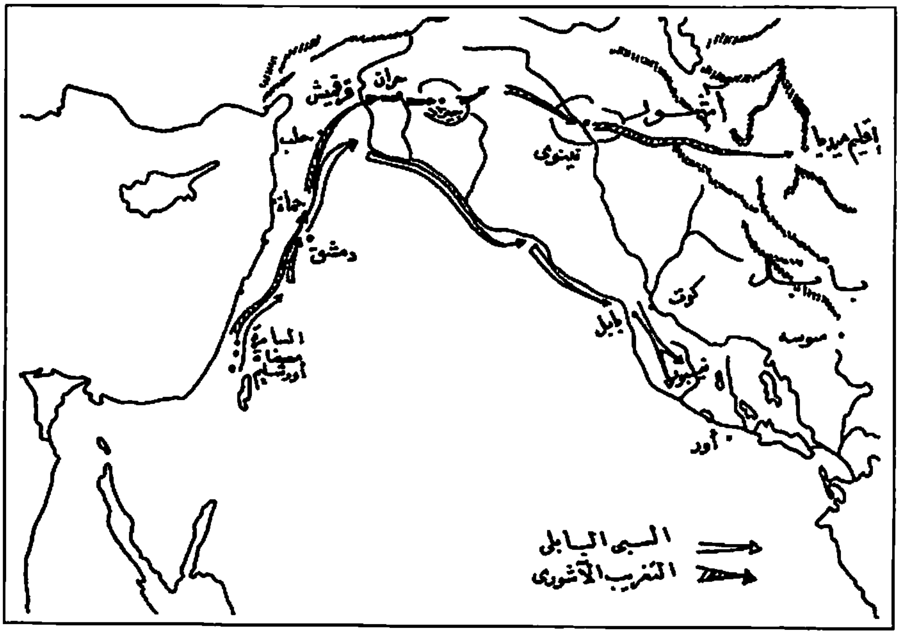
وقد أسكن أبريس هؤلاء اليهود في مناطق مختلفة من مصر ومنهم أولئك الذين أُسكنوا في جزيرة الفيلة في نهر النيل بالقرب من أسوان في جنوب مصر[٤٤]. (انظر الخريطة الرقم (ل ـ ٢)).

(٤٣) أورئيل رففورط، تولدت يسرائيل بتقوفت هبيت هسيني [بالعبرية] (تاريخ إسرائيل في فترة البيت الثاني)، ص ١٥.

(٤٤) مرعي، موجز تاريخ مصر القديم وحضارتها، ص ٢٤٦.

الخريطة الرقم (ل ـ ٢)

التغريب الأشوري لمملكة إسرائيل والسبي البابلي ومناطق النفي



المصدر: المصدر نفسه، ص ١٧٦.

وقد أنشأ هؤلاء اليهود أول معبد خارج فلسطين، وهو المعبد الذي وجد في جزيرة الفيلة، والذي تعرض للتخريب على يد المصريين أثناء ثورتهم على الاحتلال الفارسي لبلادهم، ويُستدل من الكتابات الآرامية المصرية، التي عُثر على جزء مهم منها في هذه الجزيرة، أن زعماء الطائفة اليهودية هناك راسلوا زعماء اليهود في فلسطين، وبعض الشخصيات الكبرى في الإدارة الفارسية، سواء في عاصمة الولاية أي في مصر أو في العاصمة الإمبراطورية، من أجل السماح لهم بإعادة بناء معبد الإله (ياهو) في الجزيرة[٤٥]. ويبدو أن إسكان اليهود في هذه المناطق من جنوب مصر كان بغرض الاستفادة منهم كقوة عسكرية تدافع عن حدود مصر الجنوبية في وجه قبائل النوبة، وقد شكل هؤلاء اللاجئون الدفعة الأولى من يهود مصر الذين تزايدت أعدادهم في العصور اللاحقة.

---

(٤٥) أندريه لومير، تاريخ الشعب العبري، ترجمة أنطوان الهاشم (الرياض: عويدات للنشر، ١٩٩٩)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

• أوضاع المَسْبيين في بابل

لم تعامل الدولتان الآشورية والكلدانية البابلية، المسْبيين من بلادهم إلى بلاد أخرى معاملة العبيد، وكان الغرض من التهجير إضعاف روح التمرد والمقاومة لدى الشعوب المهجَّرة، إضافة إلى دمج العناصر البشرية التي تتألف منها الإمبراطورية بعضها مع بعض، ولذلك فإن الملك نبوخذنصر الثاني، عندما سبى اليهود إلى بابل، وزع عليهم الأراضي الزراعية، وقد تعلم هؤلاء القادمون الجدد فنون الزراعة، وخاصة أساليب شق القنوات وتطهيرها وطرق الإرواء الاصطناعية من جيرانهم سكان المنطقة الأصليين، الذين كانوا يتمتعون بخبرة كبيرة في هذا المجال[٤٦].

وإلى جانب الزراعة، عمل قسم من هؤلاء اليهود بالتجارة، الأمر الذي سمح بظهور فئات ثرية من بين صفوفهم، وقد ساهم هؤلاء الأثرياء بإعادة بناء الهيكل في القدس عندما سمح لهم الفرس بالعودة إلى فلسطين. والجانب الأكثر أهمية في هذا المجال، أن اليهود في بابل استمروا في ممارسة شعائرهم الدينية، وواصل الكهنة أعمالهم، وكان من نتيجة هذه الأعمال أن وُضع في ما بعد ما يعرف باسم «التلمود البابلي». وكلمة تلمود تعني التعاليم أو الشرح أو التفسير، وهو يقسم إلى قسمين «المشنا» أي النص أو المتن، والجمارا أي «الشرح والتفسير»، (والتلمود اسم جامع للمشنا والجمارا). ويرى الكثير من الباحثين أن فترة السبْي البابلي ساهمت إلى حد كبير بتطوير الديانة اليهودية في القرون التالية[٤٧].

استفاد اليهود في بابل من شرائع البلاد المتسامحة مع الغرباء، فتسلم قسم منهم مراتب رفيعة في المملكة[٤٨]، واشتروا الأراضي الزراعية ومارسوا الزراعة، أما ديانتهم فقد مارسوا شعائرها بكل حرية فتمخض عن ذلك (التلمود البابلي) الذي ضم بين طياته التعاليم اليهودية.

---

(٤٦) Adolphe Lods, *Israel, from its Beginning to the Middle of the Eighth Century* (New York: Ams Press Inc., 1948), p. 179.

(٤٧) سبتينو موسكاتي، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمة يعقوب بكر (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧)، ص ١٥٣، وأحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية** (دمشق: العربي للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٥٨٦.

(٤٨) خلدون ناجي معروف، **الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٢**، ٢ ج (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، ص ٢٤.

٥ ـ اليهود في ظل الإمبراطورية الفارسية الأخمينية

في منتصف القرن السادس ق.م. ظهر الفرس الأخمينيون كقوة كبرى على الحدود الشرقية لبلاد الرافدين، وقد تمكن هؤلاء الفرس من الاستيلاء على بابل والقضاء على الإمبراطورية البابلية الكلدانية، سقطت بابل بيد قورش ملك فارس(٤٩)، وذلك في العام ٥٣٩ ق.م. بعد أن لقي جيشه كل التسهيلات اللازمة من اليهود بأساليب الوشاية ونقل المعلومات، فكافأهم بأن سمح لمن أراد منهم العودة إلى فلسطين(٥٠) وعيّن عليهم حاكماً من بينهم هو زربابل وأمره بإعادة بناء الهيكل في أورشليم وعلى نفقة الملك نفسه. ويبدو أن هذه السياسة المتسامحة من قبل الملك الفارسي مع هؤلاء اليهود كانت نتيجة وقوفهم إلى جانبه عندما كانت قواته تتقدم في بلاد بابل، وعندما فرضت هذه القوات الحصار على بابل نفسها، فكانت المكافأة السماح لهم بالعودة وإعادة إعمار الهيكل(٥١). ولكن تشير الوقائع إلى أن من عاد من اليهود المسبيين إلى فلسطين كانوا إما قلة انحصرت في الفئة التي لم تستطع أن تحقق نجاحاً اقتصادياً في موطنها الجديد، أو أنهم كانوا من المتدينين المتعصبين لإعادة بناء الهيكل. واختلفت المصادر بتحديد عدد اليهود الذين قرروا ترك بابل، فمنهم من يرى أن العدد وصل إلى ٤٩,٦٩٧ نسمة(٥٢)، وقدّره آخرون بنحو ٤٢٣٦٠(٥٣). أما المصادر اليهودية فتؤكد ـ على نحو مبالغ فيه ـ أن «... سبعة آلاف بالضبط قرروا البقاء في بابل...»(٥٤).

وعلى ذلك فقد بقي في ما يعرف بالعراق الحالي فئة كبيرة من اليهود كانت لهم مدنهم وقراهم الخاصة بهم من مثل نهر دعة وفومبديثه وسورا وماحوزي ونهر بيكود وهوزال وغيرها. ومن المعلوم أن المدن الأربع الأولى كانت من المراكز الدينية اليهودية الهامة في العراق في ذلك العصر والتي أسهم الكهنة اليهود فيها بوضع التلمود البابلي في فترة القرون الأولى الميلادية(٥٥).

---

(٤٩) Peter R. Ackroyed, *Israel under Babylon and Persia*, New Clarendon Bible (New York: Oxford University Press, 1970), pp. 169-217.

(٥٠) صابر طعيمة، التاريخ اليهودي العام، ط ٢ (بيروت: دار الجليل، ١٩٧٥)، ص ١٤٨ و٢٥٩.

(٥١) Flavius Josephus, *Antiqites of the Jews, vol. III*, translated by William Whiston, <http://www.booksshouldbefree.com/download/text/antiquities-of-the-jews.txt>.

(٥٢) غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ص ٧٩.

(٥٣) سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، ص ١٤٧.

(٥٤) أبراهام بن يعقوب، موجز تاريخ يهود بغداد من بدايتهم وحتى اليوم [بالعبرية] (القدس: ١٩٧١)، ص ١٥.

(٥٥) سوسة، العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية، ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦.

٦ ـ اليهود في العصر الهلنستي

كان اليهود الذين عادوا إلى فلسطين في عهد الملك الفارسي قورش ومن بعده، قد تمركزوا في منطقة القدس، وقد تمتعوا خلال هذا العصر ببعض الامتيازات الخاصة مثل أن يتسلم الولاية عليهم أحد زعمائهم، الذي أوكلت إليه مهمة تنظيم أمورهم الدينية والمدنية في الوقت نفسه(٥٦). وبعد أن سقطت الإمبراطورية الفارسية الأخمينية على يد قوات الإسكندر المقدوني إثر معركة إيسوس (Issud) ٣٣٣ ق.م.، خضعت منطقة المشرق العربي بأسرها لسلطته. وفي عهده فقد اليهود الكثير مما كانوا يتمتعون فيه أثناء حكم الكلدانيين والأخمينيين(٥٧).

وقد شارك بعض اليهود الذي كانوا في فلسطين في ذلك الوقت ببعض الحروب التي خاضتها جيوش الإسكندر. ويذكر المؤرخ المعروف فلافيوس يوسيفوس (Josephus Flavius) بأن «سنبلط» حاكم السامرة شارك ومعه سبعة آلاف مقاتل في حصار صور الشهير، ويتابع المؤرخ اليهودي يوسيفوس القول إن هؤلاء الجنود الذين قدّموا المساعدة للإسكندر في هذه المعركة، أحضرهم معه إلى مصر عندما توجه لاحتلالها، وعندما تم له ذلك أسكنهم في منطقة طيبة، ومع أن هذه الرواية لا تستند إلى أدلة واضحة، إلا أنه لا يمكن نفي احتمال أن يكون بعض اليهود قد رافقوا الإسكندر في حملته هذه(٥٨).

ومع مجيء الإسكندر إلى مصر ٣٣٢ ق.م.، بدأ توافر اليهود من جديد. وكانت مصر من بين الدول الهلنستية التي استوعبت عدداً كبيراً من يهود الشتات الذين جاؤوا من يهوذا في فلسطين، وانتشر اليهود في مصر على نطاق واسع وقامت لهم جاليات حسنة التنظيم، وكان من أبرزها جالية الإسكندرية(٥٩).

ومع تقاسم قادة الإسكندر إمبراطوريته إثر وفاته في العام ٣٢٣ ق.م.، وبخاصة القائدان بطليموس الذي استولى على مصر، وسلوقس الذي استولى على سورية وما وراء نهر الفرات شرقاً، تأرجح وضع يهود فلسطين بين المد والجزر؛ فتارة كانوا يقعون

(٥٦) Emil Schurer, *A History of The Jewish People in the Time of Jesus Christ... Index* (New York: BiblioLife, 1978), p. 14.

(٥٧) سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، ص ١٤٧، وابن يعقوب، موجز تاريخ يهود بغداد من بدايتهم وحتى اليوم [بالعبرية]، ص ١٦.

(٥٨) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٥٩) Ricciotti, *The History of Israel: vol. II: From the Exile to A.D. 135*, p. 169.

تحت حكم البطالمة، وتارة أخرى يخضعهم السلوقيون لحكمهم، وفي أحيان أخرى كانوا يستفيدون من الصراع المستعر بين هذين الخصمين ليحصلوا على شكل من أشكال الحكم الذاتي[٦٠].

٧ ـ يهود فلسطين في الفترة الهلنستية

بعد استتباب الأمر لبطليموس في مصر (٣٢٣ ـ ٢٨٤ ق.م.) قام باحتلال أورشليم أثناء حملته على الساحل الفينيقي وجنوبي سورية وذلك بين العامين ٣١٩ ـ ٣١٨ ق.م.. ولكن السلوقيين لم يستكينوا لهذا الأمر طويلاً، إذ نشبت الحرب بينهم وبين البطالمة في سبيل السيطرة على المناطق الجنوبية، وكانت منطقة يهوذا من المناطق التي اشتد عليها الصراع أيام سلوقس الثاني والثالث والرابع وتزامن حكم هؤلاء مع حكم الملكين بطليموس الثاني وبطليموس الثالث، ولكن النجاح الأكبر للسلوقيين كان في عهد ملكهم أنطيوخوس الثالث (٢٢٢ ـ ١٨٧ ق.م.) الذي تمكن في العام ٢٠٢ ق. م من الاستيلاء على كل السامرة ويهوذا بما في ذلك القدس[٦١].

ومع سيطرة السلوقيين على السامرة ويهوذا بدأت حركة لصبغ المجتمع اليهودي بالهلنستية، وهو ما أدى إلى نشوب صراع مرير بين اليهود المتمسكين بتقاليدهم الموروثة من جهة، وبين السلوقيين ومن وقف إلى جانبهم من اليهود في هذه الحركة من جهة أخرى. وازدادت الأمور سوءاً مع قيام أنطيوخوس الرابع أبيفانس (١٧٥ ـ ١٦٤ ق.م.) بمهاجمة القدس مجدداً والاستيلاء على كنوز المعبد ومن ثم بنائه مذبحاً وثنياً لوضع الكنوز فيه، وأخيراً قام ببناء مذبح جديد للإله زيوس وأجبر الناس على تقديم القرابين له، وهو ما أدى إلى نشوب ما عُرف باسم ثورة المكابيين اليهود (١٦٧ ـ ١٤٢ ق.م.) الذين تمكنوا من إنزال عدد من الهزائم بجيوش السلوقيين، وبعد ثلاث سنوات من الحرب نجحوا في السيطرة على القدس فدمروا المعابد الوثنية فيها وأعادوا فرض طقوسهم التقليدية. ويبدو أن الملوك السلوقيين التالين، وبخاصة أنطيوخوس الخامس، قد أدرك قوة هذا التيار وبالتالي ضعف الدولة السلوقية، لذا لم يرد استمرار الصراع، وفضّل أن يترك لليهود حرية أكبر في ممارسة طقوسهم الدينية،

(٦٠) فؤاد حسنين علي، فلسطين العربية (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٣)، ص ٨٠.
(٦١) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٢٢٣.

وإدارة شؤون حياتهم اليومية، ولكن ذلك كان بلا شك على حساب اليهود أصحاب التيار الهلنستي(٦٢).

٨ ـ يهود فلسطين في العصر الروماني

خضعت المنطقة السورية للحكم الروماني المباشر بدءاً من العام ٦٤ ق.م، وفي العام التالي استولى القائد الروماني بومبيوس على القدس، وجعلها تابعة للحاكم الروماني على سورية. وقد انعكس الصراع بين القادة الرومان على أوضاع اليهود في فلسطين، كما كان عليه الحال في العصر الهلنستي، فزادت حريتهم في بعض الأحيان، وتقلصت هذه الحرية في أحيان أخرى. ففي عهد يوليوس قيصر مثلاً (٤٩ ـ ٤٤ ق.م.) تمتع اليهود بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وبحكم كهنوتي ذاتي كان على رأسه الكاهن الأكبر هيركانوس، كما صدر قرار بتعيينه أيضاً رئيساً على بقايا اليهود(٦٣).

وبعد اغتيال يوليوس قيصر واستتباب الأمر لأوغسطس، قام هذا الأخير، بتعيين هيرودس الإدومي ملكاً تابعاً له على ما بقي من اليهود في فلسطين، واستمر في الحكم ما بين ٣٧ ـ ٤ ق.م. وفي عهده أعيد بناء الهيكل في أورشليم. ولكن هيرودس كان ممقوتاً من قبل اليهود لقساوته وسوء معاملته لرعاياه، والأهم من ذلك لتحمسه في نشر أوجه الثقافة الهيلينية المختلفة، بما في ذلك مظاهر العبادات الوثنية(٦٤).

بعد وفاة هيرودس اضطربت الأحوال في فلسطين عامة بسبب سوء معاملة الولاة الرومان للسكان، وتخلل ذلك فترة هدوء وسكينة تزامنت مع تولي هيرودس أغريبا السلطة في عهد الإمبراطورين الرومانيين كاليغولا (٣٧ ـ ٤١م) وكلاوديوس (٤١ ـ ٥٤)، ولكن سرعان ما تدهورت الأمور مجدداً بعد وفاة هيرودس أغريبا إلى أن انفجر الوضع على شكل ثورة كبيرة في العام ٦٦م، واستمرت هذه الثورة إلى العام ٧٠م، عندما تمكن القائد تيتوس، ابن الإمبراطور فسباسيان من السيطرة على الموقف بالاستيلاء على أورشليم والقضاء على الثورة. وساد الهدوء في المنطقة قرابة نصف قرن، عندما نشبت الثورة مجدداً بزعامة شخص اسمه بار كوخبا (Bar Kokhba)، فجرد الرومان في عهد إمبراطورهم هادريان (Hadrian) حملة كبرى اجتاحت مواقع اليهود وأزالت قلاعهم،

(٦٢) M. Cary, *A History of the Greek World, 323-146 B.C.*, History of Greek and Roman World (New York: Methuen, 1965), p. 228, and Kenyon, *Digging Up Jerusalem*, p. 190.

(٦٣) راشد وعبد العليم، المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٦٤) شمعون دوفنوف، هيميم لعام يسرائيل [بالعبرية] (تاريخ الشعب الإسرائيلي)، ص ١٦٠.

وحوّل هادريان أورشليم إلى مستعمرة رومانية وحرّم على اليهود سكنها وبدل اسمها إلى «أيليا كابيتولينا» وأسكن فيها جالية رومانية ويونانية، وأقام محل الهيكل معبداً للإله جوبيتر[٦٥].

والجدير بالذكر أنه إثر انتصار الرومان هاجرت جموعٌ غفيرةٌ من اليهود إلى مختلف الأرجاء في البلدان المجاورة. وذهب بعض الباحثين إلى أن هؤلاء اليهود هاجروا إلى الجزيرة العربية، واستنتج هؤلاء الباحثون أنّ اليهود الذين كانوا منتشرين في أنحاء جزيرة العرب قبل الإسلام هم من بقايا اليهود الذين هاجروا من فلسطين. وقد كان اليهود يروّجون مثل هذه الأقاويل بين القبائل العربية بقصد الإشاعة بأنّ العرب واليهود ينحدرون من أصلٍ واحد وأن الاتصال بينهم قديم[٦٦].

وقد تكون بعض القبائل اليهودية التي ذَكر أسماؤها الإخباريون قبائل يهودية حقاً، أي من الجماعات اليهودية التي هاجرت من فلسطين في أيام الإمبراطور «تيتوس «Titus»»، أو «هادريان» أو قبل أيامهما، أو بعدها، ولكنّ بعضاً آخر من القبائل، لم يكن من أصل يهوديّ، إنما كانت قبائل عربية اعتنقت اليهودية، ولا سيَّما القبائل المسماة بأسماء عربية أصيلة. ولبعض هذه الأسماء، صلة بالوثنية توحي بأنها كانت على الوثنية قبل دخولها في دين اليهود. والظاهر أنها تهوّدت إمّا بتأثير التبشير، وإمّا باختلاطها ودخولها في عشائر يهودية جاورتها فتأثّرت بديانتها[٦٧].

وضَع اليهود الذين بقوا في فلسطين، ما يُعرف باسم التلمود الأورشليمي، وقد دُوِّن هذا التلمود في طبرية طوال قرون عدة ابتدأت في أواخر القرن الثالث ق.م.، وانتهت في أواخر القرن الثالث الميلادي[٦٨].

وكان من الشخصيات اليهودية البارزة في العصر الروماني في فلسطين، المؤرخ المعروف فلافيوس يوسيفوس، الذي وُلد في أورشليم نحو العام ٣٧ ـ ٣٨م لأسرة تنتمي من ناحية الأب لكبار كهنة الهيكل، ومن ناحية الأم للعائلة المالكة الحشمونية. وقد تلقى في صغره تعليماً دينياً، وفي العام ٣٠م، كان في عداد الوفد اليهودي الذي زار

(٦٥) راشد وعبد العليم، المصدر نفسه، ص ٢٤٥.
(٦٦) سوسة، العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية، ص ٦٢٧.
(٦٧) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ١٠ ج، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين؛ بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٠)، ج ٦، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.
(٦٨) راشد وعبد العليم، المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

روما بغرض التوسط لدى السلطات لإطلاق سراح الأسرى اليهود، وعندما قامت ثورة اليهود في العام ٦٦م، شارك فيها ضد الرومان وأسر ونقل إلى روما، ولكن ما لبث أن صاحب القائد الروماني تيتوس في حملته ضد الثورة حيث عمل معه كمترجم، وهو ما أثار حنق اليهود ضده واعتُبر خائناً لوطنه، وعندما تم القضاء على الثورة عاد إلى روما حيث مُنح معاشاً وحقوق المواطنة الرومانية، وانصرف إلى التأليف، وألّف مجموعة من الكتب أهمها الحرب اليهودية حيث تناول فيه أحداث ثورة اليهود ضد الرومان، وتاريخ اليهود القديم وخصصه للحديث عن تاريخ اليهود منذ أقدم العصور، حتى ما قبل أحداث الثورة اليهودية، ووضع تاريخ حياته وهو بمنزلة سيرة ذاتية، ومؤلفات أخرى. وقد توفي يوسيفوس في روما في العام ٩٣م[٦٩].

٩ ـ يهود مصر في العصرين الهلنستي والروماني

أشير سابقاً إلى أن الإسكندر المقدوني عندما توجه لاحتلال مصر، اصطحب معه مجموعة من يهود فلسطين، وعندما احتل الملك البطلمي فلسطين، نقل معه إلى مصر أعداداً كبيرة من الأسرى من يهوذا والسامرة، وقام بتوزيعهم في مناطق مختلفة من مصر، وبخاصة الإسكندرية، التي منح يهودها امتيازات المقدونيين نفسها ومنها حق إقامة جالية خاصة بهم تتمتع بشخصية معنوية واضحة من حيث استطاعتها تصريف شؤونها، وحقها في تشكيل مجالس خاصة بها وتطبيق بعض قوانينها القومية، وبخاصة ما يتعلق بالأحوال الشخصية[٧٠].

وذكر المؤرخ الروماني استرابون، الذي زار مصر أيام حكم الإمبراطور أوغسطس، أنه كان على رأس الجالية اليهودية في الإسكندرية رئيس يحمل لقب «أثنارخيس» وأنه كان يباشر سلطات إدارية وقضائية واسعة، وكان إلى جانبه ما يشبه مجلس الشيوخ. وقد أكد هذا الأمر يوسيفوس، الذي ذكر أن هذا المجلس كان موجوداً في أيامه، وأنه كان على رأس جالية الإسكندرية جماعة من الرؤساء عُرفوا باسم رؤساء الشيوخ. ولكن هؤلاء اليهود، مثلهم في ذلك مثل باقي اليهود خارج فلسطين، بدؤوا بفقدان لغتهم الخاصة، وأصبحت اللغة الإغريقية هي السائدة بينهم، لذلك عمد كهنتهم إلى ترجمة كتابهم المقدس إلى هذه اللغة، ليبقوا على تواصل مع شريعتهم، وهذه الترجمة تعرف

(٦٩) للمزيد انظر: محمد حمدي إبراهيم، سيرة حياة فلافيوس يوسيفوس (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، ٢٠٠٧).

(٧٠) Josephus, *Antiqites of the Jews*, vol. XIV, p. 187.

بالترجمة السبعينية. وكما تذكر المرويات، فإن اثنين وسبعين كاهناً قاموا بهذه الترجمة بتكليف من ملك مصر بطليموس الثاني خلال اثنين وسبعين يوماً. ومن المؤكد أن هذه الرواية غير صحيحة، ولكن يمكن القول إنه اشتغل على هذه الترجمة كهنة مختلفون خلال فترات طويلة من العصر البطلمي[٧١].

ويمكن القول إن اليهود في العصر البطلمي في مصر فقدوا أي صفة تميّزهم عن اليونانيين، فلبسوا الأزياء اليونانية، وتسمّوا بالأسماء اليونانية، وأصبحت لغة الخطاب بينهم اليونانية أيضاً، حتى أن بوليبيوس، المؤرخ اليوناني المعروف، الذي زار الإسكندرية في منتصف القرن الثاني ق.م.، لم يلحظ أي صفة مميزة لليهود، واعتبرهم جميعاً يونانيين[٧٢]. وقد ظهر من بين يهود مصر أيضاً أشخاص اهتموا بالشعر والفلسفة، وإن غلب على أعمالهم الطابع الديني. ولعل من أهم هؤلاء الفلاسفة أرسطو بولوس الذي تمتع بمكانة كبيرة في بلاط بطليموس السادس[٧٣].

ولم يلغ الرومان، بعد سيطرتهم على مصر في العام ٣٠ ق.م.، الامتيازات التي كانت ممنوحة لليهود في العصر السابق، وعلى العكس من ذلك، فلقد أدرك الرومان الدور الهام الذي يلعبه اليهود في مصر، وخاصة في الجانب الاقتصادي فاستمرت منظماتهم الخاصة بالوجود، وخاصة تلك المتعلقة بإدارة شؤونهم الدينية والقضائية، وكشفت إحدى الوثائق البُرْدية عن وجود دار لحفظ السجلات والوثائق الخاصة بهم، كانت تعرف باسم دار سجلات اليهود. وقد أشار المؤرخ والفيلسوف اليهودي المصري فيلون السكندري (٣٠ ق.م. ـ ٤٠م) (الذي وضع كتاباً سماه ضد فلاكوس) إلى مكانة اليهود في مصر في ذلك الوقت، فقال: «إن فلاكوس (وهو الوالي الروماني على مصر في الفترة ما بين ٣٢ ـ ٣٨م) كان يعرف أنه يوجد في مصر كلها طبقتان من السكان، نحن (أي اليهود) وهؤلاء (أي الإغريق). وقد قدّر فيلون عدد يهود مصر في زمانه بنحو مليون شخص. ولا شك في أن هذا العدد مبالغ فيه إلى حد كبير، إذا ما قارناه بعدد سكان ذلك الوقت الذي قُدّر بنحو سبعة ملايين شخص[٧٤].

---

(٧١) خليل سارة، تاريخ الوطن العربي في العصور الكلاسيكية (دمشق: جامعة دمشق، ٢٠٠٩)، ص ٢٠٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٧٣) عبد اللطيف أحمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥)، ص ١٠٧، و A. N. Modona, «La Vie Publica Degli Eberl in Egitto,» *Nelleta ellenistica e romano* (Aegypus), no. 304 (1921), pp. 253-275.

(٧٤) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

ولكن العلاقة بين اليهود واليونانيين شابها الكثير من التوتر في هذا العصر، وربما كان هذا التوتر في جانب منه، انعكاساً لوقوف اليهود إلى جانب الرومان أثناء احتلالهم لمصر، وهو ما أدى إلى تحوّل إغريق مصر من سادة لمصر إلى خاضعين للسلطة الرومانية فيها. وكانت أول حرب دموية بين الجانبين تلك التي جرت عام ٣٨م وبلغت من العنف درجة دفعت الإمبراطور الروماني (كلاوديوس) إلى أن يصدر أوامره إلى واليه على مصر بأن يقضي على الفتنة بكل الحزم. وتجدّدت الاضطرابات بين الطرفين عام ٦٦م أثناء ثورة اليهود في فلسطين والتي أُبعد على أثرها بعض اليهود المتعصبين إلى مصر، وبدؤوا بتحريض يهودها على الثورة على الرومان، وفي عام ١١٥م حدث الشيء نفسه[٧٥].

١٠ ـ أحوال اليهود في الجناح الغربي للدولة العربية الإسلامية

يمتد وجود اليهود في شمال أفريقيا إلى بدايات التاريخ المدوّن، وهم لا يشكلون وحدة عنصرية عرقية، بل هم طوائف ترتبط بالدين والتقاليد[٧٦]. فالموجات المتتالية من أنحاء حوض المتوسط ووراثه طمست كل الميزات العرقية الواضحة في المنطقة. فبالإضافة إلى العنصر السامي القديم، الذي جاء مع الفينيقيين منذ تأسيس قرطاجة ثم بعد تهديم الرومان القدس في القرن الأول الميلادي، هاجر يهود من أصول فلسطينية إلى المغرب عن طريق ليبيا (طبرق) في الحقبتين اليونانية والرومانية. وتشهد على ذلك بقاياهم التي كشفتها اللقى الأثرية المبكرة.

وتضيف التكهنات أنه قبل قرنين على المسيحية عاشت في المناطق الجبلية (الأوراس) من أرض الجزائر قبائل بربرية تهوّدت، وأحرز اليهود البربر نصراً على الجيوش اليونانية التي أتت لاحتلال طبرق (Cyranaica) وطرابلس (Tripolitania)، وهؤلاء هم الذين قاوموا الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي تقودهم ملكة أسطورية تدعى «الكاهنة» (Kahana)[٧٧].

---

(٧٥) Schurer, *A History of The Jewish People in the Time of Jesus Christ... Index*, p. 65.

(٧٦) Jean Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» *Commentary*, vol. 34 (September 1966), p. 199.

(٧٧) Elizabeth Friedman, *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community*, Critical Studies in Work and Community Series (Massachusetts: Bergin and Garvey Publishers, Inc., 1988), p. 2.

كان يهود إسبانيا على اتصال بالمسلمين (قبل الفتح الإسلامي)، ولذلك وجه إليهم الإسبان تهمة الاتصال بالمسلمين، ومطالبتهم بفتح الأندلس، ووعَدَهم بتقديم المساعدة إلى المسلمين مقابل تخليصهم من حكم القوط[٧٨].

وجاء في سيرة القديس سانت ثيودارد (Saint Theodard)، رئيس أساقفة أربونة، الذي عاش حوالى سنة (٢٦٦هـ/ ٨٨٠م)، أنه لما دخل المسلمون لأول مرة إلى لانجدوك، انحاز اليهود إليهم، وفتحوا لهم أبواب مدينة طولوشة (Toulouse)، فقام شارلمان بمعاقبتهم على خيانتهم[٧٩].

لقد عامل المسلمون اليهود معاملة حسنة أثناء الفتح وبعده، لأن المسلمين قدموا المعاملة نفسها للنصارى وأحسنوا إليهم، وهذا الإحسان هو الذي جذبهم إلى الإسلام، وجعلهم يدخلون في دين الله أفواجاً[٨٠]. وقد ظل هذا التساوي سائداً بين اليهود والنصارى في الأندلس، منذ فتحها وحتى زمن سقوطها، حيث يقول الفقيه المالكي المعروف محمد بن القاسم: «اليهود والنصارى عند مالك سواء»[٨١].

وقد شهد اليهود أنفسهم بذلك حيث يقول حاييم الزعفراني: «لقد عرفت اليهودية الأندلسية في مجموعها حياة أكثر رخاء، وأكثر اطمئناناً، كما لم تعرفها في مكان آخر»[٨٢]، ويقول نسيم رجوان ـ رئيس تحرير جريدة اليوم (الإسرائيلية) ـ: «كان اليهود قد عانوا خلال قرون، الكثير من الشقاء والبؤس، حيث كان الملوك الإسبان القساة الغلاظ، بعيدين كل البعد عن الشفقة والرحمة. وعندما دخل المسلمون إسبانيا لم يكتفوا بتحرير اليهود من الاضطهاد، ولكنهم شجّعوا بينهم نشر حضارة كانت توازي بخصبها وعمقها أشهر الحضارات في مختلف العصور»[٨٣].

كان اليهود قبل الفتح الإسلامي يعيشون في البداية تحت حكم القوط والرومان من غير سعادة تذكر، كما كانوا من الناحية الدينية في ضيق وهَوان، بل

(٧٨) Semon Dubnov Markovich, *History of the Jews from the Roman Empire to the Early Medieval Period*, 5 vols. (New York: [n. pb.], 1973), vol. 2, p. 526.

(٧٩) عبادة كحيلة، تاريخ النصارى في الأندلس (القاهرة: المؤلف، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ص ٤٥.

(٨٠) حسين مؤنس، فجر الأندلس (القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٥٩)، ص ٤٢٤.

(٨١) مالك بن أنس، المدونة الكبرى (القاهرة: مطبعة السعادة؛ بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، ج ٥، ج١٢، ص ٣٥، وج١٣، ص ٢٠١.

(٨٢) حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود في المغرب، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم (الدار البيضاء: دار قرطبة، ١٩٨٧)، ص ١٣.

(٨٣) حسن الزين، أهل الكتاب في المجتمع الإسلامي (بيروت: دار الفكر الحديث، ١٩٨٢)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

صُودرت معابدهم، فلما انتهت فتوحات المسلمين في مراكش، وأرادوا التوجه إلى إسبانيا، وجد اليهود في ذلك خلاصاً لهم، بل نزح غيرهم من بقية البلاد لينعموا ويتمتعوا بسماحة الإسلام، وشاركوا في نهضة المسلمين العلمية، وكان لهم أثر ملحوظ في حركة الترجمة، فشاركوا في نقل فلسفة وكتب المسلمين إلى اللغات الأوروبية.

نشطت دراسات اليهود في إسبانيا، وظهر من بينهم العلماء الذين تتلمذوا على علماء المسلمين، أمثال ابن رشد، ومن أولئك اليهود: ابن شبروط الذي استطاع أن يُكوّن في قرطبة مدرسة لليهود الذين نزحوا إليها من مختلف البقاع. كما قدم إلى قرطبة يهودي إيطالي اسمه موسى بن خانوع وأنشأ أكاديمية تلمودية اجتذبت اليهود الراغبين في الدراسة من أنحاء العالم. ونشط في غرناطة مركز يهودي ومسيحي قديم، وكان من العلماء هناك: صموئيل بن ناجديلا العالم والشاعر[٨٤].

ومنح المسلمون اليهود في الأندلس حرية التنقل في أنحاء البلاد للتجارة، وألحقوهم بالوظائف العامة، وأعادوا لهم أراضيهم وأملاكهم التي صادرتها الحكومات السابقة، وأعادوا لهم أبناءهم الذين كانت الكنيسة قد أخذتهم لتربيتهم تربية مسيحية، وسمحوا لهم ببناء معابدهم وإقامة شعائرهم الدينية، ومنحوهم الاستقلال القضائي في القضايا الشرعية.

وكان اليهود يتجمعون في مدن معينة، مثل قرطبة والملقا وطليطلة وإشبيلية وسراقسطة والبيرة، بل إن الإدريسي (الجغرافي الصقللي) يذكر أن سكان مدينة اليسانة كانوا من اليهود فقط ولا يداخلهم فيها مسلم[٨٥]. وكانوا يستقرون في أحياء خاصة في فالنسيا، وكان لهم مخصصاتهم من الأراضي في الريف، وكان العمل السياسي لليهود ظاهراً بصفة خاصة في المجالات التي كانت تتطلب الإلمام باللغة العربية، وبدرجة أقل في المجالات الإدارية والمالية. ومن اليهود من شغل منصب رئيس القسم العربي في المستشارية الملكية في فالنسيا، وبعضهم كانوا مكلفين بتحصيل الضرائب من بعض أحياء «المدجّنين»، وعمل آخرون كمترجمين للدولة[٨٦].

---

(٨٤) عبد الجليل شلبي، اليهود واليهودية (القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٩٧)، ص ١١٥ ـ ١١٧.

(٨٥) محمد بحر عبد المجيد، اليهود في الأندلس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر؛ دار الكاتب العربي، ١٩٩٧)، ص ١٩ ـ ٨٧.

(٨٦) دولورس برامون، المسلمون واليهود في مملكة فالنسيا، ترجمة رانيا أحمد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٣٦ ـ ٤٠.

وكانت «اللوائح» هي التي تنظم حياة اليهود في مملكة فالنسيا، وهي التي مثلت المرجع القانوني لهم في جميع أنحاء هذه المملكة، حيث كانت تكمل العديد من التشريعات السابقة سواء الدينية أو المدنية(٨٧).

وتركزت مراكز التعليم عند اليهود في المعبد واليشيفا (الأكاديمية) أو بيوت المعلمين والطلبة (التعليم الخاص)، وكان هذا التعليم على ثلاث مراحل: ابتدائي ومتوسط وعالٍ(٨٨).

وكان لليهود مدارسهم ومناهجهم الخاصة، وكان التعليم عندهم على نوعين: ديني وغير ديني. واهتم اليهود بالدراسات الدينية وسِيَر الأنبياء أكثر من اهتمامهم بالعلوم الفلسفية وغيرها، ولم يظهر اهتمامهم بالعلوم غير الدينية إلا بعدما تفرقوا في البلاد واختلطوا بالأمم.

ومن العلماء اليهود الذين جمعوا بين الدراستين الدينية وغير الدينية موسى بن ميمون (توفي عام ٦٠١هـ/ ١٢٠٤م)، الذي قدّم كتاباً وافياً لقانون الدين اليهودي وقدّم دراسات فلسفية وكتباً طبية، وقد عمل طبيباً لدى السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، ومن أهم مؤلفاته التي اشتهر بها (مقالة في تدبير الصحة) والتي تعرف باسم (الرسالة الأفضلية) نسبة إلى الملك الأفضل علي بن صلاح الدين الأيوبي، وهي تبحث في أحوال النفس وأثرها في صحة الإنسان(٨٩).

ومن علماء اليهود من تخصص بعلوم الدين، ومنهم: سعديا بن يوسف، وشمريا بن الحنان. ومن الكتّاب: ابن أبي الدم، وإبراهيم بن سهل التستري، وصدقة بن يوسف. ومن الشعراء الطبيب الموفق بن شوعة، ويهودا ليفي. ومن الأطباء: عائلة الطبيب موسى بن العازار، وإسحق بن موسى، وشقير اليهودي، والطبيب الرئيس موسى بن ميمون. ومن مهندسي اليهود: أبو سعيد بن قرقة، وأبو جعفر بن حسنداي، وأبو الحجاج يوسف الإسرائيلي. ومن علماء الفلسفة والمنطق: سلامة بن رحمون(٩٠). وقد تمت ترجمة الحاوي في الطب للرازي إلى اللغة اللاتينية على يد المترجم اليهودي فرج بن سالم(٩١).

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٨٨) هويدا رمضان، اليهود في مصر الإسلامية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ٨٧-١٣٢.
(٨٩) أمجد هندي، دور العرب في تقدم علوم الطب (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٧)، ص ٤٣ ـ ٤٩.
(٩٠) رمضان، المصدر نفسه، ص ٤١٣ ـ ٤٦١.
(٩١) هندي، المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٧.

وكان اليهود يحتكرون بعض المهن والحرف والصناعات التي يرون أنها تدرّ عليهم أموالاً طائلة، كما احتكروا بعض أنواع التجارة كتجارة العبيد والجواري والبيض والحرير والتوابل، فراجت تجارتهم داخل الأندلس وخارجها، وجمعوا أموالاً طائلة. وكان نتيجة الانتعاش الاقتصادي لليهود خلال القرن الأول للفتح الإسلامي للأندلس أن بدؤوا بإنشاء مراكز ثقافية يهودية ينافسون بها المراكز التقليدية في الشرق، وبدؤوا بتشجيع العلماء اليهود بالأموال لجذبهم[٩٢].

١١ ـ اليهود في برقة في العصرين اليوناني والروماني

يعود وجود اليهود في برقة إلى عصر الملك بطليموس الأول، الذي كان قد أخضع هذه المنطقة وجعلها جزءاً من إمبراطوريته. ومن المحتمل أن يكون اليهود قد شكلوا جزءاً من الجيش البطلمي الذي أخضع هذه المنطقة، وبالتالي استقروا فيها مثلهم في ذلك كباقي فرق الجيش التي بقيت هناك لفرض سلطة الدولة. ومن المعلوم أن البطالمة كانوا يُقْطعون جنودهم قطعاً من الأراضي الزراعية يعملون فيها في أوقات السلم في ريف مصر، ومن المؤكد أن هذا الأمر انطبق أيضاً على الحاميات البطلمية في برقة بما فيها الحاميات اليهودية. وإلى جانب ذلك، يمكن القول إن البطالمة استعانوا أيضاً بهؤلاء اليهود في إدارة أمور الولاية، وتركوا لهم إدارة أمورهم الخاصة كما كان حال يهود الإسكندرية مثلاً. وقد تأثر هؤلاء اليهود بالثقافة الإغريقية، وتكلموا باللغة الإغريقية، وخير مثال على ذلك الفيلسوف والمؤرخ ياسون، الذي عاش في أواسط القرن الثاني ق.م. ووضع كتاباً عن تاريخ اليهود[٩٣].

واستمر وضع اليهود المميّز في برقة خلال الفترة الأولى من حكم الرومان، خصوصاً أن الإمبراطور أوغسطس، ونظراً إلى ولاء اليهود للرومان، سمح لهم بأن يمارسوا كل عباداتهم وشعائرهم بحرية تامة، وأن يرسلوا جزءاً من أموالهم إلى أورشليم، وتوعد كل من يتعرض لهم بالعقاب الشديد[٩٤].

(٩٢) عبد المجيد، اليهود في الأندلس، ص ١٩ ـ ٨٧.

(٩٣) راشد وعبد العليم، اليهود في العالم القديم، ص ٢٤٩، وكيوان، اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد، ص ٨٥.

(٩٤) J. Gray, *The Jewish Inscriptions in Greek and Hebrew at Toera Cyrene and Barce* (Manchester: Manchester University Press, 1965), p. 55.

ولكن هذا الحال بدأ بالتبدل مع قيام ثورة اليهود في فلسطين والتي انتهت كما ذكر سابقاً في العام ٧٠م، فبدأت العلاقة بين اليهود في برقة بالتوتر مع جيرانهم الإغريق من ناحية، ومع السلطة الرومانية من ناحية أخرى. وقد بلغ الأمر ذروته مع قيام يهود قوريني (المدينة الرئيسة في برقة [ومعروفة بشحات وقورينا]) بثورتهم، والتي شملت مختلف أنحاء الولاية. وقد تزعّم الثورة شخص اسمه لوكواس منح نفسه لقب ملك وقد تمكن لوكواس هذا من فرض سيطرته على كل برقة، وعامل السكان من غير اليهود بوحشية بالغة، حيث قتل من سكانها الإغريق، حسب ما يذكر المؤرخ ديوكاسيوس، نحو ٢٢٠ ألفاً من الإغريق والرومان، ودمر الكثير من المعابد. وأكثر من ذلك، فقد حاول لوكواس أن يمد يد العون إلى يهود الإسكندرية، فتوجه بقواته نحو مصر، وبالفعل وصلت هذه القوات إلى مشارف الإسكندرية، ولكن القوات التي أرسلها الإمبراطور تراجان، كانت قد بدأت بالوصول، ونجحت في إخماد الثورة في العام ١١٧م، وإن ظل مصير لوكواس مجهولاً، ولكن اليهود في برقة تعرضوا أثناء ثورتهم، لعمليات انتقامية كبيرة، ومن نجا منهم احتمى بالقبائل الليبية(٩٥).

ثانياً: أحوال اليهود عبر مراحل التاريخ العربي الإسلامي

١ ـ في الجزيرة العربية

اختلفت آراء الباحثين حول تاريخ الوجود اليهودي في جزيرة العرب، فمنهم من أرجع ذلك إلى زمن موسى (ﷺ)، ومنهم من أرجعه إلى فترات أحدث من ذلك كثيراً، فقالوا إن هذا الوجود يعود إلى ما بعد فترة السبْي البابلي، وإن اليهود الذين أجلاهم نبوخذنصر الثاني إلى بابل، كانوا على جانب عظيم من النشاط، ونجحوا في إقامة مراكز علمية وتجارية في العراق، ومن المحتمل أن يكون قسم منهم قد تسرَّب إلى شرق الجزيرة العربية حيث استقروا على سواحل الخليج العربي، وتاجروا مع سكان هذه المنطقة ومن ثم امتدت تجارتهم إلى داخل الجزيرة العربية.

وقد ربطت بعض الروايات بين الوجود اليهودي في الجزيرة العربية، وبين حملات نبوخذنصر على يهوذا، فكانت نتيجة هذه الحملات أن فرّت جماعات من

(٩٥) رجب عبد الحميد الأثرم، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم (طرطوس: دار أماني، [د. ت.])، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

اليهود نحو الحجاز واستقرت في مناطق وادي القرى وتيماء وخيبر ويثرب وغيرها. وهناك رأي يشير أن هؤلاء اليهود إنما هم من أبناء القبائل العربية الذين تهوّدوا على يد بعض الدعاة اليهود، وليس لهم علاقة بيهود فلسطين وغيرهم من اليهود، ويمكن الجزم أنه لا يوجد مصدر موثوق يتحدث عن وجود اليهود في الجزيرة العربية بين فترة السبْي البابلي (نحو العام ٥٨٦ ق.م.) وبين خراب القدس نحو العام ٧٠م؛ إلا بعض الإشارات الواردة عند المكابيين التي تتحدث عن علاقتهم مع الأنباط والأقوام العربية المحيطة بفلسطين، حتى أن المؤرخ اليهودي يوسيفوس في كتبه المتعددة لا يذكر شيئاً عن الوجود اليهودي في الجزيرة العربية، واعتماداً على آراء المؤرخين العرب، يمكننا القول إن هجرات يهودية قدمت إلى شمال الجزيرة العربية بعد القرن الأول الميلادي في أثر تخريب الرومان للقدس[٩٦].

والمرجح أن اليهود قد قدموا إلى الجزيرة العربية، ومن ضمنها المدينة، بعد تعرضهم للاضطهاد الروماني سنة ٧٠م تقريباً، وهذا ما قال به أغلب الإخباريين، إذ كانت أرض العرب مأوى لأصحاب الديانات الذين فروا من الاضطهاد، ومنهم اليهود الذين ضرب عليهم الرومان الذلة والمسكنة، ولم يجد كثيرون منهم مأوى يأوون إليه إلا البلاد العربية[٩٧]، بالإضافة إلى أن المؤرخ اليهودي يوسيفوس يشير إلى هجرة مجموعات يهودية إلى جزيرة العرب بعد الحرب مع الرومان، ثم إن القرآن الكريم يخاطب اليهود في الجزيرة العربية ببني إسرائيل، وهذا ما يوحي بأصلهم العبراني وأنهم أحفاد العبرانيين، وأن اليهود أنفسهم كانوا يتوقعون ظهور نبي آخر الزمان منهم لا من العرب [٩٨].

• أماكن انتشار اليهود في الجزيرة العربية

قطن اليهود في شمال الجزيرة العربية في مناطق عدة، تركز معظمها على امتداد الطرق التجارية، وفي مناطق الواحات الخصيبة، وكانت أبرز تجمعاتهم في:

---

(٩٦) شاهين مكاريوس، تاريخ الإسرائيليين: اليهود قديماً وحديثاً مع تراجم مشاهيرهم شرقاً وغرباً (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٨٤)، ص ٣١.

(٩٧) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي (قم: منشورات الشريف الرضي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ج ٢، ص ٤٩.

(٩٨) محمد أبو زهرة، المرجع في السيرة النبوية: خاتم النبيين، ٣ ج (بيروت: دار التراث، [د. ت.])، ج ١، ص ٥٣ ـ ٥٤.

١ ـ يثرب (المدينة المنورة في ما بعد)، وتقع هذه المدينة على طريق القوافل التجارية القادمة من جنوب الجزيرة العربية إلى بلاد الشام.

٢ ـ تيماء: وتقع إلى الشمال من وادي القرى على طريق الشام، وتوجد فيها عين ماء غزيرة اعتبرها بعض المؤرخين أشهر عين ماء في جزيرة العرب.

٣ ـ فدك: تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من تيماء.

٤ ـ خيبر: تقع في شمالي وادي القرى وجنوبي فدك، وقد اشتهرت كمركز هام من مراكز اليهود في الحجاز، وكانت تمر منها القوافل التجارية المتجهة إلى الشمال وإلى الجنوب عبر بلاد الحجاز(٩٩).

أما عن اليهودية في اليمن، فتشير المصادر العربية إلى أن ملك حِمْيَر اليمني تبع أسعد أبا كرب كان أول من اعتنق اليهودية في اليمن من طريق بعض الأحبار الذين التقاهم في بعض المناسبات. ويستنتج من هذه الرواية أن دخول اليهودية إلى اليمن كان عن طريق يهود الشمال، وأنها اعتمدت على السكان المحليين، وليس على الوافدين من مكان آخر، ولا سيّما من فلسطين(١٠٠).

عاش يهود اليمن لعدة عقود بِحرية ومساواة مع جيرانهم العرب على شكل قبائل مستقلة، ولهم رؤساؤهم وشيوخهم ومدنهم وقلاعهم وقصورهم وحدائقهم. وهناك تزاوج بين اليهود والعرب، وأحياناً تتحالف قبيلة يهودية مع العرب وتشن حرباً على قبيلة يهودية. وفي زمن السلم كانوا يشاركون حِمْيَر تجارتها المزدهرة مع الهند وبلاد فارس والإمبراطورية البيزنطية. لقد كسبوا سمعة في صناعة الذهب والفضة والفخار الجيد وأصبحوا أغنياء. وبعد وقت قليل ارتقوا إلى مكانة لها تأثيرها في قصر حِمْيَر. ورغم أنهم عاشوا بطريقة السكان الأصليين نفسها، لكنهم كانوا يتفوقون عليهم بالثقافة. وكان لتراثهم الديني وقصص التوراة التي جاؤوا بها من القدس تأثير روحي قوي في عقول السكان الوثنيين(١٠١).

---

(٩٩) جورج أوغست فالين، سمير سليم شلبي ويوسف إبراهيم يزبك، صور من شمال جزيرة العرب في منتصف القرن التاسع عشر، ترجمة سمير سليم شلبي (بيروت: منشورات أوراق لبنانية، ١٩٧١)، ص ٧٩، وم. موسل، شمال بلاد العرب: مجموعة دراسات تحليلية للنصوص المتعلقة بالخريطة التاريخية للجزء الشمالي في شبه جزيرة العرب، ترجمة عبد المحسن الحسيني ([د. م.: د. ن.]، ١٩٥٢)، ص ٣٤.

(١٠٠) كاميليا أبو جبل، يهود اليمن: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية (دمشق: دار النمير للطباعة، ١٩٩٩)، ص ١٧.

(١٠١) Shlomo Barer, *The Magic Carpet* (London: Secker and Warburg Publication, 1952), p. 115.

وقد عثر على بعض الآثار في فلسطين التي تدل على وجود اليهود في اليمن في القرون الأولى للميلاد، إذ عثر في مقبرة تؤرخ بنحو العام ٢٠٠م على قبر عليه كتابة تشير إلى صاحبه على أنه «مناحيم قيل حمير» وقد وُجدت معها كتابات أخرى تشير إلى أسماء أحبار معروفين دفنوا في هذه المقبرة، لذلك يمكن القول إن مناحيم هذا ربما كان من يهود اليمن، وجاء إلى فلسطين للزيارة أو للاتصال بعلماء اليهود فيها، كما أن هناك إشارات ترد في التلمود وفي رسائل بعض اليهود تفيد أن اليهود اليمنيين كانوا على اتصال مع غيرهم من يهود العالم[١٠٢].

وهناك بعض الروايات التي تشير إلى وجود اليهود في مناطق متفرقة من سورية مثل تدمر التي تتحدث روايات غير موثقة عن دور كبير لليهود فيها، وخاصة ما يتعلق منها باعتناق ملكتها الزباء لليهودية، و«دورا أوروبوس» على الفرات التي عُثر فيها على بقايا كنيس يهودي، (ولقد نقلت هذه البقايا إلى متحف دمشق الوطني).

واعتنق بعض النبلاء العرب اليهودية، وكلما فعل شيخ ذلك تبعته كل القبيلة حتى وصل الأمر في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد إلى أن ملك حِمير نفسه أصبح يهودياً. وترتبط ظروف اعتناق أبو قريبة الملك إلى اليهودية إلى تسلسل الأحداث في ذلك الزمن: ففي مهمة تأديبية إلى شمال الجزيرة العربية قام أبو قريبة بحصار مدينة يثرب (وهي المدينة اليوم) حيث قتل ابنه. وقد عارضه العديد من القبائل العربية واليهودية. وأثناء حصار المدينة مرض الملك، فاستخدم اثنان من حاخامات اليهود، وهما كعب وأسد، أسلوب التهدئة في القتال حتى دخلا خيمته وطلبا منه السلام. وقيل إنه تأثر كثيراً من خطابهما وحكمتهما وثقافتهما حتى إنه طلب منهما مرافقته إلى قصره لنشر اليهودية في حِمْيَر. كذلك اعتنق ابن أخيه حارث بن عمرو حاكم مكة ويثرب اليهودية أيضاً.

وربما كان عدد قليل من الناس قد اعتنق اليهودية من طريق أبو قريبة وبصورة سطحية جداً. وبعد موت أبو قريبة دخلت حمير فترة انحطاط، بسبب القتال من أجل الوصول للحكم، وبدأ الأمراء بالتمرد. إلا أن واحداً ممن جاء بعد أبو قريبة، وربما كان حفيده، الذي استعاد وحدة البلاد وموقع القوة، اعتنق اليهودية بصورة جدية، ويبدو أنه كان آخر حاكم مستقل في اليمن لفترة طويلة.

(١٠٢) Shelomo Dov Goitein, *Jew and Arabs: Their Contacts Through the Ages* (New York: Schocken Books, 1955), p. 47.

وأصبح هذا الرجل واسمه توبا يوسف ذو نواس(١٠٣) متحمساً لليهودية. وانتشرت شهرته في كل أنحاء الجزيرة العربية. ولسوء الحظ فإن حماسه جرّه إلى حرب أدت إلى موته. فعندما قتل شابان يهوديان في مدينة نجران، وملكها حارث بن قيلة الذي كان مسيحياً، قام ذو نواس بفتح المدينة وذبح الملك مع ٣٤٠ من نبلائه. كما أنه ثأر لمقتل اليهود في الإمبراطورية البيزنطية وذلك بمهاجمة التجار البيزنطيين الذين يمرون في حمير وهم في طريقهم إلى الهند(١٠٤).

ومع ظهور الرسول (ﷺ)، كان في المدينة المنورة العديد من القبائل اليهودية، ومنها: بنو النضير، الذين ينتسبون إلى هارون بن عمران أخي موسى (ﷺ)(١٠٥). وكان الرسول (ﷺ) قد أرجع نسب زوجته صفية - وهي من بني النضير - إلى هارون (ﷺ)(١٠٦). ومن قبائل اليهود في المدينة: بنو قريظة، وهي تنتسب أيضاً كبني النضير إلى هارون (ﷺ)،(١٠٧) وبنو قينقاع الذين ينتسبون إلى نبي الله يوسف (ﷺ)(١٠٨).

وكان في المدينة أيضاً قبائل وبطون يهودية، منهم: بنو بهدل وبنو القصيص، وبنو غاصة، وبنو معاوية، وبنو ماسكة، وبنو الجذماء، وغير هؤلاء(١٠٩). وقد انتشرت هذه القبائل في أنحاء المدينة وضواحيها، وامتلكوا أكثر الأراضي خصوبة وأوفرها مياهاً، فسيطروا بذلك على الموارد الزراعية للمدينة إلى جانب مواردها الاقتصادية الأخرى(١١٠). ولم يقتصر انتشار اليهود على المدينة فقط، بل وُجدوا في العديد من أنحاء بلاد الحجاز، مثل خيبر وتيماء وفدك ووادي القرى ومقنا وأذرح وجربا

---

(١٠٣) يوسف ذي نواس (واسمه زرعة بن تبان أسعد أبو كرب) هو ملك يهودي من ملوك حمير القدماء، كانت اليمن في عهده مملكة يهودية حيث إنه فرض الديانة اليهودية على الشعب اليمني، وهو المسؤول عن محرقة أصحاب الأخدود المذكورة في القرآن الكريم في «سورة البروج» حيث أعدم فيها نصارى اليمن الذين رفضوا اليهودية، وكثير من المؤرخين اختلفوا حول مدى كثافة اليهود في عهده حيث إن تعدادهم كان قليلاً. انظر: «ذو نواس،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%b0%d9%88_%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%b3>.

(١٠٤) Berer, *The Magic Carpet*, p. 119.

(١٠٥) سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق محمد عبد الحميد، ٤ ج (بيروت: دار الفكر، [د. ت.])، ج ٤، ص ١٦٨.

(١٠٦) أحمد بن حنبل، المسند (القاهرة: مؤسسة قرطبة، [د. ت.])، ج ٣، ص ١٣٥.

(١٠٧) أبو داود، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦٨.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٠٩) عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق طه سعد، ٤ ج (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ج ٤، ص ١٩٧.

(١١٠) محمد الوكيل، يثرب قبل الإسلام (جدّة: دار المجتمع، ١٩٨٤)، ص ٤٣ - ٤٤.

والطائف[111]. ولم يكن لليهود وجود في مكة، وإنما كانوا على اتصال بها للاتجار مع أهلها[112].

وقد حدد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة صيغة التعامل المتسامح مع أهل الكتاب. ذكر القرآن الكريم في سورة الممتحنة ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[113]، وقال الرسول الكريم محمد (ﷺ): «من آذى ذمّياً فأنا خصمه يوم القيامة»[114].

ونظّم النبي (ﷺ) ـ بعد هجرته إلى المدينة ـ العلاقات بين سكانها، من خلال توقيع كتاب عُرف باسم: الصحيفة أو الوثيقة، والتي نظمت العلاقات الداخلية بين المسلمين وعلاقاتهم مع اليهود وغيرهم، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية[115]. ووصف ولفنسون هذه الوثيقة بأنها معاهدة ودية بين الرسول (ﷺ) واليهود[116]. ولم تكن مدة هذه المعاهدة محددة بوقت بل كانت مطلقة، كما أن هذا العهد تم تجديده بين النبي (ﷺ) والقبائل اليهودية أكثر من مرة، وشمل جميع القبائل والبطون اليهودية[117]. (انظر الخريطة الرقم (ل ـ ٣)).

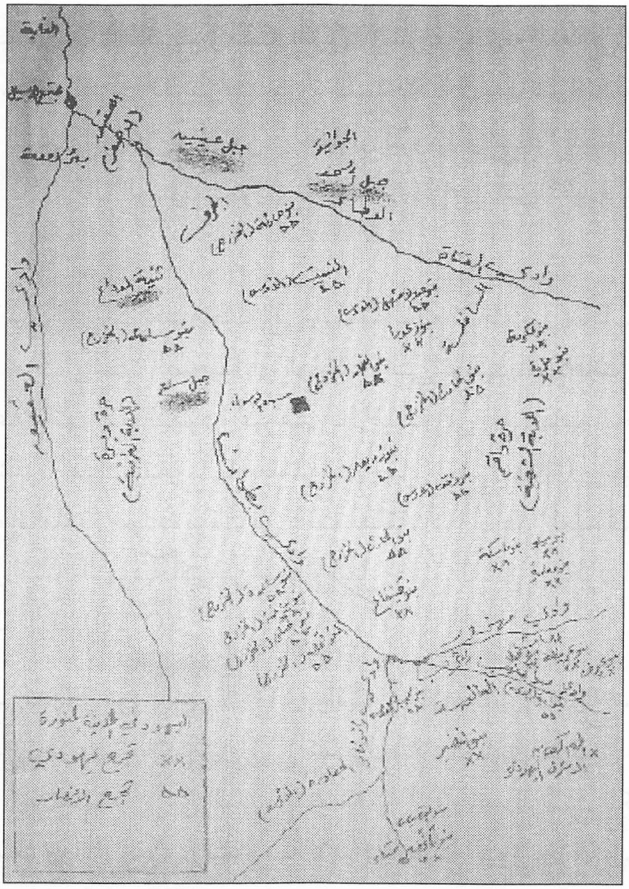
وعندما غدر اليهود بالنبي (ﷺ) ومواثيقه أجلاهم عن المدينة سنة ٢هـ فحل يهود بنو قينقاع بأذرعات ببلاد الشام[118]. كما نزل ببلاد الشام أيضاً فريق من يهود بني النضير الذين أجلاهم (ﷺ) عن المدينة سنة ٤هـ[119]. وجاهد الرسول الكريم وصالح يهود خيبر وفدك ووادي القرى وتيماء سنة ٧هـ. كما صالح يهود نجران ويهود البحرين واليمن[120].

---

(١١١) ابن سعد، طبقات ابن سعد، ج ١، ص ٢٩١.
(١١٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٢.
(١١٣) القرآن الكريم، «سورة الممتحنة،» الآية ٨.
(١١٤) أبو بكر الجزائري، منهاج المسلم (بغداد: مطبعة الانتصار، ١٩٩٠)، ص ١٠٩.
(١١٥) ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ٣١ ـ ٣٥.
(١١٦) إسرائيل ولفنسون، تاريخ اليهود (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٧)، ص ١٣.
(١١٧) سامي أبو زهري، يهود المدينة في العهد النبوي (دمشق: دار التربية، ٢٠١٠)، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.
(١١٨) أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي، المغازي، ج ١، ص ١٧٩.
(١١٩) ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ١٩١.
(١٢٠) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٣٧؛ ابن سعد، طبقات ابن سعد، ج ١، ص ٢٨٢، وأبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، ص ٨٩.

الخريطة الرقم (ل ـ ٣)

خريطة اليهود في المدينة المنورة



وأكد الرسول (ﷺ) لمعاذ بن جبل (رضي الله عنه) حين بعثه إلى اليمن أنه: من أقام (من الملل السماوية) على دينه، وأقر بالجزية، تُرك ودينه، وله ذمة الله وذمة رسوله وذمة المؤمنين، لا يُقتل، ولا يُسبى، ولا يُكلف إلا طاقته، ولا يُفتتن لترك دينه، ولم يختلف النهج الراشدي عن المنهج النبوي في كيفية التعامل مع المخالفين من اليهود والنصارى، والخليفة الرابع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) يوصي عامله الأشتر النخعي حين ولاه على مصر بحسن معاملة أهلها(١٢١).

---

(١٢١) زيد بن علي الفضيل، «يهود اليمن بين الجذور والتاريخ،» **إيلاف** (١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.elaph.com/elaphweb/reports/2005/9/87486.htm>.

ونتيجة لذلك فقد حفظ المسلمون عبر مختلف الفترات الزمنية للطائفة اليهودية في اليمن حقوقهم المادية والمعنوية، فتحسنت أوضاعهم الاجتماعية والحياتية في ظل الأمن الذي كفله الإسلام لهم، وتحققت حريتهم الدينية عبر ممارستهم لطقوسهم الشعائرية في العديد من بيوت العبادة، التي لم تتعرض للإهانة أو الهدم خلال فترات الفوضى السياسية والأمنية والاجتماعية في اليمن.

ولم يكن على اليهود من التزام تجاه المجتمع المسلم في اليمن والعالم الإسلامي قاطبة سوى دفع الجزية المقررة، وعدم ممارسة الربا أو القيام بأي عمل يسيء للإسلام والمسلمين. وعليه، تمتع المجتمع اليهودي في اليمن بممارسة حياتهم بالكيفية التي تتواءم مع معتقداتهم الدينية، وتشريعاتهم الحياتية، فعمدوا إلى التزاوج في ما بينهم، وحرصوا على استمرارية تعليمهم الديني، وحافظوا على مجمل عاداتهم وأعرافهم الدينية والحياتية الخاصة.

وقد انقسموا مجتمعياً بحسب العرف الديني إلى قسمين هما: أولاً، هارونيون وهم من ذرية أوائل من قدم مع الملك الحميري السابق الذكر بحسب الرواية العربية للنشأة اليهودية، ولا يشكلون سوى ١٠ بالمئة من مجمل عدد يهود اليمن، ويتولون تنفيذ الطقوس والشعائر الدينية، وعقد الأنكحة، كما يقومون بالذبح والختان وغير ذلك؛ وثانياً، غير هارونيين وهم المعتنقون للديانة اليهودية من عامة أفراد الناس.

وعلى الرغم من الاختلاف العقائدي بين المسلمين واليهود، وما كان يشوب هذه العلاقات من توتر بين الحين والآخر، فإن ذلك لم يمنع من وجود تفاعل اجتماعي بين الطرفين. ويتجلى ذلك في عدة أمور؛ منها المجالس المشتركة التي كانت تعقد بين الفريقين، وكان يحضرها الرسول (ﷺ)، وكان بعض اليهود يحضرون مجالسه (ﷺ)، ومنها إباحة الزواج من اليهوديات، وإباحة تناول طعام كل طرف تجاه الآخر، ومنها الزيارات بين الجيران من الطرفين.

ويتوضح التفاعل الاجتماعي من خلال صور أخرى، منها زيارة الرسول (ﷺ) لمرضى اليهود، ومنها أن غلاماً يهودياً كان يعمل في خدمة الرسول، وأنه (ﷺ) أهدى قميصاً ليهودي، وأنه تصدق صدقة جارية على أحد بيوت اليهود[١٢٢]. وكان اليهود يحتكمون إلى الرسول (ﷺ) في الشؤون والقضايا التي يتنازعون فيها، كالحادثة التي

(١٢٢) ابن حنبل، المسند، ج ٤، ص ٤٠٠، وج ٥، ص ٢٠٣.

ذكرها ابن هشام بشأن احتكامهم للرسول بشأن رجل وامرأة يهوديين زنَيا[١٢٣]. وكان الرسول يقضي أيضاً في الخلافات التي تقع بين المسلمين واليهود كما روى أبو داود في سننه[١٢٤]. وعلى الرغم من إقرار كثير من اليهود بمعرفتهم المسبقة بدعوة الرسول (ﷺ) إلا أن إقبالهم على الإسلام كان ضعيفاً[١٢٥]. ومع ذلك فقد آمن بالرسول العديد من اليهود، ومنهم أسد بن كعب، وتمام بن يهودا، وذكوان بن يامين، ورفاعة بن سموأل، وسعيد بن عامر، وعبد الله بن سلام، وغير هؤلاء[١٢٦].

وبالنسبة إلى نشاطات اليهود الاقتصادية، فإنهم سيطروا على الزراعة في المدينة، وكانوا يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي، وكوّنوا من ذلك ثروات كبيرة، مثل ما قيل عن مخيريق اليهودي الذي أُثري من أموال النخل[١٢٧]، ولذلك فإنهم أكثر ما اشتهروا بزراعة النخيل، ثم الشعير والقمح وأصناف الفواكه، وبعض أصناف الخضراوات. كما عمل اليهود بتربية الإبل والأبقار والماشية والدجاج.

وكان لليهود إسهامهم البارز في الصناعة في المدينة، فاشتهروا بصناعة الخمر، وصناعة القفاف والحصر، وعملوا بالنجارة والحدادة، وصناعة الأسلحة والدروع، وصناعة النسيج، والأواني المنزلية، والفخار، والطيب، والخياطة، غير أن أكثر ما اشتُهروا به هو صناعة الصياغة[١٢٨].

وعملت قبائل اليهود في المدينة بالتجارة أيضاً، ولم يقتصر دورهم في ذلك عليها فقط، بل امتد إلى مكة وإلى الطائف، واشتُهر بنو قينقاع بالتجارة أكثر من غيرهم من قبائل اليهود، وقد امتلكوا السوق الرئيسي في المدينة، والذي عُرف باسمهم (سوق بني قينقاع)، وكانت تجري فيه أعمال البيع والشراء لمختلف السلع. ويضاف إلى ذلك أن اليهود تاجروا بالمياه، وعملوا بتجارة الرقيق[١٢٩].

---

(١٢٣) ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.
(١٢٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣١٦.
(١٢٥) عبد الله بن إدريس، مجتمع المدينة (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨١)، ص ٤٩.
(١٢٦) أبو الحسن علي بن عبد الله الحسني السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ ج (القاهرة: مطبعة الآداب، ١٣٢٦ ـ ١٣٧٤هـ/[١٩٠٨ ـ ١٩٥٥م])، ج ١، ص ١٦٣.
(١٢٧) ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ٥١.
(١٢٨) أحمد الشريف، مكة والمدينة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٥)، ص ٣٣٩ ـ ٤٠١.
(١٢٩) السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، ج ٢، ص ٧٤٧ ـ ٧٥٤، وج ٤، ص ١٢٣٨ ـ ١٢٣٩.

وفي الناحية العلمية؛ كانت اللغة الدارجة بين اليهود هي اللغة العربية، واستعملوا العبرية في صلواتهم ودراستهم وكتاباتهم. واهتم اليهود بالتعليم، وكان يقوم بهذه المهمة أحبارهم في أمكنة عُرفت باسم: بيت المدارس، وكان يتردد إليهم فيها الرسول وأصحابه لأجل دعوتهم، وكان يدور بينهم الجدال فيها.

وكان يغلب على علم وثقافة اليهود الطابع الديني، إذ كانت معلوماتهم تتركز حول العلاقة بالشريعة والديانة اليهودية[١٣٠]. وعرفوا الشعر، واشتُهر شعراء بينهم، منهم: الربيع ابن أبي الحقيق، وكعب بن الأشرف، وأوس بن دني، والسموأل بن عاديا[١٣١].

ومن وجه آخر؛ أخذ الصراع بين المسلمين واليهود أشكالاً متعددة، فبالإضافة إلى الحرب العسكرية بين الطرفين، لجأ اليهود إلى حرب الجدال الفكري والمناقشات الدينية، فلم تكن هذه المناقشات تهدف ـ في مجملها ـ إلى الوصول إلى الحق، بل اتخذت طابع التحدي والعداوة، وقد كان جدالهم حول نبوة الرسول (ﷺ) والطعن فيها، وجدلهم في الأنبياء، وجدلهم حول الأحكام الإسلامية، وجدلهم في القرآن الكريم[١٣٢].

٢ ـ أحوال اليهود في العصور الإسلامية التالية لعصر الرسول (وبخاصة في الجناح الشرقي للدولة العربية الإسلامية)

تبدل حال اليهود على أثر الفتح الإسلامي إلى خير مما كانوا عليه تحت الحكم البيزنطي، وتمتع اليهود في ظل الحكم الإسلامي بكامل حقوق الذمّيين في دار الإسلام.

كان عمر بن الخطاب أول من عين رئيساً يهودياً في حكومة غير يهودية، وهو اليهودي (بستنائي)، الذي رافق الجيش الإسلامي لفتح بلاد فارس (إيران)، ولما تم الفتح أصدر عمر قراراً بتعيينه رئيساً للجالية اليهودية كلها في الدول الإسلامية، ولقبه الرسمي «رأس الجالوت» (Rosh ha-Gola)[١٣٣]. وذكرت كتب التاريخ اليهودي كلها

(١٣٠) ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ٩٠ ـ ٩٧.
(١٣١) محمد السعدي، شعر اليهود (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٠)، ص ٢١٦، ٢٥٨ ـ ٢٦٣ و ٢٧٠.
(١٣٢) أبو زهري، يهود المدينة في العهد النبوي، ص ٣١٨ ـ ٣٣٤.
(١٣٣) هو رئيس الطائفة اليهودية في العالم الإسلامي.

أن ذلك كان أول قرار رسمي من رئيس حكومة غير يهودية بتعيين رئيس يهودي معترف بسلطته(١٣٤).

اتسم موقف يهود الشام من الفتح الإسلامي بإيجابية وتأييد نتيجة سعيهم للخلاص من الاضطهاد البيزنطي وكذلك العداء المستحكم ـ آنذاك ـ بين اليهود والنصارى وأملهم في تحقيق الآمال اليهودية بأرض الشام في ظل سماحة الإسلام. وعُومل يهود الشام بالشروط العمرية التي أخذت على نصارى الشام بعد تمام فتحها وعومل بها عموم أهل الذمة(١٣٥) وأصبحوا يستطيعون دخول القدس والمرور بها دونما خوف من عقوبة الإعدام التي كان الروم قد أمروا بها وأوقعوها بمن فعل ذلك، ومع مرور الوقت انقسم سكان القدس إلى مسلمين ونصارى، فاستطاع بعض اليهود الإقامة بالمدينة دون أن يمنعهم أحد(١٣٦).

ومع مجيء الفتح الإسلامي للعراق رحب به اليهود لتخليصهم من معاناتهم تحت الحكم الفارسي الذي وصلت ـ المعاناة ـ إلى حد إعدام رأس الجالوت وكبار رجالات الطائفة ومحو الحي اليهودي في مدينة أصفهان. وتدهورت مؤسساتهم الدينية والعلمية وتحت الحكم الإسلامي تمتع يهود العراق بالاعتراف بهم كأهل كتاب وأهل ذمة وقرب العديد من الخلفاء وأهل العلم من اليهود، ولا سيَّما الخليفة المأمون، وصار رأس الجالوت يعد بفضل أهمية العراق عالمياً رئيس الطائفة اليهودية في العالم أجمع. واستفاد اليهود من جو التسامح والرعاية، فلمع منهم العديد من العلماء والأطباء والحرفيين ورجال المال ومنهم الطبيب «فرات بن شحناتا» و«حسداي بن اسحق»(١٣٧).

وحين جاء الفتح الإسلامي لمصر لم يلقَ الدعم فقط في أوساط الأقباط وغيرهم من المسيحيين، بل أيضاً من اليهود الذين لم يكونوا راضين عن فساد إدارة سايروس، بطريرك الإسكندرية. ولم يرغب اليهود في التعاطف مع سادة مصر السابقين. وقد نصت «معاهدة الإسكندرية» يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٦٤١، التي توجت فتح مصر،

(١٣٤) هويدا عبد العظيم رمضان، اليهود في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢)، ص ٨٩.

(١٣٥) انظر التفاصيل عن الشروط العمرية في: عبد الله بن حسين الشريف، «نصارى الشام في ظلّ الحكم الإسلامي منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية،» (أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ص ٢٠٠.

(١٣٦) أحمد عثمان، تاريخ اليهود، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الشروق، ١٩٩٤)، ج ٢، ص ١٢٦.

(١٣٧) كيوان، اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد، ص ٢٠.

صراحة على السماح لليهود البقاء في المدينة. وجاء في رسالة عمرو بن العاص، التي كتبها إلى الخليفة عندما دخل الإسكندرية، أنه وجد فيها ٤٠ ألفاً من اليهود[١٣٨].

ويتحدث المؤرخون اليهود أيضاً عن قرار إسلامي صادر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بتعيين «مار إسحق» حاخاماً أكبر للكوفة ورئيساً لليهود في البلاد الإسلامية، واستمر هذا المنصب تحت ألقاب مشابهة لـ «رأس الجالوت»، ومثل «رأس المثيبة» أو «النسيء» أي الأمير، أو «النجيد» أي المكرم.[١٣٩]

وعلى الرغم من ندرة المعلومات عن وضع اليهود في العهد الأموي (٦٦١ ـ ٧٥٠م) فإن باحثة يهودية تشير إلى أنه: «لم تسجل أية شكوى يهودية من حالة اضطهاد طوال العهدين الأموي والعباسي ...»[١٤٠]. ويغطي العصران الأموي والعباسي مرحلة من أزهى مراحل الفكر اليهودي، وهي عصر (الجأوينم)، والمفرد من هذه الكلمة العبرية «جأون»، ومعناها: العلّامة المتبحر والمعظم. وانطوت عصور التلمود وطبقات رواته مع ظهور الإسلام، وبدأت ـ في هذين العصرين أي الأموي والعباسي ـ مرحلة المدققين والمفسرين والشرّاح، وكان لهؤلاء (الجأوينم) مركز في العراق، معقل الدولة العباسية، وكان نفوذهم يمتد إلى كل الدولة الإسلامية وما ورائها من التجمعات اليهودية في كل بلاد العالم، ويطيعهم اليهود في مصر وشمال أفريقيا والأندلس وإيران وبلاد الروم وغيرهم، ويستفتونهم في دقائق دينهم[١٤١].

وقد تميزت أحوال اليهود في العصر العباسي (٧٥٠ ـ ١٢٥٨) بالحرية على المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، ففي ذروة الحكم العباسي في بغداد؛ أسهم الفلاسفة والباحثون والعلماء من كل العقائد في هذه الحضارة المزدهرة. ومارس التجار اليهود ـ وبخاصة مجموعة الردانية ـ دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية، وأفاد العباسيون من أهل الذمة في الدواوين الإدارية والمالية وكذلك في مهنة الطب والهندسة، كما اشتغل بعضهم في الترجمة[١٤٢].

---

(١٣٨) رمضان، اليهود في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي، ص ٤٣.

(١٣٩) حسن ظاظا، «اليهود في ظل الإسلام،» الفيصل (الرياض)، العدد ٢١٥ (١٩٩٤)، ص ١٩ ـ ٢١.

(١٤٠) Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (New York: Faber and Faber, 1980), p. 44.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٤٢) فاروق عمر فوزي، «لمحات تاريخية عن أحوال اليهود في العصر العباسي، ٧٥٠ ـ ١٢٥٨،» مجلة الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد ٣ (١٩٧٢)، ص ٦٧.

ولما وُلِّيَ المأمون الخلافة أبدى تسامحاً ليس تجاه اليهود فقط، بل شمل هذا التسامح كل الرعايا، فاستفاد الشعب من مواهبهم العلمية على اختلاف أديانهم وتباين مذاهبهم وأطلق الحرية التامة في النشر والكلام، وقد أسَّس في عهده المركز العلمي المشهور المعروف ببيت الحكمة الذي كان ينقطع إليه الباحثون من كل فج، وقد ألحق به خزانة للكتب عامرة.

وكان لليهود دور في الترجمة، فمن المصنفات التي ترجمت من السريانية إلى العربية في القرن الهجري الأول كتاب كناش في الطب، من تأليف أهرون بن أعين القس، قام بترجمته أشهر نَقَلة هذا القرن الطبيب البصري ماسرجويه (اليهودي المذهب السرياني اللغة ويسمى أيضاً ماسرجيس)، ترجمه في أيام الخليفة مروان بن الحكم (ت ٦٥هـ/ ٦٨٤م)، ثم حفظ في خزائن كتب الأمويين إلى أن أخرجه عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١هـ ـ ٧١٧ ـ ٧١٩) ونشره بين الناس للانتفاع به[١٤٣]. ومن علماء اليهود الفلكي المعروف باسم (ما شاء الله)، [زمن الخليفة أبي جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ/ ٧٥٣ ـ ٧٧٤م)].

كما نَعِمَ المسيحيون واليهود ـ الذين اختاروا الحفاظ على ديانتهم مع دفع الجزية داخل الدولة الإسلامية منذ البداية ـ بمكانة خاصة كأهل كتاب. وقد عّدهم المسلمون كمشاركين في أجزاء من الرسالة الروحيّة نفسها التي تلقاها المسلمون في القرآن[١٤٤].

وفي القرن الثاني عشر الميلادي، وبعد الغزو الصليبي للمناطق المقدسة وبلاد الشام، انتقل اليهود إلى كردستان والعراق حيث كان إخوانهم اليهود ينعمون بالرخاء والغنى وكان لهم مركز تجاري وروحي. وخشي العديد من اليهود من اقتراب الصليبيين ولذلك هرب كثير منهم من سورية والأراضي المقدسة إلى بابل وكردستان. تمتع يهود الموصل وكردستان أثناء الفترة الإسلامية بحكم شبه ذاتي تمثل بالاستقلالية بإدارة شؤونهم الطائفية والدينية (انظر الجدول الرقم (ل ـ ١)).

وعلى أثر سقوط بغداد بيد المغول عام (٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م) دخل العراق في فترة مظلمة، ولم ينكر اليهود مساعدتهم لهولاكو في القضاء على الخلافة العباسية[١٤٥]، لكن

---

(١٤٣) طه أبو عبيه، الحضارة الإسلامية: دراسة من تاريخ العلوم الإسلامية (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤)، ص ٢٩٣.

(١٤٤) هوارد تيرنر، العلوم عند المسلمين (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

(١٤٥) ابن يعقوب، موجز تاريخ يهود بغداد من بدايتهم وحتى اليوم [بالعبرية]، ص ٨٠.

عاني يهود العراق ـ كغيرهم من سكان البلاد المسلمين ـ اضطهاد المغول، فلم يسلموا من الأذى والنائبات التي لحقت بالعراق، ولا سيَّما على يد تيمورلنك الذي قتل منهم عام (١٤٠٠م) نحو عشرة آلاف شخص، وهو ما اضطر كثير منهم إلى الهرب نحو جبال كردستان[١٤٦].

عموماً، وباستثناء فترة الغزو المغولي، نَعِمَ اليهود في العراق خلال الحكم الإسلامي بحياتهم وأمنوا على ممتلكاتهم وتمتعوا بنفوذ كبير وبحرية دينية واقتصادية، وكانت لهم إداراتهم المدنية المستقلة ومحاكمهم الدينية الخاصة.

الجدول الرقم (ل ـ ١)

الطوائف في الأزمنة الأولى للخلافة العربية

(بالآلاف)

الإقليم	إجمالي السكان	المسيحيون	اليهود
شبه الجزيرة العربية	١٠٠٠	١٠٠	١٠
سورية	٤٠٠٠	٣٩٦٠	٤٠
بلاد الرافدين	٩١٠٠	٩٠٠٩	٩١
مصر	٢٧٠٠	٢٦٧٣	٢٧
الإجمالي	١٦٨٠٠	١٥٧٤٢	١٦٨

المصدر: فيليب فارج ويوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٤٤.

٣ ـ اليهود في مرحلة الحكم الفاطمي لمصر

كان حكم الفاطميين (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م إلى ٥٦٧هـ/ ١١٧١م)، بمجموعه ملائماً كثيراً لليهود. وفي هذه الفترة، قامت المدارس التلمودية، وحصل اليهود على مناصب عليا في المجتمع المصري، ومنهم يعقوب بن كلس[١٤٧] الذي أدى دوراً كبيراً في سياسة

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١٤٧) يعقوب بن يوسف بن كلس: من مواليد بغداد، وصل إلى مصر سنة ٣٣١هـ. عمل في ديوان كافور الإخشيدي، وظل يتقلد المناصب تلو الأخرى إلى أن أجلسه في ديوانه الخاص، وأطلق يده في سائر الدواوين، =

الدولة المالية والإدارية، وبلغ شأناً رفيعاً جعله لا يتردد في تسمية اليهودي مناشيه بن إبراهيم القزّاز حاكماً على سورية[١٤٨]. وأُعطي اليهود والأقباط حرية كاملة للاشتغال في الوظائف الإدارية، فسيطروا على معظم دواوين الدولة. وبعد أن عادت مصر إلى ظل الخلافة العباسية في عصر الأيوبيين، عادت السياسة الأولى في حسر مد أهل الذمة[١٤٩].

ومن جانب ثانٍ، فإن نسبة كبيرة من يهود مصر قد مارسوا التجارة، بل إنهم تفوقوا في التجارة والصيرفة والأعمال المالية على غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى طوال عصور مصر الإسلامية، كما كانوا يزاولون تجارتهم في حرية تامة، مثلهم في ذلك مثل التجار المسلمين والنصارى، بل إن التعاون التجاري بين اليهود والمسلمين كان أمراً شائعاً، ومن أشهر التجار اليهود وقتئذ: التاجران أبو سعيد إبراهيم التستري وأبو نصر هارون التستري، ويوسف بن عوكل ونهراي بن نسيم، ويشوع بن صمويل، وغير هؤلاء كثير. ومعظم هؤلاء كانوا في الوقت نفسه يعملون بالسمسرة وبالصرافة[١٥٠].

وكان الخلفاء العباسيون يستفيدون من مواهب وقدرات أهل الذمة ـ ومنهم اليهود؛ ومن ذلك أن اثنين من الصيارفة اليهود قد شغلوا دوراً مهماً في بلاط الخليفة المقتدر، وهما فنحاس وهارون بن عمران، وعمل غير هؤلاء في أعمال الدولة الأخرى كالطب والجهبذة (الصيرفة)، والعديد من الوظائف الإدارية والحكومية، ويدل على ذلك قول محمد بن أحمد المقدسي (توفي ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م)، الذي قدم وصفاً للأوضاع في مصر والشام، «وأكثر الجهابذة والصباغين والصيارفة والدباغين بهذا الإقليم يهود»[١٥١].

وكان أول وزير للأسرة الفاطمية بمصر يهودي، وهو يعقوب بن كلس ذو الأصل البغدادي، والذي تحول في ما بعد إلى الإسلام، وقدّم للدولة إصلاحات ضريبية ومالية

= فأصبح لا يمضي درهماً إلا بتوقيعه. وكانت محاولة الإضرار به كونه تقلّد منصب الوزارة الذي كان مطمح كثيرين. وقد أسلم يعقوب بن يوسف بن كلس في عهد كافور الإخشيدي، وألّف كتاباً في الفقه. وصودرت أمواله بعد موت الإخشيدي، مهّد ابن كلس قواعد الدولة وساس أمورها أحسن سياسة، وحسن إسلامه ومات سنة ٣٨٠ هجرية. انظر: شهرزاد العربي، «الفارون إلى الله يعقوب بن كلس.. رحلة إيمان بدايتها بغداد ونهايتها القاهرة،» الشروق (القاهرة)، ٢١/٨/٢٠٠٩.

(١٤٨) صبحي حديدي، «يهود سورية: التطهير العرقي وصناعة الخرافة،» (١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥)، <http://hem.bredband.net/b155908/m512.htm>.

(١٤٩) رمضان، اليهود في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي، ص ٣٠٣ ـ ٣١٠.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٩ ـ ٣٧٤.

(١٥١) وولتر ج. فيشل، يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية للدول الإسلامية العباسية والفاطمية والإلخانية، ترجمة وتقديم سهيل زكار (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨)، ص ١٩ ـ ١٥٥.

غاية في الأهمية، وكان له معاونون منهم يهود، ويذكر ابن القلانسي اسم أحدهم، وهو ابن أبي العود اليهودي، وكان يُطلع ابن كلس ـ ويشكل مستمر ـ على أخبار بلاد الشام[١٥٢].

وفي بداية القرن الثاني عشر، عُين اليهودي أبو منجي بن شعيا على رأس وزارة الزراعة. ويعرف على أنه هو من قام بشيد مُغْلقات النيل (Écluse) في عام ١١١٢، والتي حملت اسمه «بحر أبي منجي». وفي ظل الوزير الأفضل عام ١١٣٧ كان وزير المالية من التابعية اليهودية، مجهول الاسم. وقد عُرفت حياة الجاليات اليهودية في مصر في العهد الفاطمي، من خلال شهادات بعض علماء اليهود والسياح الذين زاروا البلد. وحوالى عام ١١٦٠ وصل بنيامين التطيلي (Benjamin of Tudela) إلى مصر، فكتب شهادة عامة عن الجالية اليهودية التي التقاها. وبلغ عدد اليهود في القاهرة حينذاك ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص ونحو ٣٠٠٠ في الإسكندرية، وفي الفيوم هناك ٢٠ أسرة، وفي دمياط ٢٠٠ شخص؛ وفي بلبيس إلى الشرق من نهر النيل ٣٠٠ شخص، وفي داميرا ٧٠٠. ولا يبدو أن سياسة صلاح الدين الأيوبي (١١٦٩ ـ ١١٩٣) أثرت سلباً في اليهود. وفي ١١٦٦، توجه موسى بن ميمون إلى مصر واستقر في الفسطاط، حيث ذاع صيته واشتهر كطبيب. وكان يعالج أسرة صلاح الدين، ومن بعده خلفاءه. وكان لقبه رئيس الأمة أو الميلاح (رئيس الأمة أو الأول في الإيمان). وفي الفسطاط، في ١١٨٠، كتب مشناة التوراة (تكرار التوراة)، و«موريه نافوخيم» دليل الضالين[١٥٣].

٤ ـ اليهود في العصور العباسية المتأخرة، وبخاصة عصر المماليك

تألف المجتمع في تلك الفترة من عدة فئات كان من بينها الأقليات الأجنبية، من اليهود ومن المسيحيين[١٥٤]. وعاش اليهود في هدوء نسبي، على الرغم من أنهم اضطروا إلى دفع ضرائب باهظة من أجل صيانة المعدات العسكرية، كما تعرضوا للمضايقة من جانب القضاة ورجال الدين المتشددين. وتدل الأخبار التي وردت في مصادر ذلك العصر على أن اليهود قد شاركوا في نشاط المجتمع وتأثروا بأحداثه، وبخاصة في

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٠ وما بعدها.

(١٥٣) بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين التطيلي اليهودي، ترجمة وتحقيق عزرا حداد وعبد الرحمن عبد الله الشيخ (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢)، ص ٧١.

(١٥٤) أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدّم له ياسر سيد صالحين (القاهرة: مكتبة الآداب، [د. ت.])، ص ٣٨ ـ ٤١ و٦٤ ـ ٦٧.

المناسبات والأحداث الهامة. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، حين أعاد الظاهر بيبرس إحياء الخلافة العباسية، فخرج في هذا الاحتفال جميع طوائف المجتمع للقاء الخليفة أبي القاسم أحمد، ومن بينهم اليهود وهم يحملون التوراة(١٥٥).

وفي عام ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م، انحسر قطر السماء واختفى الخبز من الأسواق، فخرج الجميع إلى الصحراء لإقامة صلاة الاستسقاء، وكان من بين هذه الجموع اليهود وهم يحملون التوراة(١٥٦).

وفضلاً عن كل ذلك، فإن عدداً من اليهود والمسيحيين قد تولوا المناصب الجليلة في الدولة المملوكية؛ ومن ذلك الوزارة التي تولاها عدد لا بأس به منهم(١٥٧). كما كان لهم أعمالهم وحرفهم التي يقتاتون منها، حيث وُجدت مطابخ للسكر يملكها اليهود ويعملون بها(١٥٨).

وقد احتفل اليهود بأعيادهم في ذلك المجتمع بكل حرية، وهذه الأعياد هي: عيد رأس السنة، عيد صوماريا أو الكيبور، عيد المظلة، عيد الفطير، عيد الأسابيع أو العنصرة أو الخطاب(١٥٩).

وشارك اليهود في نشاطات المجتمع العلمية في عصر المماليك، فكانوا جزءاً لا يتجزأ منه، على الرغم من قلة أعدادهم مقارنة بالمسلمين، فقد كان لهم أثر مهم في الحياة الفكرية بمشاركتهم في النشاطات العلمية المتعددة. إذ كان لليهود كنسهم الخاصة بطوائفهم، ككنيس القرائين التي اختصت بطائفة اليهود القرائين، وكنيس اليهود الربانيين، وكنيس دَموه التي كانت أعظم معبد لليهود في أرض مصر لاعتقادهم أنه المكان الذي كان يأوي إليه سيدنا موسى (ﷺ) حين كان يبلغ رسالات الله عز

---

(١٥٥) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدّم له محمد شمس الدين، ٨ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ج ٧، ص ٩٩.

(١٥٦) محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ج ١، ص ١٢٤.

(١٥٧) موسى بن محمد اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦)، المقدمة، ص ٨٦.

(١٥٨) إبراهيم بن محمد بن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار (بيروت: دار الآفاق، [د. ت.])، ص ٤١ ـ ٤٤.

(١٥٩) أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ٢ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٥.

وجل إلى فرعون، وكنيسة المصاصة وكنيسة الجودرية، وغيرها من معابد اليهود.[١٦٠] وكان لهذه المعابد شأن مهم في حياة الطوائف اليهودية، ففيها كانوا يقيمون صلواتهم ويتعلمون التوراة، وبها أُلحقت المدارس الخاصة بتعليم أطفالهم[١٦١]. واستخدم اليهود في عصر المماليك اللغة العربية في شروح الكتاب المقدس والتعليق على التلمود[١٦٢].

ومن جهة أخرى، فإن بيوت علماء ذلك العصر قد عمرت بدروس العلم، فعُقدت فيها المجالس العلمية، وكان من بين الحاضرين: اليهود والمسيحيون؛ وهذا ما يخبرنا به ابن تغري بردي في معرض حديثه عن عالم العربية والنحو والأدب وعلوم الأوائل الحسن ابن محمد بن أحمد بن نجا (توفي ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م): «كان منقطعاً في منزله يتردد إليه من يقرأ تلك العلوم، وكان يتردد إليه جماعة من المسلمين، ومن اليهود، ومن النصارى، والسامرة، يُقرئ الجميع»[١٦٣].

وكان لليهود مشاركة فعالة ودور فكريٌ مهم في مجالات عدة؛ ولا سيَّما في مجال الطب، وتقدم لنا المصادر المملوكية دليلاً على ذلك حين تذكر أن «أكثر ما يتعيش به اليهود والنصارى في كتابة الخراج والطب»[١٦٤]، واشتهر عدد من علماء اليهود في عصر المماليك، ونذكر منهم: الطبيب والصيدلاني داود بن أبي نصر المعروف بالكوهين العطار الإسرائيلي (القرن السابع الهجري)[١٦٥]، والطبيب اليهودي السديد الدمياطي (توفي نحو ٧٤٣هـ/ ١٢٤٢م)[١٦٦]، والطبيب عبد السيد بن إسحاق بن يحيى الإسرائيلي (توفي ٧١٥هـ/ ١٣١٥م)[١٦٧] والعالم موسى بن كجك (توفي ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) الذي

---

(١٦٠) أحمد بن علي المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، صحّحه ووضع حواشيه أحمد زيادة، ٢ ج (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨)، ج ٢، ص ٤٦٤ و٤٧١ ـ ٤٧٢.

(١٦١) محاسن الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجينيزا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٩.

(١٦٢) قاسم قاسم، اليهود في مصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.])، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٦٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٧، ص ١٨٢.

(١٦٤) المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ٣٦٧.

(١٦٥) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٦ ج (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢)، ج ٥، ص ٣٦٠.

(١٦٦) أحمد بن يحيى العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (آيا صوفيا ـ إسطنبول: مكتبة السليمانية، نشرة فؤاد سزكين التصويرية، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت، ألمانيا الاتحادية، [د. ت.])، ج ٩، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(١٦٧) خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق محمد أبو زيد [وآخرون] (بيروت؛ دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨)، ج ٣، ص ٦٥.

برع في الطب، واشتغل بالعلوم العقلية، وكتب بخطه فقهاً وتفسيراً، واشتغل بتدريس الطلبة، وأعلن إسلامه في نهاية المطاف(١٦٨).

واشتهرت أسر يهودية بأكملها بتخصصها بالطب؛ كأسرة بني كوجك أو كجك(١٦٩)، واشتهر من هذه الأسرة الطبيب السديد الدمياطي؛ ويعرف بابن كوجك (توفي ٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م)، وكان من أطباء الناصر محمد بن قلاوون(١٧٠)، والطبيب فرج الله بن صغير (عاش في عصر محمد بن قلاوون)(١٧١)، ومحمد بن محمد بن عبد الله بن صغير (توفي ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)(١٧٢).

٥ ـ أوضاع اليهود خلال العهد العثماني

تذكر بعض المصادر التركية في العصر العثماني، أن اليهود ظهروا في الدولة العثمانية بشكل ملحوظ بعد معركة أنقرة سنة ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م، ولكن على شكل ضيق ومحدود جداً، واقتصر وجودهم على شكل جماعات دينية. وفي سنة ٨٦٦هـ/ ١٤٦١م كوّنوا مجمعاً حاخامياً في إسطنبول، ولقّب رئيسهم بـ «أمير يهود القسطنطينية»، واقتصرت مهمة هذا المجمع على إدارة اليهود وتوجيههم أينما حلّوا، إدارة تمكنهم من تعميق وجودهم في الدولة التي يعيشون فيها.

وتشير الإحصاءات إلى أن في عام ١٤٧٨م كان يعيش في إسطنبول ١٦٤٧ أسرة يهودية(١٧٣). وبالرجوع إلى سجلات الإحصاء التي أُجريت في الدولة العثمانية، فإنه منذ بداية سنة ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م تزايد عدد اليهود بشكل ملحوظ في عهدي سليمان القانوني وابنه سليم الثاني، وتوزعوا على ثلاث مدن رئيسة، هي: إزمير وبورصة وإسطنبول(١٧٤).

ومع دخول القرن السادس عشر الميلادي؛ كانت أوروبا تعيش ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث كانت فترة محاكم التفتيش، وكان يحكم إسبانيا وقتها ـ

(١٦٨) أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة، تاريخ ابن قاضي شهبة، تحرير عدنان درويش (دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٩٤)، ج ٢، ص ١٧٨.
(١٦٩) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج ٩، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(١٧٠) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(١٧١) المصدر نفسه، ج ٩.
(١٧٢) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج ٥، ص ١٨١.
(١٧٣) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية (دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢)، ص ١٨٣.
(١٧٤) خيرية قاسمية، يهود الدونمة (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٩)، ص ٦ ـ ٧.

منذ عام ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م ـ الملك فرديناند وزوجته إيزابيلا، وكانا شديدي التعصب، وبخاصة ضد اليهود، وحاولا تنصيرهم، فتنصّر بعضهم ظاهرياً، ومن لم يرضَ طُرد من إسبانيا؛ إذ قام فرديناند بطرد أكثر من ثلاثمئة ألف يهودي من إسبانيا، ثم قام بطردهم من البرتغال، فهاجر معظم هؤلاء إلى الدولة العثمانية، حيث تقدم مجموعة من حاخامي اليهود في أوروبا بطلب إلى العثمانيين يسمح لهم بالهجرة إلى بلادهم، فلبى بايزيد الثاني هذا الطلب دون قيد أو شرط(١٧٥).

وبعد سيطرة العثمانيين على بودابست سنة ٩٣٢هـ/ ١٥٢٥م وعلى المجر سنة ١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م وجدوا هناك جماعات من اليهود سيطر عليهم البؤس والفاقة، وكانوا يعيشون أوضاعاً رديئة، فقام العثمانيون بمساعدتهم، وأرسلوهم إلى المدن الرئيسية في الدولة العثمانية(١٧٦).

ومن يهود الدولة العثمانية يهود «الدونمة» وتعني كلمة الدونمة باللغة التركية: الردّة أو العودة، وعُرفت بها جماعة من اليهود الذين أسلموا ظاهرياً وسكنوا منطقة الغرب من آسيا الصغرى(١٧٧).

وهناك اتفاق بين الكتاب على أن أقطاب جمعية الاتحاد والترقي كانوا من يهود الدونمة أو من تلاميذهم وحمَلَة آرائهم، والمنفذين لمخططاتهم(١٧٨).

أما بدء ظهور الدونمة فيعود تاريخياً إلى سنة ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م، على يد «شباتاي زيفي» مؤسس مذهب طائفة الدونمة، وهو يهودي من أبوين مهاجرين من إسبانيا، وكان متأثراً إلى حد كبير بالأحداث والوقائع التي مرت بأهل عشيرته وبني جلدته، ودرس المعارف اليهودية منذ صغره، ثم استغل الظروف والأجواء ليعلن نبوَّته، ثم حكم عليه بعض الحاخامات بالإعدام. لكن القوانين العثمانية وقفت في وجه تنفيذ هذا القرار، فسافر شباتاي إلى إسطنبول ثم إلى أثينا، ثم عاد إلى إزمير ثانية، ثم تنقل بين إسطنبول والقدس والقاهرة، ولما وصل إلى غزة التقى برجل يدعى (أبراهام ناثان)، فصدق نبوة

---

(١٧٥) انظر: إسحق عبيد، محاكم التفتيش: نشأتها ونشاطها (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٥)، ص ١٢.

(١٧٦) أحمد النعيمي، اليهود والدولة العثمانية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧)، ص ٢٢ ـ ٣١.

(١٧٧) محمد علي قطب، يهود الدونمة (بيروت: دار القلم، ١٩٨٧)، ص ١٠ ـ ١١. وأسهموا إسهاماً كبيراً في تقويض أركان الدولة العثمانية، وكانوا عاملاً أساسياً في انقلاب عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م وسقوط السلطان عبد الحميد، وتزعّم ذلك الاتحاديون الذين كانوا بارعين في مجال الاقتصاد والثقافة والإعلام.

(١٧٨) النعيمي، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

شباتاي، الذي عاد إلى إزمير وألقى بياناً مؤثراً على الناس، ثم أعلن برنامجه الإنقاذي لليهود، فانتبهت له الإدارة العثمانية التي كانت منشغلة قبل ذلك بالحروب، فحوكم وسُجن في إزمير، ثم أُخذ إلى أدرنة ـ حيث يقيم السلطان ـ وتمت مواجهته بادعائه النبوة فأنكر ذلك، وقبل صدور الحكم ضده، عرض عليه السلطان محمد الرابع الدخول في الإسلام، فصار شباتاي أمام موقفين؛ إما الموت وإما الدخول في الإسلام، فآثر حياته بدخول الإسلام ظاهراً، وتسمى «محمد عزيزي أفندي»، وأسند إليه السلطان منصب رئيس أذنة القصر، وتابع برنامجه في خدمة اليهود مدعياً الإسلام، وسار أتباعه على مذهبه نفسه، ثم أعد وثيقة مؤلفة من ثماني عشرة مادة، أخطرها المادة السادسة عشرة والمادة السابعة عشرة، وتنصّان على أن يطبق يهود الدونمة عادات الأتراك والمسلمين بدقة لصرف الأنظار عنهم[١٧٩].

والخلاصة أن اليهود كانوا مقسمين ـ في ظل الدولة العثمانية ـ إلى ثلاث مجموعات: الأولى، تضم اليهود الذين عاشوا في الإمبراطورية البيزنطية، وخضعوا للحكم العثماني بعد سقوطها؛ والثانية، تضم المهاجرين من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وقد ضمت أصحاب الخبرات الفنية والصناعية والتجارية. والثالثة، تضم المهاجرين من النمسا والمجر وروسيا وألمانيا وبولندا، وضمت قوى متنوعة من إدارية وتجارية وسياسية[١٨٠].

كان اليهود في ظل الدولة العثمانية محل اهتمام سلاطينها، وحظوا بكثير من التشريعات التي تكفل لهم حقوقهم، وسن العثمانيون نظاماً خاصاً للطائفة الموسوية عرف بنظام الحاخام خانة، وورثت أغلب الدول العربية هذا النظام الذي أعطى اليهود حيزاً كبيراً من الحرية في شتى مجالات الحياة، فقد أعطى هذا النظام الطائفة اليهودية شخصية مستقلة وخصها بامتيازات قانونية ومالية، وسمح لليهود بحرية اختيار رؤسائهم الروحيين، وفرض الضرائب، وحل الخلافات في ما بينهم، وكانت المحكمة اليهودية تحكم بينهم حسب الشريعة اليهودية. ولم يحدث أدنى تدخل بالأموال التي تجمع لمؤسساتهم الخيرية والتعليمية، وتمتعت مدارسهم الطائفية باستقلال ثقافي وذاتي. وكان الحاخام باش هو ممثل اليهود في كل أمر أمام الحكومة، (وظل يعمل بنظام الحاخام خانة في الدول العربية ومنها سورية إلى ما بعد دخول المستعمر الفرنسي وزمن

(١٧٩) قاسمية، يهود الدونمة، ص ١٢ ـ ١٦.
(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

الحكم الوطني). والتزمت الدولة العثمانية تطبيق القاعدة السياسية للدولة الإسلامية، تلك القاعدة التي أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدراً كبيراً من الحرية داخل نطاق الدولة، ولم يكن لتوسعات الدولة العثمانية ما يمنع رعاياها من غير المسلمين من أن يعيشوا في سلام وترابط مع إخوانهم المسلمين، وتمتع المسيحيون واليهود بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين رغم بعض التحفظات، كما تمتعوا ـ في كل الأحيان ـ بالحرية الدينية الكاملة، وكانوا يمارسون شعائرهم الدينية كلها، وقامت الدولة نحوهم بمسؤوليتها في حماية أرواحهم وممتلكاتهم[١٨١].

وكان من نتيجة التوسعات العثمانية أن أصبحت الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة، فإلى جانب الطوائف الإسلامية كانت طوائف ذمّية منها: الروم الأرثوذكس، والأرمن، والأقباط، والموارنة والكاثوليك والبروتستانت، وغيرهم من المسيحيين واليهود. وقد تحدد موقف الدولة العثمانية تجاه تلك الطوائف الذمية من خلال مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ـ طبقاً لأحكام المذهب الحنفي ـ حيث حرصت الدولة على الالتزام بها، ولقد أثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة في هذا الشأن ذلك الاتجاه[١٨٢].

وأثبت ذلك كله نظام «الملل»[١٨٣]؛ إذ كانت كل طائفة من الطوائف الدينية في الدولة العثمانية تسمى «ملة»، وكان لكل ملة رئيس ديني ينظر في المسائل الدينية يسمى «ملة باشي» ، ويمارس الحكم الذاتي في المسائل الدينية، ويقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بأتباع هذه الملة دون تدخل من جانب الدولة، وعدّت الدولة زعماء الملّة الدينيين مسؤولين عن أتباعهم[١٨٤]. وسمح هذا النظام لكل ملة باستخدام لغتها وممارسة عقيدتها وتطوير نظمها الثقافة، وجمع الضرائب ودفع ما يخصّها إلى خزينة السلطان[١٨٥].

---

(١٨١) موسى عيسى نصر، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ص ٤.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٨٣) هذا النظام بحدّ ذاته ليس جديداً، بل هو امتداد لتطبيق الشرع الإسلامي عبر العصور. انظر: ليلى صباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩)، ص ٢٢١.

(١٨٤) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣.

وفي الوقت الذي خضعت فلسطين منذ ١٥١٧م للحكم العثماني هاجر إليها اليهود واستوطنوا في القدس وطبرية وصفد والخليل، وهاجروا إليها مرة أخرى في القرن الثامن عشر، تحت حكم ظاهر العمر الذي منحهم الأمان، وطوال الحكم العثماني لم يتخذ أي إجراء ضدهم أو ضد حقوقهم الدينية. ومن الجدير بالذكر أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكابد النصارى واليهود وغيرهم أي اضطهاد في الدولة العثمانية[١٨٦].

وفي يوم ٢٢/ ١/ ١٥١٧، تمكن السلطان العثماني سليم الأول، من القضاء على السلطان الأشرف قانصوه الغوري، آخر سلطان مملوكي، واستولى على السلطة. وقد أحدث السلطان سليم الأول تغييرات جذرية في تنظيم الجماعات اليهودية وعين أبراهام كاسترو «مسؤولاً أول عن النقد». وخلال فترة حكم سليمان القانوني، خليفة سليم الأول، أعلن نائب الملك في مصر، أحمد سلطان باشا، في سنة ١٥٢٤ عن نيته بإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة. توجه كاسترو إلى الأستانة من أجل إبلاغ السلطان. لذا، قرر أحمد باشا الانتقام من اليهود من خلال اعتقال العديد منهم. وتم إنقاذ اليهود من تهديداته حين قام رجال السلطان بإعدام أحمد سلطان باشا[١٨٧].

وقد شهد اليهود فترة حرجة إبان الصراع بين الفرس والعثمانيين للسيطرة على العراق، إذ واجه اليهود اضطهاداً من قبل الفرس حتى أنهى العثمانيون سيطرتهم على العراق عام ١٦٣٨، فبدأت أوضاع اليهود العراقيين تسير في طريقها إلى الأفضل. وقد اعتبر اليهود يوم دخول السلطان العثماني سليمان القانوني إلى بغداد «يوم معجزة»، واستطاعوا خلال فترة الحكم العثماني (١٦٣٨ ـ ١٩١٧) أن يمارسوا أمور حياتهم بحرية تامة[١٨٨]، واتسعت الطائفة وتعاظمت وعاش أفرادها جنباً إلى جنب مع مسلمي العراق الذين كانوا يرون أنفسهم مسؤولين عن حماية جيرانهم وأصدقائهم من اليهود.

وتجمع المصادر المختلفة على أن يهود العراق في العهد العثماني تمتعوا بجميع حقوقهم وحرياتهم وكانت علاقاتهم مع المسلمين طيبة للغاية، وأنهم لم يشهدوا ذلك «الغيتو» الذي شهده إخوانهم في الغرب. وأشارت بعض المصادر إلى أن الفكر

---

(١٨٦) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، ط ٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٣١.

(١٨٧) ريتشارد هرير دكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد (المنصورة: [د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ٣٩، وأميرة حسين محمود، «العثمانيون والعرب،» مجلة الأستاذ، العدد ٢٠١ (١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص ٣٨٥.

(١٨٨) كيوان، اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد، ص ٢٢.

اليهودي والفلسفة اليهودية، وحتى القانون اليهودي ذاته قد تم تصنيفها وتشكيلها تحت تأثير الحضارة العربية الإسلامية. كما تطورت اللغة العبرية في قواعدها وألفاظها طبقاً للغة العربية، بل استخدم اليهود اللغة العربية في شتى الأغراض الدينية والدنيوية على عكس موقف اليهود من اللاتينية في أوروبا[١٨٩].

وقد شهد حكم السلطان سليمان القانوني وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هي وظيفة «الكخيا»، وكان الغرض من استحداث تلك الوظيفة أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الإمبراطورية لدى السلطات الحاكمة، وكان يسمح لمن يتولى هذه الوظيفة الاتصال مباشرة بالسلطان ووزراء الباب العالي، وكان يُسمح له أن يبدي ملاحظاته في ما يقدم له من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة التعصب من المسيحيين[١٩٠].

أما بالنسبة إلى اليمن فقد دخل الأتـراك اليمن لأول مرة عام ١٥١٨، وبقوا هناك، بين كر وفر ٤٠٠ عام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ويُذكر أنه في عام ١٦٦٦وصلت أخبار إلى اليمن حول دعوة صادرة عن إسطنبول من قبل شباتاي زيفي، الذي ادعى أنه المسيح الدجّال، وهي دعوة أثارت حركة كبيرة في كل أنحاء أوروبا. وقد تهيأ كثير من اليهود في اليمن، كما الحال في أي مكان آخر، واستعدوا للمغادرة إلى فلسطين. واستطاع شباتاي زيفي القضاء بسهولة على كل هذه الآمال عندما قبل التحول إلى الإسلام. وقد أمر الإمام المهدي رئيس حاخامات صنعاء موري سلمان الجمل أن يسير في الشوارع، مرتدياً ملابس ملكية، في مسيرة ساخرة بخصوص «مسيح اليهود». وفي عام ١٦٧٠ طرد الإمام اليهود من صنعاء والمنطقة كلها وأرسلهم إلى منطقة حارة على الشاطئ حيث مات الكثير منهم. وسمح في ما بعد لمن بقي منهم بالعودة إلى صنعاء، ولكن منذ ذلك الحين لم يغادروا الحي اليهودي (غيتو)[١٩١].

وعن ملامح حياة اليهود ذكر المستكشف كارستن نيبور الشهير الذي أرسله ملك الدنمارك إلى الجزيرة العربية عام ١٧٦٢ لدراسة الحشرات وحياة النباتات: «تم إغلاق القرية اليهودية بصورة كلية عن مدينة صنعاء، والتي تضم نحو ٢٠٠٠ يهودي عاشوا في

(١٨٩) محمد جلاء إدريس، «يهود العراق والتعايش العربي ـ اليهودي،» الجزيرة نت، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1066ef7-176c-4e0a-b2c1-c82c3540c920>.

(١٩٠) نصر، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، ص ١٨ ـ ١٦.

(١٩١) Barer, *The Magic Carpet*, p. 120.

مذلة كبيرة ومع هذا، كان هؤلاء من أفضل أصحاب المهن والصياغ والنقاشين وصك العملة. ففي النهار كانوا يعملوا بمخازنهم في صنعاء، ولكن لا بد أن ينسحبوا ليلاً إلى مساكنهم المعزولة. ومن خلال مراتبهم كان هناك حرفيون ذوي سمعة طيبة، يشغل أحدهم مهمة مراقب لحدائق وقصور الإمام. ولكن قبل وصولي بفترة قصيرة وقع في العار وأصبح من الممكن تجريده من جزء كبير من أمواله. وبنفس الوقت جرى هدم اثني عشر كنيساً من أصل أربع عشرة وكذلك جميع بيوتهم الجميلة. وقد ذكر اليهود أن عدد أسرهم التي تعيش في صنعاء وجوارها يبلغ ٥٠٠٠ أسرة»[١٩٢].

وكان لدى اليهود بين الحين والآخر فترات استراحة من الاضطهاد والانتعاش قليلاً. كان العرب يحتقرون المهن اليدوية، وقد قام معظم الأئمة بتشغيل اليهود في عملية صك النقود الملكية والصياغة وصنع الدروع.

وفي عام ١٨٣٣ قام الإمام عبد الله المهدي، الذي كان له اهتمامات علمية ولديه مكتبة عبرية كبيرة، بمصادقة يهودي وعينه طبيباً ووزيراً. ولكن وبسبب بعض الافتراءات أطلق النار عليه. وبعد اعتذار الإمام عبد الله المهدي عن هذه الجريمة صادق في ما بعد يهوداً آخرين، وكان يزور الحي اليهودي دوماً، ويشتري المزيد من الكتب العبرية، في حين كان ابنه الإمام عبد الله النصر يتهم اليهود لمحاولتهم تضليل وتحويل والده وقام بشنق عدد منهم.

وكان القرن التاسع عشر فترة اضطرابات لكل من اليهود وغير اليهود في اليمن. واحتفظ الأتراك بمركز لهم على الساحل، ولكن صنعاء لم تنعم بالسلام نظراً إلى تبديل تسعة أئمة على العرش خلال ست سنوات. كذلك سبّب النزاع الديني اضطراباً إضافياً حتى احتل الأتراك عام ١٨٧٢ البلاد كلها. ومنذ ذلك الحين وحتى الحرب العالمية الأولى، كان هناك ثورات مستمرة أخمدها الأتراك بالدم. وآخر ثورة كانت عام ١٩١١، قادها الإمام يحيى الذي أصبح عام ١٩١٨، حاكماً لليمن[١٩٣].

وقد سمح النظام العثماني لليهود بإقامة اتصالات لأول مرة مع إخوانهم خارج البلاد. وقد جاء الحاخام يعقوب سافير إلى اليمن عام ١٨٥٩ لمتابعة آثار قبائل اليهود «المفقودة»، وقضى فترة طويلة وهو يدرس طريقة حياتهم. وبعد عشر سنوات جاءت

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠.
(١٩٣) المصدر نفسه، ص ١٢١.

زيارة الرحالة جوزيف هالفي، ثم زيارة الرحالة غليسر. وإن التقارير الخاصة بهؤلاء الرحالة قدمت للعالم بعض المعلومات الأولية القليلة عن اليمن بصورة عامة ـ وعلى سبيل المثال كان غليسر هو من ثبّت الموقع الجغرافي لمدينة صنعاء ـ وكشف في الوقت نفسه عن مكانة اليهود(١٩٤).

وقد منح الإمام يحيى الذي حكم أربعاً وأربعين سنة قبل اغتياله عام ١٩٤٨، معظم المناصب الوزارية لأبنائه الكثر، وكان يحكم البلاد بطريقة تسلطية. ولم يسمح لزائر بالدخول أو الخروج من البلاد من دون إذنه(١٩٥).

وظل دفع ضريبة العشر وغيرها من ضرائب العصور الوسطى سارياً في اليمن. أما خزينة الدولة فهي موجودة في القصر الملكي بصنعاء، وكل الدخل الوطني ـ من القهوة والتوابل ـ يمر عبر الملك، وهو من يخصص النفقات التي يعتقد أنها مناسبة لرفاهية شعبه. وقد كدس ثروة تقدر بالملايين من الدولارات نقداً، وثروة كبيرة من النفائس؛ وقال آخرون إنه عاش كمسلم مقتصداً ونادراً ما كان يستخدم نقوده. ولا نستطيع معرفة الحقيقة طالما أن أموال اليمن ليست قيد المراقبة بموجب ميزانية موجودة على الورق(١٩٦).

لقد طبّقت الدولة العثمانية على غير المسلمين (ومنهم اليهود) قواعد الشريعة الإسلامية، وتمتع هؤلاء في ظل الدولة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والرفاهية والحرية التامة، وتغلغل بعضهم في المراكز الحساسة للدولة، مثل دون جوزيف ناسي، وسلوامون أشكنازي(١٩٧). وقد أكّد هذه الأحوال قول الوزير المفوض الأمريكي في الأستانة هوراك ماينارد، «إن «الإسرائيليين» تمتعوا بكافة الامتيازات والحصانات بموجب قوانين رعايا الدولة العثمانية»(١٩٨). وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الطوائف (أي الملل بما فيها اليهود) بتشكيل مجموعات محلية في الدولة العثمانية، كل واحدة منها قائمة بذاتها، وسمح هذا النظام لأعضاء الطوائف بالحفاظ على تراكيبهم الاجتماعية وعاداتهم وطقوسهم الدينية، علاوة على دورهم في المجالات الإدارية والاقتصادية(١٩٩).

---

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
(١٩٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١٣٠.
(١٩٧) النعيمي، **اليهود والدولة العثمانية**، ص ٣٦.
(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

وكان اليهود يقيمون في المدن والقرى ويختصون بالمهن والحرف وأنواع التجارة، وكان بعضهم يحتل مراكز مهمة، ويمارس دوراً جوهرياً في حياة الدولة، كصرّافي الآستانة، وصرافي بغداد اليهود[٢٠٠].

وبتوصيف أدقّ؛ تركزت إقامة اليهود في الدولة العثمانية بالأقاليم التي تتميز بالنشاط التجاري الكبير، وكانت أهم المراكز الرئيسية التي استقر فيها اليهود ـ وبخاصة اليهود السفارديم ـ إسطنبول التي أصبحت المرفأ الذي يضم أغلب أبناء الملة اليهودية في أوروبا كلها، وصارت سالونيك كذلك مدينة يسودها اليهود، وكذلك أدرنة ويورجيا وأمازيا وتوكات وسورية ولبنان وفلسطين ومصر وتونس والجزائر[٢٠١].

وفي أحوالهم العادية؛ عاش اليهود منذ بداية توطنهم داخل الدولة العثمانية من دون أن تحدث منهم أية اضطرابات أو قلاقل إلا نادراً، وكان موقف السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) بوجه الخصوص تجاه اليهود يتسم بالحب والود لدرجة أن طبيبه الخاص ويُدعى يوسف هامون كان يهودياً.

وقد استمر خلفاء السلطان سليم الأول من بعده على الموقف ذلك نفسه، ففي عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٧ ـ ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) ظل طبيب القصر الخاص موسى هامون، وكان دائماً يرافق السلطان في كل معاركه الحربية. وكان اليهود حرصاء أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التي مُنحوا إياها طوال عهد أولئك السلاطين[٢٠٢]؛ فلقد حدث عام ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م في أثناء الاحتفالات بتولي سليم الثاني (٩٧٤ ـ ٩٨٢هـ ـ ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤م) السلطة أن كان من بين كبار الحاضرين «يوسف ناسي» ـ وكان من المقربين للسلطان سليمان القانوني ـ فكان وجوده بين عليّة القوم في إسطنبول تأكيداً لتلك الامتيازات التي حصل عليها أولئك اليهود. ولم يمنع موت يوسف ناسي من ظهور يهود آخرين لهم المكانة نفسها والحظوة التي كان عليها، فقد ظهر منهم جبريل بونافنتورا، وكان يعد من أبرز الشخصيات اليهودية في عهد السلطان مراد الثالث. ولقد كان من المكانة التي حظي بها أن عُين سفيراً فوق العادة للدولة العثمانية وقد وقّع في عام ١٥٨١ باسم الباب العالي الهدنة مع فيليب الثاني ملك إسبانيا[٢٠٣].

---

(٢٠٠) الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢٠١) نصر، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، ص ١٤ ـ ١٨.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٨.

(٢٠٣) نصر، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٥.

كما أذنت الدولة العثمانية لليهود المطرودين من إسبانيا بتأسيس مطبعة بالأحرف العبرية في الأستانة سنة ٨٩٨هـ/ ١٤٩٤م، على ألا يطبعوا بالأحرف العربية[٢٠٤]. إلا أنه مقابل هذا التسامح العثماني لم يندمج اليهود في المجتمع كما ينبغي، واتبعوا مع الدولة العثمانية الأساليب نفسها التي استخدموها في القارة الأوروبية، حيث قاموا بقتل بعض السلاطين كما فعلوا في قتل ألكسندر قيصر روسيا عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، إلا أن العثمانيين لم يتبعوا سياسة العنف ضد اليهود.

ونقل اليهود إلى الدولة العثمانية تجارب الشعوب الأوروبية، ونشأ عن ذلك دخول بعض الأفكار السياسية والفلسفية التي لا تمت بصلة إلى تقاليد الدولة العثمانية، وهذا ما أوقع الدولة في مخاطر المستقبل[٢٠٥].

٦ ـ التحول في أحوال اليهود مع بدايات التحديث (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر)

ارتفعت مكانة اليهود الاجتماعية والاقتصادية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وتقلدوا الوظائف المهمة، منهم المصرفيون والمستشارون لولاة ولايتي بغداد والبصرة[٢٠٦]، واتجه قسم كبير منهم نحو الهند والشرق الأقصى من أجل التجارة، وتوزعوا في مدن مختلفة مثل كلكتا وبومباي وهونغ كونغ، واستقر كثير منهم في هذه المدن بشكل دائم، إلا أن ذلك لم يغيّر من طبيعة العلاقة بينهم وبين الطائفة اليهودية في بغداد التي ظلت تعد المركز الروحي والديني لهم على الرغم من استقلالهم السياسي والاقتصادي[٢٠٧].

ومن الناحية التنظيمية أصبح الحاخام باشي[٢٠٨] في الأستانة يمثل جميع اليهود في الدولة العثمانية أمام الحكومة، وهو الذي يحدد الضرائب للطائفة ويصادق على اختيار الرؤساء المحليين الذين ينتخبون من قبل ممثلي الملة المحلية[٢٠٩]. وكان للطائفة في

(٢٠٤) وكذلك سمحت للأرمن سنة ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م بذلك، ولليونان أيضاً سنة ١٠٣٧هـ/ ١٦٢٧م. انظر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي؛ ترجمة صالح السعداوي (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩)، ج ٢، ص ٣٦٨.

(٢٠٥) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢٠٦) Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages* (Princeton. NJ: Princeton University Press, 2008).

(٢٠٧) David S. Sassoon, *A History of the Jews in Baghdad* (London: Letch Worth, 1949), p. 7.

(٢٠٨) باشي: كلمة عبرية معناها قائد أو زعيم وهو لقب كان يُمنَح لرؤساء اليهود وحلّ محلّ رأس الجالوت الذي أستعمل في العصر العباسي. انظر: معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٢، ص ٥٨.

(٢٠٩) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص ٣٠.

بغداد مؤسساتها الخيرية والتعليمية والدينية، وأعفي رجال الدين وأولادهم من دفع الضريبة العسكرية(٢١٠).

ولم يتأثر الوضع المستقر ليهود العراق في عهد المماليك الذين حكموا مدة تربو على ثمانين عاماً (١٧٥٠ ـ ١٨٣١)، تمتعت البلاد خلالها بنوع من الاستقرار النسبي من تدخل السلطات العثمانية المركزية(٢١١)؛ فقد أدى اليهود دور الوسيط بين حكام العراق ووكلاء شركة الهند الشرقية البريطانية(٢١٢)، وتبوأ بعضهم مناصب سياسية وإدارية مهمة. على سبيل المثال إسحق اليهودي وباشي عزرا اللذان كانا من مستشاري داوود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١)(٢١٣).

وقد ازداد تحسن أوضاع يهود العراق بنهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر الذي شهد تطورات سياسية مهمة في الإمبراطورية العثمانية تركت آثارها على سكان العراق، حيث أصدر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) خط شريف كولخانه(٢١٤) لضمان حياة الأفراد وأملاكهم، وتبع هذا المرسوم (مرسوم خط شريف همايون)(٢١٥) في الثامن عشر من شباط عام ١٨٥٦، الذي أكد مسألة في غاية الأهمية عندما أقر معاملة رعايا الدولة العثمانية معاملة متساوية بغض النظر عن دياناتهم ومذاهبهم(٢١٦).

وهكذا مُنح اليهود حقوقاً متساوية مع المواطنين الآخرين، فألغيت الجزية التي كانت مفروضة عليهم ودفعوا عوضاً منها ضريبة جماعية تعفيهم من الخدمة العسكرية

(٢١٠) معروف، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٢١١) صالح محمد العابد، مقدمة في تاريخ العراق عبر العصور (بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٥٠.

(٢١٢) تأسّست شركة الهند الشرقية الإنكليزية في لندن في ٣١/ ١٢/ ١٦٠٠، للتجارة مع جزر الهند الشرقية، وتحوّلت إلى مؤسسة تجارية عملاقة سيطرت على مقدرات الشرق وبضمنه العراق حتى إلغائها عام ١٨٥٨.

(٢١٣) علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق، ١٧٥٠ ـ ١٨٣٠ (بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٥)، ص ٨٨.

(٢١٤) كان هذا المرسوم على ما يبدو الثمن الذي قدّمه السلطان عبد المجيد للدول الأوروبية (بريطانيا ـ فرنسا ـ روسيا ـ النمسا) لقاء مساعدتها للدولة العثمانية لمواجهة طموحات والي مصر محمد علي باشا. انظر: فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٤١ ـ ١٤٥.

(٢١٥) هو جزء من تعهدات السلطان عبد المجيد لبريطانيا وفرنسا على أثر انضمامهما في ٦ شباط/ فبراير ١٨٥٤ إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضدّ روسيا التي عُرِفَت بحرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦). انظر نص المرسوم في: كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، جمع فارس الشدياق، ٧ ج (الأستانة: مطبعة الجوائب، ١٢٨٨ ـ ١٢٨٩هـ/ [١٩٧١ ـ ١٨٨٨م])، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٣، وهاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية: المرحلة الأولى، ١٧٧٤ ـ ١٨٥٦ (بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٠)، ص ١٨٠ ـ ١٨٣.

(٢١٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

تسمى «بدل عسكر»[٢١٧]، إلى جانب الالتحاق بالوظائف المدنية والعسكرية والمساواة في حق الشهادة[٢١٨].

وقد اعتُبر غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨، بما حمله من الأفكار وتكنولوجيات الغرب الحديثة بمنزلة نقطة تحول في تاريخ اليهود في الشرق العربي. إذ أصبح يهود أوروبا مثالاً يحتذى، في الحياة العامة. وبدخول الحداثة إلى مصر، أدت الدول الاوروبية دوراً بالغ الأهمية في حماية اليهود والأقليات الأخرى[٢١٩].

خلال القرن الثامن عشر ومع التقهقر التدريجي للإمبراطورية العثمانية أخذت قوة أوروبا وأهميتها تظهر على الساحة العربية. وقد حمل القرن التاسع عشر في كل من الشرق والشمال الأفريقي بوادر لقوى خارجية مؤثرة، أحدثت تبدلات أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية والدينية بالمنطقة وكان لها آثار بعيدة المدى على العلاقات بين المسلمين والأقليات غير المسلمة[٢٢٠]. وفي مطلع القرن التاسع عشر باشر محمد علي في مصر بإدخال التقنية الأوروبية واستدعى الخبراء الفرنسيين وافتتحت المدارس الفنية والثقافية والعسكرية حيث دُرست فيها المناهج الأوروبية. وفي الأستانة طلب السلطان سليم الثالث المشورة من فرنسا لإنشاء جيش وقوة عسكرية جديدة وأرسل البعثات إلى الدول الأوروبية للتدريب على الأساليب الأوروبية[٢٢١].

وفي عهد السلطان عبد المجيد، ومن أجل إرضاء الغرب جرى التأكيد في عام ١٨٥٦ على وعد سابق بمنح المساواة في الحقوق لكل الرعايا غير المسلمين، مع التشديد على الحفاظ على الحقوق الروحية والحصانة للرعايا المسيحيين كافة. وبعد تدخل من أسرة روتشلد اليهودية جرى تمديد الحقوق لتشمل الجاليات غير المسلمة جميعها، وفي عام ١٨٦٠ قامت فرنسا بإرسال قواتها إلى لبنان بصفتها الحامية للمسيحيين في المشرق عقب ما عرف بـ «مذبحة المسيحيين الموارنة» على يد الدروز بمعونة من أهالي دمشق المسلمين كما ادُّعي[٢٢٢].

---

(٢١٧) Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World*, p. 92.

(٢١٨) Khadduri Walid, «The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,» in: 'Abd al-Wahhāb Kayyālī, *Zionism Imperialism and Racism* (London: Croom Helm, 1979), p. 204.

(٢١٩) Projet Aladine, <http://www.projetaladin.org>.

(٢٢٠) Siegfried Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950), p. 17.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

وفي هذه الظروف لم يعد مستغرباً أن تتقرب الأقليات غير المسلمة من العالم الغربي لحماية مصالح تلك الأقليات الخاصة، وأدت زيارة مندوب أسرة روتشلد إلى مراكش إلى صدور تعليمات السلطان في مراكش سيدي محمد عبد الرحمن ينذر فيها حكامه وموظفيه بمعاملة اليهود بالعدل. وقد أثارت هذه الإجراءات والمداخلات الريبة وعدم الارتياح لدى الشعوب الإسلامية. فالجاليات غير المسلمة اليهودية والمسيحية التي كانت تعيش الحياة نفسها كجيرانها المسلمين أخذت تبدي اهتماماً متزايداً بأسلوب الحياة الأوروبية وتقاليدها[٢٢٣]. هذا مع أن كثيراً من اليهود كان يراودهم الشعور بالتضامن مع البلد الذي يقيمون به، مثال ذلك أنه في عهد الخديوي إسماعيل استطاع الصحفي والمحرر اليهودي يعقوب صنوع أن يحقق شهرة شعبية في مقالاته التي كان يهجو فيها ولأول مرة في التاريخ باللغة العربية العامية استغلال الخديوي للبلاد ومعه الطبقة الجديدة من المستثمرين الأوروبيين الذين تهافتوا على مصر للاستفادة من موقعهم المتميز (الحماية الممنوحة لهم).

صحيح أن التطورات المتتالية شجعت الكثير من اليهود على ترك عاداتهم وتقاليدهم تقرّباً من أوروبا وانفصالاً عن خلفيتهم الاجتماعية السابقة، لكن العامل الحاسم كان تأثير الامتيازات الأجنبية، هذه الامتيازات التي منحت للقوى العظمى صاحبة الاهتمام امتيازات استثنائية «خارجة عن قانون البلد» (Extra-Territorial) وتمكّن الأوروبيون ـ نتيجة هذا ـ من تعيين قناصل لديهم في أنحاء البلد المعني، ومُنح أولئك القناصل الحق في إدارة شؤون رعاياهم المدنية وغدت هذه الملل الأجنبية، تعود لحلّ أمورها المهنية والمدنية إلى القنصل المسؤول عنها، فأصبحت كل جالية أجنبية كنوع من ملة أو جالية مستقلة ذاتيّاً تتمّتع بحماية قنصلها[٢٢٤].

وخلال القرن التاسع عشر، ولا سيَّما في مصر وسورية والأستانة وفي المدن الساحلية من شمال أفريقيا، تمكن الكثير من اليهود من الحصول على الجنسية الأجنبية: ففي الجزائر قام المقيم الفرنسي «كريمييه» (Cremieux) بإصدار مرسوم عام ١٨٧٠ منح بموجبه الجنسية الفرنسية لجميع اليهود هناك.

وهكذا فإن كثيراً من اليهود، غالباً من الطبقة العليا والوسطى، أصبحوا أجانب في بلدهم، وهذا التوجه، بالاعتماد على نفوذ الممثلين الأجانب المتزايد، مضى إلى الحد

---

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ١٨.

الذي أصبح فيه يهود الإسكندرية مثلاً عام ١٩٠٠ يسجلون قضايا طائفتهم مع القنصل العام النمسوي(٢٢٥).

وشهدت أوضاع اليهود تطوراً مهماً آخر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بإعلانه دستوراً جديداً في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٨٧٦ الذي جاء في أحد بنوده تأكيد الحرية والمساواة لمواطني الدولة العثمانية كافة أمام القانون، وتأسيس مجلس عام يتألف من مجلسين: المبعوثان (النواب) والأعيان (الشيوخ)، الذي افتتح في ١٩/ ٣/ ١٨٧٧، وقد مثل مناحيم دانيال يهود بغداد فيه(٢٢٦).

واستبشر يهود العراق بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي في ٢٣/ ٧/ ١٩٠٨، الذي يعدّ نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولة العثمانية. وقد أعلن الدستور الجديد الذي أكد المساواة في الحقوق والواجبات بين كل رعايا الدولة العثمانية(٢٢٧)، وانتخب ساسون حسقيل(٢٢٨) لمجلس المبعوثان الذي عقد في إسطنبول بعد إعلان الدستور، وتجدد انتخابه في دورات المجلس جميعها حتى الحرب العالمية الأولى التي استفاد اليهود منها فائدة عظيمة، لأن تجارة العراق كانت بيدهم(٢٢٩).

٧ ـ يهود البلاد العربية عقب العهد العثماني ـ نظرة عامة

وإزاء التطورات المذكورة سابقاً تعددت ردود الفعل لدى المسلمين على النحو التالي: رد الفعل الأول محاولة إحياء حركة الجامعة الإسلامية أو الشعور بالتضامن والتكافل بين مسلمي العالم؛ أما رد الفعل الثاني فهو أن الحاجة إلى إجراء الإصلاح أصبح أكثر إلحاحاً؛ أما رد الفعل الأخير فهو انتشار الشعور بالوطنية وهي فكرة غربية. وبالنسبة إلى اليهود فقد اختلفت آثار ردود الفعل هذه من قطر إلى آخر، نتيجة واحدة شعر بها اليهود جميعاً هي أن أوضاعهم غدت أقل أماناً واستقراراً من ذي قبل، حتى

---

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٢٧) Hayyim J. Cohen, *The Anti Jewish Farhud in Baghdad 1941*, Middle Eastern Studies; 3 (London: F. Cass, 1966), p. 4.

(٢٢٨) ساسون حسقيل بن شلومودافيد (١٨٦٠ ـ ١٩٣٢)، يهودي عراقي ولد في بغداد، أكمل دراسة الحقوق في جامعة فينّا، كما درس في المدرسة العليا للدراسات الشرقية وشغل عدّة مناصب منها، عضو في مجلس المبعوثان (١٩٠٨ ـ ١٩١٤)، ومنصب وزير المالية في العراق خمس مرّات، وعضو في مجلس النواب العراقي للفترة (١٩٢٥ ـ ١٩٣٢)، توفّي في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٣٢. انظر: نجدت فتحي صفوت، «ساسون حسقيل،» مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٤ (١٩٧٧)، ص ٥ ـ ٢٦.

(٢٢٩) غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

قبل ظهور مسألة الصهيونية على الساحة، كما أن الأفكار التحررية التي أتى بها الغرب زادت من حدة الفوارق بين الطرفين مع تنامي كره المسلمين للأغراب. ومع أن المسألة الفلسطينية قد أثارت تعاطف عموم البلاد العربية منذ بداياتها أواخر القرن التاسع عشر إلا أنها ظلت حتى ثلاثينيات القرن العشرين، موضع اهتمام بريطانيا وعرب فلسطين. أما بالنسبة إلى اليهود في البلدان العربية، فإنهم مع استثناءات محدودة، لم يبدوا أي تعاطف مع جهود الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة، وقد أبدت عدة شخصيات يهودية بارزة في العالم الغربي معارضتها للفكرة الصهيونية باعتبار أنها تهدّد سلامة الجاليات اليهودية المقيمة في البلدان العربية[٢٣٠]، إلا أن الدعم للفكرة الصهيونية جاء من الجيل الأكثر شباباً والأكثر تعليماً من اليهود في أوروبا، وكذلك من جهود البعثات الصهيونية في فلسطين، إلا أن هذه الجهود والأفكار لم تجد حماساً في أوساط يهود البلاد العربية وقادتهم.

لقد ظلّ الرأي السائد حتى ثلاثينيات القرن الماضي في العالم العربي الإسلامي يرى أن الصهيونية حركة تقع خارج نطاق العلاقات بين الجماعات الإسلامية العربية والجاليات اليهودية المقيمة في البلدان العربية والإسلامية. ولكن الموقف تبدل أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، وحتى منذ أيلول ١٩٣٧ أكّد مؤتمر بلودان لنصرة فلسطين علناً للمرة الأولى أن قضية فلسطين موضع اهتمام الأمة العربية جميعها. وتصاعدت موجة الشعور العام مع القضية الفلسطينية وتسببت في التباعد بين الجماعات اليهودية المقيمة في البلاد العربية والجماهير العربية، هذا رغم تأكيد السياسيين العرب أن عداءهم هو لما يُعتبر حركة الصهيونية الأوروبية في فلسطين، ولا يعني هذا العداء للجاليات اليهودية المقيمة في البلدان العربية، لأن هؤلاء رعايا مخلصين للبلدان العربية وليسوا هدفاً للشعور السلبي العام، وإن دعوة جامعة الدول العربية (تأسست عام ١٩٤٥) لإقامة دولة عربية في فلسطين كانت تترافق دوماً مع تأكيداتها بأنه في حالة إقامة مثل هذه الدولة فعلى الأقلية اليهودية أن لا تخشى شيئاً.

---

(٢٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الفصل الأول

أوضاع اليهود في المشرق العربي
قبل هجرتهم الجماعية

إن الوجود اليهودي في البلاد العربية قديم قِدم التاريخ، حيث تركز في العراق ومصر واليمن والمغرب العربي. وكانت الدول العربية تعتبرهم جزءاً أساسياً في نسيجها الاجتماعي العام، شأنهم في ذلك شأن بقية الطوائف بمختلف أطيافها ومشاربها. وسوف نتناول أوضاع اليهود في البلاد العربية قبل هجرتهم الجماعية.

أولاً: يهود العراق

١ ـ يهود العراق في ظل الانتداب البريطاني

تمتد جذور العلاقات بين الطائفة اليهودية في العراق والبريطانيين تاريخياً إلى مطلع عام ١٨٢٠ ممثلة بنشاط القنصل البريطاني في بغداد، كلوديوس جيمس ريخ (Claudius James Rich) الذي استطاع أن يرتبط بعلاقات مهمة مع شخصيات يهودية عراقية، وتزايد حجم العلاقة بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على البلاد لما لمسته من أهمية هذه الطائفة في بغداد. يتضح ذلك من ما كتبته غرترود لوثيان بيل[١] (Gertrude Lothian Bell) في تقرير «الإدارة المدنية في بلاد ما بين النهرين» الذي أوضحت فيه أهمية هذه الطائفة في المجتمع العراقي، وخصوصاً أنها تشكل نسبة مهمة في تعداد نفوسه[٢].

وساعد الاحتلال البريطاني للعراق على تطور الطائفة اليهودية التي أظهرت ولاءً تاماً له، فسرعان ما ازداد حجم وجود اليهود في المؤسسات الحكومية، وعمل كثير

(١) غرترود بيل (١٨٦٨ ـ ١٩٢٦): شخصية إنكليزية مهمة، التحقت بالحملة البريطانية على العراق عام ١٩١٦، ثم سكرتيرة شرقية لدار الاعتماد البريطاني في بغداد. انظر: نجدت فتحي صفوت، «مس بيل وقضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠ (١٩٧٨)، ص ٢٣.

(٢) Sylvia G. Haim, «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy,» *Middle East Studies*, vol. 12, no. 2 (May 1976), p. 190.

منهم في هيئتي البريد والمواصلات[٣]، وعمل آخرون كموردين لتزويد معسكرات الجيش البريطاني بحاجاته من الأطعمة محققين جراء ذلك ثراءً كبيراً[٤]، بل شذ بعضهم عن المجتمع العراقي عندما تطوعوا في صفوف القوات البريطانية[٥]. وقد رحب يهود العراق بالمحتلين البريطانيين الجدد الذين قدموا إلى العراق، لأنهم رأوا في القوات البريطانية المنقذين فاستقبلوهم بالتهليل والترحيب، وعدّوا يوم ١١/ ٣/ ١٩١٧، يوم دخول القوات البريطانية بغداد بقيادة الجنرال مود يوماً «معجزة»![٦].

وأبدى البريطانيون اهتماماً خاصاً باليهود، فكانت حصة التعليم من هذا الاهتمام كبيرة، تمثلت بالزيارات العديدة لشخصيات مختلفة للمدارس اليهودية[٧]، وهو ما أسهم في تطور هذا الجانب المهم، وزاد عدد المدارس وارتفع عدد الطلبة المقبولين فيها، والأهم اتساع دائرة تعليم الفتيات اليهوديات[٨].

ونتيجة للضغط الشعبي والانتفاضات ضد الاحتلال البريطاني التي بلغت ذروتها في ثورة ١٩٢٠، عزم البريطانيون على تشكيل حكومة محلية في العراق، الأمر الذي أثار اعتراض اليهود، لتخوفهم من احتمال ظهور سياسة متعصبة ضدهم[٩]، ولم يكتفوا بذلك بل طالبوا بالجنسية البريطانية[١٠]. إلا أن المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس[١١]، هدّأ من روعهم بتقديمه الضمانات لحمايتهم من أي شكل من أشكال الاستبداد[١٢].

---

(٣) أبراهام بن يعقوب، موجز تاريخ يهود بغداد من بدايتهم وحتى اليوم [بالعبرية] (القدس: ١٩٧١)، ص ١٠٦.

(٤) خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٢، ٢ ج (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، ص ٨١.

(٥) يوسف مئير، خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق، ترجمة حلمي عبد الكريم الزعبي (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ١٦.

(٦) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ط ٢ (لندن: دار الوراق للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢١٨.

(٧) معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٢، ص ٨٢.

(٨) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ١٩١٤ ـ ١٩٢١ (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٥)، ص ١٥ ـ ٢٥.

(٩) معروف، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٠) Haim, «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy,» p. 190.

(١١) برسي كوكس (Percy Cox) (١٨٦٤ ـ ١٩٣٧): شغل منصب وزير مفوض لبريطانيا في بلاد فارس (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، ثم أصبح مندوباً سامياً على العراق عام ١٩٢٠.

(١٢) Nissim Rejwan, *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture* (London: Weidenfield and Nicolson, 1985), p. 212.

أ ـ اليهود في المجتمع العراقي

كان اليهود يعيشون في العراق كسكانٍ أصليين وليس كرعايا دولة أجنبية، وكانوا يتحدثون العربية (وليس اللادينو أو اللغة الفرنسية). كما تحدَّثوا بالكردية مع الكرد العراقيين؛ لذا كانت علاقاتهم طيبة مع عموم العراقيين(١٣).

وكان يسهل تمييز اليهودي من المسلم في الحقبة العثمانية من غطاء الرأس. وبعد الاحتلال البريطاني ارتدى بعض اليهود القبعات الإنكليزية (Tropical hats). غير أن المسلمين لم يفعلوا ذلك. وأثناء حكم الملك فيصل ارتدى معظم اليهود «السدارة» (sidara) أو الفيصلية، التي لبسها أيضاً مثقفو العرب وأغنياؤهم.

وفي الجيل الأخير من يهود العراق اختفت الاختلافات في الأسماء. وفي حين أن قلّة فقط من اليهود واظبت على استخدام الأسماء التوراتية، فإن الأغلبية راحت تستخدم أسماء عربيةً وأوروبية، مثل فيصل وغازي وريتشارد وموريس، لذا فقد بات صعباً في كثير من الأحيان تمييز اليهودي من اسمه.

ومعروفٌ أن اليهود عاشوا في أحياء خاصة بهم في جميع المدن والبلدات العراقية، بما في ذلك كردستان. ولكن بعد الحرب العالمية الأولى أخذوا يخرجون من أحيائهم في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والحلة. غير أن أولئك الذين غادروا للعيش في أمكنة أخرى من المدينة راحوا، بالإجمال، يتجمعون أيضاً في أحياء أو شوارع خاصة بهم(١٤). وربما سكن معهم في أماكنهم الجديدة أناسٌ من غير اليهود. وفي أمكنة قليلة فقط في منطقة «العشار» (Ashar) في البصرة وفي العمارة سكن جميع اليهود في أحياء غير يهودية(١٥).

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين راحت الدعاية العربية المعادية لليهود تتسعُ كثيراً في بغداد. ففي تلك المدينة تجمّعت الصحف، وكذلك اللاجئون السياسيون من فلسطين وسورية، والبعثات الأجنبية. وكان في المدينة أعدادٌ كبيرةٌ من طلبة المدارس الثانوية الذين كانوا أول من يستجيب للتحريض. أما في المدن العراقية الأخرى فإن

---

(١٣) Hayyim J. Cohen, *The Anti Jewish Farhud in Baghdad 1941*, Middle Eastern Studies; 3 (London: F. Cass, 1966), p. 37.

(١٤) صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ترجمة جمال أحمد الرفاعي؛ مراجعة رضا عبد الله الشامي، عالم المعرفة؛ ١٩٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ١٥.

(١٥) Cohen, Ibid., p. 38.

عناصر التحريض لم تكن موجودة، فضلاً عن أنَّ أعيان المدن في المناطق الأخرى غير بغداد شعروا أن الواجب يحتِّم عليهم حماية اليهود، فهم يعرفونهم، ويتاجرون معهم في الأسواق، وفي بعض الأحيان يدرس أبناؤهم في المدارس ذاتها، ويسكنون الشارع ذاته. وهذا هو السبب في أنه لم تقع في المناطق العراقية الأخرى غير بغداد، أعمالُ عنف قبل عام ١٩٤١، بل ولا حتى في ذلك العام أيضاً(١٦).

وكان الشيعة يشكلون أكثر من نصف سكان المناطق العراقية غير الكردية. أما في الجنوب فقد كانوا يشكلون الأغلبية المطلقة من السكان. ورغم ذلك فإن مقاليد الحكم كانت في يد السنّة. وكانت علاقاتهم مع اليهود طبيعية (١٧).

ب ـ النشاط الاقتصادي ليهود العراق

انخرط يهود العراق في أواسط القرن التاسع عشر في صناعة الحِرف اليهودية، والبيع الجوّال، وفي مشروعات تجارية صغيرة. وفي كردستان عملوا، أيضاً، في الزراعة. وعملت قلةٌ منهم في التجارة الخارجية، أولاً لأن العراق كان شبه معزولٍ عن أوروبا، وثانياً لأن صناعته وزراعته كانت متخلفة، وبالتالي فقد كانت تجارته ضعيفة.

ومع نهاية القرن الثامن عشر وجد بين اليهود المقيمين في العراق عدد من التجار الأغنياء، وقد توزع هؤلاء على ثلاث مدن: بغداد، وهي المركز الإداري للعراق، والموصل، وهي الميناء القاري. حيث يعبر جزءٌ من تجارة الترانزيت من أوروبا إلى الشرق الأقصى، والبصرة التي كانت آخذةً في التحوّل إلى مرفأٍ رئيسي. ومع ذلك كان عدد التجار والصيارفة اليهود المرموقين ضئيلاً(١٨).

وبرزت مكانة اليهود ـ خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني ـ في مجال التجارة والأعمال، وكان رئيس صيارفة الوالي المعروف باسم «صراف باشا» يهودياً، واشتهر من بين هؤلاء الصيارفة ساسون بن صالح بن داود الذي تقلد هذه الوظيفة أعواماً طويلة.

وقد انتشر يهود العراق في المدن والقرى العراقية، ولا سيَّما بغداد والموصل والبصرة وكركوك، وكانوا يقومون بالأعمال الاقتصادية المختلفة، وكانت لهم علاقات تجارية وثيقة بالهند وإيران. وازدهر هذا الدور إثر افتتاح قناة السويس في مصر عام

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٠.

١٨٦٨، وتعاظم دور اليهود عقب الاحتلال البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩[١٩].

وتولى العديد من يهود العراق رئاسة المصالح الاقتصادية والمكاتب الحكومية، وكان لهم بنوك عديدة منها بنك زلخة وبنك كريديه وبنك إدوارد عبودي وغيرها، كما احتكروا عدة صناعات كالأبسطة والأثاث والأحذية والأخشاب والأدوية والأقمشة والتبغ والجلود وغيرها، واحتكروا استيراد بعض السلع مثل منتجات شركة «موبيل أويل» الأمريكية، كما عملوا في معظم المهن الحرة كالطب والصيدلة والصحافة والطباعة[٢٠].

وفي تقرير صدر من العراق من قِبَل مسؤول بريطاني في لجنة الصناعة والتجارة، بعنوان «استطلاع الأسواق الخارجيّة»، والّذي نشر في لندن في العام ١٩٢٥م، ورد بأنّ «يهود بغداد، بمهاراتهم المتفوّقة، والّتي مارسوها على مستوى عال في الاقتصاد العراقي، في عمليّات البيع والشراء منذ الحرب العالميّة الأولى، قد أجبروا عدداً من الشركات البريطانيّة على إغلاق مكاتبها، لأنّ مصاريف البريطانيّين وكلفة تشغيل شركاتهم هي أعلى بكثير من مصاريف وتكاليف نظرائهم المشرقيّين». وقد قُدِّرَ عدد نفوس اليهود في العراق خلال عام ١٩٢٤م هذا بسبع وثمانين ألفاً وأربعمئة وثمانية وثمانين (٨٧,٤٨٨) نسمة[٢١].

كان المجموع العام لعدد أعضاء اللّجنة الإداريّة لغرفة تجارة بغداد خلال السنة الماليّة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦م هو ثمانية عشر عضواً، منهم تسعة من اليهود. وخلال عام ١٩٣٦م، كان من أصل تسعة وثلاثين صرّافاً مسجّلاً في بغداد، خمسة وثلاثون من اليهود. أمّا خلال السنة الماليّة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م، فقد بلغ المجموع العام لعدد أعضاء غرفة تجارة بغداد من جميع درجات العضويّة الستّة ٤٩٨ عضواً، منهم ٢١٥ عضواً من اليهود، وتقسيمهم حسب درجات العضويّة كالآتي: من الدرجة الأولى المجموع ٢٥ عضواً، منهم سبعة يهود عراقيّون وثلاثة يهود أجانب؛ ومن الدرجة الثانية، مجموع عدد

---

(١٩) للمزيد، انظر: مأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢١) انظر: أحمد برهان الدين باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)»، «الموصل، <http://www.almosul.com/heritage/iraqi-jews/bashaayan/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%87%d9%8a%d9%88%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82_2.html>.

الأعضاء ٢٢ عضواً، منهم أحد عشر عضواً يهودياً؛ ومن الدرجة الثالثة، مجموع عدد الأعضاء ٨٤ عضواً، منهم ٤٤ يهودياً؛ ومن الدرجة الرابعة، مجموع عدد الأعضاء ١٣٠ عضواً، منهم ٧٣ يهودياً؛ ومن الدرجة الخامسة، مجموع عدد الأعضاء ١٦٢ عضواً، منهم ٥٨ يهودياً؛ ومن الدرجة السادسة، مجموع عدد الأعضاء ٧٥ عضواً، منهم ١٩ يهودياً[٢٢].

وبلغت مساهمة يهود العراق في الحركة الاقتصادية أوجها قبيل الحرب العالمية الثانية، إذ كان أكثر من نصف الأعضاء الثمانية عشر بغرفة تجارة بغداد من اليهود وكان من بينهم الرئيس والسكرتير[٢٣].

وساهم اليهود في النشاط الاقتصادي التجاري المحلي والدولي وفي النشاط المالي سواء على مستوى صغير ربوي أو على مستوى حديث مصرفي. حيث كانت ثمة بنوك مثل بنك زلخا وبنك كريديه. وقد ظهرت، مع بداية القرن التاسع عشر، بعض الشخصيات المالية والتجارية المهمة في بغداد (مثل الشيخ ساسون بن صالح عميد عائلة ساسون التي استوطنت الهند فيما بعد، وإسحق المصرفي، ومناحم عيني)، كما ازدهرت الأوضاع الاقتصادية لأعضاء الجماعة اليهودية بعد افتتاح قناة السويس حيث أصبح خط التجارة الواصل بين إنكلترا والهند يمر عبر البصرة. وكان من أهم الشخصيات المالية في البصرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر خوجا يعقوب، وأدون عبد الله. وسيطر اليهود تقريباً على تجارة الصادرات والواردات وعلى نسبة عالية من تجارة التجزئة، كما احتكروا تجارة أهم البضائع في أسواق العراق (مثل صناعة الأبسطة والحصر والأثاث والأحذية والأخشاب والأدوية والأسلحة والأقمشة والتبغ والأرز والحلويات). كما كانوا من كبار تجار الأحجار الكريمة والمجوهرات ومن كبار الصاغة. وكان أصحاب أكبر الشركات في بغداد (شركة خضوري وعزرا ميدلاوي) الوكلاء الوحيدين لاستيراد دهون وشحوم شركة موبل أويل الأمريكية للبترول بفروعها في البصرة والموصل وكركوك. وكان يهود البصرة يحتكرون ٩٥ بالمئة من الأعمال التجارية في البلاد عام ١٩١٤. ورغم تَراجُع النسبة قليلاً، فقد راوحت بين ٨٥ ـ ٩٠ بالمئة عام ١٩٣٣، و٦٥ ـ ٧٥ بالمئة في عام ١٩٤٦. وكان ٩٥ بالمئة من واردات العراق قبل الحرب العالمية الثانية (ولكن ١٠ بالمئة فقط من صادراتها) في يد اليهود. وكان

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) محمد جلاء إدريس، «يهود العراق والتعايش العربي ـ اليهودي،» الجزيرة نت، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1066ef7-176c-4e0a-b2c1-c82c3540c920>.

أغلبها هو ما كان يُسمّى «بضائع مانشستر»، ويتم استيرادها من مانشستر بإنكلترا. وحقق أعضاء الجماعة اليهودية ثروات كبيرة من خلال إعادة تصدير هذه البضائع إلى إيران[٢٤].

ولم يكن الوضع الاقتصادي لليهود في كردستان مزدهراً، إذ عاش معظمهم في حالة من الفقر، فامتهن المتمدنون منهم التجارة والصناعة، فمنهم النساجون والصباغون والصاغة والإسكافيون والحمالون ودبّاغو الجلود والحاكة والصيارفة والمعلمون، والمزارعون منهم عملوا على تربية المواشي وزراعة الرز والعدس والسمسم والتبغ وما شابه ذلك. وفي زاخو كانت لهم سوق خاصة بهم تسمى «شوكت هوديعي» (المحل اليهودي).

وفي بعض الأحيان كانت لهم بساتين وحدائق وقطعان من البقر والضأن، كما قامت قرى فلاحية كان جميع سكانها من اليهود، كسندور وسندوخا، وفي أوقات الشحة والأزمات كان البعض منهم يقصدون مدينة بغداد للبحث عن عمل كخدم في بيوت الأغنياء. إذ امتاز اليهود الأكراد بكونهم أصحاء وأقوياء ومؤهلين لكل عملٍ قاسٍ، وزيّهم هو الزي الكردي ولا يختلفون عنه إلا في الملابس الدينية.

وقد حدث انتعاش كبير في الاقتصاد العراقي خلال الفترة بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥م، وزيادة في النموّ، فكان ليهود العراق نصيب وافر جدّاً منها، ممّا لم يشجّع معظمهم على الهجرة إلى فلسطين، أو الانتماء إلى تنظيمات الحركة الصهيونيّة الناشطة في العراق. وقد كان الأكبر سنّاً من يهود العراق أكثرهم معارضة لفكرة الهجرة إلى فلسطين. كما أنّ آثار حركة رشيد عالي الكيلاني الّتي دامت لمدّة شهرين عام ١٩٤١، لم تعد ذات أهمّيّة لمعظم هؤلاء اليهود العراقيّين، حيث إنّ سني الرخاء والازدهار الّتي تلت نهاية تلك الحركة واستمرّت حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية عام ١٩٤٥، كانت كفيلة بإزالة تبعات حركة الكيلاني. وبحلول العام التالي ١٩٤٦، أخذ اليهود العراقيّون يقيمون في أحياء سكنيّة عصريّة وراقية في مختلف المدن العراقيّة. وقبل تأسيس مصرف الرافدين العراقي عام ١٩٤٧، كان التجّار العراقيّون يلجؤون إلى الاقتراض من الصيارفة اليهود لتمويل مشاريعهم التجاريّة، وكانت أسعار الفائدة الّتي كان هؤلاء الصيارفة اليهود يقرضون بها عادة أعلى بنقطة أو نقطتين مئويّتين من سعر السوق[٢٥].

---

(٢٤) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ مج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، مج ٤، الجزء الثاني، ص ٢٧٢.
(٢٥) انظر: باش أعيان، المصدر نفسه.

وخلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨، وبالأخص عام ١٩٤٨، لحق أذى اقتصاديٌّ باليهود، فقلَّ عدد رُخص الاستيراد والتصدير الممنوحة لهم. وحُظر على البنوك اليهودية إجراء تحويلات مالية، وفُرضت عليهم قيودٌ أخرى(٢٦).

واستفاد يهود العراق بشبكة علاقاتهم التجارية والمالية في الخارج، وخصوصاً مع اليهود العراقيين الذين استوطنوا في الهند والشرق الأقصى وإنكلترا (مثل عائلة ساسون وعائلة عزرا). أما بعد عام ١٩٤٨، فقد انخفضت النسبة إلى ٢٠ بالمئة من واردات العراق و٢ بالمئة من صادراتها(٢٧).

وكان المجموع العام لعدد أعضاء اللّجنة الإداريّة لغرفة تجارة بغداد خلال العام المالي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩م ١٨ عضواً، منهم ٧ من اليهود. واحتفظ اليهود العراقيّون بمركزهم الاقتصاديّ المتميّز وتجارتهم القويّة وماليّاتهم الضخمة، ولكنّ ظروف حرب فلسطين، الّتي كلّفت الاقتصاد العراقي باهظاً، وتَسَبَّبَت في عجز في الموازنة وكساد عام، جعلتهم يتردّدون كثيراً في إمداد المستثمرين العراقيّين بالقروض أو تمويل المشاريع التجاريّة، الأمر الذي أثار حفيظة عامّة الناس عليهم(٢٨).

بحلول عام ١٩٤٩، أي بعد عام من قيام الدولة اليهوديّة في فلسطين، ورغم كلّ ما حصل من بعض اليهود العراقيّين والصهاينة، ورغم كل الدعاوى التي أطلقوها هم والصهيونيّة العالميّة ضدّ الحكومات العراقيّة المتعاقبة، فإن مركز الجالية اليهوديّة التجاري والمالي في العراق كان في ذروة قوّته. إذ كانت ٧٥ بالمئة من تجارة الاستيراد في العراق بيد اليهود، وكانت ٥٠ بالمئة من تجارة التوزيع الداخلي للسلع المستوردة بيدهم أيضاً. وكان معظم كبار الصيارفة العراقيّين من اليهود، وهؤلاء كانوا، بدورهم، يعتبرون المموّلين الرئيسيّين لرؤوس الأموال التي يحتاج إليها رجال الأعمال وأصحاب المتاجر والمخازن ووكلاء المعدّات الزراعيّة. كما كانت نسبة كبيرة من المساكن العصريّة والمنشآت التجاريّة في العراق في هذه الفترة مملوكة لليهود. هذا، رغم كون نسبتهم من أصل مجموع سكّان العراق خلال هذه الفترة تقدّر بأقل من ٣ بالمئة(٢٩).

---

(٢٦) Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p. 35.

(٢٧) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، مج ٤، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٢٨) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

(٢٩) المصدر نفسه.

وفي ١٠/ ٣/ ١٩٥١ قامت حكومة نوري السعيد التي تشكلت في تموز ١٩٥٠ بسن القانون الرقم ٥ لعام ١٩٥١ والقاضي بتجميد جميع الأصول التي يمتلكها أي يهودي سجل اسمه للهجرة إلى إسرائيل.

وقد تم تمرير ذلك القانون في البرلمان بسرعة كبيرة بدعاوى حرَّض عليها ودعمها عدد من الوزراء، ومفادها أن اليهود قاموا بتهريب كميات كبيرة من ثرواتهم خارج البلاد. وهكذا، وعندما غدا ذلك القانون نافذاً أمر وزير المالية جميع البنوك والصيارفة المرخص لهم بالتعامل بالقطع الأجنبي، أن يوقفوا التعاملات المالية، بهدف منع اليهود من سحب ودائعهم وتهريبها خارج البلاد.

وعلى صعيد تسجيل الأراضي جرى، أيضاً، وقف كل معاملات التسجيل التي يكون اليهودي طرفاً فيها. وقام مكتب «الأمانة العامة لإدارة أموال اليهود المجمدة» وهو المكتب المسؤول عن مراقبة وإدارة الأصول المجمدة بإغلاق وختم جميع المحال والمشاريع اليهودية بغض النظر عن مكانتها الوطنية بحجة أن أصحابها قد يعمدون إلى سحب محتويات تلك المحال والمشروعات، فتخرج بذلك عن نطاق سلطتها (أي سلطة الأمانة).

ونتيجة لتلك الإجراءات سادت الأسواق، بعد فترة من الفوضى والغليان، فترة من الجمود غير المسبوق استمرت أكثر من شهر. وصدر العديد من التشريعات والبلاغات الموضحة لذلك القانون (الرقم ٥ لعام ١٩٥١)، وكان أبلغها أثراً القانون الرقم ١٢ لعام ١٩٥١ عن اليهود الذين غادروا البلاد بطريقة مشروعة وبجواز سفر بعد الأول من حزيران/ يونيو من عام ١٩٤٨. فقد أعطى ذلك القانون فترة شهرين لهؤلاء كي يعودوا وإلا سيتم سحب جنسيتهم وسيصبحون بلا جنسية أينما كانوا. وهذا الحل الأخير لم يكن عملياً على الدوام، بالرغم من جميع الادعاءات بأنه قد يكون مقبولاً ممن سيشملهم(٣٠).

واستثنى القانون من أحكامه: أ ـ المرضى في المستشفيات مع الأزواج المرافقين لهم؛ ب ـ الطلاب، ممن لم يتجاوزوا سن السابعة والعشرين والموفدين من معاهد معترف بها؛ ج ـ اليهود العراقيين المقيمين بشكل دائم خارج العراق، والذين يمتلكون فروعاً لتجاراتهم في العراق.

(٣٠) Haim, «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy,» pp. 200-201.

إن جميع اليهود ممن سيغادرون العراق بعد بدء سريان مفعول ذلك القانون سيعطون مهلة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وسيكون عليهم عند انتهائها إما العودة أو أن يصبحوا بلا جنسية، وسيتم التعامل مع الأصول التي يمتلكونها بموجب القانون الرقم ٥.

وكشفت مجلة غرفة تجارة بغداد النقاب عن رد فعل مثير للاهتمام على الوضع الذي خلقته تلك القوانين، وهو رد فعل مصدره غير يهودي. فقد تحدثت المجلة بتفصيل شديد عن الفوضى التي سادت السوق لما يقرب من عامين ليس بسبب العوامل الدولية والحرب الكورية بل بشكل رئيسي بسبب عوامل داخلية، أي تتعلق بوضع اليهود والقوانين ذات الصلة بهم: «إن حرمان اليهود من حقوقهم الطبيعية والأصيلة وتجميد ممتلكاتهم وأصولهم المالية، وقانون تفحص البنوك، وما يتعلق بها من تشريعات وبلاغات رسمية كلها مجتمعة أحدثت خموداً، غير معهود، في الأسواق العراقية»[٣١].

لقد توقفت قطاعات واسعة من المشاريع الاقتصادية، وامتنع عدد من الصرّافين من مزاولة أعمالهم، الأمر الذي نتج منه انخفاض حاد في السيولة النقدية. وقامت غرفة التجارة بالعديد من المساعي لمعالجة تلك المشكلة. وتم لهذه الغاية إجراء اتصالات شخصية بالدوائر المعنية، وأجريت المراسلات، وعقدت الاجتماعات مع كبار المسؤولين المعنيين بملف اليهود.

وعُقد أحد تلك الاجتماعات في ١٨ آذار/ مارس من عام ١٩٥١ برئاسة محمد جعفر الشبيبي، رئيس غرفة تجارة بغداد، وبحضور القيّم على أملاك اليهود المجمدة. وفي ذلك الاجتماع شرح القيّم السبب الذي من أجله دعا إلى الاجتماع، شارحاً موقفه من الأوضاع، ومشيراً إلى القانون الذي يمكن رجال البوليس من وضع اليد على ممتلكات وأصول اليهود في طول العراق وعرضها. وجاء في شرحه أن ذلك القانون جاء، حسب زعمه، لمنع تهريب الأموال، لذا كان من الضروري، وكخطوة أولى، أن يتم تجميد وختم جميع الأملاك التجارية وغير التجارية من أجل جرد محتوياتها بأقصى سرعة ممكنة.

وعندما انقضت سنوات التشويش التي استمرت من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥١، وخفّت الهجرة غير المشروعة والاعتقالات، وغيرها من الإجراءات عاد الانتعاش إلى السوق، وغدت الحياة محتملة إلى حد معقول، وساد ازدهار لم تعهد البلاد مثله من قبل.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

وكان أمام الخيارات المتاحة لليهود آنذاك عوائق كثيرة: فالدول الغربية لم تكن ترحب بهم وغير متحمسة للصهيونية. وجميع هذه العوامل مضافاً إليها العيش الطويل والارتباطات العميقة بالعراق وبعادات أهله، جعلت ما تبقى من يهود العراق يكيفون أنفسهم مع الظروف المتغيرة، وبالإجمال فقد تمت المحافظة على حياتهم، كما تم، على الدوام، استبعادهم كلياً من الحياة السياسية. وقد تم التعامل مع القيود المفروضة على السفر كما لو كانت أمراً مفروغاً منه. وبدلاً من الشروع في معارك عقيمة لإزالتها عاد اليهود إلى طرائق قديمة اعتادوا اللجوء إليها لقرون طويلة في عملية بحثهم عن مخارج تتعلق بمصائرهم وبالقيود التجارية المفروضة عليهم[٣٢].

وإن كان القانون يمنع إعطاء رخصة ليهودي، عندها يجري تسجيل التجارة باسم شريك مسلم. صحيح أن الأرباح عندها ستكون أقل، إلا أنها تظل أرباحاً مجزية. وإذا كان الحصول على وثائق السفر صعباً، والإجراءات الرسمية ثقيلة الوطأة، تبقى هناك بعض الأبواب الخلفية التي يتم عبرها الحصول على الضروري من الوثائق. فصار بمقدور الكثير من العائلات مغادرة البلاد لأجلٍ مؤقت، الأمر الذي يمنحهم الوقت اللازم لإنهاء قضاياهم قبل أن يصيروا بحكم الفاقدين للجنسية. وبالاتكال على بعض النفوذ وعلى مقدارٍ كافٍ من الأموال صار ممكناً لقلة قليلة من العائلات اليهودية أن تحتفظ بمكانين للإقامة: واحدٌ في العراق وآخر في الخارج. وغالباً في بريطانيا، حيث يكون بمقدور الأجيال الشابة أن تلتحق بالمدارس، وعندها تتم الزيارات المنتظمة للأهل بموجب مقتضيات القيود على سمات الخروج.

وبالإجمال فقد سلم ما تبقى من يهود العراق بالقيود التي راحت تتزايد يوماً بعد يوم، وصار اهتمامهم ينصبّ على مواءمة أنفسهم مع الظروف المتغيرة بأكثر مما ينصبّ على تحقيق خروج متسرّع وغير مخطط له[٣٣].

ج ـ الأوضاع التعليمية ليهود العراق

منذ أن أغلقت «اليشيفا» (مدرسة دينية عليا) في العراق أبوابها في القرن الثالث عشر الميلادي، اقتصر التعليم اليهودي على «الحيدر» (يشبه الكُتَّاب عند المسلمين). ولم تكن هناك صورة منظمة للالتحاق بهذه المؤسسات العلمية، وكان القادرون وحدهم هم الذين

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

يحظون بنصيبهم من التعليم، الأمر الذي أقلق أفراد الطائفة في العراق. واقترح الحاخام موسى بن شموئيل هاليفي إنشاء «مدراش» (مدرسة دينية) لتعليم أبناء الفقراء، وقد تحقق ذلك على يدي ابنه هارون عام ١٨٣٢ . وقد انتشر «الحيدر» في شتى أنحاء العراق. وكان التعليم قاصراً على العلوم الدينية، كما أن مناهج الدراسة كلها كانت باللغة العربية(٣٤).

وكان العاملُ الأبرز في تطور الطائفة هو إدخال مدارس الاتحاد الإسرائيلي العالمي (The Alliance Israelite) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث جلبت تلك المدارسُ طرائق تعليم حديثة وحيوية لطائفةٍ أظهرت على مر السنين خصائص المثابرة والرغبة في تطوير الذات، والقابلية للارتقاء، بل كانت قد طورت إحساساً عالياً بالمسؤولية تجاه الطائفة ككل. وعندما تأسست مدارس الأليانس للذكور كانت الفرنسية لغة التعليم الرئيسية فيها، تليها، من حيث الأهمية، اللغة الإنكليزية.

وشهدت الطائفة تحوّلاً كبيراً بافتتاح أول مدرسة تابعة «للأليانس» عام ١٨٦٤ على يدي جمعية «كل إسرائيل أصدقاء». وقد ركزت هذه المدرسة على الثقافة العامة واللغات وبخاصة الإنكليزية والفرنسية، وكانت لغة التدريس فيها هي الفرنسية، كما درس الطلاب الإنكليزية والعربية والعبرية والتركية إضافة إلى العلوم الأخرى كالحساب والجغرافيا والتاريخ وغيرها.

كما عمل يهود كردستان العراق على فتح مدارس دينية وعلمية عدة في مناطق وجودهم، وافتتحت شركة «كل إسرائيل رفاق» مدارس في مدن الموصل في سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٦ وفي كركوك في سنة ١٩١٢م. ظهر منهم العديد من العلماء الذين اهتموا بمختلف العلوم، ومن أبرزهم الرباني شموئيل بن نتنال اللاوي برزاني وابنته أسنت التي كانت رئيسة يشيبة (مدرسة) في الموصل، في بداية القرن السابع عشر، والرباني فنحاس بن الرباني إسحاق حريري وابنه الرباني جرشوم بن الرباني رحميم، والرباني شموئيل بن شمعون عجميا، والرباني باروخ وغيرهم الكثير.

وفي عام ١٩٣٠م، قُدِّر عدد المدارس اليهوديّة في العراق بثمانية مدارس، وعدد الطلبة اليهود بنحو سبعة آلاف طالب، وبميزانيّة إجماليّة لكلّ هذه المدارس اليهوديّة بلغت ٢٣,٠٠٠ دينار عراقيّ(٣٥).

---

(٣٤) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٦.
(٣٥) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

وانتشرت هذه المدارس في شتى أنحاء العراق مع بداية القرن العشرين، وكان من بين خريجيها من سافر لاستكمال دراسته في تركيا والهند وإنكلترا وفرنسا وعاد إلى العراق ليكون نموذجاً يحتذى به من قبل أبناء طائفته. وكان مسموحاً ليهود العراق الالتحاق بالمدارس الحكومية، ودأبت الحكومة على إرسال مدرّس للدين اليهودي في كل مدرسة بها تلاميذ يهود، كما أقامت الحكومة عام ١٩٣٣ مدرسة حكومية للبنات خاصة باليهود أسوة بالمسيحيين واسمها «مدرسة منشى صالح»، ثم أنشئت أخرى للبنين عرفت باسم «رأس القرية».

قدِّرَ عدد المدارس اليهوديّة في العراق خلال عام ١٩٣٥م بإثنتي عشرة مدرسة، وعدد الطلبة اليهود بنحو ٨٠٠٠ طالب، وبميزانيّة إجماليّة لكلّ هذه المدارس اليهوديّة تبلغ عشرين ألف دينار عراقيّ. وفي عام ١٩٤٥م، قُدِّرَ عدد المدارس اليهوديّة في العراق بأربع عشرة مدرسة، وعدد الطلبة اليهود بنحو ١٠٠٠٠ طالب، وبميزانيّة إجماليّة لكلّ هذه المدارس اليهوديّة تبلغ ٥٧٠٠٠ دينار عراقيّ[٣٦].

ويمكن ملاحظة الاهتمام الخاص بتدريس اللغة العبرية، وبخاصة عقب الاحتلال البريطاني للعراق، كما كانت الدعوة توجه إلى مدرّس العبرية من فلسطين إلى العراق.

وقد ظهرت آثار كبيرة لتغيير مناهج التعليم في المدارس اليهودية وتدريس اللغات الأجنبية والحية ودروس المحاسبة ومسك الدفاتر وتعليم المهن والحرف، والمساعدات المالية التي تتلقاها هذه المدارس اليهودية من الأثرياء والأوقاف ووزارة المعارف... وهو ما أسهم في خلق وضع متميز للمدارس اليهودية في العراق بعامة، وفي بغداد بخاصة. وانعكس ذلك كله على المجال الأدبي، فظهر من بين أبناء الطائفة شعراء وأدباء كتبوا بالعربية، كما أعطت الصهيونية ـ التي بدأت تمارس نشاطها بالعراق ـ دفعة قوية للغة العبرية، وإن كان ذلك في معظم الأحيان قد اتخذ صورة غير رسمية.

وكانت ليهود العراق لهجة عربية خاصة بهم، وكتبوا كذلك بعض مؤلفاتهم بلغة عربية بحروف عبرية، وبخاصة في مجال العلوم الدينية، كما برز منهم أدباء وشعراء كتبوا بلغة عربية فصيحة، وترجموا إليها من لغات كانوا يعرفونها كالآرامية واليونانية.

وشهد القرن العشرون نهضة يهودية في ما يتعلق باستخدام اللغة العربية، إذ اتجه الشباب اليهودي في العراق إلى البحث العلمي والتأليف الأدبي بالعربية، ممثلين بذلك

(٣٦) المصدر نفسه.

انتصاراً للتيارات العلمانية التي سادت الطائفة في ذلك الوقت. وكان أول كتاب صدر بالعربية الفصحى في هذا القرن عام ١٩٠٩ هو الثورة العثمانية لليهودي العراقي سليم إسحاق، كما صدرت صحيفة عربية تركية هي صحيفة الزهور التي حررها اليهودي نسيم يوسف سوميخ وغيره(٣٧).

وهكذا راح مزيدٌ من الأطفال اليهود، في تلك الفترة، يتمّون دراستهم في المدارس الابتدائية والثانوية، ويذهبون إلى معاهد التعليم العالي. ومنذ الثلاثينيات راحت الفتيات أيضاً يتممن دراستهن الثانوية. وفي عام ١٩٤١ تخرجت أوّلُ يهوديةٍ من كلية القانون في بغداد. ولا توجد معطيات دقيقة عن أعداد الأطفال اليهود الذين درسوا في جميع المؤسسات التعليمية في العراق. والأرقام الوحيدة المتوافرة تتعلق بالطلبة الذين درسوا في مدارس تتلقى دعمها من الأليانس(٣٨).

قدّر عدد المدارس اليهوديّة في العراق خلال عام ١٩٤٩م بعشرين مدرسة، وعدد الطلبة اليهود بنحو عشرة آلاف طالب، وبميزانيّة إجماليّة لكلّ هذه المدارس اليهوديّة تبلغ ثمانين ألف دينار عراقيّ(٣٩).

وفي العام الدراسي ١٩٤٩/ ١٩٥٠ درس ٤٠٢٦ طالباً في مدارس الأليانس في بغداد وحدها. ودرس ٦٤٠٠ طالب في المدارس التي تديرها الطائفة اليهودية. ودرس بضع مئات في المدارس الحكومية والأجنبية. وهكذا بلغ عدد جميع الطلبة اليهود، الذين درسوا في بغداد في ذلك العام الدراسي ١٥٠٠٠ طالب يهودياً، ودرس نحو ٣٠٠٠ طالب في المدارس اليهودية والحكومية في مدن العراق الأخرى، ومن ضمنهم ٢٠٠٠ طالب أشرف الأليانس على تعليمهم(٤٠).

ويلغ مجموع الطلبة اليهود في جميع أنحاء العراق للعام الدراسي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ قرابة ١٨٠٠٠ طالب يهودي، كان ثلثهم من الفتيات، وكان ٢٠٠٠ في مدارس الحضانة، وما بين ١١٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ في مدارس ابتدائية (تحتوي على ستة صفوف). ونحو ٣٥٠٠ طالب في المدارس الثانوية (خمسة صفوف) ونحو ٥٠٠ طالب يدرسون في معاهد التعليم العالي. وبعضٌ من هؤلاء الأخيرين كانوا يدرسون خارج العراق.

---

(٣٧) إدريس، «يهود العراق والتعايش العربي ـ اليهودي».
(٣٨) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 99.
(٣٩) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».
(٤٠) Cohen, Ibid., p. 118.

وفي عام ١٩٢٦ لم ينجح في امتحانات الدولة غير ٥٢ طالباً من الطلاب الذين يدرسون في المدارس الابتدائية اليهودية، وإذا أضيف إلى هذا الرقم عدد المتخرجين من المدارس الابتدائية غير اليهودية في بغداد، وفي غيرها من مدن العراق فإن من المشكوك فيه أن يكون عدد الطلبة في ذلك العام قد تجاوز أكثر من مئة طالب. غير أن المؤشرات التي تعود إلى عام ١٩٣٨ تشير إلى نجاح ما يقرب من ٥٠٠ تلميذ(٤١).

د ـ النشاط السياسي ليهود العراق

استبقت الطائفة اليهودية تتويج فيصل بن الحسين ملكاً فأقامت حفلاً له في ١٨/ ٧/ ١٩٢١، تحدث فيه فيصل مؤكداً الوحدة الوطنية فقال: «... وإني أطلب من أبناء وطني العراقيين أن لا يكونوا إلا عراقيين...». وأنشد اليهودي أنور شاؤول بهذه المناسبة البيت الآتي:

يا ديـاراً حبـهـا تيَّمـنـي   لك في قلبي غرام أبـدي(٤٢)

وكجزء من مراسيم التكريم للملك، قام كبار كهنة المعبد اليهودي بفتح مخطوطة توراتيّة، والّتي قام الملك فيصل الأوّل بتقبيلها. وقال في الكلمة الّتي ألقاها الملك في المعبد: إنّ يهود العراق «يشكّلون الروح المحرّكة لأهل البلاد»(٤٣).

ودخل العراق بتتويج فيصل بن الحسين ملكاً عليه عهداً جديداً عرف بالعهد الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)، فاغتبطت الجماعة اليهودية بهذا الحدث واستقبلته برحابة صدر لأنها رأت في فيصل ملكاً مفروضاً من قبل بريطانيا(٤٤).

وأسهمت المادة السادسة من القانون الأساسي العراقي التي نصت على أنه: «لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة»(٤٥)، بمنح الطائفة اليهودية فرصة أكبر لتمارس دورها في بناء الدولة العراقية والإفادة من حاجة العراق للموظفين في دوائر الدولة، وأتاح لهم ارتفاع مستوى التعليم الذي يتمتعون به،

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٤٢) انظر: مير بصري، «الطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في العراق في القرن العشرين،» في: غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ص ٢٥٩ ـ ٢٦١.

(٤٣) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

(٤٤) Haim, «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy,» p. 191.

(٤٥) ديوان التدوين القانوني، القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٣)، ص ٢٠.

ومعرفتهم باللغات الأجنبية تبوّء الكثير من الوظائف الهامة، وقد شغل اليهود العديد من المناصب في وزارة المالية والمحاسبات العامة والأشغال والمواصلات والبريد والبرق وميناء البصرة والسكك الحديد والجمارك، ولم تخلُ منهم دوائر وزارة الداخلية والمعارف والصحة والشرطة والدفاع[٤٦]؛ كان أبرزها تعيين ساسون أفندي حسقيل[٤٧] وزيراً للمالية في أول حكومة عراقية تشكلت في ٢٥/ ١٠/ ١٩٢٠[٤٨].

وبموجب قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤، أصبح من حق الطائفة اليهودية التمثيل النيابي وخصص للطائفة أربعة مقاعد: اثنان لبغداد وواحد لكل من البصرة والموصل؛ وارتفع عدد النواب للطائفة، فأصبح ستة أعضاء، بعد التعديل على القانون السابق بموجب قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٦، ولم يلغ التمثيل النيابي ليهود العراق إلا في عام ١٩٥٢ بموجب القانون رقم ٧٤ نتيجة تهجيرهم الجماعي، في حين كان لها ممثل واحد في مجلس الأعيان[٤٩].

ومن الأسماء البارزة في تلك المرحلة ساسون حسقيل الذي كان وزيراً للمالية، وعضواً في البرلمان دون انقطاع على مدى ثلاث عشرة سنة من ١٩٢٠ حتى ١٩٣٢. ومناحيم دانيال الذي مثل يهود العراق في مجلس الأعيان العراقي من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٢، وتم استبداله بابنه عزرا مناحيم دانيال. وداود سمرة الذي عين عام ١٩٢٣ عضواً في محكمة الاستئناف العليا، وهو منصب ظل يتولاه إلى أن تقاعد عام ١٩٤٦. ويرد اسمه جنباً إلى جنب مع عبد الرحمن النقيب وطالب باشا، باعتبار أنهم أبرز ثلاث شخصيات في بغداد. وقبل الاحتلال البريطاني كان حسقيل أفندي قد اختير

---

(٤٦) بصري، «الطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في العراق في القرن العشرين،» ص ٢٦٨.

(٤٧) كان حسقيل أحد نوّاب ولاية بغداد في مجلس المبعوثان (أيّ، النوّاب) العثماني في إسطنبول بعد ثورة «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨، وبقي كذلك لمدّة عشرة أعوام، كما كان عضواً في الوفد التركي الّذي شكّل للتفاوض مع الحكومة البريطانيّة في لندن عام ١٩٠٩، وكان عضواً في لجنة الميزانيّة في مجلس المبعوثان العثماني، وفي عام ١٩١٣ أصبح مستشاراً لوزير التجارة والزراعة في إسطنبول، وفي عام ١٩٢١ شارك، مع جعفر باشا العسكري (الّذي يعتبر «أبا الجيش العراقي»)، في المؤتمر العراقي ـ البريطاني الّذي عقد في القاهرة، والّذي تمّ بموجبه اختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. . وفي عام ١٩٢٥، هدّد بالاستقالة عندما طلب منه الملك فيصل الأوّل رفع نسبة مخصّصات مصاريف البريد للبلاط الملكي، كما أنّه نجح في العام نفسه في إقناع الحكومة البريطانيّة في أن تكون مدفوعات شركات النفط البريطانيّة للحكومة العراقيّة بالذهب، ممّا عاد على العراق بفوائد كبيرة لاحقاً، وذلك عندما قرّرت الحكومة البريطانيّة إلغاء العمل بالذهب كقياس للتعامل النقدي. وقد انتخب حسقيل عضواً في المجلس النيابي العراقي بصورة مستمرّة لمدّة اثني عشر عاماً، (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢).

(٤٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٧٠.

(٤٩) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق، ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣)، ص ٥٢ ـ ٥٥.

كأحد المندوبين عن ولاية بغداد في مجلس النواب في إسطنبول بعد ثورة «تركيا الفتاة»، ومستشاراً لوزارة التجارة والزراعة عام ١٩١٣، ووزيراً للمالية عام ١٩٢٠، وفي آذار ١٩٢١ شارك مع جعفر العسكري في مؤتمر القاهرة، وهو المؤتمر الذي اتخذ قرار إنشاء مملكة العراق، وبأن يكون فيصل أول ملوكها[٥٠].

وكشأن سائر الأقليات كان لليهود ممثلون في مجلس النواب والأعيان بالعراق. وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المجلس التأسيسي عام ١٩٢٢ على أن يكون من بين الأعضاء يهوديان من بغداد وواحد من كل من البصرة والموصل وكركوك، كما نصت المادة التاسعة من قانون انتخاب النواب (رقم ١١ لعام ١٩٤٦) على أن يمثل اليهود العراقيين ثلاثة نواب من بغداد، ونائب عن الموصل، إلى جانب من يمثلهم في مجلس الأعيان[٥١]، وذلك من أصل ثلاثة وثلاثين نائباً في البرلمان العراقي.

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢م، حرص يهود العراق على الابتعاد عن السياسة وعلى تجنّب التورّط فيها، باستثناء قلّة من الأثرياء المتنفّذين منهم، مثل آل زلخة وبيت لاوي وحاييم ناثانييل، الّذين كانت لهم علاقات وثيقة مع بعض أفراد العائلة المالكة وبعض كبار رجال الدولة العراقيّة في العهد الملكي[٥٢].

لذا، فعندما تمّ تأسيس الحزب الشيوعي العراقيّ رسمياً (وسرّياً) خلال عام ١٩٣٥م، لم يكن بين المؤسّسين أو القيادة أو الأعضاء أيّ يهوديّ، ولم يظهر من بين أعضائه من اليهود حتّى عام ١٩٤٠. وحتّى في ذلك العام، فإن أيّاً من أعضاء الحزب من اليهود لم يمارس أيّ دور بارز في مناصب أو نشاطات الحزب، إلاّ ابتداء من العام التالي، ١٩٤١م، حيث بدأوا بتبوّءِ مناصب في اللجنة المركزيّة للحزب خلال الفترة بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٧م، ولعدّة أعوام متتالية. كما شهد مؤتمرا الحزب العام اللّذان عُقِدَا سِرّاً خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥م حضوراً يهوديّاً ملحوظاً. وقد أخذ اليهود بتبَوُّءِ مراكز قياديّة في الحزب منذ شهر نيسان/ أبريل من عام ١٩٤٧م، واستمرّت عمليّة صعودهم حتّى شهر آب/ أغسطس من ذلك العام، وهو العام الّذي تمّ خلاله اعتقال رئيس (سكرتير) الحزب، وهو عراقي مسيحي، اسمُهُ سلمان يوسف سلمان، والمعروف باسمه الحركي «فهد». كما كانت لليهود العراقيّين أدوار قياديّة، كيهود شيوعيّين، في

(٥٠) Nissim Rejwan, *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 215.

(٥١) إدريس، «يهود العراق والتعايش العربي ـ اليهودي».

(٥٢) انظر: أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

«عصبة مكافحة الصهيونيّة» وفي «رابطة المرأة»، المرتبطَين بالحزب الشيوعي العراقي. وبحلول عام ١٩٤٨م، بلغت نسبة اليهود من أعضاء الحزب ١١ بالمئة تقريباً، ومن الّذين كانوا في مراكز قياديّة نحو ٩ بالمئة. ففي أحد التقارير السرّيّة للشرطة العراقيّة، نقلاً عن محاضر جلسات اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعي العراقي، ورد بأنّ «أكبر حجم من التبرّعات للحزب الشيوعي العراقي تأتي من أصحاب محلاّت الأقمشة اليهوديّة وتجّار الشورجة اليهود»(٥٣).

في محادثة خاصّة وغير رسميّة مع السفير البريطاني في بغداد خلال شهر كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٩م، السير هنري ماك، هدَّدَ رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وهو في حالة انفعال عصبيّ، بـ «طرد مئة ألف يهودي عراقيّ، بغرض إحراج إسرائيل»، كردّ فعل ما لم تتعامل بصورة عقلانيّة ومنصفة مع اللاجئين(٥٤).

طبقاً لبعض تقارير الدبلوماسيّين الأمريكيين والبريطانيّين في العراق السرّيّة إلى حكوماتهم، وذلك خلال شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٩م هذا، فإن رجال الدين الكبار السن من اليهود العراقيّين، إضافة إلى فريق من رجال المال والأعمال من يهود العراق، وأبنائهم، كانوا «يعارضون التخلّي عن مكانتهم ووضعهم الماديّ والمعنوي المتميّز في العراق، مقابل مستقبل غامض في فلسطين». أمّا أولئك اليهود الّذين كانوا منحازين عاطفياً إلى أفكار الحركة الصهيونيّة وأهدافها، أو الّذين كانت لهم مخاوف مضخّمة من موجات عدائيّة ضدّهم في العراق، فإنّهم كانوا مستعدّين لبذل بعض التضحيات الجسيمة وللمخاطرة بالهجرة إلى فلسطين. ولكنّ أغلبيّة يهود العراق كانوا يفضّلون المحافظة على أوضاعهم المريحة ومراكزهم المرفّهة اقتصادياً في العراق. وطبقاً لتقرير أمريكي صدر حول وضع اليهود في العراق، فإن نسبة الشباب اليهود من الخلفيّات غير الثريّة أو الفقيرة هي الأعلى نسبة من بين اليهود العراقيّين الّذين رغبوا في الهجرة إلى فلسطين، وقاموا بذلك قبل غيرهم من يهود العراق(٥٥).

وقد تبوّأ اليهود العراقيّون، خلال الفترة ما بين كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٨ وشباط/ فبراير ١٩٤٩م، أدواراً قياديّة في الحزب الشيوعي العراقي، حيث قُدِّرَت

---

(٥٣) انظر: المصدر نفسه.
(٥٤) انظر: المصدر نفسه.
(٥٥) المصدر نفسه.

نسبة الأعضاء من اليهود خلال الفترة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤م بـ ٨,٤ بالمئة، وفي مراكز قياديّة في الحزب بـ ١,٣ بالمئة[٥٦].

ومنذ العشرينيات حتى عام ١٩٥١ لم يعرف العراق أحزاباً سياسية يمكن لليهود أن ينتسبوا إليها، حيث معظم الأحزاب كانت قصيرة العمر تتشكل لإنجاز هدف محدد. أما الأحزاب التي عاشت أزماناً أطول فقد أسستها عناصر قومية[٥٧].

وتشكلت في عام ١٩٢٧ أول مجموعة ماركسية في البصرة، وفي عام ١٩٢٨ تكونت مجموعة أخرى في الناصرية ضمت كلاً من: يوسف سلمان (فهد) وغالي زويد وأحمد جمال الدين وأصدرت منشوراً شيوعياً بخط يد فهد بعنوان «يا عمال وفلاحي البلاد العربية اتحدوا» وعالج المنشور الوضع السياسي في البلاد والهيمنة البريطانية.

وكان المنشور موقعاً باسم الحزب الشيوعي العراقي ووزِّع في الناصرية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٢. وفي ٣١/ ٣/ ١٩٣٤ انعقد في بغداد اجتماع تأسيسي حضره شيوعيون من مختلف أنحاء العراق. وأعلنوا توحيد منظماتهم في تنظيم مركزي واحد باسم «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» والذي تغير في عام ١٩٣٥ إلى الحزب الشيوعي العراقي[٥٨].

ولكن لا يمكن إغفال كتّاب وصحفيين يهود مثل نعيم صالح ويعقوب كوهين ويوسف مكحل الذين انضموا إلى جماعة الأهالي في ثلاثينيات القرن العشرين. وكان مؤسسو جماعة الأهالي جماعة شباب متحمسين من أصحاب الأفكار الليبرالية، وأصبحت صحيفة الأهالي الناطقة باسم الجماعة الأهم في العراق وأثّرت في الرأي العام السائد في بغداد، كذلك انضم عدد من المثقفين اليهود إلى الجماعة منهم نعيم طويق، ويعقوب كوهين ويوسف مكحل. وكان الأول المقرب للجادرجي الذي اعتاد تقديمه بوصفه الدماغ والساعد الأيمن للأهالي (ولم يهاجر إلى إسرائيل بل واصل نشاطه بوصفه صحفياً حتى انقلاب عبد السلام عارف ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ وحافظ على علاقاته مع الأوساط الليبرالية التي غادرت جماعة الأهالي أو من أولئك الذين دعموا أفكارها).

---

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 41.

(٥٨) مالك سيف، للتاريخ لسان: ذكريات وقضايا خاصة بالحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى اليوم (بغداد: الدار الوطنية، ١٩٨٣)، ص ٣١.

وابتداءً من عام ١٩٤٢، بوجهٍ خاص، أخذ الحزب الشيوعي العراقي يقوى أكثر جاذباً إلى صفوفه الكثير من اليهود والآشوريين والأرمن، الذين نظروا إلى الحزب باعتباره يمثل الاتحاد السوفياتي، القوة الصاعدة التي كانت تعادي بشكل ناجحٍ ألمانيا النازية. وانضمَّ بعضٌ من الشباب اليهودي المثقف إلى ذلك الحزب. ومن غير المعروف إذا ما كانت الأيديولوجية الاقتصادية السياسية للحزب هي التي جذبتهم إليه. إلا إنهم آمنوا بأن تغيير نظام الحكم في العراق سيضع حداً لاضطهادهم وللتمييز ضدهم. ومن العوامل الأخرى التي رغّبتهم في عضوية الحزب أنه لم يضع عوائق بين اليهود وبين أن يصلوا إلى أعلى المراتب القيادية(٥٩). هذا إضافة إلى أن الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في عام ١٩٢٤ جذب اليهود إلى صفوفه لإيمانه بمبادئ المساواة والإخاء، ولتأييده لقرار التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧ والداعي إلى إقامة دولة يهودية ومعارضة الحرب وتأييده للحل السلمي(٦٠).

ومع أنه لا تتوافر أي معطيات في ما يخُصُّ العدد الإجمالي لأعضاء الحزب الشيوعي، ولا للأعضاء اليهود فيه إلا أنهم لم يكونوا قلةً.

وحاز اليهود المنتمون إلى الأحزاب السياسية العراقية عام ١٩٤٨ تعاطف اليهود الذين لا ينتسبون إلى أي جماعة أو حزب، وذلك لأن الحزب الشيوعي، ورغم أنه كان محظوراً، فقد دافع جهاراً عن اليهود عندما تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وقام بتنظيم تظاهرات معادية للحرب ضد إسرائيل.

٢ ـ النشاط الصهيوني في العراق

لم تتشكل في وعي يهود العراق أرضية لبروز ميول عدوانية إزاء المجتمع العراقي الذي عاشوا بين ظهرانيه. وعندما أعلن بلفور عن دعم بريطانيا إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لم يخطر في بال يهود بغداد وغيرهم مغادرة العراق إلى الكيبوتسات الصهيونية.

وقد كتب أرنولد ويلسون، المندوب السامي البريطاني في بغداد، بعد لقائه مجموعة من وجهاء يهود العراق قدموا إلى وزارة الخارجية البريطانية، أن «إعلان بلفور لم يثر أي اهتمام في العراق». وأضاف: «إن اليهود الذين اجتمع بهم قالوا له: إن فلسطين

(٥٩) Cohen, Ibid., p. 42.

(٦٠) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ٦١.

بلد فقير والقدس مدينة لا تصلح للمعيشة. وبالمقارنة مع فلسطين، فإن العراق هي الجنة».

كما قال له أحدهم: «إنها جنة عدن، وبالنسبة لنا فإن العراق هو الوطن»[٦١].

وفي البدء، لم يستجب يهود العراق للخطاب الصهيوني، بل إن البعض منهم كان معادياً للصهيونية، وبغض النظر عما يمكن أن تثيره فكرة إقامة وطن قومي لليهود في نفوس البعض من نوازع، فإن الأغلبية كان تخشى من أن يعرِّض المشروع الصهيوني حياتهم في العراق إلى الخطر[٦٢].

وبدأ الاهتمام بالصهيونية في البصرة قبيل الحرب العالمية الأولى، إلا أن أول اتصال بالحركة الصهيونية من قبل اليهودي «إسحاق» كان في آذار/ مارس ١٩١٣ حين وصلته نشرات وكتب وأدبيات صهيونية واستفسار من برلين حيث هنالك مركز للصهيونية عما إذا كان هناك استعداد لفتح جمعية صهيونية في البصرة. فكان الرد سلبياً لأن الطائفة ليست على استعداد وأن ما يهمها هو جمع المال أو الفائدة العاجلة، إلا أن إسحاق بن إسحاق أهرون كوّن مجموعة صغيرة ضمت نحو عشرة أشخاص باشرت نشاطها في آب/ أغسطس ١٩١٣[٦٣].

وحاولت هذه الجمعية الحصول على إذن رسمي بممارسة عملها استناداً إلى ممارسة ضغط من ألمانيا على السلطات العثمانية، إلا أنها فشلت في الحصول على ذلك الإذن، ورغم ذلك مارست عملها بصورة سرية، واستطاعت عام ١٩١٤، فتح مدرسة عبرية صغيرة سميت المدرسة العبرية الصهيونية، كانت ساتراً لعملها. وفي عام ١٩١٨، بدأ النشاط الصهيوني بالاتساع، وادّعى «أهارون ساسون» في رسالة موجهة منه إلى مسؤول صهيوني في يافا «بأن الفكرة الصهيونية قد رسخت جذورها في قلب كل واحد من طائفتنا، وتلبية لطلب الجمهور فقد قررنا أن نغرس هنا (العراق) جمعية صهيونية حتى لا يكون نصيبنا في مساعدة الشعب أقل من

(٦١) وَرَدَت هذه الأقوال في كتابين ليهوديين من أصل عراقي. عنوان الأول ذكريات من عدن: رحلة عبر بغداد اليهودية (٢٠٠٨) لمؤلفته فيوليت شماش المولودة في بغداد والتي هاجرت أسرتها الثرية إلى الهند، والكتاب الثاني بغداد الأمس (٢٠٠٧) لمؤلفه ساسون سوميخ. انظر: أمل الشرقي، «كان الرحيل عن جنة العراق إلى بؤس الكيبوتسات،» العرب اليوم (عمّان)، ١٦/ ٩/ ٢٠١٠.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق، ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

نصيب بقية إخوتنا. من الواضح أن المهمات الأساسية لأعضاء جمعيتنا هي إعطاء المعلومات الكامنة ومساعدة أولئك الراغبين في الهجرة إلى البلاد (فلسطين) بهدف الاستيطان وإحياء اللغة العبرية في أوساط شبان طائفتنا في العراق التي يربو عددها المئة ألف نسمة»(٦٤).

في تلك الأثناء كان ثلاثة من يهود بغداد الشباب قد قاموا بتأسيس مجموعة صهيونيّة في العراق خلال عام ١٩١٤م تهدف إلى الارتباط بالحركة الصهيونيّة العالميّة، وهم روفائيل حوريتس، موريس فتّال، ومنشّي حكيم. وقد قام هؤلاء الشباب اليهود البغداديّون الصهاينة الثلاثة بالاتّصال بالمسؤولين في المنظّمة الصهيونيّة في العاصمة الألمانيّة برلين، طالبين إليهم إرسال جرائد ودوريّات وكتب عن الحركة الصهيونيّة، لكي يتمّ توزيعها بين يهود بغداد. وقد كان لهم ما أرادوا، حيث أرسلت لهم كلّ طلباتهم من برلين، ولكنّ المنظّمة الصهيونيّة في برلين نصحتهم، في الوقت ذاته، بالتريّث حتّى ينجلي مصير الحركة الصهيونيّة الّتي تمّ تأسيسها في إسطنبول. وكان قد سبق هذا النشاط الصهيوني الناشئ في بغداد نشاط مماثل في البصرة، ولكنّه ظلّ محدوداً في كلتا المدينتين. ولكنّ هذا النشاط الصهيوني في العراق سرعان ما توقّف خلال الحرب العالميّة الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨م، ليصبح شبه معدوم. غير أنّ الصهيوني البغدادي أهارون ساسون عاد إلى النشاط الصهيوني في العام التالي ١٩١٩م، حيث قام بزيارة سريعة إلى فلسطين. ورغم أنّه زعم بأنّه، هو وجماعته الصغيرة من يهود العراق المتصهينين، كانوا قد تشبّعوا بالحركة وأفكارها في أعماق قلوبهم، فلم يكن يبدو أنّهم كانوا يعلمون ماذا كانت بالضبط الأمور الّتي كانت تريدها منهم المنظّمة الصهيونيّة العالميّة. وقد قام أهارون ساسون، في خريف عام ١٩١٩م، بجمع تبرّعات للصندوق القومي اليهودي (الجمعيّة العالميّة لتمويل المشروع الصهيوني)، ولكنّه وجد نفسه جاهلاً بكيفيّة إرسالها وإلى من، وذلك حتّى شهر شباط/ فبراير من العام التالي (١٩٢٠م) حيث توصّل إلى كيفيّة إيصال مبالغ التبرّعات هذه إلى الصندوق القومي اليهودي، كما أصبح الموزّع الرئيسي في العراق لجريدة العالم اليهوديّة الصادرة في لندن باللّغة العبريّة، والّتي ارتفع عدد المشتركين فيها بين يهود العراق من عشرين مشتركاً إلى خمسين مشتركاً خلال أربعة أشهر(٦٥).

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٦٥) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

وكانت الأنشطة الصهيونية في بغداد محدودة للغاية نتيجة لتخوف اليهود من رد فعل السلطات العثمانية. واقتصرت الأنشطة الصهيونية على بعض المكاتبات مع منظمة الحركة الصهيونية في مدينتي برلين وكولون. وتفيد هذه المراسلات بأن مطالب يهود بغداد اقتصرت على الحصول على بعض النشرات الصهيونية.

وبدأت عقب الحرب العالمية الأولى المرحلة الثانية من النشاط الصهيوني في العراق. وكان من بينها في عام ١٩١٨ القيام بتأسيس العديد من الروابط الصهيونية، وتقديم تبرعات إلى المؤسسات الصهيونية وشراء الأراضي في فلسطين[٦٦].

وتأسست في العراق إبان عقدي العشرينيات والثلاثينيات بضع روابط شبابية صهيونية كان من بينها رابطة «مكابي» و«هكواح» (القوة)، ورابطة «ناشري اللغة العبرية» ورابطة «الوحدة» و«أحيعيبر» وغيرها[٦٧].

واكتسب النشاط الصهيوني في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢) أهمية خاصة، لأنه تبلور في مجالات عدة، أبرزها ظهور التنظيمات الصهيونية والنشاط في المجال التربوي والثقافي والتبرعات المالية من قبل يهود العراق إلى المؤسسات الصهيونية المختلفة، والهجرة الصهيونية من العراق إلى فلسطين. وقد سمحت سلطة الانتداب البريطاني في العراق في ١٥/ ٧/ ١٩٢٠، لمجموعة صهيونية في بغداد، بتأسيس جمعية ذات مظهر اجتماعي تسمى «الجمعية الأدبية الإسرائيلية» ولكنها في الواقع، كانت جمعية ذات أهداف صهيونية، وترأس الجمعيةَ الأدبيةَ ضابط يهودي عراقي كان يخدم في صفوف الشرطة البريطانية، اسمه سلمان حيا[٦٨].

وفي أوائل عام ١٩٢١م، تمّ انتخاب لجنة تنفيذيّة لجمعيّة باسم «جمعيّة بغداد الصهيونيّة»، تكون بديلة من الجمعيّة الأدبيّة اليهوديّة المذكورة. وتقدّمت الجمعيّة في الحادي والعشرين من شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٢١م هذا، بطلب ترخيص لها من المندوب السامي البريطاني في العراق، الّذي وافق على طلبها، حيث منحها ترخيصاً في الثامن من الشهر التالي، آذار/ مارس، لتصبح بذلك أوّل جمعيّة صهيونيّة علنيّة مرخّصة في العراق. ولكنّ المؤامرات الداخليّة في ما بين أعضاء الجمعيّة، والإشاعات

---

(٦٦) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١١٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٦٨) حاييم كوهين، النشاط الصهيوني في العراق (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٣)، ص ٢٧.

الّتي حامت حول رئيسها، وعدم اكتراث عامّة اليهود بها، كانت من جملة الأسباب الّتي جعلتها جمعيّة غير فعّالة(٦٩).

وفي منتصف عام ١٩٢٢ صدر في العراق قانون الروابط والنقابات الذي ينص على أنه لا يجوز لأي رابطة أو جمعية الظهور أو العمل من دون موافقة رسمية من وزير الداخلية العراقية. ووفقاً لذلك قدّم أهارون ساسون في ٢٢/٨/١٩٢٢ طلباً لتجديد ترخيص «الجمعية الصهيونية» ولكن وزير الداخلية عبد المحسن السعدون رفض التجديد، ويقال إن السعدون قد أوضح لساسون أنه: «على الرغم من معرفته بأن يهود فلسطين يحققون التقدم للمنطقة، وأن ذلك يعتبر لمصلحة العرب أيضاً، إلا أن العراق بوصفه بلداً عربياً لا يستطيع السماح رسمياً بنشاط يتناقض مع المصلحة العربية»(٧٠).

وبعد الضغط الذي مارسته المنظمة الصهيونية العالمية على وزارة المستعمرات البريطانية، تم التوصل إلى اتفاق تتغاضى السلطات البريطانية بموجبه عن وجود «الجمعية الصهيونية» في بغداد، بشرط أن تمارس نشاطاتها بصورة خفية وسرية. وطلبت السلطات البريطانية في العراق من أعضاء الحركة الصهيونية في العراق خلال الفترة من عام ١٩٢٢ إلى ١٩٢٩ عدم إظهار نشاطهم الصهيوني علناً، خوفاً من إغضاب الأهالي.

ولذا فإن الجمعية الصهيونية لم تكن تعمل بين عامي ١٩٢١ ـ ١٩٢٩ علناً باسم الجمعية الصهيونية في العراق، بل عرضت نشاطاتها العلنية باسم «الجمعية الأدبية اليهودية»، ولكنها مارست نشاطاً صهيونياً متشعباً وواسع النطاق، فلقد بثّت الفكر الصهيوني بين صفوف اليهود، عن طريق مادة إعلامية باللغة العبرية واللغات الأجنبية، كما عقدت مؤتمرات إعلامية في المناسبات الدينية والقومية، وتليت المواعظ وتفسير التوراة في الكُنُس من قبل ناحوم (أهارون ساسون) نفسه(٧١). كذلك ثابرت على نشر اللغة العبرية بواسطة المحافل ودورات خاصة(٧٢).

وفي العشرينيات تكوّنت في العراق تنظيمات صهيونية سرية أخرى، إضافة إلى الجمعية الصهيونية في بغداد. كانت تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وهي: الجمعية

---

(٦٩) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

(٧٠) هشام فوزي عبد العزيز، «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني،» شؤون فلسطينية، العدد ١٨٠ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٤٢.

(٧١) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١١٦.

(٧٢) عبد العزيز، المصدر نفسه، ص ٤٤.

الصهيونية في بلاد ما بين النهرين ـ البصرة ـ وجمعية شبّان أبناء يهودا في بغداد، وهي الجمعية التي تشرف على شؤون «كيرن كييمت» ومندوب جمعية شبّان أبناء يهودا في خانقين (ممثل كيرن كييمت في خانقين) ومندوب جمعية شبان أبناء يهودا في أربيل (ممثل كيرن كييمت في أربيل) ومندوب جمعية شبان أبناء يهودا في العمارة (ممثل كيرن كييمت في العمارة).

وفي مدينة البصرة كان النشاط الصهيوني محدوداً وغير منتظم، ويُعزى عدم النجاح إلى عدم موافقة الحكومة العراقية على منح التنظيمات الصهيونية التي ظهرت في البصرة ترخيصاً رسمياً لمزاولة أعمالها، ثم بسبب ردود الفعل الوطنية في المدينة المعادية للنشاط الصهيوني، وأخيراً لعدم تجاوب الكثير من يهود البصرة مع هذا النشاط[٧٣].

وشمل النشاط الصهيوني المجال التربوي والثقافي والفني، حيث أدت مدارس الأليانس دوراً بارزاً في بث المبادئ والأفكار الصهيونية بين طلابها: إذ كانت تركّز على دراسة اللغة العبرية وعلى التاريخ اليهودي[٧٤]. وأدى ذلك إلى التشبث بالتاريخ اليهودي ودراسة التاريخ في مدارس الأليانس وشمل تاريخ العالم، بوجه عام والفرنسي واليهودي بوجه خاص.

ويُعَدّ المعلم اليهودي أبراهام روزين الذي وصل إلى العراق قادماً من فلسطين عام ١٩٢٩ من أهم المدرسين الصهيونيين في العراق، إذ بدأ بالتدريس في مدرسة شماش، فقام بتدريس التوراة واللغة العبرية والأدب العبري الحديث.

ومن الأمثلة التي تبيّن دور المدرسين اليهود الذين قدموا من فلسطين إلى العراق، في نشر الأفكار والمبادئ الصهيونية والقيام بالنشاطات الصهيونية في المدارس اليهودية، ما قاله إسحاق بونفيس الذي درّس في مدارس الطائفة اليهودية في بغداد بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠: «منذ ١٢ عاماً أدرّس اللغة العبرية في شتى أنحاء المهجر. وأعتقد بأنني أقوم بواجبي وأبذل قصارى جهدي لمصلحة مشروعنا المقدس. وفي الدعاية التي أقوم بها بين أوساط الشبيبة، أن المكتب (الرئيسي لكيرن كييمت) يرى بأم عينه نتائج أعمالي، غير أنه لا يعرف اليد الخفية التي تعمل لمصلحته هنا في بغداد، عاصمة العراق

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٧٤) عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٨٥.

وضواحيها، أن رؤوفين سوميخ ويهوشع بطاط من طلابي وقد وصلا إلى مرتبة مرموقة والمكتب يعرفهما جيداً[٧٥].

ومن مظاهر ازدياد النشاط الصهيوني في المجال الثقافي والتربوي افتتاح مدارس جديدة للطائفة اليهودية، ومن هذه المدارس: المدرسة الوطنية، التي افتتحت عام ١٩٢٣ وهي من المدارس الابتدائية للبنين، ومدرسة نوعم وطوبه الابتدائية للبنات وقد افتتحت عام ١٩٢٩، ومدرسة شماس الإعدادية للبنين التي أنشئت عام ١٩٢٨ وكانت تدرّس فيها التوراة واللغة العبرية وبعض اللغات الأجنبية. وشرع قسم من الصهيونيين في استيراد الكتب الصهيونية من فلسطين؛ فقد وصل عام ١٩٢٣ إلى بغداد قادماً من القاهرة ميخائيل سركيس وهو مسيحي سوري لترويج كتابه **النهضة الإسرائيلية** الذي طبع في مطبعة رمسيس بشارع الفجالة.

ومن أوجه النشاطات الصهيونية الأخرى، مساهمة بعض الشعراء اليهود في مناسبات صهيونية عديدة، مثال ذلك ما قام به الشاعر اليهودي البغدادي أنور شاؤول عندما بعث بقصيدة شعر بعنوان «تحيتي إلى الجامعة» إلى الجامعة العبرية في القدس بمناسبة افتتاحها عام ١٩٢٥، فكتب القصيدة في خط جميل فإذا بها صورة فنية رائعة يحتضنها علم المملكة العراقية من جهة وشعار نجمة داوود.

ونشر أهارون ساسون كراساً صغيراً بعنوان كتاب **أغاني البعث** احتوى على قصائد منها «الأمل» و«بركة شعب». وفي العام ١٩٢٥/١٩٢٦ نشر ساسون الجزء الثاني من هذا الكراس وفيه عشرون قصيدة من نظمه، وأهاب ساسون في جميع قصائده بيهود العراق أن يتعلموا اللغة العبرية وأن يهاجروا إلى فلسطين.

كذلك قامت دور السينما اليهودية في العراق بعرض بعض الأفلام الصهيونية. وجاء في مجلة **المصباح** بتاريخ ٣/٦/١٩٢٦ ما يلي: عرض على ستائر سينما الوطني (بغداد) ليلة الأربعاء الماضية مناظر المستعمرات الزراعية وبلاد تل أبيب وحيفا... مع أهم المدارس منها مدرسة الزراعة والتخنيون وهرتسليا. ويبدو أن السينما كانت من أهم مراكز الدعاية الصهيونية في العراق. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧ عرضت فيلم «بئر يعقوب» وهو دعاية سافرة للصهيونية، فقصة الفيلم تعالج موضوع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتبرز إنجازاتهم،

(٧٥) عبد العزيز، «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني،» ص ٤٨.

وبخاصة في مجال بناء المستوطنات الصهيونية، وأثار عرض هذا الفيلم استياء الرأي العام العراقي، وعبّرت جريدة الاستقلال عن ذلك فكتبت: «ثم أني لا أدري بم تعتذر الحكومة عن ذلك، وهي حكومة عربية تعمل قبل كل شيء لمصلحة العرب... هذا ما أردت التنبيه عليه لتضرب حكومتنا الموقرة مثل هذه الدعايات التي من شأنها الطعن في صميم الأمة العربية، فالمصلحة العربية فوق جميع المصالح الأجنبية»[٧٦].

ومن المجلات الصهيونية التي صدرت في بغداد باللغة العربية مجلة هامنواه (المصباح) الأسبوعية. وقام بإصدارها سلمان شيته، المدير المالي لـ «الجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين». وحررها خلال سنتها الأولى والثانية أنور شاؤول باسمه المستعار ابن السموأل وأصدر العدد الأول من المجلة في بغداد بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل عام ١٩٢٤. واستمرت بشكل متقطع حتى السادس من حزيران/ يونيو ١٩٢٩ وأصدر منها ١٢٧[٧٧].

وحث يهود العراق على التبرع والمساهمة في المؤسسات الصهيونية من طريق متابعة الهبات التي تصل هذه المؤسسات من قبل المنظمات الصهيونية والأفراد، وبخاصة أثرياء يهود العراق لإيجاد حافز يحث يهود العراق على التبرع إلى تلك المؤسسات.

وبدأ يهود العراق في بداية العشرينيات بالتبرع لكيرن كييمت بشكل كبير، ففي العام ١٩٢٠ تبرع يهود العراق بـ ١٠٣٩٦ جنيهاً استرلينياً أي بنسبة مقدارها ٦,٥ بالمئة من مجموع التبرعات التي قدّمت من أرجاء العالم. وقد احتل العراق المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا والصين. في حين أن تبرعات يهود العراق لكيرن كييمت في العام ١٩٢١ ارتفعت إلى ١٥٩٤٧ جنيهاً استرلينياً. وبنسبة مئوية مقدارها ١٢,٥ في المئة من مجموع دخل كيرن كييمت العام، آنذاك واحتل العراق بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وفي العام ١٩٢٢ انخفضت تبرعات يهود العراق إلى ٥٨٤٣ جنيهاً استرلينياً وبنسبة مئوية مقدارها ٨ بالمئة من مجموع التبرعات التي قدمت إلى كيرن كييمت كما هو موضح في الجدول الرقم (١ ـ ١)[٧٨].

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥١.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

دخل كيرن كييمت في العراق

السنة	التبرعات بالجنيه الاسترليني	النسبة المئوية من الدخل العام
١٩٢١	١٥٩٤٧	١٢,٥
١٩٢٣	٦٢٨٤	٠,١
١٩٢٤	٢٢٠	-
١٩٢٥ ـ ١٩٢٧	٤١٧	-
١٩٢٧ ـ ١٩٢٩	١٥٣	-
١٩٢٩ ـ ١٩٣٠	٧١	-

وتعود ضخامة هذه المبالغ بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣ إلى التبرع السخي الذي قام به الصهيوني عزرا سحايك الذي رغب في إنشاء مستعمرة باسم أخيه يحزقيئيل، فقد تبرع خلال هذه الفترة بمبلغ ٣٦٥٠٠ جنيه استرليني بنسبة مقدارها ٩٤,٨ بالمئة من مجموع تبرعات يهود العراق لكيرن كييمت[٧٩].

وعاد ارتفاع التبرعات لكيرن هايسود بين عامي ١٩٢٢و ١٩٢٤ إلى الجهود الحثيثة التي قام بها أريئيل بن تسيون مبعوث كيرن هايسود إلى الشرق وبدعم من أقطاب الحركة الصهيونية العالمية. من أمثال الفريد موند الذي كان يعمل في وزارة الخارجية البريطانية وإدموند دي روتشيلد وهو من كبار اليهود الإنكليز والصهيوني حاييم وايزمان.

وهناك عامل آخر أدى إلى زيادة التبرعات اليهودية من العراق إلى كيرن هايسود هو تبرعات أثرياء يهود العراق. فقد وصل كيرن هايسود بين عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨ مبلغ ١٠٧٧ جنيهاً استرلينياً من وقف كورجي شمطوف في البصرة.

وابتاع بعض يهود العراق، خلال الانتداب البريطاني على العراق، الأراضي في فلسطين، بشكل منظم. وقد تركزت عمليات شراء الأراضي من قبل يهود العراق في فلسطين على منطقة القدس بشكل رئيس ويبدو أن ذلك يعزى إلى أسباب اقتصادية ورغبة في الاستفادة من مزايا منطقة القدس الاقتصادية، وبخاصة أن قسماً من الذين قاموا بشراء هذه الأراضي كانوا من رجال الأعمال والتجارة.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

كما ساهم يهود العراق في بناء المستوطنات اليهودية في فلسطين فتبرع عزرا سحايك حزقيئيل بمبلغ ٣٦٥٠٠ جنيه استرليني، لإنشاء مستوطنة يهودية في فلسطين باسم أخيه يحزقيئيل. وانشأ عدد من يهود العراق مستعمرة في فلسطين اسمها موتسا، وهي قرب القدس ومن المستوطنات الحديثة آنذاك. وأنشأ أليعازر سيلاس خضوري عام ١٩٢١ مدرستين زراعيتين إحداهما لليهود والأخرى للعرب في طولكرم وبنى خضوري بعض المستعمرات الصهيونية في فلسطين[٨٠].

ومن الأنشطة الصهيونية في العراق نشر الدعاية لنشاط المهاجرين الصهيونيين إلى فلسطين، وإبراز إنجازاتهم في مجال بناء المستوطنات والمدن والمؤسسات الثقافية والصحية والدعاية للمنتوجات الصهيونية في فلسطين[٨١].

وكانت الصحافة العراقية ترصد النشاط الصهيوني وتحذّر الشعب العراقي من خطورته. فعلى سبيل المثال، تابعت جريدة الاستقلال البغدادية النشاط الصهيوني عن كثب، ونشرت صحيفة المفيد في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤ افتتاحية تحت عنوان «حقائق عن الصهيونية»[٨٢] تناولت فيها تغلغل الأفكار والمبادئ الصهيونية بين أوساط الطائفة اليهودية في العراق.

وتمثلت ردود الفعل الشعبية المعادية للحركة الصهيونية بشكل عام، والحركة الصهيونية في العراق بشكل خاص، بالقيام بتظاهرة احتجاج ضد الفريد موند وهو أحد أقطاب الحركة الصهيونية العالمية، والذي زار العراق في ٨/ ٢/١٩٢٨ من أجل إيجاد مشاريع اقتصادية لاستخدام العمال اليهود العاطلين من العمل في فلسطين. ووضع حد للهجرة الصهيونية العكسية من فلسطين، وبغرض إنعاش النشاط الصهيوني في العراق. وفي اليوم الذي وصل فيه موند إلى بغداد قامت تظاهرة شعبية كبيرة، نددت بالصهيونية وبوعد بلفور وبالسياسة البريطانية في فلسطين. وطالبت برجوع موند من حيث أتى.

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٨١) وَرَدَ في مجلة المصباح ما يلي: «خمور براندي وليكور من مخازن ريشون لتسيون (وهي مستعمرة صهيونية في فلسطين) الشهيرة المعروفة من أكبر مخازن المشروبات في العالم. تباع عند داوود عبودي، ساسون حزقيئيل، وتسيون ما شاء الله (في بغداد)». انظر: المصدر نفسه.

(٨٢) جاء في الافتتاحية: «أما في العراق، فالحركة الصهيونية يقوم بها أناس معدودون، أجانب في الأغلب، فهي دعاية لا يشعر يهود العراق بلزومها، بل هي تنشر بينهم، أرادوا ذلك أم لم يريدوه، وفي هذا الأمر ما فيه من الخطر على وحدة الشعب العراقي وأن الأمر جدير بأن يتنبّه له الشعب. الشعب المسكين الذي لا يدري ولا يعلم بالأمور التي تدبَّر ضدّه، في طي الخفاء كفانا التواني كفانا التساهل في أمورنا الحيوية».

ونتيجة لهذه التظاهرة فشل موند في تحقيق الأهداف التي سعى إليها من وراء زيارته للعراق.

وخلال صيف عام ١٩٣٤م، كانت من بين التنظيمات السرّيّة الصهيونيّة في العراق جمعيّة أسّسها مدرّس جاء من فلسطين، واسمها «آهي عبر»، واشتملت أنشطتها السرّيّة على تسهيل هجرة اليهود العراقيّين إلى فلسطين، وتعليم اليهود العراقيّين اللّغة العبريّة، وعقد اجتماعات وإلقاء محاضرات وجمع التبرّعات الماليّة للصندوق القومي اليهودي. وكان معظم أعضاء هذه الجمعيّة من الطلبة الشباب الّذين كانوا يدرسون في المدارس اليهوديّة في بغداد، مثل مدرسة شماش ومدرسة الأليانس ومدرسة التعاون الفرنسيّة المنشأ (L'Alliance)، لصاحبتها راحيل شمعون. وقد خطّط بعض أعضاء جمعيّة آهي عبر هذه القيام بمسيرة صهيونيّة في شوارع بغداد، ولكنّ سائر أعضاء الجمعيّة صوّتوا بأغلبيّة ضدّ هذا الاقتراح، وعندها، انشقّ هؤلاء من الجمعيّة ليؤسّسوا جمعيّة خاصّة بهم أسموها جمعيّة شمش، والّتي كانت أكثر نشاطاً من الجمعيّة الأصليّة، ولكنّها كانت أقلّ حذراً منها.

وفي النهاية، اكتشفت السلطات العراقيّة الجمعيّتين، فقامت الدوائر الأمنيّة العراقيّة بتفكيكهما. ومن بين التنظيمات الصهيونيّة الأخرى الّتي أنشأها بعض اليهود العراقيّين خلال هذه الفترة كانت جمعيّة الشباب العبرانيّين، وجمعيّة توزيع منتجات أرض إسرائيل، وموزّعو الكتب العبريّة، وجمعيّة الشبيبة العبرانيّة، ومنظّمة الماكابيّين الرياضيّة، وغيرها[٨٣].

وخلال شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٣٦م، حدثت اضطرابات شعبيّة واسعة في فلسطين، فتمّ تشكيل لجنة دفاع وزاريّة في حكومة ياسين الهاشمي الثانية (والأخيرة)، مختصّة بالدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة. وفي إثر ذلك، أصدر رئيس مجلس النوّاب العراقي بياناً اتّهم فيه بعض يهود العراق بتأييد الصهاينة في فلسطين. وبعد ثلاثة أيّام، وفي ليلة رأس السنة العبريّة، تمّ إطلاق النار على يهوديّين اثنين كانا يغادران النادي اليهودي في بغداد، وأُرديا قتيلين.

وفي اليوم التالي، والّذي خصّص كـ «يوم فلسطين»، عُقِدَت سلسلة من الاجتماعات، ورُفِعَت طائفة من الاحتجاجات، وسُيِّرت تظاهرات حاشدة، وأُلقيت

(٨٣) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

خطب في المساجد وأماكن عامّة أخرى في بغداد، كما تمّ الاعتداء على يهوديّين آخرَين، توفّي أحدهما وأصيب الآخر إصابات بالغة. وفي السابع والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر هذا، والّذي وافق يوم عيد «يوم الغفران» السنوي اليهودي، تمّ إلقاء قنبلة على معبد ديني يهودي في بغداد، كان مكتظّاً بالمصلّين، لكنّ القنبلة لم تنفجر. عندها، أصدر حاخام بغداد، ساسون خضوري، وعدد من المثقّفين اليهود العراقيّين، بياناً تبرّأوا فيه من «المخطّط الصهيوني» في فلسطين. وتبعت ذلك البيان مقالتان كتبهما أحد يهود بغداد، واسمه عزرا حدّاد، والّذي كان مديراً لإحدى المدارس وأكاديميّاً، إضافة إلى كونه كاتباً ومترجماً، وذلك في جريدتي الأخبار والبلاد اليوميّتين العراقيّتين، قال فيهما إنّ يهود العراق عندما يعربون عن موقفهم من الحركة الصهيونيّة فإنّهم «يفعلون ذلك بملء إرادتهم»، وإنّهم عندما يتحدّثون عن العالم العربي، فإنّهم «إنّما يتحدّثون عن بلاد كانت منذ قديم الزمان وطنهم الأم، أغدقت عليهم بكرمها وخيراتها، والّتي اعتبروها، وما زالوا يعتبرونها، واحات في وسط صحاري الظلم والقهر، الّذي أصاب اليهود في كثير من البلدان الّتي تتباهى بالحضارة والثقافة». وأضاف حدّاد قائلاً إنّ يهود العراق «هم عرب قبل أن يكونوا يهوداً»(٨٤).

وعلى الرغم من تعاطف قسم من يهود العراق مع الصهيونية، وقف قسم آخر ضد الصهيونية ورأوا أن من مصلحتهم عدم تشجيع الحركة الصهيونية، وذلك حفاظاً على مصالح اليهود الذين عاشوا في العراق قروناً طويلة. ومثال ذلك ما كتبه مناحيم صالح دانيال(٨٥) في رسالة إلى المنظمة الصهيونية العالمية يحذّرها من نشر الدعايات الصهيونية في بغداد. ويذكر أن الآراء التي يبشر بها بن تسيون في بغداد أحدثت بلبلة في أفكار الطبقة الفقيرة من اليهود. وأخذت هذه الطبقة تعتقد بأن الصهيونية ستكون السبب في تخلصها من الخوف والاضطراب والقلق. كما أخذت تعتقد بعدم الحاجة إلى مراعاة شعور العرب. ولم يرغب رئيس الطائفة اليهودية في البصرة يعقوب نوح في العمل من أجل القضية الصهيونية، وكذلك يحزقيئيل ساسون حاخام البصرة، ويعقوب موشي رئيس الطائفة اليهودية في خانقين الذي وقّع على برقية يندد فيها بالصهيونية(٨٦).

---

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) عيّن ممثّلاً عن الطائفة اليهوديّة في مجلس الأعيان العراقي، المكوّن من عشرين عضواً، بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣٢؛ ثمّ ولده، عزرا مناحيم دانيال، الّذي حلّ محلّ والده كعين في مجلس الأعيان عام ١٩٣٢؛ وكذلك داوود سمرة، الّذي عيّن عضواً في محكمة الاستئناف الكبرى عام ١٩٢٣، وبقي في منصبه هذا حتّى تقاعده عام ١٩٤٦.

(٨٦) عبد العزيز، «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني».

أ ـ النشاط الثقافي ليهود العراق

قدم يهود العراق مساهمات كثيرة في ألوان الحياة الثقافية العراقية كافة من أدب وفنون وصحافة. حيث برزت شخصيات اجتماعية من الأدباء والفنانين والمفكّرين: المتصوّف يوسف صالح الكبير صاحب عبارة: «الحقيقة أرض لا مسلك فيها»، وروزا داود شوحيط التي تزعّمت «حركة تيوصوفية» (الحكمة الإلهية) في البصرة، كما برزت منهم نخبة نذكر منها في الشعر الشخصيات التالية:

الشاعر سيغفريد لورين ساسون (١٨٨٦ ـ ١٩٦٧) سليل أسرة داود ساسون. وقد تطوّع في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) فمُنح رتبة ضابط، وحارب في الجبهة الفرنسية، وعاد جريحاً، فكتب شعراً يندّد بالعسكر، ويصف مآسي الجنود والقتال، لكنه عاد وشارك في السنة التالية (١٩١٥) بالحرب ذاهباً إلى فلسطين قبل أن يعود إلى الجبهة الفرنسية ليُصاب من جديد ويعتزل الحرب، متفرّغاً لكتابة مذكراته: «صياد ثعالب»، و«ضابط مشاة»، وقد أصدر مجاميع شعرية عدّة[٨٧].

ومثّل الشاعر أنور شاؤول (١٩٠٤ ـ ١٩٨٤) أحد رموز الرومنسية الغائبة التي تركت فراغها لدى مؤرّخي المشهد الشعري العراقي بين مرحلتَيْه: التقليدية بين الإحياء والحساسية الجديدة (الحبوبي والشبيبي والكاظمي مروراً بالنجفي والزهاوي والرصافي)، والحداثية (السيّاب والملائكة والبريكان)[٨٨].

وشاؤول من مواليد الحلّة وسليل أسرة ساسون، أي من أحفاد الشيخ أبي روبين ساسون بن صالح داود رئيس صيارفة ولاية بغداد في عهد الوالي سعيد باشا، وقد أرضعته في شهره السابع ابنة جارتهم الحلّية وضحى الملقّبة أم عبد الهادي. انتقلت أسرته إلى بغداد وهو ابن عامين، فدرس فيها، ثم درّس في المدارس الأهلية (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) قبل أن يتخرّج في كلية الحقوق العام ١٩٣١[٨٩].

بدأ خطواته الشعرية سنة ١٩٢١ حتى نضج سنة ١٩٢٥، وقد كان محرّراً في صحيفة المصباح (تأسّست عام ١٩٢٤) لصاحبها المحامي سلمان شينه، ونشر فيها

---

(٨٧) أحمد الواصل، «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ١ من ٢،» مجلة الغاوون (بيروت)، العدد ٣ (١ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، <http://www.alghawoon.com/>.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

أول قصّة كتبها في حياته عام ١٩٢٧ ووقّعها باسم «ابن السموأل»، ثم أسّس وأصدر مجلة أسبوعية أدبية باسم **الحاصد** (١٩٢٩ ـ ١٩٣٨)، وزاول المحاماة، ثم تخرّج ضابط احتياط في الجيش العراقي في الدورة العسكرية الثالثة (١٩٣٩) إثر صدور قانون الدفاع الوطني ١٩٣٤، وأسّس دار طباعة باسم «شركة التجارة والطباعة» (١٩٤٥ ـ ١٩٦٠)، وزاول الترجمة الأدبية إلى جانب إنتاجه أعمالاً في السرد والشعر، ومن مجاميعه القصصية: **الحصاد الأول** (١٩٣٠)، **أربع قصص صحية** (١٩٣٥)، **قصص من الغرب** (١٩٣٧)، ثم أشرف على طباعة كتاب **ليل الصبّ** (١٩٥٠)[٩٠].

وقد أصدر شاؤول مجموعته القصصية الأخيرة **في زحام المدينة** عام ١٩٥٥، وأصدر مجموعته الشعرية الأولى **همسات الزمن** عام ١٩٥٦، ثم دوّن خبرته في عالم الطباعة بكتاب **الطباعة وفنونها** (١٩٦٧)، قبل أن يغادر العراق مُكرهاً عام ١٩٧١ إلى بريطانيا، ثمّ إسرائيل، ولم يطل به المقام فمات في بلدة كيرون إحدى مدن تجمُّع الجالية العراقية، بعدما كتب مذكراته الموسومة **قصة حياتي في وادي الرافدين** (١٩٨٠) (صدرت قبل وفاته بعام مجموعته الشعرية الثانية **فجر جديد** '١٩٨٣').

وارتبط شاؤول بعلاقات ثقافية مهمّة، أبرزها علاقته بالشاعرَيْن الزهاوي والرصافي حيث شارك في مجالسهما الأدبية ببيوتهما ومقاهيهما المفضّلة. وحفظ شعر شاؤول الكثير من تواصله مع رموز الثقافة العربية في مناسبات مختلفة، فقد شارك بقصائده في تكريم العلامة عبد العزيز الثعالبي، وكتب قصيدة «ورود من ليلى المريضة في العراق» في حفل تكريم الأديب زكي مبارك، كما رثى الزعيم سعد زغلول، ورئيس الوزراء العراقي المنتحر عبد المحسن السعدون (١٨٨٩ ـ ١٩٢٩) والزعيم السوري إبراهيم هنانو (١٨٦٩ ـ ١٩٣٥). ورغم هذا الشعور الإنساني الكبير لدى الشاعر في مناصرة قضايا التحرّر العربي، لم تعش الطائفة اليهودية في بغداد هانئة خلال فترة صراعات السلطة بين النخب العسكرية.

وعندما اعتُقل عام ١٩٦٩ الأديب والاقتصادي مير بصري الذي كان يرأس «اللجنة الإدارية لليهود العراقيين»، التابعة لـ «المجلس الجسماني الإسرائيلي» منذ العام ١٩٦٧، توجّه أنور شاؤول إلى طلب وساطة اللغوي مصطفى جواد الذي اعتذر تخوّفاً، فلم يقف شاؤول مكتوف الأيدي، بل بعث إلى وزير الداخلية صالح عماش برباعية شعرية أعجبته

---

(٩٠) للمزيد، انظر: يعقوب يوسف كورية، يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٩٣.

كثيراً، وأشار بنشرها في جريدة الجمهورية، وكانت سبباً في الإفراج عن مير بصري. يقول شاؤول في رباعيته:

«إن كنتُ من موسى قبستُ عقيدتي — فأنا المقيم بظلّ دينِ محمّدِ
وسماحة الإسلام كانت موئلي — وبلاغة القرآن كانت موردي
ما نال من حبّي لأمّة أحمدٍ — كَوْني على دينِ الكَلِيم تعبُّدي
سأظلّ ذيّاكَ السموأل في الوفا — أسعدتُ في بغداد أم لم أسعدِ»[91]

وقد دُعي الاثنان، بصري وشاؤول، في العام نفسه أواخر شهر نيسان ١٩٦٩ إلى مؤتمر الأدباء العرب الذي أقيم في بغداد، حيث ألقى شاؤول قصيدة في قاعة الخلد بحضور الجواهري ونزار قباني، قال فيها:

«قلبي بحبّ بني العروبة يخفقُ — وفمي بضادهمو يشيد وينطقُ
أولستُ منهم مَنْبِتاً وأرومةً — قد ضمّنا الماضي البعيد الأوثقُ
إذ خطّ في سِفْرِ الوفاء سموألٌ — أمثولة عربية والأبلَقُ
واليوم نحو المجد نقطع دربنا — وإلى الغد الهاني معاً نتشوّقُ»[92]

ومثّل الشاعر مراد ميخائيل (١٩٠٦ ـ ١٩٨٦) مرحلة انتقالية في المشهد الشعري العراقي، شهدت ظهور محاولات تجريب رائدة وملهمة لمراحل لاحقة.

ونشر شعره عام ١٩٢٦ باسم مستعار (نزيل الشرقاط) في مجلة الحرية لصاحبها رفائيل بطي، كما نشر مجموعتَيه الشعريتَين في تلك الفترة: **المروج والصحارى** (١٩٣١)؛ **دموع الأسى** (١٩٣٣)، ثمّ سافر إلى إيران ليكون مدير المدرسة التي افتتحها العراقيون في طهران عام ١٩٤٧.

وقد استحسن الرصافي ما نشره ميخائيل من شعر في جريدة **المصباح** آنذاك، وبقيت قصائده تتنوّع بين الشكلَيْن الشعريَّيْن: المرسل في رومنسيته العذبة وغنائيته العالية، والمنثور في مزاجه الكئيب والحسّ الابتهالي، وهذا ما تمثّل بقصائد تداخل فيها الرثاء والتأبين للحياة قبل أن يخصّها لشخصيات عراقية يهودية عامّة، إذ ينطوي شعره على ذات يبقى الهناء لديها سريع النفاد، ومردّ ذلك شعورها الاغترابي، وهذا ما كانت عليه شخصية الشاعر العربي في الاتجاه الرومنسي بين احتفاء صارخ الحسّيّة بالحياة،

(٩١) الواصل، المصدر نفسه.
(٩٢) المصدر نفسه.

لكنه نادم يحمل عقدة الذنب (علي محمود طه والياس أبو شبكة)، وبين سخط على القدر بروح عذريّة (إبراهيم ناجي وأبو القاسم الشابي).

ولعل مير شلومو حاي بن شاؤول بن بصلئيل الشاعر الأبرز، وهو ينتمي إلى أسرة آل عوبديا (عوض بالعربية) التي اشتهر رجالاتها في الخدمة الدينية، وأما والدته فهي من عائلة «دنكور» المعروفة برجال الدين والتجارة، وقد أسّس والدها الحاخام عزرا روبين مطبعة باللغتين العربية والعبرية عام ١٩٠٢ وصار حاخاماً أكبر للطائفة في بغداد. من هاتين العائلتين ولد من سيُعرف باسم «مير بصري» في بغداد، ودرس في مدرسة التعاون ثم الأليانس وتخرّج ١٩٢٨، وتتلمذ في اللغة العبرية على إسحاق بونفيس، وقد تعمّق في الاقتصاد والآداب العالمية، ولازم الأب أنستاس الكرملي، وتعلّم على يد مجموعة كبيرة من الأساتذة مثل اللغوي مصطفى جواد، والمؤرّخ عباس العزاوي، ومحمود الملاح الذي درّسه عروض الشعر العربي.

وقد عمل في وزارة الخارجية العراقية في أعمال السكرتارية وإدارة التشريفات (١٩٢٨)، وفي هذه الفترة نشر في جريدة النهضة العراقية قصيدة «الحرية»، ومن بعدها واصل النشر في المجلات الأدبية غير العراقية أيضاً، اللبنانية والمصرية والسورية، وتولّى تحرير جريدة الدليل (لصاحبها خاله إلياهو عزرا دنكور)، ونشر مقالات في الاقتصاد والاجتماع. أوفد إلى باريس معاوناً لمفوّض العراق العام في معرضها الدولي (١٩٣٧)، وتولّى تحرير مجلة غرفة تجارة بغداد (١٩٣٨ ـ ١٩٤٥)، وانتخب عضواً في نادي القلم العراقي (١٩٤٢)، وأوفد عضواً في الوفد العراقي عام ١٩٤٥ إلى مؤتمر التجارة العالمي في نيويورك، والتقى هناك إيليا أبو ماضي، وزاره في مطبعته المكوّنة من غرفتَين في بروكلين حيث يصدر جريدة السمير، وساعده لمقاضاة من طبع دواوينه في النجف وغنّى قصائده في القاهرة من دون اتفاق معه.

تابع نشر كتاباته وأشعاره، فنشر: «ملحمة نهاية الأبطال» في مجلة الكاتب المصري (١٩٤٦)، وصدر له عن مطبعة صديقه الشاعر أنور شاؤول كتاب مباحث في الاقتصاد العراقي عام ١٩٤٨، وانتُخب زميلاً في «الجمعية الآسيوية الملكية» في لندن عام ١٩٥٠، وبعد عام ١٩٥٣ انصرف إلى الأعمال الحرّة والتفرّغ للكتابة في حقول ثقافية عدّة، وأصدر مجموعة قصصية بعنوان رجال وظلال عام ١٩٥٥، وبعد عامَيْن نشر قصيدة «فتاة من بغداد» في مجلة الأديب البيروتية، كما نشر مقاطع من ملحمة «مواكب العصور» في صحف لبنانية وبغدادية عديدة في عامَي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧.

وقد خدم بصري الطائفة اليهودية، خصوصاً في حرب العام ١٩٦٧، وراجع السلطات العراقية لإنقاذ المعتقلين والمعتقلات من التعذيب والإعدام، وطالب بإعادة الحقوق المدنية المسلوبة ومنحهم حق العمل والسفر بجوازات سفر عراقية رسمية، وقد دافع عن حقوقهم في الصحف والمجلات العراقية والأجنبية، ولم يتنازل عن دوره رغم اعتقاله أو منحه نوط «مهرجان المربد» عام ١٩٧١.

بعد وفاة الحاخام ساسون خضوري ترأس بصري الطائفة الموسوية بالنيابة (١٩٧١ ـ ١٩٧٤)، متابعاً خدماته بالتنسيق مع القنصل البريطاني الذي كان يباشر أعماله في مكتب ملحق بالسفارة السويدية لتأزّم العلاقات البريطانية ـ العراقية تلك الفترة، فقد كان القنصل يزور بصري في دار الطائفة اليهودية ويسلّمه استمارات دخول بريطانيا لخشية العراقيين اليهود من مراجعة القنصلية أو أي سفارة أجنبية كي لا يتعرّضوا للاعتقال والتحقيق والتعذيب، وبعد عام ١٩٧٤ فكّر بصري في الهجرة إلى بريطانيا لاستحالة الحياة في العراق، ليس على الطائفة اليهودية فحسب، بل أيضاً كان ثمة حصار على الطوائف والإثنيات الأخرى من المندائية (الصابئة) واليزيدية والمسيحية (الآشورية) والأكراد والتركمان وسواهم.

وفي منفاه، تفرّغ بصري لتذكّر العراق وتخليد تلك الذكرى بمؤلفات عدّة تخصّصت في التراجم، ومنها: **أعلام اليهود في العراق** (١٩٨٢)، **أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث** (١٩٨٣)، **أعلام السياسة في العراق الحديث** (١٩٨٧)، **أعلام الكرد** (١٩٩١)، ونشر ديوان شعر بعنوان **أغاني الحبّ والخلود** (١٩٩١)، ثم أصدر كتابه **أعلام الأدب العراقي الحديث** (٣ مجلدات) عام ١٩٩٤، وأضاف ملحقاً عن الطائفة الإسرائيلية (الموسوية) العراقية في القرن العشرين عندما أُعيد نشر كتاب **تحفة المشتاق في تاريخ يهود العراق** (١٩٩٧) ليوسف غنيمة. كذلك نُشرت له مجموعة قصصية ثانية بعنوان **نفوس ظامئة** (١٩٩٨)، **وأعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث**، **وأعلام الوطنية والقومية العربية** (١٩٩٩).

وحقّق الشاعر إبراهيم عوبديا أو إبراهيم عوض (١٩٢٤ ـ ٢٠٠٧) الكثير من الحضور والشهرة في الثقافة العربية بالعراق، ليس فقط لكونه شاعراً رومنسياً يشكّل اسماً بارزاً بين أسماء المرحلة الأخيرة من تلك الرومنسية مع شعر أقرانه: نازك الملائكة، بلند الحيدري، حسين مردان، بدر شاكر السيّاب، محمود البريكان، بل لأن شعره الغنائي (**خفقات قلب**، **ووابل وطلّ**، **وفي سكون الليل**، وهي دواوين منشورة بين عامَي ١٩٤٥ ـ

١٩٤٩)، مرّ بمنعطف في المضمون رغم احتفاظه بالشكل التقليدي. كما تميّز شعره بشخصانية الموضوع في الانتقاد السياسي.

ولد عوبديا في بغداد لتاجر أخشاب لصنع الأثاث، ثم انتقل إلى البصرة ودرس في مدارس الطائفة هناك، قبل أن يعود إلى بغداد عام ١٩٤٠ ملتحقاً بالثانوية لإكمال تعليمه وهو يعمل في التجارة، وقد نشر قصائده في معظم المجلات العربية الثقافية المرموقة آنذاك مثل: **الأديب** لألبير أديب في لبنان؛ **الثقافة** لأحمد أمين و**الكاتب المصري** لطه حسين و**الكتاب** لعادل غضبان في مصر، **الأمانة** و**العرفان** في سورية؛ مجلة **الثريا** في تونس. كما نشر دواوينه الشعرية بين بغداد والقاهرة وهي: **خفقات قلب**(٩٣)؛ **وابلٌ وطَلّ**(٩٤)، و**في سكون الليل**(٩٥).

وتحوّل عوبديا شاعراً نجماً تحتلّ أغلفة كتبه واجهة المكتبات في شارع الرشيد آنذاك، وتُعلّق صوره في واجهة محل المصوّر أرشاك أحد أشهر المصوّرين في بغداد وهو يشرب سيجاره ساهماً على غرار موضة صور شعراء تلك الفترة.

لجأ عوبديا إلى طهران أواخر الأربعينيات بعد أحداث «محنة الفرهود»، وفي إيران أحبّ بائعة هوى عرّفه إليها أخوه جورج عوبديا الذي كان من كبار مخرجي الأفلام السينمائية في إيران ثم إسرائيل لاحقاً، وخلّد هذا الحب في مجموعته الشعرية **زهرة في خريف**(٩٦).

هذا الحبّ العاثر جعله يكتب ملحمة غرامه وعذابه على غرار ما كان لإبراهيم ناجي (١٨٩٨ ـ ١٩٥٣) في «الأطلال» (كتبها عن حبّه لزوزو حمدي الحكيم) في ديوان **ليالي القاهرة** (١٩٤٣)، والياس أبو شبكة (١٩٠٣ ـ ١٩٤٧) في «غلواء» (كتبها عن حبّه لأولغا) في ديوان **أفاعي الفردوس**، ويعلّق الناقد شموئيل موريه: «وهو في تجربته يشبههما في ندمه من الخطيئة والشهوة، وتمزّقه بينها وبين الحبّ الطاهر وعذريته»(٩٧).

---

(٩٣) إبراهيم يعقوب عوبديا، **خفقات قلب** (بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٤٥).
(٩٤) إبراهيم يعقوب عوبديا، **وابل وطل** (بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٤٦).
(٩٥) إبراهيم يعقوب عوبديا، **في سكون الليل** (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٤٧).
(٩٦) إبراهيم يعقوب عوبديا، **زهرة في خريف** (بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٥٠).
(٩٧) أحمد الواصل، «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ٢من ٢،» **مجلة الغاوون**، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٨).

والجدير ذكره، أن أغلبية الأهازيج والأناشيد الدينية في ما يسمى «الأدب» الصهيوني أو اليهودي، هو تقليد مسطح للموروث العربي ـ الأدبي، وهذا ما أشار إليه الباحث الصهيوني إسحاق أبيشور، الأستاذ في الجامعة العبرية في كتابه الموسوم أشعار زيارة القبور المقدسة الذي صدر عام ١٩٨٢ في القدس. وقد أورد الكاتب مجموعة من الأهازيج التي كان اليهود يقرؤونها أثناء حجهم إلى الأماكن التي يقدسونها وتتميز هذه الأهازيج بالصفات التالية:

١ ـ معظم النصوص الواردة في الكتاب باللهجة العامية العراقية، وكتبت باللغة العبرية، وهذا دليل على عملية السطو التراثي والأدبي.

٢ ـ جميع هذه الأهازيج عربية بالأصل حولت شخوصها لتخدم التوجه اليهودي لكنها ظلت عربية المنطوق عبرية الكتابة.

٣ ـ تعود بدايات وأعمار هذه الأعمال إلى مئات السنين كما يقول الحاخام «شريراً جؤون».

٤ ـ مغفلة أسماء المؤلفين.

أما مواضيع القصائد فتنحصر بعدة أغراض:

أ ـ قصيدة تُنشد عند زيارة اليهود العراقيين الأماكن المقدسة في فلسطين.

ب ـ قصيدة خاصة بزيارة قبر النبي حزقيال (ذو الكفل) والقريب من مدينة الكوفة في العراق.

ج ـ قصيدة قصصية تبجل حزقيال مطلعها: «يا نبي يا نبي».

د ـ قصيدة تحكي مآثر النبي عزرا مطلعها «حلو حلو هالسوفر».

هـ ـ قصيدة مطلعها «آه منك آه منك» وهو شعر تَشَكٍّ ودعاء ترددها المرأة ضد زوجها.

و ـ قصيدة مطلعها «يا زوار يا زوار» وهو شعر دعاء لإبعاد اللصوص وسارقي اللحم المقدم كأضاحٍ على قبر حزقيال.

ز ـ قصيدة مطلعها «زنجولا خوش زنجولا، زيارتكم مقبولة وهي مرتبطة ببداية كل زيارة.

ح ـ قصيدة مطلعها «والمايزوره اليعازر عمره خسارة» وهي لحث اليهود وغير اليهود على زيارة قبر عزرا في البصرة.

ويشير الكاتب إسحاق أبيشور إلى مميزات هذه الأشعار والخيوط التي تربطها فيقول: (١) أشعار تصلح لكل زمان ومكان ـ كما يعتقد اليهود ـ (٢) أشعار خفيفة وسهلة الحفظ وأسلوبها قصصي سريع الفهم. (٣) اللغة مشوشة وهي أقرب إلى العامية العراقية.

وتأخذ تلك الأهازيج منحيين: الأول دعوات ضد «الغوييم» أي الأغيار ـ غير اليهود ـ وهم هنا العرب. والثاني مديح للذات اليهودية وتضخيم لها رغم أنهم كانوا يعيشون، تلك الفترة، على هامش المجتمع العربي. ويبدو الحقد واضحاً في بعض الأهازيج ومبطناً في أخرى لكنه واضح الدلالة أيضاً[٩٨].

وفي المجالات الأدبية الأخرى برز القاص شالوم درويش صاحب المجموعات: **أحرار وعبيد، بعض الناس، وبيضة الديك**؛ ويعقوب بلبول مؤلّف **الجمرة الأولى**؛ ونوري زلخة صاحب: **صور من الحياة**؛ وسيلفيا حاييم التي أنجزت أطروحتها حول المفكّر عبد الرحمن الكواكبي؛ ونسيم داود الذي ترجم القرآن وألف ليلة وليلة» إلى الإنكليزية؛ والسيّدة مليحة إسحيق صاحبة صالون ثقافي في بغداد يحضره شعراء وصحافيون؛ ومثيلتها المطربة سليمة مراد صاحبة صالون ثقافي وسياسي لم تغب عنه أبرز وجوه المجتمع العراقي[٩٩].

ومنذ العشرينيات برز عدد من اليهود في الفن المسرحي العراقي، وأنشئت بعضُ الفرق التي قدَّمت عروضها بالعربية، غير أن معظم تلك الفرق لم تعمر طويلاً، ومن جانبٍ آخر برع عددٌ كبيرٌ من اليهود في حقل الموسيقى[١٠٠].

وبرز المغنّي محمد القبانجي إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر الموسيقى العربية (١٩٣٢)، وقد واصل بعض هؤلاء العازفين الدراسة العلمية الموسيقية على يد الأخوَيْن صالح وداود الكويتي، وهما من يهود الكويت أبناء عزرا، وقد افتتحا معهداً موسيقياً نهاية العشرينيات بعدما استقرّا في بغداد، علماً أنهما صاحَبا المغني عبد اللطيف الكويتي في معظم تسجيلاته وأسفاره منذ العام ١٩٢٧[١٠١].

---

(٩٨) جودت السعد، إعداد وترجمة، «الموساد ويهود العراق،» ديوان العرب (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩)، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article20195>.

(٩٩) الواصل، المصدر نفسه.

(١٠٠) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 118.

(١٠١) الواصل، المصدر نفسه.

ب ـ النشاط السياسي ليهود العراق منذ الحرب العالمية الثانية وعقبها

بعد أسبوعين تقريباً من بدء حركة رشيد عالي الكيلاني، وفي صباح الثالث عشر من شهر نيسان/أبريل ١٩٤١، ظهرت الصحف العراقية بصور لقادة الجالية اليهودية في البصرة وهم يحملون باقات الورود، واقفين إلى جنب الجنود الإنكليز في البصرة، وبعناوين تقول: «يهود البصرة يستقبلون القوات البريطانية بالورود». ولكن اليهود البصريين ادّعوا بأن وقوفهم هذا إلى جانب الجنود البريطانيين حاملين باقات الورود كان مصادفة غير مقصودة، ولأمرٍ فُرِض عليهم. فطبقاً للرواية التي قدّمها هؤلاء اليهود، أنهم كانوا، في اليوم السابق، قد تبلّغوا بأن الأمير عبد الإله يود اللقاء بهم.

وفي الموعد المحدد، تحرك هؤلاء اليهود حاملين بأيديهم باقات من الورود كعادتهم في تعبيرهم عن ترحيبهم بشخص ما، وذلك في السيارات التي أرسلت لنقلهم إلى مقر الاجتماع. ولسبب ما، توقّفت هذه السيارات في طريقها أمام نقطة يتمركز فيها الجنود الإنكليز، حيث طلب إليهم النزول، وعندما نزلوا، التقطت لهم صور وهم يحملون باقات من الورود واقفين إلى جانب الجنود البريطانيين. كما يضيف هؤلاء اليهود في نفيهم للتهمة بأن الأمير عبد الإله كان قد غادر البصرة أصلاً في هذا اليوم، وبذا، فإن عملية إنزالهم والتقاط صور لهم وهم مع الجنود الإنكليز كانت «حيلة مدبّرة». ومن جهة أخرى، فإن الروايات الموثوقة تتفق على كون الأمير عبد الإله لم يغادر البارجة البريطانية التي كانت راسية في مياه شطّ العرب إلا يوم السادس عشر من الشهر، أي بعد ٤ أيام من تأريخ هذه الحادثة[١٠٢].

فور صدور الصحف حاملة هذه الصور، تحرّكت مجموعات من شباب المدينة في موجة غضب، متجهة صوب المحلات والمنازل اليهودية في العشّار، قاصدين الانتقام من اليهود بدعوى كونهم «متواطئين مع الإنكليز»، ولكن بعض وجهاء المدينة، توسّطوا مع هؤلاء الشباب لثنيهم عن عزمهم، فهدأت الأحوال، ولم يقع أي حادث.

ولكن، في السابع من الشهر التالي أيّار (مايو)، أعلن وكيل متصرف لواء البصرة أنه قرّر الانسحاب، وأن «على الإنكليز أن يحتلّوا البصرة كما احتلوا العشّار!». عندها، تجدّدت أعمال السلب والنهب في أرجاء المدينة، ابتداء بسوق الأقمشة، حيث حدث

(١٠٢) انظر: باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

تبادل لإطلاق النار بين الشرطة والخارجين على القانون، استمرّت حتى ضحى اليوم التالي، الثامن من الشهر، عندما بدأ رجال شرطة المدينة بالتفرّق. وقد وجّهت الاحتجاجات والتوبيخات لوكيل المتصرّف لسوء تصرفه في هذا الظرف العصيب، ولقراره الانسحاب وتشجيع الآخرين، من موظفي المتصرفية ورجال الشرطة، على الانسحاب.

نتيجة ذلك، حاول وكيل المتصرّف أن يصحّح بعض الضرر الذي لحق بالمدينة وحالتها الأمنية من جراء تصرّفه، فقام في اليوم التالي (التاسع من الشهر)، بجمع عدد من محافظي السجون في البصرة، ليحاولوا أن يعيدوا الأمن في البصرة إلى نصابه، ولكن كان قد فات الأوان، فقد أفلت الأمر من سيطرته، إذ كانت التهديدات ومحاولات الهجوم على بيوت ومتاجر السكان الآمنين على قدم وساق، وأخذ أهالي البصرة، وخصوصاً اليهود منهم، يتعرّضون للخطر في أعراضهم وأرواحهم وأملاكهم من قبل الخارجين على القانون. عندها، قامت عناصر من جيش الغُركا (Gorkha) النيباليين التابعين للجيش البريطاني باتخاذ مراكز لهم فوق سطوح المنازل والمباني في العشّار والمَعقَل، بما في ذلك مبنى مدرسة الميناء، حيث قاموا بنصب رشّاشاتهم على سطوح هذه المباني والمنازل، تحسّباً لوقوع أي مقاومة من قبل الأهالي. كما أصدر القائد العام للقوات البريطانية في العراق ثلاثة بيانات طالب فيها الأهالي بمواصلة ممارسة أعمالهم بشكل اعتيادي، وسمح فيها بمرور المواطنين ووسائط النقل في العشّار، ولكنه في الوقت نفسه، منع التجمهر في الطرق العامة، محذّراً من أن القوات ستقوم بتنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص بحق كل من يضبط متلبّساً بارتكاب أي عمل من أعمال النهب والسلب.

وبعد ذلك، قامت القوات البريطانية بفرض حظر التجوال مساء كل يوم في البصرة، منذرة بقيام دوريات الخفر بإطلاق النار فوراً، حتى القتل، على كل مخالف. وما لبث نائب القائد العام للقوات البريطانية في العراق والمسؤول المعيّن من قبل السلطات البريطانية حاكماً سياسياً على العشّار، أن أصدر أوامر إضافية بمنع حمل السلاح، حتى المرخّص منه، كما منع الاستماع إلى أي من إذاعات الراديو المعادية لبريطانيا، مثل الإذاعات الألمانية والإيطالية.

وأما بعض المصادر اليهودية، فإنها ذهبت إلى حد الادعاء بأن عمليات النهب والسلب والاعتداءات على الأعراض والأرواح التي تعرّض لها اليهود كانت في الواقع

من تحريض القيادات العسكرية البريطانية في المدينة، وتنفيذ جنودها من الغُركا، الشهيرين بانضباطهم الشديد، وعدم استعدادهم لعصيان أوامر رؤسائهم مهما كلف الأمر. ولكنه لم يرد تأكيد من أي مصدر آخر لهذه الرواية الغريبة.

وعلى أي حال، فإن السكان المدنيين، من اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء، تضافروا لصدّ كل هذه الاعتداءات بكل ما أوتوا من قوة ووسيلة، مستعملين ما كان بحوزتهم من بنادق قديمة ومسدّسات. وزاد كل هذا الطين بلّة هو أن الحكومة الانقلابية في بغداد دعت موظفي لواء البصرة إلى الانسحاب والالتحاق ببغداد، وعند سماعهم بهذا النداء، بدأ حتى أفراد شرطة المدينة بالانسلال منها. عندها، قام القائد العام للقوات البريطانية في العراق بإصدار أمر إلى جميع موظفي الدوائر الرسمية بمزاولة أعمالهم بصورة طبيعية، مع دفع إكرامية شهرية قدرها خمسة دنانير لكل موظف يلتزم بالقيام بذلك. ولكن كل موظفي المتصرفية في البصرة امتنعوا من مزاولة أعمالهم، فعمدت الإدارة البريطانية في المدينة إلى جلب موظفين هنود ليقوموا بهذه الأعمال(١٠٣).

• حادثة الفرهود

الفرهود (Farhud)(١٠٤) هي أعمال عنف ونهب نشبت في بغداد واستهدفت سكان المدينة من اليهود في ١/٦/١٩٤١ خلال احتفالهم بعيد الشفوعوت(١٠٥) اليهودي، وعقب الفوضى التي تلت سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني خلال انقلاب عام ١٩٤١. وانتهت الحادثة في اليوم التالي لدى دخول البريطانيين بغداد. وتفيد التقديرات أنه راح ضحيتها نحو ١٧٥ قتيلاً و١٠٠٠ جريح يهودي، وتم تدمير نحو ٩٠٠ منزل تابع لليهود(١٠٦).

وتركت هذه الحادثة أثراً عميقاً لدى يهود العراق وساعدت على سرعة هجرتهم إلى إسرائيل(١٠٧).

---

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) الفرهود اصطلاح عراقي يشير إلى الإخلال بالقانون والنظام.

(١٠٥) عيد الشفوعوت، هو عيد الحصاد عند اليهود.

(١٠٦) Martin Gilbert, *The Atlas of Jewish History* (New York: William Morrow and Company, 1993), p. 114.

(١٠٧) United States, Department of State, «External Research Division,» *Middle East*, vol. 14 (1960), p. 139.

وكان ما جرى في ١/٦/١٩٤١ غير متوقع كلية. ففي ٣٠/٥/١٩٤١ كان اليهود يجهزون أنفسهم للاحتفال بـ «عيد الأسابيع» (Shevuoth) بمناسبة نهاية فترة الحصاد، الذي كان يتوجب الاحتفال به في ١ و٢/٦/١٩٤١. وكانوا سعداء لأن «لجنة الدفاع الوطني» كانت قد أعلنت أن يونس السبعاوي، وهو وزير سابق في حكومة رشيد عالي الكيلاني قد تم ترحيله من البلاد، وأنه تم حل جميع منظمات الشباب (الفتوة). وطلب من أعضائها تسليم أسلحتهم إلى أقسام البوليس، وأن أي إخلال بالأمن ستتم محاسبته بشدة.

وفي أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٤١ ابتدأت حملة تفتيشٍ واعتقالٍ جديدة. وشرع رجال الشرطة بتعقب أفراد منظمتي «الرواد» (Hehalutz) والهاغاناه السّريتين، وجرى اعتقال الكثيرين وتعذيبهم. وهُرِّب البعض ولا سيَّما المسؤولون في هاتين المنظمتين إلى إيران. وعاشت الطائفة اليهودية في رعب. وكانت، كما بات جليّاً واقعةً تحت تأثير المنظمات السرية. فقامت مجموعةٌ من الأُمهات اليهوديات بتنظيم تظاهرة معادية للحاخام ساسون خضوري، زعيم الطائفة اليهودية تطالبه بالعمل على إطلاق سراح أبنائهن المعتقلين. وأُجبر الحاخام، أخيراً، على الاستقالة من منصبه في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٤١، وظلَّ التوتر مهيمناً على الطائفة حتى كانون الأول من العام ذاته عندما جرى إلغاءُ الأحكام العرفية في كامل الأراضي العراقية[١٠٨].

وقد تبنت الاتجاهات القومية العراقية موقفاً معادياً للصهيونية التي يرجع تاريخها في العراق إلى عام ١٩٢٥، وكان من بين مظاهر هذا العداء أن أجهزة الإعلام الرسمية لم تتوقف منذ حصول العراق على استقلاله في عام ١٩٣٢ عن مهاجمة الفكر الصهيوني، إضافة إلى أن الحكومة العراقية حظّرت منذ عام ١٩٣٥ النشاط الصهيوني وتدريس اللغة العبرية والهجرة إلى فلسطين ودخول أي صحف عبرية أو صهيونية إلى العراق. وتزايدت في العراق منذ ذلك الحين، قوة الأفكار النازية، وهو ما ساهم بطبيعة الحال في إخماد النشاط الصهيوني والعبري بالعراق. ومع هذا بدأ يهود العراق منذ عام ١٩٤١، وعقب حادثة عيد «هشفوعوت» (الأسابيع) في ممارسة أنشطتهم الصهيونية بشكل سري، وهي أنشطة كانت تهدف إلى الدفاع عن الطائفة اليهودية، وتجديد أنشطة المنظمات الصهيونية، وإحياء العلاقة مع يهود فلسطين، وتولي الشباب اليهودي مسؤولية هذه الأنشطة، فكان الشباب يتدربون على استخدام الأسلحة، ويحرصون على دراسة اللغة

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

العبرية استعداداً للهجرة إلى فلسطين، وكانوا يتلقون دراستهم على أيدي المدرسين اليهود الذين أتوا سراً من فلسطين إلى العراق. وكانت المنظمات الصهيونية الرئيسية بالعراق هي «الهاغاناه» و«هيحالوتس»، (الطليعي - الرائد)، وعملت هذه المنظمات على مساعدة الشباب على الانضمام إلى المنظمات الصهيونية السرية والهجرة إلى فلسطين، وكان النشاط الذي تقوم به هذه المنظمات ينطوي على قدر كبير من المخاطرة إذ كان يتم إنزال عقوبة الإعدام بمن يمارسون النشاط الصهيوني في العراق، (وتم على سبيل المثال إعدام شفيق عدس في عام ١٩٤٨، وشالوم صالح ويوسف صبري في عام ١٩٥٢ بتهمة الانتماء إلى المنظمات اليهودية الصهيونية السرية)[١٠٩] وبيع أسلحة لدولة إسرائيل[١١٠].

وكانت معاملة اليهود موضوع خلاف أساسي بين (فهد) قائد الحزب الشيوعي العراقي وخالد بكداش قائد الحزب الشيوعي السوري منذ الثلاثينيات. وقد رأى فهد أن اليهود أكثر من غيرهم استعداداً لتبني المبدأ الشيوعي في العراق. وهذا ما حصل فعلاً اذ اندفعت أغلبية الشباب اليهودي عمالاً ومثقفين إلى الحزب الشيوعي.

وفي سنة ١٩٤٥ أنشأ اليهود بتوجيه الحزب الشيوعي وقائده فهد منظمة سياسية اسمها «عصبة مكافحة الصهيونية» كانت المنظمة السياسية العلنية الثورية الوحيدة التي أجيزت رسمياً وكانت لها صحيفة يومية باسم **العصبة** صدر منها ٥٢ عدداً وأصبحت أكثر الصحف العراقية انتشاراً في العراق. وكانت «عصبة مكافحة الصهيونية» منبراً حقيقياً - لا لليهود فقط بل - لجميع الشعب العراقي. كان لنشاط هذه العصبة واجتماعاتها الأسبوعية وجريدتها تأثير واسع النطاق في الحركة الوطنية والثورية في العراق. وأصدرت العصبة كراس عصبتنا باسم مؤلفه رئيس العصبة يوسف هارون

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(١١٠) وكان عدس من كبار أثرياء التجّار في العراق، حيث كانت أعماله التجارية تشمل وكالة سيارات فورد (Ford) الأمريكية، وقد اتّهم، مع عدد من المواطنين العراقيين الآخرين من غير اليهود، وجلّهم من المسلمين، بشراء خردة من الأسلحة والعتاد من القواعد العسكرية البريطانية في العراق، مثل قاعدة الشعيبة، ومن خارج العراق، وبيعها لعصابات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، قبل قيام الدولة اليهودية هناك، بينما ادعى هو في دفاعه بأنه إنما كان يشتري قطعاً من الـ «سكراب» (الخردة، أو السلاح المستعمل) ليبيعها في الأسواق العالمية في إيطاليا. وكان لإدانة عدس أثر الصدمة في نفوس من عرفه من العراقيين، بمن فيهم بعض اليهود، إذ كان قد عرف بينهم بعدائه الشديد للحركة الصهيونية قولاً وعملاً (أو على ما كان يبدو للآخرين على الأقل)، ومناهضته لدولة إسرائيل، كما كان يجاهر هو في كل مناسبة، حتى ألقي القبض عليه وعلى عدد من شركائه العراقيين (وأكثرهم من غير اليهود)، وأدين بالتهم الموجهة ضده. وقد تمّ تنفيذ الحكم في الثالث والعشرين من الشهر التالي أيلول/سبتمبر، في البصرة.

زلخة، ولكنه في الواقع من كتابات فهد، حلل فيه الحركة الصهيونية العالمية تحليلاً علمياً. وكتب فهد العديد من مؤلفاته المهمة في افتتاحيات جريدة العصبة. وقد أزعج نشاط «عصبة مكافحة الصهيونية» الحكام العراقيين فقرروا إغلاقها وسجن العديد من قادتها.

وفي فترة تهجير اليهود إلى إسرائيل كان على الحزب الشيوعي واجب هام هو أن يفضح مؤامرة التهجير والخدمة التي تؤديها لإسرائيل بزيادة سكانها من جهة، وتزويدها بآلاف الشباب الذين يتحولون منذ اليوم الأول جنوداً في إسرائيل. ولكن الحزب في تلك الفترة قصّر في القيام بهذه المهمة ولم يبدِ مقاومة لسياسة التهجير، أو إذا أبدى شيئاً من المعارضة فإنها كانت مجرد مقاومة شكلية لا تتناسب مع المهمة التي كانت ملقاة على الحزب الشيوعي في هذه القضية.

ثانياً: يهود سورية

١ ـ يهود دمشق

توزع اليهود في دمشق بين ثلاث طوائف هي:

أ ـ اليهود الربانيون

وهم أكبر طوائف اليهود عدداً، وهم الذين بقوا في دمشق، بعدما تلاشى السامرة واختفى اليهود القراؤون. ويعرفون بالناموسيين والربانيم والكتبة ويدعى الواحد منهم بالحبر أو الربي.

وكانوا يقيمون في حي اليهود في الزاوية الجنوبية الشرقية لدمشق، داخل السور. أما عددهم فمن الصعب تحديده، ولكن بحسب تعداد السكان الذي جرى في دمشق في عهد إبراهيم باشا عام ١٢٥٦هـ نجد أن عدد المسلمين الذكور كان ٢٢١٧٤ رجلاً. وعدد ذكور النصارى كافة ٣٠٤٦ رجلاً. وعدد ذكور اليهود ١١٣٢ رجلاً. وذلك كما ورد في رسالة لشريف باشا حاكم دمشق إلى سيده محمد علي باشا في مصر[١١١].

---

(١١١) أكرم حسن العلبي، يهُودُ الشَّام في العصر العثماني، من خلال سجلات المحاكم الشرعية في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، ٩٩١هـ ـ ١٣٣٦هـ/ ١٥٨٣م ـ ١٩٠٩م (دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١)، ص ١١.

وكان محمد علي وولده إبراهيم باشا شديدي العطف على اليهود، حتى أصبحوا في نهاية ذلك الحكم (أي سنة ١٨٤٠م) «كما قيل ملوك دمشق غير المتوّجين» والمدعومين بقوى غربية. وكان من مظاهر هذا التغيير والذي امتد حتى سقوط الدولة العثمانية:

ـ تعيين بعض اليهود في مراكز إدارية في ديوان دمشق، بل إن هناك وثيقة تتحدث عن «صوباشي القابون» الذي كان يهودياً.

ـ تعديل بعض الألقاب التي كانت تطلق على اليهود، وإطلاق ألقاب جديدة مثل الموسوي، والخواجة الأفندي وصاحب العزة.

ـ قيام «حاخام باشي» دمشق بوظيفة التعريف باليهود وكفالتهم عند القاضي، وتأكيد «ولائهم» للدولة العلية[١١٢].

وكان في دمشق ١١ كنيساً، وأجملها وأقدمها كنيس الخضر في جوبر، الذي يُعَدّ من أقدم كنس دمشق، إذ يعود تاريخه إلى نحو ٢٧٣٠ سنة، ويقال إن النبي إيليا، أو إلياس أو إلياهو، وهو المعروف بالخضر بحسب اعتقاد اليهود، اختبأ فيه وكانت توجد مغارة، تشاهد منها الكوة التي كانت الغربان تقدّم من خلالها الطعام لإلياس على مدى أربعين يوماً[١١٣].

ب ـ اليهود القرّاؤون

هم الطائفة الثانية في دمشق من حيث العدد، ويبدو أنهم كانوا في القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر الهجري يُضاهون الربانيين، بل ربما كانوا أكثر عدداً منهم، كما يبدو في الوثائق التاريخية ثم تراجع أمرهم، فهاجروا حتى لم يبق من آثارهم في دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا مقبرتهم عند باب كيسان. وكان لهم وقف مشهور في منطقة الإحدى عشرية خارج باب شرقي، كما كان لهم كنيس كبير في حي الزيتون حيث كانوا يقيمون، إلى الشرق من حي اليهود.

ومع أن الجميع من الموسويين فإن اليهود القرّائين امتازوا عن الربانيين بأمور كثيرة، أهمها: تقديس يوم السبت، وعدم القيام بأي عمل فيه. والإيمان بالتوراة وحدها،

---

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٣.
(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٦.

وعدم الإيمان بالتلمود وغيره من كتب الأحبار. وهم يكفّرون الربانيين، وهؤلاء بدورهم يكفّرونهم. ويعود تاريخ ظهور نحلتهم إلى عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، وكانت بغداد هي مركزهم الأساسي ثم انتقلوا إلى القدس واتخذوا النجمة السداسية شعاراً لهم(١١٤).

ج ـ يهود السامرة

كانوا يعيشون في نواحي جوبر الشمالية حول جسر تورا، عند عقدة القابون اليوم، وقد انقرضوا من دمشق، وعثر على وثيقة واحدة مفصّلة عن هؤلاء اليهود، وعن إقامتهم في بيت الآلهة أو بيت لهيا، ويعود تاريخها إلى ذي القعدة ٩٩٢هـ(١١٥).

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر زيادة ملحوظة في تعداد اليهود في هذه المنطقة، فجاء في أعمال الرحالة اليهودي بنيامين هشيني (بنيامين الثاني) الذي زار المنطقة في عام ١٨٤٨ أن هناك ستمئة عائلة يهودية في دمشق، وأن تعداد سكانها يقدر بثلاثة آلاف يهودي. وذكر أ. فرانكل في كتابه إلى القدس أن تعداد اليهود في دمشق في عام ١٨٥٦ قدر بخمسة آلاف يهودي، وأن بعضهم من اليهود الأشكناز(١١٦).

ولدى توطين مزيد من المسيحيين اليونان والأوروبيين الآخرين في سورية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عانى اليهود هؤلاء، ليس فقط في مجال المنافسة التجارية والحرفية بل، من عدائهم الديني لهم. (انظر الجدول الرقم (١ ـ ٢)).

وفي الخامس من شباط/ فبراير ١٨٤٠ وقع حادث اختفاء الكاهن الأب توما في دمشق (وهو من أصل سرديني، ورئيس دير الفرنسيسكان في دمشق). وكان ذلك الراهب، وهو طبيب في الوقت ذاته، معروفاً جداً من مسيحيي دمشق ويهودهم ومسلميهم. وقبل أيام على اختفائه اشتبك في جدالٍ مع بغّال تركي ادعى أنه سمع الراهب ينطقُ بكلامٍ تجديفي عن الرسول محمد. وشاع أنه شوهد لآخر مرة في حارة اليهود بدمشق (الواقعة إلى الشرق من حي الشاغور والغرب من باب توما وباب شرقي). وعلى الأثر ادُّعي أن اليهود (الذين كان يقدر عددهم في المدينة خلال تلك الفترة بنحو ٢٠ ألف يهودي)، خطفوه يوم (فصح اليهود) مع خادمه لغاية سحب دمه واستخدام الدم في تحضير فطيرة

---

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١١٦) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٦٩.

الفصح «الماتوزت» أو «المصة»، وهذه حسب رأي المسيحيين عادة دينية يهودية، (وكان حاخام دمشق يومذاك يعقوب عنتابي). وأثارت هذه القضية اضطرابات دامية واعتقالات ضد اليهود وأجواء محمومة تدخّل فيها القناصل الأجانب وساسة نافذون من بريطانيا وفرنسا، بينهم الوزير الفرنسي اليهودي إسحاق «كريمييه» (Cremieux) ومحافظ لندن «مونتفيوري» (Montefiory). وهزت الاضطرابات عموم مدن المنطقة، ووصل التوتر إلى بيروت وهرع القنصلان الهولندي والبروسي إلى حماية يهودها، (وقد صدر في ما بعد من إسطنبول أمر سلطاني يحرّم تهمة سحب الدم الموجهة ضد اليهود)[١١٧].

الجدول الرقم (١ ـ ٢)

السكان بحسب الطائفة في سورية من عام ٦٣٣ إلى عام ١٥٨٠

(بالآلاف)

السنة	الإجمالي	المسلمون	المسيحيون	اليهود
٦٣٣	٤٠٠٠	صفر	٣٩٦٠	٤٠
٧٣٠	٤٠٠٠	٢٥٠	٣٧١٠	٤٠
٩٠٠	٤٠٠	٢٠٠٠	١٩٦٠	٤٠
١١٩٩	٢٧٠٠	n. d.	n. d.	n. d.
١٣٤٣	١٢٠٠	١٠٦٨	١٢٠	١٢
١٣٥٠	١٠٠٠	٨٩٠	١٠٠	١٠
١٥٨٠	١٤١٩	١٢٩١	١١٥	١٣

المصدر: فيليب فارج ويوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٤٥.

وأصدر الحاكم العام شريف باشا الحكم في هذه القضية التي بلغ مجموع المتهمين فيها ١٦ متهماً، منهم يوسف هراري ويوسف لينيادو، وتوفيا أثناء التحقيق، وأربعة صدر العفو عنهم لإدلائهم بمعلومات ساعدت على كشف النقاب عن الجريمة البشعة هم: الحاخام موسى أبو العافية الذي أشهر إسلامه، أصلان فارحي، سليمان سلوم (الحلاق)، مراد الفتال، خادم داود هراري.

(١١٧) Walter P. Zenner, *A Global Community: The Jews From Aleppo, Syria* (Detroit: Waves State University Press, 2000), p. 34.

أما العشرة الباقون فصدر الحكم بإعدامهم وهم داود هراري، وهارون هراري، وإسحاق هراري، ومايير فارحي، ومراد فارحي، والحاخام موسى بوفور يهودا المعروف بالسلانيكي، وهارون إسلامبولي، وإسحاق بيجوتو الموظف في سفارة النمسا، والحاخام يعقوب عنتابي، ويوسف مناحيم فارحي.

وكان للمداخلات السياسية والمالية مع محمد علي باشا وسيلة في إقناع الأخير بالتسامح مع المتهمين اليهود العشرة، وكان محمد علي في حاجة شديدة للمال، وذلك أفضل من إعدام بعض المتهمين، كما أنه كان بحاجة إلى عطف الدول الأوروبية التي كانت قد انقادت إلى سياسة بريطانيا بنزع سورية من حكم محمد علي باشا.

وبعد إطلاق سراح المتهمين نزح أغلب هؤلاء مع عائلاتهم إلى مصر وأقاموا فيها هرباً من غضبة النصارى والمسلمين عليهم في بلاد الشام. ويشير مطيع النونو في كتابه إلى أن الحاخام موسى أبو العافية الذي اتهم باشتراكه بالجريمة قد أشهر إسلامه فأصبح اسمه (محمد أفندي المسلماني)[١١٨].

٢ ـ العائلات اليهودية الدمشقية

عاش يهود دمشق كجزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الدمشقي، فكانت العائلات اليهودية كمثيلاتها من العائلات المسيحية والإسلامية من حيث الحقوق والواجبات. ويذكر الرحالة اليهودي بنيامين هشيني (بنيامين الثاني) الذي زار دمشق عام ١٨٤٨ أن هنالك ستمئة عائلة يهودية في دمشق.

ومن أشهر العائلات اليهودية الدمشقية: فارحي ـ مزراحي ـ ليناردو ـ فتال ـ شطاح ـ سويد ـ حمرا ـ جاجاتي ـ هراري ـ إسلامبولي ـ البقاعي ـ اللحام ـ مراد ـ أبو خضر ـ رمانو ـ طوطح ـ حاصباني ـ لوزه ـ كباريتي ـ فريج ـ شامية ـ الجليلاتي ـ فابينا ـ الحلبي ـ داوود ـ خضر ـ صبان ـ النجار ـ سرور ـ اوظن ـ حكيم ـ ابو العافية ـ دبدوب ـ الصيرفي ـ فويرني.

ولا بد من التنويه أن اليهود تكنّوا وتلقبوا بأسماء وكنيات دمشقية، وبالتالي قد تتشابه كنياتهم مع كنيات عائلات مسيحية أو إسلامية.

---

(١١٨) انظر تعقيب مطيع النونو على: إياد أبو شقرا، «حلقات اليهود في العالم العربي،» الشرق الأوسط، ١٩٩٥/١/٦.

عائلة اسلامبولي: من العائلات الدمشقية منهم اليهود ومنهم المسلمون، والعائلة اليهودية كانت تقطن في حارة اليهود، وعمل أفراد منها في التجارة، واشتهر منهم الخواجة إسلامبولي، الذي ترك بيتاً فخماً في حارة اليهود. اشترك عدد من أفراد هذه العائلة في جريمة ذبح الأب توما بدمشق عام ١٨٤٠ وهما هارون إسلامبولي، وإسحاق إسلامبولي، كما خضعت للتحقيق في هذه الجريمة ابنة هارون إسلامبولي واسمها اليوكا وهي زوجه ماهر فارحي ابن المعلم رفائيل أشهر صيارفة دمشق من اليهود.

عائلة هراري: اشتهر من عائله هراري المدعو داود هراري والذي كان له دور في جريمة قتل الأب توما. كما عرف بدمشق من اليهود من عائلة هراري كل من التاجر إسحاق، ويوسف هراري.

الحمرا: اشتهر من هذه العائلة أبراهام (إبراهيم) الحمرا، أصبح حمرا رئيساً للطائفة الموسوية السورية في ثمانينيات القرن العشرين، خلفاً آنذاك لرئيسها طوطح الذي وافته المنية. و(الحمرا) واحد من اليهود القلائل الذين بقوا في سورية إبان التسعينيات من القرن الماضي، ولكنه كان آنذاك كثير السفر إلى أوروبا والولايات المتحدة.

فويرني: عرف من هذه العائلة اليهودية ألبير فويرني والذي هاجر إلى الولايات المتحدة في أوائل تسعينيات القرن العشرين.

البقاعي: من الأسر السورية المعروفة، وينتمي آل البقاعي إلى الديانتين اليهودية والإسلامية دون أن يكون بينهما أي صله قربى، وعرف في الأوساط الدمشقية من هذه العائلة اليهودية رجل الأعمال جاك الذي هاجر إلى الولايات المتحدة، وكان يقيم علاقات طيبة بدمشق مع العديد من الأوساط المختلفة، وظل لفترات طويلة يتردد إلى دمشق بعد أن هاجر إلى الولايات المتحدة. وكان يقطن في حي بروكلين اليهودي المشهور في الولايات المتحدة، والذي يسكنه معظم يهود سورية ويقيمون به أعمالهم التجارية.

ساسون: برز من هذه العائلة إلياهو ساسون[١١٩]، الذي عاش فتره غير طويلة بدمشق ومن ثم تنقل بين عدد من الدول العربية. وكان إلياهو ساسون، اليهودي من أصل دمشقي، من أوائل اليهود الذين خدموا (الصهيونية) قبل وبعد قيام الكيان الصهيوني،

---

(١١٩) وعند قيام دولة إسرائيل أصبح الياهو ساسون أول سفير إسرائيلي لدى تركيا! وتقلد زمن بن غوريون وزارة الشرطة ثم أصبح وزيراً للبريد والهاتف.

وكان يتمتع بعلاقات طيبه وحميمة مع العديد من رجالات العرب في مصر وسورية ولبنان وفلسطين.

جاجاتي: اشتهرت عائله جاجاتي في فتره الستينيات والسبعينيات بدمشق بأنهم أصحاب أشهر محال الألبسة الأنيقة والغالية الثمن. وخليل جاجاتي هو رأس عائله جاجاتي التي اهتمت بصناعه الألبسة الأنيقة بدمشق.

ويوسف جاجاتي والمشهور بدمشق باسم أبو خليل جاجاتي هو الذي حلَّ محلَّ إبراهيم حمرا رئيساً للطائفة الموسوية في العام ١٩٩٤، وهو واحد من اليهود القلائل الذين بقوا في سورية إبان التسعينيات من القرن الماضي[١٢٠].

٣ ـ يهود حلب

كانت زعامة الطائفة تتكون من أشخاص أثرياء وحاخامات. وحظي الحاخامات عموماً باحترام كبير بين يهود حلب نظراً إلى علمهم وتواصلهم مع الكهنة. وكان هنالك اعتقاد بأن لديهم قوة استبصار، وعلاجاً وشفاءً، وتوجيه اللعنات. وسبّب قرار الإمبراطورية العثمانية تعيين حاخامات المحافظات الرئيسيين نزاعاً ضمن الجاليات اليهودية. وبينما كانت الطوائف تؤدي دوراً في تعيين هؤلاء المسؤولين، كان القول الفصل بيد الحكومة العثمانية. في بعض الأحيان، كان يتم تعيين أشخاص غير مؤهلين. وفي أحيان أخرى، كان يحظى الحاخام الأكبر بموافقة الوالي وليس بموافقة وجهاء الطائفة. ولهذا كان على أعضاء الطائفة مناشدة الحكومة المركزية في إسطنبول.

وإلى جانب الحاخام الأكبر، كان هنالك تسلسل هرمي بين الحاخامات. كان هنالك من جلسوا في «المحكمة الحاخامية»، إضافة إلى العلماء الخاصين (والذين قد يكونون تجاراً) والمعلمين، سواء كانوا في معاهد الطائفة أو الذين يعملون كمعلمين خصوصيين[١٢١].

كما تميزت حلب بوجود نخبة اجتماعية أطلق عليها اسم «فرنكوس» (Francos) تألفت من يهود أوروبيين استوطنوا حلب في القرن الثامن عشر. ومع أن هؤلاء اليهود لم يكونوا من أبناء يهود حلب الأصليين، ولم يخضعوا لضريبة الجزية والتشريعات

---

(١٢٠) شمس الدين العجلاني، «يهود دمشق: العائلات اليهودية الدمشقية،» رابطة أدباء الشام، <http://www.odabasham.net/show.php?sid=14257>.

(١٢١) Zenner, *A Global Community, The Jews From Aleppo, Syria*, p. 36.

الأخرى الناظمة لوضع اليهود داخل المجتمع الإسلامي، إلا أنهم مارسوا مع ذلك تأثيراً كبيراً على يهود حلب[١٢٢].

وبحسب الإحصاء السكاني العثماني لعام ١٨٩٣، كان هنالك ١٠,٧٦١ يهودياً في ولاية حلب ويعيش معظمهم في المدينة، بينما كان هنالك ٦٢٦٥ يهودياً يعيشون في دمشق وجوارها. في عام ١٩٠٨، كان هنالك ٩٣٣٥ يهودياً من مجمل سكان المدينة البالغ ١١٩,٨١١ نسمة.

تمركز اليهود في الجزء الشمالي الغربي من المدينة القديمة. ومن المرجح أن المسلمين كانوا متعايشين معهم أكثر من المسيحيين. وكان بعض اليهود من الطبقة العليا والطبقة المتوسطة خارج جدران حي الجميلية الجديد وحي الصليبا الصغير المجاورين، واللذين بنيا في نهاية القرن التاسع عشر. كما كان يعيش هناك كثير من المسيحيين[١٢٣].

وخاض حاخامات حلب في ستينيات القرن التاسع عشر، معركة قوية ضد التجديد الديني. وفي عام ١٨٦٢ أخمدوا تماماً حركة «الإصلاح» الناشئة، والتي من المحتمل أنها كانت متأثرة بالنماذج الأوروبية. وفي وقت لاحق من ذلك العقد، قاموا بحرق تعليق حول التوراة كتبه أحد حاخامات ليفورنو المعروفين والذي استخدم تقنيات حديثة في فقه اللغة للدفاع عن الكتاب المقدس.

وبعد عام ١٩٠٠، أصبح حاخامو حلب مجدّداً محافظين بشدة، نتيجة تأثرهم بالحاخامات الحلبيين الذين قبلوا الأفكار (الرافضة) للحاخامات الأشكناز الشديدي التطرف في القدس. وقاموا في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، بطرد (الحرمان من الحقوق الدينية) أولئك الذين خالفوا عطلة السبت وسعوا لمعاقبة الرجال الذين شاهدوا الممثلات الإناث. وكانوا مرتابين من إدخال الثقافة العلمانية من خلال مؤسسة (Alliance Israelite University) كما عارضوا تأسيس محفل «أولاد العهد» (B'nai Brith)، وعارضوا لاحقاً مؤسساته الصهيونية. ولقد قادهم هذا الأمر إلى تحالف مع اليهود الأشكناز الأرثوذكس في القدس والذين يحملون الآراء ذاتها[١٢٤].

---

(١٢٢) Yaron Harel and Dena Ordan, *Syrian Jewery in Transition, 1840-1880*, Littman Library of Jewish Civilization (Oxford: Littman Library of Jewish Civilization, 2010), p. 255.

(١٢٣) Zenner, Ibid., p. 36.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٦.

إن أقدم كنيس للطائفة الموسوية في حلب ما زال قائماً في محلة البندرة ـ خلف مبنى إدارة السجل العقاري ـ وقد بُني هذا الكنيس على مراحل، وتحمل أقدم هذه المراحل سمات العمارة في القرن الخامس الميلادي. وفيه مقام للخضر. ويعتبر هذا الكنيس من أقدم الأبنية الأثرية في حلب.

وتجدر الإشارة إلى أن أقدم معابد الموسويين في شمال سورية يقع بجوار بلدة الباب. وقيل بأنه كان يحتوي على كتابة عبرية ترجمتها «هنا جلس عزرا الكاتب يكتب التوراة». وكان هذا الكاتب قد عاد من السبْي البابلي وبدأ يكتب أسفار العهد القديم باللغة الآرامية وليس بالعبرية[١٢٥].

٤ ـ يهود سورية في فترة الانتداب

إن حركة القومية العربية لا تقبل بالتمييز العرقي أو الديني أو المذهبي، إلا أنه بعد عام ١٩٢٠، أصبح صعباً بالنسبة إلى اليهود أن ينضموا إلى الحركة العربية لأن الأخيرة اعتبرت الحركة الصهيونية، والتي كانت تسعى لتأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين، تشكل عائقاً يصعب التغلب عليه. هذا مع أن القوميين العرب ميّزوا بين الصهيونية واليهودية.

وخلال فترة الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، لم تسجل أي اعتداءات ضد اليهود، أو أيّ تمييز بحقِّهم. كما لم تقع طوال الحقبة الطويلة للانتداب الفرنسي والتي دامت ٢٥ سنة (١٩٢٠ ـ ١٩٤٥) أي حوادث ضد اليهود[١٢٦].

وضمت جميع الدساتير السورية بعد الاستقلال حقوقاً مشابهة لجميع المواطنين، ومن بينهم اليهود[١٢٧]، ومن النواب اليهود الذين دخلوا مجلس النواب السوري: يوسف لنيادو، ووحيد مزراحي (عن دمشق)، وعزرا أزرق، ورحمو نحماد (عن حلب)[١٢٨].

---

(١٢٥) فؤاد هلال، «تاريخ وتنظيمات العيش المشترك في سورية: «حلب أنموذجاً»،» محاضرة أُلقِيَت في حلب بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٨، <http://www.maaber.org>.

(١٢٦) Zenner, Ibid., p. 45.

(١٢٧) كان الدستور السوري عام ١٩٣٠ يمنح كل طائفة يزيد عدد أفرادها على ٦ آلاف شخص الحقّ أن يكون لها ممثّل في المجلس النيابي (البرلمان) ومَثّل اليهود في تلك الفترة مرشحان: «قائمة الأحرار» و«قائمة الحزب الوطني».

(١٢٨) علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٩٨.

وعلى النقيض من مواقف السلطات المتعاقبة في سورية، كانت العلاقات بين اليهود وبين باقي مكونات الشعب متوترة بوجهٍ عام وبالأخص بعد عام ١٩٣٥. وحتى ذلك العام لم يكن اليهود قد تعرضوا للأذى غير مرةٍ واحدة. أثناء الثورة التي قامت عام ١٩٢٥ ضد الحكم الفرنسي. فقد قام المسلمون بمهاجمة الحي اليهودي في دمشق وقتلوا بعض اليهود، وجرحوا العشرات، ونهبوا المحالّ التجارية ثم أضرموا فيها النيران. وقام بعض الثوار أيضاً باختطاف عدد من اليهود. وطالبوا الطائفة بدفع فدية كبيرة. ونتيجةً لهذا كله فرّ مئات اليهود من دمشق إلى لبنان. أما الذين ظلوا فقد فَقَدَ معظمهم مصدر رزقه. وباستثناء هذا الحادث لم تقع حتى عام ١٩٣٥ إلا حوادث فردية قتل فيها بعض اليهود، دون أن تقف وراء تلك الحوادث أي دوافع سياسية.

٥ ـ يهود سورية في العهود الجمهورية

بعد أن حصل السوريون على الاستقلال عام ١٩٤٦ انخرطوا على نحوٍ أقوى بالشأن الفلسطيني، فكثرت التظاهرات المعادية للصهيونية. وباتت أكثر ضراوة. ووُزّع العديد من النشرات التي طالبت بمقاطعة يهود سورية اقتصادياً. وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ زادت حدة الهجمات المعادية لليهود ووصلت ذروتها في كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٧ واندفعت جموعٌ غاضبةٌ في حلب إلى الحي اليهودي فحرقت معظم الكُنس فيه، بما فيها كنيس أثري، واحترق مع تلك الكُنس جميع ما احتوته من كتب وأثاث. كما حطّم الجموع ٦٠ محلاً تجارياً و١٥٠ منزلاً، وأضرموا فيها النيران. وفي شباط/ فبراير ١٩٤٨ زُرعت بعضُ القنابل في الحي اليهودي في دمشق، وفي آب/ أغسطس من عام ١٩٤٩ قُتل العشرات من سكان الحي بفعل تلك القنابل[١٢٩].

وأدت الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ إلى إسقاط نظام الحكم البرلماني الذي تولى الحكم منذ الاستقلال. أصبحت سورية آنذاك خاضعة لسلسلة من الديكتاتوريين العسكريين، والذين كانوا أحياناً متحالفين مع الأحزاب المدنية. سمح أول أولئك الدكتاتوريين، حسني الزعيم، بهجرة أعداد كبيرة من يهود سورية. وذهب إلى إسرائيل حوالى خمسة آلاف. وأبقت الحكومات التي خلفت حكومة الزعيم على سياسة القيود المتشددة على هجرة اليهود وعلى نشاطات اليهود بوجه عام[١٣٠].

(١٢٩) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 46.
(١٣٠) Zenner, *A Global Community, The Jews From Aleppo, Syria*, p. 55.

وبعد قيام إسرائيل لم يتحسن وضع اليهود. ففي تموز عام ١٩٤٩ قُتل ثلاثة عشر يهودياً في دمشق، ولحقت أضرارٌ كبيرةٌ بالكنيس الموجود فيها. ومُنع اليهود من مغادرة سورية. ولم يُغضَّ الطرف عن ذلك المنع إلا في فترات قصيرة عام ١٩٥٤ أثناء حكم هاشم الأتاسي، وفي عام ١٩٥٨ عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة. وفي حين أن كتابة اسم الدين على الوثائق الثبوتية لم يكن مطلوباً في ما يتعلق بأبناء الديانات الأخرى، إلا أن الوثائق الثبوتية لليهود كان يجري ختمها بكلمة «موسوي»، ولم يُسمح لليهود بمغادرة مدنهم، وسُجن الكثيرون بدعوى أنه تم إلقاء القبض عليهم وهم يحاولون مغادرة البلاد بطرق غير شرعية. أما ممتلكات الذين نجحوا في مغادرة سورية فقد صودرت. ولم يعد يجري توظيف اليهود، وعاش معظمهم على أموال المعونات التي تأتيهم من الخارج(١٣١).

وكان يهود سورية قد أبدوا مواقف معارضة للحركة الصهيونية ونشاطاتها في فلسطين، ومنذ قرار تقسيم فلسطين قال وحيد مزراحي نائب دمشق في ١/ ١٢/ ١٩٤٧ في مجلس النواب السوري: «إن اليهود يستنكرون هذا القرار الجائر ويستنكرون أعمال الصهيونية ويعتبرون الصهيونية عقيدة سياسية غربية منفصلة عن الدين لا تتفق مع عادات ولغة وأخلاق يهود البلاد العربية، فإذا كانت الصهيونية التي تأتينا من الغرب تريد أن تجعلنا ضمن حظيرتها، فأنا أعلن من هنا أننا بريئون منها ومن أعمالها، وأرجو أن يعلم الجميع أننا لا نشاطر الصهيونية عملها، وأننا لا نتفق وإياها بغاياتها وأساليبها وسنكون في مقدمة المجاهدين العاملين لدفع أذى الصهيونية عن هذه البلاد»(١٣٢).

وقد تعرض يهود سورية إلى بعض المضايقات خلال حرب عام ١٩٦٧ وكان هذا تذكيراً للطائفة اليهودية بمقدار هشاشة وضعها(١٣٣).

٦ ـ الأوضاع التربوية ليهود سورية

تأسست في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر العديد من المدارس اليهودية الحديثة داخل الإمبراطورية العثمانية، وكانت هذه المدارس تحظى بمساعدة مالية من قبل الشخصيات اليهودية الثرية بأوروبا التي أرسلت أيضاً مديرين إلى هذه

(١٣١) Cohen, Ibid., p. 48.

(١٣٢) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(١٣٣) روبـرت طوطل، «يهود سورية،» ترجمة أكرم أنطاكي، <http://maaber.50megs.com/issue_march06/lookout5a. htm>.

المدارس، ومع هذا فلم يتطور نظام التعليم اليهودي بالإمبراطورية إلا بعد أن قامت هيئة الأليانس بتأسيس العديد من مدارسها في أقطار الدولة. وقد رأت هذه الهيئة التي تأسست في باريس في عام ١٨٦٠ أنه يتعين عليها العمل على نشر فكر حركة التنوير الأوروبية في أوساط يهود الشرق، والعمل على تقديم المساعدة ليهود هذه البلدان، كما تطلع قادة هذه الهيئة إلى أن يجعلوا من اليهود مواطنين مفيدين لدولهم[١٣٤].

وأقيمت في دمشق في عام ١٨٦٥ أول مدرسة تابعة للإليانس، كما أقيمت مدرسة أخرى في حلب في عام ١٨٦٩، وقد كان الوضع الثقافي والتعليمي آنذاك في سورية متدنياً للغاية، ومن هنا فإن رياح حركة التنوير اليهودية لم تصل إلى يهود سورية إلا في بدايات القرن العشرين.

وكان يهود دمشق يتحدثون اللغة العربية فقط، ولم تكن لهم أي معرفة باللغة العبرية أو باللغات الأوروبية. وفي الوقت الذي حافظت فيه الديانة اليهودية في سورية على تقاليدها لم يكن لليهود بسورية، أو للمستنيرين منهم، أي معرفة بتاريخ الحركة القومية اليهودية أو بأحداث العالم اليهودي. أما عن الوضع التعليمي ليهود سورية فقد تلقى أبناء الأثرياء منهم دراستهم في المدارس المسيحية، ومنذ عام ١٨٦٩ افتتح يهود حلب مدرسة حديثة. وقام الأليانس بإيفاد مُعلم خصوصي من طرفه إلى تلك المدرسة. وفي عام ١٨٧١ افتُتحت مدرسةٌ للبنات، ولكنها أغلقت في الحال، لأن عدد الفتيات اللواتي انتسبن إليها كان ضئيلاً، فتم تحويل الفتيات من سن ٧ إلى سن ١٢ سنة إلى مدارس الصبيان، ولم تفتتح مدرسةٌ للبنات مرة أخرى إلا عام ١٨٩٤. وفي ما يتعلق بمدرسة الأليانس فقد افتتحت في عام ١٨٨٠ مدرسة للبنين ومدرسة أخرى للفتيات في عام ١٨٨٣، كما افتتحت في دمشق في عام ١٩١٠ مدرسة التحق بها المئات من تلاميذ اليهود[١٣٥].

وكان عدد الطلبة الذين يدرسون في مدارس الأليانس ضئيلاً لأن بعض الآباء عارضوا دراسة المواد العلمانية. أما العائلات الغنية فقد فضلت المدارس المسيحية. ولم يتم اتخاذ موقف إيجابي من المؤسسات التعليمية التابعة للأليانس إلا مع بداية القرن العشرين، عندما قام الأليانس بافتتاح مدرستين جديدتين، وذلك رغم التناقص المستمر في عدد اليهود من سكان المدينة منذ نهاية القرن التاسع عشر[١٣٦].

---

(١٣٤) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ٢٤١.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(١٣٦) Zenner, *A Global Community: The Jews From Aleppo, Syria*, p. 137.

ودَرَس عام ١٨٨٣ في المدارس المسيحية في دمشق ٤٠ طالباً يهودياً. وحتى بعد أن تم افتتاح مدارس الأليانس في سورية ظلَّ الكثير من الطلبة اليهود يدرسون في المدارس المسيحية الموجودة في المدينة(١٣٧).

وفي حلب أيضاً، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى فضَّل اليهود الأثرياء أن يرسلوا أبناءهم إلى المدارس المسيحية، رغم أنه يفترض بأن التديّن الشديد عند يهود حلب تسبّب في أن يكون عدد الطلاب اليهود الدارسين في تلك المدارس في حلب أقلَّ منه في دمشق. وظل أطفال اليهود يدرسون في كل من حلب ودمشق في تلك المدارس حتى الأربعينيات.

وظلت مدارس الأليانس تتطور ببطء حتى بداية القرن العشرين. وأول مدرسة أنشأها الأليانس في دمشق كانت عام ١٨٦٤، ولكنها أغلقت في كانون الأول عام ١٨٦٩ بسبب منافسة المدارس المسيحية لها، وبسبب مقاومة معلمي الكتاتيب (الحيدر)، والحاخامات لأنشطة الأليانس، وبسبب إحجام أولياء التلاميذ عن المساهمة في التكاليف اللازمة لبقاء تلك المؤسسة، ولم تُعِدّ مدرسة الأليانس لفتح أبوابها إلا عام ١٨٨٠(١٣٨).

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، بعد أن حصلت سورية على استقلالها قامت الحكومة بإغلاق المؤسسات التعليمية الأجنبية بما في ذلك مدارس الأليانس، ومع الهجرة الواسعة من سورية بعد عام ١٩٤٥، وعقبها توقفت جميع مدارس الأليانس في سورية عن العمل، ما عدا واحدة في دمشق. وبلغ عدد طلاب الأليانس ٢٠٨٤ طالباً عام ١٩٣٩ في جميع مدارسها في سورية. إلا أن العدد انخفض عام ١٩٦٢ إلى ٤٥٨ طالباً. ولم يتبقَّ من مدارس تجمع الأطفال اليهود في دمشق إلا مدرسة ابن ميمون (تلمود ـ توراة) التي لم تكن قادرة على استيعابهم.

أما في حلب فقد افتتحت الحكومة مدرسة لليهود كان مديرها مُسلماً، فامتنع عددٌ من اليهود عن تسجيل أبنائهم في تلك المدرسة، إلى أن قامت الحكومة بتعيين مدير يهودي لها. وفي كانون الأول من عام ١٩٤٦ عادت الحكومة السورية فسمحت لمدارس الأليانس بأن تستأنف التدريس في مدارسها، شريطة أن تسمى «التحالف الإسرائيلي».

(١٣٧) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 139.

(١٣٨) Zenner, Ibid., p. 137.

ولكن بما أن عدد اليهود الذين صار بمقدورهم مغادرة سورية بعد عام ١٩٦٢ كان ضئيلاً جداً، لذا فإن عدد الطلبة في مداس الأليانس ظل ثابتاً. وفي العام الدراسي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ بلغ عدد التلاميذ في مدارس الأليانس في دمشق ٤٨٠ تلميذاً[١٣٩].

وبقيت أحوال اليهود التربوية على حالها لعدة عقود من الزمن، وأوضح ذلك نسيم حاصباني عام ١٩٩٢ بقوله: «حرية التعليم لنا متاحة على كامل المستويات، وقد كان لي شرف أن أكون أول طالب طب في جامعة دمشق عام ١٩٥٨ وكنت في ذلك الوقت متمتعاً بكامل حريتي التعليمية، والآن أنا عضو في نقابة الأطباء بدمشق. ولدينا مدرستان يقدر عدد طلابهما بـ ١٠٠ طالب في المرحلة الإعدادية ثم ينتقلون إلى المدارس العامة والثانوية الحكومية والخاصة لينالوا الشهادة الثانوية ثم أن الجامعات مفتوحة لنا كأي مواطن[١٤٠].

٧ ـ الأوضاع الاقتصادية ليهود سورية

في العهد العثماني كان يهود سورية يعدّون من الميسورين والأغنياء. وشغلوا مهمة «الكشاف» أو ما يشبه موظف الجمارك، و«الشوباشي» وهو ما يطابق منصب وزير مالية. واحتكر اليهود أيضاً صناعات يدوية معيّنة كالحفر على النحاس والفضة والذهب وحفر الخشب والنسيج والصباغة وغزل الحرير، وعملوا أيضاً في مجال الاستيراد والتصدير. وكان ليهود حلب، مثلاً، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ٢٤ بيتاً تجارياً رأسمالها قرابة ٥ ملايين فرنك فرنسي، لذا سيطروا وبشكل طبيعي على معظم التجارة السورية[١٤١].

وقد تسبب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ في تضاؤل الدور الاقتصادي لسورية في حركة التجارة الدولية. وبالرغم من أن هذه الفترة شهدت تحسناً ملموساً في ظروف المعيشة في كل من سورية وفلسطين نتيجة لسياسة التنظيمات التي انتهجتها الدولة العثمانية، فإن هذا التحسن لم يساهم في تزايد تعداد اليهود بالبلدين حيث أظهر الإحصاء السكاني الذي أجرته الدولة في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر أن تعداد يهود حلب والمناطق المحيطة بها يقدر بتسعة آلاف وثلاثمئة وستة وخمسين يهودياً. وأن تعدادهم في دمشق وضواحيها قدر بستة آلاف ومئتين وخمسة وستين يهودياً. وتفيد هذه

(١٣٩) Cohen, Ibid., p. 140.

(١٤٠) السؤال، العددان ١٥ ـ ١٦ (٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٢).

(١٤١) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٩٠.

البيانات أن حركة الهجرة اليهودية من سورية كانت نتيجة للأحداث التي سبقت الإشارة إليها وهاجر بعض يهود سورية إلى لبنان التي كانت آنذاك جزءاً من سورية العثمانية.

وعاش في سورية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر نحو ثلاثمئة تاجر يهودي من أصل إيطالي. أما في بدايات القرن العشرين فقد أقام في كل من دمشق وحلب عشرة آلاف يهودي؛ بل ويرى البعض أن تعداد يهود سورية كان أكبر كثيراً من هذا الرقم، وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى، والفترة التي أعقبتها هجرة أعداد كبيرة من اليهود من سورية نتيجة لرغبة أعداد كبيرة منهم في عدم الالتحاق بالجيش التركي[١٤٢].

كما أخذ أغنياء اليهود في نهاية القرن التاسع عشر يفتشون عن دمشقيين يملكون أراضي وعقارات، جنوب سورية، ويريدون تأجيرها أو بيعها. وإذا تمنعوا كانوا يغرونهم بمبالغ كبيرة من المال وبخاصة في مناطق فلسطين وحوران والقنيطرة والجولان[١٤٣].

وخلال الحكم المصري في بلاد الشام (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) فتحت كل مدينة في سورية أبوابها لإبراهيم باشا، واستقبلته كمحرر، وكان أول أعماله كفاتح منتظر رفع القيود التي كانت مفروضة على أهل الذمة ومساواتهم بالمسلمين في جميع المجالات والسماح لهم بارتداء الملابس الزاهية وركوب الخيل، كما أذن للتجار الأجانب بأن يبتاعوا ويبيعوا داخل البلاد، وكان محظوراً عليهم الاتجار إلا مع بعض الموانئ في الساحل. وساوى بين الجميع حتى في الشهادة أمام المحكمة. وقد أبطل إبراهيم باشا ضمن خطته الهادفة إلى تحديث الولايات التابعة لحكم والده، وتأسيس دولة جديدة على أسس علمانية على غرار مثله الأعلى آنذاك فرنسا[١٤٤]. فاستغل الأوضاع عدد من اليهود أصحاب مؤسسات التجارة والربا، وأثبتوا وجودهم في الأسواق كشركاء، للحصول على الامتيازات، مثل امتيازات بناء خطوط سكك الحديد وغيرها.

---

(١٤٢) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٧١.

(١٤٣) ماري دكران سركو، دمشق: فترة السلطان عبد الحميد الثاني، ١٢٩٣هـ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٨٧٦م ـ ١٩٠٨م (دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٨)، ص ٨٩.

(١٤٤) باسيليوس زينو، «الزيّ والذميّ الدمشقي في العصر العثماني المتأخر (٢/ ٢)»، الأوان (٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٩)، <http://www.alawan.org/%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25b2%25d9%258a%25d9%2591-%25d9%2588%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25b0%25d9%2585%25d9%258a%25d9%2591.html>.

وتوجّه المرابون والصرّافون اليهود لاستغلال الضائقة المالية عند عامة الناس، فأقرضوهم بفوائد كبيرة. وعند موعد تسديد الدين، كانت الفائدة تعادل رأس المال. وإذا لم يدفع المدين يقوم الصراف بإلقاء الحجز على ما يملك، إن كان قطعة أرض يعيش منها أو عقاراً يسكنه. وقد ورد في الوثائق أسماء عدة صيارفة تكررت دعواتهم على الذين استدانوا منهم من أهل دمشق. وقد مارسوا دوراً خطراً في تلك المرحلة، وانتقلت إليهم نتيجة ذلك، كثير من أراضي الغوطة وعقارات ومساكن ودور مدينة دمشق. وقد تحسنت أحوال الصيارفة الذين كان أغلبيتهم من اليهود أولاً، ثم من المسيحيين في ما بعد، وانتقل إليهم كثير من العقارات والمساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، وبخاصة لليهود منهم. وقد تملّكوا قرى بكاملها مثل قرية زبدين وبالا وحديثة والمحمدية.

واحتمى هؤلاء الصرافون الذين شكّلوا طبقة اجتماعية قوية وغنية في مدينة دمشق، وكانوا عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها، بالدول الأجنبية وقناصلها، من خلال حمل البراءة والتبعية لتلك الدول.

وكان للصرافَين نسيم وهارون عبادة على أهالي دمشق وريفه، ديون فاحشة، الأمر الذي دعا التجار إلى الاحتجاج على ذلك. وتنوعت صنعة الذين استدانوا منهم، فكانوا أصحاب أملاك، وزُرّاعاً من ريف دمشق وقراها مثل: كفر بطنا، كفر العواميد، سقبا، سرغايا، وادي بردى.

وهكذا انتقلت أراضٍ من ريف دمشق إلى مثل هؤلاء اليهود في قرى الغوطة، وقرى وادي بردى. وإذا حاول المزارع المَدِين الاعتراض فقد كان يخفق، إذ عُثر على اعتراضين على الأحكام الصادرة من المحكمة ضد صرّافيْنِ قد رُدّا ونُفذ الحكم لمصلحتهما، لأن لمثلِ هؤلاء الصرافين اليهود، الكثير من الأساليب في الالتجاء والحماية وبخاصة إلى قنصليات الدول الأجنبية في مدينة دمشق وغيرها من مدن سورية (بلاد الشام). والنتيجة تكون خسارة هؤلاء الفقراء، أمام ضعف السلطنة، نتيجة الضغوط الأجنبية[١٤٥].

وأظهر اليهود الدمشقيون في تلك المرحلة، نزعة متنامية إلى العزلة في الحي اليهودي، مع بعض الاستثناءات، حيث سكن بعضهم في مناطق في دمشق، مثل سوق ساروجة والقيمرية.

---

(١٤٥) سركو، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

وتملَّك يهود دمشق، عقارات وقرى في مدن سورية أخرى. ففي إحدى الوثائق أن «الحرمة سارة بنت يوسف، من طائفة اليهود الساكنة في محلة النصارى بدمشق، الوصية على أولادها من بعلها شحادة السقال، ورثت جميع مشد مسكة[١٤٦] الثمانية أراضي الكائنة في قضاء حمص التابع للواء حماه، في ولاية سورية الجليلة»[١٤٧].

واستفاد يهود دمشق من التعامل مع الإدارة العثمانية، حيث زودوا صندوق مال خزينة دمشق بالأموال، وتراكمت الديون لهم في الخزينة مع الفوائد، لذلك استطاعوا التلاعب بالإدارة العثمانية. واستدان كذلك أصحابُ الرتب العليا في الدولة العثمانية من اليهود[١٤٨].

وانضوى تحت لواء الجاليات الأوروبية، في مدينة دمشق وحمايتها، كثير من اليهود، وأصبحوا من رعايا دولها، مع أفراد من المسيحيين العرب الدمشقيين وفي ما بعد، من بعض المسلمين. وسمي هؤلاء «الحمايا» أو البراءتلية[١٤٩].

ورغم كونهم متحدرين من مدينة دمشق وأهلها، استطاعوا الحصول بطريقة أو بأخرى، على جواز سفر أوروبي، بما وفر لهم التمتع بالكثير من الميزات أو الامتيازات، كالإعفاء الضريبي والتجنيد الإلزامي، والرسوم الجمركية المنخفضة وتمثيلهم في البعثات الدبلوماسية أمام السلطات العثمانية، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين. وقد أفادوا من هذا الوضع السياسي الخاص، إضافة إلى ميزات يتفوقون بها على الأجانب، مثل اللغة والصلات المحلية والخبرة. لذلك، غالباً ما أصابوا نجاحاً كبيراً في مجال التجارة والمال. ويصعب في الواقع، تفسير أن حاملي البراءة (الحمايا) في دمشق بلا استثناء، كانوا من أبناء المسيحيين واليهود، وعدم منح الأوروبيين الحماية للمسلمين بكثرة إلا نادراً، حيث تذكرُ بعض الوثائق أن بعض المسلمين هم حمايا لدولة أجنبية. وتفسير ذلك، أن السلطات العثمانية كانت ترفض ذلك أو أن أصحاب الأموال من

(١٤٦) مشد المسكة: هي حقّ الفلاح في البقاء في الأرض التي استصلحها. ويمكن التنازل عنه مقابل مبلغ من المال. كما أنه يورث أيضاً. انظر: محمد أمين بن عابدين، حاشية العلامة الفقيه الفهامة خاتمة المحققين الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. وبهامشها الشرح المذكور مع بعض تقريرات لبعض الأفاضل، ٥ ج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨)، ج ٧، ص ٣١.

(١٤٧) سركو، المصدر نفسه، السجل التجاري ١١٤٢، الورقة ١٩، تاريخ ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م.

(١٤٨) المصدر نفسه، السجل التجاري ١١٢٠، الورقة ١٣٣، تاريخ ١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م.

(١٤٩) الحمايا (البراءتلية) هم سكان محليون دمشقيون تمتعوا بالحماية الأجنبية بموجب البراءة السلطانية.

المسلمين، كانوا مطمئنين إلى التعامل مع أوروبا، دون الحصول على وضع الحماية. وهناك احتمالٌ منطقي هو أن الأوروبيين إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كانوا متحاملين على المسلمين المحليين. فمثلاً رأى القنصل البريطاني ريتشارد وود (Richard Wood) [الذي كان مسؤولاً عن حصول عدد من يهود دمشق على وضع الحمايات]، في الأفندية والأعيان الدمشقيين، العقبةَ في وجه الإصلاحات اللازمة. وعبَّر عن عدائه للشريعة الإسلامية وممثليها من العلماء(١٥٠).

وعن كيفية الحصول على وضع الحمايات، ذكر القنصل البريطاني «روجرز» (Rogers) أن هذا الأمر كان يتم إلى حد بعيد، بمبادرة من المتطلعين إليها: «إن الحصول على حماية قوة أجنبية هو ما يطمح إليه كل يهودي موسر من الرعايا الدمشقيين العثمانيين وإنني أخال أن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في أن يكون في عداد مواطنيها، أشخاص ينظر إليهم على أنهم رعايا». وكان حكام النمسا وبروسيا يفضلون يهود دمشق الذين استفادوا إلى حد بعيد، من وضعهم الجديد، بعد أن تبدلت ظروفهم، وأصبح بمقدور اليهود الذين باتوا آمنين، تحت حماية القناصل الأوروبيين، مزاولة البيع والشراء وجني الأرباح(١٥١).

وتشير كنيات اليهود الحلبيين واليهود السوريين الآخرين إلى أنهم مارسوا مجموعة من المهن التي تشمل ما يلي: التعامل بالعطور (عطار Attar)، الذباح (Slavghterer) الجندي (Jindi)، الحداد (Haddad) بائع الخضار (Khidary)، القصاب (Qassab)، الخباز (Khabbaz)، الجواهرجي (Sayegh)، صانع الصابون (Sabban)، صانع الشموع أو بائعها (Shamah)، الطحان (Tahan) وبائع الزيتون (Zetun)(١٥٢).

ولم يكن في الحرف والمجالات التجارية الكثيرة تخصص على أساس الولاء أو الانتماء الديني. لقد زاول المسلمون والمسيحيون واليهود الحرف نفسها في كثير من الأحوال. وفي حلب بالقرن الثامن عشر، تمكن المسلمون والمسيحيون واليهود من الانضمام إلى النقابات الحرفية التي تمثل نشاطاتهم التجارية. كان الجزارون اليهود المجموعة الوحيدة التي شكلت نقابة مهنية دينية حصرية، نظراً إلى القوانين اليهودية

---

(١٥٠) ليندا شيلشر، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر ودنيا الملاح (دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٨)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٥٢) Zenner, *A Global Community: The Jews From Aleppo, Syria*, p. 45.

الخاصة بالغذاء. وبينما كانت صرافة النقود مهنة يهودية سائدة، كان هنالك بعض غير اليهود يزاولون هذه المهنة.

وبوجه عام، كانت الشركات اليهودية شركات عائلية، بالرغم من وجود شراكات مع غير الأقارب بمن فيهم غير اليهود، كان الشركاء غالباً من الأقارب؛ كان الفشل والإفلاس من الأمور الشائعة. لقد هاجر بعض الرجال سعياً وراء الثروة في الخارج، كما عاد آخرون من الذين هاجروا إلى حلب أو دمشق. ولم تكن الشراكات ثابتة كما أن بعضها أدى أحياناً إلى التقاضي بالمحاكم.

وكان في حلب توزع بين الفقراء من الطائفة اليهودية وأغنيائهم وهو أكثر عدلاً مما في دمشق، حيث وجد تقسيم حاد بين رجال المصارف فائقي الثراء والبائعين الجوالين أو الحرفيين الفقراء. في حلب أواخر القرن التاسع عشر، في المناطق المجاورة لها في شمال سورية وجنوب الأناضول، استمر اليهود يعملون «قصابين» وصانعي أجبان وصابون أيضاً وصانعي أكياس الخيش والسمكريين وصائغي المجوهرات.

وكان الباعة الجوالون في عداد اليهود الفقراء من حلب ودمشق والبلدان والقرى ذات الأسواق الصغيرة مثل كيليس وأنطاكيا وأورفة. وكانوا جزءاً من سلسلة نشاطات تجارية ربطتهم بالسوق العالمي. وفي المناطق الحضرية، كان الباعة الجوالون يبيعون السلع من منزل إلى منزل وللمارة. وفي المناطق الريفية، قاموا بجولات دورية عبر القرى رغم أن الكثيرين كان يحتفظون بمكان إقامتهم في المدن أو البلدات التجارية ويعودون إلى بيوتهم أيام السبت لقضاء العطلة.

وكان هنالك أشخاص يعيشون على الصدقات أو متسولين محترفين. وكانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتي تم جَسرها من خلال أصحاب الدخل المتوسط، فجوة كبيرة للغاية. في القرن التاسع عشر، لم يكن الكثير من الأثرياء اليهود يريدون أن يذهب أولادهم إلى المدارس مع ذرية الفقراء. وفي القرن العشرين، يتذكر الكثير ممن كانوا فقراء ردود أفعال الموسرين.

في حلب، كانت النسوة الأشد فقراً هن من كن يعملن خارج بيوتهن. وكانت بعض النساء خياطات، بينما كانت الأخريات، وخصوصاً الفتيات، خادمات في البيوت اليهودية.

وفي الطائفة الأكثر فقراً في دمشق، عملت بعض النسوة في النقش على النحاس. كما عملت بعض النساء كراقصات محترفات. وكانت هذه المهنة تعتبر مماثلة للدعارة[١٥٣]. وفي خمسينيات القرن العشرين، وما بعد، عُرف من التجار والصناع اليهود الكبار (على سبيل المثال) رحمون جاجاتي، محل فرح، خضر لوز، موريس نصيري؛ أشهر من عمل بالنحاس وهو من قام بتزيين فندق شيراتون دمشق بالنحاسيات عند افتتاحه، وعرف من محالّ الألبسة الفاخرة بدمشق، محل الفارس، محل شيك، المخزن الكبير، محل ساج... وعرف في سورية الكثير من الأطباء الأغنياء.

وبعد ذلك استقر نفوذ اليهود الاقتصادي في المجال التجاري سواء في دمشق أو حلب. ومن أبرز رموز الطائفة اليهودية في سورية: المحامي شحادة القطري، ويوسف جاجاتي صاحب «المخزن الكبير»، ويعقوب إبراهيم البقاعي «تاجر شرقيات»، والأخوان ديب وسامي اللاطي[١٥٤].

وقد وجد بعض اليهود السوريون أن المتغيرات الاقتصادية الحادثة في سورية، بعد إصدار الحكومة السورية لقانون الاستثمار الرقم ١٠ مجالاً لتنشيط أوضاعهم الاقتصادية، لذلك يذكر الحاخام إبراهيم أبو حمرا أن بعض اليهود دخلوا مجال الاستثمار مثل: جاك بقيص ويوسف جاجاتي وفرح حمرة[١٥٥].

وقد التقى الرئيس الأسد في ١٣/ ٩/ ٢٠٠٠ رئيس الطائفة الموسوية يوسف خليل جاجاتي وقسماً من يهود سورية؛ وقال جاجاتي: «قمنا بواجب تقديم التهاني للرئيس بشار الأسد الذي نعتبره خير خلف لخير سلف. وبيّنا للرئيس أن الكثير من اليهود المتحدرين من أصل عربي سوري يودّون العودة إلى سورية. وأبدى الرئيس الأسد تفهماً كاملاً إلى درجة أنه سهل لنا إعادة ترميم وبناء بعض الكُنس»[١٥٦].

٨ ـ يهود سورية ومساهمتهم الثقافية

برز في سورية، الأديب اليهودي أمنون شاموش، وهو روائي وكاتب قصة قصيرة وشاعر. ولد في مدينة حلب عام ١٩٢٩. وهاجر إلى تل أبيب بعد وفاة أبيه وبعد أن أشيع

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٦.
(١٥٤) السؤال، العددان ١٥ ـ ١٦ (٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٢).
(١٥٥) الشرق الأوسط، ٢/ ٦/ ١٩٩٣.
(١٥٦) الشرق الأوسط، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠.

عن اضطرابات ستقع لليهود في عموم سورية، وكان عمره حينئذ تسعة أعوام. وتمثل هذه الأعوام التسعة العنصر الأساس في سيرته الأدبية. درس الأدب العبري والإنكليزي في الجامعة العبرية في القدس وتخرج فيها. أتقن شاموش اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والتي ساعدت في توسيع مساحة ثقافته العالمية.

وبدأ شاموش الكتابة في سن الأربعين وهي سن متأخرة نسبياً في الكتابة ولكنه رغم هذا كان غزير الإنتاج الأدبي ومن كتاباته نذكر: **يوميا**، وهي قصة طويلة للأطفال والأحداث صدرت عام ١٩٦٩؛ **وأختي عروس**، مجموعة قصصية صدرت عام ١٩٧٤؛ **وميشيل عزرا سفرا وأبناؤه**، وهي رواية صدرت عام ١٩٧٨؛ **والقصبة والقرفة**، وهي مجموعة قصصية صدرت عام ١٩٧٩.

وقبوص هو قبوص، وهي مجموعة قصصية ومسرحية صدرت عام ١٩٨٠. **ومعي من لبنان**، وهي مجموعة قصصية صدرت عام ١٩٨٠. **وديوان سفاردي**، وهي مجموعة قصائد وأشعار صدرت عام ١٩٨١.

ويعتبر شاموش من أبرز كتاب الموجة الجديدة للكتاب الشرقيين الذين أضافوا لوناً أدبياً جديداً للأدب العبري، ونجح في نقل شذى العطر الشرقي إلى القارئ العبري في فلسطين من خلال قصصه الحلبية التي أثار ظهورها صدىً جماهيرياً واسعاً فاجأ وأذهل أمنون شاموش نفسه[١٥٧].

ولا يعرف القارئ العربي من هو موسى عبادي، ولا كتابه **الملكة والخطّاط** الموضوع بالفرنسية، والحاصل على جائزة الأكاديمية الفرنسية عام ١٩٩٣. لكن قراءة الكتاب بترجمته العربية تجلو موهبة فذة، يتمتع بها هذا المؤلف السوري، اليهودي الأصل (توفي عام ١٩٩٧) الذي ترعرع في حارة اليهود في دمشق، قبل أن ينتقل إلى باريس للدراسة في جامعة السوربون. تفاجئنا في الكتاب نزعته إلى التهكم التي تذكّرنا بـ «غوغول» أبي القصة الروسية، وبصور البؤس البشري والفكري والديني الذي كانت تعيشه حارة اليهود، في الفترة الفاصلة بين أفول السلطة العثمانية وبداية الانتداب الفرنسي. ويفاجئنا حنين موسى عبادي إلى أمكنة صباه في الشرق، على الرغم من بساطة الحياة فيها، وعفوية ناسها.

---

(١٥٧) مازن لطيف علي، «أدب اليهود العراقيين وثقافتهم في العصر الحديث،» **الحوار المتمدن** (١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171676>.

ولا يخلو التشابه بين اليهودي والديك من توجّس عند اليهودي، لعلّه من طبائع الأقليات، باختلاف ألوانها دينياً أو عرقياً. فقد عبّر عبادي في بعض الأحيان، عن هذا الشعور بالتمييز الذي كان يلمسه سكان الحارة اليهودية، حينما روى أنه في بعض القرى السورية، كان رأس اليهودي يساوي أقل كثيراً من رأس ديك مخصيٍّ. أو حين يهزأ من كون صوت النائب اليهودي «الوحيد» في المجلس النيابي السوري يعادل صوت أي نائب آخر. هذا الإحساس بالغبن ليس موضوع الكتاب أو ميزته. بل ما يجذبنا إليه، هو صوت الكاتب المتهكم الساخر الذي يختار لقصصه أكثر اللحظات الاجتماعية طرافة، أو قل أكثرها مأسوية، إذا ما أزال القارئ طابعها الكوميدي عنها.

وتمثّل حارة اليهود في دمشق، كما تقدمها ذاكرة الكاتب وعينه، فكرة نقيضة أو صورة مضادة، لما سبق أن كوّنها القارئ العربي عن الغيتو اليهودي المعروف في الغرب. فنحن هنا إزاء حارة مثل سائر حارات دمشق، وإن تمتّعت بمواصفات أو خاصيات دينية معينة، فهي لا تختلف بهذه الخاصيات عن سواها. إنما هي تمدّ في مسارات العمل والمعاش والتجارة، وفي قضاء أوقات الفراغ، جسوراً متينة مع محيط الحارات الأخرى. ويجمعها معها مصير واحد، إذ لم تكن بمنأى عن مجازر الفرنسيين الذين كانوا يطاردون الثوار السوريين عام ١٩٢٥.

وليست حارة اليهود الدمشقية مؤلفة من فئة «البارونات» أو «الكونتات» إنما هي صورة عن سائر الحارات والجماعات الشعبية الأخرى، في تلك الأزمنة، حيث تتماثل نظرة الناس إلى الأخلاق والعادات والأعراف. وحيث تتفشى الأمية، فينتظر أهل رفول شولا الذي هاجر إلى أمريكا اللاتينية «القارئ الجوال» ليقرأ رسائل ابنهم، ويبشّرهم بالنعيم الذي يتخيلونه. وحيث تتماهى لدى الجميع حالات التطيّر والتفاؤل، والاستسلام لمشيئة الغيب. فالعناصر الشعبية والحضارية والثقافية في حارة اليهود، كما يجلوها موسى عبادي، تتواشج مع سواها من عناصر المجتمعات السورية المجاورة لها، والمندرجة في فضاء حضاري واحد[١٥٨].

٩ ـ تاريخ الصهيونية في سورية

مرّ النشاط الصهيوني في سورية بعدة مراحل تاريخية رئيسية. وتمتد المرحلة الأولى: منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى. وانصرف

(١٥٨) <http://www.nobles-news.com>.

النشاط الصهيوني التنظيمي في ذلك الوقت إلى إقامة مؤسسات اقتصادية لتمويل عملية الاستيطان في فلسطين. ومن جهة أخرى، بُذلت مساع لتشكيل منظمات صهيونية في بلدان عربية أخرى بغرض تقديم الدعم المادي والمعنوي لمشاريع الاستيطان اليهودي في فلسطين. ومن أبرز هذه المنظمات جمعيات الرواد (حالوتسي) في سورية ولبنان(١٥٩).

وبدأ التحوّل الحاسم في مواقف يهود سورية مع تبلور الفكرة الصهيونية، حيث انقسم يهود سورية إلى مجموعة حلب التي نادت بضرورة الهجرة إلى فلسطين لبناء دولة إسرائيل، ومجموعة دمشق التي كانت قريبة من خطّ اليهود (الأوغنديين) الذين وافقوا على فكرة التاج البريطاني إقامة دولة يهودية في أوغندا. ولقد تمتع يهود حلب بدعم خارجي واسع، فأنشأوا مطبعة وأصدروا في عام ١٩٢١ أوّل صحيفة يهودية بالعربية تحت اسم العلم الإسرائيلي، (جرى تبديل اسمها في عام ١٩٤٦ إلى السلام)(١٦٠).

وتمتد المرحلة الثانية من النشاط الصهيوني: منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وتأثرت هذه الفترة بتجاذبات العلاقة بين الحركة الصهيونية وسلطات الانتداب الفرنسي منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٤ ولا سيَّما في مسألة الهجرة اليهودية وموضوع الاستيطان اليهودي في البلاد السورية. فمنذ مطلع عشرينيات القرن المنصرم، اتّسمت العلاقات الدبلوماسية بين الحركة الصهيونية والسلطات الفرنسية بالتأزم، فقد كانت أغلبية الأحزاب السياسية الفرنسية آنذاك معارضة للصهيونية على الصعيد الأيديولوجي. كما أن الصراعات الناشئة بشأن المصالح في الشرق الأدنى زادت في عداء السياسة الفرنسية للصهيونية باعتبارها تشكل خطراً على النفوذ الفرنسي في الشرق.

لكن، بعد سنة ١٩٢٠، لم يعد ممكناً تجاهل الأمر بين الطرفين. وحاولت المنظمة الصهيونية العالمية في بداية العشرينيات تحسين علاقاتها بفرنسا، وكان الهدف الأساسي هو إقناع السلطات المنتدَبة على لبنان وسورية بتغيير سياستها حيال الحركة الصهيونية، كما حاولت، خلال تلك الأعوام، أن تحصل على الإذن بشراء أراضٍ لها في لبنان من

(١٥٩) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، مج٦، ج ٢، ص ١٢٢.

(١٦٠) صبحي حديدي، «يهود سورية: التطهير العرقي وصناعة الخرافة،» (١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥)، <http://hem.bredband.net/b155908/m512.htm>.

أجل إنشاء مستعمرات، وعملت، بالتوازي مع ذلك، على إقامة اتحاد فدرالي صهيوني في سورية. لكن سلطات الانتداب، وكذلك وزارة الخارجية الفرنسية، بقيت على موقفها الحازم من هذه المطالب، والرافض لها، ملتزمة السياسة التي اتبعتها في مطلع العشرينيات، والرامية إلى معاداة كل شكل من أشكال التغلغل الصهيوني في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الانتداب الفرنسي.

وكان من المبعوثين الصهاينة الذين تم إرسالهم إلى دمشق وحلب وبيروت ومدن أخرى عام ١٩٣٨ «دافيدكا ناميري» (Davidka Nameri) من مستوطنة أشدوت ياكوف في وادي الأردن. وبعد غزو الحلفاء لسورية في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ تزايدت النشاطات الصهيونية في البلدان العربية. بعض هؤلاء المبعوثين نظموا عملية تهريب اليهود إلى فلسطين، وتم إرسال آخرين بغية تسريع عملية تلقين اليهود الشباب في المدن العربية المبادئ الصهيونية. ويشرح «براخا هباسط» (Bracha Habas)، وهو عضو في العديد من المؤتمرات الصهيونية، وكاتب سيرة ديفيد بن غوريون، أن الشباب اليهودي السوري انخرط، ومنذ البداية بتقديم العون للمبعوثين الصهاينة على نحو أكثر فعالية من ذاك الذي قدمه الشباب اليهودي العراقي. ومنذ عام ١٩٢٩ تأسست جماعة شبابية صهيونية في دمشق وقدمت من بين صفوفها قادة لحركة «الرواد الشباب» (Hehalutz Hatzair) التي كانت من أولى حركات الرواد التي يتم إنشاؤها في بلدان الشرق الأوسط. وكتب هباس: «إن منظمة الرواد الشبابية في دمشق هي التي تثقف أعضاءها لاعتناق فكرة الـ «aliya» [العالياه = الهجرة إلى فلسطين]، وعلى حياة العمل في الوطن، وأخذت على عاتقها مسؤولية تنظيم الهجرة السرية، وإن مبادرة أولئك الشبان الرواد، والعون الذي قدموه للمبعوثين مكن لهجرة غالبية يهود سورية ولبنان إلى فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتين»[١٦١].

وخلال الفترة الممتدة من مطلع سنة ١٩٣٠ إلى نيسان/ أبريل ١٩٣٤، لم تسعَ الحركة الصهيونية للتغلغل في سورية من طريق الاتفاقيات الدبلوماسية فحسب، بل حاولت أيضاً استملاك الأراضي بأسماء مستعارة، إلا أن المندوب السامي ويغان استطاع الحد من الرغبات التوسعية في لبنان، وهو ما جعل المنظمات الصهيونية تتطلع أكثر في اتجاه سورية.

---

(١٦١) Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (New York: Faber and Faber, 1980), pp. 142-143.

ويُعدّ شهرا نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٣٤ منعطفاً حاسماً في العلاقات بين فرنسا والحركة الصهيونية، إذ حدث تغيران جذريان: فمن جهة، اكتشفت سلطة الانتداب محاولة وايزمان شراء أراضي البطيحة عن طريق أشخاص وهميين، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بوايزمن، واتهامه بأنه المسؤول المباشر عن العملية، ومن جهة أُخرى، فإن إعادة تحديد سياسة الهجرة من جانب فرنسا المتّسمة بمرونة متزايدة منذ ذلك الحين، دفعت الحركة الصهيونية إلى التعلل بالآمال من جديد.

وتسبب هذان العاملان بانقلاب في الاستراتيجية الدبلوماسية للحركة الصهيونية، إذ أخذت أغلبية المشاريع الاستيطانية المعروضة على فرنسا تصدر عن منظمات تقدم نفسها بصفتها لا صهيونية. كما راحت هذه المنظمات تؤكد باطراد دورها الإنقاذي الذي يرمي إلى إخراج سورية من محنتها الاقتصادية الخطرة بفضل أموال الوافدين إليها. وأخيراً يبدو التشديد على أن أغلبية المشاريع التي طرحتها المنظمة الصهيونية العالمية بين مطلع سنة ١٩٣٠ ونيسان/ أبريل ١٩٣٤، كانت تتعلق باستيطان الأراضي السورية الواقعة على الحدود الفلسطينية. على أي حال، وبدءاً من أيار/ مايو ١٩٣٤، لم تعد مستنقعات الحولة وحوران بين المناطق السورية التي تجتذب بصورة خاصة أطماع المنظمات الصهيونية، فقد أرادت هذه الأخيرة أن تحدّ من مخاوف السلطات المنتدبة التي كانت تظهر قلقاً متزايداً إزاء مشاريع الهجرة المتعلقة بالمناطق الحدودية مع فلسطين.

ودفعت عملية إعادة تحديد سياسة الهجرة الفرنسية إلى الشرق، بالصهيونية إلى تغيير جذري في تكتيكها واستراتيجيتها حيال وزارة الخارجية والمفوضية السامية. وانطلاقاً من أيار ١٩٣٤، لم يجر تقديم أي مشروع استيطاني باسم الحركة الصهيونية، وإنما كان هنالك مسعى للإفادة من التغيرات في سياسة الهجرة في اتجاه الشرق بهدف الحصول على تنازلات خاصة بالاستيطان، وذلك من خلال التذرع بإنقاذ الاقتصاد السوري. لقد قُدمت إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى المفوضية السامية عدة مشاريع استيطانية يهودية «غير صهيونية»، لكن مشروع «جوستان غودار» (Justin Godart)، وهو رجل سياسي فرنسي، استرعى اهتمام وزارة الخارجية وإدارة الانتداب في الشرق.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٤، بدأت العلاقات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية الفرنسية و«لجنة الدفاع عن حقوق الإسرائيليين في أوروبا الوسطى والشرقية»، وكان

هنالك شخصان يهيمنان على هذه اللجنة: رئيسها جوستان غودار الذي توجه إلى وزارة الخارجية ملتمساً منها، باسم اللجنة، الموافقة على خطة للهجرة إلى سورية تضم عشرة آلاف مزارع يهودي برفقة عائلاتهم، واقترحت اللجنة خمس مناطق لتوطين المهاجرين اليهود: الجبل الماروني في لبنان؛ سنجق الإسكندرون المستقل؛ دولة العلويين؛ الفرات الأعلى؛ سهل الغاب الواقع شرق نهر العاصي. وأملت اللجنة إيجاد الأموال الضرورية لتمويل المشروع لدى لجنة للإغاثة تابعة لليهود الإنكليز هي الوكالة الدولية للاستعمار (ICA)، وكان رئيسها السير «أوزموند أفيغدور غولد سميث» (Osmond Avigdor Goldsmith) عضواً في اللجنة أيضاً. واعتبر جوستان غودار أن إنشاء مزرعة يعني أن كل مستوطن ستبلغ تكلفته ٢٣٠٠٠ فرنك. لكن اللجنة لم تقترح على الحكومة الفرنسية تمويل هذه الهجرة فحسب، بل وعدتها أيضاً بإيجاد مشاريع كبيرة في سورية على نفقتها، إذ كانت تخطط تحديداً لمشروع ري سهل الغاب، وتجفيف المستنقعات، وتجهيز البلاد بنظام كهربائي ـ مائي ذي مستوى عالٍ[١٦٢].

وحظي المشروع باهتمام المسؤولين الفرنسيين في سورية، لكنهم كانوا يشكّون في ما إذا كانت اللجنة قادرة على إيجاد الموارد المالية الكافية لتنفيذ المشاريع الكبيرة التي وعدت بتحقيقها. وآثرت وزارة الخارجية الفرنسية اتباع الحذر، فأعلنت للمفوض السامي موقفها قائلة: «انتدابنا يجبرنا على حماية الأقليات الموجودة لكنه، بخلاف الانتداب في فلسطين، لا يلزمنا إطلاقاً استقبال أقليات جديدة»[١٦٣].

وإزاء الموقف المتردد لكل من المفوض السامي ووزارة الخارجية، قررت لجنة جوستان غودار في آذار/ مارس ١٩٣٥ تغيير استراتيجيتها المشابهة جداً للطرائق التي انتهجتها الحركة الصهيونية في فلسطين، وكذلك للمشاريع الصهيونية المطروحة أمام المفوضية السامية منذ عام ١٩٢٢، فقررت أن تخفف من التشديد على المنحى الزراعي، لأن ذلك سيحمل فرنسا من جديد على التغيير في شروط الانفتاح أمام الهجرة الرأسمالية.

وكان قرار المفوضية السامية يقضي بإنهاء التفاوض مع اللجنة. كذلك أعلنت رفضها مشروع هجرة اليهود إلى شمال لبنان، ولم يثبط هذا الموقف من عزيمة اللجنة؛

---

(١٦٢) دوني إرمان، «استراتيجيات الحركة الصهيونية في سورية ولبنان في الثلاثينيات،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (ربيع ٢٠٠٩).

(١٦٣) المصدر نفسه.

ولـم يلبث جوستان غودار أن تدخّل في أيار/ مايو ١٩٣٥ باسم «التقارب المعنوي العربي ـ الإسرائيلي»، مقترحاً الاحتفال في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٥ بالمئوية الثامنة لولادة العالِم الأندلسي ابن ميمون (١١٣٥ ـ ١٢٠٤م)، وكان قد استخدم هذه الحجة من قبْل سعياً منه لطمأنة المفوضية السامية بعدم وجود أي خلفية صهيونية للجنة، متذرعاً بالعلاقات الطيبة التي كانت موجودة بين اليهود والمسلمين في سورية، بما فيها العلاقات بين المسؤولين الدينيين في الطائفتين.

وأظهرت المساومات التي جرت بين سلطة الانتداب ولجنة جوستان غودار أن فرنسا اعتراها الشك، وأرادت إعادة النظر في مواقفها من الصهيونية بين أيار/ مايو ١٩٣٤ وشباط/ فبراير ١٩٣٥ لدى تحديدها من جديد القوانين شبه الرسمية المتعلقة بموضوع الهجرة. ويبدو أن التدهور الاقتصادي في سورية هو الذي حدا بالسلطات الفرنسية، بصورة أساسية، على دراسة مشروع اللجنة بالتفصيل.

وطُرحت مشاريع جديدة للهجرة تجاه سورية في الفترة الممتدة من أيار/ مايو ١٩٣٤ إلى حزيران/ يونيو ١٩٣٥. منها:

أ ـ مشروع «إميليو جافي» (Emilio Jaffet): الذي يتناول هجرة عشرة آلاف مزارع يهودي بولوني. وكان مروّج المشروع لبنانياً يدعى إميليو جافي، وقد تعهد، من أجل توطين هؤلاء المزارعين، بإعانة مالية قدرها ٢٠٠ مليون فرنك كحد أدنى تقدّمها جمعية تدعى مكتب دانزيغر للسفريات (Danziger Reise Büro)(١٦٤).

وكما في المشاريع السابقة، كان على المهاجرين أن يقيموا في أراضٍ غير مزروعة لاستصلاحها، وكان يفترض أن تودع الرساميل في مصارف لبنانية وسورية قبل مجيء المهاجرين الذين سيحصلون على الجنسية السورية فور توطّنهم. وُوجه هذا المشروع بالرفض التلقائي من جانب وزارة الخارجية الفرنسية.

ب ـ الاستيطان في دولة العلويين: الذي قام بتنظيمه رجل أعمال فرنسي يدعى غابرييل أرنو (Gabriel Arnou)، وكان يمارس عمله تحديداً في المشرق الفرنسي حيث كان يملك مصنعاً للإسمنت. وقد أتاح له نشاطه المهني الاتصال بالقادة السياسيين والصناعيين في دمشق، لكنه من جهة أخرى، كان مقرباً من وايزمن (المدير العام للجمعية اليهودية 'Jewish Association').

(١٦٤) المصدر نفسه.

ومن أجل الشروع في هذا التعامل مع الحركة الصهيونية والانتداب الفرنسي في سورية، اقترح غابرييل أرنو أن يبدأ تشجيع استيطان الجماعات اليهودية في دولة العلويين لأن هذه المنطقة تتمتع، في نظره، بالصفات كلها التي تجعلها ملائمة للقيام بتجربة أولية فيها. فمن جهة، كان عدد السكان السنّة في دولة العلويين قليلاً نسبياً: ٥٠ ألف سنّي من أصل ٣٣٠ ألف نسمة (اعتُبر السُنّة من قبل أرنو الفئة الأكثر عداءً بين السكان المحليين لمجيء المهاجرين اليهود إلى سورية)، كما أن السكان العلويين، برأي أرنو، لم يقوموا بأي اتصال بالجمعيات القومية العربية، وهذا ما جعله يرتئي أن المخاطر التي قد تنتج من العنف هي الأقل ارتفاعاً في هذه البقعة. ومن جهة أُخرى، لا تشهد هذه المنطقة أي اكتظاظ سكاني، وليس لديها حدود لا مع تركيا ولا مع فلسطين.

وكما جرى بالنسبة إلى المشاريع المتعلقة بمنطقتَي الحولة وحوران، والمقدمة خلال الفترة أيار/ مايو ١٩٣٠ ـ أيار ١٩٣٤، كان يعتقد أن التيار التصحيحي داخل الحركة الصهيونية سيطالب، عندما يحين الوقت، بانضمام هذه المستعمرات إلى دولة إسرائيل. ولأنه لم يكن هناك ردّ إيجابي من الحكومة الفرنسية، توقف الترويج للمشروع لدى وزارة الخارجية[١٦٥].

وكان من أشكال النشاط الصهيوني في سورية ما تمثل بقيام الوكالة اليهودية بدفع الكتّاب والإعلاميين الصهاينة لتزويد الصحافة العربية، بمقالات وتعليقات وتحقيقات فاقت ٢٨٠ مقالاً، نشرت إما باسم هيئة التحرير أو بأسماء عربية مستعارة، وإما على شكل تقارير، كأنها من مراسلي الصحف. وكانت مصادر المقالات المدسوسة: تقارير مسؤولي جهاز الاستخبارات التابع للدائرة السياسية للوكالة اليهودية والمحفوظة في الأرشيف الصهيوني المركزي، وخصوصاً تقارير إلياهو ساسون، الذي كان يتولى مسؤولية الإشراف على المقالات المدسوسة. وقد كانت هذه الوثائق «سرية للغاية».

وعكست المقالات العقيدة الإعلامية التي تبناها الكتّاب في الوكالة اليهودية: تشويه النضال الفلسطيني، وطرح أجندات بديلة من القضية الفلسطينية، وزرع أخبار ملفقة لتأسيس رأي عام عربي ضد الفلسطينيين، ودفع اللبنانيين والسوريين إلى الاهتمام بشؤونهم وقضاياهم.

(١٦٥) المصدر نفسه.

وفي شهادة حاييم كالفارسكي (مسؤول جهاز الاستخبارات في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية) تقرير عن تجنيد أربعة يهود في بيروت للتأثير في الصحافة اللبنانية، لقاء مبلغ من المال وضع بتصرفهم. ويشير كالفارسكي إلى أن هذه اللجنة تمكنت من تغيير مواقف صحيفة **الأحوال** وصحيفتي **لوريان** و**لاسيري**. وأنه أثناء وجوده في بيروت اجتمع بخير الدين الأحدب، (رئيس وزراء لبنان لاحقاً) محرر صحيفة **العهد الجديد**، وأفاض في حديثه عن ضرورة التفاهم بين العرب واليهود، وطلب من الأحدب تقديم المساعدة للوكالة بواسطة نشر مقالات موالية للصهيونية في صحيفته. ثم سأله في نهاية الاجتماع عن المبلغ الذي يريده في مقابل خدمته هذه، فأجابه هذا أنه يريد ٤٠٠ جنيه فلسطيني في السنة، وهو مبلغ مُبالغ فيه، ثم اتفق على ٢٠٠ جنيه فلسطيني تدفع بأقساط كل ثلاثة أشهر[١٦٦].

ووضع ناحوم فيلنسكي (منشئ وكالة الشرق التلغرافية) نصب عينيه هدفاً، يقضي بمنع «قيام جبهة عربية موحدة ضد الصهيونية، وذلك عبر إيجاد شرخ واسع بين الحركة الوطنية الفلسطينية والأقطار العربية وخلق مصاعب أمام الحركة الوطنية الفلسطينية في الشرق كله. وتنفيذاً لهذه التوجهات «اجتمع كل من إلياهو ساسون وإلياهو إبشتاين بوديع تلحوق، المحرر في صحيفة **الإنشاء** السورية في فندق أمية في دمشق، وبحثا في إمكان أن ينشر مقالات في الصحافة السورية، لشرح المشروع الصهيوني في فلسطين، وتمخض هذا الاجتماع عن موافقة تلحوق على القيام بهذا الدور، شرط أن تزوده الوكالة بمواد معتدلة»[١٦٧].

وفي العام ١٩٣٧ كثّف ساسون نشاطه لنشر مقالات في الصحف السورية، بعدما أظهرت التقارير النشاط السياسي الذي يقوم به قادة رأي سوريون للدفاع عن فلسطين. وأثمرت جهود ساسون نشر ثلاثة مقالات، ظهر أحدها في صحيفة **الدستور** في حلب. وظهر كافتتاحية، جاء فيها: «نحن أولى بلجنة دفاع عن سورية من لجنة دفاع عن فلسطين وباقي بلاد العرب»... «أن ينصرف السوريون مثلاً، وهم في حالتهم الحاضرة المليئة بالفقر المدقع والاضطراب والاختلافات والتحزبات، إلى معالجة المشكلة الفلسطينية وغيرها، وهم على ما هم عليه من تفكك وخور. فذلك فضلاً عن أنه يؤخرهم عن تدارك

---

(١٦٦) محمود محارب، «المقالات الصهيونية المدسوسة في الصحف اللبنانية والسورية أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (ربيع ٢٠٠٩).

(١٦٧) المصدر نفسه.

أمرهم الذي قد يؤدي إلى الهلاك والدمار، فهو يؤدي أيضاً إلى الهزء منهم والاستخفاف بهم من قبل الأجانب الطامعين. فنحن والحالة هذه أولى بلجنة دفاع عن سورية منا عن لجنة دفاع عن أية بقعة من بلاد العرب العزيزة... ولا نظن عاقلاً، مهما بلغ التهور والتطرف، يترك باب داره مفتوحاً أمام عصابات اللصوص المحدقة به من كل صوب، ويهبّ لمساعدة جاره المنكوب بدوره بهؤلاء اللصوص»(١٦٨).

ونُشرت مقالة في صحيفة **الجهاد**، في سورية، تهاجم لجنة الدفاع عن فلسطين، «وتطالب الحكومة السورية بمصادرة الأموال التي جمعتها اللجنة لمصلحة فلسطين وتوزيعها على فقراء سورية وعمالها الذين يتضورون جوعاً». وانتقدت مقالات في جريدة **الجهاد** الحكومة السورية والشعب السوري لأنهما أهملا مسألة لواء الإسكندرون، «وتدعو إلى إيقاظ الشعب السوري وتأسيس لجان دفاع عن هذا اللواء»(١٦٩).

وبعد ذلك انهالت المقالات الصهيونية على الصحف السورية واللبنانية، وقد نشرت المقالات في **القبس** و**لسان الحال**، وأبرز ما فيها ما نشرته **لسان الحال**، عن مقتل شرطيين عربيين مسيحيين بالقرب من عكا. بهدف إثارة فتنة بين المسلمين والمسيحيين. ونشرت صحيفة **البلاد**، تحت اسم مستعار، مقالاً يتحدث عن عيوب القيادات الفلسطينية وعدم كفاءتها وعدم توافر الأمن. وعدم تحلي القيادات بالشجاعة والإقدام للتفاوض مع الوكالة اليهودية ووصف المقال الثورة في فلسطين بأنها «حرب عنصرية في فلسطين»(١٧٠)، ودعا إلى إقامة علاقات صداقة بين الإسلام واليهودية، وحذر من مخاطر محاولة الفلسطينيين استغلال التناقض بين إيطاليا وألمانيا من ناحية، وفرنسا وبريطانيا من ناحية أخرى.

وفي تقريره إلى شرتوك من بيروت في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧، ذكر ساسون أنه ظهرت له في صباح ذلك اليوم، أربعة مقالات في أربع صحف تصدر في دمشق وبيروت. ونُشر المقال الأول في صحيفة **لسان الحال** (بيروت)، على شكل تقرير من القدس هاجم بشدة «أعمال العنف» التي يقوم بها الفلسطينيون، معرباً عن الدهشة من صمت رجال الدين الإسلامي عن هذه الأعمال، كما تحدث عن إدانة القادة اليهود

(١٦٨) المصدر نفسه.
(١٦٩) المصدر نفسه.
(١٧٠) المصدر نفسه.

«لعمليات الانتقام» التي ينفذها البعض، وحمّل القادة العرب الفلسطينيين مسؤولية الوضع القائم في فلسطين.

ونشر المقال الثاني في صحيفة فتى العرب الدمشقية، وكان موضوعه «الاتهامات الخطيرة» التي توجهها الصحف البريطانية إلى المسؤولين السوريين في ما يتعلق بموقفهم من القضية الفلسطينية. وجاء في المقال أن سفر رئيس وزراء سورية، جميل مردم، إلى الخارج، أواخر ثلاثينيات القرن العشرين هدف إلى نفي التهم التي تعرقل مصادقة فرنسا على الاتفاقية الفرنسية ـ السورية، كما حذر المقال الحكومة السورية وأعضاء البرلمان والصحافيين السوريين من مغبة التطرق إلى القضية الفلسطينية في الوقت الراهن.

أما المقال الثالث، فنُشر في صحيفة الإنشاء الدمشقية، وقد هاجم «السياسة السلبية» التي اتخذها القادة الفلسطينيون خلال ١٧ عاماً، واتهمهم بإغلاق الطريق أمام «السياسة الإيجابية». ودعا المقال جميع الذين يتبنون «السياسة الإيجابية» في البلاد العربية، إلى الظهور على الملأ والعمل من أجل تحقيق سياستهم. وظهر المقال الرابع في صحيفة صوت الأحرار البيروتية، على شكل تحقيق تناول قرار حكومة فلسطين الانتدابية إعادة الهدوء والنظام إلى فلسطين بمختلف الوسائل، وأكد تصميمها على تنفيذ تقسيم فلسطين وفق توصية لجنة بيل، إذا ما فشلت بريطانيا في إقناع العرب واليهود بقبول التقسيم.

ووصف المقال العرب الذين يقومون «بأعمال عنف» بأنهم أشخاص فقدوا وعيهم وعقولهم، كما فقدوا التمييز بين الصالح والطالح، وشن هجوماً على القادة الفلسطينيين، وانتقد الدعاية الأجنبية «التي تستغل الوضع وتصبّ الزيت على النار»، ودعا حكومة فلسطين الانتدابية إلى السماح «للقادة الفلسطينيين»، الذين لم يُبعدوا ولم يُسجنوا، باستلام قيادة الشعب العربي الفلسطيني من أجل وضع حد لـ «الإرهاب»، وللوضع غير العادي السائد في فلسطين. ونشر ساسون في أثناء مكوثه في بيروت ودمشق أحد عشر يوماً، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧، نحو ٢٨ مقالاً مدسوساً في إحدى عشرة صحيفة، بثمن معدله ١,٧٥ جنيه فلسطيني للمقال الواحد.

وقدم ساسون، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧، برنامج عمل إلى موشيه شرتوك، أوضح فيه أن تأثير هذه المقالات في النخب والرأي العام في سورية ولبنان لن يظهر على الفور، شرط أن تستمر عملية نشر المقالات بثبات وانتظام. ومن أجل

تحقيق ذلك، اقترح ساسون، وبناء على تجربته ومعرفته بأصحاب ومحرري الصحف السورية واللبنانية، نشر المقالات المدسوسة في سبع صحف، ثلاث سورية هي فتى العرب والإنشاء والأيام، وأربع لبنانية هي صوت الأحرار وبيروت ولسان الحال والنهار. وأضاف أنه من الأفضل نشر مقالات في الصحف السورية أكثر من الصحف اللبنانية، غير أن الصحف السورية، وفقاً لمعرفته وتجربته، تدقق جداً في مضمون المقالات واتجاهها، كما أنها في بعض الأحيان ترفض نشرها حتى مقابل ثمن مرتفع، وسبب ذلك في رأيه، يعود إلى اهتمام الصحف السورية بما أطلق عليه «البرستيجا»، وإلى علاقاتها بالقيادات الفلسطينية الموجودة في سورية ولبنان، وإلى الدعم المالي الذي كانت تحصل عليه من كل من الحكومة السورية والقيادة الفلسطينية وحكومات أجنبية. لكنه ذكر أن الصحف اللبنانية، ولا سيّما الصحف المذكورة أعلاه، هي أكثر انتشاراً في فلسطين والبلاد العربية الأخرى من الصحف السورية، وأضاف أن «بعض الصحف اللبنانية معنيّ، لأسباب سياسية واقتصادية، بوقف الإرهاب في فلسطين، وبالحرب ضد الدعاية الأجنبية، وبتطور المشروع الصهيوني».

ورأى ساسون، في ما يتعلق ببرنامج عمله، أن تكون وتيرة النشر مقالاً واحداً في الأسبوع في كل صحيفة من الصحف السبع، أي ٢٨ مقالاً في الشهر؛ فهذه الوتيرة، في نظره، ليست مرتفعة، وخصوصاً في ضوء «نشاطات المفتي الحاج أمين الحسيني والدعاية الأجنبية» في هذا المضمار، كما أنها تمكن الوكالة اليهودية من معالجة مختلف الموضوعات، وتستجيب في الوقت نفسه، لمطالب الصحف المالية، وتبعد الشبهات عن صحيفة أو صحيفتين إذا ما انفردتا بنشر هذه المقالات[١٧١].

ويمكن القول إنه لم تتشكل في سورية منظمات صهيونية ذات نفوذ كبير. فيهود سورية مثلاً، كانوا أقل تماسكاً فيما بينهم بخلاف اليهود العراقيين. وكان من الصعب حصول اندماج يهود سوريي الأصل واليهود الأوروبيين المهاجرين. فاليهود الأصليون معظمهم حرفيون، وخصوصاً يهود دمشق، أما اليهود الأوروبيون فكان معظمهم تجاراً استقروا في حلب. كما أن يهود سورية لم تجذبهم الدعاية الصهيونية بشكل ملحوظ، فقد أكدوا مراراً ولاءَهم لسورية. وفي آذار/ مارس ١٩٤٥، قامت تظاهرات في دمشق وحلب شارك فيها اليهود تضامناً مع الفلسطينيين، وأرسل حاخام الجزيرة موشي ناحوم برقية إلى الرئيس محتجاً على فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة الصهيونية، وكذب

(١٧١) المصدر نفسه.

رئيس الطائفة في دمشق ما نشرته إحدى وكالات الأنباء الصهيونية عن اضطهاد اليهود السوريين[١٧٢]. ودفع صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، النائب في البرلمان السوري عن مدينة دمشق، وحيد مزراحي إلى القول: إن اليهود يستنكرون أعمال الصهيونية ويعتبرونها عقيدة سياسية غربية منفصلة عن الدين لا تتفق مع عادات اليهود العرب ولغتهم وأخلاقهم. كما أعلن براءة اليهود العرب من الصهيونية وأعمالها لأنها جاءتهم من الغرب لتجعلهم ضمن حظيرتها [١٧٣].

وبعد ذلك بسنوات قليلة أكد الحاخام «صبري لينادو» مواقف اليهود في سورية من الصهيونية والكيان الصهيوني الذي أعلن عن قيامه عام ١٩٤٨، وعبر عن استنكار زعماء الطائفة اليهودية السورية فكرة «الوطن القومي اليهودي» وكذلك الدولة اليهودية[١٧٤].

ثالثاً: يهود لبنان

مُنح يهود لبنان حقوقاً متساوية مع غيرهم من الرعايا العثمانيين في مرسوم «خطيّ شريف غولخانة»، الصادر عام ١٨٣٩، فألغيت الجزية ثم طُلب منهم عام ١٩٠٩ تأدية الخدمة الإلزامية في الجيش، وصار يجري توظيفهم في الدوائر المدنية، وأصبح لهم ممثلون في مجالس الولايات والبلديات. بالرغم من دعوات المعارضة التي نادت بطردهم[١٧٥].

وقد تركز وجود الطائفة اليهودية اللبنانية في العاصمة بيروت وبعدد أصغر في طرابلس بالشمال والباقي في صيدا وصور في الجنوب. وكالأقلية المسيحية تقبلت الطائفة اليهودية اللبنانية نفوذ الحضارة الغربية وأتقن معظم أفرادها اللغة العربية والفرنسية[١٧٦].

وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت تسكن في صيدا الجالية اليهودية الأقدم والأكبر على مستوى الطائفة في كل لبنان. وكانت تتألف من ٢٥ عائلة تقريباً. وبالإضافة إلى جالية صيدا كان هنالك جاليتان يهوديتان أقلّ حجماً في كلٍّ من بيروت وطرابلس،

(١٧٢) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٩٩.
(١٧٣) الأنباء (الكويت)، ١٢/ ٦/ ١٩٨٢.
(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(١٧٥) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 44.
(١٧٦) Siegfried Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950), p. 2.

بلغ تعداد كل منها ما قرابته خمس عشرة عائلة (عام ١٨٢٤). وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد عددُ اليهود في بيروت وصيدا وقُدِّر عددهم عام ١٩٠٤ بـ ٦١٠ في صيدا وثلاثة آلاف في بيروت. وعقب ذلك بوقتٍ قصير راح يهود صيدا يغادرونها إلى بيروت أو أمريكا. وعام ١٩١٣ لم يكن قد بقي في صيدا إلا ٣٥٠ يهودياً، وخمسة آلاف في بيروت[١٧٧].

وهاجر في العام ١٩١١ عدد كبير من اليهود من سورية والعراق وتركيا واليونان واستقروا في لبنان. ووصل تعداد اليهود في لبنان إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إلى ستة آلاف يهودي أقام معظمهم في بيروت.

وأظهر إحصاءٌ أجري عام ١٩٣٢ أنه كان في بيروت في ذلك التاريخ ٣٠٦٠ يهودياً وفي صيدا ٤٥٨ يهودياً. ونتيجةً للحركة المتواصلة لليهود من سورية إلى لبنان تزايد عدد اليهود في لبنان حتى وصل في إحصاء عام ١٩٤٤ إلى ٥٦٦٦ يهودياً. وقدّر عددهم عام ١٩٤٧ بما يقرب من ٥٩٥٠ يهودياً. وبعد أن تأسست دولة إسرائيل حدثت زيادة ملموسة في تعداد اليهود بلبنان، إذ هاجرت إليه آنذاك أعداد كبيرة من يهود سورية ويهود البلدان العربية[١٧٨]. ووصل عددهم إلى ٩٠٠٠ عام ١٩٥٨[١٧٩].

وفي عام ١٩٦٠ كان عدد اليهود الذين يحملون الهوية اللبنانية نحو ٨٠٠٠ نسمة. وبعد السنة الأولى من الحرب الأهلية في العام ١٩٧٦، لم يتبقَّ إلا ٥٠٠ يهودي لبناني. وقد وصل عدد يهود لبنان في عام ١٩٨٦ إلى ٥٠ يهودياً فقط، تمركزوا في بيروت «الشرقية» وجزين[١٨٠].

ومن أبرز العائلات اليهودية هي مزراحي، مغربي، سرور، درويش، زيتوني، مثلون، بيخار، كوهن، براهام، برزلاي، بلسيانو، بصل، بولتي، حديد، خياط، ديوان، زيتون، شميا، شماس، شكري، شموئيل، نورتي، لاوي (ليفي)، معتوق، نسيم، ذكري، يمني ويعقوب[١٨١].

---

(١٧٧) Cohen, Ibid., p. 78.

(١٧٨) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٨٩.

(١٧٩) Cohen, Ibid., p. 45.

(١٨٠) الوسط (لندن)، العدد ٩٤ (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).

(١٨١) البلد (بيروت)، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧.

وكان لليهود عدد من الكُنس منها: كنيس عالَيه الذي بني عام ١٨٩٠، وكنيس بحمدون الذي بني عام ١٩١٥ (وقد دُمّرا أيام الحرب اللبنانية)[١٨٢]. وهناك كنيس «ماغن أبراهام» في وسط بيروت في وادي أبو جميل (الذي جرى ترميمه) والمدفن اليهودي في السوديكو. وهناك مدفن مخرّب مهجور بالقرب من مكبّ النفايات الساحلي في صيدا، وكنيس في دير القمر[١٨٣].

وقد ضمن الدستور اللبناني (عام ١٩٢٦)، لليهود الحقوق الكاملة كمواطنين لبنانيين. وفي العام ١٩٣٦، أصدر المندوب السامي الفرنسي في شهر نيسان من ذلك العام قانوناً شاملاً يحدد وضع الطوائف الدينية، وعلى أساسه يتولى إدارة شؤون الطائفة في لبنان المجلس الملّي المكوّن من رئيس و١٢ عضواً منتخبين من قبل جمعية عمومية تتألف من كل أعضاء الطائفة. وتجري انتخابات المجلس مرة كل سنتين.

وحسب التقليد المتبع يكون الحاخام رئيساً للطائفة ويمثلها أمام الحكومة[١٨٤].

١ ـ أوضاع يهود لبنان التعليمية

كان في صيدا حتى عام ١٩٢٠ مدرسة تلمود توراة واحدة، درس فيها ما يقرب من مئة طالب راوحت أعمارهم بين عامين وأحد عشر عاماً. وفي عام ١٩٠٢ درس بعض الأطفال اليهود في المدارس المسيحية في المدينة. وفي ذلك العام أيضاً أُغلقت مدرسة تلمود توراة، وأنشأت الأليانس مدرسة مختلطة تعلّم الأولاد والبنات إلى أن أُغلقت في حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٥، رغم أن الجالية اليهودية التي كانت موجودة آنذاك في مدينة صيدا لم تتعدَّ بضع عشرات.

وفي بيروت لم يختفِ التعليم التقليدي كليةً، مع أنه تراجع كثيراً. ومع تزايد اتخاذ اليهود لبيروت موطناً لاستقرارهم جرى افتتاح مدرسة تلمود توراة أخرى في المدينة عام ١٩٢٣، وبلغ عدد تلاميذها ٥٠٠ تلميذ. وأُنشئت عام ١٩٢٦ مدرسة تلمود توراة أخرى، درس فيها عام ١٩٣٢ نحو ٢٥٠ طالباً وفي عام ١٩٣٥، درس ٢٩٠ طالباً، وعام ١٩٥٩ درس ٢٥٠ طالباً، وعام ١٩٦٢ درس ١٩٣ طالباً.

---

(١٨٢) إرمان، «استراتيجيات الحركة الصهيونية في سورية ولبنان في الثلاثينيات».

(١٨٣) <http://arts.elnashra.com/articles-1-14114.html>.

(١٨٤) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ١١٢ ـ ١١٣.

وحتى عام ١٩٣٠ كان يجري بشكل رئيسي تدريس العبرية والكتاب المقدس، وتمَّ لاحقاً إضافة مواد عامة. ولكن حتى عام ١٩٥٠ ظلّ مستوى تلك المدارس متدنياً، ولم يكن طلبتها مؤهلين بما يكفي لخوض امتحانات المدارس الابتدائية الحكومية والفرنسية. وبما أن الآباء كانوا يريدون لأبنائهم أن يتعلموا لغات أوروبية أكثر كانوا يرسلونهم إلى المدارس العلمانية. أما الطلبة الذين درسوا في المدارس الدينية فكانوا من الفقراء.

ومنذ الأربعينيات راحت الأليانس تجهِّز صفاً لتمكين الطلبة من أجل امتحانات «البريفيه» (Brevet) (المتوسطة) التي كانت تجريها الدولة اللبنانية. وبفضل ذلك الصف استطاع ٤٦ طالباً يهودياً النجاح في الامتحانات عام ١٩٥٤ يُضاف إلى هذا ١٢ طالباً اجتازوا امتحانات البريفيه الفرنسية. وفي عام ١٩٦٠ نجح ٢٨ طالباً من الطلاب الذين جهزتهم مدارس الأليانس، و١٧ طالباً من طلاب البريفيه الفرنسية(١٨٥).

وقد نشط عدد من الصحفيين اليهود في لبنان. منهم إلياهو سليم مان، الذي أشرف على تحرير الصحيفة اليهودية الوحيدة الناطقة بالعربية في بيروت. وتوفيق مزراحي الذي أصدر مجلة اقتصادية باللغة الفرنسية. ومن بين الشعراء والكتاب الذين يستحقون الذكر، الكاتبة والمترجمة والصحفية السيدة استير أزهاري مويال، التي كتبت العديد من الكتب وترجمت أشياء كثيرة من الفرنسية إلى العربية، وساهمت في تحرير عددٍ من الصحف، وواحدةٌ منها حررتها مع زوجها. وكانت نشيطة في المنظمة النسائية في بيروت. وانتقلت لاحقاً إلى يافا. وتوفيت عشية الإعلان عن قيام دولة إسرائيل(١٨٦).

٢ ـ الأوضاع السياسية ليهود لبنان

لم تسجل ثلاثينيات القرن الماضي إلا اعتداءات طفيفة طاولت اليهود. واختلف لبنان عن باقي البلدان العربية من عدة نواحٍ منها: أولاً، لا توجد فيه أغلبية مسلمة؛ ثانياً، يتألف المجتمع اللبناني من مجموعة من الأقليات ولا تشكل واحدة منها الأغلبية. ويبلغ تعداد المسلمين (السنة والشيعة) ٤٤٥ ألف نسمة والمسيحيين (الموارنة والأرثوذكس والأرمن... إلخ.) ٦٠٠ ألف نسمة و٧٥ ألف من الدروز وكان عدد اليهود ٦٢٦١ نسمة بحسب إحصاء عام ١٩٤٤(١٨٧).

---

(١٨٥) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 135.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٨٧) Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East*, p. 55.

وانضم لبنان إلى الجامعة العربية، بعد تردد، بهدف الحصول على دعمها في حملته للحصول على الاستقلال من فرنسا. ويعود موقف لبنان الفاتر في دعم فكرة القومية العربية إلى الموارنة البالغ عددهم ٣٢٥ ألف نسمة، وهم أكبر مجموعة من السكان، ولم يعترضوا على نشاط الحركة الصهيونية في فلسطين. وحول موقف يهود لبنان من الصهيونية تذكر المصادر التاريخية الحديثة أنه بعد عام ١٩٤٥ اتخذت الحكومة اللبنانية إجراءات مشتركة مع الحكومة السورية لوقف النشاط الصهيوني، وقد اشتبه بأمر منظمات الشباب المكابي و"بن تسيون" (Ben Zion) التي تعمل على تهريب اليهود إلى فلسطين والاشتراك في نشاطات صهيونية. وقد استنكر يهود لبنان النشاط الصهيوني عام ١٩٤٩، وعبّر عن ذلك المجلس المللي في ذكرى وعد بلفور وأكد ولاءه للبنان[١٨٨].

وكعضو في الجامعة العربية كان على لبنان أن يشارك في الحرب ضد إسرائيل، وما إن اندلعت الحرب في فلسطين حتى اضطرت الحكومة إلى تطبيق الإجراءات الأمنية نفسها التي طبقتها البلدان العربية الأخرى. وفي كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٨ طُلب من اليهود الأجانب كافة مغادرة البلاد بمن فيهم طلاب الجامعة الأمريكية والكلية الفرنسية. وعندما ابتدأت العمليات الحربية في أيار/ مايو ١٩٤٨ اعتقل ٢٠٠ من المشبوهين السياسيين وكان بينهم القليل من اليهود. وحصلت بعض المناوشات ـ خلال أشهر القتال في فلسطين ـ ومنها حادثة إلقاء قنبلة على مدرسة الأليانس اليهودية جُرح خلالها عدد قليل من اليهود. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه حاصرت تظاهرة الحي اليهودي، لكنها جوبهت بقوات من الحرس المدافعة، وبقوات مسلحة أرسلتها الحكومة للدفاع عن الجالية اليهودية. وخلال العمليات العسكرية في الجليل نزحت أعداد كبيرة من اللاجئين العرب إلى لبنان، وقامت القوات الإسرائيلية باحتلال بعض المناطق في جنوب لبنان، واستولى أهالي صيدا على بعض الأبنية العائدة لليهود لإسكان اللاجئين.

وقد مُنع اليهود من مغادرة لبنان لكن كان يسمح بالسفر إلى سورية بهدف التجارة بتصاريح خاصة. وعملاً بنصيحة بعض المصادر الحكومية فقد بذل اليهود أقصى ما يستطيعون للمحافظة على هدوئهم والابتعاد عن الأنظار؛ ورغبة في تجنب الإساءة جرى تبديل اسم صحيفة العالم الإسرائيلي إلى السلام. واستجابة للضغط الشعبي وللرأي العام ساهمت الجالية اليهودية بالتبرع للصندوق العربي ـ الفلسطيني بمبلغ قدره مليون ونصف مليون ليرة لبنانية تقريباً (نحو ٥٥ ألف جنيه). لكن تدهور الأمور لم

(١٨٨) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

يصل إلى مرحلة إعاقتهم عن الوصول إلى أعمالهم، فالتجار منهم لم ينقطعوا عن متابعة نشاطهم التجاري. وما إن انتهت الحرب حتى بادرت الحكومة اللبنانية بإعادة الأمور إلى طبيعتها، فأزالت الحظر المفروض على السفر للخارج وأعادت كبار الموظفين اليهود المسرَّحين إلى الخدمة كما قامت بترقية عدد منهم. وسمحت الحكومة اللبنانية لتسعة من اليهود الفارّين من العراق إلى لبنان (المحكومين بالإعدام في العراق غيابياً) ولثلاثة يهود كانوا يقيمون في فلسطين بمغادرة البلاد إلى إسرائيل(١٨٩).

وكان لبنان أقل الدول الأعضاء في الجامعة العربية حماساً للمشاركة في التشديد على اليهود، وأول دولة عضو في الجامعة العربية تعيد الأوضاع الطبيعية إلى سابق عهدها بعد توقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٨ وتلغي القيود التي فرضت على اليهود أثناء الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى.

رابعاً: يهود الجزيرة العربية

١ ـ شبه الجزيرة العربية

عاش اليهود في جزيرة العرب كما عاش أهلها(١٩٠)، فلبسوا لباسهم وتكلّموا لغتهم ومارسوا عاداتهم وتقاليدهم وتصاهروا معهم، فتزوّج اليهود عربيات، وتزوّج العرب يهوديات، والفرق الوحيد الذي كان بين العرب واليهود في الجزيرة هو الاختلاف في الدين(١٩١).

ويلاحظ أنّ يهود الجاهلية لم يحافظوا على يهوديتهم وعلى خصائصهم التي يمتازون بها محافظةً شديدة كما حافظوا عليها في الأقطار الأخرى. فأكثر أسماء القبائل والبطون والأشخاص، هي أسماء عربية، والشعر المنسوب إلى شعراء منهم، يحمل الطابع العربيّ، والفكر العربيّ. ولم يختلفوا في حياتهم الاجتماعية والسياسية اختلافاً كبيراً عن العرب، فهم في أكثر أمورهم كالعرب، في ما سوى الدين(١٩٢).

---

(١٨٩) Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, Ibid., p. 54.

(١٩٠) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، مج ٤، ج ٢، ص ٢٣٣.

(١٩١) أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية (دمشق: العربي للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٦٢٨.

(١٩٢) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ١٠ ج، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين؛ بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٠)، ص ٥٣٢ ـ ٥٣١.

ومن المؤرّخين من ينكر صلة يهود الجزيرة العربية بيهود فلسطين ويعتبرهم من العرب المتهوّدين؛ ومنهم من يربطون نسلهم بجيش موسى تارةً وداود تارةً أخرى[١٩٣]. فاليعقوبي ينكر وجود طوائف يهودية أصلها من فلسطين في الجزيرة العربية قبل عصر الإسلام، ويؤكد أنّ العناصر فيها كانت من العنصر العربيّ الأصيل ويقول في وقعة بني النضير أنّ «بني نضير فخذ من جذام إلا أنهم تهوّدوا ونزلوا بجبلٍ يقال له النضير فسمّوا به»، وفي وقعة بني قريظة يقول بأنّ بني قريظة فخذ من جذام أيضاً أخوة بني النضير ويقال إنّ تهوّدهم كان في أيام عاديا بن السموأل، ثم نزلوا بجبلٍ يقال له قريظة فنسبوا إليه»[١٩٤].

وأشارت مصادر عربية أخرى إلى أنّ قبائل يهودية كانت تسكن بلاد العرب منذ زمنٍ قديمٍ، فالأصفهاني يتحدّث عن هزيمة العماليق في الحجاز على يد بني إسرائيل الذين أرسلهم موسى لإبادتهم عن بكرة أبيهم[١٩٥].

ويذهب بعض المؤرخين المسلمين أبعد من ذلك فيحدّد أسماء القبائل اليهودية التي انحدرت من هؤلاء اليهود. يذكر ابن خلدون في تاريخه «أنّ بني إسرائيل بعد مُلْكهم الشام بعثوا بعوثهم إلى الحجاز وهنالك يومئذٍ أمّةٌ من العمالقة يسمّون جاسم وكان اسم ملكهم الإرم بن الأرقم، وكان أوصاهم أن لا يستبقوا منهم من بلغ الحلم، فلما ظهروا على العمالقة وقتلوا الأرقم استبقوا ابنه وضنّوا به عن القتل لوضاءته؛ ولمّا رجعوا من بعد الفتح وبّخهم إخوانهم ومنعوهم دخول الشام وأرجعوهم إلى الحجاز وما تملّكوا من أرض يثرب فنزلوها واستتمّ لهم فتحٌ في نواحيها ومن بقاياهم يهود خيبر وقريظة والنضير»[١٩٦].

ويعتقد إسرائيل ولفنسون (أبو ذؤيب) أستاذ اللغات السامية بدار العلوم في جامعة القاهرة، أن الطريقة المثلى لمعرفة جنسية اليهود في بلاد العرب إنما هي النظر

---

(١٩٣) أحمد سوسة، الصهيونية.. مديات الافتراءات: تحليل ونقد وحوار (القاهرة: جروس بريس، ٢٠٠٣)، ص ١٧٢.

(١٩٤) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، تحقيق محمد يوسف نجم (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٥)، ج ٢، ص ٤٩ و٥٢.

(١٩٥) محمود غنيم، أخبار أوس ونسب اليهود بيثرب وأخبارهم (بيروت: مؤسسة جمّال للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ١٠٧.

(١٩٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٢ ج (بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧١)، ج ٢، ص ٨٨.

في الأخلاق والتقاليد واتجاه الأفكار والأعمال. ومن هذا السبيل نستطيع أن نحكم بأن يهود يثرب خصوصاً، وشمال الحجاز عموماً، أقرب إلى العنصر اليهودي منهم إلى العنصر العربي نظراً إلى ما وصفهم القرآن الكريم(١٩٧).

ويقسم القرآن الكريم يهود الحجاز إلى قسمين: أحبار وجهلة أميين؛ ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ. فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً﴾(١٩٨) وكلمة حِبْر هذه عبرية الأصل معناها الرفيق، وكانت تطلق في العصور الأولى قبل الميلاد على كل عضو من أعضاء الطائفة اليهودية الدينية (الفروشيم) ثم لما تغلبت تعاليم هذه الفئة أصبح كل متعلم من اليهود يلقب بحِبْر(١٩٩).

ويعتقد بعض المستشرقين بأنه قد ظهرت في يثرب دولة يهودية امتد سلطانها السياسي حتى شمال الحجاز بأجمعه. ولكن الواقع أن هذا رأي مبالغ فيه، إذ ليس عندنا مصادر موثوق بها تؤيد وجود دولة يهودية في شمال الحجاز، اللهم إلا إذا استثنينا قصة خرافية عن الفيطون ملك يثرب وليس لها في الواقع ظل من الحقيقة(٢٠٠).

وكان اليهود في شقاق دائم ولم تظهر بينهم الألفة إلا في أيام البؤس والشدة، كما اتحد بنو النضير وبنو قريظة في يوم بعاث ضد عدوهم من بني الخزرج. وفي يوم بعاث كان بنو قينقاع يحاربون إلى جانب صفوف الخزرج ضد أبناء جلدتهم، وقد بالغ اليهود في قتلهم، ومعلوم أن عداوة بني قينقاع لبقية اليهود قديمة. وعنصر ثالث من اليهود هو البطون المتهودة الصغيرة، وكان من بطون العرب في يثرب أسر تهودت ولم تخرج من ديارها، بل بقيت محتفظة بمنازلها بين قومها؛ ولا يوجد لهذه البطون المتهودة ذكر في النضال العنيف ضد الإسلام(٢٠١).

وكان بنو قينقاع أغنى طوائف اليهود في مدينة يثرب، وتحتوي بيوتهم على الأموال الطائلة والحلي الكثيرة من الفضة والذهب، وكان عددهم غير كثير فمن السهل

---

(١٩٧) إسرائيل ولفنسون، تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩١٤؛ القاهرة: مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، ص ٢٠.

(١٩٨) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآيتان ٧٨ ـ ٧٩.

(١٩٩) ولفنسون، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

مقاتلتهم واستئصال شأفتهم. وفوق كل هذا كانت هناك عداوة بين بني قينقاع وبقية اليهود[٢٠٢].

وهناك عامل ذو قيمة كبيرة في حمل الرسول على البدء بمحاربة بني قينقاع، وهو أن بني قينقاع كانوا من موالي بني الخزرج، وكانت أغلب بطون بني الخزرج دخلت في الإسلام ما عدا بطن عبد الله بن أبيّ الذي كان يُظهر الإيمان ويُبطن الكفر، وكانت بطون بني الخزرج توافق على مشروعات النبي من دون معارضة. بينما كان بنو قينقاع يعتمدون على معاضدة حلفائهم من الخزرج في نزاعهم مع الرسول قبل كل شيء، إذ لا يتصور أن بطناً صغيراً كبطن بني قينقاع يجرؤ على إعلان الحرب ضد بطون يثرب، ولكن بني الخزرج خذلوهم ولم يتحركوا لنجدتهم رغم أنهم من مواليهم[٢٠٣].

ويذكر أنه لم يشترك أحد من اليهود في واقعة أُحد إلا رجل اسمه مخيريق كان رجلاً غنياً كثير النخيل وكان يعرف رسول الله بصفته وما يجد في علمه وغلب عليه إلف دينه فلم يزل على ذلك حتى كان يوم أُحد. وقد كانت موقعة أُحد في يوم سبت فأبى اليهود أن يحملوا السلاح في ذلك اليوم ورفضوا الاشتراك مع الرسول في غزوة أُحد، معتمدين على أن المعاهدة التي كانت بينهم وبين النبي تسمح لهم بالتخلف عن المعارك التي تقع بعيداً من المدينة.

وقد أراد بنو النضير أن يذعنوا لحكم الرسول ويجلوا عن يثرب ولكن «رهطاً من بني عوف بن الخزرج منهم عبد الله بن أبي وديعة بن مالك وسويد وداعي قد بعثوا إلى بني النضير أن البثوا وتمتعوا فإنا لن نسلمكم إن قتلتم قاتلنا معكم وإن أخرجتم خرجنا معكم فتربصوا ذلك من نصرهم فلم يفعلوا. وقد طلب بنو النضير من بني قريظة أن ينجدوهم فلم يفعلوا وصرح كعب ابن أسد زعيم بني قريظة أنه لا يريد أن ينقض حِلْفَه مع الأنصار»[٢٠٤].

وقضت غزوة بني قريظة القضاء التام على بطون اليهود في يثرب. وكان القضاء على اليهود هو رائد بطون الأوس والخزرج منذ الساعة الأولى لمجاورتهم لهم في

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.
(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

يثرب وقد بذلوا في هذا السبيل جهوداً عظيمة في فترات مختلفة ولم توفق حتى جاءت الحوادث بعد الهجرة فحققت آمالهم وأطماعهم السياسية(٢٠٥).

أما النساء والذراري فقد بعث بهم الرسول إلى نجد فابتاع بهم خيلاً وسلاحاً وقد اصطفى لنفسه من نساء قريظة ريحانة بنت زيد فكانت عنده حتى توفيت في حياته(٢٠٦).

وتتلخص الأسباب التي حملت النبي على غزو خيبر في ما يأتي:

١ ـ ثأره من يهود خيبر لِما فعلوا من تحريض قريش وغطفان على محاربة المسلمين.

٢ ـ كانت جموع اليهود في خيبر من أقوى الطوائف بأساً وأوفرها مالاً وسلاحاً، ولم يكن هناك أي أمل في أن يعتنقوا الدين الإسلامي بعد ما أثبتت التجارب السابقة مع يهود يثرب أن اليهود لن يدخلوا في الإسلام، ولما كان الغرض الذي يرمي إليه الرسول إنما هو جمع العرب على دين واحد وتأليف كتلة متحدة منهم فقد كان حتماً عليه في هذه الحال أن يقضي على يهود خيبر حتى لا يكونوا حجر عثرة في سبيل تحقيق ذلك الغرض.

٣ ـ لم يجد النبي قوة تقف في سبيل نشر دينه إلا قوتين اثنتين: قوة قريش وقوة اليهود؛ لذلك وضع نصب عينيه القضاء على هاتين القوتين ليتمكن من نشر دعوته. أما بقية القبائل الحجازية فلم تكن من القوة والخطورة بمثل ما كانت قريش واليهود(٢٠٧).

وكانت حصون خيبر منيعة على رؤوس الجبال ورجالها مدربين قد مارسوا القتال وكانوا أصحاب سلاح كثير واستعملوا آلات الهدم في رد عادية المغيرين عن آطامهم (حصونهم). وكان الرسول قد جاء بخيار الأنصار مسلحين بكل ما غنموه في الغزوات السابقة، وكذلك انضم إليهم كثيرون من قبائل العرب البادية طمعاً في أموال اليهود. وكان من نتائج أول معركة بعد أن التقى الجمعان حول حصن (نطاة) أن وصل عدد جرحى المسلمين إلى ٥٠. وكان حصن ناعم من الحصون المنيعة في منطقة نطاة التي كانت بها (آطام) تعرف بهذا الاسم. وكانت بلاد خيبر منقسمة إلى ثلاث مناطق حربية: **الأولى نطاة؛ والثانية الشق؛ والثالثة الكتيبة**(٢٠٨).

---

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ١٥٢.
(٢٠٦) المصدر نفسه، ص ١٥٥.
(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
(٢٠٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

وبينما كانت الجيوش الإسلامية تحاصر الوطيح والسلالم في إقليم الكتيبة طلب اليهود الصلح وسألوا الرسول أن يحقن دماءَهم فأجابهم إلى طلبهم وحقن دمائهم.

وقد عامل الرسول يهود خيبر بغير المعاملة التي عامل بها يهود يثرب، لأن خيبر كانت واسعة الأطراف وفيها من الحدائق والمزارع والنخيل ما يحتاج إلى الأيدي الكثيرة التي مارست أشغال الزراعة والفلاحة، ولم يكن من العرب من مارس ذلك إلا النزر القليل؛ وفوق ذلك لم يرضَ الرسول أن يترك من أنصاره من يستوطن هذه الأرض ويعمل بها لحاجته إليهم في الأعمال الحربية، ولم يكن في الإمكان ترك هذه الأرض الخصبة بوراً لا تنتج زرعاً ولا ثمراً. إلا أن الدولة الإسلامية الناشئة كانت في أشد الحاجة إلى الأموال الكثيرة، فلم يكن بد من الإبقاء على اليهود ليعملوا في هذه الأرض وينتجوا منها الزرع والثمر، ولذلك كانت شروط الصلح التي عقدت بين الطرفين في مصلحة المسلمين أكثر منها في جانب المغلوبين[٢٠٩].

وعاش اليهود الذين لم ينزحوا من الحجاز مطمئنين لا يمسهم أحد بسوء وعاد عدد منهم إلى المدينة. وأمر الخليفة عمر بن الخطاب في عهده بإجلاء أغلب بطون اليهود من خيبر وفدك. كما ورد في كتاب سيرة ابن هشام الجزء الثالث أن الرسول كان يبعث عبد الله ابن رواحة إلى خيبر فيقسم ثمارها ويعدل عليهم في الخرص، فلما توفى الله نبيَّه أقرَّها أبو بكر بأيديهم على المعاملة التي عاملهم عليها رسول الله حتى توفي، ثم أقرَّها عمر. ثم بلغ عمر أن رسول الله قال في وجعه الذي قبضه الله فيه: لا يجتمعن بجزيرة العرب دينان؛ ففحص عمر عن ذلك حتى بلغه الثبت، فأرسل إلى اليهود فقال إن الله عز وجل قد أذن في جلائكم فقد بلغني أن رسول الله قال لا يجتمعن بجزيرة العرب دينان فمن كان عنده عهد من رسول الله من اليهود فليأتني به أُنفذه له ومن لم يكن عنده عهد من رسول الله من اليهود فليتجهز للجلاء، فأجلى عمر من لم يكن عنده عهد من رسول الله منهم.

وقد بقيت الأغلبية لليهود في وادي القرى إلى القرن الحادي عشر وكذلك وجدت طوائف منهم في جهات تيماء في القرن الثاني عشر للميلاد. ثم انعدم وجودهم في الحجاز وكان ذلك بسبب الضغط الشديد الذي حل بهم في عصور الاضطرابات التي حدثت بعد أن تسرب الوهن والاضمحلال إلى الدولة العباسية[٢١٠].

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ١٦٩.
(٢١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

٢ ـ يهود الكويت

يُعتقد أن أغلبية يهود الكويت جاءت من العراق. وكان الكويتي ينظر إليهم على أنهم أصحاب دين سماوي. وقد استقرت بعض اليهود في أوائل حكم الشيخ عبد الله بن صباح نحو عام ١٨٦٠، وتشهد مقبرتهم أنهم كانوا لسنين طويلة بين المجتمع الكويتي يتزاوجون ويولدون ويكبرون ويموتون ويدفنون موتاهم في مقبرة خاصة بهم، ما زالت موجودة ومسوّرة خلف «الخليجية» مقابل منطقة الشرق الصناعية.

ويذكر صالح محمد صالح العجيري[٢١١]، وهو أحد رجال العلم والفكر في تاريخ الكويت، المطرب اليهودي المشهور داوود الكويتي وهو ابن عزرا، وسمي بالكويتي لأن الغناء في القديم كان غير مرغوب ولا يريد أن يذكر اسم والده. وهناك يهودي آخر عازف كمان (صالح الكويتي). وكان لليهود مدرستهم الخاصة وخرّجت أمثال عبد اللطيف بن العبيد، وكان يسمى عبد اللطيف الكويتي، المطرب القديم، ويعتبر في مقدمة المطربين الكويتيين، ومحمود عبد الرزاق (الكويتي) أيضاً سمّي بغير اسم والده، وهو من القدماء واشتهر بالسامريات[٢١٢].

ويضيف العجيري: «عاشوا معنا بطمأنينة وأمانٍ؛ لهم حق الشراء والتملك في العقار أو المحلات أو الاستيراد والتصدير بحرية تامة، واليهودي المشهور عند أهل الكويت (صالح محلب) الذي طالب بقطعة أرض خلف فندق شيراتون عندما حصل خلاف مع بعض مُلّاك الأرض حول ملكيتها، وكان هو منهم وادعى أن الأرض له، ولم يعترض أحد على أنه يهودي وقدّم أوراقه ولكنها لم تكن كاملة، ولو كانت صحيحة لاستملكها، وهناك قضايا أخرى بالتمليك كسبها اليهود أو لم يكسبوها، وهذا دليل على أنهم استقروا وعاشوا مع الجيران سكناً أو تجارة»[٢١٣].

وزاول اليهود المقيمون في الكويت مهنة وحرفة التجارة، وامتلكوا أموالاً طائلة وكان لهم سوق خاص عرفوا به في بداية العشرينيات بداخل المدينة بالقرب من القيصرية يعرف بسوق اليهود، وقد تخصص هذا السوق ببيع الأقمشة التي يستوردونها على حسابهم من الهند وبريطانيا، وكانت تباع فيه أنواع عديدة ومختلفة

---

(٢١١) صالح محمد صالح عبد العزيز العجيري (من مواليد ٢٠/ ٦/ ١٩٢١)، <http://www.alaujairy.com/>.

(٢١٢) نقلاً عن: جاسم عباس، «يهود الكويت،» القبس (الكويت)، ٢٩/ ١/ ١٩٨٥.

(٢١٣) المصدر نفسه.

من الأقمشة اتخذت أسماء شعبية يعرفها أهل الكويت القدامى، ولم تعد هذه التسميات متداولة حالياً لطغيان الحضارة إلا ما ندر منها؛ ومن هذه التسميات التي كانت تباع في سوق اليهود بالكويت «شاش»، «جيت» «رش المطر»، «أمريكن»، «لاس»، «نيسو»، «إبريسم»، «بافته»، «خشم البلبول»، «إزقرنات»، «جين»، وغيرها من التسميات.

وقد ورث تجارة اليهود أبناؤهم وتعوّدوا منذ طفولتهم العمل بالتجارة فكان آباؤهم يملكون المحالّ التجارية، أما الأبناء فكانوا يبيعون الأقمشة من طريق حملها والتجوال بها في الأسواق والأحياء. ولم يقتصر عمل اليهود على هذه الصنعة فقط، بل هناك عدد آخر من اليهود كان يعمل في تصنيع الذهب وبيعه، وكان لهم بضعة محالّ في سوق الصاغة القديم وقد عرف عنهم عدم النزاهة في تصنيع الذهب وبيعه[٢١٤].

وكانت الجالية اليهودية كبيرة ومتقاربة في العمل، وحتى في السكن، وكان يبدو عليهم التلاحم والتقارب. ومن أهم وأكبر العائلات اليهودية التي كانت مقيمة في الكويت في الماضي: «محلب»، «ساسون»، «صموئيل»، «حصغير»، «يعقوب»، «الياهو»، «عزرا»، «جماعة صالح».

وهناك عائلة من اليهود استهواها الطرب والعزف على الآلات الموسيقية، وهي عائلة «عزرا يعقوب الربين»، وكان عزرا هذا من تجار اليهود في الكويت، إلا أنه يهوى الطرب والعزف على آلة «القانون»، وكان ابنه الذي عرف بـ «صالح الكويتي» من مواليد الكويت عام ١٩٠١، وقد أجاد العزف على آلة العود منذ صغره وتبعه أخوه «داود الكويتي»، بالعزف على آلة الكمان؛ وكوّنا مع والدهما فرقة موسيقية، كانت تستدعى إلى البيوت التي اتخذها البعض في الماضي للطرب والهوى في منطقة «الميلة» بالمرقاب والمنطقة التجارية التاسعة التي تضم أسواق الأقمشة، كما أن هناك مقبرة خاصة لليهود لا تزال بعض معالمها باقية حتى الآن.

وقد تزايدت المشكلات بسبب اليهود، وانتشر الربا والفساد والخمر المصنّع لديهم، وبات عدم الارتياح إلى وجودهم أمراً مسلّماً به، وقد سبقت هجرتهم عن الكويت أمور ومشكلات تناقلها الناس، منها مقتل أحد أبناء اليهود ورميه في البحر،

---

(٢١٤) محمد عبد الهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣)، ص ٢٤٠.

وكانت لهم لكنة ولهجة خاصة، فهم ينطقون حرف الراء غيناً. ورغم مرور الزمن فلا تزال مقبرتهم موجودة شاهدة على وجودهم في منطقة الشرق(٢١٥).

واليهود هم الذين نشروا الأسطوانات في المقاهي الكويتية في عام ١٩١٢، وامتلك يهودي أول مصنع للثلج في الكويت(٢١٦). وبلغ عدد اليهود في ثلاثينيات القرن العشرين نحو ٢٠٠ عائلة(٢١٧).

٣ ـ يهود البحرين

قطنت في البحرين جالية يهودية منذ زمن بعيد، ويبدو أنها هاجرت إليها من بابل وجنوب العراق منذ القرون الميلادية الأولى وربما أبكر. وورد ذكر يهود البحرين إبّان وصول الإسلام إلى هذه المنطقة، فعندما أرسل الرسول (ﷺ) العلاء بن الحضرمي (رضي الله عنه) إلى البحرين يدعو أهلها إلى الإسلام، صالح من فيها من اليهود وأدّوا الجزية ديناراً عن كل حالم. وكتب المنذر بن ساوي حاكم البحرين عام ٦هـ ـ وقيل ٨هـ ـ إلى النبي (ﷺ) يخبره أن في البحرين يهوداً ومجوساً، ويسأله في كيفية التعامل معهم، فكتب إليه (ﷺ) «من أقام على يهودية، أو مجوسية فعليه الجزية»، فاحتفظ اليهود بديانتهم ومارسوا طقوسهم بحرّية، وعُدّوا من أهل الذمّة(٢١٨).

وعمل يهود البحرين في التجارة، ويُعَدُّ ابن يامن من أبرز الشخصيات اليهودية التي عملت في هذه المهنة(٢١٩)، وقد امتلك أسطولاً تجارياً كبيراً وضِيَعاً وبساتين، وأصبح مضربَ الأمثال لدى الشعراء؛ حيث وصف طرفة بن العبد سفنه التجارية بقوله:

عَدَوْلِيَّة أو مِن سِفين ابن يامنٍ ... يَجوزُ بها المَلاح طوراً ويَهتدي

ووصف امرؤ القيس بساتين نخيله وكثافتها:

أو المُكْرِعاتِ من نَخيلِ ابنِ يامنٍ ... دُوَيْنَ الصَّفا اللائي يَلين المُشقَرا

---

(٢١٥) الدار (الكويت)، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٨.

(٢١٦) جمال، المصدر نفسه، ص ٤٧٨.

(٢١٧) عبد الله سهر، «يهود الكويت،» الوطن (الكويت)، ٩/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٢١٨) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٠ ج، ذخائر العرب؛ ٣٠ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨)، ص ٦٤٥.

(٢١٩) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، ٤ ج (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣)، ج ٤، ص ١٢٣٣.

والاسم ابن يامن ـ أو بنيامين ـ اسم يهودي معروف، ورد في عدد من الكتابات والنقوش القديمة، وورد كذلك في العهد القديم، وورد في السيرة اسم رجل من يهود بني النضير يدعى يامن بن عمرو (أو عمير) بن كعب بن عمرو بن جحاش، الذي أسلم إبان غزو النبي (ﷺ) ليهود بني النضير، ويعني هذا الاسم في العبرية: «ابن اليد اليمنى أو ابن اليمنى». كما وجد تاجر آخر من أهالي هجر والبحرين يدعى وثيل الذي يبدو اسمه أنه يهودي الأصل، وهذا يدل على أن يهود البحرين كانت لهم قدم راسخة في التجارة والزراعة في المنطقة، ويبدو أن يهود البحرين كباقي يهود شبه الجزيرة العربية قد كونوا مستوطنات زراعية، أو أنهم عملوا في الزراعة أسوة بإخوانهم في فدك وتيماء ووادي القرى ويثرب(٢٢٠).

ذكر الرحالة البريطاني «لوريمر» (Lorimer) في كتابه الشهير دليل الخليج عن أعداد اليهود في البحرين بأنهم كانوا خمسة أشخاص في القرن التاسع عشر، لكنهم تزايدوا مع بداية القرن الماضي وتمركزوا في البداية عند مسجد الجامع وفي محيط سوق الحراج «إذ كانت تعيش وتتمحور البحرين هناك بكل أنشطتها الاقتصادية والشعبية». وقد استأجر اليهود ثلاثة دكاكين من فندق اليماني وفي أحدها كان اليهودي كورجي يبيع أسطوانات وهو واحد من ثلاثة لهم الفضل في إدخال هذه التجارة الفنية إلى البحرين. وبعد ثلاثة عقود اشترى اليهود قرب سوقهم قطعة أرض في العام الهجري ١٣٥٠ قبل أن يولد مشروع الفندق، وهناك بنوا معبدهم (الكنيس) الذي ما زال موجوداً حتى وقتنا الحالي ويبلغ عمره أكثر من سبعة عقود وتعرض للترميم والتجديد أكثر من مرة. لقد ظل الكنيس مهملاً ومغلقاً نظراً إلى الاعتداءات التي تعرّض لها بسبب تقسيم فلسطين، إذ ظل مغلقاً عن أداء الشعائر ما يقارب نصف قرن، لكن عاد نشاطه في عهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وهو يتوسط المنامة القديمة. كما كان اليهود تجار أقمشة مَهَرة، حيث كان يعرف سوق الأقمشة الموجود داخل المنامة بسوق اليهود، إلى جانب أن نساءهم كن يجدن الخياطة واللغات من بينها الإنكليزية(٢٢١).

وفي القرن التاسع عشر كانت جزر البحرين محلاً يتاجر فيه تجار يهود العراق وفارس والهند، وقبيل عام ١٩٥٥ كان في البحرين ٢٥٠ يهودياً تقريباً، وهم متعلمون

(٢٢٠) حمد محمد بن صراي، «اليهود والخليج العربي: رؤية تاريخية نقدية،» حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، الحولية ٢١ (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ص ٣٧.

(٢٢١) <http://www.alarabiya.net/articles/2005/03/25/11573>.

وأغنياء ومتأثرون بالغرب تأثيراً كبيراً وكانوا يعملون في التجارة. ويشير الرحالة المشهور «بلغراف» (palgrave) إلى وجود جالية يهودية صغيرة في المنامة، ولكن الشيخ محمد بن خليفة طردهم منها. ويبدو ـ إنْ صحّت رواية الرحالة ـ أن هذا الإبعاد لم يكن مؤبّداً؛ فقد عاد اليهود إلى البحرين يمارسون نشاطاتهم المعتادة، بدليل أنه توجد في البحرين جالية يهودية تراوح أعدادها بين ٣٠٠ و٤٠٠ فرد، قدموا في فترة العشرينيات من القرن العشرين، من العراق وإيران والهند، وكانت الأقلية اليهودية معروفة بثرائها وتقليد أفرادها الغرب في السلوك والمظهر، وكانوا يعملون في الصرافة والتجارة والعقارات(٢٢٢).

عاش اليهود بسلام في البحرين، منذ أواسط القرن التاسع عشر. إلى أن انفجرت في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ في العاصمة المنامة أعمالُ عنفٍ ضد الطائفة اليهودية، ونُهب الكنيسُ الوحيدُ الموجود فيها، ثم جرى تدميرُهُ. بعد ذلك أعلن السكان مقاطعة اقتصادية لليهود.

وجاء في تعدادٍ لسكان البحرين أُجري عام ١٩٥٠ أن فيها ٢٥٠ يهودياً، أما إحصاء عام ١٩٥٩ فأشار إلى أنه يوجد في البحرين ١٤٩ يهودياً(٢٢٣). وأشارت المعطيات الإحصائية لعام ١٩٩٧ إلى وجود ٣٠ فرداً يهودياً في البحرين من بين مجموع سكان البحرين البالغ آنذاك ٥٤٩ ألف نسمة. وكانوا استقروا فيها جراء هجرات من إيران والعراق في أواخر القرن التاسع عشر، وقد نشط هؤلاء في مجالات التجارة والمهن الحرفية. ويتم إجراء المراسم الدينية في أيام العطلات داخل منزل خاص. ويحتفظ اليهود بأرض خاصة بهم لدفن موتاهم، وتتمتع الأغلبية العظمى منهم بالثراء وتربطهم علاقات جيدة بجيرانهم المسلمين، رغم عدم وجود علاقات رسمية بين إسرائيل والبحرين(٢٢٤).

ويوجد ليهود البحرين كنيس يتوسط المنامة القديمة بني عام ١٩٣١. وكان لليهود نائب واحد يمثلهم في مجلس الشورى هي هدى عزرا نونو والتي جاءت خلفاً لإبراهيم نونو الذي أكمل دورتين في المجلس(٢٢٥).

---

(٢٢٢) ابن صراي، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٢٣) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 66.

(٢٢٤) <http://slamoon.com/vb/t29660.html>.

(٢٢٥) «يهود البحرين،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%8a%d9%87%d9%88%d8%af_%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d9%86>.

وقد عينت نونو سفيرة للبحرين في واشنطن في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨[٢٢٦].

ومن أهم العائلات اليهودية المعروفة في البحرين:

ـ عائلة يادكار، ومنهم صالح إلياهو يادكار، وهو من الأوائل الذين استوطنوا البحرين قادمين من البصرة في نهاية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، عمل كبائع تبغ، ثم صاحب محل لبيع الدقيق والألبسة المستعملة وتخصص في بيع العباءات النسائية، عنده سبعة أولاد تلقوا تعليمهم في مدارس البحرين، ابنتاه تزوجتا في إيران وهاجرتا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعيشان الآن هناك مع عائلتيهما، أما ابنه الأكبر فقد عمل في شركة الاتصالات (بتلكو) وتزوج إحدى بنات ناجي هارون كوهين عام ١٩٥٥.

ـ عائلة سويري التي قدمت من العراق في بداية العقد الأول من القرن العشرين مع يهود بغداد، وكان إسحاق سويري، جدّ موشي سويري، يعمل ببيع التبغ والعطور. كما أن إسحاق سويري ومئير داؤود روبين وإبراهيم نونو كانوا أعضاء في بلدية المنامة ولم تتسبب عضويتهم في أي مشاكل أو أحقاد. ومن أولاده سلمان (شلومو) الذي التحق بالعمل في البنك الشرقي المعروف باسم «ستاندرد تشارترد بنك»، وقطعة الأرض التي بنى عليها سلمان سويري منزل عائلته كانت هبة من الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وغادر أفراد عائلة سويري جميعاً البحرين على دفعات، وكان آخرهم عام ١٩٧٠[٢٢٧].

ـ عائلة الكويتي التي كانت تشتغل بتجارة الأقمشة، وفي بداية الخمسينيات استأجروا طائرة خاصة وغادروا البحرين، أما ابنهم ناجي صالح فقد بقي بالمنامة مع زوجته إحدى بنات إبراهيم نونو، وكانت له عائلة مكوّنة من خمس بنات وولدين وغادر مع عائلته في نهاية الستينيات.

ـ عائلة مائير روبين، وقد جاءت من بغداد عام ١٩١٤، وعميد العائلة هو منير داوود روبين تاجر الأقمشة، وابنه يسمى داؤد عمل لدى بنك ستاندرد تشارترد (فرع المنامة) لمدة ٣٥ عاماً، وأصبح الموزع الوحيد لمنتجات «شارب» للأدوات الإلكترونية، بعد أن تفرغ لأعماله الخاصة، وتزوجت إحدى بنات داؤد روبين بناجي هارون كوهين عام

(٢٢٦) موقع العربية نت الإلكتروني، <http://www.alarabiya.net>.

(٢٢٧) Nancy Elly Khedouri, *From Our Beginning to Present Day* (Manama: Al Manar Press, 2007), p. 30.

١٩٣٣، وكانت هذه العائلة تقيم بالبصرة، وناجي عمل بتجارة المنسوجات، وشارك أبناؤه بإدارة أعماله واستأجر سينما البحرين من الشيخ علي بن أحمد آل خليفة، وسينما اللؤلؤ من محمد بن عبد العزيز القصيبي، وقامت إحدى بنات ناجي هارون بتدريس اللغة العربية في مدرسة القلب المقدّس، وقد تزوجت بنات ناجي هارون جميعهن واستقررن بين العائلات اليهودية البحرينية المقيمة فيها.

ـ عائلة نونو وهي من أصول عراقية ولا تزال مقيمة في البحرين، يبدأ تاريخ العائلة بإبراهيم نونو الذي غادر العراق وهو في سن التاسعة من عمره ليصل إلى البحرين، وكان يدور في الأحياء منادياً «زري عتيق»، وكان «الزري» يُجمع ويُصهر لاستخراج الذهب والفضة منه ليباع في الخارج. وفي هذه الحرفة بدأ إبراهيم نونو تجارة الصرافة ليؤسس شركة البحرين المالية ويقوم بتحويل الأموال من وإلى البحرين وإيران، وله أربعة أبناء وأربع بنات، ويبلغ أفراد العائلة نحو مئة يتوزعون في عدد من العواصم العالمية، وكان عضواً في بلدية المنامة عام ١٩٣٤، وعمل بتجارة الذهب مع شركة إنكليزية. وكان ابنه داوود إبراهيم نونو مؤسساً لنادي البحرين لبريدج، وعُيِّن إبراهيم ابن داؤد للمرة الأولى عضواً في مجلس الشورى ممثلاً للجالية اليهودية[٢٢٨].

ـ عائلتا مراد وخضوري جاءتا من العراق وتعودان إلى أيام مراد يوسف صالح وشقيقه إبراهيم يوسف صالح وناجي، ولد في البحرين وعمل بالتصوير وصار وكيلاً لساعات «الرولكس» و«وستنغ هاوس» وأشقاؤه كذلك، عملوا بتجارة الساعات. وعائلة مراد جارة لعائلة خضوري، وافتتح يوسف خضوري محله في شارع باب البحرين خلال الثلاثينيات وصار أكبر الموزّدين في البحرين للمواد الغذائية، وتزوج يوسف نظيمة بنت سلمان الصراف وهي شقيقة ساسون يهودا الياس من والدته. وتعرضت أسرة خضوري لحادث مأسوي عام ١٩٥٤ عندما تحطمت طائرة «الكومت» التي كانت تستقلها وسقطت في البحر المتوسط، وكان من بين ركابها اثنان من بنات يوسف، هما راشيل ونانسي[٢٢٩].

وكانت توجد في البحرين مدرستان لتعليم اللغة العبرية، الأولى في الكنيس والثانية في أحد المنازل الخاصة[٢٣٠]. وقد غادر القسم الأكبر من التجمع اليهودي

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.
(٢٢٩) «رصد تاريخي موثّق بالصور ليهود البحرين. . وقصة اليهودية مسعودة شاؤول،» منتديات تعب قلبي (٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، <http://forum.te3p.com/130886.html>.
(٢٣٠) المصدر نفسه.

الصغير الذي كان موجوداً في البحرين. وكان في جُزر البحرين عام ١٩٤٨ ما يقرب من ٤٠٠ يهودي[٢٣١].

وأشارت المصادر الصهيونية والإسرائيلية إلى وقوع اضطرابات «ضد اليهود» عام ١٩٤٧سقط على أثرها يهودي واحد وجُرح آخران كما دُمر الكنيس الوحيد هناك، الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد كبير منهم ويحتمل أن تكون أصابع صهيونية وراء الحادث[٢٣٢].

٤ ـ يهود عُمان

توافرت منذ القرن الخامس عشر بعض الإشارات عن أعداد الجالية اليهودية في عُمان: ففي عام ١٦١٧ زار مسقط المبعوث الإسباني «غارسيا دي سيلفا فيغيروا» (Gaecias de Silva Figueroa) حيث وجد ١٥ أو ٢٠ عائلة يهودية تعيش في المدينة، وهم في حالة سيئة، وفي أثناء زيارة الرحالة الدنماركي «نيبور» (Niebuhr) للمنطقة أشار إلى أن اليهود في عُمان كانوا يُعَاملون معاملة حسنة[٢٣٣]، كما أكد ذلك الرحالة باكنغهام (Buckingham) أثناء زيارته المدينة في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٨١٦. وعندما قام الحاخام داوود دي بيث هيليل بزيارة مسقط عام ١٨٢٨، وجد أربع عوائل يهودية في المدينة فقط ولهم معبد خاص بهم، وقد امتدح الحاخام سلطان مسقط، سعيد بن سلطان، وذكر أنه كان لطيفاً في التعامل معهم. كما أشار الرحالة الإيطالي «فينزنزو» (Vinzinzo)[٢٣٤] إلى وجود اليهود في مسقط أيام سعيد بن سلطان، وتزايدت أعدادهم بعد عام ١٨٢٨؛ حيث هاجرت إلى عُمان أعداد من يهود العراق بعد التضييق عليهم في أيام داوود باشا والي العراق (١٨١٦ ـ ١٨٣١)، كما يؤكد بلجريف وجود أعداد من اليهود في مدينتي مسقط ومطرح[٢٣٥]، واعتماداً على بعض المصادر يشار إلى أن [ولاية] صحار في عام ١٨٣٠ كان فيها ٢٠ عائلة يهودية تقريباً لها معبد صغير، وكانوا يعرفون بأولاد سارة[٢٣٦].

---

(٢٣١) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 66.

(٢٣٢) <http://slamoon.com/vb/t29660.html>.

(٢٣٣) Carten Niebuhr, M. Niebuhr and Robert Heron, *Travels Through Arabia, and Other Countries in the East*, Folios Archive Library, 2 vols. (London: Granet Publishing, 1994), vol. 2, p. 191.

(٢٣٤) فينزنزو، تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ومعه تاريخ الشعوب والأقطار على سواحل الخليج العربي، ترجمة محمد فاضل (القاهرة: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨)، ص ٨٠.

(٢٣٥) تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف، ترجمة مهدي عبد الله (بيروت: دار البلاغة، ٢٠٠٢)، ص ٩٦.

(٢٣٦) ابن صراي، «اليهود والخليج العربي: رؤية تاريخية نقدية،» ص ٣٩.

وذكر المستكشف الإنكليزي جيمس ولستد أثناء زيارته المنطقة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٥ أن تلك العائلات وجدت في صحار بينما قطن عدد قليل من الأفراد في مسقط، وهؤلاء هربوا من بطش الحاكم التركي. وفي الطريق إلى الهند في عام ١٨٢٨ قرر البعض منهم البقاء في مسقط مستفيدين من التسامح الديني وفرص العمل الموجودة. وقدر ولستد عدد سكان مسقط بـ ٦٠ ألف نسمة ووصفها كمدينة وميناء مزدهر اقتصادياً. ولم يفرض على اليهود هناك ارتداء أي زيّ يحمل علامة تبيّن ديانتهم، وعاشوا بحرّية في كل مكان ولم تقيّد حركتهم على الإطلاق. وقد ارتبطوا أو قاموا بأعمال اقتصادية مربحة وكانوا يقومون بإقراض النقود للآخرين والتجارة في الفضة وبيع المشروبات المسكرة.

وطبقاً لرواية لوريمر في كتابه دليل **الخليج** لم يوجد المزيد من اليهود في صحار. وبعد ذلك بثلاثين عاماً كان المرجع الوحيد للحديث عن اليهود في عمان هو «برتراند توماسوهو»، الذي قال إن القرميد الحراري كان من صنع الفن اليهودي، وفن القرميد الحراري يمكن أن يشاهَد في المباني القديمة بين صحار وشيناز، وهي المنطقة الكثيفة السكان وخصبة التربة والتي لا تمتد لأكثر من ٥٠ كلم، حيث استعمل في شيْد بعض المنشآت، وخصوصاً في عمليات التجديد والإصلاح، وليس لإقامة مبنى كامل. كما وجد القرميد الحراري أيضاً في أمكنة أخرى من عُمان. ويرى البعض أن رواية ولستد هذه ربما تصلح للاعتداد بها كسبب لعيش اليهود في عمان في جو تسامح ديني، ووجود فرص للعمل. بينما يراها آخرون رواية ضعيفة في ما يخص سبب مجيئهم وهو الهروب من بطش الحاكم التركي في العراق(٢٣٧).

وتمتد المقبرة اليهودية في صحار إلى مساحة شاسعة، وتحوي من القبور ما بين ٥٠ إلى ٦٠ قبراً. وهنالك فارق شكليّ بين قبور المسلمين وقبور اليهود التي تسمى «كوكيم» وهي جمع كوك وتعني بالعبرية القبور. إذ إن قبور المسلمين يكون فيها رأس الميت باتجاه القبلة يرقد على دفته اليمنى، وقدماه تتجهان إلى الجهة الجنوبية، أما هذه القبور فوجهتها شرق ـ غرب مشكّلة زاوية قائمة ٩٠ درجة. وتختلف طريقة بنائها أيضاً عن هيئة قبور المسلمين إذ إنها تكون على شكل مدرّج، وهي مبنيّة من أحجار صغيرة(٢٣٨).

---

(٢٣٧) جيمس ولستد، تاريخ عمان: رحلة إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة عبد الغني إبراهيم (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ٢٧ ـ ٣١.

(٢٣٨) <http://alrustaq.org/vb/showthread.php?t=13789>.

وفي عام ١٨٩٩ جاء إلى عُمان المُبشّر الأمريكي «جيمس كانتين» قادماً من البحرين مقر الإرسالية الأمريكية. وبرفقة القس «كانتين» كان بائع الكتب «إلياسباكوس» الذي ذهب إلى صحار وسجّل الوصف الآتي لرحلته ومهمته: «بدأت رحلتي إلى الباطنة في٧/ ٣/ ١٨٩٩ ولم تكد تمضي لحظات قليلة حتى جاء إليّ يهودي (ويوجد في صحار القليل من العائلات اليهودية وليس في عُمان كلها يهود سوى هذه الفئة القليلة) وقد بادرني هذا اليهودي بالسلام والتحيات والأحاديث الودية ثم بدأ يسألني وكأنه وقع على كنز ثمين إن كان لدي من أخبار عن بيت المقدس ولما أجبته بعدم وجود أخبار لدي قال لقد سمعت من بعض اليهود أن المسيح سيأتي قريباً جداً وأغضبني هذا الكلام فرددت أن المسيح قد جاء من قبل فردّ أن المسيح عندما يأتي سيسير طبقاً لشريعة موسى». وفي حوار بينهما عن الختان وغيره من الشعائر سأل اليهودي «ماذا تقول عن الرسول محمد وأمطرني بكثير من الأسئلة وحاولت الإجابة عن أسئلته الفضولية بنيّة صادقة». ولكن اليهودي ذهب ليثير المسلمين ضد بائع الكتب المسيحية وحصلت مواجهة واحتجاج ودخل البائع في مناقشة مع الناس لتهدئتهم. «في المقهى شرحت لهم موقفي وأخبرتهم بأن كل ما سمعوه من اليهودي كان كذباً فاليهود أعداء الحقيقة والقرآن يشهد بذلك فهل تشكّون في ما يشهد به قرآنكم وتؤمنون بقول اليهودي فاقتنعوا، ولكن اليهودي واصل لعبته القذرة واستمر الاضطراب بين الناس وكثر القول عني كمسيحي وعن مهمتي التبشيرية فحزمت أمتعتي وكتبي ورحلت في اليوم التالي حفاظاً على سلامتي»[٢٣٩].

وكان التجار اليهود والنصارى يمثلون نسبة كبيرة من تجّار اللؤلؤ في عُمان[٢٤٠]؛ حيث كانوا يقومون باستئجار الغواصين لاستخراج اللؤلؤ مقابل أجر يراوح بين قيراط ونصف درهم، ويؤكد وجود اليهود في عُمان عددٌ من المؤرخين والجغرافيين المسلمين الآخرين في معرض حديثهم عن إقليم مزون (عُمان)؛ حيث يشيرون صراحة إلى أن مزون بلدة أو قرية في عُمان، يقطنها مجموعة من اليهود[٢٤١].

ومن الملاحظ أن المصادر الأدبية تشير إلى الوجود اليهودي في عُمان، أما التنقيبات الأثرية فلا تقدم كثيراً في هذا المجال؛ لأنه لم يتم اكتشاف معابد يهودية أو

(٢٣٩) أحمد الفلاحي، «وصف الرحالة الأجانب لعُمان في القرون الخمسة الأخيرة،» نزوى (١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٩)، <http://www.nizwa.com/articles.php?id=2334>.

(٢٤٠) ب. ج. سلوت، عرب الخليج: في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية، ١٦٠٢ ـ ١٧٨٤، ترجمة عايدة خوري ومحمد مرسي عبد الله (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٣)، ص ٩٧.

(٢٤١) البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج ١، ص ٣٣١.

نقوش عبرية خلّفتها الجالية اليهودية في المنطقة إلا في إحدى مناطق صحار، ولكن من المتوقع أنه كان للجالية معبد أو معابد تُمارس فيها الطقوس الدينية، كما كان لها مقبرة خاصة بها، حتى ولو لم تكشف الآثار ذلك بعد. وعلى الرغم من وجود جالية من اليهود في مدينة صحار فإن آثارها قليلة. ولم يتم التنقيب في المقبرة اليهودية خارج صحار على بُعد كيلومتر ونصف من سور المدينة، في مكان يدعى «جم بيدا» بصورة واضحة ومتواصلة، وحتى آثار المعبد اليهودي الذي قيل إنه موجود في صحار لم يُعثر عليه، وكانت المقبرة اليهودية في صحار تحتوي على ٢٠٠ قبر تقريباً في عام ١٩٥٨، وتناقص هذا العدد في عام ١٩٨٠ إلى ٩٥ قبراً، وهذه المقبرة الآن ضمن المواقع المحمية والمسجلة في وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان، وتتبعثر القبور في منطقة طينية مرتفعة قليلاً، ويوجد عليها أضرحة مستطيلة الشكل مدرجة مبنية من الآجُرّ المحروق. وتوجد كوات مثلثة على أحد جوانب بعض الأضرحة، وفي الجهة الجنوبية من المقبرة يوجد بناء على شكل جدار من الآجر المحروق على عدد من الكتابات العبرية. و ربما يشير استخدام الآجر المحروق إلى الاعتقاد الشائع في صحار أن صناعة الآجر هي إحدى الحرف اليدوية عند الجالية اليهودية في صحار، ويعود تاريخ المقبرة اليهودية إلى القرن السادس أو السابع الهجري تقريباً (الثاني عشر أو الثالث عشر الميلادي). وترى بعض المصادر أن صحار كان فيها عام ١٨٣٠ نحو٢٠ عائلة يهودية، ولها معبد صغير(٢٤٢).

٥ ـ يهود الإمارات

هناك قرية في إمارة الفجيرة في الإمارات، يطلق عليها اسم «شعبية قبر اليهودي»، تقع بالقرب من قرية وادي السدر، وهذا الاسم قديم جداً، وأزيل القبر بعد بناء الشعبيات والبيوت الجديدة في القرية، ويرجع سبب هذه التسمية إلى وجود يهود كانوا يقطنون المنطقة.

كذلك عثر على نقش مكتوب باللغة العبرية في منطقة شمل برأس الخيمة، يُعَد الأول من نوعه في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وهو عبارة عن شاهد قبر، من الحجر الجيري، ارتفاعه ٦١,٥ سم وعرضه ٣٩,٥ سم تقريباً، وهو مهشم في الزاوية اليسرى السفلى، الأمر الذي أزال بعض الحروف. وتتشابه نوعية هذا الحجر مع الأحجار

(٢٤٢) ابن صراي، «اليهود والخليج العربي: رؤية تاريخية نقدية،» ص ٤٠.

الجيرية الموجودة بكثرة في المنطقة، وهذا النقش غير مؤرخ، ولكن ربما يعود إلى القرن السادس عشر الميلادي أو ربما إلى ما قبل ذلك، ويبدو من خلال النص أنه يعود إلى تاجر فارسي، يحتمل أنه قدِم إلى جلفار من جزيرة هرمز، (التي تضم جالية يهودية) إبّان الاحتلال البرتغالي للمنطقة (١٥٠٧ ـ ١٦٥٠)، كما أن النقش لا يدل على وجود جالية يهودية في المنطقة[٢٤٣].

ومقارنة ببلدان الخليج العربية الأخرى لا تتوافر معلومات عن وجود لليهود في قطر أو في السعودية.

٦ ـ يهود اليمن

رغم أن القرن العشرين بدأ ـ في معظم أنحاء العالم ـ بسلام وردي وانتعاش وتقدم، فإنه بدأ في اليمن بمجاعة، وثوار مسلحين وإراقة دماء. وخلال سنتين بدءاً من ١٩٠٣ كانت هناك أمطار خفيفة أو جفاف تام، وانتشر الفقر في حقول المناطق الجبلية، وتضاعفت أسعار الحبوب في العاصمة صنعاء ثمانية مرات. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٠٥ بدأ الإمام يحيى أول ثورة من الثورات الدورية ضد الحاكم العام العثماني في صنعاء. فقد غادر قلعته الجبلية في شهارة واحتل مناخة على الطريق إلى الحديدة والساحل. وبذلك انقطعت صنعاء والحامية العثمانية عن باقي اليمن، سواء عن طريق البحر أو الإمبراطورية العثمانية. ودام الحصار سبعة أشهر، وبينما غادر معظم السكان العرب المدينة وانضموا إلى مخيم الإمام، عانى الأتراك العثمانيون واليهود حرماناً خانقاً، وانهارت صورة القانون والنظام بعد أن شارك الجنود الأتراك بأعمال السلب والسرقة والتخريب[٢٤٤].

وقيل إن أكثر من ٢٠٠٠٠ يهودي ماتوا من المجاعة خلال السنتين، منهم ٦٠٠٠ في صنعاء فقط. حسب تقدير قام به مراقب موثوق وهو «يومتوب زيماخ» (Y. Zemach)، الذي زار اليمن نيابة عن الاتحاد الإسرائيلي العالمي.

وفي ربيع عام ١٩٠٦ استسلم القائد التركي في صنعاء للإمام، وقال زيماخ: وبذلك انتهت المجاعة، باعتبار أن الطعام بدأ يصل إلى المدينة على الفور، إلا أن الدمار كان كلياً. وأصبحت صنعاء معزولة وكأنها مدينة أشباح. أما بالنسبة إلى المجتمع اليهودي

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.
(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ١٣١.

فهو إما أنه اختفى أو أنه تفرق. ولم يبقَ سوى كنيسين اثنين من أصل أربع وعشرين كنيساً، ولا يتجاوز عدد المصلين سبعاً وعشرين شخصاً.

وبموجب المعاهدة التي وقعها الأتراك مع الإمام عام ١٩١٣، تم منحه سلطة تطبيق الشريعة. وهكذا فإن الشروط الضاغطة والمذلّة التي فرضها الإمام على اليهود عند دخوله أول مرة إلى صنعاء كانت نافذة في كل البلاد عندما نهض من أجل مملكة مستقلة. وجرى تسليم هذا الإعلان أو القرار إلى اليهود عام ١٩٠٦ بخط الإمام نفسه وجرت قراءته من على منبر الكنيس[٢٤٥].

ومن خلال هذا المرسوم أعاد الإمام عقارب الساعة إلى الخلف عدة قرون، وجعل من اليهود مواطنين من الدرجة الثانية بموجب القانون. أما الإمام فقد أبقى بلاده معزولة تماماً عن بقية العالم. وفرض القانون والنظام بين القبائل غير المنضبطة. ورغم أن السجون لديه ممتلئة بالرهائن، فقد كان يخرج أحياناً ويختلط بشعبه.

لقد كان، من وجهة نظره، متسامحاً مع اليهود أيضاً. فهو يؤمن باحترام المسلم تجاه «أهل الكتاب»، وكثيراً ما كان يدعو كبير الحاخامات في صنعاء إلى قصره ويعقد معه مناقشات علمية. ولم يعانِ اليهود، خلال حكمه الطويل، إرهاب العامة أو المذابح أو الإضراب. وفي إحدى المناسبات عام ١٩٣٠ عندما تأثر أهل صنعاء بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني وهيأوا أنفسهم لمهاجمة الحي اليهودي، وتدخل الإمام بنفسه لإنقاذ اليهود في حيِّهم[٢٤٦].

وكانت الدولة العثمانية قد عمدت خلال حكمها اليمن إلى تعيين شخص على رأس الطائفة اليهودية عرف بالحاخام باشا والذي منح حق إصدار الأحكام على أبناء الطائفة، وقد استمر المنصب قائماً في عهد الأئمة وبخاصة الإمام يحيى حميد الدين، الذي تعززت على عهده سلطة الحاخام على الطائفة، بحيث لم يكن لأحد دون الإمام نقض ما أبرمه من حكم، بل إنه كان للحاخام يحيى الأبيض، ومن بعده الحاخام سالم سعيد الجمل الحق في الدخول على الإمام يحيى في أي وقت ليعرضوا عليه شكواهم، أو ليحلّوا مشكلة بين يهودي ومسلم، كما لم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه ليصل إلى طلب بعض اليمنيين المسلمين من الحاخام التدخل لدى الإمام لحل بعض مشاكلهم لديه[٢٤٧].

---

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٢٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٢٤٧) «يهود اليمن بين الجذور والتاريخ: محاورات تاريخية،» منتدى التاريخ (أيار/ مايو ٢٠٠٧)، <http://

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من اليهود قد شغل مناصب عالية في الدولة خلال مختلف الحقب التاريخية وبخاصة في الأعمال التي تتعلق بالخدمات، ومنها ما كان على عهد الإمام القاسم بن الحسين المتوفى سنة ١٧٢٦م/ ١١٣٩هـ، الذي قلّد زعيم الطائفة اليهودية في عهده وظيفة المسؤول الأول عن الجمارك، والقصور، والبساتين في اليمن(٢٤٨).

وحرص الحكام الأتراك العثمانيون على تطبيق مذهب الإمام أبي حنيفة في الهيئات القضائية، وكان هذا يتعارض مع تقاليد الاتجاه الزيدي الذي كان متّبعاً في اليمن، كما أنه حينما منح الأتراك حق المساواة لليهود، شعر سكان اليمن أن مثل هذا الإجراء يعد خروجاً صارخاً على تعاليم الإسلام، وشعروا أيضاً أن محاكاة يهود اليمن لأساليب حياة الأتراك يعد خروجاً على التقاليد، وكما هو معروف بذل قادة الاتجاه الزيدي آنذاك كل ما في وسعهم للحيلولة دون انتشار الأفكار الحديثة في أوساط المسلمين. وإبان فترة الحكم العثماني لليمن تزايدت حدة التوتر بين المسلمين واليهود ليس لحصول اليهود على قدر كبير من الحرية فحسب، وإنما بسبب تزايد النفوذ الاقتصادي لليهود الذين كانوا على صلات قوية بالسلطة. وفي المقابل، فعندما تولى الإمام يحيى مقاليد السلطة باليمن في عام ١٩١٣ تدهورت أوضاع اليهود، وبخاصة أن الإمام حرص على اتباع سياسة متشددة تجاههم(٢٤٩).

وبُذلت في كلٍ من اليمن وعدن بضع محاولات لإقامة مدارس يهودية حديثة، فتوجه في عام ١٨٧٥ ألفريد فالك مندوب رابطة «الإخوان اليهود» بأوروبا إلى عدن، وأجرى بها عدة مفاوضات مع قادة الطائفة اليهودية الذين رحّبوا بإنشاء مدرسة يهودية حديثة، ورحّب اليهود بهذه الفكرة لأن نظامهم التقليدي في التعليم لم يكن يتناسب مع حاجات العصر الحديث، علاوة على أنه لم يكن بمقدورهم الالتحاق بالمدارس الحكومية البريطانية، وبخاصة أن اليهود لم يكونوا على معرفة باللغة الهندوستانية المتبعة في هذه المدارس. وافتتحت رابطة «الإخوان اليهود» الأوروبية في عام ١٩١٢ مدرسة يهودية حديثة في عدن(٢٥٠).

---

vb.altareekh.com/%e3%cd%c7%e6%d1%c7%ca-%ca%c7%d1%ed%ce%ed%c9/43057-%ed%e5%e6%cf-%c7%e1%ed%e3%e4-%c8%ed%e4-%c7%e1%cc%d0%e6%d1-%e6%c7%e1%ca%c7%d1%ed%ce.html#post249953>.

(٢٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٢٤٩) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

وشهدت الطائفة اليهودية في اليمن في نهايات القرن التاسع عشر وبفضل جهود الحاخام يحيى قافح وتلاميذه حركة نهضة هادفة إلى تحسين طرق التعليم، وتطوير المناهج الدراسية، كما جرت خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٣ و١٩١٤ اتصالات عديدة بين جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في باريس وفروعها في الأستانة وبين قادة الطائفة اليهودية في صنعاء والسلطات العثمانية بغرض إقامة مدرسة يهودية حديثة، كما قامت هذه الجماعة بإرسال اثنين من مبعوثيها إلى اليمن لبحث إمكانات إقامة هذه المدرسة. وبالرغم من أن يهود صنعاء أبدوا تحمُّسهم الشديد لفكرة إنشاء مدرسة يهودية حديثة، فإن آمالهم تبددت بسبب معارضة السلطات العثمانية لهذه الفكرة، ثم تمكن الحاخام يحيى قافح خلال الأعوام ١٩٠٩ ـ ١٩١٣ من إنشاء مدرسة محلية حديثة حظيت بتأييد الأتراك العثمانيين، ولكنه اضطر إلى وقف أنشطته نتيجة للخلافات التي وقعت في داخل الطائفة، ولاعتراض بعض اليهود على طبيعة التوجهات الحديثة المتبعة فيها.

وعيّنت السلطات العثمانية بعد أن حصلت على تأييد قادة الطائفة اليهودية بصنعاء، الحاخام إسحاق شاؤول من إسطنبول في منصب رئيس الهيئة الحاخامية باليمن، إلا إن هذا القرار لم يحظَ بتأييد القيادة اليهودية التقليدية، وبخاصة تلك التي أقامت خارج صنعاء وفشلت في اليمن على هذا النحو، محاولة انفراد السلطة بتشكيل هيئة حاخامية من خارج القيادة اليهودية التقليدية، وظلت قيادات اليهود الدينية تشكل أعلى سلطة في أوساط يهود اليمن.

وتعرضت القيادة اليهودية في اليمن منذ عهد الحاخام سليمان كاره (١٨٤٩ ـ ١٨٨٩) لانتقادات حادة خاصة من قبل التجار اليهود الذين تزايد ثراؤهم في عهد الاحتلال العثماني، وحصلوا أيضاً على تأييد السلطات العثمانية. ومن المرجح أن فكرة تعيين رئيس للهيئة الحاخامية من خارج اليمن ظهرت بسبب عدم معرفة الحاخام سليمان كاره اللغة التركية، علاوة على أن مظهره لم يلقَ قبولاً في أوساط الأتراك العثمانيين. وعيّن هؤلاء لفترة قصيرة وحتى عام ١٩٠٥ بعض الشخصيات في منصب رئيس الهيئة الحاخامية، ولم يكن هؤلاء من حاخامات الطائفة وإنما كانوا من أثريائها.

وبدأت القيادة التقليدية ليهود اليمن تفقد قوتها ومكانتها بعد أن هبت رياح التوتر بقيادة الحاخام يحيى قافح الذي طلب تحسين التعليم اليهودي وتطوير مناهجه، وأعرب أثرياء الطائفة الذين كانوا على معرفة بالأفكار الحديثة، بسبب اتصالاتهم مع الأجانب،

عن تأييدهم لأفكار وأنشطة الحاخام. وحتى بعد أن تم تعيين الحاخام يحيى إسحاق رئيساً للطائفة اليهودية في عام ١٩٠٥ فإن قيادته لم تحظ بتأييد كل الطائفة، إذ إن جماعة الحاخام يحيى قافح كانت تعمل على نحو مستقل. وعلى الرغم من أن الإمام يحيى أيّد بعد عودته للسلطة عام ١٩١٣ القيادة التقليدية، فإنه لم يوقف الانتقادات الموجهة إلى الحاخام يحيى إسحاق. ولا شك في أن الطابع المحافظ للسياسة التي انتهجها الإمام أوقف ظاهرة تدهور وضع القيادة التقليدية المحافظة، وتزايد قوة المستنيرين والأثرياء من اليهود، حيث إن الإمام منع إقامة أي مدارس حديثة، سواء للمسلمين أو اليهود، بل وتبنى سياسة اقتصادية أضرّت بأوضاع اليهود، وحالت دون تزايد ثرائهم. ولم يطرأ أي تغيير فعلي على البنية التنظيمية ليهود اليمن وقيادتهم إلا بعد هجرتهم إلى فلسطين. وتزايدت منذ ذلك الحين قوة المستنيرين من يهود اليمن الذين تقبّلوا واستوعبوا أسرع من غيرهم تغيّر ظروف الحياة. ويُذكر أن كل هذه التحولات مسّت فقط يهود صنعاء، أما يهود الضواحي والقرى فلم تحْدث في أوساطهم أي تغيرات في البنية التنظيمية[٢٥١].

وكان اليهود في اليمن يميلون إلى السكن في أحياء خاصة بهم تحمل أسماءهم، ففي مدينة صنعاء مثلاً، حُدد لهم حيّ عرف بقاع اليهود الواقع في الغرب من المدينة، والمنقسم إلى ٢٠ حارة، يحوي ما يقرب من ١٠ آلاف نفس تقريباً. وفي مدينة عدن الصغيرة تقاسم اليهود السكنى مع المواطنين المحليين المسلمين، بل إن عددهم في بعض الفترات قد فاق عدد المسلمين، وبخاصة بعد احتلال بريطانيا للمدينة عام ١٨٣٩م. ولم يختلف الأمر في عدن عن صنعاء من حيث انزواء اليهود في أحياء خاصة بهم، وهو ما ساد مختلف التجمعات السكانية اليهودية في سائر مدن اليمن وقراها، الأمر الذي وفر لهم الحماية خلال فترات الفوضى والاضطرابات، إذ كان الاعتداء عليهم وهم ليسوا طرفاً في النزاع يعتبر عملاً ممقوتاً اجتماعياً.

أ ـ النشاط الاقتصادي

اشتغل يهود اليمن بالمهن الحرفية والأنشطة اليدوية مستغلين عزوف فئات المجتمع اليمني عن العمل بها، فكان أن سيطر اليهود على مقدرات الحياة الاقتصادية بمجمل تفاصيلها، ولم يعد للفرد اليمني من قدرة على الاستغناء عن مختلف الخدمات التي يقدمها اليهودي المحتكر لصناعة الحلي، وصناعة الأسلحة التقليدية (الخناجر

(٢٥١) Shlomo Berer, *The Magic Carpet* (London: Secker and Warburg Publication, 1952), pp. 97-98.

والسيوف)، وكل ما هو متعلق بها، والصناعات الجلدية، وأعمال النجارة والزخرفة، وأعمال الحياكة والتطريز، وأعمال البناء، وغيرها من الحرف اليدوية. كما اشتغل البعض الآخر منهم بالتجارة مستفيدين من حرية التنقل التي كفلتها لهم الأعراف القبلية في اليمن، الأمر الذي حدا بعدد من الرحالة الغربيين على التنكر بزيّ اليهود حال تجوالهم في بقاع اليمن، إضافة إلى ذلك، فقد سهل المحتل البريطاني في عدن والمحميات الجنوبية لهم إجراء وتنفيذ الكثير من العمليات التجارية بحرية ودون قيد، ما أدى إلى احتكارهم الكثير من الصناعات اليدوية، والعديد من الوكالات التجارية، كتجارة البن اليمني، وريش النعام وغيرها[٢٥٢].

ب ـ أعداد يهود اليمن

بلغ عدد يهود اليمن في بداية القرن التاسع عشر ٣٠ ألفاً، كان معظمهم في مدينة صنعاء، بينما يذكر زيماخ (Zemach) أن عددهم عام ١٩١٠ كان ١٢٠٠٠ يهودي، وقُدر عام ١٩٢٢ بنحو ٢٠ ألفاً ، في حين بلغ عددهم قبل عام ١٩٤٨ ما بين ٦٠ ألفاً إلى ٧٠ ألفاً[٢٥٣]. وفي عام ١٩٠٤ قدَّمَ تعدادان للسكان رقماً محدداً ليهود اليمن راوح ما بين ٣٠٠٠٠ و٥٠٠٠٠ يهودي. وتحدث أحد المبعوثين من «الأليانس» وصل إلى اليمن عام ١٩١٠، عن وجود ١٢٠٢٦ يهودياً يتوزعون على ١٣٩ موقعاً. ووفق ذلك المبعوث فقد كان هنالك ما بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ يهودي في تجمعات أخرى، وهو ما يجعل عددهم النهائي يصل ما بين ١٥ ألفاً و١٦ ألفاً، مضافاً إليهم ٤٠٠٠ يهودي في مدينة عدن[٢٥٤].

وتشير المصادر البريطانية إلى أن عدد يهود عدن عام ١٩٤٧ بلغ ٨٥٠٠. لكن اليهود الذين هم من أصل الطائفة في عدن لم يتجاوزوا ٤٧٠٠ يهودي، ويتمركزون في حي «كريتر» (Crater)[٢٥٥].

وحسب إحصاء رسمي يعود إلى عام ١٩٥٥ قُدر يهود عدن بـ ٨٣١ يهودياً. وظلت في عدن حتى عام ١٩٦٥ نحو ٣٨ عائلة يهودية يبلغ عدد أعضائها ٤٠٠. وهبط هذا العدد عقب حرب ١٩٦٧ إلى ١٥٠ يهودياً[٢٥٦].

(٢٥٢) «يهود اليمن بين الجذور والتاريخ: محاورات تاريخية».

(٢٥٣) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ١٣٧.

(٢٥٤) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 82.

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٢٥٦) المصدر نفسه، ص ١٥١.

ج ـ يهود عدن

حول نشأة المجتمع اليهودي في عدن يُذكر أنه عندما زارها الكابتن هينس في العام ١٨٣٥، قدر مجموع السكان بنحو ٨٠٠ نسمة آنذاك، وكان بينهم من ٢٥٠ ـ ٣٠٠ يهودي. وعندما عاد هينس إلى بومباي في العام ١٨٣٧، وقدم تقريراً إلى حكومة بومباي، ذكر فيه أن عدد السكان يبلغ ٦٠٠ نسمة، منهم٢٥٠ يهودياً. ولكن الوجود البريطاني في عدن جذب المهاجرين وغيّر طابع المدينة. وبعد ستة أسابيع من احتلال عدن في عام ١٨٣٩، تضاعف عدد اليهود.

وبحلول عام ١٨٧٢، ارتفع عدد السكان اليهود إلى ٢٠٠٠، وعام ١٩١٦ إلى ٣٧٠٠. وقدم العديد من المهاجرين خلال هذه الفترة من ميناء المخا في اليمن، هرباً من النظام القمعي للإمام في اليمن. وخلال فترة استقرار البريطانيين في عدن عام ١٨٣٩ حتى عام ١٨٧٢، كان المجتمع اليهودي بأكمله يقع في منطقة تعرف بالبازار الرقم (٢)، في حي كريتر.

وفي بدايات القرن العشرين، كانت الأحياء اليهودية كما أصبح معروفاً، تضم أربعة شوارع رئيسية هي: الشارع الرقم (١)، الشارع الرقم (٢)، الشارع الرقم (٣)، الشارع الرقم (٤)؛ وبعدها أصبحت معروفة، بشارع الحمراء والذي عرف لاحقاً بشارع «الملك سليمان»، شارع أو حارة البانيان والمعروف بشارع «السبيل»، شارع الخبز والمعروف بشارع «الشيخ عبد الله»، نسبة إلى أن فتيات اليهود كن يبعن خبزاً من نوع خاص في هذا الشارع، حارة الملا. وحتى عام ١٩٤٠، فإن الشارع الخامس، أو شارع الزعفران كما هو معروف حالياً كان يسكنه يهود، ونادراً ما كانت حياتهم تتوسع خارج نطاق هذه الأحياء الصغيرة في كريتر[٢٥٧].

وكان يقيم على رأس المجتمع اليهودي في عدن شخص يسمى «الرئيس أو «ناسي» (Nassi)، وهذا المنصب لم يكن يتم بالانتخاب ولكن باختيار الشخص المؤثر، ذي نفوذ وثروة من عائلة موشيه. وكان الرئيس يمثل المجتمع اليهودي، وهو المسؤول مالياً، عن مصاريف الدراسة والسكن والأكل لطبقة الفقراء، والمسؤول عن «السينجوت» (المعابد اليهودية)، والمستشفيات، والأهم من ذلك يكون مسؤولاً عن «بيت دين»

---

(٢٥٧) بلال غلام حسين، «صفحات من تاريخ عدن.. أبنائها اليهود: التاريخ النشأة، الحلقة الأولى،» عدن الغد (١٥ تموز/ يوليو ٢٠١١).

(Beth Din) وهي المحكمة اليهودية والتي يرأسها على الأقل ثلاثة حاخامات. وهذه المحكمة اليهودية هي المسؤولة عموماً عن نزاعات الزواج والأعمال التجارية، حيث يمتلك أعضاؤها القدرة الهائلة على الأفراد.

وكان الرئيس الأول للجالية في الفترة من عام ١٨٣٩ حتى وفاته في العام ١٨٨٠، هو مناحيم موشيه (Mnahem Moseh)، وكان يدرك تماماً فوائد التحالف القوي مع الحكام البريطانيين لحماية اليهود من الخضوع للمسلمين، وكان هو المورّد الرئيسي للخدمة العسكرية والمدنية المتزايدة، لقد عمل من أجل التعليم الحديث وكان من الداعمين لدخول الفتاة اليهودية إلى مدرسة الرهبنة للكاهن الصالح، في حين لم تكن هناك مدارس يهودية موجودة. وكان الرئيس الثاني للجالية هو نجل مناحيم موشيه واسمه بنين مناحيم موشيه (Banin Mnahem Moseh)، والذي عُيّن عضواً في «الكهنوتية الملكية الفيكتورية» من الدرجة الرابعة في ١٦ شباط/ فبراير ١٩١١. وفي العام ١٩٢١، أدرجته حقيبته التجارية المثمرة كمساهم رئيسي في «النقابة الشرقية العامة المحدودة» (Eastern and General Syndicate Ltd)، وفي العام ١٨٦٠، عمل على بناء نزل من طابقين وسماه «بيت القداس» لمنح مأوى مجاني لحل مشكلة السكن المعقدة لموجة اللاجئين اليهود القادمة من اليمن.

ويهودا مناحيم موشيه «Yahoda Mnahem Moseh»، هو الرئيس الثالث للجالية اليهودية في عدن والتي تعرف بـ «عدنيم» (Adanim) نسبة إلى يهود عدن، ومؤسس مدرسة الملك جورج الخامس اليهودية للأولاد في العام ١٩١٢، (King George V Jewish Boys School)، وقد أحرقت في أعمال الشغب ضد اليهود بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٤٧. وشُليم مناحيم موشيه (Selim Mnahem Moseh)، هو الرئيس الرابع والأخير للجالية اليهودية في عدن، ومؤسس مدرسة شُليم اليهودية للفتيات عام ١٩٢٩ وقد دُمرت في أعمال الشغب عام ١٩٤٧[٢٥٨].

وكان في عدن أكثر من عشرة معابد يهودية، وأكبرها كان «نجمة أفراهام» (Magen Avraham)، ومعروف أيضاً بالمعبد الكبير (The Great Synagogue)، والذي تم بناؤه على موقع سابق لمعبد يهودي يعود تاريخه إلى عام ١٨٥٦، وكان موقعه في شارع السبيل، وتم هدمه مثل الكثير من المعالم التاريخية التي تم طمسها بعد عام ١٩٩٤م.

(٢٥٨) المصدر نفسه.

وكان هذا المعبد يعتبر واحداً من أروع المعابد في العالم، ويسع لألف شخص، كان معظم الرجال يأتون للصلاة يومياً ولكن في يوم السبت يحضر الجميع للتعبد، نظراً إلى أن هذا المعبد كان يعتبر نقطة التجمع المحورية للمجتمع اليهودي. ولم تكن في أيام السبت هناك حركة سيارات تُشاهد في المربع اليهودي، ولم تكن هناك كذلك أي محالّ تجارية لليهود تُفتح في كريتر وكان من ضمن الأشياء المرافقة للمعبد «بيت الدراسة» (Beth Hamedrash)، وكان فيها أول مطبعة يهودية فريدة من نوعها والتي أسسها مناحيم عواد (Mnahem Awaad) في العام ١٨٩١، حيث كانت معظم البطاقات البريدية تُطبع في مطبعته.

وكانت في مدينة عدن مقابر يهودية عدة، وتقع أقدم وأول مقبرة موجودة في كريتر بجانب السوق البلدي في المنطقة التي تُعرف بالحفيرة. وعندما قررت الحكومة رصف شوارع عدن في الخمسينيات، طلب المهندسون تربة لتعبيد الشوارع كانت موجودة في ذلك الموقع، وبعد الاستئذان من مسؤولي الجالية اليهودية تم هدم المقبرة وأخذ التربة منها لذا عرفت بالحفيرة، وتم نقل المقبرة إلى موقعها الجديد في المعلا[٢٥٩].

د ـ التوزع الديمغرافي

كان اليهود ينتشرون في ربوع اليمن كغيرهم من المواطنين دون خصوصية معينة، فمنهم من سكن القرية، ومنهم من سكن الحي أو حارة من مدينة. ففي صنعاء العاصمة التاريخية لليمن (مثلاً) كان معظمهم يقطن في «قاع اليهود» ضمن ساحة غرب العاصمة، وتعرف اليوم بقاع العلفي. وفي «حاشد» سكن اليهود في عدة مناطق، وبخاصة في ناحية ظليمة وفي جانب من المداير وجانب من مدينة حبور. كذلك سكنوا في مدينة إب في «حارة الجائة» جنوب شرق المدينة. وفي «السياني» سكن اليهود في قرية خاصة بهم اسمها الجدس، وفي جبلة على بعد ٢٠ كليومتراً من مدينة إب سكن اليهود حارة الكعدان. وفي قضاء النادرة سكنوا قرية مجاورة اسمها «حجزان» وكان يشاركهم فيها بعض المواطنين المسلمين، وفي عدن كان معظمهم في حي كريتر. وفي حضرموت كان يوجد في منطقة حبان وحدها ٧٠٠ يهودي عام ١٩٢٢.

وكان يهود اليمن يعيشون حياتهم الآمنة ويتابعون أنشطتهم في مختلف المجالات، ولم تغرهم الهجرة إلى فلسطين رغم أن مدينة عدن كانت مفتوحة ومشجعة للهجرة منها

---

(٢٥٩) المصدر نفسه.

وإليها ومن جميع أجناس مجتمعات العالم دون رادع أو تحديد، اللهم إلا المصالح الاستعمارية البريطانية، وفي مقدمها أمن البريطانيين المستعمرين وجنود الاحتلال. وفي إحصاء قامت به السلطات البريطانية اتضح أن عدد الموجودين في عدن فقط ٥٠٠٠ يهودي حسب إحصاء عام ١٩٥٥. وكان اليمانيون من أبناء عدن ٣٦٩١٠، ومن أبناء الشمال ٤٨٠٠٠ نسمة، واليمانيون من ريف الجنوب ١٨٠٠٠ نسمة، والصوماليون ١٠٦١١ نسمة، وهنود باكستان ١٥٨١٧ نسمة، وبريطانيون ٩٧٦٢ نسمة، ويهود ٥٠٠٠ نسمة، من أقطار عربية مختلفة ٧٢١ نسمة، وأمريكيون وأستراليون ومن فورموزا (الصين الوطنية) ٦٠٠١٠. وقدرت مؤسسة الشؤون اليهودية في لندن في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ عدد اليهود قبل عام ١٩٤٧ بسبعة آلاف نسمة وأكد تقرير لجنة التحقيق بحوادث عدن في ٢/ ١٢/ ١٩٤٨ أن عددهم بـ ٨٥٠٠ نسمة[٢٦٠].

وكانت الجالية اليهودية في عدن عام ١٩٤٧ من أهم الجاليات نفوذاً، بسبب تغلغلها في الحياة الاقتصادية، ونشاطها في مجال تهريب العملات الصعبة والذهب المصقول من وإلى فلسطين وغيرها. وقد هاجر من اليهود العديد، وخصوصاً بعد تشجيع الصهيونية وقيام مندوبيها ببعض الأعمال التخريبية في متاجر عدن التابعة لليهود.

وكان الشباب اليهودي يتمكن تحت الاحتلال البريطاني من الانتقال متى شاء بين عدن وفلسطين، بل إن الشباب اليهودي كانوا يذهبون إلى فلسطين لأداء الجندية العسكرية والتدريب على أعمال الشغب والتجسس ويعودون إلى عدن، وقد انتشر السماسرة اليهود والبضائع الإسرائيلية ومندوبو الشركات الصناعية والتجارية الإسرائيلية ووُجد في عدن فرع لصندوق الجباية اليهودية. ونشط اليهود في مجال تجارة الخمور والصياغة وبيع الجنس الذي انتشر بصورة مذهلة في مدينة عدن تحت الاحتلال البريطاني في دكاكين عدن وشوارعها الراقية وفي بعض خيمها وبيوتها الخشبية التي كانت تنصب لهذا الغرض[٢٦١].

وسُمح لليهود بانتخاب ممثليهم وكانوا اثنين من المسؤولين: أولهما، يسمى «نسيء» (Nasi)، وهو رجل من ذوي الثروة والعلم يمثل الطائفة لدى السلطات والثاني

(٢٦٠) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 39.

(٢٦١) عباس علي شامي، يهود اليمن قبل الصهينة وبعدها، ط ٢ (صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

هو «موري» (Mori) يجمع بين مهام الحاخام والقاضي والمعلم وجامع الضرائب. ويذكر أن هذه الطائفة تعتمد في دخلها على ضريبة الملح(٢٦٢).

وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تمركز يهود اليمن في الشطر الشمالي من اليمن في مناطق صعدة، عزاز، الصحن، دمانة والأملاح. وبلغ تعدادهم ٣ آلاف يهودي، عملوا في مهنة الصياغة بشكل أساسي، وفي مهنة التجارة والبناء المعماري والزراعة. وكانوا يمارسون طقوسهم الدينية في كنيسين: أولهما موجود في منطقة صعدة، والثاني في منطقة الصحن(٢٦٣).

وأفادت معطيات السنوات الأخيرة من القرن العشرين أن عدد اليهود الموجودين في الشطر الشمالي يراوح ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ يهودي حسب مصادر يمنية، بينما تقدر مصادر أخرى عددهم بـ ٢٠٠٠ يهودي(٢٦٤).

وتفيد مصادر أخرى أن العدد الحقيقي ليهود اليمن هو ٩٠٠ يهودي(٢٦٥). وهبط هذا الرقم إلى نحو ٥٠٠ يهودي حسب أقوال موسى خوباني أحد زعماء يهود اليمن(٢٦٦).

وقطن اليهود في مدن وقرى عديدة من بينها: حاشد وبخاصة في ناحية ظليمة، والمداير، وحبور؛ مدينة حجة، وبخاصة منطقة جبل عمرو؛ مدينة إب في حارة الجائة جنوب شرق المدينة، ومديرية بعدان، السياني؛ وفي جبلة وخصوصاً في حارة المكعدد؛ وفي قضاء النادرة سكنوا قرية مجاورة اسمها حجزان وكان يشاركهم فيها بعض السكان المسلمين. أما في محافظة شبوة في منطقة حبان وحدها فكان يوجد ٧٠٠ يهودي، وفي ريمة في قرى كثيرة.

وكان يهود صنعاء يتركزون في حي يسمى «قاع اليهود» وهو مقسم إلى ٢٠ حارة؛ في كل حارة كنيس أو اثنان، وأصبح اسمه حالياً «قاع العلفي». وكان في صنعاء عام ١٩٣٠ فقط نحو ٣٩ كنيساً يهودياً(٢٦٧).

(٢٦٢) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ١٤٠.
(٢٦٣) القبس (الكويت)، ٢٩/ ١/ ١٩٨٥.
(٢٦٤) الوسط، العدد ٤٩ (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣).
(٢٦٥) الشرق الأوسط، ٢/ ٩/ ١٩٩٣.
(٢٦٦) انظر تقرير عبد الله حمودة وناجي الحرزاني، في: الشرق الأوسط، ١١/ ٢/ ١٩٩٤.
(٢٦٧) «يهود اليمن،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar. wikipedia.org/wiki/%d9%8a%d9%87%d9%88%d8%af_%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86>.

وبحسب بعض الروايات يعتقد أيضاً أن اليهود سكنوا في منطقة يافع لحقبة من الزمن، كما أنهم تميزوا في تجارة المحصولات الزراعية المتوافرة في تلك المنطقة وبخاصة البن، ثم هجروا المنطقة لعدم توافر المياه الجوفية ولا سيَّما أن يافع منطقة جبلية وتعتمد كلياً على الأمطار الموسمية والآبار الجوفية. ويقال إنهم تميزوا أيضاً بفن العمارة وكانت تعرف بيوتهم بنقش ورسم رمز النجمة في أعلى أبواب بيوتهم وكانوا يخفضون ارتفاع الأبواب بحيث يركع الداخل إلى بيوتهم كنوع من الإيمان بعقيدتهم(٢٦٨).

هـ ـ أوضاع يهود اليمن القانونية والسياسية

سُمح ليهود صنعاء عام ١٨٧٥ ببناء حيٍّ جديدٍ إلى الجنوب من حيِّهم القديم. وسمحت السلطات العثمانية لهم بأن يبنوا فيه كنيساً جديداً. ومن جانب آخر، لم يجرِ في اليمن ـ كما في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية ـ إلغاء الجزية. كانت الجزية والالتزامات الأخرى قد أسهمت في تنامي رغبة اليهود التي بدت جليَّةً منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر بالهجرة إلى فلسطين(٢٦٩).

وقد عانى اليهود في بعض الأوقات، أيضاً، على أيدي الجنود الأتراك العثمانيين. وكما عاش اليمن في عزلةٍ شبه تامةٍ عن العالم الخارجي، بحيث إنه لم يعرف أي تغيّرات تذكر، كذلك لم يعرف يهودُهُ أي تغييرات في وضعيتهم القانونية خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٧٣ حتى عام ١٩٥١. وكان اليهود هناك جاهزين دوماً لتركِ البلاد(٢٧٠).

وفي محمية عدن، قامت بضعُ سلطناتٍ صغيرة كانت خاضعة، نظرياً، لبريطانيا، أما فعلياً فقد خضعت لسلاطينها. وفي بعض تلك السلطنات وُجدت جالياتٌ يهوديةٌ قليلة العدد، ولم يتعرَّضِ هؤلاء للقمع. وبما أن سكان تلك المحميات كانوا من السنّة، فقد عاش اليهود هناك حياةً أفضل من تلك التي عاشها إخوتهم في اليمن، وبما أنهم عاشوا في تلك البلاد منذ مئات السنين فقد كيّفوا حياتهم وفق السائد من الشروط. وكبقية السكان فقد اعتادوا أن يطلقوا لحاهم ويخفوا شواربهم. غير أن الجدائل المتدلية على جانبي الرأس ظلت تميز اليهود من غيرهم(٢٧١).

(٢٦٨) المصدر نفسه.
(٢٦٩) المصدر نفسه.
(٢٧٠) المصدر نفسه.
(٢٧١) المصدر نفسه.

وشهد اليمن خلال أعوام ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥ حالة من القلاقل والاضطرابات نجمت عن استمرار القتال بين القوات التركية والقوات الزيدية المتمردة. وازداد الوضع سوءاً في عام ١٩٠٥، وبخاصة بعد أن فرضت قوات الإمام يحيى حصاراً صارماً على صنعاء التي تمركز بها الأتراك. ويفيد أحد المصادر أنه لم يتبقَّ في المدينة خلال هذه الفترة سوى ٦٠٠ يهودي من بين الثلاثين ألف يهودي الذين كانوا يقيمون بها من قبل. ولا بد عند دراسة وضع يهود اليمن الديمغرافي من الاهتمام لظاهرة تغيير اليهود لديانتهم، التي شاعت(٢٧٢).

أما في ما يتعلق بيهود مدينة عدن، الذين تزايد عددهم بعد أن قدم للسكنى معهم يهود من اليمن، جاؤوا بعد الفتح البريطاني للمدينة عام ١٨٣٩، فقد كانت أوضاعهم القانونية والسياسية أفضل من أوضاع إخوتهم في سائر اليمن. فالسلطات هناك لم تقم بأي إجراءاتٍ تمييزية ضدهم. وجرى توظيف بعضهم في دوائر الحكومة المدنية، ودرس أبناؤهم في المدارس الحكومية. ولم يتعرض السكان المحليون لأي أذىً(٢٧٣).

وأخطر ما وقع من أحداثٍ في المئة عام الأخيرة، جرى في الفترة الممتدة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٧. ورغم أن عدن كانت خاضعةً للسيادة البريطانية، فإنه تمَّ في الثاني من كانون الثاني/ يناير تنظيم تظاهراتٍ تلبية لأوامر كانت أصدرتها جامعة الدول العربية احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين.

ولم يلحق أي أذىً في التظاهرات التي جرت صبيحة ذلك اليوم، أما في فترة ما بعد الظهر فقد جرى قذف اليهود بالحجارة، وانتشرت شائعة تقول إن اليهود قتلوا العرب، فكان من نتيجة ذلك أنْ هوجم الحي اليهودي. ولم يُفلح البريطانيون، بمنع أعمال الشغب من أن تتوسع، لا بل شارك رجال الشرطة العرب، في بعض الحالات، في الهجمات ضد اليهود.

وتواصلت أعمال الشغب ليومين متعاقبين، ولم تقف إلا عندما وصلت تعزيزات عسكرية من خارج عدن وقامت السلطات البريطانية بتشكيل لجنة تحقيق. وجاء في التقرير الذي أعدَّته أن حوادث الشغب تمت بتحريض أتى من خارج عدن، ولاقى آذاناً

---

(٢٧٢) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٤٠.

(٢٧٣) Cohen, *The Anti Jewish Farhud in Baghdad 1941*, p. 62.

صاغية داخلها، وبوجهٍ خاص من كثير من اليمنيين العاطلين من العمل، والمتسكعين في شوارع المدينة وأحيائها[٢٧٤].

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي «فكتور حلبا» (Victor Halba) إلى الصور المشوهة التي قدمها «ألبرت ميمي» (Albert Memmi) عن يهود اليمن في كتابه اليهود والعرب، وكتب بأن ميمي يبدو كمن لديه عقدة نقص بسبب آلام اليهود في الدول المسيحية. والتي وصلت ذروتها في الهولوكوست الذي قام به هتلر. وأضاف فيكتور حلبا أن ميمي حاول أن يخلص نفسه من تلك العقدة باختراعه توازناً مشوهاً ومشكوكاً فيه بين العداء الأوروبي المسيحي التقليدي للسامية وظروف اليهود في البلدان الإسلامية في السنوات الأخيرة. إذ كتب ميمي أنه لا توجد فوارق جوهرية بين العذابات اليهودية في كل من الدول المسيحية والمسلمة، والفرق بينهما كالفارق في أن يطلب من المرء أن يختار بين الكوليرا والطاعون. وقد استند في أفكاره إلى «الفقر الفظيع» الذي لاحظه في «غيتوات» شمال أفريقيا[٢٧٥].

و ـ بدايات هجرة يهود اليمن

بدأت بوادر هجرة اليهود من اليمن إلى فلسطين منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. وثمة دوافع متعددة لهجرتهم، حيث كان للشائعات التي ترددت، على سبيل المثال، عن شراء البارون روتشيلد للأراضي في فلسطين وقيامه بتوزيعها على اليهود، علاوة على الإعلانات التي وضعها إسماعيل حقي باشا والي اليمن على منازل اليهود التي كانت تفيد بأنه سيسمح لهم بالهجرة وشراء الأراضي بفلسطين، أكبر الأثر في هجرة يهود صنعاء والأماكن المحيطة بها خلال عامي ١٨٨١ ـ ١٨٨٢[٢٧٦].

وفي المقابل كانت هناك عدة عوامل جذب جعلت اليهود يتقبلون فكرة الهجرة إلى فلسطين. وكان من بينها: أن تدهور علاقات الشرق الإسلامي بالغرب المسيحي أضر كثيراً بأنشطة اليهود الاقتصادية. كذلك فقد ترددت في ذلك الحين شائعات كان مفادها أن يهود الدولة العثمانية ويهود فلسطين ينعمون بالمساواة.

وكان من بين عوامل الجذب أيضاً تزايد قوة الاستيطان في القدس خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى أن الأنشطة التي قام بها موشي مونتيفيوري اليهودي البريطاني

---

(٢٧٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(٢٧٥) أتينجر، المصدر نفسه، ص ١٦٩.
(٢٧٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

لمصلحة يهود الشرق، والتحسن الملموس الذي طرأ على طرق المواصلات بين فلسطين وسائر بلدان الشرق، شجعت اليهود على الهجرة[٢٧٧].

وساهمت المعلومات التي نشرها مبعوثو الاستيطان والرحالة في تشجيع اليهود على الهجرة. ولا شك في أن المعلومات التي وصلت إلى يهود الشرق من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ساهمت في التشجيع على الهجرة، ويشار في هذا المجال إلى أن الكثيرين من هؤلاء الأوائل لم يأتوا إلى فلسطين إلا لزيارة الأماكن المقدسة. ومن المعروف أن مهاجري اليمن كانوا من أكثر المهاجرين الذين بعثوا بخطابات إلى عائلاتهم مؤكدين فيها أن اليهود ينعمون بالهدوء في فلسطين[٢٧٨].

وقد خرجت في عام ١٨٨١ عائلتان من صنعاء، وبعد أن وصلتا بسلام تشجعت عائلات أخرى على الهجرة فخرجت قافلة تضم ١٥ أسرة. ويعتبر عام ١٨٨٢ عاماً مصيرياً في تاريخ الهجرة الجماعية ليهود اليمن إلى فلسطين، حيث خرجت قافلة تضم نحو ١٥٠ فرداً متوجهة إلى فلسطين. ومع نهاية عام ١٨٨٢ وصل عدد يهود اليمن في القدس إلى نحو ٤٥٠ فرداً[٢٧٩].

ز ـ النشاط الصهيوني ليهود اليمن

دخل صهاينة فلسطين إلى اليمن عام ١٩١١ تحت ستار البعثة التبشيرية الدينية، لكن المسؤول عن البعثة لا يستطيع بيع الكتب أو جمع النقود ولا البحث عن القبائل اليهودية العشرة. ومن واجبه أن يخبر اليهود عن إنشاء المستعمرات القائم في فلسطين، وأن يدعوهم ليأتوا جماعات للمشاركة في هذا الجهد الرائد. وكان من المأمول أن يتمكن من أن يقنع العديد منهم ـ أو ربما كلهم ـ للانتقال إلى الأرض المقدسة. وهنا لأول مرة، توجد خطة لإجلاء كامل للجماعات اليهودية: إنها في الحقيقة أقرب لفكرة وأمل. ولا يعرف بالتحديد عدد اليهود في اليمن، والعدد المقدر هو ٢٤٠٠٠ نسمة. وقد واجه عضو البعثة، شموئيل يفنئالي، كل أنواع المغامرات التي صادفها المستكشفون في هذه الأرض. وبينما كان ينتقل على الجمل من قرية إلى أخرى جرى سلبه وملاحقته واتهم بأنه مسيحي وجاسوس، وأخيراً كان عليه أن يغادر. وقد تبعه عام ١٩١١ و١٩١٢

(٢٧٧) المصدر نفسه.
(٢٧٨) المصدر نفسه، ص ١٤١.
(٢٧٩) أحمد كامل راوي، «هجرة يهود اليمن ودور الصهيونية،» الجزيرة نت (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3c4a1e67-8049-4ea8-a40d-924e48bc9f66>.

نحو ١٥٠٠ يهودي إلى فلسطين، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى وضع حداً لخطته التي كان يأمل بها(٢٨٠).

ويرجع سبب توجه قيادة الصهيونية تجاه يهود اليمن إلى أن المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا لم يستطيعوا منافسة العمالة الفلسطينية الرخيصة والجيدة، ولذلك شجعوا هجرة يهود اليمن إلى فلسطين، لأن يهود اليمن المعروفين باجتهادهم وقدرتهم على العيش على القليل، هم أقدر على المنافسة في سوق العمالة.

وفي عام ١٩١٠ عملت منظمة «العامل الصغير» الصهيونية على استحضار جالية يهودية يمنية لتحل محل العمال المزارعين العرب في المستوطنات اليهودية، فأرسلت شموئيل يفنئالي سكرتير منظمة «الاستيلاء على الأراضي» إلى اليمن لتنظيم الهجرة إلى فلسطين.

وقضى يفنئالي سنتين وهو يتنقل بين يهود اليمن مستغلاً سذاجتهم الدينية وحبهم للأرض المقدسة، وخرجت مهمته بهجرة جماعية في العام ١٩١١ ـ ١٩١٢ بلغ عدد أفرادها ١٥٠٠ من يهود شمال اليمن (خاصة من منطقة صعدة ومنطقة حيدان).

وباندلاع الحرب العالمية الثانية بلغ عدد يهود اليمن في فلسطين نحو ٢٨ ألف نسمة، ثمانية آلاف في المستوطنات، وسبعة آلاف في القدس و١٣ ألفاً في تل أبيب.

وما بين عامي ١٩٠٧ و١٩٠٩ بدأت موجات هجرة جماعية من شمال اليمن من ألوية «حيدان» و«صعدة» إلى فلسطين. وأهم ما يميز هذه الهجرات عن سابقتها أن المهاجرين لم يستوطنوا مدينة القدس الشريف بل ذهبوا إلى المستوطنات الجديدة حيث عملوا في الزراعة.

وتولت الوكالة اليهودية عملية الهجرة الجماعية بالاتصال مع السلطات البريطانية في عدن من أجل تأمين فتح معسكرات للمهاجرين من جهة، والتوسط لدى سلاطين المحميات للسماح لهم بالمرور عبر أراضيهم من جهة أخرى(٢٨١).

ويذكر أنه في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩١٠ تمّ إرسال مبعوث إلى اليمن ليقول لليهود هناك إن المسيح على وشك المجيء وستغدق الخيرات على اليهود الموجودين في أرض الآباء والأجداد. ونتيجة لمساعي ذلك المبشر

---

(٢٨٠) Berer, *The Magic Carpet*, p. 148.

(٢٨١) المصدر نفسه.

هاجر بضع مئات من العائلات اليهودية من اليمن إلى فلسطين عام ١٩١٢ وحده. وبعد أن حصلت المزارع اليهودية على كفايتها من العمال قرر الصهاينة وقف أي هجرة لاحقة لليمنيين «حتى إشعار لاحق» أو، وهذا هو المحتمل، إلى أن يحتاج الصهاينة إلى مزيد من الرجال الذين ستوكل إليهم مهمة قطع أخشاب الغابات ونقل المياه(٢٨٢).

وكانت هجرة يهود اليمن سرية في هذه الفترة، إذ بدأوا الزحف خارج اليمن خلسة للحفاظ على حياتهم، وقاموا ببيع ممتلكاتهم لقاء مبالغ زهيدة أو التخلي عنها وغادروا ليلاً سيراً على الأقدام وكانوا يختبئون نهاراً في الكهوف وبين الصخور. لقد كانت كل مرافئ الخروج من اليمن محظورة عليهم، ولكن كان عليهم إما أن يهربوا أو أن يقدموا الرشوة على الحدود نحو عدن التي يسيطر عليها البريطانيون، والتي أصبحت بوابة هروبهم إلى فلسطين.

وكانت هذه الحركة تسير بصورة غير متساوية وعشوائية، تتسع أحياناً عندما يغض إمام اليمن عينه عن هروبهم، وتضيق إلى حدها الأدنى عندما يفرض المنع بقوة. وقد وصل إلى فلسطين نحو ١٢٠٠ يهودي يمني بهذه الطريقة ما بين ١٩٢٧ و١٩٣١؛ ونحو ٤٠٠٠ يهودي ما بين ١٩٣٣ و١٩٣٥، و١١٠٤ خلال السنوات الثلاث التي تلت، و٩٠ يهودياً عام ١٩٣٩، و٨٠ يهودياً عام ١٩٤٠، و٥١ يهودياً عام ١٩٤١ ونحو ٣٠٠٠ يهودي ما بين ١٩٤١ و١٩٤٤(٢٨٣). (انظر الجدول الرقم (١ ـ ٣)).

وقد اختفى منهم المئات على الطريق قبل وصولهم إلى عدن، أما من وصل منهم فإن الطريق إلى الأرض المقدسة لم يكن ممراً سهلاً. بعضهم ليس لديه المال الكافي لدفع أجرة السفن وكان على بعضهم الآخر الانتظار للحصول على شهادة للهجرة باعتبار أن البريطانيين يقومون في الطرف الآخر بمراقبة الهجرة بموجب الحصص، والتي أصبحت بعد ١٩٣٩ محدودة إلى حدٍّ كبير على اليهود الفارين من ألمانيا، وكان قد هاجر ١٧٠٠٠ يهودي خلال فترة ثلاثة وعشرين عاماً (١٩٢٣ ـ ١٩٤٦)(٢٨٤).

---

(٢٨٢) Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World*, p. 142.

(٢٨٣) Berer, *The Magic Carpet*, p. 149.

(٢٨٤) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

الجدول الرقم (١ ـ ٣)

حجم هجرة اليهود السفارديم إلى إسرائيل حسب فترة الهجرة ودولة المصدر

اسم الدولة	١٩٠٠ ـ ١٩٤٨	١٩٤٩ ـ ١٩٥١	١٩٥٢ ـ ١٩٦٠	١٩٦١ ـ ١٩٦٤	١٩٩٠ ـ ١٩٩٦
مجمل آسيا	٤٠,٧٧٦	٢٣٧,٧٠٤	٣٧,١١٩	١٩,٨٩٩	٣٣,٩٦٧
إيران	٣,٥٣٦	٩١٠,٢١	٦٩٩,١٥	٨,٨٥٧	-
أفغانستان	-	٢,٣٠٣	١,١٠٦	٢٣٠	-
الهند	-	٢,١٧٦	٥,٣٨	٢,٩٤	١,٢١٤
تركيا	٨,٢٧٧	٣٤,٥٤٧	٦,٨٧١	٤,٧٩٣	٨٢٢
لبنان	-	٢٣٥	٨٤٦	١٥٠	-
سورية	-	٢,٦٧٨	١,٨٧	١,٢٥١	-
الصين	-	٥٠٤	٢١٧	٤٠	١٣٢
العراق	-	١٢٣,٣٧١	٢,٩٨٩	٥٢٠	-
اليمن	١٥,٨٣٨	٤٨,٣١٥	١,١٧	٧٣٢	-
بلاد أخرى	١٣,١٢٥	١,٢٥٤	١٠٣	١٤٩	٦,٤٥٥
مجمل أفريقيا	٤,٠٣٣	٩٣,٢٨٢	١٤٣,٤٨٥	١١٦,٦٧١	٣٨,٨٤٦
إثيوبيا	-	١٠	٥٩	٢٣	٣٢,٠٩١
جنوب أفريقيا	٢٥٩	٦٦٦	٧٧٤	١,٠٠٣	٢,١٨٧
ليبيا	٨٧٣	٣٠,٩٧٢	٢,٠٧٩	٣١٨	١٧
مصر والسودان	-	١٦,٠٢٤	١٧,٥٢١	١,٢٣٣	١٢٢
المغرب	٩٩٤	٢٨,٢٦٣	٩٥,٩٤٥	١٠٠,٣٥٤	١,٥٦٧
الجزائر	-	٣,٨١	٣,٤٣٣	٩,٦٨	٨٠٤
تونس	-	١٣,٢٩٣	٢٣,٠٦٩	٣,٨١٣	٧٥١
بلاد أخرى	١,٩٠٧	٢٤٤	١٠٥	٢٤٧	٧٨٦

المصدر: نقلاً عن: راسم خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» في: أودي أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٧٥.

الفصل الثاني

أوضاع اليهود في حوض النيل
(مصر والسودان)

ظل اليهود في مصر والسودان يشكلون لبِنة أساسية في البنية الاجتماعية المصرية منذ زمن قديم، وعلى امتداد فترة طويلة، من تاريخ مصر والسودان. وعلى الرغم من هذه الحقيقة التاريخية، فإن عدد اليهود كان ضئيلاً على الدوام مقارنة بجموع السكان. وإذا كان عدد اليهود قد تذبذب صعوداً وهبوطاً للتطورات التاريخية التي أحاطت بالمجتمع كله من ناحية، ونتيجة الظروف الخاصة بالأقلية اليهودية من ناحية أخرى، فإن التطور التاريخي العام يكشف عن أن نسبة اليهود إلى سائر الشعب في تناقص مستمر. وسوف نتناول في هذا الفصل أوضاع اليهود في حوض النيل (مصر والسودان).

أولاً: يهود مصر

وينقسم يهود مصر على صعيد المذهب إلى طائفتين، هما:

١ ـ الربانيون (الحاخاميون) وهم من يتبعون تعاليم التلمود ويولونها ـ إضافة إلى التوراة ـ أهمية كبيرة.

٢ ـ القرّاؤون الذين لا يؤمنون بتعاليم التلمود.

تاريخياً، توجد روايتان لأصل وجود طائفة «القرّائين» في مصر وردتا في صحيفة الكليم وهي جريدة اليهود القرّائين في مصر. تقول الرواية الأولى إن الطائفة وصلت مصر مع الفتح الإسلامي، وإن عمرو بن العاص[1] هو من منحهم الأرض المقامة عليها مقابرهم بمنطقة البساتين. وتقول الرواية الثانية إنهم أتوا في عصر الحاخام عنان بن دافيد الناسي في القرن الثامن الميلادي. واقتصر استخدامهم للغة العبرية على الطقوس الدينية بينما كانت مدارسهم تستخدم اللغة العربية كلغة تعليم أساسية. ومن اللافت للنظر تأكيد

(١) حَكَمَ عمرو بن العاص للمرّة الأولى عام ٦٤٠م في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، والمرّة الثانية من ٦٥٩م إلى ٦٦٤م في عهد معاوية بن أبي سفيان.

جاك حسون (Jacques Hassoun)[2] «أن انغلاق القرّائين في تجمعاتهم الرئيسية (حارة اليهود ومصر القديمة حول معبد بني عزرا) لم يحدث بسبب أي تهديد من الطوائف المحلية الأخرى، ولكن بسبب هجرة اليهود السفارديم المتزايدة وأغلبهم من الربانيين، والذين قصروا اتصالهم مع العالم الخارجي على العلاقات «الطقوسية والتجارية والتي استطاعوا الحفاظ عليها مع زملائهم في جزيرة القرم وإسطنبول»[3].

كما يقسم يهود مصر إلى سفارديم وأشكنازيم، التي لم تغْنِ الكثير للقرائين المصريين الذين توضح جميع المصادر المتاحة أن هويتهم حتى بداية القرن العشرين كانت بالنسبة إليهم كونهم يهوداً قرائين مصريين فقط. ويؤكد جاك حسون أنهم شعروا أن صفة سفارديم فُرضت عليهم من قبل مهاجري إسبانيا الذين عاشوا بشكل منفصل عنهم إلى حد كبير[4]. (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١)).

١ ـ الأوضاع الديمغرافية

بدأت في أوائل القرن التاسع عشر هجرة يهود من الإمبراطورية العثمانية ومن اليونان والبلقان وإيطاليا ومن الأصول الإسبانية إلى مصر، واستمرت حتى العشرينيات من القرن العشرين. وقد هاجر يهود من الأصول الإسبانية ومن شمال أفريقيا إلى مصر ما بين ١٨٩٧ و١٩٠٧ بسبب معاناة تلك البلاد من كساد في الأسواق بسبب المضاربة التجارية. واستوطن معظمهم في القاهرة وفي بعض المراكز التجارية في الدلتا، وبخاصة طنطا. كما أن اليهود القادمين من اليمن وعدن في طريقهم إلى فلسطين لم يجدوا أمامهم سوى مصر عندما تنفد أموالهم. وقد وصل معظمهم ما بين ١٩٠٠ و١٩١٤ وأقاموا في منطقة قناة السويس أو القاهرة. أما اليهود الأشكناز القادمون من روسيا ورومانيا وبولونيا الذين وصلوا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، فقد ذهب معظمهم إلى القاهرة. وفي الفترة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩١٥، وبسبب ظروف الحرب، تم طرد ما يزيد على ١١٠٠٠ يهودي أشكنازي من منطقة يافا من قبل الحكم العثماني فهربوا إلى الإسكندرية والقاهرة والسويس ولكنهم عادوا إلى فلسطين أو أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب[5].

---

(٢) جاك حسون (١٩٣٦ ـ ١٩٩٩) طبيب نفساني، ومن أبرز كتبه كتاب: تاريخ يهود النيل. انظر: «Jacques Hassoun,» Wikipedia (The Free Encyclopedia), <http://en.wikipedia.org/wiki/Jacques_Hassoun>.

(٣) نرمين رزاز، «قراءة في تاريخ اليهود المصريين،» الاشتراكي (مركز الدراسات الاشتراكية) (٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٨).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Gudrun Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952* (London: Taurs Co. Ltd. Publishers, 1989), p. 11.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

تقدير سكان مصر، منذ العصر القديم حتى عام ١٧٩٨

(بالآلاف)

العصر	مبلغ الجزية (بآلاف الدراهم)	السكان المسيحيون واليهود	مبلغ الخراج (بآلاف الدراهم)	إجمالي السكان
القرن الأول بعد المسيح				٤٥٠٠
القرن الرابع				٣٠٠٠
نحو عام ٦٠٠				٢٦٠٠
الفتح العربي (٦٤١)	١٢٠٠٠	٢٥٠٠		
عثمان (٦٤٤ ـ ٦٥٥)	١٣٠٠٠	٢٥٠٠		
معاوية (البداية)		١٨٧٥		
معاوية (النهاية)		١٠٤٠		
هشام (٧٤٣)			٤٠٠٠	٢٢٠٠
هارون الرشيد (٧٨٧)				
هارون الرشيد (٨١٣)	٤٠٠٠	٨٣٠	٤٨٥٧	٢٦٧١
المأمون (٨١٣ ـ ٨٣٣)	٣٠٠٠	٦٢٥	٤٢٥٧	٢٣٦٥
المعتز بالله (٨٦٩)			٤٨٠٠	٢٦٤٠
ابن طولون (٨٨٤)			٤٣٠٠	٢٣٦٥
معز الدين (٩٧٥)			٣٢٠٠	١٧٦٠
المستنصر (١٠٩٠)			٣٠٦١	١٦٨٣
صلاح الدين (١١٨٩)			٤٢٧٧	٢٣٥١
محمد (١٣١٥)				٤٢٠٠
برقوق (١٣٨٢)				٣١٥٠
بونابرت (١٧٩٨)				٢٤٩٨

المصدر: فيليب فارج ويوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣).

وقَدِم عدد كبير من اليهود ضمن المهاجرين إلى مصر من أجزاء مختلفة من الإمبراطورية العثمانية وشمال أفريقيا وأوروبا وانضموا إلى المجتمع اليهودي الصغير الذي ربما كان يبلغ ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ شخص والذي كان في البلاد منذ عدة قرون. ونتيجة للهجرة، تسارع نمو المجتمع اليهودي في مصر ليصل إلى ٢٥,٠٠٠ يهودي عام ١٨٩٧ وأكثر من ٦٠ ألفاً عام ١٩٢٠. والتقديرات الموثوقة لفترة ما بين الحربين تعطي رقماً لليهود في مصر يراوح بين ٧٥,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ يهودي[٦].

ويلخص الجدول الرقم (٢ ـ ٢) حجم التغيرات الديمغرافية خلال الفترة ١٨٤٠ - ١٩٩٢[٧]:

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

حجم التغيرات الديمغرافية خلال الفترة ١٨٤٠ ـ ١٩٩٢

السنة	المجموع
١٨٤٠	٥٠,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠
١٨٩٧	٢٥٢٠٠
١٩٠٧	٣٨٦٣٥
١٩١٧	٥٩٨١٥
١٩٢٧	٦٣٥٥٠
١٩٣٧	٦٢٩٥٣
١٩٤٧	٦٥٦٣٩
١٩٥٠	٧٥٠٠٠
١٩٥٨	٤٠٠٠٠
١٩٦٩	١٠٠٠
١٩٨٦	٢٥٠
١٩٩٢	٢٠٠

(٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(٧) Ministry of Finance and Economy, *Sististical Census Department: Population Census of Egypt 1947* (Cairo: Government Press, 1954).

وتفيد مؤشرات توزيع أعداد يهود مصر وفقاً لتعداد سنة ١٩٤٧ أن عدد اليهود الحاخاميين بلغ ٦٢١٥٣ نسمة وعدد اليهود القرّائين ٣٤٨٦ نسمة، وتوزعوا على مدينتي القاهرة والإسكندرية[٨].

٢ ـ اليهود المحليون والأجانب في عهد الحماية البريطانية

عمل اليهود في مصر ـ مثل كل الأقليات القديمة والمهاجرة حديثاً ـ على الاستفادة من وقوع مصر تحت الحماية البريطانية. وخلال الحرب العالمية الأولى عندما فقدَ عدد من الأسَر اليهودية الثرية الحماية النمسوية ـ الهنغارية تقدمت هذه الأسر بطلب للحصول على الجنسية البريطانية. كما استخدم الفرنسيون طرقاً غير مباشرة لكسب التأثير في مصر من خلال اليهود الذين شكلوا عاملاً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي عام ١٩١٧ كان عدد اليهود المقيمين ١٤٤١٧ نسمة يشكلون نسبة ٢٢ بالمئة من اليهود في مصر. وبلغ عدد حاملي الجنسية العثمانية ١٠٨١ نسمة، وحاملي الجنسية الفرنسية ٧٧٦ نسمة وحاملي الجنسية الإيطالية ٦٦٨ نسمة و٣٤٣ من حاملي الجنسية البريطانية و٢٤٢٩٦ نسمة لا يحملون أي جنسية و٢١٣٠ يهودياً يحملون جنسيات بلدان مختلفة[٩].

في هذه الظروف، عمل عدد كبير من اليهود، من خلفيات مختلفة، من أجل الحصول على نوع من الحماية الأجنبية أو الجنسية. وترافق ذلك بهجرة واسعة إلى مصر. وهذا يعني أن أغلبية اليهود الذين عاشوا في مصر في القرن العشرين ليس لديهم جنسية مصرية. وخلال فترة الحرب العالمية الأولى كان منهم ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة كحد أقصى يحملون الجنسية المصرية، وهناك ٢٥ بالمئة لديهم جنسيات أو حماية أجنبية والباقي ٤٥ ـ ٥٠ بالمئة ليس لديهم أي جنسية[١٠].

كان القانون الرقم ١٩ الصادر في شباط/ فبراير ١٩٢٩، والذي حاول لأول مرة توضيح الأسئلة المتعلقة بالجنسية المصرية بصورة أساسية، متسامحاً. ويَعتبر:

---

(٨) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، **اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ص ٢٧.

(٩) Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952*, p. 35.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

١ ـ جميع العائلات المقيمة في البلاد دون انقطاع منذ ١ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٨ (إثبات ذلك صعب جداً بسبب عدم وجود سجلات مناسبة).

٢ ـ وكذلك الأشخاص الخاضعين للإمبراطورية العثمانية السابقة الذين كانت إقامتهم في مصر منذ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ (عندما أعلنت بريطانيا العظمى الحرب على الإمبراطورية العثمانية) ولا يزالون هناك منذ ذلك التاريخ.

ويحق للأطفال الأجانب الذين ولدوا في مصر ويقيمون فيها الجنسية المصرية خلال سنة من بلوغهم سن الرشد، شريطة التخلي عن جنسيتهم الأجنبية. أما في الحالات الأخرى فإن طالب منح الجنسية يحتاج إلى الإقامة لمدة عشر سنوات في البلاد، ومعرفة اللغة العربية بصورة كافية، ولديه دخل يكفيه، وبيان بالسلوك الجيد. ورغم كل هذه التعليمات السخية والتي تهدف إلى تسهيل الاندماج مع العناصر السابقة للدولة العثمانية، فإن الحكومة المصرية جعلت الحصول على الجنسية المصرية صعباً بالنسبة إلى الأجانب غير المسلمين، وبخاصة في فترة الأربعينيات. ومع أن معظم اليهود في الثلاثينيات كانوا لا يرون فائدة من التقدم للحصول على الجنسية المصرية، فقد وجدوا أنه من الصعب جداً عمل ذلك بعد معاهدة مونترو عام ١٩٣٧، عندما جرى تعزيز الجنسية المصرية وأصبحت الأوراق المصرية ذات قيمة(١١).

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين كان ٩ بالمئة من اليهود الذين يعيشون في مصر يحملون الجنسية الفرنسية أو تحت الحماية، ونحو ٨ بالمئة إيطاليين، ونحو ٣ بالمئة بريطانيين، وهناك ١,٥ بالمئة تحت الحماية أو يحملون الجنسية التركية. أما بالنسبة إلى الطبقة فوق الوسطى والطبقات العليا، فقد كان التوزيع يختلف قليلاً بسبب «لائحة الوجهاء» التي ربما وضعت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى. وليس من الغريب أن تكون نسبة الأجانب في هذه الطبقة أعلى مما هي عليه بين اليهود بعامة (٢٥ ـ ٣٠ بالمئة إيطاليون، و١٥ ـ ١٨ فرنسيون و٦ بالمئة بريطانيون و١٥ بالمئة تحت الحماية البريطانية)، ويبدو أن المواطنين المصريين على الأقل في الإسكندرية شكلوا ثلث الأعيان الموجودين على اللائحة(١٢).

وبلغ عدد اليهود القرّائين في مصر ٤٧٠٥ أشخاص عام ١٩٢٧ حسب الإحصاء المصري، و٥٢٦٤ شخصاً عام ١٩٣٧ و٣٤٨٦ شخصاً عام ١٩٤٧، وبحسب المصادر

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

القرائية غير الرسمية هم ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة. وقد عاشوا في القاهرة مع بعض الاستثناءات[١٣].

وأقام اليهود في القاهرة أو الإسكندرية في أحياء محددة، ففي مدينة القاهرة تركز أكثر من ثلثي عدد اليهود فيها بأقسام الوايلي وعابدين والجمالية. ففي الوايلي سكن ٩٣٥٨ نسمة في أحياء: القبيسي والسكاكيني والعباسية وغمرة وكوبري القبة، وغيرها. وفي عابدين سكن ٨١٩١ يهودياً في أحياء باب اللوق والإسماعيلية والساحة وقصر الدوبارة ومعروف والدواوين وغيرها. كما سكنوا أيضاً في منطقة الزمالك البحرية والقبلية، أما قسم الجمالية فقد سكنه ٤٧٨٨ يهودياً وأغلبهم عاش في حيّهم المعروف باسم حارة اليهود منهم ٣٢٥٧ يهودياً من اليهود الربانيين و١٣٨٦ يهودياً من اليهود القرّائين. وتم توزيع بقية اليهود في قسم الجمالية على أحياء بين الصورين والشعراني والخرنفش وخان الخليلي والجمالية[١٤].

وتجمع اليهود في مدينة الإسكندرية في مناطق معينة: قسم محرم بك وقد سكنه ٩٧٣٥ نسمة؛ يليه قسم الجمرك ٤٤٥٥ نسمة؛ ثم قسم المنشية ٤٤٤٠ نسمة؛ ثم قسم العطارين ٤٠٨٦ نسمة. وتمثل هذه الأقسام الأربعة نحو ٩٢ بالمئة من يهود الإسكندرية البالغ عددهم ٢٤٦٩٠ نسمة في تعداد سنة ١٩٣٧ منهم ١٥٠٥٧ يهودياً و٦٠٧١ يهودياً من اليهود الأجانب. وانقسم جميعهم إلى ٢٠٨٨٥ يهودياً من الربانيين و٢٤٣ يهودياً من القرّائين[١٥].

وفي سنة ١٩٤٧ أصبح عدد كبار اليهود بالإسكندرية ٢١١٢٨. ويلاحَظ من مؤشرات تطور أعداد يهود مصر أن نسبة عدد كبار السن (بعد سن ٥٠ عاماً وأكثر وبالذات بعد سن ٦٠ عاماً) قد زادت مقارنة بأعدادهم الكلية في مصر بعد عدوان سنة ١٩٥٦. ووضح ذلك في تعداد سنة ١٩٦٠، حيث وصلت نسبتهم في مدينة القاهرة إلى ٢٥ بالمئة. وفي مدينة الإسكندرية إلى ٣٥ بالمئة تقريباً. هذا في الوقت الذي كانت فيها تلك النسبة منخفضة إلى ١٨ بالمئة في عموم مصر وفقاً لتعداد سنة ١٩٤٧، حيث كانت أمور يهود مصر مستقرة؛ فلا هجرة ولا رحيل لمن كان سنهم دون الـ ٥٠ عاماً. وتدل المؤشرات على أن أعداد من هاجروا من مصر في عمر أقل من ٥٠ سنة بعد أزمة سنة

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(١٤) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ص ١٧٦.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

١٩٥٦ وما قبلها أكثر كثيراً ممن هم فوق ٥٠ سنة. أي أن الهجرة كانت من الشباب دون الشيوخ[١٦].

٣ ـ الأوضاع الاجتماعية

انقسم يهود مصر في عهد الملكية إلى ثلاث طبقات: الطبقة العليا وتألفت من عدد كبير من العائلات اليهودية الواسعة الغنى، وأدّت دوراً بارزاً في حياة البلاد بما تمتلكه من ثروات، ومن وضعية مرموقة داخل المجتمع، وعلاقاتٍ شخصية وصلاتٍ تجارية مع سياسيين ومُلاّك أراضٍ كبار من المسلمين والأقباط. وبعضٌ من هؤلاء اليهود مُنحوا لقب «باشا».

ويأتي في المرتبة الثانية بعد هذه المجموعة عددٌ كبيرٌ من رجال الأعمال الأغنياء جداً ممن عملوا في ميدان البنوك والبورصة، والاستيراد والتصدير، وتجارة القطن والصحافة والأنشطة التجارية الأخرى؛ إضافة إلى أنه كان في كل مدينة مصرية مهمة عدد من المحامين والأطباء وأصحاب دكاكين يهود. وفي نهاية السلّم كان هنالك فقراء اليهود، الذين كانوا بمعظمهم باعةً جوالين وتجاراً صغاراً وأصحاب حرف، فيهم المشتغلون بصياغة الفضة، وتشكيل النحاس. ومعظم هؤلاء اليهود ينحدرون من اليهود الأصليين من سكان البلاد، أما غالبية الطبقة العليا والوسطى فقد كانوا إسباناً وطلياناً أو من أصول أجنبية[١٧].

وكان فقراء اليهود يتحدثون العربية، أما أغنياؤهم فقد تحدثوا الفرنسية، وكان استخدامهم للغة الفرنسية مؤشراً على ميل السكان اليهود وغير المسلمين في مصر نحو الثقافة الفرنسية بخاصة، والثقافة الأوروبية بعامة، وهو ما أحدث تغييراً في حياتهم التي صارت أكثر تصنعاً، ومن ثم، أيضاً، في موقفهم من البلد الذي يعيشون فيه ومن سكانه.

وقد تعرض اليهود في مصر في القرن التاسع عشر لاتهامات بممارسة (القتل الطقسي)، إلا أن تلك الاتهامات لم يكن لها ارتداداتٌ خطيرة كالحادثة التي جرت في دمشق عام ١٨٤٠. وفي معظم الحالات وقف بعض اليونانيين وراء نشر إشاعة بأن طفلاً

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(١٧) Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (New York: Faber and Faber, 1980), p. 98.

مسيحياً قد تم اختطافه وقتله. وكان ذلك يحدث غالباً زمن عيد الفصح اليهودي. وفي بعض الحالات كانت السلطات تكتشف أن مطلقي الاتهامات كانوا قد أخفوا الطفل، وكان يجري اعتقالهم[١٨].

ومن أشهر هذه الحوادث ما جرى في ١٥ آذار/ مارس عام ١٨٩٢ في بورسعيد، حيث كانت طفلة يونانية تلعب في منزل يهودي فأغلق باب البيت بشكل عرضي. وفي الحال نادت أم الطفلة على المارة كي ينقذوا ابنتها ولم تنتظر لتعرف ما قد حدث، وسرعان ما سرت الشائعات بأن اليهود اختطفوا الطفلة لاستخدامها كأضحية بشرية. وقام يونانيون باقتحام البيت فوجدوا الطفلة على قيد الحياة وبحالة جيدة. ومع ذلك قاموا بضرب عجوزٍ يهودي مات لاحقاً من هول الصدمة. وجرت أيضاً مهاجمة ابن ذلك العجوز حين هبَّ لنجدة والده من قبل الرعاع وكادوا يقتلونه. وكان اليهودي الذي مات من عائلة «كرمونة» (Carmona)، فهاجم الرعاعُ منزله وجرحوا خادمه وعدداً من اليهود. ونشرت بعض الصحف تقارير قالت إن اليهود، كانوا يستخدمون دماء الأطفال المسيحيين لصنع «الفطير» (Matzos).

وكان اليونانيون، بوجه خاص، هم الذين يقومون بنشر الدعاية المعادية لليهود في مصر وأرجاء الإمبراطورية العثمانية الأخرى، ذلك أن مهارة اليونانيين التجارية جعلتهم المنافسين الأساسيين لليهود. لذا سعوا، في الواقع، لتحويل اليهود إلى ضحايا مشاعر كراهية الأجانب[١٩].

وكان اليهود يُعَدون من خلال موقعهم الاجتماعي وتوجهاتهم الثقافية متجانسين بدرجة عالية. ومعظمهم فقراء، رغم كونهم أفضل من الطبقة المسلمة والقبطية الأقل. وقد ركزوا عملهم بصورة كلية تقريباً في بعض مجالات الحياة وكذلك في أعمال ومهارات محددة مثل الصيرفة والإقراض وصياغة الذهب والفضة والتجارة الوضيعة. كان مستوى التعليم لديهم قليلاً، وكانوا يرتبطون بالتقاليد اليهودية بصورة وثيقة، ولكنهم اندمجوا في البيئة المصرية في نمط الحياة واللغة والمعتقدات الشعبية قبل أن يحدث التغيير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢٠].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٨ و١٠٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٠) Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952*, p. 14.

ومع تزايد أعداد اليهود الأوروبيين الذين هاجروا إلى الإسكندرية خلال الحرب العالمية الأولى، تزايد عدد المعابد (الكُنس) اليهودية بالمدينة، وأشارت بعض المصادر إلى وجود ٢٩ معبداً خلال القرن التاسع عشر ومن أهمها:

ـ معبد «إلياهو هانبي»: أقدم معابد الإسكندرية، والمعبد الرئيسي للطائفة اليهودية بها، وهو المعبد الوحيد الذي تقام به شعائر الصلاة، ومقره بشارع النبي دانيال رقم ٦٩ بوسط المدينة. ويعد هذا المعبد مزاراً مقدساً بما يمثله من أهمية دينية وتاريخية، نتيجة للاعتقاد اليهودي في أسطورة تذكر أن النبي «الياهو» ظهر ـ عقب وفاته ـ لعدد من الحاخامات في الموقع نفسه المشاد عليه المعبد الآن. وقد شيد للمرة الأولى عام ١٣٥٤، وتهدَّم البناء القديم إبان الحملة الفرنسية، عندما أمر نابليون بقصفه بالقنابل، لإقامة حاجز رماية للمدفعية بين حصن كوم الدكة والبحر. وفي عام ١٨٥٠، وبتوجيه من محمد علي باشا، أعيد بناؤه ثم هدم وأنشئ المبنى الحالي، في سنة ١٨٨١. ويضم المعبد: مقر الطائفة الإسرائيلية بالإسكندرية، ومبنى المحكمة اليهودية. والمعبد على شكل بناء مستطيل، وهو من المعابد الفخمة معمارياً. وقد سُجل معبد إلياهو هانبي كأثر عالمي عام ١٩٧٨.

ـ معبد «زارادیل» (Zaradel): أنشأته عائلة زارادیل عام ١٣٩١ وظل قائماً نحو خمسة قرون، إذ تداعى بنيانه عام ١٨٨٠، فأعيد بناؤه مرة أخرى، ومقرّه بشارع عمرام بحارة اليهود، بسوق السمك القديم، ويحتفظ المعبد بمخطوطتين نادرتين للتوراة بحروف آشورية.

ـ معبد «منشه»: أسسه البارون «يعقوب دي منشه» عام ١٨٦٠، بميدان المنشية، أجريت له عملية ترميم وتوسعة عام ١٩١٢.

ـ معبد «إلياهو حزان»: بشارع فاطمة اليوسف، بحي سبورتنج، أنشئ عام ١٩٢٨، وقد شيد المعبد على قطعة أرض وهبتها عائلة «بارسيلون».

ـ معبد «عزوز»: لا يعرف تاريخ إنشائه على وجه التحديد، وقد أعيد بناؤه أكثر من مرة، كان آخرها عام ١٨٥٣.

ـ معبد «جرين»: شيدته عائلة جرين بحي محرم بك عام ١٩٠١.

ـ معبد «يعقوب ساسون»: أنشئ عام ١٩١٠ بحي جليمونوبلو.

ـ معبد «كاسترو»: أنشأه «موسى كاسترو» بحي محرم بك عام ١٩٢٠.

ـ معبد «نزاح إسرائيل» الأشكنازي تأسس عام ١٩٢٠.

ـ معبد «شعار تفيله»: أسسته عائلتا «أنزاروت» و«شاربيه» عام ١٩٢٢ بحي كامب شيزار.

وقد هدمت واندثرت بعض المعابد مثل: معبد جوهر، كنيس المغاربة، معبد جيميلوت حساديم، معبد بن بورات يوسف، معبد سلامة، معبد صافنات بعانيا، معبد طبول، معبد حلب[٢١].

٤ ـ الأوضاع التعليمية ليهود مصر

تحول التعليم اليهودي منذ عام ١٨٦٠ تدريجياً من نظام المدارس الدينية التقليدية إلى نظام حديث يتكيف مع المستويات الأوروبية، وبخاصة الفرنسية. ولم يبق بعد الحرب العالمية الأولى إلا قسم من فقراء الطائفة ممن يرسلون أولادهم إلى مدارس الطائفة غير المكلفة. أما الطبقة الوسطى والعليا فكانت تفضل المدارس الخاصة الأجنبية ومعظمها تديرها بعثات تبشيرية كاثوليكية.

يُذكر أنه كان نحو ٥٠ بالمئة من اليهود القرّائين، بحسب إحصاء عام ١٩٢٧، من الأميين. أما في عام ١٩٣٧ فقد انخفضت نسبة الأمية وصار نحو ٦٠ بالمئة يستطيعون القراءة والكتابة[٢٢].

وكانت قد نشأت في نهاية الحرب العالمية الأولى طبقة وسطى من التجار لدى الطائفة القرائية. وخلافاً ليهود الحاخامية (الربانية) فقد كان أطفالهم يتعلمون في مدارس مصرية أو بريطانية أو فرنسية لا في مدارس يهودية، وبعدها يدخلون إلى المهن أو التجارة أو المصارف. أما العائلات الثرية التي تسيّر شؤون الطائفة فهي لا تجاري نخبة اليهود الغربيين بالثروة أو السمعة. ولكن أفرادها أخذوا يقلّدون بصورة متزايدة في نمط حياتهم أذواق النخبة العالمية. وكان بعض أفراد هذه الأسر الثرية مستثنى وأخذ الكثير من البيئة العربية المصرية. وكانت حياة الأسر مشابهة كثيراً لحياة عموم المصريين، عدا نساء القرائية اللواتي لم يرتدين الحجاب، بل كانت تعرض جمالها بصورة مفتوحة على الأقل ضمن الحي الذي تسكنه[٢٣].

(٢١) عرفة عبده علي، «يهود الإسكندرية بين الساحة المصرية والعنف الصهيوني،» الهلال (القاهرة) (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٢٢) Kramer, Ibid., p. 38.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

احتفظت الطائفة القرائية في أواخر الثلاثينيات بثلاثة كنس ومدرستين، كما أنشأت عام ١٩٤٥ مركزاً اجتماعياً للفقراء. وكان التعاون مع الحاخامات محصوراً بالزيارات الأدبية خلال الأعياد اليهودية والمساهمات الفردية للمؤسسات الخيرية. كما شكلت الأقلية القرائية في الإسكندرية جزءاً من الجماعة اليهودية المحلية، ولكنها وُضِعت تحت وصاية كبير الحاخامات القرائية في القاهرة بخصوص الحالات الفردية. وتم انتخاب أول مجلس للطائفة في القاهرة عام ١٩٠١ ويتألف من العائلات الكبيرة، الذين استمروا بقيادة كبير الحاخامات ورئيسهم في تسيير شؤونهم حتى الأربعينيات. وكانت الانتخابات تجري في فواصل زمنية طويلة وغير منتظمة(٢٤).

ووجه رؤساء الطائفة اليهودية بالإسكندرية جانباً من نشاطهم إلى العناية بمدارس الطائفة وتعديل برامج التعليم فيها وإنشاء مدارس جديدة لمختلف مراحل التعليم، تتعهد التلميذ اليهودي بنشأة يهودية خالصة، تتلاءم مع الأهداف المرجوّة منه مستقبلاً. وأولى المدارس التي تأسست بمدينة الإسكندرية كانت «أغيون» (Les Ecoles Aghion) للبنين والبنات عام ١٨٧٥، وأسس البارون «يعقوب منشه» مدرسة باسمه عام ١٨٨٥، كما أسست الطائفة مدرسة للفنون والصنائع في ٢ شباط/ فبراير عام ١٨٩٧، وأسس الأليانس الإسرائيلي مدرسة مشتركة عام ١٨٩٥(٢٥).

كما أسس مجلس الطائفة بالتعاون مع الحاخامخانة الإسرائيلية مدرسة خاصة بأطفال فقراء اليهود باسم «مدرسة المأوى» عام ١٩٠٤، وتأسست مدرسة «اتزهايم» ملحقة بمعبد زارديل عام ١٩١١، ومدرسة جمعية «نقطة اللبن» عام ١٩١٧، ومدرسة «ديلا برغولا» (Della Pergola) عام ١٩١٩ ومدرسة «غان يلاديم» (Gan Yeladim) عام ١٩٢٣، ومدرسة «يهود النهضة» (Ha-tehiah).

وفي عام ١٩٢٥ تأسست مدرسة مدام «جابيه» (Mme Jabes) وليسيه «الاتحاد اليهودي للتعليم» ومدرسة «تلمود توراه» (Talmud Torah) للبنين، ومدرسة «شادي يعزور» (Chadai Yaa Zor) للبنات، وتشكلت «لجنة المدارس» بالإسكندرية، برئاسة البارون دي منشا والتي تمكنت من جمع حصيلة طيبة من التبرعات أقامت بها عدداً من المدارس منها: ليسيه الرمل بحي كامب شيزار، ليسيه محرم بك، ليسيه سبورتنغ، ومدرسة بيت الطفولة اليهودية ومدرسة ابن ميمون الثانوية. كذلك أسس الأليانس

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٥) علي، المصدر نفسه، ص ٦٧.

الإسرائيلي مدرسة بمدينة طنطا عام ١٩٠٥، وفي بور سعيد تأسست مدرسة «زيكرون موشي» ومدرسة «تلمود توراه» بمدينة المنصورة[٢٦].

ويلخص الجدول الرقم (٢ ـ ٣) الأوضاع التعليمية ليهود مصر خلال الفترة ما بين ١٩٠٧ ـ ١٩٤٦[٢٧]:

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)

الأوضاع التعليمية ليهود مصر خلال الفترة ١٩٠٧ ـ ١٩٤٦

السنة الدراسية	في المدارس الأجنبية		في المدارس اليهودية		نسبة اليهود في المدارس الأجنبية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١٩٠٧ ـ ١٩٠٨	٤٠٠٠	٣١٩٤	٩٠٦	٥٠٤	٨٠,٣
١٩١٢ ـ ١٩١٣	٤٥٢٣	٣٨١٥	١٠١٥٤	٧٤٤	٧٧,٢
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥	٧٤٦١	٦٢٣٠	٤٠٩٧	٣١١٩	٤٧,٣
١٩٣٠ ـ ١٩٣١	٧٩٢٨	٦٦٢١	٤٥٤٢	٣٩٦٩	٤١,٥
١٩٣٦ ـ ١٩٣٧	٧٦٣٥	٦٦٥٧	٤٤٧٤	٣٩٦٠	٤١,٠
١٩٤٥ ـ ١٩٤٦	٦٧٣٣	٥٣٧٤	٢٨٨٣	٢٠٥٦	٥٩,٢

٥ ـ النشاط الاقتصادي ليهود مصر

تشابهت ظروف ظهور الطبقة البرجوازية اليهودية في مصر بظروف ظهور الطبقة نفسها في تونس، حيث تزامن ظهور هذه الطبقة مع تزايد حجم تدخل القوى الأجنبية في مصر، وعجز الخديوي إسماعيل عن تسديد ديونه للغرب. وكان من أبرز العائلات اليهودية في مصر في ذلك الحين: عائلات قطاوي، وموصيري[٢٨]، ودي منشه، ورولو، وعادة. وظهر في مصر أيضاً عدد كبير من الوسطاء ورجال الأعمال اليهود الذين يتمتع معظمهم برعاية الدول الأجنبية. ويختلف وضع البرجوازية اليهودية في مصر عن وضع

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٨) مصلحة الشركات، وثائق محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة (المحفظة الرقم ٧)، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٣، بنك موصيري، ص ٣٧ ـ ٧٢.

نظيرتها في سائر دول شمال أفريقيا، حيث اشتغل أبناء هذه الطبقة في الجهات الحكومية قبل وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني، كما أسهم الاحتلال البريطاني في إلحاق أعداد كبيرة من اليهود بالجهات الإدارية المصرية(٢٩).

وجعلت العائلات الثرية ليهود الإسكندرية من المدينة «عالماً صغيراً» تحكمه قوانينه الخاصة، مثل عائلة «منشه» و«البارون زغيب» و«رولو» و«شبكة» من العائلات التي تحكمها نظم معقدة، تتوزع فيما بينها المكاسب والنفوذ.

وخلال الحرب العالمية الأولى، تصاعد نجم العائلات اليهودية بالإسكندرية، وعلى الأخص، عائلات: دي منشه، أجيون، جوهر، رولو... التي تمتعت بالثروة والهيبة والنفوذ. وكانت أسرة «دي منشه» هي الأكثر شهرة، وأفرادها من اليهود السفارديم، الذين نزحوا إلى مصر عن طريق فلسطين والمغرب، خلال القرن الثامن عشر، مثل أسرتي: «قطاوي» و«موصيري». وعميد العائلة «يعقوب دي منشه» ولد بالقاهرة عام ١٨٠٧، وتوفي بالإسكندرية عام ١٨٨٧، بدأ حياته بتجارة العملة ـ صرّافاً ـ بحارة اليهود بالقاهرة، إلى أن أصبح: «صرّاف باشي» ـ المدير المالي للخاصة الخديوية في عهد إسماعيل باشا. وكان أحد رجال المال والأعمال الأوائل ـ في مصر الحديثة ـ الذين أدركوا قيمة الاستفادة من التجارة مع أوروبا، وأسس مع يعقوب قطاوي بيتاً للتجارة والمال، وكانت للعائلة فروع في مانشستر وليفربول ولندن وباريس ومارسيليا وإسطنبول.

ولد البارون «ليفي دي منشه» بالقاهرة عام ١٨٤٠، ودرس في إيطاليا وانكلترا، وعقب عودته إلى الإسكندرية، أسس شركة للصرافة، في عام ١٨٦٨، تزوج «لولي بغدادلي» التي أنجبت له ولداً واحداً «جاك إيلي» وخمس بنات، وكان حريصاً على الارتباط بأقوى العائلات اليهودية برباط الزواج(٣٠).

وبتشجيع من الخديوي إسماعيل، وبتدخل من شقيقه الأمير مصطفى فاضل، تجاوز ليفي دي منشه الصعوبات ليؤسس «البنك العثماني المصري» عام ١٨٧٢، وكان لهذا البنك دور بارز في عمليات إقراض الخديوي بفوائد باهظة، وظل يتمتع بالحماية النمسوية حتى توفي عام١٩٠٢.

---

(٢٩) صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ترجمة جمال أحمد الرفاعي؛ مراجعة رضا عبد الله الشامي، عالم المعرفة؛ ١٩٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٢٩٠.

(٣٠) علي، «يهود الإسكندرية بين السماحة المصرية والعنف الصهيوني،» ص ٥٩ ـ ٦٠.

وولد ابنه البارون «جاك ايلي دي منشه» عام ١٨٧٢، وتلقى علومه في فيينا وباريس، وعقب عودته أشركه والده في إدارة بعض أعماله وممتلكاته، التي كان من بينها ١٢ ألف فدان مخصصة لزراعة القطن، فأدار شركة للعقارات، ووكالة صحفية باسم «المصريون الأحرار» وكان عضواً بارزاً بعدد من الجمعيات اليهودية، واشتهرت عنه هوايته في تربية خيول السباق وتزوج من «غابرييل» ابنة موريس أجيون أحد كبار رجال المال بالإسكندرية، وفي بداية عام ١٩٠٩، حصل على عضوية أرقى الأندية الأرستقراطية «نادي محمد علي». ولقد مارس دوراً مهماً في تنمية التجارة المصرية النمسوية، لينعم عليه الإمبراطور «فرنسيس جوزيف» بلقب بارون ومنحه الجنسية النمسوية.

وبرز اسم «جاك بيهور دي منشه» (١٨٥٠ ـ ١٩١٦)، الذي بدأ نشاطه في بورصة القطن، وتجارة السكر، وكان يمتلك الكثير من الأسهم العقارية في الدلتا وصعيد مصر. تولى رئاسة مجلس الطائفة بالإسكندرية عام ١٨٩٠.

وكان شقيقه «فيلكس بيهور منشه» ١٨٦٥ ـ ١٩٤٣، الذي درس في فيينا، من أبرز وأنشط مؤيدي الحركة الصهيونية في مصر، بتشجيع من زوجته الثانية «روزيت». كما كان صديقاً لحاييم وايزمان، ورأس اللجنة الصهيونية المصرية التي تأسست عام ١٩١٨، وفي عام ١٩٢٠ كان ممثلاً للصهيونية المصرية في المؤتمر الصهيوني العالمي بلندن، وكذلك في مؤتمر كارلسباد عام ١٩٢١.

تمتعت عائلة منشه بنفوذ سياسي واقتصادي، وأسهمت في إنشاء عدد من المؤسسات الاجتماعية اليهودية المهمة، كما أسس الإخوة جاك وفيليكس وألفرد مستشفى منشه عام ١٨٩٠، الذي حاز شهرة في خدمة المرضى اليهود، كما أسست العائلة مدرسة مشتركة عام ١٩٠٧، وبالتنسيق مع رابطة «بناي بريث» (Bnai Brith)[٣١] أسست الاتحاد اليهودي للتعليم، وخلال بضع سنوات افتتحت مدرسة ثانوية وليسيه الاتحاد اليهودي بحي محرم بك، ثم مدرسة «ابن ميمون» الثانوية عام ١٩٤٣.

(٣١) «بناي بريث» أو «أبناء العهد»، من أقدم الجمعيات والمحافل الماسونية المعاصرة، وذراع من أذرعتها الهدّامة، ولا تختلف عنها كثيراً من حيث المبادئ والغايات، إلاّ أن عضويّتها مقصورة على أبناء اليهود، وخِدمتها موجّهة أساساً لدعم الصّهيونية في العالم، فالتلمود هو محور عقيدتها، وبروتوكولات حُكماء صهْيون رُكن أساسٌ في خُططها وأهدافها وتفكيرها. وقد تأسّست «بناي برث» في نيويورك، وانتشَرت محافلها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وألمانيا وفرنسا، وصارَت لها في هذه الدول مواقع نفوذ قويَّة، امتدَّت فروعها إلى أستراليا وأفريقيا، وبعض دول آسيا.

وقد سيطرت عائلة منشه على مجلس الطائفة «المنتخب» بالإسكندرية واشتُهر عن جاك بيهور دي منشه ـ الذي رأس الطائفة لأكثر من ربع قرن ـ تشدُّده واستبداده وانفراده بالرأي. وكان أعضاء المجلس هم ممن ارتبطوا به بعلاقات القربى أو بالزواج، أو ينتمون إلى دائرة الأصدقاء المقربين... حتى أطلق عليه «مجلس العائلة». وخلفه في رئاسة مجلس الطائفة بالإسكندرية: «إدغار سوارس» (١٩١٤ ـ ١٩١٧) و«فيلكس بك طوبى» (١٩١٧ ـ ١٩٢٥)، و«ألفرد تيلش» (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦)، «فيلكس دي منشه» (١٩٢٦ ـ ١٩٣٤) و«روبرت رولو» (١٩٣٤ ـ ١٩٤٨) و«إدوين جوهر» (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦).

ومن أعضاء المجلس البارزين الذين حظوا برضاء عائلة منشه وكان لهم نشاط ونفوذ في مجالات التجارة وأعمال البورصة والبنوك والصناعة والمهن الحرة خاصة المحاماة والطب: روبرت وابرام وماكس رولو، ورافائيل توريل، وإدوين وجاك جوهر، وجوزيف ايلي دي بتشيوتو، وفيلكس بك بادوا، وأجيون، وتيلش(٣٢).

وبينما كانت العائلات اليهودية الثرية: منشه، ورولو، وأجيون، وعاداه؛ تمثل صفوة المجتمع الأرستقراطي بالإسكندرية الذي يضم سماسرة القطن، وملوك البورصة، وكانوا يرتادون الأماكن الراقية مثل: نادي اليخت الملكي، ونادي سبورتنغ، وفندق سيسل وباسترودس ويونيون بار ومونسنيور؛ كان هناك، في مجتمع المدينة فقراء ضاقت بهم أرزاقهم، وعاطلون ومتشردون وشحّاذون(٣٣).

تأثرت الأوضاع الاقتصادية ليهود مصر بمجريات عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي ـ الاقتصادي ما بين عامي ١٨٦٠ و١٨٨٠، ففي المرحلة الأولى من هذه العملية أدى قطاع المصارف والقروض دوراً أساسياً ـ وهو المجال الذي يعمل فيه اليهود بصورة تقليدية وبقوة. حيث نشأت العائلات اليهودية المؤثرة في شؤون الطائفة ـ ويمكن إعادة ذلك إلى أصولهم المتواضعة عندما عملوا كصيارفة وفي إقراض الأموال في الحي اليهودي بالقاهرة. وتحولت أعمال الصيرفة والإقراض تدريجياً إلى المصارف الحديثة والمرتبطة غالباً بالتجارة مع أوروبا والمشرق. وخلال عملية التوسع أصبح عمل الأسرة متنوعاً بصورة متزايدة. وأضيف إلى أعمال المصارف والتجارة العمل في استثمارات الأراضي والعقارات والبنية التحتية وكذلك الإنشاءات، وبصورة أقل الصناعة(٣٤).

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

وتأسس بنك مصر الوطني عام ١٨٩٨ وبلغ عدد أسهمه ١٠٠٠٠٠ سهم صدرت في عام ١٨٩٨. واستطاع أحد أقطاب الصناعة في بريطانيا السر «إرنست كاسل» (Ernest Casel) التعاون في وضع رأس المال البريطاني في ثلاث شركات رئيسية: بناء أول سد في أسوان الذي انتهى عام ١٩٠٢، وكانت حصة كاسل من أسهم بنك مصر الوطني ٥٠٠٠٠، وحصة سوارس ٢٥٠٠٠، وأخيراً بيع عقارات الخديوي.

شكلت أراضي الخديوي، على سبيل المثال، في مصر العليا والسفلى نحو نصف مليون فدّان بتاريخ تصفيتها عام ١٨٨٠، وهو ما يعادل ١٠ بالمئة من الأرض الزراعية في مصر، والتي قدمها الخديوي إسماعيل كرهن مقابل قروض منحتها المصارف الأوروبية في الأعوام ١٨٦٥و١٨٧٠و١٨٨٠. كما ذهب قسم من هذه الأراضي إلى ملكية الدولة المصرية ووضعت تحت الإدارة المشتركة البريطانية والفرنسية والمصرية. وفي عام ١٨٩٧ تم بيع ٤٠ بالمئة من هذه الأراضي إلى بعض الملاّكين. وفي ١٨٩٨ قرر المجلس بيع ٣٠٠ ألف فدّان إلى شركة خاصة. وتأسست شركة ديراسينة المحدودة، ومقرها لندن بالمشاركة مع كاسل وسوارس وشاتاوي كمساهمين رئيسيين، واستطاعوا تأمين خيار البيع بنحو ٦ ملايين جنيه استرليني رغم أن قيمتها قدرت في ما بعد بـ ١٠ ملايين جنيه استرليني[٣٥].

وبلغت حصة كاسل من المبيع ٥٠ بالمئة وحصة سوارس ٢٥ بالمئة. أما أراضي الديرة فقد جرى تقسيمها وبيعها إلى ملاّكين أفراد مصريين وأجانب أو إلى شركات للأراضي يملكها أجانب، ولم تنتهِ مشاركة سوارس هنا، ففي عام ١٨٩٠ أسس شركة السكر المصرية برأس مال فرنسي، والتي بدأت العمل عام ١٩٠٢ بتشغيل عدة معامل على أراضي الديرة التي حصل عليها. وبسبب سوء الإدارة فقد وجدت هذه الشركة نفسها على حافة الإفلاس عام ١٩٠٥.

وكانت أسرة سوارس تعمل بنشاط ليس فقط في قطاع المصارف والإقراض وتطوير الأراضي، ولكن أيضاً في النقل والبنية التحتية. فقد أنشأت في القاهرة أول شركة نقل، لعربات تجرها الخيول، والتي عملت حتى ١٩٤٠ في خدمة شارع الموسكي. وشاركت فيما بعد أسرة «قطاوي» (Cataoui) في بناء العديد من خطوط سكك الحديد (القاهرة ـ حلوان عام ١٨٨٠ والقاهرة ـ أسيوط عام ١٨٩٠ وقنا ـ أسوان عام

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

١٨٩٦ وفي ما بعد سكك حديد المنطقة الشرقية والدلتا). كما حصل سوارس ما بين ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨ على امتياز أعمال المياه في طنطا، وبعد سنوات قليلة على امتياز المياه في المنصورة والقاهرة. وحصل أعضاء آخرون من أسرته على أراضي واسعة في مصر السفلى والعليا، وكانت حصة رافائيل وأخوه فيلكس فقط ١٠٠٠٠ فدّان عام ١٨٩٠، وامتدت ملكيتهم إلى عقارات في وسط القاهرة حتى سمي أحد ميادين القاهرة باسمه (ميدان رافائيل) وأعيدت تسميته عام ١٩٣٩ باسم ميدان مصطفى كامل.

وعمل أفراد أسرة سوارس كمساهمين ومديرين في عدد كبير من الشركات في القطاعات الاقتصادية المصرية كافة، ولكن لم يكن لهم دور هام ضمن الطائفة اليهودية، عدا إدغار سوارس[٣٦].

وقد تدعمت الروابط بين العائلات اليهودية المختلفة، وبالتالي تجارتهم ومصارفهم أيضاً بواسطة شبكة من الزواج المتداخل. فقد كان صهر رئيس الطائفة، نسيم بك أول فرد من آل موصيري يتولى منصب نائب الرئيس لطائفة القاهرة، والتي بقيت خلال عدة عقود ترث هذا المنصب ضمن الأسرة. ومع ذلك فإن ظهور أسرة موصيري استمر حتى الجيل التالي أي بعد انتهاء القرن. حيث جاء أكبر أولاد نسيم بك وهو جوزيف وهو الأخ الأصغر لإيلي موصيري (١٨٧٩ ـ ١٩٤٠).

وبعد أن درس الاقتصاد في كمبردج، قام بتأسيس المصرف الثاني مع ثلاثة من إخوته، وهو بنك موصيري وشركاه. وقد ساعدت صداقته الشخصية مع إسماعيل صدقي باشا، وهو أبرز السياسيين في البلاد، بالوصول إلى الدوائر السياسية والاقتصادية الرائدة في مصر. منحه صدقي في عام ١٩٣٠ عضوية المجلس الاقتصادي في مصر[٣٧].

وارتبط موصيري بعلاقات مع عدد من المصارف اليهودية الكبيرة مثل روتشيلد وكذلك مع المصالح الفرنسية، وقبل كل شيء مناصبه المتعددة كمدير في العديد من أكبر الشركات التي تعمل في البلاد (في مجالات تطوير الأراضي والعقارات والنقل والإنشاءات، وكذلك نحو ٣٠ شركة يديرها بنفسه أو أحد أعضاء من أسرته) وهذا جعل منه أحد الأشخاص الأكثر تأثيراً في الأعمال المصرية وكذلك النموذج لعضوية الأقليات الأجنبية المحلية. ورغم ثقافته البريطانية، فقد كان البريطانيون يعتبرونهم مثلاً للمصالح

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٣٧) المصدر نفسه ص ٤٣.

الإيطالية، وكان يحمل جواز سفر إيطالياً، كما كان يعمل قنصلاً فخرياً للبرتغال. ويعرف عنه مواقفه الدينية المتشددة، وانتخب عام ١٩٢٦ نائب مدير الطائفة اليهودية في القاهرة. والملاحظ أن كل العائلات الواردة في الدليل السنوي للتجار أو المصرفيين كان لديهم أفراد مدربون في القانون «الفرنسي» وعملوا كمديرين في الأعمال الخاصة و/أو في الأعمال القانونية (الملائمة).

ونظراً إلى الصلة الوثيقة مع قطاع المصارف والإقراض، فقد أدى اليهود دوراً رائداً في سوق الأوراق المالية في الإسكندرية والقاهرة، وشكلوا ٧٠ إلى ٩٠ بالمئة من حمَلة الأسهم المسجلين في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر. أما في العشرينيات فكان اليونانيون لا يزالون يشكلون ٥٠ بالمئة من مرابي الإسكندرية. كما تم تمثيل اليهود أيضاً بقوة في شركات التأمين.

وركز المقاولون اليهود على قطاع الخدمات، بما في ذلك المصارف والإقراض والتأمين والأوراق المالية والتجارية والبنية التحتية والإنشاء. والاستثناء الرئيسي هو المجال الرابح بدرجة عالية في مجال تطوير الأراضي وزراعة القطن وقصب السكر. أما في مجال الصناعة فكانت مشاركة المقاولين اليهود أقل، وبدأت بالتوسع خلال الحرب العالمية الأولى، عندما تحصّنت مصر ضد المنافسة الأجنبية لفترة قصيرة. وكان يترأس مجلس بنك مصر اليهوديان المعروفان جوزيف أصلان شاتاوي وجوزيف سيكوريل، حيث حاولا عام ١٩٢٠ وضع أسس العمل من أجل قرض مصري مستقل ومن أجل قطاع الصناعة[٣٨].

وكان عدد المحامين اليهود في المحاكم المختلطة مرتفعاً ٨٢ أو ١٤ بالمئة من أصل ٥٤٥ محامياً عام ١٩٣٠. فالمحامون هم من المُصلحين والناشطين سياسياً في مختلف المنظمات السياسية الناشطة بين اليهود المصريين. ولكن الاختصاصيين الذين برزوا في مواقع قيادية كانوا من الأشكناز. وكان معظم الأطباء من اليهود الأجانب[٣٩].

٦ ـ أعمال اليهود الأخرى

لم تنتمِ الأغلبية العظمى من اليهود إلى عائلات الطبقة العليا من المصرفيين والتجار وأصحاب الأراضي والمديرين والمختصين. ومعظمهم من طبقة مالكي

(٣٨) Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952*, p. 52.

(٣٩) علي، المصدر نفسه، ص ٤٦.

المحالّ أو وكلاء تجار ومرابين من الطبقة الوسطى. أما البائعون الجوالون الذين يتعاملون بالأطعمة والخردوات وبيع أوراق اليانصيب فهم من الطبقة الدنيا. وكان عدد كبير من اليهود يعملون كموظفين أو مساعدين في المصارف والشركات والمخازن أو كموظفين في الدولة.

أما أصحاب المهن من اليهود فعملوا، بالدرجة الأولى، في صناعة النسيج والذهب والفضة، في حين كان العمال اليهود، وبخاصة حتى بداية الحرب العالمية الأولى، يعملون بصورة رئيسة في صناعة السجائر. وتذكر بعض المصادر المهارة التي أظهرها اليهود المصريون في العمل اليدوي. وكذلك السمعة العالمية التي تمتع بها التجار اليهود.

ويبدو أن قسماً لا بأس به من اليهود لم يكن لديهم عمل دائم، إن لم يكونوا عاطلين من العمل. وأظهر الإحصاء المصري عام ١٩٣٧ أن ثلث اليهود الموجودين في الحي اليهودي بالقاهرة كانوا عاطلين من العمل، أما إحصاء عام ١٩٤٧ فسجّل ٣٦٨ عاطلاً و٩٥٧ شخصاً غير منتج من بين ٣٨٧٦ يهودياً يعيشون في الحي اليهودي. إن نسبة أعضاء الطائفة الذين لا يملكون ما يكفيهم من الدعم كانت مرتفعة في المدن الصغيرة في الدلتا ومنطقة قناة السويس، فقد هاجرت الطبقة التجارية المتوسطة والعليا إلى القاهرة والإسكندرية. ولكن حتى في المدن الكبيرة كانت هناك احتجاجات دائمة حول ردم الهوة ما بين الغني والفقير وحول اللامبالاة التي يبديها الأغنياء اليهود الغربيين تجاه الفقراء من الدين نفسه. أما الطبقة الوسطى الناشئة من التجار المهاجرين وأصحاب المهن والذين كسبوا في نهاية الحرب العالمية الأولى الثروة، فقد كانوا يدْعون إلى الإصلاح الطائفي ويعملون فعلاً له. ولم تتردد الصحافة اليهودية المحلية في انتقاد نقص السكن المناسب، والبطالة العالية وكثرة عدد المتسوّلين، واستمرار الأمّية، وما يدعى الحالة العامة للإهمال الروحي والمادي بين فقراء اليهود في القاهرة والإسكندرية والمدن الصغيرة(٤٠).

إجمالاً، أدّى يهود مصر دوراً مهماً في اقتصادها، وعلى نحو خاص في مهن صياغة الذهب والفضة وصرافة العملة وإقراضها. إذ إن رؤوس الأموال التي جمعوها من الصيرفة والإقراض، ومن المصارف الحديثة والقروض في ما بعد، مهّدت الطريق لظهور اليهود في المجتمع المصري.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.

وكانت مؤسسات العائلات اليهودية في القرن التاسع عشر تجمع عادة المصارف والتجارة العالمية واستيراد ما يسمى بضائع مانشستر الأوروبية وتصدير المنتجات الزراعية المصرية، وبخاصة القطن. أما في القرن العشرين فإن معظم المخازن تقريباً يملكها اليهود، والاستثناء الوحيد الملاحظ هو مخازن صيدناوي التي كان يملكها مهاجر مسيحي سوري. ولهذا فإن الدور اليهودي في التسوق والتجارة لم يكن فقط هاماً بدرجة كبيرة ولكنه واضح أيضاً[٤١].

وتجدر الإشارة إلى أن المسيحيين السوريين الذين قدموا إلى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجحوا في تقويض أسس المكانة الاقتصادية البارزة ليهود مصر، تلك المكانة التي كانوا يتمتعون بها منذ القرن السادس عشر وحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة التوتر بين الطائفتين. وكانت المنافسة الاقتصادية بينهما في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هي سبب التوتر الذي ساد بين الطائفتين، إذا اشتغل أبناؤهما في العديد من المهن المتشابهة فاشتغلوا بالصرافة وتقديم القروض، والتجارة وفي البنوك[٤٢].

٧ ـ النشاط الصهيوني ليهود مصر

تزامن ظهور النشاط الصهيوني في مصر مع انقلاب الحركة الصهيونية من حركة صوفية دينية إلى حركة سياسية أواخر القرن التاسع عشر. وفي العام ١٨٩٦ وصَل إلى القاهرة (قادماً من بلغاريا) اليهودي «جوزيف ماركو باروخ» (Joseph Marco Barukh)، لـ «يُبشِّر» في الشوارع والمقاهي (مثل مقهى «يونيفرسال»، والمعابد والمساكن الخاصة) بالعودة إلى جبل صهْيون. ولَمّا أصبح أتْباعه اثني عشر فرداً، أعدَّ له الأغنياء منهم قاعة بمقر جمعية «باركوخبا» اليهودية بحي الموسكي؛ لعَقْد اجتماعاته بها، ولسَكَنه هو وأُسرته. كانت مهمة هذه الجمعيَّة تجنيد الأعضاء الجُدد، وجَمْع الأموال، وتمثيل مصر في الاجتماعات الصّهْيونيَّة المختلفة، والترحيب بالشخصيَّات اليهودية الأجنبيَّة. وحُلَّت هذه الجمعيَّة في عام ١٩٠٦؛ بسبب انقسامات داخليَّة[٤٣].

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤٢) أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٤٣) أحمد إبراهيم خضر، «دور يهود مصر في تأسيس دولة إسرائيل: التاريخ المسكوت عنه،» شبكة الألوكة، موقع الدكتور أحمد إبراهيم خضر (١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، <http://www.alukah.net/Web/khedr/0/34662/>.

وفي شهر آذار/ مارس من العام ١٩٠٣ زارَ «تيودور هرتزل» مصر، ورحَّبت به جمعية «باركوخبا»، وقدَّمته إلى بعض الشخصيات اليهودية في مصر. وكانت الزيارة بهدف بحث إمكانية إقامة مستوطنة يهودية في منطقة العريش بشبه جزيرة سيناء، وبالرغم من فشل مهمة مؤسس الحركة الصهيونية هرتزل، فإنها أوضحت بجلاء مشاعر بعض اليهود المصريين المتحفزين لإنشاء وطن قومي لهم؛ ذلك أن العريش ما هي إلا مرحلة أو نقطة ارتكاز في طريق خلق كيانهم المنشود في فلسطين (كما جاء في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧)، وقد أيده وشجعه عدد غير قليل من يهود مصر، وبالأخص في مدينة الإسكندرية، ووعدته العائلات الثرية بتقديم المساعدة المطلوبة[٤٤]. وإثر وفاة «باروخ» خلِفه «موسى بن رابي» الذي نظَّم الاجتماعات اليهودية بمساعدة عددٍ من مثقَّفي يهود مصر، الذين تعاونوا مع الحركة الماسونية ومحافلها، ومنها: المحفل الماسوني «بناي بريث»؛ ووصَل عدد الأعضاء إلى أربعين عضواً، تزايَد نفوذهم وتأثيرهم.

وتأسَّس لـ «بناي برث» في مصر محفلان: أحدهما محفل «ماغين دافيد» الرقم (٤٣٦)، وقانونه مطبوع باللغة العربية؛ والآخر، محفل «ميمونت» الرقم (٣٦٥)، وقانونه مطبوع بالألمانية، وقد تَمَّ حَظْر نشاطهما في ستينيات القرن العشرين[٤٥].

ونجحَت الحركة الصهْيونية في مصر في أن تضمَّ إليها بعضاً من الجماعات اليهودية الناشئة، مثل: «جمعية بن زيون في عام ١٩٠٠، جمعية ليتيربز هيراكي في عام ١٩٠٥، جمعية سيونسي موارح في عام ١٩٠٦، جمعية آفاهات زيون في عام ١٩٠٦، جمعية فادهامير كازهازيوني في عام ١٩٠٩، جمعية يالدي زيون ١٩١٢، دائرة جيف ١٩١٢، جمعية يالدي هيرتزل ١٩١٣». وكانت الجمعية الأخيرة تُقدِّم دروساً حرَّة في اللغة العبرية والتاريخ اليهودي والصهْيونية. وفي الإسكندرية حقَّقت الحركة الصهيونية تقدُّماً بطيئاً، وعَقَدت في الثالث من آب/ أغسطس من عام ١٩٠١ اجتماعاً حضَره أربعمئة فرد، أسَّست بعده فرعاً محليّاً بمساعدة وفد زائر من جمعية «باركوخبا»، وتَبع ذلك تأسيس عدة جمعيات أخرى، مثل: «تيكفات زيون ١٩٠٤، وبوعالي زيون في عام ١٩٠٦، وبن زيون من العام نفسه.

---

(٤٤) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ص ٣٦.

(٤٥) كان هذا الحظر بقرار اتَّخذته الدكتورة حكمت أبو زيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ويُعَد هذا القرار من مفاخر هذه الوزيرة، التي ظلَّت تَعتزُّ به حتى آخر حياتها ووفاتها في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠١١. انظر: <http://www.alukah.net>.

وفي عام ١٩٠٨ تبنَّت جمعيَّة بن زيون بالإسكندرية برنامج المؤتمر الصّهْيوني الأوَّل الذي عُقِد في بازل ١٨٩٧، وفي عام ١٩١٠ اندمَجت هذه الجمعية مع جمعيَّة صهْيونية أخرى هي (زيرزيون) التي أنْشَأها المهاجرون الروس في عام ١٩٠٩.

وقد أدَّت أنشطة الجمعيات والاجتماعات والمؤتمرات إلى تزايُد أعداد المؤيِّدين للحركة الصّهْيونية، كما تقلَّد مُنظِّمو هذه الأنشطة العديدَ من الوظائف. وتمكَّنت الحركة الصّهْيونية في مصر من إصدار عددٍ من الصحف والدوريَّات، كانت حياة البعض منها قصيرة، كما كانت القضايا التي تُناقشها محدودة، من هذه الصحف والدوريات لوميسا جير ستوني، التي طُبعت في الإسكندرية في عام ١٩٠١، جريدة جمعية باركوخبا التي أصبَحت في عام ١٩٠٢ ميبا سيرث زيون، المجلة الإسرائيلية في مصر (١٩١٢ ـ ١٩١٨).

أمَّا في القاهرة، فقد طُبِعت الميزاعيم ١٩٠٣، النهضة اليهودية ١٩١٢، المجلة الصّهْيونية ١٩١٧ التي كان أوَّل مَن أصدَرها «ليون كاسترو» (Leon Castro)، ثم «جاك موصيري» (Jack Mosseri)؛ وكان لهاتين الدوريَّتين الأخيرتين تأثيرٌ مهمٌّ في الرأي العام اليَهودي في مصر.

ووصل إلى الإسكندرية في العامين ١٩١٤ و١٩١٥ نحو ١١٢٢٧ يهودياً روسياً، كان الأتراك طردوهم من فلسطين، وكان وصول هذا العدد الكبير دافعاً قوياً للحركة الصّهْيونية، وللتضامُن اليهودي. وبمجرَّد وصولهم أنْشأ اليهود المصريون لجنة لمساعدتهم، نظَّمَت عمليَّة إنزالهم وإمدادهم بالطعام والملابس والأدوية. وقد وافَقت الحكومة المصرية بالتعاون مع الجيش البريطاني على إيوائهم في معسكرات في الإسكندرية. هذا، ويلاحَظ أنَّ تنظيمات الإحسان الأجنبيَّة والمسيحيَّة بصفة خاصة، قد هرعت لمساعدتهم، كما قدَّمت لهم الحكومة المصرية مساعدات ماديَّة، ونظَّم يهود الإسكندرية فريقاً من الأطباء والمُدرّسين والمُشرفين الاجتماعيين، ورجالاً ونساءً لمساعدة هؤلاء اليهود الروس في حلِّ مشاكل العمل، والعودة إلى فلسطين. كذلك، تأسَّست لهم داخل المعسكرات نفسها مدارسُ لتعليم العبرية، إضافة إلى الدراسات الفلسطينية. وأنْشَأت اللجنة المُتقدمة الذِّكر على حسابها الخاص مدرسة عبرية، تضمُّ ثلاثمئة وعشرين تلميذاً، أشرَف عليها الدكتور بوجر اتشوف رئيس المدرسة الثانوية العبرية في يافا[٤٦].

(٤٦) خضر، «دور يهود مصر في تأسيس دولة إسرائيل: التاريخ المسكوت عنه».

وفي آذار/ مارس ١٩١٥ طلَب القنصل الروسي من السلطات البريطانية أن تُعيد إليها الصالحين من اللاجئين اليهود في مصر للخدمة العسكرية، فاعتبَر يهود مصر أنَّ هذا الطلب الروسي يعبِّر عن سياسة مُعادية للسامية؛ ولهذا شكَّل اليهود لجنة من وجهائهم بإشراف «إدغار سوارس» رئيس يهود الإسكندرية؛ للتوسُّط لدى السلطات البريطانية؛ لعدم تنفيذ هذا الأمر.

وأسس ليون كاسترو أول فرع للمنظمة الصهيونية في مصر عام ١٩١٧، تحت اسم «منظمة الصهيونيين» وقد ترأسها جاك موصيري، بينما شغل كاسترو سكرتير اللجنة المركزية. وقد وجه موصيري إلى حاييم وايزمان برقية أكد فيها الولاء للصهيونية، جاء فيها: «أن هذا الاجتماع الحاشد ليهود الإسكندرية وافق بالإجماع على إعادة بناء فلسطين كوطن قومي لليهود». وتلا ذلك بفترة وجيزة تشكيل خمس جمعيات صهيونية وبلغ العدد الإجمالي لدافع «الشيكل» (Shekel)، (أي رسوم العضوية في مصر) ألفا يهودي(٤٧).

وكان في مصر قبل الحرب العالمية الأولى أعداد كبيرة من المنظمات والجمعيات الصهيونية مثل: جمعية بني صهيون (Beni Zion) عام ١٩٠٠، وجمعية الأدب العبري عام ١٩٠٥، وجمعية أحباء صهيون ١٩٠٦، ولجنة التنسيق الصهيونية ١٩٠٩، وجمعية أبناء صهيون ١٩١٠، واتحاد أطفال صهيون عام ١٩١١، والدائرة القومية ١٩١٢، ودائرة هرتزل عام ١٩١٢. وفي الإسكندرية كان شارل بغدادلي قد شكل أول جمعية صهيونية فيها عام ١٨٩٨، وحاول أن يجمع فيها صفوف الأشكنازيم والسفارديم، لكن جمعيته تحولت إلى فرع لجمعية باركوخبا عام ١٩٠١. كما ظهرت جمعية أمل صهيون عام ١٩٠٤، وجمعية عمال صهيون ١٩٠٦، وجمعية أبناء صهيون ١٩٠٦، وجمعية زئير صهيون وجمعية شبان صهيون عام ١٩٠٧. وقد تم توحيد تلك الجمعيات بناء على رغبة القيادة الصهيونية في النمسا وألمانيا. وتأسس الاتحاد الصهيوني عام ١٩١٣، الذي يضم كل تلك الجمعيات(٤٨).

واتخذ نشاط المنظمات الصهيونية في مصر منابر إعلامية ووسائل عدة لنشر الأفكار الصهيونية بين يهود مصر، وبرز في هذا المجال دور الصحافة اليهودية بشكل

---

(٤٧) سهام صابات نصار، اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية (بيروت: دار العربي، ١٩٨١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٢.

عام والصهيونية بشكل خاص. فقد صدرت في مصر عدة صحف صهيونية بلغات متعددة بما فيها اللغة العربية، عملت لحشد يهود مصر وراء الهدف الصهيوني المتمثل بإقامة «دولة عبرية» على أرض فلسطين. وكان من أدوات التأثير الصهيونية في الصحافة المصرية أيضاً:

أ ـ سلاح الإعانات والمصروفات السرية

وهنا برز دور شركات الإعلانات الشرقية، التي كانت مصرية في الظاهر ويهودية في الباطن. وقد أصدرت هذه الشركة التي كان يديرها هنري حاييم عدة صحف مثل: (*La Bourse*), (*Le Progress Egyptien*), (*Egyptain*), (*Egyptain Mail*), (*Egyptain Gazette*), (*Sphinx*).

ب ـ متابعة ما ينشر في الصحافة المصرية

إذ عُنيت بعض الهيئات اليهودية بقراءة الصحف المصرية للوقوف على ما تنشره عنهم حتى يمكنهم تصحيح المعلومات الخاطئة التي تنشر عنهم وأن يردوا على الفور على ما يكتب ضدهم.

ج ـ التغلغل في الصحافة المصرية

من أجل توجيه الصحافة المصرية الوجهة التي تتماشى مع مخططات اليهود الصهاينة، ففي دار الهلال، أكبر مؤسسة صحفية في مصر، كان ألبير أنكونا يشغل منصب مدير الإعلانات في هذه الدار، كما كان رئيساً لتحرير في مجلة إيماج *(Image)*، كذلك كان يشغل منصب مدير الإعلانات في صحيفة الأهرام يهودي إسباني يدعى إيخمان، وفي صحيفة الأساس يهودي آخر يدعى كوهين[٤٩].

ويعود صدور أول صحيفة يهودية في مصر إلى العام ١٨٧٧، وهي صحيفة أبو نظارة الهزلية. ومن أهم الصحف التي برزت لاحقاً: **النصيب (١٨٩٨)، والرسول الصهيوني (١٩٠١)، المجلة الإسرائيلية لمصر (١٩١٢)، المجلة الصهيونية (١٩١٨)، فلسطين (١٩٢٨)، الحرية (١٩٢٤)، البريد اليهودي (١٩٣٤)، الصوت اليهودي (١٩٣١)، الشمس (١٩٣٤)، التسعيرة (١٩٤٤)، الصراحة (١٩٥٠)**[٥٠].

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٤.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

واقترَحَت اللجنة التي أشرف عليها «إدغار سوارس»، رئيس يهود الإسكندرية، على السلطات البريطانية تشكيل فيلق من المتطوعين اليهود للخدمة على الجبهة الفلسطينية تحت القيادة البريطانية، وتَـمَّ الاتفاق ـ بين قطاوي باشا رئيس التجمُّع اليهودي في القاهرة، وبين الجنرال ماكسويل، القائد العام للجيش البريطاني في مصر ـ على تشكيل هذا الفيلق تحت قيادة الكولونيل «باترسون»، ويُساعده «جوزيف ترامبلدور» على أن تتركَّز مهمة هذا الفيلق في الإمداد والتكوين. وكانت الفصائل الصّهْيونية لهذا الفيلق تتكوَّن من ألف رجل، منهم خمسمئة من المتطوعين، وثلاثمئة وخمسون من اليهود الروس، ومئة وخمسون من يهود الإسكندرية. وكانت جميع أعلام هذا الفيلق وخوذات جنوده وفصائله الطبيَّة، تحمل شعار نجمة داود السُّداسية. وقد ألْقى الكولونيل باترسون خطاباً طويلاً في هذه المناسبة، قال فيه: «إنها أوَّل مرة منذ ألْفَي عام، يُعترَف فيها باليهودي كجندي نظامي؛ ولهذا فإن أنظار العالم اليومي تتَّجه إلى هذه الفصائل اليهودية، ولا يكفي الجندي اليهودي أن يؤدي عمله كالجندي البريطاني، بل عليه أن يبذُلَ كلَّ جُهده؛ ليُثبت أن اليهودي جندي، ورجل قادرٌ على الحرب وعلى استعادة أرض الميعاد»[٥١].

كما شكَّل اليهود فرقةً عسكرية يهوديَّة مُكمِّلة للفيلق المصري، كانت نجمة داود هي أساس رمز الفرقة وعلمها، توقَّفت الفرقة بالإسكندرية أثناء تحرُّكها، ولاقَت هناك ترحيباً حارّاً؛ حيث سار أولاد وبنات الكشَّافة إلى جانب الجنود بأبواق مُزخرفة، يرتِّلون الأناشيد العبريَّة.

وشُكِّلت في ١٩١٨/٨/١٢ لجنة بالإسكندرية؛ لتأييد اليهود في فلسطين، وبعد ذلك بيومين، وصَل «وايزمان» إلى مصر، ولاقَى ترحيباً حارّاً بها. ولدى وصوله سرت أخبار وعد بلفور إلى القاهرة في ٢٠/ ٤/ ١٩٢٠، سَرَيان النار في الهشيم، كان الناس يتجمَّعون من مختلف أحياء القاهرة لمتابعة الأخبار، وتشكَّلت وفود من يهود القاهرة والإسكندرية؛ لزيارة المندوب السامي البريطاني، والتعبير له عن الآمال العظيمة التي يُعلِّقها اليهود المصريون على مستقبل الوطن القومي اليهودي، وأُقيمت المهرجانات للاحتفال بالحَدَث، وخصوصاً في (حارة اليهود) بالموسكي.

ويُزعم أنَّ جماعات من المسلمين كانت تَصيح: «لتحيا الأُمَّة اليهودية»، وكانت الجماهير اليهودية تُبادلها: «لتحيا مصر الحرة». كما يدعي بعض المؤرخين أنَّ الأقباط

(٥١) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦.

هنَّأوا اليهود من طريق وفودهم التي أرْسَلوها إليهم. وكانت التجمُّعات اليهودية خارج القاهرة، تحتفل بصدور وعد بلفور أيضاً، وخصوصاً في الإسكندرية ـ وحضر الاحتفال أحمد زيور باشا المحافظ وعدد من وجهاء المدينة ـ والمنصورة، والزقازيق وزفتى وكوم أمبو(٥٢).

وتمكَّنت التنظيمات اليهودية في القاهرة والإسكندرية من جَمْع قدْرٍ من المال، وُضِع لمصلحة مشروع «الاعتمادات المالية لاستعادة فلسطين». وأُقيم في الإسكندرية مكتب إضافي؛ لمساعدة اليهود الذين كانوا في طريقهم إلى فلسطين، كما ساعَدت التنظيمات الصّهْيونية المصرية المهاجرين اليهود في الوصول إلى فلسطين، وكانت التبرُّعات اليهودية تَنهال لإطعام ومساعدة اثني عشر ألفاً من المهاجرين اليهود، وقد استمرَّ هذا النشاط بصورة سريَّة حتى عام ١٩٤٨، كما كثَّفت التنظيمات اليهوديَّة أنْشِطتها في الإسماعيلية، وفي أحياء الظاهر، والموسكي، وهليوبوليس بمدينة القاهرة؛ لجَذْب الطبقات الدنيا من اليهود، وتلقينها دروساً حرَّة في العبريَّة(٥٣).

ومرة ثانية، وصَل إلى القاهرة في نهاية كانون أول/ ديسمبر ١٩٢٢ حاييم وايزمان، والكولونيل كيشي، وكان في استقبالهما خمسة آلاف يهودي، حمَل اليهود وايزمان على أكتافهم، واحتفَت به حشودهم احتفاءً حماسيّاً، وكانت هذه الحشود تَدفع السيارة التي تُقِل «وايزمان» و«جوزيف شيكوريل» رئيس الاتحاد الصّهْيوني، وتُنشد وتَهتف لوايزمان، وحينما خرَج «وايزمان» من سيارته وبرفقته الكولونيل «كيشي»، مُتَّجِهَيْن إلى الفندق الذي نزَلا فيه، كانت الجماهير اليهودية تَهتف: «يحيا وايزمان، تحيا الصّهْيونية، يحيا هربرت صمويل»، ثم غنَّت النشيد اليهودي «الهاتكفاه»، أي «الأمل»(٥٤).

وعلى الصعيد التمثيلي في المنظمة الصهيونية العالمية، مثَّل إبراهام إبيخزير ـ حَبْر الإسكندرية ـ الصّهْيونية المصرية في المؤتمر الصّهيوني الثالث عشر الذي عُقِد في «كارلسباد» عام ١٩٢٣. وفي عام ١٩٢٤ وما بعده، ازدادَت أهميَّة التنظيم الصهيوني «كيرن كيميت» في الإسكندرية، وتوسَّعت شبكة الخلايا التي كانت تَحتفظ بوفود من أعضائها في عضويَّته. وكانت هذه الخلايا تُغطِّي عدة أحياء

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) المصدر نفسه.

في المدينة، ومن أمثلتها: جماعة «الفيلونيا» في حي محرَّم بك، وجماعة «بينو» في الحي اليوناني بالإسكندرية، أمَّا المحفل الماسوني «بناي بيرث»، فقد عَمِل على إنشاء رابطة؛ لمحاربة ما يسمَّى بالعداء للسامية، ونظَّم اجتماعاً جماهيرياً في مؤسسة الأيتام الإسرائيليين بالقاهرة. كما تأسَّست في عام ١٩٢٥ جمعيَّة الدراسات التاريخيَّة اليهودية، وكذلك نادَى الشباب اليهودي بالإسكندرية في عام ١٩٣٠، وتأسَّست ما بين عام ١٩٢٥ و١٩٣٥ جماعات أخرى، مثل: جماعة «مؤادون هايفري» لتعليم العبرية، وجماعة «فيزو» لتعليم العبرية للأطفال، وجماعة «بيريت ترامبلدور»، والجمعية المصريَّة لأصدقاء الجامعة العبرية في القدس، هذا بالإضافة إلى حركة «الهاتحيا» للشباب الصهيوني(٥٥).

ويُذكر أنه عندما وصلت أخبار أحداث «هبة البراق»(٥٦) (جدار المبكى) في القدس في صيف عام ١٩٢٩ إلى المصريين، تدخَّل قادة الطائفة اليهودية في القاهرة مع السلطات المصرية لوقف الدعاية الفلسطينية ضد الصهيونية واليهود. وفي الوقت نفسه، تم حث الصهاينة المحليين لوقف نشاطهم العلني(٥٧).

ورغم الحظر الكامل لصندوق «الييشوف» (Yishuv) من أجل فلسطين والذي مر من خلال الحاخام حاييم ناحوم في شباط ١٩٣٠، فقد تم جمع المال للصندوق القومي بصورة سرية تحت عناوين مختلفة(٥٨).

---

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) أحداث البراق: حاول اليهود عام ١٨٤٠، خلال فترة الحكم المصري لفلسطين (١٨٣١ ـ ١٨٤٠)، تبليط الرصيف المحاذي للحائط، الذي كان يسمح لهم بالوقوف عليه من أجل البكاء على الهيكل، لكن محاولتهم فشلت، لأن المسلمين رأوا فيها محاولة لادعاء حقّ الملكية والتصرّف، في حين تعود ملكية المنطقة بأكملها لوقف أبو مدين الغوث الإسلامي. كما حاولت الحركة الصهيونية في ٩/ ١٢/ ١٩١٧ شراء المنطقة بأكملها من إدارة الأوقاف الإسلامية، لكن محاولتها هذه باءت بالفشل أيضاً. وعمل اليهود على إضافة حاجز خشبي يفصل بين الرجال والنساء، فاحتجّ المسلمون عليه وطالبوا الحكومة بإزالته فأزالته، فقام اليهود في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٢٨، بتظاهرة كبيرة، وطلبوا من الحكومة الإنكليزية رسمياً تسليمهم الحائط والاعتراف لهم بملكيته. أثار ذلك مشاعر المسلمين فعقدوا مؤتمراً إسلامياً في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، شكّل جمعية للدفاع عن حقوق المسلمين. وأصدرت الحكومة البريطانية في الشهر نفسه كتاباً أبيض بشأن البراق: كَفِل المحافظة على الوضع الراهن، وضَمِن الملكية الإسلامية للحائط، وقصَر حق اليهود على الزيارة فقط. وطالب الصهاينة بإلغاء الكتاب الأبيض، وقاموا في ١٤ آب/ أغسطس من العام التالي بتظاهرة ضخمة في تل أبيب في ذكرى ما دعوه خراب الهيكل، أتبعوها بتظاهرة ثانية في اليوم التالي في القدس، فكانت الشرارة التي فجّرت هبَّة البراق ١٩٢٩. انظر: سميح حمودة، «ملحق وثائقي: هبّة البراق ١٩٢٩،» حوليات القدس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت) (صيف ٢٠١١)، <http://www.jerusalemquarterly.org/HViewArticle.aspx?id=77>.

(٥٧) Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952*, pp. 186-187.

(٥٨) المصدر نفسه.

ولا شك فيه أن وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا دعم بقوة الاهتمام بين اليهود المصريين بالشؤون اليهودية عموماً وفلسطين خصوصاً. وفي شهر آذار/ مارس ١٩٣٣ شكل كبار اليهود في القاهرة والإسكندرية، لجاناً لمساعدة المهاجرين اليهود الألمان للاستيطان في فلسطين. وتم تنظيم ذلك على أسس إنسانية محضة. ولكن الحركة الصهيونية الحقيقية لم تستفد كثيراً من هذا الاهتمام المتزايد باليهودية وفلسطين، رغم أن عدداً لا بأس به من النوادي الصهيونية ظهرت في القاهرة والإسكندرية، وكان لمعظمها توجه ثقافي. وبقيت جميع هذه المنظمات صغيرة في عدد أعضائها الذي راوح ما بين خمسة عشر وثلاثين. وكانت حياة كل المنظمات قصيرة، وبلغ عدد أعضاء المنظمة الصهيونية في الإسكندرية ٣٠٠ عضو متبرع عام ١٩٣٧، أما نظيرتها في القاهرة فقُدِّر عدد أعضائها ما بين مئة إلى مئتين[٥٩].

وجمع يهود الإسكندرية في عام ١٩٣٣ مبلغ خمسة عشر ألفاً من الجنيهات المصرية لشراء أراضٍ في فلسطين، كما نظَّمت أيضاً الوسائل المختلفة لجَمْع الأموال؛ لمساعدة التنظيمات اليهوديَّة القائمة في فلسطين[٦٠].

وأثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)[٦١]، شاركت مصر لأول مرة في الصراع على فلسطين. وقد بدأ أعضاء المعارضة الراديكالية الوطنية والإسلامية بمهاجمة اليهود المصريين بعامة، على أنهم الطابور الخامس للصهيونية. وفي عام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ظهر بحدة القلق من مناهضة الصهيونية واليهودية، وتزايدت مخاوف اليهود من ردود فعل محلية بخصوص الصراع في فلسطين. واستجاب قادة الطائفة تماماً كما فعلوا خلال الأحداث الأقل خطورة عام ١٩٢٩، وكما هو الحال في كل الأوضاع التي تنطوي على تهديد محتمل لأمن اليهود في مصر. وتدخلوا بصورة خاصة لدى السلطات المصرية والقادة السياسيين، ووضعوا قائمة بالدعم الذي تقدمه السفارة البريطانية، وغيرها من الممثلين الأجانب، والمبالغ المقدمة للصحافة العربية المحلية. كما طلبوا من القادة

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦.

(٦١) هي الثورة الفلسطينية التي تفجّرت في ١٥/ ٤/ ١٩٣٦، وتخلّلها الإضراب العام في ٢٠ نيسان/ أبريل، ولم تتوقّف مرحلتها الأولى إلّا في ١٢/ ١٠/ ١٩٣٦، بناءً على نداء ملوك وأمراء العرب، وتهيئة لقدوم لجنة تحقيق ملكية بريطانية (لجنة بيل) التي صدرت توصياتها في مطلع تموز/ يوليو ١٩٣٧، واقترحت تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وقد أدّى ذلك إلى تأجيج الثورة من جديد. وقد قامت بريطانيا بإعادة احتلال فلسطين، مستخدمةً كلّ وسائل التنكيل والدمار، إلى أن أخمدتها في صيف ١٩٣٩. انظر: محسن صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٢).

الصهاينة المحليين وقف كل النشاطات العلنية. ومرة أخرى استجاب الصهاينة. واستمر جمع الأموال التي سترسل إلى فلسطين بصورة سرية مع تحسن النتائج. ولكن من بين كل المجموعات الصهيونية التي تأسست في الثلاثينيات لم يبق في القاهرة إلا رابطة الشباب اليهودي (Haiha Tsair) و(He-Halat) في الإسكندرية واستمرت بالعمل حتى ١٩٣٩. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية توقف وجود المنظمات الصهيونية[٦٢].

أدّى الخوف المتنامي عند يهود مصر إلى أن تُصْدِر رابطة الشباب اليهودي إعلاناً في عام ١٩٣٧ تقول فيه: «إن مصر هي وطننا، والعربية هي لُغتنا»، وذلك في الوقت الذي كثّف يهود مصر من أنْشِطتهم في تدريس العبرية والتاريخ اليهودي، والصّهْيونية وجغرافيا فلسطين واقتصاداتها، وأُرْسِل الشباب اليهودي المصري للتدريب على حياة «الكيبوتزات» في فلسطين، وتدرَّب بعضهم في صفوف الهاغاناه، واشترَك الجنود اليهود الذين كانوا يحاربون في فلسطين في أنشطة تدريبيَّة عسكرية للشباب اليهودي في القاهرة والإسكندرية. وتأجير الزي العسكري البريطاني، والاستعانة بصيادي السمك من العرب، واستخدام جوازات السفر المزوَّرة التي كانت تُباع بأربعين جنيهاً مصرياً[٦٣].

وتم في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، تعيين المسؤول التنفيذي الصهيوني ليون كاسترو من لجنة الاتحاد المصرية، مع منحه كامل السلطة لإعادة تنظيم وتنسيق العمل الصهيوني في مصر. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ انضم نحو ١٠٠٠ عضو إلى فروع الاتحاد الصهيوني في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، الأمر الذي سبب اضطراباً كبيراً للسلطات المصرية والبريطانية، فقد قدم الاتحاد نفسه على أنه المكتب المصري للوكالة اليهودية من أجل فلسطين في القاهرة والإسكندرية. واستطاع الاتحاد الصهيوني وكذلك حركات الشباب العمل بصورة قانونية، بصورة متحفظة، من دون عوائق جديدة من قبل السلطات المصرية، على الأقل حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

وقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى الموظفين المحليين في ١٤ آذار/ مارس ١٩٤٥ «بالابتعاد، إن كان ذلك ممكناً، عن النزاعات الصهيونية ـ المصرية»، وبالتالي لم تتخذ أي خطوة. وجاءت المعارضة للنشاطات الصهيونية من معسكرين منفصلين، من اليهود المصريين وقيادة الطائفة من جهة والحركة الشيوعية من جهة

---

(٦٢) Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952*, p. 188.

(٦٣) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ص ٤٦.

أخرى. وساور القلق قادة الطائفة من هذه النشاطات أكثر من أي وقت مضى، مخافة أن تكون النشاطات الصهيونية التي تجري في البلاد قد انخرطت أكثر في الصراع على فلسطين، وبالتالي يصعب إجراء تسوية مع الطائفة ككل ومع الصهاينة وغير الصهاينة على حد سواء.

ومنذ أواخر الثلاثينيات ازدادت الهجمات على اليهود المحليين باعتبارهم الطابور الخامس للصهيونية مدعومين من الإمبريالية البريطانية والأمريكية، وانتشر ذلك في الصحافة العربية كصحيفة الوفد صوت الأمة وصحيفة الإخوان المسلمين. كذلك عارض رؤساء الطوائف في القاهرة والإسكندرية روبرت رولو ورينيه قطاوي الصهيونية السياسية. وفي مذكرة عن القضية اليهودية أُرسلت إلى المؤتمر العالمي لليهود في أمريكا صيف ١٩٤٤ ابتعد الرجلان روبرت رولو ورينيه قطاوي تماماً، واقترحا الهدف المركزي للصهيونية وهو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ليكون هناك ملجأ خارج فلسطين يستوعب اللاجئين اليهود. وكالعادة فقد كانت الدعوة إلى حل سلمي في فلسطين وتم التشديد على ولاء اليهود لأوطانهم في البلاد العربية.

ولم تتمكن قيادة الطائفة ولا حركة اليسار اليهودي من الحد من الدعاية للصهيونية والعمليات في مصر. ولكن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ عندما أثار قرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم الإضرابات المناهضة للصهيونية، وتجددت الهجمات على المخازن التي يملكها الأجانب والمصالح اليهودية والمؤسسات والمناطق السكنية، بدأ قادة الصهاينة الذين يعلمون أنهم تحت المراقبة، بالتفكير للعمل سراً. وفي أوائل عام ١٩٤٨ أغلقت مكاتب الحركة في الإسكندرية، وفي بداية أيار/ مايو تبعها مكتب الوكالة اليهودية في القاهرة. وعندما أعلنت الأحكام العرفية وتم اعتقال الناشطين المحليين، عاد أعضاء حركة «shelihem» إلى فلسطين. وانتهت الصهيونية كحركة منظمة في أيار/ مايو ١٩٤٨.

وبالمقابل كانت هناك عمليات على نطاق واسع لنقل اليهود إلى إسرائيل بدأت عام ١٩٤٩ واستمرت خلال الخمسينيات[٦٤].

وكانت المنظمات الصهيونية قد تبنت إجراءات حماية أوسع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧. ولكن كان من الصعب جداً بالنسبة إلى حركة الشباب الرائد أن تعمل

(٦٤) Kramer, Ibid., pp. 201-203.

بالسر. وفي بداية عام ١٩٤٨ أوقفت القنصليات البريطانية في مصر منح تأشيرات سفر إلى فلسطين. وهي خطوة شملت الجميع، ولكن لأسباب واضحة كانت تستهدف اليهود بصورة رئيسية.

وكتأثير مباشر لحرب فلسطين التي استمرت من ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ وحتى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩ بدأت الحكومة المصرية حملة ضد بعض اليهود المقيمين في مصر والمشتبه في صلتهم أو انتمائهم إلى الصهيونية، فصادرت أملاكهم بقرار صدر في نهاية شهر أيار/ مايو ١٩٤٨، كما قامت ضدهم بحملة اعتقالات واسعة النطاق.

ويعد ترحيل أو هجرة كثير من يهود مصر عقب حوادث عام ١٩٤٨ وضعت أموال أغلبيتهم تحت الحراسة، ويقول المحامي اليهودي شحاتة هارون: «إن ذلك تم دون تمييز بين الصهيوني وغير الصهيوني، كما منح أصحاب العمل الحق في فصل عمالهم وموظفيهم من اليهود عن أعمالهم، وتم ذلك بناءً على أمر عسكري في نيسان/ أبريل ١٩٤٨ وقد فصل منهم من كان يعمل لدى المنشآت الخاضعة لتدابير الحراسة وغيرها»[٦٥].

وواكب هذه التطورات حوادث تفجير قنابل أو تخريب للمحال والممتلكات التي يمتلكها اليهود كترجمة لهذا الغضب الشعبي: ففي شهر تموز/ يوليو ١٩٤٨ ألقيت حزمة من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أوريكو بشارع فؤاد فأُتلف جانب كبير منهما، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك في محل عدس بشارع عماد الدين[٦٦]. ووقع انفجار آخر في المعادي في مبنى شركة أراضي المعادي.

ولما كانت تلك الحوادث وقعت كلها في محلات يهودية فإن الحكومة لم تترك الأمر يسير بهذا الشكل، إذ ما لبثت أن وضعت حراسة مشددة على محال اليهود وممتلكاتهم بصفة عامة.

وبالرغم من حراسة الحكومة فإن الغضب الشعبي كان أقوى من كل شيء، فقد حدث انفجار هائل في شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه في حارة اليهود بحي الموسكي أودى بحياة ٢٠ عشرين قتيلاً وإصابة ٦١ شخصاً وترتب عليه انهيار أربعة منازل وتصدع ستة. وفي ٢٢/ ٩/ ١٩٤٨ قتل ١٩ يهودياً وجرح ٦٢ إثر انفجارات أخرى، وفي شهر

(٦٥) سيد أحمد، المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ تعرض اليهود للقتل والسرقة في القاهرة والإسكندرية وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ وضعت قنبلة أخرى في الحي اليهودي بالقاهرة.

ويذكر أن بعض يهود مصر أعلن تبرؤه من الصهيونية وإسرائيل، ولم يتعدَّ الموقف الشعبي من اليهود سوى حالات اعتداء محدودة مع إجراءات أمنية بالتحفظ على بعضهم أو استبعاد البعض الآخر. وفي الوقت نفسه اتخذت إجراءات التحفظ على أموالهم فقط ثم ما لبثت أن عادت إليهم بعد ذلك[٦٧].

٨ ـ التوجهات السياسية ليهود مصر

كانت الحياة السياسية خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وثورة ١٩٥٢ قد سادها معسكران رئيسيان: حزب الوفد الذي انقسم إلى جناحين يميني ويساري، والمعسكر الإسلامي. وكان معسكر الوفد اليميني برئاسة فؤاد سراج الدين باشا (محام ويملك أراضي واسعة، وتم تعيينه أميناً عاماً عام ١٩٤٨)، مستعداً للتعاون إلى حدٍّ ما، مع الإخوان المسلمين في الحرب ضد الشيوعيين. أما الجناح اليساري الأصغر من طلائع الوفد، فقد تعاون بالمقابل، مع الطلاب اليساريين ولجان العمال التي تشكلت عام ١٩٤٦. وكان التحدي لحزب الوفد من قبل الإخوان المسلمين المناهضين للشيوعية وغيرها من المجموعات الإسلامية بما فيها مصر الفتاة التي تبنّت خلال الأربعينيات اتجاهاً دينياً واضحاً[٦٨].

وتأثر النشاط الحزبي ليهود مصر بالتجاذبات بين ثلاثة اتجاهات رئيسية ذات أوزان وتأثير مختلف ميزت الساحة السياسية الحزبية المصرية، والتي كانت إلى حدٍّ ما مرتبطة بالأصل الإقليمي والطبقة الاجتماعية. وتلك الاتجاهات هي: الوطنية المصرية، والانخراط في الحركة الاجتماعية والشيوعية.

ولم يكن اليهود في عشرينيات القرن العشرين في خطر بعد لوصمهم بالشيوعية وربطهم بالقوى الخارجية التي اعتُبرت من قبل المصريين والسلطات البريطانية معادية؛ إذ كانت الحركة الشيوعية لا تزال صغيرة جداً بحيث لا تشكل تهديداً على حياة اليهود في البلاد. وفي الواقع كان من الصعب ملاحظتها من قبل معظم اليهود المحليين، الذين لم يكونوا كلهم من الأشكناز بل من أصل شرقي.

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦٨) Kramer, Ibid., pp. 160-161.

وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، نشطت الحركة اليسارية وأصبحت أكثر نشاطاً في منتصف الثلاثينيات. واستطاع المثقفون المصريون بثقافة غربية مع الأجانب من إيجاد أوساط لدراسة الماركسية التي قامت بنشر مجلات مثل (*Les Essayistes*) و(*Art et liberté*) و(*Leqrabe*)[٦٩].

واستطاعت المنظمات الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية أن تذهب إلى أبعد من دائرة الأجانب والأقليات المحلية المحدودة، وأن تصل إلى أقسام أوسع من السكان المسلمين في المدن، وأن تشكل لجاناً للطلاب والعمال في شباط/ فبراير ١٩٤٦، وهو ما أعطاهم وزناً في تلك الحقبة السياسية. وفي تموز/ يوليو ١٩٤٦، عندما تبنت حكومة إسماعيل صدقي باشا منهجاً قاسياً لقمع الحركة الشيوعية، ولاحقت القادة منهم وصادرت مطبوعاتهم وحلت منظماتهم، عمل اليساريون بصورة سرية.

وتقسم حركة «حدتو» (Haditu) لعدة أقسام: الطلاب والعمال والمثقفون والنساء والجيش والسوداني والأجانب، وكان اليهود ممثلين بقوة. وشكل المثقفون والأجانب نحو ٦٠ بالمئة والعمال المسلمون المصريون ٢٨ بالمئة؛ ورغم هذا الانحياز في العضوية، فقد انخرطت بنشاط في الحركة العمالية أواخر الأربعينيات.

وكان على «حدتو»، التي ترى نفسها جزءاً من حركة التحرر الوطني المصرية، أن تحدد موقفها بخصوص فلسطين. وباتباع الخط السوفياتي، فقد دعت أولاً إلى تأسيس دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين تضم اليهود والعرب. ولكنها عكست موقفها في ما بعد لمصلحة التقسيم وإنشاء دولتين لليهود والعرب على حد سواء. إلا أنها في البداية كانت تناهض الصهيونية باعتبارها حركة برجوازية تتحالف مع الإمبريالية، أما بعد إقامة دولة يهودية في فلسطين، فإن «حدتو» والمجموعات الشيوعية الأخرى التي تبنت الموقف السوفياتي أصبحت معزولة عن المصريين والأوساط العربية الوطنية[٧٠].

وقام العديد من الشباب اليهودي عام ١٩٤٥ بتأسيس قسم ثقافي ضمن فرع النادي الرياضي «مكابي» (Maccabi) في القاهرة. وفي نيسان/ أبريل ١٩٤٧ قاموا بتحدي المرشحين الصهاينة في انتخاب مجلس الإدارة، وعندما تم انتخاب الصهاينة بنتيجة التلاعب، انفجر العنف. واتصلت القيادة الجديدة بالشرطة التي قامت بالقبض

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

على الشيوعيين فوراً، وهم العنصر الذي يشكل التهديد الأكبر على السلامة العامة أكثر من الصهاينة. وبعد أن تم إطلاق سراحهم نقلوا الحادثة من خلال صحيفة الوفد صوت الأمة، التي قامت بنشر سلسلة من المقالات تهاجم الصهاينة المحليين، واليهود المصريين والسلطات المصرية لسماحها للصهاينة بالعمل علناً(٧١).

وبقي اليهود ناشطين ضمن المجموعات الشيوعية التي تشكلت بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨، رغم أن معظم قادتهم في تلك الفترة، وكذلك مراتبهم وأرتالهم، كانوا مسلمين مصريين. ورغم سلسلة النواقص بقيت «حدتو» أكبر منظمة شيوعية، وارتفع عدد أعضائها من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ في شباط/ فبراير ١٩٥٠ ومن ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ أواخر عام ١٩٥٢. ولم تعد نشاطاتها في تلك الفترة محصورة فقط بالطلاب والعمال بل وصلت إلى القرى والأرياف المصرية.

وفي خريف ١٩٤٩ تم تحرير كل النشاطات الشيوعية التي توقفت بسبب الحرب. وطردت حكومة الوفد الجديدة العديد من الناشطين الأجانب والذين ليس لديهم جنسية، وكذلك غادر البلاد عدد من الأطر اليهودية البارزة. واعتباراً من بداية عام ١٩٥٠ كانت «حدتو» أكبر منظمة شيوعية في البلاد، إلى جانب الحزب الشيوعي المصري الجديد الذي تشكل في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، وحركة السلام الوطنية التي تشكلت في شباط/ فبراير منه. وبقي اليهود ناشطين في هذه المجموعات، لكنهم لم يشغلوا مراكز قيادية. ورغم ذلك بقيت عدة محاكم ـ حتى أوائل الخمسينيات ـ تحمل اسم «المحاكمات الشيوعية ـ الصهيونية»، وهو ما يظهر مرة أخرى كم كان صعباً على الصحافة والرأي العام الفصل ما بين اليهود واليهود الشيوعيين المناهضين للصهيونية بصورة خاصة، وبين الصهيونية(٧٢).

وراوحت مواقف يهود مصر تجاه تلك الاتجاهات ما بين محاولة التأقلم مع الظروف المحلية والمشاركة في الأحزاب المصرية ـ سواء كانت الوطنية المصرية أو النضال ضد النظام الملكي في البلاد ـ وإلى الخصوصية الإثنية و/ أو الدينية. لكنهم في البداية أظهروا عدم الاهتمام تجاه البحث عن هوية. فهم لم يلاحظوا أي خطر محدق بأمنهم ووضعهم، واستمروا في حياتهم الخاصة ولم ينخرطوا في الحياة الحزبية المصرية(٧٣).

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٨٠.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

وكان يهود مصر قد رفضوا مبدأ التمثيل النسبي لمختلف المجموعات الإثنية والدينية والذي كان مطبقاً في الجمعية التشريعية لعام ١٩١٢، ـ وكذلك الأقباط ـ على أساس أن ذلك المبدأ يمكن أن يسبب الشك ليس فقط بالنسبة إلى التسامح المصري، بل لإمكانية التعايش السلمي أيضاً مع الطوائف الدينية[٧٤].

وعمل عدد من اليهود المحليين في الحركة الوطنية المصرية لعام ١٩١٩، وانضموا إلى حزب الوفد. ويبدو أنهم استمروا في ولائهم للقضية المصرية تماماً خلال فترة الحرب الثانية؛ أما المجموعات الوطنية الراديكالية مثل «مصر الفتاة»؛ مع انتقادهم الشديد للتأثير الأجنبي، ولأسباب واضحة، فقد كان حماسها تجاه الأقليات الأجنبية أقل كثيراً. وبالتالي لا يبدو أنه هناك أي أعضاء يهود بينهم. يذكر أنه حتى الثلاثينيات ـ على الأقل ـ كان الصهاينة المحليون يدعمون التطلعات الوطنية للشعب المصري.

ومع حقيقة التوجه الليبرالي وسياسات حزب الوفد وما يسمى بأحزاب الأقلية، يمكن أن يفهم بسهولة كيف اجتذب الأقباط، وكذلك عدداً من اليهود المصريين، إذ انتسب كل من فيلكس براكين وفيتاسونسينو وديفيد حزان إلى حزب الوفد بتاريخ مبكر. أما حزان الذي كان عضواً سابقاً في الحزب الوطني فَحَكم عليه البريطانيون بالموت غيابياً بسبب إثارته الأمور الوطنية. ومنذ عام ١٩٢١ قام المحامي ليون كاسترو، وهو الصديق الشخصي لسعد زغلول بقيادة الدعاية لحزب الوفد في أوروبا، وفي عام ١٩٢٢ قام بتأسيس مجلة حزب الوفد لا ليبير (*La Libere*) ـ التي توقفت ـ من قبل حزب الاتحاد الملكي في أوائل عام ١٩٢٥. أما جوزيف أصلان قطاوي الذي شارك في الجمعية التشريعية مع سعد زغلول، فقد تعاطف في البداية مع الوفد ولكنه انتسب إلى حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ وحزب الاتحاد عام ١٩٢٥. كما نظم جوزيف إيلي بيكيوتو، وهو رجل أعمال من الإسكندرية، حفل استقبال لسعد زغلول عندما عاد من منفاه في جزر سيشل عام١٩٢٣. كما عمل المحامون مويس ديشي وايسيدور فيلدمان وزكي أوريبي بنشاط من أجل استقلال المصريين، وفي الثلاثينيات والأربعينيات قام اتحاد الشباب اليهود المصريين بالتظاهر تضامناً مع حزب الوفد. مع ذلك فقد كان هؤلاء مجرد أفراد، والشخصان الوحيدان اللذان كان لهما تأثير سياسي هما: قطاوي وكاسترو[٧٥].

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

وجد مبدأ الوحدة الوطنية، وبخاصة حدود الوحدة الإثنية والدينية، أوضح تعبير عنها في الدستور المصري الذي صدر في نيسان/ أبريل ١٩٢٣. ولذلك كان اليهود ممثلين في كل من مجلس الشيوخ والنواب بعدد من الشخصيات الرائدة: جوزيف أصلان، وأصلان قطاوي ورئيس الحاخامات حاييم ناحوم الذين أكدوا ولاءهم للملك والبلد. حتى أن جوزيف أصلان عمل خلال عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ في وزارتين متتاليتين، أولاً كوزير للمالية ثم للاتصالات.

وشهدت ثلاثينيات القرن العشرين أول محاولة لإخراج اليهود من مجموعة الأقليات الأجنبية المحلية، وهذا ما جعلهم هدفاً لهجمات واتهامات محددة. ولم ينشأ ذلك مع الحركات الوطنية المصرية والإسلامية، ولكن مع أعضاء محليين من حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني. وكانت هذه المحاولة الأولى لتصدير وصمة مناهضة السامية إلى مصر والتي تميز أوروبا الحديثة، تمثل اختباراً مهماً لردة فعل اليهود المحليين والمسلمين وأغلبية الأقباط[٧٦].

وقد علمت الطائفة اليهودية في مصر، والتي كانت الطبقة الوسطى والعليا فيها على صلة وثيقة مع أوروبا، بالتطورات التي جرت هناك وتصرفت بسرعة بخصوص سيطرة النازية في ألمانيا. وفي آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩٣٣ تم تنظيم اجتماعات جماهيرية من قبل محافل «بناي برث» في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والمنصورة وطنطا حضرها الآلاف من أعضاء الطائفة، بمن فيهم رئيس الحاخامات حاييم ناحوم أفندي، والمتحدث باسم مجلس الطائفة وكذلك ممثلون عن سماسرة البورصة في الإسكندرية، وكذلك عن تضامنهم مع الاحتجاجات اليهودية ضد ألمانيا ومناهضة السامية. وأرسل المشاركون برقيات احتجاج إلى الرايخ الألماني وإلى عصبة حقوق الإنسان في باريس، وإلى الأمم المتحدة في جنيف. وقرروا تشكيل جمعية ضد مناهضة السامية في ألمانيا للدفاع عن اليهود ضد النازية ونشاطاتها في مصر. وانتخبوا لذلك لجنة مهمتها تأسيس اتحاد لوقف معاداة السامية في ألمانيا والتي شاركت الاتحاد العالمي لمناهضة السامية وذلك في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣، والذي تشكل في أمستردام قبل عدة أشهر. وقد شكل هذا الاتحاد العالمي جزءاً من الحركة العالمية.

أما في مصر فكان الهدف الرئيس للاتحاد إعلام اليهود وغير اليهود بأهداف الاشتراكية الوطنية المصرية قدر الإمكان للحد من الدعاية الألمانية. وتطور الاتحاد

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

بسرعة وبلغ عدد أعضائه ١٥٠٠ عضو. كما شكل عدة أقسام لمعالجة الأمور المتعلقة بالصحافة ومقاطعة البضائع والمنتجات الألمانية. لقد كان الهدف الأول للاتحاد من وقف مناهضة السامية هو لفت الانتباه إلى البرنامج والدعاية الخاصة بالاشتراكية الوطنية الألمانية[٧٧].

وإضافة إلى حملة الصحافة والدعاوى القضائية، فإن أهم سلاح في يد الاتحاد كان مقاطعة البضائع والخدمات الألمانية. وقد دعا الاتحاد رجال الأعمال اليهود إلى قطع العلاقات مع شركائهم الألمان حيث يكون ذلك ممكناً، وعدم طلب أو بيع المنتجات الألمانية. كما دعت الشعب اليهودي إلى عدم شراء البضائع الألمانية. وبما أن هذه الدعوة لم يتم اتباعها في العالم، جرى إرسال موفدين ثم لجنة مقاطعة إلى المخازن للتحدث مع أصحابها وزبائنها، وفي بعض الحالات، تم وضع مفارز لإبعاد عامة الناس بالقوة[٧٨].

ووفرت اتفاقية الانتقال «هاعفرا» (Haavara) لليهود الألمان الراغبين بالهجرة إلى فلسطين أن يضعوا رؤوس أموالهم في حساب خاص بمنظمة «هاعفرا». وعندما يصعب بيع المنتجات الألمانية المحددة المعدة للتصدير في السوق علناً يتم شراؤها من هذا الصندوق ثم تباع لليهود في فلسطين. وعندما يتم بيع هذه البضائع يجري التعويض للمهاجرين الألمان عن جزء من إيداعاتهم من أرباح «هاعفرا».

ولم يكن بالإمكان الاحتفاظ بسرية اتفاقية «هاعفرا» طويلاً. وعندما أصبحت معروفة جرى انتقادها بقسوة من عدة جهات. وبعد أن جرى تمديد هذه الاتفاقية لتشمل مصر والعراق عام ١٩٣٥ حاربها الاتحاد، باعتبار أن حملته للمقاطعة تتعارض مع أهداف الاتفاقية.

ورأى اليهود المصريون الاتفاقية، والتي كان الهدف منها حماية المصالح الخاصة لليهود الألمان، على أنها تآمر ضد يهود العالم بصورة عامة. واعتبرت خيانة عظمى وسببت «فضيحة كبيرة» بين اليهود المصريين. وقد نجح ممثلو الاتفاقية، في نيسان/ أبريل ١٩٣٥، في إقناع اليهود المحليين في حركة المقاطعة، والكثير منهم كانوا أقرب إلى الصهيونية، بوقف حملتهم. وعلى أي حال استمرت المقاطعة للبضائع والخدمات الألمانية رسمياً حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٧٩].

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٣٠.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

وإضافة إلى مقاطعة البضائع والخدمات الألمانية، تشكلت في مصر منظمة الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية، وهي منظمة مصرية شبه علنية معادية للصهيونية اقتصرت عضويتها على اليهود الشيوعيين في مصر. ففي إطار الحركة الوطنية المصرية، ومع تنامي الخطر الصهيوني وتعقُّد القضية الفلسطينية في النصف الثاني من الأربعينيات، نضجت في مصر فكرة تكوين تنظيم يؤكد الاختلاف بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية موالية للاستعمار ومعادية للحركة الوطنية المصرية.

وهكذا ظهرت إلى الوجود الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية صيف عام ١٩٤٦ واستمرت في نشاطها زهاء عشرين شهراً. وأعلن سكرتيرها عزرا هراري أن الرابطة قامت لمواجهة «الدعاية السامة» التي نشطت نشاطاً كبيراً، الأمر الذي يهدد العلاقات بين العرب واليهود. وأوضحت الرابطة في بيان نشرته في جريدة صوت الأمة الوفدية المصرية في ٦/ ١٠/ ١٩٤٨ أنها ترمي إلى «محاربة العنصرية ومكافحة الاستعمارية وربيبته الصهيونية».

وقد ألّف الرابطةَ اليهودُ المنضمون إلى منظمة «إيسكرا» (الشعلة)، وهي منظمة ماركسية مصرية سرية توحدت في عام ١٩٤٧ مع منظمتين ماركسيتين مصريتين ليشكلوا جميعاً «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)»[٨٠].

وكانت «إيسكرا» تضم قسماً «للأجانب» ضم قسماً لليهود، وتنقسم إلى دوائر تقود خلايا الأعضاء اليهود. وكان في قسم الأجانب قسم اقتصادي مهمته العمل داخل المؤسسات الأجنبية الاقتصادية. وأجملت «إيسكرا» أهدافها على النحو الآتي:

١ ـ الكفاح ضد الدعاية الصهيونية التي تتعارض مع مصالح كل من اليهود والعرب؛ ٢ ـ الربط الوثيق بين يهود مصر والشعب المصري في الكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية؛ ٣ ـ العمل على حل مشكلة اليهود المشردين[٨١].

وعدَّت الرابطةُ الحركةَ الصهيونية «أخطر حركة ظهرت في تاريخ اليهود وعقبة في طريق حل المشكلة اليهودية». ـ وهي ـ في الوقت الذي تكافح فيه ضد الصهيونية «تناضل من أجل جميع العناصر الإيجابية التي تسهل حل المشكلة اليهودية»[٨٢].

---

(٨٠) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، مج ٣، ج ١، ص ١٩٣.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) المصدر نفسه.

وصاغت حلاً ديمقراطياً للمسألة اليهودية، إذ رأت أن المشكلة الفلسطينية هي «أساساً مشكلة تحرر فلسطين من الاضطهاد والاستعمار، والطريق الوحيد الذي يجب أن يسلكه يهود فلسطين هو التفاهم مع العرب والاتحاد معهم لتحرير فلسطين من نير الاستعمار. إن فلسطين مستقلةً ديمقراطيةً هي الوحيدة التي تستطيع أن تضمن للسكان اليهود حياة رغدة حرة مستمرة»(٨٣).

وتقوم الإذاعة الإسرائيلية بالإشارة إلى داود حسني باعتباره موسيقاراً يهودياً، وهو أمر يستحق التأمل دون شك، إذ إننا لو حاولنا البحث عن أي بُعد يهودي في موسيقاه لأعيَتْنا الحيلة. ولذا، يُدهش كثير من المصريين الذين يعرفون أغانيه وأدواره، كما يُدهش كثير من المتخصصين الذين درسوا موسيقاه، حينما يعرفون أنه «يهودي»(٨٤).

كما برز، مراد فرج (١٨٦٦ ـ ١٩٥٦)، وهو كاتب مصري يهودي قرّائي كان يكتب بالعربية والعبرية، صدر له نحو ثلاثين مجلداً من الأشعار والكتابات الدينية والقانونية. وقد وُلد مراد فرج في القاهرة ودرس المحاماة وعمل بالحكومة المصرية خلال عهد الخديوي عباس حلمي(٨٥). واهتم بشؤون طائفة اليهود القرّائين ومشاكلها، وقام بتحرير جريدة الطائفة (التهذيب) حيث نشر كثيراً من مقالاته الأولى. واشتغل بالمحاماة بعد استقالته من وظيفته وحتى عام ١٩٣٢، ثم تفرغ بعد ذلك تماماً للأنشطة الأدبية.

ونشر مراد فرج كثيراً من مقالاته وأشعاره في الصحف والمجلات المصرية مثل جريدتي الجريدة والمؤيد. وتناولت مقالاته قضايا فلسفية وفكرية واجتماعية متعددة، وبخاصة في مجال العلاقة بين الطوائف الدينية. ولم تتناول مقالاته الأحداث السياسية برغم سخونة الأحداث في تلك الفترة باستثناء مقال واحد دعا فيه إلى ضرورة الوحدة الوطنية بين عناصر الأمة الثلاثة: المسلمين والمسيحيين واليهود؛ وناشد المسلمين بمعاملة غير المسلمين على قدم المساواة.

كما صدر لفرج مجموعة من الأشعار أثنى عليها الشاعر المصري الكبير أحمد شوقي من قبيل المجاملة، فليس فيها ما يميزها من غيرها من المجموعات الشعرية التي يكتبها صغار الشعراء في كل العصور، من أهمها ديوان فرج الذي صدر في خمسة مجلدات في الفترة بين عامي ١٩١٢ و١٩٣٥، ومجموعة الشعراء اليهود العرب التي

---

(٨٣) المصدر نفسه.
(٨٤) المصدر نفسه، مج ٣، ج ٢، ص ٢٠٢.
(٨٥) المصدر نفسه، مج ٣، ج ٢، ص ٣٤٩.

صدرت بين أعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢. كما أصدر عام ١٩٤٥ مجموعة أخرى من الأشعار بالعربية والعبرية.

وتفرّغ فرج خلال الأعوام العشرين الأخيرة من حياته لكتابة معجم مقارن للغتين العربية والعبرية، كما قام بترجمة أجزاء من العهد القديم إلى اللغة العربية. وانتُخب عام ١٩٣٦ عضواً في مجمع اللغة العربية. وليس هناك بُعد يهودي في كتابات مراد فرج إلا مجموعة الكتب والدراسات التي كتبها عن اليهود واليهودية (وهي لا تتسم كثيراً بالعمق)[٨٦].

ولم تقتصر مساهمة فرج الصحافية على تأسيس مجلّتيه التهذيب والإرشاد، بل تجاوزتهما إلى صحافة مصر كلّها من خلال مقالاته الوطنية، كما أنه ساهم في تحرير جريدة الشمس التي أصدرتها طائفة الربّانيين، وامتدّ أثره إلى مجلّات أخرى تعنى بشؤون الطائفة اليهودية صدرت باللغة العربية لدى جمعية «الشبّان الإسرائيليين القرّائين»: مجلة الاتحاد (١٩٢٤ ـ ١٩٣٠)، ثم مجلة الكليم (١٩٤٤ ـ ١٩٥٦) التي ترأس تحريرها يوسف كمال ابن الموسيقي المصري اليهودي داود حسني (١٨٧٠ ـ ١٩٣٧)، والتي أطلقت حملة ترويج لبرنامج إصلاحي للطائفة يتضمّن دراسة العبرية وتشجيع النشاط الاجتماعي (فريق الكشّافة، فريق للموسيقى، العروض المسرحية، نشاطات رياضية ونزهات إلى أهرام الجيزة وسقارة وسواها). كما أُطلقت حملة لتحسين أوضاع المرأة، وبقيت الناطقة بلسان الطائفة القرائية في وصفها ذات صبغة ثقافية مصرية عربية عميقة مع حفاظها على يهوديّتها بحسب رؤيتها الخاصة لذاتها.

ولا بدّ في هذا السياق من معرفة المساهمة الكبيرة للطائفة اليهودية القرائية في الفنون العربية، وخصوصاً في بلاد الشام، كشخصيات مؤسِّسة في المسرح والسينما والغناء والموسيقى، فلا يكاد يُنسى المسرحي يعقوب صنّوع (١٨٣٩ ـ ١٩١٢)، ولا أوّل ممثلة عربية يهودية من الشام مريم سماط (١٨٩٠ ـ ١٩٢٠)، كذلك ألمظ ستاتي وشقيقتها إبريز ستاتي (قدّمتهما فرقة سليمان قرداحي، وهذا ما شجّع على ظهور ماري صوفان)، ومن بيت شطاح ظهرت أستير ورحلو، ومن بيت مزراحي ظهرت الممثّلة والمغنّية المسرحية نظلة بفرقة مشتركة بين جورج أبيض (١٨٨٠ ـ ١٩٥٠) وسلامة حجازي (١٨٢٥ ـ ١٩١٧). وساهمت صالحة قاصين وفكتوريا كوهين في فرقة يوسف وهبي بمسرح «رمسيس»، ويُعرف أن الثري المصري اليهودي إيلي درعي دعّم

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

إنشاء فرقة فاطمة رشدي عام ١٩٢٧ التي ظهرت فيها الممثلة بهيجة المهدي وهنريت كوهين ونجمة إبراهيم، وروّاد السينما الصامتة والناطقة في ما بعد (الأخوان من عائلة الأعمى بدر وإبراهيم لاما)، ولا يُنسى دور الموسيقي داود حسني الذي خدمت ألحانه صوت التونسية اليهودية حبيبة مسيكة (١٨٩٥ ـ ١٩٣٠)، كذلك زكي مراد والد ليلى مراد إضافة إلى مغنّيات أخريات. أما السينما العربية فهي تذكر جيداً السينمائي توجو مزراحي أو أحمد المشرقي (١٩٠١ ـ ١٩٨٧) الذي كان مؤلّفاً وممثّلاً ومخرجاً ثم منتجاً سلسلة أفلام المطربة ليلى مراد، كما أنه أنتج لأم كلثوم فيلم «سلامة» ١٩٤٤[٨٧].

يذكر أن الاهتمام الفعلي بحياة اليهود في مصر الحديثة بدأ منذ بدء الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأخذ بعداً رسمياً؛ أي مع بداية أولى حلقات الصدام العسكري المباشر بين الطرفين، وهي حرب عام ١٩٤٨، فحتى ذلك التاريخ كان اليهود في مصر، والبلدان العربية، يعيشون ضمن نسيج الحياة الطبيعي للمجتمعات العربية. وكانت لهم معابدهم ومدارسهم وأنشطتهم التجارية المتنوعة، بل وظهر العديد منهم وبرع في مجالات الفن والصحافة والأدب، بل تعدى الأمر ذلك إلى مشاركتهم في الحياة السياسية.

ولم يقتصر الأمر على وجود علاقات طبيعية بين اليهود والمسلمين والمسيحيين في مصر وبقية البلدان العربية، بل كانت هناك علاقات شبه دائمة بين جماعات الاستيطان اليهودي في فلسطين وبين العديد من العناصر الثقافية والفنية والرياضية في مصر، فكان هناك من الأساتذة المصريين من درّس بالجامعة العبرية بالقدس، كما كانت هناك منافسات رياضية بين بعض الفرق المصرية والأخرى التي تنتمي إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولم يكن هذا هو حال اليهود في مصر دون غيرهم في بقية البلدان العربية، إذ عاش يهود البلدان العربية (العراق، سورية، اليمن، الجزائر والمغرب) في ظروف مشابهة لظروف حياة اليهود في مصر تقريباً. وكان أبناء الطائفة اليهودية في مصر يتحدثون عدة لغات، ولم تكن هناك لغة واحدة تجمعهم، ولا حتى اللغة العربية اللغة الرسمية لسكان مصر؛ فأقلية منهم كانوا يتحدثون اللغة العربية بدرجة تتيح لهم قراءة صحيفة أو كتاب أو إجراء حديث باللغة العربية. وكان معظم أبناء الطائفة اليهودية يتحدثون عدداً من اللغات الأوروبية مثل: الفرنسية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى الإنكليزية.

---

(٨٧) أحمد الواصل: «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ١ من ٢،» مجلة الغاوون (بيروت): العدد ٣ (١ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، و«شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ٢ من ٢،» مجلة الغاوون، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٨).

وكان بعضهم يتحدثون لغة اللادينو [لغة يهودية قريبة من الإسبانية] والبعض الآخر لغة اليديش [لغة يهود أوروبا]، وكان من يتحدثونها قد وصلوا من روسيا عقب الثورة البلشفية (عام ١٩١٧) أو نزحوا من فلسطين، وكانت هناك قلة من أبناء الطائفة اليهودية يتحدثون الإيطالية أو اليونانية.

وكل من يحاول أن يبحث عن جذور وتاريخ الصحافة اليهودية في مصر يكتشف عند البحث عن اسم صحيفة جديدة أو اسم صاحب صحيفة أو صحفي جديد أن هناك نقصاً شديداً في المعلومات، باستثناء أعداد الصحف التي صدرت. ولذلك عندما شرع فيكتور نحمياس في البحث عن هذا الموضوع سافر إلى باريس ووصل إلى القاهرة بحثاً عن كتب أو شهادات شفهية من أشخاص عايشوا تلك الفترة، كما تحدث مع أصدقاء له من أبناء الطائفة اليهودية في مصر الذين هاجروا إلى إسرائيل.

وكان هناك نوعان من الصحافيين اليهود: **الأول**، الذين كانوا يعملون في صحف يهودية، وهي ما يُطلق عليها الصحافة اليهودية المحلية، وكانت تتميز بنطاق نشر ضيق، حيث كانت توزع في الأغلب في نطاق الطائفة؛ **والنوع الثاني**، صحفيون عملوا في صحف مصرية لا تنتمي إلى الطائفة وأصبحوا جزءاً من نسيج الصحافة المصرية بصفة عامة، مثل يعقوب جيمس صنوع المعروف بـ «أبو نظارة»، وهو أحد المؤسسين وأساتذة الصحافة في مصر، وأصدر سلسلة من المجلات في القاهرة وفي فرنسا عندما نُفي من قِبل الخديوي إسماعيل، وكان يهرِّب الصحف إلى مصر، ولكنها لم تكن صحفاً يهودية، بل كانت مصرية خالصة لا شأن لها بالطائفة اليهودية، حيث لم تقم تلك الصحف بمعالجة مشاكل تتعلق باليهود أو بالحركة الصهيونية. وكان هناك العشرات من الصحفيين اليهود الذين كانوا يعملون في الصحف المصرية، واستمرت بعض هذه الصحف بالصدور طويلاً مثل: **لويروجريه إيجبسيان** (*Le Progrès Egyptien*)، **وإيجبشيان جازيت** (*Gazette Egyptian*) وغيرهما.

وهناك صحفي يهودي آخر كان له شأن كبير في مجال الصحافة اليهودية في مصر، وهو ألبرت مزراحي الذي أصدر جريدة التسعيرة، التي لا تُحسب على الصحافة اليهودية، وبداية صدورها كان عام ١٩٤٤ حيث كانت تنشر أسعار السلع الغذائية لكل يوم، وقد صدرت لأهداف تجارية بحتة ثم تحولت بعد ذلك إلى جريدة سياسية، (ألبرت مزراحي أقام في إسرائيل).

ومن أهم الصحف والمجلات اليهودية التي صدرت في مصر: مجلة الكوكب المصري (مجلة سياسية ـ أدبية ـ فنية)، أصدرها يهودي يدعى موشيه كاستيل (عام ١٨٧٩)، الذي عاد وأصدر مجلة الميمون (مجلة ساخرة) عام ١٨٨٩. وأصدر فرج مزراحي مجلة الحقيقة (مجلة سياسية، أدبية ـ فنية) عام ١٨٨٩.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول في ١٨٩٧ بدأت تظهر في مصر صحافة يهودية ذات طابع صهيوني، تدعو بصراحة للفكرة الصهيونية وتروّج لها، ولكن هذه الصحافة كانت تصدر بلغات أوروبية، وما صدر باللغة العربية قليل للغاية.

بعد عامين من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بدأ صدور سلسلة من الصحف والمجلات، منها: مجلة الرسول الصهيوني (*La Messager Sioniste*)، باللغة الفرنسية؛ ومجلة متسرايم (أي مصر باللغة العبرية)، وكانت تصدر باللغة العربية ولكن بحروف عبرية، أصدرها إسحاق كرمونا؛ ومجلة لافارا (*La Vara*) [أي العصا] وكانت تصدر باللادينو؛ ومجلة لاتريبونا (*La Tribuna*) [المنصة]، بالفرنسية؛ ومجلة لاروز (الأسبوع)، كانت تصدر باللادينو؛ ومجلة إسرائيل، بالفرنسية؛ ومجلة لاريفيه إسرائيليت ديجيبت (*La Revue Israelite D'Egypte*) (المجلة الإسرائيلية في مصر)؛ ومجلة لارينسانس سويف، (البعث اليهودي)؛ مجلة لاريفيه زيونيست (المجلة الصهيونية). وكانت المجلات التي صدرت من ١٩١١ حتى ١٩١٨ مجلات قصيرة الأجل، تصدر ثم تتوقف حسب إمكانات ناشرها أو رغبته(٨٨).

٩ ـ يهود مصر وثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢

بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ بذل الضباط الأحرار جهداً كبيراً لجعل الأجانب والأقليات المحلية والأقباط واليهود خاصة، يشعرون بالارتياح. وقام اللواء محمد نجيب قائد عام الثورة بزيارة المدارس اليهودية والكنس، وأعلن مطمئناً أهل الكتاب من يهود وأقباط أن الدين الإسلامي دين سمح لا تعصب فيه. وفي ذلك كتبت جريدة الأهرام في ٩/ ٨/ ١٩٥٢ تحت عنوان اللواء محمد نجيب يقول: «التمسك بالدين

(٨٨) منصور عبد الوهاب منصور، «رؤية الحالة الثقافية للطائفة اليهودية في مصر ما بين الانتماء والبحث عن الذات،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إسرائيلية، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ci1r72.htm>.

الإسلامي ليس معناه التعصب فديننا سمح ويجب أن نحافظ على إخواننا من أهل الذمة، يهود وأقباط»[٨٩].

وكانت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ ثورة بيضاء، ولم يأتِ في بياناتها ما يهدد حياة اليهود وبقية الأقليات، بل جاءت بيانات الثورة مطمئنة لهم مركّزة على وجوب حمايتهم واحترامهم، كما أن احترامهم والمحافظة عليهم واجب كما أمر القرآن بذلك، فلا ضرر إطلاقاً من اليهودية كدين وعقيدة، فهي دين سماوي وجب الاحترام له ولمعتنقيه، أما الضرر، كل الضرر، فمن الصهيونية كفكر وسلوك وهذا هو ما يفرّق بين يهودي وآخر.

ومن ثم كان على ثورة الضباط أن تعمل على تأمين حركتها بعمل إجراءات تحفظ بحق بعض اليهود من ذوي المكانة الاجتماعية الذين يشك في صلتهم بالصهيونية، مثل ألبرت مزراحي فهو وزوجته يمتلكان داراً للنشر. والتحفظ هنا إما تحسباً لرد فعل صهيوني أو لحدوث اتصال بشكل أو بآخر يضر بحركة الجيش، أو لشك حذر يجب مواجهته. ولم تكن إجراءات التحفظ تشمل يهوداً لهم ميول صهيونية فحسب، بل شملت شخصيات أخرى مصرية غير يهودية منهم الضباط وأصحاب مناصب وأعمال أخرى. ولم تأخذ إجراءات التحفظ طابعاً عاماً أو حتى ملحوظاً، ومن ثم كانت إجراءات محدودة، وما لبثت الثورة أن أفرجت عمن لا ضرر منهم أو خطر[٩٠].

ويقول ألبرت مزراحي عن هذا الاعتقال وسببه في آخر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٥٢: «أخيراً ظهرت براءتنا وخرجنا مرفوعي الرأس وهذه هي ليست المرة الأولى التي تطأ فيها قدماي باب معتقل وليست هناك تهمة أمامي، كانت هناك فقط ظلال من الشك تقول إن تأمين الحركة يستدعي أن أكون مع من اعتقلوا داخل الأسوار وأحمد الله على ظهور الحقيقة البيضاء وظهرت براءتنا فخرجنا مرفوعي الرأس»[٩١].

ويبدو أن مزراحي كتب هذه الكلمة بالأصالة عن نفسه وعن غيره من بعض اليهود، وكتبها بعد أن خرج من المعتقل بفترة ليست قصيرة، فقد كتب قبل ذلك بنحو أسبوعين يشكر كل من أرسل يهنئه بمناسبة خروجه من المعتقل، فكتب يقول: «ألبرت مزراحي صاحب جريدة التسعيرة ورئيس تحرير جريدة الصراحة اليومية وعضو نقابة الصحفيين يقدم خالص شكره لحضرات الذين تفضلوا بتهنئته بمناسبة خروجه من المعتقل،

---

(٨٩) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ص ١١٤.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٩١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

ويرجو أن يعتبر كل من حضراتهم هذا الشكر خاصاً به، وينتهز هذه الفرصة ليعبر عن عظيم تقديره وشكره لجميع رجال الجيش الذين كانوا يشرفون على راحة المعتقلين وطمأنتهم»[٩٢].

يتضح من مكانة ألبرت مزراحي الاجتماعية صلاته الوفدية القديمة، وأيضاً أن مزراحي مع غيره من يهود أو غير يهود عوملوا معاملة كريمة، وحرص رجال الجيش على راحة المعتقلين، وأن المسألة لا تعدو أن تكون تأميناً للحركة ـ كما يقول مزراحي ـ وليست ضد الطائفة اليهودية أو غيرها.

وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٣، شُكلت لجنة لوضع مشروع دستور جديد للبلاد واختير زكي عريبي المحامي ممثلاً للطائفة اليهودية في تلك اللجنة. وإذا كان قد ألقي القبض في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٣ على عدد من الشبان اليهود واتهموا بترويج الدعاية الشيوعية والصهيونية، وحكم على ثمانية منهم بالسجن من ثلاث إلى سبع سنوات، فإن هذا في الحقيقة لم يكن يشير إلى تدهور وضع اليهود.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤ صدرت بحق اثنين منهما أحكامٌ بالإعدام. ورغم المساعي التي بُذلت للحيلولة دون تنفيذ الأحكام فإنهما شُنقا مطلع عام ١٩٥٥. ومنذ ذلك الوقت تزايد عدد الكتب المطبوعة، المعادية لليهود في مصر، حتى أن بعضها قامت بطبعه وتوزيعه دور نشرٍ حكومية. وكان من بين تلك الكتب ترجمة عربية لكتاب بروتوكولات حكماء صهيون.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ أُقْصيَ اللواء محمد نجيب، وخَلَفَهُ جمال عبد الناصر. فكان ذلك التاريخ بداية زمنٍ صعبٍ بالنسبة إلى اليهود. فخلال بضعة شهور امتلأت السجون المصرية بعشرات اليهود. الذين اتُهِمَ بعضهم بالتجسس لمصلحة إسرائيل.

ولم تكن السلطات المصرية مهتمة بإلحاق الأذى باليهود، لأنها كانت تتطلع إلى الظهور بمظهر الدولة القادرة على الدفاع عن مواطنيها، كما أنها مع ذلك منعت اليهود من مغادرة البلاد[٩٣].

---

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٩٣) Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p. 152.

واستمرت أحوال يهود مصر دون حوادث كبرى بعد قيام الثورة وحتى قبل حرب سنة ١٩٥٦، باستثناء تلك الحالات التي اتهم فيها يهود مصر بنشاط معادٍ، كأن يكون هذا النشاط حملات صهيونية أو أخطر من ذلك كالجاسوسية والتآمر على النظام أو نشاطاً شيوعياً اعتبرته الثورة نشاطاً معادياً.

وتُعد قضية، أو فضيحة، «لافون» من أبرز قضايا التجسس والتخريب التي شارك فيها بعض يهود مصر. وهي في الوقت نفسه واحدة من أهم عمليات التخريب التي قامت إسرائيل بتدبيرها، ممثلة بتلك التفجيرات التي قام بها بعض أعضاء الجماعة اليهودية في مصر عام ١٩٥٣. وملخص الفضيحة أن ١٣ يهودياً مصرياً قاموا (بناءً على تعليمات من إسرائيل) بوضع متفجرات في مكتبة المركز الإعلامي الأمريكي في القاهرة، وفي منشآت أخرى مملوكة لأمريكا وبريطانيا في القاهرة والإسكندرية. وكان الهدف من هذه الأعمال خلق التوتر في العلاقات بين مصر وهاتين الدولتين الغربيتين. وكان المقصود من هذا التوتر تمكين العناصر الاستعمارية الرجعية في البرلمان البريطاني من منع إبرام اتفاقية تنص على الجلاء عن قواعد السويس، وكذلك تقديم سلاح يستطيع معارضو تسليح مصر في الولايات المتحدة استخدامه. ولكن الهدف من هذه العمليات التخريبية كان، قبل كل شيء، إضعاف مظهر نظام الحكم الثوري الجديد في مصر، وإظهار افتقاره إلى الاستقرار أمام العالم. وقد أُلقي القبض على بعض العملاء الصهاينة متلبّسين بالجريمة، الأمر الذي أدَّى إلى القبض على كل المشتركين في المؤامرة. وكان بين المقبوض عليهم: ماكس بنيت (زعيم الشبكة)، والدكتور مرزوق، وصمويل عازار، وعشرة آخرون. وأثناء المحاكمة، تمكَّن اثنان من الهرب، وانتحر ماكس بنيت. أما الباقون، فقد بُرِّئت ساحة اثنين منهم، وصدرت أحكام بالسجن على سبعة، وصدر حكم بالإعدام على كلٍّ من مرزوق وعازار اللذين كانا يتزعمان شبكتي القاهرة والإسكندرية. وقد وُجهت إلى مرزوق تهمة تنظيم مجموعة القاهرة ووضع ترتيبات الاتصال اللاسلكي مع إسرائيل. أما عازار، فقد اتُهم بتزعم مجموعة الإسكندرية وإدارة مصنع سرّي لتصنيع أجهزة التخريب.

وظلت فضيحة لافون تؤرّق القيادة الإسرائيلية لفترة طويلة بعد انتهاء محاكمات القاهرة. وقد أنكر بن غوريون مسؤوليته عن إعطاء أوامر العملية، وألقى اللوم كله على بنحاس لافون (ومن هنا التسمية «حادثة لافون») الذي أصرّ على براءته إلى النهاية. وعندما برّأت لجنة تقصي الحقائق بنحاس لافون، استقال بن غوريون من حزب الماباي

الحاكم. وكان هناك اعتراف ضمني بتورُّط إسرائيل في فضيحة لافون حيث مُنح اسم الدكتور مرزوق رتبة عسكرية في الجيش الإسرائيلي وأُطلق عليه هو وعازار لقب «شهيدي القاهرة»[٩٤].

وفي ٣٠ نيسان/أبريل سنة ١٩٥٤ أعلن جمال عبد الناصر أنه اكتشف في مصر نشاطاً شيوعياً من بعض اليهود وعلى رأسهم هنري كورييل، وهو من اليهود الذين أقاموا في مصر. واتهم عبد الناصر هؤلاء اليهود أنهم بنشاطهم الشيوعي يمكّنون الصهاينة من احتلال وادي النيل عن طريق تضليل الشعب باسم الديمقراطية الشعبية، وأن هنري كورييل يموّل أكبر منظمة شيوعية في مصر. وفي ٣١/ ٥/ ١٩٥٤ أُعلن عن قيام تنظيم الغرض منه التآمر على قلب نظام الحكم واتهم ٢٦ من الشباب من بينهم بعض اليهود. وفي أوائل حزيران/يونيو تم القبض على بعض اليهود والشيوعيين من ذوي الفكر الصهيوني والذين أقاموا علاقات مع إسرائيل[٩٥].

ووصف شحاتة هارون، المحامي اليهودي المصري، وضع اليهود في عهد عبد الناصر: «بوجه عام كان اليهود يستشعرون القلق في عصر عبد الناصر ولم يصحح هذا الوضع إلا أيام السادات»[٩٦].

انعكست آثار الحروب بين الدول على رعاياها ورعايا الأعداء في مصر في حرب سنة ١٩٥٦، وهم الإنكليز والفرنسيون وأخطرهم اليهود منهم، اليهودي الفرنسي أو اليهودي الإنكليزي، أو اليهودي غير معيّن الجنسية أو اليهودي المصري إذا تأكدت السلطات من خطورة نشاطه على أمن مصر، ومن ثم وفقاً لتدابير الحروب يجوز لمصر أن تأمر بإبعاد كل يهودي ترى الحكومة أنه يمثل خطراً على بقائه في البلاد. ومع هذا فإن مصر لم تأمر بطرد كل اليهود لخطورة طردهم، وأكد هذا الأمر مدير مصلحة الاستعلامات ـ آنذاك ـ بقوله: «إن الحكومة المصرية أمرت بإخراج ٢٨٠ يهودياً ممن لا جنسية لهم وسافر منهم من تلقاء نفسه ٢٦ شخصاً ولم يغادر بقية اليهود البلاد لعدم قبول أي دولة لهم سوى إسرائيل، فرفضوا جميعاً عرضها الذي أعلنت فيه عن استعدادها لقبولهم»[٩٧].

(٩٤) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج ٢، ج ٣، ص ٣٠٤.
(٩٥) سيد أحمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ص ١١٩.
(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

ثانياً: اليهود في السودان

تعددت الروايات حول وجود اليهود في السودان، وشاع في الأدبيات اليهودية أن اليهود، إبّان اضطهاد الرومان لهم في فلسطين، توجهوا نحو السودان حاملين معهم التابوت الذي فيه ألواح موسى حيث ساروا مع النيل الأزرق إلى أن انتهوا إلى بحيرة تانا ثم إلى أكسوم حيث دفنوا فيها التابوت الذي لا تزال بعض الأساطير اليهودية تتكلم عنه[98].

وتدّعي الكتابات الصهيونية وجود اليهود التاريخي في السودان وتعمد إلى تضخيمه، استناداً إلى تفسيرات غير صحيحة لبعض ما جاء في التوراة من نصوص. إذ ورد في العهد القديم الأصحاح ١٥/١٨: (لقد منحت ذرياتكم هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات). وجرى تفسير نهر مصر على أنه نهر النيل. وعلقت الكاتبة الأمريكية «غريس هالسل» (Grace Halsell) على الوعد الذي ورد في العهد القديم، قائلة: هناك تساؤل حول معنى نهر مصر، ذلك أنه يوجد جدول الآن يعرف باسم وادي العريش، وكان يعرف في السابق بنهر مصر[99].

ومن أجل تضخيم الوجود اليهودي، اتُّبعت أساليب مختلفة؛ حيث زعم الكاتب اليهودي إيلي س. مالكا[100] أن يهود السودان أجبروا على اعتناق الإسلام تحت تهديد السيوف[101]. وادّعى كاتب سوداني جنوبي من قبيلة الماندي اسمه (ويليام ليفي أوشان أجوغو)، أن قبيلته وقبائل أخرى في جنوب السودان ترجع أصولها إلى اليهودية التي وصلت إلى أفريقيا قبل الإسلام والمسيحية.

وكتب ويليام ليفي أن قبيلته:

أ ـ تقدم القرابين عند ارتكاب الخطايا، وهناك مجموعة من زعماء القبيلة أو العلماء الذين يحددون نوع القربان ويشرفون على الترتيبات المتعلقة بتقديمه.

---

(٩٨) حسن مكي، «العلاقات اليهودية ـ السودانية.. والسودان والصهيونية،» ٢٦سبتمبر (الخرطوم)، <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=9637>.

(٩٩) نزار محمد عثمان، «هل لليهودية جذور في السودان؟،» سودانيز أونلاين دوت كوم (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، <http://www.sudaneseonline.com/board/22/msg/1134418647.html>.

(١٠٠) وُلِدَ في السودان، وكان أبوه كبير حاخامات اليهود في الجيش الإنكليزي الذي حارب حركة المهدي الإسلامية عام ١٨٨٥.

(١٠١) المصدر نفسه.

ب ـ تعتبر بعض الأيام من العام مقدسة، وتتقرب إلى الله فيها.

ج ـ تستخدم البوق عند دعوة الناس إلى اجتماع أو إلى مناسبة.

د ـ يتزوج الأخ زوجة أخيه المتوفى[١٠٢].

ووجد اليهود خيارين، للتعامل مع السودان في ظل الحركة المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨)[١٠٣] هما: الخروج والالتحاق بمكان آخر أو البقاء بالسودان. فبقيت ثماني عائلات من السفارديم اعتنقت الإسلام بعد انتصار المهدية. لكن بعد سقوط المهدية، عاد بعضها إلى اليهودية[١٠٤].

عملياً، وصل اليهود إلى السودان عام ١٨٨٤ مع جيش غوردون البريطاني الذي غزاه لقمع الحركة المهدية. وكان مع ذلك الجيش شخص يهودي عثماني يدعى «بن تسيون كوستي» (Ben Zion Costi)[١٠٥] عمل مستشاراً لعبد الله التعايشي خليفة المهدي، بعد أن اعتنق الإسلام وأصبح اسمه «بسيوني»، عاد إلى اليهودية بعد أن غزا الإنكليز السودان بزعامة «كتشنر» عام ١٨٩٨.

اهتمت دولة الاستعمار الإنكليزي بمعرفة تفاصيل الجاليات الموجودة في السودان. وتضمنت الإحصاءات تفاصيل تشير إلى أعدادهم وأسمائهم قبل اعتناقهم

---

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) الحركة المهدية: قادها محمد المهدي بن عبد الله بن فحل (١٨٤٣ ـ ١٨٨٥) وانتصرت على جيوش الحكم «التركي ـ المصري»، والجيوش البريطانية التي ساندته. وقد حقّقت أوّل حكم وطني سوداني يستند إلى الشريعة الإسلامية كمرجعية أساسية. وكان المهدي قد قاتل الجنرال غوردون حاكم السودان في ذلك الوقت، وأسَره ليبادل به القائد المصري أحمد عرابي الذي كان في الأسر حينها، لكن بعض أتباعه لم يستمعوا لتعاليمه وقاموا بقتل غوردون في يوم تحرير الخرطوم في ٢٦/ ١/ ١٨٨٥. ولم يعِش المهدي طويلاً بعد ذلك إذ توفّي في حزيران/ يونيو ١٨٨٥ وخلفه الخليفة عبد الله بن السيد محمد الملقب بالتعايشي. وحكم البلاد حتى غزاها جيش الغزو الثاني (مصري ـ إنكليزي) بزعامة كتشنر.

(١٠٤) موقع النيلين الإلكتروني، <http://www.alnilin.com>.

(١٠٥) بن كوستي (١٨٤٢ ـ ١٩١٧) ولد في فلسطين المحتلة، والده يهودي ـ إسباني، وكان حاخاماً وأراد والده أن يدخله مدرسة لتعلم الحاخامية إلا أنه انخرط في سلك الوظائف الحكومية موظفاً لدى الإمبراطورية العثمانية، وعُيِّنَ كموظف وغادر وطنه مع زوجته ووصل السودان ليعمل مع شركة تجارية، وعاش بين الخرطوم والمسلمية تاجر عاج وريش النعام. ولقد سُجن إبان حصار الخرطوم لاتهامه بمساعدة غوردون وأفرج عنه الخليفة عبد الله التعايشي، وأُجبِر على الإقامة في أم درمان. قاد الجالية اليهودية وبنى معبداً في أم درمان ـ حي المسالمة. انظر: خالد العبيد، «أسماء الجالية اليهودية في السودان،» سودانيز أونلاين دوت كوم (٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧) <http://www.sudanesconline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=106&msg=1241492036&rn=67>.

الإسلام والأسماء الأصلية والعناوين والحالات الاجتماعية. ويعود وجود أول كنيس يهودي في السودان إلى عام ١٩٢٦م[١٠٦].

وانقسم اليهود في السودان إلى أربع مجموعات، وكان ثقلها الأكبر في الخرطوم (نحو خمس أسر) وآخرون في كردفان (أسرتان) وأسرة في بربر وأخرى في كسلا. وكان عدد أفراد الجالية اليهودية بالسودان تجاوز الألف شخص حيث انتشروا ما بين الخرطوم وبحري وأم درمان ومروي ومدني وبورتسودان.

ومن أشهر العائلات اليهودية في السودان:

ـ عائلة داوود مانديل (١٨٣٠ ـ ١٩٠١) وهو تاجر يهودي من أصل جزائري ولد بالإسكندرية وجاء إلى السودان واستقر بمدينة الأبيض. واعتقلته سلطات الدولة المهدية في عام ١٨٨٣ وأجبر على اعتناق الإسلام ـ كما يذكر داوود بسيوني ـ وعينه عبد الله التعايشي مترجماً.

ـ عائلة «تمام» من العائلات اليهودية التي ظهرت في الخرطوم بحري وأم درمان ومن أفرادها فيكتور إيلي الذي ولد بأم درمان عام ١٩١٩ وهاجر إلى البرازيل عام ١٩٦٥. أما جبرائيل جوزيف تمام المشهور بجابي فقد ولد بالإسكندرية عام ١٩٣٢ ولقد سحبت منه الجنسية السودانية بقرار من مجلس الوزراء السوداني بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٦٣ حسب توصية السفارة السودانية بنيجيريا عام ١٩٥٨ للاشتباه في تعامله مع السفارة الإسرائيلية[١٠٧].

ـ عائلة إسرائيل التي استوطنت الخرطوم جوار سكة الحديد قرب شارع الإستبالية (المستشفى) وأمهم تدعى وردة إسرائيل ومن بناتهم ليلي إسحاق إسرائيل التي عملت سكرتيرة الرئيس جعفر النميري.

ـ عائلة عدس في مدينة ود مدني، وهو من اليهود السوريين؛ من أولاده يعقوب إبراهيم عدس وفيكتور إبراهيم عدس وموسى إبراهيم عدس وزكي إبراهيم عدس.

ـ عائلة سولومون ملكا، وهو حاخام من يهود المغرب استقدمه يهود السودان من أجل إقامة الصلوات وتعليم الصغار، من أولاده: إلياهو سولومون ملكا مؤلف كتاب

---

(١٠٦) علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٢٠٠.

(١٠٧) العبيد، المصدر نفسه.

أطفال يعقوب في بقعة المهدي ودورا ملكا زوجة الياهو ملكا هاجرت إلى سويسرا، إيستر سولومون، فورتو سولومون الذي فتح كنيساً في منزله بالمسالمة.

ـ عائلة قاوون منهم نسيم قاوون الذي أسهم بشكل كبير في افتتاح كنيس الخرطوم؛ ومن أسرتهم ديفيد قاوون الذي سكن في بور سودان وأصبح باشكاتباً، ونسيم ديفيد وأخوه البرت. هاجرت كل الأسرة إلى السويد.

ـ عائلة باروخ من عائلات يهود المغرب التي هاجرت إلى السودان من طريق مصر، واستقروا في مدينة ود مدني وعملوا في مجال تجارة الأقمشة، منهم زكي باروخ وإيستر عذرا باروخ، وقد هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ عائلة دويك، من يهود سوريا المتشددين، استوطنوا في أم درمان وجزء منهم في الخرطوم بحري، منهم إسحاق إبراهيم دويك ودويك إبراهيم دويك وآرون دويك وشاباتي دويك وزكي دويك.

ـ عائلة كوهين استقروا في الخرطوم بحري واشتروا منزلاً كبيراً في جوار المنطقة المركزية العسكرية في الخرطوم، وأسسوا عملاً تجارياً بالشراكة مع عثمان صالح، منهم ليون كوهين الذي هاجر إلى سويسرا واستقر في جنيف.

ـ عائلة ساسون عاشت في كردفان، من أبنائهم موشيه ساسون (سفير إسرائيل الأسبق في مصر).

ـ عائلة عبودي سكن أفرادها في بحري منهم موريس عبودي عمل في بيع لعب الأطفال، وإبراهيم جوزيف عبودي الذي ترأس الجمعية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٨].

• نشاط يهود السودان الاجتماعي والاقتصادي

انحصرت نشاطات اليهود الاجتماعية في السودان، في مكان واحد هو النادي اليهودي، الكائن بشارع فيكتوريا في الخرطوم «شارع القصر الآن». وجذب هذا النادي الشباب. ولما كانت كرة القدم هي الرياضة الأولى والمحببة لكثير من الشباب، دعا شباب اليهود بالسودان فريقهم لكرة القدم باسم «مكابي»، تيمناً باسم فريق مُكابي

(١٠٨) بشير أحمد محي الدين، «الأسر اليهودية في السودان،» موقع الفحل الإلكتروني (٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.alfahl.net/default.aspx?tabid=148&mid=594&articleid=490&ctl=readodefault>.

«الإسرائيلي» لكرة القدم. وكان «سولومون ملكا» رئيس الجالية اليهودية في السودان خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٥[١٠٩].

وكان اليهود الذين قدموا إلى السودان فقراء معدمين، إلاّ أنهم يمتلكون الخبرات والتجارب في مجالات التجارة التي اكتسبوها في مصر وبلدان أخرى فسيطروا على نصيب كبير من عمليات التصدير والتوريد. وجمعت العائلات اليهودية التي أقامت بالسودان ثروات ضخمة وأسست مصانع للعطور وشركات كبرى منها: شركات «أولاد مراد» وهو الاسم التجاري لشركات صالح وسليمان وإبراهيم وزكي وجاك العيني.

وأصبحت مجموعة شركات «أولاد مراد» إحدى أهم الوكالات التجارية وبيوتات الاستيراد في السودان التي تعمل في توريد السلع من الشاي والسيارات حتى الخيوط القطنية والصوفية، وعملوا في تصنيع العطور ومستحضرات التجميل والمسامير وأواني الألمنيوم. وشركة داود إسحاق وأولاده للاستيراد ومبيعات الجملة.

وعرف حبيب كوهين كأحد أبرز المستوردين وتجار الجملة. وكان شريكاً في شركة عثمان صالح للاستيراد، وانشأ الأخوان ألبرت ونسيم قاوون شركة لتصدير الحبوب الزيتية ومنتجات سودانية أخرى، واستطاعا تطويرها كإحدى أهم شركات التصدير في السودان، كما نجحا أيضاً في إنشاء فرع للشركة في جنيف حيث أسسا شركة «أوليجين» (Oligen) العالمية. وأصبحت لديهما مجموعة شركات معروفة عالمياً باسم «نوجا» تعمل في التجارة العالمية والمجالات المالية والإنشاءات والعقارات والفنادق، كان ليون تمام وأخواه ألبرت وغابرييل قد أنشؤوا في السودان شركات لتصدير جلود الفرائس والتماسيح والثعابين وأقاموا معامل للدباغة، وفي أوقات لاحقة أنشأ ليون تمام أكبر مصنع للأدوية في السودان، ومن مكاتبه الرئيسية في لندن أسس شركة «إنترناشيونال جينيرك» (International Generc) المحدودة، ثم مجموعات شركات تجارية في المملكة المتحدة وإسرائيل وهونغ كونغ، أما أخواه ألبرت وغابرييل فقد أسسا شركاتهما المنفصلة في مجالات التجارة والعقارات في جنيف.

وأصبح الإخوة سيروسي، فيكتور وشالوم وموريس أشهر الدباغين والمصدّرين للجلود في السودان، وبعد مغادرتهم البلاد واصل نشاطهم في هذا المجال أبناؤهم وأحفادهم في نيجيريا والولايات المتحدة وفي أسواق الجلود العالمية الأخرى. أما أبناء

---

(١٠٩) موقع النيلين الإلكتروني، <http://www.alnilin.com>.

عمهم أصلان سيروسي وهم: إدوارد وإيلي وجوزيف وألبرت فقد حققوا نجاحاً كبيراً في أعمالهم بالسودان التي نقلوها إلى مَهاجرهم الجديدة، وبخاصة إدوارد الذي استطاع بناء قوة اقتصادية كبرى في بلدان أفريقية أخرى أنشأ فيها شركات عالمية ومصانع ضخمة، ولا سيَّما في مدغشقر حيث توسع في صناعة النسيج، ونقل نشاطه أيضاً إلى أوروبا، وبخاصة ألمانيا، حيث أقام مكاتبه الرئيسية في هامبورغ وظل يحتفظ بمنزل له في إسرائيل حيث تقيم عائلته.

وامتلك أفراد عائلة عبودي (يعقوب وإلياهو وإبراهيم) متاجر بأم درمان كمستوردين صغار، وعندما غادروا السودان استطاعوا التوسع في أعمالهم التجارية، فأقام يعقوب بالولايات المتحدة، وإلياهو بلندن وهونغ كونغ، وإبراهيم في إسرائيل.

الفصل الثالث

أوضاع اليهود في بلدان شمال أفريقيا
حتى هجرتهم الجماعية

قَدمت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر أعداد كبيرة من يهود إسبانيا والبرتغال إلى شمال أفريقيا (في العهد العثماني) عرفوا بـ «السفارديم»، ونعموا بالرعاية وحسن المعاملة، وسرعان ما تقلدوا زعامة التجمعات اليهودية وتسلموا قيادتها الدينية والاقتصادية وتمركز العدد الأكبر منهم في مراكش في حين أن عدداً أقل استوطن المدن الساحلية الجزائرية.

لقد عمد هؤلاء (أي يهود إسبانيا والبرتغال) إلى التصاهر مع اليهود المحليين وحافظوا في معظم أماكن سكنهم على لغة «اللادينو» (Ladino)[1] (وهي مزيج من الإسبانية والعبرية). أما في الداخل الجزائري فلم يكن لليهود الإسبان تأثير يذكر. إضافة إلى اليهود الجزائريين الذين عاشوا في الحواضر، عاش عدد أقل من أبناء الطائفة في قرى صغيرة بين القبائل البربرية[2].

وفي عام ١٥٢٥ أصبحت مدينة الجزائر مركز القوة العثمانية في المغرب العربي، وكانت القاعدة التي انطلقت منها الإمبراطورية العثمانية التوسعية لمحاربة الإسبان غرب المتوسط ولغزو مراكش والعمق الجزائري. كان الحكم العثماني قاسياً على السكان اليهود، إذ فرض الأتراك العثمانيون في الجزائر، بوجه خاص أوضاعاً شديدة القساوة في ما خصّ الملابس والجزية[3]، ورغم ذلك وجدت في الجزائر، إبان الحكم العثماني جماعة يهودية واحدة تمتعت بوضع متميز، وهم اليهود الذين قدموا من مدينة «ليفورنو» الإيطالية، كان هؤلاء قد استوطنوا المدن الساحلية الجزائرية في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر، وأدّوا دوراً حاسماً في الحياة السياسية

(١) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ٤ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ١، ص ٨٢.

(٢) Elizabeth Friedman, *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community*, Critical Studies in Work and Community Series (Massachusetts: Bergin and Garvey Publishers, Inc., 1988), p. 2.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣.

والاقتصادية في الجزائر العثمانية بدرجة رئيسية بسبب تنامي نفوذ وقوّة القناصل الأوروبيين. ولما كانوا في الأغلب مواطني دول أوروبية ممن تشملهم حماية القناصل الأوروبيين فإنهم لم يعانوا المضايقات التي عاناها يهود الجزائر الأصليون(٤).

وقد ساهم الكثير من اليهود الإيطاليين إلى سواحل شمال أفريقيا قد ساهم في تضخيم العنصر الغربي داخل يهود شمال أفريقيا. واستقرّ اليهود الجدد في المدن الأكبر وعدّلوا بعض التعديل من الحياة اليهودية في القرى، كما أعطوا التجمعات الحضرية اليهودية نوعاً من طابع أوروبي، على الأقل إذا قيس الأمر بواقع السكان المسلمين الذين يشكلون أغلبية السكان، وأحدثوا تصدّعات مهمة اجتماعياً وثقافياً في أوساط اليهود أنفسهم؛ وكانت تلك التصدعات عاملاً حاسماً في الحياة اليهودية في العديد من المدن حتى القرن التاسع عشر. وإن وصول المهاجرين الجدد باعد المسافة الاجتماعية والثقافية بين اليهود والمسلمين داخل المدن(٥).

ورغم أن أهمية المنطقة (أي شمال أفريقيا) كمركز تجاري على الطرق التجارية العالمية قد بدأ بالتراجع منذ بداية القرن السادس عشر، فإن تراث اليهود التجاري وصلاتهم مع مناطق عديدة من العالم مكنّهم من أن يصبحوا الشبكة التجارية الرئيسية في حياة المنطقة، واعتمد أهل البلاد عليهم اعتماداً كلياً لتزويدهم بكل متطلباتهم من ثروات العالم التي أوصلوها من طريق التجار الكبار والباعة المتجولين إلى أقصى المناطق النائية في الداخل كما عملوا في الحرف المتعددة.

ويعتبر عام ١٧٨٩ (قيام الثورة الفرنسية) من أهم التواريخ في ما يتعلق بيهود الشمال الأفريقي، حيث اعتبروا أن وضعهم بالإجمال، وبغض النظر عما شابهُ من تمييز، عكّر عليهم صفو عيشهم، أفضل من وضع إخوتهم في الدين: أي اليهود الروس أو الأوروبيين بعد أن انطلقوا في آفاق الحرية والتحرير الكامل. ومنذ ذلك التاريخ (عام ١٧٨٩ وما بعده) راح الكثيرون من اليهود يعشقون فرنسا واستقبلوا أفراد الحملة الفرنسية على الجزائر باعتبارهم محرِّرين، كما رأى الفرنسيون أن مصلحتهم السياسية تقتضي أن يعتمدوا على الأقليات المضطهدة ومنها اليهود(٦).

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(٥) Mark Tessler and Linda L. Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 2, no. 1 (February 1980), p. 60.

(٦) Jean Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» *Commentary*, vol. 34 (September 1966), p. 200.

واستغلت السياسة الفرنسية الكولونيالية على نحو مدروس الخلافات القائمة بين اليهود وغير اليهود، كما أن منح اليهود امتيازات كثيرة مكّنهم من العمل في المجالات المالية كصرّافين ثم أصحاب بنوك، إضافة إلى صلاتهم بالنفوذ الغربي الذي بدأ يتغلغل في المنطقة حتى قبل الاحتلال الفرنسي للمنطقة(٧).

وبسبب من الحالة الهامشية، إلى حد ما، التي كانت لليهود داخل المجتمع الإسلامي، فقد كانوا بشكل عام توّاقين لقبول مثل تلك الامتيازات. فعلى سبيل المثال، تم عام ١٨٧٠ منح جميع يهود الجزائر قاطبة الجنسية الفرنسية، وفي أمكنة أخرى جرى إعطاء اليهود وضعية الأفضلية في ما يتعلق بالحصول على أماكن في المدارس الفرنسية؛ وكان من نتيجة تلك السياسات ذوبان الكثير من اليهود في بوتقه الثقافة الفرنسية. كان الذوبان على أشده في الجزائر، أما أقله فكان في مراكش. بالعموم فما إن انتهت الحقبة الكولونيالية حتى غدت الفرنسية اللغة المفضّلة وأصبح ما يقرب من نصف يهود شمال أفريقيا يعتبرون أنفسهم جزءاً من فرنسا ثقافياً.

ومارس التحالف الإسرائيلي العالمي (الأليانس)، وهو مؤسسة دولية تربوية مستقلة نشطت في شمال أفريقيا بدعم من المؤسسة الكولونيالية، دوراً في تعزيز التمثل اليهودي للثقافة الفرنسية. ورغم أن شبكتها الواسعة كانت تتألف من مدارس ابتدائية وثانوية، فإن (الأليانس) أسهمت في نشر الثقافة الفرنسية، بأكثر مما استطاعته مدارس النخبة والمستوطنين الموجهة فرنسياً، وفي بعض الحالات، كما في جزيرة «جربة» وتونس فإن العناصر المحافظة، داخل الطائفة اليهودية، قاومت بنجاح غزوات (الأليانس)(٨).

ولكن بوجه عام رحّب اليهود في شمال أفريقيا (بالأليانس)، ونظروا إليها كعامل من عوامل التقدّم. وعمل كل من الأليانس والمؤسسات الكولونيالية على تضييق الهوّة ما بين اليهود الأصليين واليهود من أصل أوروبي، وعلّمت الكثير من اليهود على أن يتقبلوا، فرنسا باعتبارها وطنهم الروحي.

تكرست هذه التوجهات بعد الاحتلال الفرنسي للمنطقة (الجزائر عام ١٨٣٠، تونس عام ١٨٨١، مراكش عام ١٩١٢) وكان الاحتلال ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى وضع

---

(٧) Tessler and Hawkins, Ibid., p. 60.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦١.

اليهود، إذ رغم أنهم أقلية فقد استفادوا من الفرص الاقتصادية والتعليمية والحضارية والقانونية التي أتاحها الوجود الفرنسي لكل يهود الجزائر وأغلبية يهود تونس، وجزء هام من يهود مراكش: فالفرنسيون الذين يمثلون قوة جديدة دخلت المنطقة، لتقطع سلسلة التعايش الموجود بين العناصر المختلفة للسكان، عمدوا إلى إيجاد نوع من التوازن الجديد في البناء السياسي والاجتماعي للبلاد يفيد مصلحتهم، فسعوا لخلق تكتلات منفصلة بين السكان لكل منها طريقة تفكيرها وحياتها الاجتماعية وصفاتها العرقية دون أن يخلقوا الظروف المناسبة لدمجها أو ربطها بقدر مشترك من الولاء الموحّد(٩).

وشجع الفرنسيون اليهود على أن يكونوا في مركز وسط بين الأوروبيين المستعمِرين وبين أهل البلاد وذلك بنزعهم من بيئتهم المحلية التي كانوا فيها أقرب إلى أهل البلاد وجعلهم أقرب إلى الأوروبيين في العادات والثقافة والتفكير والاهتمامات والقيم والطبائع... إلخ. وفقدَ الإطار التقليدي للمجتمع اليهودي ميزاته وأصبح جزءاً متمماً للمجتمع الأوروبي. ولم يكن هذا التطور الذي طرأ على اليهود بالدرجة نفسها في كل المناطق، بل هو أكثر وضوحاً في المناطق التي كان فيها النفوذ الفرنسي أطول وأعمق كالأجزاء الشمالية من الجزائر(١٠).

وقد أعطى تطوُّر المجتمع لليهود فرصة لتطوير إمكاناتهم الاقتصادية، إذ اختفت طبقة الحرفيين الصغار أمام منافسة الصناعة الحديثة، وازداد عدد العمال الصناعيين وعمال المزارع وظهرت طبقة التجار الكبار وأصحاب البنوك. ومع حاجة البناء الاقتصادي الجديد إلى كادر مدرب له خبرة في إدارة الصناعات الجديدة وملء الوظائف والإدارات العامة، فقد تعاونت طبقة المثقفين اليهود مع غيرهم من الخبراء والإداريين القادمين من أوروبا، وبخاصة من فرنسا، في العمل في كل المستويات؛ في وقت كانت فيه طبقات مشابهة من العرب من عمال وتجار ورجال مال ومثقفين غير موجودة أو هي في طور التكوين(١١).

ورغم أن التعليم اليهودي الديني ظل ذا أهمية، وبخاصة لكثير من الفئات اليهودية، فإن التعليم العلماني الحديث الذي تطور في ظل الاحتلال أدى إلى إيجاد نسبة عالية من المثقفين اليهود تفوق نسبة البلاد الأخرى، وحتى دول غرب أوروبا؛ كما أدى إلى

(٩) André Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa* (New York: Scribner, 1973), p. 263.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

اندماج الأقلية اليهودية في الثقافة الفرنسية، حتى إن الجيل الناشئ اليهودي قطع كل صلة له بالمجتمع المحلي[١٢].

وبهذا الفعل جرى توسيع التباعد الثقافي ما بين اليهود والعرب توسيعاً كبيراً، كما خلق أيضاً لدى كثير من العرب فكرة أن اليهودي متعاون مع المحتل. وجرى النظر إلى اليهود على أنهم في الواقع جزء من قوة سياسية يعتبرها معظم العرب مضطهدة ومذلّة لهم[١٣].

وبالمثل، أسهم انبثاق الوعي السياسي العربي في فصل اليهود عن المسلمين، وقادت «العصرنة» الدفاعية في القرن التاسع عشر إلى نشوء اهتمام بإحداث إصلاح إسلامي في أوساط المثقفين العرب، وراحت التيارات الأيديولوجية الحديثة من مصر وتونس، ومن المشرق بوجه الخصوص، تكتسح أرجاء الوطن العربي، حاثة على التفكير والنقاش. وتمثل الهاجس الأكبر لدى المثقفين العرب بالعلاقة بين الإسلام وبين التطور وموقع الدين داخل المجتمع العربي، وجعل المحتوى الديني الثقيل لتلك الأفكار من الصعب بمكان أن يكون لأي إسهام يهودي ذي معنى وسط أشدّ الموضوعات الثقافية إلحاحاً بالنسبة إلى المسلمين. وفي القرن العشرين، وبعد أن تحولت الحركات التحديثية لتصبح حملات معادية للكولونيالية، ظل التشديد على الموضوعات الإسلامية على حاله، لا بل كان للآراء الأكثر محافظة في الإسلام قصب السبق عندما راح الوطنيون يتوجهون إلى الناس وكان لا يمكن لليهود أن ينخرطوا في حركات تقوم في جزء أعظم من مبادئها على الإسلام ولا يستطيعون عندها إلا أن يتساءلوا عن مستقبلهم الخاص في الدول المستقلة التي يخطط الوطنيون لإقامتها[١٤].

وكانت الأفكار الصهيونية من أكثر الأفكار المثيرة للجدل بين يهود الشمال الأفريقي، ذلك أنّ الأفكار والتقاليد الروحية كانت قوية بين هؤلاء، وساهم بعضهم في هجرات متفرقة إلى الشرق منذ العصور الوسطى، ويقال إنه وُجد في القدس مجموعة مراكشية، كما أن الهجرة من شمال أفريقيا، استمرت خلال حكم المماليك وأثناء الحكم العثماني، وكان كثير من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، قبل الخروج الجماعي من إسبانيا، من مراكش وأقاموا بمدن كالقدس وصفد وطبريا ويافا، كما كان لهم دور في

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(١٣) Tessler and Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» p. 60.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.

حركة الاستيطان الزراعي قبل حركة «أحباء صهيون» أواخر القرن التاسع عشر، واستقر بعضهم في لبنان في مدن مثل صيدا وصور ودير القمر وبيروت وحاصبيا[١٥]. وأرسلوا وفوداً منظمة إلى كل المؤتمرات الصهيونية، وزار بلدان الشمال الأفريقي كثير من دعاة الحركة الصهيونية وخطبائها. رغم كل ذلك، فإن الدعوة الصهيونية لم تجد صداها لدى الطبقة الجديدة المثقفة والطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة العاملة[١٦].

أولاً: يهود الجزائر

وُجد اليهود في الجزائر منذ تاريخ قديم، ربما يعود إلى وقت تهديم الهيكل الثاني، وزاد عددهم بالمتحوّلين إلى اليهودية قبل الإسلام وكذلك بالموجة القادمة من إسبانيا أوائل العهد العثماني، حيث نعموا في تلك البلاد بالرعاية وحسن المعاملة في الحقوق كمواطنين جزائريين. ومن المهم التذكير بأن يهود الجزائر وقفوا مرتين على الأقل إلى جانب المسلمين في القتال ضد الغزاة الأجانب: مرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٤١ ضد شارل الخامس، ومرة أخرى في تموز/ يوليو ١٧٧٥ ضد الكونت أوريوللي. وفي الواقع فإن بعض الجماعات اليهودية الجزائرية ظلت طويلاً تحيي ذكرى ذينك الانتصارين في احتفالاتها في «عيد المساخر» (Purim Ketatanim)[١٧].

وكان من المألوف رؤية امرأة مسلمة في الجناح المخصّص للنساء في الكنيس تتلو صلاة عن روح نبي يقدسه كلا الديانتين. وظل اليهود والمسلمون في تلمسان يتلون الصلوات لتكريم ذكر المرابط المسلم الذي حمى اليهود عندما طردتهم محاكم التفتيش (أواخر القرن الخامس عشر)، وهكذا وفي مختلف الظروف كان ثمّ تعايش يهودي عربي في المغرب العربي، بما فيه الجزائر، قبل الاحتلال الفرنسي[١٨].

وانقلب الوضع التقليدي لليهود في الجزائر مع الاحتلال الفرنسي، ذلك أن الاستعمار الفرنسي غيّر بنية المجتمع الجزائري وتمّ استبدال الدولة الإسلامية التي تركت لليهود أن يحكموا الشؤون الداخلية لطائفتهم انطلاقاً من القوانين الدينية اليهودية، وتم استبدالها بنظام استعماري قائم على تشريع علماني[١٩].

---

(١٥) Itzhak Ben-ZVI, *The Exiled and the Redeemed: The Strange Jewish «Tribes» of the Orient*, Translated from the Hebrew by Isaac A. Abbady (London: [n. pb.], 1958), pp. 6 and 17.

(١٦) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 285.

(١٧) Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» p. 199.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(١٩) Friedman, *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community*, p. 1.

وتمتع اليهود في الجزائر، بعد أن أصبحت أول جسر فرنسي في شمال أفريقيا، بامتيازات كثيرة جعلتهم في مركز أفضل من بقية السكان. وكان التصريح الذي أصدره قائد الاحتلال الفرنسي في ٥ تموز/ يوليو ١٨٣٠ ضمِن حرية السكان من جميع الطبقات وعلى اختلاف الأديان، واحترام ممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم... إلخ. ومع ذلك فقد كان هناك تمييز بين اليهود والعرب المسلمين، إذ مُنح اليهود حق إدارةٍ مستقلة، فعُيِّن رئيس جديد للطائفة (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٠) أُعطي صلاحية حماية ورعاية جميع اليهود في الجزائر وتنفيذ الأحكام عليهم وجمع الضرائب، وكان يتبع مباشرة الإدارة الفرنسية الممثّلة بالقائد الأعلى ويجدّد اختياره كل سنة من بين ثلاثة مرشحين يختارهم أعيان اليهود. وفي العام التالي أصبح يعاون رئيس الطائفة اليهودية في الجزائر مجلس يهودي مؤلف من ثلاثة أعضاء واختصّ هذا المجلس بجباية الضرائب كما أن المحاكم الحاخامية مخوّلة بتولي شؤون القضاء بين اليهود(٢٠).

وبعد إرسال لجنة التحقيق إلى الجزائر في عهد لويس فيليب ١٨٣٣ اتُّخِذت خطوات جديدة لإلغاء الحكم الذاتي لليهود واتباع سياسة الدمج. وفي عام ١٨٤٥ وضعت سياسة فرنسية جديدة ليهود الجزائر بإنشاء مجلس رئيسي للطائفة اليهودية في مدينة الجزائر ومجالس إقليمية في وهران وقسنطينة. وأصبح وضع اليهود في الجزائر يشبه وضع اليهود في فرنسا. وفي عهد الجمهورية الثانية بعد أن جُعلت الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية عام ١٨٤٨ نشأت فكرة تجنسّ اليهود الجزائريين جماعياً بالجنسية الفرنسية.

وفي عام ١٨٦٥ أصدر نابليون الثالث قانوناً يمنح الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين الذين يطلبونها شرط اتباعهم قانون الأحوال المدنية الفرنسية. وكان اليهود أكثر حماساً للاستفادة من الفرص المتاحة لهم، إذ إن قليلاً من العرب الجزائريين اختار الجنسية الفرنسية. وبعد خمس سنوات (وفي فترة حرجة في تاريخ فرنسا حيث سقطت الإمبراطورية الفرنسية الثانية وانتقلت السلطات إلى حكومة جديدة للدفاع القومي)(٢١)، وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠ أصدر وزير الداخلية «كريميو» (Crémeius)، قانوناً يمنح الجنسية الفرنسية لكل الطائفة اليهودية في الجزائر، فأصبح اليهود في الجزائر يتمتعون بكل الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الفرنسي، بينما اعتُبر العرب

(٢٠) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, pp. 140-157.
(٢١) Friedman, Ibid., p. 10.

(رعايا فرنسيين) يخضعون لقانون السكان المحليين. وتلقّت الطائفة اليهودية الجزائرية المرسوم بسعادة، غير أنه كان للمرسوم أثر كبير في حدوث أول تصدّع خطير بين اليهود الجزائريين والعرب قاد إلى حقبة من المواجهات[٢٢]. إذ إنه بسبب الامتيازات التي حصل عليها اليهود تمكنوا من أداء دور كبير في حياة البلاد السياسية، فكانت نتائج الصراع الانتخابي غالباً ما ترتبط بالأصوات اليهودية (لأن العرب الجزائريين لم يكن لهم حق التصويت) ولذلك كانت الأحزاب السياسية الفرنسية تتلهف على إدخال اليهود فيها لكسب أصواتهم. كما إن نسبة اليهود في الوظائف الحكومية وعلى جميع المستويات المحلية والعامة كانت أعلى من نسبة اليهود لعدد السكان، وإضافة إلى ذلك نالوا قوّة اقتصادية نتيجة منحهم حقوق المواطن الفرنسي.

والواقع أن العرب الجزائريين لم يستاؤوا من منح اليهود الجنسية الفرنسية والتمتع بكل امتيازاتها[٢٣]، إلا أن المستوطنين الأوروبيين هم الذين استاؤوا بمرارة لأنهم قد جُعلوا قانونياً متكافئين مع اليهود الذين يعتبرونهم مواطنين أدنى درجة، وهذا ما دفع إلى حملات مستمرة ضد اليهود في الصحف رافقتها حوادث عنف، وظلت صيحات الأوروبيين في الجزائر ولمدة ثلاثة أرباع قرن تردد شعار «ليسقط اليهود» (A Bas les Juifs)[٢٤]؛ والمهم أن العرب في الجزائر رفضوا الانجراف نحو هذا التيار المعادي فعرقلوا آمال مثيري الفتن. وهذه الظاهرة تؤكد أنه لا صحة مطلقاً لما يشاع بوجود كره بديهي بين العرب ضد اليهود[٢٥].

وخلال أربعين عاماً تقريباً جرى دمج اليهود تماماً بالقانون العلماني الفرنسي وأصبحوا مواطنين فرنسيين، وأخذوا مواقعهم جنباً إلى جنب مع المستعِمر الفرنسي رغم أنهم ظلوا غير مساوين لهم في المكانة.

إن العملية التي غدا فيها اليهود الجزائريون مواطنين فرنسيين ومارسوا فيها الانتقال من كونهم مستعمَرين إلى أن أصبحوا مستعمِرين عملية معقدّة، والبحث العلمي يكشف أن اليهود الفرنسيين قاموا باستعمار اليهود الجزائريين حيث تمّ إخضاعهم لعملية تمدين قصرية. وقام اليهود الفرنسيون على نحو ممنهج بتقويض التقاليد الثقافية الجزائرية،

---

(٢٢) Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» p. 2.

(٢٣) Joseph B. Schechtman, *On Wings on Eagle: the Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry* (London: Thomas Yoseloff, 1961), p. 328.

(٢٤) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 152.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

وكان ذلك العمل الاستعماري فاتحة مرحلة قام خلالها اليهود الجزائريون بالتخّلي عن الكثير من أوجه ثقافتهم فغدت رموز الهوية اليهودية تقتصر على أمور العائلة وراح اليهود يتصرفون كما لو كانوا أوروبيين(٢٦). وتخلّي اليهود عن اللهجة التي كانوا يتحدثون بها، والتي تقابل (اليديشية) بالنسبة إلى يهود أوروبا، وهذه اللهجة هي مزيج من اليهودية والعربية، وتكتب كما جميع اللهجات اليهودية بأبجدية عبرية. تخلى اليهود الجزائريون عن تلك اللهجة، لاقتناعهم، بعدما حصلوا على الجنسية الفرنسية، أنهم باللغة والثقافة الفرنسيتين سينتشلون أنفسهم من الخرافة والجهل والمرض ويلجؤون إلى عالم العصرنة وتحقيق الإنجازات، وغدا اليهود الأشكنازيون فرنسيين متحمسين لروح الثورة الفرنسية وللمدرسة التي نادت بالحرية والمساواة(٢٧).

إلا أن جميع يهود الجزائر لم يكونوا متحمسين، بل ويكنّون مشاعر عداء ضد الجنسية، وكان «كريميو» (قام بسبع عشرة جولة في الجزائر) يدرك ذلك، وكان ضد التشريع الذي سيمنح اليهود الجزائريين خيار أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، وبخاصة أنه في الجزائر كان معظم المستوطنين الفرنسيين، ومعهم كثير من الأوروبيين، من أبناء الطبقات الرجعية المعادية للسامية(٢٨). ورغم المقاومة السلمية لتشريع كريميو فإن اليهود الجزائريين خضعوا لحملة تخريب للبنية التقليدية لطائفتهم. ويمكن رؤية التأثير المحطّم لتدخل اليهود الفرنسيين من خلال الغياب المؤقت للتربية الدينية المنظمة لليهود الجزائريين.

عند نهاية القرن التاسع عشر، كان اليهود الجزائريون قد اعتنقوا فكرة أنهم فرنسيون وكانت لديهم أسبابهم القوية الاقتصادية والسياسية كي يؤمنوا بذلك، إذ إن الجنسية قد منحتهم الحق في الانتخابات وفتحت أمامهم فرص الوظائف المدنية والعسكرية، وكمواطنين كان لأبنائهم الأفضلية في دخول المدارس. مع بداية القرن العشرين كان جيل بأكمله من اليهود مواطنين فرنسيين منذ ولادتهم، وعندما راحوا يتجهون صوب القطاع الاقتصادي والسياسي نشأت المواجهة بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وَفَدَ إلى الجزائر كثير من المستوطنين (طليان ومالطيين وإسبان ويونان وألمان وغيرهم من الأوروبيين)، إضافة إلى مستوطنين

---

(٢٦) Friedman, *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community*, pp. 1-2.

(٢٧) Milton Himmelfarb, «Algerian Jews, and Other Matters,» *Commentary* (May 1962), p. 430, <http://www.commentarymagazine.com/article/algerian-jews-and-other-matters/>.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

فرنسيين. وشكّل المهاجرون من غير الفرنسيين جزءاً كبيراً من سكان الجزائر: في عام ١٨٨٦ بلغ عدد سكان الجزائر من غير المسلمين ٢١٩ ألف مواطن فرنسي (وضمن هؤلاء ٣٥,٧٠٠ يهودي) وبلغ عدد الأوروبيين ٢١١ ألفاً[٢٩].

وسرعان ما تمّ اعتبار أولئك الأوروبيين سكاناً أصليين بموجب قانون تمّ إقراره عام ١٨٨٩، ومنح على نحو تلقائي الجنسية الفرنسية لكل من يولد في الجزائر من أبوين أوروبيين. وبسبب ذلك القانون زاد عدد الأوروبيين على عدد الفرنسيين في العقد الذي تلا بما يقرب من مئة ألف مواطن[٣٠]. ومن أجل إحكام السيطرة على اليهود الجزائريين، عمد يهود فرنسا إلى جعل التجمعات اليهودية الجزائرية خاضعة للتشريع الديني الفرنسي، إلا أن الأمر استغرق طويلاً لجعل اليهودية مؤسسة تخضع للدولة[٣١].

شكّل اليهود الجزائريون تحدياً ملحاً لقوى العلمنة الموجودة في قلب اليهود الفرنسيين، ولتدبير أمر يهود الجزائر رأى اليهود الفرنسيون أن من واجبهم ضمّ هؤلاء اليهود إلى المجلس اليهودي المركزي في باريس وغدا بمقدور السلطات اليهودية الباريسية أن تسيطر على الأنشطة الدينية والثقافية لليهود الجزائريين. وبرأي يهود فرنسا أن هذا سيؤدي إلى تثقيف الجيل القادم من يهود الجزائر وصقلية.

وفي الجزائر يميل اليهود مثل الأوروبيين إلى السكن في المراكز المدنية، ويعيش ثلاثة أرباعهم في إحدى عشرة مدينة أهمها الجزائر (٣٠٠٠٠) ووهران (٣٠٠٠٠) وقسنطينة (١٥٠٠٠)[٣٢]. وقد وُجد عدد قليل من اليهود في الصحراء جنوب الجزائر ويعيشون في ظروف بدائية، ويراوح عددهم بين ٢ ـ ٤ آلاف ولا يمكن تحديد عددهم لعدم وجود سجلات منظمة.

ويعكس توزع السكان في الجزائر ظروف الحياة الاقتصادية، إذ هاجر كثير من يهود تلمسان وقسنطينة إلى مدن جديدة من أجل التجارة، كما ازداد عدد اليهود في الجنوب بعد بدء استثمار البترول والمعادن هناك. ولا يوجد يهود في المناطق البربرية بسبب عوامل قديمة تعود إلى تنافس البربر واليهود على التجارة نفسها[٣٣].

---

(٢٩) Friedman, Ibid., p. 16.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣٢) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspaper*, vol. 87, no. 22 (July 1961), <http://www.newspapers.com/newspage/49967231/>.

(٣٣) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, pp. 190-192.

وجهدت الحكومة الفرنسية بالتعليم لدى يهود الجزائر، بدأت هذه الجهود بتأسيس المدارس الأولى الخاصة باليهود تحت إشراف يهود من فرنسا نتيجة جهود المنظمات اليهودية هناك وذلك عام ١٨٣٢، حيث أرسلت الحكومة الفرنسية فيما بعد لجنة للإشراف على إعادة تنظيم التعليم، ووضع مرسوم جديد عرف باسم «مرسوم سانت كلود» (Ordinance Saint-Claude) عام ١٨٤٥، وكان له أهمية خاصة بالنسبة إلى يهود الجزائر إذ ينص على أن تتولى الحكومة الفرنسية تعليم اليهود الجزائريين على أن يُعطوا ضمانات باستمرار التعليم الديني.

ولما حصل اليهود عام ١٨٧٠ على الجنسية الفرنسية أصبحوا يتعلمون في المدارس الحكومية العامة، لذلك لم تنشأ مدارس (أليانس) في الجزائر عكس سائر دول شمال أفريقيا.

وفي إحصاء عام ١٩٤١ بلغ عدد الطلاب اليهود ١٩٠٩٤ (نصفهم من الإناث) تقريباً في المدارس الابتدائية والمتوسطة يمثلون ٧ بالمئة من مجموع الطلبة العام. وفي المدارس الثانوية بلغ العدد ١٣٨٧ طالباً يشكلون ٢١,٩ بالمئة من مجموع الطلبة العام، وتزداد هذه النسبة في التعليم العالي إذ تبلغ نسبة المنتسبين من اليهود إلى كلية الطب ٣٧ بالمئة من المجموع الكلي لعدد الطلبة. وفي كلية الحقوق تبلغ النسبة ٢٦,٤ بالمئة وفي الصيدلة ١٧,٤ بالمئة وفي الآداب ١٦,٨ بالمئة[٣٤].

رافق الطبيعة العلمانية للتعليم الفرنسي ميل قوي نحو التمثّل وفقدان الشخصية اليهودية وخاصة في المدن حيث لا توجد في الجزائر العاصمة إلا مدرسة «تلمود توراة» واحدة يحضرها ٣٠٠ تلميذ في أثناء إجازة المدارس الفرنسية. وفي وهران وُجدت مدرسة تلمود توراة واحدة يحضرها ٣٢٥ طالباً، وفي تلمسان وُجد بناء فارغ لمدرسة تلمود توراة. كما إن تدريس اللغة العبرية التي تولاها بعض المؤسسات التعليمية كان ضعيفاً، أما الطوائف اليهودية في الجنوب، فظلت المدارس ذات البرامج الدينية والعبرية أكثر تأثيراً: كمدارس «تلمود توراة» (Yeshivas Chedarim) يحضرها نحو ١٠١٤ تلميذاً، ولكن أصحاب المهن والأثرياء من يهود هذه الطوائف (في الجنوب) يرسلون أولادهم إلى المدارس الفرنسية العامة[٣٥].

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧.

(٣٥) Schechtman, *On Wings on Eagle: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry,* p. 327.

وكان دور اليهود الاقتصادي في الجزائر أكثر اتساعاً من سائر بلاد شمال أفريقيا نظراً إلى تغلغل النفوذ الفرنسي بينهم نتيجة حصولهم على الجنسية الفرنسية، وبالتالي كانت أوضاعهم الاجتماعية أكثر تطوراً. وبرز اليهود في عدد من الصناعات أهمها الأقمشة والملابس وصناعات النسيج، وفي صناعات الجلود والأخشاب والبناء والمعادن النفيسة والأحجار الثمينة والصناعات الغذائية والخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية وفي صناعة وسائل المواصلات والغاز والكهرباء والماء والصناعات الكيميائية والصناعات الاستخراجية. وتحوّل بعض اليهود في الجزائر نحو الزراعة وتربية الحيوانات، إضافة إلى طبقة من المثقفين اليهود تعمل بالمهن الحرة والوظائف الإدارية والأعمال الفنية كالرسم والموسيقى والمسرح(٣٦).

وهذا الدور الاقتصادي الكبير الذي مارسه اليهود في حياة الجزائر، إلى جانب دخولهم الحياة السياسية العامة ومعرفتهم باللغة الفرنسية فضلاً عن العربية، جعل منهم طبقة وسيطة بين العرب في الجزائر والمستوطنين الأوروبيين. ومن الملاحظ وجود فرق كبير في المستوى الاجتماعي بين الأغلبية اليهودية التي تعيش في المراكز المدنية (الجزائر، وهران، قسنطينة)، والطوائف اليهودية المبعثرة في المناطق الريفية وبخاصة في الجنوب، إذ بينما اعتنى الأولون باللغة والثقافة الفرنسية إلى حد كبير وقطع كثيرون (وبخاصة العاملون منهم في المهن الحرة) كل صلة لهم بالتقاليد اليهودية(٣٧)، نجد أن الأخيرين ظلوا أقرب في معاشهم وتقاليدهم إلى الجزائريين ولم ينجح التجنُّس القانوني في إدماجهم اجتماعياً في البيئة الفرنسية(٣٨). كما ظلوا على صلاتهم بالتقاليد اليهودية سواء في ممارسة الشعائر الدينية أو في إرسال أطفالهم إلى المدارس الدينية(٣٩).

وطوال فترة سعي اليهود الفرنسيين، الذين أتوا إلى الجزائر لتحضير إخوتهم في الدين، ظلّ أولئك ينظرون إلى تلك المساعي بعين الشك، واتُّهم بعض اليهود الفرنسيين بالفساد واضطروا إلى مغادرة الجزائر. وأخذ اليهود الجزائريون نوعاً من ممانعةٍ تنامت مع تنامي جهود اليهود الفرنسيين الاستعمارية: في البداية امتنعوا من إرسال أطفالهم إلى

(٣٦) Chouraqui, Ibid., pp. 217-220.

(٣٧) Schechtman, Ibid., pp. 325-327.

(٣٨) صلاح العقاد، محاضرات في تطور السياسة الفرنسية في الجزائر (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٠)، ص ٣.

(٣٩) إن حركة تبشير إنجيلي مارستها جمعية Hebrew Evangellical Sosiety ركزت نشاطها في المناطق الجنوبية بين اليهود الفقراء بخاصة، ونجحت في تحويل ١٥٠ منهم.

المدارس التي أنشأها اليهود الفرنسيون، ومارسوا بعض الأعمال الثأرية ضد المجموعة اليهودية الفرنسية الصغيرة التي قدمت لتستوطن الجزائر، مع ذلك كان معظم أبناء الطائفة اليهودية الجزائرية معدمين ليس لهم نفوذ على المستوى الحكومي العالي كما لليهود الفرنسيين، وكان عدد المستعمرين في الجزائر من اليهود الفرنسيين قليلاً (حتى عام ١٨٤٠ لا يتجاوز ٥٠٠ أو ٦٠٠ مستعمر) بحيث إن تجاهلهم اجتماعياً ودينياً لم يكن له تأثير[٤٠]. في حين بلغ عدد سكان الجزائر غير المسلمين في تلك الفترة، أي أواخر القرن التاسع عشر، ٢١٩ ألف مواطن فرنسي منهم ٣٥٧٠٠ يهودي، وعدد الأوروبيين ٢٠٠ ألف. وازداد عدد اليهود في الجزائر عام ١٩٢١ إلى ٧٤ ألفاً، هذا رغم صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عن عدد اليهود في الجزائر لأنهم كانوا يُعتبرون جزءاً من الفرنسيين[٤١].

وقد اعتُبر الأوروبيون سكاناً أصليين ومُنحت الجنسية الفرنسية لكل من يولد في الجزائر من أبوين أوروبيين، وهذا ما يدعو إلى التساؤل عن موقف اليهود الجزائريين من السكان الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر بمعنى «العداء للسامية» الذي أخذ يستجمع زخمه في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ليتوّج بأحداث عنف «لاسامية»[٤٢]، وهي أحداث تركزت في الجزائر العاصمة وكان لها مثيلاتها في أنحاء أخرى من الجزائر.

وفي أجواء تنامي مشاعر «العداء للسامية» بلغت أسماع المقيمين في الجزائر دفاع الروائي الفرنسي «أميل زولا» (Zola) عن «دريفوس» (Dreyfus) الضابط الفرنسي اليهودي الذي اتُّهم بالخيانة العظمى، وكردّ فعل تداعى عدد من الطلبة «المعادين للسامية» من مدينة الجزائر إلى التظاهر واشتبكوا مع رجال الشرطة، واستمّرت المواجهات العنيفة عدة أيام بين «المعادين للسامية» وبين اليهود، ومات وجُرِحَ الكثير ونهبت ودمرت ممتلكات اليهود، وامتد العنف إلى مناطق أخرى، وبخاصة الحي الصناعي اليهودي. وتعززت عملية مهاجمة المحال اليهودية التجارية، ولم تبذل قوات شرطة البلدية جهودها لوضع حدّ لأعمال العنف، بل هناك مؤشرات بأن القوات الفرنسية ساهمت في أعمال النهب[٤٣].

---

(٤٠) Friedman, *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community*, p. 8.
(٤١) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 186.
(٤٢) Friedman, Ibid., p. 16.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وبالعودة إلى الأدبيات «المعادية للسامية» التي ظهرت في تلك الفترة، من أجل تفحّص العلاقة بين ردّ الفعل «المعادي للسامية» والتغيرات التاريخية للوضع الكولونيالي[٤٤]، تبيّن أن اليهود الجزائريين شكلوا تهديداً لرؤية المستوطنين لما ينبغي أن تكون عليه تشكيلة العالم الاجتماعي، إذ تمّ النظر في السنوات الأربعين الأولى من عمر الاستعمار إلى اليهود على أنهم جزء من السكان الأصليين، وإنّ تظاهر اليهودي الجزائري بأنه فرنسي مسألة تختلف كل الاختلاف عن تظاهر المواطنين الأوروبيين، فهؤلاء لم يُنظَر إليهم في يوم من الأيام على أنهم من السكان الأصليين، لذا، فإن بمقدورهم الشروع باعتبار أنفسهم فرنسيين من دون أن يشكل سلوكهم ذلك تحدياً للتصنيفات الاجتماعية بشأن المستعِمر والمستعمَر. وفي الواقع فإن كلمتي أوروبي وفرنسي كانتا في لغة التخاطب اليومي تعنيان الشيء ذاته، أما أن يشير اليهود (الجزائريون) إلى أنفسهم على أنهم فرنسيون فأمر آخر: إذ إن ذلك ينسف الأسس التي يقوم عليها نظام التمييز الاجتماعي. وإذا تم النظر إلى «المواطن الأصلي» والأوروبي على أنهما فئتان تقومان على تمايز طبيعي أي تمايز (العرق والدم)، فإن قيام جماعة بالانتقال من وضعية «المواطن الأصلي» إلى وضعية «المستعمر» يهدد مشروعية نظام الهيمنة الكولونيالية[٤٥].

في الواقع، لم يكن اليهود الجزائريون في فترة الاحتلال الفرنسي يعيشون في نعيم تام من الحرية والأُخوّة، والذي أساء معاملتهم هم بالتأكيد المستوطنون الفرنسيون وليس العرب. واتسع لفظ «فرنسي» ليشمل الإسبان والطليان والمالطيين. وبعد أن شملهم اللفظ راحوا يدّعون أن فرنسا لهم وحدهم وهم الذين حوّلوا الجزائر الأوروبية إلى ساحة تضج بكل الأحزاب «المعادية للسامية»؛ تلك الأحزاب التي لفظتها حواضر فرنسا منذ قضية دريفوس. وكانت تلك الأحزاب تبحث عن مركز جديد لنشاطهم. وفي تلك الظروف تعرّض اليهود لأوسع اضطهاد، والمرشح الذي يعلّق يافطة أنه «معادٍ للسامية» يضمن له الكثير من الأصوات (ويومها لم يكن للعرب الحق بالإدلاء بأصواتهم)[٤٦]. وتبين أن الأوروبيين هم الذين حرّضوا على المذابح «المعادية للسامية» في بعض المدن مثل قسنطينة عبر تحريضهم العرب على اليهود[٤٧].

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٦) Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» p. 202.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

إن العرب ليسوا هم من قام عام ١٩٤١ بإلغاء مرسوم كريميو، ذلك أنه خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد أن هُزم الفرنسيون ١٩٤٠ ونزلت قوات المحور في شمال أفريقيا، أُلغي العمل بالمرسوم (الذي خوّل فرنسا بموجبه عام ١٨٧٠ تحويل جميع اليهود الجزائريين إلى مواطنين فرنسيين)، وليس العرب هم الذين سنّوا القوانين العنصرية زمن حكومة فيشي، وعانى السكان اليهود (وبلغ مقدارهم أكثر من ١٠٠ ألف) التمييز في المعاملة، لأن الإدارة الجزائرية وليس العرب هي التي طبّقت قوانين حكومة فيشي العنصرية، وغدت «معاداة السامية» في الجزائر أشد قوة مما عليه في فرنسا التي يحتلها النازيون(٤٨).

وضمت حركة المقاومة الجزائرية ضد قوى المحور كثيراً من الأعضاء اليهود، وقادت أنشطتهم إلى قيام عصيان في الجزائر (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢) سَهّلَ نزول الأمريكيين إلى البلاد. بيد أن المفارقة في الأمر أنه وبعد انتصار الحلفاء في الجزائر اتُّخذت إجراءات جديدة ضد اليهود، بما في ذلك إنشاء معسكرات اعتقال، وقُدّمت احتجاجات من المنظمات اليهودية العالمية ومن المنظمات الجزائرية ومن الشخصيات المرموقة أيضاً من اليهود والمسلمين والمسيحيين في أنحاء العالم. لكن تلك الحملة ظلت دونما تأثير إلى أن جرى تدخّل شخصي من الرئيس روزفلت فأعيد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ العمل بمرسوم كريميو، ولكن لم يتمّ منح جميع سكان الجزائر المساواة التامة إلا عام ١٩٤٧(٤٩).

ويطرح تساؤل هام حول موقف يهود الجزائر من الحركة السياسية المناهضة للحكم الفرنسي، وبمعنى آخر الحركة التحريرية: لقد كان المستوطنون الفرنسيون وغيرهم من الأوروبيين يعرقلون منح العرب أي درجة من التحرر في الجزائر واعتبروا الجزائر فرنسية وجزءاً متمّماً لفرنسا. وقد قام بعض اليهود، وبالأخص ذوو الاتجاهات اليسارية بمساعدة الوطنيين الجزائريين، وربما ما يبعث على المفارقة هنا أن معظم هؤلاء هم من القطاعات «المتغرّبة» (Westernized) من المجتمع اليهودي. وفي بعض الحالات قدّم هؤلاء الأفراد إسهامات هامة لقضية الوطنيين، مع ذلك ظلّ أمثال هؤلاء اليهود حالات شاذة داخل المجموعات التي جاؤوا منها(٥٠).

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٤٩) Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (New York: Faber and Faber, 1980), pp. 167-168.

(٥٠) Tessler and Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» p. 61.

ولما تولت جبهة التحرير الجزائرية (F.L.N) مطلع الخمسينيات، قيادة النضال من أجل الاستقلال في الجزائر، كان موقف الأقلية اليهودية في كثير من النواحي غير واضح، فهو موزع بين ولائهم لفرنسا وبقاء حكمها في الجزائر وارتباطاتهم القوية بالفرنسيين باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين من النظام الفرنسي، وبين ارتباطاتهم بالأرض الجزائرية وأهلها العرب، وبخاصة أن حياتهم في الجزائر كانت أسعد حالاً من أوروبا وتعايشهم مع أهل البلاد كان سلمياً، وتربطهم بالمواطنين الجزائريين علاقات ودية. لذلك كان من المستحيل أن يدعموا القضية الفرنسية من دون أن يصبحوا خائنين بنظر العرب، ويحطموا بذلك كل أمل بالتعايش السلمي في المستقبل[٥١].

لكن الأغلبية العظمى من يهود الجزائر (كما في تونس ومراكش) شعرت أن أي مشاركة في الأحداث قد تكون نهاية وجودهم في المنطقة، ولذلك حرصت الطائفة اليهودية على أن لا تزج نفسها في وسط القضايا السياسية[٥٢]. ولكن هذا لم يمنع الأفراد اليهود أن يعبّروا عن آرائهم الشخصية، فلم يتردد بعضهم عن التصريح بأنهم يعتبرون مصيرهم في الجزائر مرتبطاً بالحكم الفرنسي نظراً إلى ما جلبه من فوائد لهم وبخاصة مرسوم «كريميو» الذي منحهم حق المساواة مع الفرنسيين فوقفوا في صف الفرنسيين[٥٣]، بينما كانت أقلية من المثقفين اليهود من الجناح اليساري والتحرري تميل إلى دعم القضية العربية وكان لها صِلاتها القوية مع الأوساط القومية في الجزائر[٥٤].

ومنذ بداية الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ سعت جبهة التحرير الجزائرية الشعبية إلى كسب الأقلية اليهودية إلى جانبها. وفي وقائع مؤتمر الجبهة في آب/أغسطس ١٩٥٦ حول أمر الأقلية اليهودية إشارة إلى أن الجزائريين من الأصل اليهودي لم يحددوا موقفهم بعد، وأنه «من المرغوب أن يتبعوا خطوات هؤلاء الذين استجابوا لنداء الأرض

(٥١) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, pp. 274-277.

(٥٢) دعا إلى ذلك المجلس السنوي لاتحاد الطوائف اليهودية الجزائرية (١٩٥٦)، بحجة أنها جماعة دينية. وأوصى كل اليهود أن يكونوا على حذر ضد الإثارة مهما كان مصدرها.. وعبّر عن أمله في أن يحلّ السلام ليسمح لكل شخص في التطور الحرّ وفي جوّ من التفاهم والأخوّة... كما دعا كل المنظمات اليهودية في الخارج إلى أن تتجنّب كل التصريحات العلنية التي تتعلق بمستقبل اليهود في شمال أفريقيا... إذ قد تفسّر هذه التصريحات في الوقت الحاضر بمعنى يعاكس نيات الذين أدلوا بها. انظر: Schechtman, *On Wings on Eagle: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 332.

(٥٣) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 21 (July 1958), <http://www.newspapers.com/newspage/49968977/>.

(٥٤) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 89, no. 1 (February 1962), <http://www.newspapers.com/newspage/49937984/>.

الأم، مؤكّدين وطنيتهم الجزائرية»(٥٥). وتوجهت الجبهة في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ بندائها إلى حاخام الجزائر والزعماء المسؤولين للطائفة اليهودية في الجزائر «لإظهار الحكمة في المساهمة في خلق الجزائر الحرّة المبنية على الأخوّة الصادقة»(٥٦).

وظلت الثورة الجزائرية خلال سنواتها السبع وهي تشير إلى أن اليهود هم جزائريون من أهل البلاد جاؤوا الجزائر منذ آلاف السنين وتدعوهم إلى الانضمام إلى أهل البلاد في صراعهم من أجل الاستقلال، كما تؤكد عدم الاعتراف بمرسوم كريميو، بل تعتبر اليهود جزائريين(٥٧). وجاء في نداء وجهته جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا إلى اليهود في ٢٥/ ١١/ ١٩٥٩ «أيها الجزائريون الإسرائيليون ... إنكم جزء من الشعب الجزائري والمسألة ليست مسألة اختيار بين فرنسا والجزائر، بل مسألة كونكم مواطنين عاملين تتمون بحق إلى بلدكم). وصرح فرحات عباس (رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية) في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ في مقابلة نشرتها له الأوبزرفاتور (*L'Observateur du Moyen Orient*) «بأن اليهود لهم الحقوق والامتيازات والالتزامات نفسها»(٥٨).

وأكدت الجبهة في حزيران/ يونيو ١٩٥٨ في ردها على استفسار المجلس الأمريكي لليهودية حول وضع اليهود في الجزائر في المستقبل، بأن «الجزائر ستكون دولة ديمقراطية اشتراكية تقضي على كل أنواع التمييز العنصري والديني وتعامل جميع من يودّون الاشتراك ببناء الجزائر، وقد تبين في مراكش وتونس بعد استقلالها أن حقوق الأقليات مصانة وأفرادها يلعبون دوراً رئيسياً في الحكومة وقد اندمجوا في الحياة السياسية والاجتماعية»(٥٩).

وأعلن محمد سعدون أحد الممثلين السياسيين للحركة الجزائرية الوطنية في مقابلة مع الصحافيين بأن أي مؤتمر مائدة مستديرة بالمستقبل للنظر في مشاكل الجزائر ينبغي أن يحضره ممثلون عن اليهود الذين يعيشون في الجزائر، وأكد اعتبار أن اليهود جزء من الأمة الجزائرية وأن الجبهة سوف تمنحهم كل حقوق المواطن التي تضمّنها

---

(٥٥) Joseph Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry* (New York: Yosseloff, 1960), p. 330.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٥٧) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 89, no. 20 (June 1962), <http://www.newspapers.com/newspage/49943113/>.

(٥٨) Schechtman, *On Wings on Eagle: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 333.

(٥٩) *Council News*, vol. 12, no. 8 (1958-1959), pp. 34-37.

إعلان حقوق الإنسان، وتفكر في دمجهم حسب الأسلوب المتبع في الوقت الحاضر في تونس ومراكش(٦٠). ووجهت صحيفة المجاهد الجزائرية نداء إلى اليهود الجزائريين تدعوهم إلى الانضمام إلى قضية الثورة، وأكدت أن اليهود الجزائريين هم جزء متمم للشعب الجزائري، ودعتهم إلى أخذ دور أكبر وأكثر فعالية في النضال إلى جانب الشعب الجزائري(٦١).

ومع ذلك لم يكن هناك أي ضغط من جانب الجبهة على الطائفة اليهودية لكسبها إلى جانبها، كما لم يُظهر اليهود أنفسهم سياسة جماعية موحّدة في ما يتعلق بموقفهم من الأحداث السياسية، واستغّل المتطرفون من المستوطنين الأوروبيين والمنظمات اليهودية في الخارج بوادر القلق التي ظهرت بين اليهود في الجزائر حول الخطة التي ستّبعها الجزائر في المستقبل لدمج عناصر الأمة، كما استغلوا تأثر وضع اليهود الاقتصادي نتيجة أحداث الثورة (بسبب المقاطعة العربية التي تناولت كل المؤسسات الأوروبية ومن ضمنها المحال اليهودية)(٦٢)، لبدء حملة لزرع الفوضى والاضطراب. وكان بعض المراقبين لمسرح الأحداث في الجزائر يميلون إلى الاعتقاد بأن العناصر المتطرّفة من المستوطنين الأوروبيين يسعدها أن ترى تردّي العلاقات العربية ـ اليهودية وتطورها إلى حوادث دامية، فشُغل وكلاؤها في تنظيم حملة دعاية وتظاهرات ضدّ اليهود في الجزائر ووهران وغيرها(٦٣) لحثهم على عدم التخلي عن حقوق المواطنة والوقوف بجانب الجيش الفرنسي والمدنيين الفرنسيين في الجزائر، لأن وضع اليهود في الجزائر هو كوضع سائر الأوروبيين يدينون بكل شيء لفرنسا فلا يجب أن يتخلوا عنها، بل أن يبقوا ويقاتلوا مع غيرهم من الأوروبيين(٦٤).

هذا يفسر وقوف ٩٠ بالمئة من يهود الجزائر في مصلحة بقاء الجزائر فرنسية(٦٥)، ثم وقوف بعضهم إلى جانب منظمات الجيش السري (O.A.S) التي تؤلف حملة من

---

(٦٠) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 82, no. 14 (November 1958), <http://www.newspapers.com/newspage/49969816/>.

(٦١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 84, no. 26 (February 1960), <http://www.newspapers.com/newspage/49957357/>.

(٦٢) Schechtman, *On Wings on Eagle: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry*, pp. 331-332.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(٦٤) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 89, no. 20 (June 1962), <http://www.newspapers.com/newspage/49943113/>.

(٦٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle».

الإرهاب والفوضى والعنف ضد الجزائريين، وضد استراتيجية الرئيس ديغول الجزائرية من أجل إبقاء الوجود الفرنسي في الجزائر، وبحثت عن دعم لها بين كل المجموعة الأوروبية المقيمة في الجزائر (بمن فيهم اليهود) حيث أكدت الصفة الفرنسية لليهودي الجزائري(٦٦). وهو يفسّر أخيراً رحيل معظم الطائفة اليهودية وراء رحيل الفرنسيين في الجزائر، والافتراض الذي أجمع عليه معظم اليهود في الجزائر ويهود البلدان الأخرى أن لا مستقبل آمناً لليهود داخل الجمهورية الجزائرية التي ولدت ١٩٦٢. إلا أن الصحفي الفرنسي «جان دانيال»، وهو يهودي نشأ وترعرع في الجزائر، يعارض هذا الرأي ويتبنى موقفاً قائماً على التفاؤل الحذر حول التعايش بين العرب واليهود في المغرب العربي. وتقارير دانيال عن كفاح الجزائريين في مجلّة الإكسبرس الفرنسية خلال سبع سنوات كانت صادقة وعميقة المشاعر(٦٧).

لقد احتوى اتفاق «إيفيان» الذي جرى توقيعه بين قادة الثورة في الجزائر وبين باريس ضمانات للسكان الفرنسيين المقيمين في الجزائر ومن ضمنهم اليهود، وجرى اعتبار يهود الجزائر فرنسيين وجزائريين في آن واحد، ولهم إن اختاروا عدم الثقة بمستقبل الدولة الجزائرية الوليدة أن يذهبوا حيثما شاؤوا إلى فرنسا أو إلى إسرائيل وأن يبيعوا ممتلكاتهم أو أن يأخذوها معهم، فإن اختاروا الاستقرار في فرنسا فلهم أن يفيدوا من قانون مساعدة اللاجئين الذي يوفر المسكن والعمل والتأمين ضد الأخطار. ولوقت طويل ظلت الحكومة الجزائرية المؤقتة تصّر على أن يهود الجزائر مرحّب بهم إذا ما شاؤوا البقاء، وأن تغيير السلطة لن يطاول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لأن اليهود سكان أصليون مثلهم في ذلك مثل المسلمين، ولا ينبغي أن يُحرَموا ذلك لمجرد أن «إمبرياليي» القرن التاسع عشر رأوا أن من المفيد لهم جعل اليهود الجزائريين فرنسيين(٦٨).

وقد تأثر اليهود بتلك الالتفاتة ولكنهم ظلوا مع ذلك على اختيارهم بأن يظلوا فرنسيين من الناحية القانونية. ولو تمّ نسيان الكراهية وآثام الماضي، وهذه أمور مستحيلة الحدوث، فإن قلّة فقط من غير المسلمين، رغم كل الضمانات المقدمة، يمكن لهم أن يتخيلوا أن بإمكانهم البقاء في الجزائر(٦٩).

(٦٦) المصدر نفسه.
(٦٧) Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» p. 198.
(٦٨) Himmelfarb, «Algerian Jews, and Other Matters,» p. 43.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٣.

وقبل أن يغادر اليهود بشكل جماعي، كان اليهود الفقراء يسعون للحصول على تطمينات حول ما إذا كان لا يزال بالإمكان أن يكون لهم مستقبل في الجزائر. ويستفسرون دوماً عن المآل الذي ستنتهي إليه الدولة الجزائرية المستقلّة، وإلى أي حد بمقدور تلك الدولة ذات الأغلبية العربية المسلمة أن توفّر داخلها مكاناً آمناً لغير المسلمين[٧٠].

إن الاستعمار الاستيطاني في الجزائر كان أكثف مما كان عليه في كل من تونس ومراكش، كما إن اليهود الجزائريين مرتبطون على نحو أشدّ بفرنسا. وكانوا قد غدَوْا مواطنين فرنسيين منذ القرن التاسع عشر وقلّة قليلة منهم يمكن أن تتخيّل حياتها خارج المدار الثقافي والسياسي لفرنسا. يضاف إلى ذلك أن تجربة الثورة التي خلّفت مليون شهيد يصعب لها أن تضع الجزائريين في مزاج يقلقون معه بشأن اليهود، وأن هجمات الجزائريين على الكُنُس خلال فترة الثورة عكست غضباً كان ينبغي أن ينصبّ على الفرنسيين وبالتالي فقد عزّز تصميم اليهود على المغادرة[٧١].

بدأت هجرة المستوطنين الفرنسيين في الجزائر منذ عام ١٩٥٥ (أي بعد عام من اندلاع الثورة ضد فرنسا) وكانت تزداد مع قرب استقلال الجزائر وبخاصة بعد حملة العنف التي أثارتها منظمة الجيش الفرنسي السرية في الفترة السابقة لاستقلالها[٧٢] (وكانت المنظمة قد هددت مع خروج الفرنسيين من الجزائر بتفجير كل الممتلكات التي تباع للعرب ومعاقبة الراحلين وذلك في حملة العنف لوقف الهجرة من الجزائر). وقد قُدّر عدد الذين غادروا الجزائر بين أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ ومنتصف عام ١٩٦٢ (منذ إعلان استقلال الجزائر) أكثر من نصف مليون مواطن فرنسي من المستوطنين المقيمين في الجزائر، مع أن الفرنسيين كانوا قد خُيّروا بموجب اتفاقية «إيفيان» الإقامة فيها أو مغادرتها، وقد مُنح اليهود هذا الحق بصفتهم فرنسيين، إلا أن خروج اليهود من الجزائر كان أكثر اندفاعاً من الأوروبيين. ولا توجد أرقام صحيحة عن حركة هجرة يهود الجزائر إلى فرنسا، فلكَونهم فرنسيين لا يحتاجون إلى تأشيرات دخول أو إجراءات رسمية، (ربما قدّر عددهم بنحو ٤٠٠٠٠ يهودي أواخر حزيران/ يونيو ١٩٦٢)[٧٣].

---

(٧٠) Daniel, Ibid., p. 198.

(٧١) Tessler and Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» p. 61.

(٧٢) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 274.

(٧٣) Alfred M. Lilienthal, *The Other Side of the Coin* (London: The Devin-Adair Compnay, 1965), p. 46.

ثانياً: يهود تونس

عاش اليهود في تونس كجزء من تاريخه الطويل مثل بقية العناصر المختلفة التي مرت وعاشت في المنطقة، بعضهم قدم مع فينيقيي قرطاجة أو رحل عن القدس في عهد تيتوس في القرن الأول الميلادي أو لجأ من إسبانيا والبرتغال إثر الاضطهاد الديني والإجلاء بالقوة من شبه الجزيرة الأيبرية أواخر القرن الخامس عشر، وبعضهم جاء للتجارة من لوفورنو في إيطاليا، وكثير من اليهود لجؤوا إلى تونس هرباً من الاضطهاد الذي يلاقونه في أوروبا(٧٤).

وهكذا وجدت في تونس مجموعتان أو طائفتان متمايزتان من اليهود إذ انقسم اليهود في تونس حسب المنبت القطري الأصل لكل منهم إلى طائفة «الغرانة» وطائفة «التوانسة». فاليهودي «الغراني» هو الذي ينحدر من بلد أوروبي، بينما اليهودي «التونسي» هو الذي ينتسب إلى سلالة سكنت البلاد منذ عهود موغلة في القدم كيهود جزيرة «جربة» أو جاءتها حديثاً من بلد إسلامي آخر غير تونس. وقد بلغ عدد اليهود «الغرانة» نحو عشرة آلاف وذلك في بداية القرن العشرين. وينتسب سليل هؤلاء المهاجرين في أغلبه إلى مدينة «الغرنة» الإيطالية، وانعكس ذلك على ألقاب العائلات اليهودية من هذه الطائفة، مثل ألقاب فانزي، بارياني، مدينا، مونتفيوري. وانفصل يهود الغرانة رسمياً عن طائفة «التوانسة» عام ١٧١٠ فأصبحت لهم منذ ذلك التاريخ مؤسساتهم الخاصة.

بالمقابل، طغت الألقاب على يهود طائفة «التوانسة» مثل ألقاب علوش، بعليش، يوتان، بلحسن، غزلان، معارك، بجاوي، صباغ، زيتون. وقد أدى الانفصال بين الطائفتين إلى تشنّج في العلاقات بينهما، إلى الدرجة التي دفعت يهود الغرانه، وفي سبيل المحافظة على استقلالهم إلى قبول معاهدة مجحفة عام ١٧٤١ نصتّ على منع «التوانسة» من شراء اللحم من القصبة «الغرنية» لكن مع إبقاء مقصبة «التوانسة» مفتوحه في وجه «الغرانة وتحمّل الأعباء المالية الملقاة على عاتق اليهود بنسبة الثلثين «للتوانسة» وبنسبة الثلث «الغرانة»، ورسْم خطة تباين واضح بين «الغرانة» و«التوانسة» تسند بمقتضاه «الهوية الغرنيه» إلى كل يهودي أصيل من أوروبا، والهوية «التونسية» إلى

(٧٤) علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٢٢٧.

كل يهودي أصيل من البلاد التونسية، أو أي بلد إسلامي، ويسود اعتقاد لدى «الغرانة» أنهم متفوقون حضارياً على التوانسة[٧٥].

وقد تمتع اليهود في تونس بحرّية كاملة في القيام بشعائرهم الدينية والمشاركة في التجارة والصناعات وتقلّد مناصب عالية في الدولة التونسية[٧٦]. ولما تولى عرش تونس الباي أحمد باشا (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) كان ذلك بداية تطور حديث في البلاد، إذ عمل على تنظيم الدولة على أساس جديد، ونال اليهود حماية تمتعوا بها حتى «عهد الحماية الفرنسية». وكان في خدمته عدد من الإداريين والأطباء والموظفين اليهود الذين ضمنوا إلى إخوانهم مزيداً من الهدوء والاستقرار. وقد ساوى دستور الدولة التونسية (وسمي عهد الأمان ١٨٥٧) بين المسلمين وغيرهم في القانون وبخاصة في الأمور المالية، واعترف بحق كل فرد بحرّية ممارسة عباداته الخاصة[٧٧]. وفي عهد محمد الصادق صدر «عهد الأمان» بعد تفصيله وتوضيحه (عام ١٨٦١) باسم قانون الدولة التونسية، وصار دستوراً شاملاً لشؤون المملكة أو الإيالة، وفي الباب الثاني عشر منه كفل الحقوق كافة الدينية والاجتماعية والاقتصادية لسائر سكان تونس على اختلاف أديانهم[٧٨].

ومن الناحية الاقتصادية، فإنه منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، كان أبرز أبناء الطبقة البرجوازية في تونس من المهاجرين اليهود أو من رعايا القوى العظمى. برز من رعايا إيطاليا من اليهود الطبيب «أفراهام لومبروزو» (Avraham Lombroso)، و«يعقوب جوطيرسني» وهو من أبرز الشخصيات اليهودية التي اشتغلت بالطب والتجارة عشية سقوط تونس تحت الاحتلال الفرنسي. كما تولى أفراهام لومبروزو إبان حرب القرم قيادة سلاح المعونات الطبية بالجيش التونسي الذي أرسل إلى الجبهة للوقوف بجانب الإمبراطورية العثمانية. وقد أتاح لومبروزو لأعداد كبيرة من اليهود فرصة شغل العديد من المناصب المهمة في حياة الدولة الاقتصادية. ويقدر البعض أن ٧٠ بالمئة من الديون المستحقة على تونس في نهاية القرن التاسع عشر، كانت ديوناً لرجال أعمال يهود كان بعضهم من رعايا فرنسا وبريطانيا وكان من بينهم «داود سنتيانا» الذي كان من أبرز رجال

(٧٥) «يهود تونس،» في: الطوائف اليهودية في الأقطار العربية (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، [د. ت])، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٧٦) الحبيب ثامر، هذه تونس، تقديم الرشيد إدريس؛ تحقيق حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨)، ص ٥.

(٧٧) نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، ١٨٨١ ـ ١٩٣٤، ذخائر العرب؛ ٢٢ (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٣)، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

(٧٨) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, pp .158-159.

البنوك في تونس، وكان من بينهم أيضاً رجل البنوك موشي ليفي من سوسة الذي كان أبرز أحد المهاجرين اليهود الذين قدموا من جبل طارق إلى تونس(٧٩).

وكان للتحولات الاقتصادية التي شهدتها تونس في تلك الفترة التي سبقت فرض الحماية الفرنسية، أثرها السلبي في اليهود التونسيين من رعايا الباي، حيث اضطر نسيم شمامه الذي عمل وزيراً للاقتصاد في تونس خلال عامي ١٨٦٠ ـ ١٨٦٤ إلى الرحيل عن تونس بعد أن وجهت إليه تهمة اختلاس بعض الأموال من الخزانة. ومع هذا لم يحل هذا الاتهام دون أن يتولى ابن أخيه في مرحلة لاحقة المنصب نفسه خلال عامي ١٨٦٤ ـ ١٨٧٣ ولكنه اضطر في ما بعد إلى الرحيل من تونس بعد أن وجهت إليه اتهامات شبيهة(٨٠).

تحسنت أوضاع اليهود الاقتصادية في عهد الحماية الفرنسية ١٨٨١، وفي إحصاء جرى عام ١٩٤٦ تبين أن ٢٨ بالمئة من يهود تونس هم من العاملين، أي ١٩٨٧٢ من أصل ٧٠٩٧١ منهم ٤٦ بالمئة يعملون في الصناعة التي تأتي في مقدمة النشاطات الاقتصادية. فإلى جانب الصناعات التي عرفوا بها في المجتمعات القديمة، تمكن اليهود من اكتساب مهارات جديدة في الصناعة الحديثة، وبخاصة أن وجودهم في المراكز المدنية الكبرى، حيث كانوا في تعايش مع المستوطنين الفرنسيين، منحهم فرصاً أكبر لتلقي التدريب الفني المناسب(٨١)، وأهم هذه الصناعات هي أعمال النسيج وصناعة الجلود والمعادن والأخشاب والصناعات الكيميائية والغذائية وصناعة الكاوتشوك والورق والكرتون والطباعة والتجليد وأعمال الميكانيك.

وكان ٣٣,١ بالمئة من اليهود العاملين تقريباً يعملون في التجارة والصرافة وأعمال البنوك وشركات التأمين وإدارة الأعمال والمحال الكبرى والمطاعم والفنادق... إلخ. وكان ٨,٩ بالمئة من اليهود العاملين في تونس يمارسون مهناً حرة اختصاصية، فمنهم الأطباء والمهندسون والخبراء والفنيون والفنانون والأدباء والمحاسبين... إلخ. (وكان لهذه المهن جاذبية خاصة بالنسبة إلى يهود تونس نظراً إلى رفعتها)(٨٢). (وفي مجلة صوت تونس *(Echo de Tunis)* ظهر مقال لناقد موسيقي نقلته صحيفة الجويش

(٧٩) الطوائف اليهودية في الأقطار العربية، ص ٦٨.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.
(٨١) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, pp. 220-222.
(٨٢) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٣٢.

كرونكل [التابعة للجالية اليهودية البريطانية] في عدد ٣١/٣/١٩٦١ حول مساهمة اليهود في الموسيقى الوطنية والكلاسيكية في تونس، وكان منهم عازفو آلات موسيقية وفنانات ومغنيات) أما بقية اليهود العاملين فكانوا في الوظائف الحكومية.

وعلى نقيض يهود البلاد العربية والإسلامية الأخرى عمل بعض يهود تونس في الزراعة بين القبائل التونسية على الحدود الجزائرية وكذلك في المنطقة الجبلية. وكانت بعض العائلات اليهودية مثل الدرموني وباروخ وعمار وحداد والطبيب تملك أراضي زراعية شاسعة، كما أن عائلة إدمون عاره مثلاً في صفاقس كانت تستغل معاصر الزيتون(٨٣).

أما من الناحية الاجتماعية فإن معظم يهود تونس كانوا يعيشون في المدن الرئيسية الكبرى مثل تونس وسوسة وبنزرت وصفاقس في أحياء خاصة عرفت باسم حارة (تستعمل بدل الاسم الأصلي حارة اليهود) وهي أشبه بمدينة داخل مدينة مكتظة بالأبنية. ومع أن في تونس عائلات يهودية بالغة الثراء، إلا أن معظم العائلات اليهودية تعيش ظروفاً معيشية غير مناسبة.

وظهر خلال السنوات الأخيرة من عهد الحماية الفرنسية اتجاه جديد بين العديد من اليهود من البرجوازية المتوسطة والعليا وأصحاب المهن الاختصاصية الذين حصلوا على مستوى عال من التعليم واحتلوا مراكز اقتصادية كبرى، وهو اتجاه دعا الأخيرين إلى ترك الحارات المزدحمة وتحقيق مستوى أفضل من الحياة(٨٤). وقد حصل بعضهم على جنسيات أجنبية كالفرنسية والإيطالية والبريطانية وغيرها. وتختلف هذه الفئات المتطورة في العاصمة تونس وغيرها من المدن الكبيرة عن الجماعات المتخلّفة التي تعيش في أقصى الجنوب والتي لا تزال تتمسك بتقاليدها الدينية القديمة ونظامها الاجتماعي القبلي، وتعتبر جماعة يهود جزيرة جربة مثالاً على ذلك (ويقال إنهم هاجروا في القرن السادس قبل الميلاد) ولهم أزياء وطقوس خاصة ومعبد يحجون إليه يسمى «الغريبة» وله شهرة ذائعة لديهم(٨٥)، وحومة السوق هو الحي الرئيسي في الجزيرة.

وقد نشطت الحركة الإصلاحية في تونس وشملت جميع مرافق البلاد، وكان من اليهود عدد كبير من جامعي أموال الحكومة الذين يقومون بشؤون الإدارة في المناطق

---

(٨٣) الثورة (دمشق)، ٤/٨/١٩٦٩.

(٨٤) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 312.

(٨٥) Haddad, «The Jewish Role in the New Tunisian Democracy,» p. 14.

المختلفة ومنهم مترجمون ونظّار على الصاغة ودار السكة(٨٦)، وقد تأسست في تونس عام ١٨٦٣ لجنة الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الأليانس) المتفرعة من اللجنة المركزية، وكان لها أثرها في تطور اليهود في تونس، وبخاصة في مجال التعليم، كما أنها كانت، تتدخل ضد أي إجراء قد يضر بمصالح اليهود(٨٧).

ونتيجة للتدخل الحربي الفرنسي في تونس اضطر الباي إلى توقيع معاهدة الحماية الفرنسية في ١٢ أيار/مايو ١٨٨١ التي جعلت فرنسا سيدة البلاد وأفقدت الباي كل سلطة حقيقية، رغم احتفاظه بلقبه. وفي ظل الحماية الفرنسية ضَمِن الوجود الفرنسي لليهود الاتجاهات التي كانت سائدة منذ عهد الباي أحمد باشا، ولم يحدث تغيير أساسي في وضع اليهود كما في الجزائر، إذ استمروا بكونهم رعايا الباي لهم تنظيماتهم الطائفية المنفصلة ومحاكمهم الدينية (محكمة الأحبار) التي تفصل في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لليهود. وقد أعيد تنظيمها عام ١٨٩٨ وظلت حتى نهاية الحماية الفرنسية برئاسة الحاخام الأكبر(٨٨).

وعبّر اليهود عن رغبتهم في الحصول على الجنسية الفرنسية ومنحهم الامتيازات نفسها الممنوحة للمستوطنين الأجانب في تونس، كما طالبوا بالمساواة مع الرعايا الفرنسيين في أمور التشريع، ومع ذلك لم يتمكن أي يهودي حتى عام ١٩١٠ من الحصول على الجنسية الفرنسية. وبعد أن انخرط مئات من اليهود في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى صدر عام ١٩٢٣ قانون يسهّل الحصول على الجنسية الفرنسية، وانقسمت الطائفة إلى فئتين: الأولى، تشمل الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية (يخضعون للتشريع الفرنسي)؛ والثانية، تشمل الذين ظلوا رعايا الباي ويخضعون لتشريع القانون التونسي في الأمور المدنية ولمحكمة دينية في الأمور الشخصية.

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت الطائفة اليهودية في تونس تشكل مجموعة منظمة لم تفقد بناءها الطائفي كما حدث في الجزائر، واستمرت المحاكم الطائفية في العمل. ويدير شؤون الطائفة مجلس أسس بقانون عام ١٩٢٤ (الذي عدل عام ١٩٤٧) ويتألف من عشرة أشخاص يُنتخبون من بين أربعين مندوباً(٨٩).

---

(٨٦) زيادة، تونس في عهد الحماية، ١٨٨١ ـ ١٩٣٤، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٨٧) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, pp. 164-165.

(٨٨) ثامر، هذه تونس، ص ٧٢.

(٨٩) Chouraqui, Ibid., pp. 165-171.

وقد قُدّر عدد يهود تونس حسب إحصاء ١٩٢١ بـ ٤٨٤٣٦ نسمة، وزاد هذا العدد بنسبة ٥٠ بالمئة في الخمس وعشرين سنة التالية: ففي عام ١٩٤٦ كان هناك ٧٠٩٧١ من اليهود الذين يحملون الجنسية التونسية، ولو أضيف إليهم ٣٥ ألف يهودي يحملون جنسيات مختلفة لأصبح عددهم ١٠٥ آلاف تقريباً عام ١٩٥١ من أصل عدد السكان البالغ ٣,٣٢١,٠٠٠، أي أنهم يشكلون ٣,٢٣ بالمئة من أصل السكان بينما يشكلون ٣١,٨ بالمئة من أصل السكان الأوروبيين في تونس الذين بلغ عددهم ٢٣٩٦٠٠ منهم ٤٤ ألف فرنسي و٨٤٩٠٠ إيطالي و١٠٧٠٠ من سائر أوروبا. وتركز اليهود بصورة رئيسية في المدن الكبرى[٩٠]، ٦١ بالمئة منهم يعيشون في تونس العاصمة وما جاورها أي ٦٥ ألفاً، وفي سوسة ٦٤٠٠، وفي صفاقس ٥٧٠٠، وفي بنزرت ٢٤٠٠. وهناك نحو ٧٠ مركزاً آخر يقيم فيه أربعة آلاف يهودي يعيشون في عزلة تامة في مجموعات صغيرة. وظهر ميل منذ نهاية الحرب الثانية لدى اليهود بالانتقال نحو المدن الكبرى[٩١].

وفي ما يتصل بأحوال يهود تونس التعليمية والثقافية، فكان أبناؤهم أسعد من بقية السكان بسبب ما أتيح إليهم من فرص تعليمية: ففي عام ١٨٦٣ أنشئت لجنة الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الأليانس) وهي متفرعة عن اللجنة المركزية في باريس التي أنشئت قبل ذلك بثلاث سنوات[٩٢]. وكان لجهودها التعليمية بما، أنشأته من مدارس حديثة، أكبر الأثر في تطوير يهود تونس. وبعد فرض الحماية الفرنسية عام ١٨٨١ بدأت الحكومة تدعم جهود الأليانس مادياً، كما أوجدت إلى جانب مدارس الأليانس مدارس فرنسية عامة تفتح أبوابها لجميع الطوائف. وظل التعليم الديني أكثر انتشاراً في تونس منه في الجزائر، فأسست مدارس دينية يهودية مثل تلمود توراة (Chedarim) ومدارس «كنز التوراة» (Ozar Hatorach).

وقد حاولت الطائفة اليهودية في تونس عشية الحرب العالمية الأولى تجديد النظام التعليمي فأسست الطائفة مدرسة تمّ فيها الدمج بين دراسة المواد الدينية ودراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية. ونجحت هذه المدرسة، مع مضيّ الوقت القضاء على نظام «الكتاب» التقليدي، ومع هذا استمرّ النظام التعليمي التقليدي في فرض وجوده في أوساط الطوائف اليهودية المقيمة في منطقة جربة الواقعة بجنوب تونس، كما استمر الحاخامات اليهود في تونس طوال الفترة الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر وحتى

(٩٠) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 311.
(٩١) Chouraqui, Ibid., p. 192.
(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠.

نهايات الأربعينيات من القرن العشرين في معارضته كل محاولات تأسيس أي مدارس يهودية حديثة(٩٣).

وقبل انقضاء فترة الحماية الفرنسية في تونس عام ١٩٥٦ قدّر عدد التلاميذ اليهود، الذين هم في سن المدرسة بـ ١٩ ألفاً منهم ١٥ ألفاً في مدارس عامة (بما فيهم ٣٠٠٠ طفل في مدارس الأليانس و٤٠٠٠ في مدارس دينية تقليدية، وكانت أكثر شيوعاً في المناطق الجنوبية (حيث يغلب الطابع الديني). إضافة إلى ذلك، أنشأت الطائفة عدداً من المدارس في المدن لتعليم الأطفال اليهود المنتسبين إلى المدارس العامة، مواضيع يهودية كالتاريخ واللغة العبرية في أيام الإجازات المدرسية.

وقد أنشأت مؤسسة «OTR» شبكة من المعاهد التدريبية (لسنتين أو ثلاث سنوات) للتدريب على بعض الصناعات، وكان في هذه المدارس عام ١٩٥٦ (نهاية الحماية الفرنسية) ٢٥٠٨ طلاب. ويعمل خريجوها في بعض المشاريع الكبرى كالخطوط الحديدية والمواصلات والإذاعة وغيرها، وأجورهم كانت أعلى من المعدل العام للعاملين التونسيين. رفعت هذه الفرص التعليمية التي أُتيحت لليهود نسبة المثقفين منهم وذوي المؤهلات العالية والفنية، إلا أن ثقافتهم الفرنسية جعلت معرفتهم باللغة العربية غير كافية، وهذا ما أثار مشكلة أمام تونس بعد استقلالها، حين عملت على تعريب المناهج الدراسية وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في المحاكم والإدارات(٩٤).

وحين اقتربت الحماية الفرنسية من نهايتها وقبل حصول تونس على الاستقلال كان في تونس ٣٠ ألف يهودي يعيشون في بحبوحة نسبية وحرية سياسية كبيرة، وإن اعترضها أحياناً فترات تقطع. واحتل اليهود مناصب عليا في الحكومة، والمشاريع الاقتصادية والصحافة والتعليم وغيرها. وعملت المنظمات اليهودية بفعالية نسبية، ولم تُمسّ ثروات الأغنياء جداً من اليهود. ولا يعني هذا أن اليهود كانوا يتمتعون بكامل حريتهم السياسية والاقتصادية، أو أنهم لم يكن لديهم ما يشتكون منه، ولكن، بما أن المصاعب الاقتصادية والإجراءات التسلطية تنصب على الجميع مسلمين ويهود، فإن كثيرين من اليهود لم يشعروا بأن ثمة تمييز، واعتبروا أن وضعهم قياساً بوضع غيرهم، مُرضٍ نسبياً(٩٥).

---

(٩٣) الطوائف اليهودية في الأقطار العربية، ص ١٧٨.

(٩٤) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 316.

(٩٥) Tessler and Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» p. 62.

ويبدو أن الأغلبية اليهودية في تونس، أثناء النضال ضد فرنسا من أجل الاستقلال، كانت ترغب في البقاء على الحياد، وقد توصلت إلى نوع من التفاهم مع زعماء حزب «الدستور الجديد» على ذلك، وهذا لم يمنع من أن يتعاطف بعض المثقفين اليهود مع حركة «الدستور الجديد»، وأن يأخذوا دوراً فعالاً فيها، حتى لقد اعتقلت السلطات الفرنسية بعض اليهود بتهمة مساعدة السياسيين الفرنسيين في جنوب فرنسا[٩٦].

كما أن زعماء الدستور كانوا لا يألون جهداً في كسب الأقلية اليهودية نحو قضيتهم (كان زعماء الدستور يفتخرون بأن وكلاءهم أثناء الاحتلال الألماني عام ١٩٤٢ كانوا يتنقلون من جامع إلى آخر لحثّ أتباعهم على عدم الالتفات إلى الدعاية الألمانية ضد اليهود[٩٧]). وقد أعلن طاهر بن عمار إلى الممثل السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي في آب ١٨٥٤ «أننا نتمسك بأحسن العلاقات مع اليهود، وليس هناك أي مجال لتمييز عنصري ففي تونس المستقلة، سوف يتمتع اليهود بكافة الحقوق كسائر المواطنين... وأن أول حكومة بعد الاستقلال سوف تضمّ يهودياً»[٩٨].

وأكدت جريدة الصباح وهي جريدة حزب «الدستور الجديد» في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ «أن الطوائف المسلمة واليهودية عاشت دوماً مع بعضها في علاقات مودة دائمة»[٩٩]. وعبرّ الحبيب بورقيبة لأحد الصحافيين في باريس بعد عودته من منفاه في أيار/ مايو ١٩٥٥ «ليس على اليهود أن يخشوا العرب، فالأقلية اليهودية في تونس لا تواجه مشاكل مطلقاً ونحن على وفاق معها»[١٠٠]. وعبّر كاتب يهودي تونسي هو «ميمي» (A. Mimmi) عن موقف الحزب السائد من الأقلية اليهودية وسعيه لتأسيس دولة ديمقراطية علمانية يكون لليهود فيها مكانهم الطبيعي في الإدارة والاقتصاد[١٠١].

ورغم أن التفاهم الذي توصل إليه الطرفان اليهودي والتونسي في فترة النضال من أجل الاستقلال، لم يمنع حدوث أعمال عنف ضد عدد من الأشخاص والممتلكات اليهودية، فإن هذه الأعمال لم تكن ضد اليهود بخاصة، إذ هي ناجمة عن ارتباط كثير

(٩٦) Schechtman, Ibid., p. 313.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٠٠) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 75, no. 12 (May 1955), <http://www.newspapers.com/newspage/49969335/>.

(١٠١) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 315.

من اليهود بالولاء لفرنسا واشُتبه بانحيازهم إلى الحكام الفرنسيين كما حدث في الجزائر ومراكش.[١٠٢]

واحتل اليهود في تونس المستقلة مناصب هامة في الدولة فتولى «البرت بيسيس» (A. Bessis) منصب وزير البناء والتخطيط في الوزارة الأولى التي تولت المفاوضات من أجل الحكم الذاتي (١٩٥٥ ـ ١٩٥٤). وفسرّ بيسيس اختياره هذا بأنه تأكيد للصداقة الدائمة التي تربط العناصر المختلفة في البلد... والتي سوف تستأصل مخاوف الذين عبّروا عن قلقهم حول مستقبل تونس، وأدان الذين يبحثون عن ضمانات لوضع اليهود المحليين في «الدستور الجديد» في تونس. وأصبح «أندريه باروخ» (A. Barouch) أحد أعضاء الحكومة الأولى بعد الاستقلال التام (أي بعد توقيع اتفاقية باريس في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ والتي ألغت معاهدة ١٨٨١). وقد مُنحَ اليهود حق الانتخاب، وكان في اللوائح الانتخابية ١٢ ألف يهودي لانتخابات المجلس التأسيسي الذي ضم عضوين يهوديين هما بيسيس وباروخ (وكانا مرشحين في الجبهة الوطنية التي كان نواتها حزب «الدستور الجديد»). ونظراً إلى أن الثاني كان أكبر أعضاء المجلس سناً فقد ترأس الجلسة الافتتاحية[١٠٣].

وأكد المرشحون اليهود لانتخابات البلدية في تونس (١٩٦٠) (وهي الانتخابات الثانية بعد الاستقلال) في بياناتهم عن الفرص الجديدة التي أتيحت لليهود لأخذ دورهم في الحياة السياسية والتطور الاقتصادي[١٠٤]. وهذه الأدلة كلها «تشير إلى الموقف المتحرر للحكومة الجديدة، وتطمين أولئك الذين يخشون التغيرات الجذرية في البلاد»[١٠٥]. وقد فُتحت أبواب المناصب العليا الإدارية لليهود بوصفهم تونسيين لا أجانب، فانتقلوا بذلك من أقلية عرقية ذات امتيازات إلى مواطنين لهم حقوقهم كاملة[١٠٦].

وفي نظام الحكم التونسي الجديد، ونتيجة منطقية لنيل اليهود المساواة، كان من الضروري إلغاء الماضي الثيوقراطي الذي يعطي الأقلية اليهودية وضعاً خاصاً متميزاً،

(١٠٢) Alfred M. Lilienthal, *The Other Side of the Coin* (London: The Devin-Adair Compnay, 1965), p. 40.

(١٠٣) Schechtman, Ibid., p. 317.

(١٠٤) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 267.

(١٠٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 85, no. 13 (May 1960), <http://www.newspapers.com/newspage/49960199/>.

(١٠٦) Haddad, «The Jewish Role in the New Tunisian Democracy,» p. 14.

ودمجهم التام في حياة البلد على أن يحتفظوا بشخصيتهم فقط في أمور العقيدة(١٠٧). وكانت أول خطوة في هذا الجهد لإعادة بناء الحياة اليهودية حسب الاتجاه الجديد، وضمن إطار التنظيم التشريعي العام، هي إلغاء المحاكم الحاخامية (الأحبار) التي كان لها حق التشريع في أمور الأحوال الشخصية حسب قانوني عامي ١٨٩٨ و١٩٢٢، وكانت هذه الخطوة لحماية واجبات المواطن نحو الدولة بإلغاء الحواجز التي تقف في وجه التشريع الموحد ولا تتعارض مع الديانتين الإسلامية واليهودية(١٠٨).

وحفاظاً على الخطة العامة لدمج العناصر المختلفة، فإن نظام الحكم التونسي الجديد ألغى حكومة المجالس الطائفية المنتخبة في المدن وعيّن بدلاً منها لجاناً جديدة حصرت مهامها في الأمور الدينية والتعليم الديني، وذلك من أجل تحقيق المساواة والتفاهم بين جميع الطوائف وإزالة كل ما يؤكد الاتجاهات الانفصالية في الأمة والحدّ من نشاط المنظمات اليهودية الأجنبية العاملة في تونس والتي هي في ثقافتها ومظهرها وطبيعتها ليست تونسية(١٠٩).

وقد أثارت سياسة الحكومة التونسية الجديدة جدلاً كثيراً في الأوساط اليهودية المحلية والعالمية، بحجة أن وجود المجالس (الطائفية) لا يقف في طريق دمج يهود تونس، وأن وجود المنظمات اليهودية وعملها لا يقفان في طريق وحدة وترابط الأمة(١١٠). وشرحت الحكومة التونسية موقفها لزعماء الطائفة اليهودية تونس ولممثلي المؤتمر اليهودي العالمي بأنها جادة في منحهم المساواة التامة دونما تمييز، وأن اللجنة اليهودية الجديدة قد حدّدت مهامها بالإشراف على شؤون العبادة والثقافة الدينية، ولكن لا يسمح لها بالإشراف على التعليم أو الشؤون الاجتماعية وأنها ـ أي الحكومة ـ لا ترى مانعاً من استمرار المساعدة من منظمات يهودية عالمية، إلا أن توزيعها سيكون تحت إشراف هيئة مستقلة، كما أن الحكومة كفيلة بأن تزيد في دمج الطائفة اليهودية في الحياة التونسية الجديدة، وأملها أن يعمل يهود تونس جهدهم مع غيرهم لتطوير البلد(١١١).

وقد عبّر زعماء الطائفة اليهودية في تونس عن ولائهم لجهود الحكومة في بناء البلاد والإجراءات المتحرّرة التي اتخذتها من أجل مصالح سكان تونس «وأن جهود

---

(١٠٧) «Old Problems in New Tunisian,» World Jewry (1958), p. 3.

(١٠٨) Haddad, Ibid., p. 14.

(١٠٩) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 319.

(١١٠) Haddad, Ibid., p. 14.

(١١١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 79, no. 23 (July 1957), and «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 21 (July 1958).

هذا البلد لتدشين عصر من الديمقراطية يتوافق مع رغبة اليهود لتكييف تنظيمهم الداخلي وحياتهم الروحية مع الفكرة العامة للاستقلال»[١١٢]. ووافق زعماء الطائفة على سياسة الدمج واعتذر ألبرت بيسيس، في مقابلة جرت بين زعماء من العرب واليهود لرئيس الجمهورية، عن تكلمه بالفرنسية قائلاً «إن تعليمي هو المسؤول عن ذلك، وأنا واثق بأن أطفالنا وأحفادنا سوف يتكلمون العربية كالفرنسية... ونحن سنعمل على التمازج الكامل بين عنصري الشعب»[١١٣].

وقد دلت العلاقات بين العرب واليهود في ما بعد على حسن التفاهم والإخاء السائدين في تونس. ففي زيارة لرئيس الجمهورية إلى الحي اليهودي في مطلع عام ١٩٥٧ قال إن «زيارته هي تجديد للأخوّة بين المواطنين التونسيين الذين خلقهم إله واحد»[١١٤]. كما ساهم اليهود في جمع التبرعات للحملة القومية لمساعدة بنزرت[١١٥] (وكانت قد وجهت إلى يهود تونس اتهامات بمساعدة الفرنسيين، ودعا حزب «الدستور الجديد» السكان إلى إنهاء الحملة ضدهم).

وكان المؤتمر اليهودي العالمي على اتصال دوماً مع الحكومة التونسية لبحث أوضاع اليهود في تونس[١١٦]. وقد وجه رئيس الجمهورية التونسية كلمة إلى يهود تونس بمناسبة زيارته لكنيس اليهود في جزيرة جربة (والذي يعود تاريخه إلى ما قبل ٢٥٠٠ سنة ويعتبر أقدم المعالم اليهودية في تونس) قال فيها «إن الدولة هي لكل الشعب التونسي دون تفرقة عنصرية أو دينية، وإن همّ الدولة هو مساعدة كل أبنائها ولا تطلب منهم شيئاً إلا الإخلاص في الكلام والعمل»[١١٧]، لقد كان اليهود يتمتعون بكل حقوقهم المدنية ولهم صحفهم الخاصة التي ينشرون فيها ما يريدون منها لو بتي ماتان (*Le Petit Matin*) الناطقة بالفرنسية ويديرها أندريه باروخ[١١٨]، كما كانت حريتهم الدينية مصانة ومراكزهم الدينية في كل مكان وتعتبر من أفخم الأبنية في تونس[١١٩]. كما يقومون بالحج إلى جزيرة «جربة» للاحتفال الديني هناك حسب التقاليد اليهودية، وهم أحرار

(١١٢) Haddad, Ibid., p. 15.

(١١٣) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 319.

(١١٤) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 99, no. 1 (February 1967).

(١١٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 88, no. 3 (September 1961), <http://www.newspapers.com/newspage/49967762/>.

(١١٦) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 87, no. 7 (March 1961), <http://www.newspapers.com/newspage/49965958/>.

(١١٧) *New York Time*, 28/11/1966.

(١١٨) الثورة (دمشق)، ٤/ ٨/ ١٩٦٦.

(١١٩) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 87, no. 7 (March 1961).

في التنقل. كما أن المنظمات اليهودية التي تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية تتلقى إعانات مالية من المجالس البلدية(١٢٠). وقد سعت الحكومة التونسية لإخراج اليهود من «الحارات» القديمة وبنائها على نماذج حديثة، لأن هذه الأحياء أصبحت تهدّد حياة سكانها، ومُنحت العائلات تعويضات مناسبة أو أُسكنت في الأبنية الحديثة التي أنشأتها البلديات(١٢١).

ثالثاً: يهود جزيرة جربة

يلحق بيهود تونس طائفة يهودية متميزة لا يمكن فصلها عن بنية شمال أفريقيا، هم يهود جزيرة جربة، إذ استطاعت هذه الطائفة التأقلم مع الظروف المتغيرة والمحافظة على سلامة هويتها الدينية والطائفية(١٢٢).

وتتركز في مجموعتين (الحارة الصغيرة والحارة الكبيرة) تشكلان أقدم المستوطنات اليهودية في شمال أفريقيا: الحارة الصغيرة، هي قرية بممارّها الضيقة الظليلة الهادئة ترتبط بكنيس الحج، والحارة الكبيرة هي المستوطنة الأكبر ترتبط بصورة وثيقة مع سوق المدينة. وسبقت هذه المستوطنة اليهودية الإسلام كما سبقت السيطرة الرومانية وهدم الهيكل عام ٧٠ ميلادية. وتكثر الروايات حول بداية الوجود اليهودي في جربة. ويعود التاريخ الأكثر تداولاً لأول مستوطنة يهودية في جربة إلى ما بعد هدم هيكل سليمان ٥٨٦ ق.م، إذ هربت مجموعة من الكهنة التي كانت تقوم بخدمة الهيكل من القدس إلى جربة، حاملين معهم بعض أحجار الهيكل في القدس، وأضيفت الأحجار إلى الكنيس «غريبة» (Ghraiba) الذي أُنشئ في جربة. وبسبب آثار هذا الكنيس وارتباطه بالهيكل المقدس في القدس أصبح موقع «غريبة» مكاناً للحج والإجلال.

تروي الأساطير حول مكانة يهود جربة أنهم جزء من الشعب اليهودي، وهذا يضعهم في مركز مشرّف لارتباطهم بالأرض المقدسة. ولا يوجد أي دليل من آثار أو نقوش لإثبات الوجود اليهودي في جربة، واعتقد بعض الرحالة في بداية هذا القرن أنهم استطاعوا تمييز بقايا كنيس بين الآثار الرومانية في القنطرة جنوب الجزيرة(١٢٣).

(١٢٠) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 84, no. 26 (February 1960).

(١٢١) *New York Herald Tribune* (9 March 1965).

(١٢٢) Abraham L. Udovitch and Lucette Valensi, *The Last Arab Jews: The Communities of Jerba, Tunisia* (New York: Harwood, 1984), p. 3.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١١.

وأخذت المعلومات الأولى الموثوقة الخاصة بيهود جربة من وثيقة في القرن الحادي عشر، تثبت أن الجزيرة لم تكن معزولة عن الحركات التاريخية الرئيسية التي أثرت في جنوب شواطئ المتوسط. إذ ظهرت مستوطنة يهودية في النصف الأول من القرن الحادي عشر في جربة. وعمل يهود جربة بنشاط في التجارة التي امتدت من إسبانيا إلى تونس وصقلية إلى مصر ثم إلى جنوب الجزيرة العربية والهند. وكانوا جزءاً من الشبكة التجارية العالمية التي ربطتهم، ليس فقط مع أبناء دينهم التجار في تونس ومصر، بل جعلتهم على اتصال مع التجار الإيطاليين في جنوة وفينيسيا الذين بدأوا مغامرتهم عبر المتوسط بحثاً عن بضائع شمال أفريقيا والشرق. وفي أوائل القرن الحادي عشر أظهر يهود جربة تحركاً جغرافياً، وهذا التحرك بقي صفة ملازمة لهذه الطائفة في القرون التي تلت. وتقرر مصير الطوائف اليهودية في جربة بتفاعلها مع الاتجاهات السائدة في الأوساط اليهودية في شمال أفريقيا. وتركز اهتمام يهود جربة على الممارسة الدينية، وهذا يدل على الوجود اليهودي المستمر في جربة. وفي أوائل القرن الثالث عشر تبين من مصادر لاتينية أن يهود جربة قد استوطنوا في عام ١٢٣٩ في صقلية، وشكّلوا في باليرمو طائفة متميزة، وحصلوا من الملك النورماندي فريدريك الثاني على امتيازات خاصة مثل تعهد مادتي النيلة والحنّة، وخدموا لتحصيل ضرائب المزارعين للملك النوماندي[١٢٤].

وخلال القرن السادس عشر وقع سكان جربة في دوامة أحداث كبيرة: المنافسة بين إمبراطوريات الشرق والغرب. وقد أطلق الإمبراطور الروماني شارل الخامس حملة ضد جربة عام ١٥٦٠ عند انتقال مركز ثقل العالم باتجاه الأطلسي (مع حركة الكشوف الجغرافية). وفي السجلات المالية للحكومة العثمانية ظهر اليهود في القرن الثامن عشر كدافعي الجزية مثل غيرهم من أهل الكتاب مقابل تقديم الحماية والتسامح لدينهم وفقاً لأحكام العهدة العمرية[١٢٥]، واستمر يهود جربة في دفع هذه الضريبة مع ارتداء ملابس مميزة، حتى ألغيت وفقاً لميثاق عام ١٨٥٧ وهو ميثاق الحقوق الأساسية لرعايا الدولة العثمانية.

في تلك الفترة، ظهرت جربة كمركز هام للتعليم اليهودي تضاهي تونس كطائفة متطورة جداً تدعم نفسها بنفسها. لم تكن جربة الطائفة التونسية أو الشمال أفريقية

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤.
(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

الوحيدة التي قدمت حاخامات وعلماء بارزين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنها لم تكن المكان الوحيد الذي تمارس فيه أعمال المحاكم الحاخامية، ولكن جربة وحدها هي التي استطاعت دعم القيادة الدينية والحفاظ عليها خلال فترة الاستعمار وما بعدها(١٢٦)، في الوقت الذي كان فيه النسيج الطائفي منحلاً في كل مكان. وقد امتد نفوذ جربة إلى مناطق أخرى وبذلك وسّع أهلها الطوائف الأقدم، أو شكّلوا طوائف جديدة في «قفصة» إلى الغرب وبنغازي في الشرق. وحمل سكان جربة معهم كتبهم وعاداتهم وقيمهم، ومنذ مئة عام أصدر سكان جربة ما يقارب ١٠٠ كتاب بعضها مخطوط أو قيد الكتابة، وهي جزء من إنتاج باحثين وحاخامات ورجال علم. وخلال القرن العشرين كرّس يهود جربة الجهد والوقت لتأليف وطباعة الكتب، واستطاع قادة الدين في جربة إقصاء وقمع الجهود لإدخال العناصر الدنيوية أو الغربية في نظامهم التعليمي. وواجهت منظمة «الأليانس» في جربة مقاومة لإدخال النمط الذي يتمتع به يهود أوروبا لأن حاخامات جربة فهموا ذلك تهديداً وتدنيساً لتقاليدهم(١٢٧). وفي أماكن مثل قابس وصفاقس ربط أهل جربة أنفسهم بمجموعات أخرى من اليهود. وإلى حين إدخال الإصلاحات الإدارية عند استقلال تونس، كانت مستوطنات المهاجرين في جربة تتبع سلطتين قضائيتين منفصلتين، خضع بعضها لعادات الحارة الصغيرة ولسلطة حكم الحاخامات، بينما وقع الباقي ضمن المجال الديني والحاخامات للحارة الكبيرة.

وتتشابه القريتان من الداخل مثل أي حي لأي قرية أو مدينة تقليدية: مجموعة بيوت بيضاء تشغلها أُسرة أو أكثر، البيوت منفصلة من خلال حارات صغيرة، وممارّ المنطقة بأسرها تظهر فيها إشارات الحياة اليهودية: المقابر على محيط القرى، الكُنس والمدارس مرتبطة بها، وعلى أساس هذا النموذج التونسي العام أوجد يهود جربة بديلاً أساسياً عبارة عن هندسة يهودية خاصة، وديكور خاص، بحيث ترضي حاجاتهم الدينية والاكتفاء الذاتي المثالي للأسرة. وظل هناك تطابق بين الهندسة المحلية والطقوس اليهودية(١٢٨). ورغم أن الحدود الإثنية والدينية بين المسلمين واليهود موجودة في السوق، فإنه لم يكن هناك حاجز ديني لتبادل البضائع والخدمات بين يهود جربة ومسلميها. كان اليهود هم الرواد في مجالات قليلة في السوق وسيطروا على معظم النشاطات الاقتصادية التي امتدت إلى ريف جربة ومدن وواحات جنوب تونس.

---

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

وخلال السنوات التالية توضح النجاح الاقتصادي بانتشار بيوت جديدة وتعديل البيوت القديمة، وأصبح ارتفاع البيوت مسألة منافسة، والتعديلات التي فرضها الذوق الجديد جعلت من الضروري التخلي عن العديد من مكوناته الأصلية، وجرى استعارة نماذج غربية. ولم يكن اليهود على استعداد لقبول تغيير الملابس المفروضة من الخارج، وأسماء القرى أصبحت قابلة للنقاش. وقد أزالت السلطات المحلية اسم «الحارة الصغيرة» واستبدلتها باسم «الرياض». وتشير كلمة حارة باللهجة التونسية إلى الحي اليهودي، بينما تعني كلمة «رياض» الحدائق. وتريد السلطات التأكيد أن أشكال التفرقة بين أهل تونس قد اختفت، وأنه لم تعد هناك حاجة إلى الحي اليهودي (الغيتو)، وسميت الحارة الكبيرة «الصواني» وتعني «الحدائق»، وقد تجاهل اليهود الاسم وأصرّوا على التفكير في أن الحارتين أراضٍ يهودية. واستوردت الجزيرة حاخامات، كما شهدت توسّعاً للحج ولوحظ تفوقها الديني في شمال البلاد كما الحال في الجزائر المجاورة.

بالمقابل، فإن معظم الجماعات الأخرى كانت تنجح في إزاحة النخبة الدينية، وقد تراجع التعليم الديني والسلطة الحاخامية والأيديولوجيا التي تمثلها في مواجهة العلمانية والأهمية المتزايدة للثقافة الفرنسية، وهو ما جعل الحركة الاجتماعية ممكنة مع مجيء الاستعمار الذي غيرّ كلّياً الإطار التقليدي للطائفة[١٢٩]. إن كثيراً من الطوائف اليهودية الأكبر كانت تتألف من عنصرين. مثلاً، في المدن التونسية وُجد اليهود الإيطاليون من «ليفورنو» إلى جانب يهود تونس، وقاموا بتوريد النماذج الثقافية من أوروبا. وفي جربة هناك عدد من العائلات الإيطالية مرتبطة بتجارة المتوسط الواسعة استوطنت سوق «هومت» (Houmt) في القرن التاسع عشر، وهي منفتحة نحو التأثيرات الغربية. مع ذلك، ورغم ثروة أفرادها وسلطتهم، قاموا ببناء كنيس في السوق، وساهموا في مشاريع يهودية، فاحتلوا مراكز مرموقة ضمن طائفة، فإن التجار منهم لم يستطيعوا فرض رأيهم على الطائفة التي بقيت مخلصة لنماذجها الخاصة.

ولعدة سنوات كانت السلطات المستعمرة ووجهاء اليهود في تونس يقولون إن جربة طائفة مختلفة لكنها لم تكن ذليلة أو جاهلة، بل كانت تقاوم أي تحدٍ لقيمها. وسواء من خلال الجموع في سوق هومت أو من خلال مجموعات صغيرة في حارات القرى، فإنه يتبين أن سكان جربة ليسوا متجانسين وأنهم من مجموعات مختلفة. ويظهر يهود جربة كمجموعة إثنية بين طوائف أخرى في الجزيرة، وكغيرهم من سكان الجزيرة، كان

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٠.

اليهود يرتدون ثياباً تقليدية أو ملابس متأثرة بالطراز الغربي، ولكن عدداً من المؤشرات التي تدل على الهوية اليهودية[١٣٠].

وقد تراجعت الحدود الفاصلة بين اليهود والمسلمين والتي تتميز بطريقة لباسهم ببطء ولم تعد واضحة، مع ذلك لا تزال هناك بعض الفروقات: فبينما يتحدث أغلبية سكان جربة العربية، كان لليهود لهجتهم المميزة وهي لهجة موشحة بكلمات عبرية وفيها تعابير اصطلاحية فيما بينهم، والنساء اليهوديات يستخدمن لغة حديثة، بينما تعوق هذه الفروق الدقيقة تواصلاً شفهياً. ومن ناحية أخرى، يبدو التواصل الخطي مستحيلاً باعتبار أن اليهود، خلافاً لمعظم سكان جربة كانوا يجهلون حتى وقت قريب الكتابة العربية والفرنسية، فهم يكتبون إما بالعبرية أو اليهودية العربية (أي تحويل كلامهم بالعربية إلى أحرف عبرية). ومن خلال طباعة العديد من الأعمال بلهجتهم، ومن خلال مطابعهم الخاصة، فإن يهود جربة قدّموا حالة أدبية بلهجة جنوب تونس. ومن تبادل الرسائل الداخلية نجد أن يهود جربة لا يستخدمون نظام الكتابة العالمي، وبينما تزودوا بالعبرية الحديثة الارتجالية فإنهم استمروا بتفضيل المغربية الارتجالية. ومن خلال الرفض المزدوج لأي لهجة سائدة فإن يهود جربة لم يميّزوا أنفسهم فقط من جيرانهم المباشرين ولكنهم تميزوا أيضاً عن مجموعات اليهود الأخرى[١٣١].

وكي يحافظ يهود جربة على هويتهم أقاموا سلسلة من الحواجز حول طوائفهم، وبذلك حافظوا على وحدة ثقافتهم[١٣٢].

يتبع الزمن خطاً يفصل المسلمين عن اليهود، كل مجموعة لها تقويمها وأسماء شهورها وحساباتها الخاصة. ومنذ فترة الاستعمار تمت إضافة التقويم المسيحي. وتعترف كل مجموعة ظاهرياً بمظاهر طقوس وممارسات الطرف الآخر. وتؤكد الاحتفالات الكبيرة في جربة وجود الطائفة، وتقام الصلوات في الأيام المقدسة في أربعة كُنس فقط من الحارة القديمة التي يبلغ عددها أحد عشر. وفي الحارة الصغيرة تقام الصلاة في كنيس «غْريبة» (Ghriba).

كان عدد سكان جربة عام ١٩٢٦ من كلا المجموعتين ٣٨٠٠ نسمة، وفي الخمسينيات ضمت طوائف جربة اليهودية ٤٥٠٠ نسمة. ومن أجل خدمة حاجاتهم

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٩.
(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

الدينية احتفظوا بمجموعة من الكُنسُ لا تقل عن عشرين كأماكن تجمّع للعبادة والدراسة والحديث والتبادل الطائفي، ولا تحضر النساء. ومع تناقص عدد اليهود بقي ١٧ كنيساً في الحارة الكبيرة والصغيرة والسوق وأفضلها كنيس غْريبة لدوره كمركز للحج والزيارة والسياحة؛ ولامتلاكه مواصفات مختلفة عن باقي الكُنس التي لها الطراز نفسه وتشكل ما يدعى «أرخبيل جربة»[١٣٣].

ويبدو أن هناك أساطير متناقضة بخصوص اسم الكنيس وموقعه. تقول أول أسطورة إن الجزيرة تبدو غريبة ورائعة (كلمة غريبة بالعربية) بالنسبة إلى اليهود الذين جاؤوا بعد هروبهم من فلسطين وأقاموا الكنيس، وبدأت دلائل سمعة هذا الكنيس بالظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى المسلمين كانوا يقرّون بصفته المقدسة، وقد بدأ بجذب الناس المتدينين بصورة بطيئة من ليبيا وتونس وبأعداد أكبر[١٣٤].

يتم الحج إلى غريبة بعد شهر من الفصح (بين ٤ ـ ١٨ أيار/ مايو) ويستمر ٣٣ يوماً. ويجذب الكنيس التجار والمتسولين والحجاج؛ ويُجري التجار المزادات للحصول على مخازن في الخان، ويأتي الحجاج بصورة متوالية يكرّسون أنفسهم للعبادة ويقدّمون مساهمة إلى لجنة الكنيس. وبعد الطواف في المكان المقدس يخرج الحجاج إلى القاعة الخارجية حيث يحتفلون. خلال الأيام الأولى للحج يقوم سكان جربة بمرافقة وخدمة الحجاج. وتبلغ ذروة الحج بين ١٧ و١٨ أيار/ مايو عندما يتم إخراج الشمعدان الكبير من مخزنه ويُحمل إلى الحارة الصغيرة، عندها تملأ حشود الناس الباحة والأروقة ويقوم أحد القراء بالصلاة وتُوزَّع الفواكه المجففة والشراب على الجميع[١٣٥].

ويبدو أن هذا الحج لأناس جاؤوا من بعيد إلى مكان ليس «بالأرض الموعودة» هو شكل من السياحة ومجرد عملية تجارية رابحة لوكالات السفر التي تنظمها. والحقيقة أن النشاط الروحي غير موجود، وليس هناك صلوات أو تأمل من جانب الحجاج. إن زيارة جربة تمنح كغيرها من الرحلات المشابهة، وهماً بانقلاب اجتماعي؛ إنها استراحة وألعاب وجوّ عطلة والتفاخر بإنفاق المال الضائع حقاً. وفي هذا الحج يفوق عدد النساء الرجال، ويسمحن لأنفسهن بالرقص والغناء والتفاخر بثيابهن بعيداً من بيوتهن[١٣٦].

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(١٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

رابعاً: يهود مراكش

لليهود في مراكش تاريخ طويل، فقد ظهروا في البلاد على شكل موجات متتابعة تعود بدايتها إلى القرن الثالث قبل الميلاد واستمرت حتى العصور الحديثة. والمستوطنون القدامى فئتان: الأولى، جاءت من فلسطين بعد تهديم معبد سليمان في القرن الأول؛ والثانية، من القبائل البربرية التي اعتنقت اليهودية في نهاية الفترة الرومانية وخلال الحكم البيزنطي. سكن المستوطنون القدامى المدن الصغيرة في وسط مراكش وجنوبها وفي الواحات والقرى الجبلية؛ أما المهاجرون الجدد فينحدرون من موجات الهجرة القادمة من إسبانيا في مطلع العصور الحديثة، واحتفظوا باللغة الإسبانية القديمة. وقد اندمج اليهود في إسبانيا في العصور الوسطى تماماً في حياة البلد بحيث أصبح «السفارديم» لقباً لمجموعة كاملة من اليهود. واستمرت آثار الحضارة العربية الإسبانية في إسبانيا المسيحية ومراكش المسلمة[١٣٧].

وانضم إلى المهاجرين القادمين من إسبانيا في ما بعد مهاجرون من فرنسا وإيطاليا وسائر البلاد اللاتينية واستقروا في المدن الكبرى في شمال مراكش، وكان لهم علاقاتهم التجارية الخارجية مع جميع أنحاء العالم في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعلى مر العصور، اختلط القادمون الجدد باليهود المراكشيين من أهل البلاد.

ووجد اليهود في مراكش التسامح والمساواة والعدالة، فكانت مراكش ملجأ لآلاف منهم طُردوا من أوروبا، وأصبح باستطاعتهم الوصول إلى السلطات في أي وقت شاؤوا. كما إن المرسوم الملكي (الظهير) الذي أصدره السلطان محمد بن عبد الله عام ١٨٦٤ ينص على أن يعامل اليهود في المملكة، من قبل الحاكم والإداريين وسائر المواطنين طبقاً للعدل، وأن تكون لهم المساواة أمام المحاكم. وقد أدّى اليهود في مراكش دوراً مهماً ومستمراً في الحقول الاقتصادية والثقافية والسياسية[١٣٨].

وفي ٣ آذار/ مارس ١٩١٢ أُجبر سلطان مراكش على توقيع معاهدة حماية مع فرنسا استأثرت بمقدرات البلاد، كما عقد السلطان معاهدة في إسبانيا في ٢٧ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩١٢ قضت بأن يكون الريف (شمال المغرب) تابعاً للاحتلال الإسباني،

---

(١٣٧) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 17 (June 1958), <http://www.newspapers.com/newspage/49968822/>.

(١٣٨) El-Mehdi Ben Aboud, *Morrocans of Jewish Faith* (New York: Arabs Information Center, 1961), p. 3.

وأصبح المغرب مقسماً إلى ثلاث مناطق: منطقة الحماية الفرنسية والمنطقة الإسبانية ومنطقة دولية (طنجة).

كان وضع اليهود في مراكش يشبه وضع يهود تونس؛ فلم يُمنحوا الجنسية الفرنسية كيهود الجزائر ولكنهم مُنحوا امتيازات كبيرة، وحاولت فرنسا أن تخلق منهم قوة جديدة تقف بين الحماية الفرنسية (والرعايا المستعمَرين) في محاولة للإخلال بالتوازن الذي كان قائماً بين العرب واليهود قروناً عديدة(١٣٩).

مع ذلك ظلت السلطات المحلية في مراكش لا تفرّق بين رعاياها على أساس الدين والمذهب. وكمَثَل على ذلك ما جرى في مراكش أثناء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٠ حين حاولت حكومة فيشي الفرنسية اضطهاد اليهود بتطبيق القوانين النازية ونجح سلطان مراكش (محمد الخامس في ما بعد) في حماية يهود بلاده لأنهم مواطنون عرب، وقد بعث رئيس الاتحاد الإسرائيلي الفرنسي (الأليانس) رسالة إلى السلطان يشكره باسم جميع اليهود الفرنسيين لأنه أنقذ حياة الكثيرين من إخوانهم في الدين(١٤٠).

ولم تكن هناك إحصاءات دقيقة عن عدد اليهود في مراكش حتى عام ١٩٤٧، وهناك تقديرات تعود إلى عام ١٨٩٣ وضعها الأب «شارل دو فوكو» (Charles de Foucauld) الذي زار بلاد المغرب في نهاية القرن التاسع عشر ووضع كتاباً بعنوان التعريف بمراكش *(Reconnaaissance du Maroc)* قدَّر عدد اليهود بـ «٧٢٠٠ عائلة مبعثرة في كل البلاد»، بينما تقديرات «آرثر روبين» (A. Ruppin) عام ١٩٢٧ تجعلهم ١٧٥ ألفاً. وبلغ عدد يهود مراكش (المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية) عام ١٩٤٧ (٢٠٣٨٣٩)(١٤١)، وحسب إحصاء عام ١٩٤٧ قدّر عدد سكان مراكش (تحت النفوذ الفرنسي) كما يلي: ٨,٦١٤,٠٠٠ منهم ٨,٠٨٨,٥٥١ مسلمون و٢٠٣٨٣٩ يهودياً و٣٢٤٩٩٣ أوروبياً (منهم ٢٦٠٩٩٧ فرنسياً)؛ أي أن اليهود يشكلون ٢,٣٦ بالمئة من مجموع السكان. أما المنطقة الواقعة تحت النفوذ الإسباني فقد قدر عدد السكان ١,٠٨٢,٠٠٩ منهم ٩٩٥٣٢٩ مسلماً و٧٢٠٩٦ إسبانياً و١٤١٩٥ يهودياً؛ أي أن اليهود يشكلون ١,٣ بالمئة من مجموع السكان.

---

(١٣٩) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 174.

(١٤٠) وكان المستشرق الفرنسي جاك بيرك قد عاش هذه الوقائع شخصياً في بلاد المغرب. انظر: المصور (القاهرة) (٧ شباط/ فبراير ١٩٦٩)، و Ben Aboud, Ibid., p. 186.

(١٤١) Chouraqui, Ibid., p. 186.

ويعيش ٨٠ بالمئة منهم في مراكز مدنية، حيث يشكلون ٩ بالمئة من مجموع السكان؛ أي أربعة أضعاف نسبتهم العامة للسكان، ثلثهم تقريباً في مدينة الدار البيضاء (٧٧١٠٥) وربعهم في مدينة مراكش (٥٠٣٠٧) ويتوزع الباقي بين فاس (٢٢٤٨٤) ومكناس (٢٢٢٦٩) والرباط (١٩٩٢٥) ووجدة (٦٨٨٤) وأغادير (٤٨٥٨) وسائر المناطق، ويضاف إليهم[١٤٢] ١٩٥ ,١٤ في المنطقة الإسبانية في مراكش و٢٠ ألفاً في منطقة طنجة الدولية[١٤٣]. وقدّر أن نحو ٤٥ بالمئة من السكان اليهود في مراكش هم من أصل عربي بربري و١٣ بالمئة من أصل آرامي عبري و١٧ بالمئة من نسل المهاجرين من إسبانيا وسائر البلاد اللاتينية، و٤ بالمئة من المهاجرين المتأخرين من ألمانيا[١٤٤].

أما من حيث التنظيم الطائفي فقد تمتع يهود مراكش (قبل فرض الحماية الفرنسية) بنوع من الحكم الذاتي الذي عرف في سائر البلاد العربية الإسلامية، فكانوا يتبعون في أمور الأحوال الشخصية تشريع المحاكم الحاخامية التي يعينها السلطان من هيئة من المرشحين تقدّمها الطائفة، كما كانت لهم لجان طائفية مهمتها جمع الضرائب الموضوعة على اللحم ومدخولات الأوقاف وتوزيعها على الأعمال الخيرية.

وفي عهد الحماية لم يجر تعديل على وضع اليهود القانوني فظلوا رعايا السلطان يتبعون تشريعهم الخاص وتنظيمهم الطائفي، ولم يحصلوا على الجنسية الفرنسية كما حدث ليهود الجزائر، لذلك سعى بعضهم للحصول على جنسية إحدى الدول صاحبة الامتيازات أثناء وجودهم في الخارج (كثير من المراكشيين لهم جنسية إنكليزية)، كما أن بعضهم حاول إثبات أصله الجزائري للحصول على جنسية جزائرية[١٤٥].

وقد أُعيد تنظيم «المحاكم الحاخامية» (Tribunaux Rabbiniques) حسب المرسوم الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩١٨ لتفصل بين اليهود في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث طبقاً للتشريع اليهودي، وجعلت كل محكمة مؤلفة من أربعة من الحاخامين. وسمحت بأن تصدر هذه المحاكم أحكامها باللغة العبرية، كما أنشأت محكمة يهودية عليا في الرباط لاستئناف أحكام المحاكم الحاخامية مؤلفة من أربعة من

---

(١٤٢) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 271.

(١٤٣) جون جنتر، في داخل أفريقيا (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٥٧)، ص ١٠٢ و١٧٥ ويرى المؤلف أن في طنجة ثلاثة أصناف من اليهود: الأصليون (ولا يمكن تمييزهم من المغاربة)، ويهود أتوا من إسبانيا في العصور الوسطى، ويهود لاجئون من وسط أوروبا.

(١٤٤) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 271.

(١٤٥) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 179.

الحاخامين أيضاً. كما عمل المرسوم على تنظيم لجان الطائفة اليهودية وإعطائها وجوداً قانونياً خاصاً، فأصبحت تُعرف باسم المجالس الطائفية اليهودية، كما وسّعت دائرة اختصاصها إذ أصبح لها سيطرة ونفوذ في كثير من المسائل الطائفية اليهودية كمساعدة المحتاجين وإدارة الأوقاف وملاحظة القيام بالشعائر الدينية. وتتألف المجالس من رئيس المحكمة الحاخامية أو حاخام مندوب من قبله ومن أعيان يهود يعيّنون طبقاً للقوائم التي يقدمها اليهود. وتتألف ميزانية الطائفة من تبرعات وهدايا ومدخول الضرائب والأوقاف. وقد نظمت شؤون الطائفة اليهودية في منطقة طنجة الدولية (حسب اتفاقية باريس عام ١٩٢٣) وكذلك في منطقة مراكش الإسبانية على الأسس نفسها التي نظمت فيها أحوال الطائفة اليهودية في منطقة مراكش (منطقة الحماية الفرنسية) مع توسيع لصلاحيات المجالس الطائفية في منطقة النفوذ الإسبانية حسب المرسوم الصادر ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠ بحيث أصبحت الطائفة فيها (وبخاصة في تطوان) مستقلة تمام الاستقلال دينياً واجتماعياً وثقافياً[١٤٦].

وقد أُعيد تنظيم المجالس الطائفية عام ١٩٤٥ وحددت مهامها الاجتماعية والدينية وإدارة الأمور الدينية. وفي تنظيم آخر في عام ١٩٤٧ سُمح باتحاد هذه المجالس في مجلس طائفي عام يجتمع سنوياً في الرباط تحت إشراف موظف فرنسي يرأس الجلسات[١٤٧].

وقد أدّى اليهود دوراً كبيراً في حياة البلاد الاقتصادية قبل عهد الحماية، ومارسوا أعمالاً لا تقتضي الاستقرار في مكان ثابت وتتيح في الوقت نفسه تجميع الثروة المنقولة[١٤٨] فأصبحوا صرّافين وتجّاراً وصنّاعاً، وعملوا في المهن الحرة كما كانوا نشطين في ميدان الاستيراد والتصدير وكان لهم علاقاتهم التجارية في جميع أنحاء العالم منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وفي السنوات التي تلت توقيع معاهدة الحماية بين فرنسا وسلطان المغرب ٣٠ آذار/ مارس ١٩١٢، زاد نشاط اليهود الاقتصادي في مراكش[١٤٩]. وفي إحصاء

---

(١٤٦) محمد المكي الناصري، الأجناس الإسلامية في المملكة المغربية (تطوان: [د. ن.]، ١٩٣٥). ويذكر المؤلف أن أهل المغرب قد احتجّوا على ذلك وقدّموا العرائض إلى جلالة السلطان وكتبوا المقالات في الصفحة مطالبين بحقوقهم وبمساواتهم باليهود، وبخاصة في شؤون الإشراف على الأوقاف الإسلامية.

(١٤٧) Chouraqui, Ibid., p. 179.

(١٤٨) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 274.

(١٤٩) Chouraqui, Ibid., pp. 223-226.

١٩٤٧ قُدّر عدد العاملين في مراكش من اليهود بـ ٦١١٦٤ نسمة (أي ٣٠,٤ بالمئة من تعداد اليهود المقيمين آنذاك) ونحو ٢٨٤٦٩ (أي ٤٦,٥ بالمئة) منهم يعملون بالتجارة، و٣٦,١ بالمئة (أي ٢٢١٠٠) يمارسون المهن الصناعية المتنوعة كصناعة الأخشاب والنجارة والأبنوس وصناعة المعادن النفيسة والصناعات الغذائية والكيميائية والكاوتشوك والورق والكرتون والطباعة والتجليد والتصوير والنسيج والتعدين؛ فيشكلون بذلك القوةّ العاملة اليهودية في مراكش. ويوجد في مراكش عدد أكبر من تونس من العاملين بقطاع الزراعة (٢١١٨) أي ٤,٠١ بالمئة من العاملين منهم ١٤٩٣ مالكاً و٧١٨ عاملاً، وأغلبهم من الجماعات اليهودية الموجودة منذ القديم في جنوب مراكش، ويُعتقد أنهم ينحدرون من البربر الذين تحوّلوا إلى اليهودية. إضافة إلى ذلك فإن ٩٧ يهودياً يعملون في ٥٣ مشروعاً للصيد. ويقدّر أن ٧,٦ بالمئة من مجموع العاملين في مراكش يمارسون مهناً حرة (ونسبتهم إلى عدد اليهود العام مرتفعة)(١٥٠)، أو وظائف في البنوك والإدارات العامة (وظائف ذوي الياقات البيضاء) والتي تتدرج من المدير إلى المحاسب والكاتب(١٥١).

وعن أوضاع يهود مراكش الاجتماعية يلاحَظ أنه خلال فترة الحكم الأجنبي وُجدت طبقة عليا أو رتبة ذات امتيازات تشكل النخبة في البلاد، وتتألف من الإداريين والخبراء والموظفين الكبار... إلخ. بينما يشكل أهل البلاد القوة العاملة التي تحفظ سير الاقتصاد، وبين هاتين الفئتين يقف اليهود؛ فبعضهم (وهم أقلية من التجار الكبار وأصحاب الصناعات والموظفين الكبار) مع النخبة الأوروبية الغنية المرفهة، أما الأغلبية فهم من المستخدمين الذين لا يملكون شيئاً إلا عملهم(١٥٢).

ومن جهة أخرى يوجد في القرى الواقعة وراء جبال الأطلسي بعض اليهود القرويين في المناطق الفقيرة ويعيشون في ظروف غاية في الانحطاط والبؤس(١٥٣)، كما يوجد في المدن عدد لا بأس به من الفقراء الذين يعيشون على التبرعات المحلية والخارجية

---

(١٥٠) قدّر في عام ١٩٥٦ أنه بين ٤٥ طبيباً مراكشياً مسجلاً رسمياً، يوجد ٢٥ طبيباً يهودياً وبين ٥٥ محامياً مراكشياً يوجد ٢٨ يهودياً. انظر: Schechtman, Ibid., p. 275.

(١٥١) في مقال عن دور آل روتشلد الاقتصادي في مراكش «أنهم تسلّلوا عن طريق الاستعمار وهم يهيمنون على قطاع المناجم والشركات المعدنية ومجالات البناء أو الأشغال العامة وقطاع الملاحة البحرية وتسويق السيارات ومؤسسات السياحة». انظر: عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٧٧ نقلاً عن: الحرية (بيروت)، ١٩٦٧/٨/٧.

(١٥٢) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 275.

(١٥٣) جنتر، في داخل أفريقيا، ص ١٠١ ـ ١٠٢ و١٧٥.

(الصدقة) ويقطنون «الملاّح» (Mellah) غالباً[١٥٤]، وتمثل (الملّاح) أي الحيّ اليهودي الصفة المميّزة للحياة اليهودية في مدن مراكش، وبيوت الحي على الطراز المراكشي وهو مجاور للأحياء العربية، والوصول إليه عبر شوارع ضيقة تحيط بها حوانيت صغيرة تضم الصناعات والأعمال المختلفة التي تتوزع حسب أنواعها في أسواق منفصلة، ومن هذه الأسواق تتفرع أزقة ضيقة هي طرق مسدودة يعيش فيها الناس في بيوت صغيرة تزدحم بالسكان ولا تتوافر فيها الشروط الصحية، وبخاصة بسبب ارتفاع نسبة الولادات وهجرة أعداد كبيرة من اليهود من المناطق الريفية والجبلية والصحراوية النائية نحو المدن الكبرى من أجل العمل بعد أن ساعدهم على ذلك تحسّن وسائل الانتقال[١٥٥].

وأحوال اليهود في الملّاح كأحوال سائر السكان الذين يعيشون في المستوى الاجتماعي نفسه، ولكن اليهود كانوا أسعد حظاً، إذ قد أثارت الأحوال المعيشية السيئة اهتمام الطوائف والسلطات اليهودية المحلية، كما أشار إلى ذلك تقرير السكرتير العام لمجلس الطوائف اليهودية عام ١٩٥٥، إذ خصّصت الحكومة مبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار خلال السنوات الماضية لتخفيف أزمة المساكن في الملّاح كما شجعت البناء خارجها[١٥٦].

وعملت المنظمات اليهودية العالمية من طريق أجهزة يهودية محلية على وضع برامج واسعة من أجل رفع المستوى الاجتماعي والصحي والثقافي لليهود في مراكش، وبخاصة سكان الملّاح[١٥٧]. ومن أشهر منظمات «OSE» الإنكليزية «جمعية حماية الصحة اليهودية» (Society for Protection Jewish Health)، التي عملت على مكافحة الأوبئة المزمنة بين اليهود كالتراخوما والأمراض الجلدية، وأنشأت مراكز صحية في معظم المدن ومراكز للعناية بالأطفال تقدم فيها الغذاء واللباس والعناية الصحية. كما كانت «اللجنة الأمريكية للتوزيع المشترك» (American Joint Distribution Committee 'A.J.D.C') تدعم مالياً مؤسسات يهودية كثيرة في خدماتها الاجتماعية والصحية والثقافية منها مدارس منظمة إعادة التأهيل من خلال التدريب (Organization

(١٥٤) المصدر نفسه. الملّاح هو الحي اليهودي في أي بلد مراكشي. ويذكر المؤلف (جنتر) أنها كلمة مشتقّة من ملح، إذ إن اليهود كانوا هم الذين يكسون في الملح رؤوس أعداء السلطان حتى لا تصاب هذه الرؤوس بالتلف عند عرضها على الجمهور.

(١٥٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 17 (18 June 1958), <http://www.newspapers.com/newspage/49968807/>.

(١٥٦) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 273.

(١٥٧) انظر: أعداد متفرقة من: *Jewish Chronicle Between* (1957), and (1964).

(of Rehabilitation Through Training 'ORT' التي تتولى تدريب الشباب على المهارات الفنية، وعملت كذلك على إنشاء «المطاعم المتنقلة» (Children Soup Kitchen) وتقديم المساعدات لآلاف العائلات التي هاجرت من المناطق النائية وتنظيم المعسكرات والنوادي للشباب. وعملت منظمة «Central British Fund» على وضع مشروع كامل لتحسين غذاء الأطفال اليهود في مراكش وإنشاء دور للعجزة بالاشتراك مع «OSE» كما كانت «مؤسسة صندوق إعادة التأهيل اليهودية» (Rehabilitation Fund for Jewish Relief) تقدم مساعدتها إلى شمال أفريقيا كله في حقول التعليم اليهودي. وقد ساهمت هذه الجهود في تحسين أوضاع اليهود في مراكش وتخليص سكان (الملّاح) من الأمراض ومن التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإخراج الآلاف منهم نحو الأحياء الجديدة. والواقع أن مثل هذه الفرص لا تتاح لسائر المراكشيين من أهل البلاد الذين يعيشون ظروفاً مماثلة.

أما عن التعليم ليهود مراكش: فيلاحظ أن بدء التعليم الحديث يعود إلى جهود الاتحاد الإسرائيلي (الأليانس)، الذي أسس شبكة من المدارس في المدن الرئيسية أولها في تطوان عام ١٨٦٢.(١٥٨) وظل الاتحاد الإسرائيلي مسيطراً على التعليم بين اليهود لعشرات السنين قبل الحماية الفرنسية، وقدم التسهيلات لأغلبية الأطفال اليهود في سن التعلم.

وفي عهد الحماية الفرنسية في مراكش أُحدثت مدارس رسمية(١٥٩) تسير على المناهج المقررة في فرنسا وتعلّم جميع موادها باللغة الفرنسية(١٦٠)، وكانت ثلاثة أنواع أساسية: مدارس أوروبية ومدارس فرنسية إسلامية ومدارس فرنسية إسرائيلية، فأصبحت المدارس اليهودية تنقسم من حيث الإدارة إلى نوعين: المدارس الفرنسية الإسرائيلية (فرنكو إسرائيليت) ومدارس الاتحاد الإسرائيلي (الأليانس)، والأولى رسمية تماماً تعود جميع نفقاتها على الخزينة المراكشية، أما الثانية فكانت تدار من قبل جمعية خاصة وفق اتفاقية معقودة بين إدارة المعارف وبين جمعية «الاتحاد الإسرائيلي»، وتدفع لها الخزينة المراكشية إعانة مالية كبيرة تناهز أربعة أخماس نفقاتها.

---

(١٥٨) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 173.

(١٥٩) انظر المعلومات الواردة من ساطع الحصري في: حولية الثقافة العربية (القاهرة)، السنة ٢ (١٩٥٢)، ص ٥٧٨ ـ ٥٨١. والملاحظ أن الإحصاءات لا تتناول إلا المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية (السلطانية). فقد قدّر مثلاً أنه في مدارس الأليانس وحدها في المناطق المراكشية الثلاث بلغ عدد الطلاب اليهود فيها (٢٥,٠٠٠) بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. انظر: Chouraqui, Ibid., p. 173.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

وتشير الإحصاءات التي نشرتها «إدارة التعليم العام» بمراكش إلى أن عدد التلاميذ اليهود كان كما يظهر في الجدول الرقم (٣ ـ ١):

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

عدد التلاميذ اليهود

العام	١٩٢٠	١٩٤٤	١٩٤٩
تلميذ	٥,٦٤٦	١٦,١٦٢	٢٢,٩٣٧

وتدل النسبة المئوية بين تعداد السكان وبين تعداد تلاميذ المدارس في مراكش (الواقعة تحت حكم الفرنسي) طبقاً لإحصاءات عام ١٩٤٧ المبينة في الجدول الرقم (٣ ـ ٢) على ما يلي:

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

النسبة المئوية بين تعداد السكان وبين تعداد تلاميذ المدارس في مراكش (الواقعة تحت حكم الفرنسي) طبقاً لإحصاءات ١٩٤٧

	مجموع السكان	مجموع التلاميذ	النسبة المئوية
المسلمون	٨,٠٨٨,٥٥١	٨٧,٠٩٠	١,٠٨
اليهود	٢٠٣,٨٣٩	٢٥,٥٦٠	١٢,٥٣
الأوروبيون	٣٢٤,٩٩٧	٥٤,٦٩٠	١٦,٩٠

كان لليهود في مراكش مطلق الحرية في التعليم الديني والعبري، وقد حرصت «الأليانس» في المراحل الأولى من نشاطها التعليمي على إبقاء التعليم الديني بيد الطوائف المحلية في المدارس المعروفة باسم (تلمود توراة). ولكنْ، بما أن أساليب التعليم ظلت جامدة وتقتصر على ترديد الصلوات بالعبرية، تولّت الأليانس منذ عام ١٩٤٠ التعليم الديني في المدارس كما أدخلت دراسة العبرية والثقافة اليهودية في منهاجها. وبعد الحرب العالمية الثانية أوجدت في الدار البيضاء كلية «Hebrew Normal» غايتها تدريب المعلمين للدراسة العبرية لجميع مدارس الأليانس، كذلك قامت مؤسسة أخرى هي «جمعية تعليم الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

(Society for Youth Education in the Middle East and North Africa) (ومركزها في نيويورك) عام ١٩٤٤ فاهتمت بالتعليم الديني ودراسة العبرية في مراكش وأنشأت ما يقارب ٣٠ مدرسة ابتدائية وعليا، ومدارس مسائية تجمع بين التعليم الديني والعلماني، كما تقدم إلى طلبتها الطعام والملابس والعناية الطبية، وأحدثت كذلك مراكز لإعداد المعلمين في العبرية والدراسات الدينية.

ودخلت مراكش بعثات من «المدارس الدينية المتشدّدة» (Lubavitcher Yeshiva) التي أنشأت مدارس في كل أنحاء مراكش لتعليم المواضيع العبرية والعلمانية. وقامت منظمة إعادة التأهيل من خلال التدريب، منذ عام ١٩٥٢، بافتتاح مراكز للتدريب المهني تؤمّن للطلبة مهارات فنية تمكّنهم من إيجاد عمل في الميكانيك أو الهاتف أو المواصلات أو إحدى المهن اليدوية، كما تُدَرّب الطالبات على تعلم الحياكة أو المخابر أو الفنون العملية الأخرى، كما يتيح للمتخرجين فرصة متابعة الدراسة من أجل التخصص.(١٦١)

وقد أتاح هذا التنوع في المدارس مع ما تتلقاه من مساعدات مالية من الخارج على تحسين الشروط التعليمية ليهود مراكش، وقدّر في عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ الدراسي وجود ٤٠ ألف طالب وطالبة يهود (أي ١٠٠ بالمئة من الذين هم في سن التعلم)(١٦٢). كان هؤلاء الطلاب يتلقون تعليمهم في نماذج متعدّدة من المدارس اليهودية؛ وهو وضع لا يتوافر لسائر سكان البلاد، إذ إنه بين مليون ونصف المليون من السكان العرب الذين هم في سن التعلم لا يوجد إلا ٤٨١٣٦٨ طالباً يتلقون تعليمهم في العام نفسه(١٦٣). وقد عملت الحكومة في العام الدراسي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى اتباع خطة تدريجية في تعريب التعليم وتوحيد نظمه في المدارس المختلفة. واتفقت مع اتحاد الأليانس على أن تتولى الحكومة الإشراف المباشر على ثلث مدارسه وإدخال طلبة عرب إلى صفوفه واستمرار تعليم العبرية وتعريب البرامج التعليمية على مراحل تدريجية.

أما بشأن دور اليهود في الحياة السياسية والإدارية في مراكش قبل الاستقلال وبعده؛ فيلاحظ أنه حين بدأ القوميون المراكشيون نضالهم من أجل الاستقلال ضد نظام الحكم الفرنسي (وبخاصة بعد نفي السلطان محمد بن يوسف إلى مدغشقر

---

(١٦١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 87, no. 17 (9 June 1961), <http://www.newspapers.com/newspage/49966924/>.

(١٦٢) من هذا العدد حوالى (٢٨,٥ ألف) في مدارس الأليانس التي تشمل ٧٥ مدرسة.

(١٦٣) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 279.

وتعيين بن عرفة) حاولت الطائفة اليهودية لسنوات المحافظة على حيادها إزاء أحداث مراكش السياسة، ولكن كان واضحاً أن عواطف الطبقة الغنية من اليهود من التجار (من متوسطي الأعمار) كانت مع فرنسا بينما وجدت أقلية من الجيل المثقف، رغم ثقافته الفرنسية، تتعاطف مع حركة الاستقلال، ولكن لم يُظهر كلا الاتجاهين مشاركة حقيقية في الأحداث(١٦٤).

وفي الوقت نفسه، لم يرافق الاضطرابات السياسية في تلك الفترة أي مظهر عدائي موجّه ضد اليهود. وقد عمل المؤتمر اليهودي العالمي في الفترة التي سبقت تأسيس الدولة المراكشية على إجراء مشاورات مع زعماء حركة الاستقلال المراكشي (وبموافقة السلطات الفرنسية)(١٦٥) حول وضع اليهود المراكشيين في الدولة الجديدة. وقد أكد هؤلاء الزعماء أن هدفهم هو الديمقراطية وستضمن مراكش المستقلة حرية ومساواة كل المواطنين دون تمييز، كما ستؤمن مشاركة اليهود في كل فروع الإدارة العامة ومراعاة إعلان مبادئ حقوق الإنسان. وقد أعلن السلطان في أول حديث له بعد عودته من المنفى منح جميع المراكشيين دون تمييز حقوق المواطن، وحق ممارسة الحريات السياسية(١٦٦)، كما استقبل في باريس وفداً من المجلس الطائفي المراكشي. وأكد الملك للوفد أن اليهود في مراكش المستقلة سوف يتمتعون بحقوق متساوية، وحق الترشيح للمناصب الحكومية كما ذكّر الوفد بموقفه أثناء الحرب حين رفض التصديق على الإجراءات التي أدخلتها سلطات فيشي ضد اليهود(١٦٧).

وجرت اتصالات أخرى في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ بين القوميين المراكشيين والزعماء اليهود برئاسة «توليدونو» (M.Toledono) من الدار البيضاء وذلك في مدينة «إكس ليبان» وراء كواليس المؤتمر الفرنسي المراكشي وبحضور ممثل عن المؤتمر اليهودي العالمي، وتوصل الطرفان إلى قدر كبير من التفاهم. وتحدث الوفد اليهودي أمام لجنة الخمسة الفرنسية التي كان يرأسها «إدغار فور» (E. Faure) فذكّر أن يهود مراكش (بعد ألفي سنة من وجودهم فيها) يعتبرون أنفسهم جزءاً متمماً من الشعب المراكشي، ولذلك يطالبون بأن تكون البلاد ديمقراطية حديثة حيث يمنح الجميع حقوقاً

---

(١٦٤) مجموعة من الشباب اليهودي شكّلت حركة باسم Mouvement National Morocain، يقودها تاجر اسمه أوهانا كان يدعم حزب الاستقلال. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨١ ـ ٢٨٦.

(١٦٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 17 (June 1958).

(١٦٦) Ben Aboud, *Morrocans of Jewish Faith*, p. 6.

(١٦٧) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 76, no. 12 (November 1955), <http://www.newspapers.com/newspage/49970216/>.

متساوية[١٦٨]. وقد تبين أثناء مفاوضات «إكس ليبان» (والتي انتهت إلى اتفاقية ٣ آذار/مارس ١٩٥٦ بإلغاء معاهدة الحماية ١٩١٢ والاعتراف بالاستقلال المراكشي)، أن زعماء اليهود في مراكش قد تخلوا عن حيادهم بين القوميين المراكشيين والسلطات الفرنسية وأعلنوا انحيازهم إلى إجراء تعديل أساسي للعلاقات الفرنسية ـ المراكشية بعد أن أخذوا الضمانات الكافية حول وضعهم في دولة مراكش المستقلة. وقد نشر توليدونو بوصفه سكرتير عام اللجنة المركزية المراكشية للمؤتمر اليهودي العالمي مقالاً في اللوموند *(LeMonde)* وصف الحركة القومية أنها طبيعية ولا يمكن مقاومتها[١٦٩].

وضمّت أول حكومة مراكشية مستقلة وزيراً يهودياً هو «ليون بن زكوان» (Benzaquen) الذي أصبح وزيراً للبريد والبرق والهاتف، وبرز في الطائفة في حقل الخدمات الاجتماعية وهو من المنادين الأوائل بالاندماج اليهودي. وفي هذا العهد الجديد (بعد الاستقلال) زادت مشاركة اليهود في الحياة العامة في البلاد والتي حُرِموها زمن الحماية[١٧٠].

وعُين عدد كبير من ذوي المؤهلات في مراكز كبرى في الجهاز الحكومي كمنصب الأمين العام في وزارة الخارجية[١٧١]، ومدير الإنتاج المعدني وخبير تخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني وملحق وزارة الزراعة وموظف كبير في وزارة الداخلية ومدير مكتب الحبوب. وقد استعانت وزارة الخارجية المنشأة حديثاً بعدد كبير من اليهود كموظفين ورؤساء وأعضاء بعثات تجارية واقتصادية إلى الخارج، كما أن سائر الوزارات كان فيها فنيون ومستشارون وموظفون يهود من جميع الدرجات. وكان عدد لا بأس به من اليهود يتلقون مع غيرهم تدريباً من أجل الوظائف الإدارية في المستقبل في المدرسة المعروفة باسم «Ecole Superieure d’Administration Future Civil Service Elite»[١٧٢].

وأكد «مائير عوباديا» (M. Obadia) الذي أصبح رئيس الطائفة اليهودية في الدار البيضاء في مقابلة صحفية في شباط/فبراير ١٩٥٨ أن اليهود متساوون أمام القانون

---

(١٦٨) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 284.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(١٧٠) أثناء مفاوضات (إكس ليبان) أثير موضوع ضمّ وزير يهودي إلى الحكومة المستقلة المقبلة، وقد رفض المندوبون اليهود إيجاد وزارة خاصة بالشؤون اليهودية وطالبوا بإعطاء منصب وزاري عادي لليهود وهذا يعطي دليلاً على الرغبة في التخلي عن الماضي التيوقراطي.

(١٧١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 79, no. 13 (May 1957), <http://www.newspapers.com/newspage/49962607/>.

(١٧٢) Ben Aboud, *Morrocans of Jewish Faith*, pp. 6-7.

ويتمتعون بالامتيازات نفسها دونما تمييز على أساس العرق أو الدين، وأن ١٥ بالمئة من أعلى المناصب الإدارية في البلاد يشغلها يهود، كما أن هناك خمسة يهود قضاة في المحاكم التي يتقاضى أمامها المسلمون واليهود[١٧٣]. وقد عُيّن قاضٍ يهودي هو «م. أزولاي» (M. Azouly) وكان مستشاراً قانونياً في الدار البيضاء، رئيساً للقسم المدني في المحكمة العليا. كما عيِّن صحفي شاب من الدار البيضاء وهو «د. أزولاي» (D. Azouly) رئيساً لتحرير الجريدة المراكشية المستقلة ماروك إنفارماسيون (*Maroc Information*)[١٧٤].

والواقع أن خبرة اليهود الفنية، وارتفاع مستوى التعليم بينهم، ومعرفتهم باللغات، فتحت أمامهم أكبر الفرص في البلاد التي كانت بحاجة إليهم، مع زملائهم من العرب في الحقول الفنية والصحية والمالية والتعليمية وغيرها[١٧٥].

وفي سعي الدولة الحديثة في مراكش نحو إيجاد مؤسسات ديمقراطية مُنح الجميع حق الانتخاب، وشارك اليهود سائر المواطنين هذا الحق ليس بوصفهم طائفة متميِّزة ـ كما كان يؤكد نظام الحماية ـ بل بوصفهم جزءاً من الأمة، إذ اشترك اليهود في الانتخابات العامة الأولى في البلاد عام ١٩٦٠[١٧٦]، وساندوا في الدار البيضاء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية الذي كسب ٤٣ مقعداً من أصل ٥١ في المجلس. كما ساند اليهود العرب بشكل متساوٍ المرشحين اليهود في القوائم الانتخابية. وقد هزم في الانتخابات رئيس الطائفة (مائير عوباديا الذي يتعاطف مع حزب الاستقلال) أمام منافسه المحامي اليهودي ماير توليدونو (وكان المستشار الاقتصادي السابق في السفارة المغربية في واشنطن). وفي الانتخابات العامة الثانية نجح عوباديا في الانتخابات بعد أن حصل على ١١١٨٩ صوتاً من أصل ١٩ ألف صوت وكان نصف ناخبيه من العرب المراكشيين[١٧٧].

---

(١٧٣) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 80, no. 25 (February 1958), <http://www.newspapers.com/newspage/49967328/>.

(١٧٤) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 92, no. 7 (September 1963), <http://www.newspapers.com/newspage/49963312/>.

(١٧٥) دلّت إحصاءات العام ١٩٦٥ على أن ١/ ١٠ العاملين في المهن الطبية هم من اليهود، وكذلك ١/ ٥ منهم محامون في المحكمة العليا (وهي نسبة عالية في هذه الاختصاصات نسبة إلى عدد السكان ٧٥ ألفاً من أصل ١٢ مليوناً). انظر: «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 94, no. 22 (January 1965), <http://www.newspapers.com/newspage/50114955/>.

(١٧٦) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 310.

(١٧٧) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 91, no. 19 (June 1963), <http://www.newspapers.com/newspage/49959984/>.

فاز في الانتخابات الأولى للمجالس البلدية والقروية ١٥ مرشحاً يهودياً في المدن الكبرى دخلوا الانتخابات مستقلين، إلا في الدار البيضاء حيث دخلوا قوائم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية(١٧٨).

كما انتُخب في العام نفسه ١١ يهودياً للغرف التجارية والصناعية في المدن من أصل ٢٦١(١٧٩)، وأسفرت انتخابات عام ١٩٦٣ البلدية وانتخابات غرف التجارة والصناعة عن فوز عدد من المرشحين اليهود في المدن الرئيسية وانتخب رئيس الطائفة في طنجة «لاريدو» (Laredo) نائباً لرئيس الغرفة التجارية فيها كما انتخب «د. أمار» (D. Amar) للمنصب عينه في الرباط(١٨٠).

وقد وُجد أعضاء يهود في معظم الكتل والأحزاب السياسية في مراكش: الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وجبهة حماية المؤسسات الدستورية (عام ١٩٦١) والحزب الديمقراطي الاشتراكي (عام ١٩٦٤)(١٨١).

لقد أعطت مراكش المستقلة مثلاً عمّا يمكن أن يحقق فيها اندماج اليهود بالحياة العامة الخير لهم والمصلحة للبلد، بعد أن كان نظام الحماية يشجع إبقاء الطائفة على هامش الحياة العامة ويدعم الاتجاهات الانفصالية بين أفرادها. وأكّد أحد الزعماء اليهود في مراكش أن التعاون بين الفئتين أمر عملي ومثمر، وأن على اليهود المحليين أن يعملوا على زيادة اندماجهم في المجتمع ليكون لهم وضع «المواطنين المراكشيين من الديانة اليهودية(١٨٢)».

وتأسست في جميع أنحاء البلاد منذ عام ١٩٥٦ رابطة اسمها «الوفاق» لإيجاد التقارب بين العرب المراكشيين واليهود، وعقدت الجلسة الافتتاحية في الرباط وحضرها ولي العهد وعدد من الوزراء، كما عقدت اجتماعات مماثلة في مدن أخرى - وكان للرابطة عام ١٩٥٨ نحو ٢٧ فرعاً - ومعظم أعضائها من طبقة المثقفين وأصحاب المهن الاختصاصية الذين تركوا أحياء «الملّاح» منذ سنوات وارتبطوا بعلاقات وثيقة مع الطبقة المثقفة العربية (والتي برز من بينها قادة الحركة التحريرية المراكشية) وكانوا

(١٧٨) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 85, no. 16 (June 1960), <http://www.newspapers.com/newspage/49960582/>.

(١٧٩) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 85, no. 13 (May 1960).

(١٨٠) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 92, no. 7 (September 1963).

(١٨١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 93, no. 10 (April 1964), <http://www.newspapers.com/newspage/50093462/>.

(١٨٢) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 80, no. 25 (February 1958).

ينادون بتدريس العربية في المدارس اليهودية وإلغاء الفروق الدينية في التعليم ودمج الطلبة على مقاعد الدرس لتحقيق دمج اليهود في المجتمع كله، وتحديد مهام مجالس الطوائف في الأمور الروحية فقط، واعتبار المؤسسات الأجنبية اليهودية دخيلة ويجب أن تسلّم إدارتها إلى الأيدي المراكشية(١٨٣).

ومنذ عهد الاستقلال كانت العلاقات التي تربط العرب المراكشيين باليهود ودّية على المستوى الفردي والحكومي، ولم يظهر أي دليل على التهجّم على اليهود أو التمييز ضدّهم في ما يتعلق بحرياتهم المدنية، بل العكس هو الصحيح: فالوفود التي تزور القصر كانت لها أفضلية في الاستقبال، وتأكدت عناية الملك برفاه الشعب اليهودي(١٨٤).

وقيل إن الملك محمد الخامس اختار يهوداً من بين رجال حاشيته وأصدقائه، كما إن شباب اليهود شاركوا في بناء الطريق الموحدة في شمال مراكش الذي يصل المناطق الشمالية والجنوبية عبر جبال الريف، بعد أن استجاب مجلس الطوائف اليهودية للنداء الذي وجهه الملك محمد الخامس إلى الشباب(١٨٥). كما يزور مسؤولون المعابد اليهودية ويحضرون الاحتفالات الدينية(١٨٦).

كذلك فإن اليهود شاركوا في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة ذكرى اعتلاء الملك محمد الخامس العرش، حيث نظمت رابطة الشباب اليهودي حفلة رعاها أعيان مراكش المحليون وحضرها الحاخام الأكبر والقاضي الشرعي(١٨٧). وقد ربح فريق الاتحاد الإسرائيلي في مراكش بطولة كرة السلة ومثّل البلاد في البطولة الأوروبية، وأكّد رئيس اتحاد كرة السلة المراكشي «أن لا مكان في البلاد لتمييز عنصري»(١٨٨).

كان طابع الحياة في مراكش هو العدالة والمساواة لجميع المواطنين، واليهود ليسوا أقل - إن لم يكونوا أفضل - من سائر المواطنين في المستوى الاجتماعي والثقافي، فكيف يمكن تفسير الحملات العنيفة التي وُجهت إلى مراكش حول معاملة اليهود فيها؟ ولماذا اتخذت هجرة اليهود هذا الشكل الواسع الخطير؟

(١٨٣) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 286.
(١٨٤) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 80, no. 25 (February 1958).
(١٨٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 79, no. 23 (July 1957).
(١٨٦) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 87, no. 7 (March 1961).
(١٨٧) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 98, no. 5 (September 1966), <http://www.newspapers.com/newspage/49943057/>.
(١٨٨) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (July 1962).

لم يكن في مراكش أي نشاط صهيوني بين اليهود قبل عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ رغم حضور ممثلين عنهم في كل المؤتمرات الصهيونية، ووجود منظمة صهيونية صغيرة في مراكش منذ الثلاثينيات (القرن العشرين) كانت تجمع التبرعات لمنظمة صندوق المال التأسيسي الصهيوني[١٨٩]، Palestine Foundation Fund فلم يأتِ فلسطين إلا أعداد قليلة (لم تتجاوز ١٠٠٠) بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٧.

- **النشاط الثقافي ليهود تونس ومراكش**

ربما تكون الاختلافات الثقافية بين اليهود والمسلمين من أهم المحَدّداتِ لعزلة اليهود عن المجتمعين التونسي والمراكشي. إنَّ عمادَي الحضارة والهوية السياسية التوأمين في شمال أفريقيا هما الإسلام والعروبة. وهذان العمودان من أعمدة الثقافة كانا البؤرتين الأيديولوجيتين للوطنية المعادية للكولونيالية قبل الاستقلال، كما كانت نواة مركزية لهوية المجتمعات التي كان يجري تشكُّلها في المغرب العربي المعاصر. ولا يمكن ليهود تونس ومراكش تحديد أنفسهم بالنسبة إلى الحضارة العربية ـ الإسلامية إلا باعتبار أنهم يقعون على الهامش من تلك الحضارة[١٩٠].

وتنبع عزلة اليهود في بلدان المغرب العربي ـ من جانبٍ أول ـ من تَوَحُّد الدين والسياسة. وبالتالي فإن أي حكومةٍ، وأياً كان مستوى تَنَوُّرها، لا تستطيع أن تجعل اليهود مواطنين من الدرجة الأولى، لهم المطالب ذاتها التي للأغلبية في ما يتعلق بموارد الدولة، ما دامت هذه الحكومة رسمياً تعتنق الإسلام. غير أن المُشكلة يمكن فهمها، على نحوٍ أكثر دِقَّةً في إطارها الاجتماعي الثقافي العام بأكثر من إطارها القانوني. وفي كلا المستويين الرسمي والشعبي هنالك رغبة قويّة في المحافظة على نظامٍ معياري مشدودٍ إلى قِيَم ومؤسسات الحضارة العربية ـ الإسلامية. فالتعريبُ، على سبيلِ المثال، مطلوبٌ بإلحاح، وتغدو، اللغة العربية، في حقيقة الأمر، شيئاً فشيئاً اللغة الأساسية في الحياة العامة. وأيضاً، رغم أنه جرى إحداثُ إصلاحاتٍ دينية هامة، وبالأخص في تونس، فإن القادة يعلنون أن ثوراتهم ستظل «مخلصةً للقيم الروحية والأخلاقية الثابتة»[١٩١].

وفي حين أن معظم سكان شمال أفريقيا يعملون على إعادة تأكيد وتنشيط هويتهم العربية والإسلامية، فإن اليهود يغدون أكثر أوروبيةً. وحقيقةً أن النساء اليهوديات، وعلى

(١٨٩) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 89, no. 20 (June 1962).

(١٩٠) «Tessler and Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» p. 64.

(١٩١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

عكس النساء المُسلمات ذهبن إلى المدارس الفرنسية بأعدادٍ كبيرةٍ. وعلى هذا النحو أحْضَرن الثقافة الأوروبية إلى بيوتهن، والنتيجة أن اليهود أصبحوا يعتبرون أنفسهم منتمين إلى الحضارة الفرنسية أكثر من انتمائهم للثقافة العربية ـ الإسلامية السائدة في شمال أفريقيا. وينشأ نوعان من النتائج المنطقية من التطور الثقافي المتنافر لليهود والعرب. في البداية، فإن اليهود، بالنسبة إلى كثير من العرب، مُلَطَّخون بارتباطهم مع الاستعمار الكولونيالي. وفي أسوأ الحالات هم متعاونون.

وأثناء الحقبة الأولى التي أعقبت الاستقلال، بل وإلى حَدٍّ ما حتى الآن، فإن ارتباط اليهود بالمستعمرين كان له دورٌ أكبرُ من دعمهم المحتمل لإسرائيل، في جعل ولاء اليهود أمراً مشكوكاً فيه بالنسبة إلى العرب. وثانياً، فإن الكثيرين من اليهود يشعرون بأنهم مهددون من الوطنية العربية والإسلامية. أو أَقَلَّه أنهم غير مرتاحين لوجودهم في مجتمعاتٍ تكون السيادة فيها لِقِيَمِ تلك المجموعات. فالقضية قضية ثقافة أولاً. وهي ليست سياسية إلا بمقدارٍ ثانوي.

إن التاجر اليهودي الذي يتلقى طلبات الشراء بلغة عربية لا يستطيع قراءتها، والمحامي اليهودي الذي يتوجب عليه أن يستخدم مساعدين مسلمين ليترجموا له الخلاصات القضائية ويرافعون عن قضاياه، يشعر كُلٌّ منهما على نحوٍ مُحَتَّم أنهم لا يعيشون في وطنٍ يَخُصَّهم. وفي حالة تونس، بوجه الخُصوص، فإن الأغلبية العُظمى من سكان البلاد السابقين من اليهود يعيشون الآن في فرنسا. ومعظم الذين ظلوا في تونس يزورون فرنسا على الدوام. ولديهم هناك عائلة تنتظر قدومهم. أما في حالة مراكش، فالعدد الأكبر من اليهود هناك ذهبوا إلى إسرائيل، ذلك أن الثقافة الفرنسية كانت أَقَلَّ تَغَلْغُلاً في مراكش. ومع ذلك فإن معظم اليهود المراكشيين المتأوربين، ذهبوا بالفعل إلى مناطق ناطقة بالفرنسية للعيش، ومعظم الذين تَبَقوا يقولون إنهم سيفعلون الشيء ذاته في خاتمة المطاف(١٩٢).

وتتأثر العوامل المتعلقة بالمؤسسات والثقافة السياسية للبلد عموماً بالاتجاهات السياسية. إن الاختلافات بين اليهود التوانسة واليهود المراكشيين متساوية مع الأنماط السياسية المختلفة في كلا البلدين. فاليهود المراكشيون يُعتبرون أكثر محافظةً، في حين أن اليهود التوانسة أكثر نشاطاً في ميدان التوجهات السياسية. وفوق هذا، ففي تونس ـ حيث بإمكاننا اعتبار المسلمين قابلين للمقارنة ـ ثمة الكثير من التماثلات بين

---

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٦٥.

أفكار اليهود وأفكار المسلمين. إن الأفراد الأكبر سناً، والذين لا يملكون من التعليم إلا أَقَلَّهُ، من كلا الدينيين يستجيبون، على سبيل المثال، للمبادرات الحكومية بالكيفية ذاتها. وفي كلا البلدين اعتنق الشبّان اليهود كثيراً من التوجهات السياسية السائدة في المجتمع، وربما كان ذلك عائداً، في الأغلب، لأنهم لم يتعرفوا إلى مقارباتٍ بديلة. تلك هي الحالة حتى لو كانت لديهم معرفة موضوعية أقل في ما يتعلق بالسياسات المحلية، وينظرون إلى مفاهيمهم على أنها تنتمي أساساً إلى مجتمعٍ آخر[١٩٣].

وفي ما يتعلق بالأوضاع الثقافية، كان للثقافة المغربية على مر العصور تأثير مباشر في اليهود، فنجد أنهم امتلكوا تراثاً ثقافياً ثرياً وغنياً بعناصره الفلكلورية مشبعاً بالبيئة المغربية ذات الثقافة العربية الإسلامية، واحتفلوا بأعيادهم المختلفة بشكل علني وبِحرّية مطلقة. وكانت أغلبية عاداتهم وسلوكياتهم الثقافية تعبّر عن الرغبة في الاندماج في المجتمع المغربي والتواصل مع سائر السكان المسلمين. ويبرز ذلك بشكل واضح في الاحتفال بعيد «الميمونة» الذي يُعَد عيداً محلياً خاصاً بيهود المغرب دون سواهم، وأيضاً زيارة يهود المغرب للأضرحة المنتشرة في مختلف ربوع المغرب.

وقد لخّص شمعون ليفي[١٩٤] المشهد الثقافي اليهودي المغربي، بإشارته إلى وجود أدب يهودي مغربي، ليس فقط بالعبرية، لكن أيضاً باللغة العربية الفصيحة. وهذا أمر استثنائي. طبعاً كان ذلك إلى غاية القرن الخامس عشر الميلادي فقط، بعد ذلك تحوّل هذا الأدب إلى اللغة المغربية الشعبية، أي الدارجة المغربية العادية والتي صارت في ما بعد في متناول كل يهودي. ورغم أن هذا الأدب كان باللغة العربية لكنه كُتب بالأحرف العبرية. والثقافة اليهودية لم تضع[١٩٥].

وذكر الكاتب والمفكر المغربي إدمون عمران المالح[١٩٦]، أو «الحاج» كما دأب أصدقاؤه مناداته، أن الثقافة اليهودية كانت حاضرة في المغرب، ولها خصوصية معينة،

---

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٩٤) كاتب وسياسي مغربي، قيادي سابق في حزب التقدّم والاشتراكية ـ الحزب الشيوعي سابقاً ـ من مؤلفاته: محاولات في التاريخ والحضارة اليهودية المغربية، ومدير المتحف اليهودي، أسّس المتحف سنة ١٩٩٦ في الدار البيضاء ـ في المغرب.

(١٩٥) «حوار مع مؤسس ومدير المتحف اليهودي في المغرب شمعون ليفي: «ثقافة اليهود المغاربة هي جزء من الثقافة المغربية»،» قنطرة (٢٠١١)، <http://ar.qantara.de/content/hwr-m-mwss-wmdyr-lmthf-lyhwdy-fy-lmgrb-shmwn-lyfy-thqf-lyhwd-lmgrb-hy-jz-mn-lthqf-lmgrby>.

(١٩٦) من مؤسسي الحزب الشيوعي بالمغرب، وله إسهامات كبرى في الحركة الأدبية والتشكيلية المغربية، وكان رمزاً من رموز التسامح الديني في المغرب.

وهي من جهة أخرى، مثلها مثل أي عنصر ثقافي مغربي آخر. أي أن الثقافة اليهودية تنتمي إلى الثقافة المغربية، إذ هي تشبهها في بعض العناصر وتختلف عنها في عناصر أخرى. والوضع الثقافي في المغرب من الناحية الرسمية مفلس ومن الناحية الإبداعية فارغ[197].

خامساً: يهود ليبيا

يمتد تاريخ اليهود في ليبيا إلى قرون بعيدة، وتعود المعلومات الأولى التي تؤكد وجود اليهود على ساحل طرابلس إلى أيام الاستيطان الفينيقي أو بالتحديد العصر القرطاجي[198]. كما جذبت منطقة برقة (سيرانيكا) التجار اليهود منذ القرن السادس قبل الميلاد، إلا أن التوثيق الذي يعود إلى الفترة الرومانية هو أكثر دقة، إذ كانت هناك جماعة يهودية مزدهرة في ولاية طرابلس في تلك الفترة وتتمتع بعلاقات مع روما، وخاصة بعد أن منحها الإمبراطور أغسطس امتيازات خاصة. بيد أن الوجود اليهودي في ولاية برقة بدأ في عهد البطالمة في القرن الثالث قبل الميلاد، وبدا اليهود هناك أكثر نشاطاً وعدداً، لكن القمع الروماني وضع حداً لازدهار الجالية اليهودية، وهجَر المنطقة كثير من اليهود لجؤوا إلى قبائل سرْت. ويمكن القول إن الروايات حول الوجود اليهودي في ليبيا أصبحت كثيرة الغموض بعد تشتت الجالية اليهودية في برقة[199].

وشكّل الفتح الإسلامي في منتصف القرن السابع منعطفاً تاريخياً حاسماً في تاريخ يهود ليبيا، ووفقاً للروايات اليهودية والعربية، فإن الفتح العربي الإسلامي لاقى مقاومة البربر واليهود، وهذا هو مصدر القصص الأسطورية حول الملكات اليهوديات اللواتي يفترض أنهن قدْن المقاومة اليهودية البربرية[200]، وما عرف بالعهدة العمرية قد ضمن لليهود مكانة «الأقلية المحمية»، وفعلت «العهدة» الشيء نفسه بالنسبة إلى المسيحيين بصفتهم «أهل الكتاب». ويرجع أغلبية يهود ليبيا بأصلهم إلى موجات متتالية من المهاجرين اليهود من إسبانيا على أثر الاضطهاد الديني في نهاية القرن الخامس عشر،

---

(١٩٧) «الكاتب المغربي إدمون عمران المالح في آخر حوار له قبل وفاته: «المشهد الثقافي المغربي مفلس رسمياً وفارغ إبداعياً،» قنطرة (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://ar.qantara.de/content/lktb-lmgrby-dmwn-mrn-lmlh-fy-akhr-hwr-lh-qbl-wfth-lmshhd-lthqfy-lmgrby-mfls-rsmy-wfrg-bdy>.

(١٩٨) Renzo De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, Translated by Judith Roumani (New York: University of Texas Press, 1985), p. 1.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٢.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٣.

وأعطت تلك الموجات يهود ليبيا المواطنين مزيجاً من الدم الأوروبي، كما جاء غيرهم تحت ضغط عوامل مماثلة من (لوفورنو) في إيطاليا. ويمكن القول إن العصر الحديث بالنسبة إلى اليهود قد بدأ عام ١٥١٠ عندما استولى الإسبان على طرابلس. وكان الاحتلال الإسباني زمناً عصيباً بشكل خاص على اليهود مع تدهور اقتصادي.

وفي عام ١٥٥١ أصبحت ليبيا بأكملها تحت الحكم العثماني الذي بدأ مرحلة جديدة من تاريخ يهود ليبيا وكانت طرابلس حتى ١٧١١ تابعة لإسطنبول التي حكمتها من خلال الباشوات والدايات. ومنذ عام ١٧١١ ولغاية ١٨٣٥ حكم طرابلس سلالة حاكمة هي الأسرة القرمانلية ثم عادت طرابلس إلى الحكم العثماني المباشر منذ عام ١٨٣٥ ولغاية الاحتلال الإيطالي عام ١٩١١. وفي عهد الأسرة القرمانلية تمتع اليهود بأفضل الظروف[٢٠١] من حيث السلام النسبي والنمو الاقتصادي، والسياسات التسامحية التي مارستها السلالة القرمانلية، إضافة إلى ما عرف بالتجارة المتعلقة «بقرصنة البرابرة» التي استمرت منذ القرن السابع عشر. وشهدت أواخر حكم الأسرة القرمانلية انتعاش اليهود الاقتصادي، فقد كانت تجارة الإقليم كله بيد اليهود وأصبحوا أغنى جماعة في البلاد، وبسبب صلاتهم باليهود الإيطاليين فقد مارسوا دور الوسطاء في افتداء الأسرى المسيحيين[٢٠٢].

ولما أُخضعت ليبيا نهائياً للحكم العثماني ١٨٣٥ كانت جميع الطوائف من اليهود وغيرهم، وكذلك الجاليات الأجنبية، محل عطف ورعاية وتمتعت بنوع من الحكم الذاتي الطائفي المعتاد في الإمبراطورية العثمانية، وكانت أحوال ليبيا مزدهرة في التجارة والزراعة وفُتحت أمام اليهود مجالات جديدة للعمل في بعض الصناعات الدقيقة وفي التجارة، وعاشوا في حالة أمن مستمرة. وقد بلغ عدد أفراد الطائفة في طرابلس عام ١٨٨٥ نحو ٧٥٠٠ نسمة، ولهم ١٨ كنيساً و١١ مدرسة دينية (Yeshivoth) ومدرستا أليانس وقد زاد عددهم وبلغ ١٤ ألفاً عام ١٩٠٩[٢٠٣].

١ ـ أوضاع اليهود العامة في ليبيا حتى نهاية القرن التاسع عشر

عاش اليهود بعضهم مع بعض في حيِّهم (الحارة) الذي كان مكتظاً فقيراً وكان يحوي العديد من الكُنس بما فيها كنيس الصلاة الكبير الذي تمّ بناؤه عام

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٤.
(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٥.
(٢٠٣) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٠٤.

١٦٢٨ ودلّ على انتعاش الطائفة اليهودية الروحي والاقتصادي. وكان لطرابلس قائد يهودي أو شيخ مبجّل كما هو الحال في مجتمع تونس والجزائر اليهوديين، وكان هذا الشيخ أو القائد يهتم بالعلاقات مع الحكومة ويحدد مبالغ الضرائب التي يتوجب على كل عائلة أن تدفعها، كما كان يشرف على مجلس الأعيان الذي يتولى مهمة تقديم المشورة حول إدارة الضرائب والعلاقات بين المجموعات المختلفة.

أما في الجانب الاقتصادي فكانت التجارة وصنع الأدوات المعدنية أكثر النشاطات التجارية شيوعاً، وتحكّم اليهود بتجارة طرابلس، وكانت التجارة البحرية تدار مع مدينة «ليفورنو» الإيطالية، واستحوذت شركتان يهوديتان أو أكثر على هذه التجارة وتعاملت بشكل أساسي مع الحنّاء والصوف والحبوب. كما قامت تجارة القوافل مع المناطق النائية، ووصلت بعيداً حتى شمال نيجيريا (حيث كان يتم هناك استيراد المنسوجات لوضع اللمسات الأخيرة عليها في مدينة نابولي)، ومن ضمن السلع التقليدية التي تاجر بها اليهود عشب الإسبارتو ونبات الفصّة وريش النعام. إضافة إلى ذلك عمل اليهود في الصرافة ومجال البنوك، كذلك عمل بعضهم في مجال التأمين على السفن والبضائع. وكانت صناعة الفضة والذهب ـ التي كانت مهنة قديمة جداً ـ وغزل الحرير ونسجه مهناً يهودية نموذجية[٢٠٤].

وشجعت عودة الحكم العثماني عام ١٨٣٥ إلى طرابلس وبرقة (حيث أصبحتا ولايتين أو إقليمين) النشاط التجاري لليهود وصلاتهم في المجتمعات الأخرى في الإمبراطورية العثمانية، وذلك أنه جاء مع استعادة السلطة العثمانية قدر من الانتعاش والأمان ونوع من التقدم المدني والإداري والحداثة. وعلاوة على ذلك، أكدت الحكومة العثمانية الضمانات المعطاة إلى اليهود بشكل متكرر. وكان الفرمان السلطاني (آذار/ مارس ١٨٦٥) قد أجاز الحكم الذاتي للمجتمع اليهودي وذلك بإعطاء اليهود الحق بالتمثيل بشكل مستقل بواسطة الحاخام الأكبر. وبذلك طرأ تحسّن متزايد في ظروف اليهود، خاصة في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة العائلات الأجنبية التي تحكمت بالحياة الاقتصادية للمجتمع اليهودي. وإلى جانب عيشهم في المراكز السكانية الرئيسية وحولها استقر اليهود على امتداد خطوط الاتصالات الرئيسية في الدولة وانتشروا على امتداد طرق التجارة خاصة تلك التي كان فيها أسواق. وكثيراً

(٢٠٤) De Felice, Ibid., p. 7.

ما كان اليهود الوسيلة الوحيدة التي استطاع السكان العرب من خلالها الحصول على مؤنهم والمقايضة على بضائعهم(٢٠٥).

ويمكن الاستدلال على الظروف المحسّنة لليهود خلال هذه الفترة العثمانية من التعداد الرسمي للسكان: ففي عام ١٩١١ بلغ عدد السكان ٥٢٣١٧٦ نسمة كان منهم ١٤٢٨٢ يهودياً، هذا مع اعتبار أن عدداً من اليهود قد انتقلوا من الجزائر إلى طرابلس في عام ١٨٠٥ بعد الاضطرابات التي حدثت هناك إضافة إلى أن التعداد السكاني كان مرتبطاً بالرعايا العثمانيين، في حين عاش كثير من اليهود «الأجانب» في طرابلس وولاية طرابلس وكانوا ضمن أولئك الأكثر ثروة أو الذين يعملون بالتجارة.

٢ ـ موجة التحديث بين يهود ليبيا أو طرابلس بوجه الخصوص أواخر القرن التاسع عشر

جرى في طرابلس أواخر القرن التاسع عشر، بعض الأدلة حول الإصلاح في الظروف المدنية والثقافية: ففي عام ١٨٧٥ أخذت مجموعة من العائلات اليهودية الراغبة في أن يتلقى أبناؤها تعليماً غربياً أو أكثر حداثة من ذلك الذي تقدمه مدارس «الحارة»، بمبادرة إنشاء مدرسة على حسابهم. ومن خلال يهود (ليفورنو) أرسلوا في طلب مدرس إيطالي. وتظهر الأرقام المتعلقة بالحضور للدراسة عشية الاحتلال الإيطالي نمط التعليم: داوم في المدارس التركية في طرابلس ١٤٦٠ تلميذاً، من ضمنهم نحو ١٠٠ من اليهود، وداوم نحو ١٧٣٠ تلميذاً وهم من «اليهود في الأغلب» في المدارس الإيطالية التي فتحت في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وداومت مجموعة أخرى من التلاميذ اليهود في مدارس «الاتحاد الإسرائيلي العالمي» (أليانس) التي افتتحت عام ١٨٩٠، هذا إضافة إلى أولئك الذين داوموا في المدارس الدينية العبرية السبع التي أدارتها الجالية اليهودية، والمدارس الحاخامية(٢٠٦).

ومع أن اليهود، بسبب المتغيرات في المجتمع نتيجة الأخذ بالحداثة، كانوا يتجهون لأخذ دور جديد في المجتمع، بأن يكونوا الوسطاء بين المجتمع القديم الذي كان يشرف على التفتت والمجتمع الجديد الذي كان يتشكل بين العرب والأوروبيين. وعاد هذا الموقع على اليهود بمزايا مؤكدة، هذا في حين كانت الوطنية الإسلامية وما

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ٩.
(٢٠٦) المصدر نفسه، ص ١١.

تحمله من عناصر معادية لليهود قد أخذت بالامتداد إلى ليبيا. ولكن موقف الحكومة العثمانية من اليهود أصبح بعد ثورة (تركيا الفتاة) أكثر انفتاحاً وتأييداً، ويعود ذلك جزئياً إلى أن حكومة السلطان كانت مهتمة بالانتفاع من المصادر الاقتصادية المحلية لتطوير اقتصاد ليبيا كقوة مقابلة للتغلغل الأوروبي، وجزئياً بسبب ضغط الحكومات الغربية نتيجةً لتدخل المنظمات التي نشأت أواخر القرن التاسع عشر (كالاتحاد الإسرائيلي العالمي والجمعية الأنغلو يهودية) تلك المنظمات التي أبدت اهتماماً بما يحدث لليهود(٢٠٧).

وتميزت العقود الأخيرة من الحكم العثماني بالتدهور السريع في الجو العام وانتشار شعور المعاداة لليهود بين المسلمين، بمن فيهم البربر، وتكررت مظاهرات التعصّب وأعمال العنف، جرى كل هذا ضدّ رغبة السلطات المحلية. وفي مواجهة هذا التدهور السريع في العلاقات الداخلية بين المجتمعات، لم يكن مفاجئاً أن يتحدث معظم الأوروبيين ممن كانوا يزورون ليبيا عن «الكراهية العنصرية والدينية» بين العرب واليهود في مطلع القرن العشرين، وربما بالغوا فيها، ولم يدركوا أن التغيرات قد حصلت في العقود الأخيرة من القرن، وفي سعيهم الدؤوب للحصول على المساعدة والحماية أقام يهود ليبيا اتصالات مع منظمات يهودية دولية. وكان بعض زعماء الطائفة في بنغازي هم أول اليهود الذين أقاموا اتصالات مع مثل هذه المنظمات عند مطلع القرن العشرين. فقد أرسل مسؤولو الطائفة التماساً عاجلاً إلى «المنظمة الإقليمية اليهودية» (ITO) في إثر حريق أنشبه العرب فدمّر عشرين محلاً تجارياً لليهود. وهذه الاتصالات كانت مثيرة للانتباه وتُظهر أن اليهود الليبيين كان لديهم مسبقاً علاقات مع الحركة الصهيونية، على الأقل على شكل التماس للمساعدة(٢٠٨).

---

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٠٨) بعد تعثّر المحاولات التي قامت بها المنظمة الصهيونية للحصول على فلسطين حسب البرنامج الصهيوني في بال عام ١٨٩٧ انشقّت فئة من الصهيونين بزعامة الكاتب الإنكليزي اليهودي إسرائيل زانغويل عام ١٩٠٥ لتشكيل المنظمة الإقليمية اليهودية (ITO) بدأت عملية تجوال في العالم لإيجاد منطقة ملائمة للإستيطان اليهودي كان من بينها مشروع الاستيطان اليهودي في برقة (سيرانيكا). وقامت بعثة علمية للتحقيق في إمكانات منطقة سيرانيكا للاستيطان اليهودي ووجدت البعثة أن منطقة سيرانيكا لها عدّة ميّزات من حيث النواحي الطبيعية والشروط السياسية. وفي الوقت الذي كانت فيه البعثة قد توغّلت في المنطقة حدثت ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨. وقد وجدت البعثة أن عدّة ميّزات تجتمع في سيرانيكا، إلا أن منظمة ITO قررت، نظراً للإمكانات التي لا تزال مفتوحة في البلاد الأخرى، أن لا يتخذ أي عمل في سيرانيكا (في الوقت الحاضر) لأنها لا تبدو مناسبة بدرجة كافية تبيح تجارب باهظة التكاليف. وقد وضع مصطفى عبد الله بعيّو كتاباً بعنوان المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا وفيه نص تقرير اللجنة. انظر: مصطفى بعيّو، المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا (طرابلس الغرب؛ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥).

ولا يمكن المبالغة في أهمية الخطط الصهيونية في ذلك الوقت، وكذلك فإن المخططات الإيطالية حول ليبيا لم تكن سراً في ذلك الوقت ولا يمكن إغفال أن اليهود كانوا يتمتعون بالمساواة والحرية الكاملتين في إيطاليا. ويمكن القول إن اليهود الليبيين كانوا رعايا جيدين للسلالة القرمانلية وللدولة العثمانية ولم يكن لهم أي اهتمام بفكرة أن ليبيا يمكن أن تصبح تحت سيادة دولة أخرى، حتى لو كانت أوروبية. وبالرغم من أن علاقات اليهود التجارية والعائلية الرئيسية تكمن في إيطاليا، فإن أغلبية أولئك الذين كانوا رعايا إيطاليين لم يرغبوا بشكل خاص في السيادة الإيطالية على ليبيا(٢٠٩).

٣ ـ الاحتلال الإيطالي (١٩١١ ـ ١٩١٦) وموقف اليهود

تقول روايات الكتاب الإيطاليين والأجانب، إن اليهود رحبوا بالقوات الإيطالية وتعاونوا معها وأسسوا علاقات وثيقة مع الواقع السياسي الجديد، ولذا لا بد من النظر إلى ما انطوى عليه تصرّف اليهود وفهمه جيداً: إذ لا بد أولاً من التمييز بين اليهود في ليبيا (أهل البلد أو الإيطاليين) واليهود الإيطاليين في إيطاليا من خلال رؤى الصحافة والمنظمات الرسمية ليهود إيطاليا. فقد أيّدت هذه الرؤى الاحتلال الإيطالي بحماسة متجاهلة الاختلافات العميقة التي ميزت الطائفة الليبية، فاليهود الإيطاليون لم يكونوا على دراية بيهود ليبيا، كما أن الأفكار المناصرة وأخبارها التي جاءت إلى إيطاليا نقلها اليهود الإيطاليون واليهود الذين أصبحوا إيطاليين بعد أن تركوا ليبيا على عجل عندما أخذت العلاقات الإيطالية ـ التركية بالتدهور بعد أن قدّم الإيطاليون إنذارهم. وكان لدى الإيطاليين وهمٌ أساسي حول مشاعر العرب، حيث اعتقدوا أن العرب بشكل عام معادون للأتراك، وبالتالي، إن لم يكونوا مؤيدين تماماً، فهم ليسوا معارضين لإيطاليا. مع هذا، كان الإيطاليون مدركين بضرورة أخذ العلاقات مع اليهود بعين الاعتبار، وهم أدركوا أن التعاون مع اليهود كان أمراً نافعاً(٢١٠).

كما أنهم أدركوا أيضاً أن عليهم تجنّب التعقيدات مع العرب الذين كانوا بحاجة ماسة إلى نياتهم الحسنة. ونظراً إلى تلك الظروف، أدرك الإيطاليون أن اليهود كانوا مهمين لهم وضروريين، لإجراء الاتصالات مع السكان العرب، ولتأمين استمرار تشغيل

«Report on the Work of the Commission Sent Out by the Jewish Territorial Organization under the Auspices of the Governor,» General of Tripoli to Examine the Territory Proposed for a Jewish Settlement in Cyrenaica (London) (1909).

(٢٠٩) De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, p. 25.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

المكاتب العديدة التي يديرها الأتراك. ومع بداية عام ١٩١٢، كان الإيطاليون يحاولون تجنّب جرح مشاعر العرب أو إثارة المتعصّبين منهم، كما أنهم كانوا يرغبون في تثبيط أولئك اليهود الذين استفادوا من الوضع الجديد.

لم تكن المشكلة الحقيقة لدى الإدارة الإيطالية، في ما إذا كان عليها تشجيع اليهود أم كبتهم، بل هي في ضمان تلقي اليهود المساواة المدنية الكاملة واحترام ثقافتهم وتقاليدهم كما كانوا في ظل الحكومة العثمانية، وذلك من منطلق إخلاص الإدارة الإيطالية للروح الليبرالية من جهة، وتجنب تفضيل اليهود على العرب حتى لا تثير الشعور بالمرارة والاستياء(٢١١).

وعندما اندلعت الحرب التركية ـ الإيطالية عام ١٩١١، دعّم اليهود الذين يعيشون في ليبيا إيطاليا. وكان اليهود الإيطاليون، والكثير من اليهود الليبيين الأغنى والأكثر تحضّراً الذين سبق وتمّ دمجهم في المجتمع الإيطالي المحلي، هم الأكثر دعماً. لقد أدركوا جيداً المنافع التجارية التي يمكن أن يأتي بها الاحتلال الإيطالي. وكانت النتيجة أن عدة فئات منهم توجب عليهم ترك طرابلس بسرعة قبل بدء الأعمال العدوانية، في حين طلب آخرون الحماية من القنصلية الإيطالية ومن قنصليات الدول الأوروبية الأخرى لتجنّب الأعمال العدائية من قبل الأتراك والعرب المتشدّدين.

ساهم اليهود في عملية الاحتلال، فكان بعض المحليين منهم على سطح السفن الإيطالية التي قذفت طرابلس بالقنابل كتحضير للإنزال على اليابسة، وبيّنوا للإيطاليين الأهداف الرئيسية(٢١٢).

ومن المحتمل أن هذا العنف أدّى دوراً كبيراً في تحديد موقف أغلبية يهود ليبيا، حيث تألفت هذه الأغلبية من عناصر تقليدية منعزلة في عالمها الصغير دون وجود صلات محددة مع المجتمع الإيطالي وإيطاليا. وتدهورت علاقات هؤلاء اليهود مع العرب لبعض الوقت مع وجود حوادث تعصّب جارحة نفسياً، وعزّز وصول اللاجئين من المناطق النائية إلى «الحارة» في طرابلس إحساس التماسك القوي. وساهمت حوادث العنف هذه في تحفيز الرغبة لدى جمهور اليهود الليبيين في الهروب من الحكم الإسلامي، وبالتالي في النظر تجاه الإيطاليين نظرة التعاطف والأمل(٢١٣).

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(٢١٢) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٩.
(٢١٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

أ ـ اليهود في ظل الحكم الإيطالي في ليبيا

تمتع اليهود منذ عام ١٩١١ بكل حقوقهم السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، وكانوا ـ على العموم ـ في مستوى أعلى من العرب الأهالي، وحاول الإيطاليون بذلك أن يكسبوهم إلى جانبهم ليغرسوا إسفيناً بينهم اليهود والعرب.

واستغل كلٌّ من اليهود الأغنى واليهود الإيطاليين والأكثر تحضراً واليهود الذين تمّ جعلهم إيطاليين، الفرص التي جاء بها الظرف الجديد. كان هناك العديد ممّن وجدوا أعمالاً كمترجمين أو كعمال مكاتب مع القوات الإيطالية أو الإدارة المدنية أو مع المشاريع التجارية الإيطالية، وقد فاز التجار الكبار والمتوسطون بمعظم المزايا، فكانوا المقاولون الذين نجحوا في السيطرة على السوق من خلال الوسائل الموجودة تحت تصرفهم لإمداد قوات الاحتلال وعقود البناء وتعبيد الطرق والخدمات (خاصة خدمات الموانئ والنقل) وهم الذين تمكنوا من الخوض في مجال صناعة البنوك[٢١٤].

وكان أكثر ما أزعج السلطات المدنية الإيطالية هو يوم السبت، إذ كانت الأغلبية العظمى من اليهود الليبيين حريصة على التقيد بالقوانين في ما يتعلق بيوم الراحة، كونهم متدينين وتقليدين جداً. وسبّب هذا الأمر صعاباً كبيرة للتجارة لأن اليهود كانوا مهمين جداً في الاقتصاد الليبي، ورأى اليهود أن محاولة السلطات الإيطالية تغيير يوم الراحة من السبت إلى الأحد أمر غير مقبول لأسباب دينية، وأنها شكل آخر من أشكال التمييز الذي يصب في مصلحة العرب، أو أنها تعبير عن «معاداة السامية». وكانت مشكلة يوم السبت في الواقع المظهر الوحيد الأكثر وضوحاً لمشكلة أكبر، فقد رغبت الإدارة الإيطالية في إيجاد وسيلة «لتحديث» اليهود ولكن معظم اليهود رفض ذلك الأمر بعناد وكانت إحدى النتائج أن ازدادت انقساماتهم الداخلية سوءاً، والنتيجة الأخرى ازدياد ميلهم إلى توجيه أنفسهم نحو الخارج بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولم يكن التقليديون المتشددون هم فقط من أصبح قلقاً، بل أيضاً الشباب الذين أثّرت فيهم فكرة الصهيونية. واتخذت النشاطات الصهيونية في البداية شكلاً ثقافياً: حصص اللغة العبرية والجلسات الدراسية والمحاضرات... إلخ. وتبع ذلك تأسيس النادي الثقافي. مع ذلك انتهت هذه المبادرة بالفشل لأن النادي كان يعوزه دعم الطائفة المالي والمعنوي، وكذلك الخوف من أن مبادرة يهودية حصرية ربما تثير استياء

---

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

السلطات الإيطالية. وتزايد الجدل الساخن عند منتصف عام ١٩١٥ بين قادة الطائفة ومجموعة الشباب المؤيدين للصهيونية الذين نظموا النادي، وجذب النادي إليه الكثير من يهود طرابلس الذين كانوا غير راضين عن إدارة الطائفة[٢١٥].

قُسِّمَ اليهود إلى ثلاث فئات تختلف وضعيتها أمام القانون الإيطالي:

الفئة الأولى، مواطنون إيطاليون، وهم يهود من مملكة إيطاليا جاؤوا مع المستعمرين الإيطاليين للإقامة في ليبيا (وكان عددهم محدوداً)؛ **الفئة الثانية**، مواطنون ليبيون من الديانة اليهودية (وقد مُنح هؤلاء، حسب القوانين الخاصة عام ١٩٣٤ بشأن تنظيم أحوال المستعمرة الإيطالية في ليبيا، المساواة في الحقوق مع غيرهم من المواطنين)؛ **الفئة الثالثة**، يهود أجانب وهم ليسوا إيطاليين ولا مواطنين ليبيين ويتمتعون بالمركز نفسه لجميع الأجانب الذين تحميهم قنصلياتهم[٢١٦].

ب ـ عدد السكان في ليبيا وتوزعهم في فترة الحكم الإيطالي

بلغ عدد اليهود في ليبيا عام ١٩٣١ نحو ٢٥,١٠٣ نسمة، ووصل وفق إحصاء ١٩٣٨ إلى ما يقرب من ٣٠ ألفاً من أصل مليون نسمة (٤٥ ألف إيطالي والباقون ٩٠٠ ألف عرب مسلمون). ويمثل اليهود بذلك ٤ بالمئة من عدد السكان العام. وكانت أكبر طائفة يهودية موجودة في طرابلس (٨٩٨٠)[٢١٧]، وفي بنغازي (٣٣٠٠)، ويتوزع باقي اليهود في مدن أصغر. أما في الداخل فقد وجد ما يقارب ٧٠٠٠ يهودي يتوزعون في مجموعات صغيرة بين ثلاث عشرة قرية، وأكبر مجموعة هي في عمروس (١٢٤٠) وأصغرها في بني وليد من ٤٨٥ فرداً.

ج ـ التنظم الطائفي والحياة الدينية في فترة الحكم الإيطالي ليهود ليبيا

تمتع اليهود خلال الحكم الإيطالي بنوع من الحكم الذاتي الطائفي كان استمراراً لِما عرف في العهد العثماني. وكان للمجلس الطائفي اليهودي في طرابلس، والذي تعيّنه السلطات الإيطالية، وضع قانوني خاص واعتُرِف به رسمياً كسلطة إدارية مستقلة ذاتياً، وخُوّل له حق فرض ضرائب مباشرة على أعضاء الطائفة حسب دخلهم وعلى بيع لحم

---

(٢١٥) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢١٦) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 127.

(٢١٧) Siegfried Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950), p. 87.

الكوشير. كما أن المحكمة الطائفية لها حق التشريع في أمور الزواج والطلاق ولكن سلطتها لا تمتد إلى أمور الإرث التي خُوّلت إلى القوانين المدنية الإيطالية. وقد ظل هذا النظام معمولاً به في المناطق التي وضعت تحت الإدارة البريطانية بعد عام ١٩٤٣. وكان لليهود معابدهم في مدينة طرابلس وغيرها يؤدون فيها طقوسهم الدينية بكل حرية[٢١٨].

د ـ التعليم خلال الحكم الإيطالي عند يهود ليبيا

تمتع اليهود في فترة الحكم الإيطالي بحقوقهم في مجال التربية والتعليم. وفي العام الدراسي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ كان مجموع تلامذة المرحلة الابتدائية في ليبيا نحو ٢٥٤١٠ تلامذة. وكان عدد اليهود من هذا المجموع ٥٣٣٨ تلميذاً، منهم ٤٠٣٥ تلميذاً في المدارس الحكومية وشبه الحكومية، و١٣٠٣ تلامذة في المدارس الخاصة. أما مجموع تلامذة المدارس الثانوية فكان ١٦١٧ تلميذاً منهم ٦٦ يهودياً، ومجموع تلاميذ المدارس المهنية ٠٦٥ ,١، منهم ٤٧ من اليهود، وهي نسبة مرتفعة لو قيست إلى عدد السكان.

إلى جانب التعليم الحكومي، كان التعليم اليهودي يجري في مدارس «تلمود توراة» التي تخصص غالباً لدراسة اللغة العبرية والديانة اليهودية. وكانت هذه المدارس لا تتلقى مساعدة من الحكومة، بل تشرف عليها الطائفة، وكان فيها عام ١٩٣٨/ ١٩٣٩ نحو ١٢٣٥ طالباً في طرابلس، و٥١١ طالباً في بنغازي. وكان نظام هذه المدارس سيئاً وقد عمل زعماء الطائفة على إيجاد نظام مدرسي موحد وبرنامج متنوع يجعل العبرية مادة مستقلة. والواقع أن مستوى التعليم كان مرتفعاً بين أبناء اليهود وأحسن مما هو بين العرب المسلمين، لكن الوضع تردّى أثناء الحرب العالمية الثانية، فأغلقت السلطات الإيطالية المدارس اليهودية منذ بداية الحرب، ثم أعيد افتتاحها بعد ١٩٤٣ في عهد الإدارة البريطانية[٢١٩].

هـ ـ الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليهود ليبيا خلال الحكم الإيطالي

كانت الموارد الاقتصادية في ليبيا محدودة، خاصة أن نقل مركز المواصلات العالمية نحو سواحل الأطلسي أفقدَ ليبيا أهميتها السابقة في التجارة العالمية، إلا أن

---

(٢١٨) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٠٦، الهامش. يصف محمد بن مسعود في كتابه: «إن يهود مدينة طرابلس كانوا يؤمّون المعبد في كل يوم سبت زرافات ووحداناً وهم في البدلات الحسنة والقبعات المنسّقة». انظر: محمد بن مسعود، كأنك معي في طرابلس وتونس (طرابلس الغرب: المؤلف، ١٩٥٣)، ص ١٢٨.

(٢١٩) Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, Ibid., p. 84.

اليهود ظلوا يحتكرون تجارة البلاد باعتبارها المهنة الرئيسية لهم، وكان نشاطها التجاري يتركز في مدينة طرابلس، وبالذات في سوق الترك، ثم في شارع إدريس الأول حيث امتلأت الشوارع بواجهات المحال التجارية اليهودية التي تعرض البضائع الأوروبية. وعمل اليهود كذلك بالحِرف الصغيرة كصناعة السجاد والصياغة وصناعة المجوهرات الدقيقة، واحتكروا ـ في طرابلس ـ صناعة الفضة، وهي صناعة نفيسة وتجارتها رائجة «ففي أيام الأتراك كان الطرابلسيون الأعيان والمتشبهون بهم يعتبرون أن الاشتغال بالحرف اليدوية... والزراعة والتجارة الراقية والتوظف الحكومي أمور لا تليق بهم. وبسبب هذا الاعتقاد تهاونوا فاحتكر اليهود في مدينة طرابلس من سنين طويلة سوق الفضة» وعمل كثير منهم في المناطق الريفية كبائعين متجولين يشترون البضائع من الحرفيين الصغار ويبيعونها للعرب خاصة(٢٢٠).

ورغم أن اليهود في ليبيا لم تزدهر أحوالهم بالمستوى نفسه للطوائف اليهودية الأخرى في مصر والعراق، فإن نسبة كبرى منهم عاشت في يسرٍ نسبي، وكان ثلث سكان المدن من الطبقة الوسطى كما وجد بينهم من يكسب عيشه بصعوبة أو يعتمد في حياته على «الصدقة».

وفي ظل الحكم الإيطالي، انتشرت العادات الأوروبية بين معظم اليهود من سكان المدن؛ فكانوا يلبسون الملابس الأوروبية ويتكلمون الإيطالية. وكان بينهم كثير من السفارديم الذين يتكلمون اللادينو، ولذلك كان معظم يهود المدن يختلفون عن جيرانهم العرب في أسلوب حياتهم وعاداتهم ويتشبهون بالأوروبيين، أما بقية اليهود، وخاصة في القرى والمدن الصغرى، فلا يختلفون في أسلوب المعيشة والمستوى الاجتماعي واللغة والملابس عن العرب المحليين حتى كان يصعب على الزائر الأجنبي أن يفرّق بين اليهودي والعربي(٢٢١).

وقد وجد في داخل ليبيا في منطقة «تغرينة» (Tigrinna)، التي تبعد خمسين ميلاً جنوب طرابلس، مجموعة غريبة من اليهود تتألف من ثلاث عائلات كبيرة يرأسها حاخام هو الشيخ خليفة حسان، ولا يزيد تعدادها على ٣٤٥ فرداً وتقطن في الكهوف الجبلية، ويعود استيطان هؤلاء اليهود هناك إلى ٥٠٠ سنة، ورغم أنه لا يمكن تمييزهم ظاهرياً عن جيرانهم المسلمين من حيث الملابس والعادات واللغة، فإنهم كانوا يحافظون

(٢٢٠) ابن مسعود، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٢٢١) Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, Ibid., p. 89.

على تقاليدهم اليهودية وكانت تربطهم بجيرانهم علاقات ودية، وكان للشيخ خليفة خاصةً مكانة كبرى بين العرب واليهود[٢٢٢]. وقد ظلت الطائفة اليهودية في ليبيا تعيش حتى وقت متأخر في حالة سلام وهدوء وكانت العلاقات بينها وبين العرب المواطنين ودّية[٢٢٣].

و ـ موقف عرب ليبيا من الحكم الإيطالي

بدأت المقاومة ضد الحكم الإيطالي في ليبيا مع اندلاع الحرب عام ١٩١٤ قبل دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥، وتلقت هذه المقاومة الدعم من الأتراك ومن الألمان إلى حد ما، وحققت نجاحاً واسعاً أجبر القوات الإيطالية الجلاء عن المناطق النائية والتجمع للدفاع عن مواقع رئيسية على الساحل. وتقلّصت المساحة التي احتلّها الإيطاليون في ولاية طرابلس (مدينة طرابلس وضواحيها). أما في ولاية برقة فقد تمحورت المقاومة حول السنوسيين (المعادين لإيطاليا وللخطط التركية الرامية إلى استعادة السيادة على ليبيا)، فكانوا غير متحمّسين للحركة في ولاية طرابلس الوثيقة الصلة بالأتراك، وكانت المنطقة التي استطاع الإيطاليون التمسّك بها في ولاية برقة أكثر اتساعاً.

وحددت نهاية الحرب (١٩١٨) ملامح مرحلة جديدة في الصراع الإيطالي ـ العربي. وفي ظل الظروف الجديدة افتقر العرب إلى المساعدة الخارجية، بينما كان الجيش الإيطالي قادراً على نقل قواته إلى ليبيا. ولم تبدأ إعادة الاحتلال إلا بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣ عندما قررت الحكومة الفاشية أن تستعيد السيادة الإيطالية الكاملة على ليبيا، في حين قرر قادة الحركة الوطنية الليبية تقديم قائد للأمة في ولاية طرابلس في شخص السنوسي الكبير وخلعوا عليه لقب أمير ليبيا[٢٢٤].

ز ـ الحياة اليهودية في ليبيا في فترة إعادة الاحتلال الإيطالي

كانت الأحداث التي جرت في ليبيا ذات تأثير عميق على كل جوانب الحياة اليهودية التي تراوح ما بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبين العلاقات مع

(٢٢٢) «رغم صلات هذه الجماعة الودّية مع جيرانها، إلا أن الدعاية إلى الهجرة قد وصلتها، فجاؤوا إلى إسرائيل بزعامة حاخامهم عام ١٩٤٩. انظر: عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٠٩، الهامش ١٢.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٢٢٤) De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, pp. 50-52.

العرب وإيطاليا: كانت هناك نتائج اقتصادية متباينة لحركة المقاومة الليبية على يهود ولايتي طرابلس وبرقة، حيث عانى يهود برقة من خسارة قليلة نسبياً. وبوجه عام، تقلص حجم التجارة بسبب انخفاض صلات اليهود مع المدن الليبية الأخرى وفي نشاطاتهم الاقتصادية الخاصة في مدينة طرابلس. وتوسعت الأعمال التجارية وتزايد عدد المحال التي يملكها اليهود في طرابلس خلال فترة إعادة الاحتلال والفترات الأهدأ ما بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٦ ونشوب الحرب العالمية الثانية، وذلك كاستجابة للتحسن العام في الاقتصاد الليبي[٢٢٥].

هناك جانب مهم آخر مرتبط بالجانب الاقتصادي هو مدى اندماج اليهود في المجتمع الليبي الاستعماري، وكان العنصر الهام فيه هو المهارة في اللغة الإيطالية. وإلى جانب عنصر اللغة كانت هناك عناصر أخرى مفيدة من أجل تقييم الظروف المعيشية ليهود ليبيا والتي كانت أفضل بكثير من ظروف السكان المسلمين.

كانت فترة المقاومة العربية الليبية، وقمعها، مهمة لتطور يهود ليبيا من وجهة نظر أخرى؛ فقد تأثرت العلاقات اليهودية العربية بعدة طرق منها المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي حققها يهود ليبيا خلال تلك السنوات، إضافة إلى التغير في العلاقات بين الطائفتين. وقد زاد الاحتلال الإيطالي من تسارع إفقار جماهير المسلمين وزيادة أهمية اليهود الاجتماعية والاقتصادية. وجعلت هذه الظواهر العرب أكثر اعتماداً على نشاطات اليهود الاقتصادية (بما فيها إقراض المال) ودورهم كوسطاء[٢٢٦].

مع أن بعض اليهود بعد انتهاء الحرب الأولى فضّل الحل السياسي على الصراع العربي ـ الإيطالي إلى درجة دعم الجماعات العربية السياسية الناشطة أحياناً بدافع التضامن الإنساني ودعم التحرّر والحكم الذاتي والحرية والديموقراطية وهي مُثل عليا أثارتها الحرب، لكنّ مثل هذه الحالات كانت ضمن الأقلية ولم يقلدها جمهور اليهود الذي انتشر بين أفراده العداء ضد العرب، بالرغم من الشعور بأن الإيطاليين كانوا عنصراً خارجياً ـ وربما عنصراً خطراً ـ بسبب تأثيرهم السلبي المحتمل على التماسك الأخلاقي والديني للعالم اليهودي الصغير[٢٢٧]. وحين اندلعت المقاومة في ليبيا ضد الحكم الإيطالي لم يدعم أي من اليهود، العرب، بسبب طبيعة الحركة الوطنية العربية الإسلامية

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٢٢٦) المصدر نفسه، ص ٧١.
(٢٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

النضالية. وقد يكون السبب خشية يهود ليبيا، إنْ نجحت الحركة من احتمال خضوعهم مجدداً للتمييز وفق القانون الإسلامي. ومع أن موقف اليهود من أهل البلد إزاء الحركة العربية كان موالياً لإيطاليا خلال هذه الفترة، لكنْ دون المشاركة بشكل فعّال في الصراع ضد الثوار. وهذا ما يفسر وجود حالات عمل اليهود من خلالها كوسطاء في محاولة لعقد اتفاقات من أجل الاستسلام المشرّف أو المساهمة في استعادة السلام، بالرغم من عدم وجود حالات مشاركة فعلية لليهود في الصراع.

إلا أن موقف اليهود إزاء الحركة العربية وقمعها لم يخفف من عداء العرب، الذين رأى معظمهم أن اليهود هم أصدقاء للإيطاليين، أو على الأقل أناس يستفيدون من محن العرب، ولا يمكن إغفال التأثير الهامشي ولكن المتنامي على العلاقات الإسلامية ـ اليهودية وعلى شرائح من الجماهير العربية: ذلك أن العرب كانوا يهتمّون بالحركات الوطنية العربية المتنامية في الدول الأخرى، وخصوصاً في فلسطين، حيث كان اليهود والعرب أعداء. لقد كانت الصهيونية تزداد بين يهود ليبيا، وخصوصاً في طرابلس وبنغازي، هذا في وقت ازداد الاهتمام بيهود الدول الإسلامية والعربية والقلق بشأنهم، وخصوصاً في فلسطين[٢٢٨].

ح ـ التطورات داخل الطائفة اليهودية في ليبيا

ميّز إحساس مفعم بالتقاليد الحياة اليهودية في ليبيا خلال الفترة الإيطالية: اتبعت الحياة اليهودية الأعراف العريقة، بحيث كان من شبه المستحيل التمييز بين تأثيرات القانون والتقليد اليهودي وعوامل التأثير الخارجي الناجمة عن قرون من الاحتكاك مع المجتمع العربي المحيط. من هذا المنظور، لا تكمن الاختلافات الحقيقية داخل الشعب اليهودي الليبي بذاته، لكن بينه وبين اليهود الإيطاليين الذين يعيشون في ليبيا. حتى إن اليهود الليبيين، الذين كانوا أكثر ثراء وثقافة وتحضّراً، كان لديهم العديد من الأشياء المشتركة مع عموم يهود ليبيا أكثر من يهود الحاضرة. فبالرغم من أنهم لبسوا مثل الأوروبيين وتبنّوا الثقافة الإيطالية وأرسلوا أطفالهم إلى مدارس إيطالية وعاشوا خارج «الحارة» واختلطوا مع المجتمع الراقي الاستعماري، ومارسوا طقوسهم الدينية الخالية من الخرافات التي تشيع بين اليهود الأشد تمسُّكاً بالتقاليد، إلا أنهم كانوا مختلفين عن اليهود الإيطاليين بشكل جوهري، الذين كانوا يعتقدون بأنهم إيطاليون أولاً

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.

وقبل كل شيء، وينظرون إلى اليهود الليبيين على أنهم أقرباء معدمون ويجب رفعهم إلى مستوى حضارتهم(٢٢٩).

ط ـ علاقة السلطات الإيطالية مع اليهود أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين

كان تأثير العلاقات اليهودية مع السلطات الإيطالية قليلاً نسبياً في حياة اليهود في ليبيا في السنوات العشرين الأولى، إلا أنها أصبحت هامة جداً في أواسط ثلاثينيات القرن العشرين. وشعر يهود ليبيا بصعود الفاشيين إلى السلطة ولكنهم عانوا القليل نسبياً من عواقب هذا الصعود حتى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين. وكان هناك بعض اليهود الليبيين، خاصة الأغنياء جداً وممن أصبحوا إيطاليين، تعاطفوا مع الفاشين وأيّدوا النظام. وأدى استيلاء الفاشية على السلطة إلى جرأة الفاشيين المحليين. وقد تمّ التعبير عن بعض العداء ضد اليهود وخصوصاً الليبيين. وكان هناك الكثير من الدوافع لهذا العداء، فعند الأقلية كانت هناك مسألة المعاداة الفعلية للسامية، وعند الآخرين كانت العقلية الاستعمارية التي تربط اليهود الليبيين بالعرب على أنهم كأهل البلد، حتى في ما يتعلق بموقف السلطات من الصهيونية، إلا أنه لا يمكن الحديث عن تغيير حقيقي في ظل الفاشية. لم تعد الحكومة تدلي بتصريحات مؤيدة للصهيونية بشكل علني، مع ذلك كانت السلطات المحلية، حتى قبل استيلاء الفاشيين على السلطة قلقة من أن الدعاية الصهيونية المحمومة ربما تسبب لهم صعوبات مع العرب؛ لذا فقد وضعوا قيوداً لها. ولم ترَ الحكومة أي سبب لاتباع سياسة مناصرة للصهيونية، أو أن تحبّذ بشكل ملحوظ هذه الحركة الدينية والسياسية، ولكن حيث إن المستعمرات الإيطالية في حوض المتوسط كان فيها عناصر يهودية عديدة وذات نفوذ تبدي ولاء إلى الحكومة الإيطالية ومشاعر قوية للهوية الإيطالية، فلم يكن من الملائم تجاهلهم أو معارضة مطامحهم عندما لا يتعارض مع المصالح الإيطالية(٢٣٠).

كان هناك موضوع ثانٍ في هذه الفترة يركز على تغيّر الحياة اليهودية الليبية التي حرّكها تأثير الحداثة، وكان من أهم عواقب هذا التغير زيادة اتساع الفجوة بين الأغنياء والأغنياء جداً والفقراء جداً، إضافة إلى الانقسام البطيء إلى معسكرَي: التقليديين

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٢٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(المكوّن بشكل أساسي من الفقراء والمهمّشين اجتماعياً)؛ والحداثيين (والمكوّن إلى حد كبير من الأثرياء والصاعدين). ونجم عن ذلك تشكيل قيادة جديدة موجهة باتجاهين مختلفين: اتجاه بطيء وغير واعٍ نحو الاندماج والاستيعاب واتجاه متماسك إلى حدٍّ ما نحو الصهيونية. ويفسر هذا الموقف قلق السلطات الاستعمارية الإيطالية من الموقف الذي كان يسبب الاضطراب والخلافات الداخلية[٢٣١].

هذا ما بدت عليه الأمور عام ١٩٣٣ عندما تزايدت حالات التوتر بين العرب واليهود، وتدخلت السلطات الحاكمة بتعزيز الإجراءات الأمنية. وربما كان سبب عدائية العرب أيضاً الأصداء التي كانت تصلهم عن التوتر المتزايد في فلسطين ضد تزايد الهجرة اليهودية وطلب اليهود الأجانب الموجودين في طرابلس المساعدة من قنصلياتهم. مع ذلك، كانت التجارة والصناعة أهم المهن في قائمة النشاطات الاقتصادية الرئيسية لليهود في ليبيا عند بداية الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه العوامل الإيجابية تتوازن مع عوامل أخرى سلبية من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية داخل بعض الطوائف في طرابلس بالتحديد، وكان على طائفة طرابلس مواجهة المشكلة الخطيرة المتعلّقة بآلاف اليهود العاطلين من العمل والذين يعيشون في فقر مدقع، والسبب الرئيسي في ذلك هو الهجرة من بقية أرجاء الدولة ومن إيطاليا.

وقد رحب اليهود بتعيين «بالبو» (Balbo) حاكماً لليبيا بحماسة وأمل كبيرين، وكان عليه إيجاد نوع من التسوية الملائمة لمسألة «السبت»، وكان الموضوع من وجهة نظر السلطات الإيطالية واحداً من مواضيع الانتظام والوحدة البيروقراطية، في حين رأى آخرون إلغاء الراحة يوم السبت خطوه هامة على طريق إلغاء نزعة حي «الغيتو» اليهودي والاندماج، وتوجب معالجته من جذوره. ولم تقم السلطات الإيطالية بأي محاولات إضافية لدمج اليهود، ومن المحتمل أن الإيطاليين لم يرغبوا في إثارة الأحداث والاحتجاجات في ذلك الوقت السياسي الحساس.

كانت أنظار العالم كله متجهة نحو إيطاليا بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ خلال الحرب في إثيوبيا. لم تكن لدى موسوليني نية أن يعطي أعداءه مجالاً لجدل آخر ضده. ولم يكن يريد المخاطرة بأن يجلب على نفسه معارضة يهود العالم، الذين سبق أن أبدوا عدم الثقة به بسبب سياسته الغامضة تجاه ألمانيا النازية، مع ذلك كانوا متعاطفين مع

---

(٢٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

موسوليني بسبب رفضه السابق لمعاداة السامية النازية، والمساعدة وحسن الضيافة التي قدمها للعديد من اللاجئين اليهود الذين قدموا من ألمانيا. وعندما انتهت الحرب في إثيوبيا بالنصر ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ صدر مرسوم يجبر كل المحال التي تبيع للعموم خارج أسوار مدينة طرابلس القديمة البقاء مفتوحة للتجارة كل يوم من أيام الأسبوع ما عدا أيام الأحد. أثار المرسوم الجديد الانزعاج والاحتجاجات بين الكثيرين من يهود طرابلس، وخرجت العديد من الصحف اليهودية خاصة في فلسطين ضده بقوة. وكانت هناك احتجاجات قوية تجاه هذه التدابير من قبل اليهود في الدول الأخرى. وصعّدت الصحافة والأفراد احتجاجهم، وبالرغم من ذلك فقد تم تطبيق المرسوم بشكل صارم جداً(٢٣٢).

بعد الأحداث الدرامية التي جرت بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦، عادت الحياة إلى طبيعتها بالنسبة إلى يهود ليبيا لبضع سنوات. وساهم تعيين «ألدو لاتيس» (Aldo Lattis) [الحاخام الأكبر ورئيساً للمحكمة الحاخامية] في آذار/مارس ١٩٣٧ في جعل الموقف طبيعياً بشكل كبير، وكان يدرك بوضوح ما هو الأكثر إلحاحاً وما هي أفضل طريقة للتعامل مع الموقف من وجهة نظر الهوية اليهودية دون إبعاد التقليديين أو السلطات الإيطالية. ويعود الفضل إلى لاتيس في التحسّن الفوري للعلاقات مع بالبو، وبدأ الحاكم والحاخام الأكبر بالعمل سوية. ووافق بالبو على طلب لاتيس بأن تُلغى الأحكام التي أُقرت بخصوص السبت. وكانت مشكلة الإسكان وشدة الازدحام في الحارة مشكلة أخرى خطيرة، فقام لاتيس بإكمال خطة شاملة من أجل تحسين السكن في الحارة. وكانت مسألة الجنسية هي العقبة الوحيدة، فقد أراد الكثير من اليهود الليبيين الحصول على الجنسية الإيطالية، وأمل لاتيس أن الجنسية تساعد في ما يتعلق بولاء يهود ليبيا إلى إيطاليا وإحباط محاولات العرب في إظهار أنفسهم على أنهم أكثر الرعايا ولاءً، لذا حثّ بالبو على منح الجنسية الإيطالية إلى اليهود الراغبين بالحصول عليها، لكن جهوده لم تثمر.

ي ـ التشريع العنصري الفاشي والحرب (١٩٣٨ ـ ١٩٤٣)

كان عام ١٩٣٨ فاصلاً بالنسبة إلى اليهود الإيطاليين كما إلى اليهود الليبيين، فقد وصلت أخبار الأحداث في إيطاليا إلى المستعمرات بشكل مخفف وتضاءلت اتصالات

(٢٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

يهود ليبيا مع يهود إيطاليا. وكان للحملة الشديدة التي شنتها الصحافة والدعاية الفاشية من أجل تحضير الإيطاليين لتبنّي التشريع العنصري، تأثير غير طبيعي في ليبيا. وتحرك بالبو لإحباط أولئك في روما الذين أرادوا تطبيق القوانين الإيطالية العنصرية بشكل كامل في ليبيا، وذلك بإدخال سلسلة من الاعتبارات المبنية على علم الاقتصاد والسياسات المحلية. ورغبة في عدم توتر العلاقات مع بريطانيا قررت وزارة الشؤون الخارجية تعليق الإجراء الذي يقوم بطرد اليهود الأجانب، وبالأخص البريطانيين، أو أولئك الذين طلبوا السماح لهم بالبقاء في ليبيا. وكنتيجة كان الكثير من اليهود الأجانب لا يزالون في ليبيا عندما أعلنت إيطاليا الحرب ضد فرنسا وبريطانيا.

إجمالاً، لم يكن عاما ١٩٣٩ و١٩٤٠ صعبين على يهود ليبيا، ولم يتغير وضعهم بعد وفاة بالبو، حيث كُيّفت الاعتبارات الاقتصادية، التي قدمها إلى موسوليني كأسباب تدعو إلى عدم تطبيق التشريع العنصري في ليبيا. وسارت حياة اليهود الليبيين في كثير من نواحيها دون أن يعكرها شيء منذ أواخر عام ١٩٣٨ وحتى بداية ١٩٤٠ أي إلى حين دخول إيطاليا الحرب، حيث تفاقم الوضع. وأثار الاحتلال البريطاني لولاية برقة ردود فعل متباينة بين اليهود الذين يعيشون في الإقليم، ورأى أغلبيتهم أنه كان نوعاً من التحرر وبالتالي كان اليهود بشكل عام متعاطفين مع المحتلين. وكانت هناك بعض حالات التعاون الصريح مع المحتلين (خصوصاً من قبل اليهود البريطانيين والفرنسيين). وعندما أعاد الإيطاليون والألمان احتلال بنغازي في نيسان اندلعت الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين اليهود.

وحصلت حوادث مماثلة عندما احتلت بريطانيا بنغازي وولاية برقة للمرة الثانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ وكانون الثاني/ يناير ١٩٤٢، وتبع الاحتلال الإيطالي للمرة الثانية قمع أشدّ. وكانت الإجراءات الجذرية التي اتخذت ضد يهود ولاية برقة جزءاً من التدابير التي تمّ تبنيها عام ١٩٤٢ للتعامل مع يهود ليبيا. وكان أول تلك التدابير القانون ١٠٥ في أيار/ مايو ١٩٤٢ بقصد تنظيم نشاطات التصنيع اليهودية والأعمال التجارية وممارسة مهن محددة. وتمّ اتخاذ إجراء آخر في حزيران/ يونيو تقرر فيه، كما حصل في إيطاليا، أن كل الذكور اليهود الإيطاليين والليبيين بين الرابعة عشرة والخامسة والأربعين أصبحوا معرّضين للتعبئة المدنية ويمكن استدعاؤهم للعمل وفقاً لقدراتهم البدنية ومهاراتهم المهنية. وأصبح القانون ساري المفعول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢.

نزلت القوات البريطانية والأمريكية في المغرب والجزائر عندما وصلت القوات الإيطالية والألمانية المنسحبة من مصر تقريباً إلى سيدي براني، وأصبح المارشال رومل مقتنعاً بضرورة التخلي عن ليبيا والتركيز على الدفاع عن تونس. وأصبح موقف اليهود أكثر صعوبة بسبب تفاقم الظروف في ليبيا عام ١٩٤٢ حيث كان الاقتصاد مضطرباً، وموقف العرب غامضاً تجاه اليهود، وفي ولاية طرابلس كان أكثر حذراً من أولئك في ولاية برقة. وكان من الطبيعي أن يشعر اليهود بأن وصول القوات البريطانية إلى طرابلس قد حررهم ورحبوا بها بعبارات حماسية[٢٣٣].

ك ـ الاحتلال البريطاني (١٩٤٣ ـ ١٩٥١)

دام الاحتلال البريطاني من عام ١٩٤٣ لغاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ عندما سلّم البريطانيون السلطات إلى مملكة ليبيا الجديدة. كان الاحتلال البريطاني بالنسبة إلى اليهود، كما بالنسبة إلى العرب، يعني انتهاء الحرب، ونهاية العنف والقمع الذي عانوه أيام السياسة الفاشية العنصرية. وتسنّى ليهود ولاية برقة، الذين اعتقلوا خلال الحرب أو تمّ إجلاؤهم، فرصة للعودة إلى الوطن والعمل من جديد. وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل مع سلطات الاحتلال إلا أن النشاطات الاجتماعية والثقافية بدأت تعود مجدداً. وقد سهّل هذه «الصحوة اليهودية» حضور أعضاء من «الفيلق اليهودي الفلسطيني» حيث أدّوا دوراً فعالاً في عمليات الجيش البريطاني الثامن، وجسّدوا بذلك النمط الجديد لليهود الذي أنتجته الصهيونية واستعمار فلسطين. وخير برهان على «اليقظة اليهودية» هو السرعة التي عاود فيها نادي «مكابي» واتحاد «بن يهودا» نشاطاته الرياضية والترفيهية والثقافية، وانضمت اتحادات أخرى إلى هذين الاتحادين، وكانت لكليهما ميول صهيونية واستهدفت الشباب. وشجع البريطانيون الكشافة اليهودية «زوفيم» (Zofim)، كما أسس جنود الفيلق اليهودي الفلسطيني منظمة «نوار». وكان هناك أيضاً منظمة شباب «هيشالوتز» (Hechalutz). وبعد ذلك مجموعة «مكابي هاتزاير» (Hamaccabee Hatzair) ولجنة طرابلس الاجتماعية (بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥).

وكانت الاختلافات الرئيسية هي القائمة بين التقليديين والداعين إلى الاندماج وتلك المعارضة التي كانت تدور حول كيفية التعامل مع الصهيونية والحماس الذي كانت تولّده الصهيونية بين اليهود الليبيين. لم يكن هناك أحد ضد الصهيونية، ومع ذلك

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

كانت هناك عدة آراء حول الطريقة التي يجب فهم الصهيونية من خلالها، وما هو الموقف الذي يتوجب على الطائفة أن تتخذه تجاهها. كانت الصهيونية بالنسبة إلى البعض تعني المستقبل وهوية اليهود الوطنية، وكان عليها أن تتحول إلى حقيقة رسمية وأن يقدم إليها كل الدعم. وبالنسبة إلى الآخرين عبّرت الصهيونية عن طريقة حماية الدين اليهودي وتقاليده وصونهما وتفعيلهما في العالم الحديث، لكن كان عليها ألّا تعرّض للخطر العلاقات مع سلطات الاحتلال، التي اعتمد عليها مستقبل ليبيا إلى حد بعيد، وبالتالي مستقبل اليهود. لم يكن عليها كذلك، أن تعرّض العلاقات مع العرب للخطر، العرب الذين كان على اليهود العيش معهم بأفضل ما يمكن. كانت الأولوية الأولى لليهود، أن يندمجوا كلياً في ليبيا الجديدة التي كانت ترى النور. ولم يكن ذلك أقل أولوية من الحفاظ على شخصيتهم الدينية والثقافية. ومن الضروري في مجتمع ليبيا الجديد الذي ظهر بعد الحرب التوافق ليس مع ثقافة «أعلى» من الناحية المدنية والاجتماعية (حيث كان الإيطاليون كذلك بالنسبة إلى اليهود)، بل - بالأحرى - مع الحضارة العربية التي لا يمكن أن تشكّل، حسب قولهم، تهديداً ثقافياً أو اقتصادياً. في الواقع، لقد استغرق الأمر أقل من ثلاث سنوات لإظهار ضعف هذا الموقف. ورغم ذلك رأى الكثير في ذلك الوقت أن هذا الموقف كان أكثر توازناً وواقعية. وتعززت وجهة النظر هذه عندما اتضح أن البريطانيين لم تكن لديهم نية للسماح بوجود صهيوني فعّال في ليبيا[٢٣٤].

بقي اليهود الليبيون حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ موالين لبريطانيا إلى أن حصلت أحداث ١٩٤٥، وحتى إن الصهاينة الأكثر اقتناعاً، من جماعة (بن يهودا) رأوا في الموقف البريطاني نتيجة مؤقتة للضرورات العملية السياسية المرتبطة، ليس فقط بليبيا ومستقبلها، بل بالوضع الصعب في فلسطين أيضاً. وهناك دليل غير مباشر يظهر أنه حتى الصهيونيين اعتقدوا بأن التقييدات المفروضة عليهم سترفع قريباً، وتمثل تلك الحقائق بأن لم تكن هناك حالات هجرة سرية إلى فلسطين في ذلك الوقت[٢٣٥].

وكان وقتذاك ركود اقتصادي عام أثّر في الكل، وخصوصاً العرب، واكتظت طرابلس بالجنود المسرّحين من الجيش والسجناء الذين أطلق سراحهم والعرب العاطلين من العمل الذين توافدوا إلى العاصمة. وأصبح الموقف أكثر حرجاً في خريف عام ١٩٤٥. وتفاقمت المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن التدهور التدريجي

(٢٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

في العلاقات اليهودية ـ العربية بعد أن كانت العلاقات ممتازة عام ١٩٤٣، خاصة لدى النخب التقليدية. ولكن الوضع كان مختلفاً بين الأغلبية مع اتهامات معينة لليهود بأنهم يقومون بتجويع الناس ويزدادون ثراءً على حسابهم. ولم يتنبه المراقبون للعنصر الجديد الذي انضم إلى النخبة العربية التقليدية، وبالأخص في ولاية طرابلس، نخبة جديدة إسلامية الميول شديدة الوطنية. وهذه النخبة كانت مصممة على إثبات وجودها، وكان اليهود الأعداء الرئيسيين لهذه النخبة بسبب الوضع في فلسطين، واستطاعت تأسيس قاعدة ضمن الجماهير الواعية سياسياً من خلال توجيه مشاعر الاستياء العامة ضدّ اليهود. سمح هذا الأمر للنخبة الجديدة أن تنقلب على البريطانيين وتتجه نحو استقلال ليبيا التام. تكوّنت النواة المحلية لهذه النخبة من طبقة المثقفين العرب ورجال المدن الصغار وبعض المجموعات الصغيرة الجديدة من أصحاب المحلات الصغار. وأرادت هذه المجموعات ترك بصمتها في ما يتعلق بمنافسيهم التجار اليهود والعرب الأكثر رسوخاً والمقرّبين من الإيطاليين والبريطانيين. وعندما وقعت أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ كانت المنطقة الداخلية هي الإقليم الوحيد في ولاية طرابلس الذي وقعت فيه على نطاق ضيّق حيث كانت هذه النواة شبه معدومة بعكس المناطق الساحلية وطرابلس. كان معظم كادر الحركة من أعضاء في الحزب الوطني المرتبطين بالجماعات الوطنية المصرية والجامعة العربية (تأسست في آذار/ مارس ١٩٤٥) وكثير منهم من المنفيين خلال الفترة الإيطالية الذين عادوا إلى ليبيا والبعض من الموظفين العرب الذين تم استجلابهم (أصحاب الطرابيش الحمر) من سوريين وفلسطينيين، وبالأخص مصريين، ممن تبعوا قوات الاحتلال. واستطاعت هذه المجموعات في غضون أشهر أن تمهّد الطريق للوضع الجديد الذي يتجاوز نظرة الجمهور العربي تجاه اليهود إلى المشكلة الأوسع وهو مستقبل ليبيا.

كان هذا هو السياق الاقتصادي والعاطفي والسياسي الذي اندلعت فيه الأحداث في الفترة بين ٤ ـ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥. خربت طرابلس والمنطقة المحيطة بها وزجّت الأحداث الحياة اليهودية في حالة من الفوضى وانتشرت تدريجياً من طرابلس لتصل إلى مناطق أخرى. ولو لم تتدخل القوات البريطانية ربما كان العنف قد انتشر بشكل أكبر. وقامت القوات البريطانية بإجلاء اليهود من بني وليد وطوّقت الأحياء اليهودية في عدة مدن لمنع الهجمات المتوقعة. وحاولت تهدئة العداء الذي أثير بين العرب في أماكن أخرى. وكان حجم الأضرار المادية المباشر وغير المباشر هائلاً: تمّت استباحة تسعة معابد يهودية ونهبها وإحراقها، كما نهبت المئات من البيوت والمحالّ

والمخازن وتمّ تدميرها أو الإضرار بها، واعتقل ما يقارب ٦٠٠ من العرب لصلتهم بالأحداث، بعد أن أعادت القوات البريطانية النظام باستخدام السلاح، أحياناً. وأدانت صحيفة طرابلس الغرب الأحداث وانتقدت الذين شاركوا فيها لأنها أساءت كثيراً إلى قضية الشعب الليبي بالهجوم على أقلية عاشت لقرون طويلة في سلام دائم، ووجه زعماء ليبيا نداء من أجل السلام أكدوا فيه أن القضية الفلسطينية تتوجه ضد الصهيونية وليس لها صلة بالعلاقات اليهودية ـ العربية في ليبيا[٢٣٦]. كما أشارت الصحيفة إلى الضرر المحتمل الذي يمكن أن يلحق بقضية الحكم الذاتي والاستقلال الليبي[٢٣٧].

وأدان القاضي الكبير ومفتي ليبيا (الحادث البغيض) وحضّا الإخوة المسلمين على واجب إحياء مشاعر الصداقة بين اليهود والمسلمين والعمل معاً من أجل العودة إلى السلام والازدهار بين الطائفتين. وعقد وجهاء الطائفتين بمبادرة من البريطانيين اجتماعاً قرروا تأسيس لجنة عربية ـ يهودية للتعاون وإعادة البناء. وقد وجهت الأحداث ضربة قوية إلى مكانة القادة الدينين والمدنيين والوجهاء العرب وفسحت في المجال السياسي للنخبة الوطنية الجديدة، وقدمت للبريطانيين الذريعة لرفض مطالب الوجهاء في الحصول على الاستقلال الليبي والحكم الذاتي[٢٣٨].

وفي ربيع عام ١٩٤٦ حين كانت المناقشات تدور حول مستقبل ليبيا، جرت محاولات إزالة أثر الاضطرابات السابقة وإعادة العلاقات الطيبة[٢٣٩]. وقد مُثّل اليهود بالوفد العربي الذي قابل الحاكم العسكري البريطاني وتحدث رئيس الطائفة اليهودية في طرابلس في هذه المقابلة «بأن ٣٠ ألفاً من اليهود يدعمون قضية الاستقلال الليبي... وأنه رغم الأحداث الماضية فلا نزال نتمسّك بأخوّتنا»[٢٤٠].

إن الأهمية العميقة والحاسمة لأحداث عام ١٩٤٥، من وجهة نظر مؤرخ، هي أن تغيّراً جذرياً حدث في العلاقات العربية ـ اليهودية، وكذلك في علاقة اليهود بليبيا بحد ذاتها (وطنهم لألفي سنة)، واجتاحت حالة من الذعر جميع أنحاء البلاد، واندمج الذعر مع مشاعر الخوف التي أثارها تقدم المفاوضات حول مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، وكذلك الوضع السياسي في ولاية برقة الذي كان يتطور باتجاه الاستقلال

---

(٢٣٦) عبده وقاسمية، المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٢٣٧) De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, p. 195.

(٢٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٢٤٠) عبده وقاسمية، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

تحت قيادة إدريس السنوسي، ويؤدي بالكثير من يهود ولاية برقة إلى التحرك باتجاه طرابلس، أدى الوضع إلى إنهاء الكثير من اليهود الذين لا يزالون يعيشون خارج طرابلس لأعمالهم التجارية والاندفاع بمجموعات كبيرة إلى المدينة.

بدا المنظر الشامل للحياة السياسية في ليبيا أكثر هياجاً، وكان الصهيونيون يحضّرون للهجرات المستقبلية إلى فلسطين وينظمون الهجرة السرية في غضون ذلك لأولئك الذين كانوا الأكثر تصميماً. وكان تنظيم «الهاغاناه» وهي منظمة «للدفاع عن النفس» جارياً كي تواجه وبقوة السلاح أي حالات متوقعة للعنف العربي. وكان الموقف السياسي للنخبة اليهودية متأثراً بالظروف الخارجية التي لم يكن لليهود أي تأثير فيها والتي حدّدتها الأحداث في الوطن العربي.

ارتبطت الظروف بالقضية الفلسطينية وعملية التعبئة الوطنية والقومية العربية، وما كان يجري بين القوى العظمى في ما يتعلق بمستقبل ليبيا المستعمرة الإيطالية السابقة. وبالنسبة إلى القادة الليبيين، سواء كانوا معتدين أم وطنيين، كانت القضيتان وثيقتي الصلة، وحيث إنهما كانتا تشيران إلى الاستقلال، فإن مشكلتهما المحددة في ما يتعلق باليهود كانت كيفية إيجاد نوع من طريقة العيش(٢٤١).

إن مثل هذا الترتيب سيحرم بريطانيا، أو أي دولة أخرى إحدى الحجج الأكثر استخداماً ضد جاهزية ليبيا للحكم الذاتي، ويصور اليهود أيضاً على أنهم يوافقون على قضية استقلال ليبيا ويشاركون فيها.

وبحلول عام ١٩٤٦ أصبحت هذه النزعة الثنائية أكثر وضوحاً، حيث كان تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة الليبية جاري التنفيذ، بينما كان الموقف البريطاني يزداد غموضاً. كانت النزعة واضحة على المستوى السياسي بين الأعضاء العرب في «اللجنة العربية ـ اليهودية للتعاون وإعادة الإعمار» التي تم تأسيسها إبان الأحداث التي جرت في السنة التي قبلها، كما أنها كانت واضحة في العلاقات الشخصية بين وجهاء العرب واليهود، وخصوصاً من خلال الضغط والترهيب(٢٤٢).

بقي الصهيونيون بعيدين بينما كانوا يحددون مساراً وسطاً بين النزعتين المؤيدة لإيطاليا والمؤيدة للعرب. وكانت الفجوة بين الاثنين واضحة وعميقة منذ البداية،

(٢٤١) De Felice, Ibid., p. 213.
(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

وكان هناك تضارب في الأفكار حول السياسات والمبادئ في ما يتعلق بكيفية تصرّف اليهود حيال الوطنية العربية، وكيفية النظر إلى العواقب التي سيخبئها لهم استقلال ليبيا في المستقبل، أظهر التناقض الاختلاف الكامن منذ عام ١٩٤٣ بين اليهود الإيطاليين والحاصلين على الجنسية الإيطالية من جهة واليهود أبناء البلد من جهة أخرى(٢٤٣).

إن التغيرات السريعة في الموقف الفلسطيني في عام ١٩٤٧، وتصويت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ لمصلحة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، والقرار الذي اتخذته البلدان العربية لتنظيم النضال لمنع التقسيم، والانهيار اللاحق باتجاه الصراع المفتوح، ساهمت كلها في التآكل الجوهري للموقف الداعم لليبيا. ترددت أصداء الاستعداد للحرب في ليبيا، استجاب البريطانيون في ولاية برقة لسياسة تؤيد الاستقلال تحت قيادة إدريس السنوسي بشكل أوضح، وبموقف أقل حيادية في ولاية طرابلس.

حدث تآكل في النزعة الموالية لليبيا خلال الأسابيع القليلة التي سبقت وصول لجنة تحقيق القوى الرباعية إلى ليبيا، وكانت مهمة اللجنة، وفقاً لاتفاقية السلام مع إيطاليا ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٧، تحديد آراء سكان ليبيا بالنسبة إلى مستقبلهم بحيث تكون القوى الرباعية العظمى قادرة على عرض مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وبحيث يمكن التوصل إلى حل بهذا الصدد. وتقاربت وجهتا النظر وسط هذه الظروف بعضهما من بعض كثيراً.

---

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

الفصل الرابع

أوضاع اليهود الشرقيين
(بمن فيهم يهود البلاد العربية)
داخل الكيان الإسرائيلي

عاش اليهود الشرقيون مع العرب وبينهم قروناً طويلة. وكانوا طوال تلك الفترة جزءاً من فضاء الثقافة العربية ـ الإسلامية حتى عملت الصهيونية على استقدامهم إلى الأراضي الفلسطينية لفرض واقع جديد.

أولاً: فسيفساء المجتمع الإسرائيلي: مصطلحات وتعريفات

يرتكز التجمع اليهودي الاستيطاني في إسرائيل ـ حسب التصنيفات الإسرائيلية ـ على ثلاث مجموعات، على النحو الآتي:

أ ـ اليهود الذين ولدوا وعاشوا في البلاد قبل قيام الدولة وسُمّوا التسبار أي الصبار.

ب ـ اليهود الذين قدموا من دول أوروبا وسُمّوا الأشكناز.

ج ـ اليهود الذين هاجروا من الدول العربية والإسلامية، أي من شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأُطلق عليهم لقب «المزراحيم» أي الشرقيين. و«المزراحيم» مصطلحٌ عبريّ يُستخدم للتعريف باليهود الشرقيين الذين كانوا يعيشون في البلاد العربية، وفي بلادٍ أغلبيةُ سكّانها مسلمون. وأصلُ المفردة هو «زرح» بمعنى «أشرق»، وهو مصطلحٌ يُطلق عليهم؛ ولكنّ كلّ قسمٍ منهم يعرِّف نفسَه بالبلاد التي أتى منها أصلاً: يهودي ـ مغربي، يهودي ـ جزائري، يهودي ـ سوري... إلخ.

وإذا كانت «زرَحَ» تعني أشْرَقَ، فـ «مِزْراح» تعني شرق، أما «زْرِيحَة» فتعني شروق. ومصدر المصطلح الذي أطلقتْه المؤسّسةُ الصهيونيةُ هو «عدوت ها مزراح» (الطوائف الشرقية)، وكانت كنايةً مهينة[1].

(١) زياد منى، «اليهود العرب في دولة إسرائيل: في الذكرى الستّين لنكبة فلسطين،» الآداب (بيروت)، السنة ٥٥، الأعداد ٧ ـ ٩ (٢٠٠٨).

وتُضاف مجموعة رابعة يمثلها اليهود الروس الذين هاجروا إلى إسرائيل في بداية تسعينيات القرن الماضي. ووفقاً للمصادر الإسرائيلية فإنه «نتيجة لتحقيق الاستقلال السياسي توافدت إلى البلاد أعداد هائلة من القادمين الجدد فتضاعف عدد السكان اليهود خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الدولة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢) من ٦٥٠ ألف نسمة إلى ١,٣ مليون نسمة، الأمر الذي أدى إلى تغيير بُنى المجتمع الإسرائيلي وتركيبه. وأسفر هذا الأمر عن تكوين اجتماعي يعتمد على مجموعتين رئيستين: أغلبية تضم بدرجة رئيسة اليهود القدامى والقادمين الجدد الذين نجوا من النازية في أوروبا، وأقلية كبيرة تضم القادمين الجدد من يهود الدول العربية والإسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وفي أواخر الخمسينيات، كانت هاتان المجموعتان تعيشان جنباً إلى جنب دون أن يحدث بينهما تفاعل اجتماعي أو ثقافي. وعبّر اليهود القادمون من أقطار شمال أفريقيا والشرق الأوسط عن تذمرهم وشعورهم بالغربة فمارسوا نشاطات احتجاجية مناوئة للحكومة. واتخذت هذه الاحتجاجات في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين شكل مطالب بزيادة المشاركة في العمل السياسي وتوفير المزيد من المصادر والطاقات لها والقيام بخطوات إيجابية محسوسة لتضييق الهوة بين هذا الجزء من المجتمع والأجزاء الأخرى ذات الإمكانات الأوسع[٢].

وتُوضح المصادر الإسرائيلية أن «المجتمع الإسرائيلي يعتبر مجتمعاً تعددياً، إذ يوجد بين فئاته تباين عرقي وثقافي وديني ولغوي. ولا توجد سياسة رسمية تفصل بين فئات المجتمع، إلا أن بعضاً من هذه الفئات ينتهج أسلوباً من الانغلاق ليحافظ على هوية ثقافية ودينية وعرقية، وربما على هوية أيديولوجية متينة. ولكن، وبرغم وجود ظواهر لا يستهان بها من الانقسام الاجتماعي ومن الفوارق الاقتصادية، إلى جانب جدال سياسي صاخب في كثير من الأحيان، فإن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع متوازن ومستقر نسبياً. وإذا كانت الاحتكاكات بين الفئات الاجتماعية المختلفة تظل محصورة، رغم احتمالات احتدام التوتر بينها، فإن ذلك يعود إلى كون النظام السياسي والجهاز القضائي يقومان على ضمان المساواة المدنية والمساواة أمام القانون لكل مواطن. من هنا يتبين أن المجتمع الإسرائيلي ليس بمنزلة بوتقة انصهار، بل هو، بالأحرى، فسيفساء قوامه عدد من الفئات السكانية تتعايش في إطار دولة ديمقراطية»[٣].

---

(٢) حقائق عن إسرائيل (القدس: مركز الإعلام الإسرائيلي، ١٩٩٧).
(٣) المصدر نفسه.

وتؤكد إسرائيل حرية العبادة لأتباع الديانات السماوية في: الكنيس والمسجد والكنيسة وفي الأماكن المقدسة اليهودية والإسلامية والمسيحية والمذاهب والفرق الدرزية والبهائية[٤] وغيرها.

ومن الفرق اليهودية هناك: القرّاؤون وهم فئة تعود جذورها إلى القرن الثامن، وتؤمن بالالتزام حرفياً بالتوراة (الأسفار الخمسة التي أتى بها موسى) على أنها المصدر الوحيد للتشريع الديني. مع أن القرّائين يُعتبرون فئة في اليهودية، لا طائفة قائمة بحد ذاتها، فإنهم يُقيمون محاكم شرعية خاصة بهم ويميلون إلى التزاوج داخل الفئة نفسها. يعيش في إسرائيل نحو ١٥٠٠٠ من القرّائين، معظمهم في الرملة وأسدود وبئر السبع.

أما السامريون فيعتبرون أنفسهم يهوداً حقيقيين، يؤمنون بالتوراة فقط وبسفر يهشوع. المكان المقدس لديهم هو جبل جريزيم، وهم يعتقدون بأنه المكان الذي ضحّى فيه سيدنا إبراهيم بنجله إسحاق، والمكان الذي أقام عليه الملك سليمان الهيكل المقدس الأول. ويعتقد السامريون بأنهم من نسل الأسباط الإسرائيلية العشرة المفقودة. يبلغ عددهم نحو ٦٠٠ نسمة، وهم يعيشون الآن في مدينتين: نصفهم تقريباً في كريات لوزا قرب قمة «الجبل» (جبل جريزيم)؛ والنصف الآخر، وهم مواطنون إسرائيليون، يعيشون في حيّ منفرد في مدينة حولون قرب تل أبيب. وهم يتكلمون اللغة العربية في حياتهم اليومية، في حين يستخدمون نوعاً من اللغة العبرية القديمة في الطقوس الدينية. ويبدو أنه لا يوجد في العالم سامريون سوى هاتين الفئتين[٥].

وتفيد معطيات إحصائية أوردها الكتاب السنوي الإسرائيلي للعام ٢٠١٠ أن إجمالي اليهود في إسرائيل بلغ بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٩ ما مجموعه ٥٧٠٣٧٠٠ نسمة، يتوزعون حسب أصولهم على النحو الآتي: إسرائيل ٢١٩٧٦٠٠ نسمة، آسيا ٦٩٨٢٠٠ نسمة، أفريقيا ٨٨٦٨٠٠ نسمة، أوروبا والأمريكتان ١٩٢١١٠٠ نسمة، وإجمالي مواليد إسرائيل: ٤٠٨٧٥٠٠ نسمة، وآباء ولدوا في إسرائيل ٢١٩٧٦٠٠ نسمة، وفي آسيا ٤٩٤٩٠٠ نسمة، وفي أفريقيا ٥٧٠٩٠٠ نسمة، وفي أوروبا والأمريكتين ٨٢٤٠٠٠ نسمة، وإجمالي مواليد خارج إسرائيل ١٦١٦٣٠٠ نسمة[٦].

---

(٤) البهائية: هي عقيدة عالمية مستقلّة تأسّست في إيران في منتصف القرن التاسع عشر. الأماكن المقدسة لهذه الطائفة هي: المركز البهائي العالمي، معبد الباب في حيفا، ومعبد بهاء الله، مؤسّس العقيدة البهائية قرب عكا.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الأرقام مأخوذة من الجدول (٢ ـ ٢٥) الذي يبيّن توزّع اليهود (والآخرون غير المصنفين) حسب مكان الولادة وفترة الهجرة، في: الكتاب السنوي الإسرائيلي للعام ٢٠١٠، ص ١٥٨.

وحتى أوائل ستينيات القرن العشرين كان الأشكناز يشكلون أغلبية يهود إسرائيل بنسبة ٥٢,١ بالمئة عام ١٩٦١، ولكن في مطلع السبعينيات تفوقت عليها نسبة السفارديم فصارت النسبة ٤٤,٢ بالمئة من الأشكناز مقابل ٤٧,٤ بالمئة من السفارديم عام ١٩٧٢[٧].

وكان نحو ٧ بالمئة من السكان اليهود في إسرائيل هم ممّن ولدوا خارج فلسطين. ومن ضمن هؤلاء اليهود كان يهود الأقطار العربية والإسلامية، وبصورة رئيسة يهود العراق واليمن والمغرب وتركيا وإيران، الذين شكلوا منذ عام ١٩٤٨ وحتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين أغلبية المهاجرين التي تراجعت في العقود اللاحقة إلى نسبة ٦,٥ بالمئة من مجموع المهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣[٨].

وتراجعت نسبة اليهود الشرقيين إلى مجموع سكان إسرائيل بحسب البلد الأصلي من ٤٢,٣ بالمئة عام ١٩٦١ إلى ٣٦,٣ بالمئة عام ١٩٩٣. أما بحسب مكان الولادة فازدادت من ١٤,٩ بالمئة عام ١٩٦١ إلى ٢٢,٦ بالمئة عام ١٩٩٣. ومن حيث النسبة الإجمالية واستناداً إلى إحصاءات عام ١٩٩٣ كان اليهود الشرقيون يشكلون نسبة ٣٦,٣ بالمئة، أي نحو ١٥٧٣٩٠٠ نسمة من نحو ٤٣٣٥٢٠٠ نسمة[٩]. وهي نسبة قابلة للازدياد عند إضافة عدد اليهود الشرقيين وأبنائهم الذين ولدوا في فلسطين[١٠].

ورقمياً، أفادت معطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بمناسبة الذكرى الـ ٦٥ لتأسيس إسرائيل، أي العام ٢٠١٣، أن عدد سكان إسرائيل بلغ ٨ ملايين و١٠ آلاف نسمة، بينهم ٧٥,٣ بالمئة من اليهود، و٢٠,٧ بالمئة من العرب وبضمنهم سكان القدس الشرقية والقرى العربية السورية في هضبة الجولان[١١].

---

(٧) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٧، ص ٢٤١.

(٨) محمود ميعاري، دليل إسرائيل العام (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ٤٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٠) باهر شوقي، «الدولة الإسرائيلية والفجوة الطائفية،» مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٥٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩٩)، ص ٥٨.

(١١) انظر: «إسرائيل بالأرقام ٢٠١٣،» دائرة الإحصاء المركزية (القدس) (٢٠١٣)، ص ٩، <http://www.cbs.gov.il/www/publications/isr_in_n13ar. pdf>، وكذلك تفاصيل الأرقام في: «عدد سكان الدولة العبرية يصل لثمانية ملايين نسمة،» موقع جريدة العربي (١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣)، <http://www.alarabynews.com/?p=89065>، و«عدد سكان إسرائيل يتجاوز الـ ٨ مليون. . ٧٥٪ منهم يهود،» الاقتصادية، العدد ٧١٢٥ (١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣)، <http://www.aleqt.com/2013/04/14/article_747472.html>.

ومن أجل تفصيل الأرقام: بلغ عدد السكان اليهود ٦ ملايين و٤٢ ألف نسمة، وبلغ عدد العرب مليوناً و٦٥٨ ألف نسمة، وهناك ٣٢٢ ألف نسمة يشكلون نسبة ٤,٢ بالمئة من المهاجرين إلى إسرائيل غير مسجلين في وزارة الداخلية كيهود. وولد في إسرائيل منذ يوم «استقلالها» وحتى العام ٢٠١٣ نحو ١٧٠٩٤٠ طفلاً وتوفي٤٠٠٧٢ شخصاً[١٢].

ثانياً: توطين يهود البلاد العربية في «إسرائيل» ومشاركتهم في الحياة العامة

١ ـ يهود سورية

تعتبر نسبة الولادات مرتفعة لدى يهود سورية، شأنهم شأن بقية اليهود الشرقيين، في الوقت الذي يعتبر اتجاههم نحو الاندماج في المجموعات الأخرى كبيراً بالنسبة إلى المجموعات الشرقية الأخرى. فقد انخفضت نسبة الزواج ضمن المجموعة نفسها عند اليهود السوريين واللبنانيين من ٣٩ بالمئة عام ١٩٥٢ إلى ٢٩ بالمئة عام ١٩٦٢.

وليهود سورية كُنس خاصة في القدس وتل أبيب وحيفا، وهم معروفون بتراتيلهم وأغانيهم الدينية الخاصة التي تعرف باسم «الباكشوت» والتي تستخدم فيها الألحان العربية (تغنّى على نسق الموشحات والقدود الحلبية). وهم بارزون في النشاطات الدينية العامة، وبخاصة الحلبيون، إذ إن العديد من الحاخامات السفارديم في القدس هم من أصل حلبي. وينشط أبناء هذه المجموعة في مجال التجارة والصرافة، ووجودهم ضئيل في الكيبوتسات[١٣] والموشافات أو الموشافوت[١٤]، التي ذهبوا إليها.

---

(١٢) «إسرائيل بالأرقام ٢٠١٣،» ص ٦.

(١٣) الكيبوتز أو الكيبوتس: كلمة تعني بالعبرية جماعة. وقد تطوّر معناها فأصبحت ترمز إلى فئة من الناس يعيشون معاً في مزرعة جماعية. ويراوح عدد سكان الكيبوتز بين ٣٠ و١٥٠٠ نسمة. ويرتبط نشوء الكيبوتز من الناحيتين التاريخية والتنظيمية بالمؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧. وتتصف الحياة في الكيبوتز بالتقشّف وغياب الحياة الخاصة، وبالتشارك في مرافق الحياة المختلفة. انظر: بنك معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

(١٤) موشافاه: كلمة عبرّية تعني مستوطنة أو مستعمرة، وجمعها «موشافوت». وهي أول نوع من المستعمرات الزراعية الصهيونية التي أُقيمت على أرض فلسطين منذ ما يسمّى بالهجرة اليهودية الأولى. وقد أُسّست أوّل مستعمرة من هذا النوع عام ١٨٧٨. والموشاف على نوعين: «الموشاف التشاركي» و«الموشاف العمالي». فالموشاف التشاركي هو مستعمرة تعاونية نشاطها الأساسي الزراعة. أما الموشاف العمالي فهو تجمع استيطاني عمالي يتكون من مجموعة من المزارع تديرها مجموعة من العائلات وفقاً لأسلوب العمل الذاتي. انظر: بنك معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

وكان يهود حلب يأتون للإقامة في القدس بدوافع دينية قبل الاستيطان اليهودي الحديث في فلسطين حيث كان أغلبهم من الحاخامات. ولليهود السوريين واللبنانيين وجود في مختلف المستويات السياسية في إسرائيل، فبعضهم كان عضواً في الكنيست مثل: مناحيم باديد وأبراهام عباس. ويعتبر «موشيه ساسون» سفير إسرائيل الأسبق في مصر ووالده إلياهو ساسون وزير البريد والشرطة سابقاً، من أبرز الشخصيات السياسية في هذه المجموعة(١٥).

ويذكر أن إلياهو ساسون من مواليد دمشق سنة ١٩٠٢، هاجر في عام ١٩٢٠ واستوطن فلسطين. شغل منصب مدير القسم العربي في الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية قبل قيام إسرائيل، ثم مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية. واكتسب إلياهو ساسون، خبرة واسعة في التعامل مع النخب العربية. وكان إلياهو ساسون يتحدث مع النخب العربية كثيراً ومطولاً عن السلام ويتغنى به، من دون أن يحدد أسسه ومضامينه، ويعزف على مقولة «التعاون العربي ـ اليهودي» في مختلف المجالات، مدركاً أن لهذه المصطلحات الوقع المؤثر(١٦).

٢ ـ يهود العراق

يأتي يهود العراق في المرتبة الخامسة من حيث الحجم بين المجموعات الإثنية الموجودة في إسرائيل بعد اليهود المغاربة والبولونيين، والروس والرومانيين، وقد بلغ عددهم في نهاية عام ١٩٨٥، حسب المجموعة الإحصائية الإسرائيلية ٢٦٧٨٠٠ شخص. منهم نحو ٩٧ ألف شخص من مواليد العراق و١٧٠٨٠٠ شخص ولدوا في إسرائيل لآباء يهود عراقيين.

واجه يهود العراق صعوبات كبيرة، حيث وجدوا أنفسهم في بيئة اجتماعية مختلفة جداً عن حياتهم السابقة التي عاشوها في العراق. وكانت اللغة الجديدة المفروضة عليهم واختلاف أنماط العمل، وصعوبات السكن والعيش في المعابر(١٧) مدة طويلة،

(١٥) محمد رشاد الشريف، «المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني: الحلقة الثالثة،» الأرض، العدد ١٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٦) محمود محارب، «المفاوضات السرّية بين إسرائيل والرئيس الصلح: لماذا قرّر بن غوريون اغتيال رياض الصلح،» السفير (بيروت)، ٣/ ٢/ ٢٠١١.

(١٧) المعابر، هي أماكن للإقامة المؤقتة لليهود الشرقيين، استمرّت إقامتهم فيها لسنوات طويلة بعد وصولهم إلى «إسرائيل».

أهم المشاكل التي واجهوها. وزاد من مأسوية أوضاعهم في السنوات الأولى رؤيتهم لأبنائهم وبناتهم يساقون قسراً للخدمة في الجيش الصهيوني.

أما بالنسبة إلى الاستيطان فقد تم توجيه أغلبية المهاجرين من يهود العراق إلى مدن التطوير، وإلى المستوطنات الزراعية الجديدة، حيث وجد القسم الذي كان يعيش منهم في بغداد والمدن العراقية الكبيرة الأخرى نفسه مضطراً للتكيف مع حياة القرى الزراعية. أما الذين كانوا يعيشون في القرى الشمالية (ومعظمهم من اليهود الأكراد) فلم يكن الأمر صعباً بالنسبة إليهم لتشابه نمط معيشتهم السابق مع وضعهم الجديد في إسرائيل.

وكان في صفوف يهود العراق نخبة متعلمة تضم أعداداً كبيرة من المختصين، ومن بينهم أكثر من ألف مدرس، وأكثر من مئة طبيب، وعدد لا بأس به من المحامين والمهندسين والصحفيين. ولذا احتل هؤلاء المركز الأول بين اليهود الشرقيين، سواء من حيث أوضاعهم الاقتصادية أو من حيث تقدمهم السياسي.

وشكّل يهود العراق الطاقم الأساسي في الصحافة والإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية، واحتلوا مراكز هامة في الدائرة العربية بالحكومة الإسرائيلية، كما برزوا في الهستدروت[١٨]، والتجارة والبنوك، وكان الطلبة منهم يشكلون العدد الأكبر من طلبة اليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، في الجامعة العبرية، والجامعات الإسرائيلية الأخرى. وشكل يهود العراق في السنوات الأولى لقدومهم مجموعة متقوقعة حول نفسها، حيث كانت نسبة الزواج داخل مجموعة يهود العراق عام ١٩٥٢، أعلى نسبة بين كل المجموعات الموجودة داخل إسرائيل وبلغت ٩٢ بالمئة. ثم أخذت

(١٨) الهستدروت: مصطلح عبري يختصر تعبير «الهستدروت هاعوفديم»، أي «الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل». تأسّس رسمياً سنة ١٩٢٠. ويشكّل الهستدروت إضافة إلى كونه الاتحاد المركزي للنقابات، قوّة سياسية كبرى تتصارع شتى الأحزاب والتجمّعات السياسية للسيطرة عليها. فالسيطرة على زعامة الهستدروت لا تقلّ أهمية عن السيطرة على مقاليد السلطة في «إسرائيل».

ويعتبر الهستدروت الأداة الأساسية التي تعبّر من خلالها التفاعلات السياسية في المجتمع الإسرائيلي عن اتجاهاتها في مختلف نواحي الحياة. فالتنظيم التشريعي والتنفيذية للهستدروت يتكوّن من ممثّلين عن الأحزاب بحسب قوتها الانتخابية، ويشكّل الهستدروت قوّة اقتصادية واجتماعية كبرى.

وللهستدروت تنظيم هرمي يقف على قمّته المؤتمر العام الذي يُنتخب أعضاؤه، وعددهم ١٥٠١، كلّ أربع سنوات على أساس قوائم حزبية. وأعلى سلطة فيه هي المجلس العام الذي يجتمع مرّة كل عام، وعدد أعضائه ٥٠١. وله لجنة تنفيذية مؤلّفة من ١٦٧ عضواً ينتخبون من بينهم السكرتير العام للهستدروت. وكان منهم: عمير بيريتس، وعوفير عيني سكرتيره العام الحالي. انظر: بنك معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

هذه النسبة في التناقص تدريجياً حتى بلغت ٧٠ بالمئة عام ١٩٦٢، وظلت على الرغم من هذا التناقص من أعلى النسب في ذلك العام.

ويقيم يهود العراق احتفالات فنية، مرات عدة في السنة، تسمع خلالها أغاني عمالقة الطرب العربي مثل ناظم الغزالي وأم كلثوم وعبد الوهاب وفريد الأطرش وأسمهان وليلى مراد وحتى فيروز[١٩].

وبرز من اليهود العراقيين بين النخب السياسية والعسكرية كل من: شلومو هيلل رئيس الكنيست الأسبق، وموشيه شاحال وزير مالية سابق والرجل الثاني في الحزب الليبرالي، ووشوشانا أربيلي الموزلينو وزيرة الصحة سابقاً ومن قادة حزب العمل، ومورودخاي بن بورات رئيس حركة تيلم وعضو كنيست سابق، وعضوي الكنيست ران كوهين ورعنان كوهين، وإيلانا كوهين عضو كنيست من عام ٢٠٠٣[٢٠].

ومن العسكريين ورجال الاستخبارات برز كل من: موشيه ليفي رئيس أركان سابق، وإسحاق موردخاي، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، وبنيامين بن إليعازر (فؤاد) شغل منصب وزير البناء والإسكان بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، وتولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الاتصالات في حكومة إيهود باراك، ثم وزيراً للبناء والإسكان بعد انسحاب حزب «المفدال» من الائتلاف الحكومي في آب ٢٠٠٠، وانضم إلى حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها شارون في آذار/ مارس عام ٢٠٠١ فتولى وزارة الدفاع، وعرف بمواقفه المتشددة والعسكرية في مواجهة انتفاضة الأقصى. نجح في الانتخابات الداخلية في حزب العمل في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ فأصبح زعيماً للحزب ومرشحاً لرئاسة الحكومة عن هذا الحزب، إلا أنه هزم في الانتخابات الداخلية أمام عمرام متسناع الذي تولى رئاسة حزب العمل من آب/ أغسطس ٢٠٠٢ حتى استقالته في مطلع ٢٠٠٣، وحافظ بن إليعازر على عضويته في الكنيست السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وفي حكومة نتنياهو (الثانية) شغل منصب وزير الصناعة والتجارة والتشغيل. وسليم (شلومو لاحقاً) بيخور الذي التحق بجهاز مخابرات الدائرة السياسية للوكالة اليهودية فور هجرته إلى فلسطين عشية قيام إسرائيل[٢١].

---

(١٩) الشريف، «المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني: الحلقة الثالثة،» ص ٤٩.

(٢٠) ابتهاج زبيدات، «العراقيون والمغاربة: محاربون أشاوس للدفاع عن الجذور،» موقع ديوان العرب (٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6444>.

(٢١) محارب، «المفاوضات السريّة بين إسرائيل والرئيس الصلح: لماذا قرر بن غوريون اغتيال رياض الصلح؟».

ويُعد الحاخام عوفاديا يوسف، مؤسس حزب شاس، أحد أهم حاخامات اليهود معرفة بالتوراة والتلمود[٢٢] والهالاخاه[٢٣]، ويرى أنه يجب العودة إلى الرؤية السفاردية للدين اليهودي، وهو ما قصده بشعاره «إعادة التاج لمكانه الصحيح»، وهي الجملة التي أصبحت شعاراً لحزب شاس والتي يُشار إليها خطأً بأنها تهدف العودة إلى الدين والتقاليد اليهودية، ولكنه هنا يرى أنها تعني هيمنة الهالاخاه بتفسيرها السفاردي. ويسعى عوفاديا إلى تأكيد الهوية السفاردية الدينية في مواجهة الهوية الدينية والعلمانية الأشكنازية في إسرائيل.

٣ ـ يهود مصر

حسب إحصاءات إسرائيلية تعود لعام ١٩٨٦، وجد نحو ٦٥ ألف يهودي مصري وسوداني في إسرائيل منهم ٢٨ ألفاً من المهاجرين و٣٧ ألفاً ولدوا في إسرائيل. استوطن قسم قليل منهم في المستوطنات الزراعية والكيبوتسات، فيما استوطن القسم الأكبر منهم في منطقة تل أبيب، وفي مدينة عكا، وفي مستوطنة كريات حاييم بمنطقة حيفا، وفي مدينة بئر السبع. وبسبب من طبيعة النمط السابق لحياتهم ـ مدنيون في معظمهم ـ ومستواهم التعليمي الجيد ومهاراتهم في معرفة اللغات الأجنبية، وما يعرف عن المصريين من حسن تعامل، فقد برزوا في مجال السياحة والفنادق والمصارف والخدمات المدنية. كما يوجد عدد منهم في الصناعات الجوية[٢٤].

---

(٢٢) التلمود: كلمة عبريّة هي المقابل الحرفي لكلمة «التلمذة» العربية. يحوي التلمود الشريعة الشفوية، وهو سجلّ للمناقشات التي دارت بين الحاخامات في الحلقات التلمودية عن القضايا الفقهية (هالاخاه)، والوعظية (آجاداه). وباعتباره سجلاً للمناقشات كُتِبَ على مدى قرون، يحوي التلمود موضوعات تاريخية، وتشريعية، وزراعية، وأدبية، وعلمية. . . يختلف التلمود الفلسطيني عن التلمود البابلي في أن الجماراه في الأخير أكثر شمولاً، بينما يتطابق نص الجماراه في الاثنين. يعتبر اليهود التلمود من قديم الزمان كتاباً منزلاً مثل التوراة ما عدا بعض المعاندين، فإنه لا يعتقد ذلك بالطبع. ولكن إذا أمعن الإنسان نظره في اعتقاداتهم يتحقّق أنهم يعتبرونه أعظم من التوراة! كيف لا وقد جاء في صحيفة من التلمود: «إن من درس التوراة فعل فضيلة لا يستحق المكافأة عليها ومن درس (المشنا) فعل فضيلة استحق أن يكافأ عليها ومن درس (الغامارة) فعل أعظم فضيلة». وجاء في كتاب شاغيجا: «من احتقر أقوال الحاخامات استحقّ الموت دون من احتقر أقوال التوراة ولا خلاص لمن ترك تعاليم التلمود واشتغل بالتوراة فقط لأن أقوال علماء التملود أفضل ممّا جاء في شريعة موسى».

(٢٣) الهالاخاه: تعني القوانين أو التشريعات الخارجية تحديداً، وإن كانت دلالتها تمتد أحياناً لتشمل الشريعة ككلّ. ويفرّق اليهود بين «الشريعة المكتوبة»، وهي الواردة في أسفار موسى الخمسة وباقي العهد القديم، والشريعة الشفوية، أي شروحات الحاخامات التي سجّلت في التلمود وغيره من الكتب، مثل كتب الكابالا. انظر: «هالاخاه» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%87%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ae%d8%a7%d9%87>.

(٢٤) الشريف، «المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني: الحلقة الثالثة،» ص ٤٧ ـ ٤٨.

والجدير بالذكر أن أغنية البحارة الساحرة «يا ماريا يا مسَوْسحة القبطان والبحرية»، تُنشد على مسرح أوبرالي في تل أبيب، ويغنيها فنان يهودي، وبلغة عربية سليمة وأيضاً أغنيات «أسمر ملك روحي» و«جنتيني يا بتّ يا بيضة» و«البحر بيضحك ليه وأنا نازلة أدلع» و«يا تمر حنا روايح الجنة» وغيرها. وكل هذه الأغاني هي أغانٍ شعبية، تعود إلى الملحن اليهودي المصري داود حسني الذي توفي في العام ١٩٣٧، وكانت مصر، ولا تزال، تعتبره واحداً من عمالقتها الموسيقيين، وتقوم بإحياء ذكراه في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر من كل عام. وتتم هذه الاحتفالات من دون مشاركة أحد من عائلة الفنان، لأنهم هاجروا جميعاً إلى «إسرائيل» في العام ١٩٥٨، لينضموا إلى بقية اليهود الشرقيين القادمين من البلدان العربية، كما ذكر ابنه عبد البديع داود حسني المعروف باسمه العبري يتسحاق هليفي الذي يبلغ من العمر ٨١ عاماً، ويقيم في الجانب الغربي من مدينة القدس. ويعتبر يتسحاق، أحد اليهود الشرقيين القلائل في إسرائيل، الذين يتقنون اللغة العربية وآدابها وقواعدها ويعتز بكونه مصرياً من أصل مصري[٢٥].

٤ ـ يهود اليمن

قدرت المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام ١٩٨٦ وجود ٤٩٥٠٠ يهودي من مواليد اليمن، إضافة إلى ١٦١١٠٠ يهودي ولدوا في إسرائيل لآباء يمنيين. ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء نحو ٣٥ ألف يمني ممّن تعتبرهم الإحصاءات الصهيونية من أصل إسرائيلي (الذين ولد آباؤهم في إسرائيل مهما كانت أصولهم الإثنية)، فالمجموعة اليهودية اليمنية كانت المجموعة اليهودية الشرقية الوحيدة ذات الحجم المعتبر عند قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

وقد استوطن ثلث اليهود اليمنيين في المدن، وبخاصة في أحياء الضائقة مثل حي المصرارة في القدس وحي كفار شاليم في تل أبيب الذين يشكل اليهود اليمنيون غالبية السكان فيهما. ويعمل هؤلاء المقيمون في المدن في البناء، وفي الأعمال والحرف اليدوية، وفي قطاعي التعليم والخدمات. كما استوطن عدد كبير من اليهود اليمنيين في مدن التطوير في الجليل والنقب، وفي المستوطنات الزراعية. وفي عام ١٩٦٩ كان هناك ٤٠ موشافاً مسكوناً بالكامل تقريباً باليهود اليمنيين.

(٢٥) زبيدات، «العراقيون والمغاربة: محاربون أشاوس للدفاع عن الجذور».

وواجه يهود اليمن في سنوات هجرتهم الأولى صعوبات تأقلم كبيرة جداً بسبب الفوارق والاختلافات الثقافية، وبخاصة من اليهود «الأشكناز» الغربيين. وكانت مهنهم ولباسهم، وأمزجتهم وطريقتهم في الحياة غريبة كلياً عن حياة هذا الكيان. وكانت الحدادة حرفتهم الأساسية، وكذلك صناعة الأحذية والجلود التي تقوم على طرق بدائية لا تجد لها طريقاً في الكيان الصهيوني. وقد ظلوا يعملون في زخرفة النحاس وصناعة المطرزات وكتابة الرقائق التي لم تجد لها سوقاً في البداية، ولكن الصهاينة الذين أخذوا في ما بعد يتطلعون إلى اصطناع «تراث إسرائيلي خاص» بدأوا الاهتمام بها، وبالتقاليد اليمنية الخاصة في اللباس والغناء والألحان الجماعية لتوظيفها في الحديث عن «الفُلكلور الإسرائيلي» المزعوم.

ومنذ أواسط ستينيات القرن العشرين صار هناك المئات من يهود اليمن الدارسين في الجامعات الإسرائيلية، وعملوا في مجال البيع والتجارة. وبرغم ذلك ظل معظمهم متمسكاً بنمط معيشته في تجمعات خاصة بهم(٢٦).

٥ ـ يهود ليبيا

خلافاً لبقية المجموعات اليهودية التي وصلت إلى «إسرائيل» من البلدان العربية، وخصوصاً العراق وسورية والمغرب واليمن، فإن الليبيين اندمجوا بشكل كبير في المجتمع الإسرائيلي وليس من السهل التمييز بينهم وبين الآخرين. ولا تنحصر مناطق سكنهم في بلدة أو منطقة معينة، فهم في المركز والشمال، وفي تل أبيب وحيفا ونتانيا، لا تجمعهم أحياء معينة أو مبانٍ خاصة بل يندمجون في شكل متكامل مع بقية اليهود. وخلافاً للآخرين القادمين من البلدان العربية، فقد حرصوا على الحفاظ على كل ما يملكونه؛ فأقاموا متحفاً خاصاً بهم يشرح تاريخهم ويعرضون فيه الصور من داخل ليبيا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وكذلك الملابس والمعدات التي تعكس عاداتهم وتقاليدهم.

وبرغم الصعوبات التي واجهتهم عند وصولهم إلى «إسرائيل»، تمكّنوا أكثر من غيرهم، من الاستقرار والعمل، وأقاموا ١٨ تجمعاً سكانياً واندمجوا في التعليم وعُيّنوا مديرين ومعلمين وسيطروا على مواقع كثيرة في مختلف المهن، في الصناعة والتجارة والسياحة، وأيضاً في السياسة إذ تبوّأ الكثير منهم مناصب مهمة في الكنيست والسلطات المحلية. وأقاموا منظمة خاصة بهم أطلقوا عليها «المنظمة الدولية من أجل يهود ليبيا».

(٢٦) الشريف، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.

وأنشأ يهود ليبيا أكثر من مركز أبحاث، كبقية اليهود القادمين من البلدان العربية، وحرصوا على مواصلة احتفالاتهم الدينية والاجتماعية بالنمط نفسه الذي اعتادوه في ليبيا، وهم بذلك يشبهون يهود المغرب، وخصوصاً في احتفالاتهم المعروفة بـ «ليلة النوار» وهي الليلة الأخيرة في عيد الفصح والمعروفة بـ «الميمونة». في هذه الليلة، ووفق تقاليدهم في ليبيا، تلبس الفتيات ثياباً خاصة ثم يختار الشاب فتاة تعجبه ويقدم لها الوردة فإن أمسكت بها تكون موافقة على الاقتران به، ثم تأتي الموافقة الأخيرة من الأم، التي إذا أخذت الوردة من ابنتها تكون قد أعلنت موافقتها على الزواج. وهناك العديد من الاحتفالات والعادات والتقاليد التي ما زال يهود ليبيا محتفظين بها، بل يصرّ كبار السن منهم على تعليمها لأبنائهم وأحفادهم[٢٧].

ويقول رفائيل لوزون رئيس الجالية اليهودية الليبية في بريطانيا، إنه لا يوجد يهودي ليبي واحد في المستوطنات، وإنهم لا يزالون يتشبثون بجذورهم الليبية، حيث يقيمون أفراحهم وفقاً للعادات والتقاليد الليبية حتى الآن، كما إنهم «بنوا قرى وبلدات صغيرة، حيث اجتمع القادمون من مدينة مصراتة في مكان واحد، والقادمون من بنغازي في مكان آخر، وبالتالي فهم يشعرون أنهم لا يزالون في ليبيا». ويضيف لوزون «وحتى أنا تزوجت مرتين بعد وفاة زوجتي الأولى أقمت العرسين بالحناء والزغاريد والدربوكة الليبية، وأغاني محمد صدقي وعلي الشعالية، احتفالي ليبي بالكامل»[٢٨]. وبرز من يهود ليبيا، موشيه كحلون ـ وزير الاتصالات الذي ولد عام ١٩٦٠، وانتخب في الكنيست السادس عشر. وحاز على المكان الأول في الانتخابات الداخلية في الليكود عام ٢٠٠٦. ويعد أبرز الوجوه الشرقية في الليكود.

٦ ـ يهود تونس

يُقدر عدد يهود تونس في إسرائيل بنحو ٥٠ ألف يهودي من أصول تونسية يقيمون في مناطق وقرى داخل إسرائيل وهم يمثلون حالة اجتماعية وثقافية داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث يحافظون على عادات وتقاليد آبائهم وأجدادهم التونسيين نفسها، فيأكلون «الكسكسي» ويقيمون «الحضرة» ويشربون الشاي الأخضر ويستمعون إلى «المالوف» الأندلسي والموسيقى التونسية الأصيلة[٢٩].

(٢٧) زبيدات، المصدر نفسه.
(٢٨) عمر الكدي، «هل ستفتح ليبيا أبوابها أمام يهودها المغتربين؟،» إذاعة هولندا العالمية (نشرة جيل).
(٢٩) <http://lasswad.maktoobblog.com>.

وقد برز في الوسط السياسي شخصيتان من يهود تونس هما: سيلفان شالوم، وزير التطوير الإقليمي في حكومة نتنياهو الثانية، وقد ولد عام ١٩٥٨ في تونس وهاجر إلى «إسرائيل» عام ١٩٥٩. وهو صحافي سابق، وتولى مناصب رفيعة في الشركات الحكومية. انتخب للكنيست لأول مرة عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٧ عيِّن نائباً لوزير الدفاع. وفي عام ١٩٩٨ عيِّن وزير العلوم والتكنولوجيا في حكومة نتنياهو الأولى. وكان في حكومة شارون الأولى وزير المالية ونائب رئيس الحكومة، وكان نائباً لرئيس الحكومة ووزير الخارجية في حكومته الثانية. وخلال تولّيه وزارة الخارجية قاد الدعاية الإسرائيلية حول الإرهاب ومكافحته وزار عدة بلدان عربية من بينها تونس والأردن. وسعى لتوسيع العلاقات مع البلدان العربية مع استمرار التنكر للحقوق الفلسطينية والعربية(٣٠). وتحصّل شالوم على لقب «B. A» في الاقتصاد والمحاسبة (C. P. A) من جامعة بن غوريون، ولقب «L. L. B» في الحقوق، ولقب «M. A» في السياسة العامة من جامعة تل أبيب، ومهنته الصحافة(٣١).

أما الشخصية الثانية فهي عضو الكنيست ديفيد طل الذي ينتمي إلى حزب شاس، من مواليد عام ١٩٥٠ وكان في الخدمة العسكرية رئيس عرفاء أول، ودخل الكنيست عام ١٩٩٦ وكان فيها عضواً في اللجان التالية: لجنة الدستور والقانون والقضاء/ لجنة شؤون مراقبة الدولة/ لجنة خاصة في موضوع استخلاص العبر من كارثة جسر المكابية ورئيس لجنة العمل، الرفاه والصحة.

وفي النشاط العام، كان طل عضواً في مجلس بلدية مدينة «ريشون لتسيون» [المقامة مكان قرية «عيون قارة»] وعضو إدارة هذه المدينة، ونائب المدير العام لجمعية «إيل همعيان» التربوية التابعة لحزب شاس، وعضواً في «الشركة الاقتصادية» في ريشون لتسيون وعضواً في مجلس المديرين، وفي «الشركة العامة» في ريشون لتسيون، ورئيس قسم الرفاه في الهستدروت(٣٢).

٧ ـ يهود المغرب

يشكل يهود المغرب في إسرائيل ثاني أكبر جالية بعد الجالية اليهودية الروسية، ويقدر عددهم بمليون، وهم يحتفظون بالجنسية المغربية ويزورون المغرب باستمرار،

---

(٣٠) <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=260>.

(٣١) Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/>.

(٣٢) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com>.

ولا يزالون يحافظون على التقاليد والعادات المغربية ويعتبرون ملك المغرب ملكاً عليهم ويحترمونه. وبعد رحيل الملك الحسن الثاني أعطوا لستة ميادين اسم ميدان الحسن الثاني في إسرائيل(٣٣).

ولا تشكل مجموعة يهود المغرب العربي المجموعة الأكبر عدداً في إسرائيل فحسب، بل والمجموعة الأكثر فتوة ونشاطاً من الناحية الديمغرافية؛ فمتوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة من هذه الأقطار هو ٥ أشخاص، في حين يبلغ عدد بعض الأسر منها ما بين ١٠ و١٢ فرداً.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد جاء المهاجرون من أبناء هذه المجموعة، وبخاصة الذين جاؤوا في الخمسينيات وأوائل الستينيات، دون صفوة سياسية أو اقتصادية. فالنخبة المالية المدنية المثقفة من يهود هذه الأقطار والتي كانت مندمجة في إطار النخبة الفرنسية المثقفة، هاجرت إلى فرنسا، تاركة الجماهير اليهودية الأكثر فقراً وبؤساً، والأمّية في معظمها، تذهب إلى إسرائيل.

وكان لهذا الأمر أبعاد كبيرة على مسألة اندماج هؤلاء المهاجرين في إسرائيل، بحيث زادت المصاعب التي واجهتهم في هذا المجال. ولم يتغير الوضع إلا بوصول بعض أفراد الصفوة في مراحل متأخرة، وبعد تكوّن صفوة جديدة من هؤلاء المهاجرين أنفسهم، بدأت تأخذ مكانها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية الاستيطانية، فإن معظم مهاجري المغرب وُجّهوا إلى المستوطنات والكيبوتسات الجديدة التي بنيت في الخمسينيات والستينيات، وإلى مدن التطوير مثل: بيسان (يشكل يهود المغرب نصف سكانها)، ومجدال هاعيمك (يشكل يهود المغرب ثلثي سكانها)، وعسقلان، وأسدود، وحتسور (رؤساء بلدياتها من يهود المغرب)، وكذلك بئر السبع، وأوفاكيم، ومتسبي رمون، وسديروت، وأور يهودا، وكريات ملاخي وغيرها. ويسكن يهود المغرب مع بقية اليهود الشرقيين في المدن الكبرى ضمن أحياء الضائقة بوجه عام، مثل وادي الصليب في حيفا، وأحياء: هاتكفا، ولفي تساهل، وكفار شاليم في تل أبيب، والمصرارة في القدس(٣٤).

ومن الشخصيات السياسية البارزة من يهود المغرب:

---

(٣٣) النهار (الرباط)، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

(٣٤) الشريف، «المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني: الحلقة الثالثة،» ص ٤٧ ـ ٤٨.

ـ ديفيد ليفي، من مواليد الرباط في المغرب عام ١٩٣٧، حيث تخرّج في المدرسة الثانوية. وهو متزوج وله اثنا عشر ابناً وبنتاً، وامتهن البناء، وهاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٥٩ واستقرّ في مدينة بيسان المحتلة.

وكان ليفي نائباً لرئيس بلدية بيسان ثمّ رئيساً لبلدية بيسان بين ١٩٦٤ ـ ١٩٧٧. كما كان رئيساً لكتلة الليكود في نقابة العمّال (الهستدروت) من منتصف الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات. وفي ١٩٩٥ أسّس حركة غيشر (الجسر) وكان يترأسها. وانضمّت حركة غِيشر إلى الليكود في الانتخابات للكنيست عام ١٩٩٦، وفي ١٩٩٩ انضمّت إلى حزب إسرائيل واحدة.

كان ديفيد ليفي عضواً في الكنيست منذ ١٩٦٩ وأدى مهام مناصب وزير الاستيعاب بين عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، ووزير البناء والإسكان (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) و(١٩٨١ ـ ١٩٨٤) حيث كان أيضاً نائباً لرئيس الوزراء، ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ و١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). عندما كان ليفي يشغل منصب وزير البناء والإسكان، كان يساعد في حل قضية النقص الخطير في المساكن والتي كانت إسرائيل تواجهها في الستينيات والسبعينيات. وفي الثمانينيات كان يقف على رأس مشروع «إعادة الإعمار» الذي تم بموجبه ترميم مساكن في المدن والبلدات وإنشاء مؤسسات عامة وبنية تحتية إنسانية بهدف رفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي لـ ٢٠ بالمئة من سكان إسرائيل القاطنين في أحياء سكنية فقيرة أو في تجمعات سكنية نائية.

في تموز/ يوليو ١٩٩٩ عُيّن ليفي مجدداً وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء، واحتفظ بهذين المنصبين حتى استقالته في آب/ أغسطس ٢٠٠٠. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ عُيّن وزير دولة واستقال في تموز/ يوليو ٢٠٠٢[٣٥].

ـ عمير بيرتس، ولد في مدينة أبو الجعد في المغرب سنة ١٩٥٢ ولما بلغ عمره ٤ سنوات هاجرت عائلته إلى «إسرائيل»، وقد وصلت العائلة إلى «معبراه» (سكن انتقالي للمهاجرين اليهود من الأقطار العربية) في النقب الغربي تحولت بعد عدة سنوات إلى «مدينة التطوير» سديروت.

وكان عمير واعياً للإجحاف الذي حل بالمجتمع من حوله، لذلك أصدر هو ومجموعة من أصدقائه نشرة احتجاجية. وتطوع عمير في الجيش ودخل دورة ضباط

(٣٥) Israel Government Portal, <http://www.altawasul.com/...the.../david+levy. htm>.

وخدم كضابط تسليح في كتيبة المظليين. وبتاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ أصيب عمير بجراح بالغة في مواجهة عسكرية في سيناء. وهو متزوج وله أربعة أولاد. خاض عمير سنة ١٩٨٣ انتخابات السلطات المحلية في سديروت كممثل لحزب «العمل». وفاز في الانتخابات وخلال السنوات الخمس التالية كان رئيساً لمجلس سديروت. التي انتشلها من البؤس والفقر واهتم أساساً بقضايا التعليم وتوفير أماكن عمل، ما حقق له شعبية في البلدة وخارجها.

وانتخب عمير بيرتس سنة ١٩٨٨ عضواً في الكنيست الثاني عشر عن حزب «العمل». دخل القائمة كنجم صاعد من الجنوب، ومن وقتها عُرف عنه أنه يستطيع أن يقود عمليات قيادة وتغيير، وأنه يستطيع أن يدمج في الحزب أبناء الطبقات الفقيرة وأبناء الطوائف الشرقية. وقد عمل في الكنيست بالأساس في مجال المجتمع والاقتصاد وأيضاً كان رئيس لجنة العمل والرفاه ورئيس لجنة الصحة، وظل فعالاً في مجالات القانون والدستور، ومكانة المرأة، والخارجية والأمن وفعاليات أخرى.

وكعضو في الكنيست بادر إلى سَن عشرات القوانين. ومن بينها قانون شركات المستخدمين الذي يقلِّص الإجحاف بحقوق المستخدمين في تلك الشركات من ناحية مساواة الحقوق، ومن ناحية تحديد فترة أوقات العمل في مكان عمل واحد بواسطة شركات مقاولة.

في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وبعد خلاف مع قادة حزب «العمل» حول دور نقابة العمال التي خضعت لإمرتهم، أقام لائحة جديدة باسم «حاييم حداشيم» (حياة جديدة) سوية مع حاييم رامون قادته إلى رئاسة النقابة (الهستدروت الجديدة).

ومع اقتراب موعد انتخابات الكنيست في سنة ١٩٩٩ أسس عمير بيرتس حزب «عام إيحاد» (شعب واحد) الذي اتبع خطاً اجتماعياً وفاز بمقعدين في الكنيست الخامس عشر. وعند إقامة حكومة الوحدة في ٢٠٠١ انضمت الكتلة إلى الحكومة.

في انتخابات الكنيست السادس عشر في عام ٢٠٠٣ فاز حزب «عام إيحاد» بثلاثة مقاعد، وبعد مرور سنة على الانتخابات بدأت الاتصالات بين حزب «العمل» وحزب «عام إيحاد» حول توحيد الحزبين، وتم تنفيذ الاتحاد في أواسط سنة ٢٠٠٤ وعاد عمير بيرتس إلى حزب «العمل». وكان لزعيمه شمعون بيريس جهود كبيرة في إقناع بيرتس بالعودة إلى أحضان «العمل».

وبعد عودة عمير بيرتس إلى «العمل» أسس حركة «آدم» (إنسان) التي أخذت على عاتقها أن تقود فكراً اشتراكياً ديمقراطياً في إسرائيل من أجل تقدم المجتمع الإسرائيلي في مجال النمو والمساواة. وأعضاء هذه الحركة هم رجال فكر وأعمال مثل نتان زاخ وبيني غاؤون وآخرين من الذين يؤمنون بقدرات بيرتس على قيادة إسرائيل إلى مستقبل أفضل كثيراً[٣٦].

وشكل فوز عمير بيرتس برئاسة حزب «العمل» الإسرائيلي انقلاباً حقيقياً في الساحة الحزبية الإسرائيلية عموماً وفي ساحة حزب «العمل» ذاته خصوصاً، وذلك منذ ظهور النتائج النهائية لانتخابات رئيس الحزب يوم العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

ـ يعقوب ميرغي، وزير الأديان في حكومة نتنياهو الثانية، ولد في المغرب عام ١٩٦٠، وهاجر إلى «إسرائيل» مع عائلته في العام ١٩٦٢، وتولى منصب نائب رئيس المجلس الديني في بئر السبع بين الأعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٣. كان عضواً ناشطاً في حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مائير كهانا. ثم انتسب إلى صفوف حزب شاس، ودخل إلى الكنيست السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر في قائمة حزب شاس[٣٧].

ـ مائير شطريت، ولد عام ١٩٤٨ في قصر السوق (الرشيدية حالياً) في المغرب وهاجرت عائلته إلى إسرائيل عام ١٩٥٧. متزوج وله ولدان. يقيم في مستوطنة يفنيه جنوب تل أبيب حيث شغل منصب رئيس البلدية فيها بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧. حصل على شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جامعة بار إيلان في تل أبيب ووصل في خدمته العسكرية إلى رتبة نقيب. يتقن اللغات العبرية والإنكليزية والعربية.

بدأ عضويته في الكنيست منذ الكنيست العاشر عام ١٩٨١ حيث كان عضواً في لجنة التربية والتعليم ولجنة الدستور والقانون والعدل ثم أصبح عضواً في لجنة المالية في الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤ وتبوأ مناصب أخرى في الكنيست إلى أن أصبح نائباً لرئيس الكنيست ورئيساً لقائمة الليكود في الكنيست. كما كان وزيراً للمالية منذ شباط/ فبراير وحتى تموز/ يوليو ١٩٩٩، ووزيراً للعدل منذ آذار/ مارس ٢٠٠١ وحتى

---

(٣٦) «في ظلّ رئاسة عمير بيرتس: حزب «العمل» الإسرائيلي أمام مفترق طرق،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=169>.

(٣٧) موقع الكنيست الإسرائيلي، <http://www.knesset.gov.il>.

شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وفي شباط/ فبراير عام ٢٠٠٣ تم تعيينه وزيراً بلا حقيبة. وكان سابقاً أمين صندوق الوكالة والهستدروت الصهيونية من عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٢، وعضو هيئة أمناء جامعة بن غوريون والجامعة المفتوحة الصهيونية، وعضو الهيئة الإدارية لجامعة بار إيلان[٣٨].

ـ شلومو بن عامي، من مواليد المغرب عام ١٩٤٣ هاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٥٥، متزوج وأب لثلاثة، مؤرخ. خدم في الجيش الصهيوني في لواء «غولاني» وهي قوات خاصة في جيش الاحتلال، بين السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥. كان عضواً في حزب العمل (ميماد) الصهيوني، وعضو كنيست منذ عام ١٩٩٦. وشغل في الكنيست الرابع عشر المناصب التالية: رئيس اللجنة الفرعية في الخدمة الخارجية؛ عضوية لجنة الخارجية والأمن ولجنة المعارف والثقافة. وفي الحكومة الثامنة والعشرين من ٢/ ١١/ ٢٠٠٠، شغل منصب وزير الخارجية ولاحقاً وزير الأمن الداخلي. ويقيم في مستوطنة كفار سابا [٣٩].

ـ إيلي سويسا، ولد في المغرب عام ١٩٥٦ وهاجرت أسرته إلى إسرائيل في العام نفسه. أنهى خدمته في الجيش في لواء غولاني وخدم حاخاماً في الجيش في قيادة المنطقة الشمالية. تلقى علومه في مدرسة دينية بالقدس والتحق بحركة شاس فور تأسيسها في أواخر الثمانينيات. عمل متصرفاً للواء القدس في وزارة الداخلية بين الأعوام ١٩٩٦ ولغاية ١٩٩٩ وشغل بالتناوب منصب وزير الشؤون الدينية ثم وزيراً للبنى التحتية في حكومة باراك من تموز/ يوليو ١٩٩٩ ولغاية تموز/ يوليو ٢٠٠٠ حين قدم استقالته إلى جانب سائر أعضاء حكومة باراك من شاس الذين أعلنوا انسحابهم من الائتلاف العمالي الحاكم. وهو متزوج وله أربعة أبناء. تولى منصب وزير الداخلية لبضعة أشهر في حكومة إسحاق رابين عام ١٩٩٦ ثم انتقل بعد ذلك ليصبح وزيراً للأديان. وعرف عنه خلال عمله كمتصرف للواء القدس ثم وزيراً للداخلية تأييده لسياسة التطهير العرقي للمواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، فأيّد هدم بيوت الفلسطينيين بحجة البناء غير المرخص وسحب بطاقات الهويات من الفلسطينيين المقدسيين غير المقيمين في المدينة، إضافة إلى تشجيعه سياسة الاستيطان اليهودي داخل المدينة المقدسة[٤٠].

(٣٨) Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/>.
(٣٩) موقع الكنيست الإسرائيلي، <http://www.knesset.gov.il>.
(٤٠) الموقع نفسه.

ـ نسيم داهان، ولد عام ١٩٥٤ في المغرب. هاجر مع والديه إلى إسرائيل عام ١٩٥٥. متزوج وأب لتسعة أبناء. يسكن في مستوطنة حاشمونائيم (القريبة من القدس). درس في الكلية التلمودية يوسف بورات، ومن ثم عمل كرئيس للكلية. وخدم في الجيش الإسرائيلي كجندي في وحدة جمع أشلاء القتلى. وتم انتخابه لأول مرة للكنيست عام ١٩٩٦ عن حزب شاس. وخلال عضويته في الكنيست شغل مناصب عديدة في لجان هذه المؤسسة، منها: عضو في لجان المالية والاقتصاد والخارجية والأمن. تم تعيينه في منصب نائب وزير المالية في حكومة باراك، وفي حكومة لاحقة وزير صحة. وكان عضواً في سلطة تطوير القدس لثلاث سنوات. كذلك كان عضواً في الهيئة لإقامة المستوطنة «غاني موديعين» ومدير قسم المنظمات والمؤسسات في وزارة الأديان وعضو سلطة تطوير القدس[٤١].

ـ شموئيل أبيطال، ولد عام ١٩٥٢ في المغرب. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٣. متزوج وله ثلاثة أولاد. يسكن في القرية الزراعية تدهار (الواقعة في النقب). حصل على شهادة البكالوريوس في موضوع الأدب والتاريخ من جامعة بن غوريون. وخدم في الجيش الإسرائيلي كمقاتل في فرقة مدرعة. وخدم في الاحتياط كقائد كتيبة في سلاح المدرعات، ورتبته في الجيش مقدم، انتخب لأول مرة للكنيست عام ١٩٩٢ عن حزب العمل، وكان وزيراً بلا وزارة ومكلفاً بالتنسيق الاجتماعي في حكومة شارون. شغل مناصب عامة عديدة منها: سكرتير القرية الزراعية تدهار. ومركز الفعاليات في حركة القرى الزراعية. ونائب مدير عام السلطة للتطوير الزراعي. ورئيس منظمة القرى الزراعية في النقب. ورئيس اللوبي الزراعي في الكنيست الثالث عشر. ورئيس لوبي النقب في الكنيست الثالث عشر. وشغل منصب أمين عام صندوق الهستدروت العامة عام ١٩٩٦[٤٢].

ـ آشر اوحانا، ولد في المغرب عام ١٩٤٥. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٦. متزوج وله ستة أولاد. يسكن في بيت شيمش (غرب القدس). وشغل وظائف عديدة منها: مدير مكتب حسابات، وأمين صندوق حركة شاس، وعضو قيادة الهستدروت العامة الجديدة، ومستشار كبير لوزير الأديان في السنوات ٩٦ ـ ٩٧، ومن ثم مدير عام لوزارة الأديان. في عام ١٩٩٩ شغل منصب أمين عام حركة شاس. وهو عضو مجلس بلدية بيت

---

(٤١) الموقع نفسه.

(٤٢) الموقع نفسه.

شيمش وعضو وأمين صندوق المجلس الديني في المدينة نفسها ورئيس لجنة موظفي البلدية[٤٣].

ـ يتسحاق ليفي، ولد في الدار البيضاء عام ١٩٤٧ قدم إلى إسرائيل عام ١٩٥٧. ثقافته ثانوية، وهو حاصل على شهادة ترسيم للحاخامية. وفي الخدمة العسكرية هو برتبة رائد. هو عضو في الإدارة القطرية في «بني عكيفا» وفي السكرتارية العالمية الخاصة بها، والسكرتير العام في الحركة الدينية، ورئيس المعهد الديني اليهودي (مثيبة) «بني عكيفا» في كفار ميمون. أما في نشاطه السياسي في الكنيست، فهو عضو في الدورات البرلمانية التالية: الكنيست الثاني عشر والخامس عشر عن المفدال، وفي الكنيست الثاني عشر كان رئيس لجنة آداب المهنة (الإتيكا). وعضو في عدة لجان: لجنة الكنيست ولجنة الدستور والقانون والقضاء ولجنة العمل والرفاه.

وشغل ليفي مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة، فكان وزيراً للطاقة والبنى التحتية، وللمواصلات، وللمعارف والتربية والرياضة، وللأديان، وللبناء والإسكان، وفي الحكومة التاسعة والعشرين كان وزيراً بلا وزارة[٤٤].

ـ يئير برتس، من مواليد المغرب عام ١٩٥٤ هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦١، متزوج وأب لثمانية أولاد. وهو عامل اجتماعي، وعضو في شاس، وعضو كنيست منذ عام ١٩٩٩، وعضو في اللجنة الخاصة في موضوع التشريع الملحق بعدم إعلان استئناف حالة الطوارئ. وعضو في اللجان التالية: لجنة الكنيست والعمل، والرفاه الصحة وتعزيز مكانة المرأة واللجنة المشتركة في موضوع ميزانية الأمن ولجنة الخارجية والأمن.

وخدم لمدة ثلاث سنوات في إطار الشبيبة الطلائعية المحاربة (الناحل) وخدم نحو عشرين سنة في الاحتياط في لواء مشاة، أما المهمة الأخيرة فكان ضابط إدارة الكتيبة.

وهو عضو مجلس الهستدروت العامة، وعضو مجلس الإدارة «ميشعان» كما في مؤسسات إدارة المنظمة. وعضو في إدارة الصندوق «مفعالي شيكوم» (أي مؤسسات

---

(٤٣) «حكومة الوحدة الوطنية الثالثة في تاريخ إسرائيل،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) (١٥ آذار/ مارس ٢٠٠١)، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=148>.

(٤٤) موقع الكنيست الإسرائيلي، <http://www.knesset.gov.il>.

تأهيلية) وفي مؤسسات إدارة الصندوق. وعضو مجلس مؤسسة الأمين الوطني. وعضو في اللجان المهنية في إطار: وزارة العمل والرفاه[٤٥].

ـ دانيئل بنلولو، ولد بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٥٨ في المغرب، وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٩. عضو كنيست عن الليكود (التكتل) منذ عام ٢٠٠٣[٤٦].

ثالثاً: مسألة إدماج يهود البلاد العربية في المجتمع الإسرائيلي (عملية الأسرلة)

أُخضع اليهود الشرقيون بمن فيهم يهود البلدان العربية إلى عملية يمكن تسميتها عملية «محو للذاكرة» من أجل تسهيل دمجهم في مجتمعهم الجديد. وكان هؤلاء عقب وصولهم إلى إسرائيل ينقلون إلى مخيمات مؤقتة حيث تبدأ عملية «تأهيلهم القسري». وجرى توطين المهاجرين من اليهود الشرقيين على الضواحي وفي المستوطنات التي أنشئت بعيداً من المدن الكبيرة ولا سيّما في الجليل وعلى طول الحدود الشرقية؛ وبهذا أبعدتهم عن مراكز القوة والتأثير[٤٧]. وألحقتهم الحكومة الإسرائيلية بما يسمى أعمال الطوارئ «عفودات دحق» وهي أعمال شاقة مهينة، فضلاً عن أنها مؤقتة، مثل العمل في خدمات الطرق من تعبيد ورصف، وتقطيع الأخشاب والصخور، وغيرها من الأعمال الجسدية الشاقة المرهقة.

ووصف تقرير أعدته صحيفة هآرتس، في عددها ٦/ ٦/ ١٩٧٦، الأوضاع الاجتماعية المتردّية التي يعانيها سكان حي عالياه في يافا، وكلهم من اليهود السفارديم، وهو ما دفعهم إلى إعلان الرغبة الملحة في النزوح عن إسرائيل، يقول التقرير: «مررنا مثلاً على مسكن كانت تقطنه خمس عائلات في ازدحام مخيف، والخدمات مشتركة للجميع، ساهمت الرياح في إيجاد ثقوب كبيرة في جدران البلوك، يحاول الساكنون سدها بالخرق البالية وبأوراق الصحف». وأشار التقرير إلى قول أحد السكان: «لو كنت شاباً سليم الجسم لهربت من هنا، أما الآن بعد أن أصبحت عجوزاً ضعيفاً لا يسعني سوى أن أشجع الشباب على الهروب من هنا إلى مراكش، إذا أمكن ذلك».

---

(٤٥) الموقع نفسه.

(٤٦) الموقع نفسه.

(٤٧) أودي أديب، «الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة،» في: أودي أديب [وآخرون]، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٥٣.

وأشد ما كان يعانيه اليهود السفارديم، منذ أن وطئت أقدامهم إسرائيل، هو عملية التسكين الجبري لجماعة من يهود المغرب في مدينة ديمونا مع مطلع خمسينيات القرن العشرين. ويذكر تقرير نشر في صحيفة هآرتس في ١٩/٩/ ١٩٨٠، «أن هؤلاء المغاربة نقلوا من الباخرة إلى شاحنتين وقيل لهم إنهم مسافرون لمدة نصف الساعة من حيفا إلى البلدة الجديدة، ولم تتوقف الشاحنات إلا بعد ٨ ساعات في النقب. وعند وصولهم قابلتهم عاصفة رملية شديدة، ولم يروا أية منازل هناك، لذلك رفضوا النزول من الشاحنتين. وبعد جدال حاد، تم إنزالهم وتسكينهم في أكواخ بسيطة مزودة بأسرّة حديدية وبطاطين رخيصة ومراتب مصنوعة من القش، بدون ماء أو كهرباء، وثمة مراحيض بدائية خارج الأكواخ. وعاشوا في هذه الأكواخ حتى بنوا لأنفسهم وحدات سكنية صغيرة تبلغ الواحدة منها ٤٨ متراً مربعاً»[٤٨].

وتضمنت تجربة الاستيعاب الأليمة التي خاضها اليهود المنحدرون من أصول شرقية، ومن بينهم القادمون من البلاد العربية، داخل المجتمع الإسرائيلي، عمليات تمييز واضطهاد وقمع اليهودي لليهودي، حيث عانوا التمييز الطائفي القائم على أسس إثنية واضحة، ووجود هوة واسعة في كل المجالات بينهم وبين الفئة الأشكنازية الحاكمة في إسرائيل.

ويمثل فشل تجارب الاستيعاب في فشل الصهيونية الذي أجمله الكاتب الإسرائيلي موردخاي براون بقوله: «لقد كانت الحركة الصهيونية تطمح في إقامة مجتمع نموذجي والآن، وبعد مرور ثمانين عاماً على كتابة هرتزل لكتاب «دولة اليهود»، ونحو ثلاثين عاماً على إقامة الدولة، ننظر حولنا، ونرى أننا لسنا على الإطلاق مجتمعاً نموذجياً. لقد كان التطلع لحل مشكلة الطوائف جزءاً لا يتجزأ من الفكر الصهيوني. والفشل في هذا المجال هو، في واقع الأمر يمثل فشلاً في تحقيق الصهيونية، فالحلم الصهيوني كان يطمح في تجمع إقليمي لليهود في فلسطين كشعب واحد ـ وليس لتجميع إقليمي لقبائل مختلفة، لا تلبث عند وصولها أن تتصارع مع بعضها بعضاً»[٤٩].

وتسود المجتمع الصهيوني، شائعات وخرافات بالنسبة إلى أبناء الطوائف الشرقية، بمن فيهم يهود البلاد العربية ومكانتهم في السياسة الإسرائيلية حددها الباحث سامي

(٤٨) أحمد الشحات، «التمييز الطائفي للسفارديم في ضوء تجربة الاستيعاب،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٠ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣).
(٤٩) المصدر نفسه.

سمّوحة بالخرافات التالية: «الخرافة الأولى تتمثل في أن الطائفة آخذة في الضعف وأن مشاعر الحرمان الطائفية آخذة بالتلاشي. والخرافة الثانية هي عدم وجود ظلم طائفي. والخرافة الثالثة هي وجود تحالف أيديولوجي بين الشرقيين والليكود الذي يقوم بجذبهم ليس فقط كخصم «العمل» الذين يكرهونه وإنما أيضاً كمعبر عن طموحاتهم الوطنية وتقاليدهم الدينية والتزامهم بفكرة «إسرائيل». وتتمثل الخرافة الرابعة في القول بانتهاء العصر الأشكنازي في السياسة الإسرائيلية»[٥٠].

١ ـ الفصل والتمييز في المجتمع اليهودي داخل إسرائيل

انطلقت الصهيونية كحركة وأيديولوجيا من المجتمع اليهودي الأوروبي، أي أنها أشكنازية، ورأت في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين حاجزاً حضارياً أمام «البربرية الآسيوية» ومهمتها توسيع الحدود الحضارية لأوروبا حتى الفرات. ولما كان اليهود الشرقيون جزءاً من دائرة الحضارة «البربرية» فإن النظرة الصهيونية، أو بالأحرى نظرة اليهود الأشكناز إليهم، لم تختلف كثيراً عن تلك التي نظروا إليها للعرب وحضارتهم، والتي هي جزء من المنظور الغربي الاستعماري عموماً.

إن حقيقة كون الحركة الصهيونية سعت إلى إقامة «وطن يهودي» ذي طابع حضاري ـ غرب أوروبي ـ حددت منذ البداية مسار العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين اليهود الغربيين والغرب، وبين اليهوديتين الشرقية والغربية.

أ ـ شواهد التمييز

ثمة معطيات كثيرة تشهد على حالة التمييز والتهميش التي يتعرض لها اليهود الشرقيون بمن فيهم يهود البلاد العربية في المجتمع الإسرائيلي. ويصوِّر تجمع الفئات الإثنية اليهودية في إسرائيل في كثير من الآداب الإسرائيلية بلغة صورية وخيالية على أنه «جمع المشردين» أو «عودة أولاد «إسرائيل» إلى وطن التوراة»، وتحت شعار «شعب واحد». وهذه العبارات اللغوية تثير التصور وكأن تجمع هذه الفئات الإثنية ما هو إلا تجدد اللقاء، وتجمّع من تشردوا لأسباب تاريخية عبر العالم فوق وطن قومي يقوم على أساس الوحدة والمساواة بين كل اليهود، ومن دون إعطاء الفوارق الإثنية أي اعتبار.

---

(٥٠) سامي سمّوحة، «العنصر الأشكنازي في السياسة لم ينته،» يديعوت أحرونوت، ٦/ ٤/ ١٩٩٢، ص ١٩.

لكن الحقيقة تبقى بعيدة عن الصور اللغوية؛ فقضية انضمام اليهود الشرقيين إلى مجتمع الدولة اليهودية، واستيعابهم في هذا المجتمع، تعامل معها أصحاب القرار والقيادة السياسية، والمسؤولون عن قضايا الاستيطان (وكلهم أشكنازيم)، على أنها مواجهة مع حالة من التخلف الحضاري، مواجهة بين الحداثة والتطور الأشكنازي والبدائية والتقليدية السفاردية.

كانت ردود الفعل لدى الأشكناز، ومنذ وصول السفارديم تعكس نظرة الاستعلاء والازدراء تجاه السفارديم، حيث نظروا إليهم على أنهم «أجيال الصحراء». وفرض الأشكناز، كمبادرين لفكرة إقامة الدولة اليهودية وحاملين لها، ادعاءهم بأن لهم الحق بمطالبة السفارديم بالتأقلم في المجتمع «الأشكنازي» القائم الذي استوعبهم، بما معناه التخلص من أسلوب حياتهم وعاداتهم التقليدية «السلبية» ومن النماذج الحضارية «المتخلفة»[٥١].

وكانت فترة وصول اليهود الشرقيين في الفترة المناسبة للبرجوازية الإسرائيلية (الأشكنازية)، قد شهدت تطوراً متسارعاً في الإنتاج الرأسمالي (في قطاعي الصناعة والزراعة). فالبرجوازية الأشكنازية كانت بحاجة إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة الرخيصة وغير المهنية، وبالتالي قوى عاملة متنقلة[٥٢].

ويُعتقد أن الاضطهاد الذي مورس ـ وما زال يمارس ـ على اليهود الشرقيين، وبالتالي استمرار مكانتهم الاجتماعية المتدنية قد أسقط شعار أسطورة «الشعب الواحد». فالحديث عن المساواة وتكافؤ الفرص خلف الحدود الإثنية تبيَّن مع مرور الأجيال أنه خداع وليس له أي صدقية على أرض الواقع، وأن حجم الروابط بين الطبقة الاقتصادية والمواصفة الإثنية له أهمية بالغة، في المجتمع الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك فإن الانتماء الإثني يشكل عاملاً مهماً في هيكل التنظيم الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي، وإن للزواج في المجتمع الإسرائيلي اليهودي طابعاً «إثنياً متجانساً» (Homogen).

ففي حين كانت نسبة الزواج المختلط بين الأشكناز والسفارديم عام ١٩٥٥ نحو ١١,٨ بالمئة، وصلت بعد ثلاثين عاماً (١٩٨٥) إلى ٢٣ بالمئة. ومن بين ١١٨٦٠

(٥١) نزيه بريك، «انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي: الجزء الأول،» قضايا إسرائيلية، العدد ٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٨٤.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٥.

حالة زواج لرجال سفارديم (عام ١٩٨٥) كان ٨٢,٦ بالمئة زواجاً متجانساً إثنياً، وفقط ١٧,٤ بالمئة «غير متجانس إثنياً» (Heterogen).

وعلى الجانب الأشكنازي كان هناك وفي العام نفسه ٦٩٨٥ حالة زواج لرجال أشكناز، منها ٦٧,٣ بالمئة زواج متجانس إثنياً و٣٢,٧ بالمئة غير متجانس. هذا يدل بوضوح على أن الزواج بين اليهود ذو طابع إثني[٥٣].

تشير الدراسات التي اهتمت بقضية العلاقات بين الجماعات الاجتماعية في إسرائيل إلى ارتفاع درجة الاختلاط بين المهاجرين اليهود الذين ينتمون إلى البلد نفسه، وانخفاضها بين اليهود الذين ينتمون إلى بلاد مختلفة. فقد آثر المهاجرون إلى إسرائيل منذ البداية البقاء مع أبناء البلاد التي قَدموا منها.

وفي دراسة اهتمت بهذه العلاقات في قرى إسرائيل، سئل بعض اليهود من العراق عن علاقاتهم مع السكان المجاورين، فكان جوابهم أنهم نادراً ما يرون التونسيين أو المغربيين أو المجريين الذين يقيمون بالقرب منهم. بينما كانوا يقومون أحياناً بزيارة يهود من العراق رغم أنهم يقيمون في قرى بعيدة. كذلك ترتفع درجة الاختلاط بين الذين يتكلمون اللغة نفسها، فعندما أقامت الحكومة ـ في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التكامل الاجتماعي ـ قرى ومشاريع سكنية تقوم على دمج المهاجرين من جنسيات مختلفة، لوحظ أن أفراد الجماعة التي تنتمي إلى بلد معين أكثر اختلاطاً، وأن الذين لم يتمكنوا من إيجاد أصدقاء قدامى فضّلوا حصر صداقتهم مع أشخاص يتكلمون اللغة نفسها. وينعكس ذلك على انخفاض نسبة التزاوج المختلط بين الشرقيين والغربيين، ففي عام ١٩٥٥ كانت نسبة التزاوج المختلط ٧,٥ بالمئة، ورغم حدوث زيادة تدريجية في هذه النسبة، إلا أنها لم تزد عام ١٩٦٩ على ٧,٥ بالمئة، منها ٩,٤ بين شرقي وغربية، و٨,١ بين غربي وشرقية.

وفي مجال تفسير هذه الظاهرة، يذهب البعض إلى أنها تشكلت بفعل ما يسمّيه صدمة الأرض الجديدة التي جعلت المهاجرين يبحثون عن الأقرب إليهم، ولأنهم ووجهوا بلغة جديدة وعمل وظروف إقامة غير معقدة، فإن الأشخاص القادمين من بلد واحد كانوا غالباً ما ينجذبون إلى بعضهم. بينما يُرجعها تفسير آخر إلى موقف اليهود الغربيين عموماً، الذين يرفضون الاختلاط مع اليهود الشرقيين بحجة أن بينهم فرقاً في

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

التربية والطباع؛ بل إن بعضهم يأنف أن يلعب أولادهم مع أولاد الشرقيين كي لا يكتسبوا الطباع السيئة. ويذهب البعض في هذا الصدد إلى أن شعور الازدراء نحو اليهود الشرقيين في إسرائيل لا يحتاج إلى دليل أو إيضاح، ويطلق البعض على هذا الشعور اسم «اللا سامية الإسرائيلية»[٥٤].

ب ـ السكن

كانت مسألة إسكان المهاجرين اليهود من أصعب الأمور التي واجهتها إسرائيل منذ مراحل استيعاب المهاجرين الأولى عقب قيام الدولة. واتضح التميز بشكل جليٍّ في النصف الثاني من الخمسينيات، عندما بدأت مرحلة الاستيعاب المخطط على أساس إقامة المستوطنات والضواحي الدائمة، حيث سارت هذه المرحلة في اتجاهين: الأول بناء ضواحٍ سكنية جميلة قرب المدن الإسرائيلية، والأخرى إقامة «قرى تطوير» ومستوطنات في المناطق النائية. ومن هنا بدأت عملية الاستقطاب الاثني، إذ أخذ اليهود الغربيون يوجَّهون إلى الضواحي الجديدة بمنحهم قروضاً حكومية، وأخذ اليهود من أبناء الطوائف الشرقية يوجَّهون في معظمهم إلى ما يعرف بقرى التطوير والمستوطنات النائية والحدودية وفي النقب[٥٥]، كما بقي جزء منهم في المعابر والبيوت العربية المهجورة والمساكن البسيطة. ومن هنا بدأت تظهر الأحياء الفقيرة في المدن.

ويتبدّى الوضع الإسكاني المتدني لليهود الشرقيين، (بالإضافة إلى تركهم في المعابر مدداً طويلة واختيار الأماكن غير العامرة لهم)، في نوع الأحياء والمساكن التي تُختار لهم وعدد الغرف التي تعطى للعائلة الواحدة. فمعظم سكان الأحياء الفقيرة والمزدحمة والقذرة من اليهود الشرقيين، ورغم وجود تحسن في أحوال المهاجرين السكنية، إذ كادت المخيمات والمساكن المؤقتة التي خصصت للمهاجرين بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ أن تختفي، إلا أنه لا يزال هناك عدم مساواة في الإسكان بين اليهود الأوروبيين والأمريكيين من جهة، واليهود الآسيويين والأفريقيين من جهة أخرى، وأنه لا يزال معظم سكان الأحياء الوضيعة أو «القذرة» (Shims) حتى عام ١٩٦٩ من اليهود الشرقيين[٥٦].

---

(٥٤) وحيد محمد عبد المجيد، **اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٥٥) محمد أمارة، «السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل،» في: أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**، ص ١١٣.

(٥٦) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٩٠.

والواقع، أن الأحياء الفقيرة في المدن تعتبر بؤراً لسخط أبناء الطوائف الشرقية بمن فيهم القادمون من البلاد العربية أكثر مما هو عليه الحال في قرى التطوير أو المستوطنات الزراعية. ذلك أن هذه الأحياء تقع بالقرب من الضواحي الغنية والجميلة التي تستوعب المهاجرين الغربيين الجدد، فيبدو التناقض واضحاً: أحياء تكاد تكون مظلمة يسكنها اليهود الشرقيون، وأحياء تعج بالأضواء من نصيب اليهود الغربيين. وأكثر ما يشكو منه اليهود الشرقيون هو أن المهاجرين الجدد القادمين من الغرب يحصلون على مساكن حكومية فور وصولهم إلى إسرائيل، في حين أن يهود المغرب مثلاً ما زالوا يعيشون في الأحياء الفقيرة منذ سنوات. وتتمتع الطوائف الشرقية بمن فيهم يهود البلدان العربية بأولوية أكثر في اهتمام الحركات الرافضة التي تعبّر عن مطالب اليهود الشرقيين. ويلاحظ أيضاً أن الظروف السكنية الصعبة في الأحياء الفقيرة تساعد على نمو الظواهر الاجتماعية السلبية مثل هروب الأبناء من البيت، تفكك الأسرة، الإقبال على المخدرات والخمور والزنى، وقيام عصابات شوارع تنهمك في أعمال السطو والنهب. ولذلك يرتفع معدل الجريمة بين اليهود الشرقيين بمن فيهم يهود البلدان العربية حتى إنه يبلغ ثلاثة أضعاف معدّله بين اليهود الغربيين[٥٧].

وتظهر الفجوة في مجال السكن، في مؤشرات عدة ففي سنة ١٩٩١ سكن ٥٢,٧ بالمئة من الأشكنازيين في مقابل ٣٥,٣ بالمئة من الشرقيين[٥٨]. وفي سنة ١٩٩٢ كانت الكثافة السكانية لدى مواليد آسيا وأفريقيا ١١,١١ فرداً للغرفة في مقابل ٠,٩١ لدى مواليد أوروبا وأمريكا[٥٩]. كما كشف مسح مصاريف العائلات ١٩٩٢/١٩٩٣ الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية فإن معدل الضرائب البلدية التي تدفعها الأسر الأشكنازية يزيد بنحو ٤٠ بالمئة عن تلك التي تدفعها الأسر السفاردية[٦٠]. كما أن الظروف السكنية عند الأشكناز أفضل منها عند السفارديم. وهذا الواقع ينتقل إلى الأبناء، الأمر الذي يبقي على الفروق والفجوات في السكن على أساس عرقي. أضف إلى ذلك أن أبناء السفارديم يسكنون في شقق وبيوت منخفضة الثمن في مدن الأطراف الصغيرة والأحياء الفقيرة داخل المدن[٦١]. (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١)).

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) أديب، «الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة،» ص ٣١.

(٥٩) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٦٠) راسم خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» في: أديب [وآخرون]، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، ص ٩٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

السكان السفارديم في مدن مختارة وموقعها على عنقود سلّم التصنيف الاجتماعي والاقتصادي عام ١٩٩٢، مقارنة بعام ١٩٩٥

(بالنسبة المئوية)

المدينة	عدد السكان في المدينة ١٩٩٥	نسبة السفارديم في المدينة	موقع المدينة في عنقود السلم الاقتصادي الاجتماعي ١٩٩٢	موقع المدينة في عنقود السلم الاقتصادي الاجتماعي ١٩٩٥
أوفكيم	٢٠٥٥٠	٥١,٣	٢	٢
أور عكيفة	١٣٣٢٦	٣٣,٩	١	٣
أشكلون	٨٠٤١٥	٤٥,٣	٣	٤
جف عتايم	٤٨٨٠٠	٢٣	٨	٩
يروحم	٧٣٢٨	٦٢,٧	٢	٣
كوخابيثير	٤٧٩٦	١٨,٧	٩	١٠
كفار تبور	١٢٥٤	٢١,٥	٩	١٠
لهبيم	٢٥٤١	٢٥,٩	٩	١٠
معلوت ترشيحا	١٢٤٩٨	٣١,٧	٣	٥
نتيفوت	١٤٨١٧	٥٩	٢	٣
سفيون	٢٤٤١	١٧,٩	١٠	١٠

يتبع

تابع

عومر	٥٧٦٦	٢٣,٣	١٠	١٠
عكا	٣٤٤٤٢	٤٢,٦	٣	٣
كريات جات	٤٣٧٩٠	٤٦,٢	٣	٣
كريات ملاخي	١٨٧٤٩	٥٥,٤	٣	٢
راس العين	٢٩٤٥٨	٤٥,٦	٤	٧
رمات هشرون	٣٦٢٣٨	٢٨,٧	٩	١٠
رعنانة	٥٦٧٧٧	٢٦,٨	٨	٩
شدروت	١٦٥٤٦	٤٠,٩	٢	٣
شلومي	٣٠٣١	٥٣,٩	١	٤
بيت شمش	٢٤١٦٥	٤٦,٨	٣	٥
نهاريا	٣٦١٤٩	٣٥,٤	٥	٦
بئر السبع	١٤٧٨٨٦	٤٣,٣	٣	٥
كريات شمونة	١٩١١٥	٥٨,٢	٢	٥
طبريا	٣٥٠٥٩	٥٠	٢	٤
يفنيئيل	١٩٥٠	٤١,١	٤	٦

المصدر: راسم خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» في: أودي أديب [وآخرون]، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٠.

يتضح من تحليل نتائج المسح السكاني العام الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية عام ١٩٩٥، أن المدن والأحياء التي يتركز فيها أبناء السفارديم متدنية الوضع اقتصادياً واجتماعياً.

ج ـ النظام التعليمي والتمييز الطائفي

واجه أبناء المهاجرين من اليهود الشرقيين صعوبات كبيرة في الاندماج مع المنهج التعليمي الإسرائيلي الذي يعتمد الطرق والمعايير الأوروبية التي وضعها مؤسسو الدولة من الأشكناز، والذي كان هدفه خلق مجتمع جديد على الطراز الاشتراكي بخلاف المجتمع التقليدي الذي عرفه اليهود الشرقيون، بمن فيهم يهود البلاد العربية. يضاف إلى ذلك، أن أبناء الشرقيين ينتمون إلى عائلات كثيرة الأولاد ذات مستوى اقتصادي متدنٍّ، الأمر الذي جمع بين الفقر والتخلف، وجعل المدرسة وحدها مسؤولة عن تعليم هؤلاء الأبناء وتوجيه تقدمهم الدراسي.

وثمة أمثلة كثيرة عن التمييز والفجوات بين الشرقيين والغربيين في مجال التعليم. وهو التعبير الأكثر وضوحاً عن أفضلية المجموعة الأوروبية، ففي السنوات ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥ لم تتسع فجوات التعليم بين الشرقيين والأشكناز، لكن مقابل التقليص الطفيف في عدد سنوات التعليم ارتفعت النسبة من ٧٧ بالمئة إلى ٨٨ بالمئة، أي أن الفرق القائم في التعليم الأكاديمي لم يتغير. وكانت إمكانات الإسرائيلي الأوروبي عام ١٩٩٥ من الفئة العمرية ٢٥ ـ ٣٩ عاماً في أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية هي ٣,٧ أضعاف مما هي لدى الشرقي. وتبدو هذه المسألة بوضوح أكثر عند النظر في فجوة التحصيل العلمي بين التلاميذ من أصل شرقي والتلاميذ الأشكناز، فهي ١٢,٠١ بالمئة لدى طلاب الصف الرابع، وفي فرصة تحصيل شهادة التعليم الأساسي فإن الفجوات بين الفئتين تساوي ١٥,٨ بالمئة، وفي المواضيع العلمية تساوي ٤١,٧ بالمئة، وقلّ الشرقيون بنسبة ٣١,٩ بالمئة عن الغربيين في عدد المجازين في المواضيع العلمية[٦٢].

ويشار أولاً إلى معطيات رقمية عن واقع التعليم، وأنواعه في إسرائيل، وفق إحصائية تعود إلى العام ٢٠٠٠. وتتضمن أرقاماً عن أنواع التعليم وتوزع التلاميذ في الفئات التعليمية كما في الجدول الرقم (٤ ـ ٢)[٦٣]:

---

(٦٢) أودي أديب، «الشرخ الاجتماعي في إسرائيل وتأثيره في الانتخابات،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0a67382f-74c8-4dd6-bdfd-ae380c9b38d3>.

(٦٣) يديعوت أحرونوت، ٣/ ٩/ ٢٠٠٠.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

معطيات إحصائية حول التعليم في إسرائيل وفق الفروع

	التعليم الرسمي	الرسمي الديني	التعليم المستقل	ينبوع التعليم التوراتي
عدد التلاميذ	٥٩٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٥٦٢٤٨	١٦٨٩٩٧
عدد الصفوف	١٥٨٨٢	٣٨٤١	٢٤٤٤	٧٥٤
معدل التلاميذ في الصف الواحد	٣٠,٦	٢٦٠٤	٢٣,٠١	١٧,١
الميزانية السنوية للتلميذ	٧٦٠٠	٧٦٠٠	٨٩٠١	١١٥٣٩
معدل الحصص للتلميذ	١,٢٢	١,٣٥	١,٥	٢,٥
عدد المؤسسات	٢٦٨٢	٤١٨	١٧٧	١٠١

أما في ما يتعلق بنسبة الطلاب الشرقيين إلى الغربيين وعددهم، فتؤكد الأرقام حجم الفارق الهائل لمصلحة الغربيين. وتشير كل المعطيات إلى استمرارية الفجوة، بل ربما إلى استحالة تجاوزها، سواء أكان ذلك بقرار رسمي أم سياسي، لأنها محصلة تباين طبقي وتمييز متأصل بات من الصعب اقتلاعه من جذوره.

وقد بلغت نسبة مواليد الإسرائيليين الذين هم من أصل شرقي، ويصلون إلى الدراسات الأكاديمية، نحو ٤,٢ بالمئة فقط مقابل ١٥,٣ بالمئة لمواليد الإسرائيليين، الذين هم من أصل غربي (هذه الحقيقة استمرت حتى عام ١٩٩٠)، كما أن النسبة بين الشرقيين الذين هم من مواليد خارج البلاد، ذوي الاختصاصات الأكاديمية هي واحد إلى أربعة، مقابل كل شرقي ذي اختصاص أكاديمي، هناك أربعة غربيين ذوي اختصاصات أكاديمية. وبالنسبة إلى مواليد البلاد فإن الفجوة أكبر كثيراً، فمقابل كل شرقي من مواليد البلاد ذي اختصاص أكاديمي هناك ٦ غربيين من مواليد البلاد ذوي اختصاص أكاديمي. وفي عام ١٩٩٥ كان ٢٠ بالمئة من الأشكناز يحظون بمهن أكاديمية مقابل ٦ بالمئة من السفارديم(٦٤).

(٦٤) خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ٩٦.

في عام ١٩٩٠ كان لدى الأشكناز ما معدله ٢,٨ سنوات تعليم أكثر من الشرقيين. وتعمقت الفجوة أكثر مع مرور الوقت(٦٥).

وفي عام ١٩٩٤ كان هناك نحو ٢٣ بالمئة من الشرقيين، أبناء الجيل الثاني، قد درسوا ١٣ سنة على الأقل مقابل ٥٣ بالمئة من الغربيين من أبناء الجيل الثاني. كما أن الفجوة في مجال مستوى الثقافة بين الشرقيين والغربيين تبلغ وسطياً ١,٤ سنة دراسية، والفجوة مشابهة بالنسبة إلى مواليد خارج إسرائيل (مواليد أوروبا وأمريكا درسوا وسطياً ١٢,٤ سنة مقابل ١١ سنة دراسية لمواليد آسيا وأفريقيا)، وبالنسبة إلى مواليد إسرائيل الغربيين درسوا وسطياً ١٢,٨ سنة في حين درس الشرقيون ١١,٤ سنة. وتوجد فجوة مهمة بين الحاصلين على شهادات ثانوية (بغروت) حيث إن ٤٨ بالمئة من التلاميذ الذين ولد آباؤهم في أوروبا وأمريكا، بالدراسة في الجامعة خلال ست سنوات من نهاية الصف الثاني عشر، مقابل ٣١ بالمئة من الذين ولد آباؤهم في آسيا وأفريقيا. أما في مؤسسات التعليم فوق الثانوي غير الأكاديمي فيبلغ عدد الغربيين ضعف عدد الشرقيين. وفي عام ١٩٩٣ كان هناك ٥٠,٣ بالمئة من تلامذة المعاهد قبل الأكاديمية من أصل شرقي مقابل ٢٤,٤ بالمئة من أصل غربي(٦٦).

يؤكد جدول توزع آخر (الجدول الرقم (٤ ـ ٣)) يتعلق بالفجوة التعليمية من حيث مقارنة المواليد في إسرائيل وأصولهم، اتساع الفجوة. أي أن نسبة الثقافة فوق الثانوية بين أولاد إسرائيل الغربيين كانت أعلى بنسبة ١٠٥ بالمئة، عما هي عليه في أوساط مواليد إسرائيل من أصل شرقي، وبين عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٩٧ ازدادت نسبة مواليد إسرائيل من أصحاب الثقافة فوق الثانوية من أصل شرقي بنسبة ١٠٧ بالمئة، أي بمعدل ٦ بالمئة في العام، وازدادت نسبة مواليد إسرائيل من أصحاب الثقافة فوق الثانوية من أصل غربي بنسبة ٢٧ بالمئة، أي بمعدل ٢ بالمئة للعام، وكنتيجة لذلك فإن الفجوة في نسبة الثقافة فوق الثانوية بين المجموعتين تقلصت على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية بأكثر من ٥٠ بالمئة(٦٧).

إن تعدد المصادر الإحصائية للفجوة التعليمية، هي قضية جوهرية لها انعكاسها على بنية المجتمع الإسرائيلي حاضره ومستقبله، وإن تباينت الأرقام واختلفت نسبتها،

(٦٥) أديب، «الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة،» ص ٣٠.
(٦٦) انظر: تسفي جيلان، في: معاريف، ٥/ ٧/ ١٩٩٦.
(٦٧) انظر: شيفر بلوتسكر، في: يديعوت أحرونوت، ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧.

إلا أنها لا تخرج عن الإقرار بخطورة الفجوة. وفي السياق ذاته، جاء في بحث أجري برئاسة فيكتور لفيه (رئيس فرع الاقتصاد في الجامعة العبرية في القدس) أن نسبة الشرقيين الذين هم ذوو مستوى تعليمي ثانوي هي: ٢٣,١ بالمئة مقابل نسبة ٥٣,٢ بالمئة لدى الغربيين، وبقيت الفجوات كما كانت عليه، على الرغم من الارتفاع المستمر في المستوى التعليمي لمجمل السكان، ووجد الباحثون أنه في صفوف الرابع لا توجد تقريباً فجوة في التحصيلات الدراسية للتلامذة من مختلف البلدان، لكن بقدر ما تتقدم إلى الصف الأعلى، تبدأ الفجوة في التكوين والاتساع[٦٨].

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

توزع المتعلمين في إسرائيل حسب الأصل

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٤	١٩٩٧	نسبة الزيادة	نسبة التغيير السنوي
من أصل شرقي	١٣,٢	٢٧,٣	١٠,٧	٥,٨
من أصل أشكنازي	٤٤,٣	٥٦,١	٢٦,٦	١,٨+
فجوة نسبية	٢٣٥,٦	١٠٥,٥	٥٥,٢	٦,٠ ـ

وفي دراسة أجراها فيكتور ليفي من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ونشرت نتائجها في يديعوت أحرونوت في ١٩/٧/١٩٩٩ تبين أن نسبة الشرقيين الذين حصلوا على تعليم فوق الثانوي ٢٣,١ بالمئة، ونسبة الغربيين ٥٣,٤ بالمئة[٦٩].

ويتبين أنه مع ارتفاع مستوى المؤسسة التعليمية كان الفارق بين الأشكناز والسفارديم أكبر. كما يبدو أنه مع ارتفاع درجة التعليم الأكاديمي، اتسع الفارق بين الأشكناز والسفارديم.

ويشرح القائمون على البحث المذكور سابقاً هذا الأمر، أنه مع الارتفاع في مراحل التعليم، تزداد المتطلبات الدراسية، ويتطلب الأمر من التلميذ التفكير بشكل مجرد، وتكريس المزيد من المجهود في دراسته، فلا تتوافر لدى التلامذة الشرقيين في هذه

(٦٨) انظر: تمار طرابلسي حداد، في: يديعوت أحرونوت، ١٩/٧/١٩٩٩.

(٦٩) أحمد مصطفى جابر، اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٩٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢).

المرحلة الموارد العائلية الكافية مثل المستوى التعليمي للآباء، وقدرتهم على تزويد أبنائهم بكتب دراسية وتأمين دروس خصوصية لهم.

ويواصل الباحثون رصد هذه الفجوة التي تزداد في التحصيلات في امتحان البغروت لتصل إلى ١٦ بالمئة، لكنها في الواقع أعلى كثيراً، إذا أخذنا في الحسبان نسب التسرب الأكثر ارتفاعاً في صفوف التلاميذ الذين هم من أصل شرقي. ويرى الباحثون أن الفجوة في تحصيل اللغة العبرية ضئيلة نسبياً، لكنها تزداد في تحصيلات الرياضيات والعلوم واللغة الإنكليزية، ويتجسد هذا كذلك في عدد شُعب دراسة البغروت في العلوم التي يتقدم إليها التلاميذ. ويصل معدل الفجوة نحو ٤٠ بالمئة، لمصلحة الغربيين، الذين يتخرجون في المدرسة بشهادة بغروت «نوعية»، أكثر حين تفتح أمامهم إمكانات أكبر لمواصلة الدراسة. وفي ما يتعلق بتحصيلات البغروت في المدارس الرسمية، فإن معدل علامة التلاميذ الغربيين هو نحو ٨٣,١، بينما معدل علامة التلاميذ الشرقيين هو ٧٥,٢. بالمقابل، فإن الفجوة أكبر في المدارس الدينية، فمعدل علامة الغربيين ٩٠,٣، بينما معدل علامة الشرقيين ٧٩,٠.

ويمضي البحث المذكور سابقاً إلى القول: إن معدل الازدياد في الفجوة، يستمر بشكل واضح في التعليم العالي، فنسبة الحاصلين على شهادة جامعية أولى بين صفوف السكان الذين ينتمون إلى أصل شرقي في الأعمار ما بين ٢٠ ـ ٣٤ عاماً، هي أقل بنحو ٣٠ بالمئة من النسبة الموازية للمرحلة العمرية نفسها من الأصل الغربي وتصل نسبة الفجوة بين المتخرجين في فروع العلوم الفكرية والتقنية إلى نحو ٦٠ بالمئة[٧٠]. كما أن نسبة الطلاب السفارديم الذين يتوجهون إلى المدارس الخاصة (تعليم خاص) التي يرسل إليها الطلاب المحدودو القدرات هي أعلى منها عند الأشكناز[٧١].

وتبنت وزارة التربية والتعليم سياسة تهتم بتاريخ اليهود الغربيين، وتقلّل من شأن تاريخ يهود البلاد العربية. فكتاب تاريخ شعب إسرائيل الإلزامي لمراحل الدراسة الابتدائية والثانوية يحتوي على أربعمئة صفحة، منها تسع صفحات فقط مخصصة لليهود الشرقيين، والباقي ليهود أوروبا وأمريكا[٧٢].

---

(٧٠) انظر: تمار طرابلسي حداد، في: يديعوت أحرونوت، ١٤/ ٧/ ١٩٩٩.

(٧١) للمزيد انظر: خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ٩٢.

(٧٢) مروان درويش، «حركة شاس واليهود الشرقيون،» في: أديب [وآخرون]، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، ص ١٧١.

وتضمن بحث آخر معطيات هامة عن الفجوة التعليمة ذاتها، مضيفاً إليها التحليل والقراءة التفسيرية لنتائجها، وقد جاء فيه أن نسبة الحاصلين على شهادة «التوجيهي» عند الطلاب اليهود من أصول شرقية، تبلغ ٥١ بالمئة، وتعد هذه النسبة أقل بـ ٢٢ بالمئة من نسبة الطلاب اليهود من أصول غربية، والبالغة ٧٣ بالمئة، والفجوة بين الطلاب الذكور من المجموعتين، وصلت إلى ٢٥ بالمئة مقارنة بنسبة ١٧ بالمئة لدى الإناث. جاءت هذه الأرقام في بحث تناول الفجوات في التحصيلات الدراسية، أجراه قسم العدل الاجتماعي والديمقراطية في معهد البحوث «فان ـ لير» في القدس، ويظهر من النتائج أن معدل الحاصلين على شهادة التوجيهي في كل مجموعة أصل يرتفع بارتفاع عدد السنوات التي وجد فيها الشخص في إسرائيل، لكن الفجوة بين الطلاب تتسع ولا تتقلص، كما تظهر النتائج أن الطلاب الذين ولد آباؤهم في إسرائيل، يتواجدون في أعلى قائمة الحاصلين على شهادة التوجيهي، وتبلغ نسبتهم ٨٠ بالمئة، وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة «التوجيهي»، بين الشباب اليهود الشرقيين، الذين ولدوا خارج إسرائيل ٤٦ بالمئة، وتبلغ هذه النسبة لدى الشباب الذين يعتبرون الجيل الأول في إسرائيل ٤٩ بالمئة، بينما تصل النسبة بين الشباب الذين ولد آباؤهم في إسرائيل إلى ٥٦ بالمئة[٧٣].

ويعلق شموئيل شاي مدير القسم الذي أجرى البحث في معهد «فان ـ لير»: تشير النتائج إلى ظاهرة مقلقة وخطرة، ومن المحتمل أن تسوء أكثر، إذا لم يجرِ تغيير في سياسة توزيع المصادر، ووفق أقواله يجب اتباع سياسة تمييز تصحيحية، والاستثمار في برامج تعليمية تعوض المستوى التعليمي لدى الوالدين. ويؤكد شاي أن نتائج البحث تلغي الادعاء العنصري القائل: إن الاختلاف بين جماعات الأصل، تعكس اختلافاً في المهارات المولودة؛ ويضيف بأن فجوات التحصيل التعليمي حسب مجموعات الأصول، تعكس تبذيراً كبيراً للمهارات غير المستغلة، فالمهارات عند الشباب من أصول غربية، ليست أفضل من الموجودة للشباب من أصول شرقية، ومساواة مستوى التعليم عند الوالدين ستلغي الفجوة الطائفية[٧٤].

لعل ما ذهبت إليه الأرقام لا تعكس عمق الفجوة فقط، وإنما تكشف استحالة تجاوزها، حيث اتضح تأكيد التمييز العنصري الذي يفرق بين ملكات التلامذة وقدراتهم العقلية ما بين الشرقيين والغربيين، بل وينسحب ذلك حتى إلى آبائهم وأصولهم أيضاً.

---

(٧٣) انظر: تمار طرابلسي حداد، في: يديعوت أحرونوت، ١٤/ ٧/ ١٩٩٩.

(٧٤) المصدر نفسه.

د ـ عوامل استفحال الفجوة التعليمية

لا تنفصل مسببات الفجوة التعليمية المزمنة والمركَّبة للمجتمع الإسرائيلي عن الإطار العام الذي يتقوقع فيه المجتمع برمته، وهي انعكاس ونتيجة طبيعية لواقع عنصري، خاصة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي أكثر من السياسي، ولكن في قطاع التعليم بالتحديد يمكن تلمّس بعض العوامل التي أسهمت في ديمومة الظاهرة وتأزيمها، لتصبح الفجوة التعليمية واقعاً، يتخوف منه الإسرائيليون، لامتداد نتائجها السلبية على مستقبل كيانهم، وتتلخص هذه العوامل في:

(١) العامل البشري: أي أصل الوالدين وثقافتهما ومدى انعكاسها وتأثيرها في الطلاب، وتحصيلهم العلمي. فكما أصبح واضحاً، فإن الغربيين يتهمون الشرقيين بأنهم أقل ذكاءً واستيعاباً بسبب أصولهم الجغرافية وإرثهم الثقافي ـ الحضاري، وبالتالي فتحصيل أبنائهم سيكون أقل، مقابل الطلاب الغربيين، الذين ينحدرون من سلالات بشرية أورو ـ أمريكية. ولذا فهم أكثر رقياً وتطوراً، وهو ما يعني أكثر ذكاءً واستيعاباً وتحصيلاً للتعليم، بغض النظر عن القدرات البيولوجية التي تدحض هذه المزاعم العنصرية في ما بينهم. ويمكن اعتماد كثير من الأرقام والمعطيات الإحصائية إضافة إلى ما قرره الباحثون أيضاً في ما يتعلق بالتحصيل التوجيهي، إذ رأوا أن تعلّم الوالدين عامل مهم جداً في احتمالات نجاح الطالب بالحصول على شهادة التوجيهي، وتصل نسبة الحاصلين على شهادة توجيهي بين الطلاب الذين تعلم والداهم أكثر من ١٣ سنة تعليمية إلى ٨١ بالمئة، بينما تبلغ هذه النسبة بين الطلاب الذين لم يتعلم والداهم أكثر من ثماني سنوات تعليمية ٣٤ بالمئة[٧٥].

وتؤدي ثقافة الوالدين دوراً في تحفيز التلميذ ودفعه نحو التحصيل ولكن ذلك ليس شرطاً أكيداً في حال تساوي الفرص التعليمية وتحقيق المساواة بين الطلاب وتوفير مستلزمات العملية التعليمية على قدر من التساوي.

ويختزل كارل فرنكشتاين الحائز على جائزة إسرائيل في التربية العامل البشري في التمييز العنصري التعليمي بعبارة يتضمنها أحد كتبه قال فيها: «الولد الشرقي ذو قدرة جينية متدنية ولهذا يحصل على علامات متدنية جداً»[٧٦].

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) يديعوت أحرونوت، ١٠/ ٤/ ١٩٩٧.

(٢) **العامل الاقتصادي**: لا شك في أن الحالة الاقتصادية المستقرة والمتطورة لأي أسرة تدفعها نحو مزيد من التطوير في مختلف شؤون حياتها اليومية، والتعليم أحدها، فيشكل العامل الاقتصادي عاملاً إضافياً، يمنع الطلاب اليهود من أصول شرقية من الوصول لتحصيل تعليمي مشابه للموجود عند الطلاب من أصول غربية، ويسمح ذلك للآباء المتعلمين بمساعدة أبنائهم في احتمالات نجاحهم في التعليم من خلال إعطائهم المعرفة والتفكير، وكذلك من خلال المصادر المادية التي تسمح للآباء بتعويض الأبناء والطلاب من خلال تزويدهم بدروس خصوصية[٧٧].

(٣) **دور الحكومة وسياستها التعليمية**: يتجلى ذلك من خلال تأمين الأساتذة الأكفاء والمستلزمات الضرورية والمساواة في توزيعها على المدارس، وعدم الفصل بين مدارس الأغنياء والفقراء تحت ذريعة مدارس «للأذكياء» وأخرى «للأغنياء»، ووضع سياسة تعليمية ممنهجة قائمة على الدمج وليس الفصل العنصري، ولكن ذلك غائب أو مغيَّب نهائياً، كي تستمر سياسة الفصل التعليمي، وتتعمق الفجوة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما يشير إليه أحد الصحفيين الإسرائيليين إلى تعمد الحكومات الإسرائيلية خلق الفجوة التعليمية بصورة غير مباشرة.

هـ - إجراءات الحد من الفجوة التعليمية

لا توجد إجراءات عملية وخطط مبرمجة هادئة للحد من الظاهرة التمييزية في قطاع التعليم، وإنما ثمة خطوات محدودة اتُّخذت ولكن فاعليتها بقيت قاصرة أمام اتساع الفجوة التعليمية، وتعاظم خطورتها على مستقبل أبناء الطوائف الشرقية بمن فيهم يهود البلاد العربية، ومن تلك الخطوات إقامة مدارس مهنية في الأحياء وفي بلدات التطوير، يراد منها مقابلة المدارس النظرية في المستوطنات الميسورة، ويقصد التغلب على الفجوة، وإقامة نظام المجموعات في الصفوف: المجموعة (أ) للجيدين والمتفوقين، والمجموعة (ب، ج) للأكثر ضعفاً، وظاهرياً من أجل دفع الجميع وتقدمهم وفق المستوى المناسب لهم، وعملياً وبشكل طبيعي، فإن المعلمين الأفضل درّسوا التلامذة الأفضل. إضافة إلى ذلك الإخفاق في خطة إقامة مدارس فئوية، فقد فشلت إجراءات أخرى كان جهاز التعليم اتبعها لتصحيح الفجوة، إذ كان يتبع منذ عشرات السنين سياسة معلنة للتمييز التصحيحي، الذي يرمي إلى تعويض أبناء الطبقات الفقيرة من الشحنة

---

(٧٧) انظر: تمار طرابلسي حداد، في: يديعوت أحرونوت، ١٤/٧/١٩٩٩.

التعليمية الضعيفة نسبياً، والتي زودهم بها الأهل، لكن في الواقع يحظى التلاميذ من أبناء الطبقات الميسورة بمميزات كبيرة في تخصيص الموارد من دون أن تعمل وزارة التعليم لمنع هذا التمييز(٧٨).

ولـم تقتصر الفجوة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين على مجال التعليم، بل أصابت الثقافة بعمومها، ونظراً إلى الترابط بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الثقافية، يشار إلى محاولة وزير التعليم والثقافة الأسبق، يتسحاق ليفي عام ١٩٩٨، الهادفة إلى جَسر الهوة التمييزية «الثقافية» والحدّ منها ولا سيَّما عندما قرر تغيير سلّم الأفضليات في الميزانية الحكومية للثقافة، وذلك من أجل تشجيع التنوع الثقافي ومن أجل تقدم الثقافة الشرقية. ويقول ميخا يانون رئيس إدارة الثقافة في مكتب وزير التعليم: «لا شك في أن الثقافة المسيطرة حالياً في الدولة هي الثقافة الغربية... وعلى مر السنين كانت معظم الميزانيات موجهة لتعزيز هذه الثقافة، ولكن ٥٠ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي هو جمهور شرقي، ومن غير الممكن إجبار هذا الجمهور على التمتع بالأوبرا الإسرائيلية، أو الأوركسترا السمفونية، والقطاعات الشرقية نهضت مؤخراً أو تطالب بحصتها من الميزانيات الحكومية». ويضيف يانون: إن الميزانية السنوية لإدارة الثقافة تبلغ بالإجمال ٣,٧ مليون شيكل، ونسب قليلة منها موجهة لتعزيز الثقافة الشرقية ومعظم الأموال موجهة للمسارح والفرق الموسيقية التي تقدم إبداعات غربية، ولكن من الضروري أن توزع الموارد الحكومية بالتناسب بحيث تشمل أيضاً الجمهور الشرقي في الدولة. وإن المؤسسة السلطوية ظلمت الثقافة الشرقية على مر السنين(٧٩).

إن الإجراءات الهادفة إلى سد الفجوة التعليمية ـ الثقافية أكدت أنها عديمة الفائدة وعقيمة، ولم تحقق الحد الأدنى المطلوب تحقيقه، فبقي الواقع التمييزي، إن لم يكن يتجه نحو المزيد من التمييز والاتساع بين الغربيين والشرقيين.

و ـ التمييز الاقتصادي

ركزت الأبحاث التي تناولت الفوارق الاقتصادية بين الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي، على جانب التوزع المهني، الذي يرتبط جداً بالمستوى التعليمي للفرد، لتفسير التباين الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الفئات، وبالتالي كانت النتائج مضللة

(٧٨) انظر: روت شيتنس، في: هآرتس، ٩/ ١/ ١٩٩٨.
(٧٩) انظر: رالي ساعر، في: هآرتس، ٨/ ٤/ ١٩٩٨.

ومجافية للحقيقة. ذلك أن التوزع المهني يشكل جانباً واحداً من مكوّنات الحياة الاقتصادية. فالنشاطات الاقتصادية مرتبطة جداً بالمصالح السياسية، وبتوجهات أصحاب رأس المال، وبالتطور التكنولوجي، وبتجهيز القوى العاملة وأخيراً بشروط السوق. هناك علاقة وثيقة ومتبادلة ما بين سياسة الدولة الاقتصادية وسياسة التوزيع السكاني، وبين تقسيم العمل الإثني (Ethnic Labour Division) في المجتمع الإسرائيلي. فبعد قيام الدولة، كان الهدف المركزي لسياسة التخطيط الاقتصادي تطوير قاعدة زراعية عريضة، وبالتالي تطوير الإنتاج الزراعي. اعتمد هذا الهدف في تحقيقه على سياسة الاستيطان الموجهة، أي على التوزيع السكني للمهاجرين بما يخدم هذا الهدف، حيث أقيمت مستوطنات زراعية جديدة في كل أرجاء البلاد. لكن في حين استوطن اليهود الأشكناز في المناطق القريبة من المركز، فقد تم توطين اليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، في المناطق النائية والمناطق الحدودية ليكونوا السياج الواقي لإسرائيل أمام هجمات الدول العربية(٨٠). وكان لهذا نتائج سلبية على اقتصاد مستوطنات اليهود الشرقيين. فالمناطق النائية كانت تفتقد بنية تحتية متطورة، والأراضي الزراعية أقل جودة من المناطق الساحلية والقريبة من المركز، إضافة إلى عوامل المناخ وتكلفة نقل البضائع.

من جهة أخرى، فقد اعتمدت السلطة (الأشكنازية) التفرقة الإثنية في سياستها الاستثمارية. فعلى سبيل المثال حصلت الكيبوتسات (أغلبية سكانها أشكناز) من إجمالي الاستثمارات في المجال الزراعي في سنوات الخمسينيات على ٥٤ بالمئة. بينما حصلت الموشافيم (أغلبية سكانها سفارديم) على ٥ ,٣٧ بالمئة، من الاستثمارات، يضاف إلى ذلك أنه في حين وُضعت تحت تصرف كل عائلة في المستوطنات القديمة (أشكنازيم) ٥٢ دونماً، حصلت كل عائلة في المستوطنات الجديدة فقط على ٣٢ دونماً، وامتد هذا التباين إلى عدد المواشي والدواجن والآليات التي مُنحت لعائلات الأشكناز والسفارديم(٨١).

وأظهرت سياسة الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية، التفرقة بين المنتجات الزراعية للمستوطنات القديمة ذات الأكثرية الأشكنازية، والمنتجات الزراعية للمستوطنات الجديدة ذات الأغلبية السفاردية. والمثبت علمياً أن جميع قطاعات

---

(٨٠) خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ٨٢.

(٨١) بريك، «انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي: الجزء الأول،» ص ٧٧.

الاقتصاد الإسرائيلي، وأهمها الزراعة والصناعة والبناء، تطورت ووصلت إلى المقاييس الغربية فقط بعد وصول اليهود الشرقيين إلى إسرائيل، الذين أدوا دوراً مهماً في تطويرها.

ومن أهم ميزات عملية هذا التطوير الاقتصادي، كان التباين في دخل الفرد وفرص التقدم «المهني» بين المشاركين أي بين الأشكناز والسفارديم. إضافة إلى ذلك، تبلورت خلال عملية النهوض الاقتصادي طبقة واسعة من الشركات والمقاولين والمهندسين والتقنيين والمهنيين المختصين، وطبقة أخرى من العمال العاديين وغير المهنيين. وفي حين تكوّنت الطبقة الأولى من أكثرية أشكنازية، تركز في الطبقة الثانية أكثرية ساحقة من السفارديم. وحسب إحصاءات عام ١٩٧٢ كان عدد معامل قطاع النسيج ٣٣٤ معملاً، منها ٨٦,٢ بالمئة أصحابها أشكناز، وفقط ١٣,٨ بالمئة أصحابها سفارديم، أما عدد معامل قطاع الحديد والفولاذ، فقد وصل إلى ١٧٠ مصنعاً، ٩٠ بالمئة منها تعود ملكيتها للأشكناز، وفقط ١٠ بالمئة يملكها سفارديم[٨٢].

شكل اليهود الشرقيون بمن فيهم يهود البلاد العربية قوى عاملة رخيصة ومتنقلة في عملية التطوير، وأدّوا دوراً مركزياً في بعض القطاعات الاقتصادية، فكان لهم الدور الرئيسي في توسيع القطاع الزراعي، وتالياً قطاع البناء، وبعد استكمال تطوير هذه القطاعات أخذوا دورهم المهم في تطوير وتوسيع قطاع الصناعة، والأبحاث تؤكد أن السفارديم يعملون في فروع العمالة التي لا تساهم في رفع مستواهم الاقتصادي، أو كسر الفجوة بينهم والأشكناز[٨٣]. (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٤).

إن أهمية التباين في دخل الفرد وفرص التقدم لا تكمن في معناها المادي، بل في نشوء وتكوين طبقات اجتماعية ـ اقتصادية منفصلة عن بعضها بشكل حاد، من خلال مشروع النهوض الاقتصادي الذي تحكّمت الدولة بآلياته. أما سياسة توطين المهاجرين التي اتبعتها الدولة، فقد عادت بالآثار السلبية على اليهود الشرقيين بمن فيهم يهود البلاد العربية، حيث مارست الدولة التفرقة بين الأشكناز والسفارديم. ففي حين تم توطين الأشكناز في المناطق الساحلية والقريبة من المركز ذي البنية التحتية المتقدمة، تم توطين اليهود الشرقيين في المستوطنات ومدن التطوير التي أقيمت في المناطق النائية والمناطق الحدودية. واتبعت الدولة مع السفارديم سياسة التوطين «من السفينة إلى مدن التطوير»[٨٤].

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٨٣) خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ٨٢.

(٨٤) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

التوزع المهني لليهود في إسرائيل للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩١

العمال اليهود حسب المهنة، مكان الولادة والانتماء الإثني (١٩٨٠ ـ ١٩٩١) الرجال فقط

المهنة	مولود في أوروبا/ أمريكا		مولود في آسيا/ أفريقيا		مولود في إسرائيل والابن مولود في: أوروبا/ أمريكا		مولود في إسرائيل والابن مولود في: آسيا/ أفريقيا	
السنة	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١
عدد الرجال (بالألف)	٢٣٦,٩	٢٠٨,٩	٢١٥,٨	١٧٥,٩	١١٣,٩	١٥٦,٠	٩٧,١	١٨٣,٧
النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العلوم والمهن الأكاديمية	١٣,٩	١٥,٦	٢,٩	٤.٤	١٥,٧	١٧,٠	٢,٧	٣,١
المجال التكنولوجي وما شابه	١١,١	١٢,٤	٦,٣	٨,٢	١٤,٥	١٦,٧	٧,٢	٩,٥
الإدارة	٧,٥	٨,٥	٣,٥	٦,٨	٩,٧	١٣,٠	٣,٠	٤,٥
المكاتب (الياقات البيض)	١٤,٩	٩,٢	٣,١٢	١١,٥	١٢,١	١٠,٣	١٢,٣	٩,٧
المبيعات	٨,٤	٧,٤	٨,٩	١٠,٨	٩,٨	١٠,٥	٧,٨	١٠,٧
الخدمات العامة	٥,٧	٨,٦	١٠,٥	١١,٣	٤,٠	٦,٠	٧,٠	٩,٧
الزراعة	٢,٥	٣,٢	٦,٤	٣,٧	١٠,٤	٥,٧	٦,٠	٣,٨
المهنيون في الصناعة والبناء... إلخ.	٣١,٤	٢٩,٩	٤٢,١	٣٩,٠	٢٣,٣	١٩,٤	٤٩,٥	٤٥,٢
غير المهنيين	٣,٦	٥,٢	٧,١	٤,٣	٣,١	١,٤	٤,٤	٣,٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٨٠.

إن نتائج هذه السياسة لم تقتصر فقط على خلق تجمعات سكنية إثنية متجانسة ـ لأن البعد الجغرافي كان له تأثير في البعد الاجتماعي بين الفئات الإثنية ـ إنما كان لها أبعاد أكثر: فمدن التطوير ذات الأغلبية من اليهود الشرقيين كانت تتميز ببعدها من المركز والبنية التحتية المتدنية، خاصة في مجال المدارس والتعليم، وهذا ما شكل عائقاً أمام مسار التقدم التعليمي عند اليهود الشرقيين(٨٥).

وهكذا يمكن رؤية التباين الإثني في التركيبة المهنية، حيث إن اليهود الشرقيين من الجيل الأول والثاني يتمركزون في الأعمال البروليتارية. والأهم من هذا أن نسبة الجيل الثاني (وهم المولودون في إسرائيل) من السفارديم الذين يمارسون أعمالاً بروليتارية تفوق نسبة الجيل الأول.

وإذا ما أخذنا المراتب العليا في الهرم المهني، نرى أن الأشكناز (الجيل الأول والثاني) ممثلون في هذه الفئة بشكل أقوى من السفارديم خاصة (الجيل الثاني). إن ما يثير الانتباه، ليس فقط نسبة التمثيل المتدنية عند السفارديم في هذه الفئة، إنما نسبة التراجع عند الجيل الثاني.

تبيِّن هذه المعطيات أن السفارديم (الجيل الأول والثاني) يتمركزون في المراتب السفلى من الهرم المهني، بينما يحتل الأشكناز المراتب العليا. هذا يعني أن الخط الإثني يمتد عمودياً وأفقياً (مهنياً وإثنياً).

وفي العام ١٩٦٥ كان دخل الأسرة من السفارديم (الجيل الأول) يساوي ٧٢ بالمئة من دخل الأسرة الأشكنازية من الجيل نفسه، وارتفع عام ١٩٧٧ ليساوي ٨١ بالمئة.

يشار إلى أن هذا الفارق في الدخل السنوي بين الأسرة الأشكنازية والأسرة السفاردية لم ينتقل فقط إلى الجيل الثاني، بل إن المدخول السنوي للأسرة السفاردية من الجيل الثاني أقل من مدخول الأسرة في الجيل الأول، بينما الحال عند الأسرة الأشكنازية (الجيل الثاني) هو العكس تماماً.

وبالنسبة إلى مدخول سكان المدن بدا الوضع في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ كما يلي: ففي حين كانت نسبة القوى العاملة من السفارديم تساوي ٤٥

---

(٨٥) المصدر نفسه.

بالمئة من مجموع القوى العاملة، فإن حصتها من إجمالي المدخول كانت فقط ٣٢. ٥ بالمئة. أما الأشكناز فكانت نسبتهم من القوى العاملة كذلك ٤٥ بالمئة، لكن حصتهم وصلت إلى ٦١ بالمئة من إجمالي المدخول. ولا شك في أن توزيع الدخل شهد تحسناً في بعده الإثني، لكن الجدير ذكره أن هذه الإحصاءات لا تضم بداخلها السوق السوداء، التي تؤدي دوراً مهماً في إسرائيل. (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٥)).

وفي عام ١٩٩١ وصل الدخل لدى عائلة شرقية إلى ما معدله ٨٥,٥ بالمئة من دخل عائلة أشكينازية، بينما وصل دخل الفرد لدى الشرقيين إلى ٦٩,٦ بالمئة فقط مما لدى الأشكنازيين[٨٦].

ويرتبط الفارق في المدخول، بمستوى التعليم، والعمر ثم توقيت الهجرة. وهناك علاقة جدلية بين مستوى التعليم والمستوى الاقتصادي (المدخول)، خاصة أن التعليم الجامعي في إسرائيل غير مجاني، لذلك فإن التعليم العالي في أكثر حالاته هو وسيلة إضافية للدخل[٨٧].

ازداد عدم المساواة في توزيع الدخل بنسبة ٤٣ بالمئة، وحتى عندما نقارن دخل الأسرة من السفارديم بدخل الأسرة من الأشكناز، لا بد من مراعاة معطيات أخرى أهمها أن متوسط عدد أفراد العائلة عند الأشكناز ٢,٣ فرد، بينما متوسط عدد أفراد الأسرة من السفارديم ٤,٨.

وكثيراً ما يدّعي السياسيون أن ثمار النمو، حتى إن توزعت على شكل غير متكافئ في البداية، فإنها تتجه في نهاية المطاف نحو الأسفل أيضاً لتصل إلى أصحاب الدخل المتدنّي. يبين المخطط أنه في فترة العقد الأخير (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩) جرت الأمور عكس ذلك: إذ إن دخل الفئة العمرية العليا ليس أكبر كثيراً منه في سائر الفئات العمرية فحسب، بل استفادت كذلك من النمو أكثر من سواها. ولم يشهد العقد الأخير برمّته أي تغيير جوهري في فجوات الأجور بين اليهود والعرب، أو بين اليهود الشرقيين واليهود الأشكناز.

---

(٨٦) أديب، «الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة،» ص ٣١.

(٨٧) بريك، «انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي: الجزء الأول،» ص ٨١ ـ ٨٢.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)
معدل الدخل السنوي للأسرة العاملة حسب الانتماء الإثني لرب الأسرة

(بآلاف الشواكل)

السنة	مولود في أوروبا/ أمريكا	مولود في آسيا/ أفريقيا	دخل السفارديم مقارنة بالأشكناز	مولود في إسرائيل الأب مولود في: أوروبا/ أمريكا	مولود في إسرائيل الأب مولود في: آسيا/ أفريقيا	نسبة دخل السفارديم مقارنة بالأشكناز
١٩٦٥	٣٢,٣	٢٣,٢	٧٢ بالمئة	-	-	-
١٩٦٨	٣٥,٤	٢٤,٩	٧٠ بالمئة	٤٠,٧	٢٨,٨	٧١ بالمئة
١٩٧٠	٤٠,٤	١٩,٩	٧٤ بالمئة	٤٨,٠	٣١,٤	٦٥ بالمئة
١٩٧٢	٤٢,٨	٣١,٨	٧٤ بالمئة	٤٨,٢	٣٠,٨	٦٤ بالمئة
١٩٧٤	٤٤,٦	٣٤,٥	٧٧ بالمئة	٥٢,٢	٣٤,٩	٦٧ بالمئة
١٩٧٧	٤٩,٨	٤٠,٤	٨١ بالمئة	٦٠٥٤	٣٩,٣	٧٢ بالمئة

المصدر: *Statistical Yearbook of Israel* (1982).

وارتفعت في العام ٢٠٠٩ الرواتب الشهرية للأُجراء الأشكناز المقيمين في المدن مقارنة بمتوسط الدخل الشهري لمجمل الأجراء المقيمين في المدن، وذلك بثلاث نقاط مئوية، من ٣٨ بالمئة فوق المتوسط في العام ٢٠٠٨ إلى ٤١ بالمئة فوق المتوسط في العام ٢٠٠٩.

في المقابل، ارتفع دخل الأجراء من اليهود الشرقيين كذلك بثلاث نقاط مئوية مسجلاً ٣ بالمئة فوق المتوسط، ما يشكل تعديلاً طفيفاً على دخل الأجراء من الأصول الشرقية بعد الانخفاض الذي شهده في العام ٢٠٠٨. بيد أن رواتب الأجراء العرب المقيمين في المدن لم تتغير وبلغت ثلثي المتوسط القطري.

وقد طرأ في العام ٢٠٠٩ ارتفاع في معدل الفقر مسجلاً ٢٠,٥ بالمئة ـ أي بفارق ثلاث نقاط نسبية فوق المعدل في مطلع العقد. وفي العقد الأخير طرأ التغيير الأساسي على معدل الفقر بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، حين ارتفع المعدل من ١٧,٦ بالمئة إلى ٢٠,٣ بالمئة. حدث ذلك عقب التقليصات الكبيرة التي فُرضت في فترة أزمة الانتفاضة الثانية على مخصصات مؤسسة التأمين الوطني[٨٨]. ولم تجد إسرائيل منذئذ السبيل للعودة إلى معدل الفقر في مطلع العقد، الذي كان بحد ذاته مرتفعاً جداً.

رابعاً: دور اليهود العرب في الحياة العامة في إسرائيل

١ ـ دور اليهود الشرقيين (بمن فيهم يهود البلاد العربية) في المؤسسة الدينية

تعتبر الحاخامية مؤسسة مهمة داخل إسرائيل، ورغم أنها تعود في تشكيلها إلى ما قبل الإعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، فإن مكانتها تعرضت لانتقادات كثيرة راوحت ما بين اعتبارها مؤسسة لا لزوم لها وبين ضرورة التمسك بها. وهذا لأن إلغاءها سيؤدي إلى انقسام «الشعب اليهودي» وربما يضع علامات استفهام حول يهودية إسرائيل ومكانتها المركزية كمرجع بالنسبة إلى يهود العالم. وهناك اتجاه إسرائيلي آخر يكتفي بأن تكون مكانة ودور الحاخامية في إسرائيل موازياً لدور البابوية بالنسبة إلى المسيحيين الكاثوليك في العالم.

(٨٨) «صورة عن الوضع الاجتماعي، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠،» مركز أدفا (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، ص ١٧، <http://www.adva.org/default.asp?pageid=1003&itmid=627>.

إزاء اندلاع الجدل داخل إسرائيل حول مكانة ودور الحاخامية فيها وموقفها من القضايا الخلافية التي تمس مصير ومستقبل الكيان كقضية «من هو يهودي؟»، وقضية فصل الدين عن الدولة، وقضية التعارضات بين اليهود المتدينين وبين من يسمون بـ «العلمانيين»؛ فلا بد من دراسة دور هذه المؤسسة الدينية وآليات تشكيلها واستمراريتها وأثرها في الحياة الدينية داخل إسرائيل من جهة وفي الحياة السياسية من جهة أخرى. وفي هذا المجال لا بد من التعرض لدور الأحزاب الدينية الصهيونية الهامة سواء على صعيد تطور دور الحاخامية على صعيد تأثر تلك الأحزاب بازدياد نفوذ الحاخامية أو تراجعه.

يعود تشكيل الحاخامية إلى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، حين منحت سلطات الانتداب «مجلس الحاخامية» ـ وفقاً للمادة ٥٣ من القانون الانتدابي ـ صلاحيات مطلقة في ما يتعلق بالزواج والطلاق؛ وفي الوقت ذاته وافقت الحركة الصهيونية العالمية على تمويل المجلس الذي أنشأته تلك السلطات عام ١٩٢٠، والذي يتألف من ممثلين عن كل الطوائف الدينية اليهودية.

وفي ذلك العام أنشأ المندوب السامي البريطاني، هربرت صموئيل (اليهودي الأصل)، هيئة ارتبطت بها مهمة انتخاب الحاخامين الرئيسيين وكذلك مجلس الحاخامية. وتشكلت هذه الهيئة من نحو ١٠٠عضو، ثلثاها من الحاخامات، والثلث الآخر من المندوبين عن المدن والتجمعات اليهودية. وفي العام ذاته اجتمعت تلك الهيئة برئاسة ليب فيشمان، وتم انتخاب أبراهام كوك ويعقوب مئير كحاخامين أكبرين في فلسطين، وإضافة لهما تم انتخاب ثلاثة حاخامات سفارديين وثلاثة أشكنازيين.

وفي العام ١٩٢٧، وحسب التشريعات الانتدابية، أنشئ مجلس الحاخامية الذي أُعطي سلطات واسعة للإشراف على المكاتب الحاخامية المحلية، وكانت تضم ١٩ محكمة. أما مجلس الحاخامات فهو بمكانة محكمة الاستئناف الوحيدة[٨٩].

ويشار إلى أن إقدام سلطات الانتداب البريطاني على تشكيل مجلس الحاخامية الموحد يعود إلى اعتقادها أن هناك ضرورة لتنظيم أوضاع الطوائف اليهودية في فلسطين واستبدال النظام الذي كان يحتكم إليه اليهود خلال فترة الحكم العثماني،

(٨٩) «الدين والدولة في الكيان الصهيوني،» الأرض (دمشق)، العدد ٥ (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٨.

وهو النظام الذي كان يقوم على وجود ما يسمى «الحاخام باشي» ممثل الطائفة اليهودية أمام الباب العالي ـ والمسؤول عن جمع وتحديد الضرائب للطائفة اليهودية، ويصادق أيضاً على اختيار الرؤساء المحليين الذين يُنتخبون من قبل ممثلين من الملة المحلية. ولا يمكنهم تقلُّد مناصبهم إلا بفرمان سلطاني، ولهم مكانتهم في الهيئة الدينية الرسمية للدولة، وهم أعضاء في المجالس الإدارية في الولايات، ويساعدهم مجلسٌ مكوَّن من أعضاء دينيين وعلمانيين، والملة كانت ذات استقلال ذاتي من النواحي الدينية والإدارية (أي إدارة الممتلكات والتعليم والكنيس) والتشريعية (الزواج والطلاق والنفقة والحقوق المدنية والوصاية) ـ وكانت الأحكام التي تصدرها محاكم الملة تنفذها الدولة لمصلحتها[٩٠].

ولأن الطوائف اليهودية في أي مجتمع من المجتمعات كان يأخذ شكل أقلية، فإن تنظيم أمور تلك الطوائف الدينية والدنيوية كان خاضعاً في غالب الأحيان لإدارة حكام تلك المجتمعات بالدرجة الأولى، وهو ما دفع ببعض الكتّاب الصهاينة إلى انتقاد سلطة الحاخامية وكذلك دورها السلبي على اليهود، ومن أولئك بوعاز كوهين الذي قال في كتابه القانون والتقليد في اليهودية إن حكمة الحاخامية هي «صَلِّ كي تبقى حكومتك وتدوم، فلولا مخافة الحكام لأكل كل واحد أخاه حياً»[٩١]. وهذه الحكمة حسب رأي كوهين، ضللت اليهود ومنعتهم، بل وقمعت فيهم روح المقاومة لديهم ضد الاضطهاد والاستغلال. وقد أيّد واضعو الموسوعة اليهودية انتقاد الحاخامية ودورها السلبي في الحياة اليهودية، وذكروا أن الحاخامية منذ القرن الحادي عشر الميلادي حصرت مهمتها في خدمة الملوك والأمراء لجباية الضرائب[٩٢].

وكان الإعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ بداية لجدل إسرائيلي واسع حول يهودية إسرائيل وحول كونها دولة يهودية ثيوقراطية أم دولة ليهود العالم تأخذ وجهاً علمانياً.

ولم يلجأ إعلان قيام إسرائيل في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ إلى تحديد قرار حاسم ونهائي بصدد هويتها، واكتفى بالقول إنها «تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة

(٩٠) علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٢٠.

(٩١) «الدين والدولة في الكيان الصهيوني،» ص ٢٠.

(٩٢) المصدر نفسه.

وسوف تحمي الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادئ الأمم المتحدة»[٩٣].

وبناء على هذه الصيغة العامة تشكلت الحكومة الإسرائيلية الأولى ووزارتها، ومن بينها وزارة الأديان التي ترعى الشؤون الدينية للطوائف اليهودية والمسيحية والإسلامية. وصدرت عن الكنيست[٩٤] عدة قوانين أساسية منها: قانون العودة؛ وكذلك قانون الجنسية. واستمرت شرعية وجود المؤسسة الحاخامية في إسرائيل، وصدرت قوانين ذات علاقة مباشرة بوظيفة الحاخامية منها: قانون المحاكم الحاخامية الذي أقره الكنيست في ٢٧/ ٦/ ١٩٥٢؛ وكذلك قانون المحاكم الحاخامية في ١٦/ ٥/ ١٩٥٥ الذي تضمن الطلب إلى رئيس الحاخامية تأييد دولة إسرائيل وسياستها طوال فترة بقائه في منصبه. وفي عام ١٩٦٣ صدر قانون الكنيست الذي اعتبر المحاكم الحاخامية وقضاتها كالقضاة في المحاكم المدنية[٩٥].

يشار إلى أن القوانين الحاخامية نصت على انتخاب المجلس الحاخامي لمدة خمس سنوات. ولم تجر في عهد الحاخام كوك أي انتخابات حتى عام ١٩٣٦ حين جرت انتخابات الحاخامية وانتخب الحاخام إسحاق هاليفي هرزوغ رئيساً للحاخامية الأشكنازية، وأعيد انتخاب مثير حاخاماً أكبر للسفارديين. وبعد وفاته انتخب الحاخام بن تسيون مئير عوزيك، وبسبب الحرب العالمية الثانية لم تجر انتخابات حاخامية حتى عام ١٩٤٥[٩٦].

وكان من بين القوانين الأخرى التي فرضتها المؤسسة الدينية قانون مراعاة أيام السبت والأعياد (عام ١٩٤٨) وتعديلاته وقانون المحاكم الحاخامية (١٩٥٣) وتعديلاته عام ١٩٤٥ ـ ١٩٦١، ونصت هذه التشريعات على حصر الزواج والطلاق كلها بيد المحاكم الحاخامية. وفي عام ١٩٥٣ صدر قانون التشريح والباثولوجيا الذي يمنع تشريح جثة أي إنسان متوفى إلا إذا توافرت موافقة خطية من صاحب الجثة قبل وفاته[٩٧].

(٩٣) «وثيقة إعلان استقلال إسرائيل،» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com>.

(٩٤) الكنيست: كلمة عبريّة تعني الاجتماع. ويسمى المعبد اليهودي «بيت هاكنسيت»، أي المكان الذي يُجمع فيه اليهود. وتُستَخدم الكلمة حالياً للدلالة على البرلمان الإسرائيلي.

(٩٥) «الدين والدولة في الكيان الصهيوني،» ص ٣٠.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

ونتيجة لجهود حزب «المفدال» ومواقفه في حكومة الليكود عام ١٩٧٧، فشلت جهود بعض الجهات الإسرائيلية التي حاولت التقليل من مكانة الحاخامية ووظيفتها، وتم إقرار قانون الحاخامية عام ١٩٨٠ الذي يتحدث عن الوظائف الروحانية لهذه المؤسسة مثل إصدار الفتاوى الدينية[٩٨].

أ ـ انتخابات الحاخامية ووظائفها

تحتل الحاخامية ـ باعتبارها إحدى المؤسسات الدينية الهامة ـ موقعاً أساسياً يجسّد العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، ويبرز ذلك من طريق وجود المحاكم الحاخامية التي تمتلك حق إصدار التشريعات والفتاوى الدينية واتخاذ قرارات وأحكام تتعلق بالقضايا الشخصية أو ما يسمى «قانون الأحوال المدنية». وتتبع للحاخامية أيضاً مدارس دينية، وتقوم الحكومة الإسرائيلية بمهام الإشراف وتمويل المؤسسة الدينية وكذلك المدارس الدينية[٩٩].

ويعتبر المجلس الرئيسي للحاخامات صاحب القرار في الشؤون الدينية اليهودية. وكان لكل من طائفتي الأشكناز والسفارديم حاخامها الأكبر الذي يدير شؤون الطائفة ويعالج مشاكل وقضايا هامة مثل: قضية الكشروت (الأطعمة الحلال)، وقدسية يوم السبت، ومواضيع الزواج والطلاق؛ وهي قضايا لم تقدم الحاخامية لها حلاً.

ويتفرع من الحاخامية الكبرى لكل طائفة، حاخاميات في المدن الكبرى، ويتم تعيين حاخام كل مدينة من قبل المجلس الحاخامي وتتكفل الحكومة بتحديد ميزانية الحاخامية عبر التعاون مع وزارة الأديان. وتتكون المجالس الحاخامية في إسرائيل من ٤٠٠ عضو[١٠٠].

وتخضع عملية انتخاب الحاخام الرئيس لإسرائيل، والحاخامات الآخرين كذلك، لإدارة المجالس الدينية المحلية التي ترشح الحاخامات، استناداً إلى نظام انتخابي محدد جرى الاتفاق حوله بين الأحزاب الدينية ووزارة الأديان. وتتألف تلك المجالس من الحاخامات من اليهود الأرثوذكس وعلى أن تخضع كل تعيينات الحاخامات لثقة الحاخام الأكبر لإسرائيل ووزارة الأديان[١٠١].

---

(٩٨) يتسحاق جال نور، «الحاخامية الرئيسية مؤسسة لا لزوم لها،» معاريف، ١٧/ ٢/ ١٩٩٣، الملحق.
(٩٩) Hanan Sher, «Facts about Israel,» Information Center (Jerusalem) (1977), p. 110.
(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١١٠.
(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

ويُنتخب الحاخام الأكبر لكل طائفة لمدة خمس سنوات، وفي عام ١٩٩٣ تم انتخاب الحاخام يسرائيل مئير ليئو وكذلك الحاخام إلياهو بكشي دورون حاخامين رئيسين جديدين. وحصل ليئو (حاخام الأشكنازيين) على ٧١ صوتاً، بينما نال بكشي دورون (حاخام السفارديين) ٨٢ صوتاً[١٠٢]. وتولت عملية انتخابهما هيئة تتألف من ٨٠ حاخاماً و٧٠ شخصية من بينهم وزراء ونواب[١٠٣].

ب ـ الحاخامية والأحزاب الدينية

كان في إسرائيل عشية الإعلان عن قيامها أربعة أحزاب دينية رئيسية هي: (١) همزراحي ـ هبوعيل (٢) همزراحي ـ أغودات (٣) يسرائيل ـ بوعالي (٤) أغودات يسرائيل؛ وكان لتلك الأحزاب مواقفها من القضايا الدينية المختلفة، ولها أثر هام في تحديد شكل سلطة الحاخامية في إسرائيل بالنسبة لكل من الأشكناز والسفارديم.

ونتيجة للانقسامات والتحالفات والمتغيرات التي طرأت بعد سنوات من الإعلان عن قيام إسرائيل، برز حزبان دينيان أساسيان هما: المفدال ـ الحزب القومي الديني؛ وحركة شاس. وكان المفدال خلال عقود طويلة مهيمناً على الحاخامية الرئيسية، وتعرض لهزيمة في انتخابات الحاخامية التي جرت في ٢١/٢/١٩٩٣ نتيجة لحملة انتقادات وجهتها له أوساط إسرائيلية مختلفة سواء منها الدينية أو العلمانية. وعقب قيام الحاخامية الرئيسة، وعلى غرار بقية المؤسسات في إسرائيل، تطور فرع اقتصادي غني باليد العاملة وبمختلف أدوات العبادة وبمراقبي «الكشروت» والقضاة والحاخامين المشرفين. وبفضل المفدال قامت جيوب دينية داخل الأجهزة الرسمية: ففي السلطات المحلية توجد مجالس متدينة، وفي وزارة التربية قسم التربية الدينية وقسم الثقافة التوراتية، وفي الجيش الإسرائيلي المعاهد الدينية العسكرية؛ في حين تحولت وزارة الأديان إلى وقف خاص للمفدال، أو لأحد الأحزاب المنشقة عنه مثل «تامي»، ومقابل المحاكم الرسمية تدعمت شبكة من المحاكم الحاخامية التي تهتم في مجال العلاقات الشخصية[١٠٤].

ويشير شور في صحيفة علهمشمار إلى سلبيات وجود حاخامين في إسرائيل، لأنه يعمق «التفرقة الطائفية» التي هي إحدى نتائج الهيمنة التي يفرضها حزب المفدال على

(١٠٢) «النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، ٢١/٢/١٩٩٣،» مؤسسة الأرض (دمشق) (١٩٩٣).
(١٠٣) السفير (بيروت)، ٢٣/٢/١٩٩٣.
(١٠٤) يتسحاق شور، «من دولة يهودية إلى دولة الحاخامات،» علهمشمار، ١٥/٦/١٩٨٥.

الحاخامية، والتي حولت الحاخامية الرئيسية إلى كنيس ذي رأسين: أحدهما سفاردي والآخر أشكنازي؛ وعلى كل يهودي في إسرائيل حتى لو كان ابناً مختلطاً أن يحدد نفسه كأشكنازي أو كسفاردي(١٠٥).

ويرى شور ما قامت به الحاخامية الرئيسية بعد عام ١٩٤٨ استمراراً لعملها الذي سبق الإعلان عن قيام إسرائيل من حيث الشكل، فما زالت اهتمامات الحاخامية محصورة في إلزام اليهود بالتقيد بأحكام التوراة وطقوسها ومواقفها من المسائل الشخصية، ومن حيث الجوهر ما زالت الحاخامية أداة طيِّعة بيد الحكام السياسيين الإسرائيليين، وهي بذلك تقوم بالدور نفسه الذي كانت تمارسه على اليهود في مجتمعات الدياسبورا (الشتات). ويلاحظ أن الجدل داخل إسرائيل حول مكانة الحاخامية ووظيفتها، الذي يصل إلى حد اعتبارها مؤسسة لا لزوم لها، لا ينطلق من كونها موروثة من عهد الانتداب البريطاني أو لاعتياد اليهود وجودها منذ قرون عديدة، إنما يستمد هذا الجدل والمطالبة بإلغاء الحاخامية من أسباب أخرى. فالأسباب الجوهرية لتلك المطالبة تكمن في أن وظيفة الحاخامية ومبرر وجودها يتضاءل نتيجة وجود مؤسسات دينية عديدة وموازية في دورها لبعض المجالات لدور الحاخامية. من أهم تلك المؤسسات وزارة الأديان ذات المهام العديدة، ومن ضمنها الإشراف على الشؤون الدينية لليهود، إضافة إلى إشرافها وتدخلها في سير عمل الحاخامية. كما يمكن اعتبار وجود مجالس شبيهة بوظيفة الحاخامية الرئيسية سبباً آخر لازدياد الجدل الإسرائيلي حول دور الحاخامية. ويضاف إلى ذلك أن المتغيرات التي طرأت على التجمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة من خلال تدفق أمواج كبيرة من المهاجرين الجدد، وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي السابق والذي تغلب عليهم سمة «اللاتديُّن» من جهة، واتساع ظاهرة الزواج المختلط بينهم، وهذا ما أثار أزمات اجتماعية ودينية وسياسية إلى حد ما، لا يمكن للحاخامية الرئيسية أن تقدم حلولاً لاتوراتية لها.

ورغم ذلك فإن احتمالات إلغاء الحاخامية الرئيسة في إسرائيل لا تزال ضعيفة، لأن مبررات الدور المركزي للحاخامية المتمثل بمحاولة ضبط التوترات الاجتماعية والتمسك بالصبغة الدينية لإسرائيل لا تزال قائمة. كما أن السلطة السياسية الإسرائيلية لا تزال ترى أن وجود الحاخامية أمر ضروري واستمراره يخدمها في عملية إدارة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية كافة.

---

(١٠٥) المصدر نفسه.

ولا يزال خفض مكانة الحاخامية أمراً محفوفاً بالمخاطر من وجهة النظر اليهودية ـ الإسرائيلية سواء لأسباب أيديولوجية ـ دينية أو لعلاقة إسرائيل بيهود العالم.

٢ ـ دور اليهود الشرقيين في الحياة الحزبية في إسرائيل

انخرط اليهود الشرقيون (بمن فيهم يهود البلاد العربية) في الأحزاب السياسية في إسرائيل، كما شكلوا، اتحادات وحركات شرقية خاصة بهم للتعبير عن توجهاتهم ومتطلباتهم الخاصة من جهة أولى، ولتحسين مكانتهم وتمثيلهم في أجهزة السلطة، وبالتالي دورهم في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من جهة ثانية.

يشعر هؤلاء المواطنون الجدد بحالة الاغتراب في الوطن الجديد، ويحاولون التغلب على هذا الشعور عبر الانضواء تحت لواء القوى الحاكمة والمسيطرة بحثاً عن مظلة أمان مع حالات استثنائية من التمرد. وهي ظواهر تبيّن عمق الصراع العرقي والثقافي داخل المجتمع الإسرائيلي[١٠٦]. ومن أبرز تمردات واحتجاجات اليهود الشرقيين الاجتماعية التي عبّرت عن جانب من جوانب التمييز الحادة في التركيبة الاجتماعية الإسرائيلية، وعن حالة الاغتراب في «الوطن الجديد»:

أ ـ أحداث وادي الصليب: وهي عبارة عن سلسلة من التظاهرات العفوية على مدار شهرين في صيف سنة ١٩٥٩، وقعت في أحد الأحياء الفقيرة في حيفا وانتشرت في سائر مدن إسرائيل احتجاجاً على طريقة تعامل الدولة مع اليهود الشرقيين السفارديم، بسبب إشاعة مقتل سفاردي في شجار على يد الشرطة[١٠٧].

ب ـ حركة الفهود السود[١٠٨]: هي حركة الاحتجاج الثانية للشرقيين التي انفجرت في آذار/ مارس ١٩٧١ عقب تظاهرة لحركة يسارية متشددة تضم فقراء اليهود الشرقيين.

---

(١٠٦) خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ٦٤.

(١٠٧) للمزيد انظر: أمارة، «السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ١٢٥.

(١٠٨) حركة الفهود السود: بدأت نشاطها في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٧١ بإصدار نشرة تنطق بلسان الحركة باسم «كلمة الفهود السود»، بعد أن تمّ تسجيلها كجمعية قانونية لدى وزارة الداخلية. ومن زعماء الحركة البارزين كوخابي شميس وحاييم ترجمان. وقد أكّدا أن هدف الحركة هو إحداث ثورة اجتماعية وبناء مجتمع يساري جديد لا مثيل له في العالم حتى الآن، والتعاون مع العرب والمسحوقين الفقراء ضدّ النظام القائم. وقد قرّرت الحركة عدم خوض الانتخابات والاكتفاء بتأييد «حزب راكاح». وعندما ظهرت الحركة تخوّفت الحكومة الإسرائيلية من أسلوب العنف الذي تنادي به، الأمر الذي دفعها إلى محاولة التخلص من نشاطها بالإيعاز إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية بمضايقة أعضائها. كما جرت محاولات حزبية عديدة لاحتواء نشاط الحركة من طريق =

وحظيت هذه التظاهرة بتغطية إعلامية ضخمة، وجرت عدة تظاهرات في السنة نفسها وانضمت في ما بعد إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)[١٠٩].

ومع فشل هذه الحركات في التحول إلى أحزاب سياسية، كان من الطبيعي أن يتجه اليهود الشرقيون إلى التصويت لمصلحة الحزب المعارض للمؤسسة الحاكمة وهو الليكود. والواقع أن تأييد السفارديم لليكود قاد الحزب إلى الاهتمام بقضايا هذه الفئة الإثنية العريضة التي تحولت إلى أغلبية في إسرائيل عام ١٩٦٤[١١٠].

وقد هيمن على توجهات السفارديم، خلال المرحلة الأولى من نشأة الدولة الإسرائيلية، اتجاهان للتعامل مع المؤسسات الصهيونية: فكان هناك التوجه التوفيقي المتماثل والمتعاون مع الهيمنة السياسية الصهيونية والأشكنازية (وهو الأغلبية الكاسحة)، والتوجه الراديكالي. ويبرز التوجه الراديكالي على هيئة حركات اجتماعية ويسارية أكثر منها حركات إثنية[١١١].

وكان من أهم الحركات والأحزاب السياسية التي شكلها اليهود الشرقيون (بمن فيهم يهود البلاد العربية)، الحركات والأحزاب التالية:

- الاتحاد السفاردي (الشرقي) العالمي: هو منظمة لليهود السفارديم (الشرقيين)، لا تأثير سياسي لها إلا في الدعوة بين الحين والآخر إلى المساواة السياسية والاقتصادية

= إغراء أعضائها بالمال. ولاحقاً انشقّت على نفسها. ففي ٢٦/ ٨/ ١٩٧٣ تمّ فكّ الارتباط بين حركة الفهود السود وحركة الديمقراطيين الإسرائيليين بزعامة شالوم كوهين. وكان الفريقان قد أعلنا في ٢١/ ٢/ ١٩٧٣ عن قيام حركة جديدة من أجل القضاء على التمييز العنصري ومحاربة الفقر وإقامة تعاون سلمي مع الشعب الفلسطيني والبلدان العربية. ولكن انعدام المثابرة لدى شباب الحركة أدى إلى هبوط نشاطها وتبعثر أعضائها. انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

(١٠٩) حزب راكاح: راكاح اختصار للمصطلح العبري «رشيما كوميونست حاداشاه» أي «القائمة الشيوعية الجديدة». وهو أحد أجنحة الحزب الشيوعي الإسرائيلي التي انشقّت عام ١٩٦٥. وكان الحزب قد تأسّس عام ١٩٢٢ في بولونيا ـ إثر خلاف بين جناحين داخله، أوّلهما جناح «ماكي» الذي اختار الصهيونية، والثاني جناح «راكاح» بقيادة ماير فلنر ومساعدة توفيق طوبي من مدينة عكا. وكان أن حدث الانشقاق في عام ١٩٦٥. وقد تمّ إقصاء «راكاح» عن الحكومات الائتلافية بسبب موقفه المعادي للصهيونية، ومعظم مؤيّديه هم من العرب واليهود الملتزمين بالخط الاشتراكي الماركسي ـ اللينيني.

(١١٠) سامي شالوم شطريت، النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل، ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٣، ترجمة سعيد عياش؛ تقديم أنطوان شلحت (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٥).

(١١١) أكرم ألفي، «حزب شاس.. الدين والطائفية والسياسة في «إسرائيل» (٢ ـ ٣)،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٣٤ (شباط/ فبراير ٢٠٠٦).

للطوائف اليهودية الشرقية. وظهرت فكرة إقامة الاتحاد أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع عشر في فيينا ١٩٢٥، حين اجتمع المندوبون السفارديم ورغبوا في تنظيم تمثيل مشترك لكل جالياتهم، إلا أن النقاش بينهم كان حول احتمال وقوع انشقاق بينهم - أي بين السفارديم - وبين الأشكناز (الغربيين) داخل الحركة الصهيونية. وشرع إلياهو بن اليسار في العام ١٩٤٧ في إقامة منظمة سياسية سفاردية في فلسطين، وبالتالي إلى إقامة منظمة أو اتحاد عالمي لهم. واستمراراً لهذا النشاط عُقد مؤتمر سفاردي في باريس العام ١٩٥١ أُعلن فيه عن إقامة الاتحاد السفاردي العالمي وجعل لندن مقراً له.

ورغم محاولات تطوير آلية عمل الاتحاد، إلا أن خلافات داخلية سرعان ما نشبت بين دعاة الصهيونية وبين غير الصهيونيين في الاتحاد. وحافظ الاتحاد على استمرارية وجوده رغم الخلافات التي حصلت في هيئاته التمثيلية. وقُبل الاتحاد عام ١٩٧٢ عضواً في المؤتمر الصهيوني وعضواً في المنظمة الصهيونية العالمية.

وشهد الاتحاد عقب ذلك تحولاً ملموساً، وعلى الأخص عند انتخاب الثري نسيم غاؤون رئيساً للاتحاد، إذ قام بتمويل عدد من فعالياته ونشاطاته. كما شهد الاتحاد تراجعاً كبيراً في نشاطاته المختلفة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي عقب دخول غاؤون في أزمات اقتصادية.

وما زال الاتحاد قائماً دون أن يكون له أي دور سياسي يُذكر على الساحتين المحلية والعالمية(١١٢).

- اتحاد اليمنيين في إسرائيل: تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٢٣، وكانت له مشاركة فعّالة في الحياة السياسية حتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. وأنشأ الاتحاد لجاناً ودوائر عمل حتى العام ١٩٣٧، ووقّع على اتفاقية شراكة مع الهستدروت العامة عام ١٩٤٤. أمّا الاتجاه السياسي العقائدي للاتحاد فكان في أغلبه نحو «ماباي»(١١٣)

---

(١١٢) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

(١١٣) حزب الماباي: أخذ هذا الحزب اسمه من المصطلح العبري «مفليجيت بو علي إيرتس إسرائيل»، أي حزب عمال أرض إسرائيل. وهو حزب صهيوني عمالي تأسس سنة ١٩٣٠ من اتحاد حزبَي «أحدوت هاعاغودا» (اتحاد العمل) و«هبوعيل هتسعير» أي (العامل الفتي). ومن أبرز قادة الماباي ديفيد بن غوريون، وليفي أشكول، وغولدا مائير، وموشيه دايان، وشمعون بيرس، وإسحاق رابين. تميّزت سياسة الماباي الخارجية بالتعاون الوثيق مع القوى الإمبريالية العالمية، وبالسعي إلى ربط «إسرائيل» بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. تعرّض الماباي لأزمات كثيرة أدّت إلى حدوث عدد من الانشقاقات داخل صفوفه، كان أهمها قضية لافون سنة ١٩٦٥، وفي إثر انشقاق بن غوريون تحالف الماباي مع اتحاد العمل سنة ١٩٦٥، ثم انضمّ إليهما سنة ١٩٦٨ حزب رافي، فأسّس الثلاثة حزب =

مع وجود بعض المؤيدين لاتحاد الصهيونيين العموميين و«الإيتسل». وتمثل الاتحاد بعضو في «هفاعاد هلئومي» ولجنة الأمن. وترأس الاتحاد لفترة طويلة زخريا غلوسكا. وخاض الاتحاد انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩، وفاز بمقعد واحد، وحافظ عليه في انتخابات الكنيست الثاني عام ١٩٥١. ولم يجتز الاتحاد نسبة الحسم في انتخابات الكنيست الثالث عام ١٩٥٥. وتعرض هذا الاتحاد لخلافات داخلية على مدار الستينيات إلى أن تقرر إنهاؤه وتوقيف فعالياته المختلفة[١١٤].

ـ حركة أوهاليم (خيام): هي حركة شعبية أعلن عنها عام ١٩٧٥ في حي القطمون في القدس، بقيادة يمين سويسا. وأظهرت هذه الحركة معارضتها للنهج السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الإداري العام في إسرائيل المنحاز لمصلحة الأشكناز (الغربيين) وإهمال السفارديم (الشرقيين). واتهمت قيادة الحركة الحكومة ببناء وزاراتها على قاعدة الهيمنة الأشكنازية. وطالبت قيادة الحركة الحكومة ومؤسساتها بوقف قدوم المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي. وخاضت الحركة انتخابات الكنيست العاشرة للعام ١٩٨١ ولكنها لم تجتز نسبة الحسم. وبعد هذا الفشل السياسي الذي لحق بالحركة انضم من تبقى منها إلى حزب العمل[١١٥].

ـ حزب تامي: نتيجة عدم تحقيق الليكود[١١٦] الكثير من وعوده لليهود الشرقيين، اتجه جزء من نخبة السفارديم لتشكيل أحزاب خاصة بهم، منها حزب تامي، الذي تأسس

= العمل الإسرائيلي الذي تحالف انتخابياً مع حزب المابام سنة ١٩٦٩ تجمع المعراخ الذي تفكك لاحقاً. انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

(١١٤) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) حزب ليكود: كان تكتلاً حزبياً، أساسه حزب حيروت. ويستمدّ هذا الحزب اسمه من العبارة العبرية «تنوعات هاحروت» أي حركة الحرية. وقد تألّف رسمياً في عام ١٩٤٨. وهو من أكثر الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً. ويُعَدّ امتداداً للحركة التي تزعمها جابوتنسكي ونادت يوماً بقيام دولة يهودية من النيل إلى الفرات وعملت على تشجيع الهجرة الصهيونية. وقد انبثقت من هذه الحركة سنة ١٩٣٧ منظمة «أرغون تسفاي لئومي» الإرهابية التي كان مناحيم بيغن من أبرز قادتها. وعند ظهور (إسرائيل) في عام ١٩٤٨ اندمجت هذه المنظمة بالحركة التصحيحية تحت اسم حزب حيروت. وقد ظلّ حزب حيروت خارج الحكم حتى عام ١٩٦٧ عندما دعي مناحيم بيغن للاشتراك في وزارة التكتل الوطني برئاسة ليفي أشكول. وفي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٧٧ خاض حزب حيروت المعركة الانتخابية ضمن تحالف تكتل ليكود، وفاز فيها التكتل، ووصل مناحيم بيغن إلى منصب رئيس الوزراء. وكان يصدر جريدة يومية. وتتبعه منظمة الشباب المسماة بيتار أي المنظمة الصهيونية الجديدة. وتعرّض الليكود لانقسام كبير في العام ٢٠٠٥ بزعامة أرئيل شارون الذي شكّل حزباً جديداً سُمي «كاديما» أي إلى الأمام، وإثر مرض شارون ودخوله في حالة غيبوبة طويلة تزعم الحزب إيهود أولمرت، بينما قاد بنيامين نتنياهو الليكود. انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

على خلفية ترك أبو حتسيرا (أو «أبو حصيرة») حزب المفدال[117] مع اقتراب انتخابات ١٩٨١، وحصل بالفعل على مقعدين بفضل أصوات يهود المغرب[118]، ولكنه لم ينجح في الاستمرار فورثه حزب شاس[119].

ـ حزب اتحاد السفارديم محافظي التوراة ـ شاس: وكلمة شاس هي الحروف الأولى من حراس التوراة السفارديم، ولكن أيضاً، فإن اسم شاس له اسم مقابل في التلمود هو القواعد الست للمشناه. وهي مجموعة القوانين التي تمثل أساس التلمود. وهو حزب ديني متزمت، من أبرز أهدافه كما ورد في بيانه (برنامجه) التأسيسي والانتخابي ما يلي: الاهتمام بالتراث الديني اليهودي في إسرائيل، متابعة الطريق الذي بدأه حكماء اليهود الشرقيين، والاهتمام بتعميق حب اليهود لإسرائيل، وتربية أولاد إسرائيل بموجب التوراة مع المحافظة على قيم اليهود الشرقيين. مثل حزب شاس في بداية ظهوره، مجرد انشقاق عن حزب أغوادت يسرائيل الديني المتشدد (وهو حزب حريدي أشكنازي صغير الحجم) نتيجة غضب المتدينين المتشددين من السفارديم بسبب عدم تمثيلهم في مجلس علماء التوراة، وقاد هذا الانشقاق الحاخام عوفاديا يوسف وتلميذه آرييه درعي.

يتشكل شاس أيضاً من أعداد كبيرة من اليهود الشرقيين المحبَطين من أحزابهم مثل حزب تامي وغيره. ويتركز جمهور شاس بين المتدينين السفارديم في المدن الدينية

---

(١١٧) المفدال: هذا المصطلح اللغوي هو عبارة عن الأحرف الأولى لثلاث كلمات عبرية، الثقافية اتيت لئوميت/ الحزب الديني القومي. أي أن المفدال هو اختصار باللغة العبرية للحزب الديني القومي. أهداف الحزب بناء دولة إسرائيل وتحصين وجودها وتطويرها من الناحية الدينية، الثقافية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، تنمية حب إسرائيل والإخلاص للدولة وحب الوطن والعمل من أجل التشريع الأصلي في الدولة المبني على حكم التوراة وتقاليد إسرائيل. تأسس حزب المفدال عام ١٩٥٦ كاتحاد بين «همزراحي» و«هبوعيل همزراحي». استمرّ حزب المفدال الديني في تنفيذ (الحلف التاريخي) مع حزب الماباي (حزب عمال أرض إسرائيل)، وقد شارك تقريباً مع كل الائتلافات الحكومية برئاسته، كما ضمن سيطرته على الحاخامية الرئيسة وعلى المجالس الدينية، وتولّى بصفة عامة وزارات الداخلية، الأديان والشؤون الاجتماعية. وقد نشبت الأزمة الرئيسية بين هذين الحزبين في تموز/ يوليو ١٩٥٨، بسبب قضية «من هو اليهودي؟» وحينذاك انسحب المفدال من الائتلاف الحكومي لأكثر من عام. كما نشبت أزمة أخرى بينهما ارتبطت بعضوية حزب المفدال بنادي الأربعة عام ١٩٦١. ولاحقاً انضمّ المفدال إلى تكتل الليكود، والذي في إطاره شارك الحزب في كل الحكومات. وكانت قيادة المفدال ورئاسة قوائمه للكنيست خاضعة حتى عام ١٩٧٠ لحاييم موشيه شابيرا ثم خلفه يوسف بورغ حتى عام ١٩٨٨، ورغم أن أفنير شاكيكان على رأس قائمة الحزب للكنيست الـ١٢، إلا أن الوريث الحقيقي لبورغ في زعامة الحزب كانز فولون هامر. وبعد وفاة هامر، انتخب يتسحاق ليفيل لرئاسة المفدال. انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

(١١٨) للمزيد انظر: أمارة، «السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص ١٢٢.

(١١٩) ألفي، «حزب شاس.. الدين والطائفية والسياسة في «إسرائيل» (٢ ـ ٣)».

والقدس، وبين اليهود الشرقيين العلمانيين والمتدينين في مدن التطوير التي يتركز فيها السفارديم(١٢٠).

وهناك ثلاث مجموعات رئيسية تصوّت لمصلحة شاس وهي:

١ ـ السفارديم المتدينون أصحاب القبعات السود، والمتشددون الذين اعتادوا التصويت سابقاً لأغودات يسرائيل ولم يصوتوا أبداً لأحزاب علمانية.

٢ ـ السفارديم المتدينون أصحاب المعتقدات القومية الصهيونية والقبعات المسروجة بالأحجام المختلفة والذين كانوا يصوتون في الماضي للحزب القومي الديني (المفدال).

٣ ـ السفارديم العلمانيون والذين كانوا يصوتون سابقاً لحزب الليكود، وينظرون إلى الدين نظرة إيجابية(١٢١).

ولا يقتصر جمهور شاس على السفارديم، بل إن عدداً من الأشكناز المتدينين يصوّتون لهذا الحزب، إلى جانب نسبة غير قليلة من العرب. ففي انتخابات عام ١٩٩٢ حصل على أصوات نحو ١٣ ألف عربي، وفي انتخابات ٢٠٠٣ حصل على أكثر من ٨ آلاف صوت عربي، وذلك نتيجة استثمار شاس وآرييه درعي ـ بشكل أساسي ـ تولّيه منصب وزير الداخلية للاقتراب من القطاع العربي عبر زيارته قرى البدو وتسهيل وصول التمويل إلى هذه القرى، إلى جانب تأكيده احترامه القيم الدينية وأنه يدرك تماماً التمييز والحرمان ـ بوصفه سفاردياً ـ الذي يعانيه العرب ووعده بالعمل على إنهاء التمييز في توزيع مخصصات الدولة(١٢٢). ويلفت النظر في مسيرة شاس أنه يحصل في المتوسط على ٢٥٠ ألف صوت انتخابي ارتفعوا في ١٩٩٩ إلى أكثر من ٤٠٠ ألف صوت، رغم أنه يضم رسمياً، ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ عضو فقط(١٢٣).

أ ـ مؤسسات شاس

تكمن أهم ملامح القوة الرئيسة لحزب شاس في قدرته على إنشاء شبكة ضخمة من الخدمات جعلته موجوداً في كل جزء من إسرائيل، وأهم تلك الشبكات الاجتماعية

---

(١٢٠) انظر: أمارة، المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(١٢١) ألفي، المصدر نفسه.
(١٢٢) المصدر نفسه.
(١٢٣) المصدر نفسه.

هي: «إيل همعيان» أي الينبوع، والتي تمثل نظاماً تعليمياً يتم تمويله عبر الدولة ومصادر الحزب الخاصة، وتهدف هذه الشبكة الدعوة إلى التقاليد والقيم اليهودية وتحسين الخدمات الدينية، والمساعدة في تحسين نوعية حياة المتدينين وتوفير الحاجات الدينية لليهود المتدينين الحريديم.

وتأسست «إيل همعيان» عام ١٩٨٥ وتهدف ـ وفقاً لمنشوراتها الخاصة ـ إلى إعادة بلورة وتنمية العادات والقيم اليهودية والتثقيف على اليهودية والقيام بالواجبات الدينية والعودة إلى الدين اليهودي، وبحث ودراسة تاريخ اليهود السفارديم ودعم الطلاب والكتاب والأكاديميين السفارديم وتقديم الخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية.

وتضم «إيل همعيان» ٢٤٠٠ مدرِّس، وما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف طفل في الحضانات والمدارس الابتدائية، أغلبهم أبناء عائلات سفاردية علمانية، ولكن يُلحقون أطفالهم بهذه المؤسسة الدينية حيث إن مصاريفها لا تتجاوز ١٨٥ دولاراً في الشهر وهو أقل كثيراً من المدارس الحكومية. وتوفر المدارس التابعة لشاس ثلاث ساعات في اليوم الدراسي أطول من المدارس الحكومية، وغذاءً ساخناً، ومواصلات، ودراسة مكثفة للتقاليد السفاردية. ويتبعها أيضاً دروس للبالغين، ومجموعات دعم المرأة، ونشاطات شبابية، وبرامج لاستيعاب المهاجرين الجدد، وحلقات دراسية لطلاب «اليشوف» (Yishuv)(١٢٤). هكذا وفر حزب شاس بديلاً من المؤسسات الاجتماعية النشطة والرخيصة إلى جانب توفيرها الوظائف للعاطلين.

وتمثل مؤسسة «إيل همعيان» لتعليم التوراة أحد التحديات الأساسية للتعليم الحكومي. ووفقاً لإحصاءات حزب شاس كان في عام ١٩٩٩، نحو ٦٨٢ حضانة و١٤٦

---

(١٢٤) اليشوف: كلمة عبرية تعني «التَوطُن» أو «السَكَن»، تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية. ويُستخدَم اصطلاح «اليشوف القديم» للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها إليهم الجماعات اليهودية في ما يُعرَف باسم «حالوقة». وكان اليشوف القديم يتكوّن من جماعتين منفصلتين تمام الانفصال: الأولى أشكنازية والأخرى سفاردية، وكانت كل جماعة تنقسم بدورها إلى أقسام فرعية مختلفة حسب مصدر الصدقة التي تأتي لها. ولم يكن عند أعضاء اليشوف القديم أية مطامع سياسية لأن الغرض من وجودهم كان دينياً محضاً، ولذلك كانت علاقاتهم بالعرب طبيعية وطيّبة للغاية. وعلى العكس من هذا كان أعضاء اليشوف الجديد (وهو الاصطلاح الذي يطلقه الصهاينة على التجمع الاستيطاني الصهيوني ابتداءً من عام ١٨٨٢)، إذ كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جماعة «قومية» ذات برنامج سياسي محدّد يتلخص في إنشاء الوطن اليهودي. والملاحَظ أن الكتابات الصهيونية تستخدم كلمة «يشوف» لتوحي بأن ثمة استمراراً يهودياً عبر التاريخ، وأن الوجود اليهودي في فلسطين كان مستمراً ومتصلاً، وفي الوقت نفسه مستقلاً ومنفصلاً عن تاريخ المنطقة العربية. انظر: المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، مج ٢، ج ٢، ص ٢٠٨.

مدرسة ابتدائية و٥٠ مدرسة للتعليم الثانوي و٨٦ مركزاً للرعاية، وتقدم هذه المدارس خدمات تعليمية جيدة للغاية وعدد ساعات دراسة أطول من غيرها من المدارس، ففي مدارس شاس لا تزيد كثافة الفصل على نسبة ٢٣,٢ طالب مقابل ٢٤,٤ للمدارس الدينية الأشكنازية.

وهناك جمعيات أخرى تابعة لشاس مثل تأهيل السجين وجمعية العودة إلى الأصل التي تعمل على دفع الشباب إلى العودة لعاداتهم وتقاليدهم الشرقية[١٢٥].

مثّل حزب شاس منذ تأسيسه في ١٥/ ٣/ ١٩٨٣ ظاهرة من حيث موقعه في السياسة الإسرائيلية، ومؤسساته، والجمهور الذي يصوت له، والتناقضات في خطابه وحركته، وسيناريوهات تطوره المستقبلية. كانت أول مشاركة انتخابية لحزب شاس في الانتخابات المحلية عام ١٩٨٣، ونجح حينها في حصد نحو ١٢٥٠٠ صوت في منطقة القدس والفوز بثلاثة مقاعد وبمثلهم مقاعد في بني باراك بنحو ٦١٦٦ صوتاً، والحصول على ١٥ بالمئة من أصوات مدينة طبريا[١٢٦].

ب ـ حركة شاس في الكنيست

تمكن حزب شاس من الحصول على أربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الحادي عشر العام ١٩٨٤. وخاض أولى معاركه السياسية على خلفية كونه حزباً «حريدياً»، وذلك حول قضية: من هو اليهودي؟ التي طرحت عام ١٩٨٥؛ والذي جاء بمبادرة من الأحزاب الدينية بغرض سن قانون يضمن أن دولة إسرائيل تعترف باليهودي فقط حسب الشريعة أي من ولد لأم يهودية. ولكن نتائج التصويت على القانون جاءت ٦٢ ضده مقابل ٥١ لمصلحته. وهو ما أدى إلى استقالة يتسحاق بيرتس من منصبه كوزير للداخلية. وبعد هذا الخروج من حكومة الوحدة الوطنية حقق شاس نجاحاً كبيراً في انتخابات عام ١٩٨٨ بحصوله على ٦ مقاعد في الكنيست عبر حصده نحو ٤. ٧ بالمئة من الأصوات (١٠٧٠٠٠ صوت).

وكان الحزب قد انضم عام ١٩٨٤ إلى الائتلاف الحكومي الذي شكله حزب الليكود. ولكن مفاوضات سرية ومحاولات تقارب بين الحاخام يوسف الزعيم الروحي لحزب شاس وزعامة حزب العمل أدت إلى حجب الثقة عن حكومة الليكود، وأوصلت

(١٢٥) المصدر نفسه.
(١٢٦) المصدر نفسه.

عضو الكنيست آرييه درعي إلى زعامة الحركة سياسياً، إلا أن ضغط مصوِّتي شاس أدى بالقيادة إلى إعادة التحالف مع الليكود وانضمام الحركة إلى حكومة شامير عام ١٩٩٠.

وفي انتخابات الكنيست الرابع عشر العام ١٩٩٦ حصل شاس على عشرة مقاعد، وفي الخامس عشر (عام ١٩٩٩) حصل على ١٧ مقعداً.

وتعرض درعي لسلسلة من التهم التي وجهت إليه من فساد إداري واختلاسات في وزارة الداخلية التي تولاها فترة من الزمن وبالتالي إلى تقديم لوائح اتهام ضده من قبل النيابة العامة.

وتقرَّبَ شاس من رابين ودخل في الائتلاف الذي شكله عام ١٩٩٢ وتمكن من السيطرة على وزارات الداخلية والأديان ونيابة بعض الوزارات مثل وزارتي التربية والتعليم والإسكان، وهذا ما منح شاس قوة عملية واسعة داخل الأوساط العامة التي هي بأمسّ الحاجة إلى خدمات هذه الوزارات والمكاتب الحكومية.

ولكن شاس عاد وانضم إلى الائتلاف الحكومي الذي أقامه نتنياهو في إثر انتخابات ١٩٩٦ وحصل على وزارات الداخلية والرفاه الاجتماعي والعمل من دون أن يكون درعي عضواً فيها بسبب تقديمه إلى المحاكمة، إلا أنه حافظ على نفوذه داخل حزبه وأداره من بعيد.

واستغل شاس محاكمة درعي عشية الانتخابات للكنيست الخامس عشر فتمكن من الحصول على ١٧ مقعداً وأصبحت القائمة الثالثة من حيث حجمها العددي في الكنيست الإسرائيلي. ودخل شاس في الائتلاف الحكومي الذي شكله باراك من منطلق الحاجة الماسة إلى تمويل المؤسسات التربوية والاجتماعية التابعة للحركة وخاصة مؤسسات إيل همعيان.

ونجح شاس في تكوين أزمة حكومية جرّاء خلافه مع الوزير يوسي ساريد من حزب «ميرتس» المؤتلف في حكومة باراك عندما رفض ساريد منح نائب من شاس صلاحيات هدفها نقل أموال من وزارة التربية والتعليم إلى مؤسسات الحزب. وهدد شاس بحجب الثقة عن الحكومة.

ولما توجه باراك إلى مفاوضات كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠ قدم وزراء شاس استقالاتهم بحجة أنهم لا يعرفون الخطوط الحمر عند باراك في ما يتعلق

بالمفاوضات والتنازلات وغير ذلك. وهم بهذه الخطوة شكلوا أزمة سياسية أدّت في نهاية المطاف إلى المساهمة الكبيرة في خسارة باراك في الانتخابات لرئاسة الحكومة أمام شارون(١٢٧).

حصد هذا الحزب في أول انتخابات برلمانية خاضها عام ١٩٨٤، نحو ٦٣ ألف صوت، وصلت إلى ٤٣٠ ألف صوت في انتخابات ٢٠٠١ ثم تقلّصت إلى ٢٥٨ ألف صوت في انتخابات ٢٠٠٣(١٢٨). وفي انتخابات ٢٠٠٣ لم يحصل سوى على ١١ مقعداً، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى تغير القانون الانتخابي والعودة إلى انتخابات وفقاً لقاعدة الصوت الواحد دون التصويت بصوتين أحدهما للحزب والآخر لرئيس الوزراء. ولا شك في أن نتيجة شاس في انتخابات ٢٠٠٣ تمثل القوة الحقيقة للحزب، وهي قوة ضخمة لا يستهان بها.

ولما قام شارون بتشكيل حكومته في آذار/ مارس ٢٠٠٢، كان شاس مشاركاً في الائتلاف الحكومي منذ البداية وحصل أعضاؤه على الوزارات الاجتماعية والخدماتية، وهو ما وفر للحزب ومؤسساته المبالغ الكافية لتفعيل نشاطاته(١٢٩).

ج - تناقضات داخل حزب شاس

كانت علاقة شاس المتشابكة والمثيرة للجدل مع الدولة الإسرائيلية من أبرز التناقضات التي تعايش معها الحزب منذ تأسيسه. فوفقاً لرؤية عوفاديا يوسف فإن دولة إسرائيل ليست كافرة أو جزءاً دينياً من خلاص الشعب اليهودي، ولكنه في الوقت نفسه يرى إمكان استخدام الدولة لمصلحة تحقيق رؤيته الدينية المعقدة وتطبيقها.

وبعد دخول شاس البرلمان للمرة الأولى في ١٩٨٤، أدرك حزبا العمل والليكود (أكبر حزبين في إسرائيل)، المهيمنان على تشكيل الحكومات في الدولة منذ عام ١٩٧٧، أهمية دعم الاتجاه الديني التقليدي المعتدل المتمثل بشاس لتأمين نوع من الاستقرار السياسي في البلاد، وهو ما يفسر حصول شاس على التمويل اللازم لبقائه في الحياة السياسية من الجناحين اليساري واليميني للحركة الصهيونية خلال الحكومات التي تعاقبت في الفترة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات. وقد ترافق

(١٢٧) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.
(١٢٨) ألفي، المصدر نفسه.
(١٢٩) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

نجاح شاس مع تراجع التأييد لـ «غوش أمونيم» (جماعة المؤمنين) وللحركات العلمانية المتطرفة بين السفارديم.

ولكنْ مع تزايد قوة شاس منذ منتصف التسعينيات وارتفاع عدد مقاعده في الكنيست أصبح يطالب بمقابلٍ لتأييده الحكومات الإسرائيلية، وكان الثمن واضحاً؛ المزيد من التمويل المالي وليس مواقف سياسية بعينها. وهنا أيضاً تحول شاس إلى مشروعه الخاص بمحاولة فرض القيم اليهودية الشرقية.

في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، بدأت الدولة الإسرائيلية ترى في شاس تهديداً للاستقرار السياسي، بعد أن بدا على العكس تماماً في بداية تأسيسه، ومن ثم أخذت الحكومات الإسرائيلية منذ التسعينيات تقيِّد التمويل المالي المخصص لمشروعات المجتمع المدني لشاس، والتأكيد أن تحسين مستويات المعيشة للسفارديم هو أحد أولويتها القصوى، وقام إيهود بارك بين عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ بخفض المخصصات المالية لشاس ووضع المشكلات الاجتماعية للسفارديم على رأس أولويات حزب العمل في أجندته الانتخابية. ولكن بعد فوزه في الانتخابات اهتم باراك بعملية المفاوضات مع الفلسطينيين وتجاهل المشاكل الاجتماعية للسفارديم. وشكل فشل باراك مزيداً من القوة والنجاح لشاس.

تبرز التناقضات بين مواقف شاس وعلاقته بمؤسسات الحكم في إسرائيل في كثير من المواقف، ومنها على سبيل المثال، إنه على الرغم من عدم تأييد الحاخام عوفاديا يوسف لبنيامين نتنياهو فإن آرييه درعي استطاع أن ينسج تحالفاً وصداقة قوية مع نتنياهو، ومقابل خدمات شاس لحكومة نتنياهو حصل منه على امتيازات ضخمة في مشروعي ميزانية ١٩٩٧ و١٩٩٨ حيث حصل الحزب على ما يريد من مخصصات في النظام التعليمي الديني.

وظلت التناقضات في العلاقة بين شاس ومؤسسات الدولة من دون حل، وتُمثل مصدر توتر مستمر في العلاقة بين الحزب والحكومة الإسرائيلية بغض النظر عن الحزب المسيطر عليها.

وكان تناقض آخر أكثر أهمية يختمر داخل قيادة الحزب بين عوفاديا ودرعي، حيث إن الحزب لم يعد قادراً على الاستمرار طويلاً في التعايش مع هاتين القيادتين. فقد تحول آرييه درعي خلال التسعينيات إلى أحد أهم صنّاع القرار في إسرائيل، فهو

الشاب الذي ساهم في إنشاء شاس، وهو لم يتجاوز الـ ٢٥ من عمره، وحوّل السفارديم إلى قوة سياسية يحسب حسابها في الساحة الإسرائيلية. وأصبح وهو في الـ ٢٩ عاماً أصغر وزير في تاريخ دولة إسرائيل.

وخلال تولّيه منصب وزارة الداخلية أعجب الكثير من العلمانيين بمرونته واهتمامه بقضايا خارج نطاق أولويات الحريديم والمتدينين. ولكن درعي دخل في أزمة مع المؤسسة الحاكمة في بداية التسعينيات عقب محاولة شاس إسقاط حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الليكود، حيث بدأت الشرطة في التحقيق في اتهامات موجهة ضده بالفساد والرشوة واستخدام أموال الدولة لمصالحه الشخصية، ومنها شراء عدد من المنازل وتوجيه أموال الدولة ووزارة الداخلية لمؤسسات شاس.

واستمرت هذه التحقيقات لسنوات، وهو الأمر الذي نظر إليه مؤيدو شاس على أنه محاولة من الأشكناز لكسر قوة الحزب السفاردي، وأنه دليل على عنصرية واضطهاد المؤسسات الأشكنازية للسفارديم. ووقف في البداية عوفاديا يوسف إلى جانب درعي بكل قوته ونفوذه الديني والسياسي، وهو ما برز في نجاح شاس في انتخابات ١٩٩٦ والحفاظ على مقاعده الستة، وضمان مكان للحزب في الحكومة الائتلافية.

وعلى الرغم من استمرار التحقيقات والحكم فعلاً على درعي قبيل انتخابات ١٩٩٩، فقد واصل نجم شاس ونجم درعي الصعود حيث حقق الحزب الفوز الأكبر في تاريخه في انتخابات الكنيست في العام نفسه بحصوله على ١٧ مقعداً في البرلمان الإسرائيلي.

وبينما وقف عوفاديا إلى جانب درعي في هذه الأزمة، إلا أنه وجد فيها فرصة بعد الانتصار المذهل للحزب في انتخابات ١٩٩٩ للتخلص من ساعده الأيمن الذي تحول خلال السنوات الأخيرة إلى قائد ثانٍ للحزب، يزاحمه في المكانة والتأثير في جمهور شاس. وفي الوقت نفسه أصبحت قضية درعي عائقاً أمام استمرار صعود شاس وانضمامها للحكومة الائتلافية. وهكذا اضطر درعي إلى تقديم استقالته من قيادة الحزب في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

وقاد خروج درعي إلى حدوث أزمة داخل شاس، بصعود الجناح المتشدد بقيادة إيلي يشاي، وفي الوقت نفسه خروج العديد من المعتدلين وإنشاء حزب أحافاد يسرائيل تحت الزعامة الروحية للحاخام يتسحاق كدوري (أو خضوري) ودخوله أمام شاس في

انتخابات ٢٠٠٣ ولكنه فشل في الوصول إلى الكنيست، وهذا ما أثر سلباً في صورة شاس كمُعبّر ديني وحيد عن السفارديم[١٣٠].

تناقض آخر لـ «شاس» برز على الصعيد الاجتماعي، فقد كان شاس ـ بعيداً من الدور الاجتماعي لمؤسساته الخاصة في أوساط أتباعه، غائباً في الكنيست فلم يسهم في اقتراح التشريعات الاجتماعية والاقتصادية التي تحمي الفقراء، ويرى البعض أن هذا التناقض في دعم خطط اقتصادية تقود لعدم تحقيق المساواة الاجتماعية ويرجع هذا إلى أنه في حالة تمتع الفقراء من السفارديم بمظلة الضمانات الحكومية وتحولت وضعيتهم الاجتماعية لن يصبح لـ «شاس» وجود. فاستمرار العلاقة التبادلية بين شاس وجمهوره تتطلب أن يبقى جمهوره محتاجاً له ولخدماته[١٣١].

د ـ الصراع مع اليهود الروس

إحدى القضايا التي تُظهر العلاقة بين الديني والإثني في سياسات شاس هي قضية علاقته بالمهاجرين الروس، الذين جاؤوا فقلبوا الخريطة السكانية والسياسية ضد مصلحة السفارديم وشاس. فقد قابل السفارديم، وخاصة المتدينين منهم، الهجرة الروسية الواسعة في البداية بنوع من الفتور، انقلب بعد فترة وجيزة إلى نوع من العداء الإثني والاجتماعي والديني، أضيف إلى الانقسامات الإسرائيلية، بحيث لا يمكن لأي دراسة اجتماعية بصدد المجتمع الإسرائيلي أن تتجاهل الصراع بين الروس والسفارديم في إطار تناولها للصراعات الاجتماعية في الدولة الإسرائيلية.

نبعَ هذا التصادم من الصراع بين الروس مع السفارديم على المخصصات الاجتماعية، وخشية المتدينين من طمس الروس العلمانيين أو غير اليهود للهوية اليهودية للدولة العبرية، وقد أخذ هذا الصراع بُعداً مؤسسياً في التنافس بينهما على وزارة الداخلية. على الصعيد الديمغرافي، رفع قدوم الروس من نسبة الأشكناز بين السكان اليهود في إسرائيل، حيث كانت أغلبية القادمين الجدد من الأشكناز، بحيث أصبحت الخريطة الديمغرافية لليهود الإسرائيليين في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كالتالي: ٣٧,٤ بالمئة من الصابرا (اليهود المولودون في إسرائيل)، ٣٥ بالمئة أشكناز و٢٧,٦ بالمئة من السفارديم. أدى ذلك إلى تعضيد هيمنة الأشكناز على

(١٣٠) ألفي، المصدر نفسه.
(١٣١) المصدر نفسه.

حساب السفارديم داخل المؤسسات الحاكمة والمحليات وهياكل الإدارة الإسرائيلية، وبالتالي تقليص قدرة شاس في الضغط على هذه المؤسسات التي يقودها تقليدياً النخبة الأشكنازية. بالنسبة إلى المخصصات الاجتماعية، رأت أغلبية السفارديم، وخاصة من الشرائح الوسطى والدنيا والمتديّنين من الحريديم، أن القادمين الجدد هم منافسون جدد على المخصصات الاجتماعية، وأنهم يعامَلون معاملة تفضيلية على حسابهم.

وقد ذهب جزء ضخم من الإنفاق الاجتماعي لتوفير المساعدات للمهاجرين الروس خاصة غير القادرين منهم على العمل والذين يمثلون نحو ١٣,٤ بالمئة منهم، وللعائلات الروسية ذات العائل الواحد والبالغ نسبتها ١٢,٤ بالمئة، وهي نسب أكبر كثيراً من مثيلاتها في المجتمع الإسرائيلي. وتنامى هذا الشعور مع ازدياد حدة الصراع داخل المؤسسة الحاكمة حول كيفية إدارة النفقات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وبروز اتجاه قوى نحو تقليص المخصصات للحريديم وتحويلها لاستيعاب القادمين الجدد. في المقابل، اتهم شاس الروس بابتلاع أموال الدولة الإسرائيلية، وكونهم يشكلون خطراً على الهوية اليهودية للدولة.

انطلقت اتهامات شاس للروس من توافد أعداد كبيرة من غير اليهود من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل، بدافع البحث عن حياة أفضل، مدّعين أن أصولهم ترجع إلى أسر يهودية (خاصة مع إلغاء بند الديانة في الهوية السوفياتية تاريخياً)، إلى جانب قدوم أسَر تضم أفراداً غير يهود من خلال الزواج المختلط في روسيا.

ووفق تقديرات الأوساط الدينية في إسرائيل، فإن هناك نحو ٢٨٠ ألف مهاجر (ما يمثل ٣٠ بالمئة من إجمالي الروس) ليسوا يهوداً، بمعنى أن أمهاتهم لسن يهوديات. بينما تشير التقديرات الرسمية إلى أن غير اليهود من الروس يبلغ عددهم نحو ١٨٠ ألف شخص.

وحاول شاس فرض قيود صارمة على عملية تهويد القادمين الجدد، حيث ينص قانون العودة لعام ١٩٦٢ على منح أي يهودي الجنسية الإسرائيلية فوراً، ووضع القانون عملية الحصول على شهادة اليهودية في يد الحاخامات. وهو ما حال دون حصول العديد من الروس على المواطنة إلا بعد إجراءات طويلة ومعقدة.

وبالنسبة إلى غير اليهود من أزواج اليهود الروس، الذين يحصلون على الجنسية وفقاً للقانون بعد عام من إقامتهم في إسرائيل، فقد حال عدم حصولهم على

الهوية اليهودية دون زواجهم من إسرائيلي أو عملهم في المجالات المتعلقة بالأمن والدفاع.

وقد تزايدت حدة الصراعات في السنوات الأخيرة، باتهام شاس للروس بأنهم لا يشكلون خطراً فقط على الهوية اليهودية ونقاء الدين اليهودي، بل بأنهم بذرة شر في المجتمع الإسرائيلي، وبأنهم عبارة عن عصابة من المافيا والمدمنين والعاهرين. وخلال سيطرة شاس على وزارة الداخلية فُرضت قيود على تسوية أوضاع المهاجرين الجدد معظم سنوات التسعينيات، بوضع العقبات أمام تسجيل المهاجرين لأنفسهم كيهود ومنحهم المواطَنة[١٣٢]. ومن أشكال الاحتجاج الاجتماعي والسياسي وتمرد اليهود الشرقيين يمكن ذكر النماذج الآتية إلى جانب تمرد وادي الصليب ونشاطات حركة الفهود السود، وانقلاب عام ١٩٧٧ الذي تمثل بصعود حزب الليكود إلى سدة السلطة للمرة الأولى، وتشكيل حزب شاس الذي شكل كابحاً لاحتجاجات اليهود الشرقيين، ولتطوير أشكال تمثيل اليهود الشرقيين في أجهزة الحكم.

كما جرت محاولة إقامة تنظيم فوقي شرقي ديمقراطي، على قاعدة الخطاب الشرقي الجديد، التي تمثلت بدايات تشكيله بمحفل فكري ضم تسعة أعضاء حاولوا التعاون مع وزير الخارجية الأسبق ديفيد ليفي وقائمته «غيشر» في المرحلة التي انسحب فيها مع معسكره من «الليكود» وعرض رؤية لحركة اجتماعية جديدة. وفي نطاق هذه المحاولة اقتُرح على ديفيد ليفي القيام بحملة من أجل حقوق قاطني السكن الحكومي ومن أجل السكن عموماً ومسألة أراضي الدولة. لكن ليفي رفض ـ باستخفاف ـ الفكرة (التي أصبحت في ما بعد المعركة المتصدرة التي تخوضها حركة القوس الديمقراطي الشرقي).

وبعد فشل محاولة التعاون مع ليفي تمت إقامة منتدى مؤقت تحت الاسم المؤقت «إسرائيل ٩٦». واستمر في عقد لقاءات شهرية توطئة لتأسيس حركة شرقية اجتماعية. وفي السادس من آذار/ مارس ١٩٩٧ أعلن عن إقامة الحركة خلال اجتماع ضم ٣٠٠ مشارك. وتضمن الإعلان أن الحركة ولدت انطلاقاً من الوعي الاجتماعي الشرقي الذي انبثق خلال العقد الأخير في غضون العام والنصف العام الأخير. وانضمت إلى الحركة منظمات اجتماعية مختلفة ومجموعات ذات وعي اجتماعي وثقافي.

---

(١٣٢) المصدر نفسه.

هـ ـ حركة الشرق من أجل السلام (همزراح لمعن شالوم)

تأسست هذه الحركة في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٣ على يد ٣٥ مثقفاً وصحفياً وطالباً، من جذور شرق أوسطية ومن اتجاهات سياسية مختلفة. وقد جاء تأسيس الحركة على غرار تأسيس شاس، وإنما في سياق آخر، حيث انشق عدد هام من نشطائها عن حركة السلام الآن التي يسيطر عليها الأشكناز، ويؤكد شلومو الباز زهز (من أصل مغربي) أن السبب المباشر لإطلاق الحركة هو المقال الذي كتبه معلق هآرتس أمنون دانكر والذي تهجم فيه على الشرقيين. وتتميز الحركة بوعيها للعلاقة مع الصهيونية والشرق والعرب. ولكن هذه الحركة بقيت عاجزة عن مواجهة شاس أو الحصول على أي وزن انتخابي.

و ـ القوس الديمقراطي الشرقي (كيشت)

شهد عام ١٩٩٦ ولادة حركة جديدة هي القوس الديمقراطي الشرقي المشار إليها بالأحرف الأولى من اسمها العبري «كيشت» كحركة اجتماعية ذات هوية ثقافية شرقية «سفاردية» تغاير الحركات السابقة، من حيث تركيز نشاطها خارج البرلمان. تعود أصول هذه الحركة خلافاً للفهود السود، على شريحة اجتماعية متقدمة اجتماعياً وثقافياً. وقد وضعت كيشت على رأس أفضلياتها نقل ملكية السكن العام التابع لشركات عامة إلى الساكن الشرقي وذريته بالطريقة نفسها التي يتم بها نقل ملكية أراضي الدولة لسكان الموشافيم والكيبوتسات الأشكنازية، وقد عقدت الحركة مؤتمرها الأول في نيسان/ أبريل عام ١٩٩٦ في كيبوتس شافاييم.

ومن جهة أخرى جاء ظهور القوس الديمقراطي (نتيجة تخبطات الهوية التي يعيشها الشرقيون والمثقفون منهم خصوصاً، والتي لن تستطيع حركة شاس الإجابة عنها)، ليقدم تفسيراً بديلاً للتفسير الذي قدمته شاس عبر تذويب اليهود الشرقيين ليتحولوا من «يهود عرب» إلى «يهود مزراحيم» وليصبح العربي في داخلهم هو عدوّهم الأول والأخير. إلا أن هذه المحاولة حصدت فشلاً آخر؛ فثقافة «المزراحيم» الشعبية، التي ترعاها المؤسسة الرسمية بشكل أو بآخر، لم تنجح في انتزاع جذورها العربية، رغم صهيونيتها وعدائها لمحيطها العربي.

وقد جاء تشكيل «كيشت» كرد فعل مباشر على خصخصة أراضي الدولة لمصلحة الكيبوتسات، واستبعاد مصالح الشرقيين الذين يسكنون مساكن عامة على جزء من هذه الأراضي. وكشف موقف كيشت عن مأزق الهوية الشرقية، فهؤلاء السادة المثقفون

الشرقيون لم يطرحوا مسألة أن هذه الأرض هي ملك لشعب اقتلع منها هو الشعب الفلسطيني وإنما جاؤوا ليقولوا للأشكناز «إننا نحن يهود مثلكم ويجب أن نحصل على حصتنا من الغنيمة».

وفي عام ١٩٩٦، وأثناء الإعداد لانتخابات الكنيست الرابع عشر قام ديفيد ليفي (وهو من يهود المغرب) بعد انسحابه من حزب الليكود، بتأسيس حزب علماني يمثل اليهود الشرقيين يحمل اسم «غيشر» (الجسر). ولكن هذا الحزب اضطر إلى الانضمام إلى حزب الليكود لخوض الانتخابات، وفاز بخمسة مقاعد فقط، وفي الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٩، انضمّ إلى حزب «إسرائيل واحدة» أي قائمة حزب العمل الانتخابية وحصل على ثلاثة مقاعد[١٣٣].

٣ ـ اليهود الشرقيون (بمن فيهم يهود البلاد العربية) في الكنيست

يزعم الإسرائيليون أن كيانهم السياسي (إسرائيل) يمثل دولة برلمانية ديمقراطية تتألف من ثلاث سلطات: التشريعية، التنفيذية والقضائية؛ ويقوم نظامها على أساس توزيع السلطات مع ضوابط وتوازنات داخل الجهاز، وأداء الحكومة لوظائفها رهن بحصولها على ثقة الكنيست[١٣٤]؛ وأن العدد الكبير من الأحزاب المتنافسة في انتخابات الكنيست يعكس تشكيلة واسعة من وجهات النظر والمعتقدات.

وخلال ٦٤ عاماً تشكلت في إسرائيل ٣٢ حكومة نتيجة لانتخابات ١٨ كنيست، خمس منها فقط جرت في موعدها القانوني، ولم تمر على أي حكومة في السنوات الأخيرة حالة استقرار لعام واحد كامل. فمثلاً كان معدل تغيير الوزير من منصبه في السنوات العشر الأخيرة مرة كل ١٦ شهراً.

---

(١٣٣) موقع «التواصل» الإلكتروني التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، Israel Government Portal, <http://www.altawasul.com/mfaar/about+the+ministry+arab+site/former+foreign+ministers/the+foreign+ministers/david+levy. htm>.

(١٣٤) الكنيست كلمة عبريّة تعني الاجتماع. ويسمى المعبد اليهودي «بيت هاكنسيت»، أي المكان الذي يجمع فيه اليهود. وتُستَخدم الكلمة حالياً للدلالة على البرلمان الإسرائيلي. وتتألّف من مجلس واحد، وفيها ١٢٠ نائباً من قوائم مختلفة، تتمّ عملية انتخابهم في انتخابات عامة قطرية ـ نسبية، وذلك كل أربع سنوات على الأقل. ومصدر اسم «كنيست» هو من المجمع الإسرائيلي الأكبر «السنهدرين»، الّذي تزعم الأدبيات اليهودية الدينية والسياسية أنه عقد جلساته في القدس عقب وصول اليهود إلى القدس من «سبي بابل» في القرن الخامس قبل الميلاد. عدد أعضاء الكنيست كذلك هو بموجب عدد أعضاء «المجمع الإسرائيلي الأكبر»، أي ١٢٠ عضواً. انظر: المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، مج ٤، ج ١، ص ٦٢.

ولا يوجد دستور لإسرائيل، وذلك على الرغم من أنه بموجب ما يسمى «وثيقة الاستقلال» كان من واجب المجلس التأسيسي إعداد دستور حتى الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨. لكن توجد في إسرائيل قوانين وقواعد أساسية تحدد أسس الحكم والحقوق الشخصية. وكان الكنيست الأول قد خصص عدة جلسات لمناقشة هذا الموضوع. وكانت الادعاءات المؤيّدة للدستور هي: الالتزام بسن الدستور الذي تعهد به مؤسسو الدولة والإعلان الواضح عن ذلك في «وثيقة الاستقلال»؛ الحاجة إلى مستند يلزم جميع مؤسسات الدولة بأسرها، بما فيها السلطة التشريعية، ويكون أساساً لأنظمة حياة الدولة؛ ضرورة احترام قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، والذي بحث مهمة «المجلس التأسيسي» بتأليف دستور ديمقراطي للدولة، يشتمل أيضاً على تعليمات بشأن: المحافظة على الحقوق الأساسية لمواطني الدولة، وحقيقة وجود دستور لمعظم دول العالم، والقيمة التربوية والتعليمية التي ينطوي عليها وجود الدستور، وحقيقة كونه «بطاقة شخصية» للدولة أمام العالم، وقيمة الدستور كتعبير عن الثورة التي حدثت في حياة الأمة اليهودية.

وكانت الادعاءات الأساسية لمعارضي وضع الدستور في إسرائيل، وعلى رأسهم رئيس الحكومة ديفيد بن غوريون والأحزاب الدينية هي: نشأة فكرة الدستور في قرون سابقة، على خلفية نزاعات اجتماعية واقتصادية لم تعد قائمة.

وتتضمن وثيقة الاستقلال الأسس لكل دستور متقدم، ويعدّ قانون الانتقال من عام ١٩٤٩، والذي سنّه المجلس التأسيسي، بمنزلة تأدية الواجب الذي تعهدت به الدولة أمام الأمم المتحدة في هذا الموضوع. وأقلية فقط من الشعب اليهودي موجودة في إسرائيل، وهي لا تملك الحق في سن دستور يلزم ملايين اليهود الذين لم يهاجروا إلى إسرائيل بعد. وبسبب طبيعة الدولة ومشاكلها الخاصة، فمن الصعب التوصل إلى اتفاق وإلى لغة مشتركة بين كل شرائح الشعب حول المبادئ الروحية التي تبلور صورة الشعب وماهية حياته. وربما يؤدي الجدال حول الدستور إلى حرب ثقافية بين الجمهور المتدين والجمهور غير المتدين.

وفي نهاية الجدال، في الثالث عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠، قرر الكنيست قبول مشروع القانون المعروف باسم «مشروع قانون هراري» نسبة إلى عضو الكنيست الذي اقترحه يزهار هراري من الحزب التقدمي، وبموجبه يلقي الكنيست الأول «على

لجنة الدستور والقانون والقضاء مهمة إعداد دستور للدولة، ويكون الدستور مؤلفاً من فصول متتابعة يشكل كل واحد منها قانوناً أساساً. ويتم عرض هذه الفصول على بساط البحث في الكنيست وإذا انتهت اللجنة من عملها تتوحد جميع الفصول لتكوّن معاً دستور الدولة»[١٣٥]. ومن القوانين الأساسية التي تحدد وظيفة وتركيبة المؤسسات الرئيسية في نظام الحكم السائد في إسرائيل:

(١) قانون أساس الكنيست: الذي أقره الكنيست الثالث في الثاني عشر من شباط/ فبراير عام ١٩٥٨. ولا يتضمن نصّ القانون صلاحيات الكنيست، لكنه ينص على أن الكنيست هو مجلس النواب لدولة إسرائيل، وأن مقره يقع في القدس وأنه عند انتخابه يبلغ عدد أعضائه ١٢٠ عضواً. وفي سياق نص القانون توجد الشؤون التالية: طريقة الانتخابات، حق الانتخاب والترشيح، فترة ولاية الكنيست، المواضيع الخاصة بالانتخابات للكنيست، فترة ولاية أعضاء الكنيست، حصانتهم وحرمة مباني الكنيست، وكذلك مختلف نشاطات الكنيست ولجانها. وإن تعديل البند (٤) في القانون والذي ينص على طريقة الانتخابات لأعضاء الكنيست يدخل حيز التنفيذ بأغلبية ٦١ نائباً لا غير. أما تعديل بند (٤٤) من القانون نفسه والذي يستهدف منع إدخال أي تغييرات كانت إلى نص القانون فيدخل حيز التنفيذ بأغلبية ٨٠ نائباً فقط. وينص تعديل البند الرقم (٩) والذي أقره الكنيست في الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو عام ١٩٨٥، على منع المشاركة في الانتخابات للكنيست لأي قائمة مهما كانت إذا وجد في أهدافها أو أعمالها كل من الشؤون التالية: نفي كيان دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي؛ نفي طابع الدولة الديمقراطي؛ أو التحريض أياً كان على العنصرية. وينص تعديل البند الرقم (١٢) في القانون والذي أقره الكنيست في الثاني عشر من شباط/ فبراير عام (١٩٩١)، على تقليص قدرة أعضاء الكنيست على الانتقال من كتلة برلمانية معينة إلى غيرها، وخاصة على المنافع الشخصية[١٣٦].

(٢) قانون أساس الحكومة (النص الجديد): أقرّه الكنيست في السابع من آذار/ مارس عام ٢٠٠١، في الكنيست الخامس عشر. وبنصه الجديد ألغى انتخاب رئيس الحكومة بالصورة المباشرة وتحول بصورة ما إلى قانون أساس الحكومة (النص الأصلي) من عام ١٩٦٩.

---

(١٣٥) فلسطينيو ٤٨ (موقع إلكتروني)، <http://www.pls48.net>.

(١٣٦) الموقع نفسه.

وهناك تعديلان جوهريان، مقارنة بالقانون القديم وهما: إن اقتراح نزع الثقة عن الحكومة يجب أن يحصل على أغلبية أصوات ٦١ عضو كنيست على الأقل من غير أغلبية عادية، حيث يستطيع رئيس الحكومة الدعوة إلى حل الكنيست.

إضافة إلى هذين التغييرين الجوهريين، فقد شُطبت من القانون تعليمات مختلفة ونقلت إلى قانون عادي جديد باسم قانون الحكومة والذي أقره الكنيست في الآن نفسه مع القانون الأساس المذكور أعلاه[١٣٧].

(٣) قانون أساس رئيس الدولة: أقره الكنيست في السادس عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٦٤، وذلك في الكنيست الخامس. وينص هذا القانون على عملية سن القوانين التي استؤنفت لنصوص وردت في بعض القوانين قبل ذلك، كما ينص بصورة مفصلة على الشؤون التالية: مكانة رئيس الدولة؛ طريقة انتخابه (من قبل الكنيست)؛ مؤهلاته وصلاحياته وإجراءات عمله[١٣٨].

ويعرف النظام الانتخابي بـ «النسبية ـ القطرية»، حيث إن عدد المقاعد الذي تحصل عليه كل قائمة في الكنيست يتناسب مع عدد المقترعين لها. والتقييد الوحيد هو نسبة الحسم التي تبلغ ٢ بالمئة. وطريقة الانتخابات المعمول بها في إسرائيل هي طريقة الانتخابات النسبية القطرية، أي أن القوائم المنتخبة تمثل في الكنيست بحسب نسبة المقترعين لمصلحة هذه القوائم، وخلافاً لمعظم الديمقراطيات البرلمانية الغربية. وورثت إسرائيل الطريقة النسبية المتشددة عن الجهاز السياسي للمستوطنين اليهود في فترة الانتداب، وكانت هذه الطريقة مبنية على حرص مختلف الأحزاب التي أدت فيها الأيديولوجيا والشخصيات دوراً هاماً لاستقلاليتها.

وتستند طريقة الانتخابات العامة في الأساس إلى قانونين: قانون أساس للكنيست من عام ١٩٥٨، وقانون الانتخابات للكنيست (صيغة مدمجة) من عام ١٩٦٩. ومنذ سنّ قانون الأحزاب في عام ١٩٩٢، تتمكن الأحزاب المسجلة بموجب القانون فقط من المشاركة في الانتخابات وتقديم قائمة مرشحين.

ويحدد مبدأ القطرية أن إسرائيل منطقة انتخابية كاملة في كل ما يتعلق بتخصيص المقاعد. ويقوم المنتخب بانتخاب الكنيست بشكل مباشر. ولا تقوم بذلك هيئة ناخبين.

---

(١٣٧) الموقع نفسه.
(١٣٨) الموقع نفسه.

وتعني الانتخابات المتساوية أن جميع الأصوات متساوية، وحددت المحكمة العليا أن مبدأ المساواة يتعلق بمساواة الفرص أمام جميع القوائم المتنافسة. ويضمن مبدأ السرية نزاهة الانتخابات هادفاً إلى منع ممارسة الضغط على الناخبين. ويتمثل مبدأ النسبية بأن يتم تمثيل كل قائمة مرشحين من قبل عدد من الأعضاء بشكل نسبي لقوتها الانتخابية، شرط أن تتجاوز نسبة الحسم.

وقد أجريت انتخابات مبكرة عندما انتخب أعضاء الكنيست الثاني والخامس والعاشر والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر. ومنذ دخل قانون أساس الحكومة ١٩٩٢ الجديد (قانون الانتخاب المباشر) حيز التنفيذ، أصبح من المفروض إجراء الانتخابات المبكرة في كل من الحالات التالية: قرار رئيس الحكومة المنتخب حلّ الكنيست، أو قرار الكنيست حلّ نفسه قبل انتهاء فترة ولايته، أو حجب الثقة عن رئيس الحكومة وعدم التصديق على قانون الموازنة في غضون ٣ أشهر بعد بداية السنة المالية. وبعد إلغاء قانون الانتخاب المباشر والعودة إلى قانون أساس الأصلي مع بعض التعديلات، أعيد العمل أيضاً بالشروط السابقة المتعلقة بالانتخابات المبكرة. وتقف في صلب مشاريع القوانين الرامية إلى تغيير نظام الحكم في إسرائيل مسألة نسبة الحسم البالغة ٢ بالمئة من أصوات الناخبين اللازمة للحصول على مقعد في الكنيست. وهناك توجه عام عند الأحزاب الكبيرة، إلى رفعها أكثر. فمثلاً، في اتفاق الائتلاف المبرم بين حزبي كديما بزعامة إيهود أولمرت، والعمل بزعامة عمير بيرتس، جرى الحديث عن رفعها إلى ٢,٥ بالمئة.

وفي المقابل، فإن ليبرمان يدعو إلى رفعها إلى نسبة ١٠ بالمئة، ولكنها نسبة مضحكة، لأن حزب ليبرمان نفسه (يسرائيل بيتينو)، لم يتجاوز هذه النسبة في الانتخابات الأخيرة، وحصل على نسبة ٩ بالمئة، ونسبة مماثلة حصل عليها حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو. كما أن اقتراحاً كهذا لن يجد تأييداً حتى من ٣٠ بالمئة من أعضاء الكنيست، لأنه يشكل خطراً على الأغلبية الساحقة من الأحزاب المختلفة.

ولا يضمن الواقع الحالي في الكنيست أغلبية لرفع النسبة إلى أكثر من ٣ بالمئة، كأقصى حد، لأن هناك مجموعة أحزاب وكتلاً صغيرة مجتمعة في كتل برلمانية أوسع، لا تضمن بقاء نفسها في الإطار السياسي نفسه. فعلى سبيل المثال، حصلت كتلة «هئيحود هليئومي» اليمينية المتطرفة، التي تضم ٩ نواب، عملياً على ٧,١ بالمئة من الأصوات في الانتخابات الأخيرة، لكنها تضم أربعة أحزاب، هي: موليدت (٣ أعضاء) والمفدال (٣

أعضاء)، واليهودية الصهيونية، (حزب منشق عن المفدال (عضوان))، وتكوماه (عضو واحد) وهو أيضاً منشق سابق عن المفدال، وإن أياً من هذه الأحزاب لا يعرف مصيره في الانتخابات القادمة، مثل المفدال الذي خاض الانتخابات بقائمة منفردة.

وهناك كتلة «يهدوت هتوراة» الدينية التي لها ستة نواب، هي أيضاً تضم حزبين، توحّدا في السنوات الأخيرة في الكتلة النيابية، وليس بإمكانهما الائتلاف مع أي حزب آخر، ورفع نسبة الحسم سيعني زوال هذه الكتلة وجمهور مصوتيها من المتدينين الحريديم الأشكناز عن الساحة السياسية كلياً[١٣٩].

أ ـ تمثيل اليهود الشرقيين

برزت مسألة التمثيل السياسي لليهود الشرقيين بمن فيهم يهود البلاد العربية في أجهزة السلطة السياسية الإسرائيلية في إطار حالة الانقسام الإثني داخل إسرائيل والتي ارتبطت بها أزمة أطلق عليها أحياناً اسم (أزمة طائفية)[١٤٠]، وفي أحيان أخرى اسم (المشكلة السفاردية)، يعتقد اليهود الشرقيون بمن فيهم يهود البلاد العربية أنها نتيجة لتسلط الأشكناز عليهم. وتعددت أشكال حل هذه المسألة، فهناك حلول لجأ إليها اليهود الشرقيون بمحض إرادتهم، وهناك حلول أخرى تم فرضها عليهم من قبل الأشكناز نتيجة هيمنتهم على سائر أجهزة الدولة. وتم التعبير عن مسألة تمثيل اليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، في أجهزة السلطة الإسرائيلية بالحديث داخل الأوساط الإسرائيلية عن ظاهرة بُعد اليهود الشرقيين عن مراكز السلطة، وقلة مساهمتهم في عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي.

ومعروف أن معظم سكان «اليشوف» في فترة الانتداب البريطاني كانوا من اليهود الأشكناز الذين هاجروا إلى فلسطين من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (السابق)

---

(١٣٩) برهوم جرايسي، «التركيبة البرلمانية تمنع صيغة مشتركة لتغييرات في نظام الحكم الإسرائيلي،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، <http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=3222&catid=38>.

(١٤٠) الطائفية: هي انتماء لطائفة معينة دينية أو اجتماعية ولكن ليست عرقية، فمن الممكن أن يجتمع عدد من القوميات في طائفة واحدة بخلاف أوطانهم أو لغاتهم. وقد مزج مفهوم «طائفية» ذات المكون العددي مع مفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فسلفي أو عرقي أو مذهبي، وبذلك أصبح مفهوم الطائفية يُستخدَم بديلاً لمفاهيم «الملة والعرق والدين» واختلطت هذه المفاهيم جميعاً في بيئة متزامنة فكرياً وسياسياً فأنتجت مفهوم «الطائفية» باعتباره تعبيراً عن حالة أزمة أدّت إلى نشوب «حروب طائفية» مثل: الحروب الكاثوليكية البروتستانتية في أوروبا، والحرب الأهلية الإيرلندية، والحرب الأهلية اللبنانية.

في الأساس، بينما اقتصر وجود اليهود السفارديم على الجالية السفاردية القديمة التي كانت تعيش في فلسطين سنين طويلة قبل ذلك الوقت، وعلى بضعة آلاف من المهاجرين من الشرق، وخصوصاً من يهود اليمن الذين دفعهم الصهيونيون للقدوم إلى فلسطين لمنافسة العمل العربي[١٤١].

وقد شكل هؤلاء السفارديم نحو ١٠ بالمئة من عدد سكان «الييشوف» عند الإعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وكان نتيجة توافد اليهود الأشكناز إلى فلسطين ظهور زعاماتهم السياسية، الذين تمثلوا في مؤسسات المجلس الملي اليهودي، وفي الوكالة اليهودية، وزعزعة نفوذ الجالية السفاردية القديمة، التي انتقلت من وضع الصدارة في ما يتعلق بإدارة شؤون اليهود وتمثيلهم، إلى وضع المشارِكة فيها وفق رغبة الزعماء الصهاينة، وقد تجسدت المشاركة السفاردية في إدارة شؤون «الييشوف»، في التمثيل المستقل الذي مُنح لكل من الجالية السفاردية القديمة وليهود اليمن في جمعية الناخبين واللجنة التنفيذية[١٤٢].

وفي الجمعية الأولى، التي انتخبت جمعية الناخبين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٢٠، وعقب تزايد أعداد الأشكناز في فلسطين، انحصر تمثيل السفارديم في جمعية الناخبين، ففي الجمعية الثانية مثلاً ـ التي انتخبت في كانون الأول ١٩٢٥ ـ انخفض تمثيل (السفارديم) إلى ١٩ عضواً من أصل ٢٢١ عضواً، وفي الجمعية الثالثة التي انتخبت في كانون الثاني ١٩٣١، مثّل السفارديون ويهود اليمن ٣ قوائم منفصلة بلغ عدد أعضائها المنتخبين ١٣ عضواً من أصل ٧١ عضواً. وفي الجمعية الرابعة التي انتخبت سنة ١٩٤٤، أخفقت الطائفة السفاردية القديمة في تحقيق أي فوز، بينما نجحت قائمتا يهود اليمن في الحصول على ٦ مقاعد فقط. ويشار إلى أنه لم يكن للسفارديم أي تمثيل في الوكالة اليهودية بسبب طابعها الأشكنازي. وكذلك كان حال المنظمة الصهيونية العالمية. كما أن ما يسمى «إعلان استقلال إسرائيل لم يوقع عليه سوى يهوديين شرقيين هما: بخور شطريت وهو سفاردي من فلسطين، وسعاديا كيشي وهو من يهود اليمن[١٤٣].

(١٤١) حنة شاهين، «الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العددان ١٣٨ ـ ١٣٩ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٩٨.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

ب ـ أشكال مشاركة اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست

اتخذت مشاركة اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست خلال العقود المنصرمة ثلاثة أشكال: اتخذ الشكل **الأول** صيغة المشاركة من خلال قوائم شرقية مستقلة، والتي ترجمت عملياً في كون انتخابات الكنيست الأول ١٩٤٩ أفضت إلى فوز قائمتين شرقيتين، انتخابيتين هما: قائمة الاتحاد القطري للشرقيين وأبناء الطوائف الشرقية ٤ مقاعد، وقائمة اتحاد يهود اليمن في إسرائيل (مقعد واحد)[١٤٤].

وفي انتخابات الكنيست الثاني عام ١٩٥١ حصلت قائمة الشرقيين والطوائف الشرقية على مقعدين في الكنيست في حين حافظت قائمة اتحاد يهود اليمن في إسرائيل على مقعد واحد وفازت قائمة السفارديم بمقعدين في الكنيست[١٤٥].

لكن في انتخابات الكنيست الثالث عام ١٩٥٥ لم تفز أي قائمة شرقية في تجاوز نسبة الحسم، وكذلك في انتخابات الكنيست الرابع عام ١٩٥٩، إذ أخفق «الحزب الوطني الشرقي» و«قائمة الطوائف الشرقية» في تجاوز نسبة الحسم[١٤٦]. ولم تشترك في انتخابات الكنيست الخامس عام ١٩٦١ أيّ قائمة شرقية[١٤٧].

أما في انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥ فشاركت قائمتا «السلام» و«حركة الشرقيين، وأبناء الطوائف الشرقية» لكنهما لم تتجاوزا نسبة الحسم[١٤٨]. وفي انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) أخفقت قائمتا «الفهود السود» و«اليمنيين» في تجاوز نسبة الحسم[١٤٩]. كما أخفقت قائمتا «اتحاد مهاجري اليمن والطوائف الإسرائيلية» و«الفهود السود» في انتخابات الكنيست التاسع ١٩٧٧[١٥٠].

وكانت الصيغة المعبرة عن **الشكل الثاني** لمشاركة اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست متمثلة بانتظام اليهود الشرقيين في حزب ذي طابع شرقي هو حزب تامي الذي تزعمه «أهارون أبو حصيرة» بعد انسحابه من حزب «المفدال»، وكانت هذه أول

---

(١٤٤) غازي السعدي، الأحزاب السياسية والحكم في إسرائيل (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٨)، ص ٩٩.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٤٩) المصدر نفسه.

(١٥٠) المصدر نفسه.

مشاركة لليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست في حزب ذي طابع شرقي، وكان ذلك في انتخابات الكنيست العاشر (١٩٨١) التي حصل ـ حسب نتائجها ـ حزب تامي على ثلاثة مقاعد في ظل إخفاق قوائم شرقية انتخابية أخرى ـ غير حزبية ـ مثل قائمة «إسرائيل الواحدة» وقائمة «الوحدة» وقائمة «حركة الخيام» وقائمة «شعبك»[١٥١]. وفازت في انتخابات الكنيست الحاديَ عشر عام ١٩٨٤ قائمة حزب «تامي» بمقعد واحد وحصلت «موراشاة» على مقعدين، وقائمة حزب شاس على أربعة مقاعد. في حين أخفقت قائمتا: حركة شيلوف وقائمة «شعبك» في تجاوز نسبة الحسم[١٥٢]. ولم تشارك حركة «تامي» في انتخابات الكنيست الثاني عشر عام ١٩٨٨ في حين حصلت شاس: على ستة مقاعد واستمر إخفاق قائمتي «شعبك» واتحاد اليمنيين في تجاوز نسبة الحسم[١٥٣]. وفازت قائمة «شاس» للمرة الثانية بستة مقاعد في الكنيست، نظراً إلى عدم مشاركة أي قائمة شرقية في تلك الانتخابات[١٥٤].

وتمثل الشكل الثالث لمشاركة اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست بتأييدهم لمرشحيهم المنضوين في الأحزاب الصهيونية الرئيسة مثل «المعراخ» ولاحقاً «العمل» و«الليكود» و«المفدال» إذ بلغ عدد مقاعد اليهود الشرقيين في الكنيست الثالث عشر نتيجة تضافر هذا الشكل من المشاركة الشرقية مع الشكل الثاني للمشاركة، ٤٠ مقعداً مقابل ٧١ لليهود الغربيين[١٥٥].

وتوطئة لانتخابات الكنيست الرابع عشر ١٩٩٦ ونتيجة انسحاب ديفيد ليفي وبعض أنصاره من اليهود الشرقيين من حزب الليكود، أسس ليفي حزباً جديداً لليهود الشرقيين دعاه حزب «غيشر» (الجسر) وذلك في ٢٠ شباط ١٩٩٦. وسبق لليفي أن نشر في شهر أيلول ١٩٩٥ برنامج غيشر بوصفه حزباً وسطاً قومياً اجتماعياً يستند إلى المبدأين التاليين: «السعي الدائم للسلام من خلال التمسك بالمبادئ الحيوية، والالتزام بخطوات بعيدة المدة لتقدم طبقات شعبية واسعة من خلال تقليص فجوات لا تطاق وتضر بخصائص المجتمع»[١٥٦].

---

(١٥١) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
(١٥٢) المصدر نفسه.
(١٥٣) المصدر نفسه.
(١٥٤) محمد توفيق جراد، «شهر تموز ١٩٩٣: ملف الأرض،» الأرض، العدد ٧ (آب/ أغسطس ١٩٩٤)، ص ٨٩.
(١٥٥) شيفح فايس، «صورة جماعية مع الكنيست الثالثة عشرة،» معاريف، ٥/ ٢/ ١٩٩٦.
(١٥٦) معاريف، ١١/ ٩/ ١٩٩٦.

ورغم توقعات ليفي أن يحصل حزبه على ما بين ٧ إلى ١٠ مقاعد في انتخابات الكنيست الرابع عشر إلا انه اضطر للتحالف والانضمام إلى قائمة تضم حزبي الليكود وتسوميت بخمسة مقاعد فقط شغلها كل من ديفيد ليفي وديفيد ماغين ومكسيم ليفي ويعود لنكري وميخائيل كلاينر(١٥٧).

ونتيجة للخلافات بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو التي نشأت نتيجة لتلك الانتخابات، ووزير الخارجية ديفيد ليفي الذي استقال من حكومة نتنياهو في ٤ ـ ١ ـ ١٩٩٨ احتجاجا على تهرُّب أغلبية الحكومة من التقدم في عملية السلام، عمل حزب الليكود على جذب جمهور ناخبي «غيشر» من اليهود الشرقيين إذ أعطى مكانة متقدمة لأعضاء الكنيست من أصل شرقي في قائمته الانتخابية. وأكد قادة الليكود أن حزبهم يعتبر بيتاً للناخبين ولأعضاء المركز الشرقي الذين اختاروا ثلاثة أعضاء كنيست من المجموعة الخماسية الأولى. وحول هذا الادعاء الليكودي قال الدكتور لاف غرينبرغ مدير معهد قسم الأبحاث الاجتماعية في جامعة بن غوريون «يجب أن نميز بين شرقيين جاؤوا من الضواحي ـ مدن التطوير وأشدود أو الرملة ـ وشرقيين لديهم قدرات قيادية مثل سيلفان شالوم وإسحاق موردخاي وجدعون عيزرا.

وتقدم رجال الضواحي في الليكود عام ١٩٩٢ حين ضغط رؤساء المجالس المحلية، ومعظمهم كانوا من أصل شرقي، بالانسحاب وإقامة قوة خاصة بهم. والمجموعتان الشرقيتان: القادمة من الضواحي والأخرى القيادية؛ تتصارعان في ما بينهما على الأماكن القليلة نسبياً التي يستطيع الشرقيون الاندماج فيها داخل الليكود، وإضافة إلى ذلك فإن حقيقة أن موردخاي وعيزرا ومائير شطريت هم من الشرقيين لا تكفي لقول: إنهم يمثلون مصالح المجموعات السكانية التي تعاني التمييز، وإن الشرقيين يتعاطفون مع مجموعات الضائقة، ولكن هذه المجموعات غير مكونة من الشرقيين، بل ثمة مهاجرون جدد. وعملياً لا يوجد في السياسة الحزبية جدل اجتماعي ـ اقتصادي حقيقي، لقد توقف هذا الجدل وحل مكانه سؤال مريح جداً هو: كم شرقي في قائمة كل حزب؟(١٥٨).

واستعداداً لانتخابات الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩ ظهر حزب جديد (إسرائيل جديدة) وهو حزب شرقي اجتماعي برئاسة شالوم شطريت، ومن شعاراته

---

(١٥٧) هآرتس، ٢/ ٦/ ١٩٩٦.
(١٥٨) انظر: أور كشتي، في: معاريف، ١٥/ ٢/ ١٩٩٩.

«نحن بحاجة إلى إسرائيل جديدة، ومجتمع متساوٍ، وبديل اجتماعي». وسبق لشطريت أن كان من المبادرين إلى إقامة حركة كدما، وهي جهاز تعليمي بديل في الأحياء ويهدف إلى منح الأولاد تعليماً عادياً متقدماً. كما شدد على أن أحد الأمور التي سيحارب حزبه من أجلها هو موضوع الأراضي الذي طرحته حركة «القوة الديمقراطية» على جدول الأعمال، وأننا لن نحارب من أجل إعادة رسم خارطة الأراضي الإسرائيلية ولا داعي للتوجه إلى كامب ديفيد أو أوسلو من أجل ذلك. وإذا كان بمقدور الحكومة تحريك الحدود الدولية، فإن بمقدورها أيضاً أن تحرك حدوداً داخلية وتغيّرها، بحيث يتم توزيع الأراضي حسب الحاجات الحقيقية للسكان، وعلى أساس معايير وطنية وليس تاريخية ـ قومية ـ أسطورية[١٥٩].

بالمقابل، أظهرت الحملة الانتخابية للكنيست الخامس عشر أن حزبي العمل والليكود سجلا تراجعاً في نسبة المرشحين من اليهود الشرقيين، مقارنة بانتخابات عام ١٩٩٦. ففي حزب الليكود بلغت نسبة الشرقيين في الكنيست الرابع عشر نحو ٤٤ بالمئة، وفي الليكود نحو ٣٨ بالمئة. وعلق على هذا الأمر عضو الكنيست الشرقي شلومو بن عامي بقوله: «إن عدد أعضاء الكنيست من اليهود الشرقيين في أي قائمة لا يقدم ولا يؤخر، وإنما المسألة الأهم هي الاتجاه، وهل حقيقة أن وجود العدد الكبير من اليهود الشرقيين في الليكود عام ١٩٩٦ ساعد هذه الطوائف؟» إن الاهتمام بعدد أعضاء الكنيست من اليهود الشرقيين يمثل نوعاً من التظاهر، وربما لدى الليكود غطاء شرقي. ولكن عن طريق هذا الغطاء يوجه ضربة اجتماعية لهذا الجمهور، وفي مثل هذه الحالة أصبح اليهود الشرقيون (بمن فيهم يهود البلاد العربية) ورقة توت»[١٦٠].

وقد عمّق تصويت جمهور الشرقيين لمصلحة أريئيل شارون (مرشح المعسكر اليميني الديني) الشرخ القائم بين الشرقيين المتدينين من جهة، وبين المجموعة الإسرائيلية الأولى التي يؤيد معظمها إيهود باراك. فأريئيل شارون من جهته وعلى الرغم من تأكيده المصالح والوحدة، فهو يعمّق ـ بدوره أيضاً ـ الشرخ بين هاتين المجموعتين، وبالتالي فهو يضعف أكثر فأكثر أسس الديمقراطية الإسرائيلية المهتزة أصلاً[١٦١].

---

(١٥٩) ميخال كفرا، «الخيار الشرقي الجديد،» معاريف، ٢٤/ ٤/ ١٩٩٨.

(١٦٠) مختارات إسرائيلية، السنة ٥، العدد ٥١ (آذار/ مارس ١٩٩٩)، ص ٢٣، نقلاً عن: أوري كشتي، «المقارنة بين التوجه الاجتماعي للحزبين الكبيرين: الليكود أكثر شباباً والعمل أكثر ثقافة،» هآرتس، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٠.

(١٦١) أديب، «الشرخ الاجتماعي في إسرائيل وتأثيره في الانتخابات».

وشارك في انتخابات الكنيست السادس عشر في ٢٨/ ١/ ٢٠٠٣ ـ ٣,٢٠٠,٧٧٣ شخصاً، أي ما يعادل ٦٧,٨ بالمئة من إجمالي أصحاب حق الانتخاب، وهي أدنى نسبة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية(١٦٢).

وتنافست في الانتخابات ٢٧ قائمة، وفازت ١٣ ، في حين أخفقت ١٤ قائمة في تجاوز نسبة الحسم(١٦٣):

ـ الليكود: عدد المقاعد ٣٨، عدد الأصوات ٩٢٥٢٧٩ مقابل ٦٧٠٤٨٤ في انتخابات عام ١٩٩٩، عدد الأعضاء الجدد ١٨، عدد الشرقيين ١٣، عدد القانونيين ١٢ وعدد النساء ٧ وعدد العسكريين ٢ وهما شارون/ لواء، وعوزي لنداو/ رائد.

ـ العمل: عدد المقاعد ١٩، عدد الأصوات ٤٥٥١٨٣ مقابل ٦٧٠٤٨٤ في عام ١٩٩٩، الأعضاء الجدد ٤، الشرقيين ٥، النساء ٤، العسكريين ٥.

ـ شينوي: عدد المقاعد ١٥، عدد الأصوات ٣٨٦٥٣٥ مقابل ١٦٧٧٤٨ في عام ١٩٩٩، عددالأعضاء الجدد ٩، الشرقيين ١، النساء ٣، العسكريين ١.

ـ الاتحاد القومي: عدد المقاعد ٧، عدد الأصوات ١٧٣٩٧٣ مقابل ١٨٦٣٣٤ في عام ١٩٩٩، الأعضاء الجدد ٢، ولا يوجد أي شرقي، أو قانوني، أو امرأة.

ـ عام إحاد: عدد المقاعد ٣، عدد الأصوات ٨٦٨٠٨ مقابل ٦٤١٤٣ عام ١٩٩٩، عدد الأعضاء الجدد ٢، عدد الشرقيين ٣.

ـ إسرائيل بعاليا: المقاعد ٢، الأصوات ٦٧٧١٩ مقابل ١٧١٧٠٥ عام ١٩٩٩.

ـ ميرتس: عدد المقاعد ٦، عدد الأصوات ١٦٤١٢٢ مقابل ٢٥٣٥٢٥ في انتخابات عام ١٩٩٩، عدد الشرقيين ١، عدد النساء ١.

ـ شاس: عدد المقاعد ١١، عدد الأصوات ٢٥٨٨٧٩ مقابل ٤٣٠٦٧٦ في انتخابات عام ١٩٩٩، عدد الأعضاء الجدد ١، عدد الشرقيين ١١.

ـ المفدال: عدد المقاعد ٦، عدد الأصوات ١٣٢٣٧٠ مقابل١٤٠٣٠٧ في انتخابات عام ١٩٩٩، الأعضاء الجدد ٢، الشرقيين١، العسكريين ١.

ـ يهدوت هتوراة: عدد المقاعد ٥، عدد الأصوات ١٣٥٠٨٧ مقابل ١٢٥٧٤١ في عام ١٩٩٩.

(١٦٢) هآرتس، ٣١/ ١/ ٢٠٠٣.
(١٦٣) هآرتس، ٣٠ ـ ٣١/ ١/ ٢٠٠٣.

أما نتائج مشاركة الأحزاب الصهيونية في انتخابات الكنيست السابع عشر آذار ٢٠٠٦، فيلخصها الجدول الرقم (٤ ـ ٦)[١٦٤]:

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)

نتائج الانتخابات بالنسبة المئوية وعدد المقاعد
في الكنيست للأحزاب الصهيونية الفائزة

القائمة/ الحزب في الانتخابات	نسبة الأصوات من المجموع العام		
	انتخابات ٢٠٠٦	انتخابات ٢٠٠٣	انتخابات ١٩٩٩
كاديما	٢٢	٠٠	٠٠
شاس	٩,٥	٨,٢	١٣
ميرتس	٣,٨	٦,٢	٧,٦
إسرائيل بيتنا	٩	٠٠	٠٠
يهدوت هتوراة	٤,٧	٤,٣	٣,٧
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٢,٧	٣	٢,٦
القائمة الموحدة والعربية للتغيير	٣	٢,١	٣,٤
العمل وميماد	١٥,١	١٤,٥	٢٠,٢
الليكود	٩	٢٩,٤	١٤,١
المتقاعدون(*)	٥,٩	٠٠	١,١
التجمع الوطني الديمقراطي	٢,٣	٢,٣	١,٩
الاتحاد القومي وحزب المفدال	٧,١	٩	٠٠
المفدال	٠٠	٤,٢	٤,٢
عام إحاد (عمير بيرتس)		٢	١,٩

(*) كان اسم الحزب عام ١٩٩٩ «حزب تمكين المتقاعدين».

(١٦٤) سعود أحمد اغبارية، «الانتخابات الإسرائيلية العامة آذار ٢٠٠٦، التطورات والنتائج والأبعاد: الانتخابات العامة والتقسيم المناطقي،» قضايا إسرائيلية، السنة ٦، العدد ٢٢ (٢٠٠٦)، ص ٢٤.

ويبيّن الجدول الرقم (٤ ـ ٧) النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامن عشر، وفق تصنيف اتجاهاته ممّا يسمى «اليمين» مروراً بـ «يمين الوسط» و«اليمين المتشدد» و«اليمين الديني» و«اليسار» و«يسار الوسط» وصولاً إلى «اليسار اليهودي»(١٦٥):

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)

النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامن عشر

الحزب	التوجه	عدد المقاعد	نسب التصويت (بالمئة)
كاديما	يمين الوسط	٢٨	٢٢,٥
الليكود	يمين	٢٧	٢١,٤
إسرائيل بيتنا	يمين متشدد	١٥	١١,٦
العمل	يسار الوسط	١٣	٩,٨
شاس	يمين ديني	١١	٨,٥
يهدوت هتوراة	يمين ديني	٥	٤,٥
الاتحاد القومي	يمين قومي	٤	٣,٣
ميرتس	يسار يهودي	٣	٢,٩
البيت اليهودي	يمين يهودي	٣	٢,٨
المتقاعدون	يسار	صفر	صفر، لم تتعدَّ نسبة الحسم
إسرائيل القوية	يسار	صفر	صفر، لم تتعدَّ نسبة الحسم
الخضر	يسار	صفر	صفر، لم تتعدَّ نسبة الحسم
إسرائيل الخضراء الصابرا	يسار	صفر	صفر، لم تتعدَّ نسبة الحسم

وبناءً على مشاركتهم في العملية الانتخابية، حصل الشرقيون على تمثيل لا يتوازى مع أصواتهم الانتخابية، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (٤ ـ ٨)(١٦٦):

---

(١٦٥) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، <http://www.madarcenter.org/databank_topic_details>.

(١٦٦) الأرض، العدد ٧ (٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٢٣.

الجدول الرقم (٤ ـ ٨)

نسبة تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست

الكنيست	السنة	عدد الأعضاء من اليهود الشرقيين	نسبتهم إلى عدد الأعضاء (بالمئة)	النسبة التقريبية للشرقيين إلى المجموع
الأول	١٩٤٩	٩	٧,٨	١٥
الرابع	١٩٥٩	١٥	١٢,٥	٤٣
التاسع	١٩٧٧	٢٢	١٨,٣	٥٠
العاشر	١٩٨١	٢٧	٢٢,٥	٦٠
الحادي عشر	١٩٨٤	٣٢	٢٦,٥	٦٥
الثاني عشر	١٩٨٨	٣٧	٣٠	-
الثالث عشر	١٩٩٢	٤٠	٣٣,٣	-

ويلاحظ أن توزع اليهود الشرقيين على مقاعد الكنيست بناء على انتماءاتهم الحزبية كان متساوياً على صعيد الليكود والمعراخ، وفق الجدول الرقم (٤ ـ ٩)[١٦٧]:

الجدول الرقم (٤ ـ ٩)

توزع اليهود الشرقيين على مقاعد الكنيست بناء على انتماءاتهم الحزبية

الحزب	أشكنازيون	شرقيون	أقليات
المعراخ	٣٢	١٠	٢
الليكود	٣٠	١٠	١
المفدال	٢	٢	-
شاس	-	٤	-
تامي	-	١	-
هتحيا	٤	١	-
يعود	١	٢	-
شينوي	٢	-	١
أغودات يسرائيل	٢	-	-

يتبع

(١٦٧) انظر شيفح فايس، في: دافار، ٨/ ٦/ ١٩٨٤، ص ١٥، وأرشيف مؤسسة الأرض.

تابع

راتس	٣	-	-
كاخ	١	-	-
موراشاة	٢	-	-
أومتس	١	-	-
المجموع	٨٠	٣٠	٤

ويلاحظ وجود تطور في تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست خلال العقود المنصرمة، لكن هذا التطور لم يعكس ذاته في مواقعهم في الكنيست. وهذا ما يمكن ملاحظته على الأقل لدى مراجعة مواقع اليهود الشرقيين في هيئات الكنيست خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٧٣، التي يمكن إبرازها في الجدول الرقم (٤ ـ ١٠) الذي يبين توزع أعضاء ثمانية كنيسات على هيئات الكنيست[١٦٨].

الجدول الرقم (٤ ـ ١٠)

توزع أعضاء ثمانية كنيسات على هيئات الكنيست

بلد الأصل	أعضاء الكنيست		رؤساء لجان الكنيست		أعضاء لجنة الخارجية والأمن	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
إسرائيل	٢٧	٢٣	٤	١٠	٨	١٢
أوروبا الشرقية	٢١٥	٥٨	٣٠	٧٥	٥	٧٤
أوروبا الغربية	٢٩	٨	٤	١٠	٠	١٠
آسيا ـ أفريقيا	٣٧	١٠	٢	٥	٥	٣
الأمريكتان وجنوب أفريقيا	١٦	١	-	-	-	-

وهنالك عوامل عدة تحدد اتجاهات التصويت لدى اليهود الشرقيين، منها المستوى الثقافي، والأصل الإثني (مكان الولادة) إضافة إلى العمر (فتيان، كهول)، وكان لها دور في الانقلاب السياسي الذي حدث عام ١٩٧٧. وكانت اتجاهات تصويت اليهود الشرقيين في تلك الانتخابات وفق الجدول الرقم (٤ ـ ١١)[١٦٩]:

(١٦٨) شاهين، «الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل،» ص ١٠٨.

(١٦٩) Howard R. Penniman, *Israel at the Polls* (Washington, DC: American Interprise Institute for Publicy Reseach, 1979), p. 78.

الجدول الرقم (٤ ـ ١١)
اتجاهات تصويت اليهود الشرقيين في الانتخابات عام ١٩٧٧

المستوى الثقافي	مكان الميلاد	العدد بالآلاف	المعراخ	الليكود	الأحزاب الدينية	الحركة الديمقراطية للتغيير	باقي الأحزاب
ابتدائي أو أقل	آسيا ـ أفريقيا	٦٣	٣٨	٤٩	٥	٦	٢
	أوروبا ـ أمريكا	٨٢	٧٢	١٠	١٢	٤	٢
	فلسطين	٤٢	٢١	٧٢	٧	–	–
ثانوي	آسيا ـ أفريقيا	١٠٤	٣٤	٤٦	٢	١٥	٣
	أوروبا ـ أمريكا	١٧٦	٤٣	٢٤	٩	٢٢	٣
	فلسطين	١٧٨	٢٧	٤٧	٤	١٩	٣
تعليم جامعي أو أكاديمي	آسيا ـ أفريقيا	٢٤	١٣	٣٣	٢١	٣٣	–
	أوروبا ـ أمريكا	١٤٨	٤٠	١٧	١١	٢٩	٣
	فلسطين	١٣٥	١٩	٢٢	١٣	٤٢	٤
المجموع		٩٥٢	٣٥	٣٢	٩	٢١	٣

وحول أسباب اتجاه تصويت اليهود الشرقيين نحو الليكود في انتخابات الكنيست التاسع ١٩٧٧، يقول «إيلي يشار» أحد قادة الشرقيين: «إن الاقتراع لبيغن هو إعلان احتجاج شديد اللهجة، لأن السفارديم لم يشعروا بأنهم يملكون القوة للوقوف وجهاً لوجه أمام المؤسسة الحاكمة بتنظيماتهم الخاصة، عندئذ لجأوا إلى الحزب البديل كأفضل طريقة يعبِّرون بها عن يأسهم واعتراضهم، لأنهم أخفقوا في كل ما بذلوه من جهد خلال ثلاثين عاماً، كي يتوصلوا إلى تقديم لوائح جماعية لأن المعركة كانت من المموِّلين الكبار ومن لا يستطيعون تمويل حملاتهم الانتخابية»[١٧٠].

وخلال انتخابات الكنيست العاشر، تجلَّت الطائفية أكثر من السابق، وهو ما دفع الإسرائيليين إلى مناقشة مسائل انتخابية هامة مثل العلاقة بين النشأة الطائفية والهوية الذاتية. فقد ورد في بحث أعده يوحنان بيريس (الأستاذ في دائرة الاجتماع والأنثربولوجيا في جامعة تل أبيب) وسارة شيمر حول العنصر الطائفي في الكنيست العاشر: «إن النشأة الطائفية هي أحد العوامل المهمة المؤثرة في السلوك السياسي للجمهور اليهودي الإسرائيلي في بداية الثمانينات»، وتعزز التطابق بين النشأة ـ الطائفية ـ وطابع التصويت منذ الانتخابات الأخيرة على حد قول إيلي تافوز: إن هوية المجتمع الإسرائيلي السياسية تتحدد سلفاً نتيجة التطابق بين النشأة الطائفية والهوية الذاتية السياسية[١٧١].

وسادت وجهتا نظر إسرائيليتان متباينتان إزاء وجود تمييز واضح بين تصويت السفارديم وتصويت الأشكناز في انتخابات الكنيست الحادي عشر، وعبر عن وجهة النظر الأولى يوحنان بيريس خلال مقابلة له مع صحيفة دافار، بقوله: في سنة ١٩٦٩، راحت الطوائف الشرقية تتكتل حول حيروت، وأخذت تتخلى شيئاً فشيئاً عن حزب العمل، ولهذا أسباب عديدة هي:

١ ـ البحث عن تعبير وهوية وبيت سياسي لنفسها ليس للسماح لها لتحل فيه وحسب، بل لتسيطر عليه. وهنا أيضاً يوجد تحولٌ معين لدى الطوائف الشرقية، وكان من الطبيعي أن القادة الذين وحَّدوا الطوائف الشرقية وشقّوا الطريق لها هم عراقيون ويمنيون، إذ لم تكن يقظة المراكشيين السياسية قد بدأت بعد. فالمراكشيون

(١٧٠) مجموعة من الكتَّاب اليهود، إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية، ترجمة فؤاد جديد (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١)، ص ١٩٤.

(١٧١) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادية عشرة: الأبعاد السياسية والاجتماعية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

لم يقبلوا بهذه الزعامة، كما أن العراقيين لم يقبلوا المراكشيين كشركاء كاملين. حيث إن العراقيين يعتبرون أنفسهم أقرب من المراكشيين إلى الأشكناز. ويشاء القدر أن يكون المراكشيون قوى كبرى من الناحية الانتخابية وأن أشخاصاً أرادوا الصعود مثل ديفيد ليفي ومائير شطريت التجأوا إلى «مباي»، إلا أن جميع المواقع كان مشغولة. ثم توجهوا إلى حيروت ومع مرور الأيام، صار ينظر إليهم كقادة مدعومين أكثر من الجماعة اليمنية والعراقية.

٢ ـ الأزمة الاقتصادية: إن عمال المناطق (المحتلة) ساعدوا عملياً الطوائف الشرقية على الصعود واحتلال مراكز أكبر شأناً، إذ إن مطالبة الحمائم بإعادة الوضع إلى ما كان عليه تعتبر في نظر الطوائف الشرقية بمنزلة إعادة الوضع الاقتصادي الطبقي إلى سابق عهده. ولهذا السبب، فإن صورة حيروت كانت أكثر استهواء لهم[١٧٢].

أما وجهة النظر الثانية، فعبَّر عنها سامي سمّوحة (رئيس دائرة علم الاجتماع والأنثربولوجيا في جامعة حيفا) في رده على السؤال المتعلق بوجود تمييز واضح بين تصويت السفارديم وتصويت الأشكناز، وذلك بقوله: «بالنسبة للأشكناز هذا صحيح، وأما بالنسبة إلى الطوائف الشرقية، فهو غير دقيق. ففي سنة ١٩٨١، صوّت نصف أبناء الطوائف الشرقية لصالح الليكود، أما الأشكناز فإن تصويتهم يبدو أكثر طائفية من الطوائف الشرقية. وأما السفارديم، فهم يصوّتون للأحزاب الدينية أكثر من الأشكناز»[١٧٣]. وفي مناسبة أخرى، تحدث يوحنان بيريس عن أنماط التصويت لدى الطوائف الشرقية بوضوح أكثر قائلاً: «كلما كان الناخب من طوائف الشرق ذا دخل أكثر انخفاضاً وثقافة، وكلما كانت منطقة سكناه أكثر بعداً عن وسط البلد، زادت الاحتمالات بأن يصوّت لمصلحة اليمين»[١٧٤].

ويشار إلى أنه في انتخابات الكنيست الثاني عشر لوحظ ابتعاد عن الموضوع الطائفي، رغم أن حزب العمل ضم إلى قائمته وجوهاً شرقية عديدة وفي مواقع متقدمة

(١٧٢) شلومو غينوسار، «الكنيست الـ ١١: أساتذة ـ نساء ـ جنرالات،» دافار، ٣٠/ ٧/ ١٩٨٤، نقلاً عن: الملف، السنة ١، العدد ٥ (آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٤٣٦.

(١٧٣) المصدر نفسه.

(١٧٤) يوحنان بيرس، «الوضع الطائفي وتأثيره في وعي اليهود الشرقيين...،» بوليتيكا، العددان ١٤ ـ ١٥ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، نقلاً عن: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، السنة ١٤، العدد ٨ (آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٩٤.

ومضمونة من أمثال: يتسحاق نافون، ويسرائيل كيسار وشلومو هيلل، وموشيه شاحال، أربيل الموزلينو، وعمير بيرتس، ورافي أدري وغيرهم، والهدف من ذلك محاولة كسب تأييد أكبر من اليهود الشرقيين[١٧٥].

وهناك عامل ذاتي شرقي يحدد أحياناً اتجاهات تصويت اليهود الشرقيين: ففي انتخابات الكنيست الحادي عشر، ووفقاً لنتائجها تم الكشف عن أن اليهود الشرقيين لا يشكلون كلاً متكاملاً منسجماً في ما يتعلق بمواقفهم السياسية وتصويتهم لمختلف الأحزاب الصهيونية، إذ إن هنالك عداء بين اليهود العراقيين واليهود المراكشيين، وكذلك يوجد عداء بين يهود دمشق ويهود حلب[١٧٦].

ج ـ صعود التيار المتدين

إن النموذج الواضح على ذلك هو تنامي قوة الأحزاب الحريدية، خاصة حزب شاس، بازدياد مؤيديهم من أبناء الطوائف اليهودية السفاردية. فقد حصل شاس على أربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤، وعلى ستة مقاعد في انتخابات الكنيست الثاني عشر عام ١٩٨٨، وهو العدد نفسه في الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢، وعلى عشرة مقاعد في انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦، وعلى سبعة عشر مقعداً في الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩، وهو ما دفع به ليكون القوة السياسية الثالثة بعد حزبي العمل والليكود. وأخيراً حصل شاس على أحد عشر مقعداً في انتخابات الكنيست السادس عشر عام ٢٠٠٣. وهذا دليل على اندفاع الجموع اليهودية السفاردية للاختباء في عباءة الدين والحركات الدينية اليهودية المتشددة، حيث وجدت فيها ملاذاً ومرتعاً خصباً يتماشى مع مكوناتهم الثقافية وسلوكياتهم الطائفية، ونقطة انطلاق نحو فرض الهيمنة المفقودة التي طالما اشتاقوا إليها. ومن هذا المنطلق، أخذ عدد أفراد التيار الديني المتشدد (الحريديم) في التزايد، وازداد ضغط هذا التيار على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لاتخاذ مواقف سياسية وتعليمية متشددة، الأمر الذي ينذر بأن الأصولية اليهودية المتنامية، داخل المجتمع الإسرائيلي، ستكون الوريث الشرعي للصهيونية[١٧٧].

---

(١٧٥) عزيز جبر، «أضواء نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٢،» الأرض، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ١٢.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٧٧) الشحات، «التمييز الطائفي للسفارديم في ضوء تجربة الاستيعاب».

دفعت نتائج الانتخابات إلى زيادة التكتل في ثلاثة معسكرات رئيسية في إسرائيل، وهذا يشير إلى أن إسرائيل تسير في اتجاه ترسيخ الاستقطاب بين المجموعات غير المتجانسة إثنياً: المواطنون العرب، واليهود الشرقيون والمهاجرون الروس. ومن أبرز ما نتج من هذه الانتخابات أن زادت القناعة لدى الجمهور العربي في إسرائيل أن الطريق الوحيد للتمكين وزيادة القوة السياسية هي أخذه الأمر بالأيدي، والاستعداد للتحدي؛ وما ميز اليهود الشرقيين في إسرائيل أنهم خرجوا من القمقم الذي تمت محاصرتهم به منذ هجراتهم الكبيرة في بداية سنوات الخمسين من القرن الماضي؛ وما ميَّز المهاجرين الروس، أنه بعد تجارب مختلفة تميزت بتحالفات مع أحزاب وزعماء محليين منذ منتصف التسعينيات، لم يعد أمامهم خيار سوى أخذ الأمور بأيديهم، فهناك اقتناع أن محافظتهم على مميزاتهم الثقافية والاجتماعية سوف تترجم سياسياً إذا ما أخذوا الأمور بأيديهم بالأساس، ولن يفيد سوى ذلك[١٧٨].

خامساً: دور اليهود الشرقيين (بمن فيهم يهود البلاد العربية) في المؤسسة العسكرية

يُعد الجيش الإسرائيلي جزءاً من جهاز «أمن الدولة» في إسرائيل إلى جانب كل من: الشرطة، وأجهزة المخابرات، ووزارة الدفاع، وجهاز أمن القيادات، والحرس المدني والميليشيا. ويكوّن الجيش مع وزارة الدفاع ما يعرف باسم «المؤسسة العسكرية» التي يشرف عليها وزير الدفاع الذي يُعَد شخصية أساسية في الحكومة الإسرائيلية، وفي بعض الأحيان كان يتبوأ منصب رئيس الحكومة. وتجسد ذلك في مثالي: بن غوريون وإسحاق رابين. ويليه في الأهمية منصب رئيس الأركان العامة ويُعَد القيادة العامة للجيش، التي تشرف مباشرة على جميع أوجه نشاط شُعب الجيش المختلفة: شعبة العمليات وشعبة الاستخبارات العسكرية، وشعبة الطاقة البشرية، وشعبة الإمداد والتموين وشعبة التخطيط. ويلي رئيس هيئة الأركان ونائبه قيادة وتوجيه ضباط المناطق العسكرية الثلاث: الشمالية والوسطى والجنوبية، وأيضاً متابعة عمل أسلحة الجيش العديدة وهي: سلاح الجو، سلاح البحرية، سلاح المدرعات، سلاح المدفعية، سلاح المظليين والمشاة، وسلاح الهندسة[١٧٩].

---

(١٧٨) اغبارية، «الانتخابات الإسرائيلية العامة آذار ٢٠٠٦، التطورات والنتائج والأبعاد: الانتخابات العامة والتقسيم المناطقي،» ص ٣١.

(١٧٩) رياض الأشقر، الأداة العسكرية الإسرائيلية والحروب الإسرائيلية العربية المقبلة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٣ ـ ٩.

وقد أولى قادة إسرائيل أهمية كبيرة إلى مسألة استقرار الجيش، وقام علماء الاجتماع وخاصة من اليهود الشرقيين بتقديم مساهمات ومعالجات مختلفة للعلاقة القائمة أو المحتملة بين «الطائفية» والجيش، وانعكاس المشكلة الطائفية في الجيش. وبحثوا أيضاً في ظواهر الطائفية العديدة: عدم الولاء، عدم الاستعداد للخدمة، انخفاض الروح المعنوية. وعالجوا كيفية انعكاس التوترات الطائفية من طراز: التحامل والتحيز والتفرقة والاضطرابات على أداء الجيش الإسرائيلي. ووجدوا أن الإسرائيليين ينقسمون حسب أصولهم إلى الفئات التالية:

١ ـ الطائفة الأشكنازية، التي تشكل «مركز» (المجتمع)، والأكثر ولاءً للدولة والأكثر كفاءة، والتي من المفروض أن تشكل هيكلية الجيش والمؤسسة الأمنية كلها.

٢ ـ الطائفة الشرقية المتموضعة في «المحيط» المجاور «للمركز»، وهي وفية جداً للدولة، وصاحبة كفاءات غير موحدة، والمفروض أن تزود الأمن بالطاقة البشرية، والجماهيرية الحيوية للأمن.

٣ ـ الطائفة الدرزية والطائفة الشركسية (بما في ذلك قسم من البدو) الموجودتان على الهامش مواليتان نسبياً وتتمتعان بكفاءات خاصة وقادرتان على توفير قوة مساندة صغيرة.

٤ ـ الطوائف المسيحية والإسلامية الموجودة خارج المجال، والتي يثير ولاؤها الارتياب، وهي تتطلب رقابة مستمرة عليها للحؤول دون تحويلها إلى خطر أمني(١٨٠).

وحدد علماء الاجتماع في إسرائيل ثلاث مقاربات سوسيولوجية سائدة في علاقات الطوائف في هذا الكيان هي: المقاربة الثقافية، والتعددية، والطبقية. فالمقاربة الأولى وهي الثقافية، تعلق أهمية كبيرة على الأيديولوجية الصهيونية المتعلقة بإلغاء الطوائف ودمج بعضها ببعض، وتقلل من شأن الفوارق الثقافية بين الطوائف. وحسب هذه المقاربة يحدث اندماج ثقافي واجتماعي على نطاق واسع وبوتيرة سريعة جداً، إذ إن الطائفة ستضعف خلال جيل أو جيلين إلى حد كبير ويصبح هناك اندماج ومساواة طائفية بين الأكثرية الحاسمة من السكان.

(١٨٠) سامي سمّوحة، «الطائفية والجيش في «إسرائيل»: أطروحات للنقاش،» الملف، السنة ١، العدد ٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٧٨٠.

وتؤكد هذه المقاربة أن الفوارق بين الطوائف في إسرائيل تختلف عن الفوارق الإثنية أو العنصرية في المجتمعات الأخرى، لأن المقصود هنا جماعات من نشأة واحدة «عادت» وتجمعت في «وطنها» بعد شتات طويل في المنفى. علاوة على النشأة المشتركة، فإن اليهود تجمعهم «القومية» والدين و«الهوية المشتركة» وبالتالي، فإن الاختلاف بين الطوائف إنما هو محدود وعابر منذ البداية. لقد تحدّر الشرقيون من خلفية أكثر تقليدية، ولذا فهم يتمتعون بخاصية ثقافية. ولكن بما أنهم لا يدّعون الانتماء إلى ثقافة أو مؤسسات منفصلة، وإنما يخضعون إلى ذروة عملية اندماج طوعية، فإن «المجتمع» الإسرائيلي غير منقسم في بنيته أو أنه ليس تعددياً لجهة الطائفية. وإن عدم المساواة الطائفية في الموارد ومراكز القوة آخذ في التقلص كلما ذابت الفوارق المتعلقة بالأقدمية وأنماط الحياة والفكر، مع أنه تبقى هناك جيوب واسعة من العوز الاقتصادي والتخلف الثقافي اللذين يتطلبان عناية خاصة.

وتجزم هذه «النظرية» بأن الجيش الإسرائيلي، سوية مع جهاز التعليم، يشكلان بوتقة الانصهار الرئيسية للطوائف في «الدولة». وليس هناك أي تميز في الجيش وفق النشأة الطائفية وبالتالي لا توجد تفرقة طائفية نحو الأسوأ أو الأفضل(١٨١).

وفي إطار تعميم المقاربة الثقافية السائدة، ظهرت المقاربة الثانية وهي بديلة تلغي العلاقة بين العنصرية والطائفية. وتعتقد أيضاً بأن السياسة لا تعكس علاقات القوى بين الطوائف في المجتمع الواسع وحسب، وإنما في مقدورها أيضاً، وفي ظروف معروفة، أن تشكل ـ أو تحافظ، وتعزز أو تضعف ـ العلاقات بين الطوائف(١٨٢).

أما المقاربة الثالثة وهي الطبقية فتنعكس جيداً في التكوين الطائفي البارز للطبقات «المتبلورة» بين السكان اليهود في إسرائيل.

ويتكون التكوين الطائفي في إسرائيل من الشرائح و«الطبقات» الاجتماعية التالية:

أ ـ الشريحة الهامشية المستخدمة التي تعتمد على الإعانات الاجتماعية، والمشوهون، والمجرمون، والشبان المنبوذون... إلخ. ومعظمها شرقية تقريباً.

---

(١٨١) المصدر نفسه، ص ٧٧٢ ـ ٧٧٣.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٧٧٧.

ب ـ الطبقة العمالية الدونية المكوَّنة من عمال الإنتاج والخدمات غير المهنية أو حتى المهنية، والذي يضعهم دخلهم الفردي على عتبة، أو تحت خط الفقر كلها شرقية تقريباً.

ج ـ الطبقة العمالية العليا المكونة من عمال مهنيين، وكذلك من عمال إنتاج وخدمات أخرى ليسوا فقراء، وهذه الطبقة معظمها شرقية.

د ـ الطبقة الوسطى المكونة من الموظفين والمعلمين في المدارس الابتدائية، والتقنيين، والخبراء والمهندسين، وقسم من الجامعيين، وأصحاب المحالّ التجارية، وصغار التجار... إلخ. هذه الطبقة متوازنة من الناحية الطائفية مع أفضلية للأشكناز.

هـ ـ الطبقة الوسطى العليا، معظمها من الأشكناز.

و ـ طبقة النخبة المكونة من رجال السلطة، وكبار الموظفين، وكبار المديرين في القطاع الخاص وفي أصحاب المهن الحرة، وقيادة عالم الثقافة... إلخ. هذه الطبقة كلها تقريباً من الأشكناز(١٨٣).

استناداً إلى المقاربات السابقة يتبين أن هنالك وجهات نظر إسرائيلية مختلفة، في رؤية سلبية الرابطة بين الطائفية والجيش أو إيجابيتها، تتجلى في النقاط الثلاث التالية(١٨٤):

(١) أن الخدمة العسكرية الإجبارية التي تسري بصورة متماثلة على الأشكناز والشرقيين تضمن للشرقيين مكانة متساوية وانتماءً كاملاً للمجتمع.

(٢) إن انفتاح الجيش لتحقيق الإنجازات لا يعمل لمصلحة المتحدرين من أصل شرقي، إذ إن دونيتهم الطبقية في المجتمع لا تشكل حاجزاً أمام تقدمهم في الجيش. والجيش الإسرائيلي خلافاً لجيوش كثيرة أخرى، هو أقل مراعاة لطبقية المدنية، وهو أكثر «ديمقراطية» لجهة المقاييس المتبعة فيه من أجل الحصول على المكانة. وليست فيه قيود أمام ترقية الضباط كتلك السائدة في جيوش أخرى، وليست لديه أكاديمية عسكرية، والثقافة الثانوية ليست شرطاً للقبول في دورات الضباط، والثقافة الأكاديمية لا تمنح رتب الضباط تلقائياً، ومسيرة التدريب والإعداد هي شرط أساسي للترقية،

---

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٧٨٢ ـ ٧٨٣.

وليس هناك تقليد لتجنيد الضباط من شريحة اجتماعية واحدة، وليس هناك زمرة من الضباط منغلقة على نفسها. على الرغم من أن القريبين من «المركز» (ولا سيَّما الأشكناز من أبناء الكيبوتسات، والموشافيم والمتخرجين من المدارس الثانوية وأبناء القدامى) هم الذين يشغلون الوظائف في الوحدات الممتازة في الجيش.

ولكن الحقيقة التي مفادها أن معظم الرجال يجنَّدون، تؤكد أن أي طبقة أو طائفة لن تحصل في الجيش على احتكار للكفاءات والمعلومات التي يمكن استغلالها للحصول على مناصب عليا في الحياة المدنية مثل: الاقتصاد والسياسة.

(٣) نظراً إلى أن الرتبة العسكرية هي مقياس يساهم في تكوين المكانة، وربما في إضعاف الوزن النسبي لحجم المكانة الأخرى، فإن الحصول على رتبة قائد ليس ضابطاً أو ضابطاً صغيراً، إنما هو جزءٌ ذو دلالة للمتحدرين من أصل شرقي الذين تميل مكانتهم الاجتماعية والطائفية نحو كونها أقل شأناً من مكانة الأشكناز[١٨٥].

وعلى أساس المقولة البديلة فإن ملامح العلاقة بين الطائفية والجيش تتمثل بما يلي:

(أ) نظراً إلى أن الجيش الإسرائيلي هو «جيش الشعب»، فهناك موازاة بين أحجام المشكلة الطائفية في الجيش والمجتمع، مع أن قوتها أكبر في الجيش، أي أن المقاربة الطائفية أكثر حدة، ولكن الهدوء الطائفي أكبر هو أيضاً.

(ب) إن مساهمة الجيش الإسرائيلي في المجتمع، لجهة تحسين أوضاع الشرقيين كمواطنين مستقلين ومفيدين وإضعاف ارتباطهم الطائفي، هي مساهمة ضئيلة جداً.

(ج) إن النتيجة السلبية للمشكلة الطائفية، كما تنعكس على الجيش لجهة النوعية والمعنويات المتدنية للجنود الشرقيين والتوترات الطائفية في الجيش، هي نتيجة محدودة جداً.

(د) نظراً إلى انخفاض «مناعة» الجيش «وعزلته»، وتصاعد الغليان الطائفي في المجتمع، تبرز عدة إمكانات لتفشي المشكلة الطائفية في الجيش الإسرائيلي[١٨٦].

---

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٧٧٥.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٧٨٠.

يسير تدرج الرتب العسكرية في الجيش الإسرائيلي من الأدنى إلى الأعلى وفق الشكل التالي: ملازم (سيغن)، ملازم أول (سيغن ريشون)، نقيب (سيرن)، رائد (راف سيرن)، مقدم (سيغان ألوف)، عقيد (ألوف ميشنيه)، عميد (تات ألوف)، لواء (ألوف)، جنرال (راف ألوف)(١٨٧).

لكن بنية هذا الجيش هرمية، والتقسيم «الطبقي» فيه هو بحسب الرتبة ونوع العمل الذي يمارسه المجند. وهناك تصنيفات مختلفة داخل الجيش الإسرائيلي منها: تصنيف جنود الخدمة الإلزامية والاحتياط إلى أنفار وقادة ليسوا ضباطاً، وضباط صغار (من ملازم حتى مقدم)، وكبار الضباط من (عقيد إلى عميد)، وقادة الجيش (الألوية)، ويتم هذا التصنيف حسب الرتبة ونوع العمل. ويتم التقسيم أو التصنيف الطبقي في الجيش وفق الوظيفة، كما في المجتمع الواسع، لكنه لا يلاحَظ كثيراً، إنما يعبِّر عن ذاته في المهام المختلفة لوحدات وأسلحة الجيش، مثل المهام القتالية الانتقائية التي تقوم بها وحدات الاستطلاع، والمظليين والكوماندوس البحري والطيران. وتقابل هذه المهام مهام خدمية متدنية مثل: الطبخ، وقيادة المركبات والحراسة(١٨٨).

ولدى المقارنة بين التقسيم الطائفي ـ الطبقي في التجمع الاستيطاني الصهيوني، والتقسيم ذاته داخل الجيش الإسرائيلي، يذهب سامي سمّوحة(١٨٩)، إلى أن التمثيل الهرمي لأبناء الطوائف الشرقية في الانتقال من شريحة إلى أخرى هو تمثيل واسع ولا سيّما في الجيش. وفي أوساط القادة الذين هم ليسوا ضباطاً، فإن التمثيل متوازن وتتضمن شريحة الضباط الصغار في الخدمة النظامية أقلية شرقية. ولا بدّ من الافتراض أن الشرقيين يشكلون أقلية أكبر بين شريحة صغار الضباط في الخدمة الدائمة التي تجري التعيينات فيها بصورة روتينية جداً (بالنسبة إلى رتب الملازم والنقيب والرائد والمقدم)، ولكن بالنسبة إلى شريحة كبار الضباط (من رتبة عميد وما فوق)، فإن نسبة الشرقيين لا تزال صغيرة، مع أنها تسير في خط متصاعد. ويبدو أن هناك تقسيماً طائفياً شبيهاً قائماً وفق الأسلحة والمهن العسكرية إذ إن الأشكناز أكثر احتشاداً في الأسلحة والمهن المهمة المرموقة(١٩٠).

---

(١٨٧) الأشقر، المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١٨٨) سمّوحة، «الطائفية والجيش في «إسرائيل»: أطروحات للنقاش،» ص ٨٨٥.

(١٨٩) يهودي عراقي مختصّ في علم الاجتماع ومدرّس في جامعة حيفا، ومتخصّص في علاقات العرب واليهود في إسرائيل.

(١٩٠) المصدر نفسه.

ويخلص الباحث الإسرائيلي سامي سمّوحة إلى أن الانقسام الطبقي الطائفي في الجيش الإسرائيلي يعكس الانقسام الطبقي الطائفي في «المجتمع» الإسرائيلي، والترقية في الجيش تتم ـ إذن ـ وفق المكانة الاجتماعية المدنية(١٩١).

ويفترض «سمّوحة» أيضاً أن التقسيم الطبقي الطائفي في الجيش أشد خطورة منه في المجتمع لأسباب عديدة: أولها، أن الجيش الإسرائيلي وهو أقل تعرضاً لضغوط خاصة أو سياسية من أجل تحقيق المساواة الطائفية؛ وثانيها، أن الشريحة الدنيا في الجيش الإسرائيلي هي شرقية في حين أنها غربية في المجتمع الإسرائيلي، عدا أن تجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي يسيء بصورة غير مباشرة إلى المتحدرين من أصل شرقي الذين يضطرون إلى أن يملؤوا بأنفسهم الوظائف الحقيرة في الجيش؛ وثالثها، أن التقسيم الطبقي الطائفي في الخدمة العسكرية النظامية يتعلق بمعظمه تقريباً بمواليد البلد، الأمر الذي يبرز استمراريته من جيل إلى آخر وتحويله إلى ظاهرة دائمة في المجتمع الإسرائيلي(١٩٢).

وسبق للباحث الإسرائيلي يشعياهو بن فُرات أن وجد أن عدم وجود عدد كافٍ من الضباط من أصل شرقي في الجيش، يعود إلى أسباب تتعلق بمستوى الثقافة والتعليم وعدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، فالانخفاض النسبي في عدد أبناء الطوائف الشرقية، في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ينعكس بصورة موازية في الجيش. وأبرز ـ بن فُرات ـ معطيات المشكلة كما تبدو في الجدول الرقم (٤ ـ ١٢)(١٩٣).

واستنتج «بن فرات» ثلاث ظواهر بارزة هي: الانخفاض العام في نسبة الجنود الذين هم وآباؤهم من مواليد الشرق والغرب، وخصوصاً بالنسبة إلى مواليد الغرب. والارتفاع النسبي مرة ونصف المرة في نسبة الجنود من مواليد البلد وآبائهم من مواليد الغرب. والظاهرة الأكثر أهمية، هي الزيادة الكبيرة حتى خمسة أضعاف في نسبة الجنود الذين آباؤهم من أصل شرقي بين مجموع أفراد الجيش الإسرائيلي. وأخذت الثغرة بين نسبة الأفراد من أصل شرقي في جيش إسرائيل وبين نسبتهم بين الضباط في الازدياد،

---

(١٩١) المصدر نفسه، ص ٨٨٦.

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٨٨٩.

(١٩٣) يشعياهو بن فُرات، «التفاوت الاجتماعي ـ الطائفي والفقر في إسرائيل،» نقلاً عن: مجلة الدراسات الفلسطينية، ملحق العدد ١٦ (آب/أغسطس ١٩٧٣)، ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

ونتيجة لذلك، قد يتطور ويزداد الشعور بالخيبة بين الذين هم من أصل شرقي، إذ إن تمثيلهم على مستوى الضباط لا يعكس نسبتهم في الجيش كما ينبغي[١٩٤].

الجدول الرقم (٤ ـ ١٢)

التركيبة الإثنية للجيش الإسرائيلي

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الأصل	١٩٦٤	١٩٧٢
الجندي والده من أصل شرقي	٣٣	١٩
الجندي والده من أصل غربي	٣٣	٩,٥
الجندي من مواليد البلد، الآباء من أصل شرقي	٧	٣٥
الجندي من مواليد البلد، الآباء من أصل غربي	٢٢	٣٤
الجندي ووالده من مواليد البلد	٥	٤,٣

واهتم بهذه الصورة باحثون إسرائيليون كثر من أهمهم وأشهرهم ـ إلى جانب سامي سمّوحة ـ «موشيه ليساك» أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس، الذي حدد علاقة الجيش بالسياسة وأساليب السيطرة الحزبية على الجيش وذلك لرصد حالة الحراك البطيء في مراتب ومهام اليهود السفارديم في الجيش.

فبصدد العلاقة بين الجيش والسياسة يذكر «ليساك» أن الجيش الإسرائيلي لم يُعزل عن عملية التسييس الواسعة النطاق في إسرائيل. ويتمثل ذلك عملياً بأن رؤساء الوزارات ووزراء الدفاع كانوا يأخذون في الاعتبارات السياسية والحزبية في تعيين كبار الضباط خاصة في السنوات العشرين الأولى من وجود إسرائيل[١٩٥].

ووجد «ليساك» أن أساليب السيطرة الحزبية على الجيش التي اعتمدها حزب «مباي» في الخمسينيات والستينيات تمثلت بـ «استخدام التعيينات كأداة للتحكم في آلية عمل قيادة الجيش واستمالة كبار الضباط، وتشريب قيادة الجيش الأفكار السياسية

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

(١٩٥) إبراهيم عبد الكريم، «الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي: مكانة الجيش في التجمع الإسرائيلي،» الأرض، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٥.

للحزب. وبيّن ربع القرن الأول من وجود إسرائيل نجاح المباي في هذه العملية، بيد أنه مع بداية أعوام الستينات وخلال أعوام السبعينات، أخذت أهمية التعيينات والاعتبارات الحزبية في المجال العسكري تضعف»(١٩٦).

نجد مقابل طروحات واستنتاجات «موشيه ليساك» أن الكاتب الإسرائيلي «روبيك روزنتال» يرى العلاقة بين الجيش والسياسة في السياسة ترجع إلى أن هذا الجيش يختلف عن كثير من جيوش العالم في مجال محافظته على اختصاصه ومهمته المحددة له، «وأن رجال الجيش لا يتفقون على رأي واحد؛ لولا أن الجيش يعتبر في الوقت ذاته من نوع جماعة محددة صاحبة هدف محدد. لذا يحاول الابتعاد عن التدخل في السياسة ويحظر على الضباط تعاطيها، طالما بقوا في الخدمة، على الرغم من أن كل واحد منهم يحمل معه فكرة معينة من الأفكار الأيديولوجية المعروفة في إسرائيل»(١٩٧).

وقد أسهب الباحث الإسرائيلي يونثان شم ـ أور في توضيح آلية الصعود إلى قمة الهرم العسكري في الجيش والتمايز بين اليهود الشرقيين والأشكناز. وفسّر بطء تقدم اليهود الشرقيين وتواضع مكانتهم في الجيش مقابل سرعة تقدم الأشكناز وتبوُّئهم مراكز عليا في الجيش. ووجد «يونثان شم ـ أور» أن آلية الصعود إلى قمة الهرم العسكري تعتمد ظاهرياً الكفاءة كمعيار، لكن عملياً هنالك أمور واعتبارات أخرى لتسريع عملية الصعود نحو قمة الهرم العسكري. فالأركان العامة تضم أشخاصاً تعلموا كيف يرتقون داخل الجهاز، حيث تتم الترقية بناء على رأي واحد من جانب المسؤول المباشر، وهذه هي نهاية المطاف الآلية أو الطريقة المتبعة لترقية الذين يمتثلون لأمر هذا المسؤول. حيث يعرف الضابط أن ترقيته في الجيش تتعلق برأي القائد المسؤول عنه مباشرة، وبسبب الفترة القصيرة في المنصب فإن ذلك سيكون بشكل عام شخصياً فإذا ما أعطاه قائده علامة جيدة، فإنه سيتقدم.

ويرى «شم ـ أور» أنه يمكن تجنُّب ذلك عبر تمديد فترة المكوث في كل منصب. وفي حالة كهذه فإن فترة الخدمة المحددة ـ التي ستطول في كل منصب ـ سترغم القائد المسؤول بالذات، النظر جانباً إلى الجنود وإلى الإطار الذي يشغلونه(١٩٨).

---

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

وقد تعمقت ظاهرة الولاء الشخصي في الجيش عقب العمل بنظام المهنتين في الجيش، الذي أدخله موشيه دايان بين الأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨. ويؤدي هذا النظام ـ على حد تعبير أحد الباحثين ـ إلى ميول نخبوية ضمن إطار الضباط النظاميين. ومن ثم ضمن الجيش الإسرائيلي. وإن تطور الجيش وطريقة تقديم الضباط فيه، أوجدا جيلاً جديداً من القادة قريبين بعقليتهم من نظرائهم في الجيش الأمريكي، وبعيدين من الآباء الذين أسسوا الجيش الإسرائيلي في العقدين الأول والثاني لإنشائه[١٩٩].

تفيد دراسة أصول البنية القيادية في الجيش الإسرائيلي أن ذوبان المجموعات العرقية ضمن الجيش الإسرائيلي لا يزال بعيد المنال، حيث يشكل اليهود الشرقيون اعتباراً من السبعينيات ـ نحو ٦٠ بالمئة من المجندين، و٣٠ بالمئة من تلاميذ الضباط و١ بالمئة من الضباط القادة. كما تتألف القيادة العليا للجيش من نخبة أشكنازية من الكيبوتس ومن حركات تعود في أصولها إلى مجموعات المهاجرين الأوائل في أواخر القرن الماضي. ويذكر «شلومو فرنكل» في كتابه عن متخذي القرارات في إسرائيل أن ٣ بالمئة فقط من ضباط الجيش من رتبة مقدم وما فوق هم أبناء الطوائف الشرقية. ويعَدُّ على الأصابع الضباط الشرقيون الذين وصلوا في الجيش إلى رتبة عميد. ويذكر، في هذا السياق، باحث محايد أن الجيش الإسرائيلي يمنح فرصاً أفضل للأشكناز للأكثر تعلماً وثقافة. بينما يحرم اليهود الشرقيين هذه الفرص. وبالرغم من أن جيلاً ثالثاً من الشرقيين ولد وتعلم في إسرائيل فإن عدداً ضئيلاً منهم وصل إلى رتب عالية مسؤولة في الجيش، وربما لا تزيد نسبتهم على ١٠ بالمئة من مجموع الضباط[٢٠٠].

وفي سياق البحث أيضاً، في الأصول الطائفية «العرقية» لرؤساء الأركان يُشار إلى أن الذين شغلوا مناصب رئاسة الأركان بلغ عددهم ثمانية، منهم ٦١,٦ بالمئة من مواليد فلسطين وهم: يغال يادين، موردخاي ماكليف، موشيه دايان، إسحاق رابين، موردخاي غور، رفائيل إيتان، موشيه ليفي، ودان شومرون. كذلك كان هناك أربعة منهم من مواليد أوروبا الشرقية أو ٣٠,٨ بالمئة وهم: يعقوب دوري، حاييم لاسكوف، اتسي تسور، وديفيد بن إليعازر. وهناك شخص واحد من بين الذين تولوا رئاسة الأركان كان من مواليد أوروبا الغربية أو ٧,٦ بالمئة وهو حاييم بارليف المولود في النمسا عام ١٩٢٤. وبحسب الأصول العرقية لهؤلاء القادة وجد أن ١٢ منهم أو ٩٢,٣ بالمئة كانوا من

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١١.
(٢٠٠) المصدر نفسه.

الأشكناز أو يهود الغرب مقابل شخص واحد من اليهود السفارديم أو يهود الشرق أي يهود البلدان الآفروآسيوية، وهو موشيه ليفي، المولود في إسرائيل لأبوين من أصل شرقي[٢٠١].

وقد أشار الصحافي الإسرائيلي ياعيل فيشباين المهتم بالطائفية في الجيش الإسرائيلي إلى أن نسبة الضباط الأشكنازيين في جيش «الدفاع» تزيد على نسبة الشرقيين بصورة كبيرة، وأن نحو ١٢ بالمئة من الجنود من أصل أشكنازي ممن يؤدون الخدمة الإلزامية يصلون إلى رتبة ملازم وملازم أول مقابل ٣,٣ بالمئة من الجنود من أصل شرقي. وفي الرتب الدنيا: جندي، وجندي أول؛ تميل الكفة لمصلحة الشرقيين، فنحو ٢٩ بالمئة من الجنود من أصل شرقي وهم في هذه الرتب العسكرية مقابل ٢٥,٤ بالمئة من الجنود الأشكنازيين، وفي رتبة رقيب ورقيب أول هناك أفضلية للأشكنازيين: فنحو ١٩ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة تقريباً من الشرقيين[٢٠٢].

• عينة من الضباط الشرقيين

تزايد عدد اليهود الشرقيين في رتبتي عميد وعقيد. وفي شهر آب ١٩٨٦، تم تعيين العميد ديفيد أحمون قائداً لوحدة الاتصال في لبنان، وهو من مواليد الدار البيضاء عام ١٩٤٧، وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٤٨ وتطوَّع في الجيش عام ١٩٦٥[٢٠٣].

وفي عام ١٩٨٦ رقي المقدم «يمزقئيل هانوف» رئيس قسم الطاقة البشرية في حرس الحدود إلى رتبة عقيد. و«هانوف» من مواليد العراق ١٩٣٣، ويخدم في حرس الحدود منذ العام ١٩٥٦[٢٠٤].

كما تم تعين العميد «حجاي شالوم» رئيساً لشعبة المهمات، وذلك في شهر أيار/ مايو ١٩٩٢، وهو من مواليد ليبيا عام ١٩٤٦، وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٤٩، وانضم إلى الجيش عام ١٩٦٣، وخدم في سلاح المدفعية والمدرعات وشغل وظائف مختلفة

---

(٢٠١) عماد جاد، «العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢٠٢) ياعيل فيشباين، «نسبة الضباط الأشكنازيين في الجيش،» دافار، ٢/ ٨/ ١٩٩٣.

(٢٠٣) النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية الصادرة عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية (دمشق)، ٩/ ٨/ ١٩٨٦.

(٢٠٤) النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية الصادرة عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية (دمشق)، ١٨/ ٣/ ١٩٨٦.

كضابط تسليح[٢٠٥]. وقد عُيِّن عام ١٩٩٤ قائداً لمنطقة الجنوب. وهو ذاته الذي تولى سابقاً مهام مدرسة الضباط في «متسبية رامون»، وقاد لواء المظليين في عام ١٩٨٦. وكان أحد المشاركين في عملية عينتبي عام ١٩٧٦[٢٠٦].

أما العميد «غابي أوفير» الذي عُيِّن في شهر تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩٤ قائداً لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة، خلفاً لـ «موفاز»، فهو من مواليد مراكش وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٥، وتجنَّد في لواء المظليين عام ١٩٦٨، وبعد ذلك انتقل إلى لواء «غولاني» برتبة قائد كتيبة إلى أن وصل إلى منصب قائد اللواء. وفي حرب ١٩٧٣، كان قائد سرية في لواء غولاني، وفي بداية الانتفاضة الفلسطينية عُيِّن قائداً أول لفرقة الضفة الغربية. وفي كانون الثاني ١٩٩٠، انتقل إلى سلاح المدرعات وعُيِّن قائد فرقة احتياط، وتولى قيادة قوات الجيش الإسرائيلي في لبنان لفترة قبل أن يرفَّع إلى رتبة لواء[٢٠٧].

وفي أوائل عام ١٩٩٥ عين العميد «حاييم يفرح» في منصب ضابط استخبارات رئيسي بدلاً من العميد «دورون تامير». و«يفرح» من مواليد المغرب عام ١٩٤٥، هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٨ والتحق بالجيش عام ١٩٦٤، وشغل سلسلة وظائف في أجهزة الاستخبارات، وهو مجاز في علوم الشرق الأوسط والجغرافيا من جامعة تل أبيب ودرجة ماجستير في الجغرافيا من جامعة حيفا. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ عُين قائداً لوحدة الارتباط مع القوات الأجنبية ورُقِّي إلى رتبة عميد وفي تموز/ يوليو ١٩٩٢، عين ملحقاً عسكرياً في فرنسا[٢٠٨].

إن تفحص هذه العيِّنة العشوائية من الضباط ذوي الأصول الشرقية الذين وصلوا إلى مراتب عسكرية هامة في الجيش الإسرائيلي، يدلل على أن آلية صعود هؤلاء والقاسم المشترك بينهم يتمثل بأدائهم مهام متميزة على الصعيد العسكري إزاء العرب والفلسطينيين من مثل: المشاركة في عملية عينتبي (في أوغندا) ضد مجموعة فدائية إلى المشاركة في مختلف الحروب التي شنتها إسرائيل ضد البلدان العربية. وهذا الأمر، أداء مهام عسكرية عدوانية متميزة ضد العرب والفلسطينيين، ينسحب أيضاً على الأشكناز، لكن أهميته السياسية لجهة الولاء وإثبات الصدقية.

(٢٠٥) الأرض، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٨٦.
(٢٠٦) السفير، ١١/ ١١/ ١٩٩٤.
(٢٠٧) المصدر نفسه.
(٢٠٨) «النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، ١٨/ ١/ ١٩٩٥،» مؤسسة الأرض (دمشق) (١٩٩٥).

يضاف إلى ذلك أن قلة من ضباط هذه العيّنة تحمل كفاءات علمية عالية. وعلى هذا الأساس نعتبر أن العامل الحقيقي والأساسي في تدرج اليهود الشرقيين في سلم الرتب العسكرية، هو الولاء السياسي وإثبات درجة عالية من العداء للعرب والفلسطينيين.

وهناك أسباب عديدة تجعل قيادة الدولة عموماً ورؤساء الجيش فيها بحاجة إلى الطائفية كمقياس لتخمين درجة الولاء ومستوى قدرة الفئات السكانية من أجل تخطيط أمن الدولة. أول هذه الأسباب أن الطائفية هي ظاهرة جماعية يميل رؤساء المؤسسة الأمنية إلى استخدامها مفضلّين بذلك التعامل مع الجماعات من التعامل مع الأفراد لاعتبارات تتعلق بالسهولة والنجاعة. وثانيها، أن يُعزى إلى الطائفة عقلية أو ثقافة معينة الأمر الذي يتيح إرساء التوقعات ليس على المواقف المتغيرة، وإنما على معطيات ثابتة نسبياً.

وثالثها أن الطائفة بمنزلة الهوية التي تتضمن ذكريات وأماني مشتركة تشمل مواقف إزاء الدول مثل (الغربة، العداء، الوطنية... إلخ.)؛ ورابعها، في معظم الحالات يكون للطائفية بُعد دولي. فعندما تجتاز، روابط الطائفة الحدود المصطنعة للدولة، من شأنها أن تؤثر في مسلك الطائفة تجاه دولة أجنبية. وأخيراً، للطائفة أيضاً قاعدة إقليمية، أو تجمّع جغرافي ذو انعكاسات مباشرة على الأمن(٢٠٩).

وتعد الطائفية في إسرائيل ضرورية، نظراً إلى أهمية نشوء أي ردة فعل عنيفة من اليهود الشرقيين على مكانتهم الدونية، سواء في الجيش أو غيره من أجهزة السلطة في إسرائيل، وإضافة إلى ذلك أهمية مواقفهم من الصراع العربي ـ الصهيوني واحتمالات تسوية هذا الصراع.

إزاء أهمية موقف اليهود الشرقيين من الصراع العربي ـ الصهيوني، أكد بعض الباحثين الإسرائيليين أهمية الحروب في تعديل أوضاع ومكانة اليهود الشرقيين في الجيش؛ فالحرب المستمرة التي تقترن بحرب نفسية متشعبة تضيف إلى الثقافة «الوطنية» مدماكاً من الأساطير، والتصورات، والقيم، ونمط حياة معيناً. فالصراع الإسرائيلي ـ العربي يشكل أداة لرفع المعنويات وتشكيل التصورات المختلفة لليهود والعدو. وفي أساس التصور «الوطني» اليهودي شعور بالتفوق في النوعية والإيمان، وعدالة النضال، في حين يتم التشديد في تصور العدو على التفوق الكمّي، والعقلية

(٢٠٩) سمّوحة، «الطائفية والجيش في «إسرائيل»: أطروحات للنقاش،» ص ٧٧٧.

والعقلانية. وفي الأسطورة «الوطنية» الرسمية يتمتع الشرقيون بهذا التصور الإيجابي كيهود إسرائيليين. وتفرز الحروب المتواترة في نظر الأشكناز والشرقيين على السواء أبطالاً قوميين ووحدة محاربين، وأماني وذكريات تاريخية مشتركة وأنماط تفكير وأنماط سلوك وحياة متشابهة. والحقيقة التي مفادها أن الجيش الإسرائيلي، خلافاً للأحزاب مثلاً، هو مؤسسة نشأت رسمياً مع إعلان الدولة، وأن حروبه وقعت خلال فترة قيام الدولة، والظروف التي تشكل تطوره هي إسرائيلية. سهلت هذه الحقيقة على الشرقيين التماثل معه، والإحساس بالمشاركة في إنجازاته وانتصاراته والاستعداد للانصهار في داخله[٢١٠].

كما يعتقد الإسرائيليون أن «النزاع الإسرائيلي ـ العربي» يمكن أن يواصل القيام بوظائف توحيدية كونه يمس الوجود، وهو يعني بالنسبة إلى إسرائيل أن هزيمة في الحرب مآلها التصفية. وهذا نوع من «النضال» الذي يتطلب تعاوناً على مستوى جميع الطوائف لدرء الخطر المصيري، إذ إنه عندما يكون الجميع في مركب واحد فإن التهديد الأمني يطغى على الانقسام الطائفي[٢١١].

ومقابل استنتاج الإسرائيليين أن «الطائفية هُزمت في ميدان القتال»، يعتقد قسم آخر منهم أنه ليس للخدمة العسكرية، والمشاركة في الحروب، في المجتمعات المنقسمة تأثير توحيدي وحسب، وإنما أيضاً تأثير تقسيمي على المدى البعيد. ولا شك في أن الغليان الطائفي في السبعينيات، الذي بدأ بثورة الفهود السود، تغذّى بأعمق أشكاله من حرب الأيام الستة، وحروب الاستنزاف، وحروب يوم الغفران. وقد اشترك في هذه الحروب اليهود الشرقيون بصورة جماعية وحيوية لأول مرة. ومن الصعب تخيُّل هذه الحروب من دونهم. كما أن تحمُّل العبء الأمني الذي تعاظم بعد سنة ١٩٧٣، أكد ازدياد أهمية مساهمة المتحدرين من أصل شرقي، فالاشتراك في الجهد الأمني يعزز لدى الشرقيين الرغبة في أن يصبحوا متساوين وشركاء في المجتمع الإسرائيلي ويشحذ حساسيتهم إزاء عدم المساواة والغبن. لقد باتوا يدركون أن مكانتهم في المجتمع لا تتحسن على أثر مساهمتهم في الأمن، وأنهم لا يستطيعون منافسة الأشكناز على أساس متساوٍ في الجيش ولا في الحياة المدنية[٢١٢].

---

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٩١.
(٢١١) المصدر نفسه.
(٢١٢) المصدر نفسه، ص ٨٩٢ ـ ٨٩٣.

ويُقدَّر أن أبناء الطوائف الشرقية يشكلون ٣٠ بالمئة فقط من الضباط في الجيش الإسرائيلي. ويجد العدد المحدود ليهود البلاد العربية في الجيش الإسرائيلي تفسيره بالإضافة إلى ظروف التمييز، في عوامل تاريخية مفادها أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لم تنبثق من فراغ، وإنما هي تمثل صورة من صور تطور المؤسسات والتقاليد العسكرية الصهيونية السابقة على عام ١٩٤٨ حيث كانت السيادة والأولوية للمهاجرين الأوروبيين.

ويلاحَظ أن هذا التمييز لم يؤثر في تكتل الجيش الإسرائيلي لأسباب عدة منها أن خضوع الجيش الإسرائيلي، كأي جيش آخر، لنظام الانضباط العسكري، وأن العلاقة بين الرتب الأدنى والأعلى من الضباط تخلو من الشوائب البيروقراطية والعسكرية. ويرى البعض أن القيادة في الجيش الإسرائيلي لا تعتمد على مبدأ النخبة، أي أن الضباط يعتمدون على ولاء الرجال بسبب قدرتهم على القيادة، وتحت حدة السلطوية العسكرية لمصلحة التماسك الجماعي كدافع للقتال. فضلاً عن ذلك، فإن الجيش الإسرائيلي نفسه يقوم بدور حيوي في تحقيق التكامل الاجتماعي، وكان بن غوريون قد حدد تصوره لدور الجيش بقوله «إن الجيش يجب أن يكون مركزاً تربوياً وريادياً للشباب اليهودي، وأداة لتجميع الطوائف والذين يعيشون في الشتات»[٢١٣].

ويرصد الإسرائيليون ثلاثة تطورات محتملة لنشوء ارتباط مباشر بين الانقسام الطائفي وبين المؤسسة الأمنية والسياسية الخارجية: **أولها**، امتداد النضال من أجل المساواة الطائفية إلى الجيش؛ **وثانيها**، نشوب أزمة ثقة لدى قسم من المتحدرين من أصل شرقي، ربما يؤدي إلى عصيان مدني أو مكشوف. وتجسد مثال هذا الاحتمال في فترتين زمنيتين قصيرتين نسبياً: ففي عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، نشطت في ثلاث مدن إسرائيلية كبرى الحركة السرية الطائفية «جبهة المساواة الوطنية»، التي قادها عميل سري إسرائيلي سابق، ومارست في الأساس نشاطاً يتعلق بإلصاق الإعلانات. وخلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، نشط مجلس الفارّين من الجيش الإسرائيلي، أو مجلس المجرمين الأحداث، الذي أحرق مصانع مختلفة ومن بينها مصنع كارغل، ومبنى جريدة هآرتس. **والتطور الثالث**، هو إمكان استمرار مسار تبلور الانقسام السياسي ـ الطائفي عندما يتكتل معظم اليهود الشرقيين حول كتلة يمينية ـ صقرية، وأكثرية الأشكناز حول كتلة معتدلة نسبياً.

---

(٢١٣) عبد المجيد، **اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها**، ص ٧٩.

إن التطورين الأخيرين، واللذين يبدوان متناقضين ظاهرياً، لا يلغيان بعضهما بعضاً. فالأول يؤكد «الطاقة الكامنة الحمائمية» لدى الشرقيين في حين أن الثاني يؤكد «صقريتهم الفعلية». ويمكن المجيء بحجج عديدة لتعزيز هذه المقولات المتكاملة.

فمن جهة، تتجلى الطاقة الكامنة الحمائمية في غياب الشرقيين البارز عن حركات صقرية راديكالية مثل «هتحياه» و«كاخ»، وفي التقارب الثقافي والتعايش التاريخي مع العرب، والتي تؤهل المتحدرين من أصل شرقي ليشكلوا جسراً للسلام في الشرق الأوسط، وفي إمكان أن يؤدي تعميق الوعي السياسي لدى الشرقيين إلى تحويلهم إلى حمائم. ومن جهة أخرى، تتجلى صقرية الشرقيين في تأييد الكتلة اليمينية ـ الصقرية ككتلة الليكود، وفي غياب الجمهور الشرقي عن حركات حمائمية بارزة مثل شيلي وراكاح، وفي العناء والاضطهاد اللذين اختبراه اليهود في البلاد العربية خلال الجيل الذي سبق هجرتهم إلى البلد، وفي الثقافة المتدنية التي تزيد الانجذاب إلى الصيغ الصقرية الغيبية، وفي الحاجة إلى إظهار «العداء للعرب» للتخلص من الوصمة العربية التي يوصمها الأشكناز للشرقيين، وفي كون الشرقيين في موقع من التنافس مع العرب في إسرائيل على الموارد والأعمال نفسها وما شابه ذلك[٢١٤].

وأخيراً، يمكن تتبع أوجه التمييز الإثني بين اليهود الشرقيين والأشكناز في الجيش الإسرائيلي، على النحو الآتي: على صعيد التراتبية أو توزُّعهم على أسلحة الجيش الإسرائيلي وطبيعة مهامهم، وعلى قاعدة المقاربات والمقولات الإسرائيلية التي عالجت العلاقة بين الطائفية والجيش، وصورة خارطة الأمن الصهيوني، وأيضاً الخارطة الطبقية ـ الطائفية في الجيش، وسمات عملية التقدم نحو المراتب العليا فيه، إضافة إلى تبيان علاقة الطائفية في الجيش بالصراع العربي ـ الصهيوني. ولدى ربط أوضاع اليهود الشرقيين بالمرحلة التي وصلت إليها عملية بناء المشروع الصهيوني، في ظل محاولات تسوية الصراع، يتبين أن أوضاع اليهود الشرقيين في الجيش الإسرائيلي، وبناءً على وظيفته المنسجمة مع السمة الأساسية لإسرائيل (الثكنة)، سوف تشهد حالة من المراوحة في المكان والاستقرار، بانتظار حدوث تغييرات نوعية تصيب جوهر وجود إسرائيل برمته، وخاصة التغيرات التي قد تكون مفاجئة أو محتملة كتداعيات لعملية تسوية الصراع.

---

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٨٩٣ ـ ٨٩٥.

وثمة ارتباط بين دونيَّة اليهود الشرقيين في الجيش الإسرائيلي وضعف درجة تمثيلهم في الأجهزة المختلفة للسلطة الإسرائيلية، فالتقدم باتجاه ردم الفجوة بين اليهود الشرقيين والأشكناز في أي مجال من مجالات النشاط السياسي والأمني والاقتصادي في إسرائيل تنعكس بسرعة أو ببطء تبعاً لنوع مجال النشاط ودرجة تأثره بالصراع العربي ـ الصهيوني بشكل مباشر أو غير مباشر.

سادساً: دور اليهود الشرقيين (بمن فيهم يهود البلاد العربية) في السلطة التنفيذية في إسرائيل

١ ـ الحكومة

تتمثل السلطة التنفيذية في إسرائيل بالحكومة، أي مجلس الوزراء، وهي الجهة المخوَّلة تسيير شؤون الدولة، واتخاذ القرارات المباشرة في ما يخص الشؤون الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ فالحكومة هي التي تصدر قرار الحرب. ورغم خضوع الحكومة نظرياً للكنيست، فإنها واقعياً هي التي تسيطر أو تملك قوّة القرار لأنها تملك أغلبية برلمانية. ويتمتع رئيس الوزراء بمكانة تفوق ما يتمتع به رؤساء الحكومات في الدول الأخرى. ولعل القانون الذي تمت بموجبه انتخابات عام ١٩٩٦ يمثل زيادة أخرى في قوة رئيس الوزراء حيث يتم انتخابه مباشرةً، وهو ما يجعل إزاحته من منصبه مهمة مستحيلة إلا بعد إجراء انتخابات عامة جديدة، أو موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على ذلك، وهو نصاب من الصعب جداً أن تلتقي عليه الأحزاب الممثلة في الكنيست.

ويمكن اعتبار النظام في إسرائيل نظاماً يقترب من الديكتاتورية حتى في علاقته بالمستوطنين، يحكمه زعيم الحزب صاحب الأغلبية (الذي هو رئيس الحكومة بشكل آلي في ظل القانون الجديد بعد أن ينتخبه الشعب)، ويُعرف الحكم باستمرار باسم رئيس الحكومة. ويتبع مكتب رئيس الوزراء مكتب خدمات الأمن الذي تتمثل فيه فروع الاستخبارات الرئيسية المدنية والعسكرية ويرأسه رئيس الموساد الذي يقدم تقاريره إلى رئيس الحكومة مباشرةً.

والوزارات الأساسية هي: الدفاع والمالية والخارجية. وخلافاً للدول الأخرى توجد وزارة للهجرة والاستيعاب مستحدثة منذ عام ١٩٦٨.

وفي الواقع، تشارك قلة من الوزراء في صنع القرار وهم من يسمَّون وزراء «الصفوة» أو «مجلس الوزراء المصغر»، وهم في العادة وزراء الدفاع والمالية والخارجية إضافة إلى رئيس الوزراء. ويوجد في الحكومة العديد من الوزراء بلا حقائب لإرضاء الأحزاب الصغيرة(٢١٥).

وتعكس ضآلة تمثيل اليهود العرب في الكنيست تأثيراتها في تمثيلهم في الوزارة إلى حد كبير. فالنظام السياسي الإسرائيلي ـ كما هو معروف ـ يسير على قاعدة النظام البرلماني، حيث يفترض أن يكون البرلمان هو مركز الثقل في النظام، وأن حزب الأغلبية في البرلمان هو الذي يقوم بتأليف الوزارة، ورغم عدم وجود إلزام في النظام الإسرائيلي بأن يكون الوزراء أعضاء في الكنيست، فقد جرى العمل بالفعل على أن تكون أكثرية الوزراء من أعضاء الكنيست(٢١٦).

ويشير تتبع تمثيل الطوائف الشرقية عموماً في الحكومة إلى نتيجة مفادها أن نسبة تمثيل هذه الطوائف حتى الحكومة السابعة عشرة لم تزد في أحسن الأحوال على ١٥,٨ بالمئة. أما من حيث الأرقام المطلقة فلم يزد عدد الوزراء الشرقيين على ثلاثة وزراء، في الوقت الذي بلغ عدد الوزراء في الحكومة أحياناً ٢٤ وزيراً(٢١٧). (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١٣).

الجدول الرقم (٤ ـ ١٣)

أبرز الوزراء الشرقيين في حكومات إسرائيل

الحكومة	رئيس الحكومة	أبرز وزراء المزراحيم
المؤقتة ١٩٤٨	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت وزير الشرطة
الأولى ١٩٤٩	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت وزير الشرطة
الثانية ١٩٥٠	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت وزير الشرطة
الثالثة ١٩٥١	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت وزير الشرطة
الرابعة ١٩٥٢	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت وزير الشرطة

يتبع

(٢١٥) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، مج ٧، ج ٤، ص ٢٢٤.
(٢١٦) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٢١٧) هلدا شعبان صايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، دراسات فلسطينية؛ ١٩٨٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ١١١.

تابع

الخامسة ١٩٥٤	موشيه شاريت	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
السادسة ١٩٥٥	موشيه شاريت	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
السابعة ١٩٥٥	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
الثامنة ١٩٥٨	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
التاسعة ١٩٥٩	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
العاشرة ١٩٦١	ديفيد بن غوريون	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
الحادية عشرة ١٩٦٣	ليفي اشكول	بيخور شالوم شطريت	وزير الشرطة
الثانية عشرة ١٩٦٤	ليفي اشكول	إلياهو ساسون	وزير البريد
الثالثة عشرة ١٩٦٦	ليفي اشكول	إلياهو ساسون	وزير البريد
الرابعة عشرة ١٩٦٩	غولدا مائير	إلياهو ساسون	وزير الشرطة
الخامسة عشرة ١٩٦٩	غولدا مائير	شلومو هيلل	وزير الشرطة
السادسة عشرة ١٩٧٤	غولدا مائير	شلومو هيلل	وزير الشرطة
السابعة عشرة ١٩٧٤	إسحاق رابين	شلومو هيلل	وزير الشرطة
الثامنة عشرة ١٩٧٧	مناحيم بيغن	زفولون هامر	وزير التربية والتعليم
التاسعة عشرة ١٩٨١	مناحيم بيغن	ديفيد ليفي	نائب ثانٍ لرئيس الحكومة
العشرون ١٩٨٣	إسحاق شامير	زفولون هامر	وزير التربية والتعليم
الحادية والعشرون ١٩٨٤	شمعون بيريس	زفولون هامر	وزير الشؤون الدينية
الثانية والعشرون ١٩٨٦	إسحاق شامير	موشيه كتساف	وزير العمل والرفاه
الثالثة والعشرون ١٩٨٨	إسحاق شامير	آرييه درعي	وزير الداخلية
الرابعة والعشرون ١٩٩٠	إسحاق شامير	ديفيد ليفي	وزير الخارجية
الخامسة والعشرون ١٩٩٢	إسحاق رابين	بنيامين بن إليعازر	وزير الاسكان والبناء
السادسة والعشرون ١٩٩٥	شمعون بيريس	موشيه شاحال	وزير الأمن الداخلي
السابعة والعشرون ١٩٩٦	بنيامين نتنياهو	إسحاق موردخاي	وزير الدفاع
الثامنة والعشرون ١٩٩٩	إيهود باراك	شلومو بن عامي	وزير الخارجية
التاسعة والعشرون ٢٠٠١	أريئيل شارون	سيلفان شالوم	نائب رئيس الحكومة
الثلاثون ٢٠٠٣	أريئيل شارون	سيلفان شالوم	وزير الخارجية
الواحدة والثلاثون ٢٠٠٦	إيهود اولمرت	عمير بيريتس	وزير الدفاع
الثانية والثلاثون	بنيامين نتنياهو	إيلي يشاي	وزير الداخلية

المصدر: الموقع الإلكتروني للدكتور عبد الوهاب المسيري، <http://www.elmessiri.com>.

ويشار إلى أن المقعد الذي كان مخصصاً للوزير الشرقي حتى الحكومة الثامنة شغله يهودي من مواليد فلسطين هو بيدور شترميت، وليس من يهود البلاد العربية الذين هجروا إلى إسرائيل، ولذا فإن أول ممثل ليهود البلاد العربية هو إلياهو ساسون اليهودي من أصل سوري الذي شغل منصب وزير البريد حتى عام ١٩٦٦، ووزير الشرطة في ١٩٦٧ ثم دخل يسرائيل يشعياهو الوزارة السادسة عشرة كوزير للبريد وهو من أصل يمني. ثم دخل شلومو هيلل الوزارة التي تألفت في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ كوزير للشرطة، وهو من أصل عراقي ولذا فإن أربعة من الوزراء الشرقيين ـ منهم ثلاثة من يهود البلاد العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل ـ احتلوا ٢٩ مقعداً وزارياً من مجموع ٢٩٥ مقعداً في ثمانية عشر وزارة بما فيها الوزارة المؤقتة، أي بما يقل عن ١٠ بالمئة من مجموع المقاعد الوزارية.

وعلى عكس ما كان متوقعاً فإنه مع تزايد عدد يهود البلاد العربية بعد وصول الليكود إلى الحكم في انتخابات الكنيست التاسع، لم تضم وزارة بيغن سوى وزيرين من أصل عربي هما: أهارون أبو حصيرة وزير الأديان، وهو من مواليد المغرب وينتمي إلى الحزب الديني القومي «المفدال»، وديفيد ليفي وزير الاستيعاب، وهو من أصل مغربي أيضاً وينتمي إلى حزب حيروت.

ويثار الجدل حول مدى صدق تمثيل هؤلاء الوزراء ليهود البلاد العربية حقاً، حيث يظل بمقدور القيادات الغربية للأحزاب أن تقصيهم إذا حاولوا أن يجعلوا من أنفسهم ممثلين حقيقيين للطوائف الشرقية. وعلق أحد قادة الفهود السود على ذلك بقوله «إن هؤلاء ينتمون أيضاً إلى ٢٠٠ عائلة (يقصد الفئة الاجتماعية العليا في إسرائيل) ولو كنت أنا من أقرباء هيلل (وزير الشرطة ذو الأصل العراقي) لعُيِّنت موظفاً كبيراً منذ وقت طويل». ويلاحظ أن المتمردين من أبناء الطوائف الشرقية، وخاصة في منظمة الفهود السود، أخذوا يشنون هجوماً على هذه العناصر الشرقية التي تمكنت من إيجاد مكان لها بين النخبة الحاكمة وأصبحت جزءاً من البنية القومية للهرم الاجتماعي. وبلغ هذا الهجوم حد وصف هذه العناصر «بالخيانة»[٢١٨].

وكان لليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، موقع في حكومات إسرائيل التي دعيت حكومات «الوحدة الوطنية» أو الموسعة. ويعود تشكيل أولى تلك

(٢١٨) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

الحكومات إلى عام ١٩٨٤ نتيجة التعادل في عدد المقاعد في الكنيست لمعسكر كل من الحزبين الكبيرين، أي ٦٠ مقعداً لكل منهما، وعدم قدرة أي من الحزبين على تشكيل حكومة ضيِّقة برئاسته. وتعود أسباب تشكيل حكومة «الوحدة الوطنية» عام ١٩٨٨ إلى رغبة زعيم الليكود إسحاق شامير في تشكيل حكومة تتمتع بقاعدة برلمانية عريضة حتى لا يضطر إلى تشكيل حكومة تعتمد في بقائها على الأحزاب الدينية وأحزاب اليمين المتطرف. وكانت حكومة «الوحدة الوطنية»، المبنية على أساس التعادل بين الحزبين، تتخذ قراراتها كافة في القضايا الأمنية والسياسية بالتصويت حسب الأغلبية في المجلس الوزاري المصغر الذي كان مؤلفاً من خمسة وزراء عن الليكود وخمسة عن التجمع.

ونتيجة هذا الوضع وفي غياب إجماع بين الحزبين على بعض القضايا كانت عملية التصويت تعتمد في نهاية المطاف على من وصفوا آنذاك بالمنشقين المؤقتين عن أي من المعسكرين، تماماً كما حدث مع ديفيد ليفي الذي صوَّت إلى جانب وزراء التجمع (المعراخ) عام ١٩٨٥ على قرار سحب القوات الإسرائيلية من لبنان، أو كما حدث يوم الثلاثين من آب/ أغسطس ١٩٨٧ حين صوت وزير المالية موشيه نسيم إلى جانب وزراء العمل لمصلحة قرار بإلغاء مشروع المقاتِلة الإسرائيلية الصنع من طراز «لافي». وعند قيام حكومة الوحدة الوطنية الأولى اتفق الحزبان الكبيران على أن الهدف المركزي لكليهما هو التوصل إلى حلول جذرية للأزمة الاقتصادية التي عاشتها إسرائيل في تلك الفترة، خاصة في ما يتعلق بزيادة التضخم ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات وإخراج القوات الإسرائيلية من لبنان.

ولم تكن حكومة «الوحدة الوطنية» الثانية تعبيراً عن واقع برلماني معيَّن بقدر ما كانت نتيجة رغبة شامير شخصياً في تركيب مثل هذه الحكومة. وكان أكبر إنجاز لهذه الحكومة «مبادرة السلام» التي عرفت باسم مبادرة شامير ـ رابين التي أعلن عنها الاثنان يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٩. بيد أن الحكومة ذاتها انهارت على خلفية الخلافات الحادة بين قطبيها حول عملية السلام، إذ قرر حزب التجمع الانسحاب من الحكومة قبل البدء بعملية تصويت في الكنيست يوم ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٠ على حجب الثقة عن الحكومة.

وجاء الانسحاب العمالي من الحكومة وفق خطة أعدها شمعون بيريس مع الأحزاب الدينية، ونالت منذ تلك الأيام لقب «الخدعة القذرة» الذي أطلقه إسحاق رابين على المحاولة التي قادها بيريس لإسقاط الحكومة وتشكيل حكومة ضيقة بدلاً منها تستند إلى دعم الأحزاب الدينية. وقد سقطت الحكومة فعلاً نتيجة تغيب خمسة من

بين ستة أعضاء كنيست من حزب شاس عن التصويت بحيث جاءت نتيجة التصويت بواقع ستين صوتاً إلى جانب إسقاط الحكومة و٥٥ ضد إسقاطها. وكان بيريس على قناعة تامة وقتها بقدرته على تشكيل حكومة ضيقة مع الأحزاب الدينية فألقى رئيس الدولة آنذاك حاييم هرتسوغ على عاتقه مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن المفاجأة جاءت بعد ذلك حين أعلن الحاخام شاخ (كبير حاخامات اليهود المتدينين) في خطاب ألقاه يوم ٢٦ آذار/ مارس وعُرف باسم «خطاب آكلي الأرانب» أنه لا يتفق والخطوات التي سار عليها حزب ديغل هتوراة (علم التوراة) مع التجمع. وعليه، فقد اشترط حزب شاس انضمامه إلى حكومة مع التجمع العمالي بانضمام حزب ديني آخر إلى الحكومة.

وفي الثالث من نيسان/ أبريل توصل حزب أغودات يسرائيل إلى اتفاق مع بيريس مقابل تجميد تبني قانون خاص بحقوق المواطن والذي كان يتعلق بحرية الإجهاض إضافة إلى تسليم وزارة العمل والرفاه الاجتماعي ووزارة الإسكان إلى أغودات يسرائيل. لكنه اتضح فيما بعد أن عضوي الكنيست من الحزب ذاته أبراهام فيرديغير وأليعازر مزراحي لا ينويان التصويت لمصلحة حكومة يرأسها شمعون بيريس. وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه، بدأ بيريس مفاوضات ائتلافية مع أعضاء حزب تطوير الفكرة الصهيونية، ووافق الوزير أبراهام شرير على الانضمام إلى الحكومة مقابل حصوله على وزارة المواصلات وضمان مقعد له في الكنيست على مدى دورتين متتاليتين. في السابع من نيسان/ أبريل كانت التقديرات داخل حزب العمل تشير إلى موافقة إسحاق موداعي على الانضمام إلى الحكومة مقابل الحصول على حقيبة المالية، وانضمام بيسح غروبير مقابل وزارة الزراعة، وبنحاس غولدشتاين مقابل منصب نائب وزير الدفاع. ولكن في السادس والعشرين من الشهر عينه اضطر بيريس إلى الاعتراف بفشله في تشكيل الحكومة، فلجأ رئيس الدولة ثانية إلى إسحاق شامير ليشكل حكومة جديدة عاشت إلى حين جرت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٢.

وجاء تشكيل حكومة إيهود باراك بموجب نتائج انتخابات الكنيست الخامس عشر معبِّراً عن حصول تزايد كبير في تمثيل اليهود الشرقيين السياسي في الحكومات الإسرائيلية، إذ ضمت حكومة باراك أحد عشر وزيراً من أصل شرقي، سبعة منهم من أصل مغربي وثلاثة من أصل عراقي، وواحد من أصل يمني. وهم ديفيد ليفي، شلومو بن عامي، إسحاق ليفي، إيلي سويسة، إيلي يشاي، إسحاق كوهين، إسحاق موردخاي، بنيامين بن إليعازر، داليا إيتسيك، ران كوهين، شلومو بن عزري، الذين

تسلموا على التوالي مناصب وزراء: الخارجية والأمن الداخلي والبناء والإسكان والبنى التحتية والعمل والرفاه الاجتماعي والأديان والمواصلات والاتصالات والبيئة والتجارة والصناعة والصحة(٢١٩).

واستمرت مدة الحكومة الحادية والثلاثين من ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦ حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وكانت برئاسة إيهود أولمرت. وتم عرض تشكيلة الحكومة على الكنيست يوم ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦ لمنح الثقة في اليوم ذاته. أيّد الحكومة ٦٥ نائباً وعارضها ٤٩ نائباً، في حين تغيَّب ٤ نواب عن التصويت.

وضم الائتلاف الحكومي لدى تشكيله المكوّنات التالية: حزب كاديما وحزب العمل وحزب شاس وحزب المتقاعدين. وكانت تشكيلة الحكومة لدى بدء ولايتها على النحو الآتي: - إيهود أولمرت - رئيس الوزراء وزير الرفاه. - شمعون بيريس - النائب الأول لرئيس الوزراء وزير تطوير النقب والجليل المكلف أيضاً بملف التنمية الاقتصادية الإقليمية. - تسيبي ليفني - القائمة بأعمال رئيس الوزراء وزيرة الخارجية. - عمير بيرتس - نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع. - إيلي يشاي - نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة والعمل. - شاؤول موفاز - نائب رئيس الوزراء وزير المواصلات والأمان على الطرق. - يعقوب إدري - وزير دولة «مسؤول عن التواصل بين الحكومة والكنيست». - أريئيل أتياس - وزير الاتصالات. - رافي إيتان - وزير شؤون المتقاعدين. - زئيف بويم - وزير استيعاب القادمين الجدد. - بنيامين بن إليعازر - وزير البنى التحتية. - يعقوب بن يزري - وزير الصحة. - روني بارؤون - وزير الداخلية. - أفي ديختر - وزير الأمن الداخلي. - أبراهام هيرشزون - وزير المالية. - يتسحاق هرتسوغ - وزير السياحة. - إيتان كابل - وزير دولة «مكلف بتطبيق قانون سلطة الإذاعة والتلفزيون». - يتسحاق كوهين - وزير دولة «مكلف بالمسؤولية عن المجالس الدينية».

وتعتبر حكومة نتنياهو الثانية (الحكومة الثانية والثلاثين) الليكودية، والتي تم تنصيبها مساء ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩، الحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل. وهي تضم ثلاثين وزيراً وسبعة نواب وزراء. ويتألف تحالفها من أحزاب الليكود (٢٧ مقعداً) و«إسرائيل بيتنا» (١٥ مقعداً) والعمل (١٣ مقعداً) وشاس (١١ مقعداً) ويهدوت هاتوراة (٥ مقاعد) و«البيت اليهودي» (٣ مقاعد).

---

(٢١٩) الشرق الأوسط، ٧/ ٧/ ١٩٩٩، تقرير نظير مجلي.

وعلى الرغم من أن نتنياهو انتقد، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حجم الحكومة التي انتهت ولايتها، برئاسة إيهود أولمرت، والتي كانت تضم خمسة وعشرين وزيراً، فهو لم يتردد في تشكيل حكومة أكبر منها.

وضمت حكومة أريئيل شارون الثانية، في العام ٢٠٠٣، هي أيضاً ثلاثين وزيراً، غير أن قاعدتها البرلمانية شملت نحو تسعين عضو كنيست مؤيدين للتحالف الحكومي من مجموع مئة وعشرين، في حين أن تحالف نتنياهو يحظى بتأييد أربعة وسبعين عضو كنيست بمن فيهم نواب حزب «يهدوت هاتوراة»، الذي يؤيد الحكومة من خارجها.

وضمت حكومة نتنياهو الثانية ثمانية وزراء من أصول شرقية ورئيسين سابقين لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هما إيهود باراك وموشيه يعلون، وضابط واحد برتبة لواء، هو يوسي بيليد، وعشرة ضباط في الاحتياط برتب متدنية.

ويبلغ متوسط أعمار الوزراء في حكومة نتنياهو ٥٥,٣ سنة، بينما كان متوسط أعمار وزراء حكومة أولمرت ٥٥,٧ سنة. كما أنه توجد في الحكومة امرأتان، هما ليمور ليفنات من الليكود وسوفا لاندفر من حزب «إسرائيل بيتنا».

ومثّل يهود البلاد العربية في تركيبة حكومة نتنياهو كل من الليكوديين: سيلفان شالوم ـ وزير التطوير الإقليمي وموشيه كحلون ـ وزير الاتصالات. وعن حزب العمل بنيامين بن إليعازر وزير الصناعة والتجارة والتشغيل. وعن حزب شاس كل من: إيلي يشاي ـ وزير الداخلية، وأريئيل أتياس ـ وزير البناء والإسكان، ويعقوب ميرغي ـ وزير الأديان، ومشولام نهاري ـ وزير في مكتب رئيس الحكومة.

٢ ـ رئاسة الدولة

إن مؤسسة الرئاسة في إسرائيل هي مؤسسة قليلة الأهمية، نظراً إلى كون مهام رئيس الكيان هي مهام بروتوكولية. ويعتقد أن منصب رئيس إسرائيل أعطى مضامين اجتماعية وثقافية أكثر مما أعطى مضامين سياسية أو عملية في مجال ممارسة الحكم. فقد تركت هذه الممارسة للحكومة، وترك الإشراف على الحكومة ومحاسبتها للكنيست. وحددت لرئيس «الدولة» مهام وصلاحيات قريبة من الصيغ الوظيفية الإدارية التي تنتمي أساساً إلى اعتبارات رمزية. وجرى بذلك التعبير عن تقسيم الوظائف بين السلطات، وعن الترابط بين أجهزة الحكومة والتشريع والقضاء، سواء أكان ذلك عبر قناة رئيس الدولة،

أم عبر قنوات أخرى. وبمرور الزمن، درجت المؤسسات الإسرائيلية على إبراز الطابع المعنوي أو الاسمي/ الشكلي لمكانة رئيس الدولة، الأمر الذي ساهم في دفع الكثيرين إلى التنافس على منصب الرئيس، وفي إثارة النقاشات والاهتمامات الصحفية والعامة بهذا التنافس[٢٢٠].

ومن بين الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الدولة، نجح يهوديان شرقيان هما التاليان:

الأول، الرئيس الخامس لإسرائيل، إسحاق نافون، فجميع الرؤساء الآخرين هم من الأشكناز. وقد سبق لنافون أن رشح نفسه للرئاسة عام ١٩٧٣، وخسر؛ إذ حينما جرت الانتخابات داخل مركز حزب العمل، فاز إفرايم كاتسير، بعدما صوّت له ٢٧٩ عضواً، بينما صوَّت لنافون ٢٢١ عضواً، وامتنع عضوان عن التصويت. وبذلك فقد فاز كاتسير بـ ٥٥,٨ بالمئة من الأصوات مقابل ٤٤,٢ بالمئة لمصلحة نافون، ثم دعي جميع الأعضاء بعد ذلك إلى التصويت لمصلحة الفائز فنال المرشح لرئاسة الدولة ١٠٠ بالمئة من الأصوات.

وفي ١٩/ ٤/ ١٩٧٨، اجتمع الكنيست في جلسة خاصة، وبالتصويت السري، فتمَّ انتخاب إسحاق نافون رئيساً خامساً لإسرائيل خلفاً لأفرايم كاتسير. حصل نافون على ٨٦ صوتاً، ووجد في صناديق الاقتراع ٢٣ ورقة بيضاء وتغيَّب عن الجلسة ١١ نائباً، كانوا في الخارج. وتولى نافون منصبه في ٢٥/ ٥/ ١٩٧٨، بعد تسعة أيام من انتخابه داخل الكنيست[٢٢١].

ولد إسحاق نافون في القدس في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٢١، تنحدر عائلته من أصول إسبانية، قدمت إلى فلسطين عام ١٦٧٠، أما والدة نافون فهي من أصل مغربي، من عائلة «بن عطار» التي قدمت إلى فلسطين عام ١٨٨٤.

وكان موشيه كتساف ثاني رئيس شرقي لإسرائيل، بعد أن قررت المحكمة المركزية في تل أبيب في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١ إرسال رئيس إسرائيل السابق إلى السجن لسبع سنوات بعد إدانته بعدد من التهم منها اغتصاب وتحرّش جنسي وعمل لاأخلاقي بحق

---

(٢٢٠) إبراهيم عبد الكريم، «مؤسسة الرئاسة الإسرائيلية وانتخاب وايزمان،» الأرض، العدد ٥ (أيار/ مايو ١٩٩٣)، ص ١٤.
(٢٢١) الحياة، ٢٢/ ٣/ ٢٠١١.

سيدات عملن تحت إمرته عندما كان وزيراً للسياحة قبل نحو ٢٠ عاماً، ثم في منصبه الأخير رئيساً للدولة. كما حكمت عليه بدفع تعويضات مالية قدرها ١٢٥ ألف شيكل (٣٥ ألف دولار) لاثنتين من ضحاياه. ووجّه القضاة انتقادات شديدة اللهجة لكتساف «الذي استغل نفوذه على السيدات التي عملن تحت إمرته لصيدهنّ».

وكان محامو كتساف طلبوا من المحكمة عدم إصدار قرار بالسجن الفعلي بداعي أن النشر في وسائل الإعلام هو أكبر عقاب تلقاه المتهم، لكن المحكمة رفضت الطلب وأوضحت أن المتهم ارتكب مخالفات يعاقب عليها كل إنسان بغض النظر عن مكانته. وهذه أول مرة يدان فيها رئيس للدولة بتهم الاغتصاب ويُرسَل إلى السجن. وسبق أن أدين وزير الدفاع السابق إسحاق موردخاي بالتحرش الجنسي بضابطة خدمت في مكتبه لكن المحكمة قررت سجنه مع وقف التنفيذ لمدة عام ونصف العام.

تسلم كتساف منصب رئيس الدولة في إسرائيل في ١/٨/ ٢٠٠٠. بعد انتخابه من قبل الكنيست الإسرائيلي خلفاً لعيزرا وايزمان الذي قرر الاستقالة من منصب الرئيس. وقد تغلب كتساف بشكل مفاجئ على منافسه شمعون بيريس الذي رشح نفسه من جديد عند نهاية فترة رئاسة كتساف.

وكانت الشرطة الإسرائيلية قد بدأت في ٢٠٠٦، قبل نهاية فترة رئاسته بسنة واحدة تقريباً، التحقيق مع كتساف بشأن اتهامات قدمت ضده بعض النساء اللاتي اشتغلن في الديوان الرئاسي والتي تناولت الاعتداءات الجنسية. انتهى تحقيق الشرطة بتقرير قاسٍ ضد كتساف، الأمر الذي أدى إلى مطالبته بالاستقالة من قبل رئيس النيابة العامة الإسرائيلية (المستشار القانوني الحكومي). وحسب القانون الإسرائيلي، فإن محاكمة الرئيس مستحيلة طالما يتولى الرئاسة. في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ قرر النائب العام تبني تقرير الشرطة، وأعلن استعداده لتقديم لائحة اتهام ضد كتساف إذا انتهت فترة ولايته. لكن كتساف نفى في حديث لوسائل الإعلام الإسرائيلية الاتهامات ضده ورفض الاستقالة، إلا أنه أعلن العجز المؤقت عن أداء واجبات الرئاسة. جاء هذا الإعلان في ظل ازدياد عدد أعضاء الكنيست وقادة الجماهير الإسرائيلية الذين امتنعوا من مقابلة الرئيس، وفي ذكرى اغتيال إسحاق رابين أعلن الكثير منهم عدم رغبتهم في حضور مراسم التأبين في دار الرئيس. منذ إقرار الإعلان في اللجنة البرلمانية المسؤولة عن الشؤون الإدارية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ انتقلت جميع واجبات الرئاسة وصلاحياتها إلى رئيسة الكنيست داليا إيتسك لمدة ثلاثة أشهر. في الثلاثين من الشهر

نفسه قررت اللجنة البرلمانية بدء المراحل القانونية لإقالة الرئيس، لكن هذه المسيرة يلزمها دعم ٩٠ نائباً (أي ٧٥ بالمئة من النواب) على الأقل. في نهاية شهر نيسان ٢٠٠٧ أعلن كتساف أنه يواصل فترة عجزه عن المنصب حتى نهاية فترة ولايته. في تموز/ يوليو ٢٠٠٧ أوقف الكنيست مسيرة إقالته نظراً إلى صعوبة تطبيقها والفترة القصيرة التي بقيت حتى تاريخ نهاية الولاية المنصوص عليه في القانون. وفي ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ أعلن كل من رئيس النيابة الإسرائيلية العامة ومحامو كتساف الحصول على «صفقة قضائية» أي تسوية تقدم أمام المحكمة يعترف فيها كتساف بتنفيذ مضايقات جنسية وأعمال مشينة مقابل حذف اتهامه بعملية اغتصاب والحكم عليه بمعاقبة خفيفة نسبياً (السجن المشروط والتعويضات المالية). تلزم هذه التسوية تقديم لائحة اتهام معدلة، وإقرار المحكمة للمعاقبة، لتصير سارية المفعول. ولكن لائحة الاتهام لم تقدم، إذ اتجه عدد من الجمعيات الجماهيرية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية مطالبة إجبار رئيس النيابة العامة على الانسحاب من الصفقة القضائية لاعتبارها غير معقولة. وأخذت اللجنة المالية التابعة للكنيست في تجريد كتساف من الامتيازات الخاصة التي تحق له كرئيس سابق، ما عدا دفع معاشات التقاعد.

وفي ٨/ ٤/ ٢٠٠٨ بدأت محاكمة كتساف في المحكمة اللوائية بالقدس، حيث أعلن كتساف عن تراجعه عن الصفقة القضائية التي اتفق عليها مع النيابة الإسرائيلية العامة، وهو ما أدى إلى إلغائها. وبرر محامو كتساف تراجعه بأنه يثق ببراءته، وندم على التزامه بالاعتراف بجرائم لم يرتكبها، ولكن سبب تراجع كتساف عن الصفقة القضائية بالفعل ما زال غامضاً. بدأت محاكمة كتساف في ظل تظاهرات ضده نظمتها جمعيات إسرائيلية لحماية حقوق النساء أمام مبنى المحكمة اللوائية، فاضطر إلى تأجيل دخوله المحاكمة. كذلك قدمت إحدى النساء المشتكيات دعوى مدنية ضد كتساف. وأدين في يوم ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠ بتهمة الاغتصاب والتحرش بموظفات عملن معه.

ومن منشورات كتساف كتاب بعنوان: **موشيه كتساف ـ من مجمع كستينا إلى الحكومة**. ونشر المقالات التالية في الصحف: «يهود إيران ـ وجهان لنفس العملة»، **معاريف** ٢٦/ ١/ ١٩٧٩؛ و«لماذا لم ينجح الدمج في جهاز التعليم»، **معاريف** ٢٧/ ١/ ١٩٨٠؛ و«الثورة الاجتماعية الحقيقية»، **يديعوت أحرونوت** ١٩/ ٧/ ١٩٨٣؛ و«أنا في الواقع لست طفلاً، لدي أسلوبي الخاص»، **هآرتس** ٥/ ١١/ ١٩٨٤؛ و«علينا الحد من استيعاب العمال الأجانب»، **معاريف** ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨؛ و«شوارع

صالحة، شوارع مهدمة ـ سائق غير حذر يتسبب في كوارث»، يديعوت أحرونوت ٧/ ١٠/ ١٩٩١؛ و«فرصة المئة يوم»، معاريف ١٨/ ١٢/ ١٩٩٥؛ و«البطالة لا تنتهي بل تتفشى»، معاريف ٥/ ٢/ ١٩٩٣؛ و«مع التغيير، ضد الانتخاب المباشر»، معاريف ٦/ ٦/ ١٩٩٣؛ و«إزالة العار»، معاريف ٢١/ ٤/ ١٩٩٤؛ و«لا يكفي»، معاريف ١٧/ ٨/ ١٩٩٤؛ و«مماذا يخافون»، معاريف ١٨/ ١٢/ ١٩٩٥؛ و«العلمانيون يتنازلون سهولة»، معاريف ١٧/ ٨/ ١٩٩٩؛ و«جند الشعب الطلائعيين»، يديعوت أحرنوت ١٦/ ٩/ ٢٠١٠[٢٢٢].

سابعاً: المواقف السياسية والتوجهات الثقافية لليهود الشرقيين في الكيان الإسرائيلي

١ ـ المواقف السياسية

ثمة أسباب للربط بين الأصل الشرقي والعداء للعرب، منها: أن الجيل الأول من المهاجرين اليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، حمل معه العداء للعرب الذي تخلص من «مضايقاتهم» عندما هاجر إلى إسرائيل. وفي أغلب الأحيان هذه أسطورة، فاليهود في شمال أفريقيا لم يتعرضوا للاضطهاد ومَن هم من أصل أوروبي لا يكرهون أيضاً المجتمعات التي جاؤوا منها رغم أن بعضها معادٍ للسامية. كما يُعتقد أن الجماعات اليهودية الشرقية تحولت إلى شبه عقبة في وجه السلام بسبب الخوف من انتقامهم عبر صناديق الاقتراع من كل من حاول إجراء مفاوضات مع العرب[٢٢٣].

وفي كرّاس تضمن مداولات صدرت عن المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت عنوان هل الشرقيون هم أكثر تطرفاً؟ شارك فيها يورام بيري، وجوني غولدبرغ، تمت محاولة فهم الرابط بين الانتماء الطائفي والمواقف السياسية، حيث أشار بيري وغولدبرغ إلى أن تحليل الدراسات المختلفة التي جرت حول المواقف السياسية لليهود الشرقيين يبين أنه بمقدار ما تكون الثقافة أعلى لدى الشرقيين، يمكن أن نجد الاعتدال في مواقفهم. وهذا التغير صحيح ليس بالنسبة إليهم فقط، وإنما بالنسبة إلى الأشكناز أيضاً، وأن التصويت المركّز لأبناء الطوائف الشرقية لمصلحة الليكود

---

(٢٢٢) الموقع الإلكتروني لرئيس دولة إسرائيل شمعون بيريس، <http://www.president.gov.il>.

(٢٢٣) جدعون سامت، «النصغ إلى الصرخة،» هآرتس، ٧/ ١١/ ١٩٨٦.

لا يعتبرانه أي ـ بيري وغولدبرغ ـ نتيجة لمواقف صقرية يقفونها. وحسب تقديرهما، فإن التضامن السياسي هو الذي يدعم المواقف المتطرفة ويقوّيها. ومن هنا، أمكن استخلاص نتيجتها المفهومة بذاتها في أن كل محاولة لإضعاف الميول المتطرفة بين الناس ينبغي لها أن تعتمد بدرجة أو بأخرى على قطع العلاقة بين الطوائف الشرقية ـ ومعسكر اليمين، وعلى رأسه الليكود. ولهذه المحاولة جانبان:

الأول، في مجال التعليم السياسي وهو تجسيد للوعي الكاذب وكأن سلطة الليكود حسّنت من حالة الطبقات الفقيرة.

والثاني، هو في تغيير الشكل الذاتي وأشكال العمل في أحزاب اليسار(٢٢٤).

وفي هذا السياق، يقرّ بعض الإسرائيليين بأن للشرقيين في البلاد مشكلات، لكن المركز ـ أي القيادة الحزبية العليا ـ من اليمين واليسار للخارطة السياسية ليس معنياً بحلها ففي الواقع توجد الدوافع لاستمرار هذا الوضع، وأن حركة «السلام الآن»(٢٢٥)

---

(٢٢٤) دوريت جيفن، «هل الشرقيون هم أكثر تطرفا؟،» عل همشمار، ١١/ ١٢/ ١٩٨٦.

(٢٢٥) حركة «السلام الآن»: ظهرت في شهر آذار/ مارس عام ١٩٧٨، أي بعد مضي نحو خمسة أشهر على زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة في ١٩/ ١١/ ١٩٧٧. وعقب تعثر المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية أرسلت مجموعة من طلاب القانون في شهر شباط/ فبراير ١٩٧٨ رسالة إلى بيغن يحتجّون فيها على الموقف الإسرائيلي. وجاء في هذه الرسالة التي وقّع عليها نحو ٨٠ طالباً «إننا كقرابين محتملة للحرب القادمة، نتوجّه إلى رئيس الحكومة للسير على الطريق الصحيح، طريق السلام، وإبداء الاستعداد للتوقيع على سلام شامل يتضمن ضمان الحقوق القومية لكل شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقه في تقرير المصير. وإذا لم ينتهج رئيس الحكومة هذا السبيل فستكون يداه ملطختين بدمائنا، دماء الذين سوف يتساقطون في الحرب». وأثارت هذه الرسالة جدلاً واسعاً في «إسرائيل»، فردّ عليها بيغن رافضاً ما جاء فيها من المطالبة بالانسحاب إلى خطوط عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني متّهماً الموقعين على الرسالة بأنهم يدعون إلى قيام دولة فلسطينية تديرها منظمة التحرير الفلسطينية التي هدفها القضاء على «إسرائيل»... وبعد مضي زهاء شهر على رسالة الطلبة بعث نحو ٣٠٠ ضابط وجندي من قوات الاحتياط برسالة إلى بيغن في ٦/ ٣/ ١٩٧٨ أيّدوا فيها ما جاء في رسالة الطلبة ودعوا بيغن إلى اختيار طريق السلام. ولم يلبث الموقعون على رسالة الضباط هذه أن تحوّلوا إلى حركة احتجاج عُرِفَت باسم «حركة السلام الآن». وقد توسّعت هذه الحركة فانضمت إليها «الحركة من أجل صهيونية أخرى». كما أخذت هيئات أخرى تعلن تأييدها لهذه الحركة. وفي ١٩/ ٤/ ١٩٧٨ وقّع عشرة أعضاء في الكنيست الإسرائيلي، من بينهم سبعة من أعضاء المعراخ وعضوان من حركة التغيير والمبادرة (شاي) وشولميت ألوني زعيمة حركة حقوق المواطن، على بيان يؤيد رسالة ضباط الاحتياط. وفي أوائل أيار/ مايو ١٩٧٨ أصدر ١٥٣ معلماً في القدس بياناً أعلنوا فيه تأييدهم لحركة السلام الآن. كما تلقّت الحركة رسالة تأييد تحمل ثلاثة آلاف توقيع من يهود فرنسا. وقرّرت قيادة الحركات الكيبوتزية تأييد حركة السلام الآن. وفي منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٨، أعلن نحو ٦٠ من مديري الشركات الكبيرة وأرباب الصناعات انضمامهم إلى حركة السلام الآن وتأييد مبادئها، ونشروا بياناً يدعو الحكومة إلى أن تهتم بالاعتبارات الأمنية في المفاوضات لتحديد حدود «إسرائيل». وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٧٨ أعلن عدد كبير من أساتذة ومحاضري جامعات تل أبيب والقدس وحيفا ومعهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) عن انضمامهم إلى حركة السلام الآن. والمبادئ الأساسية للحركة هي =

تتجاهل السكان الشرقيين الذين يجدون شبه ملجأ لهم لدى الجهات الصقرية التي تمثل بالذات الاحتجاج السياسي ـ الاجتماعي، وأن مواصلة الانغلاقية من جانب المركز وتوسيع المكاسب للسكان العرب الإسرائيليين في جميع جوانب الحياة سيحملان الشرقيين نحو التعاطف الفلسطيني، «وأن من يلجم مسيرة الانفتاح الإسرائيلي أمام المجال العربي هو اليسار الأشكنازي، وثمة تخوف من كل شيء لأن المستقبل هو للاستشراق وأن الشرقيين هم الذين سيقومون بذلك، وإن كان الأمر غير ذلك، فلن يكون لنا مستقبل»[(٢٢٦)].

ورأى شلومو باز من حركة «الشرق إلى السلام» أن «مفتاح السلام هو في أيدي الشرقيين، وليس للحركات الشرقية خيار سوى جذب جماهير الشرقيين إلى مسيرة السلام». وفي حين تصف المؤسسة الحزبية الفلسطيني بأوصاف عنصرية، فقد نشأت بين الشرقي والفلسطيني علاقة يومية في الأحياء المختلطة أو في العمل[(٢٢٧)].

وفي هذا السياق، تعتقد إيلا حبيبة شوحط، (أستاذ الدراسات الثقافية في جامعة مدينة نيويورك وهي يهودية شرقية من أصل عراقي غادرت فلسطين نهائياً، واستقرت في نيويورك) أنه «لا بدَّ من أن ينظر إلى النتائج السلبية للصهيونية، لا على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على المزراحيين، أيضاً الذين يشكلون الآن أكثر السكان اليهود في إسرائيل. ذلك بأن الصهيونية لا تقوم فقط بالحديث نيابة عن فلسطين والفلسطينيين، معوِّقة بذلك تمثيل الفلسطينيين لأنفسهم، بل تفترض أنها تتحدث نيابة عن اليهود الشرقيين أيضاً. وللإنكار الصهيوني للشرق العربي ـ المسلم والفلسطيني نتيجته الطبيعية وهي إنكار «المزراحيين» اليهود الشرقيين الذين كانوا كالفلسطينيين، وإنما بآليات أكثر خبثاً وأقل وحشية واضحة، قد جردوهم أيضاً من حق تمثيل أنفسهم... كما يشكل الفلسطينيون نحو ٢٠ بالمئة من مجموع السكان في حين أن المزراحيين الذين تعود أكثريتهم، إلى بلاد المغرب والجزائر ومصر والعراق وإيران والهند، وهي بلاد تعتبر جزءاً من العالم الثالث، وأن الهيمنة الأوروبية (الأشكنازية) في إسرائيل بهذا المعنى، هي نتيجة أقلية

= التالية: ١ ـ ستعمل الحركة كمنظمة مفتوحة دون الارتباط بأي التزام لأي حزب على أساس المبادئ التي وردت في رسالة الضباط؛ ٢ ـ تسوية إقليمية في كل القطاعات؛ ٣ ـ المحافظة على الطابع اليهودي الديمقراطي لدولة «إسرائيل»؛ ٤. استخدام الاعتبارات الأمنية دون أي اعتبارات أيديولوجية في كل ما يتعلق بثمن السلام؛ ٥. استنفاد كل الطرق في المفاوضات حول السلام مع مصر دون أي إضرار بأمن «إسرائيل» ومكانتها. انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بنك المعلومات، <http://www.madarcenter.org>.

(٢٢٦) يورام ليفين، «سيأتي السلام من الشرق،» دافار، ٢٩/ ١/ ١٩٨٨.

(٢٢٧) المصدر نفسه.

عددية واضحة، أقلية من مصلحتها أن تقلل السمة «الشرقية» لإسرائيل وانتسابها إلى العالم الثالث(٢٢٨).

وأوضحت شوحط وجود ما دعته «المقاومة المزراحية» التي جرى طمسها أو حجبها بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وهذه المقاومة «تغيرت أشكالها التنظيمية». وعلى الرغم من محاولات إثارة الصراع بين المزراحيين والفلسطينيين فقد كان هناك دائماً بين النشاطات المزراحية نشاطات لمصلحة العدالة للفلسطينيين. وهناك أعضاء كثيرون من الجيل المزراحي القديم، داخل إسرائيل وخارجها، متحمسون لأن يكونوا جسر سلام إلى العرب وإلى الفلسطينيين، لكن جهودهم رُفضت أو ضُربت من قبل المؤسسة (الأشكنازية)(٢٢٩). وهي المؤسسة الصهيونية التي قامت بكل ما في وسعها بإثارة الحرب وعبادة الأمن القومي، والتصوير التبسيطي للمقاومة الفلسطينية على أنها إرهاب، وتصوير المزراحيين مبغضين العرب. لكن المزراحيين ـ حسب اعتقاد شوحط ـ ليسوا هم الذين اتخذوا المقررات الحاسمة المؤدية إلى التهجير والاضطهاد الوحشيين للفلسطينيين ـ حتى لو جنِّد المزراحيين كذخيرة للمدافع ـ تماماً كما أن الفلسطينيين ليسوا هم الذين هَجَّروا المزراحيين واستغلوهم وأذلوهم(٢٣٠).

أما أفيشاي مرغليت، أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية في القدس، فيجد أنه بالإمكان ملاحظة علاقة متبادلة وثيقة بين الدين والسن في معارضة اتفاقات أوسلو. فكلما كان المرء أكثر تديناً وأصغر سناً كان أكثر ميلاً لمعارضتها، وجميع الخصائص التي تتسم بها معاهدة أوسلو موجودة بين اليهود الشرقيين: مستوى تعليم متدنٍّ، متوسط عمر صغير، وعقيدة دينية متعصبة. مع ذلك فإن معارضتهم ـ بحسب اعتقادي ـ ليست موجهة، في الواقع إلى الاتفاقات نفسها بقدر ما هي موجهة إلى السياسيين الذين صنعوها(٢٣١).

وقد تعرض ديفيد ليفي، المعروف بتذبذبه السياسي وسرعة انتقاله من معسكر إلى آخر، لحملات من التشكيك بوطنيته لكونه يهودياً شرقياً، وهي الحملات التي أدت

(٢٢٨) إيلا شوحط، «اليهود الشرقيون في إسرائيل الصهيونية من وجهة نظر ضحايا اليهود،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٦ (خريف ١٩٩٨)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٢٣١) أفيشاي مرغليت، «إسرائيل الأخرى،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٦ (خريف ١٩٩٨)، ص ١٣٧.

إلى استقالته من حكومتَي إسحاق شامير وبنيامين نتنياهو من جهة، وتطرفه من جهة أخرى الذي قد يدفعه إلى الاستقالة من حكومة إيهود باراك لوصفه مفاوضات كامب ديفيد بأنها تضمنت تقديم باراك تنازلات جمة، وهو يصور نفسه لليهود الشرقيين بأنه في منزلة تشابه منزلة نيلسون مانديلا بالنسبة إلى دولة جنوب أفريقيا أيام حكم «الأبارتيد»(٢٣٢).

وهنالك في زعامة حزب العمل شلومو بن عامي وزير الأمن الداخلي الذي يعتقد أنه يجب تحقيق السلام في أسرع وقت، حتى يتفرغ كل شعب إلى قضاياه الداخلية، ويكسب الوقت للنهوض بمصالحه الحيوية واللحاق بالعصر في جميع الحالات، دونما حاجة لصرف أغلبية موارده على العسكرة. وهو الذي يعتبر أن القضية الرئيسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليست قضية التنازلات لا من طرف الفلسطينيين ولا من طرف الإسرائيليين(٢٣٣). وقدم ممثلو منظمة «القوس الشرقي» التي نظمت وقادت حملة قانونية ـ قضائية التماساً إلى المحكمة العليا ضد السماح ببيع أراضي الكيبوتسات والقرى التعاونية، عام ٢٠٠٢.

وقال سندي كيدار، أحد زعماء «القوس الشرقي»، إن القرار جسد المطلب العادل للجمهور الشرقي بتقليص المصلحة الخاصة للمؤسسة الكيبوتسية. إلى ذلك، أضاف كيدار، أن القرار المذكور لم يكن فقط انتصاراً لـ «القوس الشرقي»، بل كان انتصاراً مهماً لمجمل الجمهور الشرقي. أما أودي أديب فكان على عكس كيدار ورفاقه في «القوس

(٢٣٢) أبارتيد (Apartheid): مصطلح يرمز إلى سياسة التفرقة العنصرية والتمييز العنصري كما طبقتها جمهورية جنوب أفريقيا، وهي الدولة الوحيدة (بالنسبة لإسرائيل) في العالم التي أعلنت صراحة عدم المساواة بين رعاياها، وتبنّيها سياسة تمييزية ضدّ ٨٠ بالمئة من السكان، ولا تعترف بالوثائق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. وتقوم سياسة الأبارتيد على التصنيف العنصري لسكان جنوب أفريقيا إلى أجناس، والفصل الجغرافي ـ أي تحديد أماكن السكن والإقامة ـ بين هذه الأجناس.

أما التصنيف فيقسم السكان إلى: بيض وهم السادة المنحدرون من أصول أوروبية، ويبلغ تعدادهم أقل من أربعة ملايين نسمة بقليل.. والبانتو، أي السكان الأصليون الأفارقة الذين يبلغون حوالى ١٥ مليون نسمة، والآسيويين وهم يزيدون على النصف مليون قليلاً. والملوّنين، أي المنحدرين من أصل مختلط، ويبلغ عددهم أقل من مليونين قليلاً.

ويحدّد نظام الأبارتيد لكلّ من هذه الفئات أماكن السكن ونوعية العمل ونوعية التعليم وحدود الحرية في العمل والتحرك والزواج والترفيه والحقوق السياسية، وعلى الرغم من أن الأفارقة يشكلون الأغلبية الواضحة، فإن إقامتهم مقتصرة على ثمانية معازل خاصة بهم تسمى بنتوستانات تشكل ١٣ بالمئة من مجموعة مساحة جنوب أفريقيا. للمزيد انظر: أنور محمود زناتي، معجم المصطلحات التاريخية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص ٣٢، ومحمد عبد المنعم الجمال، موسوعة المصطلحات والمفاهيم، أبارتيد (التمييز العنصري).

(٢٣٣) الشرق الأوسط، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٠.

الشرقي»، حيث زعم أن القمع والتمييز بحق الجمهور الشرقي مرتبطان برباط لا ينفصم بالتاريخ الكولونيالي للمجتمع الإسرائيلي وبالأيديولوجية القومية اليهودية المتعصبة السائدة فيه، تاريخ وأيديولوجية يسوّغان مكانة ونظرة ما أسمته شرايت ميلز «النخبة الحاكمة» الإسرائيلية تجاه المجموعتين الاجتماعيتين الأخريين: الشعب الفلسطيني المحلي وجمهور المهاجرين الشرقي.

إن ما طرحه كيدار يعني أن الممارسة الكولونيالية العسكرية والأيديولوجية القومية المتعصبة لدى النخبة الإسرائيلية موجهتان في جوهرهما ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي لا يمكن فهم أو تفسير مكانة الجمهور الشرقي المغبون والمقموع بمعزل عن مسألة قمع ومكانة الشعب الفلسطيني[٢٣٤].

إن نظرة من يدعمون توجهات حزب شاس العدائية نحو العرب يمكن توضيحها من خلال التصريحات العنصرية ضدهم من قبل زعيمه الروحي عوفاديا يوسف. ويحمل شاس نموذجاً شديد التطرف للقومية اليهودية. من ناحية أخرى، يولّد التجمع الوطني الديمقراطي نظرة قومية علمانية تعود في جذورها إلى قيم عصر التنوير. فحزب التجمع يدعو إلى دولة ديمقراطية مدنية علمانية لكل مواطنيها. ينشر الحزبان نماذج ثقافية معاكسة ومضادة للدولة: «إن الأسئلة المركزية التي سوف تقود نقاشنا القادم لها علاقة بجذور هذه الرؤى السياسية المتصادمة بين مجموعتين تشترك بخلفية ثقافية متشابهة، وبفرص لتسهيل تسوية بناءة وسلمية لتلك المطالب المتصارعة ضمن إطار سياسي مشترك»[٢٣٥].

وفي حوار صحفي، مع سامي ميخائيل[٢٣٦] فور وصوله إلى إسرائيل (انتسب إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وعمل محرراً في صحيفة الاتحاد الحيفاوية، واختار لقلمه اسم «سمير مارد». ثم انسحب من الحزب، ووجد وظيفة في سلطة المياه حيث عمل مدة طويلة، درس خلالها موضوعي علم النفس والأدب العربي في جامعة حيفا. وهو

---

(٢٣٤) أودي أديب، «اليهود الشرقيون بين الإسرائيلية والوطنية الفلسطينية: نقد التوجه المتعدد الثقافات،» قضايا إسرائيلية (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ـ رام الله)، العددان ١٧ ـ ١٨ (شتاء ـ ربيع ٢٠٠٥)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٣٥) أمل جمال، «جدل الآخرية في الفكر الصهيوني: العرب واليهود الشرقيون في إسرائيل،» قضايا إسرائيلية، العددان ٦ ـ ٧ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٢)، ص ١١٨.

(٢٣٦) اسمه الحقيقي صالح منشية. أما اسم سامي ميخائيل فقد تقمّصه عندما وصل إلى إيران قادماً من العراق عام ١٩٤٨. فقد اشترى هوية رجل ميّت من أصل عربي يدعى سامي ميخائيل.

رئيس جمعية حقوق المواطن في إسرائيل)[٢٣٧]. قال إن مواقفه السياسية تعدّ يسارية، خاصة ما يتعلق منها بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني «كما هو الحال في كل صراع بين طرفين، فإما العيش معاً أو الموت معاً. وإذا أردت النظر إلى الأمور بشكل واسع، فإن كلا الشعبين فقدا صوابهما. كلا الشعبين أصبحا «ألعوبة» فالصراع يصب في مصلحة كافة الأنظمة في الشرق الأوسط. فبدلاً من أن تناضل الشعوب في مصر والأردن وسورية من أجل تغيير الأنظمة فإنهم منشغلون بحرق الأعلام الإسرائيلية. وقد تطور في العالم العربي نوع من اللاسامية المعادية للفلسطينيين. الجميع يحبون فلسطين ولكنهم لا يحبون الفلسطينيين. وبسبب النضال المتواصل أصبح الفلسطيني يملك شخصية مبادرة ومسؤولة ومثقفة. وحلمي هو أن يتوصل الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى نقطة تتملكهم فيها العقلانية، وحلّ الصراع بواسطة إنشاء الفدرالية تكون محايدة عن كل نزاعات الشرق الأوسط. وأن تكون هذه الفدرالية ملجأ لكل من يطلب اللجوء السياسي. بمعنى أن تكون هذه الفدرالية مثل سويسرا الأوروبية».

ويرى ميخائيل أن «الحل قبل كل شيء يكمن في وقف هجرة اليهود إلى إسرائيل. والتركز بعدم إنجاب الأولاد أكثر من اللزوم. لأن هذا سيؤدي إلى كارثة بيئية. من ناحية الهواء والماء والأرض. هذه المعادلة تم تجاوزها منذ زمن بعيد. ويتوجب اتخاذ كافة الوسائل من أجل عدم زيادة الكثافة السكانية بشكل كبير، وربما يتوجب سن قوانين مثلما جرى في الصين، ليتسنى أن يكون أبناء الجيل القادم مثقفين ويتمتعون بصحة جيدة وأن تكون حياتهم مزدهرة»[٢٣٨].

أما ساسون سوميخ، (من مواليد بغداد عام ١٩٣٣) فهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥١ مع الهجرة الجماعية ليهود العراق. وبدأ دراسته الجامعية عام ١٩٥٨، وتخصص في العلوم اللسانية واللغويات والأدب. أعد أطروحة الدكتوراه في جامعة أكسفورد تحت إشراف محمد مصطفى بدوي، حول نجيب محفوظ، وهي تعتبر أول أطروحة شاملة عن أدب محفوظ، صدرت بكتاب في هولندا. بعد عودته عُين أستاذاً للأدب العربي في جامعة تل أبيب. وشارك في إنشاء قسم اللغة العربية في جامعة تل أبيب. نشر عدداً كبيراً من الدراسات عن الأدب العربي المعاصر، صدرت بلغات مختلفة، وهو يرى مستقبل

(٢٣٧) بلال ظاهر، «ذكريات من بغداد، أحاديث عن ازدواجية اللغة وعن الصراع، سامي ميخائيل عن الحرب على العراق: إسرائيل تلعق لعابها من المتعة، الأجدى لها التزام الحياد،» قضايا إسرائيلية، السنة ٣، العدد ٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٤٥.

(٢٣٨) المصدر نفسه.

العلاقة بين إسرائيل والوطن العربي على النحو التالي: «أنا لا أنكر أن إسرائيل والعالم العربي يجب أن يفكرا بمنطق حديث وفلسفة إنسانية شاملة، مثلما يصوغها مفكرون غربيون من الفلسفة اليونانية القديمة وحتى ديكارت وكانت وإسبينوزا وماركس، ولكن ذلك لا يمنعني من محادثة جادة لفهم الإنسان العربي المعاصر، ليس كإرهابي وغوغائي وإنما كإنسان غاضب على ما يتعرض له من إساءات».

ويضيف: «في الثلاثينيات والأربعينيات كان العرب في طريقهم لتضييق الهوة التي تفصلهم عن الحضارة الأوروبية، لنذكر طه حسين مثلاً، ولكن الأحداث التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، خلقت صراعات جديدة وكبيرة حول مجمل مستقبل الجنس البشري وأولوياته، ومن أهم هذه المعوّقات قيام دولة إسرائيل ونشوء قضية تشريد الشعب الفلسطيني والاستعمار الجديد (نيو كولونياليزم) والعولمة وسيطرة رأس المال الاحتكاري».

ويرى أن الحل «صعب جداً في هذه المرحلة، لأن الشعب الإسرائيلي لم يبدأ بالتفكير في حل من نوع آخر، حل يتضمن الاعتراف التام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن تشريد الشعب الفلسطيني وحل مشكلة اللاجئين بشكل مقبول على الشعب الفلسطيني، ولا أمل بسلام عادل دون هذه العناصر. أرجو أن يفهم الشعب الإسرائيلي هذه المسألة قبل أن تتفاقم الأوضاع وتؤدي إلى انفجار شامل»[(٢٣٩)].

وتُظهر أكثر من دراسة أن اليهود الشرقيين يتبنون سياسة متشددة إزاء الفلسطينيين إجمالاً، وربما كان هذا السبب هو الذي دفع بهم إلى تأييد حزب الليكود، الذي حصد عام ١٩٨١ نحو ٧٠ بالمئة من أصواتهم. ولم يؤد اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، ولا المجازر التي وقعت في مخيَّمَي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين إلى إضعاف هذا التأييد.

وتفيد دراسة إسرائيلية أن اليهود الشرقيين من الطبقات الفقيرة هم الذين يتبنون مواقف صقرية وعدائية ضد العرب، ويظهرون رفضاً لمساعي السلام. وأسباب ذلك كثيرة، منها ما له خلفية نفسية؛ حيث يرى «أوري أفنيري»[(٢٤٠)] أن «المهاجرين اليهود من

(٢٣٩) ساسون سوميخ، «الثقافة الإسرائيلية تتجه من التغريب إلى التعريب،» ترجمة سلمان ناطور، قضايا إسرائيلية، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٤٦.

(٢٤٠) أوري أفنيري: اسمه الأصلي هلموت أوسترمان، وأصبح أوري يوسف أفنيري بعد هجرته في ثلاثينيات القرن العشرين إلى «إسرائيل». ولد عام ١٩٢٣ في ألمانيا. ويُعتبر من أشهر الكتاب الصحفيين الذين =

البلدان العربية إلى فلسطين كانوا يلقون معاملة حسنة قبل هجرتهم، ولا سبب لديهم ليكرهوا العرب، لكن عنصرية الشرقيين إزاء العرب هي إلى حد بعيد نتيجة مباشرة لعنصرية الأشكناز إزاء الشرقيين أنفسهم. فعندما حضر هؤلاء قيل لهم إن الحضارة الأوروبية هي الأرقى، وإنهم جاؤوا من دول متخلفة وبدائية تفتقر إلى أي حضارة، وككل جمهور مضطهَد ومحتقر تبنى هذا الجمهور ـ من دون أن يدري ـ قيم المضطهِد والمحتقِر، وأخذ يحتقر نفسه ويخجل من طريقة لفظه وتراثه وحضارته وموسيقاه، ونظراً لأن هذا كله يشكل جزءاً من حضارة العالم العربي، فقد كان من السهل نقل الكراهية والاحتقار إلى العرب. لذا فكراهية العرب هي كراهية مموّهة للذات. وهناك من يعيد عدائية الشرقيين للعرب إلى ميل للعنف لدى أبناء هذه الطائفة نتيجة شعورهم بالاضطهاد والغبن والإحباط».

وتمتاز مواقف الأحزاب الشرقية عامة، برفض إخلاء المستوطنات ومعارضة الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين، وتأييد فكرة طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، وإعادة احتلالهما من جانب الجيش الإسرائيلي.

وفي الانتفاضة عام ٢٠٠٠، كان من الصعب تبيان مواقف اليهود الشرقيين ممّا يجري وذلك في ظل شبه الإجماع داخل إسرائيل على ضرورة التصدي

= يتمون إلى الجناح «اليساري» من الخريطة السياسية في «إسرائيل». هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٣. وبعد قيام «إسرائيل» أصبح سكرتيراً لأريبه ألتمان رئيس تنظيم «تساح» أي الجيش الحر. وبعد أن أصيب في حرب ١٩٤٨ امتلك مع شالوم كوهين المجلة الأسبوعية هاعولام هازيه. وكان شريكاً في تنظيمات مثل: «العمل السامي» (عام ١٩٥٦). وكان دائماً مقرباً من اليسار. وفي عام ١٩٦٥ أقام حركة «هاعولام هازيه» ـ أي قوة جديدة ـ وانتُخِب على رأس قائمتها للكنيست السادس. وعلى الرغم من كونه تكتلاً لفرد واحد، إلا أن نشاطه في الكنيست كان مكثفاً للغاية ومتشعباً. وفي فترة حرب ١٩٦٧ أصدر الجريدة اليومية داف. وبعد ذلك دعا إلى انسحاب كامل من كل المناطق مقابل سلام، ومن خلال اعتراف متبادل بإسرائيل وبمنظمة التحرير الفلسطينية، وإرساء دولة فلسطينية في أرض إسرائيل الغربية. وفي عام ١٩٦٩، حصلت حركته على مقعدين في الكنيست، ولكن بعد ذلك نشب خلاف بينه وبين شالوم كوهين أدى في عام ١٩٧١ إلى تمزق في الحركة. وفشل أفنيري عام ١٩٧٣ في محاولته الانتخابية لدخول الكنيست الثامن. وفي عام ١٩٧٥ كان شريكاً في إقامة المجلس الإسرائيلي لسلام إسرائيلي/ فلسطيني وواحد من رؤسائه. ثم انتُخِب عضواً للكنيست مرّة أخرى في الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١، ثم بعد ذلك وطوال فترة الثمانينيات كان من أبرز الأعضاء لحركة السلام الآن النشطة بعد أن انسحب من تنظيمات عديدة عقب نشوب صراعات داخلية عديدة ثم أعلن تأييده لحزب مابام لانتخابات الكنيست الثالث عشر. وفي أيار/ مايو عام ١٩٩٣، عقب عملية الطرد الجماعي لـ ٤٠٠ فلسطيني، كان من مؤسسي «غوش شالوم» أي تكتل السلام والذي انشق على «حركة السلام الآن» ورأى فيها جموداً أبعدها عن مبادئها الأولى، وخاصة في ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات حدود ما قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وبالإضافة إلى كلّ ذلك كان أفنيري على مدى السنوات العديدة الماضية شريكاً في العديد من المظاهرات، كما خلق علاقات وطيدة مع أفراد منظمة التحرير الفلسطينية، وبالذات مع ياسر عرفات.

للانتفاضة بالقوة، ولا سيّما في ظل العمليات الفلسطينية التي استهدفت مدنيين إسرائيليين.

ولكن في تحركات أنصار السلام من اليسار الإسرائيلي الأشكنازي الصبغة بشكل عام، برزت أصوات ليهود شرقيين عبّروا عن رفضهم لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وتأييدهم للمفاوضات السياسية. كتب اليهودي الشرقي إيلون أبو طبول يقول «إنني أؤيد السلام ووقف الاحتلال والعلاقة العادلة بالفلسطينيين، وأنا شرقي أخي حريدي (يهودي متديّن متزمّت)، وأنا يهودي أحترم وأحب دیانتي، وأنا لست يسارياً، يمينياً، ولست من أتباع «شاس» ولا أنتمي إلى أي حركة فوضوية»(٢٤١).

ويُشار إلى أن عمير بيريتس، الرئيس السابق لحزب العمل، يحمل أفكاراً واضحة جداً في ما يتعلق بعملية السلام، مبنياً على الطرح القائل: إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ هو أساس البلاء في إسرائيل، وإن السلام هو الكفيل بنقل إسرائيل إلى الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. بينما الاحتلال يدمر ويفسد قيم الديمقراطية ويشجع العنف في المجتمع الإسرائيلي. وإن كل شيكل يذهب إلى المستوطنات في الضفة الغربية هو على حساب التعليم والصحة والرفاه وبلدات التطوير «موطن الطبقات الضعيفة وأبناء الطوائف الشرقية». وعمير بيريتس مستعد لطرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات. وقد اقترح أن تكون الأحياء العربية في القدس الشرقية عاصمة فلسطين، والأحياء اليهودية تتبع لإسرائيل (٢٤٢).

ولا يمكن درس الحالة القائمة بين اليهود الغربيين والشرقيين في إسرائيل بمعزل عن علاقة هذه الحالة بالإطار العام وهو الشعب الفلسطيني ومقاومته. وحتى إن كان الطرف الفلسطيني عاملاً خارجياً باعتباره العدو، فالوضعية الخاصة لوجود مليون عربي داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والوضعية المتداخلة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة جعلتا من العنصر الفلسطيني عاملاً داخلاً في تكوين المجتمع الإسرائيلي في الحقيقة. وتشير الوقائع إلى أن مشاعر الاضطهاد التي تصيب الشرقيين وإدراكهم أنهم في موقع الضحية وموقع الاضطهاد من قبل الأشكناز لم تؤدِّ إلى تبلور

(٢٤١) إيلون أبو طبول، «يتجاهلوننا،» هآرتس، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٢.

(٢٤٢) تيسير خالد، «اليهود المغاربة: عمير بيريتس،» النهار (الرباط)، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

إدراك واعٍ للمشاركة الكفاحية للمجتمع الفلسطيني، ورغم أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من التأثير في تيار يمكن تسميته بتيار الوعي الشرقي عبر شخصيات فردية، فإنه على المستوى الفردي تجاوز الحد إلى شخصيات فردية غربية، كالمحامية فيليتسيا لانغر الألمانية الأصل. أما على مستوى الأحزاب والتنظيمات فهذا التأثير لم يتعدَّ تيارات غير ذات أهمية، والحركة الأبرز التي تأثرت بشكل عميق بالأفكار التحررية الفلسطينية هي حركة الفهود السود(٢٤٣).

وعلى صعيد المواقف السياسية، يمثل موقف شاس من التسوية السلمية أحد أهم القضايا لفهم جدلية المواقف السياسية للحزب. وتَظهر تناقضات شاس في الموقف من قضايا الصراع مع الفلسطينيين، إذ تبنى درعي وعوفاديا موقفاً أقرب إلى مواقف حزب العمل والحمائم، في حين أن أغلب المصوِّتين ومؤيِّدي شاس يتبنون موقفاً قريباً من الليكود والصقور، خاصة في قضايا الأمن.

ففي عام ١٩٨٥ أيّد شاس انسحاب الجيش الإسرائيلي من جزء كبير من جنوب لبنان، ومارس درعي دوراً هاماً في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي الليكودي الأسبق إسحاق شامير في حضور مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وكان له دور أساسي في اتفاقات أوسلو التي وُقِّعت مع الفلسطينيين، فكان واحداً من عدد قليل جداً داخل الحكومة الإسرائيلية الذين كانوا على علم بالمفاوضات السرية في النرويج، وصوّت الحزب لصالح الاتفاق. وعزا البعض فوز بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦ إلى سحب شاس تأييدها لحزب العمل، ولا سيما بعد خروجه من حكومة إسحاق رابين عام ١٩٩٣ نتيجة اتهام درعي رسمياً بالفساد.

وعلى نقيض اليهود المتشددين كانت فتوى الحاخام عوفاديا يوسف الشهيرة بصدد إمكان الانسحاب، فالمتشددون ـ الحريديم ـ وحاخاماتهم يرون أن الانسحاب من أي أرض من «أراضي إسرائيل» بمنزلة خطأ لا يغتفر، بينما يؤكد عوفاديا أنه يمكن الانسحاب لو كان هذا يحول دون إراقة الدماء اليهودية.

وخلال التصويت على اتفاقية أوسلو في الكنيست الذي انتهى بتأييد ٦١ عضواً ومعارضة ٥٠ عضواً، امتنع حزب شاس عن التصويت، وكان السبب الوحيد لامتناعه

(٢٤٣) أحمد مصطفى جابر، «اليهود الشرقيون في إسرائيل،» دراسات استراتيجية (أبو ظبي)، العدد ٩٢ (٢٠٠٢).

وفقاً لآرييه درعي هو عدم وجود أي ممثل لشاس في الحكومة إبان فترة التصويت على هذا القرار بحيث يتحمل المسؤولية بشكل شخصي تجاه الأبعاد والتطورات التي قد تنتج من هذا الاتفاق وهو ما يمثل تأييداً سلبياً للسلام. وقد شدد درعي في مناسبة أخرى على أن غزة بشكل واضح ليست أرضاً إسرائيلية، وأن «أريحا هي مكان أمرّ به في طريقي إلى القدس ومنها، وأنا لا أتوقف فيها وليس لديَّ ما أفعله في أريحا أو غزة»، وأن قسماً كبيراً من الجولان حسب آراء أغلبية الحاخامات اليهود ليست أرضاً إسرائيلية وأهميتها تنبع فقط من الجانب الأمني، وحركة شاس لن تمتنع عن تأييد السلام مع سوريا. ولكن سرعان ما تراجع درعي عن موقفه هذا تحت ضغط اليمين المتشدد وجماعة أمناء الجولان وقال إنه لا يعتقد أن شاس ستوافق على الانسحاب النهائي من الجولان، مع احتفاظه بكل مواقفه الأخرى.

وخلال حرب الخليج الأولى، عارض درعي بشدة قيام إسرائيل بمهاجمة العراق رداً على إطلاق صدام حسين صواريخ سكود على المدن الإسرائيلية، كما شجع نتنياهو عام ١٩٩٨ على توقيع اتفاقية «واي ريفر» والوصول إلى اتفاق مع ياسر عرفات؛ إذ إنه كان يرى، خلال حرب الخليج، أن رد إسرائيل سيقابله رد فعل خطير. ووجه بوش دعوة لدرعي إلى البيت الأبيض كجائزة على هذا الموقف، لكنها لم تتم بسبب الاتهامات بالفساد التي وجهت إلى درعي وبدء التحقيقات معه.

ولكن هذا لا يعني أن شاس يتخذ مواقف حمائمية على طول الخط، فقد تأثر الحزب كثيراً بصعود اليمين المتشدد والمواقف المعارضة للتسوية وعملية أوسلو، وهو ما برز بتصويت شاس ضد اتفاقات أوسلو الثانية عام ١٩٩٤، التي مرّت بأغلبية صوت واحد فقط؛ إلى جانب نمو عدد الطلاب الدينيين وصعود إيلي يشاي كزعيم للحزب. وهكذا يبدو أن السفارديم أقل تأييداً للسلام، على نقيض الرؤى الرائجة في الوطن العربي. ففي عام ٢٠٠٠، كان ٥١ بالمئة من الجيل الأول للسفارديم يؤيّدون أوسلو مقابل ٥٦ بالمئة للجيل الثاني ، بينما بلغت نسبة التأييد لأوسلو بين الجيل الأول للأشكناز ٦٢ بالمئة و٥٣ بالمئة للجيل الثاني. ونجد ٢٣ بالمئة فقط من الجيل الأول للسفارديم يؤيدون اليسار و٢٧ بالمئة للجيل الثاني، مقابل ٤١ بالمئة للجيل الأول من الأشكناز و٥٤ بالمئة للجيل الثاني[٢٤٤].

---

(٢٤٤) أكرم ألفي، «حزب شاس: الدين والطائفية والسياسة في إسرائيل،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٣٥ (آذار/مارس ٢٠٠٦).

٢ ـ الحاخامات والتسوية

يتبين من تتبع مواقف الحاخامية من قضية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، ومن مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة، أنها تأتي في إطار حالة الانقسام السياسي والحزبي داخل إسرائيل بين معارض ومؤيد. ويعود ذلك إلى أن الحاخامية سلطة دينية خاضعة لتوجهات السلطة السياسية. وعليه، فإن مواقفها من عملية التسوية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة متباينة أو متناقضة؛ إذ إن بعضها يستمد مبررات تأييد عملية التسوية من بعض أحكام التوراة، وفي الآن ذاته فالموقف الرافض يستمد رفضه من التوراة أيضاً! وخلال السنوات والعقود الماضية برزت آراء متناقضة للحاخامية إزاء مسألة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ففي عام ١٩٧٣ على سبيل المثال، كان الحاخام عوفاديا يوسف يشغل منصب الحاخام الرئيس الأول لصهيون، وصرح آنذاك لصحيفة معاريف الصادرة في ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ بأن الشريعة اليهودية لا تحظر الانسحاب من المناطق المحتلة من أجل سلامة إسرائيل وسلامة اليهود[٢٤٥].

وكرر يوسف الموقف ذاته عام ١٩٨٩ عندما قال: «إن من المشروع دينياً إعادة الأراضي المحتلة إذا ظهر أن السلام ممكن»، لكنه في الآن ذاته، وبناء على طبيعة الظروف السياسية، استطرد قائلاً: «هذه الإمكانية غير متوفرة الآن»[٢٤٦]. وتستند الحاخامية في معارضتها لأي انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة إلى أحكام عديدة أصدرتها سابقاً، منها ما قاله مجلس الحاخامات الأعلى عام ١٩٤٨عن ضرورة احتلال الأراضي الفلسطينية لإقامة إسرائيل ورفضه أي تراجع أمام العرب[٢٤٧].

وفي هذا السياق يشار إلى أن الفتاوى الحاخامية الداعية إلى ممارسة العدوان ضد الفلسطينيين والعرب، والمستمدة من التوراة كانت بمنزلة تعبئة أيديولوجية دينية يومية موجهة بشكل رئيس إلى الجنود الإسرائيليين إلى درجة وجود ما يسمى «الحاخامية العسكرية» التي كانت تقوم بتلك الوظيفة[٢٤٨].

---

(٢٤٥) ليفي يتسحاق هيرؤشلمي، «ساعة طوارئ،» معاريف، ١٤/ ٥/ ١٩٨٧.

(٢٤٦) الوطن (الكويت)، ٢٩/ ٨/ ١٩٨٩، نقلاً عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية.

(٢٤٧) البيان (دبي)، ١٣/ ٨/ ١٩٨٩.

(٢٤٨) أحمد عبد الكريم ونوس، «الدعاية والإعلام في الجيش الإسرائيلي،» الأرض، العدد ١٢ (١٩٩٢)، ص ٦٦.

وأظهرت دراسة راشيل شابي اليهودية من أصل عراقي، بعنوان: «اليهود الشرقيون يحبون ثقافة العرب... ويكرهونهم»، أنه بعد أيام قليلة على خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة في ٤ حزيران/ يونيو الموجّه إلى المسلمين في العالم، أصدر ٢٧ يهودياً شرقياً (مزراحياً) إسرائيلياً رسالة مفتوحة بعنوان «روح جديدة ـ رسالة من اليهود المتحدرين من البلدان الإسلامية».

ودعمت رسالتهم «الروح الجديدة التي عبّر عنها الرئيس أوباما في خطابه في القاهرة». وأعلن الموقّعون أنهم ولدوا في إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية، غير أن ثقافة الشرق الأوسط والثقافة العربية تشكلان «جزءاً من هويتنا، وهي رابط لا يسعنا قطعه ولا نرغب في قطعه إن استطعنا ذلك». وأضافت الرسالة أنه على الرغم من بعض الأوقات الصعبة التي شهدها تاريخ اليهود في الأراضي الإسلامية، فثمة «تاريخ رائع من الحياة المشتركة». ودعت الرسالة اليهود المزراحيين (الذين يشكّلون اليوم ٥٠ في المئة من الشعب اليهودي في إسرائيل) إلى «مدّ جسر حيوي للذاكرة وبلسمة الجراح وإرساء الشراكة بين اليهودية والإسلام».

وأجرت الصحيفة الإلكترونية «بالستاين كرونيكل» مقابلة مطوّلة مع أحد الموقّعين على الرسالة وهو صحافي وشاعر وناشط يدعى ماتي شمولوف في السابعة والثلاثين من العمر، عاش أسلافه في سورية وإيران والعراق، وهو عضو في «مركز القيادة الاجتماعية اليهودية» وهي منظمة لليهود الشرقيين. وقد لفت إلى أن الرسالة «تدعو العالم العربي إلى تبيان أن الحكومة وأصحاب القرار الإسرائيليين لا يتكلمون لغتنا». وأضاف أن رد الفعل الأولي على الرسالة المفتوحة في إسرائيل تمثل بالقول إنها عنصرية لأنها لم تذكر اليهود الأوروبيين.

يشعر قارئ الرسالة بالعواطف التي تمّ التعبير عنها، إلا أن الكتاب الذي صدر أخيراً عن اليهود الشرقيين الإسرائيليين من تأليف الصحافية راشيل شابي يعطي أملاً ضئيلاً في أن اليهود الشرقيين في ظلّ الظروف الحالية يمكنهم تأدية دور «الجسر الحيوي» كما ذُكر في الرسالة. ونشرت كلية الإعلام في «جامعة يال» كتاب شابي بعنوان ليس العدو اليهود في إسرائيل القادمون من الأراضي العربية. ويذكّر الكتاب القرّاء بأن فكرة مدّ اليهود الشرقيين «جسراً» للسلام مع الفلسطينيين كانت سائدة منذ زمن طويل.

وبالعودة إلى عام ١٩٧١، كان الناشطون اليهود الشرقيون المعروفون بالفهود السود أولى المجموعات الإسرائيلية المتصلة بأعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعترفوا بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وربطوا ذلك بقضية اليهود الشرقيين. ولكنهم، خلال حرب عام ١٩٧٣، خسروا دعم الشعب الإسرائيلي. وقد صبّت الشكاوى السياسية التي عبّروا عنها في خيبة أملهم من حزب العمال في دعم الجناح اليميني في السياسة الإسرائيلية. وساهم تصويت اليهود الشرقيين في فوز حزب الليكود في انتخابات عامي ١٩٧٧ و١٩٨١.

وكتبت الصحافية شابي: «فشلت المحاولات التي قام بها الناشطون المزراحيون ليمدّوا جسوراً سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وذلك بعد استبعاد إمكانية النجاح وتشويه سمعة الجانبين، علماً أن ذلك احتل مساحة ضيقة من الحوار الذي دار بين القوتين المتعارضتين». وبعدما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، فقدَ الحديث عن الجسور أهميته، حتى إن أولئك الذين كانوا «ناشطين في مدّ الجسور» تخلّوا عن الفكرة.

وفي رأي شابي «لا يساهم بناء الجسور في إيجاد مخرج للحرب حول الأراضي، بل يمكن أن يؤتي ثماره بعد انتهاء الحرب في حال انتهت في شكل عادل». وأضافت: «لا أظن أن في الإمكان فهم العلاقة التي تربط إسرائيل بجيرانها في الشرق الأوسط إلا عندما ترى وتفهم طبيعة العلاقات العدائية التي تربطها بشعوب الشرق الأوسط». وانتقد البعض كتاب شابي معتبرين أنه يهاجم إسرائيل. ولكن، على غرار كثيرين، لا يُقبل أن يوصف أي انتقاد لإسرائيل على أنه معادٍ للإسرائيليين[٢٤٩].

وانطلاقاً من الثورة المدنية المشتعلة في أرجاء الوطن العربي في مطلع الألفية الثالثة، أطلقت مجموعة تسمي نفسها «روح جديدة» تضم نحو ستين من المثقفين الإسرائيليين اليهود الشباب ذوي الأصول العربية مبادرة غير مسبوقة، في هيئة رسالة موجهة «إلى مجايليهم من المثقفين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» نُشرت في بضعة مواقع إلكترونية حاملة دعوة إلى إجراء حوار إقليمي معمّق تكون غايته دمج اليهود العرب أو الشرقيين في إسرائيل ضمن تاريخ المنطقة العربية وثقافتها، وإلى «تصحيح وترميم كل ما تمّ تدميره في الفترات الأخيرة» على صعيد العلاقات العربية ـ

(٢٤٩) <http://www.g4z4.com/vb/t150844>.

اليهودية، بما يشكل «مفتاحاً لاستئناف الشراكة الإسلامية ـ اليهودية ـ المسيحية التي ازدهرت إبان عصر الأندلس الذهبي». وأكد هؤلاء أن هذه الشراكة تظل قبل أي شيء رهن إنجاز عناصر متعددة على غرار المواطَنة الديمقراطية المتساوية، والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية وفي تأمين فرص العمل والتربية والتعليم، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وقبول بني البشر كافة، بغضّ النظر عن معتقداتهم ولون بشرتهم وجنسهم ومكانتهم وميولهم الاجتماعية والعاطفية وانتماءاتهم الدينية والإثنية، ومشددين على ضرورة الالتزام بتحقيق هذه الغايات من خلال الحوار المستمر بين سكان المنطقة كلهم، فضلاً عن الحوار مع يهود من جماعات متعددة في البلد وخارجه.

ولَفَتَ الموقّعون على الرسالة إلى أنهم من ذراري يهود عاشوا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ مئات أو آلاف الأعوام، وساهموا كغيرهم في ثقافة المنطقة وكانوا جزءاً أصيلاً منها، ولذا فإن ثقافة البلدان الإسلامية وشعور الانتماء العميق إلى هذه المنطقة من العالم هما جزء لا يتجزأ من هويتنا الخاصة، ومن التاريخ الديني والثقافي واللغوي للحيّز الشرق أوسطي والأفريقي الشمالي، رغم أن هؤلاء اليهود كانوا ضحايا أنساق من التناسي في سياق هذا التاريخ، أولاً في إسرائيل التي لا تنفك تصوّر نفسها على أنها الفيصل بين القارة الأوروبية وشمال أفريقيا، وثانياً في الوطن العربي الذي يبدو أنه سلّم بالانشطارية المتضادة بين اليهود والعرب وبتصوير اليهود على أنهم أوروبيون. وآثر أن يهمّش تاريخ اليهود العرب في ماضيه أو أن يقصيَه منه كلياً، وثالثاً في أوساط الفئات اليهودية الشرقية نفسها التي خجلت من ماضيها المشترك مع الشعوب العربية وحاولت أن تندمج وتساير التيارات المهيمنة على المجتمع الإسرائيلي. وفضلاً عن ذلك كله، فإن التأثيرات المتبادلة بين الثقافتين اليهودية والعربية على مرّ التاريخ تعرضت لعمليات محو شديدة الوطأة، لكنها رويداً رويداً أخذت تبرز في فضاءات حياتية مختلفة مثل الموسيقى والصلوات الدينية واللغة والأدب.

وقال الموقّعون على الرسالة إنهم يغبطون الشعوب العربية على ثوراتها المدنية التي أطاحت أنظمة وحكاماً كما حدث في كل من تونس ومصر، وأن نظام الحكم الإسرائيلي الذي يعيشون في ظله يحاول أن يظهر بمظهر متنوّر وديمقراطي، غير أنه يدوس الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية لمعظم السكان بصورة فظّة للغاية، ويقوم

بتقليص الحريات الديمقراطية، وبشيْدِ أسوار عنصرية في وجه الثقافة الشرقية اليهودية والعربية، وبرغم ذلك، فإنه لم يزل أمامهم سكة طويلة لمحاكاة ما يجري في البلدان العربية من خروج جماهيري إلى الساحات العامة والشوارع للمطالبة بسلطة عادلة على الصُعُد المدنية والاقتصادية والثقافية.

وقالت المجموعة إن باب الانتساب إلى هذه المبادرة مفتوح أمام جميع الراغبين في الانضمام إليها، وأنها تنوي العمل على تعميمها في الوطن العربي، وتهيئة ما يلزم من أجل إخراج دعوة الحوار التي تتضمنها إلى حيّز التنفيذ[٢٥٠].

إن احتمالات حل مسألة تمثيل اليهود الشرقيين في أجهزة السلطة الإسرائيلية احتمالات مفتوحة، وسيكون تحقيق أي احتمال منها في المستقبل المنظور أو البعيد عاملاً هاماً في تحديد هوية إسرائيل برمَّته. فبعد عرض حالات التمييز التي يعاني وطأتها يهود البلاد العربية في إسرائيل، على نحو خاص، يبدو مهماً اختبار الفكرة التي أطلقها الباحث الاجتماعي والشاعر، المحاضر في جامعتي «بيركلي» و«كاليفورنيا، لوس أنجلوس» ((University of California, Los Angeles) «UCLA») في كاليفورنيا، ومحرّر موقع «كيدما بوابة الشرق إلى إسرائيل» على شبكة الإنترنت، سامي شالوم شطريت التي تتمثل بوجود عدة أوجه شبه رئيسة بين السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل والسود في الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

أولاً، العنصر الثقافي المتشابه في نقطة الانطلاق (إقامة الدولة في الحالة الإسرائيلية): كون المجتمعين مؤلفين، من جهة، من أوروبيين مستحوذين ومسيطرين في كل أجهزة الدولة والمجتمع والثقافة، ومن جهة أخرى من أبناء عالم ثالث محكومين ومجرَّدين من أي تأثير حقيقي.

ثانياً، التوجهان ـ المعتدل والراديكالي ـ قائمان في كلا المعركتين النضاليتين منذ اللحظة الأولى، ومستمران في البقاء بشكل متواز في الحاضر أيضاً، في إطار منظومة علاقات مركَّبة من الصراع والتوتر الراديكالي.

ثالثاً، ضآلة حجم وثقل المجموعات الراديكالية، في إسرائيل أيضاً، غير أن التوتر والغليان الذي تولده هذه المجموعات يمد ويغذي أجندة المعتدلين.

---

(٢٥٠) أنطوان شلحت، «جيل جديد من المثقفين الإسرائيليين الشرقيين يتبنى رسالة الانتفاضات العربية،» الحياة، ١٥/ ٤/ ٢٠١١.

رابعاً، معظم الإنجازات التصحيحية على شاكلة قرارات حكومية وقوانين في مجالَي السكن والتعليم تحققت، بما في ذلك في إسرائيل في أوج فترات راديكالية في النضال[٢٥١]. وحاول العديد من العلماء اليهود تفسير النظرة السلبية والمكانة المتدنية لليهود الشرقيين في إسرائيل، ومن أشهرهم: عالم الاجتماع الإسرائيلي أورن يفتحئيل، الذي يرى أن هذه النظرة جاءت كنتيجة حتمية للمشروع الكولونيالي ـ الاستيطاني الإسرائيلي، ويستخدمون نموذجاً في التوجه الجغرافي ـ الاجتماعي، الذي يعتقد أن المهاجرين الشرقيين نقلوا إلى المناطق الحدودية استمراراً للعملية الكولونيالية الاستيطانية نفسها التي تم خلالها طرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم وجعلهم على هامش المجتمع بعد أن كانوا في قلبه[٢٥٢].

ومقابل أوجه التشابه ثمة رزمة فروق رئيسة، منها: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مشروعاً استيطانياً نجح، وبالتالي تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة استيطانية غير قابلة للتشكيك بشرعية وجودها أو نزع الشرعية عنها، بينما لا تزال إسرائيل مشروعاً استيطانياً قيد الإنجاز وقابلاً للفشل ونزع الشرعية الهشة عنه. أما الفلسطينيون أصحاب الأرض التي يُقام عليها المشروع الاستيطاني الصهيوني فقد فشلت محاولات تحويلهم إلى هنود حمر. وهدف تهويد فلسطين أرضاً وشعباً وسوقاً لم يُنجز بعد، فضلاً عن فشل عملية تغييب الشعب الفلسطيني سياسياً وحضارياً وطمس هويته العربية. كما أن هناك فرقاً آخر بين اليهود الشرقيين في إسرائيل والسود الأمريكيين الذين لم يتنكروا لبلدانهم الأصلية؛ بينما يهود البلاد العربية تنكروا لبلدانهم، وتحولوا من مواطنين إلى مُحتلين في وطن ليس وطنهم، وفي كيان سياسي يزعم أنه وطنهم وملاذهم الآمن، لكن نخبته السياسية تتنكر لهم. والقول إن النضال الشرقي كان في معظم الأحيان النضال الاجتماعي الوحيد في إسرائيل، هو قول غير دقيق ويتجاهل قصداً نضالات الفلسطينيين في وطنهم وفي دولة لم يختاروا طوعاً أن يكونوا مواطنين فيها.

٣ ـ التوجهات الثقافية

جرت في إسرائيل منذ تأسيسها نشاطات ثقافية متنوعة كان هدفها خلق ثقافة ذات هوية مستقلة لكون المجتمع الإسرائيلي يتألف من فئات متباينة وتشكيلة من الانتماءات

---

(٢٥١) شطريت، النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل، ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٣، ص ٣٤ ـ ٤٨.

(٢٥٢) <http://www.al-jazirah.com/100793/ar9d.htm>.

الثقافية؛ فهي تجمع أكثر من ٥٠ قومية ولغة[٢٥٣]، أو ٧٠ فئة، حسب تصنيفات رسمية إسرائيلية[٢٥٤]. وتجلى السعي المستمر لبلورة شخصية ثقافية مستقلة في مجالات فنية وثقافية مختلفة من أدب وفنون وموسيقى وغناء.

أ ـ التوجهات الثقافية بوجه عام في إسرائيل

ـ الجانب الأدبي: كانت المهمة الرئيسة للأدب هي إحياء اللغة العبرية من خلال ازدهار الأدب والصحافة باللغة العبرية. وكانت النتيجة اتساع مجموع اللغة ليشمل أكثر من ١٢٠ ألف كلمة.

وكان أول من بدأ الإبداع النثري بالعبرية في إسرائيل مؤلفون قَدِموا إليها في أواخر القرن التاسع عشر، ومع أن جذورهم كانت تعود إلى العالم اليهودي في أوروبا الشرقية وتقاليده، فقد كرَّسوا الجانب الأكبر من إبداعهم الأدبي للإنجازات التي تم تحقيقها في أرض إسرائيل. مؤلفان بارزان، هما حاييم يوسيف برنر وشموئيل يوسيف عجنون، حققا قفزة جدية في الإبداع النثري العبري وانتقلا به إلى العالمية. وفي عام ١٩٦٦، تقاسم عجنون، مشاركةً مع الأديبة نيلي زاكس، جائزة نوبل للآداب. وكان بذلك أول كاتب عبري يحظى بهذه الجائزة.

وثمة مواضيع جديدة قلّما تناولها الكُتّاب قبل ذلك، بينها عالم اليهود الأرثوذكس المتزمّتين الذين يعيشون في شبه انعزال عن المجتمع الحديث، في أحياء الـ «حسيديم»[٢٥٥]، وهم فئة أخرى من المتدينين في القدس. ومن المواضيع التي عالجها كُتاب إسرائيليون من اليهود الشرقيين، مكانة القادمين الجدد من البلدان العربية في المجتمع وظاهرة الشعور بالغربة. وظهرت هذه المواضيع في السنوات التي سبقت قيام إسرائيل، أو تلك التي واكبت قيامها، تبنّاها مجموعة من الشعراء كان في مقدمتها أبراهام شلونسكي، ناتان ألترمان، ليئاه غولدبرغ، وأوري تسفي غرينبرغ.

---

(٢٥٣) سلمان ناطور، «الثقافة الإسرائيلية بين التنوع والهيمنة،» قضايا إسرائيلية، السنة ٥، العددان ١٧ ـ ١٨ (شتاء ـ ربيع ٢٠٠٥)، ص ١٥٨.

(٢٥٤) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com>.

(٢٥٥) الحسيدية: هي حركة صوفية، وقد عارض بعض الحسيديين فكرة الدولة الصهيونية وأسّسوا حزب أغودات إسرائيل. ولكن بعد إنشاء الدولة، حتى قبل ذلك، أصبحوا يساندون النشاط الصهيوني. ولكن هناك فرقاً حسيدية قليلة لا تزال تعارض الصهيونية ودولة إسرائيل بعداوة، من بينها جماعة ناطوري كارتا.

وفي أواسط الخمسينيات، برزت مجموعة جديدة من الشعراء الشبان، كانت اللغة العبرية لغة الأم بالنسبة إليهم. وكان في مقدمة هذه المجموعة يهودا عميحاي، ناتان زاخ، دان باجيس، ط. كارمي وديفيد أفيدان. هذه المجموعة أبدت ميلاً إلى أسلوب التخفيف في التعبير عن الواقع مع استخدام لغة التخاطب العادية.

وتناول أدب الأطفال في إسرائيل عدداً كبيراً من المواضيع كتبت بأنواع متباينة من الكتابة النثرية. وشمل هذا الأدب إبداعات لكتّاب إسرائيليين وعلى ترجمات للتراث الأدبي من لغات مختلفة. وبذلك عكسَ أدب الأطفال في إسرائيل اتجاهاً عالمياً يميل إلى الأسلوب المباشر المتين في استخدام اللغة وفي اختيار المواضيع.

وشهدت السنوات الأخيرة ازدهاراً ملحوظاً في مجال أدب الأطفال، الذي يتميز بحساسية بالغة في ما يخص نفسية الطفل، وباستخدام أساليب لغوية تعتمد على صدق التعبير وقوة التصوير، وهو ما يسهل على القارئ الصغير التضامن مع فحوى الكتاب في طريق حيوي.

ـ الجوانب الفنية: أدى الإبداع الفني لمجموعة «آفاق جديدة» إلى إضفاء الشرعية على الفن التجريدي في إسرائيل بل كانت هذه المجموعة أبرز عنصر في الفنون الإسرائيلية في مطلع الستينيات. وكان الفنانون الذين نشؤوا في ستينيات القرن العشرين في منزلة حلقة الوصل بين النشاطات الفنية لمجموعة «آفاق جديدة» وبين البحث عن الذاتية، الذي ساد السبعينيات. أما فنانو الثمانينيات والتسعينيات، الذين يعملون في جو يتميز بالتجربة الذاتية الفردية، فيبدون وكأنهم يبحثون عن شعور بالرضا، وعن إحساس بالروح الإسرائيلية. ومن أبرز فناني الفترة الراهنة: بنحاس كوهين غان، دغانيت بيريشت، غابي كلاسمير، تسيبي غيفاع.

وخلال السنوات الأخيرة، أصبح التصوير الفني شكلاً من أشكال الفن المعترف بها، وظهر عدد من المصورين المبدعين الذين يتلقون الدعم من المتاحف وصالات العرض للآثار الفنية وأمناء المتاحف وهواة جمع الأعمال الفنية. ويعبّر فن التصوير اليوم عن نظرة المصور الشخصية، إذ يتناول مواضيع جوهرية مثل الحياة والموت، الفن والوهم.

كما ازدهر فن النحت في إسرائيل نتيجة جهد متواصل بذله عدد من النحاتين لتطوير هذا الفن خلال فترة طويلة. واستخدم فن التماثيل في الخمسينيات مواد جديدة،

كما ازداد الميل إلى الأشكال الضخمة وإلى الأسلوب التجريدي. وكان أحد الدوافع لذلك البدء في استخدام الحديد والفولاذ كمادة للإبداع الفني.

ـ الموسيقى: يعود تأسيس «أوركسترا فلسطين» (وهي الآن الأوركسترا الفلهارمونية الإسرائيلية) إلى عام ١٩٣٦. وكانت الأوركسترا قد أقيمت بمبادرة عازف الكمان برونيسلاف هوبرمان، البولوني المولد، وسرعان ما أصبحت محوراً هاماً للنشاط الموسيقي في البلاد، وعلى مر السنين اكتسبت شهرة عالمية. بعد ذلك بفترة قصيرة أُنشئت أوركسترا إذاعية. وأقيم في ما بعد عدد آخر من المجموعات الموسيقية، منها أوركسترا موسيقى الحجرة، وفرقة سيمفونيتا بئر السبع، وفرق أخرى في كل من حيفا ونتانيا وحولون ورمات غان وريشون لتسيون.

وفي أواخر الثمانينيات، بدأت الأوبرا الإسرائيلية الجديدة بإنتاج وأداء أوبرات رفيعة المستوى. وشهدت الحياة الموسيقية بداية التسعينيات، تغيُّراً ملموساً مع توافد عدد كبير من العازفين والمغنين وأساتذة الموسيقى من الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، فكان لهم تأثير بالغ في الحياة الموسيقية في إسرائيل.

ويميِّز الإسرائيليون بين الشعر العبري، الذي يخوض مواضيع مختلفة ويُكتب بأساليب متباينة، وبين «الأغنية العبرية»، وهي الأغنية التي كثيراً ما تعبِّر كلماتها عن المشاعر والقيم والأصوات الخاصة بإسرائيل.

ويحب الإسرائيليون التغني بالأغاني العبرية من مختلف الفترات. وكثيراً ما تُقام أمسيات غنائية في قاعات عامة أو في منازل خصوصية، في قاعات الاحتفالات في الكيبوتس أو في المراكز المجتمعية.

ـ الرقص: أصبح الرقص، بعد قيام «إسرائيل»، من المهن الفنية الرفيعة المستوى، نتيجة تكوين عدد من الفرق، تميزت كل منها بأسلوب خاص بها. وتعمل أكثر من عشر فرق فنية للرقص، معظمها في تل أبيب. ومنها:

(١) فرقة «عنبال» الفنية للرقص: وهي أول فرقة إسرائيلية في هذا المجال، أنشأتها مصممة الرقص سارة ليفي تناي. وتدير الفرقة الآن مرغليت عوفيد التي كانت نجمة الفرقة. ويعتمد ربرتوار الفرقة الذي يتركز على مواضيع مستمدة من الكتاب المقدس، على تقاليد الطائفة اليهودية اليمنية وطوائف شرقية أخرى في الرقص والموسيقى والشعر. وقامت فرقة «عنبال» بجولات كثيرة في الخارج.

(٢) فرقة بات شيفاع: أنشأتها البارونة بات شيفاع ده روتشيلد والفنانة الأمريكية مارتا غراهام، عام ١٩٦٤. وحققت الفرقة نجاحاً باهراً في مختلف أنحاء العالم، إذ تقوم بأداء ربرتوار فريد يشتمل على رقصات حديثة من تصميم الفنان أوهاد نهارين، وهو المدير الفني للفرقة. كذلك تشجع الفرقة على التعاون في مجالات الفن المختلفة إلى جانب فن الرقص. وأقيمت أخيراً مجموعة «بات شيفاع» التي تشكل إطاراً لتدريب الراقصين الذين ينضمون في ما بعد إلى الفرقة الأم، فاكتسبت هي أيضاً مكانة مرموقة.

(٣) فرقة بات دور للرقص: أنشأتها البارونة بات شيفاع ده روتشيلد وتولت جانيت أوردمان إدارتها الفنية. وتشمل الفرقة عشرين راقصاً وراقصة، وتقوم بأداء أعمال فنية لأشهر مصممي الرقص في العالم، وبينهم الفنان الإسرائيلي دومي رايتر سوفير. وتقدم الفرقة الإرشاد الفني لمدرستين للرقص واحدة في تل أبيب وأخرى في بئر السبع.

(٤) فرقة الكيبوتس للرقص الحديث: أُنشِئت عام ١٩٧٠، ومركزها في كيبوتس غاعتون في شمال الجليل. أقامتها إحدى أعضاء الكيبوتس ـ الفنانة يهوديت أرنون. وقد جمعت أرنون مجموعة من الراقصين الشبان الهواة إلى إحدى فرق الرقص الإسرائيلية البارزة والتي تحظى باعتراف دولي.

(٥) فرقة كول ودماما (الصوت والصمت): هي فرقة فريدة في نوعها، إذ تشمل راقصين من الصم إلى جانب الراقصين العاديين. أقام مصمم الرقص موشيه إفراتي هذه الفرقة عام ١٩٧٨، مستخدماً أساليب خاصة تُمكن الأشخاص الصمَّ من الرقص بواسطة جهاز ينقل الذبذبات من راقص إلى آخر. وتقوم الفرقة بأداء ربرتوار من تصميم إفراتي الذي جعلها تحظى بمكانة عالمية، إضافة إلى دورها الهام في تأهيل الصم.

(٦) فيرتيغو: هي فرقة ناجحة جداً للرقص الحديث، أسستها عام ١٩٩٢ الراقصتان نوعا فيرتهايم وعادي شاعال. وتلقت هذه الفرقة التي قامت بجولات في مختلف أنحاء العالم عدة جوائز. ويعتمد ربرتوار الفرقة معظمه على رقصات قامت فيرتهايم بتصميمها، إضافة إلى عروض رقص حديثة بالتعاون مع فنانين آخرين. وتقوم «مدرسة الرقص الشعبي في أورشليم القدس» بتعليم فنون الرقص الكلاسيكي والحديث والارتجالي للهواة وللراقصين المحترفين.

وتطور الرقص «الشعبي» في إسرائيل كمزيج بين أنواع مختلفة من هذا الفن، منها له الصبغة اليهودية ومنها ما هو مُقتبس من أنحاء مختلفة من العالم. ويساهم العديد من

البلديات والمجالس المحلية في رعاية هذا الفن وفي دعم فرق الرقص الشعبي. وهناك الرقصات الشعبية التقليدية المميزة للطوائف والفئات المختلفة التي تؤثر في الرقص الشعبي الإسرائيلي. كما توجد عدة فرق للرقص يحافظ كل منها على التراث الفني في هذا المجال، منها فرق تتخصص في الرقصات اليمنية، والكردية، والمغربية، والهندية، وكذلك رقصات من جورجيا وبخارى وإثيوبيا، إلى جانب فرق الرقص الفلسطينية والدرزية والشركسية.

ـ المسرح والسينما: يحوي المسرح في إسرائيل عناصر فنية مختلفة، منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، منها المحلية ومنها المُقتبسة، منها التقليدية ومنها التجريبية. وينتمي أعدادٌ من الممثلين والمخرجين إلى خلفيات ثقافية مختلفة.

وقطعت السينما في إسرائيل، التي تعود بدايتها إلى الخمسينيات، شوطاً هاماً منذ تلك الفترة وحتى الآن[٢٥٦].

ـ دور النشر: تزايدت أعداد دور النشر الخاصة في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة إلى درجة أن ٥٥ بالمئة من الكتب التي صدرت في العام ٢٠١٠ أصدرتها دور نشر تجارية، و٢٠ بالمئة من دون ناشر أي بنشر ذاتي للمؤلفين. ونشرت أجهزة السلطة الإسرائيلية المختلفة ٤ بالمئة من الكتب. واحتلت المؤسسات الدينية والحريدية حيزاً مهماً من إصدارات الكتب وبلغت حصتها ٣١ بالمئة.

وكشفت المكتبة «الوطنية» في إسرائيل، في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١١، النقاب عن إصدار ٧٣٣٩ كتاباً جديداً عام ٢٠١٠، أي بمعدل ٢٠ كتاباً كل يوم. من بينها ٥٥٨٢ باللغة العبرية، و٤٠٦ باللغة الإنكليزية، و١٦٩ باللغة العربية، و٢٠ كتاباً بالفرنسية، وكتاب واحد بلغة يهود بخارى. وتتوزع على المجالات التالية: ٥٩٠ كتاباً للأطفال والصِّبْية، و٧٠٨ كتب نثر، و٢٦٨ ديوان شعر، و١٠٥ كتب تعليمية، والسيرة الذاتية ٣٣٦ كتاباً. وصدر ١١٧ كتاباً عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٢٥٧].

ب ـ مثقفو يهود البلاد العربية في إسرائيل

لقد كان أمراً طبيعياً أن يحمل يهود البلاد العربية إلى إسرائيل ثقافة بلدانهم، وهي في واقع الحال ثقافة عربية بألوانها الفنية والأدبية، إضافة إلى الثقافة التقليدية العبرية.

(٢٥٦) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com>.
(٢٥٧) السفير، ١١/٦/٢٠١١.

وتنقسم هذه الثقافة إلى ثقافة دينية وثقافة علمانية. وبالرغم من أن «بوتقة الصَّهر»، كانت تعني في العقود الأولى للدولة صهر اليهود الشرقيين في الثقافة الغربية التي تنتمي إليها النخبة، وبالتالي العمل على تخليص المجتمع من ثقافة البلاد العربية، فإن من يتجوّل في ما يسمى مدن «التطوير»، أي المناطق التي يقطنها عادة يهود البلاد العربية، لا بد من أن يسمع أصوات الأغاني والموسيقى العربية المنبعثة من البيوت في هذه المناطق. وحتى كبار قادة إسرائيل من يهود البلاد العربية يحرصون على الاستماع إلى الغناء العربي[٢٥٨].

وقدم مثقفو يهود البلاد العربية من خلال نتاجهم الثقافي صورة لحالات مختلفة من التفاعل الثقافي مع الواقع الثقافي الإسرائيلي ومشكلاته.

(١) توجهات يهود العراق الثقافية: هناك ثلاثة «أدباء» يهود ولدوا وعاشوا وترعرعوا على شواطئ دجلة، نهلوا العلم العربي منذ نعومة أظفارهم، لغتهم عربية وخطهم عربي وأساتذتهم عرب... ولما جاءت لحظة الاختيار رجحت كفة «التربية» التوراتية والتعبئة النفسية وانحازوا إلى المعسكر الصهيوني بكل مفاهيمه وسلوكياته وهم: سامي ميخائيل[٢٥٩]، شمعون بلّاص[٢٦٠]، ساسون سوميخ[٢٦١].

وكتب سامي ميخائيل رواية **الملجأ** بالعبرية كما كتب شمعون بلّاص رواية **المعبرة** وكانت مناخاتها في الأغلب عربية، وأجواؤها عادةً عربية، وشخوصها عرب ويهود، وفيها أسماء عربية وأماكن عربية وعادات وطقوس... لكن اليهود فيها متميزون...

---

(٢٥٨) عرضت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي جانباً من حفل زفاف ابنة وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق ديفيد ليفي، وظهر الوزير وهو يراقص ابنته ويوجه لها كلمات المطرب فريد الأطرش «جميل جمال، مالوش مثال». انظر: صالح محمد النعامي، «الشروخ في الثقافة الإسرائيلية: الغناء مثالاً،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4ece8af5-a52f-4d9e-89be-9206657199f3>.

(٢٥٩) ولد الأديب سامي ميخائيل عام ١٩٢٦ في مدينة بغداد، وفيها أنهى دراسته الثانوية، وفي مرحلة الدراسة الثانوية كان نشيطاً في الحركات اليسارية، وعضواً في الحزب الشيوعي العراقي السرّي، وبسبب نشاطه السياسي، وخصوصاً المقالات التي كان ينشرها في الصحف اليسارية، أُصدِرَت بحقه مذكرة توقيف، فوجد ملجأ له في إيران حيث بقي فيها عاماً كاملاً، هاجر بعدها (عام ١٩٤٩)، إلى «إسرائيل». ولم يصدر ميخائيل إنتاجاً أدبياً بالعربية، وجميع رواياته صدرت بالعبرية. انظر: قضايا إسرائيلية (رام الله)، السنة ٣، العدد ٩ (شتاء ٢٠٠٣).

(٢٦٠) شمعون بلاص: روائي وباحث، وُلد في بغداد عام ١٩٣٠، نشر في جرائد ومجلات عراقية قبل مغادرته العراق سنة ١٩٥١، إلى إسرائيل حيث يقيم إلى اليوم. يحاضر، منذ سنوات، في جامعة حيفا حول الأدب العربي. انظر: الحياة، ١٤/ ٦/ ١٩٩٦.

(٢٦١) ساسون سوميخ، حامل جائزة إسرائيل في مجال الدراسات الشرقية، لسنة ٢٠٠٥ وهي جائزة تمنح الفائز بها مركزاً اجتماعياً سامياً وشهرة محلية وعالمية. انظر: حبيب بولس، «ساسون سوميخ، عريس جائزة إسرائيل في مجال الدراسات الشرقية، لسنة ٢٠٠٥،» الجبهة (حيفا)، ١١/ ٤/ ٢٠٠٥، <http://www.aljabha.org/index.asp?i=10926>.

صاحب البار يهوديّ والنادل عربي، صاحب الشاحنة يهودي والسائق عربي، المثقف والقارئ يهوديان وموزع الصحف الأمّي عربي.

وعمل الأدباء الثلاثة بداية في صحيفة زوهادريخ وكول هاعام وصحيفة الاتحاد، وهي صحف الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إلا أن سوميخ قفز نحو الليبرالية الصحفية وعمل في جريدة هآرتس(٢٦٢).

وتميز يهود العراق في إسرائيل، مقارنةً بيهود المغرب أو يهود اليمن، بثقافتهم العربية الأصيلة وبخبرتهم في شتى المجالات. ولمعت من بينهم أسماء في الحقل الثقافي، سواء على الصعيد الجامعي أو الإبداع الأدبي والفني.

وليهود العراق في مجال دراسة الأدب العربي دور رئيس لا يضاهيهم فيه أبناء الجاليات الأخرى، ومنهم: شموئيل موريه وديفيد صموح وساسون سوميخ ورؤوبين سنير. وفي حقل الإبداع الأدبي هناك الروائي سامي ميخائيل الذي أسهم في الترجمة عندما نقل إلى العبرية ثلاثية نجيب محفوظ. كما كان للمفكر نسيم رجوان دور فريد في دراسة التيارات السياسية في الوطن العربي والعلاقات بين اليهود والعرب. وحسقيل قوجمان الذي أنجز القاموس العبري العربي، وهو أول قاموس يحوي المفردات العصرية العبرية، وديفيد سيغين وهو من يهود العراق أنجز أيضاً قاموساً عبرياً عربياً. وكذلك الأمر في حقل الفنون التشكيلية والمسرح والموسيقى والغناء.

وهناك تيار من الأدباء اليهود العراقيين لم يتخلّ عن الكتابة باللغة العربية، كل موشيه، من الشاعر إبراهيم عوبديا والقصاص إسحاق بار موشيه والأديب سمير نقاش، الذين صوروا العلاقات اليهودية العربية في العراق خير تصوير وكتبوا أدب الحنين إلى العراق وإلى الحياة اليهودية التي ذاقوا حلوها ومرَّها في إسرائيل.

وهناك تيار آخر يضم الأدباء الذين قَدِموا إلى إسرائيل في سن الطفولة وأنهوا دراستهم الثانوية ثم الجامعية فيها، واستطاعوا بسهولة نسبية الاندماج في الأدب العبري الحديث. بينما لم يتمكن شاعران من الاندماج في الشعر العبري الحديث، الأول من مواليد بغداد عام ١٩٢٩ وأحد مهاجري العراق وهو شلومو زمير (بلبول) الذي كان أول من نال إعجاب وتكريم الأوساط الأدبية العبرية. والثاني هو زكي بنيامين أهرون الذي

---

(٢٦٢) جودت السعد، إعداد وترجمة، «الموساد ويهود العراق،» ديوان العرب (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩)، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article20195>.

ساهم مساهمة كبرى في ترجمة الأدب العربي إلى العبرية والأدب العبري إلى العربية في المجلات العربية والعبرية وفي صوت إسرائيل والصحف ومجلة لقاء[٢٦٣].

وبرز أيضاً من مواليد العراق ممّن قَدِموا مع عائلاتهم في طفولتهم، الشاعران التوأمان هرتسل وبلفور حكاك اللذان ولدا عام ١٩٤٨، أي بعد سبع سنوات من مصرع خاليهما في حادثة «الفرهود»، فأطلق والدهما على التوأمين أسماء صهيونية بحتة انتقاماً لمصرع الخالين. وعرف عنهما ألمعيتهما وتبحُّرهما بالكتاب المقدس وفوزهما بحفظه عن ظهر قلب في المسابقة السنوية ودراستهم العميقة للأدب العبري.

وانتخب هرتسل حكاك رئيساً لجمعية الكتّاب العبريين في إسرائيل بين عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ وهو منصب كان أول من حظي به هو الشاعر حاييم نحمان بياليك ثم تلاه في رئاسة الجمعية أخوه التوأم المشابه له بلفور. أما الشاعر سالم الكاتب (شالوم كتّاب) الذي نشر ديوانين باللغة العربية، **مواكب الحرمان** بيروت، دار الكشاف، ١٩٤٩) و**وشوشات الفجر** (تل أبيب، ١٩٥٩) ونقلهما إلى اللغة العبرية، فكان يعَدّ من كبار شعراء الاحتجاج على التمييز بين الأوروبيين والشرقيين، ونشر عدة دواوين باللغة العبرية روى فيها فظائع «الفرهود»، إلى جانب شعوره بالغبن لعدم تقدير مواهبه من قبل الشعراء العبريين، وإن كان المعجبون بشعره من الشرقيين يطلقون عليه اسم «بياليك الشرق» كما يقول. وقد اعتزل الأدب في السنوات الأخيرة وانضم مع أبنائه إلى رجال الدين المتزمّتين.

وكذلك الشاعر روني سوميخ من أبرز شعراء الاحتجاج من بين يهود العراق الذي تنضح دواوينه بالحنين إلى العادات والتقاليد العراقية والأغاني والأجواء الشرقية.

أما الروائي إيلي عمير (واسمه في سجل النفوس البغدادي: فؤاد الياس ناصح خلاصجي) اليساري المعتدل، وهو من مواليد بغداد عام ١٩٣٧، فقد فضل الكتابة باللغة العبرية، بالرغم من تعلُّقه الشديد باللغة العربية وظل يتكلم بها مع أهله وأصدقائه، ويذكر أن هوايته المحببة هي الاستماع إلى ترتيل القرآن الكريم أو «ما تيسر من آي الذكر الحكيم»، وبخاصة للشيخ المصري أبو العينين شعيشع، إذ يشعر بسعادة روحية سابحاً في أجواء قدسية تطهر النفس وتريحها من عناء المادة، على حد قوله. وهو يتعاطف في رواياته مع الفلسطينيين، بل أعلن بأنه لا يعارض إذا ما أصبح الأقصى وقبة الصخرة

---

(٢٦٣) عبد القادر الجنابي، «شمعون بلاص: هويتي عربية وأنا واعٍ لثنائيتي الثقافية،» الحياة، ١٤/٦/١٩٩٦.

تحت السيادة الفلسطينية. وقد صور في ثلاثيته العراقية من بغداد إلى أورشليم ـ القدس، وأولها روايته ديك الكفارة التي يروي فيها مشقات الهجرة إلى إسرائيل في خمسينيات القرن الماضي وبداية الصدمة الثقافية والاجتماعية للمهاجرين الشرقيين. وفي روايته المطيرجي يروي تخبُّط العائلة أمام قراري إسقاط الجنسية وتجميد الأموال وانقسام آراء العائلة حول الموقف من العراق. وقد نالت رواية ياسمين إقبالاً منقطع النظير لتناولها الصدام بين العرب واليهود في حرب عام ١٩٦٧، ومعاناة العرب الفلسطينيين النفسية آثارها. ويروي إيلي عمير موقفه وموقف عائلته من تلك الحرب والعلاقات العربية ـ اليهودية في القدس وعلاقته بياسمين الفتاة الفلسطينية المثقفة[٢٦٤].

وهناك الشاعر أنور شاؤول الذي تحوّلت موضوعة شعره في إسرائيل من الاحتفاء بالمشترَك الإنساني العربي ـ العبري، إلى موضوعة تذكّر الماضي ومصير يهود العراق. فيذكر مسقط رأسه الحلّة بقصائد كثيرة داخَلها الشوق والذكرى، مثل قصيدة «عروس الفرات»، ويقصد بها الحلّة.

ومات شاؤول، وفي أذنَيْه يتردّد صدى أيام العشرينيات من صديقه الشاعر معروف الرصافي وكذلك صديقه وملهمه جميل الزهاوي الذي كان يؤمن بالمستقبل رغم المرارة التي لم يشهدها:

«سيهذِّب المستقبلُ الإنسانا   حتّى يكونَ أبرَّ مما كانا
حتى يبدِّلَ من عَدَاوته رضى   ومن القساوة رحمةً وحنانا
عاش النصارى واليهودُ ببقعةٍ   والمسلمون جميعهم إخوانا»[٢٦٥]

ومثّل الشاعر مراد ميخائيل (١٩٠٦ ـ ١٩٨٦) مرحلة انتقالية في المشهد الشعري العراقي، شهدت ظهور محاولات تجريب رائدة وملهمة لمراحل لاحقة ومستقبلية. فبعد انتقاله إلى إسرائيل عام ١٩٤٩ قادماً من باريس عمل محرّراً في جريدة اليوم بحيفا، كما عمل مُعدّاً لبرامج في الإذاعة العربية. وقد أصدر كتباً عدّة منها: **النصوص الأدبية** ١٩٦٤، **نصوص مختارة** (مجلّدان، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)، **تاريخ الأدب العربي** (ثلاثة مجلّدات، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، **الحضارة الإسلامية** (١٩٦٧).

---

(٢٦٤) شموئيل موريه، «تأملات في روح جديدة: خطاب مهاجري الدّول الإسلاميّة (٢/ ٥)،» إيلاف (٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، <http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/4/649975.html>.

(٢٦٥) أحمد الواصل، «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ١ من ٢،» مجلة الغاوون (بيروت)، العدد ٣ (١ أيار/ مايو ٢٠٠٨).

وتميّز شعر ميخائيل بأنه لم يقف عند الشعر المرسل، وهو ما اشتهر به التيّار الرومانسي في الشعر العربي فترة الثلاثينيات والأربعينيات، بل انطلق إلى التجاوب مع بذور «الرابطة القلمية» بين صوتَي الريحاني وجبران، وقد كتب الشعر المنثور الذي أكّد أن ثمار جبران الأدبية بقيت تعمل في الشعر العربي من خلال أسماء ألبير أديب وثريا ملحس وفؤاد سليمان، ممهّدةً للنقلة اللاحقة لقصيدة النثر مع توفيق صايغ وجبرا إبراهيم جبرا ومحمد الماغوط وأنسي الحاج(٢٦٦).

أما إبراهيم عوبديا، أو إبراهيم عوض، الذي هاجر من العراق إلى إسرائيل عام ١٩٥١ فقد تعدّى الشعر إلى الغناء والموسيقى حيث نظم أغاني للمغنّين العرب اليهود في إسرائيل، وأعدّ كتباً تؤرّخ لهذه الحركة الغنائية.

واستأنف النشر في الصحف والمجلات الصادرة بالعربية مثل جريدة اليوم. كذلك نشر في مجلة **المجتمع** لصاحبها الشاعر الفلسطيني ميشال حدّاد (١٩١٩ ـ ١٩٩٧)، وقد نشط بشكل أكبر مطلع السبعينيات عندما التقى أصحابه ممّن هاجروا إلى إسرائيل من المثقفين والشعراء والصحافيين العراقيين اليهود مثل: أنور شاؤول وسليم البصون ومراد العماري ونعيم طويق.

وكرّس عوبديا ديوان **أخي! ستشرق الشمس** (١٩٧٧) للسلام ونبذ الحروب، ثم أصدر مجموعة أخرى: **امرأة في شعري** (١٩٨٠)، وعلّق عليها موريه: «شعر في المرأة والحب، والماضي والذكريات، والمسامرة والطرب، والأمل وخيبة الأمل، واليأس والألم والضمير الإنساني العجوز المتعب».

وما يميّز شعر عوبديا هو ذلك الشعر السياسي الصادر عن موقفين: أولهما ولاؤه للعراق بلداً للجميع معلناً تنصّله من الصهيونية، وموقف آخر يمثّل محنة الطائفة اليهودية في العراق في الفترة الحرجة بين عامَي ١٩٤٧ ـ ١٩٥١.

وقد جمع قصائد تلك المرحلة في ديوان **صيحة من عراق العهد البائد** (١٩٩٠)، يقول عن محو تاريخ اليهود في العراق:

«ببغداد آثار لنا ضاع بعضها ... وشُوِّه بعضها ومن بعد تدليسِ
وجُرِّد بعضٌ من عريق سماته ... وأُسقط بعضٌ من بطون الكراريسِ

(٢٦٦) أحمد الواصل، «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ٢من ٢،» مجلة الغاوون، العدد ٤ (حزيران/يونيو ٢٠٠٨).

ونُــحِّــيَ مــغــضــوبــاً عــلــيــه كــأنــمــا بــتــكــريــم ذكـــراه امــتــثــال لإبــلــيــسِ
قــد اضــطــهــدت آثــارنــا مــثــل أهــلــهــا فعاشت مع الكابوس في ظلّ كابوسِ»[٢٦٧]

وهذه القصيدة يتبع خطّها الكثير من قصائده السياسية ذات الموقف الثاني الذي يتكلّم بلسان حركات التحرّر التي كان ينتمي إليها، وخلال لجوئه إلى طهران هرباً من الاعتقال أواخر الأربعينيات سخّر قصائده لشدّ أزر رفاقه في السجون:

«وأيّــــدتُ أحـــرارَ الــعــراق مــنــاصــراً وسرتُ بركب الوعي والنهضة الهادي
هــنــاك مــلايــيــن تــكــدّ جــيــاعــهــا وتــتــعــب مــرضــاهــا لــخــدمــة أفـــرادِ
ومــا فــرّق الــجــلّاد مــا بــيــن مــســلــمٍ وبــيــن ســواه مــن يــهــود وأكـــرادِ»[٢٦٨]

استمرّ عوبديا بإصدار دواوينه: **الظمأ الحائر** (١٩٩٠)، **ورود شائكة** (١٩٩٨)، ثم أعدّ كتاب **أغنيات عراقية: من الغناء الشعبي العراقي الحديث** (١٩٩٤)، جمع فيه الأغاني التي كتبها لمطربين عراقيين يهود مثل: صالح الشبلي وإيمان (سوزان شهرباني) وراحيل يحزقيل وصبري عاشور (أبو يعقوب). ثم أصدر كتاب **في ميدان الأدب العربي: أدباء وشعراء** (١٩٩٩)، وكتاباً آخر **في دنيا المقامات والغناء العراقي** (١٩٩٩)، وجمع ما لديه من قصائد ليصدرها في كتاب كبير: **أنا والشعر ٦٠ عاماً** (٢٠٠٣)، ثم ألحقه بكتاب تأريخي عن الغناء العراقي حمل عنوان **مع الغناء العراقي مطربون ومطربات وأغانٍ من التراث** (٢٠٠٥)[٢٦٩].

وقد موَّل رجال أعمال من يهود البلاد العربية أنشطة جمعيات يهودية تُعنى ببعث الثقافة الشرقية في إسرائيل. وعلى سبيل المثال، أقيمت فرق موسيقية تُعنى بالتغني بالشعر العربي الذي نُظِم إبان وجود اليهود في الأندلس، وهناك فرق تُعنى بغناء الموشحات الأندلسية التي نظمها الشعراء العرب في تلك الحقبة[٢٧٠].

في هذا السياق، أسس يهود العراق مدرسة فنية عريقة في الغناء والطرب وتأليف المقامات والأغاني الشعبية العراقية، والفلكلور العراقي. وهناك لون آخر يميِّز اليهود الشرقيين وهو الرقص الشرقي إذ تمارس مجموعة من الفتيات اليهوديات الرقص

(٢٦٧) المصدر نفسه.
(٢٦٨) المصدر نفسه.
(٢٦٩) المصدر نفسه.
(٢٧٠) صالح محمد النعامي، «الشروخ في الثقافة الإسرائيلية: الغناء مثالاً،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4ece8af5-a52f-4d9e-89be-9206657199f3>.

الشرقي في الملاهي والأعراس، وتبنت الطائفة اليمينية المكونة من شباب وشابات لوناً خاصاً من الرقص الشعبي واسمه «الدارح» في اليمن، والزي اليمني التقليدي وتحيي حفلات في إسرائيل وخارجها[٢٧١].

إجمالاً، فإن الكاتب شموئيل موريه رئيس رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق في إسرائيل ـ الذي ولد في بغداد عام ١٩٣٣ ودرس في مدرسة السعدون النموذجية، وأنهى دراسته الثانوية في مدرسة شماش ونال شهادة البكالوريا الحكومية العراقية عام ١٩٥٠، ثم هاجر إلى إسرائيل في بداية الخمسينيات من منتصف القرن الماضي. وحاز جائزة الدولة في إسرائيل عام ١٩٩٩، وكتب ١٧ كتاباً باللغات العربية والعبرية والإنكليزية؛ لخّص رأيه في أعمال الأدباء من يهود العراق في مجال الشعر والرواية في إسرائيل، الذين كتبوا بالعربية وأجادوا لغات أوروبية، خاصة الإنكليزية والفرنسية، بأنهم حاولوا القيام بثورة في الأدب العربي من خلال محاكاة صور وأساليب أوروبية جديدة بتشجيعهم الشعر المنثور والشعر الغنائي الرومانسي والشعر الحر.

وقد انقسم يهود العراق إلى ثلاثة اتجاهات فكرية، تجلت بخصوصية عراقية توزعت على ثلاث جماعات هي:

١ . قيادات يهودية من الطبقة الميسورة ساندت العائلة المالكة والحكومات العراقية ونشرت الكتب والمقالات الأدبية والشعر والقصة في الصحف العراقية خاصة في مجلتي **المصباح** و**الحاصد**.

٢ . مثقفون شيوعيون من الشباب انضموا إلى الحزب الشيوعي السري العراقي وأدباء من اليسار العراقي الناهض، الذين التفوا حول الأستاذ كامل الجادرجي وجريدته الأهالي، ورأوا أن حل مشكلة الأقليات في العراق تتم بواسطة انقلاب يساري أو شيوعي يكتسح ترسبات الماضي ويصهر الفوارق الطبقية والعشائرية والدينية في بوتقة الوطنية العراقية.

٣ . تيار صهيوني آخر وجد مستقبله في دولة إسرائيل.

مارس أتباع التيارين الأخيرين الكتابة باللغة العبرية في إسرائيل، في حين انتهى دور التيار الأول، أو كاد، ـ سوى عند الشاعر المبدع إبراهيم عوبديا والأدباء ميخائيل

---

(٢٧١) حنان اخميس، «اليهود الشرقيون السفارديم،» دنيا الوطن (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/11/20/12975.html>.

مراد وإسحاق بار موشيه وسمير نقاش ونير شوحيط وسالم الكاتب وغيرهم - إلى أن فر المخلصون للوطنية العراقية عام ١٩٧٣ إلى إسرائيل من أمثال الشاعر أنور شاؤول ومراد العماري وسليم البصون وصالح طويق وواصلوا كتابتهم في إسرائيل[٢٧٢].

ويبلغ عدد الشاعرات باللغة العبرية من أصل عراقي العشرات أشهرهن أميرة هس من مواليد بغداد، التي تطعم أشعارها العبرية بتعابير عربية ولا تتورع عن ذكر مسبّات عراقية في تمردها على موقف المجتمع من المرأة وريائه، وهي أخت شاؤول بار حاييم مؤسس ومدير صوت إسرائيل باللغة العربية.

ومن الشاعرات اللواتي أدَّين دوراً فعالاً في ميدان الأدب العبري يعاره بن ديفيد، وليليان دبي جوري وليلي زلوف، وجاكلين شعشوع. أما حبيبة فداية فهي متخصصة بأدب يهود البلاد العربية، وبخاصة بالصراع الرئيسي بين الأدباء والشعراء الشرقيين الذين رحبت بهم الهيمنة الأشكنازية في الأدب بدعوى أنه أدب إنساني عالمي يهتم بالنقد الذاتي وحرية الفكر، وبين الأدباء المناوئين لهيمنة المؤسسات الرسمية التي تقيّم أدبهم كأدب فلكلوري انطوائي طائفي لا يرمي إلى قيم إنسانية خالدة. أما الأديبة إستير خبازة - مركادو فقد نشرت كتابين باللغة العبرية، الأول **العراق - شهادتي**، تحدثت فيه عن اضطهاد اليهود هناك وزجِّ أقربائها في سجون العراق بتهمة الصهيونية، وكتابها الثاني ينم عنوانه عن فحواه: **في ظل التمييز الطائفي في إسرائيل**، ١٩٩٨[٢٧٣].

(٢) **توجهات يهود مصر الثقافية**: من كتّاب يهود مصر في إسرائيل الذين كتبوا باللغة العربية، موريس شماس (أبو فريد)، الإذاعي الفنان الذي دوَّن اعترافاته في كتابه المؤثِّر **ذكريات الضباب - عزة، حفيدة نفرتيتي، من القاهرة إلى القدس إلى نهاريا!**، وكان قد نشر قبل ذكرياته هذه مجموعة قصصية واقعية حول حارة اليهود في القاهرة بعنوان **الشيخ شبتاي وقصص أخرى**. أما الصحفي والدبلوماسي فكتور نحمياس (١٩٣٣ - ٢٠٠٤) فقد عبَّر عن احتجاجه على معاملة السلطات المصرية لليهود بعد حروب أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ التي عاناها يهود البلاد العربية بعامة. وفي ذكرياته **الرجل الذي ولد مرتين، قصة يهودي مصري هاجر إلى إسرائيل** (٢٠٠٤)، يروي هذا الصحفي

---

(٢٧٢) «الشجرة والغصن: دراسات في الأدب العربي الحديث وأدب يهود العراق،» إيلاف (٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨).

(٢٧٣) شموئيل موريه، «تأملات في روح جديدة: خطاب مهاجري الدّول الإسلاميّة (٣/ ٥)،» إيلاف (١٤ أيار/ مايو ٢٠١١)، <http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/4/650866.html>.

والدبلوماسي المتمرس بصورة صريحة قسوة معاملة الحكومات المصرية ليهود مصر المسالمين، وفيه يتهم الحكومة المصرية بخيانة يهودها المخلصين وطردهم طمعاً في ممتلكاتهم وانتقاماً من إسرائيل[٢٧٤].

ج ـ التمييز الثقافي في إسرائيل تجاه يهود البلاد العربية

يلاحَظ أن السلطات الإسرائيلية مارست سياسة الاضطهاد الثقافي ضد يهود البلاد العربية في جميع نواحي الحياة الثقافية، مثل: الإذاعة الصوتية والإذاعة المرئية والأدب والمسرح... إلخ. وقامت عملية القمع الثقافي والتذويب القهري تجاه يهود البلاد العربية على محورين: **الأول**، محور مسح الهوية الثقافية ليهود البلاد العربية، بدفعهم طوعاً أو كرهاً إلى التخلي عن هويتهم اليهودية الشرقية ونبذ عاداتهم وكراهية تقاليدهم المتوارثة ونسيان جذورهم الثقافية؛ **الثاني**، محور إعادة التشكيل القسري للهوية، وفيها يتربى يهود البلاد العربية بمختلف وسائل الترغيب والترهيب على تبني النمط الأشكنازي العلماني.

وفي إطار **المحور الأول**، أي مسح الهوية الثقافية، اتخذ مشروع تحديث يهود البلاد العربية، أو يهود الشرق عموماً، أشكالاً عديدة، منها: محو التعليم والإعلام لتاريخ يهود البلاد العربية وثقافتهم وهويتهم. واستخدمت المؤسسة الأشكنازية الحاكمة العديد من الوسائل القمعية الثقافية لسلخ يهود البلاد العربية عن تراثهم وإجبارهم على تبني أنماط ثقافية علمانية غربية، ومن أبرز هذه الوسائل: تزييف التاريخ. كانت عملية فرض الثقافة العلمانية العبرانية في حاجة ماسة إلى قطع كل الروابط التي تشد المهاجرين السفارديم إلى ماضيهم، وسلخهم عن ثقافتهم وهويتهم حتى يكون من السهل خلق مسوخ بشرية على غرار الشخصية الأشكنازية وبذلك يتحقق انصهارهم في المجتمع الجديد. ويقرّ الكاتب أريبه ايلياف بفداحة هذا الخطأ: «لقد فصلنا اليهود الشرقيين ـ خاصة الجيل الشاب منهم ـ عن ماضيهم وأصولهم ومجدهم، وقمنا بتلقينهم بأن كل شيء قد بدأ في أوروبا الشرقية: النظرية اليهودية والصهيونية والفكر الطليعي والاستقرار في فلسطين؛ وروينا لهم أن الجمال والشعر والثقافة والاستمرارية كانت قد وجدت هناك عند آباء زملائهم الصغار وأمهاتهم وأجدادهم من الأشكناز»[٢٧٥].

---

(٢٧٤) المصدر نفسه.

(٢٧٥) أحمد الشحات هيكل، «القمع الثقافي لليهود السفارديم،» مختارات إسرائيلية (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ci2r93.htm>.

وتهدف هذه المحاولة من جانب المجتمع الإسرائيلي، إلى إلصاق كل ما هو وحشي وبربري وبدائي باليهود السفارديم، لترسيخ الإحساس بالدونية في نفوسهم، باعتبار أنهم يقفون في أدنى درجات الرقي الثقافي، وهو ما يؤدي، بدوره، إلى دفعهم إلى كراهية هويتهم الثقافية ونبذها والتبرُّم من أي رابطة تجذبهم نحو هذا الماضي، أو بمعنى آخر، دفعهم إلى كراهية الذات. وإلى جانب التعمد الواضح لإبعاد يهود البلاد العربية من تراثهم وتاريخهم، كان هناك تعمد موازٍ لشدِّهم إلى الثقافة والتاريخ الأشكنازي الغربي من جانب آخر، وذلك من طريق نقل التجارب المريرة التي عاشها يهود شرق أوروبا ومشاعرهم النفسية المعقدة إلى هؤلاء المهاجرين السفارديم الجدد، وبخاصة تجربة اليهود مع النازي.

وعلى الجانب الآخر، كان هناك صمت مطبق حول كل ما يتعلق بتراث وتاريخ يهود البلاد العربية وتاريخهم. ويذكر الأديب الإسرائيلي جبرائيل بن سمحون أنه عندما كان تلميذاً في المدرسة لم يتعلم أي شيء عن تراثه. ويقول: «لقد أبادوك وقضوا على هويتك الثقافية، لا حق لك في الوجود ـ في نظرهم ـ. إن الموسيقى والبرامج الثقافية التي تذيعها وسائل الإعلام الإسرائيلية كلها غريبة بالنسبة لي ولأغلبية اليهود العرب»[٢٧٦].

وضمن المحور الثاني، أي محور إعادة التشكيل القسري لهوية يهود البلاد العربية، نلاحظ أن هذه العملية مرت بمرحلتين: (١) تغيير السمات الخارجية المادية للهوية، مثل تغيير الملابس الشرقية المميزة ليهود البلاد العربية، وكذلك تغيير الأسماء؛ (٢) مرحلة تغيير السمات الداخلية الروحية للهوية اليهودية ليهود البلاد العربية. تتميز هذه المرحلة بأنها الأكثر قسوة وإيلاماً لنفسية يهود البلاد العربية، وتشتمل على خطوتين: **الأولى،** فصله عن جذوره الروحانية بدفعه إلى كراهية صورة اليهودي السفاردي الممثلة بالأب والأم والجد، والثانية، تشويه كل ذكرياته الجميلة عن موطنه الأصلي. وتسعى الخطوة الأولى لقطع كل أواصر الاتصال الوجداني والعاطفي التي تشد اليهودي السفاردي إلى عالمه الشرقي وتخليصه من كل رواسب الماضي. والسبيل الوحيد لتحقيق هذا المأرب، هو إجباره على كراهية الآباء السفارديم، فهم رمز لكل الموروثات الثقافية من عادات وتقاليد ومعتقدات اكتسبها اليهودي السفاردي من مجتمعه الشرقي واصطحبها معه لأرض إقامته الجديدة. وتزرع هذه الكراهية في شخصية اليهودي السفاردي منذ طفولته، بما يتعلمه في المدرسة ويعايشه داخل المجتمع ويشاهده في وسائل الإعلام

(٢٧٦) المصدر نفسه.

من أن آباءهم رمز للتخلف والبدائية والهمجية، وأن عاداتهم وتراثهم الثقافي محطّ سخرية واستهزاء.

ولم تكن عملية نزع اليهودي السفاردي من عالمه القديم ومن هويته الشرقية خطوة وحيدة، إذ ما زالت تنقصها خطوة أخرى، وهي تشويه صورة جنة عدن الراسخة في عقلية اليهودي السفاردي. ويقصد بجنة عدن، الوطن الأم الذي نشأ فيه اليهودي السفاردي.

ويُعَدّ الكيبوتس إحدى القلاع الحصينة التي تمت داخل أسوارها عملية إعادة التشكيل القسري للهوية السفاردية، خاصة الأطفال منهم، الذين أخذوا من آبائهم مع الوعد بالمحافظة على دينهم، لكن تم إرسالهم، ولا سيَّما من كانوا يعتمرون الكيباه (طاقية الرأس التي يضعها المتدينون اليهود) منهم، إلى كيبوتسات الحارس الفتي. وهي قصة الكثير من الشباب، من مهاجري اليمن، والمغرب، وإيران، والعراق وغيرهم ممن كان يغلب عليهم الطابع الديني، حيث تم إرسالهم إلى كيبوتسات «الحارس الفتي» وغيرها لتخليصهم من هذا الطابع الديني ليحل محله الطابع العلماني.

إلا أن معظم يهود البلاد العربية، لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه الممارسات القمعية الأشكنازية، بل حرصوا على تأكيد هويتهم. فاليهودي القادم من مصر أو العراق عندما كان يعيش في وطنه كان يطلق عليه اسم يهودي، وبالتالي كانت يهوديته جزءاً من شعوره بالذات، ولكنه عندما ذهب إلى إسرائيل أطلقوا عليه هناك اسم المصري أو العراقي، وأصبحت عراقيته أو مصريته جزءاً من إحساسه بذاته وبيهوديته، وهذا جعله يحرص على الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية والثقافية مع اليهود الآخرين الذين أتوا من مصر أو العراق، بينما فقدت اليهودية دورها كأداة للتماسك الاجتماعي.

ومن هذا كله يتضح، أن المجتمع الإسرائيلي هو الذي دفع يهود البلاد العربية نحو النظر إلى أنفسهم أولاً على أنهم يهود مغاربة أو عراقيون، ثم بعد ذلك على أنهم إسرائيليون[٢٧٧].

د ـ تاريخ مشكلة الاندماج والاحتواء الثقافي

إن الشرخ الطائفي، على صعيد الانقسامات والشروخ التي تمزق المجتمع في إسرائيل، أقل ثنائية من الشرخ بين العرب واليهود، أو من الشرخ بين العلمانيين

(٢٧٧) المصدر نفسه.

والمتدينين. ويعتقد الباحث موشيه ليساك أن «المجتمع الإسرائيلي سيتعايش على الأرجح لفترة طويلة أخرى مع تعبير الشرخ الطائفي؛ ولكنْ، وخلافاً للشرخ بين المتدينين والعلمانيين، فإن الجزء الأكبر من الجمهور لا يميل، أو غير مستعد، لتغليف هذا الشرخ (الطائفي) بغلاف أيديولوجي أو ثيولوجي[٢٧٨] سافر. ففي فترة الييشوف (مجتمع الاستيطان السابق لقيام الدولة) كان هذا الشرخ «هامداً» تقريباً، لكنه في فترات أخرى، كفترة السبعينيات، اقترب من حافة «الانفجار» العنيف. وتعود جذور الشرخ الطائفي إلى وجود تناقضات أساسية بين مجموعات مختلفة، وهذه التناقضات ناجمة عن البنية السياسية ـ الطبقية للمجتمع الإسرائيلي، حيث نشأت في فترة الييشوف ثم اشتدت عقب موجة الهجرة الكبيرة من دول «الشرق». «المشكلة الطائفية» هي، إذن، نتاج رؤى مختلفة ومصالح متناقضة للمجموعات التي تخوض في ما بينها صراعاً مكشوفاً، أو مُستتراً، نتيجة لعلاقاتها الاجتماعية والطبقية.

وبالمجمل فإن المشكلة ناتجة من علاقات التبعية السياسية وعدم المساواة الاقتصادية والفوارق الثقافية، وبالأخص نتيجة للفجوة في التعليم والثقافة التي انتقلت بالوراثة إلى الجيلين الثاني والثالث.

شهد تاريخ المشكلة الطائفية في إسرائيل منعطفات مهمة ونقاط تحول حاسمة، يمكن ذكر عدد منها: هجرة اليهود اليمنيين في فترة «الييشوف»؛ موجة الهجرة الكبرى وفترة «المعبروت» في الخمسينيات؛ اضطرابات «تمرد» وادي الصليب عام ١٩٥٩، احتجاج «الفهود السود» (١٩٧١ ـ ١٩٧٢)؛ حركة «الخيام» (١٩٧٢ ـ ١٩٨١)؛ إقامة حركة «تامي» عام ١٩٨١؛ قيام وتجذُّر حركة «شاس» اعتباراً من العام ١٩٨٣؛ هجرة «الفلاشا» من إثيوبيا؛ إقامة حركة «القوس الديمقراطي الشرقي» عام ١٩٩٧. وهذه كلها سيرورات وأحداث «قُصَّت» أو تمت روايتها من خلال منابر عامة ومقالات صحافية واجتماعية ومجالس حركات سياسية أو مجموعات اجتماعية، كما قُصَّت في ميادين الأدب والغناء والسينما والتلفزيون والمسرح وفنون أخرى.

---

(٢٧٨) ثيولوجي: هو مصطلح يعني اللاهوت بالمفهوم الغربي النصراني واليهودي، ويعرّفونه بأنه علم يبحث في وجود الله وذاته وصفاته، ويسمى أيضاً «ثولوجيا» وعلم الربوبية والإلهيات، واللاهوت الطبيعي يعتمد على التجربة والعقل وحدهما من دون الرجوع إلى النقل، ويقابله عندهم اللاهوت المنزل ويعتمد على النصوص المقدسة.

ويمكن القول إن المشكلة الطائفية هي قصة تاريخية تُروى بصيغ مختلفة. ويشارك في تأليف هذه الصيغ المختلفة مؤرخون وعلماء اجتماع وأنثروبولوجيون وباحثون تربويون، إضافة إلى كتّاب قصص ومسرحيات ومذكرات وسينمائيين.

في البداية سادت صيغة (رواية) الـ «مُستَوْعِبين» اليهود من سكان البلاد الذين استوعبوا المهاجرين اليهود الجدد ـ أمثال: حانوخ برطوف، موشيه شمير، ميلا أوهل، شلومو سابا، يوسيف إرليخ. وأخذ «المُستَوعَبُون» (المهاجرون الجدد) بعد ذلك يصفون مصاعب الاستيعاب (موردخاي طبيب، شمعون بلاص، أمنون شموش، إيلي عمير، سامي ميخائيل، شلومو كالو...)[٢٧٩].

يُشار إلى أن ثمة باحثين في إسرائيل يكفرون بمصطلح «الشرقية» ويقولون إن ذلك ليس إلا مقولة اختُرِعت لأغراض سياسية، ومن بين هؤلاء هنريت دهان ـ كاليب (محاضرة في جامعة بئر السبع وهي من أصل مغربي، قدمت إلى إسرائيل عام ١٩٤٩ وعرفت منذ طفولتها مظاهر العنصرية والاستعلاء عليها كيهودية شرقية في المدرسة والحي والمجتمع) والتي تقول إن الصهيونية الأشكنازية كانت بحاجة إلى اختراع «الآخر» المتمثل بشخصية اليهودي الشرقي. ويعتقد آخرون أن التقسيمة الشائعة بين أشكنازيين وسفارديم ليست ذات صلة وأنه ينبغي التطرق عند دراسة المشكلة «الطائفية» إلى بلدان منشأ محددة. ويشير عدد من الباحثين إلى الصعوبة الكامنة في التعاطي مع الهوية الطائفية لأبناء الجيلين الثاني والثالث[٢٨٠].

وعرض دان أوريان، المحاضر في قسم المسرح بجامعة تل أبيب وكلية أورانيم، تجليات المشكلة الطائفية في المسرح الإسرائيلي، خلال العقود المنصرمة من الزمن من خلال الإشارة إلى أنه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين ظهر في المسرح تردد بين الأيديولوجية الصهيونية كأيديولوجية مؤيدة لـ «اندماج» الشرقيين في دولة إسرائيل وبين وجهة النظر الأوروبية المركزية المتحفظة من شرقيتهم. وكانت هذه المشكلة قد برزت أيضاً في السبعينيات على أرضية وجهة النظر الاشتراكية ـ الليبرالية التي انتهجها عدد من المبدعين حيث اعتبرت حدة الفجوة بين الأشكنازيين والشرقيين في المسرح بمنزلة «قنبلة موقوتة».

(٢٧٩) دان أوريان، «المسرح الإسرائيلي والمشكلة الطائفية،» قضايا إسرائيلية، السنة ٦، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ٨١.

(٢٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٤.

وابتداءً من الثمانينيات أخذ مبدعون من أصل شرقي يطرحون روايتهم المسرحية لمشكلة الاندماج التي سميت مشكلة «طائفية». ففي الثمانينيات والتسعينيات بدأ الكاتب المسرحي الإسرائيلي «يتحرر» من الخطاب الصهيوني المؤسس ويعرض على المسرح صعوبات الواقع المشروخ والحاجة إلى تفحص نقدي للأيديولوجية التي أوجدت الدولة العبرية.

إن تفحص معظم الأبحاث التي تناولت المسرح الإسرائيلي جاءت منسجمةً، أو متسقة، مع القيِّمين على تحديد الذوق «الذين يحصرون أنفسهم في منصات (منابر) «كبرى» أو «متوسطة» تابعة للمسرح العام. ويتضح أن الكتّاب المسرحيّين يُفضلون بصورة عامة تناول الشرقيين بداية عبر «الباب الخلفي» من خلال مسرحيات قصيرة، مسرحيات من فصل واحد غالباً (كالشخصيات اليهودية من أصل يمني مثلاً في مسرحية «الكنّاس» أو كشخصية ثانوية في مسرحية «كنيرت، كنيرت» من تأليف ناتان الترمان عام ١٩٦١). ثم انتقلت المشكلة الطائفية إلى المسرحيات الكوميدية، وفي السبعينيات انتقلت إلى المسرح «التوثيقي». فقط في الثمانينيات بدأ كتّاب المسرح الذين يتناولون الشرخ الطائفي باستخدام طرق عرض أقرب إلى الواقعية في الميلودراما والمسرحية الواقعية أو في مسلسلات الدراما التلفزيونية. وتجدر الإشارة إلى أن العروض المسرحية بشكل عام تتضمن مكونات وعناصر «دمجية» وأخرى «متحفظة». على سبيل المثال، فإن «دمج» كازبلان المغربي في المجتمع «الصابري» ـ أي مجتمع من ولدوا في إسرائيل ـ في مسرحية «كازبلان» للكاتب يغئال موستزون (مسرح الكاميري، عام ١٩٥٤) لم يتكلل بالنجاح. لكن الصورة ليست قاطعة؛ إذ تنطوي شخصية كازبلان على جانب إيجابي يستدعي دمج مجموعته نظراً إلى شجاعة «اليهود» المغربيين في الجيش[٢٨١].

وكان تصوير شخصيات الشرقيين يتم في البداية بناء على مجموعات منفصلة (بشكل أساسي كيهود يمنيين وعراقيين وأكراد، في حين قُدِّم المغربيون كممثلين لليهود من دول شمال أفريقيا عامة). ولكن ابتداءً من الجيل الثاني (وحسب قول هوروفيتش وليساك، فإن هذا الأمر جرى خارج نطاق المسرح أيضاً) توارت هذه التقسيمات ليحل مكانها تعميم التقسيمة الثنائية بين «شرقيين» و«أشكنازيين». هذا باستثناء اليهود

(٢٨١) المصدر نفسه، ص ٨٣.

الإثيوبيين، الذين جاءت هجرتهم متأخرة، حيث يتجلى تمثيلهم في المسرح بشكل مميز.

وهناك نصوص قليلة جداً تظهر فيها شخصيات مهاجرين من آسيا وأفريقيا على خشبة المسرح، وكانت صورة هذه الشخصيات تُرْسَمُ دائماً بشكل ينطوي على وصاية وأبوية. في الخمسينيات والستينيات، ظهر في المسرح تردُّد بين الأيديولوجية الصهيونية كأيديولوجية مؤيدة لـ «اندماج» الشرقيين في إسرائيل، وبين وجهة النظر الأوروبية المركزية المتحفظة من شرقيتهم.

وابتداءً من السبعينيات ازداد عدد الممثلين من أصل شرقي والذين لم يعودوا يمثلون مجموعتهم «الإثنية» فقط. في مطلع الألفية الثالثة أيضاً، جاء توزيع الأدوار، فالممثلة العربية ميرا عوض تؤدي دور إليزا دوليطال كفتاة شرقية يافعة لتنضم بذلك إلى شخصيات سابقة رمزت إلى «ظل» عربية الشرقي. ويلعب أمامها عوديد كوتلر، الذي كان ظهوره وأدواره السابقة هي لأشكنازي من مواليد البلاد الأستاذ «صابري»، دور هيغينز الذي يرسم المصير الثقافي لدوليطال عوض ويمنحها طريقة تفكير جديدة وتذكرة دخول إلى المجتمع الراقي.

أما اليهود من أصل يمني، والذين عُرفوا بإجادة اللغة العبرية، فينسب إليهم عدد من الكتّاب المسرحيين لغة بليغة مطعَّمة بالشتائم والمفردات العربية. رفع مستوى لغة الحديث يُبعد اليمني عن الواقع الاجتماعي العصري، بينما استخدام لغة هابطة المستوى مطعَّمة بمفردات من العربية يقربهم من «صورة» العربي.

وكانت سبعينيات القرن العشرين في المسرح الإسرائيلي قد تميزت بتغيير النظرة للشخصيات الشرقية وكذلك لأسلوب حديثها، حيث أخذ الكتاب المسرحيون يوثّقون لغة أبناء الجيل الثاني. من بين هؤلاء إيلان رونين في مسرحية وثائقية موسيقية من تأليفه وإخراجه، مسرحية «كديما بيتار» عام ١٩٧٨. بحث رونين عن «مشاهدين جدد من نوع الجمهور الذي يرتاد ملاعب كرة القدم، وليس مسرحية سياسية أو اجتماعية كما هو مألوف عمله بمواد وثائقية»[٢٨٢].

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبح المسرح الإسرائيلي ملتقى لمجموعة أغلبيتها من أصل عربي ومن مواليد البلاد. كان أعضاء هذه المجموعة من

---

(٢٨٢) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٩.

ذوي الدخل المتوسط وما فوق، ومن ذوي التحصيل الثانوي والجامعي والذين كان لديهم ميول اجتماعية وسياسية يمكن وصفها بالليبرالية.

وميزت هذه السمات المسرح العبري منذ فترة ما قبل قيام الدولة، حيث نهض هذا المسرح بمهام وواجبات طليعية وتربوية، ثم تعززت هذه السمات عقب قيام الدولة، حيث تحول ليصبح مسرحاً إسرائيلياً.

وأُثيرت «المشكلة الطائفية» الناجمة عن الهجرة الجماعية في عدد قليل من المسرحيات في الخمسينيات، وفي عدد أقل في الستينيات، وذلك على الرغم ـ وربما بسبب ـ من أنها استحوذت على اهتمام الكثيرين. أما في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، فقد طرأ تغيير حادٌّ على هذا الصعيد عندما أدرك الأشكنازيون أبناء الجيلين الثاني والثالث حجم المشكلة وخطورتها وأخذوا بالتالي يطرحونها في عدد متزايد من المسرحيات.

وقد انضم إليهم في الثمانينيات والتسعينيات العديد من الكتاب الشرقيين. ويمكن أن تظهر أحياناً وسط الاستعانة باستراتيجيات التفافية (كأن تقدم مثلاً بأساليب فنية «هامشية» أو بغطاء مسرحية مُترجم) تُبشّر بتغييرات اجتماعية وسياسية.

ومن المسرحيات الرئيسة: مسرحية «كازبلان» للكاتب يغئال موستزون وأخرجها شموئيل بونيم، عرضت على خشبة مسرح «الكاميري» عام ١٩٥٤. قدمت هذه المسرحية صورةً للمجموعة المغربية وساهمت عملياً في تنميط المهاجرين من شمال أفريقيا كـ «يهود عرب» يتميزون بالدونية والعنف. ومسرحية «كريزا» بقلم يهوشواع سوبول وإيتسك فينغر تن، التي عُرِضَت كمسرحية «وثائقية» على خشبة المسرح البلدي في حيفا عام ١٩٦٧ لتسمع صوت «إسرائيل الثانية» أمام مشاهدين من «إسرائيل الأولى»؛ ومسرحية «إصلاح منتصف الليل» بقلم أمنون ليفي ورامي دانون (من إخراج دانون) وعرضت على خشبة مسرح «الكاميري» عام ١٩٩٦[٢٨٣].

وهناك مسرحيات أخرى تدل على مواقف المجموعة العلمانية إزاء المجموعات المتدينة، أو على توجه تلك المجموعة (العلمانية) الأشكنازية في أغلبيتها إزاء اليهود الشرقيين. ينتمي الكتّاب المسرحيون الإسرائيليون (يهوشواع سوبول، حانوخ لفين، شموئيل هسفاري، روني فينكوبيتش، مريم كيني، هيلل ميتلغونكت، يوسف موندي،

(٢٨٣) المصدر نفسه، ص ٨٥.

دانيئلا كارمي، سامي ميخائيل وآخرون) إلى المجموعة المهيمنة في أوساط السكان اليهود في إسرائيل[٢٨٤].

ويتطلب تمثيل الشرقيين في المسرح عملية تفحص ومقارنة لطرق ومضامين تمثيل هذه الشخصيات في الثقافة الإسرائيلية بمجمله، خاصة في الفنون القصصية بما تشمله من أدب وسينما وتلفزيون. ويستخدم المسرح الإسرائيلي نصوصاً من الأدب العالمي والأدب العبري ومن الأعمال والنتاجات المسرحية العالمية، سواء بهدف إثارة وطرح مشكلات معينة، أو بهدف تأكيد وإبراز نزاعات محلية في الصراع التاريخي بين الكيبوتسات كمجموعة «أشكنازية» وبين بلدات التطوير التي يُشكل الشرقيون أغلبية سكانها. وترمز المسرحية إلى عملية تغيير تُعتبر أيضاً بمنزلة مفارقة ساخرة، حينما يبتاع الشرقي ابن بلدة التطوير أراضي تلال الكيبوتس ليُقيم عليها.

ويُفضل الكتّاب المسرحيّون ـ بصورة عامة ـ تناوُل الشرقيين بداية عبر «الباب الخلفي» من خلال مسرحيات قصيرة، مسرحيات من فصل واحد غالباً (كالشخصيات اليهودية من أصل يمني مثلاً في مسرحية «الكنّاس» أو كشخصية ثانوية في مسرحية «كنيرت، كنيرت» من تأليف ناتان الترمان عام ١٩٦١). ثم انتقلت المشكلة الطائفية إلى المسرحيات الكوميدية، وفي السبعينيات انتقلت إلى المسرح «التوثيقي». في الثمانينيات فقط، بدأ كتّاب المسرح يتناولون الشرخ الطائفي باستخدام طرق عرض أقرب إلى الواقعية في الميلودراما والمسرحية الواقعية أو في مسلسلات الدراما التلفزيونية.

يتم اختيار الأسلوب في أحيان متقاربة بشكل يتلاءم مع المقولة الأيديولوجية، أو يتجنب هذه المقولة، ويتأثر بمميزاته ومكانته في «الحقل» المسرحي. على سبيل المثال فإن الـ «ستاند آب» الكوميدي لا يحتاج إلى مسرح كبير أو أوسع، وكل ما يترتب على ذلك، بل يكون مقولباً بما يتناسب وجمهور الرواد المثقفين مع مضامينه، أو على الأقل المشاهدين الذين لا يعارضون أسلوبه اللاذع. لذلك تم تبني أسلوب الـ «ستاند آب» الكوميدي من قبل مجموعات ثانوية كالممثلين والممثلات المنتمين إلى تيار الصهيونية ـ الدينية والعرب والنساء الشرقيين. ويُنظر إلى الدراما الواقعية أحياناً كتجسيد لشخصيات خاصة أو مميزة ولأحداث غير متكررة، وذلك بطريقة موضوعية في الظاهر، وليس بموجب مسلّمات ثقافية أو سياق اجتماعي معيّن[٢٨٥].

---

(٢٨٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٢٨٥) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩٢.

وثمة تعبير واضح للنظرة الأشكنازية إلى الشرقيين كدونيين من ناحية ثقافية، نجده في طرق وأشكال الحديث المثيرة للسخرية التي تنسب إلى هؤلاء الشرقيين في المسرحيات. وفي هذا الإطار تعتقد رينا بن شاجر أن الشخصيات الشرقية أُدخلت في الكثير من الأحيان إلى المسرحيات والعروض المسرحية العبرية فقط لغرض العامل الهزلي، ولذلك حرص الكتّاب المسرحيون على ملء هذه المسرحيات والعروض بأكثر ما يمكن من العناصر التي تشذ عن القواعد والأصول اللغوية الاعتيادية، وذلك بما يُشير إلى المكانة الاجتماعية المتدنية للمتحدثين بهذه اللغة المشوَّشة أو الشاذة. وهذا التميز المسرحي للشرقيين بواسطة خليط الكلام المثير للسخرية، يعود إلى بداية «الييشوف» العبري. فالسفارديم من «الييشوف القديم» يتكلمون بلهجة شرقية في مسرحية «حلم تل أبيب الصغيرة» لدان بن أموتس وحاييم حيفر (١٩٥٩). حيث تكون لغتهم مشوَّشة ومخلوطة بتعابير وألفاظ عربية. من هنا تفضيلهم للعرب على «إخوانهم» الأشكنازيين.

أما اليهود من أصل يمني، والذين عرفوا بإجادة اللغة العبرية، فينسب إليهم عدد من الكتّاب المسرحيين لغة بليغة مطعَّمة بالشتائم والمفردات العربية. ويرون أن رفع مستوى لغة الحديث يُبعد اليمني عن الواقع الاجتماعي العصري، بينما استخدام لغة هابطة المستوى مطعَّمة بمفردات من العربية يقربهم من «صورة» العربي.

وقد شكلت النصوص المسرحية التي طرحت المشكلة الفلسطينية خلال السبعينيات والثمانينيات طليعة سياسية ـ فنية ضغطت وطالبت بالشروع في عملية السلام. وفي التسعينيات، تفاقم الشرخ العلماني ـ الديني وازداد بالتوافق عرض وتمثيل المتدينين في المسرح العلماني، كما ظهرت أطر مسرحية جديدة لدى المتدينين. في ما يتعلق بالمشكلة الطائفية كانت مسرحية «كريزا»، عام ١٩٧٦، مؤثرة بشكل خاص، إذ شكلت أول وأهم تعبير مسرحي يعكس خطورة الشرخ الطائفي. واكتفت المخرجة نولاه شيلتون بخلق اهتمام وتوجه نحو التعاطف والتأييد: «إذا استطاعت المسرحية دفع الإنسان لأن يكون أقل انغلاقاً ولا مبالاة، فهذا ما يستطيع المسرح عمله»[٢٨٦].

هـ ـ مشكلة الاندماج في قصص المسرح

عكست الموضوعات والقصص المسرحية طبيعة ومظاهر مشكلة اندماج يهود البلاد العربية، فمسرحية «أوي موري»، من تأليف يتسحاق بن نور وإخراج رامي دانون،

(٢٨٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

والتي عرضت في مسرح «الكاميري» عام ١٩٩٨، هي قصة حب بين أب مُتَبَنٍّ أشكنازي في منتصف الخمسينيات من عمره وبين ابنته بالتبني، وهي شابة من أصل إثيوبي. وكتب مؤلف المسرحية في تقديمها «المسرحية ليست مبنية كاستعارة مباشرة ووحيدة للعلاقات بين الهجرة الإثيوبية والإسرائيليين القدماء، إذا سألتموني عن القصة التي تدور حولها المسرحية، فلا أدري إن كنت أستطيع تحديد أو وصف ذلك عدا عن كونها قصة حب أخرى»[٢٨٧].

وتضاف مسرحية «أوري موري» إلى مسرحيات أخرى تدور حول «قصص حب» قُدمت على المسرح الإسرائيلي مجسدة (أحياناً دون قصد أو معرفة) ليس الشعور بالانجذاب وحسب، بل الشعور بالإحجام والنفور أيضاً الذي يشعر به الأشكنازيون تجاه الشرقيين[٢٨٨].

وقد كان كلمان كتسينلسون، الذي تحدث حسب ادعائه باسم الأشكنازيين في كتابه الثورة الأشكنازية عام ١٩٦٤، متطرفاً في آرائه وادعاءاته المستمدة من صور نمطية. فالزواج المختلط يمكن قبوله فقط ضمن شروط وتحفظات. فالخلط بين أشكنازيين وغير أشكنازيين في ظروف لا تكون فيها الأغلبية أشكنازية من شأنه أن يمزق دولة إسرائيل والحل هو في تحويل غير الأشكنازيين إلى أشكنازيين. الشرط الأول لذلك هو اعتراف غير الأشكنازيين بأن الأشكنازيين هم شعب مختار، شعب صفوة، بين الشعوب اليهودية، ولكن مثل هذه الخطوة ليست كافية في حد ذاتها، فلا مزج للتاريخ دون مزج للدماء في إسرائيل. سيكون هناك شعبان، الشعب الأشكنازي، الذي سيبقى أشكنازياً في جوهره لكن دماءه ستتغير إلى حد ما جرّاء تسرُّب دماء يهودية أفرو ـ آسيوية، وشعب الطبقات والشرائح الشرقية المتخلّفة، الذي سيكون زواج أفرادها مقتصراً على بعضهم البعض تقريباً، مع إضافة دماء بسيطة من بعض الشرائح.

وهناك شخصيتان متناقضتان للمرأة: الأولى، شخصية امرأة من «العالم الثالث» تعاني حياة مقيدة وقمعاً جنسياً. وهي، إلى جانب كونها ضحية متخلفة وفقيرة، امرأة تقليدية أو متديِّنة، عائلية ومنطوية على نفسها. والثانية، على الضد منها، تقدِّم المرأة الغربية كامرأة مثقفة، عصرية، تسيطر على جسدها وعلى أنوثتها وتمتلك حرية القرارات

(٢٨٧) دان أوريان، «شرقيون وأشكنازيون: قصة حب أخرى،» قضايا إسرائيلية، السنة ٦، العدد ٢٢ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ١٠٧.
(٢٨٨) المصدر نفسه.

بشأن مصيرها. وينطبق هذا الأمر على الثقافة العبرية أيضاً. ففي رواية الكاتبة، من أصل شرقي، شوشانة شفافو حب في صفد (١٩٤٢) توصف النساء الشرقيات كبهائم أو كائنات وظيفتهن الإنجاب[٢٨٩].

بالمقابل، فمن المرأة الشرقية يُصنع الرجل الشرقي في الثقافة الإسرائيلية كشخص عدواني، فظ، جاهل، ومثير للسخرية، ويثير صدّاً ونفوراً أكثر من المرأة الشرقية. ويكون الحب بين رجال شرقيين ونساء أشكنازيات ممكناً في القوالب الفنية والأدبية التي «تشطح» بعيداً من الواقع الاجتماعي وتحلِّق في عالم الأسطورة والمُثل كما في المسرحية التربوية مثلاً. في المسرحية الواقعية نجد أن الحب يصطدم ـ إذا لم يتحول الزوج الشرقي إلى الأشكنازية ـ بعقبات اجتماعية ويؤول في النهاية إلى الفشل.

وقـدَّم سامي ميخائيل وإيلي عمير، في قصصهما المسرحية صيغة أخرى للرجل الشرقي: «شخصية» شاب يناضل من أجل مغادرة «معبراه» [المخيم المؤقت للمهاجرين] ويتطلع إلى الارتقاء في السلم الاجتماعي الإسرائيلي. رواية ميخائيل متساوون ومتساوون أكثر (١٩٧٤) تتحدث عن فترة الهجرة وما رافقها من إهانات، والقصة هي قصة حب لا أمل لها بالنجاح بين ديفيد «الأسود» ومرغليت «البيضاء». ويعتقد غرشوم شد أن «ما يظهر من وراء السطور هو أن هدف البطل يتمثل في الاندماج في المجتمع الأشكنازي، وربما كان ذلك أيضاً هدف المؤلف المتواري خلف السطور. ويشي النص بوجود رسالة مزدوجة المعنى: فالمؤلف المتواري يرغب في اندماج بطلة في المجتمع الأشكنازي، لكنه ينتقده في الوقت ذاته بسبب هذه الرغبة. وتبذل أم مارغليت كل ما في وسعها لمنع هذه العلاقة[٢٩٠].

وبعد «الانقلاب»[٢٩١] السياسي الذي أدى أواسط السبعينيات (١٩٧٧) إلى صعود أحزاب اليمين إلى سدة الحكم، ظهرت شخصية (نسخة) جديدة للرجل الشرقي في (المسرح). وقد تعاظمت صورة الشرقي نتيجة لتراجع صورة الرجل الأشكنازي، من جهة، ولأن شخصية الـ «صابرا» شاخت ولم تعد شخصية نموذجية يُقتدى بها، من جهة أخرى. وهكذا ورث الشرقي بقوته السياسية الرجل الأشكنازي بعدما أصابه من ضعف ووهن.

---

(٢٨٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢٩٠) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٩١) يُقصد بـ «الانقلاب» تغيير موقف الناخبين من اليهود الشرقيين من تأييد تقليدي لمصلحة حزب العمل إلى تأييد الليكود في انتخابات الكنيست.

وفي خلفية النص السينمائي لقصة «كازبلان»، والذي أخرجه مناحيم غولان عام ١٩٧٣، تظهر حركة «الفهود السود» في فترة أوج نشاطها عام ١٩٧١. وقد اعتمد الفيلم صيغة ـ القصة ـ الغنائية للمسرحية، وحقق هو الآخر نجاحاً مدهشاً إذ شاهده أكثر من مليون وثلث المليون مشاهد. أدى يهوارام غاؤون في الفيلم أيضاً دور كازبلان، ولكن هذه المرة في صورة أو دور روبين هود محرر المقموعين الذي رجع حديثاً من حرب «الأيام الستة»، حيث يقود (في الفيلم) نضال سكان أحياء ومساكن الفقراء ضد «الشركة لتطوير يافا». وفي الواقع، فإن قصة الحب تصطدم في الفيلم بالآراء المسبقة لوالد العروس الأشكنازي، ولكن الزوجين الشابين ينتصران في نهاية المطاف ويتكلل النضال الاجتماعي بالنجاح.

وفي نهاية الثمانينيات خيّل للكثيرين أن المشكلة الطائفية بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً كشرخ في المجتمع الإسرائيلي، وأن هناك دليلاً جلياً على ذلك ظهر في المسرح، من فشل محاولة عرض مسرحية «كازبلان» مجدداً سنة ١٩٨٩[٢٩٢].

ولا تدل شخصية «كازبلان» في تقلباتها وصورها المختلفة على أن المشكلة الطائفية «حلّت»، على الأقل في المسرح الإسرائيلي، لأن الصيغ المتفائلة لقصة الحب «كازبلان»، التي ظهرت في السينما وفي المسرحية الغنائية خاطبت جمهوراً واسعاً أغلبيته العظمى شرقية.

وقلّت في السبعينيات في المسرح الإسرائيلي ـ إلى حد الندرة ـ قصص الحب بين أشكنازيين وشرقيين. مسرحيات مثل «كريزا» (١٩٦٧) لإيتسيك فينغر تن ونولا تشيلتون، طرحت على المسرح قضية الفجوة الطائفية. معظم الشخصيات الشرقية في هذه المسرحيات تعيش في الهوامش الجغرافية العمرانية والاجتماعية. يشجب الجيل الجديد من الكتاب والمخرجين المسرحيين (وجميعهم أشكنازيون) ويدين المخاطر الاجتماعية للمشكلة الطائفية، مستخدماً الأسلوب الساخر والمسرحية الوثائقية. وتتغذى الشخصيات الشرقية في مسرحيات تلك السنوات (السبعينيات) من مفاهيم قديمة أضيفت إليها بعض التغييرات «الزاحفة»، يقدِّم بموجبها الرجل، «ابن كازبلان» كشخص عدواني ومجرم خطير والمرأة ضحية كما في الماضي، لكن أخلاقياتها باتت موضع شك. شخصيتان نمطيتان «لا تلائمان» على الإطلاق زوجين أشكنازيين.

---

(٢٩٢) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، طَرق عدد من الكتاب المسرحيين الماضي وذلك من أجل محاسبة الحاضر، كما ظهر في الإعداد المسرحي الذي قام به رافي أهارون لقصة «حب ممكن» لشلومو طبعوني، والتي عرضت بإخراج رزي أميتي على مسرح الأطفال والشبيبة عام ١٩٨٣. وهي قصة حب بين شوشانا نداف المتحدرة من عائلة يهودية يمنية تقليدية، وكلمان بسين وهو «مستوطن» طلائعي من أصل روسي. يرفض والد الفتاة، الذي يريد أن تتزوج ابنته من عريس من أبناء الطائفة اليمنية علاقاتها بالأشكنازي العلماني. غير أن كلمان وشوشانا هربا وتزوجا. في إثر ذلك مزّق الأب ثيابه حزناً على ابنته، بينما رفضت الأم، التي فقدت صوابها من الحزن والأسى، التسليم بفراق ابنتها.

مسرحية «ديك المغافر» وهي أيضاً من إخراج رزي أميتي، عرضت على مسرح الأطفال والشبيبة عام ١٩٨٧، تدور حول أزمة الهجرة والصراع الثقافي الذي رافقها. والمسرحية مأخوذة عن رواية لسيرة ذاتية للكاتب إيلي عمير الذي هاجر من العراق وتلقّى تعليمه في كيبوتس «مشمار هعيمق». وقد شعر «عمير» بابتعاد وترفّع من جانب أقرانه «الصابرا»: «إنهم رجال الاستيطان العامل وأبناؤهم، وهم الذين أقاموا الدولة، أما «نحن» فقد جئنا ووجدنا كل شيء جاهزاً، وهذا الشعور ولد إحساساً بالدونية والنقص».

هذه المشاعر لم يجرِ التعبير عنها في النصوص سوى بعد مرور عشرين عاماً أو أكثر[٢٩٣].

وفي الخمسينيات والستينيات، حذَّر الكتاب المسرحيين واحتجّوا إزاء الفجوات القائمة بين الطوائف، لكنهم ساهموا أيضاً في تكريس صور نمطية شرقية. لم تكن قصص الحب بين الشرقيين والأشكنازيين ممكنة في السبعينيات عندما ظهر جيل ثانٍ «متخلّف» من الشرقيين على المسرح.

وأصبحت، في الثمانينيات والتسعينيات، قصص الحب تكتب من قبل كتّاب شرقيين أيضاً لم يكن توجيههم متفائلاً في ما يتعلق بحل «المشكلة الطائفية». وفي عام ٢٠٠٠ أيضاً، وفي مسرحية كتبها حاييم إيديسيس انتهى الزواج بين شرقي من أصل يمني وامرأة أشكنازية إلى أزمة وانفصال[٢٩٤].

(٢٩٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٩٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

وبرزت قضية معوِّقات الاندماج في إسرائيل في العديد من الأعمال الأدبية ولكنها كانت لدى الأدباء من يهود البلاد أقوى منها لدى الأدباء من يهود الغرب. ومن الصعب للغاية العثور بين مئات الكتب النقدية على دراسة تتناول بالنقد والتحليل أعمال الأدباء اليهود من أبناء الطوائف الشرقية، وأدى ذلك إلى تكرار الصرخات من جانب اليهود الشرقيين مثلما فعل أمنون شموس، وهو أديب يهودي من أصل سوري في لقاء له مع إحدى الصحف الإسرائيلية حين قال موجهاً كلامه إلى المؤسسات الرسمية «أعطونا فرصة للمشاركة في العمل، نحن لا نريد صدقة من أحد. فالصدقة لن تجعلنا نشعر بالانتماء والتعاون».

ويتسم أدب أمنون شموش وسامي ميخائيل وغيرهما من أبناء الطوائف الشرقية بمشاعر الغربة والقطيعة مع المجتمع اليهودي، وبخاصة مع الفئات الغربية المسيطرة، كما تحتل مشاكل عدم القدرة على التأقلم داخل المجتمع الإسرائيلي مكاناً رئيسياً في أعمالهم الأدبية. وهناك من تناول من بعض الأدباء الإسرائيليين قضية الصراع الطائفي في أعمالهم القصصية: الأديب حايم هزاز من الأشكناز وأمنون شموش ـ السوري المولد ـ والذي برع بصورة خاصة في تناوله ليهود اليمن، الذين احتلوا موضوعات العديد من رواياته وقصصه القصيرة، واصفاً حياتهم وسلوكياتهم وعاداتهم، سواء خلال وجودهم في اليمن أو بعد هجرتهم إلى فلسطين، والمشاكل التي واجهتهم فيها. واقتحم هزاز في أعماله الأدبية العلاقة بين الطوائف اليهودية المختلفة قبل قيام إسرائيل، ومع تفجُّر قضية الصراع الطائفي في الستينيات فصاعداً تناول هذا الوضع في بعض قصصه القصيرة ومن أبرزها قصة «سليمة» التي نشرت ضمن مجموعته القصصية المسماة **المزولة**.

وتناول أمنون شموش قضية الصراع الطائفي بين اليهود في إسرائيل من منظور الإنسان الذي عايش تجربة الصراع الطائفي بين الشرقيين والغربيين عن كثب، ليس داخل إسرائيل فقط، بل أيضاً في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول الغربية. ولشموش العديد من القصص التي تتناول قضية الصراع الطائفي داخل إسرائيل ولكنه تميز من غيره من أدباء يهود البلاد العربية في أنه تناول هذه الظاهرة خارج إسرائيل أيضاً وذلك في قصة **الاختلاف البسيط**(٢٩٥).

(٢٩٥) محمد أبو غدير، «الأدب العبري والصراع الطائفي في إسرائيل،» محاضرة بمركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٧/ ١١/ ٢٠٠٢.

أما الروائي شمعون بلاص فأشار إلى أن تحوله إلى الكتابة بالعبرية كان ضرورياً «لأني أعيش في مجتمع يهودي ولغة الكتابة والخطابة فيه هي العبرية. فلو واصلت الكتابة بالعربية لفرضت على نفسي العزلة. وهذا ما حدث لبعض الأدباء النازحين من العراق كسمير نقاش وإسحاق بار موشيه، قراؤهما محدودون، وإنتاجهما يكاد يكون غير معروف إطلاقاً لا في إسرائيل ولا في البلاد العربية. ويؤسفني أن أرى أديباً ذا إنتاج متميز كسمير نقاش، يعيش في عزلة كهذه مع كتبه»[٢٩٦].

ولخص الشاعر الإسرائيلي (العراقي المولد) ألموج بهار مسيرة الظلم الذي تعرض له الأدب الشرقي في إسرائيل على يد المؤسسة الرسمية، الغربية غالباً. وهو يتتبع مسيرة التجاهل التي حظيت بها اللغة العربية في إسرائيل، وانتقد كون الثقافة الغربية هي ما ظلت تهيمن على إسرائيل منذ بدايتها وحتى (الآن). ومثلاً، لا يتم النظر إلى الأدب الشرقي في إسرائيل إلا باعتباره أدباً ممثلاً؛ ممثلاً لجماعة الشرقيين ولوضعهم الاقتصادي والسياسي، أو ممثلاً لوضعهم في البلدان التي خرجوا منها، والأمر يعني أن الأدب هنا لا يتم النظر إليه كأدب وإنما كوثيقة اجتماعية، على عكس ما هو حادث في الكتابة الأشكنازية مثلاً، التي يكتبها اليهود الغربيون. يضيف بهار: «يبدو أن موضوع التمثيل أصبح مركزياً لهذا الحد بسبب السياق السياسي الذي يخضع له في الغالب النقد (وليس الأعمال الإبداعية بالضرورة)، وكذلك لكون الاهتمام بالأدب الشرقي، وبالتحديد الأدب الشرقي الذي لا يهرب من هذه التسمية كما يهربون من النار، ما زال ضيقاً، ولذا فكل كتاب ينظر إليه وكأنه اكتشاف، وكأنه بداية بلا تاريخ، وكل كتاب مطلوب منه أن يمثل العالم الشرقي كله، وتكون درجة «موثوقيته» هي المعيار الأساسي»[٢٩٧].

إن أحد أسباب هذا، كما يشرح بهار، هو أنه برغم السيادة النسبية للنقد المكتوب عن الأدب الشرقي في الصحافة اليومية الإسرائيلية، فحتى الآن لم تتم محاولات كافية ومرْضية لكتابة تاريخ واسع لهذا الأدب في الأبحاث الشاملة. وإحدى التجارب الناجحة مؤخراً كانت «العروبة، اليهودية، الصهيونية» لرؤوفين شنير، الذي ركز على كتابة يهود العراق بالعربية وبالعبرية في القرن العشرين.

---

(٢٩٦) الجنابي، «شمعون بلاص: هويتي عربية وأنا واعٍ لثنائيتي الثقافية».

(٢٩٧) نائل الطوخي، «هكذا حاربت إسرائيل الثقافة العربية: مانيفستو للأدب اليهودي الشرقي،» أخبار الأدب، ٢٨/٩/٢٠٠٨.

ويشير بهار إلى أنه: «في مقابل الثقافة الإسرائيلية «المركزية»، والتي كانت أشكنازية في أغلبها مع تضمين تدريجي وجزئي للشرقيين، وجدت في البلاد ثقافة شرقية إسرائيلية، بديلة ومستقلة جزئياً، مواردها محدودة ولكنها بالتدريج أصبحت واسعة الانتشار، كان المجال الواسع بداخلها، والذي حظي بشعبية هائلة وإنجازات فنية مثيرة للإعجاب، هو الموسيقى»[٢٩٨].

ويقول الكاتب إيلان غور زئيف، إن المجتمع الإسرائيلي اليهودي اليوم عرضة لكانتونية ثقافية وسياسية دينامية. ما يزيد من حدة الأمر نحو المركزية الإثنية، والانغلاق الثقافي والسياسي، والتخلي عن الالتزام بأي نوع من الخير العام أو أي مؤشر مشترك مثل الرواية العالية أو الدستور أو أنماط السلوك المدني التي يقبلها الجميع. ويعكس هذا التوجه رفضاً متصلباً لبناء، أو الاعتراف بأرضية مشتركة مع آخرين وآخريتهم، حتى لو كان ذلك جزئياً، ومؤقتاً، ومشروطاً. إن ذلك يوازي رفض معظم الجماعات للاعتراف بشرعية أي قوانين وأنظمة وأهداف للخطاب في المجال الشعبي، رغم أن ذلك يدمر مجرد وجود مجال شعبي يعكس ويبني التوافق والفهم وسط الخلافات والتنوع. يختلف هذا الواقع كثيراً عن ذلك المتخيل من قبل بعض المفكرين المتفائلين من تيار ما بعد الحداثة، الذين يؤمنون بالطاقات الراديكالية الديمقراطية للمصادفة، والاختلاف والمركزية الإثنية كبديل للنموذج الغربي الليبرالي. والصيغة الأضعف هي تربية الثقافة المتعددة المتأثرة بالمفاهيم الليبرالية وبخاصة ما بعد الحداثية. وإن أحد تجلياتها مجموعة مفكري مزراحي الملتزمين بتحدي المؤسسة الصهيونية الأشكنازية وأيديولوجيتها القائمة على «الإسرائيلية» و«البوتقة»، والقمع الضروري والمبرّر للمجموعات المختلفة كالفلسطينيين، والنساء، خاصة اليهود الشرقيين، الذين جيء بهم ليخدموا كعمال زهيدي الأجر وكحرّاس للمشروع الصهيوني[٢٩٩].

أما عن المواقف السياسية لمثقفي يهود البلاد العربية، فيمكن الإشارة إلى أن الصراع العربي ـ الصهيوني يعدُّ العمود الأساسي الذي بنيت حوله الهوية الإسرائيلية التي تكتنفها تناقضات كثيرة. وقد أقام المثقفون الإسرائيليون صلة مباشرة بين وجودها وسبل تطورها أو حلها، وبين الصراع مع الفلسطينيين في فلسطين.

---

(٢٩٨) المصدر نفسه.

(٢٩٩) إيلان غور زئيف، «التعددية الثقافية والتربية في إسرائيل،» المشهد الإسرائيلي، ١/ ١٦/ ٢٠٠٣.

وكذلك، فإن مفهوم الأوساط الثقافية الإسرائيلية سيشمل الأدباء والشعراء والفنانين والأكاديميين وعلماء الاجتماع ودعاة مفهوم «ما بعد الصهيونية» الذي دخل الخطاب العام في إسرائيل عام ١٩٩٣، وكان أحد الآباء الروحيين له هو المعلق الصحفي الراديكالي أوري أفنيري[٣٠٠].

لقد جادل أفنيري أنه كان قد استخدم المصطلح عام ١٩٧٦، ليصف شكلاً جديداً من «الوطنية الإسرائيلية»، في تمييز لها من الانتماء التقليدي لليهودية. وكان قد أصدر عام ١٩٦٨ كتاباً بالإنكليزية عنوانه إسرائيل بلا صهاينة.

وبغض النظر عمّا إذا استُعمل مصطلح «ما بعد الصهيونية» بشكل محدد أم لا، فإن أفنيري وآخرين كذلك في الحركة «الكنعانية»[٣٠١]، ولاحقاً في الحركة السامية، قد سلّموا أو ورّثوا لخطاب «ما بعد الصهيونية» التمييز ما بين «أمة إسرائيلية» مكوّنة من الإسرائيليين الأصلانيين (أو العبريين ـ كما اعتيد أن يُسمَّوا في الزمن المبكر) ويهود الشتات[٣٠٢].

وتأثرت نخبة مثقفي يهود البلاد العربية في إسرائيل بمجريات الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومحاولات حلّه، كما أنها أثرت فيه. ودرجت كل الحكومات الإسرائيلية على الزعم أنها تنشد السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ففي الفترة بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ طرحت مشاريع التسوية الإسرائيلية عدة منها: مقترحات موشيه شاريت التي طرحت في ٦/ ١٢/ ١٩٥٦ومشروع ليفي أشكول، طرح في ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٥.

---

(٣٠٠) يوري أفنيري: صحفي وناشط سلام، وهو مؤسس حركة السلام «غوش شالوم» (كتلة السلام). ويؤكد أنه في نهاية المطاف ثبتت صحة القول القديم «لا يتمّ صنع السلام بين الحكومات وإنما بين الشعوب»، مرّة أخرى. قامت العلاقات البشرية والمصالح الاقتصادية ومرور الزمن بإتمام العملية التي بدأت بمعاهدة السلام الرسمية. انظر: <http://www.maanews.net>.

(٣٠١) «الكنعانية»: حركة سياسية ثقافية ذات نظرة خاصة إلى ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي». بدأت نشاطها في الأربعينيات في فلسطين. وينطلق دعاتها من أسطورة مفادها أن اليهود عندما عادوا من مصر إلى أرض كنعان لم يجدوا قبائل معادية لهم أو مختلفة عنهم من الناحية العرْقية، وإنما وجدوا شعباً يتكلم العبرية ويُشبههم في الملامح والخصائص البدنية. وفكر حركة الكنعانيين هو تعبير عن وجهة نظر إسرائيلية تختلف عن وجهة النظر الصهيونية، فهو تعبير متطرف عن إحساس جيل الصابرا باختلافهم عن يهود العالم وانفصالهم النفسي والثقافي والعرْقي عنهم. ولعل أهم نقط الاختلاف بين وجهتي النظر تتلخص في محاولة الكنعانيين التملص من التصور الصهيوني لما يُسمَّى «الشعب اليهودي» و«القومية اليهودية» ذات الأبعاد الدينية القومية.

(٣٠٢) أوري رام، «دراسات ما بعد الصهيونية في إسرائيل: العقد الأول (الجزءان الأول والثاني)،» كنعان، السنة ٩، العدد ١٨١٢ (٢٠٠٩)، <https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=695>.

وفي المرحلة التي أعقبت حرب العام ١٩٦٧ التي شكلت بالنسبة إلى إسرائيل إنجازاً عسكرياً وتوسعاً جغرافياً، ولكن دون مكاسب سياسية حيث لم يُعلن العرب هزيمتهم ولم يعترفوا بشرعية وجود إسرائيل. وبالتالي استمر الصراع مفتوحاً ويتطلب حلاً سياسياً.

ولذلك سارع الإسرائيليون إلى عرض «فلسفتهم» أو رؤيتهم لسبل تسوية الصراع وإحلال السلام في الشرق الأوسط. لكنهم انقسموا إلى ما سمي معسكري: الحمائم والصقور، استناداً إلى انقسام سياسي حاد بين من يتبنون مبدأ «وحدانية الشعب اليهودي»، ومن يتبنون مبدأ «تكامل أرض إسرائيل». وكلا المبدأين يمثل جوهر الفهم الإسرائيلي لعملية تسوية الصراع. وسعت إسرائيل لمحاولة فرض سيطرتها على مجالها الإقليمي وطرح نفسها باعتبارها القوة الإقليمية الأعظم في المنطقة مستندة إلى ما أحدثته حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ من اختلال كبير في موازين القوى العسكرية والسياسية. ومن مشاريع التسوية الإسرائيلية التي طرحت: مقترحات ديفيد بن غوريون في ١٩/٦/١٩٦٧ ومشروع وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق إيغال آلون الذي طرح في حزيران/يونيو ١٩٦٨، ومشروع أبا إيبان ومشروع غولدا مائير[٣٠٣].

يذكر أن حركات الاحتجاج المزراحية أبدت اهتماماً بالصراع في فلسطين وسبل حلِّه. لكن الحكومة الإسرائيلية واجهت كل محاولات النشاط المزراحي السياسي المستقل بتدابير العصا والجزرة المضادة، التي راوحت بين إيماءات رمزية نحو علامات «تغيير» عبر البنى التحتية للرعاية الاجتماعية، مروراً بالانتقاء المنهجي للناشطين المزراحيم (إذ إن تأمين الوظائف والامتيازات هو مصدر كبير للقوة في بلد صغير ممركز)، ووصولاً إلى المضايقات وتحطيم الشخصية والسجن والتعذيب ثم الضغط لترك البلد أحياناً. ونفذت الهجمات المنسقة على نشاطات المزراحيم السياسية المستقلة ـ بما في ذلك من اليسار ـ باسم «الوحدة القومية» في وجه التهديد العربي[٣٠٤].

---

(٣٠٣) لمزيد من التفاصيل حول مشاريع السلام الإسرائيلية، انظر: منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢ (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٣)؛ إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ٣ ج (دمشق: دار جفرا للدراسات، ٢٠١١)، وعلي الدين هلال، «السلام الإسرائيلي: دراسة لمشروعات التسوية الإسرائيلية،» شؤون عربية، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣).

(٣٠٤) خالد عايد، معدّ، «اليهود الشرقيون في إسرائيل،» مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٦ (خريف ١٩٩٨)، ص ١١٧.

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لإثارة الصراع بين المزراحيم والفلسطينيين، فقد كان هناك دائماً بين النشاطات المزراحية نشاطات لمصلحة العدالة للفلسطينيين. وهنالك أعضاء كثيرون من الجيل المزراحي القديم، داخل إسرائيل وخارجها متحمّسون لأن يكونوا جسر سلام إلى العرب وإلى الفلسطينيين. لكن جهودهم رفضت أو ضربت باستمرار من قبل المؤسسة. ولما رأى «الفهود السود» أنهم «جسر طبيعي» للسلم دعوا، في السبعينيات، إلى «حوار حقيقي» مع الفلسطينيين الذين هم «جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي في الشرق الأوسط» وإلى «أن يسمح لممثليهم بالمشاركة في جميع الاجتماعات والمناقشات التي تسعى لحل الصراع».

وكان الفهود أيضاً بين المجموعات الإسرائيلية الأولى التي التقت منظمة التحرير الفلسطيني. وفي الثمانينيات، كانت حركات مثل «الشرق من أجل السلام» و«الجبهة المزراحية في إسرائيل» و«Perspectives Judeo-Arabes» في فرنسا[٣٠٥].

وتؤكد الجبهة المزراحية أن المزراحيم ليسوا صهيونيين بالمعنى التقليدي، وإنما «بالمعنى التوراتي لصهيون، أي حياة يهودية في مسقط رأس الشعب اليهودي» كما تشدد على «دَين احترام للبلاد العربية التي منحت [نا] الحماية طوال عصور وعلى «الحب» المزراحي القوي والاحترام للثقافة العربية»، ذلك بأن «لا عداء بين الوجود العربي والوجود [اليهودي] المزراحي»[٣٠٦].

كان الفلسطينيون والمزراحيم، بالنسبة إلى الأيديولوجية والسياسات الصهيونية، كائنات يقع عليها الفعل، لا أشخاصاً فاعلين لهم كيانهم الخاص، كما أنه جرى استخدام الواحد ضد الآخر إلى الآن. لكن المزراحيم ليسوا هم الذين اتخذوا المقررات الحاسمة المؤيدة للتهجير والاضطهاد الوحشيّين للفلسطينيين ـ حتى لو جُنِّد المزراحيم كذخيرة للمدافع ـ تماماً كما أن الفلسطينيين ليسوا هم الذين هَجَّروا المزراحيم واستغلوهم وأذلُّوهم. إن النظام الحالي في إسرائيل ورث عن أوروبا كرهاً شديداً لاحترام حق تقرير المصير للشعوب غير الأوروبية. وكما أنه يستحيل تصوير السلام بين إسرائيل والعرب من دون الاعتراف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتأكيدها، كذلك فإن سلاماً حقيقياً يجب ألّا يتجاوز الحقوق الجماعية للمزراحيم[٣٠٧].

(٣٠٥) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٣٠٦) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣٠٧) المصدر نفسه.

وقدَّم بعض المثقفين من يهود البلاد العربية في إسرائيل حلولاً للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب، فهذا ساسون سوميخ يعتقد أن: «الحل صعب جداً في هذه المرحلة، لأن الشعب الإسرائيلي لم يبدأ بالتفكير في حل من نوع آخر، حل يتضمن الاعتراف التام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاعتراف بمسؤولية إسرائيل في تشريد الشعب الفلسطيني وحل مشكلة اللاجئين بشكل مقبول على الشعب الفلسطيني، ولا أمل بسلام عادل دون هذه العناصر. أرجو أن يفهم الشعب الإسرائيلي هذه المسألة قبل أن تتفاقم الأوضاع وتؤدي إلى انفجار شامل. وكما هو الحال في كل صراع بين طرفين، فإما العيش معاً أو الموت معاً. وإذا أردت النظر إلى الأمور بشكل واسع، فإن كلا الشعبين فقدا صوابهما. كلا الشعبين أصبحا «ألعوبة» فالصراع يصب في مصلحة كافة الأنظمة في الشرق الأوسط. فبدلاً من أن تناضل الشعوب في مصر والأردن وسورية من أجل تغيير الأنظمة فإنهم منشغلون بحرق الأعلام الإسرائيلية. وقد تطور في العالم العربي نوع من اللاسامية المعادية للفلسطينيين. الجميع يحبون فلسطين ولكنهم لا يحبون الفلسطينيين. وبسبب النضال المتواصل أصبح الفلسطيني يملك شخصية مبادرة ومسؤولة ومثقفة. وحلمي هو أن يتوصل الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى نقطة وتتملكهم فيها العقلانية، وحل الصراع بواسطة إنشاء الفدرالية تكون محايدة عن كل نزاعات الشرق الأوسط. وأن تكون هذه الفدرالية ملجأ لكل من يطلب اللجوء السياسي. بمعنى أن تكون هذه الفدرالية مثل سويسرا الأوروبية»[٣٠٨].

أما الأديب سامي ميخائيل، فيرى أن «الحل قبل كل شيء يكمن في وقف هجرة اليهود إلى إسرائيل. والتركز بعدم إنجاب الأولاد أكثر من اللزوم. لأن هذا سيؤدي إلى كارثة بيئية من ناحية الهواء والماء والأرض. هذه المعادلة تم تجاوزها منذ زمن بعيد ويتوجب اتخاذ كافة الوسائل من أجل عدم زيادة الكثافة السكانية بشكل كبير، وربما يتوجب سن قوانين مثلما جرى في الصين، ليتسنى أن يكون أبناء الجيل القادم مثقفين ويتمتعون بصحة جيدة وأن تكون حياتهم مزدهرة».

ونظراً إلى كون الانتفاضة الفلسطينية فعلاً مقاوماً متعدد الأشكال (سلمية وعنيفة، سياسية واقتصادية، وغيرها)، فقد تفاعل بعض المثقفين الإسرائيليين مع دعوات صادرة عن نظرائهم الفلسطينيين للتجاوب الحقيقي مع قضية السلام، وأصدروا في

---

(٣٠٨) سلمان ناطور، «حوار مع يهودي عراقي عربي تسكنه بغداد، الأستاذ ساسون سوميخ: الثقافة الإسرائيلية تتجه من التغريب إلى التعريب،» قضايا إسرائيلية، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٤٦.

١٧/ ٣/ ٢٠٠٢ بياناً رداً على نداء للمثقفين الفلسطينيين، وقّع عليه ٣٨ أديباً وكاتباً إسرائيلياً، من بين هؤلاء يزهار تسميلانسكي وأ. ب. يهوشواع وعاموس عوز، وسامي ميخائيل، ويهوشواع سوبول، وداليا رابيكوفيتش وآخرون أكدوا التزامهم «بالعمل معاً [مع المثقفين الفلسطينيين] في كل الطرق لإنهاء دائرة العنف، والعودة إلى مسار الحوار لتحقيق السلام العادل في منطقتنا وإننا نقر ونعترف بأن السلام بين إسرائيل والدولة الفلسطينية يجب أن يستند ويرتكز على قيم المساواة والعدل، ومن خلال أخذ الجانبين بعين الاعتبار، الاحتياطات الأساسية الحياتية والكيانية لهما، والاعتراف المتبادل بدولة إسرائيل بجانب دولة فلسطين»[٣٠٩].

كما طالب نحو ألف شخصية إسرائيلية من رجال الأدب والفن والثقافة المناصرين للسلام، السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة (السابق) كوفي أنان، بالمبادرة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لوقف الحرب التي أعلنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، ومن أجل إرسال قوة تدخل دولية لحماية هذا الشعب. وقال ليف غرينبرغ ويهوديت هارئيل، وهما المبادران لجمع التواقيع على هذه العريضة الموجهة إلى أنان: «إن ما يقوم به الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو جرائم حرب، وإنه لا يمكن لهذه الجرائم أن تستمر، ويجب عمل أي شيء من أجل وقفها»[٣١٠].

ويشار إلى الشاعر المغربي إيرز بيطون، من مواليد أوران في الجزائر عام ١٩٤٢ لوالدين مغربيين، والذي يعيش مأساة فقدان بصره في سن ١١ الغض من عمره المديد جراء انفجار بعبوة ناسفة عثر عليها في أحد الحقول، ففقد بصره وقطعت كف يده اليسرى، ومع ذلك واصل دراسته الجامعية ونال درجة الماجستير في علم النفس. وهو من دعاة وحدة حضارة البحر الأبيض المتوسط أسوة بالمفكر المصري طه حسين، وقد أسس عام ١٩٨٦ مجلته الأدبية الثقافية الاجتماعية تحت عنوان أبريون (هودج) ليؤكد انتماءه إلى الحضارة العربية وحضارة البحر الأبيض المتوسط، ونشر الدواوين العديدة، منها صلاة مغربية، وكتاب النعناع وغيرهما من الدواوين التي تؤكد تعلّقه بالمغرب العربي وعاداته وتقاليده وثقافته ومجتمعه وموسيقاه.

وفي عام ١٩٩٦ أسس بعض المثقفين من أبناء الطوائف اليهودية من البلاد العربية مجلة بعنوان القوس الديمقراطي الشرقي، وهدفها الجسر بين الفوارق الاقتصادية

---

(٣٠٩) السفير، ١٢/ ١/ ٢٠٠٤.

(٣١٠) المصدر نفسه.

والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. غير أن ميولها اليسارية لم تلقَ إقبالاً واسعاً لدى جمهور اليهود الشرقيين المحافظين. وصدرت عام ٢٠٠٠ مجلة عبرية أدبية ثقافية فنية يحررها أبناء يهود البلاد العربية أيضاً تحت عنوان **الاتجاه شرقاً**، ورئيس تحريرها إسحاق جورمزانو جورن، الأديب والروائي المسرحي والسينمائي المصري الأصل من مواليد الإسكندرية عام ١٩٤١، وهي مجلة تعالج قضايا الثقافة الشرقية والكتاب الشرقيين في إسرائيل، للتعريف بالشرق والحضارة الشرقية[٣١١].

وعقدت في السنوات الأخيرة عدة ندوات وجمعيات مطالبة بتبني مبادرة السلام العربية التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٢ للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن المبادرين إلى قيام «لجنة مبادرة السلام العربية»، الناشط اليساري نفتالي راز ومؤازرة آلاي ألون من جامعة تل أبيب وعدد كبير من رجال السياسة والعسكريين المتقاعدين وأغلبهم من الأشكناز. ويدعو زعماؤها إلى تشكيل حزب اشتراكي ديمقراطي جديد هدفه إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية.

أما من جانب اليهود الشرقيين فقد برز الناشط الاجتماعي إيلي أبيدار، الذي طُرد من مصر مع والديه إلى إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧. وبعد دراسته الجامعية التحق بالسلك الدبلوماسي وعُيِّن مستشاراً سياسياً لأريئيل شارون ورئيساً للممثلية الإسرائيلية في قطر سابقاً، قام بتأسيس منتدى «نحو شرق أوسط حكيم» عام ٢٠٠٨، وانضم إليها كبار الأساتذة الجامعيين من مهاجري البلاد العربية وأبنائهم، منهم الصحفية ليندا عبد العزيز منوحين. ومن أهداف هذا المنتدى تقديم التوصيات إلى السلطات بانتهاج سياسة واقعية حكيمة لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وساهم مثقفون يهود من البلاد العربية منذ قيام إسرائيل في إنشاء علاقات مع العرب في جميع البلدان العربية وعقد معاهدات سلام مع جميع الدول العربية والإسلامية وتطبيع العلاقات مع شعوب الشرق الأوسط، وأبدوا أحياناً تعاطفاً مع الفلسطينيين ولكنهم وفي الوقت نفسه طالبوا أن تعترف إسرائيل وباقي الدول بمأساة يهود البلاد الإسلامية كلاجئين عانوا هذا الصراع بما لا يقل عن معاناة الفلسطينيين أنفسهم في الخيام والضيم اللاحق بهم بسبب نظرة «الآخر» إليهم، وأنهم ينتظرون منذ

(٣١١) موريه، «تأملات في روح جديدة: خطاب مهاجري الدّول الإسلامية (٣/ ٥)».

عقود بفارغ الصبر إنهاء هذه الدوامة الخطرة من مفاوضات فاشلة تعقبها حروب دامية بدلاً من التوصل إلى سلام دائم وشامل، ووجدوا في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما خير طريق نحو هذا السلام المنشود[٣١٢].

ويبدو أن خطاب اليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، هو خطاب متلعثم يساوي بين الضحية والجلّاد، وهي مساواة مضللة ولا تقود إلى سلام حقيقي أو مصالحة تاريخية.

(٣١٢) المصدر نفسه.

الفصل الخامس

موضوعان للجدل

أولاً: دعوة يهود البلاد العربية إلى العودة إلى بلادهم

أُطلقت فكرة دعوة اليهود العرب إلى العودة إلى البلاد العربية في سبعينيات القرن العشرين، وطرحت جملة مبررات للفكرة في مقدمها حال المجتمع اليهودي ـ الصهيوني في فلسطين المحتلة، ولعل من أبرز مشكلاته: انقسام المجتمع عمودياً بين طائفتين: الأشكنازيم والسفارديم؛ وما رافق ذلك من توترات وأزمات مجتمعية (عنصرية، وطبقية، وثقافية، وسياسية)، وتغيُّر سمة التكوين البشري الطائفي الإسرائيلي من مجتمع «غربي» عرقياً إلى مجتمع «شرقي»، إذ انخفضت نسبة الأشكنازيم من ٩٠ بالمئة في عام ١٩٤٨ إلى أقل من ٤٠ بالمئة. وأهم من ذلك كله، نشوء ما يمكن تسميته «تحدي الهجرة» أمام إسرائيل، مع تحول محصلة الهجرة إلى الحدود السلبية وتغلب أرقام الهجرة المعاكسة من إسرائيل على أرقام الهجرة إليها مع عام ١٩٧٥[1].

وقد تم الترويج للدعوة ولإمكان مساهمة منظمات يهودية معادية للصهيونية في عملية إعادة يهود البلاد العربية إلى أوطانهم، ومن تلك المنظمات: اللجنة الأمريكية من أجل الأراضي المقدسة التي أسسها حبيب خبير في واشنطن عام ١٩٦١، وهو يهودي عاش في فلسطين وغادرها عام ١٩٦١.

وتمثلت الشروط اللازمة لإنجاح فكرة «إعادة اليهود» بما يلي:

١ ـ تحسين أحوال اليهود العرب المقيمين في البلاد العربية.

٢ ـ إتاحة المجال لكل يهودي عربي غادر أرض وطنه أن يعود إلى هذا الوطن.

٣ ـ دعوة كل دولة عربية إلى استصدار القوانين التي تتيح لليهود العودة إلى بلادهم بلا قيود أو شروط، وأن تهيئ لهم سبل الحياة الكريمة، وأن تعيد لهم أملاكهم الموضوعة تحت الحراسة، وأن تقدم لهم المساعدات والهبات والقروض لإعادة تأهيلهم في وطنهم.

---

(١) أسعد عبد الرحمن، «عودة العرب اليهود: المسألة والحل،» شؤون فلسطينية، العدد ٥٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٦)، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

٤ ـ مساعدة المنظمات اليهودية المناهضة للصهيونية وممارسة عملية دعائية لهذه العملية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز الحوار العربي ـ الأوروبي[٢].

ودعمت الفكرة باعتقاد مفاده أن مستوى قسم واسع من يهود البلاد العربية قد تدنى مادياً وثقافياً، بعد هجرتهم من البلدان العربية إلى الكيان الصهيوني، وأن الفرص كانت متاحة ولا تزال متاحة للباقين منهم في البلدان العربية، وهي أوسع من الفرص التي يستطيع منحها لهم الكيان الصهيوني[٣].

وطرح السؤال التالي مع الإجابة عنه في آن معاً: هل نحث يهود البلدان العربية على بيع أنفسهم للحركة الصهيونية، من طريق سد أبواب البلدان العربية في وجوههم أم ننقذهم ونحرم الحركة الصهيونية إمكانية تسخيرهم في خدمة أغراضها العدوانية؟ إن القضاء على الحركة الصهيونية يكمن في تبنّي الدول العربية، مجتمعة ومنفردة، سياسة حكيمة تجاه هؤلاء اليهود، تتيح لهم العودة بأمان إلى أوطانهم العربية، أو على الأقل تتيح تسهيلات معينة لمن يريد الانتقال عبر البلدان العربية إلى أي بلدان يختارونها[٤].

وطُرحت أسئلة مشابهة، مثل: «لماذا يتحتم على العرب دفع أخطاء اليهود في دول العالم؟ ولماذا تم تهجير اليهود العرب إلى الأرض العربية الفلسطينية قسْراً، وعندما رجعت العافية إلى العرب وجهنا دعوة جماعية إلى اليهود ليعودوا إلى أقطارهم الأصلية؟ من دون تفكير كثير، لا بدَّ من أن يدرك اليهود قبل غيرهم أن حرصنا على يهود بلادنا ناجم عن حبّنا لمجتمعنا بكل فئاته، ونابع من حقهم علينا الدفاع عنهم كمواطنين وكجزء من أبناء الشعب المتطلع إلى التحرر والقضاء على مصادر ووسائل الاضطهاد بكل صوره وأشكاله. وإننا نحافظ عليهم ونحميهم، ونطالب برفع الحيف عن المغرر بهم، بل نطالب بعودتهم إلى ديارهم حتى لا يبقوا وقوداً للحرب الظالمة التي تهيئ لها دائماً الدول الطامعة»[٥].

ورسمياً، قدمت منظمة التحرير الفلسطينية، في منتصف عام ١٩٧٥، مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب اقترحت عليهم فيها، تبنّي خطة متكاملة لتنظيم الهجرة اليهودية

(٢) محمود عباس، الصهيونية بداية ونهاية (رام الله: المؤلف، ١٩٧٧)، ص ١٧٩ ـ ١٨٩.
(٣) نزيه قورة، المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٦٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٥) عباس علي شامي، يهود اليمن قبل الصهينة وبعدها، ط ٢ (صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ١٨.

المعاكسة من إسرائيل. وانطلقت الخطة من فرضية مؤدّاها أن اليهود الذين أقاموا في البلاد العربية تعرضوا لمؤامرة صهيونية تضمنت الترغيب والتهديد لحثّهم على الهجرة إلى فلسطين. تواكب ذلك مع «قِصر نظر لدى الأنظمة العربية مما حمل هؤلاء اليهود على الهجرة إلى داخل إسرائيل. فوقعوا بين نارين: خضعوا أولاً إلى تمييز عنصري داخل إسرائيل، وفقدوا، ثانياً الأمل بالعثور على ملجأ آخر لهم»(٦).

وتمثلت الذرائع التي طرحها معارضو مشروع دعوة العرب اليهود إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية بما يلي:

أ ـ تنطوي الدعوة على سحب البساط من تحت أقدام المشروع الفلسطيني الهادف إلى إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين. ذلك أن التزامنا بذلك المشروع نبقي اليهود حيث هم لكي تتشكل منهم الدولة الديمقراطية العلمانية، أو نسحبهم من هناك فينتفي بذلك الأساس البشري اللازم لإقامة مثل تلك الدولة.

ب ـ سيؤدي تنفيذ فكرة عودة اليهود العرب إلى تفريغ فلسطين المحتلة من اليهود الشرقيين، مخففاً بذلك من حدة أزمة التناقض بينهم وبين اليهود الغربيين من جهة، ومفسحاً في المجال أمام استجلاب موجات هجرة جديدة من هؤلاء الآخرين من جهة ثانية.

ج ـ سيكون الإتيان باليهود العرب إلى البلدان العربية كمن جاء بـ «الدب إلى كرمه». ذلك أن إحضار يهود تشبعوا بالفكر الصهيوني طوال أكثر من ربع قرن، سيجعل منهم طوابير خامسة وعملاء وجواسيس(٧) جاهزين للعمل لمصلحة إسرائيل، وبخاصة

---

(٦) عبد الرحمن، «عودة العرب اليهود: المسألة والحل،» ص ٩٩.

(٧) يُذكَر أن الأديب سامي ميخائيل، العراقي المولد، أدلى بتصريحات كشف فيها عن أن الموساد حاول في الخمسينيات من القرن الماضي تجنيده للتجسس على أوضاع العراقيين ونقل أخبارهم إلى إسرائيل. وأنه فكر جدياً في عرض الاستخبارات «الإسرائيلية» غير أنه رفض في النهاية، وبخاصة أن هذا الطلب كان محفوفاً بالمخاطر. والغريب أن بعضاً من أفراد عائلة ميخائيل وافقوا على هذا الطلب ومنهم الجاسوس إيلي كوهين وهو زوج شقيقة ميخائيل الذي نجح في الحصول على الكثير من المعلومات الهامة عن سورية، غير أن الاستخبارات السورية نجحت في إلقاء القبض عليه في الثامن عشر من أيار/ مايو عام ١٩٦٥. واعترف كوهين بأن الكثير من اليهود العرب ممّن عاشوا في البلدان العربية وافقوا على العمل لحساب الموساد، وهي الموافقة التي أتاحت لإسرائيل رصد الكثير من المعلومات الهامة عن البلدان العربية، الأمر الذي يزيد وجاهة وشرعية طرد الكثير من الأنظمة العربية لليهود من أراضيها، وبخاصة أن ميخائيل اعترف في حوار له مع صحيفة هآرتس نُشِرَ في ١/٧/٢٠١١ أن الكثير من اليهود العراقيين، أو العرب عموماً، آمنوا بأن إسرائيل هي وطنهم الحقيقي وليس البلدان العربية التي يعيشون فيها، وبخاصة أن الكثير من الشعوب العربية لم تعد ترغب في التواصل مع اليهود والحديث معهم عقب =

أنهم ـ يضيف البعض ـ سيكونون عرضة في الأقطار العربية للتمييز القومي والديني ضدهم، ناهيك بأنهم سيبتلعون، بما عرف عنهم من حذاقة في أعمال التجارة، اقتصاد البلدان العربية التي يفدون إليها وسيشربون النفط العربي حتى آخر قطرة.

د ـ ستقتصر عودة اليهود ـ إن عادوا ـ على الكبار في السن الذين لا يزالون يحملون معهم ارتباطهم بالأوطان التي نشأوا فيها. وعندئذ نكون قد خففنا عن إسرائيل عبئهم أولاً، وأرهقنا أنفسنا بهم ثانياً، من دون أن نفرغ إسرائيل من عنصرها البشري الذي تحشده لقتالنا ثالثاً.

هـ ـ اليهود ـ في الدين والتاريخ ـ هكذا يقال «أشرار بطبيعتهم»، ولذلك، سيكونون دوماً أدوات خراب أو إفساد. فلمَ نأتي بالطاعون إلى مقر دارنا؟

و ـ المسألة غير مطروحة فعلياً وعملياً(٨).

١ ـ مواقف الدول العربية

بدأت إرهاصات الاستجابة لهذه الدعوة في الظهور منذ بداية الستينيات، حيث نقلت بعض الصحف الإسرائيلية حديثاً للملك المغربي الحسن الثاني مع ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية خلال زيارته المغرب عام ١٩٧٠، ونسبت إلى الملك قوله في ختام اللقاء: «إن باب المغرب مفتوح لليهود المغاربة الذين هاجروا إلى إسرائيل كي يعودوا إلى وطنهم». وكذلك برزت فكرة عودة اليهود العرب على نحو مبكر نسبياً في إعلان رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي أثناء زيارته باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، في ندوة لوموند، «إن باب ليبيا مفتوح أمام اليهود الليبيين». ودعا جميع الدول إلى أن تصدر مثل هذا الإعلان. وأعاد رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي دعوته هذه إبان زيارته التالية لفرنسا في نيسان/ أبريل ١٩٧٤، حيث أعلن عن دعوة اليهود الليبيين إلى العودة إلى بلدهم في أي وقت. والملاحظ أن مثل هذه الدعوات لم تتبعها خطوات عملية لتأكيد جديتها، كما لم يتوافر لها اهتمام إعلامي مناسب، ولذلك ذهب البعض إلى أن النظرة إليها لم تزد على كونها موقفاً حَسَن النية من الرئيس الليبي.

= الإعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، كما أن الكثير من اليهود العرب أيّدوا إسرائيل واحتفلوا بانتصارها في هذه الحرب على الجيوش العربية. انظر: العَرب (الدوحة)، ٣/ ٧/ ٢٠١١.

(٨) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ١٠١.

ووجّه السودان نداء مماثلاً إلى اليهود السودانيين للعودة، وفي خطاب ألقاه الرئيس جعفر النميري في ذكرى استقلال السودان (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥) جاء فيه: «إن الكيان الصهيوني الذي يقوم على التعصب الديني والتاريخي يرتكب أكبر جريمة في حق الحضارة والتاريخ الإنساني بتشويهه معالم وطن كامل وبمحاولته دفن تراثه وحضارته أمام أمم الغرب والشرق في ظل دولة عسكرية يسودها التوتر إلى الأبد إلى أن تجد حلاً لهذا الطوفان المصطنع. إنني أدعو السودانيين اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل إلى أن ينقذوا أنفسهم من مأزق الكيان الإسرائيلي المصطنع. إنني أفتح لهم أبواب بلدي السودان، مواطنين أحراراً متساوين في الوطن الذي لا يعرف التمييز ولا التفرقة أو التعصب»[٩].

وحدد النميري الخطوات العملية لتنفيذ ندائه إلى اليهود السودانيين بالعودة إلى السودان، قال: «لقد أعلنت دعوتي لليهود السودانيين الذين هاجروا إلى إسرائيل، لينقذوا أنفسهم من مأزق الكيان الإسرائيلي المصطنع، وما زلت عند إعلاني هذا. والسودان مفتوح لهم من دون إصدار إجراءات إلى إسرائيل، وهم يمنّون أنفسهم بأحلام وخيالات، ولكنهم سرعان ما أصبحوا مستضعَفين مضطهَدين بعد أن اصطدموا بحقائق المجتمع الإسرائيلي. وهذه الدعوة، إن كتب لها النجاح فستؤثر كثيراً في المجتمع الإسرائيلي»[١٠].

وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها اليمن الشمالي، ومع ضخامة عدد اليهود اليمنيين في إسرائيل (حيث يبلغ نحو مئة وثلاثين ألفاً)، فقد أسرعت حكومة اليمن بإصدار قرار رسمي باسم مجلس قيادة الثورة نشرته وزارة الخارجية اليمنية في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٥ يدعو اليهود اليمنيين إلى العودة إلى بلادهم، جاء فيه: «انطلاقاً من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ومن تمسك الجمهورية العربية اليمنية بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمشياً مع قرار جامعة الدول العربية، وإدراكاً لطبيعة الصهيونية العالمية التي غرَّرَت باليهود الشرقيين والغربيين، مزيِّنة لهم أنهم سيعيدون حكم صهيون في عدل وسلام على حساب الشعب الفلسطيني وفي أرضه ووطنه، ثم ما لبثت أن تكشفت نواياها وقواعدها الاستعمارية، فإن حكومة

(٩) وحيد محمد عبد المجيد، اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧)، ص ١٨ ـ ١٩.
(١٠) المصدر نفسه.

الجمهورية العربية اليمنية تدعو اليهود اليمنيين الذين هاجروا إلى فلسطين المحتلة إلى العودة ثانية ليعيشوا في سلام وطمأنينة في ربوع اليمن وفقاً لنصوص الدستور مؤكدة بأنها سوف تنظر بجدية وعناية إلى جميع الطلبات المقدمة بهذا الشأن»(١١).

وتابعت منظمة التحرير الفلسطينية جهودها بصدد حث البلدان العربية على دعوة اليهود العرب إلى العودة، فقد أذاعت «وفا» في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، تصريحاً لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير بمناسبة إعلان إسرائيل عن عقد مؤتمر لليهود الذين هاجروا من البلدان العربية، وورد في هذا التصريح: «انطلاقاً من إيماننا القاطع بحق كل مواطن في العودة إلى وطنه، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لَتدعو كافة اليهود الذين غادروا البلاد العربية إلى العودة إلى تلك الأقطار التي هاجروا منها، وممارسة حقوقهم الكاملة فيها، كما أن من حق الفلسطينيين العودة إلى أراضيهم التي طُردوا منها، وممارسة حقوقهم القومية والوطنية كاملة عليها. وإن منظمة التحرير الفلسطينية تؤمن بهذه الحقيقة لَتؤكد وتثق كل الثقة بأن الدول العربية كانت على استعداد لاستقبال كل يهودي عائد كان قد غادرها تحت أي ظرف، وستعمل المنظمة كل جهدها لتأكيد هذه الحقيقة، والعمل على تنفيذها»(١٢).

ولم يلبث مجلس قيادة الثورة العراقي أن أصدر قراراً في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، بمنح اليهود العراقيين الذين غادروا العراق حق العودة إليه، ونص هذا القرار على أنه «استناداً إلى أحكام الفقرة «أ» من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت، وانطلاقاً من إيمان الحكومة العراقية بحقوق الإنسان وبالتزام العراق بالمبادئ والحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرر مجلس قيادة الثورة، في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٧٥، ما يلي:

أ ـ يحق لليهود العراقيين الذين غادروا العراق منذ عام ١٩٤٨ العودة إليه.

ب ـ يتمتع اليهود العراقيون العائدون إلى العراق، بموجب هذا القرار، بجميع الحقوق المشروعة للمواطنين العراقيين وفقاً للقانون.

ج ـ تضمن الحكومة العراقية لجميع اليهود العائدين الحقوق الدستورية الكاملة للمواطنين العراقيين، بما في ذلك المساواة والعيش الآمن دون أي تمييز».

---

(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وإثر صدور هذا القرار، استقبل وكيل وزارة الخارجية العراقية رؤساء البعثات الدبلوماسية في بغداد، وأبلغهم نص قرار مجلس قيادة الثورة لإبلاغه إلى حكوماتهم»[١٣].

ودعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى طرح قضية عودة اليهود العرب على مؤتمر قمة عربي في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، وصرح فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، أن المنظمة تودّ عندما يعقد مؤتمر القمة العربي أن تطرح عليه دراسات واسعة حول مسألة عودة اليهود العرب، كما أشار إلى «أن عودة اليهود إلى البلاد العربية، وعودة الفلسطينيين إلى فلسطين لا يعني تبادلاً سكانياً لأن كل إنسان يريد أن يعيش في وطنه». وأعلن كذلك أن منظمة التحرير تسعى مع الدول العربية التي كان فيها يهود وهاجروا إلى إسرائيل من أجل وضع برامج محددة لعودتهم وتسجيل هذه العودة.

ويلاحظ أنه رغم السبق الذي سجله ملك المغرب في إعلان ترحيبه بعودة اليهود المغاربة منذ عام ١٩٧٠، فإنه لم يصدر قرار رسمي مبكر، كما أن الموقف المغربي لم يحظَ بالانتشار والذيوع، عقب التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء المغربي لصحيفة الدستور الأردنية في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٦، رداً على سؤال عن موقف المغرب من الدعوة إلى تشجيع اليهود المهاجرين لإسرائيل على العودة إلى الأقطار التي هاجروا منها، حيث قال: «ستظل المملكة المغربية كما كانت عبر التاريخ وكما ينص الدين الإسلامي أرض تعايش لمختلف الديانات والعقائد في إطار احترام القانون. وعلى هذا الأساس فإن المواطنين المغاربة اليهود الذين يعيشون خارج المغرب لهم الحق في العودة متى شاؤوا»[١٤].

ولما كان القرار المغربي شاملاً لليهود بوجه عام، سواء في إسرائيل أو خارجها، فقد بدأت القنصليات المغربية في أوروبا، وفي باريس بوجه خاص، في ممارسة بعض النشاطات بين اليهود المغاربة هناك، وأعربت لهم عن استعدادها لمنح من يريد منهم جوازاً مغربياً وتمكين من يريدون العودة إلى المغرب، كما أبدت استعدادها لمنح من يريد من يهود المغرب الذين هاجروا إلى إسرائيل جواز سفر مغربياً إذا أراد صاحب الطلب العودة إلى المغرب أو الهجرة من إسرائيل إلى أي بلد عربي أو أوروبي أو إلى أمريكا.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

وكان أول تحرك مغربي في هذا الصدد هو حضور قنصل المغرب في باريس احتفالاً أقامه اليهود في أحد فنادق المدينة بمناسبة عيد «المساخر»، كما استجابت الحكومة المغربية لطلب بعض اليهود المغاربة الذين يقيمون في فرنسا لاستعادة جنسيتهم المغربية، ووجهت الخارجية المغربية التعليمات إلى كل السفارات بتقديم التسهيلات اللازمة للمواطنين المغاربة اليهود ومنها تقديم جوازات سفر لهم ولعائلاتهم ومساعدتهم إن شاؤوا على العودة إلى بلادهم والاستقرار حيث يشاؤون مواطنين مغاربة[١٥].

وفي الفترة بين ٢٤ ـ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٦، نظمت نقابة المحامين الليبية ندوة عالمية تحت اسم «الندوة العالمية عن الصهيونية والمسألة العنصرية» ودعت إليها مجموعات من الشخصيات العالمية والعربية والمثقفين من مختلف الجنسيات. وقبيل انعقاد الندوة بيومين، في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٦، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة مطوَّلة إلى رئيس الندوة تركزت على أفكار أساسية في مقدمتها أن ادّعاء الصهيونية بأنها حركة تحرير وطني يهودي، أو أنها حركة تعبِّر عن العقيدة اليهودية هي محاولة لخداع الرأي العام العالمي، وأن إسرائيل تشهد تمييزاً عنصرياً ضد كل من السكان العرب واليهود الشرقيين، وأن اليهود حاربوا الصهيونية وما زالوا يحاربونها بكل الوسائل. وخلص إلى أن الديانة اليهودية بريئة كل البراءة من الصهيونية وأهدافها. وانطلق من هذه النتيجة ليطلب إلى الندوة أن تطالب الدول التي هاجر منها مواطنوها اليهود بسبب الدعاية الصهيونية السماح لهم بالعودة إليها بعد أن اكتشفوا زيف الدعاية، ودعوة البلدان العربية لكي تسمح لهم بالعودة وأن تمنحهم كامل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطن العادي.

وأصدرت هذه الندوة في نهاية انعقادها قرارات منها القرار الرابع الذي ينص على «ترحيب الندوة العالمية عن الصهيونية والمسألة العنصرية بالقرار الذي اتخذته دول عربية عدة بالسماح بعودة المواطنين اليهود السابقين الذين كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل استجابة للتحريض والإغراءات الصهيونية، وتناشد حكومات الدول العربية الأخرى اتخاذ قرارات مماثلة، وتحثّ كل اليهود في إسرائيل الذين تسري عليهم هذه القرارات على أن ينتهزوا الفرص الجديدة التي أتاحتها لهم هذه القرارات. وتناشد الندوة كل الدول الأخرى أن تسمح وتسهل العودة إلى هذه الدول كلاً على حدة لكل المواطنين

---

(١٥) المصدر نفسه.

اليهود السابقين الذين كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل، وأن تسمح بدخول الإسرائيليين الآخرين الذين يرغبون في الرحيل من إسرائيل وإعادة بناء حياتهم في مكان آخر».

أما عن الموقف المصري تجاه هذه القضية، فيلاحَظ أن أحد قادة المقاومة الفلسطينية محمود عباس، أشار في لقاء سياسي لقادة المقاومة مع جريدة **الأهرام** في آذار/مارس ١٩٧٧، إلى أن الفلسطينيين طلبوا من الرئيس أنور السادات دعوة اليهود المصريين إلى العودة إلى مصر. وبعد أيام نشرت جريدة **الجمهورية** أن مصر تدرس عودة اليهود المصريين المهاجرين إلى إسرائيل، وأشيرَ في هذا السياق إلى تصريح صلاح خلف ـ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ـ بأن «الهجرة المضادة يمكن أن تكون سلاحاً في أيدينا، وهذا السلاح يمكن أن يكون له نفس تأثير الكفاح المسلح، ولا فرق عندي عندما أقتل ٤٠٠٠ إسرائيلي أو أجعل ٤٠٠٠ يهودي يهاجرون من إسرائيل. إذ إن الشيء نفسه يتحقق في الحالتين وهو تفريغ ذلك المجتمع».

وبعد أيام أصدر الرئيس أنور السادات قراره بالسماح بعودة اليهود المصريين الذين سبق لهم أن غادروا مصر منذ عام ١٩٤٨، للعيش في مصر، وقررت الحكومة المصرية إثر ذلك اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وصرح وزير الخارجية المصري بأن هذا القرار هو جزء من الخطة الاستراتيجية المصرية الشاملة للوصول بمنطقة الشرق الأوسط إلى مرحلة السلام العادل والوطيد، وتقرر تشكيل لجان فنية على مستوى عالٍ في وزارة الخارجية المصرية تضم خبراء في القانون الدولي والدستوري والشؤون السياسية لوضع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وكذلك تشكيل لجان أخرى في وزارة الداخلية لإعداد قوائم وكشوف بأسماء وأعداد اليهود المصريين الذين تركوا مصر منذ عام ١٩٤٨[١٦].

وأجرت منظمة التحرير الفلسطينية اتصالات مع عدد آخر من البلدان العربية التي هاجر منها أعداد كبيرة نسبياً من اليهود الإسرائيليين، مثل سورية وتونس والجزائر. وقد تشكلت في سورية لجان من وزارة الخارجية والمخابرات ومنظمة التحرير لرفع أي ضيم عن اليهود السوريين توطئةً لإصدار قرار سوري بعودة اليهود السوريين إلى بلادهم. غير أن هذا التطور لم تواكبه دعوة اليهود السوريين الذين هاجروا إلى إسرائيل إلى العودة إلى سورية، وهو ما تسعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحقيقه، لأن صدور

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

قرار بهذا المعنى عن مصر وسورية بالذات أمر له أهمية متميزة، ويستند في ذلك إلى أن مصر وسورية هما دولتا الطوق العربي الملتصقتان بحدود فلسطين المحتلة وهذا يسهل على اليهود العرب اجتياز الحدود إلى إحدى هاتين الدولتين دون أن يعرِّضوا أنفسهم للمصاريف والضرائب التي سيضطرون إلى دفعها إذا خرجوا بالطرق الرسمية، وإن اتخاذ قرار من قبلهما يساعد اليهود غير العرب الراغبين في الهجرة من إسرائيل، ولا قدرة لديهم على ذلك ـ يساعدهم ـ في الوصول إلى إحدى هاتين الدولتين ومن ثم يغادرون إلى حيث يشاؤون دون مشقة[١٧].

٢ ـ ردود الفعل الإسرائيلية

اعتبرت الصحافة الإسرائيلية أن الدعوات السابقة، الموجهة إلى يهود البلاد العربية في إسرائيل، «تستهدف تشجيع النزوح من إسرائيل» وأن «يهود الدول العربية قد هاجروا إلى إسرائيل من خلال الوعي اليهودي الداخلي والتطلّع إلى بلدهم ووطنهم وأنهم لن يستبدلوا هذا الوطن بأي دعوة من أجل عودتهم إلى الدول العربية، وأن يهود إسرائيل لن يعودوا إلى المنفى، و«أرض إسرائيل» كانت وستبقى هي الأرض التي يتطلعون إليها ولن يغادروها إلى الأبد»[١٨].

ولوحظ أنه رغم القلق الذي أثارته دعوة اليهود العرب إلى العودة في أوساط الأجهزة الإسرائيلية، فإن ثمة اتجاهات ظهرت للتقليل من أهمية المسألة. فقد حرص يوسف الموجي رئيس إدارة الوكالة اليهودية على تأكيد عدم الاستجابة للدعوة التي وُجهت إلى اليهود المغاربة للعودة إلى وطنهم، ونفى صحة ما قيل عن وجود استجابة لهذه الدعوة: «إن الأنباء التي تتحدث عن استعداد للاستجابة لهذه الدعوة الخائنة ليس لها أساس من الصحة، كما أنه ليس صحيحاً ما نشر من أن عشرات اليهود قد استجابوا للمؤامرة العربية الموجهة إلى مهاجري المغرب»[١٩].

وفي الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الرابع لمهاجري فرنسا وشمال أفريقيا، حذر الموجي من مغبة النزوح على أساس أن هناك موجة من النزوح تتزايد يوماً بعد يوم وأنه ينبغي العمل من أجل وقف هذه العملية الخطيرة.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(١٨) النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، ٢٩/ ٧/ ١٩٧٧.
(١٩) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ١٢٣.

وأخذت الوكالة اليهودية على عاتقها مهمة التشكيك المستمر في صحة المعلومات التي تتردد عن هجرة مئات من اليهود العرب، والمغاربة بالذات، من إسرائيل، والعمل على نفي هذه الأنباء. كما قام شاؤول بن سمحون رئيس المنظمة العالمية ليهود شمال أفريقيا بزيارة إلى المغرب وعاد منها ليعلن أنه لم يجد في مدينة الدار البيضاء سوى ستة نازحين فقط من إسرائيل، وأنهم عادوا إلى المغرب لأسباب شخصية، وليس بسبب صعوبة الاستيعاب في إسرائيل. إضافة إلى الدعوة التي وجهها «دولستين» أمين صندوق الوكالة اليهودية للعمل على تحسين أحوال أبناء الطوائف الشرقية، برزت دعوة أخرى تنسب إلى المستشار القانوني لوزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة رابين قوامها العمل على منع النازحين من مغادرة إسرائيل إذا كان هؤلاء يخلّفون وراءهم أشخاصاً مرتبطين بهم مثل آبائهم وأمهاتهم الطاعنين في السن وأولادهم الصغار، وأن تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تقديم دعاوى قضائية ضد الراغبين في النزوح وتمنع مغادرتهم إلى أن يتم تنظيم مستقبل المحتاجين لمساعدتهم.

واهتمت الأجهزة الإسرائيلية بالتشديد على نظرية تبادل السكان باعتبارها الحل الأمثل لمشكلة كل من يهود البلاد العربية واللاجئين الفلسطينيين. وبهذا المعنى فإن المطلوب ليس هو عودة اليهود العرب إلى البلاد العربية وإنما قيام هذه الدول بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها. ومن المعروف أن أصول نظرية تبادل السكان في الفكر الصهيوني قديمة تعود إلى فترة سابقة على طرح فكرة عودة اليهود العرب. فقد لجأ الفكر الإسرائيلي إلى هذه النظرية في محاولة للتخلص من بقاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون حل باعتبارهم يمثلون الرصيد الحي لقضية فلسطين، وبخاصة بعد أن فشلت محاولات إسرائيل لدفع أصدقائها ومؤيّديها إلى العمل على إيجاد حل ينهي هذه المشكلة من خلال توطين اللاجئين في البلدان العربية وربط ذلك بقضية التنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط[٢٠].

وترتب على طرح قضية عودة اليهود العرب إعادة تأكيد هذه النظرية في إسرائيل، ونشرت صحيفة دافار مقالاً يعبِّر عن جوهر هذه النظرية ويُبنى على أن المواجهة العربية ـ الإسرائيلية أدت إلى ظهور مشكلة لاجئين من الطرفين جرى تحديدها على النحو التالي: عدد اللاجئين العرب هو ٦١٠ آلاف نسمة عام ١٩٤٨، ومئة ألف آخرين عام ١٩٦٧. وعدد «اللاجئين» اليهود ٨٢٠ ألف نسمة. وخلص إلى أن عدد اللاجئين

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

من الطرفين متقارب، والفارق هو أن إسرائيل تبذل ما في استطاعتها لاستيعاب الذين لجأوا إليها من البلدان العربية وتمكنت بالفعل من استيعاب ٥٨٦ ألف يهودي عربي من أصل ٨٢٠ ألفاً. بينما تتنكر البلدان العربية للاجئين العرب الفلسطينيين، باستثناء الأردن الذي استوعب عدداً كبيراً منهم فضلاً عن عدد آخر غير معروف من اللاجئين العرب عاشوا في لبنان ومعظمهم مسيحيون، وفي الوقت الذي عملت فيه إسرائيل على استيعاب عشرات الآلاف من اللاجئين في المناطق التي حصلت عليها عام ١٩٦٧ وأنفقت على توطينهم ١٢٠ مليون دولار، وتم استيعابهم في الزراعة والصناعة والتجارة والمهن الحرة ومختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن مئات الآلاف من اللاجئين المقيمين في المعسكرات في البلدان العربية قد حُرِموا من الاندماج في اقتصاد هذه الدول ومجتمعاتها رغم وجودهم بين العرب.

وفي إطار حملة تأكيد نظرية تبادل السكان، عمدت النخبة الحاكمة الإسرائيلية إلى عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات. ويمكن الإشارة بوجه خاص إلى اجتماع إدارات اتحادات المهاجرين من البلاد العربية في أيار/ مايو ١٩٧٥، والمؤتمر العالمي لليهود المتحدرين من أصل شمال أفريقي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، ومؤتمر باريس ليهود البلدان العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥.

وعقد الاجتماع الأول، في دار سوكولوف بتل أبيب في أيار/ مايو ١٩٧٥، وكان هدفه المعلن هو بدء نشاط لاستعادة حقوق اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من البلدان العربية ومطالبة حكومة إسرائيل بالمشاركة النشطة في المفاوضات الخاصة بمستقبل اللاجئين العرب عندما تدور مثل هذه المفاوضات لتطلب بصورة موازية تعويضات لليهود العرب الذين اضطروا إلى ترك بلادهم الأصلية مخلفين وراءهم كل ممتلكاتهم. ودعا الاجتماع إلى أن تطالب الحكومة الإسرائيلية في أي مفاوضات حول اللاجئين حرية زيارة الأماكن المقدسة اليهودية. والمقابر الموجودة في البلاد التي غادروها. وعارض المجتمعون منح أي صفة سياسية للاجئين العرب، وأكدوا أنه وصل إلى إسرائيل ٦٥٠ ألف يهودي من البلدان العربية بينما خرج من أرض إسرائيل عام ١٩٤٨ نحو ٥٩٠ ألف عربي، وأنه يجب النظر إلى هذا الوضع في إطار تبادل السكان الذي جرى في العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

وعقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، المؤتمر العالمي لليهود المتحدرين من أصل شمال أفريقي، وهو المؤتمر الثاني. وصدرت قراراته لتؤكد الدور الذي أدته

الهجرة اليهودية من البلدان العربية في تشكيل حزام أمن حول إسرائيل، كما أكدت استعداد المؤتمر للتعاون مع أجهزة الوكالة اليهودية في سبيل دراسة المشاكل واقتراح الأساليب الكفيلة بوقف النزوح من إسرائيل بالنسبة إلى المهاجرين من شمال أفريقيا. كما جرت مناقشة مسألة تشكيل منظمة عالمية لليهود من البلدان العربية، على أن تتحدد أهدافها في مقايضة حقوق اللاجئين اليهود من البلدان العربية بحقوق اللاجئين العرب، وذلك على أساس مقولة أنه مقابل الفلسطينيين الذين خرجوا من إسرائيل، فقد خرج عدد من اليهود من الدول العربية لا يقل عن عدد الفلسطينيين، ومقابل الأملاك التي فقدها الفلسطينيون فقد اللاجئون اليهود من البلاد العربية أملاكاً لا تقل عنها[٢١].

إضافة إلى ما تحققه نظرية تبادل السكان لإسرائيل من تقديم بديل لفكرة عودة اليهود العرب إلى البلاد العربية، فإن طرح القضية على هذه الصورة يؤدي ـ كما تأمل القيادة الإسرائيلية ـ إلى إرجاع القضية الفلسطينية إلى الصيغة التي كانت عليها في أوائل الخمسينيات أي دفع المنظمات الدولية إلى مناقشة قضية فلسطين كقضية لاجئين بحيث يكون محور الاهتمام هو أعداد اللاجئين من كلا الطرفين والأملاك التي فقدها كل منهم. ويفترض أصحاب هذه النظرية أن النتيجة التي يمكن الانتهاء إليها من مثل هذا الجدل هي تنازل كل طرف عن حقوقه مقابل تنازل الآخر عن حقوقه.

أما مؤتمر باريس ليهود البلدان العربية الذي جرى اعتباره «المؤتمر التأسيسي للمنظمة العالمية لليهود القادمين من الدول العربية»، فقد أعلن مردخاي بن فرات نائب رئيس الكنيست الثامن ذو الأصل العراقي منذ البداية أن المشتركين في المؤتمر سيشكلون لجنتين تسند إلى إحداهما مهمة البحث في الطرق الكفيلة بإطلاع الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية على مشكلة اللاجئين اليهود في البلدان العربية، بينما تضطلع الأخرى بمهمة تحديد حقوق هؤلاء اللاجئين وصوغ مطالبهم في تعويض الممتلكات التي تركوها في البلدان العربية.

وفي التقرير الأوّلي للمؤتمر تحددت أهدافه الثلاثة:

أولها إدراج قضية اليهود النازحين من البلدان العربية في المفاوضات السياسية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

وثانيها، الكشف، أمام الرأي العام العالمي، عن حقيقة الوضع الذي كان يعيشه يهود البلدان العربية في الأربعينيات والخمسينيات وحقيقة التبادل السكاني الذي تم بين البلدان العربية وإسرائيل نتيجة حرب ١٩٤٨.

وثالثها، المطالبة بتعويض كامل عن الممتلكات اليهودية في البلدان العربية. وقالت صحيفة جيروزاليم بوست في أحد مقالاتها الافتتاحية حول المؤتمر إن من بين الحقوق التي يطالب بها المهاجرون من يهود البلدان العربية التعويض عن ممتلكاتهم الواسعة التي تركوها وراءهم في البلدان العربية، وأن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أنها ستطرح هذا الموضوع في أي محادثات للتوصل إلى سلام شامل في المنطقة، وأنه جرى بالفعل إعداد جداول مفصلة عن هذه الممتلكات لعرضها على مؤتمر جنيف في حال انعقاده(٢٢).

وسبق أن طرحت هذه الأفكار في حزيران/ يونيو ١٩٧٥ في لقاء إسحاق رابين رئيس الوزراء (وقتئذ) قبيل سفره إلى الولايات المتحدة ـ مع وفد من مهاجري البلدان العربية قام بتسليمه عريضة تضم مجموعة من المطالب في مقدمها أن قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ يتحدث عن الحاجة إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وأن هذه المشكلة تضم اللاجئين اليهود أيضاً، على أساس أنه في عام ١٩٤٨ هرب من البلدان العربية ٦٥٠ ألف يهودي بينما هرب ٥٩٠ ألف عربي من إسرائيل، وأن حقوق اللاجئين اليهود من البلدان العربية تشمل التعويضات والتمثيل السياسي في جنيف إذا أعطي هذا الحق للاجئين العرب.

وقام رابين أثناء زيارته هذه للولايات المتحدة بطرح القضية على الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد. واقترنت ردود الفعل الإسرائيلية بإعادة التشديد على نظرية تبادل السكان. وأثار هذا، بدوره، نوعاً آخر من المشاكل برز ـ على وجه الخصوص ـ في مؤتمر باريس ليهود البلدان العربية. وأولى المشاكل ما تنطوي عليه نظرية تبادل السكان من النظر إلى اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية إلى إسرائيل باعتبارهم لاجئين ومساواتهم باللاجئين العرب. فقد دار الجدل في هذا المؤتمر حول مدى صحة استخدام مصطلح «لاجئين» للدلالة على قضية اليهود العرب، حيث برز اتجاه يرى أن استخدام هذا المصطلح بشكل مبالغ فيه يمكن أن يخلق الانطباع بأن اليهود المهاجرين من الدول العربية يعترضون على طردهم ويرغبون في العودة إلى الأماكن التي هاجروا منها.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

وقد حُدِّدَت المشكلة في أنه إذا كان يهود البلدان العربية يعتبرون أنفسهم قد طردوا دون رغبتهم، فإن النتيجة المنطقية هي أنهم لم يريدوا الهجرة إلى إسرائيل، وأن هجرتهم تمت دون إرادتهم، وبالتالي فإن من حقهم الاعتراض على حرمانهم حق العودة إلى أوطانهم. أما إذا كانوا قد هاجروا برغبتهم ودون ضغوط من أحد، فلا يحق لهم عندئذ استخدام مصطلح «لاجئين»، وبالتالي لا يحق لهم المطالبة بأي حقوق تجاه البلدان العربية. وثمة مشكلة أخرى أثيرت في هذا الصدد وهي تتعلق في ما إذا كان من الخطر أن يتحدث الإسرائيليون عن اليهود العرب باعتبارهم لاجئين في الوقت الذي توقف الفلسطينيون عن الحديث عن أنفسهم بصفتهم لاجئين وبدأوا يتحدثون عن شعب ودولة.

ومشكلة أخيرة تتعلق بهذه القضية مفادها أن استخدام مصطلح «لاجئين» لوصف اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية إلى إسرائيل لا يستقيم مع جوهر الأيديولوجيا الصهيونية من حيث هي «حركة انبعاث قومي» تقوم على تجميع يهود الدياسبورا ـ الشتات ـ في «أرض الميعاد»، ذلك أنه إذا انتفى العنصر القومي، وغدت القضية تنحصر في مشكلة اللاجئين، فإن الحل الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو مساعدة هؤلاء على استرداد حقهم في العودة إلى البلدان العربية التي هاجروا منها.

وزاد حدة هذه المشاكل، التي طرحت في مواجهة نظرية تبادل السكان، نزوع منظمة التحرير الفلسطينية إلى استغلالها لطرح البديل الفلسطيني لهذه النظرية، وهذا ما أعلنه رئيس الدائرة السياسية للمنظمة عشية انعقاد هذا المؤتمر، من أن الحركة الصهيونية قد خلقت في المنطقة العربية مشكلتين: واحدة لعرب فلسطين وأخرى ليهود البلاد العربية، وأن نضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية يستهدف تقديم حل للمشكلتين في آن واحد: إعادة يهود البلدان العربية إلى البلدان العربية وإعادة الشعب الفلسطيني إلى فلسطين، وأن أعمال مؤتمر باريس ليهود البلدان العربية، غير لازمة لو أن جميع اليهود العرب عادوا إلى أوطانهم في البلدان العربية.

ومع ذلك فإنه ليس ثمة ما يدل على اتجاه النخبة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في الاعتماد على نظرية تبادل السكان كأحد الأدوات الهامّة لمواجهة قضية عودة اليهود العرب إلى البلدان العربية[٢٣].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

٣ ـ محاولة تطبيق مشروع عودة اليهود العرب إلى بلدانهم

استجابةً لدعوة الملك الحسن الثاني عادت إلى المغرب خمس عائلات يهودية ثرية وعشرات من الشبان. وذكرت صحيفة معاريف أن هذه العائلات عادت إلى العمل الذي كانت تعمل فيه قبل أن تهاجر إلى إسرائيل، وأن بضع عشرات من الإسرائيليين الشبان يعملون الآن في تهريب المخدرات[٢٤].

وعادت أعداد قليلة من يهود بلدان عربية أخرى، ولم تعكس استجابة اليهود العرب في إسرائيل بشكل جاد فكرة العودة إلى تلك البلدان. كما أن السلطات الإسرائيلية تفرض قيوداً قاسية على هجرة أولئك اليهود إلى خارج إسرائيل إلى أي بلد في العالم[٢٥].

وتجدد طرح فكرة إعادة يهود البلاد العربية إلى بلدانهم الأصلية، خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ وجَّه الرئيس الليبي معمر القذافي دعوة إلى يهود ليبيا في إسرائيل للعودة إلى ليبيا. وقد رد على هذا النداء، شمعون بيريس، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك قوله: «إن هذه الدعوة قبل كل شيء عملية دعائية لتحسين صورة ليبيا في الولايات المتحدة، وهذا تطور مهم ولكنه لا يغير شيئاً في العمق، ومن غير المقبول الموافقة على التمييز بين اليهود من أصل ليبي الذين سيسمح لهم بالذهاب إلى هذا البلد وبين اليهود الآخرين الذين لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك»[٢٦].

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ أعلن رئيس مجلس النواب المغربي عبد الواحد راضي وقتذاك أن بلاده لن تُسقط الجنسية المغربية عن اليهود المغاربة الذين هاجروا إلى إسرائيل. ومضى إلى ذكر أن المغرب «لا يمانع في عودة هؤلاء اليهود للاستقرار فيه إذا ما رغبوا في ذلك لأن القوانين المغربية تتسم بالعصرية والتسامح»[٢٧].

يقف هذا الإعلان على طرف نقيض مما أفتى به مئة من علماء الدين في اليمن بعد ذلك (أيار/ مايو ٢٠٠٠) وهو «عدم القبول بإعادة توطين اليهود الذين خرجوا

(٢٤) النشرة اليومية للصحافة الإسرائيلية، ٩/ ١٠/ ١٩٧٩.
(٢٥) السفير، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٣.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) محمد خالد الأزعر، «ملف للتفكير والجدل... عودة اليهود العرب،» اتجاهات (٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨)، <http://www.albayan.ae/opinions/1208693601550-2008-04-25-1.633275>.

إلى إسرائيل. وحرَّمت وحظَّرت تلك الفتوى أي خطوة من خطوات التطبيع مع اليهود والسماح لهم بزيارة اليمن باسم السياحة أو زيارة الأهل. وذلك بعدما نبذوا الجنسية اليمنية وغادروا البلاد نهائياً، محاربين الجيوش العربية ومنها جيش اليمن، وعلّل العلماء هذا الموقف بأن «مظاهر التطبيع تنطوي على أهداف أخرى، إذ تمكنهم من شراء الأراضي والعقارات وادّعاء ملكيتها وتشكيل أقلية يهودية تعيش تحت الحماية الأجنبية وتعرِّض اليمن لضغوط دولية كي يستسلم لها ولخططها الماكرة»[٢٨]. وكان، نجل الزعيم الليبي، سيف الإسلام القذافي قد صرح: «إن اليهود الليبيين مرحَّب بهم في وطنهم»، واشترط على المقيمين في إسرائيل ترك منازلهم للفلسطينيين[٢٩].

كما وجه مفتي سورية الشيخ أحمد حسون خلال اجتماعه مع حاخام اليهود بالنرويج يوناف ملكيور ـ نجل عضو الكنيست عن حزب العمل ميخائيل ملكيور ـ على هامش مؤتمر لاتحاد الأديان العالمي، دعوة إلى يهود سورية للعودة إلى بلدهم مبرراً دعوته بقوله: «لهم بيوتهم وكنسهم وأملاكهم كلها مفتوحة لهم، وسيكون لهم حقوق مثل أي سوري آخر، نظراً إلى أن القانون السوري لا يسمح بالطبقية، فاليهودي والمسيحي والمسلم والعلماني مواطنون من الدرجة الأولى. فليعُد اليهودي السوري إلى سورية، واليهودي الأمريكي إلى أمريكا، ولتكن فلسطين بلداً يستقبل كل الناس من كل الفئات تحج إليها ثم يعودون إلى بلدانهم»[٣٠]. ودعا عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى يهود بلاده المهاجرين إلى العودة إلى مملكة البحرين كمواطنين[٣١].

٤ ـ إعادة اليهود الأكراد

في اتجاه معاكس للدعوات العربية الموجهة إلى يهود البلاد العربية في إسرائيل، أثارت مجلة شهرية كردية تحمل اسم **إسرائيل أكراد**[٣٢] «موجة استياء» في أربيل كبرى مدن إقليم كردستان العراق بسبب دعوتها المشبوهة إلى اليهود الأكراد للعودة إلى هذه المنطقة. ويصدر المجلة السياسي الكردي داود باغستاني الذي زار إسرائيل عدة مرات، ويعتقد أن فكرة إعادة اليهود الأكراد جاءت نتيجة التواجد الكثيف والمهم جداً لليهود

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) الحياة، ٨/ ٤/ ٢٠٠٤.

(٣٠) العربية نت (٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧)، <http://www.alarabiya.net/>.

(٣١) العربية نت (١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨)، <http://www.alarabiya.net/>.

(٣٢) تقع في خمسين صفحة باللغة الكردية وملحق من صفحتين بالإنكليزية وتطبع ١٥٠٠ نسخة شهرياً.

من أصل كردي في إسرائيل، وهي ـ فكرة إعادة اليهود الأكراد إلى كردستان ـ تفيد الفلسطينيين كذلك. ويقول باغستاني: «نريد عودة اليهود الأكراد إلى كردستان ونشجع هذه العودة، ولو اطمأنوا إلى الوضع وإلى مستقبل العراق وعراق ديمقراطي فدرالي وكردستان بصورة خاصة، فالكثيرون منهم يرغبون في العودة، وهذه العودة تخفف من أعباء كثيرة من الاستيطان في فلسطين». ويقر باغستاني باعتراض القيادات السياسية على توجهات المجلة، وتتطرق إلى عادات اليهود الأكراد في كردستان العراق وتقاليدهم ومناطق وجودهم وعددهم وعلاقتهم مع سكان المنطقة[٣٣].

وتتقاطع فكرة باغستاني مع معلومات بالغة الأهمية والخطورة كشف عنها الصحافي والكاتب الأمريكي واين مادسن، حول سعي إسرائيل الحثيث إلى التمدّد في العراق استناداً إلى ادّعاءات توراتية مرتبطة بما يسمى «إسرائيل الكبرى» من خلال شراء الأراضي في منطقة كردستان العراق. وأشار مادسن إلى مسؤولية «الموساد» في تهجير المسيحيين هناك من خلال ارتكاب عمليات قتل لحملهم على الرحيل وشراء أراضيهم، ويضيف: «يبدو أن شهية الأطماع الاستعمارية التوسعية لإسرائيل لا تحدها حدود، فنوايا الهيمنة الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة والاحتفاظ بمرتفعات الجولان السورية إلى الأبد، إلى جانب التغلغل والتوسع في جنوب لبنان، غدت معروفة للجميع، والآن يبدو أن أنياب إسرائيل المفترسة تتهيأ لالتهام أجزاء من العراق، بزعم من جانب الإسرائيليين بأنها جزء من إسرائيل الكبرى بحسب كتبهم المقدسة»[٣٤].

وتشير تقارير أخرى إلى أن إسرائيل لديها خطط لترحيل آلاف اليهود الأكراد من إسرائيل. وتشمل هذه الخطط المهاجرين الأكراد في إيران، ونيات إسرائيلية لتوطين كل المرحّلين في الموصل ونينوى، على أن تتم عمليات ترحيل وتوطين اليهود الأكراد في العراق تحت غطاء زيارة أضرحة ومزارات يهودية مقدسة، ووفقاً لمصادر كردية، يعمل الإسرائيليون سرّاً مع حكومة كردستان الإقليمية لتنفيذ مخطط إلحاق ودمج اليهود الأكراد بإشراف حكومة إقليم كردستان.

ويبدي الإسرائيليون اهتماماً خاصاً بضريح «ناحوم» في القوش، و«جوناه» في الموصل وكذلك معبد دانييل في كركوك. كما يسعى الإسرائيليون أيضاً إلى المطالبة بعقارات يهودية خارج الإقليم الكردي، تشمل ضريح حزقيال في قرية الكفل في

(٣٣) موقع مفكرة الإسلام، <http://www.islammemo.com>.

(٣٤) مختصر الأخبار (٦ آذار/ مارس ٢٠١٠)، <http://www.almokhtsar.com>.

محافظة بابل بالقرب من النجف، ومعبد إزرا ـ عزرا ـ في العزاير في محافظة ميسان، بالقرب من البصرة، ويقع الاثنان (الضريح والمعبد) في مناطق جنوب العراق.

ومن أجل إخلاء الأراضي التي يطالب الإسرائيليون بملكيتها، دبّر عملاء «الموساد»، ومعهم مرتزقة الصهاينة المسيحيين، هجمات إرهابية على المسيحيين الكلدانيين، وخصوصاً في نينوى، وأربيل، والحمدانية، وبتنايا، وبعشيقة، والكوشفين، وأوقرا، والموصل.

وغالباً ما يشار إلى هذه الهجمات التي يدبرها ويشنها الإسرائيليون وحلفاؤهم، على أنها مسؤولية تنظيم القاعدة. والهدف النهائي للإسرائيليين، هو إفراغ المناطق المسيحية في الموصل وجوارها من سكانها، ومن ثم المطالبة بالأرض باعتبارها أراضي أو مناطق يهودية توراتية بزعم أنها تشكل جزءاً من «إسرائيل الكبرى»[٣٥].

٥ ـ نظرة إجمالية إلى دعوة يهود البلاد العربية إلى العودة إلى بلادهم

لا بد من وضع مسألة عودة اليهود العرب في سياق الهجرة اليهودية المعاكسة وأثرها في إسرائيل. ولإجمال أعداد المهاجرين من إسرائيل (النازحين) خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٩٠ استناداً إلى التعريف الإسرائيلي للمُهاجر من إسرائيل أو النازح، الذي يقصد به مجموع السكان الذين مر على بقائهم في الخارج أكثر من عام واحد، (علماً أن بعض الذين يمضون مثل هذه المدة قد لا يكونوا من المهاجرين (النازحين)، كالطلاب الذين يدرسون خارج إسرائيل مثلاً)، فإن عدد الذين نزحوا عن إسرائيل خلال الفترة المشار إليها بلغ نحو ٣٩٩٣٠٠ نسمة، أي ما يشكل نسبة ١٩,٦ بالمئة من المهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل خلال الفترة ذاتها. وارتفع هذا العدد ليصل إلى نحو ٤٧١٨٠٠ نسمة أي نحو ٢٠ بالمئة من نسبة المهاجرين خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣[٣٦].

وقد تداخلت أسباب وعوامل سياسية واقتصادية، مثل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، والأزمات الاقتصادية المتتابعة، وانتفاضة ١٩٨٧ في الضفة والقطاع؛ في تحديد

(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) المصدر نفسه.

الملامح الرئيسة لظاهرة النزوح ودفعت بالإسرائيليين نحو التفكير جدياً في سبل معالجة هذه الظاهرة[٣٧].

وشكلت التسعينيات من القرن العشرين مرحلة الاهتمام الإسرائيلي بمعالجة ظاهرة النزوح، رغم ما شهده ذلك العقد من تقدم عملية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني (اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ ومعاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية عام ١٩٩٤) فضلاً عن قدوم موجة كبيرة من اليهود الروس إلى إسرائيل. فقد تبين في بدايات ذلك العقد من توقعات ديمغرافية ستطرأ على سكان إسرائيل حتى عام ٢٠٠٥، قام بها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء أن ٣٢,٩٠٠ مهاجر ومواطن من اليهود القدامى سينزحون عن إسرائيل خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وحسب هذه التوقعات سينزح عن إسرائيل عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ نحو ١٧٦ ألف نسمة، وسيزداد تيار النزوح بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ ليصل إلى ١٣٠ ألف نسمة عقب ازدياد الرغبة في النزوح بين أوساط المهاجرين والمواطنين القدامى. وسينزح ١٢٣ ألف نسمة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. واعتمدت هذه التوقعات على تقديرات تشير إلى أنه سيصل خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ نحو ٥٠٠ ألف مهاجر يهودي من دول الاتحاد السوفياتي السابق و٦٥ ألف مهاجر من الدول الأخرى، وأنه حتى نهاية القرن العشرين سيهاجر إلى إسرائيل نحو ٨٠٠ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي السابق. وتبين من هذه المعطيات أنه بدءاً من عام ١٩٩٦ فصاعداً يتوقع أن يكون ميزان الهجرة سلبياً[٣٨].

وذكرت وزارة الاستيعاب الإسرائيلية استناداً إلى تقرير من وزارة الداخلية الإسرائيلية أن ٥٩٣٣ مهاجراً جديداً، منهم ٤٤٥٠ مهاجراً من الاتحاد السوفياتي السابق غادروا إسرائيل منذ بداية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ وحتى مطلع الشهر ذاته من العام ١٩٩٢ ولم يعودوا. ويشكل هؤلاء نسبة ٢,٥ بالمئة من مجموع المهاجرين الذين وصلوا في هذه الفترة إلى إسرائيل[٣٩].

وهناك نسبة عالية من المهاجرين الذين يغادرون إسرائيل وصلوا إليها للحصول على سلة الاستيعاب ويعودون إلى رابطة الدول المستقلة من دون أن تكون لديهم نية

(٣٧) محمود ميعاري، التركيب السكاني لإسرائيل: دليل إسرائيل العام (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٣٩) المصدر نفسه.

للمكوث في إسرائيل مدة خمس سنوات حسب شروط على الأموال (سلة الاستيعاب). وانتشرت في إسرائيل منذ بدء الهجرة عشرات مكاتب السفر (يملكها يهود روس) متخصصة بإخراج المهاجرين من إسرائيل، علاوة على تحقيق الشرطة مع مئات المهاجرين الروس بتهمة أنهم ينوون مغادرة إسرائيل من دون أن يسددوا ديونهم إلى وزارة الاستيعاب والوكالة اليهودية[٤٠].

وأعلن المدير العام للوكالة اليهودية أرنون منتبر أن ١٤ ألف يهودي من بين المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل منذ بداية عام ١٩٩٠ قد عادوا إلى بلادهم الأصلية، لكنه لم يتحدث عن الذين استقروا في بلدان أخرى وبخاصة في ألمانيا[٤١].

وفي هذا السياق كشف عضو الكنيست (آنذاك) دان تيخون ـ رئيس الكنيست (السابق) لاحقاً خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ ـ عن أن نحو ٢٠٠٠ يهودي من روسيا وأوكرانيا ودول البلطيق هاجروا إلى ألمانيا، واتهم الحكومة الألمانية بإلحاق الضرر باليهود لسماحها للآلاف من اليهود السوفيات بالدخول إلى ألمانيا دون صعوبات بدلاً من أن تحملهم على الهجرة نحو إسرائيل، وطالبها بإغلاق حدودها أمام المهاجرين الروس[٤٢].

وكان لافتاً، في سياق ظاهرة النزوح أن طالبت سبع عائلات يهودية يمنية هاجرت من اليمن إلى إسرائيل عام ٢٠٠٠ رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون بالعودة إلى اليمن بسبب الصعوبات الاقتصادية والبيروقراطية في المجتمع الإسرائيلي[٤٣].

وتجدر الإشارة إلى الدعوة التي وجهتها هيلين توماس التي عملت كمراسلة للبيت الأبيض من قبل وكالة «يو بي آي»، منذ عام ١٩٦١، وهي من كتّاب الأعمدة في شبكة هارست، على هامش احتفال أجراه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إطار ما يسمى «شهر التراث اليهودي»، دعوتها لليهود بأن «ينصرفوا من فلسطين والعودة إلى بيوتهم في ألمانيا وبولندا، ليخرجوا من فلسطين إلى الجحيم»[٤٤].

---

(٤٠) يديعوت أحرونوت، ١٩/ ٨/ ١٩٩٢.
(٤١) يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٢.
(٤٢) يديعوت أحرونوت، ٧/ ٩/ ١٩٩٢.
(٤٣) يديعوت أحرونوت، ١٠/ ٢/ ١٩٩٣.
(٤٤) يديعوت أحرونوت، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٣.

وبمقارنة أولية بين الدعوات العربية الموجهة إلى اليهود العرب بالعودة، ودعوة هيلين ـ السورية الأصل ـ لليهود بمغادرة فلسطين، يبدو أن الدعوة الأخيرة ربما تكون الأجدى والأكثر خطراً على الكيان الصهيوني.

وإذا كانت عودة الفلسطينيين تمثل حقاً أساسياً للاجئين الفلسطينيين ومدخلاً طبيعياً إلى حلّ الصراع العربي ـ الصهيوني، فإن الدعوات الفلسطينية والعربية إلى عودة أو إعادة اليهود العرب إلى بلدانهم، الذين لا تنطبق أو لا يجوز تسميتهم «لاجئين» لكونهم مهاجرين تارة ومهجَّرين بفعل النشاط الصهيوني في البلدان العربية، فضلاً عن أنهم تحولوا إلى محتلين في الكيان الصهيوني، وتنكّروا لبلدانهم، لا تشكل تلك الدعوات مدخلاً طبيعياً إلى حلّ الصراع العربي ـ الصهيوني.

ثانياً: تعويض يهود البلاد العربية عن ممتلكاتهم

أبدت الحكومات الإسرائيلية اهتماماً بيهود البلاد العربية، ولكن بمنطق نفعي وذرائعي سياسي؛ فمقابل مطالبة العرب بعودة يهود البلاد العربية إلى بلدان إقامتهم الأساسية، طرحت تلك الحكومات مسألة مطالبة البلدان العربية بدفع تعويضات مالية لليهود الذين غادروها عن أملاك تركوها في البلاد العربية. وأضافت إلى هؤلاء اليهود أولئك الذين هاجروا من إيران وتركيا إلى إسرائيل.

ولا يُعَد موضوع تقديم التعويضات ليهود البلاد العربية وإيران وتركيا موضوعاً جديداً، إذ إنه ظهر في بداية الخمسينيات وتحديداً بداية عام ١٩٥١، بعد أسابيع من صدور قرار البرلمان العراقي الذي خيّر اليهود العراقيين بين الإقامة في العراق أو الهجرة، حين تحدث وزير خارجية إسرائيل آنذاك موشيه شاريت عن فكرة مبادلة أملاك اليهود العرب بأملاك الفلسطينيين فقال أمام الكنيست: «هناك حساب بيننا وبين العالم العربي وهو حساب التعويضات التي يستحقها العرب الذين غادروا «أرض إسرائيل» تاركين أموالهم، والعمل الذي قامت به المملكة العراقية اليوم يجبرنا على أن نضع الحسابين واحداً مقابل الآخر، قيمة الأملاك اليهودية المجمَّدة في العراق ستؤخذ من قبلنا بالحسبان عندما نتحدث عن التعويضات التي التزمنا بدفعها للعرب الذين تركوا أموالهم في إسرائيل[٤٥].

---

(٤٥) إدريس الكنبوري، «إسرائيل والعرب... ولعبة «التعويض»،» العصر (٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، <http://alasr.ws/articles/view/4608>.

وقد تشكلت بالفعل لجنة أطلق عليها «لجنة تسجيل مطالب اليهود العراقيين» لتسجيل ممتلكات اليهود العراقيين عام ١٩٥٥ لتقييمها، لكن اللجنة توقفت عن الاشتغال بعد ردود فعل رافضة لذلك في صفوف اليهود، تقول إن الدفع من ممتلكات اليهود العراقيين سوف يدفع الفلسطينيين إلى فعل الشيء نفسه!

وخلال العقود التالية غاب الموضوع ليعود إلى الواجهة خلال فترة رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة في إسرائيل وبيل كلينتون في الولايات المتحدة الأمريكية. فتشكلت عام ١٩٩٩ «اللجنة الدولية ليهود الدول العربية» التي كان يرئسها عميرام إتياس اليهودي المغربي الذي هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٣ وحمل على عاتقه قيادة حملة دولية من أجل هذه القضية، حيث أسس في البداية «الفدرالية السفاردية الأمريكية» التي فتحت لها مقرَّين في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ثم حصل على المساعدة من «الكونغرس اليهودي العالمي» فأسسا معاً اللجنة المذكورة. وقال إتياس في معرض الحديث عن أهداف اللجنة: «نحن نريد أن تطلب إسرائيل في المفاوضات إعادة أملاكنا إلينا، ونحن لسنا ضد الفلسطينيين ولكننا لن نوافق على أن يقولوا إن أملاكنا ليست من شأنهم وأنهم سيحيلون طلب إسرائيل إلى حكومة المغرب أو حكومة العراق. نحن نرى أن الفلسطينيين جزء من الأمة العربية وهكذا يتحدثون عن أنفسهم دائماً، فإذا كانوا جزءاً من الأمة العربية فهم إذاً يتحملون المسؤولية عن الأملاك التي تركناها في الدول العربية، الفلسطينيون تُركوا أو طُردوا ونحن أيضاً تُركنا أو طُردنا، ومقابل كل بيت سيطلبونه يجب أن نطالب ببيت لنا، ومقابل كل مسجد سنطالب بكنيس، ومقابل كل مقبرة سنطالب بمقبرتنا»[٤٦].

وزعمت اللجنة أن عدد اليهود الذين غادروا البلدان العربية يقدر بمليون شخص، وأنهم تركوا وراءهم ٢٠٠ ألف بيت أغلبها في المغرب والعراق ومصر وتونس والجزائر وسورية واليمن وليبيا ولبنان. وقال رئيس اللجنة عميرام إتياس، إن يهود العراق كانوا يسيطرون على ٨٠ بالمئة من الاقتصاد العراقي أي ما قيمته ١٠٠ مليار دولار حسب تعبيره، بينما تقدر قيمة ما يملكه يهود مصر بـ ٦٠ مليار دولار. ولا تتوقف اللجنة عند هذا الحد، بل تزعم أن اليهود تعرضوا للمذابح الجماعية في العراق وسورية وأعمال قتل في المغرب ومصر، إمعاناً في تضخيم الملف وإحكام قبضة الابتزاز[٤٧].

---

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ القرار الرقم ٣٤ القاضي بتأسيس مكتب خاص في وزارة العدل لتسجيل المطالبات اليهودية بشأن ممتلكات وعقارات تابعة لمهاجرين يهود أصلهم من البلدان العربية، وتم تحديد البلدان على أنها العراق وسورية ومصر واليمن، وتقرر ضمن ذلك تشكيل لجنة وزارية لدراسة الموضوع بحذافيره، وبحث الإمكانات لمطالبة البلدان العربية بتعويض الممتلكات اليهودية المزعومة، وتقرر أيضاً جمع كل الوثائق والأبحاث التي تتعلق بيهود البلدان العربية المذكورة[٤٨].

وقدم اليهودي موردخاي بن بورات[٤٩] عام ١٩٩٣ للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ملفاً وثائقياً زعم فيه أن الأراضي والممتلكات التي أجبر اليهود على التخلي عنها في البلدان العربية وبينها مصر تقدر بعشرة مليارات مارك ألماني. وتزامن تقرير موردخاي مع قرب عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة حسب اتفاقات أوسلو ١٩٩٣.

وزعم مُعدّ الملف أن قيمة الأراضي المصادرة من الفلسطينيين من قبل اليهود تماثل أو تقترب من أملاك اليهود في المنطقة العربية. وذلك لقطع خط المطالبة العربية بحقوق أبناء الشعب الفلسطيني. وفي الثالث من آذار/ مارس عام ٢٠٠٢ جددت الحكومة الإسرائيلية موضوع تسجيل الممتلكات اليهودية المزعومة في القرار ١٥٤٤، وتقرر توسيع التسجيل لكل البلدان العربية ولإيران، وتقرر منح كل يهودي مهاجر من هذه الدول الحق في تسجيل ادّعاءاته بشأن الممتلكات التي يدعي أنها له وتبقت في

(٤٨) انظر: تيسير أبلاسي، في: البيادر السياسي، <http://www.al-bayader.com>.

(٤٩) هو يهودي من العراق وعضو كنيست ووزير إسرائيلي سابق من حزب «مباي» ولاحقاً من حزب «رافي»، مؤسس منظمة «ووجاك» (WOJAC) (المنظمة العالمية لليهود المولودين في الأقطار العربية)، في سنة ١٩٧٥ وظلّت ناشطة حتى عام ١٩٩٩. ترأس بن بورات هذه المنظمة إلى جانب المليونير اليهودي العراقي ليثون تمان من لندن. وحصلت المنظمة على دعم مباشر، مادي ومعنوي، من وزارة الخارجية الإسرائيلية ومن الوكالة اليهودية. وكانت تستدعي، بين الفينة والأخرى، العديد من السياسيين والباحثين الأكاديميين ذوي الأصول العربية لحضور جلسات هيئتها الإدارية والإسهام في رسم وبلورة سياستها. وأقامت المنظمة، خلال سنوات نشاطها، فروعاً لها في نيويورك ولندن وروما وزيوريخ، كما عقدت مؤتمرات دولية في باريس (١٩٧٥)، ولندن (١٩٨٢)، وواشنطن (١٩٨٧). وعقدت أربعة مؤتمرات في إسرائيل. وصاغت «ووجاك» ثلاث نظريات سياسية كبيرة، النظرية الأولى ادّعت بأقدمية الكيان اليهودي، قومية ودينا، في الشرق الأوسط. النظرية الثانية أكدت أن تبادلاً سكانياً بين لاجئين عرب ولاجئين يهود في الشرق الأوسط قد حصل فعلاً. والنظرية الثالثة أقرّت بأنه عقب تبادل السكان المذكور يمكن الادعاء، في الوقت الراهن، بشأن الموازنة (أو التعويض) في الأملاك بين اللاجئين العرب واليهود.

الدولة التي هاجر منها، وضمن ذلك قامت طواقم خاصة في المكتب الخاص بوزارة العدل باحتساب التعويضات التي يتوجب المطالبة بها في المراحل المستقبلية.

وفي الثامن والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ صدر القرار (١٢٥٠) عن الحكومة الإسرائيلية بأنه يتوجب على الحكومة الإسرائيلية بلورة خطة واضحة للمطالبة باستعادة ممتلكات اليهود المهاجرين الذين تركوا الدول التي قطنوا فيها وانتقلوا إلى إسرائيل، ولم تذكر الوثائق الإسرائيلية أي ادّعاءات أو مصطلحات توحي بأن اليهود تعرّضوا للطرد. وتقرر تشكيل لجنة وزارية لمتابعة الموضوع واتخاذ القرارات الملائمة حول كيفية التعامل مع الموضوع بجوانبه المختلفة، وإعداد تقارير سنوية خاصة بهذا الصدد.

وفي عام ١٩٩٧ قرر حزبا العمل والليكود الخروج بموقف مشترك من قضايا الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني، وتم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن تكتل «الليكود ـ تسوميت ـ غيشر» برئاسة ميخائيل إيتان، وممثلين عن حزب العمل برئاسة يوسي بيلين، وتوصلت اللجنة إلى ما سميّ «خطة اتفاق وطني حول مفاوضات الوضع الدائم مع الفلسطينيين». وفي وثيقة بيلين ـ إيتان تم التطرق إلى قضية «اللاجئين اليهود»، وأنه ستتم المطالبة بحقوق وتعويضات اليهود الشرقيين في إطار حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وضمن بنود الوثيقة تم التطرق إلى إنشاء «منظمة دولية» يكون لإسرائيل دور فعّال فيها، والهدف تمويل التعويضات وتمويل مشاريع لما سمي «إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين» في أماكن إقامتهم. كذلك من خلال المنظمة الدولية المذكورة المطالبة بحصول المهاجرين اليهود على تعويضات من البلدان العربية.

ومنح القرار الحكومي ذو الرقم (١٢٦٣) الوزير رافي إيتان (من حزب المتقاعدين) مسؤولية الاهتمام بقضية ما يسمى «اللاجئين اليهود»، والعمل على استعادة «الممتلكات اليهودية». وأشار إيتان في حينه إلى أن في نيته العمل من أجل التوصل إلى قرار حكومي يقضي بأن أي محادثات بشأن اللاجئين يجب أن تكون على قدم المساواة بين حقوق اليهود «اللاجئين» واللاجئين الفلسطينيين، وضمن ذلك برزت الادّعاءات بأن هنالك تفوقاً عددياً للاجئين اليهود المزعومين، بحيث إن عدد الفلسطينيين اللاجئين هو ٦٥٠,٠٠٠ تقريباً بينما عدد اليهود ٨٦٥,٠٠٠ تقريباً. وبناء على ذلك فالممتلكات اليهودية أكثر كثيراً من ممتلكات الفلسطينيين، وبالتالي فاليهود يستحقون تعويضات أكبر، وليس ذلك فقط، إنما يتوجب تقديم المساعدات لإسرائيل لأنها قامت بحل

مشكلة اللاجئين اليهود واستيعابهم، والأهم من ذلك ضرورة استصدار قرار دولي بهذا الصدد، بحيث يتم الاعتراف دولياً باليهود الشرقيين كلاجئين. وهذا يعني منح إسرائيل حق عدم تنفيذ القرار (١٩٤) تحت ادّعاء التبادلية وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من السكان لمحدودية قدراتها.

وهكذا تضع إسرائيل قضية المهاجرين اليهود من البلاد العربية في مقابل قضية تهجير الفلسطينيين من وطنهم بالقوة، وذلك بهدف تجريد قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلفياتها وأبعادها الحقوقية والسياسية، واختزالها أخيراً ضمن معادلة لاجئين فلسطينيين في مقابل يهود سعياً إلى القفز عن الحق الثابت للفلسطينيين في العودة إلى وطنهم الذي طردوا منه.

وفي جلسة خاصة لبحث مسألة اليهود الشرقيين، بمن فيهم يهود البلاد العربية، ضمن مؤتمر لمركز متعدد المجالات في هرتسليا، قال رافي إيتان الوزير المسؤول عن ملف اللاجئين اليهود إنه يتوجب العمل على إقامة لجنة دولية تقوم بمسؤولية توزيع التعويضات للفلسطينيين اللاجئين واليهود الذين تركوا الدول العربية، وأضاف إيتان، أنه بموجب هذا الأمر تنتهي قضية اللاجئين ويغلق موضوع حق العودة. وادعى أنه حسب حساباته المنمقة لا تتعدى التعويضات للفلسطينيين مبلغ ٦٥٠ مليون دولار بينما التعويضات ليهود العراق وحدهم تصل إلى ما يقدر بملياري جنيه إسترليني أي أكثر من ٣ مليارات دولار، ويدعي إيتان أن لليهود أيضاً «النكبة» الخاصة بهم التي يتوجب أن يعترف بها المجتمع الدولي.

وكان الأمر قد بحث في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ ـ قبل مفاوضات كامب ديفيد ـ وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ووزير الخارجية الإسرائيلي في حينه موشيه دايان ورد فيها أن يتم حل مشكلة اللاجئين اليهود والعرب وفقاً للقواعد التي يتم الاتفاق عليها. وقال كارتر بعد مفاوضات كامب ديفيد في مؤتمر صحفي عقده في السابع والعشرين من الشهر نفسه: إن للفلسطينيين حقوقاً، وهناك أيضاً لاجئون يهود لهم الحقوق نفسها. وفي شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠ صرح الرئيس بيل كلنتون أنه تمت إثارة قضية اللاجئين اليهود، وقال إنه لا بد من إنشاء صندوق دولي لقضية اللاجئين، وإنه يتوجب أن يتم تعويض اللاجئين اليهود الذين أصبحوا لاجئين بسبب الحروب التي وقعت بعد ولادة دولة إسرائيل، ومنذ تلك الفترة تحركت العديد من المؤسسات اليهودية بدعم رسمي لإبراز مسألة اللاجئين اليهود ضمن خطة عامة

على المستوى الدولي بعد مؤتمر كامب ديفيد الثاني، ونشطت منظمات يهودية لهذا الغرض، وكان أهمها مؤسسة العدالة لليهود من البلدان العربية(٥٠).

وقامت الفدرالية الدولية للسفارديم (مقرُّها نيويورك في الولايات المتحدة) بتوزيع ما لا يقل عن ١٥٠ ألف استمارة على المعنيين من بني جلدتهم، المتحدرين من دول كالجزائر وليبيا ومصر واليمن وتونس والعراق وموريتانيا والسودان وسورية، في محاولة لاستحضار جهودهم، ودفعهم نحو المطالبة بممتلكاتهم. وبناء على الاستمارات التي وزعوها، قاموا بإنشاء قوائم تحتوي على أسماء اليهود المعنيين بالتعويض عن ممتلكاتهم.

وهدفت العملية إلى جرد جميع الأملاك التي يزعم اليهود أنها كانت ملكاً لهم في الجزائر. وقد وزعت أكثر من ٦٠ ألف استمارة على يهود الجزائر أغلبهم يقيمون في فرنسا والولايات المتحدة بعد أن رحلوا عنها ما بين عامي ١٩٤٨ تاريخ إنشاء الدولة الصهيونية و١٩٦٢ تاريخ استقلال الجزائر.

وأقدم أصحاب هذا المطلب، على تسليم هذه القوائم لرئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو، باعتباره واحداً من السياسيين البارزين المنتمين إلى اليهود الشرقيين، كي يرفعها بدوره إلى الحكومة الإسرائيلية، بهدف إدراجها ضمن أجندة وأولويات وزارتها للشؤون الخارجية، ولا سيَّما بهدف اللجوء إلى القضاء لاستعادة ما يقولون إنهم ضيَّعوه في الجزائر والبلدان العربية الأخرى(٥١).

وفي عام ٢٠٠٨ تشكلت منظمة يهودية تحت اسم المنظمة العالمية لليهود العرب، وبدأت على الفور عملية تسجيل اليهود العرب، وقيل آنذاك إن المطلوب من البلدان العربية دفع ١٠٠ مليار دولار لهؤلاء اليهود(٥٢).

وأقرّ الكنيست في ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠، قانون التعويض على اليهود العرب والإيرانيين. وينص القانون على منح تعويضات للاجئين اليهود من البلدان العربية وإيران، على أن تشمل هذه التعويضات أملاكاً عامة كانت تابعة للجاليات اليهودية في تلك الدول. ويعرّف القانون اللاجئ اليهودي من البلدان العربية وإيران بأنه «مواطن إسرائيلي كان

---

(٥٠) انظر: تيسير أبلاسي، في: البيادر السياسي، <http://www.al-bayader.com>.
(٥١) الشروق (الجزائر)، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.
(٥٢) العرب اليوم (عمّان)، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠.

في الماضي مواطناً في إحدى الدول العربية أو إيران، وتركها بسبب ملاحقته لكونه يهودياً. ولم يحظَ بالحماية في مواجهة ملاحقته». كما يقر القانون أن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو المسؤول عن تطبيقه. وقد حظي القانون بدعم من الحكومة الإسرائيلية وأيّدته الأحزاب الصهيونية. ودافع وزير السياحة التونسي المولد سيلفان شالوم عن القانون مدعياً أن اليهود تركوا البلدان العربية من دون أن يتمكنوا من بيع أملاكهم، ولذا يحق لهم التعويض[٥٣]. وتقدر الحكومة الإسرائيلية قيمة أملاك اليهود في البلدان العربية والإسلامية بنحو أربعين مليار دولار[٥٤].

وقد تم استحداث دائرة جديدة في وزارة شؤون المتقاعدين الإسرائيلية هدفها البحث عن أملاك اليهود الذين غادروا الدول العربية والإسلامية واستعادتها، ومن بين هذه الأملاك أراضٍ وعقارات وآبار نفط. والخطوة التالية لهذه الدائرة تتمثل باستعداد هذه الدوائر لتقديم دعاوى قضائية لاستعادة الأملاك في البلدان العربية، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى اليهود الأوروبيين الذين استعادوا الكثير من أملاكهم عقب الهولوكوست.

وتقدر الكشوف الإسرائيلية أن ربع اليهود العرب الذين هاجروا إلى إسرائيل هم من المغرب و١٣٠ ألفاً من العراق و١٢٠ ألفاً من إيران و١٠٣ آلاف من تونس و٥٥ ألفاً من اليمن و٢٠ ألفاً من سورية و٥ آلاف من لبنان. وتشير قائمة أملاك اليهود الطويلة إلى أن فيها البيوت والحوانيت والمصالح التجارية والحسابات المصرفية والكُنس والقاعات ودور المسنين. وأغرب ادّعاء جاء في هذا المجال هو ادّعاء أحد اليهود الإيرانيين أن لديه وثائق تثبت أن جده الذي هاجر من إيران ترك هناك سبعة آبار نفط وبيوتاً ومحالّ تجارية وسيارات.

وتطلب الدائرة من اليهود العرب تعبئة نماذج يفصّلون فيها أملاكهم، وستقوم بجمع الأدلة على تملكهم لتلك الأملاك، وبعد ذلك تبدأ عمليات الابتزاز والضغط على البلدان العربية المعنية لدفع التعويضات المناسبة، والمطالبة أيضاً بالتعويض عن سحب مواطنة هؤلاء اليهود وسلب حريتهم ومنعهم من الدراسة وحقوق التقاعد وتدنيس قبورهم وفصلهم من أعمالهم، على أن يتبع ذلك اللجوء إلى المحاكم لاستعادة الأملاك بصورة غير مباشرة وعبر طرف ثالث.

---

(٥٣) السفير، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٠.

(٥٤) العرب نيوز، <http://www.alarabnews.com>.

وشهدت باريس في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ لقاء شاركت فيه المنظمة العالمية لليهود العرب ومؤسسة العدالة ليهود الدول العربية، إضافة إلى ممثلين عن اليهود العرب من تسع دول لوضع التصورات اللازمة لما يجب القيام به في هذا المجال[٥٥].

١ ـ دوافع قانون التعويضات

جاء قانون التعويضات الأخير نتيجة حملات قامت بها منظمة يديرها ستانلي إيرمن تدعى العدالة ليهود الدول العربية وشاركت فيها وزارة العدل الإسرائيلية والوكالة اليهودية. طالبت تلك الدول في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٦ في مؤتمر عقدته في القدس المحتلة بدفع ١٠٠ مليار دولار على الأقل. وتعتبر المنظمة المذكورة يهود البلاد العربية «لاجئين عرباً» في إسرائيل. وأن ثلثيهم «اضطروا» إلى مغادرة الدول العربية ـ من المغرب وتونس وليبيا ومصر والعراق وسورية ولبنان واليمن ـ منذ العام ١٩٤٨ وحتى ستينيات القرن العشرين. هاجر ثلثاهم إلى إسرائيل. وجاء هذا القانون أيضاً في إثر قرار اتخذ في الأول من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ في مجلس نواب الولايات المتحدة. ولأول مرة منذ قيام إسرائيل تحصل حقوق يهود الدول العربية على اعتراف قانوني[٥٦].

ووزعت اللجنة المكلفةُ مسألةَ التعويضات استبياناً على اليهود من أصل عربي في إسرائيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تحت اسم «أملاك اليهود التي تركت في الدول العربية»، تضمن ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول طلب من المستطلعين تسجيل أسمائهم وعناوينهم «كما كانت في بلد المنشإ» و«عدد الأشخاص في العائلة أثناء الهجرة». وفي الجزء الثاني طلب منهم إعطاء تفاصيل كثيرة قدر المستطاع حول الأملاك التي تعود إلى الطائفة اليهودية في مناطق سكناهم في البلدان العربية قبل الهجرة، كالكنس والمعاهد الدينية وكتب التوراة والمدارس والمستشفيات. أما الجزء الثالث فقد تضمن الإشارة إلى الأملاك الشخصية لكل يهودي كالحسابات التي كانت مودعة في البنوك والعقارات والأموال والمجوهرات[٥٧].

وفي سياق دعم قانون التعويضات، كتب تسفي غباي، مستشرق وسفير متقاعد: «حان وقت تصحيح الوضع. مع إقامة إسرائيل حدثت مأساتان: إحداهما مغادرة

(٥٥) العرب اليوم (عمّان)، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠.
(٥٦) تقرير واشنطن والمشهد الإسرائيلي.
(٥٧) الكنبوري، «إسرائيل والعرب... ولعبة «التعويض»».

الجماعات اليهودية التي عاشت في الدول العربية آلاف السنين، والثانية هي النكبة التي أصابت العرب الفلسطينيين على أثر محاربتهم إسرائيل في ١٩٤٨». ويضيف غباي: «برغم أن الأبعاد الإنسانية والمادية للكارثة التي حدثت ليهود البلدان العربية أكبر من أمثالها في النكبة (فعدد اليهود الذين غادروا بيوتهم وقد فقدوا كل شيء ٨٥٦ ألفاً قياساً بعدد اللاجئين الفلسطينيين الذي بلغ بحسب منظمة الغوث ٦٥٠ ألفاً)، فإنه لا اسم لها ولا تحظى بصدى اجتماعي أو إعلامي ذي شأن. يكمن سبب ذلك في حقيقة أن يهود الدول العربية أعادوا بناء أنفسهم في إسرائيل، وغابت عن العين نوائبهم الأولى. في مقابل ذلك، تحرص الدول العربية على الحفاظ على بؤس اللاجئين ولا تمكنهم من إعادة بناء أنفسهم أو الحصول على الجنسية فيها بسبب عقيدة فحواها أن إعادة بناء حياة اللاجئين ستقضي على إسرائيل».

ويذكر غباي أنه «تمت كارثة يهود الدول العربية بلا أي سبب، خلافاً للنكبة. فاليهود الذين عاشوا في الدول العربية لم يحاربوها كما حارب الفلسطينيون إسرائيل. كان اليهود كبش الفداء في الصراعات بين الدول العربية وداخلها. بخلاف الزعم الذي يقول إن إقامة الدولة أفضت إلى إضرار باليهود، الحقيقة هي أن أعمال التنكيل بيهود الدول العربية تمت قبل إقامة إسرائيل. جرى التعبير عنها بتمييز في مجالات الاقتصاد والتربية والحياة العامة. وإلى ذلك حدثت أعمال شغب متوحشة موجهة إلى اليهود. في العراق حدثت أعمال شغب في ١٩٤١ (وهي التي تسمى باسم «فرهود»)، والتي قتل فيها ١٣٥ وجرح مئات. وفي ليبيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥، قتل ١٣٣ وجرح ٤٠٠ رجل وامرأة وولد. بل تم في مصر طرد جماعي. إن أعمال الشغب هذه وغيرها التي تمت في الواقع في جميع الدول العربية، أفضت آخر الأمر إلى هجرة اليهود الجماعية، وعلى نحو غير قانوني أيضاً»[٥٨].

إجمالاً، تنقسم الممتلكات اليهودية إلى ثلاث فئات: **الأولى** الممتلكات الفردية الخاصة لأشخاص معروفين، **والثانية** ممتلكات الطائفة اليهودية في هذه البلاد بشكل عام مثل المعابد والمدارس وغيرها. أما **الثالثة** فهي ممتلكات اليهود غير المعروفين أو الذين ماتوا، ويعتبر اليهود أن ممتلكاتهم من حق اليهود بصفة عامة ولا يمكن التنازل عنها[٥٩].

---

(٥٨) انظر تسفي غباي، في: إسرائيل اليوم، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠.

(٥٩) دار العدالة والقانون العربية، <http://www.justice-lawhome.com>.

٢ ـ خريطة توزع الأملاك اليهودية (وفقاً للبلدان التي هاجروا منها)

نتيجة لدورهم الاقتصادي في المجتمعات العربية التي أقام اليهود بين ظهرانيها، كان أمراً طبيعياً أن يحوزوا ممتلكات وعقارات سكنية وتجارية وشركات متعددة مجالات النشاط الاقتصادي التي تأثرت سلباً أو إيجاباً بالمتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية الحادة التي شهدتها البلدان العربية في النصف الثاني من القرن العشرين. وللوقوف على حقيقة وماهيّة الأملاك اليهودية في البلدان العربية وإيران التي هي محور الحملة الإسرائيلية الرامية إلى تعويض هؤلاء اليهود، يمكن استعراض خريطة توزعها التالية:

سورية: تتمثل أملاك يهود سورية بعقارات سكنية وتجارية من دور ومتاجر وورش صغيرة لصياغة الذهب، وخياطة الملابس وكنس. وثمة وثائق صهيونية تزعم أن صندوق أراضي إسرائيل يمتلك أكثر من ٥٠ ألف دونم في سورية ـ في الجولان (نحو ٥٠٠٠ دونم قرب مستوطنة بني يهودا) وفي مرج البطيحة على منحدرات الجولان، وفي حوران جنوب دمشق (٤٢ ألف دونم). ويبلغ مجمل المساحة «المملوكة» نحو ٥٠ ألف دونم أي ثلث مساحة هضبة الجولان (أكثر من مساحة غور الأردن البالغة ٣٥ ألف دونم).

ومنذ سنوات، أعدَّ مسؤولون في «صندوق أراضي إسرائيل» خرائط الأراضي المملوكة للصندوق ما وراء خطوط ١٩٦٧، وهي: ٦٠٠٠ دونم في الضفة الغربية، ٧٠٠ دونم في غزة، ١٦ ألف دونم قرب مدينة الزرقا في الأردن، وأراضٍ في لبنان، وأيضاً في سورية. وقد تمّ وضع الخرائط على طاولة رئاسة الحكومة في عهد كل من إسحاق رابين وشمعون بيريس وإيهود باراك.

وقد عالج إسحاق إليَشيف ـ الرئيس السابق لصندوق أراضي إسرائيل ـ ملف تلك الملكيّات (المزعومة)، ويقول: «لأن أحداً لم يعرف امتدادات حدود الدولة فقد اشترى رجال الصندوق أراضيَ في كلّ مكان، ومن كل من كان على استعداد للبيع. وفي حوزة الصندوق مستندات ملكية مسجلة في دائرة الطابو التركية ومن بعدها البريطانية». ويزعم إفي شطنْتسْلر، مدير الصندوق القومي لأراضي إسرائيل، «لقد اشترى رجال الصندوق أراضيَ حيثما أمكن، بما في ذلك الجولان. هذه الأراضي هي وديعة لدينا باسم الشعب اليهودي، وسوف نطالب بمقابلٍ لقاءَ نقل ملكيّتها».

وعلى حدّ قول إليّشيف، على الصندوق استخدام تلك الأراضي مستقبلاً كورقة مساومة في محادثات السلام، أو على الأقلّ المطالبة بتعويض، فقد دُفع ثمنها من أموال يهود العالم[٦٠].

لبنان: كانت السوق المصرفية في لبنان حافلة بوسطاء المال اليهود. ولم يسبق أن صادر أو استحوذ لبنان على أملاك لليهود على أرضه. بل هناك منهم من باع ما يملك، وهناك من ترك ولا يملك، وهناك من ترك وراءه «منازعات» و«خلافات» عن أملاك قد لا تكون له[٦١]. ويورد إليّشيف أنه «بعد قيام الدولة تبيّن للصندوق أراض في مرجعيون جنوبيّ لبنان، ليس بعيداً عن المطلّة. وقد تمّ الاتفاق على مبادلتها بأراضٍ قرب المطلّة تعود ملكيّتها لفلاحين لبنانيين»[٦٢].

العراق: أعطى دستور العراق عام ١٩٢٥ ضمانات مشابهة لحقوق الأقليات، ولأجل تطبيق هذه التعهدات صَدَرَت عدة قوانين لتنظيم أحوال الطوائف المختلفة وطريقة تعيين رؤسائها الروحيين ومجالسها الطائفية وأعمالها وإدارة أوقافها ومدارسها ومؤسساتها الخيرية. وقد نظمت شؤون الطائفة اليهودية في القانون الرقم (٧٧) لعام ١٩٣١، واعتبر يهود العراق أعضاء في جماعات ثلاث (بغداد والموصل والبصرة). وتمتعت هذه الجماعات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في شؤونها الخاصة، وانتشرت المعابد اليهودية في كل مكان في العراق، حيث بلغت في بغداد وحدها ٢٦ معبداً، كما كان لليهود أماكن مقدسة يؤمّونها من أطراف العراق للزيارة والتبرّك؛ أشهرها قبر عزرا على ضفة دجلة اليمنى ومدفن النبي حزقيال (ذو الكفل) في قرية الكفل جنوب الحلّة ومدفن يوشع كوهين قرب الكرخ.

وتشير إحصاءات أعدَّها موظفو الجالية اليهودية إلى الرقم (٥٨٦) للحوانيت والمخازن فقط، بينما كانت القيمة الإجمالية لما نُهب من بضائع ومقتنيات ثمينة ونقود ٢٧١,٤٠٢ دينار عراقي. أما في ما يتعلق بالمنازل، فقد أعطى موظفو الجالية الرقم (٩١١)، مع عدد إجمالي للعائلات بلغ ٣٣٩٥، وبلغ عدد قاطني هذه المنازل١٢٣١١ فرداً. كما قدّروا إجمالي الخسائر المادية بمبلغ ٣٨٣٨٧٨ ديناراً[٦٣].

---

(٦٠) انظر (نحاما دويك) في: موقع أجراس العودة، نقلاً عن: يديعوت أحرونوت، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨.

(٦١) موقع جريدة الديار الإلكتروني، <http://www.aldiyaronline.com>.

(٦٢) انظر (نحاما دويك) في: موقع أجراس العودة.

(٦٣) يعقوب يوسف كورية، يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم وهجرتهم (عمّان: دار الأهلية، ١٩٩٨)، ص ١٩٤.

وعقب الاحتلال الأمريكي للعراق أعلنت إسرائيل أنها حصلت على وثائق عن الطائفة اليهودية العراقية عثر عليها في بغداد ويمكن استخدامها في إطار «طلبات تعويضات عن الأملاك التي تركها يهود العراق عند هجرتهم الجماعية عام ١٩٥٠». وتتضمن الوثائق لائحة مجزأة بأملاك يهودية والمئات من وثائق الزواج والوفاة ما بين عامي ١٩٤٩ و٢٠٠١. كما أن وزير إعادة الإعمار والإسكان العراقي السابق باقر صولاغ (بيان جبر) ـ وزير الداخلية لاحقاً ـ كان أكد حق اليهود العراقيين في استعادة ممتلكاتهم في العراق، وبحسب قانون إدارة الدولة، فإن لكل عراقي الحق بالمطالبة بما يعود له[٦٤].

ونظرت هيئة دعاوى الملكية في العراق بجدية في إعادة ممتلكات اليهود العراقيين الذين هاجروا إلى إسرائيل في الأربعينيات من القرن الماضي، وأشارت مصادر في الهيئة إلى أنها تلقّت أول الطلبات من اليهودية العراقية بان موريس بشارة، والتي طالبت بإعادة أرض تعود لها في منطقة الكرادة في بغداد سبق أن باعتها قبل المغادرة إلى إسرائيل، وادّعت بشارة أنها باعت أرضها بالقوة، وأن مُلْكية هذه الأرض قد انتقلت إلى عدد من العراقيين لاحقاً من طريق الشراء. ورغم أن الهيئة التي أنشئت بموجب قانون الدولة المؤقت، الذي أوجدته الإدارة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال، لم تحسم هذه القضية، فإن قبول النظر في طلب اليهودية المذكورة حول إعادة أملاكها سيكون بمنزلة فسح في المجال لنحو مئة ألف من اليهود العراقيين المهاجرين لتقديم طلباتهم إلى الهيئة للمطالبة بإعادة ممتلكاتهم في العراق التي باعوها قبل الهجرة إلى إسرائيل، حيث كان اليهود يتمركزون في العديد من المدن العراقية مثل بغداد والموصل والبصرة والحلة، وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد عوضت عدداً من اليهود في فترات سابقة، إضافة إلى قيام البعض الآخر من اليهود ببيع أملاكهم من الدور والأراضي وغيرها إلى العراقيين.

ويذكر المحامي حامد المشهداني أن هيئة دعاوى المُلْكية في العراق تم إنشاؤها من قبل الحاكم المدني الأمريكي السابق بول بريمر ضمن قانون إدارة الدولة المؤقت للنظر في إعادة ممتلكات العراقيين المهاجرين التي صودرت من قبل الحكومات العراقية في الفترات السابقة ولمختلف الأسباب، وهو ما فتح المجال أمام كثير من العراقيين الذين تركوا العراق من خلال الهجرة كاليهود، أو التسفير من قبل الحكومة

---

(٦٤) السفير، ٦/ ٧/ ٢٠٠٥.

السابقة لمن يسمّون بالتبعية الإيرانية وغيرهم، لتقديم الطلبات إلى الهيئة المذكورة والمطالبة باستعادة ممتلكاتهم السابقة التي صادرتها الحكومات السابقة أو باعوها قبل مغادرتهم العراق. وبالنسبة إلى اليهود فإنها تُعتبر فرصة تاريخية لعودتهم إلى العراق عبر المطالبة بإعادة دُورهم وأراضيهم التي باعوها بثمن بسيط آنذاك ووصلت أسعارها الآن إلى المليارات بحجة التعرض للضغوط عند البيع، كما توفر لهم المبرر القانوني للعودة تحت هذا الغطاء.

كما أشار قادة بعض الأحزاب والصحف العراقية وخطباء المساجد إلى حملة منظمة تتم بالتواطؤ بين الإدارة الأمريكية والمسؤولين العراقيين لإعادة الوجود اليهودي إلى العراق عبر هيئة دعوى الملكية وعبر قيام اليهود بشراء البيوت والأراضي بأسماء وسطاء في مناطق مختلفة من العراق[٦٥].

وواصل الإسرائيليون وعملاؤهم عمليات شراء البيوت والمباني في مناطق الكرادة الشرقية، والصليخ، والمنصور، والمسبح، وعرصات الهندية، وهي من الأحياء الراقية في بغداد. وذكرت مؤسسة «شهيد المحراب» للتبليغ الإسلامي التي يترأسها عمار الحكيم «أن الحوزة العلمية في النجف تحذر من بيع العقارات لليهود والتكفيريين والإرهابيين»[٦٦]. ونشرت بعض الصحف العراقية الجديدة أنباء شراء اليهود للدور السكنية، والمباني العامة في بغداد؛ فكتبت صحيفة **الدعوة** في مقال بعنوان «أسرار فندق في الكرادة» أن فندقاً في وسط المدينة يستقبل مجموعة من الصهاينة بهدف شراء منازل أو قصور كانت ملكاً لضباط النظام السابق. وعنونت صحيفة **اليوم الآخر** عدداً لها بـ«اليهود يشترون كل شيء». أما صحيفة **الهلال** فكتبت: «اليهود جاؤوا، ويشترون كما فعلوا في فلسطين». وتساءلت صحيفة **الساعة** عمّا إذا كان اليهود سيطالبون بالأملاك المصادرة عام ١٩٥١[٦٧].

وسارعت إسرائيل إلى شراء بعض الأراضي والبيوت في شمال العراق، ويتردد أن ملّاكها حتى الآن هم من الفلسطينيين المتعاونين مع الموساد واليهود العراقيين والمغاربة والسوريين، وفي مقدمة هؤلاء: منذر المتوكل حسنين، يعقوب المصيري، شاهين الدواكان حميدان، سلومة هايدر المتجري، شايش المركومي طيب، إضافة إلى

---

(٦٥) اللواء (بيروت)، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٥.
(٦٦) الخليج (دبي)، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٦.
(٦٧) البيان، السنة ١٩ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤)، <http://www.albayan-magazine.com>.

يهود أمريكيين وغربيين؛ وأن الإسرائيليين في سبيلهم إلى التفاوض على شراء نحو ٤٥ قطعة أرض و١٨٣ شقة ومنزلاً سكنياً على مقربة من نهر الفرات، وسيكون ملّاكها من رجال الأعمال اليهود الأمريكيين وجماعات الضغط الصهيونية، وبخاصة منظمة إيباك، الذين خصصوا نحو مئة مليون دولار لشراء الأراضي في العراق في وقت خصص رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ٣٠٠ مليون دولار.

وصرح، في أنقرة، أحمد مراتلي (ممثل مكتب الجبهة التركمانية) أنه تم تأسيس بنك لتشجيع الأكراد على شراء أراضٍ في منطقة في الشمال العراقي، باسم بنك القرض الكردي. وأكد المسؤول التركماني أن رأس المال اليهودي يقف وراء هذا البنك الذي اتخذ من مدينة السليمانية مقرّاً له. وأوضح أن مجموعة مهمة من إسرائيل بدأت مؤخراً محاولات لشراء أراضٍ عراقية تقع شمال العراق وفي مناطق أخرى[٦٨].

وكشفت صحيفة ميلييت التركية في ١١/ ١٢/ ٢٠٠٣ أن شخصيات إسرائيلية قامت عن طريق بنك «كردستاني كريديت بنك» ومقرّه السليمانية في شمال العراق بتقديم قروض ميسَّرة للأكراد الراغبين في شراء ممتلكات المواطنين العرب والتركمان في شمال العراق. وأشارت الصحيفة إلى أن تقريراً للاستخبارات التركية يؤكد أن الشخصيات الإسرائيلية قامت عن طريق البنك بتقديم قروض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار خلال عام واحد لنقل ممتلكات العرب والتركمان إلى الأكراد.

وكشف تقرير لوزارة الخارجية التركية أن «كردستاني كريديت بنك» قدم قروضاً لشراء أراضٍ ومنازل في شمال العراق، وأن هذا البنك يموِّله ويدعمه رعاة وضامنون إسرائيليون. والشرط الوحيد لتقديم البنك هذه القروض هو أن يتم تخصيصها لشراء أراضي مواطنين عرب وتركمان ومنازلهم في مدن الموصل وكركوك وأربيل والفلوجة وبعقوبة وصلاح الدين. وأوضحت أن تسديد قيمة هذه القروض يبدأ بعد خمس سنوات من تسلمها[٦٩].

كما أكد مصدر آخر في الجبهة التركمانية أن جهاز الموساد الصهيوني أقام، في عدد من المدن العراقية، عدة مكاتب سرية مثل: دهوك والموصل والسليمانية وأربيل وجميعها قريبة من الحدود مع كل من إيران وسورية وتركيا. وأن عدداً من الحاخامات

---

(٦٨) شبكة بوابة العرب، ٢/ ١١/ ٢٠٠٣، <http://www.arabsgate.com/index.php>.

(٦٩) اللواء، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

والخبراء الصهاينة المتخصصين في الشؤون العراقية زاروا هذه المدن بهدف إعداد دراسات أمنية ودينية واستراتيجية حول مستقبل العراق. بالمقابل أصدر رجال الدين الإسلامي العراقيين في كل من الموصل وكركوك فتاوى تحرم التعامل مع اليهود وبيع أي أراضٍ أو منازل لهم في الشمال العراقي بصفة خاصة، وفي أنحاء مختلفة من العراق(٧٠).

السعودية: كان أمراً لافتاً أن يصرح الأديب الهندوسي « ف. س. نايبول» الفائز بجائزة نوبل للآداب بعد تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية بأن على السعودية أن تدفع لإسرائيل تعويضات عمّا تعرض له اليهود في شبه الجزيرة العربية على أيدي المسلمين!

وتنشط مراكز أبحاث إسرائيلية في إعداد خرائط لبساتين اليهود في خيبر بالسعودية. وهناك مدارس دينية في إسرائيل تتحدث عن خيبر كأملاك يهودية في السعودية. وتتبنى هذا الطرح مدرسة تابعة لحركة شاس الدينية، في حين أن شاس نفسها لا تتبنى هذا الطرح، لكن جزءاً منها يدعو إلى ذلك، إلا أنهم لا يطرحون العودة إلى خيبر(٧١).

اليمن: وصف مسؤولون يمنيون مطالبات إسرائيل بتعويضات ليهود اليمن الذين هاجروا بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ بـ «المزايدات السياسية». وقالت صحيفة أخبار اليوم اليمنية المقرَّبة من الجماعات الأصولية في اليمن إن إسرائيل تلعب بورقة اليهود اليمنيين، لتجد لها مبرراً للتدخل في الشؤون اليمنية الداخلية. وكشفت تقارير صحافية عن قيام إسرائيل، عبر عدد من المنظمات، برفع دعاوى قانونية في أمريكا. وكندا تطالب اليمن بدفع تعويضات مادية مقابل أملاك اليهود اليمنيين الذين هاجروا إلى الكيان في الفترة ما بين عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥١. وبحسب عدد من المؤرخين اليهود كان الإمام أحمد حميد الدين ملك اليمن السابق قد ألزم كل يهودي باع بيته، بتوثيق البيع في المحاكم الحكومية تحسباً لمثل هذه المطالب.

وأكد أستاذ القانون الدولي في جامعة صنعاء الحكومية، الدكتور علي العواضي، أنه «لا صحة قانونية لمطالب إسرائيل بتعويضات عن أملاك اليهود اليمنيين، الذين هاجروا إلى الكيان في أربعينيات القرن الماضي، وأنه لا توجد صحة قانونية لأي

---

(٧٠) شبكة بوابة العرب، ٦/ ١١/ ٢٠٠٣، <http://www.arabsgate.com/index.php>.

(٧١) الكنبوري، «إسرائيل والعرب... ولعبة «التعويض»».

طلب من هذا القبيل، لأن اليهود الذين هاجروا من اليمن إلى إسرائيل برضاهم، ولم يهاجروا قسراً، وهم من أراد أن يبيع ممتلكاته واستلم ثمنها». وسافر يهود اليمن طوعاً ليحلّوا مكان العرب الفلسطينيين الذين طُردوا وهُجِّروا قسْراً، ولا قانونية أبداً لمثل هذه المطالب سواء من إسرائيل أو المنظمات الصهيونية أو أي جهة كانت[٧٢].

مصر: زعمت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن أهم الممتلكات التي تركها اليهود قديماً في المنطقة ترتكز أساساً في مصر بالتحديد، حيث تدَّعي حكومة إسرائيل أنه تم إجبار اليهود عقب قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ على ترك مصر والهجرة منها وترك أملاكهم. وادّعى تقرير الصحيفة أن اليهود تركوا الكثير من المنشآت، مثل محال «ابن تسيون»، الذي تحول إلى «بنسايون» أو «سيملاه» (التي تعني بالعبرية الفستان)، التي تغيرت إلى «شملا»، بجانب الكثير من الأراضي في أكثر من موقع مهم، مثل حي سموحة في الإسكندرية، والكثير من المناطق الأخرى[٧٣].

والجدير ذكره أن إدارة بوش قامت بتكليف لجنة الحريات الدينية، التي تزور مصر سنوياً ببحث ملف يهود مصر مع كبار المسؤولين المصريين. والأكثر من ذلك هو مشاركة اثنين من الموالين لإسرائيل، وهما «فيليس جاير» نائبة رئيس لجنة الحريات الدينية في الكونغرس الأمريكي، رئيسة معهد جاكوب بلاوتشتاين، القريبة من المؤتمر اليهودي العالمي، وجوزيف كرابا (المشهور بمعاداته للعرب) لمراقبة الأوضاع في مصر عن قرب. وخلال زياراتهما لمصر كانا يصرّان على التردد على المعابد اليهودية في مصر لاستقصاء أحوال اليهود هناك، رغم أن عددهم حالياً يعدّ على أصابع اليد الواحدة، ويعيشون في وئام مع بقية المصريين، كما قيل إن تلك اللجنة سلمت السلطات المصرية ملفاً كاملاً عن أملاك اليهود في مصر وأماكنها، حصلت عليه من إسرائيل، وأوصت بعودة هذه الأملاك إلى أصحابها بحجة أنهم تركوها عقب حرب عام ١٩٤٨ وثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ وهربوا.

إن التركيز الأمريكي على ملف يهود مصر هو طرح إسرائيلي مقدَّم بواسطة الأمريكيين يكمل تحركات الحكومة الإسرائيلية والمؤتمر اليهودي العالمي للحصول على تعويضات من البلدان العربية عمّا يسمى «أملاك» تركها اليهود العرب، وهاجروا لإسرائيل، ويقدرها الإسرائيليون بعشرة مليارات دولار. وقد حاول اليهود من ذوي

---

(٧٢) الخليج، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٧٣) دار العدالة والقانون العربية، <http://www.justice-lawhome.com>.

الأصول المصرية في إسرائيل وخارجها عقد المؤتمرات التي تبحث ملف أملاكهم المزعومة في مصر، إذ سبق أن عقدت الجمعية التاريخية الأمريكية لليهود المصريين مؤتمراً في إسرائيل، تحت عنوان «النزوح الثاني لليهود المصريين»، تحت زعم الاستماع إلى الشهادات الشخصية لأفراد من عائلات يهودية، عاشت في مصر، وهي الشهادات التي جُمعت بناء على توصيات مؤتمر سابق، عقد في حيفا. وكان الهدف من وراء عقد المؤتمر إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق الزواج في الديانة اليهودية، التي كان يشترط فيها كتابة التواريخ ونسب العائلة ومكان إقامتها وأملاك الزوج وإرث الزوجة، وأغلبها كتب باللغة العبرية.

ومنذ عقد هذا المؤتمر، لم تنقطع جهود الجمعية من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من تلك الوثائق لدى العائلات في أوروبا، خصوصاً في فرنسا والبرازيل. وهدفت الجمعية من وراء ذلك إلى وضع الحكومة المصرية في مأزق قد تواجه معه قضايا تتضمن الحصول على تعويضات بالملايين، ومن خلال ما تعتمد عليه الجمعية من نفوذ داخل الكونغرس الأمريكي، لم يكن جديداً أن تستغل هذا النفوذ من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية لربط المعونة السنوية بتسليم الحكومة المصرية ما يريدون الحصول عليه من وثائق ومستندات تتعلق بميلاد وزواج ووفيات وأحوال اجتماعية، وتتعمد تلك الادّعاءات إخفاء الحقائق المتعلقة بأسباب الهجرة الحقيقية لليهود من مصر.

ولم يمنع رفض الرئيس السادات إسرائيل من تشكيل لجان عدة من يهود الولايات المتحدة الأمريكية من ذوي الأصول العربية لتلقي التقارير من اليهود العرب المهاجرين إلى أمريكا بشأن ما يزعمون أنها ممتلكات تركوها وراءهم وهاجروا، وانتهت هذه اللجان إلى تقدير تلك الممتلكات بما يزيد على ستة مليارات دولار، إلا أن منظمة تدعى «اللجنة الدولية ليهود الدول العربية» رفضت هذا التقدير. وزعم رئيس تلك المنظمة «عميرام إيتاس» أن «هناك مليون يهودي غادروا الدول العربية تاركين خلفهم ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف بيت، وأنه من الصعب تقدير قيمة تلك الأموال المتروكة».

وقد رفع اليهود الذين كانوا يحاولون الحصول على تعويضات نحو ٣٥٠٠ قضية تبلغ قيمتها نحو ٥ مليارات دولار، ووقف وراءهم الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي أرسلت في فترة سابقة وفداً من لجنة الحريات الدينية الأمريكية التقى أعضاء الطائفة في القاهرة والإسكندرية، حيث أثار الوفد ملف أملاك اليهود في مصر. وتتضمن هذه

الملفات توصيات تقول إن لليهود أملاكاً في مصر يزعمون أنهم تركوها عقب حربي عامي ١٩٤٨ و١٩٥٦ وهربوا.

وحاولت إسرائيل مراراً إثارة القضية في تحرك متناسق ومتوازٍ مع مسيرة السلام بالتعاون مع المؤتمر اليهودي العالمي، والمطالبة بشكل مزعوم وعنصري بحقوق اليهود وبمساندة جماعات ضغط يحرِّكها إعلام مغرض في أمريكا وغيرها.

وتعتبر قضية «أملاك بيجو» التي رفعها رافال بيجو اليهودي الكندي ذو الأصول المصرية «حفيد نسيم بيجو» وآخرون ضد شركة «كوكا كولا» يتهمها فيه بالاستيلاء دون وجه حق على ثروة هائلة لأسرته في القاهرة، من أشهر قضايا اليهود المصريين، فقد قامت الحكومة المصرية في عهد جمال عبد الناصر بفرض الحراسة على ممتلكات أسرة [الخواجة] بيجو الجد إثر قيامها بتحويل مبالغ مالية كبيرة إلى اليهود في إسرائيل بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وهو ما تزامن مع عملية إلغاء القطاع الخاص وتأميم معظم الشركات والمحالّ والبنوك، ودفع الكثير من اليهود الذين كانوا في مصر إلى الرحيل عنها. وتشير أوراق القضية إلى أن بيجو الجد اشترى ١٠ آلاف متر مربع في منطقة هليوبوليس في مصر الجديدة، وامتلك عدة عمارات في وسط القاهرة، وقامت شركة كوكا كولا باستئجار قطعة أرض منها في بداية الخمسينيات، وأقامت عليها مصنعاً لإنتاج وتعبئة الكوكا كولا. وتم تأميم الشركة وضمها مع أراضي ومنشآت بيجو إلى شركة كوكا كولا تحت اسم شركة النصر القومية للمشروبات، وبعد موت جمال عبد الناصر بدأ الرئيس السادات باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى إلغاء تدريجي لقوانين التأميم، فتقرر عام ١٩٧٧ إعادة الممتلكات التي تم تأميمها إلى أصحابها، وهو ما دفع بيجو إلى رفع دعوى قضائية عام ١٩٧٩ أمام المحاكم المصرية لم يجرِ بتّها، وعندما علم بنيّة الحكومة المصرية في بيع شركة النصر للمشروبات إلى شركة كوكا كولا العالمية قام بإنذار الأخيرة بعدم إجراء أي اتصالات مع الحكومة المصرية بهذا الشأن حتى تتم تسوية أمر التعويضات التي يطالب بها[٧٤].

وتقدر المنظمة العالمية ليهود الدول العربية ممتلكات هؤلاء اليهود بنحو ١٠٠ مليار دولار، وتعمد منظمة العدالة مباشرة مع وزارة العدل الإسرائيلية إلى تجميع الشهادات لهؤلاء[٧٥].

---

(٧٤) <http://www.helmenaa.com>.

(٧٥) العرب اليوم (عمّان)، ٢٠/٩/٢٠١٠.

وشرع يهود مصريون في إجراءات قضائية لاسترجاع أملاكهم وتعويضهم بعد أن أثبتوا وجود حقوق ملكية لهم في مصر. وتوجه العديد من هؤلاء إلى دول غربية، وذلك لتسهيل عملية استرجاع أملاك كثيرة على هيئة تعويضات مالية مُنحت لهم، في حين ما زالت هناك دعاوٍ قضائية عديدة أقامها اليهود المهاجرون من مصر لاستعادة أملاكهم في كل من القاهرة والإسكندرية.

وصدر حكم يتعلق بفندق «سوفيتيل سيسيل» الذي بناه رجل الأعمال اليهودي من أصل ألماني ألبرت ميتزغر في الإسكندرية عام ١٩٢٩، ثم أممته الحكومة المصرية، لكن ورثة ميتزغر أقاموا دعوى قضائية لاسترجاع ملكية الفندق، وحصلوا من محكمة الاستئناف في الإسكندرية على حكم بعشرات ملايين الدولارات. وتشير مستندات وملفات قضائية إلى أن الحكومة المصرية قامت بتعويض العديد من اليهود من أصول مصرية عن أملاكهم وعقاراتهم في القاهرة والإسكندرية[٧٦].

ولم يتوقف الأمر عند مطالبة اليهود بممتلكاتهم في مصر، بل تعدّاه إلى مزاعم بامتلاك الأملاك العامة، وعمدوا إلى نشر أقاويل بأنهم هم البناة الحقيقيون للأهرام، ولا يغيب عن البال ما قاله رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحيم بيغن للرئيس السادات عقب توقيع كامب ديفيد بأن أجداده ساهموا في بناء الأهرام وأنهم سيطالبون بجزء من ريعها[٧٧].

ويفضح المحلل السياسي الخبير في الإسرائيليات شفيق أحمد علي ادّعاءات إسرائيل بقوله إن نغمة أملاك اليهود في مصر تعلو دائماً عندما تطالب مصر بحقوق الشعب الفلسطيني وحق عودة اللاجئين، كما إن إسرائيل أثارت قضية الأملاك مرات عديدة أهمها قضية الإسكندرية التي أقامها ورثة جوزيف سموحة الذين يطالبون برد ٣٧ فداناً في منطقة سموحة بالمحافظة، وكذلك ورثة اليهودي البريطاني ألبيرت ميتزغز الذين أقاموا دعوى عام ١٩٦٧ لاسترداد فندق سيسيل الشهير في منطقة الرمل[٧٨].

ليبيا: يذكر الدبلوماسي الليبي مصطفى محمد الشعباني في كتابه: **يهود ليبيا - دراسة سياسية وقانونية حول دعاوى المطالبة بالتعويض عن أملاكهم في ليبيا**، أن اليهود

(٧٦) الجزيرة نت (١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠).
(٧٧) الرياض، ٥/ ٦/ ٢٠٠٨.
(٧٨) المصدر نفسه.

بالإضافة إلى الطرق المشروعة في تكوين الملكيات واكتساب المال استخدموا العديد من الطرق غير المشروعة، مثل التعامل بالربا والفوائد واستغلال عجز الآخرين عن سداد الديون للحصول على أملاكهم عبر المحاكم المدنية، كما آلت إليهم أغلب أملاك مصلحة الأوقاف بطرابلس آنذاك. وقسم الشعباني أملاك اليهود كأفراد في ليبيا وفقاً للمعيار القانوني ـ حسب الجنسية ـ على النحو التالي:

(١) أملاك يهود أجانب وتضم: (أ) أملاك يهود «إسرائيليين» (أملاك رعايا العدو) وتشمل أملاك اليهود الذين غادروا ليبيا قبل عام ١٩٥٢ ولم يتمتعوا بالجنسية الليبية حسب قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٤، ويعتبر مركزهم القانوني تجاه الدولة الليبية بغض النظر عن أصولهم في مركز الأجانب، بل يتعدى الحال اعتبارهم من رعايا العدو وبموجب التزام الدولة الليبية بمقررات الجامعة العربية في مقاطعة إسرائيل. فقد نص قانون مقاطعة إسرائيل الصادر عام ١٩٥٧ في المادة الأولى على حصر هذه الأموال والممتلكات، وجرى بموجب القانون الرقم (٦) لعام ١٩٦١ وضعها تحت الحراسة العامة. وتنقسم أملاك اليهود الإسرائيليين إلى: أموال منقولة (نقداً) لا تتجاوز قيمتها حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ نحو ٢٠٠ ألف جنيه ليبي آنذاك. وأموال غير منقولة وهي عبارة عن عقارات وأراض ٩٥ بالمئة منها في مدينة طرابلس و٨٠ بالمئة من هذه العقارات عبارة عن خرائب، والباقي يشمل إما بعض الأراضي، أو ملكية مشتركة مع أملاك آخرين لا تخضع أموالهم للحراسة سواء كانوا يهوداً أو غيرهم. (ب) أملاك يهود أجانب يحملون جنسيات أخرى عدا الجنسية الإسرائيلية.

(٢) أملاك يهود ليبيين وهم مواطنون ليبيون قانوناً بحكم أنهم يحملون الجنسية الليبية.

(٣) أملاك الطائفة اليهودية.

وحول الادّعاءات التي تطرحها جمعية يهود ليبيا تبدو صيغة الادّعاءات حسب الشعباني، على أساس أن الجالية اليهودية في ليبيا تم طردها عقب أحداث عام ١٩٦٧ وجرى الاستيلاء على أملاكها وأيلولة هذه الممتلكات إلى الدولة بموجب القانون رقم ٨٤ الصادر في ٢١/ ٧/ ١٩٧٠ الذي نص على حقهم في التعويض، وأن قيم التعويض المادية عن هذه الأملاك وفقا للأسعار الحالية تصل إلى نحو ٧٥ مليار دولار ينبغي على الدولة الليبية دفعها لليهود.

وأكد الشعباني حقيقة تاريخية مفادها أن الدولة الليبية ليست مسؤولة عن الأحداث التي جرت قبل عام ١٩٥٢ وتقع مسؤوليتها على إيطاليا وبريطانيا باعتبار أن ليبيا حينها كانت لا تزال تحت الاحتلال والوصاية الأجنبية ولأن الأحداث التي جرت آنذاك بين الليبيين واليهود كأفراد وجماعات كانت نتيجتها المشاعر الصهيونية التي بدأت تظهر بوضوح بين يهود ليبيا، والتي تعارضت مع مشاعر الليبيين والتي جرى تغذيتها وتأجيجها من قبل البريطانيين خدمة لمصالحهم السياسية. كما أن الإجراءات التي صدرت منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن أظهرت عدم صدور أي قانون أو قرار عن السلطات الليبية من شأنه أن يمس بأوضاع ومصالح الجالية اليهودية إلا الحالات التي كانت مخالفة للتشريعات النافذة وتتعارض مع مصالح وأمن وسلامة الدولة وأن الدولة لم تكن طرفاً في أي أحداث عنف بين الليبيين واليهود كأفراد، بل إنها سعت إلى توفير أكبر قدر ممكن من الحماية لهم. وفي عام ١٩٦٧ وبسبب أحداث حرب ٥ حزيران/ يونيو غادر ليبيا كل من تبقى من اليهود رغم اتخاذ السلطات الليبية كل الإجراءات لمنع وقوع أحداث عنف وحماية ممتلكاتهم بعد أن باعوا أملاكهم سواء بشكل رسمي أو صوري، لآخرين إيطاليين أو ليبيين وحوّلوا أموالهم إلى الخارج بطرق متعددة، وحتى تلك الممتلكات التي لم يتمكنوا من بيعها، جرى توكيل أشخاص ليبيين أو أجانب للقيام بعملية بيعها، أو إدارتها نيابة عنهم. وتأسيساً على ما سبق، فليس على الدولة الليبية أي مسؤولية بالمعنى الذي يسعى اليهود إلى إلصاقه بها ومن ثم تأسيس دعاواهم ومطالبهم على أساسه، بل إن هناك التزاماً قانونياً نتج من تغيير وضع هذه الأملاك من (أملاك تحت الحراسة) إلى وضع (تأميم) وهو ما يعني قانوناً ضرورة تعويض أصحابها[٧٩].

وقالت جريدة معاريف الإسرائيلية في ٥/ ١/ ٢٠٠٤: إن منظمة «أليجي» اليهودية بالولايات المتحدة بدأت في جمع طلبات الدعوات القضائية التي تنوي تقديمها ضد الحكومة الليبية أمام المحاكم الأمريكية. وأضافت: «بعد أسبوعين من إعلان الرئيس الليبي تخلّيه عن أسلحة الدمار الشامل، ظهرت في الأفق دعوة جديدة من قبل يهود ليبيا للضغط على ليبيا للحصول على أموالهم»، ولم تشر الجريدة إلى عدد هؤلاء اليهود.

وأوضحت معاريف أن منظمة «أليجي» المعنية باليهود المهاجرين من ليبيا سوف تتزعم رفع العديد من الدعاوى القضائية الضخمة للمطالبة بتعويضات عن أموال وممتلكات يهود ليبيا المهاجرين من ليبيا إلى الولايات المتحدة وإسرائيل قبل

(٧٩) <http://majdah.maktoob.com>.

سنوات. وزعمت الجريدة نقلاً عن مصدر في المنظمة اليهودية أن القيمة المبدئية لهذه التعويضات تتجاوز عشرات الملايين من الدولارات، وأنها موجودة الآن بحوزة الحاكم الليبي[٨٠].

ووفق رفائيل لوزون (رئيس طائفة اليهود الليبيين في بريطانيا)، فإن هذا القرار يشمل كل اليهود الليبيين، سواء كانوا في إسرائيل أو خارجها، المهم أن يكونوا ممن كان على قيد الحياة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٥٢، بما في ذلك اليهود الليبيون الذين غادروا البلاد عام ١٩٦٧. ويقول لوزون إن الدولة الليبية ليست طرفاً في هذه التعويضات، باعتبار أن ما حدث سبق ظهور الدولة الليبية، وقبل استقلال ليبيا عام ١٩٥١.

كما يقول لوزون إن هذا القرار هو امتداد للقانون الذي صدر في إسرائيل خلال الخمسينيات، والذي تم بموجبه تعويض جميع اليهود الأوروبيين الذين عانوا معسكرات الاعتقال النازية، والذين نجوا من الهولوكوست، وبعد ستين عاماً جاء الدور على اليهود الليبيين الذين ـ وفق لوزون ـ اعتقل بعضهم وأرسل إلى معسكرات اعتقال قرب مدينة جادو في الجبل الغربي، والذين مات منهم العديد بسبب سوء التغذية والأمراض والتعذيب[٨١].

وتطالب إسرائيل ليبيا بدفع مليار دولار تعويضاً عن ممتلكات يهود ليبيا التي تدعي أن الرئيس معمر القذافي أمّمها، وذلك بعد أن تعهد نجله سيف الإسلام القذافي بتعويض يهود ليبيا الذين هاجروا إلى إسرائيل وعددهم ٣٠ ألفاً، مع ضمان حق عودتهم إلى ليبيا[٨٢].

ورحب رئيس «جمعية يهود ليبيا» رافايلو فلاح بتصريحات سيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الليبي معمر القذافي التي دعا فيها إلى عودة اليهود، لكنه رفض الربط بين عودتهم وتعويضهم مادياً، مؤكداً أن لا علاقة لملفهم بالقضية الفلسطينية وان لا «حق قانونياً» لإسرائيل في تمثيلهم. وعزا «فشل» المفاوضات بين وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم ومسؤولين ليبيين، سرّبت تفاصيلها إلى الإعلام، إلى «الطموحات السياسية» لشالوم الذي «ربما يرغب في أن يصبح رئيساً للوزراء». وأوضح فلاح أن

(٨٠) عمر الكدي، «هل ستفتح ليبيا أبوابها أمام يهودها المغتربين؟،» إذاعة هولندا العالمية (نشرة جيل)، ٢٠١٠/٩/٢١.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) العرب اليوم (عمّان)، ٢٠١٠/٩/٢٠.

ملف تعويض اليهود الليبيين مرتبط بهم كأفراد «ولا علاقة لإسرائيل به»، وأشار إلى قانون أصدره النظام الليبي بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٧٠ ويقضي بتعويض ليبيين (يهود وغيرهم) صودرت أملاكهم، عبر سندات خزانة «تسدد في غضون ١٥ عاماً»[٨٣].

والمطالبة بالتعويضات ليست جديدة بالنسبة إلى يهود ليبيا في إسرائيل وإيطاليا ومختلف الدول. ولكن ليبيي إسرائيل يرون أن قضيتهم أكثر تعقيداً من غيرهم نظراً إلى طبيعة العلاقة بين إسرائيل وليبيا وإلى عدم مقدرتهم على الوصول إلى ليبيا[٨٤].

وتناول اليهود الليبيون في إسرائيل موضوع التعويضات بمنتهى الجدّية، ولدى مجموعة كبيرة منهم مستندات ووثائق رسمية تثبت ملكياتهم، وتنشغل مجموعة منهم، معظمهم من رجال القانون، بتجميع الوثائق التي تثبت حقهم في الممتلكات في ليبيا لتكون وثائق معتمدة في الملف الذي يعدّه «التنظيم من أجل يهود ليبيا» لرفعه إلى السلطات الليبية والمطالبة بدفع التعويضات عن ممتلكات وبيوت ومؤسسات تربوية واجتماعية وكنس وأراضٍ. ويقول وجهاء الجالية إن ممتلكاتهم في ليبيا تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار، إضافة إلى مئة مليون دولار أخرى للمنشآت العامة اليهودية كالمعابد والمقابر.

وتعد ليبيا أول بلد مغاربي وعربي أعطى انطباعاً صريحاً بأنه مستعد لتعويض اليهود الليبيين. وسارعت إسرائيل إلى مطالبة ليبيا بدفع مليار دولار تعويضاً عن ممتلكات يهود ليبيا تدّعي أن نظام العقيد القذافي أمّمها، رداً على تصريحات أدلى بها نجله سيف الإسلام القذافي، معرباً عن استعداد ليبيا دفع تعويضات لليهود. وجاء في العرض الذي قدمه سيف الإسلام القذافي قبل سنة ونصف، أن بلاده تنوي البحث في تعويض يهود ليبيا الذين غادروها نحو إسرائيل، وأنها تدعوهم إلى العودة إلى وطنهم والحصول على الجنسية. وقال سيف الإسلام القذافي: «هم ليبيون، وبهذا فإنهم سيعوَّضون، حتى لأولئك الذين في إسرائيل، والذين يبلغ عددهم ٣٠ ألفاً، بالعودة إلى ليبيا كمواطنين. هذه أرضهم وأرض أجدادهم».

ونقلت الصحافة الإسرائيلية أن وزارة العدل في إسرائيل تجمع المعلومات عن الأملاك الكثيرة للطائفة اليهودية في ليبيا والتي أمّمها القذافي. كما قال رجل آخر من

---

(٨٣) الحياة، ٨/٤/٢٠٠٤.

(٨٤) الحياة، ٢٥/٥/٢٠٠٦.

كبار رموز يهود ليبيا هو حجاج ليلوف، مدير معهد أبحاث يهود ليبيا في إسرائيل، إن اليهود الليبيين تركوا خلفهم أملاكاً عامة وخاصة وأموالاً بقيمة أكثر من مليار دولار[٨٥].

ويرى الكاتب مصطفى الشعباني في كتابه المذكور سابقاً أنه لكي يكون لمسألة التعويض نتائج متوازنة فينبغي موازنة المطالب الليبية بالدعاوى «الإسرائيلية» بحيث يشترط لقبول تعويض هؤلاء «الإسرائيليين»، ولكن بعد التدقيق في كل حالة على حدة واستبعاد المتكرر منها وتحديد الوضع القانوني لها وأن يتم تعويض ليبيا في الحالات التالية:

- ضحايا الطائرة المدنية الليبية التي أسقطتها إسرائيل فوق سيناء عام ١٩٧٣، وبخاصة بعد اعترافها بالمسؤولية.

- الأُسر الفلسطينية من أصل ليبي التي أُبعدت وتم الاستيلاء على أملاكها عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ومن بين هؤلاء المواطنين البشير الدعب، من إحدى قبائل ترهونة الذي طردته إسرائيل واستولت على أملاكه عام ١٩٤٨ وسبق له أن تقدم بشكوى إلى السلطات الليبية في بداية الخمسينيات.

- الأُسر الليبية المتضررة من عدوان عام ١٩٦٧، (هناك ٧ أُسَر ليبية كانت مقيمة في سورية وتضررت من العدوان).

ويخلص الكاتب إلى أن اليهود الليبيين الذين هم في الأساس مواطنون ليبيون، وتمتعوا بالجنسية الليبية وحق المواطنة منذ عام ١٩٥٤، وبغض النظر عن الوضع القانوني لهم الآن أو الجنسية التي يحملونها، فإن مسألة معالجة الدعاوى المطروحة للتعويض بالنسبة إلى اليهود الليبيين ينبغي أن تتم بشكل مباشر دون وسيط أو تدخل طرف ثالث، باعتبار أنهم في الأصل مواطنون ليبيون، ومن ثم لا يحق لأي جهة أو كيان آخر، سواء إسرائيل أو أي جهة أخرى، التحدث باسمهم أو نقل مطالبهم أو دعواهم تحت أي مسمّى، لأن ذلك يمس حق السيادة للدولة الليبية على مواطنيها.

وهذا المستوى من المعالجة ينبغي أن يدخل في إطار المعالجة القضائية من خلال فتح الباب بشكل مباشر وفردي أمام هؤلاء اليهود الليبيين لمن يرغب منهم للتقدم بدعواه بشكل شخصي أمام المحاكم الليبية التي تتولى الفصل في صحة الإجراءات

(٨٥) المصدر نفسه.

أو بُطلانها بين المدّعي (الفرد) وبين المدّعى عليه (الدولة). ولكل طرف منهما أن يقدم الدليل والبرهان على صحة دعواه، وعلى الدولة ألّا تتردد في التعويض وردّ كل الحقوق، بما فيها حقوق المواطنة للمتضرر، إذا ثبت بطلان الإجراءات التي اتخذتها ضده. وفي الوقت ذاته ينبغي على المدّعي تحمل كامل مسؤولياته بما فيها الملاحقة القانونية إذا ثبت قيامه بأعمال تمسّ أمن وسلامة البلد[٨٦].

الجزائر: يقسّم اليهود الممتلكات المزعومة التي يطالبون بها الجزائر إلى ثلاثة أقسام: **الأول**، الممتلكات الفردية الخاصة لأشخاص معروفين؛ **والثاني**، ممتلكات الطائفة اليهودية في البلاد بشكل عام مثل المعابد والمدارس وغيرها...؛ أما القسم **الثالث**، فيشمل ممتلكات اليهود غير المعروفين أو الذين ماتوا.

وتحدّث نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي «موشيه كحلون» عن تطورات إيجابية بشأن ملف التعويضات، متوقعاً أن تتوّج مساعي إسرائيل باتفاق مع كل من ليبيا والجزائر، غير أن اللجنة الأممية لحقوق الإنسان أنصفت الجزائر في إحدى القضايا التي رفعتها «الأقدام السوداء»، وهم المعمّرون الفرنسيون الذين عاشوا في الجزائر في الفترة الممتدة بين عامَيْ ١٨٣٠ و١٩٦٢ وغادروها بعد الاستقلال، ويضم هذا المصطلح اليهود والفرنسيين، على اعتبار أن الجزائر أممت ممتلكات «الأقدام السوداء» عام ١٩٦٣ بقرار من الرئيس الجزائري الأسبق «أحمد بن بيلا»، وصادقت في ١٠ أيار/ مايو ١٩٨٩ على العهد الدولي الذي اتُّهمت بخرقه باستيلائها على هذه الممتلكات، بما يعني أن الجزائر غير ملزَمة بتطبيق بنود العهد الدولي آنذاك، ويُنتظر أن تؤول ٦٠٠ قضية أخرى مطروحة على مستوى اللجنة الدولية إلى القرار نفسه[٨٧].

وسبق لليهود المتحدرين من أصل جزائري، أن انتقل وفد منهم إلى إسرائيل عام ٢٠٠٥، حيث نظّموا تجمعاً في تل أبيب، ورفعوا من خلاله مطالب للحكومة الإسرائيلية تدعوها إلى مساعدتهم من أجل استرجاع ممتلكاتهم المفقودة في الجزائر (على حد تعبيرهم). وكان من بين المطالب التي خلّفت استغراباً واستنكاراً لدى الجزائريين، اعتزامهم رفع قضية دولية لمطالبة السلطات الجزائرية بالخضوع لأمرين: إما السماح بعودتهم إلى ممتلكاتهم التي تركوها قبل أربعين عاماً، كما يزعمون؛ أو تعويضهم عمّا

(٨٦) مصطفى الشعباني، «يهود ليبيا: دراسة سياسية وقانونية حول دعاوى المطالبة بالتعويض عن أملاكهم،» منتديات ماجدة، <majdah.maktoob.com/vb/majdah26193>.

(٨٧) <http://firemountainseagle.jeeran.com>.

«خسروه» جرّاء ذلك، والذي قدّرته جهات يهودية في العاصمة الفرنسية باريس بـ «٨١ مليون دولار»!

كما كشف موقع «يهود الجزائر» على شبكة الإنترنت أن «الجالية اليهودية المطرودة من الجزائر» تعتزم رفع قضية تمارس عبرها الضغط السياسي و«الفكري» على الجزائر، لأجل حملها على الاستجابة لمطالبهم، تولاها إعلاميون وفنانون يهود يحملون الجنسية الفرنسية، وهو الأمر الذي اعتبرته الأوساط الجزائرية «مهزلة» لا يمكن حتى مجرد التعليق عليها. والأخطر في هذه القضية هو تبني شخصيات صهيونية للفكرة، إذ تجسد ذلك من خلال تحرك أحد البرلمانيين المعروفين بعدائهم الشديد للعرب، هو «موشيه كحلون» الذي قال إن «حق يهود الجزائر واضح ولا يحتاج إلى ذكاء لرؤيته، كونهم «طردوا» من ديارهم بعد استقلال الجزائر»، وأضاف، أن «دولة إسرائيل ستسعى إلى بحث مصير يهود الجزائر في إطار ما أسماه «المساعي الإنسانية» مع الجزائريين»[٨٨].

وفي مؤتمر عقده يهود الجزائر في القدس وممثلو ١٢٠ ألف يهودي غادروا الجزائر بعد استقلالها، بداية أيار/ مايو ٢٠٠٥ تحت عنوان «ملتقى يهود قسنطينة»، ناقشوا ملف تعويضهم عن ممتلكاتهم التي خلفوها وراءهم وقدروها بنحو ١٤٤ مليون دولار، وهددوا باستخدام الضغط الدولي على الحكومة الجزائرية للحصول على تعويضات لنحو ٨٠٠٠ يهودي، في حين تقول الملفات الرسمية الجزائرية إن عدد اليهود في الجزائر حالياً لا يتجاوز ٥٠ يهودياً. وقد جاء في بيان نشره «يهود الجزائر» في موقعهم على شبكة الأنترنت (زلابية كوم) أنه في بداية شهر أيار ٢٠٠٥ عُقِد «ملتقى يهود قسنطينة» (ولاية جزائرية تقع ٤٥٠ كم شرق الجزائر العاصمة، كان اليهود يتمركزون فيها قديماً) حيث فتح ملف تعويض «يهود الجزائر» من جانب عدد من الجماعات الممثلة لهم، والذين يقولون: إنهم يمثلون عائلات ١٢٠ ألف يهودي كانوا قد غادروا الجزائر بعد الاستقلال، وطالبوا السلطات الجزائرية بتعويضهم عن الممتلكات التي تركوها وراءهم، والتي قدّروها بنحو ١٤٤ مليار دولار. وهدد اليهود باللجوء إلى استعمال الضغط الدولي ضد الحكومة الجزائرية للاعتراف بحقهم، ملوّحين بمساعي «الكنيست الإسرائيلي» إلى حمل البلدان العربية على تعويض اليهود العرب[٨٩].

---

(٨٨) الشروق (الجزائرية)، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٨٩) <http://firemountainseagle.jeeran.com>.

وتزامن ذلك مع موجة الزيارات التي قام بها الآلاف من قدماء المعمّرين من «الأقدام السوداء» في إطار سياسة الانفتاح وإعادة تأسيس العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك للجزائر سنة ٢٠٠٣، وقيل إن هذه الوفود عادة ما تصطحب معها بعض اليهود الذين يحاولون تقييم الوضع الداخلي ويقومون بزيارة بعض المناطق التي كان يقيم فيها اليهود.

وتجسّدت مطالبة يهود الجزائر بالتعويضات عملياً في ٥٩٧ شكوى تقدم بها يهود ومعمّرون فرنسيون يطالبون فيها لجان حقوق الإنسان بالعمل على إلزام الجزائر بدفع تعويضات تقدر بنحو ١٢ مليار يورو عمّا أسموه «مصالح الفرنسيين المصادرة أملاكهم في الجزائر».

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى بداية التسعينيات كانت مئات الحالات عالقة، فرنسيون وأجانب مقيمون قدامى قدّموا طلبات للولاة لبيع أملاكهم بعد بلوغ سن التقاعد، في الجزائر العاصمة خصوصاً، وأيضاً في عدد من الولايات، غير أن الولاة أمسكوا العصا من الوسط، لا هم رفضوها ولا هم قبلوها ومُنحوا الرخصة الإدارية المطلوبة(٩٠).

ويكشف نقيب المحامين السابق الطيب بلولة (وهو أهم قانوني ومحامٍ جزائري اشتغل على ملفات الأملاك الخاصة لقدامى المعمّرين الأجانب في الجزائر) أن اتفاقيات إيفيان فصلت في موضوع مطالبة تحالف اليهود والأقدام السوداء السلطات الجزائرية بتعويضهم أملاكهم السابقة، كما أنه غداة الاستقلال عندما غادر مئات الآلاف من المعمّرين الفرنسيين تاركين وراءهم الأملاك والعقارات التي كانوا يشغلونها، لجأت السلطات الجزائرية للتعامل مع الوضع إلى إجراء قانوني كان المستعمر الفرنسي نفسه قد استعمله للاستيلاء على أملاك الجزائريين عام ١٨٣٠ وسنّت قانوناً يسمح للسلطات العمومية بأن تصرّح بشغور كل ملك أو عقار يتبين بعد فترة أن أصحابه لا يطالبون به، وتضمّه إلى الملكية العمومية. ثم صدرت في عامي ١٩٧٢ و١٩٨٣ نصوص قانونية جديدة تشترط على كل أجنبي يملك عقاراً أو ملكاً خاصاً في الجزائر أن يطلب رخصة إدارية مسبقة يمنحها له الوالي المختص إقليمياً قبل أي عملية بيع أو تحويل للعقار المذكور. والقانون يجعل الوالي هو من يوقع قرار التصريح بشغور الأملاك التي تركها

(٩٠) الجزائر نيوز، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧.

المعمّرون، ويلزمه بإشعار المالك رسمياً بذلك وإعطائه مهلة لإثبات أنه لا يزال مقيماً في البلاد ويحتفظ بذلك بممتلكاته، وكانت هناك تجاوزات عديدة، حيث استغل أناس هذا القانون للاستيلاء على أملاك المعمّرين، والمحكمة العليا ألغت في السبعينيات والثمانينيات آلاف التصاريح بالشغور، وأعادت الأملاك إلى أصحابها بعد طعون تقدموا بها إلى المحكمة العليا[٩١].

٣ ـ نظرة عامة حول موضوع الممتلكات اليهودية في البلاد العربية

بعد عرض أمثلة عن ممتلكات اليهود في أغلبية البلدان العربية، يمكن القول إن مطالبات الصهيونية الدول العربية تقديم تعويضات لليهود تعدّ شكلاً من أشكال الابتزاز السياسي والمالي، وتفتقر إلى أي صدقية. فهؤلاء اليهود لم يُطردوا، ولا يمكن بأي حال تصنيفهم في منزلة اللاجئين. فهُمُ اختاروا طوعاً الهجرة إلى الكيان الصهيوني وباع أغلبهم ممتلكاته، ومن جهة أخرى استولوا على ممتلكات اللاجئين في فلسطين بعد تحولهم ـ اليهود العرب ـ إلى محتلّين تنكروا لمَواطنهم الأصلية التي رعتهم بأجواء من التسامح. وخلال حرب عام ١٩٤٨ تم طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من منطقة فلسطين الانتدابية (نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني) تحولوا إلى لاجئين في البلدان العربية المجاورة، وتم هدم نحو ٥٣١ قرية. ترك اللاجئون الفلسطينيون خلفهم أملاكاً كثيرة تشتمل على بيوتهم وأراضيهم، مصالح ومصانع، حسابات بنكية شخصية وجارية وأملاكاً منقولة كثيرة. وفي عام ١٩٥٠ سنّ الكنيست أول قانون يتعلق بأملاك الغائبين، الذي تم بموجبه نقل جميع الأملاك التي كانت ضمن ملكية اللاجئين الفلسطينيين أو في حيازتهم، وكذلك الأملاك التي استفاد منها اللاجئون، إلى سيطرة إسرائيل. وقد توقف، أمام الهيئة العامة للكنيست، عضو الكنيست (حينذاك) يوسف لام عند هدف القانون المركزي، بقوله: «يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على أملاك الغائبين من أجل غايات ستقوم الكنيست بإقرارها لاحقاً؛ العمود الفقري للقانون هو ـ من دون شك ـ الحفاظ على أملاك الغائبين».

وفي عام ١٩٥٤ أبلغ الوصي على أملاك الغائبين بوجود نحو ٤,٤٥٠,٠٠٠ دونم من أملاك الغائبين تحت سيطرته، منها نحو ٣,٣١٠,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، نحو مليون دونم في القرى التي يسكنها عرب، ونحو ١٥٠ ألف دونم من أراضي المدن.

(٩١) المصدر نفسه.

بعد الحرب مباشرة استوطن نحو ١٤٦ ألف يهودي في مبانٍ تابعة للاجئين فلسطينيين في مدن مثل عكا، يافا، حيفا والقدس[٩٢].

وتشير الكاتبة سهاد بشارة، وهي محامية ومديرة وحدة الأرض والتخطيط في مجلة «عدالة» الالكترونية في مقال نُشر باللغة العبرية في ٢٠٠٩/٩/٢٥ على الموقع الشبكي «هاعوكيتس»، إلى «أن إسرائيل بدأت بجنْي ثمار هذه الأملاك بشكل فوري، لمصلحة ازدهار اقتصادها. وهكذا، فقد كان في أيدي الوصي على أملاك الغائبين في العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩ نحو ٢١٤٨٧ عقد استئجار في الوسط البلدي والتي عادت على خزينة الدولة الجديدة بنحو ٥٠١,٠٠٠ ليرة إسرائيلية، وفي عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣ تم تأجير ٦٠٥٠٤ عقارات لأمد طويل عادت على خزينة الدولة بنحو ٣,٥٨٣,٥٤٣ ليرة إسرائيلية. وبين أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ تم تأجير نحو ٢٤٤٥٦٤ عقاراً لأمد طويل، في المجمل في الوسط البلدي، وبلغ المدخول من ورائها نحو ١١,٤٥٣,٥٤٣ ليرة إسرائيلية. وهي مبالغ باهظة راكمتها الدولة على مداخيلها من الأملاك التي نهبتها من اللاجئين الفلسطينيين. ويجب أن نضيف إلى هذه المبالغ ـ بالطبع ـ المداخيل من محاصيل الحقوق الزراعية التي لم يتسنَّ للاجئين الفلسطينيين التمتع بها».

وفي رسالة الوصي على أملاك الغائبين إلى رئيس الحكومة بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤ يلخِّص الأول بأن: «الأملاك المنقولة: تم جمعها في المدن والقرى المتروكة وإحضارها إلى مخازن. بعد تسجيلها وتقديرها من قبل خبراء جرى بيع الجزء الأكبر منها لجيش الدفاع الإسرائيلي، إلى أقسام الحكومة، إلى الوكالة اليهودية وأفراد. وتم نقل المصانع والمشاغل بأغلبيتها (مخارط وما شابه) إلى الصناعات العسكرية. الأنواع الأخرى من المصانع المختلفة في مدن البلاد، المطاحن ومصانع الجليد وما شابه تم تفعيلها من قبل هيئات تعاونية ومن قبل أفراد. والأراضي مؤجرة لأمد طويل إلى مزارع وفلاحين من قبل وزارة الزراعة ـ قسم من البساتين يفلحه هذا القسم، والقسم الآخر مؤجر لأمد طويل من قبل وزارة الزراعة لمزارع وأفراد. وهذا القسم فلح مساحات واسعة من كروم الزيتون (٥٠٠٠٠ دونم) وحققت من خلالها عدداً من الأهداف: أ ـ [وفّرنا] ٥٠٠ طن من الزيت لاقتصاد الدولة. ب ـ [وفّرنا] قسماً من المنتج (١٥٠ طناً) للولايات المتحدة

(٩٢) سهاد بشارة، «من نهب إلى نهب: إسرائيل وأملاك اللاجئين الفلسطينيين،» مجلة عدالة الإلكترونية، العدد ٦٤ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، <http://adalah.org/features/land/suhad-article-ar%5b1%5d%5b1%5d.pdf>.

مقابل فرقة عسكرية. ج ـ تشغيل آلاف الفلاحين الذين اعتاشوا من العمل في قطف الزيتون. د ـ تم احتلال قطاع اقتصاد هام وجرى دمجه في اقتصاد البلاد».

لم يقتصر النهب على هذا الحد، ففي آب/ أغسطس ١٩٥١، في إطار «تقرير أموال للعام المنتهي بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٥١» أبلغ الوصي على أملاك الغائبين وزير المالية بما يلي: «المداخيل الكبرى في بند الجباية من قبل غائبين يتلخص بصرف ما مجمله ٥٨٢ ألف ليرة إسرائيلية من ودائع الغائبين في بنك باركليز»[٩٣].

وفي السنوات الأخيرة، في فترة الأزمة الاقتصادية العالمية، تُقْدم حكومة إسرائيل على خطوة إضافية إلى الأمام ضمن إجراءات نهب أملاك اللاجئين. وتتجسد هذه المرة في حملة تصفية لقسم من أملاك هؤلاء اللاجئين في إطار إجراءات خطة الإصلاح في مديرية أراضي إسرائيل. في ٣/ ٨/ ٢٠٠٩ صادق الكنيست على اقتراح قانون مديرية أراضي إسرائيل (تعديل الرقم ٧)، الذي يشكل خطة إصلاح شاملة في إدارة الأراضي التي بملكية دولة إسرائيل، سلطة التطوير والصندوق القومي الإسرائيلي، والتي تشكل نحو ٩٣ بالمئة من مساحة الدولة.

وفي إطار خطة الإصلاح، تبدأ إسرائيل بعملية خصخصة للأراضي في مناطق مبنية وفي مناطق مخططة لتطوير الدولة. ومعنى عملية الخصخصة نقل حقوق ملكية هذه الأراضي إلى أيدٍ خاصة. يقدر حجم الأراضي التي ستخضع لعملية الخصخصة بنحو ٨٠٠ ألف دونم (٤ بالمئة من مساحة الدولة). وسيؤدي القانون الجديد إلى خصخصة ممتلكات كثيرة تابعة للاجئين الفلسطينيين والتي يسيطر عليها الوصي على أملاك الغائبين وسلطة التطوير.

إضافة إلى حقيقة أن سياسة الخصخصة المذكورة سوف تحبط كل إمكانية مستقبلية لإعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين، فهي ستنتهك حقهم الدستوري بالملكية وستتناقض مع القانون الإسرائيلي وكذلك مع القانون الدولي الإنساني. وسَيدخل هذا البيع مرة أخرى إلى خزينة الدولة مبالغ مالية طائلة في العهد الاقتصادي الجديد.

إن إسرائيل منهجية ومثابرة في سياسة النهب التي تتبعها، فهذه المرة ليست أملاك الغائبين هي الواقعة على المحك فقط، وإنما أراضي المستوطنات في شرق القدس وفي

(٩٣) المصدر نفسه.

هضبة الجولان المحتلين عام ١٩٦٧ أيضاً، والتي يسري عليها أيضاً قانون الإصلاح بحكم ضمّ هاتين المنطقتين غير القانوني إلى نطاق دولة إسرائيل[٩٤].

ويبدو أن مسألة رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين لا تتعلق فقط بالحاجة إلى الحفاظ على أغلبية يهودية في نطاق الخط الأخضر، كما تزعم إسرائيل. بل إنه ينطوي على حاجة في جني أرباح أملاك اللاجئين أنفسهم. فالحاجة في الحفاظ على غالبية يهودية لا يُشرعن اقتراف غبن تاريخي مثل «خلق لجوء فلسطيني» فحسب، بل إنه يُشرْعن أيضاً مواصلة اقتراف الغبن. والإسرائيليون يتجاهلون ممارسات النهب، ويواصلون الاستغراب من أن الفلسطينيين ليسوا مستعدين للاعتراف بتعريف الدولة كيهودية. فدولة إسرائيل يحق لها على ما يبدو أن تنكر «النكبة» التي تشكل اليوم أحد الدعائم المؤسسة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وهي تسعى، أيضاً، إلى منع المواطنين الفلسطينيين من إحياء ذكراها. مع هذا، فهي تطلب من الضحية بأن يعترف بالدعامة المؤسسة لدولة إسرائيل، والتي حوّلته إلى ضحية ـ وكل هذا يجري في حين تواصل إسرائيل دوْس القانون الدولي الإنساني المتعلق بحقوق اللاجئين. إن مقايضة الممتلكات اليهودية بالممتلكات الفلسطينية لا تستقيم، كما لا يستقيم أمر التبادل الجغرافي ـ الديمغرافي للأراضي والسكان لإنجاز أي تسوية. فأي عملية تبادل تفترض مبدأ المساواة. ولا يمكن المساواة بين الضحية والجلاد.

---

(٩٤) المصدر نفسه.

الفصل السادس

هجرة يهود البلاد العربية:
الخروج الجماعي

يشير مصطلح هجرة اليهود من البلاد العربية إلى خروج اليهود سواء فرادى أو جماعات من البلاد العربية والإسلامية واستيطانهم في دولة الكيان الصهيوني. ونحاول في هذا الفصل، تتبع تلك الهجرات وتفسير أسبابها وما ترتَّب عليها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

أولاً: هجرة يهود المشرق العربي

١ ـ هجرة يهود العراق

بدأت فصول هجرة وتهجير يهود العراق إلى فلسطين منذ عام ١٩١٩، بتأثير من الدعاية الصهيونية، ونتيجة لانتشار الأفكار والمبادئ الصهيونية في العراق بعامة، وبغداد بخاصة. وتختلف هذه الهجرة عن تلك الهجرة المحدودة التي حدثت في القرن التاسع عشر. وكانت الهجرة الصهيونية من العراق إلى فلسطين تتم من طريق:

١ ـ الهجرة الشرعية، وذلك بالحصول على تصاريح من الوكالة اليهودية في القدس، التي كانت تحصل عليها من حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين.

٢ ـ الهجرة غير الشرعية، إذ إنه نتيجة لقلَّة عدد التصاريح التي تمنح ليهود العراق فإن أعداداً كبيرة من اليهود هاجرت بصورة غير شرعية، أي بدون الحصول على تصاريح للهجرة[1].

وقد سمحت السلطات العراقية بهجرة يهود العراق إلى فلسطين بطرق شرعية، لأنها تتم حسب قوانين سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، بينما عارضت

(١) هشام فوزي عبد العزيز، «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني،» شؤون فلسطينية، العدد ١٨٠ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٤١.

الهجرة غير الشرعية لأنها لا تتم بموافقة تلك السلطات. وكانت الطائفة اليهودية في العراق من أكثر الطوائف الشرقية تحمساً للهجرة. وخصص قسم الهجرة التابع للوكالة اليهودية ليهود العراق ١٥ تصريحاً لعام ١٩٢٣ و٣٥ تصريحاً لعام ١٩٢٤، وفي عام ١٩٢٥ خصص ليهود العراق ٢٥ تصريحاً. وكانت هذه التصاريح تعطى وفقاً لمقاييس اقتصادية تماشياً مع قوانين الهجرة لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين.

واستُغلت التصاريح التي منحت ليهود العراق لتهجير الأسر ذات الإمكانات الاقتصادية المرتفعة. ولما كان عددها لا يلبّي الطلبات المتزايدة على الهجرة، فقد اضطُر الراغبون في الهجرة إلى البحث عن طرق غير شرعية.

وفي عام ١٩٢٦ بعثت الجمعية الصهيونية في بغداد برسالة إلى الوكالة اليهودية في فلسطين جاء فيها: «توجد حالياً في دولتنا أكثر من ٥٠٠ عائلة ترغب في الهجرة إلى فلسطين، ومعظمهم ملائمون وتوجد في حوزتهم مبالغ تراوح بين ٥٠ ـ ٥٠٠ جنيه إسترليني. قسم كبير منهم من أصحاب المهن ولهم أقرباء قد استوطنوا من قبل في فلسطين، ووعدوهم بأن يساعدوهم على الاستقرار هناك عند مجيئهم دون أن يصرفوا مليماً واحداً. وعليه فإننا نطلب منكم أن تزوّدونا بعدد مناسب من الشهادات (التصاريح) عندما تحصلون عليها ونحن بدورنا سنختار بعناية أصلح العناصر حسب تعليماتكم». وكانت الجمعية الصهيونية في بغداد تهدف إلى تهجير اليهود ذوي الإمكانات الاقتصادية الكبيرة وتفضيلهم على غيرهم. ويضاف إلى ذلك أن هؤلاء المهاجرين سوف يُكلَّفون دفع نفقات الهجرة[٢].

استغلت الدعاية الصهيونية في العراق فكرة «العودة إلى صهيون» لدى بعض يهود كردستان (العراق)، وبخاصة لاستخدامهم في الأعمال الزراعية في مستعمرات الجليل، وعمل بعضهم حراساً في منظمة «هاشومير» (Hashomer). وبلغ عدد اليهود العراقيّين الّذين هاجروا إلى فلسطين خلال الفترة بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣ مئة وواحد وسبعين شخصاً[٣].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٣) انظر: أحمد برهان الدين باش أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)،» الموصل، <http://www.almosul.com/heritage/iraqi-jews/bashaayan/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%87%d9%8a%d9%88%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82_2.html>.

وأخذت الجمعية الصهيونية في بغداد على عاتقها تولّي عملية تهجير اللاجئين اليهود الذين قدِموا من إيران وبولندا وروسيا وكردستان العراقية بين عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨، فكان هؤلاء اللاجئون يأتون إلى المكتب الصهيوني في بغداد ومن ثم إلى مدرسة «فردوس الأولاد». ولما كان معظم هؤلاء هُرّب بطرق غير شرعية، لذا تم إخفاؤه في المدرسة المذكورة وإعالته حتى يتم أمر التهجير. وباستثناء التصاريح، لم يقدّم إليهم من المنظمات الصهيونية أي مساعدة في تمويل النشاط الصهيوني في مجال الهجرة، إذ إن هجرة اللاجئين تتم بواسطة جباية محلية من داخل العراق.

وقُدِّر عدد اليهود العراقيّين الّذين تركوا العراق نهائيّاً (أو هاجروا إلى فلسطين)، بحلول عام ١٩٢٩ بثلاثة آلاف ومئتين وتسعين شخصاً، والّذين هاجروا بين عامي ١٩٣١ و١٩٤٤ بنحو ألف وسبعمئة وخمسين شخصاً، من أصل نحو مئة وخمسين ألف يهودي. وبحلول عام ١٩٣٨، بلغ عدد اليهود العراقيّين الّذين هاجروا إلى فلسطين ألفين وتسعمئة وسبعاً وعشرين[٤].

اعترضت عملية الهجرة الصهيونية من العراق إلى فلسطين الصعوبات والمشاكل التالية: ١ ـ التكاليف الباهظة لعملية الهجرة؛ ٢ ـ عدم توافر العناية اللازمة والإرشاد ومحطات الإقامة للمهاجرين؛ ٣ ـ شكوى يهود العراق الذين استوطنوا في فلسطين من سياسة التمييز التي يلقونها من قبل المؤسسات الصهيونية؛ ٤ ـ قلة التصاريح الممنوحة؛ ٥ ـ ردود الفعل الوطنية تجاه النشاط الصهيوني في العراق[٥].

وخلال الأعوام من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٨، كانت الهجرة غير الشرعية تتم من خلال أربع وسائط رئيسية: عبر عمّان أو عبر دمشق ـ بيروت بعد عبور الحدود الغربية، أو عبر وسائط الجيش البريطاني وأخيراً باصات «إيغد» (Egged) العائدة إلى فلسطين[٦].

ومنذ أربعينيات القرن العشرين هاجر يهود كردستان إلى شتى بقاع العالم، وأصبح عددهم قليلاً جداً، وبعد مرور ما يزيد على ٦٠ سنة على هجرتهم لا يعرف الجيل الحالي في كردستان عنهم إلا القليل[٧]. وحسب التقديرات الإسرائيلية قبل عام ١٩٤٨،

---

(٤) المصدر نفسه.

(٥) عبد العزيز، «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني،» ص ٤١.

(٦) Nissim Rejwan, *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 196.

(٧) المصدر نفسه.

راوح عدد يهود كردستان بين ٢٠ و٣٠ ألفاً، إلا أن العدد الأكبر منهم وصل إلى إسرائيل بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ضمن عملية «عزرا ونحميا». ويقدر عدد اليهود الأكراد اليوم في إسرائيل بنحو ١٦٠,٠٠٠ ألف نسمة. وحافظ اليهود الأكراد داخل المجتمع الإسرائيلي على تراثهم وثقافتهم، ومن أهمها احتفالهم بـ «الساهرنة» خلال عيد المظال. ومن الفنانين اليهود الأكراد المطربة هداسة يشورون والمطرب موشيه مموكو والمطرب شمشون كليمي[٨].

وخلال عام ١٩٤٧، ألقت السلطات العراقية القبض على مجموعة من اليهود العراقيين بعد أن اشتبهت في ضلوعهم في عمليات سرية لتهريب يهود إلى فلسطين من طريق إيران. وبعد محاكمة هؤلاء اليهود وإدانتهم من قبل محكمة عسكرية، صدرت أحكام بالسجن بحق بعضهم، وبالإعدام بحق البعض الآخر، وأودعوا سجن أبي غرَيب العسكري، الذي يقع على بعد ١٠ كيلومترات غرب بغداد. وقُدِّرَ عدد اليهود العراقيّين الّذين هاجروا إلى فلسطين بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٨ بنحو ثمانية آلاف شخص، كانت هجرة معظمهم لأسباب تعبّدية دينيّة واقتصاديّة (بسبب الكساد الاقتصادي العالمي في أواخر العشرينيّات وأوائل الثلاثينيّات)، وكذلك بسبب تطبيق قانون التجنيد الإجباري في العراق عام ١٩٣٤. وكانت نسبة كبيرة من اليهود الّذين هاجروا إلى فلسطين خلال هذه الفترة من أكراد العراق. وقد حدَت هذه الظاهرة المتنامية والمثيرة للقلق بالحكومة العراقيّة في أوائل عام ١٩٤٧ إلى إصدار قرار يُلزم كلّ يهوديّ يرغب في مغادرة العراق بدفع كفالة ماليّة بقيمة ألف وخمسمئة دينار[٩].

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل مباشرة (في١٥/ ٥/ ١٩٤٨)، عبَرت القوات العراقية إلى القطاع المخصص لها في فلسطين، وجرى فرض الأحكام العرفية في جميع أرجاء العراق، وأُنشئت المحاكم العسكرية وصارت الرقابة أكثر صرامة. وأقيم في الصحراء الجنوبية معسكر اعتقال لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المعتقلين، وكان معظمهم من الشيوعيين واليهود[١٠].

---

(٨) «إسرائيل تاريخ وحضارة،» <http://www.yahoodil.com>.

(٩) غرترود بيل (١٨٦٨ ـ ١٩٢٦): شخصية إنكليزية مهمة، التحقت بالحملة البريطانية على العراق عام ١٩١٦، ثم سكرتيرة شرقية لدار الاعتماد البريطاني في بغداد. انظر: نجدت فتحي صفوت، «مس بيل وقضية فلسطين،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠ (١٩٧٨)، ص ٢٣، وأعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

(١٠) Rejwan, *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture*, p. 239.

أ ـ عملية عزرا ونحميا[١١]:

كانت هجرة يهود العراق الجماعية نتيجة لمقدمات داخلية عراقية ولمتغيرات سياسية إقليمية عربية، حيث بلغت موجة الطرد من الوظائف ذروتها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، عندما وصلت أنباء عن انتصارات إسرائيلية، فأصدرت السلطات العراقية تعميماً طلبت فيه من جميع الدوائر الحكومية أن تطرد ما لديها من موظفين يهود. وبعد هذا الإجراء لم يتبقَّ في دوائر الدولة إلا قلّة من اليهود. وقبل ذلك، وفي شهر تموز/ يوليو أصدر وزير الدفاع العراقي أمراً منع بموجبه البنوك التي يملكها اليهود من إجراء تعاملات مالية مع البنوك والمؤسسات الأجنبية[١٢].

استخدمت السلطات العراقية وسائل منها اتهام اليهود بأن لهم ميولاً صهيونية وأنهم يعبِّرون عن دعمهم لإسرائيل، أو أنهم يمارسون أعمالاً تَحُطُّ من شأن الدولة والجيش العراقيين، وأنهم يؤيدون النشاطات الصهيونية أو يحرضون عليها. وكان أوسع الاتهامات انتشاراً بأن لديهم، أو أنهم يسعون إلى أن يكون لهم، صلات مع العدو الصهيوني. ومن أجل تثبيت هذه التهمة الأخيرة كان يكفي أن يكون أحد اليهود قد بعث برسالة إلى قريب أو صديق له في فلسطين، أو أن يكون قد تلقى رسالة كتلك، أو أن يرد اسمه في أي رسائل من هذا النوع. وأوقفت وزارة الصحة، أيضاً منح تراخيص للأطباء اليهود المتخرجين حديثاً، ورفضت تجديد القديمة منها. ومع بداية العام الدراسي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ أخبر مديرو المدارس طلابهم اليهود بأسىً أنه لم يعودوا في وضع يضمنون فيه سلامتهم في مواجهة العداء المتنامي ضدهم من جانب زملائهم المسلمين. وقدّر أنه مع نهاية تشرين الأول/ أكتوبر تم تحصيل ما مجموعه ٢٠ مليون جنيه إسترليني من اليهود على شكل غرامات، بما في ذلك العقار العائد لشفيق عدس والذي تصل قيمته إلى ٥ ملايين جنيه إسترليني والذي ترك كي تستخدمه وزارة الدفاع. ومع نهاية العام بدا كما لو أن الحملة المعادية لليهود قد تخطت ذروتها[١٣].

(١١) تسمية إسرائيلية أُطلِقَت على عملية تهجير يهود العراق. اسم نحميا هو اسم أحد أسفار التناخ (الكتاب العبري المقدس)، وتهتم بشأن إعادة بناء أسوار القدس بواسطة نحميا، ونحميا يهودي وموظف رسمي ذو مستوى عالٍ في المحكمة الفارسية. وجوهر الكتاب الأصلي أو (مذكرات الشخص الأول)، ربما كان مشتركاً ومتحداً مع جوهر كتاب عزرا قرابة عام أربعمائة قبل الميلاد. ويروي الكتاب كيف قرّر ملك في مدينة سوسة تعيين نحميا في بلاطه، وإبلاغه أن القدس بلا جدران وأنه عاقد العزم على إعادة بنائها. وعيّنه حاكماً على يهودا ليعيد بناء جدران القدس، وإصلاح المجتمع امتثالاً لشريعة موسى.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

وفي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٨ ألقى عزرا ميناحيم دانيال خطاباً معتدلاً في مجلس الأعيان العراقي (وهو شخصية تحظى باحترام كبير، ويبلغ من العمر ٧٤ عاماً، وكان اليهودي الوحيد في المجلس)، وذكّر زملاءه بالتاريخ والروابط العتيقة ليهود العراق بوطنهم، واستعرض إسهامهم في بناء ورفاه العراق الحديث، وألقى الضوء على أشكال التمييز المختلفة والمضايقات والابتزاز التي كان إخوته في الدين عرضة لها في الأعوام الأخيرة. وفي الختام ناشد الحكومة بأن تقوم بتطبيق العدالة، وأن تتم معاملة اليهود انطلاقاً ممّا تعهد دستور الدولة باعتبارهم مواطنين متساوي الحقوق مع غيرهم من مواطني الدولة. وكان للخطاب تأثير طيب وقوبل بتفهُّم، وأعطت الحكومة تطمينات بأن حقوق اليهود باعتبارهم مواطنين كاملي المواطنة سيجري من الآن فصاعداً مراعاتها واحترامها. وسادت إثر ذلك فترة من الهدوء وراح اليهود يعيدون فتح مشاريعهم الاقتصادية، ويواصلون عملهم اليومي كما كان شأنهم في ما مضى.

ورغم أن الهجرة غير المشروعة من العراق إلى فلسطين لم تتوقف أبداً في واقع الأمر، إلا أن الحرب هناك والأحكام العرفية هنا كانا من العوامل الرادعة. فجرى خفض أعداد المهاجرين بشكل كبير. وكان توقيع اتفاقيات الهدنة من جانب، ورفع الأحكام العرفية من جانب آخر، إشارة كي تنطلق المنظمات السرية للعمل بشكل جدي، وتم استخدام معابر الهروب إلى إيران. وكانت تجري بشكل أساسي عبر البصرة وشط العرب في الجنوب وعبر الحدود الجبلية في الشمال. وفي آذار/ مارس ١٩٥٠ أقرّت حكومة توفيق السويدي الثالثة قانوناً يستمر نفاذه لمدة عام كامل يعطي اليهود خيار تسجيل أسمائهم للهجرة إلى إسرائيل، على أن يكون مفهوماً أنهم سيتخلون بالمقابل عن جنسيتهم العراقية. وفي الشهر نفسه من عام ١٩٥١، وهو اليوم الذي ينتهي فيه مفعول القانون الذي يسمح لليهود بمغادرة البلاد، تبين أن جميع اليهود باستثناء خمسة أو ستة آلاف قد سجلوا أسماءهم للمغادرة. وهنا أتت الضربة النهائية، فقد عقدت الحكومة، التي كان يرأسها نوري السعيد، جلسة سرية وقررت أن تدعو البرلمان إلى الانعقاد في جلسة سرية أيضاً. وتم اقتراح قانونين وإقرارهما؛ نصَّ أولهما على تجميد ممتلكات جميع اليهود الذين سجلوا أسماءهم للهجرة؛ أما القانون الثاني فحذّر من أن اليهود الذين لم يتخلّوا عن جنسيتهم العراقية والذين هم خارج العراق سيفقدون جنسيتهم إذا لم يعودوا إلى العراق ضمن فترة زمنية محددة، الأمر الذي يعني أن ممتلكاتهم ستصادر لمصلحة الحكومة العراقية. وذهبت التقديرات الرسمية إلى أن مجموع الأصول النقدية التي صادرتها الحكومة تقارب ٧ ملايين جنيه إسترليني، وهذا الرقم لا يتضمن أثمان

العقارات والبضائع. وهكذا، وبين عشية وضحاها غدا ما يقرب من ٨٠ ألفاً ممن ينتظرون أن ينقلوا جوّاً إلى إسرائيل، صفر اليدين، وكان عليهم من الآن فصاعداً أن يتدبَّروا أمورهم مما تقدمه لهم سلطات استيعاب المهاجرين.

عمدت الحركة الصهيونية إلى تضخيم الحوادث الفردية البسيطة التي ترتكب ضد اليهود أو مؤسساتهم وتظهرها على أنها تشكل تياراً عاماً معادياً لليهودية تطلق عليه اسم «الموجات اللاسامية»، وذلك لدفع اليهود إلى الانعزال والتقوقع وعرقلة اندماجهم في مجتمعاتهم، وبذلك يصبحون في بيئة مناسبة لتغلغل الدعاية الصهيونية بينهم وتهيئتهم للهجرة إلى إسرائيل، التي صورتها الدعاية الإسرائيلية على أنها المكان المأمون الوحيد لليهود في العالم. وواكبت الحركة عملية إشاعة القلق بين اليهود بالسعي إلى غرس الخوف من الاضطهاد من أجل تحطيم الوجود الأمني الذي تمتعوا به في حياتهم بين العرب.

وتحت عنوان «الدفاع الذاتي في مواجهة الاضطهاد» كتبت الموسوعة اليهودية (*Encylopedia Judaica*): «كانت الحكومة العراقية مقتنعة أن القنابل جرى زرعها من قبل اليهود، لإهانة العراق أمام أنظار العالم. وفي حزيران/ يونيو ١٩٥١ جرى اعتقال عشرات اليهود، واتُّهم بعضهم بزرع تلك القنابل. وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٥١ حُكم على اثنين منهم هما جوزيف بصري (محامٍ)، وإبراهام صالح (صانع أحذية)، بالموت. وجرى شنقهما على مرأى من الجميع في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٥٢. وكان هذان الشابان من نشطاء منظمة «الرواد» الصهيونية السرية، والتي أُسست عام ١٩٤٢، وقامت بتنظيم اليهود في خلايا صغيرة بغية دراسة العبرية ومتابعة التطورات الحاصلة في فلسطين. وقامت بتدريب نحو ستمئة عنصر من الهاغاناه في بغداد والبصرة وكركوك على استخدام السلاح. وبين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ ساعدت الهاغاناه على تنظيم الخروج غير المشروع إلى إسرائيل فوصل العدد إلى نحو ٥٠٠ ألف مهاجر أكثر من نصفهم (٢٦٧ ألف) من اليهود السفارديم[١٤]، وفي عام ١٩٥١ تقرر أن يجري إخفاء السلاح. وفي هذا النشاط الأخير تم إلقاء القبض على العشرات من أفراد الهاغاناه.

وبلغ تبلبل الأوضاع حداً جعل الحكومة تصدر في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥١ بياناً قالت فيه إنها اكتشفت حلقة تجسس في بغداد يديرها اثنان من الأجانب تم اعتقالهما. (والإشارة هنا إلى كل من رودني ويهودا تاغر، اللذين أمضيا عشرة أعوامٍ في السجون

---

(١٤) راسم خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل،» في: أودي أديب [وآخرون]، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٦٩.

العراقية)، وتم أيضاً، اعتقال معظم شركائهما بمن فيهم المسؤولون عن التفجيرات، كما اكتشفت أجهزة الأمن مخابئ سرية في الكنس وبعض البيوت مليئة بأنواع المتفجرات، والمصنفات والآلات الكاتبة وآلات طباعة وقوائم عضوية. ووفقاً لما أعلنته السلطات فإن تلك الأعمال الإرهابية هدفت إلى تحقيق ثلاثة أشياء:

(١) إرهاب اليهود وإجبارهم على الهجرة إلى إسرائيل. وهو الأمر الذي لم يتحقق في واقع الأمر.

(٢) استغلال تلك الأحداث لنشر دعاية مضادة تستهدف العراق.

(٣) إثارة اهتمام البريطانيين والأمريكيين في ما يتعلق بموضوع العلاقة بين اليهود والعرب.

وكشفت التحقيقات الستار عن الحركة السرية المسماة «Tendu» وعن كل تحصيناتها. وتم سجن الكثير من اليهود، وأُعدِم اثنان منهم شنقاً. وإحدى الحجج التي لجأت إليها الحكومة لإثبات أن أعمال الإرهاب هذه من تدبير اليهود وليس المسلمين (كما ذهب ظن اليهود بادئ الأمر) أنها وقعت في الأماكن التي يجتمع فيها اليهود في العادة، وهدفت إلى بث الذعر فيهم دون إيذائهم.

ثم حدث زحف للتسجيل للهجرة في آخر شهرين، أو ثلاثة أشهر، من المدة المتبقية على انتهاء العمل بالقانون. وكان معظم هؤلاء الذين تسجلوا أخيراً ممن يعيشون براحة، فكان أن اتخذوا قرارهم على عجل، وعلى نحو يفتقر إلى التنظيم، وهو ما خلف لأنفسهم مصاعب جمة كانت في انتظارهم عندما انتهى العمل بقانون آذار/ مارس من عام ١٩٥٠[(١٥)].

وجرت عملية النقل الجوي الضخمة، والتي صارت تعرف لاحقاً «عملية عزرا ونحميا» على نحوٍ هادئ إلى حد كبير، رغم أن أعداد المهاجرين فاقت كثيراً كل التوقعات الأصلية. ففي حين كانت سلطات الهجرة في إسرائيل تخطط لاستقبال ٣٠٠ مهاجر يومياً، وهو أمر لا يخلو من مصاعب، فإن التدفق اليومي بلغ في ذروته رقماً ضخماً هو ١٤٠٠ مهاجر.

وحتى شباط/ فبراير ١٩٥١ لم يكن العراق يسمح برحلات جوية تذهب مباشرة من أراضيه إلى إسرائيل، فكان على المهاجرين أن يتوقفوا في قبرص قبل متابعة

(١٥) Rejwan, *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture*, pp. 199-200.

رحلتهم. وعلى أي حال، أذعنت السلطات العراقية في هذا الشهر، وسمحت للرحلات بأن تنطلق من بغداد إلى البصرة فمطار اللد. وبلغ العدد الإجمالي للذين تنازلوا عن جنسياتهم وجرى نقلهم جواً إلى إسرائيل ١٠٧٦٠٣ أشخاص، وغادر ١٦ ألفاً آخرين البلاد بوسائل أخرى، بعضهم بطريق شرعي إلى عدد من دول الغرب،.وبعضهم بطرق غير شرعية إلى فلسطين. ويقدر أنه عند بداية عام ١٩٥٢ لم يكن قد تبقى في العراق أكثر من ستة آلاف يهودي، ومع انتصاف الثمانينيات لم يعد يوجد إلا العشرات من الرجال والنساء الذين ظلوا كي يمضوا ما تبقى لهم من سنين في بلد عاشوا فيه هم وأسلافهم لما يقرب من ثلاثة آلاف عام[١٦].

تَسَبَّبَت مغادرة اليهود العراقيّين البلاد إلى فلسطين بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥١ في خروج عشرة ملايين دينار عراقي إلى خارج العراق، وهو مّا سَبَّبَ أزمة ماليّة وتجاريّة حادّة في البلاد، ولكنّها كانت عابرة. ذلك أنّه، بالرغم من الدور الريادي والبارز الذي مارسته الجالية اليهودية في المجالات الاقتصادية والمهنية والثقافية في العراق ولعدة أجيال، والتي كان من أبرزها الخبرات والمهن والوكالات الأجنبية، فإن هجرة ٩٠ بالمئة من هذه الجالية من البلاد، وفي غضون أربع سنوات فقط، لم تسبب الأزمة التي يمكن أن يتوقعها المرء في مثل هذه الظروف، إذ ما لبثت سائر طوائف المجتمع العراقي، المسلمين منهم والمسيحيين، أن ملأوا الفراغ الذي خلّفه اليهود، وعلى كل الصعد. وقد تَسَبَّبَت كل هذه الأحداث المتصلة بقضية اليهود العراقيين في إثارة موجات ساخنة من الجدل في جميع الأوساط السياسية والإعلامية في العراق، على الصعيدين الرسمي والشعبي، منذ أول ظهور لهذه المشكلة في أوائل عام ١٩٤٧. فانبرى الصحافيون والنواب والسياسيون العراقيون يبدون آراءهم في الصحف والمجالس العامة والخاصة، وفي تحليل أسباب المشكلة والاجتهاد في طرح الحلول المناسبة لها. وكان ردّ فعل إسرائيل تجاه صدور هذا القرار [قرار الحكومة العراقية بتجميد ممتلكات اليهود المهاجرين] هو بالاحتجاج فوراً لدى الحكومتين الأمريكيّة والبريطانيّة، للضغط على الحكومة العراقيّة لإقناعها بإلغاء قرار التجميد هذا، لكنّهما رفضتا هذا الطلب، موضحتين بأنّ السماح لليهود العراقيّين الذين سيغادرون العراق نهائياً باصطحاب أموالهم معهم إلى خارج العراق، سيعني خروج ١٤ مليون دينار عراقي من البلد، وهو مبلغ يعادل نصف الميزانيّة السنويّة للدولة العراقيّة، كما أنّ إسرائيل نفسها متّهمة بالاستيلاء على

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

ممتلكات المواطنين العرب في فلسطين. عندها، قامت الحكومة الإسرائيلية بطرح قيمة أملاك اليهود العراقيّين المجمّدة من قائمة التعويضات المطلوبة من الحكومة الإسرائيلية للاجئين الفلسطينيّين[١٧].

نظم جهاز «الموساد» عملية إخراج العراقيين اليهود، وأطلق عليها اسم «عملية عزرا ونحميا» في إشارة إلى سِفْرين من أسفار التوراة، وعيّن موردخاي بن بورات، العراقي المولد، ليقوم بتنفيذها. ووصف نوآم بن يهودا، أحد عملاء الموساد في قبرص، هذه العملية بأنها ربما مثلت «دون غيرها أعظم الإنجازات لاستخبارات دولتنا». وعرف بن بورات باسم «مراد أبو القنابل» من قبل العراقيين اليهود في إسرائيل، الذين يتهمونه بأنه كان وراء التفجيرات التي وقعت في بغداد أثناء تنفيذه مهمته[١٨].

وكانت مهمة بن بورات عام ١٩٥٠ تتلخص بـ «مساعدة الصبيان والبنات، الذين يريدون عبور الحدود»، وفي السنة التالية تم اعتقاله وعُذِّب عدة مرات، حسبما يقول، ولكن تم تهريبه من البلاد من جديد، هذه المرة في طائرة نقلت اليهود إلى إسرائيل. وبعد عودته طُلب منه إنشاء مخيم مؤقت للمهاجرين، وسرعان ما تحول المخيم إلى مدينة، هي أور يهودا، وأقيمت على أنقاض القرية الفلسطينية كفر عانة، شرق يافا[١٩].

ويتذكر بن بورات حياة اليهود في العراق فيقول: «ما أتذكره أنا وجميع اليهود من بغداد هو نهر هاديغل [يقصد نهر دجلة]، وبخاصة في الصيف عندما تنحسر مياه النهر لتظهر فجأة جزر في وسط النهر. لكن صفو هذه الحياة السعيدة تعكّر فجأة عام ١٩٤١ عندما قتل ١٤١ يهودياً عراقياً، كان هذا كالزلزال لليهود العراقيين...».

وكشف كتّاب عديدون عن دور المخابرات الصهيونية، التي لجأت إلى وسائل إرهابية لدفع اليهود إلى ترك البلدان العربية، من بينهم نعيم جلعادي، وهو يهودي عراقي لم يعاصر أحداث خروج اليهود من العراق فحسب، بل ساهم هو نفسه في البداية في مخططات الصهيونية وممارساتها لتحقيق هذا الهدف.

---

(١٧) انظر: أعيان، «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠)».

(١٨) قام بورات برواية قصة حياته في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠١ بمناسبة حصوله على «جائزة إسرائيل» نظراً إلى دوره المفصلي في هجرة اليهود العراقيين.

(١٩) في عام ١٩٧٩ أرسله مناحيم بيغن، رئيس الوزراء آنذاك، إلى إيران لـ «إنقاذ» اليهود هناك، وبقي فيها ثلاثة أسابيع، بوصفه مبعوثاً لـ «مجلس الوكالة اليهودية»، و«نجح» بإخراج ٢٠٠٠ يهودي، لكن الثورة وقعت، و«لم نتمكن، نحن الإسرائيليين، من الخروج»، فجاءت طائرة أمريكية وأخرجت هؤلاء مع أجانب آخرين من هولندا والولايات المتحدة.

وكذلك أوضح شلومو هيلل دوره في هذه العملية بأنه كان يتحرك ما بين فلسطين والعراق، وبالطائرة أحياناً، وأحياناً بارتداء الزيّ العربي (العباءة والعقال) ليتنقل بالطرق البرية ما بين فلسطين والعراق وتركيا وإيران، في حين كانت قد أُنشئت محطة مخابراتية للموساد في بغداد نفسها تحمل أسماء رمزية ثلاثة هي «ديكيل» و«أورين» و«بيرمان». أما في طهران فكانت المحطة الأكبر، وتحمل بدورها، أسماء رمزية ثلاثة هي «غولدمان» و«نوري» و«ألون». هذه الأسماء كانت تستخدم في الشِّفرة اللاسلكية بين بغداد وطهران وتل أبيب(٢٠).

وكان الإسرائيليون يستخدمون جبال شمال العراق للتنقل إلى إيران بمساعدة من الأكراد الذين بدأوا علاقات حميمة مع الإسرائيليين. وقامت الخلايا الإسرائيلية بنقل اليهود من عبادان وخورمشهر وديسفول وكرمنشاه إلى طهران أولاً، ثم من طريق البر إلى تركيا، ومنها إلى فلسطين، وأحياناً استخدام الطريق الجوي المباشر من طهران إلى فلسطين(٢١).

ولا بد من تأكيد بعض النقاط التي يحاول أغلب الباحثين اليهود إغفالها عمداً وهي:

(١) إن اليهود العراقيين لم يكونوا على استعداد للهجرة إلى فلسطين لدعم إسرائيل لأنهم كانوا يعيشون بشكل طبيعي دون اضطهاد أو تفريق عن العراقيين.

(٢) استعمل جهاز الموساد مبدأ الترهيب والترغيب في حث اليهود على الهجرة ولم يتردد في القيام بتفجير بعض القنابل قرب المناطق التي يعيش فيها اليهود مدّعياً أن السلطات العراقية هي التي تقوم بذلك لطردهم من العراق.

---

(٢٠) ذكرت جريدة الزمان العراقية تفاصيل عن عملية عزرا ونحميا التي تولاها شلومو هيلل كما يلي: «كانت شخصية هيلل الضعيفة ولون بشرته القاتمة يؤهلان لتقمّص شخصية رجل هندي يعمل في شركة الخطوط الجوية البريطانية»، وتضيف جريدة الزمان «وعلى هذه الهيئة دخل هيلل إلى العراق وشرع بالتنسيق مع كبار الطائفة لحثّ اليهود على مغادرة البلاد بالرغم من أن أغلب اليهود يرفضون هذه الفكرة كونهم يتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أبناء البلاد ولا يعانون أي اضطهاد... وبعد أن هيّأ هيلل جميع المستلزمات المطلوبة لذلك وإقناع معظم أبناء الطائفة بالعودة إلى «الوطن» وتعزيزه والإسهام في «بنائه» قام مع طيارين أمريكيين متقاعدين شاركا في الحرب العالمية الثانية لتولي المهمة، وفعلاً جرت رحلات النقل من مطار «الحبّانية»، غرب بغداد، أما الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الانتقال عبر تلك الرحلات فقد نُصحوا بالتوجه براً إلى إيران في معسكر انتقالي ثم نقلوا إلى فلسطين جواً. ويذكر هيلل أن عدد اليهود الذين نقلوا من العراق إلى فلسطين بلغ ١٢٥ ألفاً». انظر: «اليهود في العراق خلال حكم عبد الكريم قاسم،» الزمان (بغداد)، ١٠/ ٦/ ٢٠١٢، ومنتديات بلو، <http://rrawad.akbarmontada.com>.

(٢١) «اليهود في العراق خلال حكم عبد الكريم قاسم».

(٣) نسّقت السلطات اليهودية في إسرائيل مع الحكومة البريطانية، بحكم علاقاتهم مع بعض السياسيين العراقيين، لإصدار بعض القرارات المشجعة على هجرة اليهود لتبدو الأمور أن العراق لا يريد بقاءهم فيه.

(٤) بالرغم من كل ذلك، استطاع عدد كبير من يهود العراق التوجه إلى دول أوربية للعيش هناك رافضين التوجه إلى إسرائيل، بل حتى الذين ذهبوا في البداية إلى إسرائيل توجهوا لاحقاً إلى دول أخرى للعيش فيها[٢٢].

ب ـ اضمحلال الوجود اليهودي في العراق

ظن المتبقّون في العراق أن هذه العملية (عزرا ونحميا) ستسهم عند انتهائها في تهدئة النفوس وتقليل التوتر الذي ساد بين أبناء الطائفة. ولا توجد معطيات دقيقة حول عدد الذين بقوا في العراق إثر الهجرة الجماعية، حيث صدرت نشرات وتقديرات من شتى المصادر: قيل ١٢ ألفاً مثلاً ويقدر مائير بصري الذي يعدّ من وجهاء الطائفة (وتولى رئاستها بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٤) عدد من تبقى بـ ١٠ آلاف. وهناك من قدَّرهم بـ ٥ ـ ٦ آلاف. ويشير الدليل العراقي إلى أنه عقب إسقاط الجنسية ظل في العراق نحو ٥ آلاف معظمهم في العاصمة، ونحو ١٨٠ في البصرة، و٨٠ في الديوانية وقليل في العمارة. وخلافاً للوضع السائد سابقاً قبل الهجرة الجماعية، لم يقطن اليهود في أحياء منعزلة يهودية، بل قطنوا في الأحياء الراقية في بغداد. ويضيف مائير بصري أن بين أغلبية المتبقين عدد من كبار الموظفين السابقين وأصحاب الأملاك وكبار التجار وأصحاب الشركات والمشاريع الذين وضعوا شركاء مسلمين ومسيحيين. وأضاف أنه بقي كثير من الفقراء والمحتاجين الذين يأخذون معونة من الطائفة.

وينبع الانخفاض في عدد اليهود بعد زمن قصير من انتهاء عملية عزرا ونحميا، إلى إصدار جوازات سفر لليهود الراغبين في مغادرة العراق عبر الحدود المحددة، فاستغل معظم اليهود ذلك، إذ غادروا بجوازات قانونية ولم يعودوا. كذلك تم إلغاء الجنسية عن اليهود المسجونين الشيوعيين أو الصهاينة الذين كانوا رهن الاعتقال أو السجن بعد أن أمضوا مدة حكمهم. وقد تضمن هذا الصنف اليهود الذين تركوا العراق ولم يعودوا إليه في الموعد الذي حدده القانون أيضاً. وعاد وضع ٥ ـ ٦ آلاف يهودي الذين ظلوا في العراق إلى طبيعته، حيث أعيدت لهم ممتلكاتهم، وسُمح لهم بمزاولة أعمالهم وعادت

(٢٢) الزمان (بغداد)، ١٠/٦/٢٠١٢.

لهم مؤسساتهم الدينية والتعليمية، وسُمح لمن يرغب منهم بالحصول على جوازات سفر ومغادرة العراق متى أراد، فاستغل كثيرون هذا الأمر وراحوا يغادرون لزيارة إيران وأوروبا، وعاد بعضهم إلى العراق بعد سفرهم. وطبقاً لإحصاء أورده أحد الاستطلاعات بلغ عدد اليهود الذين هاجروا من العراق إلى إسرائيل عام ١٩٥٣ نحو ٤١٣٢ شخصاً. وبعد نحو شهر من إسقاط نظام الحكم الملكي ومجيء عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) تحسّنت أحوالهم وانتقلت مجموعة من السجناء السياسيين اليهود المتهمين بالشيوعية والصهيونية من العراق إلى إسرائيل، وقد أطلق مجلس الشورى سراحهم وسمح لهم بمغادرة العراق بعد أن تنازلوا عن جنسيتهم العراقية. في مقابل ذلك سمح لأكثر من ٤٥٠ يهودياً طردهم نوري السعيد بالعودة إلى العراق وفقاً للقانون الجديد الذي نشره عبد الكريم قاسم، إذ يحدد إعادة جنسية هؤلاء اليهود وممتلكاتهم[٢٣].

وتعَدُّ الأربع سنوات ونصف السنة من نظام حكم قاسم الأفضل التي عرفها اليهود بعد الهجرة الجماعية، إذ تمت إعادة الحقوق المدنية التي سُلبت منهم. وقد فتحت الجامعات الحكومية أبوابها أمام الطلبة اليهود، بعد أن أُوصدت في حقبة الحكم الملكي، وبات متاحاً قبول اليهود في جميع الكليات وفروع الدراسة التي تدرس فيها، وألغيت القيود التي تلزم اليهود الذين يرومون مغادرة العراق بالعودة إليه في غضون ستة أشهر وتمتع اليهود في هذه الحقبة بأمن نسبي وبازدهار اقتصادي[٢٤].

ووصلت إلى إسرائيل في آب/ أغسطس ١٩٥٨ مجموعة من السجناء اليهود المُطلَق سراحهم، كما أطلق سراح «يهودا تاجار» بعد وقت قصير، وهو اليهودي الذي حكم عليه بجريمة التجسس لمصلحة إسرائيل، وقبل إطلاقه قدَّم طلباً للقاء قاسم في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، وبعد أشهر أُطلق وطُرد إلى إسرائيل. وألغيت الفقرة الخامسة من القانون الرقم (١١) المنشور عام ١٩٥١، الذي أوجب فرض الهيمنة على ممتلكات اليهود الذين غادروا العراق وفقدوا جنسيتهم لعدم عودتهم في الوقت المحدد[٢٥].

واعترفت الحكومة بالظلم المقترف ضد اليهود بسبب إلزام هذه الفقرة وجاء في التوضيحات: «عانى اليهود العراقيون كثيراً من تقييد هذه الفقرة وبقائها على حالها مما

---

(٢٣) الزمان، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢.

(٢٤) الزمان، ١٠/ ٦/ ٢٠١٢.

(٢٥) الزمان، ١٠/ ٦/ ٢٠١٢ و٣/ ٧/ ٢٠١٢.

يعارض أهداف الثورة والدستور المؤقت التي تلزم المساواة لكل العراقيين في الحقوق والواجبات كما أنّ الجنسية تعد حقاً طبيعياً لكل مواطن».

وأشاع إلغاء القيود على بقاء اليهود خارج العراق، إلى جانب فتح الجامعات الحكومية أبوابها أمام الشباب اليهودي، الأمل والثقة في إمكان العيش الهادئ والمزدهر. وابتعد اليهود المتبقّون في العراق بعد الهجرة الجماعية عن السياسة، وكان المجال السياسي الوحيد الذي اهتموا به هو الصحافة وتميز نشاطهم هنا أيضاً بحذر شديد، واهتم ثلاثة صحفيين يهود بهذه المهنة وهم: مراد العماري، وسليم البصون، ونعيم طويق؛ وكان الأخير حلقة وصل بين نائب الزعيم وصفي طاهر المقرب إلى قاسم وكامل الجادرجي. وكان طويق ناشطاً جداً في كتابة المقالات الصحفية للحزب الوطني الديمقراطي الذي انضم إليه عام ١٩٤٦ (ولم تتوقف علاقاته مع الجادرجي عندما أغلقت صحيفة **الأهالي** بعد إطاحة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣) وواصل تقديم مساعداته بكتابة تصريحاته واحتجاجاته ضد سياسة نظام الحكم في حقبة عبد السلام عارف دون ذكر اسمه. وأسهم سليم البصّون وهو أيضاً من المنتسبين إلى الحزب الوطني الديمقراطي عند تشكيله عام ١٩٦٣، في دفع الأهداف التي نادى بها الحزب إلى الأمام بالكتابة والتحرير، وعُيّن البصون في زمن نظام قاسم رئيس تحرير الصحيفتين الناطقتين باسم قاسم نفسه وهما صحيفة **الرأي** للشاعر محمد مهدي الجواهري وصحيفة **الجماهير**[٢٦].

ويورد باخور كورجي الذي بقي في العراق حتى مستهل السبعينيات وصفاً مفصلاً عن الحياة الاجتماعية وشكل قضاء الأوقات للطبقة الميسورة من يهود العراق. ويقول مائير بصري «إن السلطات اعتادت في تلك الحقبة تقديم دعوة لرجال أعمال وشخصيات بارزة من اليهود للمشاركة في استقبالات رسمية يحضرها قاسم شخصياً، ولم يكن هذا جديداً؛ إذ كان ذلك يجري في الحقبة الملكية، والتغيير كان بأن تلك الأنشطة تظهر في الصحافة المحلية ووسائل الاتصال. وردّ اليهود على معاملة قاسم الإيجابية لهم بالاعتراف بالجميل، وكثّف الحاخام ساسون خضوري، رئيس الطائفة، زياراته لرؤساء السلطة ولقاسم نفسه، بل أقام الصلوات لسلامة الزعيم عند محاولة اغتياله وأهداه تميمة بالعبرية فيها تهنئة وتمنيات بالشفاء العاجل.

(٢٦) الزمان، ٣/ ٧/ ٢٠١٢.

وخيَّمت مصادرة المقبرة اليهودية القديمة من لدن السلطات على الحقبة المشرقة في حياة اليهود إبان نظام قاسم، إذ امتدت المقبرة على منطقة واسعة داخل المدينة، وأراد قاسم أن يشيد في بغداد برجاً مماثلاً لبرج القاهرة، وقد قرر الخبراء الروس أن المكان المناسب لإقامته هو المقبرة اليهودية ودعا قاسم الحاخام ساسون خضوري في عام ١٩٦١ وأمره بإخلاء المقبرة ونقل الرُّفات إلى المقبرة الجديدة التي منحت للطائفة منذ عام ١٩٤٥ ولم تُستعمل، واضطر اليهود إلى نقل الرفات على عجل ليتمكنوا من تسليمها قبل ١٤ تموز/يوليو من السنة نفسها ولم ينفذ برنامج قاسم وبقيت أرض المقبرة فارغة.

وفي إثر مقتل قاسم وتسلُّم عبد السلام عارف مقاليد الحكم في العراق (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)، ساء وضع اليهود مجدداً ومُنعوا من مغادرة البلاد، وفُرضت الكثير من القيود على مشاريعهم الاقتصادية. واتخذت السلطات العراقية إجراءات حكومية ضد اليهود، كان أبرزها إلغاء الجوازات العائدة لليهود وعدم إعطاء جوازات جديدة لهم.

وكانت أبواب المغادرة القانونية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ مغلقة أمام اليهود، ولكن وبعد انتهاء عملية «عزرا ونحميا» قلّلت السلطات العراقية بعض الشيء من ضغطها على الطائفة اليهودية، فرفعت بعض القيود واستطاع اليهود العمل وإدارة أشغالهم وممتلكاتهم. كذلك سُمح لهم بمغادرة العراق بشرط العودة إليه خلال ستة أشهر. وتلقت ممثليات العراق الدبلوماسية تعليمات للاهتمام بشؤون اليهود الذين أقاموا خارج العراق وتجديد جوازات سفرهم، كما أنه مُنع قبول اليهود في مؤسسات التعليم الرسمية التي كانت تحت سيطرة وزارة التعليم العراقية، ذلك المنع الذي كان قائماً منذ عام ١٩٤٨ وبقي نافذ المفعول. وكان تعليل السلطات لذلك المنع كما جاء في حديث مائير بصري «كي لا يؤهل العراق العربي مثقفين من أجل إسرائيل»، وظل هذا المنع حتى إسقاط النظام الملكي في تموز/يوليو ١٩٥٨.

وبعد وقتٍ قصير على حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ (عندما لم يكن قد تبقى في العراق غير ثلاثة آلاف يهودي) سُجن العشرات من التجار اليهود بحجة تهريب الأموال إلى خارج البلاد. وفي الرابع من آذار/مارس ١٩٦٨، أُقرَّ قانونٌ نصَّ على أن تحويل أو بيع ممتلكات أي يهودي لا ينبغي أن يتم إدخاله في سجلّ الأراضي. ونصَّ أكثر من ذلك على أن أي مبلغٍ مستحقٍ ليهودي من معاشٍ أو تجارةٍ ينبغي أن يتم إيداعه في حسابٍ

مصرفي، ولا يمكن لصاحبه أن يسحب منه إلا مئة دينار (أي ما يعادل ٢٨٠ دولاراً أمريكياً) كل شهر.

وطبقاً لنشرة *Jewish Chronicle* الإلكترونية فإن «الاضطهاد بلغ ذروته نهاية عام ١٩٦٨ عندما تم سجن عشرات اليهود إثر اكتشاف حلقة تجسس «وجرى إعدام تسعة عشر منهم في الساحات العامة لمدينة بغداد»[٢٧].

وفي الوقت عينه، نقلت الأنباء أنه تم إعدام تسعة يهود وخمسة من غير اليهود، شنقاً في بغداد والبصرة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩. وكان أعضاء محكمة الثورة الأربعة قد أدانوا هؤلاء مع اثنين آخرين بتهمة التجسس، وخُفض الحكم بحق أحد المدانين الآخرين ويدعى صادق جعفر الهادي ليصبح حبساً مؤبداً بسبب المساعدة التي قدمها وأدت إلى «الكشف عن شبكة التجسس»[٢٨].

وكانت المحاكمات قد ابتدأت في الرابع من الشهر نفسه، بعد أن جرى اعتقال أكثر من مئة شخص، اتُّهموا بأن لهم ضلعاً في شبكة التجسس التي تعمل لمصلحة إسرائيل، عقب تسرّب تقارير من بغداد (منذ الصيف الفائت) تقول إن سفينة روسية اعترضت، أثناء زيارة كانت تقوم بها في البصرة عدداً من إشارات الإرسال «غير الطبيعية» فقامت بتحذير السلطات العراقية[٢٩].

واستجابة للضغوط الدولية، سمحت الحكومة العراقية بهجرة معظم من تبقى من اليهود عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٩١ أشار تقرير جيروزاليم بوست أن ٧٥ يهودياً فرّوا من العراق ما بين عامي ١٩٨٦ ـ ١٩٩١، وفضّل معظمهم الانتقال إلى هولندا أو إنكلترا، ونحو ٢٠ يهودياً فقط هاجروا إلى إسرائيل[٣٠].

وإبان عهد الرئيس صدام حسين «تعرضت الجالية اليهودية لأعمال تنكيل متواصلة في فترات معينة، إذ خضع أفرادها لمراقبة دائمة وصارمة ولم تسمح لهم السلطات العراقية بلقاء يهود أو بالذهاب إلى الكنس دون مرافقة مندوب عن النظام. وصادرت

(٢٧) Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), pp. 36-37.

(٢٨) Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (New York: Faber and Faber, 1980), p. 128.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣٠) Mitchell Bard, «The Jews of Iraq,» Jewish Virtual Library (2013), <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/iraqijews.html>.

السلطات أيضاً معدّات وأملاكاً يهودية، من بينها مدرسة يهودية وأرشيف يهودي كبير تابع للجالية تم تحويله إلى مبنى تابع للنظام العراقي(٣١).

ولخّص حاخامون أوضاع يهود العراق في أوائل تسعينيات القرن العشرين بالقول إن «الحياة ما زالت صعبة. ليس لأنهم يضطهدوننا، وإنما لأننا بعيدون عن أي مصدر يقوي من يهوديتنا». واستنتج المراسل من ذلك أن يهود العراق لا ينوون البقاء إلى الأبد في هذه الدولة. لقد تحولوا إلى طائفة أسرية تضم نحو ٣٠٠ فرد(٣٢).

٢ ـ هجرة يهود سورية

كانت هجرة يهود سورية تتّجِهُ على نحو رئيسي إلى فلسطين ولبنان ابتداءً من الحرب العالمية الأولى. وكانت مغادرتهم لكلٍ من حلب ودمشق في الأساس بسبب الانهيار الاقتصادي الذي كانت تعانيه المدينتان عقب افتتاح قناة السويس. ولاحقاً، وبالأخص في عشرينيات القرن العشرين، هرب ثلاثة آلاف يهودي من بيوتهم في غضون بضعة أيام، بسبب تدهور الأوضاع السياسية في سورية، نتيجةً للثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، والهجمات التي استهدفت يهود دمشق. وفي نيسان/ أبريل من عام ١٩٢٦ لم يتبقَّ في دمشق غير ٦٦٣٥ يهودياً(٣٣).

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين تزايد الطلب على وثائق الهجرة إلى فلسطين من جراء الخروج على نطاق واسع من ألمانيا. وحدثت خلال تلك الحقبة حالات هروب جماعية إلى فلسطين. في حين شهدت الأربعينيات بدايات الهجرة اليهودية غير الشرعية من سورية، وقُدرت أعداد المهاجرين ببضع مئات. وما إن حصلت سورية على استقلالها عام ١٩٤٥ حتى أخذت تضع العراقيل في وجه الراغبين بالحصول على جوازات سفر للذهاب إلى فلسطين، إلى أن تم، في آخر المطاف، حرمانهم من الحصول عليها كليةً. وعندما أخذ اليهود يتسللون بأعداد كبيرة عبر الحدود إلى فلسطين صدرت الأوامر بإطلاق النار على كل من يحاول اجتياز الحدود من دون إذن رسمي. وفي عام ١٩٤٦ منعت السلطات في دمشق صحيفة يهودية كانت تصدر آنذاك في بيروت

(٣١) Edwin Black, «Jews in Islamic Countries: The Sudden end of Iraqi Jewry,» Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/iraqblack.html>.

(٣٢) ميلتون فيورست، «اليهود في الدول العربية،» المعرفة (القاهرة) (آب/ أغسطس ١٩٩١)، ص ٢٧، نقلاً عن: معاريف، ٩/ ٤/ ١٩٩٠.

(٣٣) Walter P. Zenner, *A Global Community: The Jews From Aleppo, Syria* (Detroit: Waves State University Press, 2000), p. 78.

من الدخول إلى سورية. وتم عام ١٩٤٨ صرف عدد من اليهود الذين كانوا يعملون كموظفين في بعض دوائر الدولة المدنية، لذا عمد الآلاف منهم إلى الهرب إلى لبنان أو فلسطين. وقد تم القبض على العديد ممّن كانوا يحاولون الفرار وحكم عليهم بمدد حبس متفاوتة. كما قتل بعضهم على أيدي مهرِّبيهم. ورغم ذلك كله تواصل الفرار، ونجح العديدون في الوصول إلى فلسطين[٣٤].

وأصدر الحاخام موشيه ناحوم من أبناء الطائفة اليهودية في الجزيرة بياناً، ادعى الصهاينة أنه صيغ تحت الإكراه، يحتج فيه على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأنه تم إجبار يهود سورية في تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٤٥ على المشاركة في تظاهرة ضد وعد بلفور، والطلب من أصحاب الدكاكين اليهود أن يغلقوا محالّهم تضامناً مع العرب[٣٥]. ويقدر أنه وصل إلى فلسطين بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٧ ما مجموعه ٤٨١١ يهودياً من سورية ولبنان. وأدت حوادث الشغب في حلب عام ١٩٤٧ إلى نزوح الكثير من اليهود الحلبيين إلى لبنان.

وأدّت وسائل الإعلام الغربية الموالية لإسرائيل دوراً مهماً في الإيحاء بوجود مسألة يهودية في سورية، بالتزامن مع عقد مؤتمرات حول «معاناة» يهود سورية؛ مثل المؤتمر الذي عُقد عام ١٩٧١ وأشرف على تنظيمه «المؤتمر الدولي لتحرير يهود الشرق الأوسط» برعاية «آلان بوهر» (Alain Poher) زعيم مجلس الشيوخ الفرنسي. بالمقابل، دحض صحفيون غربيون المزاعم الصهيونية، وفي رسالة بعث بها كليفورد ج. هولاند معلقاً على مقال للحاخام «و. غونثر بلاوت» (W. Gunther Plaut) رئيس المؤتمر اليهودي الكندي بعنوان «الحالة الحزينة ليهود سورية»، عبّر فيها الكاتب عن دهشته من المغالطات التي احتواها مقال الحاخام. وكتب هولاند يقول إنه عندما كان في دمشق عام ١٩٧٠ في جولة لتفقد أحوال العرب الفلسطينيين اللاجئين الذين، كما أشار، حذف الحاخام بلاوت أي ذكر لهم، أجرى تحقيقاً عن أوضاع اليهود السوريين ووجد أن اليهود «ينكرون وجود أي تدخل في شؤون عبادتهم أو تعليمهم كما ادعى بلاوت»، رغم أنهم اشتكوا من مضايقات كلامية من المواطنين العاديين عندما جرت محاكمة الجواسيس الإسرائيليين الذين تم الكشف عنهم، وأضاف: أما في ما يتعلق بالحديث عن التضييقات في مجال المهن، فأقول: «هنالك اثنا عشر أستاذاً يهودياً في كلية الطب في

(٣٤) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 48.
(٣٥) Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World*, p. 175.

جامعة دمشق، وتسعة في كلية الصيدلة، واثنان في التجارة، وواحد في الزراعة وواحد في قسم الأدب الإنكليزي، وآخر في كلية الهندسة، واثنان في قسم الأدب الفرنسي. وعندما كنت هناك كان هنالك أربعة أطباء متدربين، وأربعة محامين متدربين في دمشق، في حين أن الكثيرين من اليهود هم تجار ولهم محلات تجارية، ومكاتب وبيوت سكن في المدينة، رغم أنهم يميلون للعيش قريباً من مدارسهم وكنسهم»[٣٦].

وفي تعليقه على البيان القائل بأن الحكومة الكندية لم تكن عارفة «بحالة هذه المجموعة الصغيرة من الناس الموجودة في أراضٍ قصيّة عنها»، أضاف هولاند: «يبدو أنها غير عارفة كلية، بل وإلى حد ما غير مكترثة بمعرفة حالة مليوني لاجئ عربي فلسطيني وبالشروط اللاإنسانية القائمة هذه الأيام في قطاع غزة المحتل، حيث يجري اعتقال جماعي وترحيل للسكان إلى خيم داخل سيناء».

وفي حزيران/ يونيو ١٩٧٢ عقدت الطائفة اليهودية في سورية مؤتمراً صحفياً وأصدرت بياناً قالت فيه: إن المسؤولين الإسرائيليين أصدروا مؤخراً بيانات كاذبة عن «الظروف السيئة» التي يعيشون في ظلها، وهم كسوريين، يعتبرون مثل تلك الأفعال تدخلاً غير مقبول في شؤونهم الخاصة، وهو سلوك يرفضونه تماماً، ويستنكرونه بكل ما أوتوا من قوة[٣٧].

وعلى سبيل المثال، فإن الادعاء بأن «لا تشغيل لليهود هو ادعاء مناف تماماً للحقيقة. ذلك أن أكبر متجر في دمشق وهو «المخزن الكبير» الذي يبيع أفخر أنواع الملابس الجاهزة، والعطورات الفرنسية، والبضائع الجلدية والحريرية الإيطالية يملكه يهوديان هما: «يوسف جاجاتي» و«جاك قطاش» (Katach). وبالرغم من أن هذين الرجلين ومعهما السيد طوطح لم يتقدموا بأي شكوى تخص أوضاعهم، فإن الانطباع الذي تكوّن لديَّ هو أنهم يخضعون لمقدار معيَّن من المراقبة، وهذا هو حال جميع السوريين في تلك الأوقات، وهذا هو أسوأ ما يتعرضون له من عجز، والزيارات اللاحقة لسورية أوصلت انطباعات أكثر إبهاجاً عندما صودفت جماعات من اليهود في المقاهي وحفلات الديسكو والمتجعات الجبلية كبلودان»[٣٨]. وكانت نشاطات إيلي كوهين[٣٩]

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٣٩) أحد أشهر الجواسيس الإسرائيليين هو إيلي كوهين، وهو من مواليد مصر، رغم أن عائلته أتت من سورية، وكانت تعيش منذ أجيال طويلة في مدينة حلب. =

التجسسية، مضافاً إليها الغضب العارم الذي أعقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانا سببين رئيسيين وراء تصميم السوريين على عدم السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

إن المثير للدهشة أنه لم تُجْرَ ولا محاولة واحدة في الغرب لمقارنة الموقف السوري بموقف بريطانيا، مثلاً خلال الحرب العالمية الثانية عندما تم منع سفر أي مواطن خارج البلاد، ناهيك بالسفر أو الإقامة في بلد يحتله الأعداء. إن الهجرة غير المشروعة من أي بلد تنطوي دوماً على مخاطر كبيرة. فعام ١٩٥٠ تم تهريب ثلاثين يهودياً سورياً من سورية من خلال عصابة من البحارة العرب وعدوهم أن يأخذوهم إلى إسرائيل. وفي منتصف الطريق بين بيروت وحيفا سلبوا ما معهم من أشياء قيمة،

= كان أحد أكبر وأخصب التأثيرات في إيلي كوهين في ما يتعلق بـ «الصراع اليهودي في فلسطين» اغتيال اللورد «موي» (Moyne) في القاهرة عام ١٩٤٤ على أيدي عضوين من عصابة شتيرن هما: إيلياهو بن زوري وإيلياهو حكيم وقيل إن كوهين قد أخذ يماهي نفسه مع هذين، اللذين يحملان اسمه الأول: إلياهو.

عام ١٩٥٢ جرى اعتقاله بسبب «أنشطة صهيونية متطرفة». ولكن تمّ إطلاق سراحه بعد استجواب مضنٍ. بعد وصوله إلى إسرائيل عام ١٩٥٧ تلقى تدريباً على أعمال الجاسوسية، وأثناء تدريبه مُنح جواز سفر فرنسياً باسم «مارسيل كووين» (Marcel Cowen). وقيل لكوهين بأنه سيجري إرساله إلى سورية تحت اسم كامل أمين ثابت. وتلقى تعليماً يخص التعاليم والممارسات الإسلامية. وبنهاية عام ١٩٦٠ تقرر إرساله إلى بيونس أيرس، حيث سيؤدي هناك دور ثري سوري مقيم في تلك المدينة. ولفقت له «سيرة حياة»، وأعطي ألبوماً يحتوي على صورة مزورة لما يفترض أنهم أقرباؤه تم تركيبها على خلفية مشاهد من بيونس أيريس. وفي دمشق شرع كوهين في إقامة اتصالات، وأسهم كرمه وحسن ضيافته في توسيع دائرة الأصدقاء من حوله، بحيث إنه وفي فترة قصيرة نسبياً أصبح صديقاً مقرباً من قادة سياسيين وعسكريين، تشجعوا لمناقشة مشكلات سورية معه، بسبب تظاهره بوطنية عميقة وعزم أكيد على مساعدة بلاده بكل ما أوتي من إمكانات. كان يبعث برسائله بانتظام إلى إسرائيل وكان ينظر إلى المعلومات التي يرسلها على أنها معلومات ذات قيمة عالية. فقد تحدث عن أوامر العمليات، وقرارات الحكومة وخطط التسليح وقدّم معلومات تفصيلية عن مواقع حساسة، وعن مجمل تحرّكات الجيش السوري، وتواريخ تسلّم طلبيات الأسلحة، وفعالية المعدات وإمكاناتها العملياتية.

وكان إرسال المعلومات يجري عبر الطرق المتوافرة، والتي جرى الإفادة منها حتى منتهاها. وعندما كان يقيم حفلات في منزله كان يختار الفتيات المناسبات، من دون أن يثير شبهاتهن، ويتمكن من إقناعهن بجمع أي معلومات ذات قيمة. وعندما تبلغ الحفلات أوجها كان يلتقط العديد من الصور، التي اعتقد بأنها ستساعده كمادة ابتزاز.

وفي إحدى الليالي تلقّى كوهين رسالة عاجلة من إسرائيل تطلب منه أن يبذل كل جهد ممكن لتحديد مكان المجرم النازي «فرانز رايديماشر» (Fran Z. Raedemacher)، الذي كان يختبئ في سورية متخذاً لنفسه اسم «جون روزالي» (John Roasalie)، وبعث كوهين يسأل: ما الذي عليه أن يفعله بالرجل عندما يعثر عليه، فجاءه الجواب أن «يجد طريقة للتخلص منه». وهكذا دفع كوهين لرجل يدعى شبرنجر ألف دولار «لإزاحته عن الطريق». واعداً بأنه في المقابل سيغض الطرف عن الصفقات المشبوهة التي يعقدها شبرنجر في سورية.

وباستثناء الزيارات، التي قام بها من حين إلى آخر إلى إسرائيل، والتي كانت تتمّ عبر بلد ثالث، فقد أمضى كوهين في سورية ثلاث سنوات، منذ أن وصل إلى دمشق في ١٠ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٦٢ إلى أن تمّ كشف هويته، في الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، وكان لحظتها قد فرغ لتوه من إرسال رسالة إلى إسرائيل. انظر: Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World,* pp. 207-227.

ثم قتلوهم وألقوا بجثثهم في الماء. وعام ١٩٧٤ تعرض السوريون لإحراج كبير عندما وقع حادث مماثل: إذ أعلنت الإذاعة السورية من دمشق أن أربع شابات يهوديات، كن يحملن معهن كميات كبيرة من النقود، ويحاولن الوصول إلى إسرائيل عبر لبنان، قد تم قتلهن على أيدي عصابة من المهربين. وكان بعض أفراد تلك العصابة يهوداً وبعضهم مسلمين. وفي مسعى لجعل الأمر يبدو كما لو أن السلطات السورية هي المسؤولة عن قتل الشابات أعلنت الإذاعة الإسرائيلية أن الشابات «جرى تعذيبهن أولاً ثم قتلهن، وأن جثثهن تُركت ملقاة في أحد شوارع دمشق»(٤٠).

وإن جميع الصحفيين، ممّن ذهبوا إلى سورية ودرسوا أوضاع اليهود هناك قدَّموا معلومات تتناقض كلية مع الادعـاءات القائمة على شواهد تقدمها مصادر مجهولة الهوية. وقد كانت تقارير الصحفيين تلك، دوماً، موضع هجوم حاد، وهكذا يمكن للمرء أن يعثر على تقرير أعدته منظمة صهيونية بعنوان «مجلة أمريكية تشوِّه الصورة عن حالة يهود سورية»، وفيه يشرح كاتب المقال أن المؤتمر اليهودي الأمريكي قدم احتجاجات إلى محرر مجلة ناشيونال جيوغرافيك حول مقال نشر في عدد المجلة الصادر في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ ويصف «رفض المحرر تصحيح الانطباع الخاطئ، والذي يتكون لدى كل من يقرأ التحقيق الذي نشرته المجلة عن أوضاع اليهود السوريين». وقيل إن مقال المجلة ينقل فكرة مفادها أن اليهود يعيشون، تقريباً حياة عادية، رغم أنهم يعانون من حين لآخر بعض الإزعاجات، التي غالباً ما تتسبب بها أفعال الجيش الإسرائيلي في الشرق الأوسط. وتقر المجلة أن اليهود السوريين ليسوا أحراراً في الهجرة من البلاد، إلا أنهم يعيشون كما يعيش أي مواطن سوري آخر(٤١).

وبالرغم من جميع الالتماسات التي تقدم بها يهود سورية لوقف الحملة إلا أنها تواصلت، دونما توقف. فعلى سبيل المثال، وصف تقرير نشر في *Jewish Chronicle* زيارة إلى دمشق قام بها «بنيامين آسا» (Benjamin Assa)، وهو ابن الحاخام الأكبر لمدينة دمشق يتسحاق آسا، والمعروف أيضاً بالحاخام زكي منغا. وصف آسا (الذي كان غادر سورية عام ١٩٤٨ واستوطن في مكسيكو، حيث يعمل هناك كرجل أعمال)، كيف تناول «السيدر» (Seder) [وهي وجبة عيد الفصح اليهودي] مع والديه وأفراد عائلته الآخرين، مثلهم في ذلك مثل بقية أفراد الجالية اليهودية في دمشق، وقال إن «المصة»

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(Matzot) [خبز مصنوع بدون خميرة «ليس مخمراً» يكون رقيق جداً ويقرش] وغيره من أطعمة الفصح ومستلزماته متوافرة بحرية[٤٢].

وكثيراً ما تلتمس المنظمات الصهيونية من الجماعات الدينية طالبة منها أن تتدخل لمصلحة يهود سورية، أو تطلب إقامة صلوات من أجلهم. وقد وافقت الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة على اقتراح مماثل، بأن تقيم صلوات من أجل اليهود السوريين في الكنائس الكاثوليكية الأمريكية. وألمح روبرت سوان (أحد أعضاء «جمعية التعاون الأوروبي لجمعيات الصداقة مع العالم العربي» (EURABIA)) وهو رجل إنكليزي، وكاثوليكي، ألمح إلى أن إقامة صلوات خاصة من أجل يهود سورية «قد تكون عملاً طائشاً بذات القدر الذي تبدو فيه منطلقة عن نية حسنة»، وأشار إلى تقارير تقول إن «اليهود السوريين لا يرغبون في أن يتم عزلهم عن السكان السوريين الآخرين»، وأضاف: «إن قرار الأساقفة الكاثوليك بالدعوة لإقامة صلوات خاصة من أجل يهود سورية ستتم على نحو محتم المباينة بينه وبين انعدام وجود أية حملة لصالح الجالية العربية المسيحية في فلسطين»[٤٣].

وكشفت صحيفة إسرائيل اليوم تحت عنوان «سبيل الفرار» الطرق والأساليب التي لجأ إليها اليهود السوريون للهجرة إلى إسرائيل عبر لبنان. وأشارت إلى أن هذه الأحداث جرت في العام ١٩٧٢ حينما كان اليهود السوريون يتمركزون في كل من دمشق وحلب. وأن مئات من الشبان اليهود في سورية «الذين تربوا كيهود صهاينة مع حليب أمهاتهم»، كانوا يبحثون عن سبل للوصول إلى «أرض الميعاد». وكان المنفذ الأسلم هو الهروب إلى لبنان حيث «سرت الإشاعات في صفوف الشبان اليهود في حلب بأن من يصل إلى بيروت، ينال عوناً خاصاً من أجل الوصول إلى إسرائيل. وتعززت الإشاعة في كل مرة كان يختفي فيها عدد من الشبان فجأة. وبحسب الصحيفة فإنه طوال ثمانية شهور، من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ إلى نيسان/ أبريل ١٩٧٣ نفذ الموساد وسلاح البحرية الإسرائيلية أكثر من عشرين عملية سرية لتهجير شبان يهود من سورية، من طريق بيروت. وحسب جهات في سلاح البحرية فإن كل عملية كانت تشمل ما بين خمسة إلى ثلاثين مهاجراً.

وأشارت الصحيفة إلى أن اثنين من قادة الموساد السابقين، اسحق حوفي وناحوم أدموني، أبلغاها أنهما لا يعلمان شيئاً عن هذه العمليات. كما أن جهات عسكرية عدة

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

زعمت أنه ليس هناك أي تسجيل لعمليات هجرة يهود سوريين في تلك الفترة. كما أن المؤرخين العسكريين فوجئوا عند الاستفسار منهم عن هذه العمليات.

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر يوم الاثنين ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٥ تفاصيل حول عملية «سميخا» السرية التي نفذتها وحدة الكوماندوس التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي وتم من خلالها تهريب عدد من المواطنين السوريين اليهود إلى إسرائيل.

وبدا التقرير على شكل مذكرات ذاتية كوّن كاتبه الصحفي غادي سوكينيك، الذي يقدم النشرة الإخبارية المركزية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، كان في الماضي أحد عناصر الكوماندوس البحري. وقال سوكينيك إنه تم اتخاذ القرار بتنفيذ عملية «سميخا» في العام ١٩٧٠ بعد أن صادقت رئيسة الوزراء الإسرائيلية في حينه غولدا مائير على العملية وأوكلت مهمة تنفيذها على عاتق جهاز الموساد الإسرائيلي. واستعان الموساد لتنفيذ هذه العمليات بعناصر من وحدة الكوماندوس البحري الإسرائيلي الذين تسللوا عبر شاطئ اللاذقية إلى سورية وصولاً إلى قلب العاصمة دمشق.

وادعى الكاتب أن السبب الذي دفع إسرائيل إلى تنفيذ عملية نقل اليهود من سورية إليها كان «معلومات حول جهود اليهود بالهرب من سورية على الرغم من المصاعب والمخاطر الكامنة في ذلك: فتيات (يهوديات) غادرن سورية مستعينات بمهربين وحاولن عبور الحدود إلى لبنان، وقد تم ضبط بعضهن، وأحياناً تم إطلاق النار عليهن وأحيانا تم تعذيبهن»[٤٤]. وقال إن عناصر الكوماندوس البحري الإسرائيلي أطلقوا على أنفسهم اسم «كوزا نوسترا» وكانوا جميعاً من مواليد البلدان الأوروبية ويتحدثون لغات أجنبية، وخصوصاً الفرنسية. وإن عمليات نقل اليهود من سورية ولبنان إلى إسرائيل استمرت على مدار سنوات عديدة في السبعينيات من القرن الماضي[٤٥].

وفي ثمانينات القرن العشرين، لم تحدث متغيرات على أعداد وأحوال يهود سورية، عدا بعض الضغوط التي مارستها بعض الجهات الغربية واللجان اليهودية الغربية على الحكومة السورية متذرعة بالأحوال الاجتماعية والإنسانية ليهود سورية، من مثال اللجنة الدولية لإنقاذ يهود البلاد العربية التي ترأسها «ألن بوهير» رئيس مجلس الشيوخ

---

(٤٤) حلمي موسى، «للمرة الأولى في إسرائيل: أسرار تهجير الموساد لليهود السوريين عبر لبنان،» السفير، ٢٢/ ٤/ ٢٠١٠.

(٤٥) الأخبار (بيروت)، ٢٢/ ٤/ ٢٠١٠.

الفرنسي. ففي عام ١٩٧٧، تمحور عمل تلك الجهات حول الطلب من الرئيس السوري حافظ الأسد بالسماح بنقل ١٣ فتاة يهودية من سورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الزواج. وقد سمح لـ ١٤ فتاة يهودية بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عادت منهن ٦ فتيات إلى سورية(٤٦).

أما في السنوات الأولى من التسعينيات، عقب المتغيرات الإقليمية والعالمية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالصراع العربي ـ الصهيوني، مثل انعقاد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، حدثت بعض المتغيرات على أوضاع يهود سورية، فقد أصدرت الحكومة السورية في ٢٢/ ٤/ ١٩٩٢ قراراً يقضي بالسماح لليهود بالسفر إلى الخارج عدا الكيان الصهيوني. عقب ذلك القرار غادر سورية ٢٦٠٠ يهودي توجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، عاد منهم إلى سورية في ما بعد ١٦٠ يهودياً(٤٧).

يراوح العدد الإجمالي ليهود سورية في العالم ما بين ١٧٥ ألف نسمة و٢٠٠ ألف نسمة، منهم ١٥٠ ألف نسمة في إسرائيل، وهناك يهود من أصل سوري في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبنما، ويتحدثون العبرية والعربية والفرنسية والإنكليزية، ويوجد أكبر تجمع ليهود سورية حالياً في بروكلين في نيويورك(٤٨).

٣ ـ هجرة يهود لبنان

كان لبنان البلد العربي الوحيد الذي زاد عدد اليهود فيه بعد عام ١٩٤٨، على الرغم من أنهم كانوا ينطلقون منه إلى إسرائيل أو إلى أوروبا وأمريكا، بسبب الهجرة من سورية إلى لبنان التي أخذت في التناقص بدءاً من عام ١٩٥٨. وبدأت هجرة يهود لبنان عام ١٩٥٨ عند اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، فكثيرون هاجروا إلى الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل(٤٩).

وعقب حرب عام ١٩٦٧ مباشرةً استؤنفت الهجرة من لبنان، وفي عام ١٩٧٢ لم يكن قد تبقى منهم غير ألف يهودي، عاش معظمهم في بيروت. أما الجالية الصغيرة التي

---

(٤٦) النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية الصادرة عن مؤسسة الأرض في دمشق، ٩/ ٨/ ١٩٨٣.

(٤٧) المجلة (لندن)، العدد ٦٩٧ (٢٠ ـ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٣).

(٤٨) <http//www.justiceforjews.com/Syria.html>.

(٤٩) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 78.

كانت موجودةً في طرابلس فقد انتهى وجودها من المدينة قبل عام ١٩٤٧، ولم يتبق من اليهود الذين كانوا يعيشون في صيدا إلا ٥٠ يهودياً. ولا وجود لجالياتٍ أخرى في المدن اللبنانية الأخرى رغم وجود كُنس في زحلة وبحمدون وعاليه، وكانت تلك الكُنس قد أقيمت في ما مضى لراحة المصطافين من اليهود[٥٠].

كان عام ١٩٧٥ الاختبار الأسوأ بالنسبة إلى يهود لبنان حيث اندلعت حرب أهلية طائفية ومذهبية عنيفة، وقتل قرابة ٢٠٠ يهودي خلال المذابح التي شهدها لبنان، وهو ما سبب هجرة أغلب من تبقى من التجمع اليهودي. ورغم قلة عدد يهود لبنان إلا أن إسرائيل ادّعت أن اليهود تأثروا سلباً بالحرب الأهلية اللبنانية، إذ ذكرت صحيفة إسرائيلية، أن الحكومة الإسرائيلية دعت الأمم المتحدة إلى القيام بعمل فوري من أجل منع اختطاف اليهود وقتلهم في لبنان، وقال بنيامين نتنياهو، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة آنذاك ـ وزعيم الليكود ـ في رسالة له وجهها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة: «إن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحق معاقبة مسؤولين عن هذه الجرائم»[٥١].

٤ ـ هجرة يهود الكويت

تحدث العجيري[٥٢] عن أسباب مغادرة اليهود الكويت فقال: «لأنهم شعروا بأن أهل الكويت ينظرون لهم نظرة ظلم، وأنهم احتلوا فلسطين فكرهوهم، وهم جبناء فخافوا، وكان الناس ينظرون لهم أيضاً نظرة سياسية بعد أن كانت اقتصادية، وردود الأفعال عليهم كانت قوية، وبعض أهل الكويت لا يتعاملون معهم لا للحسد بل لئلا يكون اليهودي أفضل منه في البيع والشراء، أما تمني زوال نعمته فذاك هو الحسد، لأن اليهود في تلك الفترة أخذوا أغلب الوكالات. وكان بعضهم يبيع الخمر والبعض الآخر يصنعه، وغادروا الكويت على فترات ومن دون ان يضطهدهم أحد، وأخذوا كل أموالهم، وباعوا ممتلكاتهم بالعدِّ والتمام»[٥٣].

وقال الحاج محمد جعفر بهبهاني، الذي عمل في البنك البريطاني للشرق الأوسط منذ بداية الأربعينيات، عن اليهود: «آخر يهودي خرج من الكويت وهو من المشهورين

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٥١) عل همشمار، ٦/٣/١٩٨٦.

(٥٢) صالح محمد صالح عبد العزيز العجيري (من مواليد ٢٠/٦/١٩٢١). انظر: <http://www.alaujairy.com>.

(٥٣) <http://www.boshretkhair.com>، نقلاً عن: جاسم عباس، «يهود الكويت،» القبس (الكويت)، ٢٩/١/١٩٨٥.

كان أنور مناشي كوهين وكان يعمل مع حمد الحميضي في الصرافة وبيع الذهب... لهم كنيس للعبادة قرب بيت «أمين سنجر» بالقرب من براحة «مبارك»»[٥٤].

وحسب جميع الروايات لم يبق لليهود أثر في الكويت بعد عام ١٩٤٨. وتفيد إحدى الروايات أن يهود الكويت قرروا الرحيل بمحض إرادتهم وكان قرارهم هذا متزامناً مع الدعوة إلى قيام الكيان الصهيوني، أي أنهم تنازلوا عن مواطنتهم وقرروا اختيار جنسية أخرى. ولم يذكر التاريخ، ولا حتى اليهود ذاتهم، أنهم ظُلموا في الكويت، بل أنصفتهم الحكومة الكويتية حيث عوّضتهم عن ممتلكاتهم وسهلت خروجهم[٥٥].

٥ ـ هجرة يهود البحرين

قبل إنشاء دولة إسرائيل، كان ما يقرب من ٦٠٠ يهودي يعيشون في البحرين، ولكن الكثير منهم لاذ بالفرار عقب أعمال الشغب المعادية لهم التي حدثت بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، ومرة أخرى في عام ١٩٦٧[٥٦].

وفي عام ١٩٤٨ خرجت تظاهرات معادية لليهود جالت شوارع العاصمة ووصل الأمر ببعض المتظاهرين إلى دخول بيوت العائلات اليهودية وقاموا بتكسير أثاثها، إلا أن بعض العائلات البحرينية المسلمة قامت على الفور بحماية هذه العائلات وإدخالهم إلى بيوتهم حتى هدأت الحالة. واستطاعت الحكومة آنذاك تدارك الموقف، فاقترحت أن تعلن الشخصيات البارزة في المجتمع عن سخطها واحتجاجها على الشغب وما لحق باليهود البحرينيين من أذى. غير أنه بعد استقلال البحرين عام ١٩٧١ سجلت حادثة غريبة ضد مجهول من قبل السلطات البحرينية عندما تعرض الصرّاف «عزرا حسقيل» للقتل داخل محله عام ١٩٧٣. وكان الحادث وقع أثناء مدفع الإفطار في شهر رمضان. مع ذلك، ترك القاتل مسدسه في المحل دون أن يسلبه أمواله. ووجهت التهمة للجماعات الفلسطينية، لكن رواية أخرى، وهو ما تعتقده أغلبية العوائل البحرينية اليهودية، تقول إن بعض الأجانب اقتنص فرصة غلق السوق أثناء فترة الصيام ووجود محل صرافة واحد مفتوح ليسطو على خزنة المحل التي كانت تحتوي على أموال

---

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) عبدالله سهر، «يهود الكويت،» الوطن (الكويت)، ٩/٨/٢٠٠٩.

(٥٦) «يهود البحرين،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%8a%d9%87%d9%88%d8%af_%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d9%86>.

الصرافة، غير أن هؤلاء لم يستطيعوا أن يحصلوا على الأموال بسبب فشلهم في إقناع عزرا بفتح الخزنة، وبدلاً من سلب الأموال قتلوه ثم فرّوا هاربين دون أن يجنوا أي شيء[٥٧].

وقد أقرّت الكاتبة اليهودية البحرينية نانسي إيلي خضوري - في كتابها من البداية وحتى وقتنا الحاضر (*From Our Beginning to Present Day*) أنه «لم يتعرض يهود البحرين لأي نوع من أنواع سوء المعاملة، وكان زوار البحرين يفاجأون دائماً عندما يعلمون بحقيقة أن اليهود والمسلمين يعيشون في سلام ويعملون معاً»، وتضيف الكاتبة «إننا نعتبر أنفسنا عرباً ونعيش في بلد مسلم، حيث كان هذا وطننا»[٥٨].

وأخذت أعداد يهود البحرين في التناقص، فهاجروا على دفعتين: **الأولى** عام ١٩٤٨ مع احتلال فلسطين إذ غادر قسم منهم طوعاً إلى خارج البحرين، ومنهم من ذهب إلى بريطانيا، وآخرون ذهبوا إلى كندا والولايات المتحدة، ويقال إن أحدهم ويدعى صالح عزرا قد هاجر إلى تل أبيب. أما الدفعة **الثانية** فقد هاجرت بعد حرب عام ١٩٦٧ وأيضاً طوعاً، ويقال أن تاجراً في مجال الإلكترونيات يسمى جرجي قد غادر إلى إسرائيل[٥٩].

ولا يسمح لليهود البحرينيين زيارة إسرائيل، رغم أن البحرين وافقت رسمياً على وقف المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في مقابل الحصول على اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤. وتذكر مصادر مختلفة أن عدد اليهود في البحرين يراوح في الوقت الحالي بين ٣٦ ـ ٥٠ نسمة[٦٠].

٦ ـ هجرة يهود اليمن

خلال مرحلة الهجرة غير الشرعية، أي خلال الأعوام ١٩١٩ ـ ١٩٤٨، هاجر نحو أربعين ألف يهودي من بلدان الشرق إلى فلسطين، كان ما يقرب من نصفهم من اليمن. وكان تعيين هربرت صموئيل في منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين من بين العوامل التي شجعت يهود الشرق على الهجرة.

---

(٥٧) <http://www.alarabiya.net/articles/2005/03/25>.

(٥٨) «رصد تاريخي موثق بالصور ليهود البحرين وقصة اليهودية مسعودة شاؤول،» منتديات تعب قلبي (٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، <http://forum.te3p.com/130886.html>.

(٥٩) «يهود البحرين».

(٦٠) المصدر نفسه.

وقد تأثرت هجرة يهود اليمن بنتائج الصراع العربي ـ الصهيوني في فلسطين فمنعتهم السلطات التي عملت على مواجهة الصهيونية وأهدافها من الهجرة إلى فلسطين، ولم يسمح ليهود اليمن بالهجرة بذريعة الحاجة إليهم في الأنشطة الاقتصادية(٦١).

أ ـ الهجرة الكبرى ليهود اليمن

تعرض يهود صنعاء، على سبيل المثال، إبان الفترة التي أعقبت مقتل الإمام يحيى في عام ١٩٤٨ إلى اضطهادات عديدة، وهو ما أثار بطبيعة الحال إحساس اليهود بالقلق والخوف، إضافة إلى أن أوضاعهم الاقتصادية شهدت آنذاك تدهوراً ملحوظاً، وبخاصة بعد أن اتبع النظام سياسة اقتصادية متشددة. وبعد قيام إسرائيل أرسلت المنظمات الصهيونية عملاءها إلى اليمن للعمل بين صفوف اليهود لتحريضهم على الهجرة إلى فلسطين عن طريق إغوائهم بالوعود الخيالية. وربما تعود الأسباب الحقيقية لقرار الإمام المفاجئ القاضي بالسماح لليهود بالهجرة، إلى الضغوط المتكررة للسلطات البريطانية، وقيام عملاء الصهيونية بخلق أسباب الفتنة بين اليهود والعرب في اليمن(٦٢).

ونفذت الحكومة الإسرائيلية، بمساعدة من المؤسسات الخيرية اليهودية، معظم عمليات الهجرة. وكانت الوكالة اليهودية تنسق مع السلطات المحلية بمساعدة من بعض الجهات الدبلوماسية مهمة تهجير اليهود، ولم تتضح حتى ذلك الحين الأسباب التي جعلت حكومة اليمن، توافق على خروج اليهود منها(٦٣).

يذكر أن يهود عدن أعلنوا عام ١٩٤٧ إضراباً شاملاً مع زعماء عدن وخرجوا بتظاهرات ضد الصهيونية وتأييداً لعرب فلسطين، وخلالها تمت مهاجمة حي كريتر والشيخ عثمان. وحسب تقرير بريطاني صدر آنذاك، فقد قتل في تلك التظاهرات ٨٢ يهودياً وجرح ٧٦، كما قتل من العرب ٣٨وجرح ٨٧ بينما يدعي تقرير يهودي أن تلك الحوادث كانت مدفوعة بعوامل اقتصادية لإزاحة النفوذ الذي تحتله الطائفة اليهودية

(٦١) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 142.

(٦٢) صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، ترجمة جمال أحمد الرفاعي؛ مراجعة رضا عبد الله الشامي، عالم المعرفة؛ ١٩٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ١٤٤.

(٦٣) أحمد كامل راوي، «هجرة يهود اليمن ودور الصهيونية،» الجزيرة نت (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3c4a1e67-8049-4ca8-a40d-924e48bc9f66>.

هناك: إذ إن عائلة «Messa» اليهودية كانت تحتكر تجارة البن إلى الحد الذي دعي أفرادها بـ «ملوك القهوة» في عدن.(٦٤)

وخوفاً من أن تتكرر أعمالُ العنف سعى الكثيرون من اليهود إلى مغادرة عدن. وفي الفترة الممتدة من أيار ١٩٤٨ حتى نهاية عام ١٩٥٥ وصل إلى إسرائيل ٣٥٠٠ يهودي من أصلٍ عدني، وكان من بين هؤلاء، مئات الأطفال ممن ولدوا في عدن، ولكن من عائلات يمنية علقت في عدن قبل أن تكمل طريقها إلى إسرائيل.(٦٥)

ب ـ عملية «بساط الريح» لهجرة يهود اليمن

بحسب مصادر أكاديمية يمنية، فإن هجرة يهود اليمن إلى إسرائيل استغرقت من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ضمن عملية «بساط الريح» الشهيرة أو «البساط السحري». وليس هذا البساط سوى الطائرات الحديثة التي حملت يهود اليمن جواً إلى فلسطين. وبلغ العدد الإجمالي لمن تم تهجيرهم خلال تلك الفترة ٤٥٠٤٠ شخصاً، منهم ٢٧٠ شخصاً في عام ١٩٤٨، و٣٥٤٢٢ شخصاً عام ١٩٤٩، و٨٦٥٠ شخصاً عام ١٩٥٠، و٦٩٨ شخصاً عام ١٩٥١(٦٦).

واشتركت في العملية بريطانيا بشكل موارب، حيث تساءل المتحدث باسم الخارجية في لندن عن دور سلطات عدن، وقال إنه انحصر بإصدار تأشيرات مرور. ولم يكن أحد في إسرائيل يعلم أن خطوط آلاسكا الجوية هي التي بدأت البساط السحري، وأن الخطوط المصرية كانت تجلب اليهود. وبعد أن تم نقل ٨٠٠٠ أو ٩٠٠٠ شخص إلى إسرائيل، توقفت العملية، وعندما جرى استئنافها ثانية في منتصف صيف ١٩٤٩، اختفت خطوط طيران آلاسكا من لوحات الطيران(٦٧).

ويبدو أن وزارة الخارجية في واشنطن، لم توافق على نشاطات خطوط طيران آلاسكا في الشرق الأوسط. ولهذا فإن المرحلة الجديدة والحديثة للبساط السحري تم تشغيلها من قبل شركة جديدة وهي شركة خطوط نقل الشرق الأدنى، التي ظلت

---

(٦٤) علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

(٦٥) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 145.

(٦٦) نزار العبادي وأحلام الهمداني، «يهود اليمن.. مؤامرات الاستدراج.. واللعنة في إسرائيل! (ملف)،» نبأ نيوز (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، <http://www.nabanews.net/news/6410>.

(٦٧) Shlomo Berer, *The Magic Carpet* (London: Secker and Warburg Publication, 1952), p. 26.

تقوم بنقل يهود اليمن إلى إسرائيل طوال عام ١٩٥٠، حتى وصل العدد إلى ٥٠ ألف رجل وامرأة وطفل[٦٨]. كما شاركت في عملية «بساط الريح» لجنة التوزيع المشتركة الأمريكية، وهي عبارة عن منظمة تهتم بالمساعدات العالمية من صناديق تمولها الجمعيات الخيرية اليهودية في الولايات المتحدة، وترتبط مع إسرائيل[٦٩].

وقد غادرت أول حمولة طائرة في عملية «بساط الريح» في ١٥/ ١٢/ ١٩٤٨. ومن بين ٤٠٠٠ شخص ممن كانوا في مخيم «حاشد» في ذلك الوقت كان هناك ما لا يقل عن ٢٠٠ يتيم. وقد أعطيت لهم الأولوية، حيث نقلت الطائرات الأولى القليلة حمولة مؤلفة من الأطفال بصورة كاملة. بعد ذلك تبعها زوجات وأطفال الرجال ممن هم في سن الخدمة العسكرية، وبعدها الرجال الأكبر سناً وأُسَرهم، وبعد عدة شهور سمح للرجال في سن العسكرية بالذهاب، ولكن في هذه الفترة جاء ١٠٠٠ لاجئ آخر إلى محمية عدن. وفي نهاية آذار/ مارس تم إجلاؤهم جميعاً ـ نحو ٥٠٠٠ ـ (وكذلك نحو ٣٠٠٠ يهودي من عدن). ونظراً إلى الإصرار الكبير للسلطات البريطانية تم إغلاق مخيم حاشد. وهكذا انتهت المرحلة الأولى من عملية البساط السحري. وأغلق الإمام حدود اليمن لفترة قصيرة[٧٠].

وممن شاركوا في العملية سليم بانين، رئيس مجلس إدارة الجماعة اليهودية في عدن، وهاري فيتيلس، رئيس لجنة التوزيع المشتركة الأمريكية إلى إسرائيل. وكان المقر الرئيسي الأوروبي للجنة المشتركة الأمريكية في باريس يدرس العملية بصورة عامة وبالمشاكل المتعددة والمعقدة المرتبطة بالمشروع الجديد. أولى المشاكل هي أن الحكومة الإسرائيلية عندما لم تضع حدوداً للهجرة من أي مكان، كانت تحاول تنظيم التدفق الذي يصل إلى البلاد بواسطة نظام ضمني حول أولويات الحصص. وفي الطرف الآخر من عدن، يطالب البريطانيون أي يهودي يمني يسمح له بالدخول أن يخرج بسرعة وبصورة مستمرة[٧١].

وكان من متطلبات العملية حسب خطة الحكومة الإسرائيلية، أن يمر جميع المهاجرين بفحص طبي للأمراض المعدية، والمعالجة عند الضرورة من قبل فريق

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٥٥.
(٧١) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

موضوع تحت التصرف في الخارج على حساب الوكالة اليهودية. كما أن الخطة كانت تتوقع معدلاً للدخول والخروج من عدن بما لا يقل عن ١٠٠٠ يهودي يمني شهرياً. وكان يعتقد أنه من خلال التحرك الفوري، فإن الحالات الصعبة الأساسية أو ما تدعى «غير قابلة للشفاء»، سيترك لها مجال كافٍ للشفاء خلال فترة قصيرة، أما الحالات القابلة للشفاء فستبقى في المخيم دون تجاوز عدد الأشخاص المتفق عليه. ولم يتوقع أحد أن تكون نسبة الحالات القابلة للشفاء عالية بحيث تحدث ضغطاً وتصبح عاملاً مؤخراً بحد ذاتها. كما أن أحداً لم يتوقع أن كل التقديرات للأبعاد الممكنة للهجرة، ستثبت أنها خاطئة خلال فترة زمنية قصيرة. وخلال شهر تغيّرت الصورة من ١٠ آلاف في السنة إلى احتمال ٢٠ ألفاً خلال ستين يوماً[(٧٢)].

ويُذكر أن دوافع إمام اليمن لفتح بوابات بلاده أمام هجرة اليهود (بعد نحو ثلاثين عاماً، كانت الدولة فيها تصادر ممتلكات اليهود الذين يغادرون اليمن، فضلاً عن أنه في عام ١٩٢٩ منع الإمام يحيى اليهود من مغادرة البلاد، كانت تتمثل بمقتل الإمام يحيى عام ١٩٤٨، وأثناء حكم ابنه أحمد لم يتم تطبيق المنع بصورة دائمة. وبصورة عامة، فإن الآلاف من اليهود الذين وصلوا عدن وكانوا يشكلون المرحلة الأولى من «البساط السحري» هم أشخاص هربوا سرّاً ومن دون علم الإمام[(٧٣)].

وكانت آخر طائرتين من البساط السحري قد أقلعتا إلى إسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠، كل منها تقل نحو ٢٠٠ مهاجر. وجاء ست وستون راكباً من «حباينس» و١١١ من اليمن على أرض مطار اللد، من بينهم ست وعشرون يهودياً ـ آخر ممن بقي من المهاجرين والذين بلغ عددهم ٤٨ ألف شخص. لقد سافروا من صنعاء إلى عدن في طائرة الإمام الخاصة، وكان لدى الملك طائرتان فقط يجري استئجارهما أحياناً في رحلات خاصة، وقد وضعت إحداها تحت تصرف مجموعة من اليهود كإشارة إلى موافقته على هجرتهم[(٧٤)].

وتم خلال عملية البساط السحري إنجاز أكثر من ٤٠٠ رحلة طيران، وبلغ مجموع كلفة العملية حينها نحو ٤ أو ٥ ملايين دولار أو ٥,٥ مليون دولار أمريكي، علماً بأن النفقات الخاصة بالتوطين الأولي وإعادة تأهيل المهاجرين الجدد وصلت

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

إلى ٦,٢٥٠,٠٠٠-١٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار (٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني) أو ما يقارب ٣٥٠ دولاراً للفرد (٨٧ جنيهاً إسترلينياً)[٧٥]. وقد تم الكشف في بداية نيسان/ أبريل ١٩٤٩ عن أن وزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت قام بزيارة اليهود في حاشد. وعاد ومعه على الطائرة ١٢٠ يهودياً يمنياً[٧٦].

وقد روى التاجر اليمني أحمد القريطي للمرة الأولى كيف تمت عملية ترحيل يهود اليمن، وعلاقته مع مندوبي الوكالة اليهودية ومسؤولي الجمعية اليهودية في عدن، الذين طلبوا مساعدته في ترحيل الموجودين من يهود اليمن إلى إسرائيل، وكذا الاتصال بهم وتجميعهم من مختلف المناطق والقرى التي يقيمون بها، وتولّي عملية نقلهم إلى عدن. وذكر أن مسؤولي الوكالة اليهودية أكدوا له أنهم سيتكفلون بدفع جميع النفقات المالية والمصاريف اللازمة لذلك. وقد وافق القريطي شريطة حصوله على موافقة الإمام أحمد حميد الدين، الذي وافق على ذلك وعيَّن له حراسة من الجنود.

وذكر القريطي: «بعد لقائي بالإمام أحمد وحصولي على موافقته كانت خطوتي التالية: باشرت العمل في إنجاز المهمة حيث قمت بالانتقال وزيارة مختلف المناطق والقرى في اليمن التي أعرف أن فيها يهوداً يمنيين، حيث كنت ألتقي بهم وأطلعهم على رسائل من الجمعية اليهودية تشير إلى تكليفي بترحيلهم إلى إسرائيل وكذا موافقة الإمام على ذلك. وفي كل منطقة كنت أشرف بالكامل على ترتيب إجراءات سفرهم من قراهم ومناطقهم ونقلهم منها إلى عدن! وكنت أتولى مسؤولية إنهاء الالتزامات التي كانت على اليهودي وأشرف على بيع منازلهم وأموالهم ومتابعة قضائهم للديون التي عليهم لغيرهم من أبناء القرى والمناطق من المسلمين، وكذا تحصيل ما هو لهم من الديون لدى غيرهم. وبعد انتهاء ذلك كنت أرتب لمسألة نقلهم إلى عدن وسفرهم إليها من خلال توفير وسائل النقل لهم ومحطات الإقامة خلال سفرهم إلى عدن في المناطق التي كنا نتوقف فيها، لأن السفر في ذلك الوقت كان صعباً، فلم تكن توجد طرق «مسفلتة» أو سيارات نقل، الأمر الذي كان يجعلني أرتب محطات السفر وفقاً لمعرفتي بالمسافة بين كل منطقة أنقل منها اليهود والأيام التي تستغرقها رحلة إيصالهم إلى عدن. ولم أستلم مصاريف النقل التي كنت أحصل عليها من الجمعية اليهودية في عدن، بل كانت مهمة الجمعية فقط هي تسليمي المبالغ المالية المرسلة لي من الوكالة اليهودية في إسرائيل،

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

لأنها هي من تحملت كافة التكاليف المالية وهي التي دفعت لي أجري وأتعاب قيامي بهذه المهمة. ورحّلت ما يقارب من ١٢ ألف شخص من يهود اليمن، وكانوا نساء وأطفالاً وشيوخاً ورجالاً قمت بتجميعهم من مختلف المناطق والقرى ونقلهم إلى عدن، وهنا كانت تنتهي مهمتي حيث كانت الوكالة اليهودية والجمعية اليهودية في عدن تستلمهم مني عند إيصالهم إلى عدن وهي التي كانت تتولى بعد ذلك بالتنسيق مع سلطات الاحتلال البريطاني عملية ترحيلهم إلى إسرائيل سواء عبر البحر أو عن طريق رحلات جوية»(٧٧).

وأضاف القريطي: «كنت قد أكملت مهمتي في معظم المناطق والقرى لتجميع وترحيل اليهود ولم يتبقَّ لدي سوى اليهود الذين كانوا يقيمون في منطقة «أنس» إحدى مديريات محافظة «ذمار». وبالفعل، وبمجرد أن وصلت إلى منطقة «أنس» التقيت باليهود فيها وعرضت عليهم رسائل الوكالة والجمعية اليهودية وكذا موافقة الإمام أحمد، فكان أن استجابوا وبدأوا في بيع منازلهم وممتلكاتهم وما لديهم من أثاث وغيرها. وكنت أُشرف على ذلك حيث بقيت في منطقة أنس لمدة شهر. ولكن مشائخ منطقة أنس علموا أن اليهود يعتزمون السفر إلى إسرائيل وأنهم يقومون ببيع منازلهم وأراضيهم وما لديهم لأجلِ هذا الغرض، فما كان منهم إلا ان استقدموا كل واحد منهم من يوجد في قريته أو منطقته من اليهود وأخبروهم أنهم سيلاقون معاملة سيئة في إسرائيل، وأن نساءهم وبناتهم سيتعرضن للأذى والاستهداف لأعراضهم وشرفهم وحثوهم على عدم تصديقي والانجرار خلفي وتصديق الوعود والتطمينات التي قدمتها لهم الوكالة اليهودية في الرسائل التي عرضتها عليهم.

«وكان رد فعل يهود أنس أن أخبروني بأنهم لن يهاجروا إلى إسرائيل وقاموا بوقف عملية بيعهم لممتلكاتهم وأراضيهم وقالوا إنهم سوف «يتشمثون» ـ يعني أنهم سيدخلون الإسلام ويعتنقون الدين الإسلامي ويتركون اعتناق اليهودية ـ وذلك حتى لا يتم إجبارهم على السفر إلى إسرائيل. فانزعجت كثيراً وقمت بعرض الرسائل الموجهة إليهم من الوكالة اليهودية وكذا الرسائل التي كانت الجمعية اليهودية في عدن قد أرسلتها معي إليهم وهي من بعض أقاربهم الذين سبق وأن هاجروا إلى إسرائيل وكلها تطمئنهم بأنهم لن يلقوا أي مضايقات. ومع ذلك فإنهم تمسكوا بقرارهم عدم الهجرة إلى إسرائيل حيث أشهَرَ العشرات منهم إسلامهم ودخلوا الدين الإسلامي في حين اقتنع

(٧٧) <http://dhamaryemen.maktoobblog.com>.

من تبقى منهم وهاجروا إلى إسرائيل[٧٨]. وبسبب ذلك تعرضت للسجن من قبل الإمام أحمد بعد ان امتنع يهود أنس عن الهجرة إلى إسرائيل وأرسلت برقية إلى الإمام أحمد حميد الدين أخبره فيها بما جرى وكنت قد تحملت نفقات ومصاريف مالية كبيرة مقابل إنجاز المهمة مع يهود أنس والتي فشلت. وضمن البرقية جملة وصفها الإمام بـ «الجلفة» أي القاسية، حيث جاء في البرقية المرسلة للإمام أحمد ما يلي: «مولانا أمير المؤمنين حفظكم الله نبلغكم بأن يهود أنس أسلموا والقريطي تهوّد». ووصلت البرقية الإمام أحمد وكان يتناول الطعام، وعندما قرأ الإمام البرقية ضحك بشدة، ولهذا السبب قد أمر بسجني وأُطلقتُ لاحقاً من السجن بعد أن عدت للإسلام، رغم أنني لم أتهوّد»[٧٩].

ويؤكد القريطي أنه لم يجد صعوبة فـ «خلال قيامي بهذه المهمة في إخراج اليهود اليمنيين وإيصالهم إلى عدن، وكنت أقوم بدفع رسوم مقابل السماح لليهود بالخروج من بعض المناطق والسلطنات اليمنية في الجنوب كسلطنة «لحج» وسلطنة «الضالع» التي لم توافق على السماح لليهود بالمرور منها إلى عدن إلا بعد دفع رسوم مغادرة، مثلهم كغيرهم من المتوجهين إلى عدن - حين كانت تلك السلطنات لديها نظامها الإداري والسياسي الخاص بها وإن كانت تحت الوصاية والحماية لسلطات الاحتلال البريطاني[٨٠].

«وكانت عملية نقل أموال اليهود الذين يبيعون منازلهم وممتلكاتهم إلى عدن تتم قبل أن يتم تهجيرهم بواسطتي - حيث كنت أقوم بأخذ الأموال التي تخصّهم من بيع أراضيهم ومنازلهم وأثاثهم وكل ما كانوا يمتلكونه في اليمن وقاموا ببيعه واحتفظ به لديّ وأقوم بـ «تغفيره» أي تهريبه وإخفائه بطرق ووسائل عديدة حتى أوصلهم إلى عدن. وفي عدن كنت أُعلم مسؤولي الجمعية والوكالة اليهودية هناك بأن من أحضرتهم لا يملكون شيئاً وأنهم فقراء معدمون، وبعد ذلك أقوم بإرجاع الأموال والذهب والفضة التي كنت قد تسلمتها من اليهود في اليمن قبل إيصالهم إلى عدن ولم يحدث لي أي مضايقة من اليمنيين المسلمين وكان رد فعلهم تجاه مغادرة اليهود عادية وإنما كانوا يتساءلون إلى أين سيذهب اليهود، وعندما يعلمون أنهم مهاجرون إلى إسرائيل كانوا لا يعلّقون وكان سؤالهم عن وجهة رحيل اليهود لمجرد العلم وإشباع الفضول فقط»[٨١].

(٧٨) المصدر نفسه.
(٧٩) المصدر نفسه.
(٨٠) المصدر نفسه.
(٨١) المصدر نفسه.

وأضاف القريطي: «رحل يهود صعدة دون تنسيق معي - بسبب التصرف الذي قام به نائب الإمام بتكليفه التاجر اليهودي مفتاح للقيام بهذه المهمة بدلاً مني - حيث وجهت لنائب الإمام في صعدة رسالة شديدة اللهجة وصفته فيها بأنه أصبح معلقاً في زنار اليهودي (مفتاح)، الأمر الذي جعله يحيط الإمام أحمد حميد الدين بتلك الرسالة - وبالشتائم التي وجهتها إليه، فما كان من الإمام أحمد حميد الدين إلا أن أمر بأن يتم إحضاري إليه إلى تعز، فرتبت أوضاعي خلسة وهربت إلى السعودية حيث بقيت هناك أربعة أشهر. وفي موسم الحج التقيت هناك بأشخاص مقرَّبين جداً من الإمام أحمد وطلبت منهم التوسط لي لديه حتى أعود إلى اليمن»(٨٢).

وعند وصول يهود اليمن إلى إسرائيل كان الإسرائيليون يتوقفون وينظرون إلى يهود اليمن الذين كانوا يسيرون ضمن مجموعات مؤلفة من اثنين أو ثلاثة بصورة ملتبسة. كان منظرهم غريباً. وجرى إلباسهم ملابس قديمة، وهو ما جعلهم مثار سخرية لأشخاص عائدين من حفلة تنكرية في وضح النهار. رجال من الشرق لهم لحية وخصلات شعر تتدلى على الأذنين، يرتدون قلنسوة خضراء، أو قميصاً من دون أزرار ومعطفاً أسود وبنطالاً بلون خاكي وجزمة عسكرية. لا يعرفون كيف يعبرون الشارع، يحدِّقون بالسيارات المارة وأضواء النيون وبالغلّايات الكهربائية في واجهات المحال، يقرأ عنهم الناس في الصحف. لقد جرى تصويرهم، كحيوانات البرية، بالمتخلفين والأميين، حتى أنهم لا يعرفون أعمارهم. يأكلون بأيديهم، ولم يروا في حياتهم كراسي أو طاولات. ولا يفهمون كيفية استخدام المرحاض. ولديهم شك بالرجال البيض، وقد ثنت العبودية الطويلة ظهورهم وجعلتهم أذلّاء كالقطيع. وأكثر القصص طرافة هي تلك المتعلقة بإيمانهم الطفولي بالله والتوراة. ورغم قدومهم من عالم لم يدخله عصر الآلة وطرق نقلها، ولكن لم يتعجب أي منهم إطلاقاً عندما وجد آلات للطيران بانتظارهم، رغم أنها لم ترد في سفر الخروج(٨٣).

ج - يهود اليمن ما بعد الهجرة الكبرى

حسب إحصاءٍ أجري عام ١٩٥٥ بقي في اليمن ما يقرب من ٢,٠٠٠ يهودي، وفي عدن ٨٣١ يهودياً. ومنذ ذلك التاريخ أتى إلى إسرائيل من تلك المنطقة مئاتٌ آخرون.

---

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) Berer, Ibid., p. 29.

ومع بداية عام ١٩٦٧ لم يكن قد تبقى في عدن أكثر من ١٥٠ يهودياً، ومعظمهم غادر تلك المستعمرة عقب أعمال العنف التي اندلعت هناك في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إثر الحرب بين إسرائيل والبلدان العربية. وكان من المحتمل بقاء بضع مئات من اليهود في اليمن[٨٤]. وتم ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، ترحيل نحو ٨٠٠ يهودي من اليمن[٨٥].

وفي وقت لاحق، كشفت تقارير خارجية النقاب عن جماعات يهودية تقوم باستهداف عوائل يمنية يهودية، تتولى وكالة أمريكية استدراجهم إلى مدينة «مونسي» (Monsey) بولاية نيويورك الأمريكية، ثم القيام بتهريبهم إلى إسرائيل عبر وكالة صهيونية، وصفت بأنها «تعمل سراً» على الأراضي الأمريكية. ويتكون مجتمع «مونسي» من اليهود الذين لا يؤمنون بدولة إسرائيل ويعتبرونها مؤامرة للقضاء على الدولة اليهودية الكبرى التي وعدوا بها بعد ظهور السيد المسيح. لذلك هم يشددون الرقابة على مواطنيهم كي لا يغادروا المدينة إلى إسرائيل، ويكرسون أنفسهم للتعبد، وهو الأمر الذي كانت تقابله منظمات صهيونية بعمل مضاد بتعاون أمريكي من خلال التواصل مع الناس في مدينتهم وتهريبهم سراً إلى إسرائيل.

وكانت وكالة عمليات يهودية سرية تتولى هذه المهمة، وتم خلالها استدراج نحو ٧٠ يهودياً يمنياً من اليمن إلى نيويورك من قبل جماعة «ساتمار حاسديم»[*]، بعد إقناعهم أنهم سيعيشون في مدينة «مونسي»، وسيحظون برعاية كاملة، ويمنحون الجنسية الأمريكية ومساعدات مالية.

وقال ميخائيل لاندسبرغ - أحد المسؤولين في وكالة «من أجل إسرائيل» - عن الطريقة التي تم بها استدراج اليهود: «إن الساتمار وعدوهم بأن مدينة مونسي الأمريكية هي الأرض الذهبية»[٨٦]. في حين ذكرت «وكالة العمليات اليهودية» - الموصوفة بالمنظمة الأقدم التي تتعامل بالتهجير إلى إسرائيل - «أن العوائل اليمنية تدعي أنها تلقت وعوداً من قبل طائفة الساتمار بأن يجدوا الحياة الذهبية في أمريكا». إلا أن حقيقة الأمر كان مختلفة، إذْ إن ما كان ينتظر تلك العوائل هو الواقع الذي وصفته داليا كبرنسكي - الناشطة في «اتحاد الأسر اليمنية اليهودية في أمريكا» - بقولها: «إنهم كانوا

(٨٤) Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, p. 146.
(٨٥) العبادي والهمداني، «يهود اليمن.. مؤامرات الاستدراج.. واللعنة في إسرائيل! (ملف)».
(*) طائفة الساتمار معادية للصهيونية ولا تعترف بالدولة الإسرائيلية الحديثة، وتعتقد أن من غير الممكن إقامة الدولة اليهودية البديلة ما لم يَعُدْ المسيح.
(٨٦) المصدر نفسه.

في حالة مخيفة جداً، وكانوا محاطين بطائفة «الساتمار» اليهودية المتطرفة، ومعزولين عن حياة المجتمع الأمريكي»[٨٧].

ولم تعد قضية استدراج يهود إلى أمريكا ثم إلى إسرائيل خلال عام ٢٠٠٦ سرية، إذ سبق أن كشفت وكالة «نبأ نيوز» أن منظمة خارجية باشرت أنشطتها الترويجية في اليمن لثقافة التطبيع مع إسرائيل، مستهلة فعالياتها بدءاً من النساء، وبالتعاون مع منظمة نسوية رائدة في مجال حقوق الإنسان تتولى تبسيط مفردات الخطاب على الطريقة اليمنية.

يذكر أنه خلال عهد حكومة إسحق شامير مارست جمعيات يهودية يمنية في إسرائيل برئاسة «أفيغدور كهلاني» ضغوطاً على حكومة شامير لاستقدام بقية اليهود اليمنيين. وبحسب تقارير إسرائيلية فإن الولايات المتحدة انتهزت انشغال اليمن بالأزمة السياسية التي تأججت عام ١٩٩٢ ثم تطورت إلى حرب انفصال، فقامت خلال عامي١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ بترحيل نحو ٨٠٠ يهودي يمني إلى إسرائيل. وتفيد بعض المصادر بأن ذلك تم بمساعدة رجل أعمال يمني كبير[٨٨].

وما زالت إسرائيل تتحين الفرص والذرائع لترحيل بقية اليهود اليمنيين إلى إسرائيل رغم أن أعدادهم لا تزيد على ٣٠٠ مواطن. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وبعد ما تردد من تعرض عدد من اليهود في «آل سالم» بصعدة لتهديدات من قبل شخصيات يمنية نافذة، انتهزت الخارجية الإسرائيلية الفرصة، وأصدرت بياناً قالت فيه «إن إسرائيل تنظر بجدية إلى معلومات تتحدث عن تهديدات تستهدف الأقلية اليهودية في اليمن»، وحمّلت اليمن مسؤولية حمايتهم. لكن الخارجية اليمنية ردت على ذلك مؤكدة «أن أبناء الطائفة اليهودية هم مواطنون يمنيون وحمايتهم ضمن القانون والدستور اليمني وليس من خارج البلد، وأن الحكومة اليمنية لا تفرّط بحقوقهم وهم يمارسون حياتهم وطقوسهم الدينية بحرية مطلقة ولديهم المعابد والمدارس العبرية التي يدرس فيها أبناؤهم»[٨٩].

ووصل ١٠ أشخاص من اليهود اليمنيين إلى إسرائيل في ١٩/٢/٢٠٠٩، من بينهم سعيد بن إسرائيل، رئيس الجالية اليهودية في منطقة ريدة قرب صنعاء التي تضم اليهود الخمسين في اليمن. وذكر المتحدث باسم الوكالة اليهودية شبه الحكومية مايكل

---

(٨٧) المصدر نفسه.
(٨٨) المصدر نفسه.
(٨٩) المصدر نفسه.

جانغلوفيتس أن الوكالة جلبت اليهود العشرة إلى إسرائيل في عملية خاصة بسبب مخاوف أمنية، أي تهديدات من تنظيم «القاعدة»[٩٠]. وفي ٢٣/٦/٢٠٠٩ وصل إلى إسرائيل مباشرة من صنعاء ١٦ يهودياً يمنياً، بتعاون مع السلطات اليمنية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٨ وصلت دفعة أخرى من يهود اليمن إلى إسرائيل[٩١].

ويبدو التركيز الإسرائيلي على يهود اليمن مستميتاً: يهود اليمن هم أقدم جماعة يهودية في العالم، هم مواطنون أصليون وليسوا بأجانب مستوطنين. وعندما قامت إسرائيل كان تعداد اليهود اليمنيين يناهز الستين ألفاً، ولم يبقَ في اليمن سوى ٢٦٠ يهودياً فقط، أغلبهم يعتقد ببطلان دولة إسرائيل طبقاً لمعتقداتهم الدينية، والتي جعلت الكثير منهم يهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل هذا الموقف وراء الإصرار الإسرائيلي على استهدافهم بشكل مثير.

ولعل ذلك هو السر وراء ما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ حول الرئيس اليمني السابق عبد الرحمن الإرياني. لقد أعادت الصحيفة الإسرائيلية نشر مقال من صحيفة أسبوعية للمتدينين اليهود باسم مشباها، تدعي فيه كاتبته الصحافية «دوريت مزراحي» أن الإرياني هو الأخ الشقيق لجدتها اليهودية اليمنية، وأنه كان لعائلة يهودية، وبعد أن توفي فيها الأب والأم قامت عائلة الإرياني اليمنية بتبنّي الطفل ذي الثمانية أعوام وفرض ديانة الإسلام عليه. وكان الرئيس الإرياني قد تولّى حكم اليمن بعد الرئيس عبد الله السلال عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤، واستطاع أن ينجو باليمن في فترة عصيبة من تاريخه من الحرب الأهلية، وأن يحافظ على النظام الجمهوري بعد انسحاب القوات المصرية من هناك. في عهده تم صوغ أول دستور يمني حديث وانتخاب أول مجلس شورى.

ما حاولت الصحيفة الإسرائيلية إثارة الشكوك حوله، كان عن إمكان اتصال «زاخاريا حداد» ـ الاسم اليهودي للإرياني ـ بأهله وعن التدخل الإسرائيلي في حرب اليمن. وقد فات الحملة الإسرائيلية أن تلك القصة تم نشرها عام ١٩٦٧ في صحيفة هاعولام هازيه الإسرائيلية الأسبوعية بعد تولي «الإرياني» الحكم، وأثارت الرأي العام الإسرائيلي حول رئيس اليمن الجديد الذي يعيش أقاربه في «تل أبيب». ولم تنتبه صحافة إسرائيل إلى أن الإرياني بقي في الحكم رغم ما أثير عن يهوديته حتى عام ١٩٧٤، ولم

(٩٠) السفير، ٢٠/٢/٢٠٠٩.
(٩١) إيمان يحيى، «يهود اليمن و«الإرياني» و«إسرائيل»،» الوقت (البحرين)، ٦/٧/٢٠٠٩.

يثر دهشة «تل أبيب» أن الإرياني حضر مؤتمرات القمة العربية في فترة المواجهة مع إسرائيل وقبيل حرب تشرين/الأول أكتوبر ١٩٧٣.

توفي «الإرياني» في منفاه في دمشق العام ١٩٩٨، ولم يكن يعلم أن بعد وفاته بأكثر من عشر سنوات سيأتي من يدّعي الحق في الحديث باسم يهود اليمن، وأن خلفاءه في الحكم سيسمحون بتهجير يهود اليمن مباشرة إلى إسرائيل[٩٢].

وذكرت صحيفة الإندبندنت (*The Independant*) البريطانية، في ١٤/ ٤/ ٢٠١٠، أن ثمة اتفاقاً سرياً بين لندن وصنعاء يمنح حق اللجوء ليهود من اليمن، بحجة «تعرضهم للاضطهاد الشديد» في بلادهم. وأوضحت أن الاتفاق هو «نتاج أشهُر من المفاوضات المضنية بين وزارة الخارجية البريطانية والسلطات اليمنية»، وأن ٢٠ إلى ٣٠ عائلة يهودية تعيش في بلدة ريدة شمال اليمن، ولديها أقارب في بريطانيا. وبموجب شروط المفاوضات مع السلطات اليمنية فإنه ستتم دعوة يهود ريدة إلى تقديم طلبات للحصول على تأشيرة زيارة لمدة ثلاثة أشهر لرؤية أقاربهم في بريطانيا، ومن ثم يتقدمون بطلب لجوء[٩٣].

ويمكن رصد عدة دوافع وراء هجرة اليهود من اليمن إلى إسرائيل، هي:

(١) الدافع الديني، حيث استغلت الصهيونية الدوافع الدينية لدى يهود اليمن من خلال إغرائهم وخداعهم، ومن أهم هذه الدوافع الآتي:

(أ) الرغبة الدينية الجارفة في رؤية فلسطين أرض الميعاد والموت فيها بوصفها الأرض المقدسة.

(ب) اعتقادهم بقرب ظهور المسيح المخلّص وتحقيق عقيدة الخلاص، وهو ما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة إلى فلسطين ليكونوا فيها أثناء تحقيق الخلاص.

(٢) الدافع الاقتصادي ويتمثل بالهرب من الجفاف الذي كان يجتاح اليمن من آنٍ لآخر، كما حدث عام ١٩٤٣. وهدفت الصهيونية من تهجير يهود اليمن إلى ضرب العمالة الفلسطينية وطردها من فلسطين، والاستفادة من يهود اليمن في بناء الدولة الجديدة بعد قيامها.

---

(٩٢) المصدر نفسه.
(٩٣) السفير، ١٥/ ٤/ ٢٠١٠.

(٣) الدافع السياسي ويتمثل بما يلي:

ـ الصراع العربي ـ الصهيوني وقيام إسرائيل على أرض فلسطين العربية، وخوف يهود اليمن من التأثير السلبي فيهم.

ـ تأثير الدعاية الصهيونية التي خدعتهم وحاولت بث سمومها بينهم لتهجيرهم. وكانت الصهيونية تتباكى باستمرار عليهم مدَّعية أنهم يعانون الفقر والاضطهاد، في محاولة منها لنقلهم إلى فلسطين. ومثال ذلك تضخيم الإعلام الصهيوني للأحداث التي حصلت في مدينة عدن عام ١٩٤٦ والتي أودت بحياة بعض اليهود. وكانت عدن في ذلك التاريخ مستعمرة بريطانية وليس للعرب دور في ما حدث، ولكن الدعاية الصهيونية أتت ثمارها[٩٤].

د ـ اليهود في الواقع اليمني الراهن

دحض الرئيس عبد الله صالح القصص الخاصة بالأحوال السيئة ليهود بلاده مرات عدة، وقال في حديثين لمجلتي الأسبوع العربي والشراع: «إنني أرفض كافة الاتهامات التي تقول إن الذين يعيشون عندنا يعانون من اضطهاد أو مضايقات». وصرح شيوخ الطائفة اليهودية للإعلام أنهم لن يتركوا اليمن أبداً، ولكنهم يسمعون الإذاعة الإسرائيلية ويتمتعون بأغنيات المطربة «عوفرا حازا» [أو عفراء هزاع] والأغاني اليمنية التي تذاع من راديو إسرائيل[٩٥].

وتظاهر العشرات من أبناء الطائفة اليهودية في اليمن في ٣/ ٥/ ٢٠١١ معلنين تأييدهم ودعمهم للرئيس علي عبد الله صالح والشرعية الدستورية. وقال حاخام الطائفة اليهودية يحيى يوسف يعيش: «خرجنا نحن أبناء الطائفة اليهودية في مسيرة بالعاصمة صنعاء تأييداً للشرعية الدستورية ولفخامة الرئيس علي عبد الله صالح حفظه الله وناشدنا المجتمع الدولي تعزيز الشرعية الدستورية وحماية الديمقراطية». وأضاف الحاخام قائلاً: «ذهبنا في المسيرة إلى السفارة الأمريكية بصنعاء والتقينا بنائبة السفير وسلمناها رسالة أكدنا فيها أننا سنظل سنداً قوياً للشرعية الدستورية وللأمن والاستقرار في وجه كل دعاة الفتنة وكل من يتربصون بالوطن وثورته ونظامه».

---

(٩٤) راوي، «هجرة يهود اليمن ودور الصهيونية».
(٩٥) فيورست، «اليهود في الدول العربية،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

ورفع أبناء الطائفة اليهودية في مسيرتهم لافتات كتب عليها شعارات منها «الطائفة اليهودية في اليمن تؤكد وقوفها مع التسامح الديني لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح» و«الطائفة اليهودية في اليمن تناشد المجتمع الدولي تعزيز الشرعية الدستورية وحماية الديمقراطية» وأيضاً «الطائفة اليهودية في اليمن تدعو إلى الحوار وترفض الفوضى والتخريب وتدعو إلى الأمن والاستقرار»[٩٦].

وفي الشأن المتعلق بأوضاع اليهود في اليمن، يذكر ملابسات حادثة قتل الصبي فنحاس يوسف سعيد العمار، حيث وقعت جريمة القتل في ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٦ في منطقة السوق الجديد (مديرية خارف)، وأطلق الجاني يوسف سليمان حبيب، من سكان صعدة، الرصاص من سلاحه على عم زوجته يوسف العمار فأصاب نجله. وكشف مصدر في المجلس المحلي لمحافظة صعدة القريبة من الحدود السعودية في ١٦/ ٤/ ٢٠٠٦ أن المتهم بالقتل أشهر إسلامه، ولجأ إلى أحد مشايخ المحافظة لحمايته من تسليمه إلى الجهات الأمنية للتحقيق في جريمة مقتل الطفل. ورفض الشيخ المسلم تسليمه بحجة أن الإسلام «يجب ما قبله»[٩٧].

بينما قال حاخام اليهود في اليمن سليمان يحيى يعقوب «هذه جريمة قتل يجب معاقبة الجاني عليها، والديانتان اليهودية والإسلامية على السواء تحرمان قتل الإنسان أخاه العين بالعين والسن بالسن»، مضيفاً أنه يفترض تسليم الجاني إلى الجهات الأمنية والتحقيق معه وإحالته على القضاء لمحاسبته وفقاً للقانون والدستور. وأوضح رجل دين يهودي آخر أن الجاني إذا أسلم بعد ارتكابه جريمة القتل لا يبرئه الدين الإسلامي من تلك الجريمة، مشيراً إلى أن الدين الإسلامي يحرّم قتل المسلم أخاه، ولهذا يجب معاقبة الجاني وكذلك الحال في الديانة اليهودية[٩٨].

وقد نجا المتهم بالقتل من الموت لأكثر من عامين بعد أن ظل هارباً في الجبال. وبعد أن بلغ أمره مسامع الرئيس علي عبد الله صالح، بادر إلى التدخل بصفة شخصية لحقن الدماء بين أسرتين يمنيتين من أبناء الديانة اليهودية في صعدة، وتبرع بدفع دية الشاب اليهودي المقتول، وتعهد بتسوية الأوضاع بين الطرفين.

---

(٩٦) الجمهور نت (٣ أيار/ مايو ٢٠١١)، <http://www.aljumhor.net>.
(٩٧) موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، <http://www.elaph.com>.
(٩٨) المصدر نفسه.

ثانياً: هجرة يهود حوض النيل

١ ـ هجرة يهود مصر

تعددت أسباب خروج اليهود من مصر، وفي ما يلي أهم ثلاثة أسباب أثرت في أوضاعهم:

تمثل الأول بمجريات وتداعيات الحرب العالمية الثانية، حيث كانت صحراء مصر الغربية إحدى ساحات المعارك بين بريطانيا وألمانيا النازية المتحالفة مع إيطاليا الفاشية. وكان اليهود المحليون والأجانب معنيين بصورة خاصة بانتشار الدعاية الإيطالية والألمانية بصورة متزامنة، والتي ظهرت منذ انتشار الفاشية في إيطاليا وألمانيا وتزايدت بصورة كبيرة. منذ عام ١٩٣٢ عندما بدأت إيطاليا إذاعة الأخبار والدعاية عبر راديو «باري» (Bari) الذي تضمن برامج باللغة العربية. وفي عام ١٩٣٣ أنشأ الرايخ الألماني خدمة صحافة عربية خاصة، ثم افتتح في عام ١٩٣٥ فرعاً لمكتب الأخبار الألمانية في القاهرة. وقد عمل أعضاء الطائفة اليهودية المحلية على تزويد الدبلوماسيين الأجانب بالمعلومات عن نشاطات الألمان في مصر والدول العربية المجاورة. ومن المفترض أن مصر الفتاة واتحاد المسلمين الشباب والإخوان المسلمين كان لديهم عقود مع النظام الإيطالي والألماني[(٩٩)].

ورغم أن الحكومة المصرية قامت باعتقال أو طرد كل المواطنين الألمان في البلاد ـ عدا اليهود الألمان ـ وأوقفت العلاقات الدبلوماسية مع الرايخ، فقد حاولت عدم التصريح بإعلان الحرب على دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان). وبعد أن دخلت إيطاليا الحرب في حزيران/يونيو ١٩٤٠ جرى اعتقال ما يقارب من ٦٠ ألف مواطن إيطالي يعيشون في مصر، ومرة أخرى باستثناء اليهود الإيطاليين ومن يناهض الفاشية. ولم تعلن الحكومة المصرية الحرب على ألمانيا حتى شباط/فبراير ١٩٤٥ عندما وجدت نفسها مجبرة على ذلك[(١٠٠)].

وبعد اندلاع الحرب، قررت الحكومة الألمانية توسيع دعايتها في الشرق الأوسط. ولأول مرة استخدم الألمان ـ إضافة إلى المطبوعات والنشرات ـ الإذاعات التي كان

---

(٩٩) Gudrun Kramer, *Jews in Modern Egypt, 1914-1952* (London: Taurs Co. Ltd. Publishers, 1989), p. 151.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٥١.

يؤمل من خلالها الوصول إلى الشعوب التي لا تقرأ. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الدعاية بقيت محدودة. وبما أن الألمان اتبعوا سياسة التخلي عن حوض المتوسط للإيطاليين والسعي إلى تسوية سلمية مع بريطانيا فقد اقتصرت الدعاية الألمانية على الشعارات الموجهة إلى البريطانيين واليهود من دون إعطاء أي ضمانات بالدعم المادي للوطنيين العرب[١٠١].

ولم تبدأ ألمانيا استراتيجيا جديدة إلا في عامي ١٩٤٠ و١٩٤١ بعد انتصاراتها في «بليتز» (Blitz) في غرب أوروبا وشمالها. وبينما كانت تحافظ على مسارها الرسمي باحترام الحقوق الإيطالية في المنطقة، على الأقل، وتجنب الصراع مع بريطانيا العظمى، انخرطت ألمانيا بصورة متزايدة في صراع التحرر العربي مع الاستعمار الفرنسي والبريطاني. وكانت ألمانيا تتلاعب بعواطف الملك فاروق والأوساط الوطنية من الشباب وسلك الضباط الشباب. وكانت هذه العناصر الموالية لألمانيا على اتصال وثيق مع عدد من السياسيين، ولم يكن إعجابهم بألمانيا النازية يستند إلى النظرية العنصرية للفوهرر. وحاول الألمان إضافة الوطنية والإسلام إلى المبادئ العامة لاشتراكيتهم، وهي مبادئ تفوق القومية وكراهية اليهود[١٠٢].

ولا بد من الإشارة إلى أنه ابتدأت القلاقل بعد أشهر قليلة على انتهاء الحرب العالمية الثانية: ففي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٤٥ جرت أحداث عنيفة معادية لليهود في القاهرة نظمتها جماعة قومية تُدعى «مصر الفتاة»، وتم خلالها مهاجمة كنيس وإحراقه، وجرى تدمير مستشفى ومأوى للعجزة، ودمرت محال تجارية كثيرة. وحدثت أعمال العنف تلك في أعقاب تحذيرات أطلقتها تلك الجماعة وطلبت فيها من اليهود المصريين أن ينأوا بأنفسهم عن الصهيونية[١٠٣].

وتمثل السبب الثاني لخروج اليهود من مصر بتداعيات ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تداعيات حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ولاحقاً العدوان الثلاثي الإنكليزي ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي عام ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وصولاً إلى اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٥٥.
(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

ويرتبط السبب الثالث بشخصية اليهود أنفسهم حيث كان من السهل على بعضهم أن يتحول إلى طابور خامس لإسرائيل، ويتنكر للبلد الذي احتضنه، وأتاح له حرية العمل والتملك والنشاط الثقافي والفني.

وكانت هجرة يهود مصر إلى فلسطين ضئيلة جداً قبل قيام إسرائيل، إذ لم يسجل سوى قدوم نحو ١٨٠٠ مهاجر قبل ١٥/٥/١٩٤٨[١٠٤]. وعند بداية حرب فلسطين (١٩٤٨)، منعت السلطات المصرية حاملي جوازات السفر من الحصول على سمة خروج من وزارة الداخلية. ولا شك في أن هذا القانون ساهم في انخفاض الهجرة، إلا أن السلطات المصرية سرعان ما رفعت الحظر عن الهجرة في شهر آب/أغسطس ١٩٤٩ الأمر الذي أدى إلى حصول هجرة واسعة حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه[١٠٥].

أما بشأن القيود على تأشيرات الخروج، على سبيل المثال، فقد طبّقت على جميع المواطنين بصرف النظر عن دينهم أو انتمائهم السياسي. وقدر العدد الإجمالي للمهاجرين إلى إسرائيل ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥١ بنحو١٥ ألف يهودي إلى ٢٠ ألفاً، وهذا يساوي ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من عدد السكان اليهود في مصر[١٠٦].

وانخفضت الهجرة في أوائل الخمسينيات واستمرت أثناء حرب ١٩٥٦ وبعدها. ومن بين ٥٠ ألف يهودي إلى ٥٥ ألفاً الذين بقوا في مصر بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية، غادر البلاد ٤٠ ألفاً إلى ٥٠ ألفاً آخرين خلال عامَي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ إما برضاهم أو بالقوة. أما الباقي ٥ آلاف ـ ١٠ آلاف فقد خضعوا لإجراءات التأميم. وفي عام ١٩٦٧ كان هناك نحو ٢٥٠٠ ـ ٣ آلاف يهودي لا يزالون في البلاد، وبعد الحرب التي اندلعت في هذا العام هاجرت أغلبية من تبقى من اليهود. وفي الثمانينيات انخفض عددهم إلى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ نسمة[١٠٧]. (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ١)).

إجمالاً كان عدد المهاجرين خلال أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠ نحو ٣٥٣٢٨ نسمة، منهم ١٦٥٠٨ نسمة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ و٣٢٠٣ نسمة خلال الفترة

---

(١٠٤) الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ و١٤٥٦٢ نسمة خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ و١٠٥١ نسمة خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠[(١٠٨)].

وقد خالف الكاتب اليهودي «جويل بينين» (Joel Beinin) الروايتين الرئيسيتين حول تاريخ العلاقات اليهودية العربية، وهما: الأولى، الرواية الصهيونية التي «تشدد» على استمرارية قمع واضطهاد اليهود منذ الرسول محمد [ﷺ] وحتى زوال معظم التجمعات اليهودية العربية عقب الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨؛ والثانية، «الادعاء العربي المألوف بأن اليهود عوملوا دوماً، معاملة حسنةً في دار الإسلام»[(١٠٩)].

وتفيد وجهة نظر بينين إلى أن انتهاء الحقبة الاستعمارية في مصر قاد إلى قيام «معظم الجماعات المتمصّرة بمغادرة مصر بعد عام ١٩٥٦، وهو ما يوحي بأن يكون جزء من الطائفة اليهودية قد غادر مصر في الخمسينيات، بوجود نزاعٍ عربي ـ إسرائيلي أو بدونه». وبغض النظر عن أي إجـراءات قد تكون السلطات المصرية اتخذتها ضد اليهود، فإن معظم الذين غادروا مصر هم من اليهود الأشكناز، تلاهم السفارديم، ثم القرّائين.

وادّعى بينين أنه عقب انتهاء الأعمال القتالية، تم إخضاع اليهود لضغوط غير رسمية لحملهم على مغادرة مصر، والتخلي عن جنسيتهم. وهكذا غادر، في آذار/ مارس من عام ١٩٥٧، ثلث من تبقى من اليهود

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

خارطة التوزع الديمغرافي لليهود في مصر عام ١٩٦٠

المحافظة	تعداد اليهود
القاهرة	٥٥٨٧
الإسكندرية	٢٧٦٠
بورسعيد	٦
الإسماعيلية	١
السويس	٤
دمياط	٢٠
الدقهلية	٢٥
الشرقية	١٠
القليوبية	٦
كفر الشيخ	٣
الغربية	٣١
المنوفية	١١
البحيرة	١٠
الجيزة	٥٤
بني سويف	-
الفيوم	٦
المنيا	٩
أسيوط	٣
سوهاج	٥
قنا	٣
أسوان	١
البحر الأحمر	-
الوادي الجديد	-
الصحراء الغربية	٦
سيناء	-
الإجمالي	**٨٥٦١**

المصدر: أمل سرور وأحمد بلال، «اليهود في مصر.. وجود بطعم الغياب،» المصري اليوم، ١٠/٣/٢٠١٠، ص ١٧٩.

(١٠٨) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ مج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، مج ٤، ج ٢، ص ٢٦٤.

(١٠٩) Joel Beinin, *Egyptian Jews: Culture, Policy and the Formation of a Modern Diasporu* (Berkely, CA: University of California Press, 1998), and *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 3 (Spring 1999), p. 100.

إلى إسرائيل صفر اليدين تاركين جميع ما يملكونه وراءهم. كما زعم أن ما بين ثُلثهم ونصفهم ذهبوا إلى إسرائيل، آخذين في الاعتبار أن معظم المقتدرين، ممّن امتلكوا من الموارد ما يمكنهم من الاختيار، لم يذهبوا إلى هناك، وذهب البقية إلى أوروبا أو أمريكا.

وفي تقييمه للدعاية التي أطلقتها الحكومة المصرية وإعلامها ضد إسرائيل، يُخطِّئ بينين المصريين بشأن مساواتهم ما بين الصهيونية والشيوعية. فهو يرى أن ذلك الموقف عزّز ثقة الغرب باتهامات إسرائيل للمسؤولين المصريين بأنهم معادون للسامية. ورغم إقرار بينين بأن تلك المساواة كانت مبنية على «حقائق مُتّسقةً اتساقاً مصطنعاً»، وانطلاقاً من النسبة غير المتكافئة لليهود الأعضاء في الجماعات الشيوعية، و«قوة الصهيونية الاشتراكية في إسرائيل» والدعم السوفياتي، ودعم الأممية الدولية لإنشاء دولةِ إسرائيل، فإنه ظلّ ينظرُ إلى تلك القراءة المركَّبة على أنها من قبيل الدعاية (البروباغندا) التي قام بها بعض العرب المصريين كي يحظوا بدعم غربي.

وبذل بينين جهداً كبيراً لإثبات أن «هنري كورييل» (Henri Curiel)، وهو أحد أبرز القادة الشيوعيين في مصر لم يكن صهيونياً. وهو ظل يحمل الجنسية الإيطالية حتى بلغ سن الرشد عام ١٩٣٥ ولم يستطع إتقان العربية إتقاناً تاماً، وتم ترحيله إلى فرنسا عام ١٩٥٠ على أنه «أجنبي». ويدّعي بينين أن الاتهامات التي أطلقها الشيوعيون المصريون من غير اليهود على كورييل وعددٍ من أنصاره بأنهم كانوا «يهوداً دعموا تقسيم فلسطين بحماسة أكبر من أية حماسة قد يبديها مثقف عربي» تفتح الباب لاتهامهم بمعاداة السامية، أو ضعف الالتزام بالمبادئ الأممية.

ورغم أن بعض عناصر «معاداة السامية» ربما تكون أسهمت في تكوين ذلك الإدراك، فإن إصرار بينين على أنه لا وجود لأي دليل على أن كورييل ومجموعته كانوا يكنّون أي تعاطفٍ مع الصهيونية هو إصرارٌ مبالغ فيه. إذ إن الدليل الذي تقدم به بينين ذاته يُظهر أن كورييل ربما كان متعاطفاً مع الصهيونية. فعلى سبيل المثال، قام كورييل وأنصاره في فرنسا (ممَّن يُعرفون بـ «جماعة روما») بإجراء اتصالٍ عام ١٩٥٤ مع أعضاء من الحزب الشيوعي الإسرائيلي بغية تشجيع الحوار لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وعلاوة على هذا، وطبقاً لبينين، فإن الجماعة ألمحت إلى أن معظم الشيوعيين غير اليهود لم يُبدوا الاهتمام ذاته الذي أبداه كورييل والجماعة بإيجاد حلٍّ للصراع

العربي ـ الإسرائيلي، والسبب المزعوم وراء ذلك هو أنهم لم يرغبوا في تفجير العلاقة مع عبد الناصر(١١٠).

ولا يمكن أن نغفل شخصيات يهودية في المجتمع مارست دوراً لا يمكن أن يستهان به، ومن هؤلاء قطاوي باشا الذي كان وزيراً للمالية، ثم للنقل والمواصلات وظل عضواً في مجلس النواب حتى وفاته، إضافة إلى يعقوب صنّوع، الشهير بـ «أبونظّارة»، رائد المسرح، وكان يصدر صحيفة مهتمة، بل ومتحمسة للشأن الوطني، اسمها أبو نظّارة، كانت سبباً في إصدار الخديوي إسماعيل أمراً بنفيه، ليواصل إصدار جريدته من منفاه ويهرِّبها إلى الداخل. ومن بين الشخصيات اليهودية التي لمعت في التاريخ المصري، المخرج «توجو مزراحي»، وليليان ليفي كوهين الشهيرة باسم «كاميليا»، والموسيقار داود حسني، وراشيل إبراهام ليفي الشهيرة باسم «راقية إبراهيم»، ونجمة إبراهيم، ونظيرة موسى شحاتة الشهيرة باسم «نجوى إبراهيم» والتي حصلت على درع «الجهاد المقدس» لدورها أثناء حرب الاستنزاف، إضافة إلى المحامي اليهودي الشهير «مراد فرج». كما يوجد العديد من الأسماء اليهودية التي ظلت موجودة طويلاً مثل «شيكوريل»، «شملا»، «عدس»، «ريكو»، و«ابن زيون»، ومعناه باللغة العربية «ابن صهيون».

ويتلقى اليهود المقيمون حالياً في مصر معونات شهرية، ومنهم رئيس الطائفة اليهودية في الإسكندرية هناك «يوسف جاؤون»، الملقب بـ «أصغر يهودي في مصر»، وبلغ من العمر ٥٦ عاماً في نهاية عام ٢٠١١. وهو لا يجري لقاءات صحفية إلا بعد حصول الوسيلة الإعلامية على موافقة كتابية من الجهات الأمنية التي تحظِّر عليه الحديث.

وكانت قيادة الطائفة اليهودية في مصر ـ على مدار تاريخها ـ منقسمة بين طائفتين في القاهرة والإسكندرية، إلا أن خلافاً بين كل من الطائفتين منذ عام ١٩٦٦ أدى إلى انفصال كل منهما عن الأخرى حتى الآن. وتفردت طائفة يهود القاهرة بالسيطرة النسائية على قيادتها بعد أن وقع انقلاب نسائي داخلها نهاية عام ١٩٩٦ على إدارة رئيس الطائفة آنذاك إميل روسو، وقررت الجمعية العمومية للطائفة إقالته أثناء زيارته لفرنسا، وتنصيب «إيستر وينشتاين» لتكون أول رئيسة لطائفة يهودية، لتشهد الطائفة من بعدها صراعاً على رئاسة الطائفة بين ابنتيها «كارمن» و«ماريكا سموحة ليفي»، ليحسم الصراع في النهاية لمصلحة «كارمن»، المولودة لأب أشكنازي وأم سفاردية، والتي درست في

(١١٠) Beinin, Ibid., pp. 101-102.

مدرسة الليسيه، لتلتحق من بعدها بجامعة القاهرة التي تخرجت فيها عام ١٩٥٤، ثم تكمل دراستها بالجامعة الأمريكية في القاهرة وتتخرج فيها عام ١٩٧٢. وتوفي، خلال تموز/ يوليو ٢٠٠٨ رئيس الطائفة في الإسكندرية، د. ماكس سلامة، عن عمر يناهز ٩٤ عاماً، بعد أن خدم في رئاسة الطائفة ٨ سنوات، وكان سلامة طبيب الأسنان الخاص بعائلة الملك فاروق وشقيق الرئيس جمال عبد الناصر، واستقبل قبل وفاته حسب صحيفة هآرتس» الإسرائيلية وفداً على رأسه «كارمن وينشتاين»، رئيسة الطائفة في القاهرة، والسفير الإسرائيلي السابق في مصر شالوم كوهين، والقنصل الإسرائيلي إيلي عنتابي[١١١].

ونشرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، نهاية عام ٢٠٠٩ تقريراً مطولاً عن طائفة الإسكندرية، قالت فيه: «إن عدداً قليلاً من أعضاء الطائفة هم الآن في مرحلة الشيخوخة، يعيشون في دور المسنين، من بينهم السيدة التي سجلت كل المواليد والوفيات وحالات الزواج في الطائفة لمدة ٣ عقود»[١١٢].

وحسب آخر إحصائية لتعداد اليهود في مصر كانت عام ٢٠٠٣ بلغ عددهم نحو ٤٠٨٨ نسمة موزعين بين القاهرة والإسكندرية وأقلية منهم لا تتجاوز ٢٤٢ نسمة تعيش في الفيوم[١١٣]. وتفيد معلومات حديثة أن عدد يهود مصر في العام الحالي (٢٠١٢) أقل من ١٠٠ يهودي[١١٤].

٢ ـ هجرة يهود السودان

قَدِمَت إلى السودان عائلات يهودية من فلسطين وتركيا وبلاد أخرى من الشرق الأوسط، وعدد قليل من يهود شرق أوروبا. وما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٦ غادر بعض يهود السودان إلى إسرائيل، ووفق إحصاءات عام ١٩٥٧ كان عدد يهود السودان ٣٥٠ يهودياً[١١٥].

لم يُهاجر يهود السودان بأعداد كبيرة نظراً إلى قلَّة أعدادهم، وكانت هجرتهم عام ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على مصر، وأيضاً عقب حرب عام ١٩٦٧. كما هاجروا في

(١١١) أمل سرور وأحمد بلال، «اليهود في مصر.. وجود بطعم الغياب،» المصري اليوم، ١٠/ ٣/ ٢٠١٠.
(١١٢) موسوعة تاريخ أقباط مصر، <http://www.coptichistory.org>.
(١١٣) منتديات عيون العرب، <http://vb.arabseyes.com>.
(١١٤) منتديات دريكيمو العالمية، <http://www.drikimo.com>.
(١١٥) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

سياق تنفيذ إسرائيل مشروع تهجير الفلاشا الذي مهدت له اتصالات إسرائيلية ـ سودانية وأيضاً تسهيلات لوجستية حيث تم ترحيل الفلاشا عن طريق قرية عروس السياحية السودانية على البحر الأحمر، ومطار الخرطوم في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤[١١٦].

وفي خضم الصراع العربي ـ الصهيوني وحالة المد القومي والقوانين الاجتماعية والاقتصادية الجديدة طاولت يهود السودان ـ كغيرهم من بعض السودانيين ـ حركات المصادرة والتأميم الواسعة، التي أعلنها الرئيس السوداني (آنذاك) جعفر النميري. وكان التأميم الأشهر، هو تأميم مجموعة شركات «جلاتلي هانكي» عام ١٩٧٢ إذ أقيلت إدارتها العليا، وتم تعيين إدارة جديدة وتبديل اسمها ليصبح «شركات مايو التجارية»[١١٧].

وكان قد وصل خبر إلى يهود السودان مفاده أن حكومة جعفر النميري ستزيل مقابرهم، ولا سيَّما المقبرة المعروفة الواقعة في المنطقة الصناعية بالخرطوم «حي باريس»، وتحويلها إلى مواقع أخرى. فتحركت وفود من بعض أسر اليهود عام ١٩٧٥ بقيادة ليون كوهين ورموز من عائلة تمام وأسرة إسحاق من لندن وإسرائيل وجنيف لـ «إنقاذ» مقبرة أهلهم وذويهم. ونفذوا عملية نقل لرفات موتاهم عبر خط جوي غير مباشر إلى إسرائيل. واختاروا للمقبرة موقعاً في القدس أطلقوا عليه اسم «مقبرة جالية يهود السودان». وتوجد رواية أخرى تقول إنّه لا يزال موجوداً في المقابر رفات يهود آخرين[١١٨].

ثالثاً: هجرة اليهود في بلدان شمال أفريقيا

مع إنشاء إسرائيل وانطلاقاً من دائرة الجهود الصهيونية والإسرائيلية لتجميع اليهود وحشدهم في فلسطين (إسرائيل) فإن تهجير اليهود من بلدان شمال أفريقيا والذين يبلغ تعدادهم ٥٠٠,٠٠٠ نسمة، ويعتبرون رابع طائفة يهودية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسية وإسرائيل، ويشكلون ٦٠ بالمئة من يهود البلاد العربية والإسلامية، أصبح الموضوع الرئيسي لأبحاث وأعمال المؤتمرات الصهيونية، نظراً إلى ما يملكه

(١١٦) حسن مكي، «العلاقات اليهودية ـ السودانية.. والسودان والصهيونية،» ٢٦ سبتمبر (الخرطوم).
(١١٧) <http://www.newsudan.org>.
(١١٨) موقع النيلين الإلكتروني، <http://www.alnilin.com>.

يهود شمال أفريقيا من قدرات ومهارات كافية ستكون لها قيمتها في بناء إسرائيل لو أُعطي هؤلاء اليهود التدريب والإشراف والتأمين[١١٩].

وصل إلى إسرائيل في نهاية عام ١٩٤٩ نحو ٢٥ ألف يهودي من بلدان شمال أفريقيا يشكلون ٥ بالمئة من يهود المغرب كله: من الجزائر وصل ٧٥٠ يهودياً؛ ومن تونس ٦٠٠٠؛ ومن مراكش ١٨ ألفاً. وتعكس هذه الأرقام حجم الدعاية الصهيونية في أوساط يهود شمال أفريقيا وتجاوبهم معها[١٢٠].

ومع أن عملية الهجرة إلى إسرائيل استمرت بعد ذلك، وكان لها مظاهر متشابهة مع سائر البلاد الأخرى الآسيوية والأفريقية، إلا أن الهجرة الجماعية ليهود شمال أفريقيا[١٢١] تعود إلى أسباب أكثر عمقاً مما هو في سائر البلاد الأخرى، ولها محتواها التاريخي والاجتماعي الخاص؛ ذلك أن طبيعة أوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي والملتصقة به إلى حد بعيد أدَّت إلى عدم الثقة بالمستقبل في البلاد الناشئة حديثاً والتي جاهدت للحصول على سيادتها وسعت إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية بعد انتهاء الاحتلال الفرنسي.

ولم يكن رجال الحركة الوطنية في شمال أفريقيا آنذاك (كزعماء حركة الاستقلال في مراكش أو الدستور الجديد في تونس أو جبهة التحرير الجزائرية) يرغبون في هجرة

---

(١١٩) Itzhak Ben-ZVI, *The Exiled and the Redeemed: The Strange Jewish «Tribes» of the Orient,* Translated from the Hebrew by Isaac A. Abbady (London: [n. pb.], 1958), p. 17.

(١٢٠) في عام ١٩٥١ كان عدد السكان اليهود في الجزائر يقدّر بـ ١٤٠,٠٠٠ نسمة يشكّلون ١,٧٦ بالمئة من مجموع السكان وعدد يهود تونس ١٠٥,٠٠٠ يشكّلون ٣,٢٣ بالمئة من مجموع السكان، وعدد يهود مراكش ٢٥٥,٠٠٠ يشكلون ٢,٥ بالمئة وذلك حسب تقديرات *American Jewish Yearbook*.

(١٢١) في إحصاء عن معدل الهجرة من المغرب (شمال أفريقيا) يتبيّن ما يلي:

عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣
١٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	٣,٩٠٠

(بسبب الأزمة الاقتصادية في إسرائيل والمصاعب التي واجهها المهاجرون، ومع اقتراب نَيْل تونس ومراكش استقلالهما زادت موجة الهجرة).

عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٨	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١
٣١,٧٠٠	٤٣,٨٥٠	٣,٢٧٥	٤٨٠٠	٤٤,٠٠٠

ثم بعد إغلاق أبواب الهجرة في مراكش، انخفض الرقم مع بقاء الهجرة غير الشرعية. وازدادت كثافة الهجرة مع قرب استقلال الجزائر وهو عدد ضئيل بالنسبة إلى من هاجر من الجزائر إلى فرنسا. انظر: André Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa* (New York: Scribner, 1973), pp. 287-289.

اليهود، بل كانوا يرون أن وجودهم ضروري، ولم يفوّتوا فرصة للتعبير عن عطفهم على مستقبل يهود المغرب لو نالت بلادهم استقلالها، وكان اليهود أنفسهم يؤمنون بضرورة استمرار وجودهم في المنطقة التي عاشوا فيها قروناً، وكانوا دوماً بعيدين من التيارات الرئيسية للصهيونية السياسية، وحتى الذين أعلنوا عن تأييدهم للصهيونية لم يدرْ بخلدهم فكرة ترك موطنهم حتى يوم الرحيل. لكن سبب التحول المفاجئ للأحداث هو رحيل الإدارة الفرنسية وانقلاب التوازن الذي مكّن اليهود من الاستفادة من النظام الاستعماري، فاضطروا إلى المغادرة إلى فرنسا وأمريكا وإسبانيا وإسرائيل وغيرها. أما من بقي منهم فهم أصحاب الامتيازات الخاصة، الأغنياء وذوو المهارات الفنية الاختصاصية(١٢٢).

ظلت إسرائيل تسعى على الدوام إلى القيام بعمل فعّال لتسهيل هجرة يهود شمال أفريقيا إليها. وأسهمت الصهيونية في الهجرة اليهودية بعد استقلال تونس ومراكش، إذ استجاب العديد من اليهود للدعوة الصهيونية وهاجروا إلى إسرائيل. وينطبق هذا على قطاعات محدودة من يهود مراكش الذين «عادوا» إلى صهيون وهم بشكل أوّلي العناصر الأكثر تقليدية وتديناً داخل الطائفة اليهودية وبالأخص من هاجر قبل عام ١٩٥٦. وتستند القوة المحركة لهم ـ على الأغلب ـ إلى وعي ديني تقليدي، لا إلى الإغراء الأيديولوجي للصهيونية المعاصرة. ويظهر أن كثيراً من اليهود المراكشيين الذين ذهبوا إلى إسرائيل في الستينيات كانت تحركهم رغبة في مغادرة شمال أفريقيا ونقص في الاستعداد يؤهلهم للعيش في فرنسا. ورغم أن جاذبية الأيديولوجيا الصهيونية ربما كان لها تأثير محدود، إلا أن وجود إسرائيل قدَّم المكان (الملجأ) للعديد من اليهود الراغبين في الهجرة. ويكمن الجانب الآخر المتصل بالصهيونية وموضوع الهجرة في تعقيدات العلاقات العربية ـ اليهودية. فالجماهير العربية مهتمة بالقضية الفلسطينية، وغالباً ما تنظر إلى اليهود المحليين على أنهم أولاد عمّ العدو(١٢٣).

وانتهزت إسرائيل الأحداث الناجمة عن حرب عام ١٩٦٧ للبحث عن مهاجرين جدد. وقالت بعض الصحف الفرنسية إن هناك خطة لتنظيم هجرة ١٠٠ ألف يهودي من بلاد المغرب، ووضعت الخطة في اجتماع عقد في فنزويلا للمجلس اليهودي للمنظمة الصهيونية الذي قرر بعد دراسة وضع هؤلاء، مساعدتهم على الهجرة إلى إسرائيل

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٨١ ـ ٢٨٤.

(١٢٣) Mark Tessler and Linda L. Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 2, no. 1 (February 1980), p. 66.

وتخصيص مبلغ ألف دولار لكل يهودي يغادر دول شمال أفريقيا (٥ آلاف دولار لكل يهودي يغادر الاتحاد السوفياتي)[١٢٤]. ويلاحظ اليهود أن التمييز بين الصهاينة واليهود غالباً ما يكون غير واضح في النقاشات السياسية العربية، ويدّعون أن العرب الأصغر سناً الذين لا يمتلكون قدراً عالياً من التعليم، أو الذين هاجروا إلى المدن مؤخراً، هم الأكثر عدائية؛ إذ ليس لهم اتصالات شخصية مع يهود فيستجيبون للتيارات المعادية للصهيونية[١٢٥]. وفي ظل استمرار الصراع بين إسرائيل والبلدان العربية هل يكون ممكناً استمرار التعايش بين اليهود والعرب في بلدان شمال أفريقيا؟

إن كثيرين من اليهود في إسرائيل، وحتى في أمريكا، يرون أن هذا السؤال غير واقعي ولا ينبغي طرحه، فالتعايش العربي ـ اليهودي مستحيل. تقدم طروحات كثيرة لدعم هذه الأطروحة، إلا أنه لا بد من القول إن يهود شمال أفريقيا حتى لو أُجبروا نحو المنافي ونحو فرنسا بالذات، ورغم أنهم عانوا كثيراً، إلا أنهم لا يرون المشكلة بالطريقة نفسها التي يراها يهود البلدان الأخرى بسبب المعطيات التاريخية التي كان لها تأثير في الحياة اليهودية في المغرب (مصطلح المغرب يشمل مراكش وتونس والجزائر، وإلى حدٍّ ما، ليبيا)[١٢٦].

١ ـ هجرة يهود الجزائر

ظلّ يهود الجزائر يعتقدون ـ حتى النهاية ـ أن الجزائر ستبقى فرنسية؛ فقد ربطوا وجودهم بالحكم الفرنسي، فإما أن يبقوا أو يرحلوا معه[١٢٧]. ومع ازدياد موجة العنف بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ في المدن الكبرى (حيث يتركز معظم اليهود)، شاركوا مئات الآلاف من سائر الفرنسيين في الجزائر هذا الخروج، فهو خروج فرنسي (يشمل اليهود) أكثر منه حركة لاجئين يهودية. فاليهودي غادر الجزائر كفرنسي ـ لا كيهودي ـ يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، منذ عام ١٨٧٠، ويرتبط بفرنسا اجتماعياً ونفسياً وثقافياً واقتصادياً. وكان خوفه من أن يفقد فرنسيته مع قدوم الاستقلال يربطه بفرنسا أكثر، كما تخوّف اليهود من المصاعب التي يمكن أن يواجهوها في المستقبل نتيجة لموقف الزعماء الجزائريين منهم خلال سنوات الثورة السبع والتي انتهت إلى اعتبار اليهود

(١٢٤) الأهرام، ١٣/ ٩/ ١٩٦٨.
(١٢٥) Tessler and Hawkins, Ibid., p. 67.
(١٢٦) Jean Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» *Commentary*, vol. 34 (September 1966), p. 199.
(١٢٧) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 21 (July 1958).

فرنسيين. وكسائر الأوروبيين، بعد ترددهم الطويل في الانضمام إلى الحركة الوطنية وتعاونهم مع الفرنسيين، زاد في رغبة اليهود نحو مغادرة البلاد(١٢٨).

وحاولت حركة التجمع الإسرائيلي وحملة جمع التبرعات (لإنقاذ اليهود المهاجرين) استغلال هذه الرغبة لتوجيه المهاجرين نحو إسرائيل. وشغلت مسألة هجرة يهود الجزائر ـ كسائر يهود المغرب العربي ـ الأوساط الصهيونية مع اقتراب الاستقلال في الجزائر(١٢٩). فقد اتخذ المؤتمر العالمي لحزب (حيروت) الصهيوني قراراً في ٢٥/ ١٢/ ١٩٦٠ حول هجرة يهود شمال أفريقيا إلى إسرائيل جاء فيه «إن المؤتمر يقرر إزاء الأخطار المادية المتوقعة ليهود الجزائر أنه من الضروري العمل على هجرتهم إلى إسرائيل في أقرب وقت مستطاع».

كما نشرت جريدة حيروت الإسرائيلية في ٣/ ١/ ١٩٦١ مقالاً عن ضرورة هجرة يهود شمال أفريقيا يقول «من الخطأ أن نسمح لأنفسنا بالاعتقاد بأن اليهود في الجزائر الإسلامية المستقلة يمكن أن يعيشوا بأمن وهدوء دون مكدّر... فهم قادرون الآن على تصفية أعمالهم والشروع في السير نحو أرض صهيون... أما الأقوال التي تتردد عن إمكان الوصول إلى اتفاق مرضٍ مع ممثلي الثوار الجزائريين بشأن اليهود فإنها ليست مضللة فحسب، بل تنطوي على أخطاء كثيرة...».

وعادت حيروت إلى القول في ١٩/ ١١/ ١٩٦٣ «إن جهود دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية لإقناع يهود الجزائر الذين هاجروا إلى فرنسا، بالهجرة إلى إسرائيل لم تسفر عن أي فائدة، فلم يهاجر إلى إسرائيل من أصل ١٣٠,٠٠٠ يهودي جزائري سوى عدد ضئيل. وتبذل إسرائيل جهوداً كبيرة مع فرنسا لإعطاء الضمانات الكافية للذين يهاجرون منهم إلى إسرائيل لإعطائهم التعويضات التي يطلبونها من فرنسا». وأكد أندريه شوراكي(١٣٠) أن نحو ٩٩ بالمئة من المهاجرين اليهود الجزائريين

(١٢٨) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 89, no. 20 (June 1962).

(١٢٩) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٦٦. المعلومات الواردة هي من مذكرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا إلى إسرائيل والمقدمة إلى مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين في الدول العربية في الدورات التالية:

١ ـ الثانية المنعقدة بين ٢٩ تموز/ يوليو و١ آب/ أغسطس ١٩٦١.

٢ ـ السادسة المنعقدة في تموز/ يوليو ١٩٦٣.

٣ ـ السابعة المنعقدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤.

٤ ـ التاسعة المنعقدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥.

(١٣٠) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 289.

في صيف ١٩٦٢ فضّلوا الإقامة في فرنسا، إذ لم يُعتبروا أجانب، بعكس التونسيين والمراكشيين، وكانت ظروف الحياة في إسرائيل لا تساعد المهاجرين الجزائريين على الاستيطان فيها، لأن اليهود في الجزائر اعتادوا العيش في ظروف أفضل... إلا أنّ قلّة من الشباب اليهودي الجزائري اختار الإقامة في إسرائيل واعتبر فرنسا (محطة) لإكمال التعليم فقط.

والواقع أن المهاجرين القادمين من المدن الساحلية الجزائرية الذين لم يكن لديهم كبير اهتمام بالصهيونية، رغم عطفهم على إسرائيل، هم الذين فضلوا الإقامة في فرنسا على بدء حياة جديدة في بلد غريب يواجهون فيه مشاكل اللغة وفرص العمل[(١٣١)]، في حين أن اليهود القادمين من المناطق الريفية والداخلية ـ والذين يتكلمون العربية ـ هم الذين قبلوا الرحيل إلى إسرائيل. وقدّر أن ما يقارب ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة[(١٣٢)] من هؤلاء استقروا في إسرائيل حتى عام ١٩٦٢، واستقر الباقي في المدن الكبرى الجزائرية. ولم يبق في الجزائر بعد انتهاء موجة الهجرة إلا بضعة آلاف، وهذه القلة تضم الكثيرين من المحامين والأطباء وسواهم الذين آثروا الإقامة في الجزائر ليعيشوا بسلام مع العرب كما فعل أجدادهم[(١٣٣)].

أما الشبان الجزائريون الذين عاشوا في فرنسا بعد الهجرة الجماعية فلم يكونوا سعداء هناك، فقد كيّف ذووهم أنفسهم من الناحية المادية بشكل لائق، ولكنهم ثقافياً ظلّوا يشعرون بأنهم أغراب بالنسبة إلى الهوّية؛ هم في الأصل يهود من شمال أفريقيا، كانوا ملتحمين بثقافة مجتمعاتهم الأصلية أكثر من التحامهم بالثقافة الفرنسية. ورغم الجهود التي بذلها الثوار الجزائريون لإبقاء اليهود، فقد اختار معظمهم الرحيل إلى فرنسا. ففي مستوى عاطفي، ينظر اليهود الجزائريون إلى أنفسهم على أنهم فرنسيون، وكانوا كذلك، بعكس جيرانهم المسلمين. وكان يُنظر إليهم دائماً باعتبارهم «آخرين»،

---

(١٣١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (24 August 1962), <http://www.newspapers.com/newspage/49945104/>.

(١٣٢) Alfred M. Lilienthal, *The Other Side of the Coin* (London: The Devin-Adair Compnay, 1965), p. 46.

(١٣٣) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (11 March 1963), <http://www.newspapers.com/newspage/49955550/>.

وقدّرت الصحيفة أن موجات الهجرة خفضت عدد اليهود الذين ظلّوا في البلاد إلى ٣٨٠٠ منهم (٢٠٠) في الجزائر العاصمة و(٨٠٠) في وهران والبقية موزعة في مختلف أرجاء الجزائر في جماعات صغيرة ومدن بكاملها (قسنطينة، سطيف، وهران) غادرها اليهود و٩٠ بالمئة من اليهود الجزائريين يقيمون في المدن الرئيسية الفرنسية. انظر: Daniel, «Jewish Future in Algeria: Dissenting View,» p. xiii.

وكان عليهم أن يختاروا إما مصير اليهود السفارديم ممن هاجروا من شمال أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط الأخرى إلى إسرائيل، وهو أمر لم يكن مرحباً به من جانبهم، أو مشاطرة المسلمين العيش وهو خيار لم يكونوا مرحّبين به كذلك. وجهّز يهود الجزائر أنفسهم لقطع جذورهم مع المجتمع الذي يعيشون فيه، فهم أخيراً يعتبرون أنفسهم مستعمِرين، وعندما دعت الثورة الجزائرية النظام الفرنسي الكولونيالي إلى الرحيل أحسّ اليهود أنهم غير مرحب بهم(١٣٤).

والملاحظ أن الطبقة الوسطى الفرنسية تزدري الذين جاؤوا من شمال أفريقيا إلى فرنسا بحثاً عن فرص عمل (معظمها فرص عمل وضيعة)، إلا أن تنافسية هذه الطبقة الوسطى مع اليهود أشد تهديداً، فاليهود لا ينافسون الطبقة العاملة بل يزاولون مهناً ويفتحون المشاريع الصغيرة التي تهدد الطبقة الوسطى الفرنسية(١٣٥).

إن أكثر من نصف اليهود يتوقون، إن كان باستطاعتهم، إلى العودة إلى وطنهم الأم، فهم مواطنون هربوا على عجل تاركين كل ما يصعب حمله، ومعظم الآخرين أخذت مغادرتهم الجزائر بعض الوقت، ولم يكن انتقالهم صعباً؛ فهم يملكون موطئ قدم في الضواحي الفرنسية، وبخاصة في محيط باريس والشاطئ الأزرق. ولا يمكن نسيان المشهد المحزن ليهود فقراء هم بروليتاريا رثة فرنسية أبناؤها من أصول شتى: مالطية وإسبانية أو صقلية، معظمهم يغادرون الجزائر للمرة الأولى من حياتهم تاركين قبور ذويهم وذكريات طفولتهم، هم المنفيون الحقيقيون. إن كل ما هو غير جزائري غريب عنهم، ومهما كانت معاناتهم السابقة في الجزائر تبقى المكان الوحيد الذي يشعرون فيه أنهم في وطنهم(١٣٦).

٢ ـ هجرة يهود تونس

رغم تأكيدات الحكومة التونسية بمعاملة اليهود على قدم المساواة مع التونسيين، ورغم عدم وجود اضطهاد لليهود في تونس، فقد شهدت تونس بعد عام ١٩٥٦ حركة انتقال دائمة من قبل اليهود إلى الخارج. وقدّر عدد الذين غادروا تونس حتى ذلك العام (أي بعد العدوان الثلاثي على مصر) نحو ٤٠ ألفاً، أي ٤٠ بالمئة من مجموع السكان

(١٣٤) Elizabeth Friedman, *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community*, Critical Studies in Work and Community Series (Massachusetts: Bergin and Garvey Publishers, Inc., 1988), p. 189.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص xix.

(١٣٦) Daniel, Ibid., p. 189.

اليهود حيث أصبح عدد اليهود ٦٣,٦٠٩، منهم ٥٠ ألفاً في مدينة تونس و٣٢٠٠ في صفاقس و٣ آلاف في سوسه و٨٠٠ في بنزرت و١٨٠٠ في جربة، و١٠٠٠ في قابس، والباقي في مدن أصغر(١٣٧).

وقد استمر خروج اليهود من تونس بعد ذلك بخطوات بطيئة إلا أنه سبّب تناقصاً عددياً بالغاً، فقد بلغ عدد اليهود عام ١٩٦٣ نحو ٣٢ ألفاً، ووصل عددهم عام ١٩٦٧ إلى ٢٠ ألفاً تقريباً(١٣٨).

وكانوا غالباً، يغادرون البلاد بوسائل سرية بعد أن يضمنوا تهريب أموالهم وأمتعتهم. فما هي الأسباب التي دفعتهم إلى المغادرة بعد كل الظروف التي ذكرت سابقاً؟ الواقع أنه كسائر دول شمال أفريقيا، فضّل بعض اليهود الخروج من موطنهم على العيش تحت الحكم العربي المستقل، لخشيتهم من فقدان المكاسب الماضية في عهد الحماية الفرنسية، وبخاصة أن التخطيط الاقتصادي الجديد قلل الربح بالنسبة إلى رجال الأعمال، وبدأ المواطنون التونسيون يشغلون المراكز الاقتصادية التي كانت مقتصرة على الأجانب(١٣٩). كما أن الفتور المؤقت في النشاط الاقتصادي الذي رافق بداية فترة الاستقلال بسبب المواسم الفقيرة وزيادة السكان وتهريب رؤوس الأموال أثّر بدوره في الوضع العام لليهود، ولا سيّما أن معظم اليهود التونسيين كانوا تجاراً(١٤٠).

يضاف إلى ذلك الأنظمة الجديدة لتعريب الجهاز التعليمي والإداري، فنظراً إلى تعلُّم اليهود في مدارس فرنسية، فإن قليلاً من المثقفين منهم كان يملك معرفة كافية باللغة العربية التي أصبحت اللغة الرسمية للدولة. ووجد بعض الآباء اليهود استحالة تعليم أطفالهم في المدارس الفرنسية التي يفضلونها في بلد تزداد صبغته العربية. وحسب مقالة لدورية أنفورماسيون (Information) نشرتها «Comité Algerien d' Etudes Sociales» في آذار/ مارس ١٩٥٩ «أن تعريب مدارس الإليانس في تونس دخل

---

(١٣٧) Joseph Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry* (New York: Yoseloff, 1960), p. 324.

(١٣٨) P. Alon, *Arabs Recialism* (Jerusalem: [n. pb.], 1969), p. 65.

(١٣٩) المصدر نفسه.

(١٤٠) *New York Herald Tribune* (9 March 1965).

وقد ظهرت نشرة خاصة في Worlds' Documents نشرتها *Le Monde Economique* عام ١٩٥٦: «إن اليهودي التونسي فقد مركزه كوسيط في الصناعة والتوزيع، إذ أصبحت هذه بيد الفئات (الإسلامية) وخاصة التجارة، وهو يوجه جهوده الآن نحو اختصاصات مربحة ومهن عملية. انظر: Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 316.

مرحلة خطيرة، وأصبحت الأحرف العربية سائدة في برامج المدارس الطائفية في تونس والجمعيات والفئات الثقافية المتعددة تنظم دورات بالعربية للشباب والكبار»[١٤١].

وكان هذا الاتجاه الجديد في تونس المستقلة هو بداية النهاية لبعض اليهود الذين تمثلوا اللغة والتقاليد الفرنسية، وهذا ما دفع أغلبيتهم إلى الرحيل إلى فرنسا أكثر من إسرائيل. وقُدرّ عدد الذين استقروا في فرنسا بين عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ بنحو ٦٠ ألف تونسي[١٤٢]. ومع أن اليهود التونسيين الذين وصلوا فرنسا لم يُمنحوا تسهيلات الإقامة والمساعدة كالجزائريين اليهود، إلا أن أحداً منهم لم يُبدِ رغبة في الاستقرار في إسرائيل. ومع أن بعض الذين وجهوا جهودهم إلى مساعدة يهود تونس في فرنسا (من المنظمات الصهيونية) أكدوا أن الهجرة إلى إسرائيل هي الحلّ الوحيد ليهود تونس، إلا أن هؤلاء لم يوافقوا وفضّلوا الاستقرار في باريس ومرسيليا[١٤٣]. ولكن هذا لم يمنع إسرائيل من ممارسة ضغطها على المهاجرين التونسيين اليهود، وتمكنت من كسب أولئك القادمين من المناطق الداخلية والفئات المتخلفة اقتصادياً، وفشلت مع الفئات المتوسطة والغنية التي فضّلت فرنسا أو بلاداً أخرى[١٤٤].

لم تتدخل الحكومة التونسية رسمياً لمنع حركة الهجرة، إذ كان الاتفاق الفرنسي ـ التونسي عام ١٩٥٥ يخوّل كل التونسيين حمل هوية شخصية لمدة ١٠ سنوات يستطيع حاملها بموجبها أن يتنقل مع حاجاته إلى فرنسا خلال فترة ١٠ سنوات[١٤٥]، إلا أنها كانت تعتبر عملية الهجرة أمراً غير مرغوب فيه ولا يدل على الوطنية الصحيحة. وعبّر عن ذلك وزير الأنباء التونسي في مؤتمر صحفي في أيار/مايو ١٩٥٦ قائلاً «إن المواطنين التونسيين يجب أن لا تكون أجسادهم في تونس وقلوبهم في مكان آخر»[١٤٦].

كما أعلن وزير الداخلية التونسي في ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٩ «أن اليهود الذين يشعرون أنهم صهيونيون عليهم أن يغادروا البلاد، والحكومة نفسها ستأخذ المبادرة بنفي وترحيل هؤلاء الذين يتمسكون بعلاقات سرية مع المنظمات الصهيونية»[١٤٧].

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٣٢١.
(١٤٢) *New York Herald Tribune* (9 March 1965).
(١٤٣) Schechtman, Ibid., p. 316.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.
(١٤٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (24 June 1955), <http://www.newspapers.com/newspage/49969501/>.
(١٤٦) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 323.
(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

كذلك أبدى رئيس الجمهورية أسفه لرحيل هذا العدد الكبير من اليهود وألمح إلى أنه لن يتسامح مع المواطنين الذين يضعون أقدامهم في تونس وقلوبهم في القدس. ومع ذلك فقد استمر الضغط على يهود تونس وإثارة قلقهم حول مستقبلهم في البلاد، لكسب أفواج جديدة من المهاجرين[١٤٨].

وضع يهود تونس منذ عام ١٩٦٧

كان عدد اليهود في تونس عند بداية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ يقدر بنحو ٢٣ ألفاً منهم ٢٠ ألفاً في مدينة تونس وضواحيها. وفي ٥ حزيران/ يونيو ومع الحماس الذي اجتاح شعب تونس، انطلقت التظاهرات الشعبية يتقدمها الطلبة، وهي تهتف بشعارات ضدّ إسرائيل، ورافق التظاهرات بعض الحوادث كإحراق السفارة البريطانية وإصابة الحي اليهودي في مدينة تونس ببعض الأضرار.

وقد اتخذت الحكومة إجراءات سريعة لوقف التظاهرات، وأرسل رئيس الجمهورية اثنين من وزرائه وحاكم تونس (المدينة) للتعبير عن أسفه للأحداث ووعد بمعاقبة المسؤولين، كما أدان الحادث في إذاعة تلفزيونية في الليلة نفسها، ووعدت الحكومة بإصلاح الأضرار، وعبر اليهود في تونس عن امتنانهم العميق لموقف الرئيس بورقيبه وتأكيده على سلامتهم[١٤٩].

ولم تحدث أي حوادث بعد ذلك، واعتُقل الكثيرون وصدرت في حق بعضهم أحكام سجن تراوح بين شهرين و٤ سنوات، ووصلت إلى ٢٠ سنة في الدفعة الثانية من المحاكمات[١٥٠]. وقد استغلّت الحكومة كل مناسبة لتخفيف قلق الطائفة اليهودية، ومع ذلك فلم تقف هذه التصريحات أمام الدعاية الإسرائيلية التي استغلّت الحوادث فغادر عدد من اليهود (نحو ٢٠٠٠ في حزيران/ يونيو و١٥٠٠ في تموز/ يوليو). وبينما لم تضع الحكومة عقبات رسمية في طريق الراغبين في الرحيل، إلا أنه جرت محاولات لإقناعهم للبقاء في بعض الحالات[١٥١]. ووردت تقارير من تونس بعد ذلك تدلّ على

(١٤٨) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (July 1960), <http://www.newspapers.com/newspage/49961419/>.

(١٤٩) «Jews in Arab Countries during the Middle East Crisis,» Institute of Jewish Affairs (IJA) (July 1967).

(١٥٠) *The Econmist* (April 1968).

(١٥١) «Jews in Arab Countries since the End of the Sixth Day War,» Institute of Jewish Affairs (IJA) (August 1967), pp. 4-5. =

أن اليهود يعيشون في حالة هدوء ويمارسون أعمالهم المعتادة دون مضايقة، وأن عدد المهاجرين قد تباطأ بعد أحداث عام ١٩٦٧. ونشرت مجلة جون افريك الأسبوعية مقالاً[١٥٢] حول انطباعات يهودي تونسي عائد من إسرائيل، وقارن بين المعاملة التي يلقاها العرب في منطقة الناصرة بالمعاملة الحسنة التي يلقاها يهود تونس «حيث يعيش اليهود العرب جنباً بجنب ولم يشعروا قط بأنهم أجانب. بل كانوا يتمتعون بكامل حقوقهم وعاملهم إخوانهم العرب معاملة حسنة... وهو مسرور لعودته إلى تونس فهو يهودي تونسي وليس بيهودي إسرائيلي، واليهود التونسيون هم تونسيون وتونس هي أمة عربية وهم بدورهم عرب كجميع الإخوة التونسيين».

٣ ـ هجرة يهود جزيرة جربة

أدت موجات الهجرات المتتالية بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، واستقلال تونس عام ١٩٥٦، وحربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، إلى انخفاض عدد السكان اليهود في جزيرة جربة إلى ١٢٠٠ في الوقت الراهن (عند إعداد الكتاب للطباعة)، وانتقلت العائلات المسلمة لتحلّ محلّ اليهود الذين كانوا يشغلون المكان.

تغيرت طبيعة الحارتين في السنوات التالية: فقد تزايد عدد المسلمين، وهذا ما بدّل العلاقة التي كان يشغلها اليهود في هذه المساحة وعلى رأسهم النساء، فالمسلمون المقيمون الجدد جاؤوا من وسط البلاد وليس لديهم خبرة في التعامل مع اليهود، ولهذا تبدو العلاقة غير منسجمة وفوضوية. وخلال السنوات التالية حدث عبور لحدود أخرى حيث بني مسجد ضخم عند مدخل القرية، وتطل المئذنة على الأطراف، ويأسف اليهود لأن المسلمين باعوا بيوت اليهود الذين هاجروا وبدأوا يحلمون ببناء حارة جديدة، فهل هو حنين إلى «غيتو» جديد، بعد أن أدركت الطائفة أن فقدان الأرض يحرمها حالة هامة في حياتها واستمرارها[١٥٣].

وظل يعيش في الحارة الكبيرة ما يزيد على ٨٠٠ يهودي، وفي الحارة الصغيرة نحو ٢٨٠. والطائفتان خاضعتان رسمياً للنظام الإداري التونسي الذي توسع مؤخراً

= وقد ذُكر أن الرئيس بورقيبه ذهب شخصياً إلى المطار في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٦٧ لإقناع M. Becobza (وهو صاحب معمل تقطير) للبقاء، ومع ذلك فإن هذا الأخير قد غادر وعائلته إلى باريس. انظر: عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢٤٧، الهامش ٦٠.

(١٥٢) المصدر نفسه، الهامش ٦١.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٨.

في كل الجزيرة. وتمثلت جربة منذ الاستقلال في المجلس الوطني التونسي. وطوّرت الدولة خدمات في مجال الرفاهية العامة والتعليم والأمن والسياحة. ولا يوجد يهودي من جربة يعمل لدى البيروقراطية الحكومية أو يشغل مناصب في السلطة على المستوى الداخلي أو الإقليمي. وليس من الناحية القانونية ما يمنع وصولهم إلى هذه المناصب. ومنذ الاستقلال أصبح التشريع التونسي يطبّق على كل المواطنين التونسيين بمن فيهم اليهود[١٥٤].

وخلال السنوات الأولى من الاستقلال كان لليهود شيخ الحارة وهو وسيط بين الطوائف والسلطات المحلية، ويحمل مسؤولية تقييم الضرائب وجمعها. ولا تزال الزيجات تتم ضمن المجموعة اليهودية، ولا يوجد أي مثال لتداخل الزواج مع المسلمين رغم انخفاض عددهم، حيث حافظ السكان اليهود في كلا الحارتين على وجودهم الطائفي. ويظهر يهود جربة كمخزن لثقافة زائلة، بل إن إعادة إنتاجها وقدرتها على تجديد نفسها كوحدة تعتبر مسألة جدية، وهذا أمر غير ممكن خارج نطاق جربة.

في دراسة كتبها «شلومو ديشن» (Deshen)[١٥٥] عن يهود جربة الذين هاجروا إلى إسرائيل، استطاع وصف نشاطهم الأدبي المستمرّ بأنه «تحويل العلم إلى شعائر». وفي حين أن سائر الطوائف في شمال أفريقيا قد اختفت فمن المحتمل أن كتاب جربة لا يزال يساهم في الحفاظ على هوية أهل جربة. ويعبّر نمو الطباعة فيها بداية القرن العشرين عن دعم النظام الثقافي أمام التهديدات الخارجية، ويتزامن ذلك مع رفض الطائفة للتعليم الغربي واللغة الفرنسية والثقافة الخارجية للسيطرة في طريقة حياتهم كما أن انتعاش الطباعة يتطابق مع دعم التقاليد المحلية وطرق نقلها وإعادة إنتاجها[١٥٦].

٤ ـ هجرة يهود مراكش

لم يحدث مع إنشاء إسرائيل ما يثير القلق بين العرب واليهود نتيجة للحرب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، رغم أن بعض الفئات من الجانبين عبّرت عن عواطفها في الصحف اليهودية والعربية، ووجه الملك في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٨ نداءه إلى الشعب يذكّرهم بالحماية التي منحتها مراكش دوماً لليهود[١٥٧]. ولكن بدأ تسرّب مندوبي الوكالة

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(١٥٧) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 181.

اليهودية، وأخذوا ينشرون بين الشباب اليهودي فكرة الهجرة الجماعية إلى فلسطين، ويوزعون المنشورات الدعائية حول ظروف الحياة في إسرائيل، ويستغلون الكُنس المحلية كوسيلة لنشر الدعاية.

وأُسست مكاتب في المدن الرئيسية، وبخاصة في الدار البيضاء ومراكش، لتنظيم عملية نقل المهاجرين. وانتقل ممثلو الوكالة في القرى لتسجيل المرشحين للهجرة تساعدهم منظمة صهيونية محلية تسمى «كاديما» (Kadima). ولم يكن رد الفعل بين الفئات اليهودية في مراكش موحداً، إذ إن الأغنياء من اليهود والذين يميلون إلى فرنسا لم يستجيبوا، أما الذين تقبلوا الدعاية منهم فهم الذين لا يملكون شيئاً من أصحاب الحوانيت الصغيرة والحرف اليدوية والعمال.

واتخذ بعض المهاجرين طريقهم عبر الحدود المراكشية الجزائرية عند مدينة وجدة ومناجم جرادة للفحم، وهذا ما سبب وقوع حوادث ضد اليهود في المنطقتين. إلا أن التسجيل للهجرة ظلّ مستمراً، وطبّق وكلاء الصهيونية نظام انتقاء للمتقدمين[١٥٨] الذين ينقلون إلى معسكرات في الدار البيضاء ومن ثمّ إلى إسرائيل، وتساهلت السلطات الفرنسية في هذا النشاط الملحوظ ولم تضع أي حواجز أمام تدفق سيل المهاجرين، أو الدعاية للهجرة الجماعية، وحملة جمع التبرعات بين يهود مراكش[١٥٩].

ومع اقتراب موعد الاستقلال في مراكش شعرت الدوائر الصهيونية باحتمال حدوث تغيير في سياسة الهجرة في الدولة الجديدة، وبخاصة بعد أن توصل زعماء العرب واليهود إلى تفاهم يهدف إلى منح يهود مراكش كل حقوقهم، ويزيد اندماجهم في المجتمع المراكشي. كما أبدى زعماء حزب الاستقلال معارضتهم الهجرة التي هي محاولة لاستغلال شعور دوائر يهودية معينة في مراكش، ووجهوا نداءهم إلى كل الإخوة اليهود لاستعادة ثقتهم ببلدهم الذي ارتبطوا به منذ سنوات.

---

(١٥٨) كان المرضى والمتقدمون في السنّ يُستثنون من قوائم المسجلين للهجرة. ووُجد في دراسة اجتماعية في إسرائيل أن النسبة المئوية لمجموع الذين هم في سنّ العمل بين اليهود المراكشيين في إسرائيل هم أعلى من سائر المهاجرين من البلاد الآسيوية والأفريقية. انظر: Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 290.

(١٥٩) استفحل هذا النشاط في طنجة بصفة خاصة حيث جرؤت إحدى دور السينما التي يملكها الأجانب على عرض فيلم يمثل الصهيونية، فهاج الأهالي وحطموا الدار. انظر: عبد المجيد جلون، هذه مراكش (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٩)، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

ولذلك شهدت الأشهر القليلة السابقة للاستقلال تزايداً في النشاط الصهيوني للإسراع في عملية الهجرة الجماعية من مراكش (وغيرها من بلاد المغرب العربي). وأصبحت هذه الهجرة أحد المواضيع الرئيسية التي تبحثها الدوائر الصهيونية في إسرائيل والخارج: بحث المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية في القدس في آب/ أغسطس ١٩٥٥ قضية الإسراع في جلاء الطائفة اليهودية في المغرب، وناقش الكنيست القضية واعتبر الهجرة إلى إسرائيل الحلّ العملي الوحيد للخطر الذي يهدّد يهود شمال أفريقيا وطلب من يهود الولايات المتحدة تمويل العملية. وبحثت اللجنة الفرعية للهجرة في مجلس النواب الأمريكي في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ قضية الهجرة الجماعية من أفريقيا الفرنسية إلى إسرائيل، وناقش المؤتمر الصهيوني الرابع والعشرون في القدس في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٥٦ احتمال إغلاق باب الهجرة في مراكش[١٦٠].

وبعد الاستقلال أمرت السلطات المراكشية بحل منظمة كاديما وإغلاق مكاتبها ومنع الهجرة المنظمة التي ترعاها الصهيونية. إلا أن الحكومة وعدت أن لا تقف في وجه الأفراد الذين ينوون مغادرة البلاد حسب إجراءاتهم الخاصة لأن حق التنقل هو أحد حقوق الإنسان الأساسية[١٦١].

ومع أنه جرت محاولات لإقناع اليهود بعدم المغادرة والتشديد على الأخوّة الصادقة والمساواة العملية بين العرب واليهود[١٦٢]، فقد حث علّال الفاسي زعيم الجناح اليميني في حزب الاستقلال في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ الحكومة على وقف الهجرة تماماً لأنها تؤثر في الاقتصاد الوطني، ودعا إلى التماسك مع بقية الدول العربية لأن أرض مراكش لا يمكن أن تسمح للصهيونية أن تستخدم أرضها كمسرح للمؤامرات والتعبئة ضد الأرض العربية في فلسطين[١٦٣].

لكن الأفراد اليهود لم يجدوا صعوبة في مغادرة البلاد. وما كانت تكافحه الحكومة هو الدعاية الصهيونية والهجرة الجماعية. وهذا يفسر موقف الحكومة إزاء الهجرة. وقد عمدت الحكومة المراكشية في ما بعد إلى وقف الاتصالات البريدية واللاسلكية مع إسرائيل والهجرة غير الشرعية من أراضيها عن طريق طنجة وتطوان أو الحدود

(١٦٠) Shechtman, Ibid., pp. 292-293 and 296-297.

(١٦١) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (13 March 1959), <http://www.newspapers.com/newspage/49944602/>.

(١٦٢) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (2 February 1959), <http://www.newspapers.com/newspage/49940607/>.

(١٦٣) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, p. 301.

الجزائرية[١٦٤]، وإلقاء القبض على المتسلّلين أو الذين يشجعون على الهجرة، وحراسة الحدود والإجراءات المشدّدة داخل مراكش ضد المؤسسات التي اشتبه بعلاقاتها بالصهيونية، وبخاصة بعد اكتشاف حركة منظمة لتنظيم الهجرة غير المشروعة من البلاد من طريق توزيع أموال وجوازات سفر مزورة[١٦٥].

وهذا يفسر من جهة أخرى سبب الحملة المصطنعة ضد مراكش باتهام الحكومة بالتضييق على اليهود المقيمين في أراضيها وتقييد حركة تنقلهم، وكذلك إعطاء صورة مشوهة عن أوضاع اليهود في الداخل وتردّي أحوالهم الاقتصادية نتيجة تغلغل العرب إلى كل مجالات العمل التي كانت سابقاً بأيدي اليهود يتقاسمونها مع الفرنسيين. وهاجم دعاة الصهيونية في داخل مراكش الاتجاه نحو دمج الفئات المختلفة وتعريب التعليم وتوحيد مناهجه، وأوجدوا انشقاقاً في أوساط الطائفة اليهودية وأثاروا «المشكلة اليهودية»[١٦٦]، التي لم يكن لها وجود في السابق، فطالبوا بجهاز يهودي مركزي له سلطات كاملة في نواحي الحياة المختلفة، وليس في مجال التعليم والدين، فسعوا إلى فرض (غيتو) ـ أثبتت أدلة التاريخ أنه عمل دوماً في مصلحة الصهيونية ـ ولم يكن له ضرورة في مراكش حيث يتمتع اليهود بحقوقهم كاملة[١٦٧].

لقد أصبح يهود مراكش الموضوع الرئيسي لحملة صهيونية أخذت شكل حق اليهود بمغادرة بلادهم[١٦٨]. وكان لا بد من خلق الجو المناسب للدعاية وجمع التبرعات بتصوير اليهود وكأنهم ضحايا لحملة «لاسامية» واسعة النطاق. وانطلقت هذه الدعاية المرسومة بتمويل من «اللجنة الأمريكية للتوزيع المشترك» (American Joint Distribution Committee) بعد حادثة غرق مركب «Pisces» على الساحل

---

(١٦٤) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 17 (June 1958).

(١٦٥) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (17 April 1959), <http://www.newspapers.com/newspage/49943237/>.

(١٦٦) Schechtman, *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*, pp. 275-277.

(١٦٧) Lilienthal, *The Other Side of the Coin*, pp. 42-43.

(١٦٨) كانت قضية هجرة يهود مراكش ضمن حملة واسعة تناولت يهود شمال أفريقيا، ففي المؤتمر الصهيوني العالمي الخامس والعشرون في القدس ٩/ ١/ ١٩٦١، اتُّخِذَ القرار التالي: «كلّف المؤتمر الصهيوني العالمي لجنته التنفيذية القيام بعمل فعال لتسهيل هجرة اليهود من شمال أفريقيا لأن هذه العملية تعتبر من اهم واجبات الحركة الصهيونية». كما صرّح رئيس (كيرين هايسود Palastine Foundation Fund) في ١٣/ ١١/ ١٩٦٠، «أن ٥٠٠ ألف يهودي في شمال أفريقيا يعانون الكثير من الاضطهاد ولا يستطيعون أن يهاجروا بحياتهم اليهودية، فعلينا أن ننقذهم ونجليهم إلى إسرائيل» (من مذكرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا إلى إسرائيل والمقدمة إلى مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين في الدول العربية في دوراته: ١٩٦٠، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٥).

المراكشي[١٦٩] في ١٢/١/١٩٦١، لتوجه اهتمام العالم نحو هجرة يهود مراكش، ورفعت شعارات «أنقذوا يهود مراكش». وهاجمت غولدا مائير الحكومة المراكشية لأنها جعلت الحياة غير محتملة بالنسبة إلى اليهود، ووضع مناحيم بيغن زعيم «حيروت» برنامجاً واسعاً لهجرة جماعية[١٧٠].

وكان لهذا الحادث والحملة الصحفية التي رافقته ردود فعل في أربعة قطاعات:

أ ـ كان موقف اليهود المراكشيين واضحاً وحازماً إذ عارضوا الدعايات الصهيونية وحذّروا البلاد من قوى التفرقة.

ب ـ شعر العرب الحرصاء على الوحدة المراكشية والاستقلال أن موقفهم الوطني له أعداء في الخارج ولم يحجموا عن انتقاد العناصر الصهيونية في الصحافة.

ج ـ أعلنت الحكومة عن تصميمها الحازم لمقاومة الصهيونية كخطر قومي والدفاع عن الحقوق الديمقراطية لليهود، كسائر المواطنين.

د ـ العمل على تنظيم حملة صحفية لعرض وجهة نظر مراكش أمام الرأي العام العالمي[١٧١].

ولم تتوقف الدعاية الصهيونية فوزعت منشورات تهاجم الحكومة من قبل مغامرين استغلتهم في مدن مراكشية متعددة وبخاصة في الدار البيضاء، وحاولت الحكومة وزعماء الطائفة التحرّك معاً للوقوف بوجه هذه الحملة، فصدر بيان حكومي يتهم المسؤولين بالعمل لمصلحة دولة أجنبية وتهديد أمن البلاد، وأعلن مجلس الطوائف استنكاره لتوزيع المنشورات والأموال من مصادر مجهولة غايتها التفرقة وبث النزاع، واحتج على الحملة الصحفية العدائية ضد مراكش، وأعلن عن رغبة يهود مراكش من أجل المشاركة في إعادة بناء البلاد وتأكيد ولائهم لبلدهم[١٧٢].

---

(١٦٩) كان هذا المركب يحمل ٤٣ يهودياً في طريقهم إلى إسرائيل بصفة سريّة، وذكر أن المركب هو أحد السفن الكثيرة التي تعمل في تهريب المهاجرين اليهود بين سواحل المغرب وجنوب إسبانيا، وأن المنظمات الصهيونية هي التي اتفقت مع صاحب المركب كما اتفقت مع غيره لتهريب جماعات من يهود المغرب بدون علم السلطات.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٧١) El-Mehdi Ben Aboud, *Morrocans of Jewish Faith* (New York: Arabs Information Center, 1961), p. 9.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

واستقبل الملك في ١١ شباط/ فبراير ١٩٦١ وفداً يمثل الفئات المختلفة للطائفة اليهودية برئاسة بن زكوان الوزير السابق، كما وقع ثمانون من زعماء يهود مراكش والمثقفين منهم بياناً استنكروا حملة توزيع المنشورات ضد مراكش التي أوحى بها الصهيونيون، لأن هذا يهدف إلى زيادة القلق الذي خلّفه نشاط المنظمات السرية الصهيونية.

وانتهى البيان إلى القول «فنحن اليهود بشعورنا بواجبنا نحو خدمة مصالح بلدنا العليا التي لا يمكن أن نفرّقها عن مصالح الطائفة اليهودية، نعلن كلياً إدانتنا للدعاية الصهيونية كأداة للإمبريالية وسلاح يستخدم لتفرقة الشعب اليهودي ككل... ونتخذ موقفاً حازماً ضد النشاط الصهيوني الهدّام لدعاة الصهيونية الذين يحاولون دفع اليهود إلى الهجرة في الوقت الذي يجب فيه توحيد جهود العرب واليهود من أجل تحقيق الحرية الوطنية وخلق شروط الحياة السعيدة في البلاد... ونحن نستنكر الحملة الدولية ضد مراكش من قبل الإمبرياليين المنافقين الذين يريدون خلق نزاع لإبعاد اليهود عن المجتمع القومي... وموقفنا هذا صادر عن وطنيين عرفوا في مراكش بلدهم الوحيد الذي يدينون له بالولاء... ونحن ندافع عن حقوقنا كقوميين ضد أي تمييز مقتنعين أن هذا البلد هو لنا ولا يمكن لأحد أن يحرمنا هذا الحق»[١٧٣].

وقد صدر بلاغ رسمي بعد تولي الملك الحسن الثاني العرش أعلن فيه «أن الطائفة اليهودية هي جزء متمم للبلد تتمتع بنفس حقوق المواطن». وحضر ممثلون عن الطوائف اليهودية حفل تتويج الملك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ كما قام ولي العهد وحاكم الدار البيضاء وغيره من المسؤولين بزيارة رسمية إلى كنيس ومدرسة «تلمود توراه» في المدينة[١٧٤].

وكان كل شيء يوحي بعودة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وهو أمر لا ترضى عنه العناصر الصهيونية، فاستمرت في حملاتها لإثارة المصاعب في البلاد. كما أن الحملة الصحفية المراكشية ضد النشاط الصهيوني فشلت في التمييز بين الصهيونية واليهودية، وأن الصهيونيين من بين يهود مراكش هم موضوع الحملة. وكان هذا أحسن الظروف المؤاتية للدعاية الصهيونية لنشر فكرة الخوف من الاضطهاد والتمييز العنصري وما ينشأ عنها من شعور بعدم الثقة الذي يؤدي بالتالي إلى أفواج جديدة من المهاجرين، وهو يشبه

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ١٢.
(١٧٤) Lilienthal, *The Other Side of the Coin*, p. 41.

ما حدث في العراق (قبل عملية علي بابا) وما حدث في مصر (بعد عام ١٩٥٦)[١٧٥]، ولكن نتيجتها كانت تضاؤل عدد الطائفة اليهودية في مراكش، فقد قدّر أن نحو ٤٥ ألف يهودي هاجروا من مراكش بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٨[١٧٦].

ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة الولادات بين اليهود هي أعلى منها بين العرب، كما أن نسبة الوفيات أقل، نجد أن عدد اليهود لم يتناقص كثيراً، ولكن لا يمكن الحصول على الرقم الصحيح. وقدّر آخر إحصاء حكومي رسمي عن السكان اليهود في حزيران/ يونيو ١٩٦١ عددهم بـ ١٥٩,٨٠٦، منهم نحو ١٥١,٢٤٥ في مراكز مدنية: الدار البيضاء ٤٠ ألفاً، والرباط ٧ آلاف، ومكناس ٦ آلاف، وفاس ٤ آلاف، وطنجة ٢٥٠٠، وتتوزع البقية بين أغادير ووجدة وغيرها[١٧٧].

ويلاحظ أنه ليس كل من غادر مراكش توجه إلى إسرائيل؛ فهجرة يهود مراكش توجهت إلى أمريكا اللاتينية بالقدر نفسه الذي توجهت فيه إلى إسرائيل، وكثير من الذين اختاروا إسرائيل قرروا عدم البقاء[١٧٨] (٧ آلاف من الذين يحملون جنسية مراكشية غادروا إلى مراكش عام ١٩٥٨). ولا تترك الدعاية الصهيونية مناسبة إلا وتستغلها لتشجيع الطائفة اليهودية على مغادرة البلاد وبث القلق في أوساطهم[١٧٩]. هذا مع أن الدستور المراكشي لا يفرق بين اليهود وسائر المواطنين ولهم نسبة غير قليلة في الوظائف الحكومية ولهم مكانتهم المرموقة في الاقتصاد بوجه عام ومؤسساتهم الثقافية والدينية تتمتع بالحرية «وليس هذا إلا تجسيماً للروح الديمقراطية الحقة... التي يحاول استنكارها أعوان الصهيونية».

وموقف الحكومة واضح فهو ينكر حق إسرائيل بالتدخل في أوضاع يهود مراكش الذين يشاركون كل حقوق والتزامات المواطنين. ولكن هذا الموقف غير متسامح مع العناصر اليهودية في مراكش التي تعتبر نفسها من تبعية أخرى. وأكدت الحكومة مراراً

---

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

نشرت جريدة العَلَم المغربية عن وجود منظمة للعمل في المغرب لتنظيم هجرة مئات اليهود كل شهر إلى إسرائيل وتهريب أموالهم ومركزها في شارع (موكو) رقم (١٦) بالدار البيضاء ويشرف عليها مستر (راند) وهو إنكليزي وصل إلى الدار البيضاء للقيام بهذه المهمة.

(١٧٦) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 17 (June 1958).

(١٧٧) هناك تقديرات غير رسمية تجعل عدد اليهود (٧٥) ألفاً في عام ١٩٦٥. انظر: «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 94, no. 22 (January 1965).

(١٧٨) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers*, vol. 81, no. 17 (June 1958).

(١٧٩) *Arab Observer* (20 September 1965).

لليهود أن لا خطر عليهم في مراكش، وأن بإمكانهم الحصول على الطمأنينة إذا برهنوا أنهم رعايا مخلصون للدولة التي يعيشون فيها وعملوا على وقف الدعاية الصهيونية[١٨٠].

أ ـ أوضاع يهود مراكش عقب حرب ١٩٦٧

عند بداية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كان في مراكش أكبر طائفة يهودية في الوطن العربي تقدر بـ ٥٥ ألف نسمة[١٨١] وكانوا يشعرون بالأمان. وقد توقفت الهجرة الجماعية منذ أمد طويل، ومن بقي منهم صمّم على أن ينظر إلى مراكش كبلده الخاص، مع أنه كان بإمكانه مغادرة البلاد في أي وقت، إذ لم تكن هناك حواجز للهجرة، حتى بعد أحداث حرب حزيران/ يونيو. واتخذت الحكومة أثناء الحرب إجراءات احتياطية للحفاظ على الأمن وحماية الأقلية اليهودية. وأعلنت أنها تعتبر اليهود المراكشيين مواطنين لهم حقوق متساوية بغض النظر عن الحرب مع إسرائيل، كما سعت إلى وقف الحملة الصحفية التي تولتها صحف: العلم والرأي (*L'Opinion*) التابعة لحزب الاستقلال، والمساء المستقلة[١٨٢]. واعتقل أحد زعماء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وحكم عليه بالسجن لمدة ٨ أشهر، كما رفضت الحكومة ما طالبت به أحزاب المعارضة بمقاطعة البضائع والخدمات اليهودية وأدانت المسؤولين عن الحملة، وبرهنت بذلك عن حسن نيتها تجاه الطائفة باعتبار أعضائها مواطنين ظلوا على ولائهم للدولة، وصدرت تأكيدات رسمية بأن الحكومة ستحمي حقوق المواطنين اليهود[١٨٣].

وأصدر لفيف من المثقفين اليهود في مراكش بياناً أكدوا فيه «أن الصهيونية ليست عقيدتنا وأنه لا يمكن اعتبار فلسطين وطناً قومياً لليهود أو حتى وطناً ثانياً لهم... ومن واجب كل يهودي مغربي واعٍ أن يتضامن بكل السبل مع شعبه من أجل مكافحة العقيدة والسياسة الصهيونية داخل صفوف اليهود لكي يبعث فيهم حسهم الوطني[١٨٤]. ودعا «ابراهام سيرفاطي» (A.Serfaty)، وهو مهندس مناجم يهودي مراكشي، المراكشيين إلى الانضمام مع إخوانهم في معركة ناجحة ضد الصهيونية والإمبريالية[١٨٥]. كما أعلن

---

(١٨٠) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (12 April 1965), <http://www.newspapers.com/newspage/50121128/>.
وهي الكلمة التي ألقاها الملك حسن الثاني في نيويورك في نادي Observer.

(١٨١) *Arab Observer* (20 September 1965).

(١٨٢) *Jerusalem Post* (8 Octobr 1967).

(١٨٣) Institute of Jewish Affairs (August 1967), pp. 6-8.

(١٨٤) المحرر (بيروت)، ١٩/٨/١٩٦٧.

(١٨٥) Institute of Jewish Affairs (August 1967), p. 8.

«لازار كونكي» (L.Conquy) وهو مدير سابق لإحدى المدارس اليهودية، أن مراكش فريدة في موقفها إزاء الأقلية اليهودية... إذ لا يوجد أي اضطهاد من السلطات[١٨٦].

وكان آخر تقدير لعدد السكان اليهود في مراكش في ١٩٦٩/٦/٣٠ هو ٤٥ ألف نسمة من أصل ١٤,٥ مليون نسمة يعيشون في أمان، ويرون في مراكش بلدهم الذي يتمتعون فيه بحقوقهم كافة.

ب ـ أحوال من بقي من اليهود في تونس ومراكش بعد النزوح الجماعي

كان اليهود في كلا البلدين يعيشون في بحبوبة نسبية وحرية سياسية كبيرة وإن اعترضتها فترات تقطع. واحتل اليهود مناصب عليا في الحكومة وفي المشاريع الاقتصادية والصحافة والتعليم وغير ذلك، كما عملت المنظمات اليهودية بفعالية نسبية ولم تمسّ ثروات الأغنياء من اليهود، ولكن هذا لا يعني تمتع اليهود بكامل حريتهم السياسية والاقتصادية أو أنه لم يكن لديهم شكوى، ولكن لأن المصاعب الاقتصادية والإجراءات التسلّطية تنصبّ على الجميع فلم يشعر كثير من اليهود بأن ثمة تمييزاً، واعتبروا أن وضعهم قياساً بغيرهم مرضٍ نسبياً[١٨٧]. ومع ذلك فقد كانت هناك بالطبع منذ عام ١٩٤٨ حركات نزوح كبيرة في تونس ومراكش، وإن لم يكن ذلك كالجزائر، إذ كان اليهود جميعاً في الجزائر مصممين على المغادرة. والملاحَظ أنه منذ عام ١٩٥٦ كانت هناك حركة هجرة منظمة في كلا الحالتين أي تونس ومراكش. وفي عام ١٩٦٢ لم يبق فيها إلا ربع اليهود الذين كانوا يعيشون قبل استقلال البلدين، (كان في تونس ٣٠ ألف يهودي وفي مراكش ٨٠ ألفاً). ويعود ذلك إلى عدة عوامل مسؤولة عن ذلك؛ من أهمها سعي إسرائيل الدائم إلى القيام بعمل فعّال لتسهيل هجرة يهود شمال أفريقيا إليها. فقد انتهزت الأحداث الناجمة عن حرب عام ١٩٦٧ للبحث عن مهاجرين جدد[١٨٨].

يلاحَظ أنه منذ عام ١٩٥٦ كانت هناك حركة هجرة منظمة في كلا البلدين ويعود ذلك إلى عدة عوامل مسؤولة عن ذلك الخروج متماثلة في كلا الحالتين: ربما تكون الاختلافات الثقافية بين اليهود والعرب المسلمين من أهم المحددات لعزلة اليهود عن المجتمعين التونسي والمراكشي. إن عمادَي الحضارة والهوية السياسية التوأمين في

(١٨٦) *New York Times* (30 June 1969).
(١٨٧) Tessler and Hawkins, «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco,» p. 62.
(١٨٨) الأهرام، ١٩٦٩/٨/١٣.

شمال أفريقيا هما الإسلام والعروبة؛ وهذان العمودان من أعمدة الثقافة كانا البؤرتين الأيديولوجيتّين للوطنية المعادية للكولونيالية قبل الاستقلال، ونواة مركزية لهوية المجتمعات التي كان يجري تشكيلها في المغرب العربي المعاصر. ولا يمكن ليهود تونس ومراكش تحديد أنفسهم بالنسبة إلى الحضارة العربية الإسلامية إلا باعتبار أنهم يقعون على الهامش من تلك الحضارة.

من جانب أول تنبع عزلة اليهود من توحّد الدين والسياسة، ولذا فإن أي حكومة وأياً كان مستوى تنورّها لا تستطيع أن تجعل اليهود مواطنين من الدرجة الأولى ما دامت رسمياً تعتنق الإسلام(١٨٩). وفي المستويين الرسمي والشعبي هنالك رغبة قوية في المحافظة على نظام مشدود إلى قيم ومؤسسات الحضارة العربية الإسلامية، فالتعريب مثلاً مطلوب؛ لذا تغدو اللغة العربية اللغة الأساسية في الحياة العامة، وحتى في تونس رغم إصلاحات دينية هامة إلا أن القادة يعلنون أن ثوراتهم ستظل مخلصة للقيم الروحية والأخلاقية الثابتة.

وفي حين أن معظم سكان شمال أفريقيا يعملون على إعادة تأكيد وتنشيط هويتهم العربية والإسلامية فإن اليهود يغدون أكثر أوروبية، وأسباب ذلك معروفة من ضمنها السياسات الكولونيالية الهادفة إلى تمثل اليهود وأعمال الإليانس قبل الاستقلال وبعده والتحسينات التي تمت خلال الحقبة الكولونيالية في ما يتعلق بالوضعية السياسية والمنافع المادية المتأتية من تعليم فرنسي ودخول في المجال الثقافي الفرنسي، وحقيقة أن النساء اليهوديات ـ عكس المسلمات ـ ذهبن إلى المدارس الفرنسية بأعداد كبيرة فأحضرن الثقافة الأوروبية إلى بيوتهن، والنتيجة أن اليهود اعتبروا أنفسهم منتمين إلى الحضارة الفرنسية أكثر من انتمائهم إلى الثقافة العربية الإسلامية السائدة في شمال أفريقيا. وينشأ نوعان من النتائج المنطقية من التطور الثقافي المتنافر لليهود والعرب: الأول، أن اليهود منذ البداية بالنسبة إلى كثير من العرب ملطّخون بارتباطهم مع الاستعمار الكولونيالي، وفي أسوأ الحالات هم متعاونون، وفي أحسنها أنهم أخفقوا في فهم شرور الكولونيالية، وبالتالي مقاومتها لما فيه مصلحة حرية تونس ومراكش. وفي الحقبة الأولى التي أعقبت الاستقلال وما تلاها فإن ارتباط اليهود بالمستعمرين كان له دور أكبر من دعمهم المحتمل لإسرائيل، وفي جعل ولاء اليهود أمراً مشكوكاً فيه بالنسبة إلى العرب؛ والثاني، فإن الكثيرين من اليهود يشعرون بأنهم مهددون من الوطنية العربية

(١٨٩) Tessler and Hawkins, Ibid., p. 65.

والإسلامية، أو أقلّه أنهم غير مرتاحين لوجودهم في مجتمعات تكون السيادة فيها لقيم تلك المجتمعات، فالقضية قضية ثقافية أولاً، وليست سياسية إلا بمقدار ثانوي. يشعر الكثير من اليهود أنهم لا يعيشون في وطن يخصهم، بل إن الكثيرين ممن لا يواجهون مشكلات التفاهم يرغبون في أن يعيشوا وسط ثقافة تخصهم. في تونس بخاصة، تعيش الأغلبية العظمى من سكان البلاد السابقين من اليهود في فرنسا ومَنْ ظلّ في تونس يزور فرنسا على الدوام؛ وفي مراكش العدد الأكبر من اليهود ذهبوا إلى إسرائيل لأن الثقافة الفرنسية كانت أقل تغلغلاً في مراكش، مع ذلك فإن معظم اليهود المراكشيين المتأوْربين ذهبوا إلى مناطق ناطقة بالفرنسية، من أجل العيش[١٩٠].

ويغادر كثير من يهود شمال أفريقيا لأسباب اقتصادية، وتنحصر الاعتبارات الثقافية التي تدفع إلى المغادرة، بفئات سكانية تقع في المركز الاجتماعي والمؤسساتي والسياسي للطائفة. إن المشكلات الاقتصادية التي يعانيها اليهود ناجمة عن عوامل عدة: ثمة بعض التمييز؛ فاليهود الذين هم مواطنون فرنسيون تعرّضت ممتلكاتهم للتأميم، والآخرون من اليهود لم يتعرّضوا لإجراءات تمييزية رسمية[١٩١]. هنالك تقارير عن وجود محاباة في ميدان منح العقود والتوظيف والترفيه، وهناك في المجالات غير الرسمية تمييز. ومع أن الحكومة شجعّت ـ بعد نيل الاستقلال ـ اليهود على البقاء لحاجتها إلى خبراتهم المهنية، إلا أنه وبوجود مسلمين متعلّمين أعلى أنواع التعليم وبأعداد لا يستطيع الاقتصاد استيعابها كلها، فإن الحاجة إلى الخبرات اليهودية تتلاشى.

إن انعدام الثقة بالإمكانات التخصصية للجاليات اليهودية يتمثل بهجرة مضطربة. وأحياناً، يتردد المسؤولون العرب ورجال الأعمال في منح قرض كبير أو وظيفة مهمة ليهودي. وهناك عامل آخر هو الميل إلى إعادة توزيع الثروة وتحقيق مرْكزة في ما يتعلق بالسيطرة الاقتصادية، وهذا مهم، وبخاصة في تونس، حيث الاشتراكية سياسة رسمية للدولة منذ الستينيات. وفي مراكش، بعد أن تمّ توجيه التصنيع المحلي إلى إنتاج سلع لعامة الناس بسيطرة حكومية فإن المقاولين «اليهود» يجدون صعوبة في المحافظة على مكان لهم في النظام الاقتصادي الجديد. وقد تأثر بعض المسلمين أيضاً بتلك التطورات، غير أن النشاط التجاري والصناعي هو إحدى خصائص المجتمع اليهودي[١٩٢].

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ٦٥.
(١٩١) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

أسهمت الصهيونية في الهجرة اليهودية من جانبين: الأول، أن العديد من اليهود استجابوا للدعوة الصهيونية وهاجروا إلى إسرائيل، والجانب الآخر الذي له صلة بالصهيونية وموضوع الهجرة يكمن في تعقيدات العلاقات العربية ـ اليهودية؛ فالجماهير العربية مهتمة بالقضية الفلسطينية وغالباً ما تنظر إلى اليهود المحليين على أنهم أولاد عمّ العدو. إن بعض أحداث العنف والمضايقات الفردية ناشئة عن المشاعر حيال الوضع في الشرق الأوسط، ويخشى الكثير من اليهود أن تزداد تلك الحوادث كلما غدت الحكومتان متشددتين أكثر في معارضتهما للصهيونية. ومع أن حوادث العنف والمضايقات ليست على نطاق واسع، وغالباً ما يكون الأفراد مسلمين ويهوداً أصدقاء ممتازين، وكثير من الذين غادروا البلدين يعودون كل سنة في الصيف لتمضية عطلهم دون أن يخشوا من أن تحلّ بهم إساءات، مع ذلك يعتقد اليهود أن احتمال ذلك موجود، وأن علاقتهم الطيبة مع بعض العرب المسلمين تقدم حماية ما[١٩٣].

إن العنف والمضايقات ليسا غير موجودين ولكنهما ليسا واسعي الانتشار. وإن تزايد النشاط المعادي لليهود أمر غير حاصل ولكنه ممكن، والمخاوف اليهودية مخاوف حقيقية وتعتبر عاملاً من العوامل التي تدفع إلى الهجرة. وكانت المخاوف من العنف والمضايقات ذات تأثير في الهجرة في بعض المفاصل التاريخية الحرجة. وتُعتبر تجربة تونس في أزمة بنزرت عام ١٩٦١ مثالاً، عندما أفضت التظاهرات المعادية للفرنسيين إلى مشاعر معادية لليهود. خلال فترات الاستقرار السياسي تكون المخاوف اليهودية كامنة نسبياً، ويكون لها أثر أقل من العوامل الأخرى المسببّة للمغادرة[١٩٤].

بوجه عام، يمكن القول إن وضع اليهود في تونس ومراكش تدهور إلى حد ما عقب الاستقلال، ولكن على المستويين الحكومي والشخصي، هناك أمثلة عن علاقات عربية ـ يهودية ممتازة وعن حوادث يعتبرها اليهود من المضايقات[١٩٥]؛ منها ما حدث في تونس أول أيام حرب ١٩٦٧ حيث قام عدد من العاطلين من العمل بنهب المحال اليهودية، وجرت محاولة لتفجير أحد الكُنس، وكان اليهود على قناعة أن الحكومة لم تحرّك ساكناً، إلا أنه في المساء اعتذرت وحافظت على الأمن. وفي عام ١٩٧٣ حضر حفل زفاف يهودي كبار مسؤولي الحكومة، وانتفع اليهود في تونس من الازدهار

---

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(١٩٥) المصدر نفسه، ص ٦٢.

السياحي المتنامي، وقامت الحكومة بتحسين طرق الوصول إلى المواقع الدينية اليهودية، وشجعت اليهود المحليين على الاستثمار في فندق في بلدة تونسية. وفي مراكش كانت معظم المدارس اليهودية تتلقى مساعدات حكومية، وهناك أمثلة أخرى عن حسن معاملة اليهود في كل من تونس ومراكش[١٩٦].

في عام ١٩٧٥، وبعد مرور عشرين عاماً على استقلال تونس ومراكش، كان يوجد في تونس نحو ستة آلاف يهودي، وفي مراكش ما يقرب من ٢٠ ألفاً. وفي كلا الحالتين فإن هذا العدد يشكل من ٥ ـ ١٠ بالمئة من العدد الذي كان موجوداً قبل نيل الاستقلال. وكانت الطائفة اليهودية المراكشية أكثر سلامة ومعافاة من مثيلتها في تونس، وهذا الوضع ناجم بشكل رئيسي عن حجمها الأكبر ومن الاختلافات في التيارات الاجتماعية والاقتصادية الناشطة في كلا المجتمعين[١٩٧]. على الجانب الآخر تبدو العوامل التي تدفع بعض يهود تونس ومراكش إلى البقاء كثيرة، وهي عوامل تشكل ضغطاً عاماً معانداً للهجرة. ولذا اختارت أقلية لا يستهان بها في كل من الطائفتين في تونس ومراكش البقاء وأداء دور في حياة هاتين الدولتين حديثتي الاستقلال.

إن أحد الأسباب الرئيسية[١٩٨] وراء بقاء بعض اليهود هو أن تحصيلهم العلمي متدنٍّ وتآلفهم مع الثقافة الأوروبية محدود (هم نحو الثلث وحتى النصف من عدد اليهود في كل من تونس ومراكش). والسبب أنهم غادروا قراهم وبلداتهم الصغيرة التي سكنوها تاريخياً وأعادوا تجميع أنفسهم في المدن الغربية. إنهم لا يملكون أي فرصة جدّية للذهاب إلى فرنسا، وغالباً ما يخشون من أنهم قد لا ينجحون في إسرائيل. كثيرون يذهبون إلى إسرائيل بمساعدة المنظمات اليهودية الدولية، ولكن آخرين يفضلون البقاء، في ما هو مألوف إليهم، على متاعب التأقلم مع لغة وثقافة جديدتين. وهناك عامل آخر هو عامل السن أو العمر يُبقي اليهود في شمال أفريقيا، ويفضل كبار السن والمتقاعدون العيش في مجتمع اعتادوا عليه، حيث الطقس جميل والأسعار غير مرتفعة وإيقاع الحياة أبطأ من أوروبا، وبعض كبار السن ما زالوا يعملون وهم يقاومون التقاعد الذي سيترافق مع رحيلهم. إن أفراد هذه الفئة ينتمون في الأغلب إلى الطبقة الوسطى، وهم ناجحون نسبياً في أعمالهم ويشعرون بأنه لم يحن الوقت بعد ليتخلوا عن مشاريعهم أو وظائفهم[١٩٩].

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٤.
(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.
(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٦٨.

وتبدو الاعتبارات المالية كأحد الأسباب التي يظل من أجلها بعض اليهود من أبناء الطبقة الوسطى في شمال أفريقيا (تونس ومراكش بالذات)، وهي عامل حاسم في قرار بعض الأثرياء اليهود في البقاء. إن هؤلاء يعاندون عندما يتعلق الأمر بالتخلي عن أصولهم المالية التي يُعتبر نقلها إلى الخارج أمراً غير مشروع، ويفضلون العيش الفخم لفترة أطول فعلاً في وقت يعمدون ببطء إلى تنمية مصالحهم في الخارج. بعض العائلات العاملة تظل هناك لأسباب اقتصادية. ففي مراكش بخاصة، يعمل كثير من اليهود في وظائف «أنيقة» وفي مهن تتعلّق بالخدمات، وحياتهم مرتاحة يخسرونها لو غادروا. لم يكمل كثيرون من هذه الفئة دراستهم الثانوية ولا يمتلكون تدريباً مهنياً، ولكنهم بقياس شمال أفريقيا يُعتبرون متعلمين تعليماً حسناً، ولإتقانهم الفرنسية هم مرغوبون لوظائف سكرتارية وأعمال مكتبية، وهذه المزايا الوظيفية وما تؤمنه من أسباب الراحة المالية ليست مزايا في فرنسا أو إسرائيل. لذا يظلّون، وتبقى بعض العائلات الشابة لأنهم لا يرغبون في قطع دراسة أبنائهم، وهذا الأمر ينطبق على عائلات من الطبقة الوسطى أو العاملة، وهم يخشون إن غادروا أن يضيّع أبناؤهم وقتهم في محاولة التأقلم مع المدارس الجديدة، أمّا من كانوا أكبر سناً فهم يخشون أن يغادروا المدارس نهائياً. إن نحو ٥ بالمئة من يهود شمال أفريقيا (تونس ومراكش بالتحديد) هم مواطنون فرنسيون لديهم وظائف في مؤسسات تربوية وثقافية ودبلوماسية فرنسية، أي أنهم يمتلكون مزايا وظيفية في العمل من أجل فرنسا دون أن يغادروا وطنهم، وبما أنهم فرنسيون فيمكنهم أخذ ممتلكاتهم الشخصية معهم عندما يغادرون وهم محميون في زمن الاضطرابات[٢٠٠].

وهناك اعتبار أخير يتحكّم في بقاء اليهود في شمال أفريقيا (بالتحديد تونس ومراكش) هو قناعة هؤلاء المعزّزة بأنهم ينتمون إلى هناك: بالنسبة إلى بعضهم فإن الإرث المغاربي هو إرث متوسطي متعدد الثقافات وليس مجرد إرث عربي فحسب. ويعترف آخرون بالقرابة الأيديولوجية مع التطلعات الشعبية التونسية والمراكشية. تضمّ هذه المجموعة أفراداً شباباً من اليسار السياسي، ومن رجالٍ أكبر سناً ممن دعموا الحركة الوطنية في فترة ما قبل الاستقلال. وهناك بعض الزعامات اليهودية يقولون إنهم باقون بسبب حاجة الطائفة إليهم لإدارة مؤسساتها ومساعدة اليهود الذين لم يغادروا[٢٠١].

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

ج ـ إلى أين ذهب يهود تونس ومراكش الذين غادروا؟

توجه معظم اليهود الذين غادروا تونس إلى فرنسا، وربما كانت نسبة من ذهب إلى إسرائيل ١٠ بالمئة. أما أغلبية يهود مراكش فقد حلّوا في إسرائيل، رغم أن اليهود المراكشيين الأغنى والأكثر تعليماً قد توجهوا أيضاً إلى فرنسا. حلّ عدد لا بأس به من يهود مراكش في مونتريال في كندا. وهاجر كثيرون من أبناء المنطقة الشمالية في مراكش (منطقة الريف) الذين يتحدثون الإسبانية إلى إسبانيا أو أمريكا الجنوبية. ويقوم باحثون متخصصّون في الهجرة والاندماج بدراسة موضوع تأقلم يهود شمال أفريقيا مع المحيط الذي حلّوا فيه[٢٠٢].

ولكن تمّ تجاهل موضوع هام هو أحوال اليهود الذين ظلوا في بلدان شمال أفريقيا (تونس ومراكش بالذات). جرت دراسة كانت حصيلة تقييم جرى في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ بمقابلة عيِّنة سكانية، ولم يعرف بالدقة حجم السكان اليهود. كان العدد في عام ١٩٧٢ نحو ٨٩٠٠ يهودي في تونس، وتوصّل البحث إلى أن نحو ٥٠٠ ـ ٧٠٠ يهاجرون سنوياً بحيث بلغ العدد عام ١٩٧٦ في تونس ما بين ٥٥٠٠ إلى ستة آلاف[٢٠٣]. وهناك بعض اليهود في الضواحي البعيدة خارج تونس. والاستثناء الأبرز هو في جربة، حيث توجد مجموعتان متجاورتان: واحدة من ٨٠٠ شخص، ولم يحدث في الأخرى أي تغيير؛ وهناك عدة بلدات أخرى فيها ثلاث أو أربع عائلات. ويقيم في العاصمة تونس نحو ٤٠٠٠ ـ ٤٥٠٠ يهودي، وتعتبر مركز الثقل في الحياة اليهودية. ومعظم السكان اليهود في تونس هم غير عاملين، وهناك نسبة غير متكافئة من كبار السن ومن الأطفال وعدد من المهاجرين غير المتعلمين قدموا من داخل البلاد إلى العاصمة. وهناك كثير من التجار وأصحاب الدكاكين وعدد من رجال الأعمال الأثرياء والمهنيين وعدد من الموظفين في وظائف محترمة (ذوي الياقات البيضاء) وبعضهم من موظفي مؤسسات الطائفة أو يعملون في وكالات تابعة للحكومة الفرنسية.

إن الطائفة متغايرة الخواص تعليمياً وثقافياً، ولا يملك معظم غير العاملين تعليماً عصرياً، فلغتهم مختلطة يهودية وعربية ولا يعرف الفرنسية إلا قلة. وأفراد الفئة الثانية متعلمون جيداً وفعالون في المهن. اللغة الأم لكبار السن هي اليهودية ـ العربية، إلا أن الفرنسية مفضّلة. والأصغر سناً متعلمون تعليماً عالياً ومتفرنسون وقلّما يعرفون العربية.

---

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

تمثل الفئة الأولى ٤٠ بالمئة من البالغين اليهود والفئة الثانية ٢٠ بالمئة، أما الباقون فلهم مستويات تعليمية متوسطة وتدريب مدرسي عالٍ في الفرنسية وهم من أصول حضرية وأعمالهم تتركز في التجارة[٢٠٤].

وتكرّس المنظمات العائدة إلى من بقي من الطائفة لتقديم خدمات اجتماعية، ويُجمع بعض التمويل محلياً من خلال ضرائب الكوشر والخمر، إلا أن معظم التمويل يأتي من منظمات يهودية عالمية، بخاصة «جمعية التوزيع المشترك الأمريكية» (AJDC). ومع أن هذه المنظمات هي منظمات رفاه اجتماعي إلا أنها سياسية أيضاً، فهي تكوّن الشكل الوحيد من أشكال تنظيم الطائفة. وهناك لجنة مركزية في تونس هي محور الوكالات الخدمية الطائفية وتدير عدداً من دور التمريض ومركز رعاية يومي ومدرسة «تلمود ـ توراة» ابتدائية ومقبرة. وللجنة صلات إدارية مع مؤسسات غيرها وهي تنفق من دخلٍ متواضع من بقايا ممتلكات خلّفها اليهود المغادرون. ولا يزال عدد من الكنس (١٥ ـ ٢٠) يعمل في تونس، بعضها يحتضن أنشطة أخرى غير العبادة، منها ما يفتح طوال الأسبوع وكثير منها يفتقد المصلّين حتى يوم السبت. غرف بعضها قليل وكثير منها ليس لديه حاخامات. يعَدُّ الكنيس الموجود في العاصمة استثناء، وفي جربة هناك عدد من الكُنس يتم ارتيادها يومياً. كانت المدارس في الماضي جزءاً من الشبكة المؤسساتية للطائفة، وجرى إغلاق جميع مدارس «الأليانس» منذ أواسط الستينيات. وأجبرت قلة التلاميذ الأليانس على إعطاء المدارس للحكومة. كما تدير اللجنة المركزية في تونس العاصمة مدرسة «تلمود ـ توراة» ابتدائية يدرس فيها أبناء الفقراء. وهناك مدرسة دينية خاصة تشرف عليها منظمة «حسيدية» خارجية (من وراء البحار)، تقدم تعليماً متطوراً ودينياً (ابتدائياً وعالياً) وهي أهم مدرسة يهودية في كل تونس. ويذهب الأطفال الميسورون إلى مدرسة تابعة للجامعة الفرنسية والبعثة الثقافية «M.U.C». وإن اشتراط تعلّم اليهود التوانسة اللغة العربية غيّر من جاذبية هذه المدارس، وقامت منظمة «إعادة التأهيل من طريق التدريب» (O.R.T) وهي منظمة عالمية يهودية، بافتتاح مدرسة للتعليم المهني العالي. وقد أغلقت عام ١٩٧٣، لأن التسجيل فيها ضعيف. وهناك قلة من اليهود يدرسون في المدارس الحكومية (عدا جربة) والذين يدرسون في جامعة تونس التي تدرّس الفرنسية[٢٠٥].

---

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

المؤسسة العامة الوحيدة هي عيادة عصرية في الحي اليهودي السابق في مدينة تونس، تساعدها منظمة لأعمال إسعاف الأطفال (منظمة يهودية عالمية)، وتقدم هذه العيادة المساعدة المالية لجميع من يأتي إليها بما في ذلك المسلمون، وهي تقدم العون لليهود الذين يعيشون في المناطق النائية. كان في الماضي عدد آخر من المنظمات مثل مجموعات الشباب والاتحادات الرياضية وفرق الكشافة، وكذلك كانت هناك صحف يهودية وبرامج إذاعية، وقد اختفت جميعاً بسبب انعدام التمويل[٢٠٦].

يمارس العديد من المؤسسات تقليدياً أدواراً سياسية أكثر وضوحاً. والحاخامية المركزية والمحاكم الحاخامية لديها قليل من السلطة المركزية. ويُختار أعضاء في الحاخامية المركزية (٤٠ شخصاً) بانتخابات يجريها اليهود. وقد جرى بعد نيل الاستقلال اعتبار الحاخامية المركزية دولة ضمن دولة، وواجب الحاخام الرئيسي ومساعديه تمثيل الطائفة وتوجيهها في أمور العبادة والطقوس الدينية. وقد تمّ إلغاء المحاكم الحاخامية بعد الاستقلال ويجري التعامل في جميع القضايا المدنية والجنائية التي تخص اليهود في المحاكم الطائفية.

ليس للطائفة أي منظمة سياسية ذات مغزى، وما هو موجود هو حد أدنى من الطاقة المؤسساتية، وهذا الأمر ليس موجهاً ضد اليهود فهناك منظمات سياسية أخرى لم يُسمح لها بالعمل (اتحاد الشغل والحزب الشيوعي) وتمّ حلّ المؤسسات الإسلامية التقليدية على نحو أشمل مما جرى للمؤسسات اليهودية. إن الفوضى داخل الطائفة عائد إلى الهجرة أكثر مما هو عائد إلى السياسة الرسمية[٢٠٧]. والنشاط السياسي الذي يمارسه اليهود غير منظم وغير رسمي وهو متقطّع. وهناك سمات مشتركة بين من بقي من اليهود في تونس ومراكش من حيث الهجرة والانتقال الداخلي باتجاه المدن، وقلة التعقيد المؤسساتي. ويبلغ حجم الطائفة المراكشية ٥ بالمئة إلى ٦ بالمئة من الحجم الذي كانت عليه سابقاً، ويتركز اليهود الذين بقوا في المدن الكبرى خاصة الدار البيضاء ويوجد فيها ٧٠ بالمئة من عدد اليهود المراكشيين. وتضاءلت الطاقة المؤسساتية للطائفة وغدت مركَّزة، ويجري إغلاق مزيد من مدارس الأليانس. وتعاني جميع المؤسسات اليهودية خارج الدار البيضاء والرباط أزمات مالية، وفي ١٠ من البلدات الأصغر فإن المؤسسات العائدة للطائفة متينة وتحاول المنظمات اليهودية الوطنية أن تنقل أصولها

(٢٠٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.
(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

المالية ومقتنياتها الدينية إلى العاصمة. وحتى في الدار البيضاء فإن كثيراً من المنظمات شرعت في إنهاء عملها، وسيصبح وضع اليهود في مراكش مماثلاً لوضع يهود تونس علماً بأن هناك اختلافات بين المجتمع اليهودي في تونس ومثله في مراكش. فاليهود في مراكش موزعون في طول البلاد وعرضها ونسبة العاملين بينهم هامة، وهم أكثر تجانساً، وبخاصة في الرباط والدار البيضاء. وبلغ عدد يهود الرباط وفق إحصاء ١٩٧٢ نحو ٣ آلاف وفي الدار البيضاء ٢٥ ألفاً، ومن بينهم الكثير من الفقراء وكبار السن والكثير من الأثرياء أيضاً. وهناك فئة واسعة من المهنيين والموظفين وهم من الطبقة الوسطى إضافة إلى عدد من التجار ورجال الأعمال، والذين يمارسون عملاً هم أكثر تكافؤاً مما عليه في تونس. والمؤسسات التابعة للطائفة في مراكش أكثر نشاطاً وأحسن بناء مما هي في تونس. وعلى النقيض من تونس، فإن المحاكم الحاخامية لا تزال فعالة في مراكش، وتشرف وزارة العدل على جميع هذه المحاكم؛ وكبير القضاة هو في الوقت ذاته الحاخام الأكبر لمدينة الدار البيضاء، وهو يمثل السكان اليهود في المجتمع المراكشي، ويتمتع عضو المجلس البلدي للدار البيضاء بأهمية سياسية ويتكلم باسم المصالح اليهودية(٢٠٨).

يعبر عن المطالب السياسية في كل من تونس ومراكش غالباً يهود أفراد يستخدمون صلاتهم الشخصية مع المسؤولين المسلمين لتحقيق الفعل السياسي المنشود. إن كبار السن من اليهود والذين لم يحصلوا إلا على أقل تعليم بعيدون من السياسة، في حين إنهم في مراكش لديهم نسبياً توجّهات سياسية محافظة، أما الشبان اليهود المراكشيون فهم أقل ميلاً من كبار السن في ما يتعلق بتحبيذ التوجّه سياسياً(٢٠٩).

بوجه عام، يعتبر اليهود أنفسهم في كل من تونس ومراكش بلا قوة ومهمّشين سياسياً، ومع ذلك فإنهم يثقون بالحكومة. ويعتقد كثيرون أن الحكومة تهتم بهم، وقلة هم الذين يعتقدون أن اليهود لا يفيدون ـ عرضياً على الأقل ـ من سياسات الحكومة. يميز هذا التوجه يهود تونس بخاصة، وينطبق في التوصيف العام على مراكش، بشكل خاص لدى اليهود المراكشيين الأكبر سناً(٢١٠).

تؤثر العوامل المتعلّقة بالتجارب الحياتية والوضع الاجتماعي في التوجهات السياسية. ويُظهر اليهود من كبار السن، باستثناء يهود تونس الكبار والذين لم يحصلوا

(٢٠٨) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ٨٢.
(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٨٢.

على التعليم الأعلى، ميلاً أكبر إلى دعم الحكومة من الأجيال اليهودية الشابة. وربما كان هذا يعكس اندماجهم في المجتمع الإسلامي، إضافة إلى تجارب شخصية مُرضية جعلتهم يبقون في شمال أفريقيا خلال فترة الهجرة. إن هامشية فئة كبار السن كيهود، الفقيرة من حيث التحصيل العلمي والبعيدة من السياسة، وهذا أيضاً يعكس وضعها الاجتماعي، يضاعفها هامشيّة شخصية كامنة، الأمر الذي يولّد إحباطاً يقود إلى اتجاهات سياسية سلبية. ولا تهتم الأجيال الشابة بالسياسة، ويعود جزء من ذلك إلى أنهم غير مندمجين تماماً مع المجتمع المسلم، ولا يعرفون إلا قليلاً من العربية، ولا يعتبرون أنفسهم توانسة ومراكشيين بالطريقة التي يعتبرها ذووهم[٢١١].

تترابط العوامل المتعلقة بالديمغرافيا والتنظيم الطائفي مع التوجهات السياسية. وطالما ظلت الطائفة اليهودية معافاة نسبياً وتعطي أبناءها هوية اجتماعية ـ ذات معنى ـ وشيئاً من أمان نفسي، فإن أبناءها قلّما سيشعرون بأنهم مهددون من جانب الحكومة وأنهم مبعدون سياسياً[٢١٢]. وتتأثر العوامل المتعلقة بالمؤسسات والثقافة السياسية للبلد باتجاهاته السياسية. وتتساوق الاختلافات بين اليهود التوانسة واليهود المراكشيون مع الأنماط السياسية في كلا البلدين: فاليهود المراكشيون يُعتبرون أكثر محافظة في حين أن اليهود التوانسة أكثر نشاطاً في ميدان التوجهات السياسية، وفوق هذا؛ ففي تونس ثمة الكثير من التماثلات بين أفكار اليهود وأفكار المسلمين، إذ إن الأفراد الأكبر سناً والأقل تعليماً من كلا الديانتين يستجيبون للمبادرات الحكومية بالكيفية ذاتها، وفي كلا البلدين اعتنق الشبان اليهود كثيراً من التوجهات السياسية السائدة في المجتمع.

٥ ـ هجرة يهود ليبيا

تمّ الإعلان عن قيام إسرائيل في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، وفي اليوم الثاني اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى بالرغم من أنها كانت جارية منذ شهور، وكانت آثار ذلك مباشرة في طرابلس، وفي كل أرجاء ليبيا. وسرعان ما أصبح وضع اليهود متوتراً عندما بدأ التدفق من تونس ومن شمال أفريقيا الفرنسية للانضمام إلى الجيوش العربية، وحرّك ظهورهم العرب المحليين. وخوفاً من تزايد العنف[٢١٣] اتصل قادة الطائفة

---

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢١٢) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢١٣) Siegfried Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950), p. 91.

بالوطنيين والمتعاطفين معهم طالبين منهم اتخاذ الإجراءات الأمنية. ويبدو أن المبادرة الوحيدة التي قام بها البريطانيون هي تجهيز خدمة نقل بالحافلات بين طرابلس وحصن «كابوتسو» لتسهيل وتسريع مرور العرب القادمين من تونس إلى مصر. وفي خضم هذا الوضع المتوتر، جرت الأحداث الأولى في عصر يوم الثاني عشر من حزيران/ يونيو في حيّ باب الحرية الغربي في طرابلس، وتدفق الحشد إلى داخل الحيّ المختلط في سيدي عمران ثم ضغطوا باتجاه الحي اليهودي ولقي العرب مقاومة ممن نظّمتهم (الهاغاناه)، ولحقت الأضرار بالصناعات التي يملكها اليهود(٢١٤). وتجدد العنف في اليوم التالي واستعاد البريطانيون النظام وناشد القادة العرب، المتدينين والعلمانيين، من أجل التهدئة مع إدانة شديدة للعنف والنصح بعدم نسيان أن واجب كل شخص «أن يظهر سكان ليبيا للعالم أنهم قادرون على تحمُّل مسؤولية حكم ذاتهم، وأنهم يحترمون النظام». ودام التوتر طويلاً رغم التدخل البريطاني ورجال الدين من الطرفين.

في هذا الجو من التوتر والخوف المهيمن ازدادت الاحتجاجات اليهودية والمطالبات الدولية، والعداء ضد البريطانيين، إضافة إلى مقت فكرة البقاء رعايا تابعين للعرب في المستقبل، والإصرار على طلب حق الهجرة(٢١٥). ومع أن الأحداث كانت محدودة وأقل عنفاً من أحداث عام ١٩٤٥، إلا أن مشاعر الخوف ممزوجة بالعنف والكراهية للعرب والبريطانيين، والرغبة في إنهاء الوضع المقلقل، تعاظمت بشكل أكبر بحثاً عن الأمان وسبل الهروب، وغادرت مجموعات كاملة من بعض المناطق مثل «الغريان». وفي الثاني من شباط/ فبراير رفعت بريطانيا الحظر على الهجرة وفرغت ولاية برقة من اليهود (وكانت برقة على وشك الحصول على استقلالها)، مع أن وضعهم كان أفضل من ولاية طرابلس بفضل إدريس السنوسي. وفي منتصف عام ١٩٥٠ تبقّى نحو ٣٠٠ يهودي من أصل ٥ آلاف. ونظر الإيطاليون إلى هذا الأمر بقلق حيث إنهم عرفوا أنهم عرضة لذلك المصير(٢١٦).

وفي تعليقهم على أحداث طرابلس، ادّعى الإيطاليون أنه لا يحق للإنكليز السماح للمتطوعين التونسيين من أجل الجبهة الفلسطينية أن يدخلوا إلى ليبيا. وأكدوا أيضاً «أن موقف بريطانيا في فلسطين كان له بالغ الأثر في وقوع تلك الاضطرابات، وبما أن ليبيا

(٢١٤) Renzo De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, Translated by Judith Roumani (New York: University of Texas Press, 1985), p. 224.

(٢١٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

كانت آنذاك تغصّ بالقوات البريطانية التي تم سحبها من فلسطين، فإن التدخل الفوري لدى رؤية الإشارات الأولى على وقوع الاضطرابات من جانب القوات البريطانية كان كفيلاً بمنعها من الانتشار»(٢١٧).

وأعلن في العام التالي (١٩٤٩) أنه ونتيجة لاعتراف بريطانيا اعترافاً فعلياً (De Facto) بإسرائيل ـ وهو أمر احتفل به يهود طرابلس بسعادة غامرة ـ فإن الإدارة العسكرية البريطانية رفعت الحظر الذي كانت تفرضه على منح تأشيرات الخروج على اليهود ممن هم في سن العسكرية. وقُدّر أن عشرة آلاف من أصل ٣٠ ألفاً هم سكان «إقليم طرابلس» (Tripolitania) تقدموا بطلبات للسماح لهم بالهجرة إلى إسرائيل. وقالت الإدارة البريطانية إن ذلك حدث بناءً على تعليمات وردت إليها من وزارة الحرب في لندن (فقد كانت طرابلس آنذاك تقع تحت نطاق تشريعات وزارة الخارجية البريطانية)، وقامت بتغيير قاسٍ في «سياستها اليهودية»، فكانت تبذل قصارى جهدها لتسهيل الهجرة إلى إسرائيل(٢١٨).

وبعد ذلك بوقت قصير مَثُلَ خمسة شبان يهود متهمين بحيازة أسلحة ومتفجرات على نحو غير مشروع أمام محاكم طرابلس، وتمّ أيضاً اتهامهم بإلقاء قنابل يدوية على العرب خلال أعمال الشغب التي جرت في حزيران/ يونيو ١٩٤٨(٢١٩).

وبعد بضعة شهور، وعندما وصلت آخر فرقة مكوّنة من ٦٠٠ يهودي من طرابلس إلى طبرق، إحدى حواضر برقة (Cyrenaica)، في طريقها إلى إسرائيل، فإن الجالية اليهودية الموجودة في بنغازي اختفت تقريباً من الوجود، وما ظل إلا بضع مئات من أصل خمسة آلاف يهودي كان أسلافهم قد استقروا في ليبيا منذ تدمير الهيكل الثاني. ومعظم اليهود الذين يعيشون داخل البلاد أُحضروا إلى طرابلس، غير أن كثيراً منهم لم يُسمح لهم بالهجرة إلى أن تتم معالجتهم من التراخوما والأمراض الأخرى. وذُكر أن العرب طلبوا من اليهود البقاء، غير أن التماسات كهذه لم تكن على الأرجح ستلقى أُذناً صاغية منهم، لأن يهود شمال أفريقيا باتوا توّاقين إلى مغادرة هذه المنطقة التي «تركت ذكريات أليمة في أذهانهم». وفي حزيران/ يونيو ١٩٥١ رفض اليهود الذين بقوا في طرابلس، وعددهم ٨ آلاف، اقتراحاً يقضي بإنشاء مؤسسة خاصة لما وُصف بـ «الحالات

(٢١٧) Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World*, p. 165.
(٢١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(٢١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

القاسية»، أي لحالة ٨٠٠ مريض وطاعن في السن ممن رفضت إسرائيل قبولهم في عداد المهاجرين. وكان ذلك الاقتراح الذي تقدم به الصهيونيون باستطاعته أن يمكّن اليهود «القادرين صحياً» على المغادرة إلى إسرائيل في الحال، بيد أنهم رفضوا أن يهاجروا دون أن يصطحبوا معهم أقاربهم من المرضى وكبار السن.

ونقل في الشهر التالي أن ٣٠٠٠ من أصل ٧٠٠٠ يهودي ممن ظلّوا في طرابلس يُتوقع أن يهاجروا قبل أن تغلق مكاتب الوكالة اليهودية في طرابلس أبوابها عند نهاية السنة. غير أن كثيراً من اليهود الليبيين الأثرياء كانوا ينتظرون صدور دستور للدولة الليبية الجديدة قبل أن يقرّروا ما إذا كانوا سيهاجرون أم لا، ذلك أنهم قرروا أنه إذا سُمح لهم بتحويل أصولهم المالية ثم الهجرة لاحقاً إذا رغبوا في ذلك، فإنهم على الأرجح سيقررون البقاء على الأقل في الوقت الحاضر.

أ ـ رحيل يهود ليبيا الجماعي

تحدّثت مجلة جويش آوتلوك (*Jewish Outlook*) كيف أن ليبيا كانت المثال الأسوأ عن الأذى الذي تسبب به كلا السلطات العسكرية والمبعوثين الصهاينة الذين وجهوا جهودهم إلى تحويل البلاد، التي عاش فيها اليهود والمسلمون جنباً إلى جنب بمودة لأجيال طويلة، إلى فلسطين أخرى.

وعندما تمّ تحرير ليبيا من الحكم الإيطالي، تبين أن الجنود اليهود القادمين من فلسطين، والذين كانوا يعسكرون هناك، أمضوا جميع أوقات فراغهم في ممارسة الدعاية الصهيونية وفي إنشاء منظمة شبه عسكرية للكشافة الصهاينة الذين اعتادوا السير في الشوارع بطريقة استفزازية، وهم ينشدون الأغاني الصهيونية. وراح السكان اليهود، الذين عانوا الكثير من قسوة قوات المحور، ينجذبون أكثر فأكثر إلى المخازن الوفيرة والملأى بالغذاء والكساء، التي راحت تقدمها لهم تلك القوات فضلاً عما تقدمه من دعاية، وأثبت الجمع ما بين الدعاية وتقديم العون أنه طُعْمٌ بالغ القوة وبالأخص في ما يتعلق بالأجيال الشابة.

كان هنالك على نحو بيِّنٍ احتكاكات بين العرب واليهود، حتى قبل إنشاء إسرائيل؛ لذا فإن سكان ليبيا لم تصبهم الدهشة عندما اندلعت أعمال العنف. وخلال نقلها أخبار تلك الحوادث علّقت إحدى الصحف قائلة «إن معظم أولئك اليهود، مثلهم في ذلك مثل بقية يهود شمال أفريقيا الفرنسي قد عاشوا في هذه البقعة منذ قرون عديدة وعاشوا

بوجه الإجمال بسلام تام مع جيرانهم المسلمين، وكانوا مقبولين من هؤلاء بأكثر مما تمّ قبول وجود المسيحيين»[٢٢٠].

ورغم عدم وجود أي سبب يدعو اليهود إلى القلق حول مستقبلهم في ليبيا، ورغم تمتعهم بسائر حقوقهم ومعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين العرب، بل كانت فرص الحياة بالنسبة إليهم أفضل كثيراً منها بالنسبة إلى العرب، فإن زعماء الصهيونية عملوا بوسائلهم الخاصة لحملهم على الهجرة إلى إسرائيل[٢٢١].

وكانت الحركة الصهيونية قد بدأت تمارس بعض نشاطاتها في ليبيا قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية مستغلّة الظروف السياسية في البلاد، ووجود الفرقة اليهودية الملحقة بالقوات البريطانية. وشهد العرب بقلق بعض مظاهر هذا النشاط بإنشاء نوادٍ صهيونية وإغراء بعض الشباب اليهود بالاشتراك فيها، وتشكيل فرق للكشافة اليهودية وتعليمها الأناشيد الصهيونية. كما بدأت تظهر بعض الأعلام الصهيونية وشارات تأييد الصهيونية وزعمائها على الجدران في طرابلس. وطالب زعماء ليبيا الإدارة العسكرية البريطانية بوقف النشاط الصهيوني وإبعاد الفرقة اليهودية وحّل منظمات الكشافة. وقد أدى هذا الوضع المتوتر إلى اضطرابات عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨.

وازدادت الدعاية الصهيونية بعد إنشاء إسرائيل وإقامة وزارة الهجرة في الوكالة اليهودية عام ١٩٤٩ مكتباً لها في طرابلس يعمل على تسجيل كل المرشحين إلى الهجرة، وأصبح هذا المكتب هو الممثل المعترف به لإسرائيل في ليبيا، وكان يجهِّز المهاجرين بوثائق السفر اللازمة بينما تمول لجنة التوزيع المشترك اليهودية ـ الأمريكية عملية الهجرة.

وقد منعت السلطات البريطانية في بادئ الأمر الهجرة المباشرة إلى إسرائيل ولكن في آذار/ مارس ١٩٤٩ سمحت بالذهاب مباشرة إلى حيفا من طريق طرابلس، وتدفق المهاجرون أولاً من برقة (وكانت أول ولاية في ليبيا تنال استقلالها) إلى ميناء طرابلس، أما الطوائف الصغيرة الأخرى الموجودة في الداخل والبالغ عددها ٧ آلاف فقد رحلوا جميعاً إلى طرابلس وغادر قسم منهم إلى إسرائيل. وغادر القسم الأكبر من المهاجرين خلال عام ١٩٤٩ (ما يقارب ١٥٢٣٠ مهاجراً)، ولكن في ما بعد بدأت

---

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢٢١) المصدر نفسه.

الهجرة بالتناقص مع تحسّن الأوضاع الاقتصادية، وعودة العلاقات الطيبة مع السكان العرب. ولذلك صمم قسم كبير من اليهود، وبخاصة الأغنياء منهم وأصحاب المصالح التجارية، على البقاء؛ ومن رغب منهم في الهجرة كان يفضل أوروبا أو أي مكان آخر. شعر أولئك الذين لم يريدوا المغادرة، ولديهم الجنسية الأوروبية بأنهم أكثر أمناً. وبدأ العرب الذين كانوا واعين للخطر الذي شكله مغادرة اليهود على اقتصاد ليبيا بالإلحاح بإصرار أكثر فأكثر على أولئك الذين لم يغادروا بعد من أجل التخلي عن الفكرة أو المساعدة على بناء ليبيا الجديدة المستقلة. وكان قرار الأمم المتحدة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ بالموافقة على استقلال ليبيا وحدد الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ بأنه الموعد النهائي.

في هذا المناخ حلت نهاية العام ١٩٥١ وانتقلت الحكومة من الإدارة البريطانية إلى الإدارة الليبية التابعة للملك إدريس، وبقي فقط نحو ٦ آلاف يهودي معظمهم في طرابلس (من أصل ما يقارب ٣٦ ألف يهودي كانوا في ليبيا منذ أربع سنوات خلت)، وبالمجمل غادر ٣١٣٤٣ يهودياً ليبياً إلى إسرائيل مباشرة (من طريق ٤٢ رحلة من طرابلس إلى حيفا) أو بشكل غير مباشر من طريق إيطاليا(٢٢٢).

ب ـ وضع يهود ليبيا بعد الاستقلال

لما أعلن استقلال ليبيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ تنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة، نص الدستور الليبي في المادة الرقم (١١) من الفصل الثاني على أن الليبيين لدى القانون سواء، وأنهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص، وفي ما عليهم من الواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة. كما نصت المادة الرقم (٢١) على أن الدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل لليبيين وللأجانب المقيمين بأرضها حرية العقيدة والقيام بشعائر الأديان، كما يكفل الدستور حرية الفكر والحرية لكل شخص في استعمال أي لغة في المعاملات الخاصة أو الأمور المدنية أو الثقافية أو الصحافة. كما نصت المادة الرقم (١٩٢) على أن الدولة تضمن لغير المسلمين احترام نظام أحوالهم الشخصية. وقد مُنح كثير من اليهود ـ في ظل الدستور الجديد ـ الجنسية الليبية واعتُبروا مواطنين ليبيين وسُمح لهم بالسفر إلى الخارج.

(٢٢٢) De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, p. 232.

وأصدرت الحكومة الليبية بعد الاستقلال أوامرها بمنع الهجرة المباشرة إلى إسرائيل، ومنع السفن الإسرائيلية من دخول الموانئ الليبية[٢٢٣]. كما حافظ اليهود على فعاليتهم في المجال الاقتصادي واستمروا في احتكار الصادرات والواردات الليبية، وكانت لهم سمعة تجارية عالية في الأسواق الأجنبية، ويملكون ٩٠ بالمئة من المحالّ التجارية في شارع إدريس الأول (مركز الحركة التجارية)[٢٢٤].

كذلك ظلّوا يمارسون عباداتهم بِحرية ويحضر الكُنس عدد كبير من المصلِّين أيام السبت والمناسبات الدينية الأخرى. وسمحت السلطات الليبية بوجود مجالس طائفية منظمة في طرابلس وبنغازي ولكن من دون أن يحق لها جمع الضرائب، وإنما تتولى الإشراف على مدارس «تلمود توراة» وعلى الكُنس. بيد أن الحكومة عملت على حل مجلس الطائفة في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ وعينت مندوباً خاصاً لإدارة شؤون الطائفة يحل محل المجلس وله كل سلطاته وأعماله. ولم تتأثر أحوال اليهود الفردية ولا ممتلكاتهم بهذا القرار، ووصف مراقب حياديٌّ الأحوال الاقتصادية لليهود في طرابلس عام ١٩٥٩ بأنها ممتازة[٢٢٥].

ومع ذلك فقد كانت الاتهامات توجَّه إلى الحكومة الليبية من الخارج (من منظمات صهيونية) باتباعها سياسة ضغط ديني وسياسي واقتصادي ضد اليهود، بهدف حمل أفواج جديدة من المهاجرين إلى إسرائيل[٢٢٦]. وكان مجموع الذين وصلوا إلى إسرائيل من ليبيا حتى عام ١٩٥٨ نحو ٣٥١٤٢ يهودياً، ولم يبقَ في طرابلس سوى ما بين ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ وفي بنغازي ٣٠٠ في عام ١٩٦٧.

ومع الأحداث التي رافقت حرب عام ١٩٦٧ زادت حملة الدعاية والاتهامات بوقوع اعتداءات على أرواح اليهود في طرابلس. واتخذت الحكومة الليبية أثناء الحرب إجراءات لحماية الرعايا الأجانب في البلاد (ومن بينهم بعض اليهود). وبعد انتهاء الحرب لم تضع السلطات عراقيل في طريق الراغبين في الهجرة ومنحتهم وثائق سفر وفيها تأشيرات عودة صالحة لستة أشهر. ووصل إلى إيطاليا منهم في ٢١ تموز/ يوليو ٢٥٠٠ فرد معظمهم من جنسيات أجنبية من رجال الأعمال وأصحاب المحالّ. وخفت

---

(٢٢٣) «The Wisconsin Jewish Chronicle,» *Newspapers* (30 April 1954), <http://www.newspapers.com/newspage/49963435/>.

(٢٢٤) المصدر نفسه.

(٢٢٥) اليوم (طرابلس الغرب)، ٢١/ ٩/ ١٩٦٨.

(٢٢٦) الأهرام، ١٠/ ٢/ ١٩٧٠.

الهجرة بعد نهاية هذا الشهر، وعادت الأوضاع في طرابلس إلى طبيعتها، وعاد اليهود إلى ممارسة أعمالهم كما في الماضي، كما بدأ اليهود في الخارج يعبِّرون عن أملهم الكبير بالعودة[٢٢٧].

وبالفعل، عادت مجموعة من اليهود، من الذين كانوا يسيطرون على عصب التجارة والاقتصاد في البلاد، وجرت محاولات لبيع تجارتهم وأملاكهم وتحويل العملة إلى الخارج، فلجأوا إلى أساليب مختلفة منها توقيع عقود بيع وشراء في الخارج أو بالاتفاق مع بعض أفراد الجالية الإيطالية في ليبيا الذين تسمح لهم الإجراءات الليبية بتحويل العملة عند مغادرتهم البلاد نهائياً، أو بالتحايل في بيع الأملاك كإبرام عقد إيجار أو رهن... إلخ. وتمّت صفقات عديدة للبيع، وشكلت هذه المحاولة من بعض اليهود لتصفية أعمالهم في البلاد واللجوء إلى تهريب الأموال إلى الخارج، خطراً على اقتصاد البلاد، بدأت الصحف تنبِّه إلى ضرورة وضع حد له[٢٢٨]. وحذَّر البنك المركزي الليبي المواطنين ورجال الأعمال من الإقدام على بيع أو نقل ملكية عقارات أو متاجر أو أعمال تجارية في ليبيا مقابل تسديد قيمتها لأصحابها بالعملات الأجنبية في الخارج. وعمدت السلطات إلى اتخاذ إجراء إداري بتجميد كل العقود المبرمة مع طرف يهودي للحفاظ على العملة من التسّرب[٢٢٩]. كما عيَّن مجلس الثورة الليبي في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠ حارساً عاماً لإدارة جميع أموال وممتلكات اليهود الذين غادروا ليبيا بعد حرب عام ١٩٦٧[٢٣٠].

قلة من العرب كانوا قلقين من مغادرة اليهود لأسباب سياسية لأنهم أرادوا منع تقوية إسرائيل، كذلك خافت الأغلبية من أن تُسلب ليبيا من الطاقات ورأس المال الأساسي لاقتصادها. ومع كل هذا كانوا قلقين من أنه حالما يتلقى اليهود الحق بالهجرة بحرية مع أملاكهم فإنه سيتم إعطاؤه للإيطاليين أيضاً، حيث إنهم أكثر عدداً وأهم للاقتصاد الليبي[٢٣١]. لم يكن ما سيحدث في المستقبل في ليبيا مهماً لأغلبية اليهود الذين خططوا للهجرة، وعلى أي حال لم يشغلوا أنفسهم بشكل مباشر، فقد كان اهتمامهم الرئيسي والوحيد في كثير من الأحيان هو كيفية المغادرة في الوقت المحدد وإن كان ممكناً أخذ

---

(٢٢٧) De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, p. 246.
(٢٢٨) الرائد (طرابلس الغرب)، ١٠/ ١٠/ ١٩٦١؛ ١٣/ ٨/ ١٩٦٧، و٩/ ١٢/ ١٩٦٧.
(٢٢٩) عبده وقاسمية، يهود البلاد العربية، ص ٢١٨، الهامش ٢٤.
(٢٣٠) Institute of Jewish Affairs (1967).
(٢٣١) الرائد (طرابلس الغرب)، ١٠/ ١٠/ ١٩٦١؛ ١٣/ ٨/ ١٩٦٧، و٩/ ١٢/ ١٩٦٧.

ممتلكاتهم معهم. ولا بد من أن تكون الأغلبية المغادِرة عدَّت الآخرين «المتمتعين بالامتياز» والذين كانوا قادرين على البقاء بسبب مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية، أو استاءت من أن الآخرين لم يسمعوا نداء إسرائيل. وهكذا لم تهتم الجماهير بشكل كبير بالتطورات السياسية والداخلية والدولية المتعلّقة باستقلال ليبيا. أما من نوَوا البقاء في ليبيا فكانوا متأثرين بسلسلة كاملة من الدوافع النفسية والثقافية التي يرجع أصل البعض منها إلى الماضي والبعض الآخر إلى ردة الفعل على الحاضر. ولم يشعر البعض في الرغبة في بدء حياة جديدة في دولة أخرى، وبشكل رئيسي من كانوا كباراً في السن وبلا أقارب. وبصرف النظر عن هذه الأقلية، كان معظم الذين ظلوا، بعكس أولئك الذين رغبوا في المغادرة، هم اليهود الأكثر ثراء والأكثر تطبعاً بالغرب والوثيقي الصلة بالنخبة العربية، وكذلك الأقلية الإيطالية، مع وجود مصالح اقتصادية مهمة في ليبيا والجنسية الأجنبية التي عادة ما تكون إيطالية. كان القرار الذي اتخذوه قراراً إجبارياً تقريباً والذي كثيراً ما حدده شيء واحد تقريباً وهو عدم الرغبة في التخلي عن أسلوب حياة اقتصادية واجتماعية من الصعب بناؤه من جديد في مكان آخر(٢٣٢).

لفهم الأحداث التي جرت في ليبيا بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٩ (عهد الملكية)، يمكن القول إنه خلال هذه الفترة كان موقف الحكومة الليبية من اليهود معتدلاً بشكل مبدئي، إلا أنه أصبح شيئاً فشيئاً أكثر تقييداً دون الوصول إلى الدرجة الجديدة التي وصلتها الحكومة إبان حكم القذافي. وبعد اكتشاف النفط أصبح الاقتصاد الليبي أقل اعتماداً على مساهمة التجارة اليهودية (وفقاً لصحيفة جويش كرونكل في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٤ في الوقت الذي كان فيه اليهود يسيطرون على ٩٠ بالمئة من التجارة)، وكانت الحكومة أقل ارتباطاً بالقوى الغربية. تكمن الأسباب الحقيقية للسياسة الليبية التقليدية بشكل متزايد تجاه اليهود بين ١٩٥٢ و١٩٦٩ في ما يلي:

(أ) التطرف في الأزمة العربية ـ الإسرائيلية خلال تلك السنوات وتبعاتها الداخلية على كل البلدان العربية؛ (ب) تطور علاقات ليبيا مع الجامعة العربية والضغوط التي كان باستطاعة البلدان العربية، وبخاصة مصر، ممارستها على الحكومة الليبية؛ (ج) التطور الموازي للعداء ضدّ اليهود (مثل الأجانب، والناس الأثرياء والصهاينة) الذي أحدثه العاملان السابقان على المستويين العاطفي والسياسي بين جموع الناس وبين النخبة الليبية الجديدة.

---

(٢٣٢) De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970*, p. 250.

إلا أن السنوات الخمس الأخيرة من حكومة السنوسي كانت بالمجمل فترة هدوء نسبي لليهود الذين يعيشون في ليبيا. وسمحت هذه السنوات لأغلب اليهود أن يكرِّسوا أنفسهم لأعمالهم بشكل أكثر أمناً، حيث تطوروا (خصوصاً في بعض قطاعات صناعة النفط). وحققوا مكانة مهمة بالرغم من أنها كانت ثانوية، ضمن اقتصاد ليبيا وخصوصاً ولاية طرابلس. واستمر المناخ الآمن حتى الأشهر القليلة الأخيرة قبل الأزمة القصوى في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. حدد ذلك الشهر نقطة التحوّل الحاسمة في الوضع الليبي تجاه الأزمة في الأسرة السنوسية الحاكمة التي حدثت بعد عامين وحدد بشكل فعلي نهاية الوجود اليهودي في ليبيا.

وتميزت الفترة أيضاً بحملة المعاداة للصهيونية والتي أججتها الصحف المتطرفة: **الرائد** و**الطليعة** في طرابلس، و**الحقيقة** في بنغازي. وفتحت منظمة التحرير الفلسطينية عدة مكاتب. وكان سبب وذريعة أحداث حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في ليبيا هو اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية وجاءت صبيحة ٩ حزيران/ يونيو في الوقت الذي ازداد فيه مناخ التوتر. ولما وصلت أنباء بدء الجيش الإسرائيلي العدوان بدأت التظاهرات وأعمال العنف وقامت جماعات متطرفة بمهاجمة محالّ اليهود ومنازلهم ونهب المحلات اليهودية والإيطالية في الشوارع الرئيسية. لكن إعلان حالة الطوارئ مكن السلطات من السيطرة على الموقف.

وأصبح وضع اليهود بعد أحداث العنف حسّاساً ولم تعد الحكومة الليبية قادرة على استعادة الأمن. ووافقت الحكومة لمكتب الهجرة على إعداد الوثائق اللازمة لمغادرة اليهود، وكان هذا هو الحل الأمثل لإدريس السنوسي لكي يمنع تكرار العنف. استغرقت الهجرة الجماعية أكثر من شهر، وبحلول أيلول/ سبتمبر كان هناك فقط نحو ١٠٠ يهودي في ليبيا كلهم في طرابلس، وذهبت الأغلبية العظمى إلى إيطاليا (ما يزيد على ٤١٠٠ يهودي). وأخذت لجنة التوزيع المشترك الأمريكية على عاتقها مهمة استقبال اليهود الليبيين في إيطاليا على أنهم لاجئين تحت حماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة[٢٣٣]. وكانت المشكلة التي تواجه معظمهم هي كيفية تعويض ممتلكاتهم في ليبيا.

انهار الوضع نتيجة الانقلاب العسكري الذي حصل في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩. وبدأت حملة صحفية واسعة ضد اليهود، وتصدرت نقطتان رئيسيتان الحملة: كانت

---

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

النقطة الأولى طلباً للمغادرة الفورية والتعويض للناس «من أصول اليهود الذين غادروا ليبيا بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وكانوا يحاربون ضدنا وكانوا أعداءنا منذ زمن بعيد»؛ النقطة الثانية كانت تتعلق بالمقابر اليهودية؛ وبالرغم من أن الدستور المؤقت صدر في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ والتزم بمبدأ مساواة كل المواطنين أمام القانون، إلا أن السنة الجديدة استقبلت، بأكثر التوقعات كآبة، أولئك اليهود الذين لا يزالون يعيشون في ليبيا وأولئك الذين لا تزال لديهم مصالح هناك، ناهيك بالعاطفة تجاه ليبيا وذكرياتها.

وأسرع بالمغادرة الكثير من اليهود الذين كانوا لا يزالون يعيشون هناك، أو صدف أن كانوا هناك وكانت لديهم جوازات سفر. ولم يتبقَّ هناك بعد أشهر قليلة من الانقلاب العسكري إلا نحو ١٠٠ فقط، معظمهم كبار في السن بلا أقارب. ووصل العدد إلى ٤٠ في عام ١٩٧٢ و١٦ في عام ١٩٧٧. وفي الواقع تمّ تبني سلسلة من الإجراءات ضد اليهود في عام ١٩٧٠.

حدد قانون ٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٠ فعلياً نهاية الوجود اليهودي في ليبيا بعد ما يزيد على ألفي سنة. وكانت الدول التي هاجر إليها اليهود الليبيون خارج إسرائيل هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وقبل كل شيء إيطاليا. ولا تزال إيطاليا تحتفظ بالطائفة الأكثر تماسكاً ـ بعد إسرائيل ـ من اليهود الليبيين. الليبيون الحقيقيون معظمهم يشعرون بأنهم لا يزالون ليبيين في الجوهر، ولا ينظرون بالرغم من كل شيء إلى الفترة السنوسية بشكل سلبي، وإنْ وُجدت الظروف اللازمة فهم سيعودون إلى ليبيا.

فصلٌ خاصٌّ إضافيّ(*)

اليهود العرب في إسرائيل: نضال من أجل الهوية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية(**)

د. أنيس مصطفى القاسم

مقدمة

«عندما أسمع فيروز تغني
لن أنساكِ فلسطيناً
أقسم بيدي اليمنى
إنني في الحال أكون فلسطينياً
فجأة أعرف أنني ذاك،
أنني لاجئ عربي، وأني
إن لم أكن ذاكَ
فليلصق لساني بسقف فمي».

(*) تُوفِّيت مؤلفة كتاب يهود البلاد العربية الدكتورة خيريّة قاسميّة بعد وقت قصير من إنهائها الفصل السادس من هذا الكتاب، وكان من المفترض أن تضع فصلاً تعالج فيه مسائل اليهود العرب في كيان الاحتلال الإسرائيلي، لذا ارتأى مركز دراسات الوحدة العربية تكليف الدكتور أنيس مصطفى القاسم بإعداد هذا الفصل الذي أضيف في نهاية الفصول الستة التي كتبتها الراحلة د. خيرية قاسمية، بعنوان: «فصل خاص إضافي» من دون أن يرقم على أنه الفصل السابع منعاً للالتباس بين الفصول الأساسية والفصل المضاف (المحرّر).

(**) ملاحظة: معظم المراجع المشار إليها في هذا البحث موجودة على الشبكة العنكبوتية بالعناوين الواردة في البحث ويمكن الرجوع إليها.

قصيدة كانت على الشبكة العنكبوتية في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٤، وعنوانها «أنا لاجئ عربي». (I am an Arab Refugee). مؤلفها لم يكن لاجئاً فلسطينياً وإنما هو يهودي عربي هُجِّرَ إلى إسرائيل من العراق واسمه سامي شلوم شطريت (Sami Shalom Chetrit). وقد عثرت عليها أثناء إعدادي لهذا البحث في مقالٍ[1] نُشِرَ في ربيع ٢٠٠٥، باللغة الانكليزية، وكانت هذه القصيدة مقدمة لذلك المقال، وترجمتها إلى اللغة العربية واخترتها لتكون أيضاً مدخلاً إلى بحثي هذا، مع تحياتي لصاحب الفضل في السبق إلى هذا الاختيار.

سامي هذا، اليهوديّ الديانة، والمهاجر باختياره، أو المُهَجَّر، من بلده العربي، العراق، بسبب ما افتعلته المنظمات الصهيونية لحمل اليهود على الرحيل إلى دولة تدعي أنها دولتهم جميعاً، والأستاذ في جامعة تعتبر من أعرق الجامعات اليهودية في العالم، هي الجامعةُ العبرية في القدس، هذا الإنسان يستمع وهو في القدس لفيروز وهي تغني لفلسطين، فإذا بذلك الصوت وكأنه يخاطبه عن المصير الذي آل إليه، وغربة الروح والجسد والحضارة والتاريخ، فإذا به فلسطيني لا ينسى وطنه، فلسطيني لاجئ، وليس فلسطينياً لاجئاً فقط، وانما هو عربي لاجئ، لاجئ عربي في الدولة التي هَجَّرَتْه إليها بدعوى أنها هي، لا غيرها، دولتُه ووطنُه اللذان يعود إليهما، وإلى موروثه التاريخي والديني والحضاري فيها. في هذا كله، لا يرى نفسه سوى لاجئ عربي.

يهوديته معه يعايشها وتعايشه، ولكن أين الركن الآخر في كينونته، فهو يهودي عربي أو عربي يهودي، لا فرق؟ لقد اسموه مزراحيم أي «شرقي»، دون أن يحددوا له انتماءً في هذا الشرق الواسع، ولكنهم قرروا إسقاطه في فضاء آخر، هو في الغرب ليصبح يهودياً أوروبياً، رضي أم أبى.

هو لاجئ، ومع أنه يهودي مثلهم، إلا أن المهجَّرين من «الشرق» أمثاله، يرمى بهم في الخيام وفي مواقع ابتكروا لها اسم «مدن تطوير» وهي لا ترى من التطوير سوى اسمها. إنها مواقع في الخلاء عند الحدود بعيداً من العمران، حيث لا يتوافر من العمالة سوى العمالة اليدوية في الغالب، وحيث فرص التعليم محكومة بمناهج لا تهيئ الطالب إلا للأعمال اليدوية، وليس للارتقاء بعلمه. وبهذا فُرِضَ على من فيها «تميزٌ» لم يفرض

(١) Meyrav Warmser, «Post-Zionism: The Sephardic Question,» *Middle East Quarterly* (Spring 2005), <http://www.meforum.org/707/post-zionism-and-the-sephardi-question>.

على غيرهم من المهاجرين، هو التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، أي التحجر حيث هم منذ البداية، إلا من ندر أمثاله.

فلسطين التاريخية قَدَرُها، وهي تمر بمرحلة جديدة في حياتها، أن يتلاقى فيها نتاجُ «الشرق» ممثلاً بالفلسطينيين العرب، سكانها الأصليين في الداخل وفي الشتات، مسلمين ومسيحيين ويهوداً (السمرة في نابلس) ومهاجرين أو مهجرين يهوداً عرباً من غير سكانها الأصليين، ونتاجُ «الغرب» المتمثل بيهود أوروبيين هم الآن المسيطرون على مصيرها ومسيرتها. هل تكون النتيجةُ صدامَ حضارات وثقافات من أجل سيطرة الأقوى واستئصال الأضعف كما هو حاصل الآن وكما توحي به قصيدة اليهودي العراقي العربي، أم تكون تعايشاً وتفاعلاً وقبولاً في تعددية وتنوعية تقبل الآخر الذي هو الجميع؟

ومن هنا كانت المشكلةُ القضيةُ ذات الجناحين: مشكلة الهوية ومشكلة التمييز.

أولاً: المشكلة

في أعماق المشكلة عنصريةٌ أوروبيةٌ مردُّها في الأساس أن الحركة الصهيونية قامت كحركة أوروبية في خلفياتها الثقافية والسياسية الكولونيالية، لمواجهة أوضاع اليهود المأزومة في أوروبا والغرب، بوجه خاص، من منطلقات أوروبية استشراقية وتلقت القبولَ والدعمَ الغربي، في سياسات التزمت بما تثمره تلك الخلفيات من محاولات استئصال للغير وتمييز ضده وانتهاك لحقوقه وتنكر لثقافته وقيمه الحضارية والعمل على طمسها.

يقول إيهود اين - جيل (Ehud Ein–Gil) وموشي ماشوفر (Moshe Machover)، تعريفاً بأساس جانب من المشكلة، إنه في السنوات الأخيرة تم عرض العلاقة بين المزراحيم والصهيونية بطريقة مبسطة جداً من جانب المزراحيين الإسرائيليين المناهضين للصهيونية وأصحاب النظريات، وبشكل خاص من بعض أكاديميي علم الاجتماع وبعض اليساريين العرب. فقد ادُّعي بأن الصهيونية هي في الأساس حركة أشكنازية، وبالتالي فإن المزراحيم في إسرائيل ليسوا فقط ممن يحملون نصيباً من الظلم الذي أوقعته الصهيونية بالفلسطينيين العرب، بل إنهم في الواقع ضحاياها مع الفلسطينيين العرب. وعلى هذا الأساس فإن الخط الرئيسي الفاصل في إسرائيل/ فلسطين هو بين

الصهيونيين الأشكنازيين المُضْطَهِدين للشرقيين وبين الشرقيين المضطَهَدين، وهؤلاء يشملون اليهود المزراحيين والفلسطينيين العرب[٢].

ويقولان أيضاً إنَّ هناك من يعترض على هذا التصنيف، ويعتبره قائماً على أسس طبقية لا نوعية، حيث إن الصهيونية تستبعد الفلسطينيين العرب على أساس أنهم «الآخرون» على الإطلاق، بعضهم قد يُحْتَمَل كمواطن من الدرجة الثانية ما داموا أقلية وديعة، ولكن كلهم مهددون بصورة دائمة بالتطهير العرقي في الوقت الذي تسنح فيه الفرصة، في حين أن المزراحيين في إسرائيل، حتى المحرومين منهم، هم محظيون لكونهم أعضاء في الأمة المضطَهِدة المسيطرة بالمقارنة بالفلسطيني. وهذا هو منطق الاستعمار والاحتلال، كما يريان.

ويعلّق المؤلفان بالقول: صحيح، من منظور ما، أن الصهيونية أشكنازية (أوروبية). فالمشروع الصهيوني ابتدأه الأشكنازيون، وكانت قيادة الحركة الصهيونية في غالبيتها من الأشكنازيينن، بل ولمدة طويلة محصورة فيهم تقريباً.

وصحيح أيضاً أن نظرة القادة الأشكنازيين إلى المزراحيين (اليهود الشرقيين) كانت تميل بوضوح إلى كونها عنصرية واستغلالية، وأنهم عوملوا على أساس أنهم مجرد «مادة بشرية» أو «غبار بشري» أو «عَلَفٌ استعماري» استُعمل لملء المناطق المحتلة حديثاً بعد طرد[٣] الفلسطينيين منها وخاصة بالقرب من خطوط هدنة عام ١٩٤٩ في مدن صغيرة في زوايا بعيدة من البلاد، سميت بأنها مدن تطوير، ليس فيها سوى قاعدة اقتصادية ضعيفة وموارد قليلة للنمو الحقيقي. وأحياناً تكون هذه «المدن» قريبة من تجمع تعاوني زراعي صناعي، وحينئذ يُستخدم اليهود الشرقيون جنباً إلى جنب مع العمال الفلسطينيين، ولكنهم لا يلتقون بأعضاء التجمع التعاوني. والنتيجة هي أن أعضاء التجمعات هذه يستغلون الظروف المعيشية الصعبة لليهود الشرقيين وضعفهم سياسياً، ويجد نساء هؤلاء أن عليهن أن يعملن خدماً في منازل أعضاء هذه التجمعات.

(٢) Ehud Ein-Gil and Moshe Machover, «Zionism and Oriental Jews: Dialectic of Exploitation and Co-Optation,» Matzpen (The Socialist Organization in Israel) (10 July 2008), <http://www.matzpen.org/english/2008-07-10/zionism-and-oriental-jews-dialectic-of-exploitation-and-co-optation/#sthash.zyfmhojp.dpuf>.

(٣) Emmanuel Farjoun, «Class Divisions in Israeli Society,» Libcom.org (14 May 2014), <https://libcom.org/library/class-divisions-israeli-society-emmanuel-farjoun>.

ويقول إيمانيول فارجون: اليهود الشرقيون، عرباً أو غير عرب، عندما يحاولون الاندماج في الحياة الاقتصادية، فإنهم يواجهون دائماً يهودياً أشكنازياً يحتقرهم ويتآمر عليهم، ولكنهم مضطرون إلى الاعتماد عليه في معيشتهم. وفي معظم الحالات يكون عدوُهم الطبقيُّ المباشر، رئيسُهم، بيروقراطياً من حزب العمل أو الهستدروت (اتحاد العمال). وعلى هؤلاء الأشكنازيين يعتمدون في معيشتهم وسكنهم ومصالحهم الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم. وبسبب سيطرة الأشكنازيين فإن الفرص ضيقة، إن لم تكن مستحيلة، أمام اليهودي الشرقي، بمن فيهم العربي، للتحرك إلى الأعلى في السلم الاقتصادي والاجتماعي، في الوظائف الحكومية، بما في ذلك الجيش، وميدان العمل في التعليم. عدد اليهود الشرقيين في الجامعات قليل، وعلى أية حال فإن التعليم الابتدائي والثانوي المتاح لهم مبرمج في مناهجه للعمل الحرفي وليس تمهيداً للدراسة الجامعية. والنقص في الدراسة الجامعية يستعمل حائلاً دون الوظائف الإدارية. ولذا فإن الأغلبية الساحقة من اليد العاملة اليهودية، لا سيّما في الأعمال اليدوية غير الإدارية هي من اليهود الشرقيين، وهم في هذا المجال اليد العاملة الوحيدة في مؤسسات الدولة ومشاريعها، باستثناء العمالة في البناء. صحيح أن المرتبات والأجور منخفضة، ولكن العمل مضمون إلى حد كبير، وظروف العمل جيدة، ويترتب عليها بعض الفوائد الجانبية. ومع أن وضعهم أحسن من وضع العمال العرب، إلا أنه أدنى من وضع الأشكنازيين الذين يحتلون معظم المراكز الإدارية والمهنية.

صحيح أن قلائل وصلوا إلى مراكز عالية في الجيش وواحد منهم كان رئيساً للكنيست. ولكن هذه نسبة ضئيلة لا يعتد بها ولم يصبح أحد منهم مرشحاً أو رئيساً للحكومة.

وتقول إيلّا حبيبة شوحط (Ella Habiba Shohat) إن «اليهود السفارديم جيء بهم بداية إلى إسرائيل لأسباب أوروبية ـ صهيونية محضة، وبعد وجودهم هناك جرى التميز ضدهم بشكل منتظم من جانب صهيونية استعملت كل طاقاتها ومصادرها المادية على وجه مختلف لفائدة اليهود الأوروبيين بشكل دائم للإضرار باليهود الشرقيين»(٤).

---

(٤) Ella Shohat, «Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of its Victims,» Social Text, nos. 19-20 (Autumn 1988).

ثانياً: ردود الفعل

١ ـ الاحتجاجات

بدأت الاحتجاجات على الأوضاع السيئة في وقت مبكر. فكانت الأولى في مخيم عين شمر للاجئين اليمنيين في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٠ ثم انتشر التمرد إلى مخيمات أخرى واستمرت الانتفاضات بشكل متقطع حتى نهاية أيار/ مايو ووصلت إلى درجة الثورة إلى أن قمعتها قوات كبيرة من الشرطة. وفي ١٨ نيسان/ أبريل قتل أحد حراس المخيمات مهاجراً يمنياً، وفي ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢ وقع تمرد كبير في مخيم وادي الحوارث، وفتشت الشرطة البيوت بيتاً بيتاً واعتقلت ١٥٠ واحتجزت ٣٩ منهم أغلبهم من اليمنيين والباقون عراقيون وإيرانيون(٥)، ثم كانت حركة الفهود السود عام ١٩٧١، وبعد ذلك يبدو أن التحركات الجماهيرية قد توقفت.

ويرى الأستاذان يهودا شنهافا وهنان هيفير أن الاحتجاجات السابقة للتسعينيات من القرن الماضي وما جرى من حوار كانت محصورة تقريباً في قضايا عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وبقيت ملتزمة بالقضية الصهيونية، ولم يظهر إلى العلن حوار مزراحي أوسع حتى حلول التسعينيات، وهذا الحوار ضم مشاركة أكبر من جانب الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين اليهود العرب الذين شرعوا في تهديد نموذج الهوية الإسرائيلية السائدة. فأسسوا منظمات وحركات سياسية ومجلات دورية وكلها طالبت بتغييرات رئيسية في ميادين عمل ثلاثة متكاملة: الثقافة والسياسة والعدالة الاجتماعية، وبهذا فقد زرعت هذه النشاطات بذور تطور أوسع.

٢ ـ الأكاديميون يتحركون(٦)

مع بدايات التسعينيات من القرن الماضي بدأ تحرك نشط من جانب الأكاديميين اليهود العرب في إسرائيل في مواجهة الأوضاع المؤسسية التي تتنكر للهوية العربية لليهود العرب والتي كانت بداياتها في تصنيفهم بأنهم مزراحيون أي مجرد شرقيين،

(٥) Ein-Gil and Machover, «Zionism and Oriental Jews: Dialectic of Exploitation and Co-Optation».

(٦) انظر الملحق لمعرفة جوهر موقفهم.

وبهذا يقتلعونهم من حيث جذورهم وأصولهم وقيمهم وثقافتهم وحضارتهم ويرفضون الاعتراف بهويتهم المتداخلة المتكاملة، اليهودية العربية. وهي في هذا تتجاوب مع شباب جماعتها الذين بدأوا ينالون قسطاً من التعليم ويشعرون بالظلم والتمييز الذي يَنصَبُّ عليهم لا لسبب إلا لأنهم يهود عرب، متخلفون بالطبيعة.

ويرى بعض المعلقين بأن الطبقة الفقيرة إلى الآن لم تتحرك لدعم هؤلاء الأكاديميين، وإننا نرى أن ذلك أمر طبيعي، وإلى حين، في الأجواء التي فرضت عليها. بعض هؤلاء الأكاديميين هاجروا إلى الولايات المتحدة أو أوروبا حيث يحتلون مواقع أكاديمية في جامعاتها ويواصلون نضالهم من أجل الهوية العربية لمجموع اليهود العرب الذين هاجروا إلى إسرائيل، وأصبحوا هم «الآخر»، كما وصفتهم اليهودية العربية العراقية المناضلة إيلا حبيبة شحوط، تمثلًا بمقولة المرحوم إدوارد سعيد، بأن الفلسطينيين هم «الآخر» في القاموس الصهيوني.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن هؤلاء الأكاديميين في مواقفهم يؤدون أمانة الشهادة عن أوطانهم الأصلية، عن التعددية التي سادت سواء في التبعية الدينية أو الأصول القومية أو اللغات أو التراث الحضاري، هذه التعددية التي عاشت لقرون عديدة في أجواء تميزت في معظم الأوقات بالتعايش السلمي والتسامح والتكاتف وبناء تراث حضاري مشترك توارثته الأجيال في تعدديتها.

ومن بين هؤلاء الأكاديميين النشطين إيلًا حبيبة شحوط المناهضة بقوة للصهيونية والتي تتمسك بأن تصنف نفسها على أنها عربية يهودية أو يهودية عربية[٧]، وهي أستاذة في جامعات أمريكية، ودانيل شاشا (Daniel Shasha) مدير مركز التراث السفارديمي (Director of The Centre for Sephardic Heritage) وجوردان الغرابلي (Jordan Elgrably) مدير مركز الثقافات المشرقية (Director of the Levantine Cultural Centre) وإميل القلالي (Ammiel Alcalay) رائد الحركة والأستاذ الجامعي الذي ابتدأ عام ١٩٩٠ التشديد على أهمية هويته المزدوجة العربية واليهودية وتبعه في ذلك الآخرون وأندره أكولاج (Andre Acoulag) اليهودي المغربي المستشار للملك محمد السادس الذي يصنف نفسه على أنه يهودي عربي.

---

(٧) انظر الملحق حيث يوجد ترجمة لإحدى مقالاتها.

٣ ـ الهوية: يهودي ـ عربي أو عربي ـ يهودي أو يهودي عربي

الشرطةُ هذه، بين الهويتين وبدونها، محلُّ بحثٍ وتحليل وتفكيك وتركيب عند الباحثين في إسرائيل مع عودة الاصطلاح نفسه للاستعمال في أوائل التسعينيات بعد غيابه منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، حاملاً معه، في نظر البعض على المستوى السياسي، دلالات ونتائج، ليس أقلها فشل ما بذل من محاولات لفرض الهوية الأوروبية الصهيونية على مجتمع اليهود العرب أو اليهود الشرقيين وطمس ما عداها من هويات. وقد كرَّس أستاذان يهوديان عربيان جامعيان هما يهودا شانهافا (Yehuda Shanhava) وهنان هيفر (Hannan Hever)، من بين آخرين، بحثاً طويلاً لموضوع التفكيك والتحليل هذا نظراً إلى ما رافق الموضوع من اهتمام أكاديمي وسياسي. المؤلف الأول أستاذ في قسم الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية بجامعة تل أبيب، والثاني في قسم الأدب العبري بالجامعة العبرية في القدس، ثم في جامعة ييل الأمريكية، ونشراه على الشبكة العنكبوتية وفي مجلة **الهويات الاجتماعية** بتاريخ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢[٨].

إن استعمال هذه الشرطة شائع في الولايات المتحدة وأوروبا لإبراز هويتين يحرص المرء على الإشعار بانتمائه إليهما، فيعرِّف الإنسان نفسه بأنه أفريقي ـ أمريكي مثلاً أو أمريكي ـ أفريقي، أو يهودي ـ أمريكي أو أمريكي ـ يهودي، أو ألماني ـ يهودي، ولا أحد يستهجن ذلك، وعلى وجه التحديد لا أحد في إسرائيل يستهجنه أو يعترض عليه. أما أن يصف نفسه بأنه يهودي ـ عربي أو عربي ـ يهودي، فإن ذلك مستهجن ومرفوض، وبخاصة في إسرائيل والولايات المتحدة.

ويقول المؤلفان عندما تطرح صورة التضادّ المنفصل للعربي واليهودي الشرقيين فإن صورة أخرى تظهر، وهي أن هذا التضادّ الذي يحول دون الجمع بين الاثنين في هوية هي «يهودي ـ عربي» إنما هو تضاد طارئ جاء من الفكر الغربي العنصري الاستعماري الاستشراقي. ولكن وراء هذه الصورة تبرز في الذاكرة أجيال وعصور كان يسودها الوئام والتعايش والاندماج في ثقافة هي نتاج المجتمع بكامل العناصر المكونة له، وتراث مشترك يغلب عليه التفاهم لا التناقض. ويعني المؤلفان أن العروبة تعترف

(٨) Yehouda Shenhava and Hannan Heverb, «Arab Jews' after Structuralism: Zionist Discourse and the (de)Formation of an Ethnic Identity,» *Social Identities*, vol. 18, no. 1 (January 2012), <http://people.socsci.tau.ac.il/mu/yshenhav/files/2013/05/Shenhav-and-Hever-Arab-Jews-after-structuralism.pdf>.

بالتعدد الديني، بل والعرقي كذلك، في إطار المجتمع الواحد، وأن العرب لا يعتبرون اليهود الشرقيين أعداءً حيث إنهم لم يشاركوا في المشروع الصهيوني لا تفكيراً ولا تخطيطاً ولا تنفيذاً، بل كانوا في معظمهم من ضحاياه، حين اقتلعهم من وطن الأجداد، لغة وتراثاً وتاريخاً، إلى مجتمع أوروبي يريد أن يفرض عليهم تراثه ولغته وتقاليده وأن يمسح الماضي كله من الذاكرة.

ويقول المؤلفان إن عملية الفصل بين السكان العرب في فلسطين واليهود العرب في المدينة الواحدة كان هدفها منع التواصل بين الاثنين للحيلولة دون وجود تأثير عربي مباشر في المهاجرين، ولكن ذلك يدل من ناحية أخرى على عمق وجودي تخشى المؤسسة الصهيونية إيقاظه(٩). ويقول المؤلفان إن استبدال عبارة «يهودي عربي» بعبارة «مزراحيم» التي تعني «الشرقي» هو استعمال أوروبي الهدف منه القضاء على الإيحاء بعلاقة في الهوية بين اليهود والعرب، ولكنها تحمل في طياتها التساؤلات التي تعيد الإنسان إلى الأصل، حيث إن «الشرقي» لا تدل لا على يهودية ولا على عربية. وهذه الكلمة «مزراحيم» التي حذفت منها الشحطة تُذَكِّرُ، في الوقت الذي تلغي فيه أجيالاً سابقة (ممن عرفوا أنفسهم وعاشوا كيهود عرب) إلا أنها في اللحظة نفسها تُذكر بالخطاب الأوروبي الاستعماري وبالعبارات المعادية للسامية والعداء السياسي للعرب والمسلمين، واليقظة في المشروع الصهيوني لليقظة اليهودية. وكلما جرت محاولة استبعاد الشحطة هذه أو شطبها أو مسحها لأسباب سياسية فإن ذلك يوقظ الذاكرة. والذاكرة التي يوقظها هي ذاكرة ما كان عليه العيش المشترك في الوطن العربي من جهة وفي أوروبا من جهة أخرى. ومعظم المراجع عادت بالذاكرة إلى تاريخ اليهود في الوطن العربي، حيث إن هويتهم هم هي التي تحت المحك.

وفي هذا السياق عاد البعض إلى التاريخ الحديث نسبياً المتمثل بالقرن الماضي، بينما عاد البعض الآخر الى ما هو أعمق. أما ما هو معاصر نسبياً فإنه يتمثل بأوضاع اليهود في الوطن العربي كما كشف عنها المبعوثون الصهيونيون الذين جاؤوا إلى الأقطار العربية للتعرف إلى أحوالهم ومدى استعدادهم لتهجيرهم إلى فلسطين تنفيذاً للأيديولوجيا الصهيونية التي أشاعت أن اليهود في العالم هم شعب واحد له إثنية واحدة.

---

(٩) المصدر نفسه.

وبداية يعيد المؤلفان ما ذكره باحثون آخرون من أنه في الفترة ما بين ١٩٢٠ و١٩٥٠، فإن الاصطلاح «العرب اليهود» قد تمتع بفترة من الانتشار والاستعمال من قبل اليهود وغير اليهود في الصحافة العربية، كما إن هذا الاصطلاح قد استعمل من قبل يهود مرموقين في بعض الأقطار العربية لأغراض سياسية للتعبير عن الدعم للقضية الفلسطينية في فلسطين. كذلك فإن العديدين من المثقفين والكتّاب والشعراء اليهود في الوطن العربي نشروا مؤلفاتهم بالعربية وساهموا في الثقافة العربية، وبهذا فإنهم تجاوزوا الحدود الفاصلة بين التصنيفين للهوية.

ومن أغنى الأجواء التي جرى فيها هذا الاختبار للهويتين كان العراق حيث لم يَرَ المفكرون اليهود تناقضاً بين ديانتهم اليهودية وثقافتهم العربية، وكانوا دعاة للازدواجية الدينية والقومية على قاعدة «الدين لله والوطن للجميع»، وكما قال الكاتب اليهودي العراقي عزرا حداد «إننا عرب قبل أن نكون يهوداً». أو كما قال المؤلف الإسرائيلي سامي مشيل المولود في بغداد «لقد نظرنا إلى أنفسنا على أننا عرب من سلالة يهودية، كما أن هناك مسيحيين عرباً، فقد كنا يهوداً عرباً». يضاف إلى ذلك أن المؤرخين العرب لم يشيروا في كثير من الأحيان إلى يهودية أو ديانة من يؤرخون لهم كأمر مميز أو غير عادي وعاملوهم كعرب كأمر مفترض. وهذا ما أقلق المبعوثين الصهيونيين الذين زاروا العراق في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، حيث صنفوا اليهود الذين اجتمعوا بهم بأنهم «يهود عرب» ولكنهم مختلفون عن أولئك الذين يلتقون بهم في العادة في المجتمعات الأوروبية. «إنهم يحملون ثقافة عربية تتنافى مع بديهيات الأيديولوجيا الصهيونية بشكل كامل»، كما ورد في تقارير هؤلاء. ومع ذلك فقد حرصوا على تهجيرهم لحاجتهم ليد يهودية عاملة تحل محل الأيدي الفلسطينية التي كان المخطط الصهيوني يقتضي التخلص منها.

إذاً، فإن التاريخ الحديث نسبياً يشير إلى أنه لا تعارض بين الهويتين بالنسبة إلى اليهود العرب، الهوية الدينية اليهودية، والهوية القومية العربية. غير أن هذا الموقف من جانب المثقفين والناشطين الذين يتبنونه يتحدى النظام القائم في إسرائيل، ويتحدى، على وجه الخصوص، الأيديولوجيا الصهيونية ـ الأوروبية الاستعمارية والقيم التي يعمل الأشكنازيون المسيطرون على فرضَها على المجتمع الإسرائيلي. كما أن قبول الأشكنازيين لهذا الموقف قد يؤدي إلى فرض حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي يقوم على أساس الدولة الواحدة ثنائية القومية، وهو حل يرى إسرائيليون أنه كابوس أو انتحار

قومي، في حين يراه آخرون بأنه هو الحل الذي يمكن أن يقود إلى التعايش السلمي المثمر بين العرب واليهود.

وبناءً على ذلك فقد توصل هذان الباحثان إلى أن عبارة «يهودي عربي» هي في الغالب خطاب متقابل يجب الحفاظ عليه، وقد جرى فعلاً الحفاظ عليه لفترة زمنية واسعة جداً. لذا وفي هذه الحدود، فإن أية محاولة لمحوه أو لرفض علاقته بسياسات الهوية تعيد إدراجه مجدداً إلى لغة الخطاب، ومع ذلك فإن عملية الرفض في حد ذاتها لها الأثر نفسه. إنها تعيد تأكيد وجوده وليس إلغاءه.

وأخيراً، لا بد من القول إن واقع الحال في إسرائيل هو أن مصطلح «يهود عرب» وما يحمله من احتمالات ما زال يجلب ردود فعل غاضبة، إن لم تكن عنيفة، من ـ جانب اليهود الآخرين في إسرائيل وخارجها، كما أن بعض الأكاديميين من اليهود العرب في إسرائيل يدعون بأنه، في الحقيقة، لا وجود لمصطلح كهذا.

وتقول إيلّا حبيبة شوحط «إنه من السهولة بمكان التأكيد أن «ثمن قبول» المزراحي في المجتمع الإسرائيلي كان أن يتعلم أن يكره العرب وعلى العرب أن يبسطوا تواريخهم المعقدة في التراثات العربية». وتشير شوحط إلى أن كره العرب أصبح، يا للسخرية، جزءاً من العينة المزراحية السلبية كما يُعَرِّفها اليساريون الإسرائيليون «المتنورون»، بما في ذلك أولئك الذين هم أعضاء في حركة السلام الآن. وتقول «يبدو السفارديم عندما لا يتجاهلهم اليسار، فقط على أنهم كبش الفداء لكل ما هو خطأ في إسرائيل. إنهم «هم» الذين يحولون إسرائيل إلى دولة يمينية وضد الديمقراطية. «هم» الذين يؤيدون الاحتلال، «هم» العقبة في طريق السلام. ثم يشيع اليساريون الإسرائيليون هذا التحيز ضدهم في المؤتمرات الدولية والمحاضرات والمنشورات»[١٠].

ثالثاً: هوية تنشئ حقاً وأخرى مغتصبة

أضافت الأبحاث العلمية الحديثة تحدياً للأساس الذي قامت عليه الأيديولوجيا الصهيونية في حد ذاتها وللسرد التاريخي الذي اصطنعته، ومؤداه أن اليهود الأوروبيين ليسوا من سلالة اليهود الذين زُعِمَ أن الرومان قد طردوهم من فلسطين، وكذلك حال معظم يهود الأقطار العربية، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون الاستناد إلى حق مزعوم هو حق

(١٠) Shohat, «Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of its Victims».

العودة، مهما كان مفهومه. ولكن هناك فرق بين اليهود الأوروبيين (الأشكناز) واليهود العرب (المزراحيين)، وهذا الفرق هو أن عروبة هؤلاء تعطيهم حقوقاً في وطنهم الأكبر، كما أن من بينهم من لا يستبعد أن يكون من سلالة اليهود الذين بقوا في العراق ولم يعودوا مع من عاد من السبي إلى فلسطين. أما بالنسبة إلى الأشكناز الأوروبيين فإنهم من سلالة أجداد تهودوا على يد مبشرين يهود وليسوا من سلالة يهود فلسطين كما زعمت الدعاية الصهيونية والقراءة المزوِّرة للتاريخ.

لقد أثبت المؤرخون الإسرائيليون أنفسهم، وفي طليعتهم المؤرخ شلومو ساند في كتاب صدر له أولا باللغة العبرية في إسرائيل ولاقى رواجاً عظيماً هناك بعنوان: متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي، ثم ترجم إلى اللغة الإنكليزية عام ٢٠٠٩ بعنوان اختراع الشعب اليهودي (*The Invention of the Jewish People*) وتقع الترجمة الإنكليزية في ٣٤٤ صفحة. والنتيجة التي توصل إليها هي أن ما يجري تداوله من طردٍ وتشريدٍ لليهود من فلسطين على أيدي الرومان لا صحة له من الناحية التاريخية، وأنه لم يقع إطلاقاً، وأن غالبية يهود فلسطن بقوا فيها ولم يرحلوا، ومع الزمن اعتنق الكثيرون منهم المسيحية ثم الإسلام وبقي آخرون على اليهودية (ومنهم السمرة في مدينة نابلس).

هذا الجانب من الأبحاث، ومؤدّاه أن الادعاء بأن يهود العالم هم من سلالة أولئك الذين زُعِموا بأنهم طردوا وأنهم يعودون إلى أرض الأجداد لا سند له من التاريخ. ويبقى السؤال قائماً إذاً: من أين جاء هؤلاء؟ والجواب، كما حققه المؤلف وآخرون، هو أن أجداد هؤلاء قد اعتنقوا اليهودية في بلدانهم على أيدي دعاة يهود، تماماً كما اعتنق كثيرون المسيحية والإسلام على أيدي دعاة أو مبشرين. ومن قراءته للتاريخ وللنصوص اليهودية، توصل المؤلف إلى الرأي القاطع الذي لم يتحدّه فيه حتى رجال الدين اليهود، وهو أن اليهودية، على خلاف ما يشاع، كانت، كالمسيحية والإسلام، ديانة لها دعاتها والمبشرون بها في بقاع مختلفة من العالم، وعلى أيديهم تم اعتناق اليهودية من جانب أناس خارج فلسطين ولا علاقة لهم بها أو بمن كان فيها. ومن بين من اعتنق اليهودية على أيدي مبشرين قبائل في شمال أفريقيا والبلاد العربية الأخرى. وحدث الشيء نفسه في أوروبا وأفريقيا وآسيا.

وهؤلاء الذين اعتنقوا اليهودية هم السكان الأصليون في بلادهم وليس لهم أي ارتباط بإسرائيليي العهد القديم، أو بفلسطين، ولم يتسلسلوا منهم، وبالتالي فإنهم كمن

يعتنقون أية ديانة فإن ذلك لا يرتب لهم حقوقاً سياسية أو أية حقوق أخرى في البلد الذي انطلقت منه الديانة التي اعتنقوها.

ويؤيد المؤلف موقفه هذا بالإشارة إلى قبائل عربية في الجزيرة وقبائل في شمال أفريقيا اعتنقت اليهودية، وكذا الحال بالنسبة إلى أوروبا، وخاصة في مملكة الخزر في أوروبا الشرقية التي انطلقت منها الحركة الصهيونية، التي خصص لها شخصية صهيونية مرموقة هو آرثر كويستلر (Arthur Koestler) في كتابه **القبيلة الثالثة عشرة** (*The Thirteenth Tribe*)، مع أنه حذر من إمكانية «أن يساء فهم كتابه بأن يعتبر رفضاً لحق إسرائيل في الوجود». ويقول ساند إنه منذ أن ظهرت أول إشارة إلى مملكة الخزر في أوائل الخمسينيات وحتى اليوم فإن الإشارة إليها في إسرائيل من قبل الأكاديميين أو رجال الدين أو الساسة أصبحت من المحرمات المسكوت عنها، ولم تظهر باللغة العبرية أية دراسات جادة حول الموضوع. ويقول المؤلف إن بن غوريون كان يعلم هذه الوقائع ومع ذلك فقد واصل تنفيذ مخططاته.

يُذكر أن أحمد الشقيري (أبو مازن) المؤسس لمنظمة التحرير الفلسطينية كان يشير في خطاباته في الأمم المتحدة إلى الأصل الخزري لليهود المؤسسين للصهيونية ولإسرائيل، داحضاً بذلك الادعاء بحق العودة، ومدركاً خطورة هذه المعلومات على الشرعية المزعومة لإسرائيل وللمناورات المتعمدة لطمس التاريخ وتضليل حتى اليهود أنفسهم عن تاريخهم.

هذا الوضع يفسر مواصلة إسرائيل في المطالبة باعتراف من الشعب الفلسطيني والأنظمة العربية بحقها بالوجود، ومؤسسوها يعلمون أن ما يدعونه من حق تاريخي لا سند له. ولكن هذه هي الصهيونية.

رابعاً: التفاعل مع فلسطينيي الداخل

يقول إيهود اين جيل وموشي ماشوفر في مقالهما سالف الذكر إنه في جميع الاحتجاجات الاجتماعية من جانب المزراحيين (اليهود العرب) لم يكن هناك أية محاولة، أو القليل منها فقط، للارتباط مع نضال مواطني إسرائيل العرب الفلسطينيين من أجل المساواة الاجتماعية، والاستثناء الجزئي الوحيد كان في حركة الفهود السود في إسرائيل عام ١٩٧١ التي رفعت شعار الاحتجاج «من أجل جميع المستضعفين»،

وهو شعار يشمل الفئتين. ويقول المؤلفان إنه يغلب على الظن أن يكون هذا الشعار قد رفع تحت تأثير حركة الاشتراكيين في إسرائيل التي تتبنى موقفاً مناهضاً للصهيونية، ويبدو لي أنهما ينتميان إليها(١١).

والغريب في الأمر، في رأيهما، أن اليمين الإسرائيلي والحركات الدينية قد حظيا بتأييد الكثيرين من المهاجرين اليهود العرب، بدلاً من أن يتوجه الدعم إلى أحزاب اليسار. ووجه آخر للغرابة في نظرنا يبدو من أن اليمين الإسرائيلي والأحزاب الدينية هما أشد الأحزاب والحركات عداوة وكرهاً للشعب العربي الفلسطيني وهضماً لحقوقه، وكان من المتوقع أن يُحجم اليهود العرب عن تأييدهما أو على الأقل أن يطالبوا بتغيير موقفهما. ولكن دواعي الغرابة هذه تتضاءل في قيمتها لسببين على الأقل: أولهما أن اليسار الإسرائيلي، كما كان ممثلاً في حزب العمل الذي كان مسيطراً على المؤسسة الصهيونية ومؤسسات الدولة، كان عنصرياً في سياساته وممارساته حيال هؤلاء منذ لحظة وصولهم إلى «أرض الميعاد». والسبب الثاني هو ما يعانونه من فقر يدفعهم إلى البحث عن مخرج من دون اصطدام مع الأشكنازيين الذين يسيطرون على مرافق الدولة كلها وعلى مصادر رزقهم. ونحن في هذا نؤيد ما ذهب إليه عزمي بشارة من أن قرار دعم الأحزاب الدينية واليمين الإسرائيلي لم يكن قراراً طبقياً.

يقول عزمي بشارة: «بعد الانبهار بأيديولوجيا الليكود، لم يأت التعبير طبقياً، بل من خلال أحزاب دينية يمينية. وهذه لا تبغي ولا تطرح عدالة اجتماعية، بقدر ما ترغب في هبات من الدولة بواسطة هذه الحركات عبر الوزارات التي سوف تسيطر عليها أو بواسطة مؤسساتها لتقوية نفوذها السياسي في أوساط اليهود الشرقيين»(١٢).

ويقول يوشنان بيريز (Yochanan Peres) من جامعة تل أبيب إن الدراسات التي تمت في إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨ قد دلت على أنه في الوقت الذي فيه تحيز كبير من جانب اليهود الأوروبيين ضد اليهود غير الأوروبيين، فإن اليهود غير الأوروبيين نظرتهم في الغالب إيجابية تجاه اليهود الأوروبيين. ويقول إن تحيز اليهود

---

(١١) الجدير ذكره أن موشي ماشوفير غادر إسرائيل إلى بريطانيا هو وعائلته وحصل على الجنسية البريطانية، وابنه دانيال أصبح محامياً في لندن ومن بين المحامين الإنكليز الذين تطوّعوا للتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لملاحقة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين المتّهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية ضدّ الفلسطينيين أمام محاكم الدول العضوة في اتفاقيات جنيف.

(١٢) عزمي بشارة، «علم الاجتماع الإسرائيلي ومساهمة باروخ كيمرلينغ: ملاحظات عامة،» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

الشرقيين وعداوتهم للعرب (والتي قد وجدت على أنها أشد من تلك التي ضد اليهود الأوروبيين) تبدو وكأنها تعبير عن رغبتهم في أن يُقبلوا قبولاً كاملاً في المجتمع الإسرائيلي»(١٣).

هذه دراسة قديمة، جاءت بعدها حركة الفهود السود عام ١٩٧١، ثم تحرُّك الأكاديميين اليهود العرب في المياه التي كانت تبدو راكدة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تخالف الواقع المشاهَد من تمييز يعانونه منذ وصولهم إلى «أرض الميعاد». وما أسهل على دراسات إسرائيلية أن تقول ما تتمناه وليس الواقع.

و«التحيز» الذي أشار إليه، هل يعقل أن ينحاز المضطَهَد إلى مضطهِدِه ضد مضطَهَدٍ آخر من مضطهِديه أنفسهم؟ التحيز، إن وجد، في هذه الحالة فهو ظاهرة من ظواهر التبعية التي يعانيها اليهود غير الأوروبيين، هذه التبعية التي أشار إليها عزمي بشارة في مقاله سالف الذكر، حيث نقل رأياً للمفكر الإسرائيلي سفيرسكي تعقيباً على السياسة الأشكنازية «التي طبقت تطبيقاً يكاد يكون ميكانيكياً لمفهوم التبعية على العلاقة بين الطبقة الأشكنازية المالكة لوسائل الإنتاج كمركز وبين هامش تابع له هو فقراء اليهود الشرقيين كأجراء، كما نجد هنا رؤية لتطور اليهود الشرقيين كتطور تابع لأنه هامش لنواة أشكنازية أو كمحيط لمركز رأسمالي أشكنازي متطور على حساب اليهود الشرقيين كأنهم هم المستعمَر».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التمردات التي وقعت بعد التاريخ الذي اعتمده الأستاذ بيريز للوصول إلى استنتاجاته وعودة الروح في الجيلين الثاني والثالث لليهود العرب، تشير كلها إلى عدم الرضا عن الأوضاع الحالية داخل إسرائيل والتي تتميز بالسيطرة الأشكنازية على مؤسسات وسياسات الدولة، وهي أوضاع مرفوضة من جانب اليهود العرب والعرب الفلسطينيين على حد سواء. وفي هذا يلتقي الفلسطينيون العرب واليهود العرب، كلاهما مضطهَد من المؤسسة الأشكنازية الأوروبية المسيطرة.

والظاهر أن تردد البعض في إعلان الانتماء العربي كجزء من الهوية ما زال قائماً، حيث يبدو أن «معظم اليهود المزراحيين الذين يعيشون الآن في إسرائيل لا يُعَرِّفون أنفسهم بأنهم «عرب يهود» ويرفضون أن يُدمغوا بذلك، ومع هذا فقد لوحظ أنه، في

(١٣) Yochanan Peres and Ephraim Yuchtman-Yaar, *Trend in Israel Democracy: The Public's View* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1992), <http://www.jstor.org/discover/10.2307/164685?sid=21105120429701&uid=3738432&uid=70&uid=2129&uid=2&uid=4>.

أوساط جماعات هي محط النظر، هناك موقف واضح من أنه إذا تثبتت له الجنسية الإسرائيلية فإنه يعتبر هويته العربية ميزة. ووفقاً لنظريات بعض الباحثين فإنه يجب أن ينظر إلى هذا الموقف على أنه احتمال إيجابي يفتح خياراً للتعايش المشترك سياسياً في المنطقة(١٤). هذا الموقف من إعلان الهوية يؤكد التخوف المضمر من التهديد المعروف من أن ذلك الإعلان سيؤدي إلى الطرد من البلاد، وأن الخطر يكون أقل بعد اكتساب الجنسية.

وقد سبقت الإشارة إلى الأكاديمي يهودا شنهاف، ونقدمه كمثال لنشاط يهودي عربي لفتح مجالات تقارب بين فلسطينيي الداخل واليهود العرب. هذا الأكاديمي من مواليد بئر السبع عام ١٩٥٢ وهو من أصل عراقي. قام هو ومجموعة من اللاجئين اليهود من الأقطار العربية عام ١٩٩٦ بتأسيس حركة عرّفت نفسها بأنها حركة من خارج البرلمان تعمل على تحدي البنية الإثنية للمجتمع الإسرائيلي، وترجمة اسمها إلى العربية هو «تحالف قوس قزح المزراحي الديمقراطي» (Mizrahi Democratic Rainbow Coalition). وهو من رواد حركة الاعتراف بثنائية الهوية اليهودية العربية بالنسبة إلى من هم كذلك ومن دعاة رفع الظلم الواقع على الفلسطينيين في إسرائيل. ومن أول نشاطاته في هذا الخصوص مقال نشره عام ١٩٩٦ في صحيفة هآرتس بعنوان «رابطة الصمت» (The Bond of Silence) وعنى به موقف الأجيال المتعاقبة من اليسار الإسرائيلي «ملح الأرض» الذي توارث الظلم الواقع على الفلسطينيين في إسرائيل والصمت حيال «المشكلة المزراحية».

ومما قال فيه إن استنكار الظلم الواقع على الفلسطينيين لا يعرِّض للخطر مكانة مفكرينا الأشكنازيين، ولا يعرض للخطر موقعهم كمجموعة ثقافية مسيطرة في المجتمع الإسرائيلي أو وضعهم كطبقة اقتصادية، بل إن استنكارهم للظلم الواقع على الفلسطينيين سيكسبهم أكاليل من الإنسانية وأدواراً محترمة كباحثين عن السلام وكذابحي البقرة المقدسة. ومع ذلك فإنهم يصنفون الفلسطيني كَ «الآخر» الذي يمكن إبقاؤه على الجانب الآخر من السياج. إلا أن المزراحيين اليهود «لا يمكن تحويلهم إلى «آخر» ولا يمكن إلقاؤهم خارج السياج، ولكن، في أقوى الحالات، يمكن بناء طرقٍ التفافية لتجنب مدن التطوير والأحياء الفقيرة. إن الاعتراف بالظلم الواقع على

(١٤) Shenhava and Heverb, «Arab Jews' after Structuralism: Zionist Discourse and the (de)Formation of an Ethnic Identity».

المزراحيين سيفرض على اليسار الإسرائيلي إصلاح نفسه كذلك والتخلي عن واقعه السيادي.

ومما قاله في ذلك المقال «إنه في الوقت الذي يملك فيه اليهود الحق لتقرير مصيرهم الجماعي في إسرائيل، فإن على الدولة أيضاً أن تتوصل إلى اتفاق مع المواطنين الفلسطينيين حول تمثيلهم الجماعي كأقلية عرقية داخلها»[١٥].

خامساً: مجال للعمل المشترك

الباحثة والناشطة في ميدان حقوق الإنسان يفات بتون (Yifat Bitton) نشرت مقالاً في مجلة الدراسات الشرقية تقترح فيه تعاوناً مشتركاً بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل واليهود العرب أساسه المطالبة بالعدالة ضد التمييز الذي يعانيه الجانبان، عنوانه «الحلم وبناؤه: التعاون المزراحي العربي لمقاومة التمييز»[١٦].

منطلق البحث هو أن الانشغال بالعلاقات الثنائية العربية ـ اليهودية يحول الأنظار عن تمييز آخر وهو التمييز داخل المجتمع اليهودي بين المزراحي والأشكنازي، وترى الكاتبة أن الجماعة المزراحية، اليهود العرب، لديها أكبر الإمكانات لتوليد حلقة «يهودية ـ عربية» ذات معنى تسمح بإقامة عدل بين اليهود والعرب في إسرائيل بشكل مساواة في الحقوق المدنية، وخارج إسرائيل بشكل سلام بين الأمتين، العربية واليهودية، وذلك بالاستدعاء المشترك لمبدأ المساواة أمام القانون، حيث إن هذا المبدأ هو الوسيلة القانونية الأساسية للوصول إلى العدل الاجتماعي بين جماعات مختلفة من السكان.

وتقول المؤلفة إن العرب في إسرائيل قد نجحوا إلى حد ما في الحصول على منع التمييز ضدهم على أساس أنه تمييز قائم على القومية، والنظام القانوني الإسرائيلي، في رأيها، يحظر التمييز على هذا الأساس، ولكنهم معرّضون دائماً لأن ينظر إلى دعاواهم أمام القضاء على أنها سياسية، كما هو الحال بالنسبة إلى اللغة العربية، بالرغم من النص على أنها لغة رسمية، والحال كذلك بالنسبة إلى بدو النقب ومقاومتهم لمشروع براور.

---

(١٥) انظر: «Yehouda Shenhav,» Wikipedia (The Free Encyclopedia), <http://en.wikipedia.org/wiki/yehouda_shenhav>.

(١٦) Yifat Bitton, «The Dream and its Construction: Mizrahi-Arab Cooperation to Combat Discrimination,» *Journal of Levantine Studies*, vol. 14, no. 1 (Summer 2014), <http://www.levantine-journal.org//netisutils/srvrutil_getpdf.aspx/1njfut/jls%204.1_dock_bitton%20.pdf>.

هذا بالنسبة إلى الفلسطينيين، أما التمييز ضد اليهود العرب (المزراحيين) فهو قائم على أساس الإثنية، وهذا النوع من التمييز لم يرد حظره في النظام القانوني الإسرائيلي، على خلاف ما هو معمول به في جميع الديمقراطيات، وهذا ما يجعل من الصعب على المزراحيين الحصول على حقوقهم ضد التمييز باللجوء إلى القضاء، حيث إنه ينظر إلى طلباتهم على أنها سياسية أو تخريبية، وفشلت المحاكم في الاعتراف بالأوضاع المتميزة للمزراحيين كمجموعة اجتماعية تعاني التمييز في إسرائيل، وفي القضية الوحيدة التي حكمت فيها المحكمة لمصلحة مزراحي بناء على التمييز الذي كان في ميدان العمل فقط دون تعميم.

بناء على ما تقدم، فإن العرب في إسرائيل والمزراحيين في موقف متماثل: مكسب من جهة، واحتمالات كارثية من ناحية أخرى، ولكن بتوحيد قواهما فإنهما يستطيعان استبعاد الصعوبة والقيام بنضال من أجل المساواة يكون من حيث النتائج في مصلحة الطرفين.

وتمضي الكاتبة إلى القول إن دراسة لطرق التمييز ضد المزراحيين والعرب في إسرائيل تكشف عن أن التمييز يقع على مستويين: مكشوف ومغطى؛ بمعنى أن انحيازات تقليدية وعنصرية ضد المجموعتين تتحرك وتكون هي الأساس لهذا التمييز. والتعرف إلى هذا الأساس يجعل بالإمكان القيام بنضال مشترك ضد التمييز الذي يعانيه الطرفان ويكون أشد تأثيراً. الجواب ببساطة هو «العروبة»، ليس بمعناها القومي وإنما بمعناها الثقافي، الثقافة الشرق أوسطية العربية، التي تهدد، في إسرائيل، سيطرة الثقافة الأوروبية التي ينظر إليها على أنها متنورة ومرغوبة وأساسية لتقدم التحرر وتقويته، في حين أن الثقافة العربية تبدو، في نظر الغرب، ثقافة أدنى، بربرية وخطرة على التقدم البشري.

وفي هذا الشأن تشير الكاتبة إلى رأيين: الرأي الأول للمرحوم إدوارد سعيد الذي وصف هذا التمييز على أنه تعبير عن الاستعمار الإسرائيلي اليهودي ضد الفلسطينيين العرب، وبهذا المعنى فإنه يحصر التمييز ضد العرب في إسرائيل في إطار النزاع القومي، والرأي الثاني هو لِ «إيلّا شوحط»، الناشطة العراقية الأصل اليهودية العربية الإسرائيلية، كما تصف نفسها أحياناً، حيث تصف المزراحيين على أنهم المقلقون للاستشراقية والمركزة الأوروبية التي تعبر عنها الصهيونية. وبهذا فإنها تعيد تأكيد المحيط الثقافي العربي للتمييز. إنها ترى أن اليهود المزراحيين قد جرى التمييز ضدهم لأنهم من أقطار عربية وأن هويتهم الثقافية هي كتلك التي للعرب بالرغم من كونهم يهوداً من منظور

هويتهم القومية. وهو رأي أصبح أوسع شمولًا عندما شاع موقف يهودا شنهاف ـ شاهارا من أن الصهيونية تتمتع بذات الصفات التي للمركزية الأوروبية، وبالتالي فإن الصهيونية ترتكز على قواعد ثلاث: قومي ـ يهودي، ديني ـ يهودي، وإثني ـ أوروبي، وليس بينها يهودي ـ عربي أو عربي ـ يهودي. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه التمييز المكشوف والمغطى.

وتقترح الكاتبة على الجماعتين إجراء حوار تحددان فيه المصالح المشتركة لأعضاء كل من المجموعتين الذين تضرروا من أمر ما، بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب هويتهم العربية. وبعد ذلك تعمل المجموعتان على الاصطفاف في صف واحد دفاعاً عن هذه المصالح المشتركة التي تضررت. وترى الكاتبة أن هذا ممكن من الناحية القانونية، ومن خلاله، من الجانب الفلسطيني، يمكن إزالة حجاب «القومية» كأساس للتمييز، بحيث ينحصر الحوار في إطار مدني لاسياسي. ومن الجانب المزراحي، فإن هذا النضال قد يفضح وجود تمييز ضدهم، وتكون الحصيلة فضح التمييز ضد الجماعتين. والفائدة من هذا لا تنحصر في الجانب القانوني إذ إن الوحدة بين الجانبين من شأنها أن تغير الجو العام وتقود إلى اتصالات بين الجماعتين من شأنها أن تؤدي إلى علاقات أفضل داخل المجتمع الإسرائيلي.

وتقدم الكاتبة أمثلة على إمكانات المطالبة المشتركة هذه بالمساواة والعدالة ما يمكن القيام به من جانب التجمعات الفلسطينية والمحرازية في المدن المشتركة أمثال يافا وعكا والرملة واللد ومدن التطوير، والمطالبة الجماعية بالحقوق الثقافية كتعليم اللغة العربية وممارسة النشاطات التراثية كالموسيقى، كحقوق طبيعية لهذه المجموعات من المواطنين، حيث إنه ليس مطلوباً منهم أن يذوبوا في هوية أخرى أو أن يتبنوا تلك الهوية، وكل ما يطالبون به هو الحفاظ على عروبتهم المستبعدة من الأجواء الإسرائيلية، عن طريق المطالبة بالمساواة والعدالة. وختاماً فإن المؤلفة ترى أن العلاقة المزراحية ـ العربية هي المفتاح المتميز في يد المجتمع الإسرائيلي لتحقيق سلام مع الفلسطينيين ما يؤدي إلى احتمال السلام الحقيقي والممكن.

لا مراء في جدوى التعاون بين الجانبين للقضاء سلمياً، وعن طريق القضاء إذا أمكن، على التمييز ضدهما في دولة تدعي أنها ديمقراطية وانضمت باختيارها إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تحظر التمييز العنصري بكل أشكاله وتقرر سيادة القانون والمساواة أمامه. ولكن سجل إسرائيل في

هذا الخصوص ليس بالسجل الذي يدعو إلى الاحترام كما أنه كان محل نقد مباشر من جانب محكمة العدل الدولية في فتواها الخاصة بالجدار العنصري الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أشارت المؤلفة إلى أسباب التمييز المكشوفة والمغطاة، وهذا يعني أنه لا يمكن الاطمئنان إلى أن القضاء الإسرائيلي يطبق القانون تطبيقاً سليماً كما يقتضي. وبناء على ذلك فإنه يبدو أن من الضروري وجود تحركات شعبية متواصلة ضد التمييز ومن أجل المساواة والعدالة. وهذا الحراك الشعبي المشترك ما زال في الانتظار.

ومن بين العوامل المثبطة للعزيمة قلقٌ على المصير من جانب اليهود العرب، قلقٌ من احتمال الطرد والتهجير، وهو القلق نفسه الذي يخامر فلسطينيي الداخل وتتحين إسرائيل الفرصة المواتية لتنفيذه. وهذا ما أشار إليه يهودا شنهافا وهنان هيفرب في مقالهما سالف الذكر، حيث يوصيان بأن يكون حراك اليهود العرب، ناهيك بحراك مشترك، بفهم وإدراك للوضع الذي يعيشونه وهم يناضلون للتحرر من السيطرة الأشكنازية سياسياً واقتصادياً وبرامج تعليم وقيم حضارية غربية تفرض عليهم، ويسعون في الوقت ذاته إلى المحافظة على تراثهم العربي وقيمهم.

أما بعد...

في مستهل هذا البحث أشرنا إلى ما نتصوره من خلفية للمواجهة الجارية في فلسطين المعاصرة، ونستحضره مرة أخرى:

«فلسطين التاريخية قَدَرُها، وهي تمر بمرحلة جديدة في حياتها، أن يتلاقى فيها نتاجُ «الشرق» ممثلاً بالفلسطينيين العرب، سكانها الأصليين في الداخل وفي الشتات، مسلمين ومسيحيين ويهوداً (السمرة في نابلس) ومهاجرين أو مهجرين يهوداً عرباً من غير سكانها الأصليين، ونتاجُ «الغرب» المتمثل بيهود أوروبيين هم الآن المسيطرون على مصيرها ومسيرتها. هل تكون النتيجةُ صدامَ حضارات وثقافات من أجل سيطرة الأقوى ومحاولة استئصال الأضعف كما هو حاصل الآن وكما توحي به قصيدة اليهودي العراقي العربي، أم تكون تعايشاً وتفاعلاً وقبولاً في تعددية وتنوعية تقبل الآخر الذي هو الجميع؟».

إن التعددية الفعلية القائمة الآن في فلسطين التاريخية وطبيعة السلطة المسيطرة يفرضان نظرة تأملية عساها تفتح النوافذ لدخول هواء طلق. هناك الآن طرف ثالث دخل

في المعادلة لم يكن فاعلاً في الاستعمار الصهيوني لفلسطين. هذا الطرف هو اليهود العرب، أصحاب الهوية المزدوجة، ولكنهم لم يكونوا شركاء فاعلين في إنتاج الفلسفة الصهيونية ولا في تنفيذها، غير أنهم قد بدأوا يلمسون الأخطارَ التي تتهددهم، ومصدرَ هذه الأخطار، وكانت البداية في تغيير تصنيفهم من يهود عرب إلى مزراحيين، أي شرقيين فقط، وهو تصنيف أوروبي مؤدّاه مسح تاريخهم وثقافتهم، من جهة، والقضاء على أي إيحاء بعلاقة في الهوية بين اليهود هؤلاء والعرب الذين هم منهم، كما هو المسيحي العربي والمسلم العربي.

في مواجهة هذه الأخطار وقف الأكاديميون منهم موقفهم المبدئي الذي ورثوه، وهو تغيير الواقع المفروض بالتشديد على فلسفة مغايرة تتيح إمكانية التعايش المشترك، في تسامح وسلام، في إطار مبدأ التعددية، بجميع أشكالها العرقية والدينية، والتراث الحضاري واللغوي لأبنائها. وفي هذا التحرك استلهموا ثقافتهم التي عايشوها وساهموا في صناعتها لعدة قرون، ولم تؤدِ الأحداث، مهما كبرت، بما فيها الفتح العربي الإسلامي، إلى إلغائها أو طمسها أو اقتلاع ما كان منها، أو إلى استئصال شعب من أرضه، أو استعباده فيه، أو إرغامه على التخلي عن دينه أو موروثه الحضاري أو الثقافي. وصمد هذا كله، بدليل الاستمرار الوجودي الحاضر من جميع جوانبه من أقدم العصور حتى اليوم.

والأشكنازيون المتسلطون يعرفون حقيقة ذلك من تقارير البعثات التي أوفدتها الحركة الصهيونية إلى الأقطار العربية، ومن بينها تقريرها عن العراق، والذي قالت فيه إن يهود العراق لم يروا أي تعارض بين ديانتهم اليهودية والثقافة العربية، أو كما قيل للبعثة «الدين لله والوطن للجميع».

وفي حالة التعددية هذه المتداخلة المتعايشة لا تُفرض هوية أو تُستبعد، كما لا يُطلب من صاحبها أو يفرض عليه، مهما كان السبب، أن يختار هوية واحدة من بين هويات سبق له واختارها، كما هو الحاصل الآن بخصوص الهوية اليهودية العربية في إسرائيل، بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي أدى إليه منطق الفلسفة الأشكنازية الأوروبية.

صحيح أن الأكاديميين اليهود العرب في إسرائيل يسعون في موقفهم هذا إلى استرداد ثقافتهم وحضارتهم وتاريخهم، إلا أن ما يطالبون به من احترامٍ وحفاظٍ على

التعددية المتكاملة المتداخلة المعبرة، هو مطلب حضاري إنساني، قد ثبتت جدارته وجدواه عند التطبيق والالتزام به. وبالتالي فإنه قابل للتطبيق في كل زمان ومكان، لا سيّما في هذا العصر الذي ينادي بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ويقننها ويبرم الاتفاقيات الدولية وينشئ المحاكم الدولية ليفرض احترامها من الجميع.

وفي هذا الموقف من جانب هؤلاء الأكاديميين اليهود العرب، فإنهم يتلاقون مع طرف أصيل في الصراع القائم الذي ما كان ليعانيه لو احترمت هذه الأسس، وهو الطرف الفلسطيني. هذا الطرف قد عايش ما عايشوه في تراثهم ويحترمونه في ثقافتهم، وما زال يعايشه، بالقدر الذي يستطيعه في ظل احتلال مُعَادٍ له ولما يمثله من قيم. ولذا فإن اشتراك الطرفين في الدعوة إليه والتمسك به هو في مصلحتهما من جهة، والتزام تراثهما من جهة أخرى، ولا يضيرهما ما يدعيه آخرون من استحالة التعاون بينهما. فقد ادعى بعض الباحثين الإسرائيليين أن فكرة إقامة تحالف بين المزراحيين والفلسطينيين على أساس أنهم إخوة «شرقيون» أو إخوة «عرب» في مواجهة الأشكنازيين الذين يلامون بسبب أن الصهيونية هي ضرب من الخيال، فهي لا ترتكز على أية حقيقة موجودة أو من المحتمل وجودها حتى في ظروف إقليمية مغايرة جداً». هذا هراء ومخالف لمنطق الأشياء.

هؤلاء يدعون هذا ويعترفون في الوقت ذاته أن الفارق في المعاملة بين الفلسطيني والمزراحي هو قائم في معيار ما يعانيه كل طرف من التمييز والعنصرية، ويتجاهلون، كالعادة، التحرك المبدئي الذي شق طريقه على أيدي الأكاديميين اليهود العرب. أما الفوارق التي يشيرون إليها فهي مثل الادعاء التالي:

«بالنسبة إلى جمهور المزراحيين فإن الحرمان الاجتماعي الاقتصادي هو الذي أصبح القضية المركزية، بشكل متزايد، وقضايا التمييز الثقافي التي تعاني مواقف التحقير والعطف الاستعلائي من جانب الأشكنازيين، والتي ما زالت حية حقاً، قد أصبحت تدريجياً أقل علاقة كقضية مستقلة، وأصبحت تميل إلى أن تكون جانباً من جوانب التباغض الثقافي القائم على الطبقية. وفضلاً عن هذا فإنه حتى المزراحي المحروم جداً هو مَحْظيٌّ كثيراً بصفته عضواً في الأمة المُضْطَهِدة المسيطرة بالمقارنة بالفلسطيني الذي يوجد في حالة اجتماعية اقتصادية مشابهة في إسرائيل، ناهيك عن الضفة الغربية أو غزة. صحيح حقاً أن المزراحيين في إسرائيل هم جماعة محرومة. ولكن فقط من حيث أنهم محرومون «نسبياً» كجزء من أمة مستوطِنَةٍ مضطَهِدَةٍ. هناك فرق نوعي بين وضعهم

ووضع العبيد الأفريقيين في أمريكا مثلاً الذين في الحقيقة لم يكن لهم نصيب في تحمل المسؤولية عن اضطهاد سكان أمريكا الأصليين من قِبَلِ المستوطنين أو إبادتهم..»(١٧)

لا تعليق، سوى أن نلفت النظر إلى الإشارة إلى الوضع في أمريكا، حيث إن وجه التشابه الحقيقي بين أمريكا وإسرائيل هو أن قيام الدولتين متشابه في تاريخه وفلسفته وممارساته. وهذا جانب لا ينساه الإسرائيليون في التلميح له أو التصريح به عند الاقتضاء لوقف الأمريكي عند حده.

واستناداً إلى ما تقدم، فإن ما يجمع الجانبين الفلسطيني واليهودي العربي ليس فقط الاشتراك في تراث واحد وإنما أيضاً في تشابه الظروف المعيشية والمعنوية للجانبين. وعلى خلاف ما يتوهم من استحالة التحالف بينهما فإن الأوضاع التي كشف عنها هذا الأكاديمي الإسرائيلي تفرض عليهما توسيع دائرة التعاون والقيام بنشاطات ومواقف وضغوط مشتركة من أجل اعتماد قواعد التعددية والتنوعية في المجتمع، وللتخلص من التمييز العنصري الذي يمارَس ضدهما، وفي الوقت ذاته لفرض الاعتراف بالهوية المشتركة بينهما وما يترتب على ذلك من اعتراف بالحقوق الثقافية مثل إدراج تعليم اللغة العربية، وهي لغة رسمية في إسرائيل، والتاريخ العربي في مناهج التعليم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لليهود العرب دوراً أساسياً ومهماً في إنهاء الاحتلال، وإرساء قواعد سلام عادل للإسرائيليين والفلسطينيين وفقاً للشرعية الدولية التي يتنكر لها المتسلطون في إسرائيل والتي تحقق عودة من يرغب من اليهود العرب إلى أوطانهم الأصلية، وإنهاء الظلم التاريخي الذي وقع للفلسطينيين بطردهم من وطنهم وبيوتهم وأراضيهم وذلك بالعودة إليها بكرامة. لقد عانى اليهود العرب اللجوء، ولذا ليس غريباً أن يقوموا بدور فاعل في إنهاء لجوئهم إذا أرادوا، ولجوء الفلسطينيين كذلك، حيث إنهم يتمسكون بحقهم في أن يعودوا.

إن بين اليهود العرب دعاة لحلول للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، ولكنهم لم يبذلوا حتى الآن ما يقتضيه الموضوع من جهد للوصول إلى النتائج التي يتوقعونها. وإننا واثقون من أن اليقظة التي طرأت بخصوص الهوية ستنمو وتتقوى، وأن النشطاء لن يرضوا بأن يظلوا مهمشين (وهم يقاربون نصف عدد السكان، وبالتعاون مع أشقائهم الفلسطينيين قد يصبحون أغلبية)، في رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تمس

(١٧) Farjoun, «Class Divisions in Israeli Society».

مصيرهم ومصير أشقائهم، أولئك الذين في الداخل معهم أو الذين تحت الاحتلال. ويقيناً فإنهم سيشكلون أحزابهم السياسية وتجمعاتهم المهنية منفردين أو بالتفاهم مع إخوتهم عرب الداخل.

ومما يؤسَف له أن الأوضاع الحالية في الوطن العربي لا تُعين على تقديم أي تصور ذي جدوى لنشاط أوسع.

تأملاتُ عربيةٍ يهوديةٍ(*)

بقلم: إيلا حبيبة شوحط(**)

ترجمة: د. أنيس مصطفى القاسم

عندما يجري بحث قضايا العنصرية والاستعمار في الولايات المتحدة فإن الشعوب التي هي من أصل شرق متوسطي أو شمال أفريقي يجري في الغالب استبعادها. وهذا المقال يُكتب بهدف فتح حوار متعدد الثقافات يتجاوز التصنيف المبسط لفئات الشرق الأوسط على أنهم «بيض».

وقد كتب هذا البحث أيضاً بهدف توسيع المفاهيم الثقافية الأمريكية لليَهْوَدة. وموضوعاتي الشخصية تثير تساؤلات حول مركزية التعارض بين العَرْبَنَة واليهْوَدة في الفكر الأوروبي، وخاصة في رفض الأصوات العربية اليهودية (السفارديم) في السياقين الشرق أوسطي والأمريكي.

أنا عربية يهودية، أو بدقة أكبر، امرأة عراقية إسرائيلية أكتب وأُعَلِّم في الولايات المتحدة. معظم أفراد عائلتي ولدوا ونشأوا في بغداد ويعيشون الآن في العراق وإسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا. عندما واجهت جدتي للمرة الأولى المجتمع الإسرائيلي في الخمسينيات كانت مقتنعة بأن هؤلاء الناس الذين يظهرون

(*) النص منشور على الشبكة العنكبوتية بالفرنسية تحت عنوان: Ella Habiba Shohat, «Réflexions d'une juive arabe,» Compagne civile internationale pour la protection du peuple palestinien (3 .janvier 2012), <http://www.protection-palestine.org/spip.php?article11438>.

وبالإنكليزية تحت عنوان: Ella Habiba Shohat, «Reflections by an Arab Jew,» Bint Jbeil Website, <http://www.bintjbeil.com/e/occupation/arab_jew.html>.

(**) إيلا حبيبة شوحط (Ella Habiba Shohat): أستاذة الدراسات الثقافية والنسوية في جامعة مدينة نيويورك (CUNY)، كاتبة وخطيبة وناشطة، من أسرة بغدادية ومواليد عام ١٩٥٩ وتُعَرِّفُ نفسها على أنها «عربية ـ يهودية»، مؤلفة لعديد من الكتب والدراسات حول الشرق والاستشراق والغرب والمركزية الغربية والتعددية الثقافية والإعلام، وتُرجِمَت مؤلفاتها إلى عدة لغات من بينها العربية والعبرية والتركية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية والألمانية والبولندية والإيطالية.

ويتكلمون ويأكلون بطرق مختلفة عنها ـ أي اليهود الأوروبيون ـ هم في الواقع مسيحيون أوروبيون. فاليَهْوَدَةُ، بالنسبة إلى جيلها، كانت مرتبطة ارتباطاً لا انفكاك منه بالشرق أوسطية. وجدتي التي تعيش في إسرائيل وما زالت تتواصل مع الآخرين بالعربية في معظم الأحوال، كان من الضروري تعليمها أن تتحدث عن «نحن» كيهود وهم كَ «عرب». لمتوسطي الشرق الأوسط، التمييز الفعال كان دائماً بين «مسلم» و«يهودي» و«مسيحي»، وليس «عربي» مقابل «يهودي»، والافتراض هو أن «العروبة» تشير إلى ثقافة ولغة مشتركتين، مع وجود اختلافات دينية.

كثيراً ما يكتشف الأمريكيون الاحتمالات المقرفة أو الطريفة لاحتمالات هوية فيها اختلاط كهذا. وإنني لأستذكر زميلاً متمكناً جداً في علمه كان لا يزال يجد صعوبة في تصديق أنني لست ظاهرة مأسوية كأن أكون ابنة عربي (فلسطيني) وإسرائيلية (يهودية أوروبية) بالرغم من الدروس التي ألقيتها عن تاريخ العرب اليهود... والعيش في أمريكا الشمالية يزيد من صعوبةِ أن ننقل للناس أننا يهود، ولكن يحق لنا أن نكون مختلفين بشرق أوسطيتنا، وأننا عرب، ولكن يحق لنا أن نكون مختلفين دينياً مثل العرب المسيحيين والمسلمين.

إن «شَرطنة» [أي وضع الشرطة ـ بين يهودي عربي هكذا «يهودي ـ عربي»] الحدود الثقافية في إسرائيل هي بالضبط التي أدت إلى أن ننحو إلى هوياتنا المتداخلة، ومع ذلك فإننا نُواجَهُ مرةً أخرى في المحيط الأمريكي إذ لا يُسمح لنا بالحديث عن ذكريات يهودية، أي يهودية أوروبية، ولكنَّ أولئك الذين من بيننا لا يخفون هويتهم الشرق أوسطية في ظل نحن «اليهودية»، فإنه يصبح أصعب فأصعب العيش في جو أمريكي مُعادٍ لمجرد فكرة «الشرقنة».

وأنا كعربية يهودية أجدني مضطرة في كثير من الأحيان إلى تفسير أسرار هذه الهوية التي تبدو متناقضة: إننا تكلمنا العربية وليس اليدشية، وإن ابداعنا الثقافي، دينياً وغير ديني، لآلاف السنين قد عُبِّر عنه في معظمه باللغة العربية (وميمونيدس هو واحد من المفكرين القلائل الذي نجح في الوصول إلى العقل الغربي). وحتى معظم مجتمعاتنا الدينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تعبر عن نفسها في صلواتها بلهجة يديشية، كما أن هذه المجتمعات لا تمارس الحركات الجسدية أو ترتدي الملابس الدينية السوداء التي فُضِّلَ استعمالها في بولندا منذ قرون. وكذلك

فإن نساء الشرق الاوسط لم يلبسن أبداً باروكة [شعر مستعار]، وغطاء شعرهن إذا لبسن غطاءً، يتكون من أنواع من القماش المعروف في المنطقة (وحتى في أعقاب الإمبريالية البريطانية والفرنسية فإن كثيرات منهن لبسن ملابس غربية الطراز). وإذا ذهبتم إلى كُنُسنا، حتى تلك التي في نيويورك ومونتريال وباريس ولندن، فإنكم ستعجبون لسماع أرباع النوتات الموسيقية التي يخيل للمستمع غير العارف لها بأنها تنطلق من أحد المساجد.

والآن وحيث إن مكوناتي الثقافية الثلاثة التي يتكون منها تاريخي الممزق والمتقطع: العراق وإسرائيل والولايات المتحدة، قد اشتبَكَتْ في حرب، فإنه لا مفر لنا من القول إننا موجودون. إن بعضنا يرفض أن يذوب بحيث يسهل وجود تقسيمات قومية إثنية سلسة. إن قلقي وألمي أثناء ضربات صواريخ السكود على إسرائيل، حيث يعيش بعض أفراد عائلتي، لم يُلْغِ خوفي وألمي بالنسبة إلى ضحايا القذائف التي نزلت على العراق حيث يوجد أيضاً بعض أقربائي.

غير أن الحرب لا تترك إلّا حيّزاً صغيراً للهويات المركبة. إن حرب الخليج مثلاً ضاعفت من الضغوط التي اعتاد عليها الشتات اليهودي العربي عقب الصراع الإسرائيلي ـ العربي: ضغط لأن تختار أن تكون يهودياً أو عربياً. فبالنسبة إلى عائلاتنا التي عاشت في بلاد ما بين النهرين على الأقل منذ النفي البابلي، والذين تعربوا لآلاف السنين، والذين اقتُلعوا فجأة الى إسرائيل قبل ٤٥ سنة، إنها عملية إهلاك أن تفرض عليهم فجأة هوية أوروبية يهودية غالبة على كل الهويات الأخرى على أساس تجارب في روسيا وبولندا وألمانيا.

أن يكون الإنسان يهودياً أوروبياً أو أمريكياً قَلَّما ينظر إلى ذلك على أنه تناقض، أما أن يكون يهودياً عربياً فإنه ينظر إليه على أنه نوع من أنواع التناقضات المنطقية، وحتى القضاء على الكينونة الأصلية، إن هذه الثنائية قد جعلت العديد من اليهود الشرقيين (اسمنا في إسرائيل الذي يشير إلى بلادنا الأصلية الآسيوية والأفريقية الذي يجمعنا هو مزراحي) قد جعلت هؤلاء يصابون بانفصام عميق في الشخصية لأنه أول مرة في تاريخنا يفرض علينا التضادّ بين عروبتنا ويهوديتنا.

الخطاب المثقف في الغرب يبرز التراث اليهودي المسيحي، ولكنه نادراً ما يعترف بالثقافة اليهودية ـ الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو

بتلك الثقافة في ما سبق الطرد من إسبانيا (١٤٩٢)، أو تلك الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية. إن التجربة اليهودية في العالم الاسلامي كثيراً ما تصور على أنها كابوس لا نهاية له من الاضطهاد والإذلال.

ومع أنني لا أريد بأي وجه من الوجوه أن أرسم تلك التجربة على أنها مثالية ـ حيث كانت هناك أحياناً توترات، بل وحتى عنف ـ ولكن بوجه عام فقد عشنا مرتاحين في أوساط المجتمعات الإسلامية.

إن تاريخنا وبكل بساطة لا يمكن بحثه بلغة أوروبية يهودية. فكيهود عراقيين، في الوقت الذي احتفظنا فيه بهويتنا المجتمعية، كنا بشكل عام مندمجين بصورة جيدة بالسكان الأصليين، مشكلين بذلك جزءاً لا ينفصل من حياته الاجتماعية والثقافية. وحيث إننا كنا مُعَرَّبين بالكامل، فقد استعملنا العربية حتى في أناشيدنا واحتفالاتنا الدينية. وقد زادت توجهات القرن العشرين نحو التحرر والعلمانية إلى تحريك علاقات أعمق بين ثقافة اليهود العراقيين بالثقافة العربية، الأمر الذي أدخل اليهود في ميدان في غاية النشاط والجماهيرية في الحياة الثقافية. كتاب يهود مرموقون وشعراء وعلماء قاموا بدور حيوي في الثقافة العربية، وبرزوا في المسرح الناطق باللغة العربية وفي الموسيقى كمغنين ومؤلفين وعازفين على آلات موسيقية تقليدية.

وفي مصر والمغرب وسورية ولبنان والعراق وتونس أصبح اليهود أعضاء في المجالس النيابية وفي مجالس البلديات وفي القضاء، بل إنهم احتلوا مراكز اقتصادية عالية [فوزير مالية العراق في الأربعينيات كان إسحق باسون، وفي مصر جاماس سنوا ـ مراكز أعلى ـ يا للسخرية، من تلك التي وصل إليها أبناء مجتمعنا بوجه عام في الدولة اليهودية حتى التسعينيات!!].

والعملية نفسها التي جردت الفلسطينيين من أملاكهم وأراضيهم وحقوقهم الوطنية ـ السياسية قد ربطت بتجريد يهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أملاكهم وأراضيهم وتجذرهم في الأقطار الإسلامية. كلاجئين أو مهاجرين هجرة جماعية (حسب منظور كل واحد من الناحية السياسية) فقد أجبرنا على أن نترك كل شيء وراءنا وأن نتخلى عن جوازاتنا العراقية. والعملية نفسها كذلك حلّت باقتلاعنا أو بوضعنا الغامض في إسرائيل نفسها، حيث يجري التمييز ضدنا بشكل منتظم من قبل مؤسسات تستعمل كل طاقاتها وأدواتها بصورة ثابتة ومستقرة لمصلحة اليهود

الأوروبيين، وبصورة ثابتة ومستقرة ضد مصلحة اليهود الشرقيين. حتى إن ملامحنا الجسدية تخوننا وتؤدي إلى استعمارنا داخلياً أو إلى الخطأ في تصورنا بدنياً؛ فالنساء السفرديميات الشرقيات كثيراً ما يصبغن شعرهن الأسود ليصبح أشقر، وكذلك الرجال يقبض عليهم أكثر من مرة، أو يُضربون عندما يعتقد خطأ بأنهم فلسطينيون. وما كان يعتبر بالنسبة إلى المهاجرين الأشكناز من روسيا وبولندا «ارتفاعاً» اجتماعياً (aliya) كان لليهود الشرقيين «هبوطاً» (yerida).

ونتيجة لتجريدنا من تاريخنا، فقد أُجبرنا، بسبب وضعنا الذي لا خروج منه، على كتم حنيننا الجماعي إلى الماضي، ولو على الأقل في المحيط العام. إن النظرة الغالبة من أن شعباً واحداً قد توحد مرة أخرى في وطنه القديم تُلغي أيَّ ذكرى قوية العاطفةَ للحياة فيما قبل إسرائيل. لم يسمح لنا أبداً بأن نندب الصدمة النفسية التي تتضاعف وتتجسد لبعضنا من صور الدمار الذي يحل بالعراق. إن إبداعاتنا بالعربية والعبرية والآرامية قلما تدرس في المدارس الإسرائيلية، وتزداد صعوبةُ إقناعِ أبنائنا بأننا فعلاً كنا هناك، وأن بعضنا ما زال في العراق والمغرب.

الإعلام الغربي يفضل، كثيراً، منظر التقدم المنتصر للتكنولوجيا على بقاء شعوب الشرق الأوسط وثقافاته. وما قضية اليهود العرب إلا واحدة من العديد من الإسقاطات الكلامية لا غير. من الخارج، لا معنى لمجتمعنا. وهناك معنى أقل لتنوع منظوراتنا السياسية، فحركات السلام الشرقية ـ السفاردية، من حركة الفهود السود في السبعينيات إلى تحالف «الكيشِت» (قوس قزح)، تحالف جماعات مزراحية في إسرائيل لا تدعو فقط إلى سلام عادل للإسرائيليين والفلسطينيين فقط، ولكن أيضاً إلى الدمج الثقافي والسياسي والاقتصادي لإسرائيل في الشرق الأوسط. وبهذا توضع نهاية لثنائية الحرب وللبساطة التي تُرسم بها الهويات الشرق أوسطية.

أما بعد..

ونتيجة قيام إسرائيل والأيديولوجيا التي تبنتها والسياسات التي سارت عليها منذ قيامها، فقد تواجهت الآن في فلسطين التاريخية مجموعات بشرية تنتمي إلى أصول وإلى ثقافات مختلفة، ولكنها تخضع كلها للسيطرة الاسرائيلية، وتسعى كل مجموعة، بالرغم من السيطرة الإسرائيلية، إلى الحفاظ على حريتها وهويتها وثقافتها الموروثة، وحقوقها، في مواجهة ما تمارسه إسرائيل من سياسات وقيم. وهذه

التجمعات البشرية هي (١) سكان فلسطين الأصليون في الضفة والقطاع، الذين يخضعون للاحتلال الإسرائيلي المباشر منذ عام ١٩٦٧ و(٢) فلسطينيو الشتات، و(٣) سكان فلسطين الأصليون من عرب ويهود فلسطينيين الذين يخضعون للسيادة القانونية الإسرائيلية، و(٤) اليهود العرب الذين هاجروا أو هجّروا إلى إسرائيل، و(٥) اليهود الأشكنازيون أي اليهود الأوروبيون المسيطرون. هذه التعددية من جهة، والانفراد بالسيطرة من جهة ثانية، ومحاولة فرض أيديولوجيا استئصالية من جهة ثالثة، تواجه تحديات مصيرية بالنسبة إلى المشاركين فيها وبالنسبة إلى فلسطين والمنطقة كلها كذلك، ما لم تطهر إسرائيل نفسها من أيديولوجيتها الاستئصالية الكولونيالية المستوردة من تراثها الأوروبي الكولونيالي الاستشراقي.

إيلا حبيبة شوحط

٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

خاتمة

رؤية تحليلية لمن تبقى من يهود البلاد العربية(*)

تفيد الإحصاءات الإسرائيلية أن إجمالي عدد المهاجرين اليهود من البلدان العربية إلى إسرائيل خلال الأعوام ١٩٤٨ ـ ٢٠١٠ يبلغ ٦١٩٨٧٥ يهودياً[١]، وأن إجمالي الموجودين حالياً ٤١٠٠ يهودي يتوزعون على النحو التالي[٢]: المغرب: ٢٧٠٠؛ تونس: ١٠٠٠؛ اليمن ٢٠٠؛ سورية: ١٠٠؛ مصر ١٠٠ يهودي.

أولاً: يهود المغرب

يُعتبر المغرب أكبر تجمع لليهود العرب في الوطن العربي، حيث يصل تعدادهم إلى ٢٠ ألفاً، يمكن تقسيمهم إلى ثلاثة مستويات:

يضم المستوى **الأول** كّلا من مدينة بني ملال، الجديدة، أزمور، وجدة، القصر الكبير، وزان، أصيلة؛ وهي مدن تتوافر فيها معابد ومساكن ومتاجر ومقابر.

ويضم المستوى الثاني مدن فاس، اغادير، مراكش، مكناس، تطوان، طنجة، القنيطرة، والرباط، حيث توجد جالية يهودية تنشط وتشتغل وتنظم مهرجانات وندوات.

وتمثل مدينة الدار البيضاء المستوى **الثالث** من حيث أهم المدن المغربية التي تحتوي على أكبر عدد من اليهود والتي تفوق ٣٠٠٠ مواطن يهودي. وكان عدد اليهود

(*) هذه الرؤية تُعنى بالسنوات الأخيرة لأوضاع يهود البلاد العربية.

(١) Israel Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract 5771.

(٢) *American Jewish Yearbook* (New York: American Jewish Committee, 2006), North American Jewish Databank.

في المغرب في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ يراوح بين ٣٥٠ ألف مواطن، ولا يتجاوز عددهم اليوم ١٢٠ يهودياً في جل المدن المغربية باستثناء الدار البيضاء التي يصل العدد فيها إلى ٣٠٠٠ يهودي مغربي.

وتتوزع كُنس اليهود في المدن المغربية على النحو التالي: في فاس هناك كنيسان، وكنيس بمدينة صفرو، وفي مكناس هناك كنيسان. ويتم تدبير مصاريف هذه المعابد من أموال اليهود الخاصة التي تتوافر عليها الجالية اليهودية من تأجير محلاتها التجارية وبيع بعضها والهبات التي تأتي من اليهود الأغنياء. ومن هذه الأموال كذلك يتم الصرف على دور العجزة والمعوزين. ويُنظر في الأحوال الشخصية والميراث لليهود طبقاً للشرع اليهودي من طرف قضاة يعينون من وزارة العدل المغربية مثل باقي القضاة في المملكة.

وتعمل الجالية اليهودية في المغرب في مختلف المهن والحرف والتجارة ومن الشخصيات اليهودية يمكن أن نذكر: مركسيم أزولاي الذي كان رئيس الغرفة الإدارية؛ أبراهام زاكوري أستاذ في المعهد القضائي؛ والدكتور أرمون كيكي رئيس الجالية اليهودية في فاس، وهو مشهور في الأوساط المغربية. إضافة إلى أسماء بارزة في عالم السياسة والدبلوماسية نذكر منها: أندري أزولاي مستشار الملك، بيرديكو الوزير السابق، سيمون ليفي، واللائحة طويلة (٣).

وقد اتخذ التغيير في المغرب شكل إصلاحات دستورية أعلن عنها الملك محمد السادس وتمت الموافقة عليها عبر استفتاء شعبي وانتخابات نيابية وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الإله بن كيران، الذي يقوم برنامج حزبه على محورين هما الديمقراطية والحكم الرشيد، فضلاً عن الالتزام بمبدأ الولاء للملكية.

وشاركت في الانتخابات التشريعية المغربية عام ٢٠١١ اليهودية المغربية ماغي قاقون، من خلال اللائحة الوطنية لحزب الوسط الاجتماعي. والتي تعتقد «أن المغرب قطع خطوات مهمة، وجاء الدستور الجديد ليعضد مكانة المرأة في المشهد السياسي، وذلك من أجل أن يساهم الجميع، رجالاً ونساءً، شباباً وكهولاً، في بناء مغرب جديد، والنساء بإمكانهن أن يسهمن بقوة في تحقيق التغيير المطلوب»(٤).

---

(٣) خالد الطويل، «هكذا يعيش اليهود في مغرب اليوم،» الوجدية (الرباط)، ١٢/ ٤/ ٢٠١١.
(٤) هيسبريس (الرباط)، ١٩/ ١١/ ٢٠١١.

ومنذ عام ٢٠٠٢، لم تتوقف ماغي عن العمل من أجل رصد آراء الشارع وإقناع المواطنين بأهمية المشاركة السياسية، وبأن المغرب يشهد فعلاً تغييرات حقيقية. ويذكر أن قاقون فشلت في الوصول إلى قبة البرلمان في انتخابات ٢٠٠٧، بعد أن عجز حزبها في الحصول على العتبة المحددة بـ ٦ بالمئة من أصوات الناخبين. وعندما يُذكر يهود المغرب يلوح في الأفق وزير دفاعهم السابق «عمير بيريتس» وهو يهودي من أصل عربي ولد في المغرب.

ثانياً: يهود الجزائر

يبلغ عدد اليهود في الجزائر حالياً نحو ٥٠ يهودياً، يتجمعون في العاصمة، إضافة إلى أعداد قليلة في مدينة وهران وقسنطينة والبليدة. يوجد معبد يهودي واحد في الجزائر العاصمة، وتم تحويل المعابد الأخرى إلى مساجد في أنحاء متفرقة من الجزائر.

وطالب يهود الجزائر السلطات الجزائرية بتعويضهم عن الممتلكات التي تركوها وراءهم والتي قدّروها بنحو ١٤٤ مليون دولار. وجاء ذلك في بيان نشروه في موقعهم على شبكة الأنترنت (زلابية كوم) حيث دعوا السلطات الجزائرية إلى تعويضهم بسبب ما لحق بهم جراء مغادرتهم الجزائر مع قوافل المستعمرين خوفاً من ثأر الجزائريين بعد وقوفهم ضد الثورة التحريرية واصطفافهم إلى جانب فرنسا.

وهدد يهود الجزائر بأنهم سيلجأون إلى استعمال الضغط الدولي على الحكومة الجزائرية للاعتراف بحقهم، مشيرين إلى مساعي الكنيست الإسرائيلي في حمل البلدان العربية على تعويض اليهود العرب. وتجسدت مطالبة يهود الجزائر بالتعويضات عملياً في ٥٩٧ شكوى تقدم بها يهود ومعمّرون فرنسيون ضد الجزائر يطالبون فيها لجان حقوق الإنسان بالعمل على إلزام الجزائر بدفع تعويضات تقدّر بنحو ١٢ مليار يورو تقريباً تعويضاً عمّا أسموه «مصالح الفرنسيين المصادرة أملاكهم في الجزائر»(٥).

ثالثاً: يهود تونس

منذ الأيام الأولى للانتفاضة الشعبية التونسية الأخيرة عام ٢٠١١، تابعت إسرائيل باهتمام كبير مجرياتها الدراماتيكية مع ممثليها الذين كانوا موجودين في تونس ومع كبار

(٥) الكناس (الجزائر)، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨.

قادة الجالية اليهودية في تونس. وأوضحت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن حكومة نتنياهو تلقت تقارير مقلقة حول ما يدور في شوارع المدن التونسية. والشعور بالقلق على الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وعلى مستقبل نظامه قبل أيام قليلة من هروبه خارج البلاد. ودفع فرار الرئيس التونسي الأوساط السياسية الإسرائيلية إلى الخشية من قدوم حاكم تونسي جديد يغيِّر السياسة التونسية، وينظر إلى إسرائيل على أنها «عدو» وليست دولة صديقة كما اعتبرها زين العابدين من قبل. وفي خطوة عملية، وتزامناً مع مجريات الحدث التونسي شرعت عائلات يهودية تعيش في تونس بالهجرة إلى إسرائيل، بعد أقل من أسبوع على سقوط نظام بن علي. ووصل ٢٠ مهاجراً يهودياً تونسياً إلى إسرائيل(٦).

وأعرب يهود تونس عن تفاؤلهم بعد فوز حزب النهضة الإسلامي بالانتخابات بأغلبية أعضاء المجلس التأسيسي. وقال أتون خليفة رئيس الرابطة اليهودية في تونس، إن الجالية غير قلقة من فوز «النهضة» في هذه الانتخابات، رغم كونه حزباً إسلامياً، موضحاً أن المعابد اليهودية خلال فترة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي كانت لا تقام بها الشعائر اليهودية.

وأوضح أن عدد اليهود في تونس بلغ ٢٠٠٠ فرد، يعيش نصفهم في جزيرة جربة، بينما يعيش قرابة ٤٠٠ يهودي في العاصمة تونس في حين يتوزع الباقون في أنحاء البلاد. وأكد أنه في حالة معاملة حزب النهضة بعد تشكيله الحكومة اليهود بشكل سيئ فلن يستمروا في البلاد. وأضاف أن السلفيين هم مبعث الخوف الوحيد لدى اليهود التونسيين(٧).

وكان جاكوب لولوش، اليهودي التونسي الوحيد الذي تَرشح لانتخابات المجلس التأسيسي، التي جرت يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وقال إن ترشحه جاء لتأكيد مساهمة الأقلية اليهودية في الثورة التونسية، وإن النتائج المسجلة وعدم نجاحه في الوصول إلى عضوية المجلس التأسيسي لا تعنيه كثيراً.

يذكر أن جاكوب لولوش قد ترشح ضمن قائمة الاتحاد الشعبي الجمهوري (تأسس بعد الثورة)، بزعامة لطفي المرايحي، وذلك في دائرة تونس ٢ الانتخابية، وتنافس

(٦) الخليج، ٢٩/١/٢٠١١.
(٧) اليوم السابع (القاهرة)، ٥/١١/٢٠١١.

على مقاعد المجلس التأسيسي مع أحمد نجيب الشابي، مؤسس الحزب الديمقراطي التقدمي، وأحمد إبراهيم، الأمين العام لحركة التجديد، وسعاد عبد الرحيم، مرشحة حركة النهضة، ولم يتمكن الحزب ككل من الفوز بأي مقعد في المجلس التأسيسي(٨).

والتقى رئيس الجمهورية التونسية المؤقت، محمد المنصف المرزوقي، الباحثة التونسية سنية فلوس ورئيس جمعية «دار الذكرى للحفاظ على التراث والثقافة اليهودية» جاكوب لالوش. وذكَّرت سنية فلوس في تصريحات عقب اللقاء بعراقة وجود اليهود على أرض تونس معبِّرة عن الأمل في أن «تتصالح تونس مع كافة مكونات تاريخها الطويل». وأعرب رئيس الجمهورية التونسية خلال اللقاء عن تقديره لكل مكونات الثقافة التونسية مؤكداً أن «الجالية اليهودية التونسية جزء لا يتجزأ من الشعب التونسي، وأن ما يجمع التونسيين هو وطنهم الذي يصون كرامتهم والذي يساهمون في بنائه في إطار وحدة وطنية جامعة»(٩).

رابعاً: يهود ليبيا

عبَّر يهود ليبيا عن تأييدهم الثورة في ليبيا، وأكد رفائيل لوزون رئيس جالية اليهود الليبيين في المهجر، في حوار صحفي مع جريدة **الشرق الأوسط**، أنه رفض دعوة من نظام القذافي لزيارة طرابلس معرباً عن رفضه التام لما وصفه بمحاولات لسحب يهود ليبيا إلى مناصرة نظام القذافي في مواجهة الثوار الذين يسعون إلى إطاحة نظام حكمه الذي استمر منذ ٤٢ عاماً.

وحول الزيارة السرية التي قام بها مبعوثون رسميون من القذافي إلى إسرائيل، نفى لوزون ضلوعه في أي ترتيبات تتعلق بهذه الزيارة التي أثارت جدلاً كبيراً. وأعرب لوزون عن استعداده للقيام بدور الوساطة بين إسرائيل والمجلس الوطني الانتقالي الممثل للثوار متى طلب منه الأخير ذلك، مشيراً إلى أن يهود ليبيا يأسفون بشدة لكل هؤلاء الضحايا والشهداء الذين سقطوا جراء هذه الحرب وأن أغلبيتهم، إلى جانب الكثير من الإسرائيليين، ضد الدكتاتورية ويفضلون الديمقراطية التي يتمنى يهود ليبيا رؤيتها قريباً. وقال لوزون «حاولنا مساعدة الليبيين المتضررين قدر الإمكان حيث أرسلنا أدوية إلى مصراتة وبنغازي إلى جانب ما قدمناه من مساعدات مالية تم تجميعها

(٨) **الشرق الأوسط**، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١١.
(٩) **الصباح** (تونس)، ١١/ ٣/ ٢٠١٢.

لهذا الشأن، وأرسلنا أحد ممثلينا وهو طبيب تطوّع للعمل في مستشفى بنغازي لمدة شهر وآمل بأنه سيكون في المستقبل هناك مكان للأقليات الليبية (اليهود والأمازيغ)، ونحن على استعداد تام لنلعب دور الوسيط بين ليبيا الجديدة وإسرائيل ويمكننا التوصل إلى نتائج إيجابية وجيدة، وعلى ليبيا الجديدة أن تبرهن على أنها مختلفة وديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وأنهم سيطالبون بحقوقهم وهذا أمر طبيعي»[10].

وعبّر رئيس مركز أور شالوم، بديتسور بن عطية المولود في مصراتة، عن أسفه لسقوط القذافي وقال إن جهات إسلامية ستحكم ليبيا من بعده وتحول دون زيارة اليهود لها. وأوضح أن يهود ليبيا يشعرون بالألم لسقوط القذافي وهم يتذكرون عدم مساسه بمن تبقى منهم في ليبيا.

وشعر يهود آخرون من مواليد ليبيا، بالسعادة الغامرة وتفاؤل حيال المستقبل وإمكانية العودة في إطار تأسيس مجتمع ديمقراطي بعد حقبة حكم القذافي، في حين شعر البعض منهم بالقلق حيال المستقبل، لأنهم توصلوا مؤخراً بالفعل إلى اتفاق مع القذافي نفسه للحصول على ممتلكاتهم في ليبيا، أو التعويض عنها.

وتُفسر المواقف المتناقضة ليهود ليبيا تجاه القذافي على أنها نتاج صورتين مختلفتين للقذافي في العيون الإسرائيلية، حيث تُعد شخصية معمر القذافي غير متزنة ومهووسة بحب السيطرة والسلطة والنساء أيضاً، وهو ما انعكس على تعامله الوحشي في قمعه للمتظاهرين، من جهة، ومن جهة أخرى طرح الإعلام «الإسرائيلي» مسألة الأصول اليهودية للقذافي من جهة أمه، وإمكان عودة القذافي إلى اليهودية بعد سقوط نظامه كونه شخصاً أدى مهمته (كيهودي) بنجاح في ليبيا طوال ٤٢ عاماً[11].

خامساً: يهود العراق

ظل بن بورات منخرطاً في إخراج ما تبقى من يهودٍ في العراق حتى عام ٢٠٠١، فقد ذكرت وكالة «ورلد نيت دايلي» للأنباء أنه «برع منذ عام ١٩٩٥ في إخراج اليهود المتبقين في العراق وإعادتهم إلى إسرائيل، وهم نحو ١٦٠. ومعظم هؤلاء ذهبوا إلى بريطانيا وهولندا. وقد تمت رشوة مسؤولي الحدود العراقيين حتى يسمحوا لليهود

---

(١٠) الشرق الأوسط، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١١.

(١١) اللواء (بيروت)، ١٥/ ٩/ ٢٠١١.

بالعبور إلى الأردن». ولم تنعدم صلاته الوثيقة مع جهات معينة حتى عام ٢٠٠٣، فقد قال في شهر آذار/ مارس متحدثاً عن اليهود الذين بقوا في العراق: «لا ينقصهم الطعام، إنهم يزاولون أعمالهم ويحصّلون رزقهم وعلى مدى السنين كنا نتلقى معلومات متفرقة حول أوضاعهم من خلال أقنية مختلفة، لا يمكن لنا الكشف عنها لأسباب واضحة»[١٢].

وبعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣ كان مجموع اليهود المتبقين في العراق أقل من ١٠٠ شخص معظمهم يسكنون بغداد وكردستان، والأغلبية العظمى منهم من كبار السن والعجزة. ولا تزال منازل اليهود في مناطق البتاوين وأبو سيفين وشارع الرشيد والباب الشرقي تحمل آثارهم، فضلاً عن كنيس اليهود وهو المعبد الوحيد المتبقي في منطقة البتاوين وسط بغداد وتشرف عليه هيئة الأوقاف.

وعقب نهاية الحرب في ٢٠٠٣ في العراق تتبعت الوكالة اليهودية مسار اليهود الباقين على قيد الحياة لمعرفة ما إذا كانوا يرغبون في العيش في إسرائيل حسبما يقضي قانون العودة الإسرائيلي. ولم تعثر الوكالة سوى على ٣٤ شخصاً فقط، حسب إحصاءات أعلنتها الوكالة اليهودية المشرفة على هجرة اليهود من أنحاء العالم إلى إسرائيل، والتي أشرفت على تسفير ستة منهم إلى إسرائيل في حين رفض ٢٨ منهم مغادرة البلاد وتمسكوا بالبقاء في العراق[١٣]. وقد وصل الستة إلى إسرائيل في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٣ وهم يهود عراقيون عجائز (ثلاثة رجال وثلاث نساء تراوح أعمارهم بين ٧٠ و٩٩ عاماً) وأعربوا عن رغبتهم بالهجرة إلى إسرائيل، ونُقلوا بمساعدة القوات البريطانية إلى العاصمة الأردنية عمان حيث أقلتهم بعد ذلك إلى تل أبيب طائرة خاصة تابعة للوكالة اليهودية. ومن بينهم امرأة سترى أولادها في إسرائيل للمرة الأولى منذ ٣٥ عاماً، وكانت اليهودية الوحيدة الباقية في مدينة البصرة جنوب العراق.

وكان موفد للوكالة اليهودية زار العراق في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ بعد سقوط نظام صدام حسين واطّلع على أوضاع اليهود. وأعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن عدد اليهود في العراق لم يعد يتجاوز الأربعين شخصاً وهم يتجمعون في بغداد، وخصوصاً حول الكنيس الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً[١٤].

---

(١٢) <http://almalafpress.net/?d=143&id=109473>.

(١٣) <http://www.niqash.org/content>.

(١٤) السفير، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٣.

وفي هذا السياق أكدت نائبة رئيس منظمة «هياس» (HIAS)، رحيل زلون، التي شاركت في ترتيب عملية قدوم اليهود العراقيين الستة، أن أغلبية اليهود في بغداد يرغبون جداً في الهجرة من هناك. بينما قالت مصادر شاركت في العملية إن الأغلبية سيهاجرون إلى الدول الأوروبية. وأضافت المصادر أن بعضهم سيسافر إلى هناك بهدف لمّ الشمل، بينما يخشى البعض الآخر القدوم إلى إسرائيل. وأفاد مبعوث الوكالة أن بعض اليهود العراقيين أعربوا عن خشيتهم من الهجرة إلى إسرائيل بسبب ما سمعوه عنها في وسائل الإعلام[١٥].

ومن المسار العام للعلاقات بين اليهود وبين السلطات والشعب العراقي استخلص المؤرخ اليهودي حاييم كوهين ما يلي:

١ ـ في ما يتعلق بالقانون، تمتع اليهود من ستينيات القرن التاسع عشر بحقوقٍ متساوية مع غيرهم من العراقيين. ورغم أن السلطات قامت من جانبها بفرض إجراءات تمييزية ضدهم، غير أن تلك الإجراءات لم تأخذ شكل قوانين. وكان المسؤولون عن ارتكاب التجاوزات في الأغلب موظفون حكوميون لم يكونوا يعملون دوماً بوحيٍ ممن هم أعلى منهم. ولم يتعرض اليهود إلى اضطهاد فاضحٍ من السلطات إلا عام ١٩٤٨ عندما جرى اعتبارهم مواطنين، وليس أقلية دينية.

٢ ـ لم تبلغ العلاقات مع المسلمين حدّ الصداقة العميقة. وذلك بسبب الحذر الذي كان يبديه كل طرفٍ تجاه الآخر. إذ تسامح أعيان المسلمين مع اليهود على أنهم أقلية يحق لها أن تمارَس ما تمليه عليها أمور دينها، واعتبروا أن الواجب يقتضيهم الدفاع عن أولئك الذين «يخضعون لحمايتهم». على أن الأجيال الشابة المعبأة بالمشاعر القومية كان يسهل تحريضها ضد اليهود.

٣ ـ لم يشعر اليهود لا في الماضي ولا حتى في القرن العشرين أنهم ينتمون إلى العراق. وخلال فترة العشرينيات حاول الشباب اليهودي أن يندمج أكثر في حياة الدولة، وأن يصبحوا عراقيين بالكامل. غير أن تلك المحاولة أخفقت عندما بدأت الدعاية المعادية لليهود تتغلغل في العراق، لذا كان سهلاً عليهم، وقد وجدوا أنفسهم غير مرغوب فيهم في البلاد، أن يقطعوا كل علاقةٍ تربطهم به. وعندما وُجد بلدٌ كان يعدٌ لقبولهم، هاجروا إلى إسرائيل[١٦].

---

(١٥) يديعوت أحرونوت، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٣، <http://www.arabynet.com>.

(١٦) Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

سادساً: يهود اليمن

يقول اليهود القليلون الباقون في اليمن، الذي شهد ثورة أفضت إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح، إنهم يشعرون بتهديد. وسابقاً كانت حكومة صالح، الذي يصفه الحاخام اليمني يحيى يوسف موسى بأنه «الأب الحنون»، تساند اليهود اليمنيين طوال حكم الرئيس.

ونقلت حكومة صنعاء مجموعة من اليهود من قرية آل سالم بمحافظة صعدة إلى صنعاء في عام ٢٠٠٧ بعد أن تلقوا تهديدات من جماعة الحوثي. وبدأت بواعث قلق اليهود الذين يقيمون في المدينة السكنية التابعة للحكومة في صنعاء عندما طلب منهم أعضاء في حكومة الوفاق الوطني الرحيل من مساكنهم الحالية ليعاد استخدامها في الغرض الأصلي وهو إقامة الضيوف الأجانب.

وكان اليهود خلال حكم صالح يحصلون على مساعدات مالية من الحكومة تبلغ خمسة آلاف ريال لكل فرد ويتلقون معونات غذائية مثل السكر والقمح والطحين. لكن المعونات الغذائية توقفت مع تصاعد الاحتجاجات ويخشى اليهود أن تتوقف كل المساعدات الحكومية.

يبلغ تعداد اليهود في اليمن نحو ٤٥٠ شخصاً ويتمركزون في مدينة ريدة شمال صنعاء بمحافظة عمران وقرب صعدة، أما في العاصمة فهم زهاء ٦٠ شخصاً. ولا يميّز اليهود من بقية اليمنيين في الملبس سوى غطاء الرأس اليهودي التقليدي وجدائل الشعر التي تتدلى من رؤوس الرجال[١٧].

سابعاً: يهود سورية

لا يشكل اليهود الباقون في سورية حالياً أقلية بالمعنى الحرفي للكلمة، بل مجموعة أفراد قد لا يناهز عددهم ١٠٠ شخص. لكن أقرانهم الموجودين في إسرائيل يترقبون ما يجري في سورية، وما ستسفر عنه المطالبة الشعبية بنظام جديد يمكن التعويل عليه بحسب اعتقادهم، لاستعادة ما وصفوه بـ «الإرث اليهودي» الذي تركوه في سورية قبل هجرتهم إلى إسرائيل.

---

(١٧) <http://www.barakish.net/news>.

وكان من بين هؤلاء الكاتب والإعلامي الاسرائيلي «موشي شمر» أحد الفنانين البارزين في صناعة النحاس، الذي أسهب في مقاله المنشور في صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية في الحديث عن ما وصفه بـ «إرث» اليهود السوريين، وكيفية المطالبة باستعادته بعد الهجرة إلى إسرائيل. وتحت عنوان «أنا من شام»، استهل موشي مقاله بالتأكيد أن هذا العنوان ليس خطأً مطبعياً، أو سهواً منه عند تحديد هويته وجذوره، وإنما هو الاسم الأصلي للعاصمة السورية دمشق، بينما يعود تسمية المدينة بـ «دمشق» إلى منعطف أدبي، فدمشق بحسب الإعلامي الإسرائيلي شمر هو اسم أدبي، وأنه ذُكر في العهد القديم ٣٧ مرة[١٨].

ثامناً: يهود مصر

شكل اليهود العرب في مصر، واحدة من أكبر الطوائف اليهودية في الوطن العربي وأكثرهم نفوذاً وانفتاحاً ومشاركة في مختلف المجالات. ولكنْ تبدَّل الوضع بعد احتلال فلسطين وأصبح تعدادهم يقل عن ٣٠٠ شخص يتمركزون في الفيّوم. وأكد يوسف جاؤون، رئيس الطائفة اليهودية في الإسكندرية، أن اليهود المصريين يعيشون في أمان، ولم تتأثر معابدهم بالانفلات الأمني الذي تلا أحداث ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير. وقال جاؤون في مقابلة مع صحيفة يسرائيل هيوم الإسرائيلية إنه لن يهاجر إلى إسرائيل، لأنه يشعر بالأمان في مصر بعد الثورة، واشترى لنفسه مقبرة في الإسكندرية بجوار أبيه وأمه.

وكانت هذه الصحيفة اليمينية الإسرائيلية قد أجرت تحقيقاً ميدانياً عن أوضاع الطائفة اليهودية في القاهرة والإسكندرية بعد أحداث ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وكشف موفد الصحيفة عن أن الإسكندرية تضم أكبر تجمع لليهود في مصر حالياً، ويصل عددهم إلى ٢٠ يهودياً، منهم ١٩ امرأة، ورجل واحد هو رئيس الطائفة، ومعظمهم كبار السن. ويعمل في مؤسسات الطائفة في الإسكندرية نحو ٣٠ عاملاً وموظفاً مسلماً. يتولون إدارة شؤون الطائفة والصيانة الدورية للمعابد.

ويضيف رئيس الطائفة اليهودية أن «المصريين يجيدون التفريق بين إسرائيل واليهود. لذلك لم يرفع أحد يده عليّ أو يمسّني أبداً، ولم يقترب أحد من معابدنا».

(١٨) شبكة حنين، <http://www.hanein.info>.

ورصدت الصحيفة خلو المعبد اليهودي الرئيسي في القاهرة «شعار هشمايم» من المصلين بسبب تضاؤل أعداد اليهود المصريين، ما اضطر المراسل الإسرائيلي إلى الصلاة منفرداً[١٩].

ووصفت صحيفة إسرائيل اليوم، في تحقيقٍ مطوَّل لها من قلب القاهرة، مستقبل يهود مصر في ظل الأزمات أو التحركات السياسية التي تمر بها هذه الأيام، وهي الأزمات التي وصفها الخبير والمحلل السياسي في الصحيفة بوعاز بيسموت بأنها الأدق في التاريخ المصري الحديث. وحسبما أشار التحقيق، يبلغ عدد اليهود في مصر ٥٢ فرداً، وهؤلاء يعيشون بصورة منتظمة إلى حد ما في مصر. غير أن أعداد اليهود المصريين ممن يعيشون في إسرائيل أو أوروبا يزيد على ٧٦ ألف شخص، أغلبهم يعيشون بين سويسرا وفرنسا بالتحديد. وقال بيسموت، الذي تجول بين أحياء القاهرة والإسكندرية وعرض صوراً لعدد من أبناء الطائفة اليهودية المصرية، إن اليهود المصريين خائفون جداً من التغيرات المتوقع حصولها في القاهرة، وبخاصة أن النظام السابق كان يمنحهم الكثير من المميزات، بدءاً من الاهتمام بالمعابد والمقتنيات الموجودة فيها من جهة، أو الاهتمام بأبناء الطائفة اليهودية بصورة عامة. واعترف جاؤون بأن الكثير من أبناء عائلته اليهودية حاولوا إقناعه بالهجرة إلى إسرائيل أو أوروبا، إلا أنه أصرَّ على الإقامة والحياة بمصر التي لم يشاهد فيها إلا كل خير وطيبة من شعبها.

عموماً، يعكس تحقيق بيسموت اهتمام إسرائيل بمصر وأوضاع الطائفة اليهودية بها، وهو الاهتمام الذي بات واضحاً منذ ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير إلى اليوم[٢٠].

تاسعاً: يهود البحرين

لليهود العرب في البحرين ممثل في مجلس الشورى، وسفيرة لدى واشنطن (هدى عزرا نونو). وعائلة «نونو» معروفة باعتناقها لليهودية، وسبق أن مثّلت السفيرة اليهود في مجلس الشورى البحريني. وقد عين ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أول امرأة يهودية مبعوثة للبحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وقالت

(١٩) محمد عبود، «رئيس الطائفة اليهودية بالإسكندرية: نعيش في أمان بعد الثورة ولن أهاجر إلى إسرائيل،» المصري اليوم، ٢٠/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.almasryalyoum.com/node/407521>.

(٢٠) <http://hassan41.blogspot.com/2011/04/blog-post_2154.html>.

هدى نونو إنها فخورة بخدمة بلدها «بصفتي بحرينية قبل كل شيء» مضيفة أنها لم تُختر لتولّي هذا المنصب بسبب ديانتها. ويُعتقد أن نونو هي أول يهودية في الوطن العربي تتولى منصب سفيرة لبلدها.

وكانت نونو البالغة من العمر ٤٣ عاماً عضواً في مجلس الشورى البحريني الذي يبلغ عدد أعضائه ٤٠ عضواً، إضافة إلى رئاستها لفرع البحرين لمنظمة «هيومان رايتس ووتش». وقالت لوكالة الأسوشييتد برس «إنه لشرف عظيم أن أُعيَّن أول سفيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وإني لأتطلع إلى أن أكون في مستوى هذا التحدي الجديد».

ويُشار إلى أن عائلة نونو من أصل عراقي، كانت انتقلت للعيش في البحرين قبل قرن. ويوجد في البحرين إحدى أقدم وأصغر الجاليات اليهودية في العالم. وكانت البحرين في الماضي تحتضن نحو ١٥٠٠ يهودي لكن عددهم انخفض إلى نحو ٥٠ يهودياً ولهم كنيس. والبحرين حليف مقرَّب من الولايات المتحدة لكنها لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ورغم أن أغلبية السكان هم شيعة إذ يبلغ عددهم نحو ٦٥ بالمئة من مجموع السكان، فإن النخبة الحاكمة من السنّة[٢١].

عاشراً: أوضاع يهود الوطن العربي ومستقبلهم

رغم كل المحاولات التي تقوم بها عناصر أصولية متطرفة من كلا الطرفين العربي واليهودي، والتي تحاول تشويه الواقع وإعادة كتابة التاريخ، فإن المتطرفين من الجانبين يسعون إلى خلق واقع مزيّف من أجل تسويق معتقداتهم وميولهم المتشددة. فالمتطرفون العرب ينكرون النواحي الإيجابية في العلاقات اليهودية - العربية، ويطمسون العطاء الحضاري لليهود في البلدان العربية، في حين أن المتطرفين اليهود يبحثون عن المظاهر السلبية في التاريخ العربي وفي تاريخ معاملة العرب لليهود، كي يدعموا آراءهم بأن العرب أساؤوا معاملتهم لليهود في الماضي وهم يفعلون حاضراً الشيء ذاته.

هاجرت أغلبية الجاليات اليهودية من البلدان العربية في أواسط القرن العشرين، والنسبة الأكبر هاجرت إلى إسرائيل بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨. إلا أن عشرات الآلاف

---

(٢١) «البحرين تعين أول سفيرة يهودية،» بي بي سي عربي (٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨)، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7426000/7426860.stm>.

هاجروا إلى دول أوروبية وإلى الولايات المتحدة بدوافع شخصية؛ أضف إلى ذلك قدراتهم المالية التي يسَّرت لهم العيش والتأقلم في تلك الدول.

بالنسبة إلى مستقبل اليهود الذين يقيمون حالياً في البلدان العربية كاليمن وتونس والمغرب وسورية، فمن الواضح أنهم يحظون بمعاملة طيبة، وإلا فبإمكانهم أن يحزموا حقائبهم ويشدوا عصا الترحال. والواضح أيضاً أن الدعوات الإسرائيلية للهجرة إلى إسرائيل تكون فعالة في ربوع الجاليات اليهودية عندما تتعرض هذه الجاليات للاضطهاد. وتسعى أنظمة أغلبية البلدان العربية التي يقيم فيها اليهود حالياً إلى توفير المعاملة الطيبة لهم، كي تثبت للعالم أنها تنفذ ما ينص عليه الدين الحنيف من احترام أهل الكتاب وتوفير الحماية لهم.

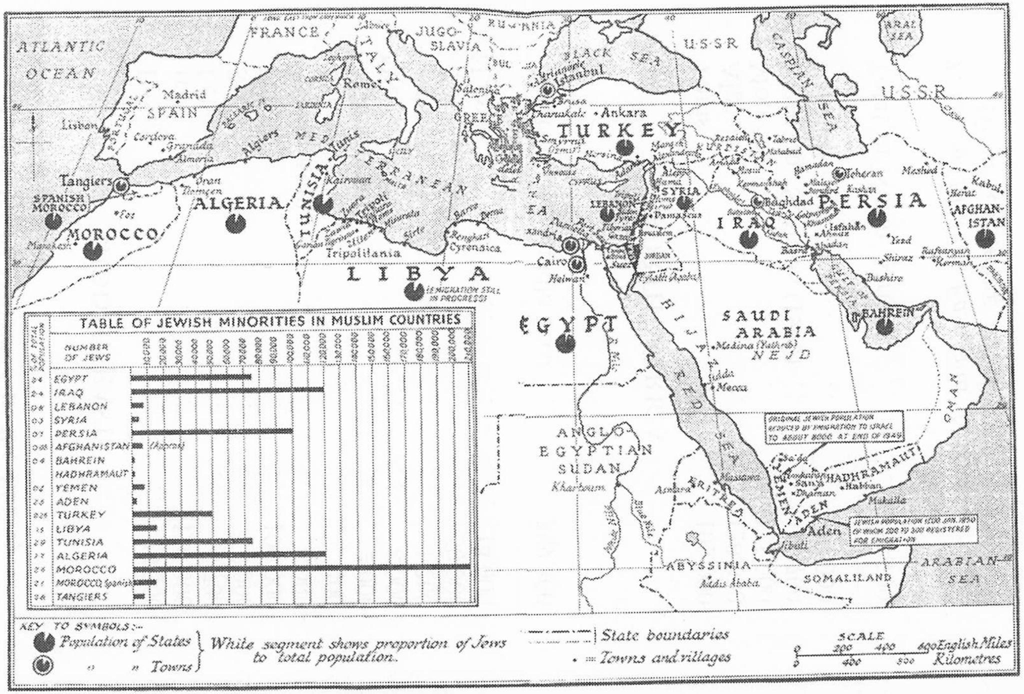
ونلاحظ حالياً أن أنظمة عربية ـ كالعراق الجديد والمغرب وتونس وحتى ليبيا ـ تدعو اليهود الذين نزحوا منها إلى العودة وإعادة الجنسيات العربية لهم.

نترك الإجابة للمستقبل الحافل بكل المفاجآت.

الملاحق

الملحق الرقم (١)

توزيع الأقليات اليهودية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: Siegfried Landshut, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950).

الملحق الرقم (٢)

الإحصاءات السكانية اليهودية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

JEWISH POPULATION STATISTICS

Estimates as explained in the Survey.

MIDDLE EAST

Egypt	75,000
Iraq	120,000
Lebanon	6,700
Syria	6,000
Persia	100,000
Afghanistan	6,000
Bahrein	400
Hadhramaut	2,000
*Yemen	8,000
†Aden	1,200
Turkey	50,000
†Libya	14,000
Total in the Middle East	389,300

NORTH AFRICA

Tunis	100,000
Algeria	120,000
Morocco	225,000
Morocco, Spanish (1940)	14,700
Tangiers	7,000
Total in North Africa	466,700
Total in Middle East and North Africa (excluding Israel)	856,000

*The number of Jews still living in Yemen is a matter of conjecture. See Chapter VIII on Yemen.

†Emigration still in progress.

المصدر: المصدر نفسه.

الملحق الرقم (٣)(*)
خوزستان في إشارات التلمود

يتضح من إشارات وعبارات وردت في التلمود وجود صلات قوية وعلاقات متميزة بين يهود خوزستان، وهذه الصلات متنوعة ومتعددة تتم من طريق القوافل «لقد قالوا لصمويل: إن هناك في بي حوزايي، فأمرهم بالصيام، فقالوا له: لكنه بعيد عنا (منطقة بابل)، فقال: لا يوجد هناك شيء يمنعه عنا»، وفي عبارة أخرى يرد «وقالوا لصمويل: إن هناك طاعوناً في بي حوزايي، فأمرهم بالصيام، وقال لهم: توجد هناك قوافل تذهب إليه وتأتي به». وأيضاً «وإذا كان هو بعيداً وله أقارب، وحتى إذا كانت هناك قوافل تذهب وتأتي ستتركه ١٢ شهراً بمقدار ذهاب قافلة وعودتها، من بي حوزايي». وكانت هناك صلات تجارية واقتصادية أشارت إليها عبارة التلمود «أرسل ليفي نقوداً (مالاً) إلى بي حوزايي ليُشترى له بها حمار ليبي...».

وكانت بين يهود بابل ويهود خوزستان أيضاً معاملات مالية، حيث يرد في التلمود «عندما منح راباي بابا ١٢ ألف زوز في بي حوزايي. بعثها إلى راباي صمويل بن أبيا كعربون لبيته». وعندما كسب أفيمي بن رباي أبّاهو مالاً في بي حوزايي، أرسله مع حما بن رابّاه بن أباهو؛ ليقوم بدفع المستحقات التي عليه». وكانت بينهم علاقات عائلية وأسرية، حيث يرد «كَحَالَة ماري بن إسحاق، وقال البعض حنا بن إسحاق، الذي قدم إليه أخ له من حوزايي، وقال له: أشركني في ممتلكات والدي وإرثه، فقال له: أنا لا أعرفك...»، وأن «راباي حنينا بلغته أخبار وفاة والده (وهو) في بي حوزايي...».

إضافة إلى أن علماء يهود خوزستان وحكماءهم كانوا يأتون إلى بابل للتشاور وسؤال علماء يهودها، فقد ورد أنه عندما «تاه راباي حوزارا، عثر على طعام، فأتى إلى راباي رحمان، وقال له: هل عندك دليل حول كيفية التصرف به؟ فقال له: لا، ولكن هل عرفت مصدره؟ قال: نعم. قال: اذهب وخذه». كذلك كانت هناك صلات بين يهود خوزستان ويهود فلسطين، حيث يرد في التلمود أنه «عندما ذهب عللا إلى أرض إسرائيل، رافقه اثنان من مواطني حوزايي...».

(*) حمد محمد بن صراي، «اليهود والخليج العربي: رؤية تاريخية نقدية،» حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، الحولية ٢١ (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

الخليج في كتابات الرحالة اليهود (خوزستان)

لقد أشار بنيامين التطيلي إلى خوزستان في رحلته بقوله «خوزستان أو عيلام الواردة في التوراة. وهي كورة كبيرة، لكنَّ أكثرها خراب غير مأهول، وتتوسط هذه الخرائب قلعة شوشان (سوسة)، وفيها قصر الملك أحشويرش، وهو بناء قديم على جانب كبير من الفخامة والروعة، ويخترق المدينةَ نهر أولاي (قارون) أحد روافد دجلة، فيشطرها إلى شطرين يَصِلُ بينهما جسر، وفيها نحو ٧٠٠٠ يهودي، وعندهم ١٤ معبداً، في أحدها قبر النبي دانيال. وخوزستان، لغةً تعني بلد الحور أو الخوز، وأما الاسم أحواز (أهواز) فهو جمع لحوزي أو خوزي، وهو اسم قبيلة مقاتلة، وخوزستان الآن مقاطعة في جنوب غرب إيران، على حدود العراق، مساحتها الأصلية ١٨٥,٠٠٠ كم^{٢}، وعاصمتها مدينة الأهواز. وهذه المقاطعة تقع بكاملها ضمن منطقة الخليج العربي. ولقد كانت خوزستان مشهورة بإنتاج كميات كبيرة ومتنوعة من المحاصيل الزراعية كالحبوب والأعناب والأرز والتمور وزيت السمسم، كما اشتهرت بإنتاج نوعيات ممتازة من السكر، ووجود مراع جيدة للخيول.

وكان لإقليم خوزستان أهمية تجارية كبيرة حيث كانت تمر به عدد من الطرق التجارية البرية والنهرية التي تربط المنطقة بالخليج العربية والهضبة الإيرانية والعراق وآسيا الصغرى وحوض نهر السند، وتدل وفرة العملات والمسكوكات في عاصمة الإقليم سوسة في الفترة الهيللينستية/ السلوقية على قيام الإقليم بدور كبير في التجارة العالمية في تلك الفترة؛ حيث كانت سوسة مركزاً لتجميع عدد من الطرق التجارية بين ساحل الخليج العربي والهضبة الإيرانية، كما تدل وفرة العملات السلوقية في سوسة على قيام المدينة (والإقليم) بدور الوسيط التجاري في التجارة الشرقية للإمبراطورية السلوقية.

والاسم التاريخي لخوزستان هو عيلام، وهي حضارة مشهورة كانت عاصمتها مدينة سوسة (شوشة) الواقعة في سهل يدعى سوسيانا (بلاد السويس) وهو سهل يتميز بخصوبته ووفرة مياهه؛ إذ تجري فيه عدد من الأنهار مثل الكرخة وشاور، وعيلام اسم مشتق من اللفظة الأكادية السامية إيلامتو، وكان لعيلام صلات قوية بممالك بلاد الرافدين؛ حيث دخلت في حروب سجالية مع الأكاديين والبابليين والآشوريين، مرت عيلام تاريخياً بمراحل عدة تدرجت فيها بين الازدهار والانحلال وبين الضعف والقوة وبين التبعية والسيطرة، ويعد عصر الملك شيلهاك أنشوشيناك (١١٦٥ ـ ١١٥١ ق.م) من أكثر عصور عيلام ازدهاراً وعظمةً.

الملحق الرقم (٤)(*)
يهود العالم وقانونا العودة والجنسية الإسرائيليان

أولاً: يهود العالم وقانون العودة الإسرائيلي

بعد أن نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق هدفها الأول بإقامة دولة إسرائيل اتجهت لتحقيق الهدف الثاني وهو تجميع يهود المنفى، وحتى تتمكن إسرائيل من تهيئة الأوضاع الداخلية لهذه الغاية، أصدرت عدداً من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تشجيع وتسهيل الهجرة اليهودية إليها، وكان أول قانون أصدرته إسرائيل لهذا الغرض هو قانون العودة (Law of Return) عام ١٩٥٠.

ويعتبر قانون العودة أول الأعمال التشريعية الهامة وأحد القوانين الأساسية التي أصدرتها إسرائيل بعد إعلان الاستقلال ووضعته موضع التنفيذ، وغايته الأولى يهود العالم وليس يهود إسرائيل، وأقيم على المبدأ الصهيوني القائل بأن إسرائيل هي الوطن القومي لجميع اليهود، وفي ذلك يقول ليفي أشكول في خطاب ألقاه في كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ في القدس أمام المجلس الصهيوني العام «إن إسرائيل تعتبر نفسها ملاذاً للشعب اليهودي الطريد المشتت وتعتبر قانونها الأساسي الأول قانون العودة».

وهذا القانون يعطي لأي يهودي في العالم الحق في المجيء إلى إسرائيل بصفة مهاجر عائد والاستيطان فيها في أي وقت. إذ تنص المادة الأولى على أنه «يحق لكل يهودي المجيء إلى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد»، وهذا النص يعني أن كل يهودي، أياً كان وجوده أو جنسيته، يحمل جنسية خفية تابعة لدولة إسرائيل، وهذه الجنسية تصبح علنية بمجرد دخول إسرائيل ما لم ترفض هذه الجنسية، كما تنص المادة الثانية على أنه «يكون الاشتراك في موجة الهجرة (العودة) على أساس تأشيرة ممنوحة للمهاجر العائد تسمى «تأشيرة مهاجر» وينال اليهودي الذي جاء إلى إسرائيل وعبّر لدى وصوله عن رغبته في الاستيطان بإسرائيل شهادة مهاجر عائد».

كما اعتبرت المادة الرابعة من هذا القانون «كل يهودي هاجر إلى هذه البلاد (أي إسرائيل) قبل أن يصبح هذا القانون ساري المفعول، وكل يهودي مولود في هذه البلاد

(*) مصطفى عبد العزيز، إسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية وقانونية، دراسات فلسطينية؛ ٩٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٦٩).

سواء كان مولوداً قبل أن يصبح هذا القانون ساري المفعول أو بعده، شخصاً جاء إلى هذه البلاد بصفة (مهاجر عائد) في ظل هذا القانون».

وبذلك أعطت الحكومة الإسرائيلية مهمة «ترجيع يهود المنفى» قالباً تشريعياً، ويلاحظ من مراجعة نصوص قانون العودة السالفة الذكر أنها أعطت الحق لأي يهودي في ما أسمته «العودة» إلى إسرائيل ومنحه بمجرد عودته صفة المواطن العائد بغض النظر عن وضعه القانوني في دولته وجنسيته التي يحملها. فهناك منشور إسرائيلي عنوانه «كيف تصبح مواطناً إسرائيلياً؟» يقول «ليس هناك ما يوازي من الناحية التشريعية قانون العودة في أي بلد آخر... فاليهودي الذي يهاجر إلى إسرائيل يعتبر عائداً إلى وطنه وبذلك يكون له الحق في الحصول على الهوية الإسرائيلية بمجرد دخوله أرض هذا البلد»، ومعنى ذلك أن قانون العودة الإسرائيلي يعطي الجنسية الإسرائيلية لأي يهودي في العالم بمجرد وصوله إلى إسرائيل دون الارتباط بأي قيد زمني أو مهلة معينة.

والغاية من إصدار هذا القانون هو المساعدة على تنفيذ المخطط الإسرائيلي لتجميع المنفى، وتبدو الأهمية التي تعلقها إسرائيل عليه من قول بن غوريون «إن قانون العودة هو قانون الديمومة التاريخية والاستمرار للصلة القائمة بين شعبنا وأرض إسرائيل، وهو يضع المبدأ الأساسي الذي تم بفضله إحياء دولة إسرائيل، كما سيعود إليه الفضل في بقائها ونموها وتحقيق رسالتها في الخلاص القومي».

وتعكس العبارات التي وردت في قانون العودة والتي تدعو كل يهودي من بين سائر شعوب العالم إلى أن يكون مواطناً إسرائيلياً لمجرد أنه يهودي، روح التعصب الديني المسيطر على التشريعات الإسرائيلية، فكما يقول بن غوريون «إن الدولة ليست هي التي تمنح اليهودي الخارج حق الاستيطان في إسرائيل، فهذا الحق متلازم مع كونه يهودياً». وهذا يكشف عن النزعة التعصبية لدولة إسرائيل فهي تمنح أفضلية قانونية لديانة «اليهودية» على باقي الديانات الأخرى.

ولم يعرّف قانون العودة المقصود بكلمة «يهودي»، ومما لا ريب فيه أنه ليس لهذه الدولة مدلول يتعلق بالأصل (أي الجنس «Race»)، فقد قبلت إسرائيل مهاجرين يهوداً ينتمون إلى أجناس مختلفة، بل قبلت أشخاصاً اعتنقوا الديانة اليهودية حديثاً، من ذلك سكان قرية كاثوليكية إيطالية هي «San Nicandro Carganico» الذين اعتنقوا الديانة اليهودية وهاجروا إلى إسرائيل. ولعل ما يوضح هذا التناقض في قانون العودة أنه يعتبر

سامي ديفيس ـ الممثل والمغني الزنجي الأمريكي والذي اعتنق اليهودية منذ سنوات ـ يهودياً يعيش في المنفى في وطنه أمريكا بانتظار يوم عودته إلى «الوطن» في فلسطين، ومن السخريات أنه بينما يستطيع الغريب كلياً من حيث اللغة واللون والثقافة والعنصر أن يحصل على حق الذهاب إلى فلسطين والاستيطان في إسرائيل بمجرد اعتناقه الدين اليهودي، ينكر على سكان الأراضي المقدسة المسلمين والمسيحيين الذين لا يوجد شك في انتسابهم إلى أبراهام، الحق في أن يعيشوا في البلد الذي ولدوا فيه.

وطبيعي أن يذهب الباحثون إلى أن تعريف «اليهودي» في نظر قانون العودة هو تعريف ذو صبغة دينية، ولكن يعترض على مثل هذا التعريف ـ في ما يقرّ بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم ـ بأن أغلبية الصهيونيين هم من الملحدين، وهم مع ذلك يعدّون من اليهود، والواقع أنه يعدّ يهودياً ـ طبقاً لهذا القانون ـ كل من يعدّ نفسه في عداد اليهود. فتعريف اليهودي هو إذاً تعريف شخصي (Subjective)، وذلك هو ما اعترف به النائب العام الإسرائيلي غداة الموافقة على هذا القانون «إنه لا يوجد ـ كما قال ـ تعريف قانوني لكلمة يهودي، وإننا سنعدّ من اليهود كل من يعدّ نفسه يهودياً».

ولا شك في أن نصوص هذا القانون الإسرائيلي التي تمكّن أي يهودي من الهجرة إلى فلسطين في أي وقت وأن يحصل على الجنسية الإسرائيلية ـ قصد منها أن تظل ظاهرة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ذات صبغة مستديمة ولا تتوقف في أي وقت. ويعتبر قانون العودة بمنزلة دعوة إسرائيلية (رسمية) للتوسع، لأنه يدعو مزيداً من الجماعات اليهودية إلى هجر أوطانها الأصلية، ويزيد من أعمال خرق القانون الدولي كلما جاءت أفواج جديدة من اليهود إلى أرض فلسطين.

ثانياً: يهود العالم وقانون الجنسية الإسرائيلي

يمكن النظر إلى الجنسية من وجهة دولية أي بالنسبة إلى المجتمع الدولي أو العالمي، كما يمكن النظر إليها من وجهة داخلية لدولة معينة. فمن الوجهة الدولية، تعتبر الجنسية أداة توزيع الأفراد بين مختلف الدول، ومن الوجهة الداخلية تعني الجنسية الانتساب الكامل قانوناً إلى دولة معينة، والجنسية بصفة عامة هي أداة توزيع الأفراد دولياً، توزيعاً بمقتضاه يصبح الفرد عضواً في الجماعة المكوِّنة لركن الشعب من أركان دولة معينة.

ورابطة الجنسية في علم الاجتماع هي رابطة بين فرد وأمة، وفي علم القانون هي علاقة قانونية تربط فرداً معيناً بدولة معينة. وفي ما يتعلق بطرق اكتساب الجنسية الأصلية أو جنسية التأسيس في الدولة الناشئة، فإنه يعتمد في منحها على قرائن وإمارات مادية تعبّر عن ارتباط الفرد بإقليم هذه الدولة. وقد تعارفت الدول على أن للميلاد في إقليم الدولة أو التوطن فيه قرائن تفصح عن توثق صلة الفرد بالدولة وأهليته لاكتساب الجنسية الأصيلة. فالجنسية الأصيلة تثبت للفرد بناء على واقعة الميلاد، وبعض التشريعات تجعلها على أساس الإقليم، بمعنى أن كل من يولد على إقليم الدولة يكتسب جنسية الدولة، أي أن المشرّع يكتفي بواقعة الميلاد على إقليم الدولة لكي يتمتع الشخص بجنسية الدولة بصفة أصيلة، ويقضي هذا المبدأ بأن الأبناء يكتسبون عند الميلاد جنسية آبائهم حتى ولو كان محل ميلادهم خارج إقليم الدولة. وتأخذ أغلبية الدول بالأساسين معاً «حق الإقليم وحق الدم».

تلك هي المبادئ العامة التي تسترشد بها أغلبية الدول في العالم عند وضع قوانين الجنسية الخاصة بها، فما هو موقف قانون الجنسية الإسرائيلي منها؟

صدر قانون الجنسية الإسرائيلي عام ١٩٥٢، وأهم ما يلفت النظر في هذا القانون في ما يتعلق بعلاقته بيهود العالم هو منح الجنسية الإسرائيلية الأصيلة لأي يهودي بـ«العودة» وبـ«االإقامة»، أما في ما يتعلق بـ«العودة» فإن القسم الثاني من هذا القانون يمنح الجنسية الإسرائيلية الأصيلة تلقائياً «لكل يهودي يعتبر مهاجراً عائداً» طبقاً لقانون العودة لسنة ١٩٥٠ ما لم يعلن رفضه للجنسية الإسرائيلية قبل دخول إسرائيل.

ووصف «المهاجر العائد» طبقاً لهذا القانون لا ينطبق على اليهود الذين يهاجرون في المستقبل لإسرائيل، أو حصلوا على شهادة هجرة بعد دخولهم إليها فحسب، بل ينطبق أيضاً على اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين (أو إسرائيل) قبل تطبيق القانون، فضلاً عن انطباقه على الذين ولدوا فيها، سواء قبل أو بعد تطبيق هذا القانون.

ومنح الجنسية الإسرائيلية الأصيلة لأي يهودي في العالم لا علاقة له بإسرائيل إلا مجرد كونه يهودياً، يوضح أن إسرائيل انفردت في تشريعها بالخروج على المألوف وهو لم يسبق له مثيل. فقد تعارفت الدول على تشكيل عنصر الشعب بالاستيثاق من رابطة ولاء تصل الفرد بالدولة. وتستفاد عادة من ضوابط مألوفة كالميلاد أو التوطن القديم أو الإقامة الممتدة. ولكن إسرائيل شذّت عن هذا التكوين المألوف، فوجهت دعوة عامة

إلى يهود العالم، وعرضت جنسيتها على كل من يهاجر منهم إلى أرض فلسطين، لذا عمد الصهيونيون إلى إثارة الفزع واستخدام أبشع وسائل الإرهاب لطرد العرب أهل فلسطين الأصلاء وإخلاء أرضها للوافدين الغاصبين.

يعني هذا النص الفريد في قانون الجنسية الإسرائيلي، أنه لم يعد يقتصر تطبيقه على الأفراد المقيمين في إسرائيل، ولكنه أقيم على أساس عودة «الشعب اليهودي» وفق المفهوم الصهيوني - أي يهود العالم - على أرض فلسطين. ويعتبر هذا القانون بوضعه الحالي إصراراً من جانب إسرائيل على فرض مفهوم «الشعب اليهودي» على المجتمع الدولي ككيان سياسي دولي معترف به قانوناً. فكل يهودي يملك حقاً - ملازماً ليهوديته - بالهجرة إلى إسرائيل فضلاً عن الحصول على الجنسية الإسرائيلية تلقائياً.

كما أن إسرائيل وضعت قانون جنسيتها على أساس اعتبارها أن جميع يهود العالم في نظرها مواطنون محتملون لهذه الدولة، سواء قبلوا ذلك أم رفضوه، والقانون بذلك يفرض جنسية ثانية بطريقة إجبارية على أي يهودي في العالم لمجرد كونه يهودياً.

ووفقاً للمفهوم الصهيوني يتمتع يهود العالم بجنسيتين: **الأولى** جنسيتهم العادية، والثانية الجنسية المزعومة والمثبتة عن مفهوم «الشعب اليهودي» إلى أن يحين الوقت فيتم تجميع المنفيين في دولة إسرائيل، وعندئذ يصبح لهم جنسية يهودية واحدة، وعلى ذلك فإن جنسية «الشعب اليهودي» التي تضمّنها القانون الإسرائيلي تهدف إلى تغيير وضع الفرد اليهودي المساوي لغيره إلى حالة من عدم المساواة بفرض جنسية إضافية عليه قائمة على الدين ومرتبطة بحقوق والتزامات قانونية.

ورغم تأثير قانون الجنسية الإسرائيلي في الوضع القانوني ليهود العالم، فلا بدَّ من أن تعترض الدول التي تضم رعايا يهوداً على هذا القانون، لكن بعض الدول صمتت، واكتفى بعضها الآخر بتوجيه تحذير إلى مواطنيها وتخلّت عن حقها في حمايتهم. فعلى سبيل المثال أصدر قسم الجوازات في وزارة الخارجية الأمريكية نشرة بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥١ تحت عنوان «معلومات لحاملي الجوازات» تضمنت الفقرة ٤٦ منها والواردة في صفحة ٧ تحذيراً للمواطنين الأمريكيين ممن يدينون باليهودية من أنهم إذا دخلوا إلى إسرائيل بتأشيرة إقامة (هجرة) فسوف يطلب منهم أداء الخدمة العسكرية إما في القوات الإسرائيلية النظامية أو الاحتياطية إذا كانت أعمارهم تقع ضمن نطاق الأعمار التي تخضع للخدمة العسكرية، ثم تحذرهم النشرة بعد ذلك من أن انضمامهم

إلى القوات المسلحة الإسرائيلية قد يفقدهم الحق في طلب حماية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعترضت بعض الفئات اليهودية الأمريكية على صدور هذه النشرة لأنها تتضمن تمييزاً بين المواطنين الأمريكيين اليهود وغير اليهود، وهو ما اعتبره المجلس الأمريكي لليهود وضعاً يتناقض مع نصوص القانون الدستوري الأمريكي فضلاً عن القانون الدولي العام.

كما يلاحظ على قانون الجنسية الإسرائيلي (القسم ١٤ «أ») أنه يسمح بازدواج الجنسية لأنه يمنح الجنسية تلقائياً لأي مهاجر يهودي دون أن يشترط عليه التخلي أو التنازل عن جنسيته الأصيلة التي يحملها الشخص اليهودي المعني. ونتيجة لهذا فإن ازدواج الجنسية يحدث لليهود الذين يهاجرون إلى إسرائيل سواء وصلوا قبل أو بعد إنشاء إسرائيل، ولم يستخدموا حقهم في التخلي عن الجنسية الإسرائيلية، ولم يفقدوا في الوقت نفسه جنسيتهم السابقة طبقاً لقوانين بلادهم الأصلية نتيجة حصولهم على الجنسية الإسرائيلية، وإذا كانت ثمة دول تسمح بحالات ازدواج الجنسية لاعتبارات مختلفة، فإن الاعتبارات الأيديولوجية المرتبطة بالهدف الصهيوني الحقيقي من إنشاء إسرائيل وهو «تجميع المنفيين» هي السبب الأساسي وراء السماح بازدواج الجنسية دون النظر إلى اعتبارات الأمن وغيرها، فإسرائيل مهتمة باستيعاب أقصى عدد ممكن من المهاجرين اليهود في كيانها السياسي بأسهل طريقة ممكنة. ويبرر بار يعقوب، أستاذ القانون الدولي الإسرائيلي، السماح بازدواج الجنسية في القانون الإسرائيلي، بقوله إن الأشخاص الذين يتركون أوطانهم ويهاجرون إلى إسرائيل، إنما يعبِّرون عن رغبتهم في دمج أنفسهم بدولة مهمتها الأولى «تجميع المنفيين».

كما أن قانون الجنسية الإسرائيلي في الوقت الذي يسمح فيه بازدواج الجنسية، يأخذ بالقاعدة القانونية القائلة إن «أي شخص له جنسيتان أو أكثر يمكن النظر إليه كمواطن من جانب كل دولة يحمل جنسيتها». غير أن القانون الإسرائيلي لا يسمح بأن تؤثر هذه القاعدة في مصلحة إسرائيل أو تحدّ منها، فهو ينظر إلى اليهودي المزدوج الجنسية على أنه مواطن إسرائيلي أولاً وقبل كل شيء، عليه كل الالتزامات الواجبة على أي إسرائيلي آخر، ولا يمكن التحلل من أدائها بالتذرع بأي جنسية أخرى يحملها.

وبالنسبة إلى منح الجنسية الإسرائيلية الأصيلة بـ «الإقامة»، فإن القسم الثالث من قانون الجنسية الإسرائيلي ينص على منح الجنسية بالإقامة، وهذا النص ينطبق على اليهود وغير اليهود، وهي جنسية تلقائية مثلها في ذلك مثل الجنسية «بالعودة»، غير أن

أهم ما يلاحظ عليها أنها تضمنت نصاً تمييزياً جعل من العرب المقيمين في إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية. ففي الوقت الذي يمنح فيه قانون «العودة» اليهودي القادم من أي بقعة من العالم الحق في الجنسية تلقائياً، ويعتبر جميع اليهود المقيمين في إسرائيل رعايا للدولة الجديدة، فإن العربي المقيم في فلسطين المحتلة لا يعتبر مواطناً في إسرائيل، أي لا يتساوى مع اليهودي الغريب عن فلسطين والذي لا تربطه بها أي رابطة. فلكي يصبح العربي مواطناً في إسرائيل ـ أي يصبح له الحق في طلب التجنس ـ يشترط أن تتوافر فيه عدة شروط؛ منها أن يثبت أنه كان يحمل الجنسية الفلسطينية قبل الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨ ويجب أن يكون مسجلاً بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٢ كمقيم في إسرائيل بموجب قانون تسجيل السكان لعام ١٩٤٩، وأن يكون مقيماً في إسرائيل منذ قيامها حتى ١/ ٤/ ١٩٥٢ أو في المنطقة التي أصبحت تابعة لها بعد قيام الدولة، أو دخل إلى إسرائيل بطريق مشروع، وأن يكون مؤهلاً للإقامة الدائمة وأقام فعلاً مدة ثلاث سنوات سابقة على طلب التجنس في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، والأغرب من ذلك كله أنها تشترط عليه اتقان اللغة العبرية. واستناداً إلى هذه الأحكام رفضت السلطات الإسرائيلية الاعتراف برعوية عدد كبير من العرب الفلسطينيين، فإسرائيل تنظر إلى هؤلاء العرب باعتبارهم «غرباء».

ويعتبر عدم منح العربي المولود في إسرائيل صفة المواطن، وعدم مساواته حتى باليهودي الأجنبي والغريب عن أرض فلسطين، مخالفة صريحة لقرار الأمم المتحدة الرقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين. فإذا أخذنا جدلاً بهذا القرار نجد أن الفقرة الأولى من الفصل الثالث منه على «أن المواطنين الفلسطينيين المقيمين خارج مدينة القدس، والعرب اليهود الذين ليست لديهم الجنسية الفلسطينية المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية ابتداءً من تاريخ الاعتراف بالاستقلال». غير أن القانون الإسرائيلي يعطي اليهودي المقيم خارج إسرائيل حقوقاً لا يتمتع بها العربي المقيم في ظل الحكم العسكري داخل إسرائيل، وهو ما يجعلنا أمام فلسفة إسرائيلية مشابهة لفلسفة البانتوستان العنصرية في جنوب أفريقيا.

الملحق الرقم (٥)

«تيجان دمشق»

تمثل «تيجان دمشق» أحد وجوه النشاط الصهيوني في البحث عن صفحات ضائعة من العهد القديم في سورية، حيث ذكرت صحيفة واشنطن تايمز في ٢٠٠٧/١٢/٢٤ أن «معهد بن زيفي» طلب من السكان اليهود السابقين في مدينة حلب المساعدة في العثور على الصفحات التي فقدت خلال أعمال شغب مناوئة لليهود وقعت خلال تلك الفترة. وقال مدير المعهد زيفي زاماريت للصحيفة «إننا نناشد الأعضاء السابقين في الجالية اليهودية التي كانت يوماً كبيرة العدد في حلب والمنتشرة الآن في العالم البحث عن الصفحات المفقودة وإحضارها إلينا». ويطلق على النص الذي يرجع تاريخه إلى نحو ١٠٠ عام «مخطوطة حلب الأثرية». قال عالم الآثار «الإسرائيلي» غبريال باراكي، من جانبه، «إنها (أي المخطوطة) أكثر نسخ العهد القديم التي يمكن الاعتماد عليها»[١].

كما كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية النقاب في ٢٠١١/١٠/٤ عن عملية نفذتها إسرائيل لتهريب كتب توراة تاريخية تسمى «تيجان دمشق»[٢] من سورية.

و«تيجان دمشق» هي التسمية لـ ١١ سفر توراة، بعضها يعود إلى ألف عام، كتبها كهان من أرجاء العالم وصلوا في فترات مختلفة إلى العاصمة السورية. ويفاخر اليهود

---

(١) الخليج، ٢٠٠٧/١٢/٢٥.

(٢) عُرِضَت، «تيجان دمشق» التي تعود إلى القرن العاشر الميلادي، في المكتبة العامة في القدس لساعات قليلة فقط. و«تيجان دمشق» هذه المخطوطة كانت ملكاً لداوود صاصون، الذي أخذها إلى بريطانيا سنة ١٩١٤، واشترتها المكتبة الإسرائيلية من ورثته سنة ١٩٧٥. والأختام عليها تؤكد انتقالها عبر القرون من إيطاليا إلى إسبانيا قبل ١٤٩٢، ثم إلى القسطنطينية بسبب طرد اليهود من إسبانيا، ومن إسطنبول إلى دمشق مع سقوط السلطنة العثمانية، ومن دمشق إلى تورونتو في كندا، ومنها إلى القدس على يد العميلة الإسرائيلية ـ الكندية، جودي فليد كار، التي أمّنت هروب ٣٠٠٠ يهودي من سورية بين ١٩٧٠ و١٩٩٠. وعرفت كار من الهاربين بوجود الكتاب في دمشق، فعملت على إخراجه خلسة على يد عميل خبّأه في كيس داخل معطفه وهرّبه إلى كندا، ومن هناك أمّنت وصوله إلى إسرائيل. وبقيت في سورية ٨ مخطوطات مهمة جداً. وفي عام ١٩٩٣، قرّرت السلطات الإسرائيلية سرقة المخطوطات، فأوكلت المهمة إلى فريق من الموساد أوصلها إلى تل أبيب. ويقول شلومو بازو، وهو حاخام ولد في دمشق وهرب مع عائلته سنة ١٩٨٥، إن في حوزته مخطوطاً عمره ٣٠٠ سنة كان في سورية، وأوضح في حديث إلى وكالة «أسوشييتد برس»: «عندما سمحت السلطات السورية لليهود بالرحيل، عملوا على تقسيم المخطوطات الجلدية والملفوفة إلى قطع بحجم الورق، خُبئت في الحقائب. ولما وصلوا إلى إسرائيل عملت على خياطة هذه الجلود لإعادة التوراة إلى شكلها الأوّلي». ووصفت الصحف الإسرائيلية عملية الاستيلاء على المخطوطات بأنها عمل بطولي، مع العلم بأن القانون الدولي يعدّها سرقة، إذ إن اتفاقية اليونسكو عام ١٩٧٠ تمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتطالب بإعادة كل القطع المسروقة بعد ١٩٧٠ إلى دولها الأم، أي أن سورية (الموقعة على الاتفاقية) يمكنها أن تطالب باسترداد المخطوطات. انظر: الأخبار (بيروت)، ٢٠١١/١٠/٧.

على الدوام بهذه الأسفار التي حافظوا عليها رغم كل التغييرات والتقلبات والأحداث. وتعتبر «تيجان دمشق» أقدم أسفار التوراة في العالم بعد سفر «تاج أرام صوبا» الذي يعتبر مقارنة بـ«تيجان دمشق» ممزقاً ومهترئاً.

وكانت حكومة إسحاق رابين قررت عام ١٩٩٥ جلب الكتب إلى إسرائيل. وأدخلت في هذه العملية المؤسسة الأمنية، وكذلك منظمات حكومية ومهاجرين يهوداً من سورية.

ويقول إلياهو حسون، رئيس جمعية المهاجرين من دمشق والذي خدم في الماضي مديراً عاماً لوزارة المواصلات، إن «الحديث يدور عن إحدى أهم العمليات التي شاركنا فيها». كما أن متقاعدة كندية هي «بيلد كار» وكانت قدمت مساعدات ليهود سورية، امتدحت العملية التي شاركت فيها وقالت «من كل ما فعلت في حياتي أعتبر هذه العملية الأشد بريقاً»[٣].

وأشارت يديعوت أحرونوت إلى أن المشاركين في العملية تحدثوا عن أنها كانت باهظة التكلفة، وبحسب حسون، «كلفت الكثير من المال، الكثير جداً وبسبب حساسية الأمر عولج وتوبع على أعلى المستويات، وإنه لا ريب عندي في أن رابين كان مطلعاً على الأمر، لكنه للأسف لم يكحل عينيه برؤية المهمة تكتمل جراء اغتياله»[٤].

---

(٣) السفير، ٥/ ١٠/ ٢٠١١.

(٤) المصدر نفسه.

الملحق الرقم (٦)

حوار مع بيريز الطرابلسي رئيس الطائفة اليهودية بجربة ورئيس كنيس «الغريبة»(*)

حاورت «التونسية» بيريز الطرابلسي رئيس الطائفة اليهودية ورئيس معبد «الغريبة» أقدم المعابد في أفريقيا، ومن بين أقدمها في العالم، إذ تقول عدة روايات إنه يعود إلى ٢٥٠٠ سنة وفيه إحدى أقدم نسخ التوراة.

• كيف هي الحياة اليومية في «الغريبة»؟

□ ربما تستغرب إن قلت لك إن هناك من يزور «الغريبة» من المسلمين وهناك رجال يقرأون من الصباح إلى الليل و«الغريبة» هي التي تسدد لهم أجورهم.

• هل أفهم من كلامك أنه يوجد من بين أبناء الطائفة اليهودية فقراء؟

□ نعم هناك من يضطر إلى تناول الخبز شايح، ولعلمك يشتغل في «الغريبة» فضلاً عن اليهود أربعة من المسلمين بشكل مستمر وهم من أكثر الناس ثقة.

• هل «الغريبة» مفتوحة للجميع من جربة؟

□ طبعاً هي مفتوحة لكل الناس.

• هل تساهم الدولة في السهر على «الغريبة» ومعابد اليهود التونسيين عموماً؟

□ لا. نحن من يتولى ذلك.

• ما الجديد بخصوص موسم الحج السنوي؟

□ على الرغم من أن هذه الاحتفالات لم تنقطع يوماً في تاريخ «الغريبة» حتى سنة ٢٠٠٢ حين وقع تفجير يوم ١١ أبريل الذي أودى بحياة ٢١ ضحية أغلبهم من الألمان والتونسيين.

(*) التونسية (إلكترونية إخبارية جامعة)، <http//:www.attounissia.com>.

• كم عدد الزوّار هذه السنة؟

▫ عدة آلاف من فرنسا وإسرائيل وكنا نتوقع أن يزور «الغريبة» عدد كبير هذا العام بعد إلغاء الاحتفالات السنة المنقضية، ولكن ٤٠ زائراً يوم الخميس ٥ أبريل ولكنهم ألغوا قدومهم إلى تونس «بطلوا ماجاوش» بعد مظاهرة شارع الحبيب بورقيبة في ٢٥ والتي شهدت الدعوة إلى قتال اليهود، المشكل أن لا أحد يرد على دعوات بعض السلفيين إلى العنف بقتل اليهود أو محاربتهم.

• لكن رئيس المجلس التأسيسي استقبل رئيس الطائفة اليهودية وعبّر عن استنكاره لما حدث؟

▫ «هاذي بلادي» لكن تكرر مثل هذه الأحداث والدعوة إلى قتل اليهود كما حدث في شارع بورقيبة... بل حتى التونسيين المقيمين بالخارج أصبحوا يترددون في العودة خلال العطلة الصيفية «خايفين على صغارهم ممن يسمون أنفسهم سلفية ويريدون أن يحكموا البلاد والعباد على هواهم».

• ما هي استعداداتكم الإجرائية لموسم الحج يومي ٩ و١٠ ماي ؟

▫ تحدثت مع وزير الداخلية وقد وعد بأنّه سيوفر الأمن وهو ما ننتظر تجسيده على أرض الواقع «البلاد ماهيش مسيبة».

• ما تعليقك على حادثة الجزائري الفرنسي محمد مراح في فرنسا (أطلق النار على مدرسة يهودية فقتل أربعة يهود)؟

▫ هذه الحادثة أثرت في اليهود، كما في غيرهم لأنه لا أحد يقبل أن يطلق النار على مدرسة وعلى التلاميذ.

• ما هو موقفك من زيارات دعاة مثل وجدي غنيم؟

▫ «ليأتي هؤلاء ليعلّموا التونسيين كيف يكونون مسلمين، ومثل ما ذكرت يوتر العلاقة بين التونسيين مسلمين ويهوداً».

• ما تعليقك على إصدار النيابة العمومية بطاقة إيداع في السجن بحق شاب حاول الاعتداء على البيعة اليهودية بالعاصمة؟

□ «الاعتداء على الكنيسة الأورثودكسية بالعاصمة وعلى المقبرة المسيحية» هو تشويه لصورة تونس التي كانت «باهية وأولادها باهين»، ولكن على الحكومة أن تتحمّل مسؤولياتها لحماية أبنائها على اختلافهم ولحماية صورة تونس لأنه لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي إن كانت الصورة التي تصل إلى الخارج سيئة.

• ما موقفك من الداعين إلى تجريم التطبيع في الدستور الجديد؟

□ إنّ من يدعو إلى تجريم التطبيع يريد عرقلة عمل الحكومة «آش ما دخلنا إحنا في إسرائيل» كيف يكون موقف دعاة تجريم التطبيع لو حدث سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل؟ هل سيقومون بتغيير الدستور مرة أخرى؟

• هل تدعو كرئيس للطائفة اليهودية في جربة إلى تضمين الدستور حمايةً لحقوق الأقليات؟

□ لا أعتقد أنا في حاجة إلى دسترة حقوقنا ولكن من مسؤولية الدولة توفير الحماية لمختلف أبنائها.

• كم يبلغ عدد اليهود في تونس؟

□ في جربة ١٢٠٠ ولنا ٢٠٠ في جرجيس و٣٠٠ في العاصمة و٣٠٠ موزعون في سائر أنحاء البلاد.

• هل تطمح لرؤية أحد اليهود عضواً في مجلس النواب؟

□ كان لليهود ممثلون وزراء ومستشارون، نحن أقلية، نعيش في تونس منذ ٤٠٠٠ سنة ولسنا وافدين على هذه الأرض ومن حقنا أن نكون ممثلين في كل الهيئات واللجان.

• هل يأتي زوار من إسرائيل في شهر ماي؟

□ بصراحة لا أعرف كيف ستكون الأمور هذه المرة، أجدد النداء للحكومة لتقوم بواجبها حتى يشعر من يفكر في زيارة «الغريبة» بأنه في مأمن من كل «قلق» مثلما كان الأمر طوال السنوات الماضية.

الملحق الرقم (٧)(*)

التقديم الأول

يسر رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق إصدار كتاب الأستاذ مير بصري **أعلام اليهود في العراق الحديث** جمعه المؤلف من كتاب جليل له بعنوان **أعلام العراق في القرن العشرين** يضم نحو ألف شخصية عراقية من جميع الأديان والطوائف في العراق، وقد كان من حق هذا القسم أيضاً أن يصدر في العراق لكي يطلع الجيل الجديد فيه على الأيادي البيضاء التي أسداها إليه رجالات العراق من اليهود الذين أخلصوا له وتفانوا في خدمته ولا تزال آثار أعمالهم باقية في العراق.

ومما لا شك فيه أن المكانة التي يتمتع بها العراق اليوم بين الدول واقتصاده المتين الذي مكّنه من أن يخوض حرباً طويلة مع إيران التي تفوقه في عدد سكانه راجع إلى ما أسداه يهود العراق إلى الاقتصاد العراقي ولا سيّما السر ساسون حسقيل وزير المالية العراقي في مطلع عهد الملكية الحديث في العراق الذي طالب بريطانيا بدفع عائدات البترول العراقي بالباون الذهب لا بالأوراق النقدية. ولذلك فلن تستطيع النعرات الدينية والسياسية طمس فضل يهود العراق على وادي الرافدين، فهم جزء لا يتجزأ من إنجازات العراق الحديث وتاريخه السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي والأدبي. ولكننا في عصر تلعب فيه السياسة دوراً حاسماً في جميع المجالات. ولعلّ تصريح صدام حسين الأخير عن السلام مع إسرائيل والأموال المجمدة ليهود العراق يكون بادرة خير فيسير العراق في ركب السلام مع مصر الرائدة الجريئة، وتسقط الحواجز المصطنعة التي تقف حائلاً دون السلام مع إسرائيل وجاراتها الدول العربية.

إن نشر كتاب الأستاذ مير بصري في العراق أمر قد يطول بعد أن فر المؤلف منها في عهد البعث العراقي إلى إنكلترا، لذلك ألححت في حينه على الأستاذ مير بصري بجمع هذه التراجم من يهود العراق لنشرها في كتاب منفرد ليطلع عليها قراء العربية في إسرائيل والخارج. وكانت إدارة رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق قد قررت في حينه نشر هذا الكتاب بعد صدور مذكرات الأستاذ أنور شاؤل **قصة حياتي في وادي الرافدين** ليكون الكتاب الثاني في سلسلة مكتبة الدكتور داود سلمان ـ سالا.

(*) مير بصري، **أعلام اليهود في العراق الحديث** (لندن: دار الوراق للنشر، ٢٠٠٦).

غير أن سوء تفاهم وقع بين الرابطة والمؤلف حول بعض الأمور المتعلقة بالملاحظات والتراجم حالت دون نشره في حينه، وقد تمت تسوية الأمر أخيراً بفضل المؤلف والصديقين الحميمين السيد موريس خلاصجي والأستاذ نسيم قزاز الذي تكرم بوضع بعض الملاحظات المهمة للكتاب تتمة للفائدة وافق عليها المؤلف نفسه، فشكراً لهم جميعاً على تعاونهم بما فيه الخير والفائدة لتاريخ العراق الحديث.

تعود أهمية هذا الكتاب إلى أنه الأول من نوعه في اللغة العربية وإلى أن الأُستاذ مير بصري تعرّف على معظم هذه الشخصيات بصورة شخصية مباشرة وزامل معظمها ووقف على أسرار حياتها وإنجازاتها وأخلاقها، وكتب من وجهة نظره الخاصة ومن خلال تجاربه الشخصية ومعرفته الوثيقة بمعظمها، كما ذكر آراء السياسيين العراقيين والأدباء والشعراء حولها. ولذلك فإن هذه التراجم التي لا تتحدث عن هوى هي وثيقة مهمة لتاريخ العراق ويهوده، وهي فريدة من نوعها لأنها حاولت أن تكون موضوعية ودقيقة وصارمة في انتخاب وغربلة الحقائق الموثوق بها من جانب المؤلف دون محاباة أو زلفى أو تحامل شخصي. كما أبدى آراءه الشخصية من جهة وآراء أصدقائه من كبار رجال العراق من جهة أُخرى ليعطيها حجمها الطبيعي دون تضخيم أو تشويه أو تحريف، رائدة ضمير حي منصف وذاكرة متوقدة وبصيرة نافذة وشعور بالمسؤولية وتفان في خدمة مجتمعه ووعي بالتاريخ ومتطلباته لا نجده إلا عند الباحث المدقق والأديب المتمرس والمؤرخ الموهوب والمثقف الواعي، وعندما راجعت المؤلف في بعض التراجم، ولماذا لم يسهب فيها، ولماذا اسقط البعض أجابني بالحجج الدامغة مما زاد في إعجابي بصراحته وصدقه من ناحية وبنزاهته ودقة الميزان الذي انتهجه من ناحية أخرى، ولا غرو فالأستاذ مير بصري خَبِرَ جميع مجالات النشاط العلمي والسياسي والاجتماعي والأدبي والصحفي والاقتصادي والمالي والتجاري، كما أن أخلاقه الدمثة وبيته المفتوح وفهمه العميق للنفس الإنسانية؛ كل هذه رشحته لمثل هذه المهمة التاريخية الجليلة ألا وهي جمع التراجم لرجالات العراق الحديث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب يكشف لنا حقائق لم تكن معروفة عن يهود العراق مثل تسلم السر فيليب ساسون وزارة الأشغال العامة في انكلترا وادورد شلدون (شماش) منصب وزير في حكومة العمال في انكلترا عام ١٩٧٤، وإنشاء المحسن مناحيم صالح دانيال لدار الميتم الإسلامي في بغداد عام ١٩٢٨، وأن السر ساسون حسقيل شارك في مؤتمر القاهرة (١٩٢١) برئاسة ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطانية آنذاك، حيث

تقرر إنشاء المملكة العراقية وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين الهاشمي ملكاً عليها، وأن ساسون حسقيل حين كان وزير المالية في وزارة ياسين الهاشمي سنة ١٩٢٥ أصر في مفاوضات النفط مع الشركة البريطانية على أن تدفع الشركة العوائد على أساس الذهب، وأن العراق أفاد فائدة كبرى من ذلك بعد خروج بريطانيا على قاعدة الذهب، وأن موقف الوزير ساسون حسقيل المتصلب هذا في مفاوضات النفط جلب عليه غضب بريطانيا فلم يستوزر بعد ذلك (وإني لأعجب كيف أنه مع كل ما قام به الوزير ساسون حسقيل من الأعمال الجليلة في سبيل العراق، فإن الشعب العراقي جعل اسم حسقيل عنواناً لليهودي الجبان وإهانة لمن يطلق عليه).

وأما عزرا مناحيم دانيال فقد عارض رغبة الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق في تعديل الدستور العراقي وتوسيع الصلاحيات الملكية عام ١٩٤٣. وأن سليم ساسون صالح دانيال كان أول طيار مدني عراقي، وأن سليمان عنبر الصحفي اليهودي الذي أنشأ جريدة تفكر باللغتين العربية والتركية ١٩١٢ اشترك مع توفيق السويدي في المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس عام ١٩١٣ برئاسة الزعيم السوري عبد الحميد الزهراوي (١٨٥٥ ـ ١٩١٦) وغير ذلك من المعلومات المهمة التي تشير إلى مساهمة يهود العراق الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بناء العراق الحديث.

وبعد فالأستاذ مير بصري كما عرفته من خلال صداقتي له والمقابلات التي أجريتها معه ونشرتها في حينه في صحف إسرائيل مثل جريدة الأنباء اليومية التي تصدر في أورشليم ـ القدس (الجمعة ٢٨/ ١١/ ١٩٧٥) ومجلة الشرق التي تصدر في حيفا (آذار ـ أيار ١٩٧٩، السنة ٦ الأعداد ١٠ ـ ١٣، ص ٢٩ ـ ٣٣)، هو أديب قصصي وشاعر وباحث اقتصادي وعالم متشعب المواهب والنشاطات الثقافية والاجتماعية والعلمية إلى جانب نشاطه في مضمار الوظائف الحكومية وفي مجلس الطائفة اليهودية. ينتمي إلى أسرة يهودية عراقية عريقة هي عائلة عوبديا نسبة إلى عزرا يهوشوع عوبديا (١٧٨٨ ـ ١٨٦٥) التاجر الذي كان أخوه الحاخام الياهو يهوشوع عوبديا (١٧٩٠ ـ ١٨٩٥) من الأحبار المرموقين الميالين إلى التساهل ومجاراة العصر. وكان رئيس المحكمة الشرعية في بغداد حين زارها الرحالة بنيامين الثاني الذي ذكره في رحلته (١٨٤٨). وكانت ترده الأسئلة الدينية من استانبول والقدس وبلاد الهند. وأمه من عائلة دنكور المعروفة برجال الدين والتجارة. أسس والدها الحاخام عزرا روبين دنكور مطبعة باللغتين العبرية

والعربية في بغداد عام ١٩٠٢ نشرت الكثير من الكتب الدينية والدنيوية وذلك لكي لا يتكسب عن طريق الدين لأنه كان حاخاماً للطائفة الإسرائيلية في رانغون عاصمة برما سنة ١٨٩٣، ثم أصبح حاخاماً أكبر في بغداد من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٢٧.

ولد مير بصري في بغداد في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١١، ودرس في مدرسة التعاون، ثم في مدرسة الأليانس وتخرج فيها في صيف ١٩٢٨، ودرس اللغة العبرية دراسة متقنة على يد الأستاذ إسحاق بونفيس وتعمق في دراسته الخاصة في الاقتصاد والآداب العالمية، ولازم الأب انستاس الكرملي والدكتور مصطفى جواد فأخذ عنهما اللغة العربية، كما درس تاريخ العراق على يد عباس العزاوي والعروض العربي على يد الشاعر محمود الملاح.

وقد بدأ بنظم الشعر باللغتين العبرية والفرنسية ثم تركهما إلى اللغة العربية والسبب في ذلك راجع إلى دراسته اللغة العبرية في مدرسة الاليانس دراسة متقنة على الأصول الحديثة، وطالع وحفظ قصائد الشعراء اليهود أمثال بيالك وتشرنيخوفسكي وشنيئور وغيرهم وأخذ ينسج على منوالهم، وكان معجباً بصورة خاصة بالشاعر تشرنيخوفسكي لسعة أُفقه إذ كان من أوائل من ترجم الملاحم العالمية إلى العبرية مثل الإلياذة اليونانية وكاليفالا الفنلندية، ثم اهتم بالشعراء الفرنسيين والإنكليز ولا سيّما لامارتين وألفرد ديفيني وفكتور هوجو وموسيه وبودلير وبايرون وشيلي وغيرهم من أساطين التيار الرومانتي وعالج النظم بالفرنسية، ولكنه لم يواصل النظم فيها إذ تركه أخيراً إلى العربية بعد أن قرأ أبا فراس الحمداني وأبا نواس ومحمود سامي البارودي وإسماعيل صبري وولي الدين يكن، كما قرأ للأدباء أحمد حسن الزيات ومصطفى لطفي المنفلوطي وطه حسين. وتأثر بالشعراء المهاجرين كإيليا أبي ماضي وميخائيل نعيمة وجبران خليل جبران.

وظِّفَ لأول مرة ملاحظاً لوزارة الخارجية العراقية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٨ في بدء تشكيلاتها، ولم يلبث أن قام بأعمال سكرتير الوزارة ومدير التشريفات بالوكالة. وبعد توسع أعمال الوزارة وتشكيلاتها نقل إلى مديرية البريد والبرق العامة سنة ١٩٣٣، والتحق بغرفة تجارة بغداد سنة ١٩٣٥ معاوناً لسكرتيرها فمديراً لها ١٩٤٣. وعيِّن في الوقت نفسه وكيل مراقب البورصة التجارية ١٩٣٦، وأوفد إلى باريس معاوناً لمفوض العراق العام في معرضها الدولي ١٩٣٧. ولما نشبت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ عيِّن سكرتيراً وعضواً للجان مختلفة تتعلق بتنظيم التجارة وشؤون التموين.

وأُوفد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤ عضواً بالوفد العراقي إلى مؤتمر التجارة العالمي المنعقدة في بلدة راي من أعمال نيويورك. ولما انتهى المؤتمر في الولايات المتحدة نحو ستة أشهر تجول خلالها في أنحاء البلاد وألقى أحاديث ومحاضرات عن الاقتصاد العراقي في الإذاعة وفي جمعية نيويورك للتجارة والصناعة وغيرها من الهيئات.

وترك خدمة غرفة تجارة بغداد في آخر سنة ١٩٤٥ ليتولى إدارة شركة تجارة الشرق، وانتخب عضواً في مجلس اللواء العام ومجلس إدارة لواء بغداد. ثم عين مديراً للتجارة والدعاية ومعاوناً للمدير العام في جمعية التمور التابعة لوزارة الاقتصاد (١٩٤٧ ـ ١٩٥٢)، وانصرف بعد سنة ١٩٥٣ إلى الأعمال الحرة.

نشر أول انتاج أدبي له سنة ١٩٢٨ في جريدة النهضة العراقية، وهو شعر منثور سار فيه على طريقة جبران وأمين الريحاني وعنوانه «الحرية». ومنذ ذلك الحين واصل نشر إنتاجه الأدبي في مختلف الجرائد والمجلات العراقية واللبنانية والمصرية والسورية كما نشر المقالات الاقتصادية والأدبية والاجتماعية والقصائد الشعرية.

عمل في أوقات مختلفة محرراً اقتصادياً لجريدة الإخاء الوطني والبلاد لصاحبها رفائيل بطي، وجريدة الشعب لصاحبها يحيى القاسم. وكتب أبحاثاً اقتصادية عن العراق في المجلات والأدلة الفرنسية والإنكليزية وعندما أصدر خاله اليهاهو عزرا دنكور جريدة الدليل الأسبوعية في بغداد سنة ١٩٢٩، تولى مير بصري تحريرها، غير أنه لم يصدر منها سوى خمسة أعداد، ثم اشترك في تحرير الدليل العراقي الرسمي الذي أصدره إلياهو دنكور سنة ١٩٣٦، فكان مساعداً لرئيس تحرير القسم العربي ومحرراً للقسم الإنكليزي. وأصدر عدة تقارير سنوية لغرفة تجارة بغداد باللغتين العربية والإنكليزية، وتولى رئاسة تحرير مجلتها الشهرية ثماني سنوات (١٩٣٨ ـ ١٩٤٥)، وألقى في الإذاعة العراقية وإذاعة الشرق الأدنى والهند ولندن وغيرها، وبعد ذلك في التلفزيون العراقي أحاديث مختلفة في الاقتصاد والاجتماع والأدب.

انتخب عضواً في نادي القلم العراقي ١٩٤٢، وزميلاً في الجمعية الآسيوية الملكية في لندن ١٩٥٠، وحضر مؤتمر المستشرقين الدولي في كمبريدج ١٩٥٤، وميونيخ ١٩٥٧.

نظم القصائد العديدة والملاحم الطويلة شعراً منها نهاية الأبطال التي نشرت في مجلة الكاتب المصرية سنة ١٩٤٦، وفتاة من بغداد التي ظهرت مقاطع منها في مجلة الأديب البيروتية سنة ١٩٥٧، ومطولة مواكب العصور التي نشرت مقاطع منها في المجلات اللبنانية وصحف بغداد سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧. ونشر شعره في المجلات والجرائد العربية وترجم بعضه إلى الفرنسية والإنكليزية. انتخب عضواً في المجلس الجسماني الإسرائيلي في بغداد سنة ١٩٤٥، وكان نائباً لرئيسه (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) ثم رئيساً للجنة المدارس منذ ١٩٥٨، ورئيساً للجنة الإدارية لليهود العراقيين سنة ١٩٦٧.

وقد سجن مدة شهرين في مطلع عام ١٩٦٩ بلا أمر قضائي ولا محاكمة (انظر عن هذه الحادثة مذكرات الأستاذ أنور شاؤل قصة حياتي في وادي الرافدين، أورشليم ـ القدس، رابطة الجامعيين النازحين من العراق، ١٩٨٠، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٢)، ثم أطلق سراحه ودعي إلى حضور مؤتمر الأدباء العرب المنعقد في بغداد آنذاك مع الشاعر أنور شاؤل، فقال في ذلك:

ايه يوماً قضيته في السجون   في أسار من الونى والشجون
رسمته رؤى النوى والمنون   شاحباً مقفراً كليل الجنون
فهو دهر من الصراع الدفين

أي جرم جنيته في حياتي   لأجازى جزاء باغ وعات؟
أوقوفي مناضلاً وثباتي   لعراقي ودجلتي وفراتي
يوم دهري يصول غير مؤات؟

وقد خدم الطائفة اليهودية في العراق خدمات جليلة وخاصة في الأيام العصيبة التي تلت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، فقد راجع السلطات العراقية خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ وبذل الجهود الكبيرة لإنقاذ المعتقلين والمسجونين والأفراد الذين تعرضوا للقتل والخطف من يهود العراق، والمطالبة بإعادة الحقوق المدنية المسلوبة ليهود العراق ومنحهم حق العمل والسفر بجوازات سفر رسمية، ودافع عنهم في الصحف والمجلات العراقية والأجنبية.

انتخب رئيساً للطائفة الموسوية في العراق بالنيابة منذ وفاة الحاخام ساسون خضوري سنة ١٩٧١، ولكنه فضل في عام ١٩٧٤، مغادرة العراق إلى أوروبا، واستقر أخيراً في لندن مع عائلته.

مؤلفاته:

١ ـ مباحث في الاقتصاد العراقي، ٦٠ مقالة مختارة في الاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة والمال والنقد والعمران، مصدر بمقدمة ليوسف غنيمة أُلحقت به فهارس مفصلة ومعجم باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٤٨م، ٣٣٥ ص.

٢ ـ رجال وظلال، قصص وصور قلمية، بغداد، ١٩٥٥.

٣ ـ دور الأديب العربي في بناء المجتمع العربي العصري، بغداد، ١٩٦٩.

٤ ـ أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد، وزارة الإعلام مديرية الثقافة العامة، ١٩٧١. ٢٢٨ ص (سلسلة الكتب الحديثة ٣٨).

٥ ـ تجارة العراق في مائة عام (بحث نشر في الدليل العراقي لسنة ١٩٦٠).

٦ ـ علم الفلك عند الافرنج (بحث نشر في آخر كتاب تاريخ علم الفلك لعباس العزاوي).

٧ ـ الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ (بالعربية مع محمود فهمي درويش، بالإنكليزية مع صالح بصري).

٨ ـ رجال وضلال (قصص).

٩ ـ نفوس ظامئة (قصص) ملحق به بشر وآلهة (مسرحيات).

١٠ ـ شخوص بغدادية (صور وملامح).

١١ ـ رحلة نايهولت إلى العراق سنة ١٨٦٦ (ترجمة).

١٢ ـ أغاني الحب والخلود (شعر).

١٣ ـ رحلة العمر (مذكرات).

١٤ ـ أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث.

١٥ ـ تاريخ يهود العراق في القرن العشرين (نشر ملحقاً بكتاب نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق من تأليف المرحوم يوسف رزق الله غنيمة).

١٦ ـ أعلام السياسة في العراق الحديث (جزآن).

١٧ ـ أعلام الكرد.

١٨ ـ أعلام الأدب في العراق الحديث ٣ أجزاء.

١٩ ـ أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث.

٢٠ ـ أعلام الوطنية والقومية العربية.

٢١ ـ (وله مؤلفات أخرى منظومة ومنشورة حاضرة للطبع).

٢٢ ـ أعلام الفن في العراق الحديث.

٢٣ ـ عشرات المقالات من الصحف والمجلات العراقية بين عامي ١٩٢٨ و١٩٦٨.

٢٤ ـ (وله مؤلفات أخرى منظومة ومسودة حاضرة للطبع).

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، محمد حمدي. سيرة حياة فلافيوس يوسيفوس. القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، ٢٠٠٧.

ابن إدريس، عبد الله. مجتمع المدينة. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨١.

ابن أنس، مالك. المدونة الكبرى. القاهرة: مطبعة السعادة؛ بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.

ابن إياس، محمد بن أحمد. بدائع الزهور في وقائع الدهور. تحقيق محمد مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. قدّم له محمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢. ٨ ج.

ابن حنبل، أحمد. المسند. القاهرة: مؤسسة قرطبة، [د. ت.].

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧١. ٢ ج.

ابن دقماق، إبراهيم بن محمد. الانتصار لواسطة عقد الأمصار. بيروت: دار الآفاق، [د. ت.].

ابن عابدين، محمد أمين. حاشية العلامة الفقيه الفهامة خاتمة المحققين الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. وبهامشها الشرح المذكور مع بعض تقريرات لبعض الأفاضل. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨. ٥ ج.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد. تاريخ ابن قاضي شهبة. تحرير عدنان درويش. دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٩٤.

ابن مسعود، محمد. كأنك معي في طرابلس وتونس. طرابلس الغرب: المؤلف، ١٩٥٣.

ابن هشام، عبد الملك. السيرة النبوية. تحقيق طه سعد. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١. ٤ ج.

ابن يعقوب، أبراهام. موجز تاريخ يهود بغداد من بدايتهم وحتى اليوم [بالعبرية]. القدس: ١٩٧١.

أبو بكر الجزائري. منهاج المسلم. بغداد: مطبعة الانتصار، ١٩٩٠.

أبو جبل، كاميليا. يهود اليمن: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية. دمشق: دار النمير للطباعة، ١٩٩٩.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. تحقيق محمد عبد الحميد. بيروت: دار الفكر، [د. ت.]. ٤ ج.

أبو زهرة، محمد. المرجع في السيرة النبوية: خاتم النبيين. بيروت: دار التراث، [د. ت.]. ٣ ج.

أبو زهري، سامي. يهود المدينة في العهد النبوي. دمشق: دار التربية، ٢٠١٠.

أبو عبيه، طه. الحضارة الإسلامية: دراسة من تاريخ العلوم الإسلامية. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.

أتينجر، صموئيل. اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠. ترجمة جمال أحمد الرفاعي؛ مراجعة رضا عبد الله الشامي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. (عالم المعرفة؛ ١٩٧)

الأثرم، رجب عبد الحميد. محاضرات في تاريخ ليبيا القديم. طرطوس: دار أماني، [د. ت.].

أديب، أودي [وآخرون]. اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

الأشقر، رياض. الأداة العسكرية الإسرائيلية والحروب الإسرائيلية العربية المقبلة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

أهاروني، يوحنان. إرتس يسرائيل بتقوفت همقرا [بالعبرية] (أرض إسرائيل في عصر المقرا). القدس: ١٩٦٢.

برامون، دولورس. المسلمون واليهود في مملكة فالنسيا. ترجمة رانيا أحمد. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

بصري، مير. أعلام اليهود في العراق الحديث. لندن: دار الوراق للنشر، ٢٠٠٦.

بعيّو، مصطفى. المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا. طرابلس الغرب؛ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تحقيق مصطفى السقا. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣. ٤ ج.

البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى. فتوح البلدان.

بلجريف، تشارلز. مذكرات بلجريف. ترجمة مهدي عبد الله. بيروت: دار البلاغة، ٢٠٠٢.

التطيلي، بنيامين. رحلة بنيامين التطيلي اليهودي. ترجمة وتحقيق عزرا حداد وعبد الرحمن عبد الله الشيخ. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢.

التكريتي، هاشم صالح. المسألة الشرقية: المرحلة الأولى، ١٧٧٤ ـ ١٨٥٦. بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٠.

تيرنر، هوارد. العلوم عند المسلمين. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٤.

ثامر، الحبيب. هذه تونس. تقديم الرشيد إدريس؛ تحقيق حمادي الساحلي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨.

جابر، أحمد مصطفى. اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٩٢)

جبور، سمير. انتخابات الكنيست الحادية عشرة: الأبعاد السياسية والاجتماعية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.

جلون، عبد المجيد. هذه مراكش. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٩.

الجمال، محمد عبد المنعم. موسوعة المصطلحات والمفاهيم.

جمال، محمد عبد الهادي. الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣.

جميل، حسين. الحياة النيابية في العراق، ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣.

جنتر، جون. في داخل أفريقيا. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٥٧.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢. ٦ ج.

الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

حقائق عن إسرائيل. القدس: مركز الإعلام الإسرائيلي، ١٩٩٧.

حمدان، جمال. اليهود أنثروبولوجياً. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧.

درويش، هدى. العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية. دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢.

الدسوقي، محمد كمال. الدولة العثمانية والمسألة الشرقية. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦.

دكمجيان، ريتشارد هرير. الأصولية في العالم العربي. ترجمة عبد الوارث سعيد. المنصورة: [د. ن.]، ١٩٨٥.

دوفنوف، شمعون. هيميم لعام يسرائيل [بالعبرية]. (تاريخ الشعب الإسرائيلي).

الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي؛ ترجمة صالح السعداوي. إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩.

ديوان التدوين القانوني. القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٣.

راشد، سيد فرج. السامريون واليهود. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧.

ـــــــ ومصطفى كمال عبد العليم. اليهود في العالم القديم. بيروت: دار القلم؛ دمشق: الدار الشامية، ١٩٩٥.

رمضان، هويدا. اليهود في مصر الإسلامية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

ـــــــ. اليهود في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

ريدفورد، دونالد. مصر وكنعان وإسرائيل في العصور القديمة. ترجمة بيومي قنديل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

رففورط، أورئيل. تولدت يسرائيل بتقوفت هبيت هسيني [بالعبرية]. (تاريخ إسرائيل في فترة البيت الثاني).

الزعفراني، حاييم. ألف سنة من حياة اليهود في المغرب. ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم. الدار البيضاء: دار قرطبة، ١٩٨٧.

زناتي، أنور محمود. تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

ـــــــ. معجم المصطلحات التاريخية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧.

الزين، حسن. أهل الكتاب في المجتمع الإسلامي. بيروت: دار الفكر الحديث، ١٩٨٢.

زيادة، نقولا. تونس في عهد الحماية، ١٨٨١ ـ ١٩٣٤. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٣. (ذخائر العرب؛ ٢٢)

سارة، خليل. تاريخ الوطن العربي في العصور الكلاسيكية. دمشق: جامعة دمشق، ٢٠٠٩.

سركو، ماري دكران. دمشق: فترة السلطان عبد الحميد الثاني، ١٢٩٣هـ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٨٧٦م ـ ١٩٠٨م. دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٨.

سعد، الياس. الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٦٩.

السعدي، غازي. الأحزاب السياسية والحكم في إسرائيل. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٨.

السعدي، محمد. شعر اليهود. القالهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

سلوت، ب. ج. عرب الخليج: في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية، ١٦٠٢ ـ ١٧٨٤. ترجمة عايدة خوري ومحمد مرسي عبد الله. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٣.

السمهودي، أبو الحسن علي بن عبد الله الحسني. وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى. حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة الآداب، ١٣٢٦ ـ ١٣٧٤هـ/[١٩٠٨ ـ ١٩٥٥م]. ٤ ج.

السواح، فراس. آرام دمشق وإسرائيل في التاريخ والتاريخ التوراتي. دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٢.

السوداني، صادق حسن. النشاط الصهيوني في العراق، ١٩١٤ ـ ١٩٥٢. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠.

سوسة، أحمد. الصهيونية.. مديات الافتراءات: تحليل ونقد وحوار. القاهرة: جروس بريس، ٢٠٠٣.

ـــــــ. العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية. دمشق: العربي للطباعة والنشر، [د. ت.].

ـــــــ. ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨.

سيد أحمد، نبيل عبد الحميد. اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

سيف، مالك. للتاريخ لسان: ذكريات وقضايا خاصة بالحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى اليوم. بغداد: الدار الوطنية، ١٩٨٣.

شامي، عباس علي. يهود اليمن قبل الصهينة وبعدها. ط ٢. صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٨.

شروتر، دانييل. يَهُودِيُّ السلطان المغرب وعالم اليهود السَّفَرَد. تعريب خالد بن الصغير. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١.

الشريف، أحمد. مكة والمدينة. القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٥.

شطريت، سامي شالوم. النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل، ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٣. ترجمة سعيد عياش؛ تقديم أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٥.

شلبي، عبد الجليل. اليهود واليهودية. القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٩٧.

شوفاني، إلياس. **إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس.** دمشق: دار جفرا للدراسات، ٢٠١١. ٣ ج.

شيلشر، ليندا. **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.** ترجمة عمر ودنيا الملاح. دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٨.

صالح، محسن. **القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١.** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٢.

صايغ، هلدا شعبان. **التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١. (دراسات فلسطينية؛ ١٩٨٥)

صباغ، ليلى. **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني.** بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩.

الصفدي، خليل بن أيبك. **أعيان العصر وأعوان النصر.** تحقيق محمد أبو زيد [وآخرون]. بيروت؛ دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك.** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨. (ذخائر العرب؛ ٣٠) ١٠ ج.

طربين، أحمد. **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، ١٨٩٧ ـ ١٩٢٢.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠.

طعيمة، صابر. **التاريخ اليهودي العام.** ط ٢. بيروت: دار الجليل، ١٩٧٥.

الطوائف اليهودية في الأقطار العربية. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، [د. ت.].

العابد، صالح محمد. **مقدمة في تاريخ العراق عبر العصور.** بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٦.

عباس، محمود. **الصهيونية بداية ونهاية.** رام الله: المؤلف، ١٩٧٧.

عبد العالي، عبد القادر. **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٩)

عبد العزيز، مصطفى. **إسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية وقانونية.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٦٩. (دراسات فلسطينية؛ ٩٥)

عبد المجيد، محمد بحر. **اليهود في الأندلس.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ودار الكاتب العربي، ١٩٩٧.

عبد المجيد، وحيد محمد. **اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧.

عبده، علي إبراهيم وخيرية قاسمية. **يهود البلاد العربية.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧١.

عبيد، إسحق. محاكم التفتيش: نشأتها ونشاطها. القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

عطا، زبيدة. يهود مصر. القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ٢٠١٠.

ـــــــــ اليهود وتجارتهم في مصر الإسلامية. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧.

العقاد، صلاح. محاضرات في تطور السياسة الفرنسية في الجزائر. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٠.

علي، جواد. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين؛ بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٠. ١٠ ج.

علي، عبد اللطيف أحمد. مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

علي، فؤاد حسنين. فلسطين العربية. القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

العمري، أحمد بن يحيى. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. آيا صوفيا ـ إسطنبول: مكتبة السليمانية، نشرة فؤاد سزكين التصويرية، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت، ألمانيا الاتحادية، [د. ت.].

عوبديا، إبراهيم يعقوب. خفقات قلب. بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٤٥.

ـــــــــ زهرة في خريف. بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٥٠.

ـــــــــ في سكون الليل. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٤٧.

ـــــــــ وابل وطل. بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٤٦.

غنيم، محمود. أخبار أوس ونسب اليهود بيثرب وأخبارهم. بيروت: مؤسسة جمّال للطباعة والنشر، [د. ت.].

غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. ط ٢. لندن: دار الوراق للنشر، ١٩٩٧.

فارج، فيليب ويوسف كرباج. المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.

فالين، جورج أوغست، سمير سليم شلبي ويوسف إبراهيم يزبك. صور من شمال جزيرة العرب في منتصف القرن التاسع عشر. ترجمة سمير سليم شلبي. بيروت: منشورات أوراق لبنانية، ١٩٧١.

فنكلشتاين، إسرائيل ونيل إشرسيلبرمان. التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها: رؤية جديدة لإسرائيل القديمة وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشافات علم الآثار. ترجمة سعاد رستم. دمشق: الأوائل للنشر، ٢٠٠٥.

فيشل، وولتر ج. يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية للدول الإسلامية العباسية والفاطمية والإلخانية. ترجمة وتقديم سهيل زكار. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨.

فينزنزو. تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ومعه تاريخ الشعوب والأقطار على سواحل الخليج العربي. ترجمة محمد فاضل. القاهرة: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨.

قابلو، جباغ. تاريخ مصر القديم. تعز: اليرموك للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

قاسم، قاسم. اليهود في مصر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.].

قاسمية، خيرية. يهود الدونمة. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٩.

قطب، محمد علي. يهود الدونمة. بيروت: دار القلم، ١٩٨٧.

القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. تحقيق محمد حسين شمس الدين. ٢ ج. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧.

قورة، نزيه. المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية. دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

كارنييف، ليون. اليهودية والصهيونية في نظر شعوب العالم. ترجمة محمد علي حوات. القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠١.

كحيلة، عبادة. تاريخ النصارى في الأندلس. القاهرة: المؤلف، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

كنز الرغائب في منتخبات الجوائب. جمع فارس الشدياق. الأستانة: مطبعة الجوائب، ١٢٨٨ - ١٢٨٩هـ/[١٩٧١ - ١٨٨٨م]. ٧ ج.

كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

كوفمان، حزقيال. تولدوت هائمونا هيسرائيليت ميمي قدم بمدسوف بيت هشيني [بالعبرية]. (تاريخ العقيدة اليهودية في العصور القديمة وحتى نهاية البيت الثاني). القدس: ١٩٦٨.

كوهين، حاييم. النشاط الصهيوني في العراق. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٣.

كيوان، مأمون. اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتش. تاريخ الأقطار العربية الحديث. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.

لومير، أندريه. تاريخ الشعب العبري. ترجمة أنطوان الهاشم. الرياض: عويدات للنشر، ١٩٩٩.

مئير، يوسف. خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق. ترجمة حلمي عبد الكريم الزعبي. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

مجموعة من الكتاب اليهود. إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية. ترجمة فؤاد جديد. بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١.

مرعي، عيد. موجز تاريخ مصر القديم وحضارتها. الرياض: مكتبة الخبتي الثقافية، ٢٠٠٥.

مزار، بنيامين. كنعان ويسرائيل: محقريم هيسطوريين [بالعبرية]. (كنعان وإسرائيل: بحوث تاريخية). القدس: ١٩٧٤.

المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٨ مج.

———— وسوسن حسين. موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦.

معروف، خلدون ناجي. الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٢. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥. ٢ ج.

المقريزي، أحمد بن علي. إغاثة الأمة بكشف الغمة. قدّم له ياسر سيد صالحين. القاهرة: مكتبة الآداب، [د. ت.].

———— كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك. صحّحه ووضع حواشيه أحمد زيادة. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨. ٢ ج.

مكاريوس، شاهين. تاريخ الإسرائيليين: اليهود قديماً وحديثاً مع تراجم مشاهيرهم شرقاً وغرباً. القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٨٤.

مؤنس، حسين. فجر الأندلس. القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٥٩.

موسكاتي، سبتينو. الحضارات السامية القديمة. ترجمة يعقوب بكر. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧.

موسل، م. شمال بلاد العرب: مجموعة دراسات تحليلية للنصوص المتعلقة بالخريطة التاريخية للجزء الشمالي في شبه جزيرة العرب. ترجمة عبد المحسن الحسيني. [د. م.: د. ن.]، ١٩٥٢.

ميعاري، محمود. التركيب السكاني لإسرائيل: دليل إسرائيل العام. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

الناصري، محمد المكي. الأجناس الاسلامية في المملكة المغربية. تطوان: [د. ن.]، ١٩٣٥.

النتشة، رفيق شاكر. السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين. ط ٥. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

نصار، سهام صابات. اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية. بيروت: دار العربي للطباعة والنشر، ١٩٨١.

نصر، موسى عيسى. صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

النعيمي، أحمد. اليهود والدولة العثمانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.

نورس، علاء موسى كاظم. حكم المماليك في العراق، ١٧٥٠ ـ ١٨٣٠. بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٥.

الهلالي، عبد الرزاق. تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ١٩١٤ ـ ١٩٢١. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٥.

هندي، أمجد. دور العرب في تقدم علوم الطب. الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٧.

الهور، منير وطارق الموسى. مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٣.

الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر. المغازي.

الوقاد، محاسن. اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجينيزا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

الوكيل، محمد. يثرب قبل الإسلام. جدّة: دار المجتمع، ١٩٨٤.

ولستد، جيمس. تاريخ عمان: رحلة إلى شبه الجزيرة العربية. ترجمة عبد الغني إبراهيم. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.

ولفنسون، إسرائيل. تاريخ اليهود. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٧.

ــــــــ. تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩١٤؛ القاهرة: مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. تاريخ اليعقوبي. قم: منشورات الشريف الرضي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م. وتحقيق محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

اليوسفي، موسى بن محمد. نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر. تحقيق أحمد حطيط. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦.

دوريات

الآداب: الأعداد ٧ ـ ٩، ٢٠٠٨.

ابن صراي، حمد محمد. «اليهود والخليج العربي: رؤية تاريخية نقدية.» حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت): الحولية ٢١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

ابن فرات، يشعياهو. «التفاوت الاجتماعي - الطائفي والفقر في إسرائيل.» مجلة الدراسات الفلسطينية: ملحق العدد ١٦، آب/ أغسطس ١٩٧٣.

أبو شقرا، إياد. «حلقات اليهود في العالم العربي.» الشرق الأوسط: ٦/ ١/ ١٩٩٥.

أبو شمالة، فايز. «لا إسرائيل بعد عشر سنوات.» الشعب: ٣/ ١/ ٢٠١٣.

أبو طبول، إيلون. «يتجاهلوننا.» هآرتس: ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٢.

الأخبار (بيروت): ٢٢/ ٤/ ٢٠١٠، و٧/ ١٠/ ٢٠١١.

الأرض: العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٩٢، والعدد ٧، ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٥.

أديب، أودي. «اليهود الشرقيون بين الإسرائيلية والوطنية الفلسطينية: نقد التوجه المتعدد الثقافات.» قضايا إسرائيلية (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ـ رام الله): العددان ١٧ ـ ١٨، شتاء ـ ربيع ٢٠٠٥.

إرمان، دوني. «استراتيجيات الحركة الصهيونية في سورية ولبنان في الثلاثينيات.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ٢٠، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩.

إسرائيل اليوم: ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠.

اغبارية، سعود أحمد. «الانتخابات الإسرائيلية العامة آذار ٢٠٠٦، التطورات والنتائج والأبعاد: الانتخابات العامة والتقسيم المناطقي.» قضايا إسرائيلية: السنة ٦، العدد ٢٢، ٢٠٠٦.

ألفي، أكرم. «حزب شاس.. الدين والطائفية والسياسة في إسرائيل (٢ ـ ٣).» مختارات إسرائيلية: العدد ١٣٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

ــــــــ. «حزب شاس: الدين والطائفية والسياسة في إسرائيل (٣ ـ ٣).» مختارات إسرائيلية: العدد ١٣٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦.

الأنباء (الكويت): ١٢/ ٦/ ١٩٨٢.

الأهرام: ١٣/ ٩/ ١٩٦٨، و١٠/ ٢/ ١٩٧٠.

أوريان، دان. «شرقيون وأشكنازيون: قصة حب أخرى.» قضايا إسرائيلية: السنة ٦، العدد ٢٢، ربيع ٢٠٠٦.

ــــــــ. «المسرح الإسرائيلي والمشكلة الطائفية.» قضايا إسرائيلية: السنة ٦، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٦.

بريك، نزيه. «انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي: الجزء الأول.» قضايا إسرائيلية: السنة ٣، العدد ٩، شتاء ٢٠٠٣.

البستاني، هشام. «نقد خطاب التحرر اليهودي: عن الصهيونية والمشروع الاستيطاني في فلسطين.» الآداب: العدد ١٢، ٢٠٠٨.

بشارة، سهاد. «من نهب إلى نهب: إسرائيل وأملاك اللاجئين الفلسطينيين.» مجلة عدالة الإلكترونية: العدد ٦٤، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

بشارة، عزمي. «علم الاجتماع الإسرائيلي ومساهمة باروخ كيمرلينغ: ملاحظات عامة.» المستقبل العربي: السنة ٣٤، العدد ٣٩٤، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

البلد (بيروت): ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧.

بولس، حبيب. «ساسون سوميخ، عريس جائزة إسرائيل في مجال الدراسات الشرقية، لسنة ٢٠٠٥.» الجبهة (حيفا): ١١/ ٤/ ٢٠٠٥.

البيان (دبي): ١٣/ ٨/ ١٩٨٩.

البيان: السنة ١٩، آب/ أغسطس ٢٠٠٤.

بيرس، يوحنان. «الوضع الطائفي وتأثيره في وعي اليهود الشرقيين...» بوليتيكا: العددان ١٤ ـ ١٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

الثورة (دمشق): ٤/ ٨/ ١٩٦٦، و٤/ ٨/ ١٩٦٩.

جاد، عماد. «العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي.» الفكر الاستراتيجي العربي: العدد ٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

جال نور، يتسحاق. «الحاخامية الرئيسية مؤسسة لا لزوم لها.» معاريف: ١٧/ ٢/ ١٩٩٣.

جبر، عزيز. «أضواء نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٢.» الأرض: العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

جراد، محمد توفيق. «شهر تموز ١٩٩٣: ملف الأرض.» الأرض: العدد ٧، آب ١٩٩٤.

جرينبرغ، ليف. «اليسار الإشكنازي: فحص ما بعد الوفاة.» قضايا إسرائيلية: السنة ٤، العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٤.

الجزائر نيوز: ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧.

جمال، أمل. «جدل الآخرية في الفكر الصهيوني: العرب واليهود الشرقيون في إسرائيل.» قضايا إسرائيلية: العددان ٦ ـ ٧، ربيع ـ صيف ٢٠٠٢.

الجنابي، عبد القادر. «شمعون بلاص: هويتي عربية وأنا واع لثنائيتي الثقافية.» الحياة: ١٤/ ٦/ ١٩٩٦.

الجهني، عيد بن مسعود. «ماذا وراء المطالبة بالتعويض ليهود أرض الكنانة.» الحياة: ١/ ٥/ ٢٠٠٨.

جيفن، دوريت. «هل الشرقيون هم أكثر تطرفا؟.» عل همشمار: ١١/ ١٢/ ١٩٨٦.

الحرية (بيروت): ٧/ ٨/ ١٩٦٧.

حسين، بلال غلام. «صفحات من تاريخ عدن.. أبنائها اليهود: التاريخ النشأة، الحلقة الأولى.» عدن الغد: ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١١.

حليحل، علاء. «انتفاضة اليهود الشرقيين.» قضايا إسرائيلية: العدد ٤، خريف ٢٠٠١.

ـــــــــ «الخصائص السكانية لإسرائيل.» قضايا إسرائيلية: العدد ٣٠، خريف ٢٠٠٨.

حمودة، سميح. «ملحق وثائقي: هبّة البراق ١٩٢٩.» حوليات القدس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت): صيف ٢٠١١.

حولية الثقافة العربية (القاهرة): السنة ٢، ١٩٥٢.

الحياة: ١٤/ ٦/ ١٩٩٦؛ ٨/ ٤/ ٢٠٠٤؛ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٦، و٢٢/ ٣/ ٢٠١١.

خالد، تيسير. «اليهود المغاربة: عمير بيريتس.» النهار (الرباط): ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

الخليج (دبي): ١٥/ ٦/ ٢٠٠٦؛ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧؛ ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٧، و٢٩/ ١/ ٢٠١١.

الدار (الكويت): ١٢/ ١١/ ٢٠٠٨.

دافار: ٨/ ٦/ ١٩٨٤.

«الدين والدولة في الكيان الصهيوني.» الأرض (دمشق): العدد ٥، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١.

الرائد (طرابلس الغرب): ١٠/ ١٠/ ١٩٦١؛ ١٣/ ٨/ ١٩٦٧، و٩/ ١٢/ ١٩٦٧.

رابكن، ياكوف م. المناهضة اليهودية للصهيونية. ترجمة دعد قناب عائدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

رام، أوري. «دراسات ما بعد الصهيونية في إسرائيل: العقد الأول (الجزءان الأول والثاني).» كنعان: السنة ٩، العدد ١٨١٢، ٢٠٠٩.

رزاز، نرمين. «قراءة في تاريخ اليهود المصريين.» الاشتراكي (مركز الدراسات الاشتراكية): ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

الرياض: ٥/ ٦/ ٢٠٠٨.

زئيف، إيلان غور. «التعددية الثقافية والتربية في إسرائيل.» المشهد الإسرائيلي: ١/ ١٦/ ٢٠٠٣.

الزعلي، عبد الصمد. «يهود البلاط: حكايات مثيرة لرجال «حكموا» رفقة سلاطين المغرب.» المساء (المغرب): ١٧/ ٧/ ٢٠١٤.

الزمان (بغداد): ١٠/ ٦/ ٢٠١٢؛ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢، و٣/ ٧/ ٢٠١٢.

سامت، جدعون. «لنصغ إلى الصرخة.» هآرتس: ٧/ ١١/ ١٩٨٦.

سرور، أمل وأحمد بلال. «اليهود في مصر.. وجود بطعم الغياب.» المصري اليوم: ١٠/ ٣/ ٢٠١٠.

السفير (بيروت): ٢٣/ ٢/ ١٩٩٣؛ ٢٠/ ٤/ ١٩٩٣؛ ١١/ ١١/ ١٩٩٤؛ ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٣؛ ١٢/ ١/ ٢٠٠٤؛ ٦/ ٧/ ٢٠٠٥؛ ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٩؛ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٠؛ ١٥/ ٤/ ٢٠١٠؛ ١١/ ٦/ ٢٠١١، و٥/ ١٠/ ٢٠١١.

سموحا، سامي. «الانكسار الكبير للشرقيين.» هآرتس: ٣/ ٢/ ١٩٩٥.

______. «الطائفية والجيش في «إسرائيل»: أطروحات للنقاش.» الملف: السنة ١، العدد ٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤.

______. «العنصر الأشكنازي في السياسة لم ينته.» يديعوت أحرونوت: ٦/ ٤/ ١٩٩٢.

سنير، رؤوبين. «اليهود العرب: اللغة والشعر والهوية المتفردة ـ مساءلة الهويّة الأشكينازية الغربية «٥ ـ ٢».» ترجمه عن الإنكليزية ماجد الخطيب. العالم: [د. ت.].

سهر، عبد الله. «يهود الكويت.» الوطن (الكويت): ٩/ ٨/ ٢٠٠٩.

السؤال: العددان ١٥ ـ ١٦، ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٢.

سوميخ، ساسون. «الثقافة الإسرائيلية تتجه من التغريب إلى التعريب.» ترجمة سلمان ناطور. قضايا إسرائيلية: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٤.

شاهين، حنة. «الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل.» شؤون فلسطينية (بيروت): العددان ١٣٨ ـ ١٣٩، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

الشحات، أحمد. «التمييز الطائفي للسفاراديم في ضوء تجربة الاستيعاب.» مختارات إسرائيلية: العدد ١٠٠، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

الشرق الأوسط: ٢/ ٦/ ١٩٩٣؛ ٢/ ٩/ ١٩٩٣؛ ١١/ ٢/ ١٩٩٤؛ ٧/ ٧/ ١٩٩٩؛ ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٠؛ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠، و٢٩/ ١٠/ ٢٠١١.

الشرقي، أمل. «كان الرحيل عن جنة العراق إلى بؤس الكيبوتسات.» العرب اليوم (عمّان): ١٦/ ٩/ ٢٠١٠.

الشروق (الجزائر): ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.

الشريف، محمد رشاد. «المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني: الحلقة الثالثة.» الأرض: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

شلحت، أنطوان. «جيل جديد من المثقفين الإسرائيليين الشرقيين يتبنى رسالة الانتفاضات العربية.» الحياة: ١٥/ ٤/ ٢٠١١.

شوحط، إيلا. «اليهود الشرقيون في إسرائيل الصهيونية من وجهة نظر ضحايا اليهود.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨.

شور، يتسحاق. «من دولة يهودية إلى دولة الحاخامات.» عل همشمار: ١٥/ ٦/ ١٩٨٥.

شوقي، باهر. «الدولة الإسرائيلية والفجوة الطائفية.» مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام): العدد ٥٢، نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

الصباح (تونس): ١١/ ٣/ ٢٠١٢.

صفدية، إيرز وأورن يفتاحيل. «اليهود الشرقيون والمكان.» قضايا إسرائيلية (مركز مدار ـ رام الله): العدد ٤، خريف ٢٠٠١.

صفوت، نجدت فتحي. «ساسون حسقيل.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٤، ١٩٧٧.

ـــــــ . «مس بيل وقضية فلسطين.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٠، ١٩٧٨.

الطوخي، نائل. «هكذا حاربت إسرائيل الثقافة العربية: مانيفستو للأدب اليهودي الشرقي.» أخبار الأدب: ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٨.

الطويل، خالد. «هكذا يعيش اليهود في مغرب اليوم.» الوجدية (الرباط): ١٢/ ٤/ ٢٠١١.

ظاظا، حسن. «اليهود في ظل الإسلام.» الفيصل (الرياض): العدد ٢١٥، ١٩٩٤.

ظاهر، بلال. «ذكريات من بغداد، أحاديث عن ازدواجية اللغة وعن الصراع، سامي ميخائيل عن الحرب على العراق: إسرائيل تلعق لعابها من المتعة، الأجدى لها التزام الحياد.» قضايا إسرائيلية: السنة ٣، العدد ٩، شتاء ٢٠٠٣.

عايد، خالد (معدّ). «اليهود الشرقيون في إسرائيل.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨.

عباس، جاسم. «يهود الكويت.» القبس (الكويت): ٢٩/ ١/ ١٩٨٥.

عبد الرحمن، أسعد. «عودة العرب اليهود: المسألة والحل.» شؤون فلسطينية: العدد ٥٩، تموز ١٩٧٦.

عبد العزيز، هشام فوزي. «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني.» شؤون فلسطينية: العدد ١٨٠، آذار/ مارس ١٩٨٨.

عبد الكريم، إبراهيم. «الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي: مكانة الجيش في التجمع الإسرائيلي.» الأرض: العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٩١.

ـــــــ . «مؤسسة الرئاسة الإسرائيلية وانتخاب وايزمان.» الأرض: العدد ٥، أيار/ مايو ١٩٩٣.

عبود، محمد. «رئيس الطائفة اليهودية بالإسكندرية: نعيش في أمان بعد الثورة ولن أهاجر إلى إسرائيل.» المصري اليوم: ٢٠/ ٤/ ٢٠١١.

«عدد سكان إسرائيل يتجاوز الـ ٨ مليون.. ٧٥٪ منهم يهود.» الاقتصادية: العدد ٧١٢٥، ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

العَرب (الدوحة): ٣/ ٧/ ٢٠١١.

العرب اليوم (عمّان): ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠.

العربي، شهرزاد. «الفارون إلى الله يعقوب بن كلس.. رحلة إيمان بدايتها بغداد ونهايتها القاهرة.» الشروق (القاهرة): ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩.

عل همشمار: ٦/ ٣/ ١٩٨٦.

علي، عرفة عبده. «يهود الإسكندرية بين السماحة المصرية والعنف الصهيوني.» الهلال (القاهرة): أيار/ مايو ١٩٩٧.

علي، مازن لطيف. «أدَب اليهود العراقيين وثقافتهم في العصر الحديث.» الحوار المتمدن: ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

غينوسار، شلومو. «الكنيست الـ ١١: أساتذة ـ نساء ـ جنرالات.» دافار: ٣٠/ ٧/ ١٩٨٤.

فايس، شيفح. «صورة جماعية مع الكنيست الثالثة عشرة.» معاريف: ٥/ ٢/ ١٩٩٦.

الفضيل، زيد بن علي. «يهود اليمن بين الجذور والتاريخ.» إيلاف: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

فوزي، فاروق عمر. «لمحات تاريخية عن أحوال اليهود في العصر العباسي، ٧٥٠ ـ ١٢٥٨.» مجلة الدراسات الفلسطينية (بغداد): العدد ٣، ١٩٧٢.

فيشباين، ياعيل. «نسبة الضباط الأشكنازيين في الجيش.» دافار: ٢/ ٨/ ١٩٩٣.

فيورست، ميلتون. «اليهود في الدول العربية.» المعرفة (القاهرة): آب/ أغسطس ١٩٩١.

القبس (الكويت): ٢٩/ ١/ ١٩٨٥.

قضايا إسرائيلية (رام الله): السنة ٣، العدد ٩، شتاء ٢٠٠٣.

قومش، شرون. «صِدام العرب اليهود بالصهيونية.» ترجمة سماح إدريس: الآداب: الأعداد ٧ ـ ٩، ٢٠٠٨.

كجه جي، إنعام. «لماذا تثير روايات الكاتب الإسرائيلي سامي ميخائيل هذه الضجة؟.» الشرق الأوسط: ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦.

كشتي، أوري. «المقارنة بين التوجه الاجتماعي للحزبين الكبيرين: الليكود أكثر شباباً والعمل أكثر ثقافة.» هآرتس: ١٧/ ٢/ ٢٠٠٠.

كفرا، ميخال. «الخيار الشرقي الجديد.» معاريف: ٢٤/ ٤/ ١٩٩٨.

الكناس (الجزائر): ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨.

الكنبوري، إدريس. «إسرائيل والعرب... ولعبة «التعويض».» العصر: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

لافي، أفرايم. ««بروتوكول باريس»: الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ومعانيه الاقتصادية.» المصدر الاقتصادي (نشرة أسبوعية مترجمة عن الصحف الإسرائيلية، مؤسسة المصدر ـ القدس): ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

اللواء (بيروت): ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٣؛ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٥، و١٥/ ٩/ ٢٠١١.

ليفين، يورام. «سيأتي السلام من الشرق.» دافار: ٢٩/ ١/ ١٩٨٨.

المجلة (لندن): العدد ٦٩٧، ٢٠ ـ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

محارب، محمود «المفاوضات السرّية بين إسرائيل والرئيس الصلح: لماذا قرّر بن غوريون اغتيال رياض الصلح.» السفير (بيروت): ٣/ ٢/ ٢٠١١.

ــــــــــ «المقالات الصهيونية المدسوسة في الصحف اللبنانية والسورية أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ٢٠، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩.

محمود، أميرة حسين. «العثمانيون والعرب.» مجلة الأستاذ: العدد ٢٠١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

مختارات إسرائيلية: السنة ٥، العدد ٥١، آذار/ مارس ١٩٩٩.

معاريف: ٩/ ٤/ ١٩٩٠؛ ٥/ ٧/ ١٩٩٦، و١١/ ٩/ ١٩٩٦.

مكي، حسن. «العلاقات اليهودية ـ السودانية.. والسودان والصهيونية.» ٢٦سبتمبر (الخرطوم).

الملف: السنة ١، العدد ٥، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

منى، زياد. «اليهود العرب في دولة إسرائيل: في الذكرى الستّين لنكبة فلسطين.» الآداب (بيروت): السنة ٥٥، الأعداد ٧ ـ ٩، ٢٠٠٨.

مجلة الدراسات الفلسطينية: ملحق العدد ١٦، آب/ أغسطس ١٩٧٣، والسنة ١٤، العدد ٨، آب/ أغسطس ١٩٨٧.

المحرر (بيروت): ١٩/ ٨/ ١٩٦٧.

مرغليت، أفيشاي. «إسرائيل الأخرى.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨.

موسى، حلمي. «للمرة الأولى في إسرائيل: أسرار تهجير الموساد لليهود السوريين عبر لبنان.» السفير: ٢٢/ ٤/ ٢٠١٠.

ناطور، سلمان. «الثقافة الإسرائيلية بين التنوع والهيمنة.» قضايا إسرائيلية: السنة ٥، العددان ١٧ ـ ١٨، شتاء ـ ربيع ٢٠٠٥.

ــــــــــ «حوار مع يهودي عراقي عربي تسكنه بغداد، الأستاذ ساسون سوميخ: الثقافة الإسرائيلية تتجه من التغريب إلى التعريب.» قضايا إسرائيلية: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٤.

النهار (الرباط): ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

هآرتس: ٢/ ٦/ ١٩٩٦؛ ٩/ ١/ ١٩٩٨؛ ٨/ ٤/ ١٩٩٨؛ ١٥/ ٢/ ١٩٩٩، و٣٠ ـ ٣١/ ١/ ٢٠٠٣.

هلال، علي الدين. «السلام الإسرائيلي: دراسة لمشروعات التسوية الإسرائيلية.» **شؤون عربية**: العددان ٣٣ ـ ٣٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

هيرؤشلمي، ليفي يتسحاق. «ساعة طوارئ.» **معاريف**: ١٤/ ٥/ ١٩٨٧.

هيسبريس (الرباط): ١٩/ ١١/ ٢٠١١.

هيكل، أحمد الشحات. «القمع الثقافي لليهود السفارديم.» **مختارات إسرائيلية**: ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

الواصل، أحمد. «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ١ من ٢.» **مجلة الغاوون (بيروت)**: العدد ٣، ١ أيار/ مايو ٢٠٠٨.

ـــــــ. «شعراؤنا العرب اليهود: الحلقة ٢ من ٢.» **مجلة الغاوون**: العدد ٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

الوسط (لندن): العدد ٤٩، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، والعدد ٩٤، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

الوطن (الكويت): ٢٩/ ٨/ ١٩٨٩.

ونوس، أحمد عبد الكريم. «الدعاية والإعلام في الجيش الإسرائيلي.» **الأرض**: العدد ١٢، ١٩٩٢.

يحيى، إيمان. «يهود اليمن و«الإرياني» و«إسرائيل».» **الوقت (البحرين)**: ٦/ ٧/ ٢٠٠٩.

يديعوت أحرونوت: ١٩/ ٨/ ١٩٩٢؛ ٧/ ٩/ ١٩٩٢؛ ٢٢/ ٩/ ١٩٩٢؛ ١٠/ ٢/ ١٩٩٣؛ ٢٥/ ٤/ ١٩٩٣؛ ١٠/ ٤/ ١٩٩٧؛ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧؛ ١٤ و١٩/ ٧/ ١٩٩٩؛ ٣/ ٩/ ٢٠٠٠؛ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٣، و٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨.

«اليهود في العراق خلال حكم عبد الكريم قاسم.» **الزمان (بغداد)**: ١٠/ ٦/ ٢٠١٢.

اليوم (طرابلس الغرب): ٢١/ ٩/ ١٩٦٨.

اليوم السابع (القاهرة): ٥/ ١١/ ٢٠١١.

أطروحات ورسائل جامعية

الشريف، عبد الله بن حسين. «نصارى الشام في ظلّ الحكم الإسلامي منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية.» (أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

مواقع إلكترونية، وتقارير

أبو غدير، محمد. «الأدب العبري والصراع الطائفي في إسرائيل.» محاضرة بمركز زايد للتنسيق والمتابعة: ٧/ ١١/ ٢٠٠٢.

اخميس، حنان. «اليهود الشرقيون السفارديم.» دنيا الوطن: ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/11/20/12975.html>.

إدريس، محمد جلاء. «يهود العراق والتعايش العربي ـ اليهودي.» الجزيرة نت: ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1066ef7-176c-4e0a-b2c1-c82c3540c920>.

أديب، أودي. «الشرخ الاجتماعي في إسرائيل وتأثيره في الانتخابات.» الجزيرة نت: ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0a67382f-74c8-4dd6-bdfd-ae380c9b38d3>.

الأزعر، محمد خالد. «ملف للتفكير والجدل... عودة اليهود العرب.» اتجاهات: ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.albayan.ae/opinions/1208693601550-2008-04-25-1.633275>.

«إسرائيل بالأرقام ٢٠١٣.» دائرة الاحصاء المركزية (القدس): ٢٠١٣، <http://www.cbs.gov.il/www/publications/isr_in_n13ar.pdf>.

«إسرائيل تاريخ وحضارة،» <http://www.yahoodil.com>.

أعيان، أحمد برهان الدين باش. «النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤ ـ ١٩٥٠).» الموصل، <http://www.almosul.com/heritage/iraqi-jews/bashaayan/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%87%d9%8a%d9%88%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82_2.html>.

«البحرين تعين أول سفيرة يهودية.» بي بي سي عربي: ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٨، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7426000/7426860.stm>.

البيادر السياسي، <http://www.al-bayader.com>.

«تقرير العنصرية ٢٠١٣.» موقع الائتلاف لمناهضة العنصرية في إسرائيل: ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣، <http://www.fightracism.org/ar/Article.asp?aid=397>.

الجمهور نت: ٣ أيار/ مايو ٢٠١١، <http://www.aljumhor.net>.

حديدي، صبحي. «يهود سورية: التطهير العرقي وصناعة الخرافة.» ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥، <http://hem.bredband.net/b155908/m512.htm>.

«حكومة الوحدة الوطنية الثالثة في تاريخ إسرائيل.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار): ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠١، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=148>.

«حوار مع مؤسس ومدير المتحف اليهودي في المغرب شمعون ليفي: «ثقافة اليهود المغاربة هي جزء من الثقافة المغربية».» قنطرة: ٢٠١١، <http://ar.qantara.de/content/hwr-m-mwss-wmdyr-lmthf-lyhwdy-fy-lmgrb-shmwn-lyfy-thqf-lyhwd-lmgrb-hy-jz-mn-lthqf-lmgrby>.

حيدر، رندة. «اليهود العرب في إسرائيل.» الجزيرة نت: ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f520825-c299-4ef8-8a7c-25a14a88d09f>.

خضر، أحمد إبراهيم. «دور يهود مصر في تأسيس دولة إسرائيل: التاريخ المسكوت عنه.» شبكة الألوكة، موقع الدكتور أحمد إبراهيم خضر: ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، <http://www.alukah.net/Web/khedr/0/34662/>.

دار العدالة والقانون العربية، <http://www.justice-lawhome.com>.

«ذو نواس.» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%b0%d9%88_%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%b3>.

راوي، أحمد كامل. «هجرة يهود اليمن ودور الصهيونية.» الجزيرة نت: ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3c4a1e67-8049-4ea8-a40d-924e48bc9f66>.

«رصد تاريخي موثّق بالصور ليهود البحرين.. وقصة اليهودية مسعودة شاؤول.» منتديات تعب قلبي: ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، <http://forum.te3p.com/130886.html>.

زبيدات، ابتهاج. «العراقيون والمغاربة: محاربون أشاوس للدفاع عن الجذور.» موقع ديوان العرب: ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6444>.

زينو، باسيليوس. «الزيّ والذميّ الدمشقي في العصر العثماني المتأخر (٢/ ٢).» الأوان: ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٩، <http://www.alawan.org/%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25b2%25d9%258a%25d9%2591-%25d9%2588%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25b0%25d9%2585%25d9%258a%25d9%2591.html>.

السعد، جودت (إعداد وترجمة). «الموساد ويهود العراق.» ديوان العرب: ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article20195>.

الشافعي، مصطفى. «الطريق إلى القدس.» مشروع نهضة مصر في القرن ٢١: ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١١، <http://new.cairo21.org/2011/08/19/%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%af%d8%b3-2/>.

شبكة بوابة العرب: ٢/ ١١/ ٢٠٠٣، <http://www.arabsgate.com/index.php>.

شبكة حنين، <http://www.hanein.info>.

«الشجرة والغصن: دراسات في الأدب العربي الحديث وأدب يهود العراق.» إيلاف: ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨.

الشعباني، مصطفى. «يهود ليبيا: دراسة سياسية وقانونية حول دعاوى المطالبة بالتعويض عن أملاكهم.» منتديات ماجدة، <majdah.maktoob.com/vb/majdah26193>.

شوحات، إيلا. «إشكالية يهود آسيا وأفريقيا في الكيان الصهيوني.» ترجمة علي عبد العزيز. المركز الفلسطيني للإعلام، <http://palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/internal/shohat.htm>.

«صورة عن الوضع الاجتماعي، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.» مركز أدفا: ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، <http://www.adva.org/default.asp?pageid=1003&itmid=627>.

طوطل، روبرت. «يهود سورية.» ترجمة أكرم أنطاكي، <http://maaber.50megs.com/issue_march06/lookout5a.htm>.

العبادي، نزار وأحلام الهمداني. «يهود اليمن.. مؤامرات الاستدراج.. واللعنة في إسرائيل! (ملف).» نبأ نيوز: ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٩٩٦، <http://www.nabanews.net/news/6410>.

عبد الرازق، عمر. «اليهود العرب في إسرائيل: بين التهميش والاندماج.» موقع بي بي سي عربي: ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2013/04/130423_jew_arab_israel.shtml>.

العبيد، خالد. «أسماء الجالية اليهودية في السودان.» سودانيز أونلاين دوت كوم: ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=106&msg=1241492036&rn=67>.

عثمان، نزار محمد. «هل لليهودية جذور في السودان؟.» سودانيز أونلاين دوت كوم: ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، <http://www.sudaneseonline.com/board/22/msg/1134418647.html>.

العجلاني، شمس الدين. «يهود دمشق: العائلات اليهودية الدمشقية.» رابطة أدباء الشام، <http://www.odabasham.net/show.php?sid=14257>.

«عدد سكان إسرائيل نحو سبعة ملايين ونصف مليون نسمة ثلاثة أرباعهم يهود.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار): ١٠ أيار/ مايو ٢٠١١، <http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=23412&catid=20>.

«عدد سكان الدولة العبرية يصل لثمانية ملايين نسمة.» موقع جريدة العربي: ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، <http://www.alarabynews.com/?p=89065>.

العرب نيوز، <http://www.alarabnews.com>.

العربية نت، <http://www.alarabiya.net/>.

«في ظلّ رئاسة عمير بيرتس: حزب «العمل» الإسرائيلي أمام مفترق طرق.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=169>.

«الكاتب المغربي إدمون عمران المالح في آخر حوار له قبل وفاته: «المشهد الثقافي المغربي مفلس رسمياً وفارغ إبداعياً».» قنطرة: ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، <http://ar.qantara.de/content/lktb-lmgrby-dmwn-mrn-lmlh-fy-akhr-hwr-lh-qbl-wfth-lmshhd-lthqfy-lmgrby-mfls-rsmy-wfrg-bdy>.

الكدي، عمر. «هل ستفتح ليبيا أبوابها أمام يهودها المغتربين؟.» إذاعة هولندا العالمية (نشرة جيل): ٢١/ ٩/ ٢٠١٠.

الماوي، رضا. «اليهود التونسيون على مفترق طرق جديد.» بي بي سي عربي: ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/10/111018_tunisia_jews.shtml>.

محي الدين، بشير أحمد. «الأسر اليهودية في السودان.» موقع الفحل الإلكتروني: ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، <http://www.alfahl.net/default.aspx?tabid=148&mid=594&articleid=490&ctl=readodefault>.

مختصر الأخبار: ٦ آذار/ مارس ٢٠١٠، <http://www.almokhtsar.com>.

مسكين، يونس. «يهود المغرب يرحلون بالهجرة تارة وبالموت أخرى.» ناظور سيتي، <http://panorama.nadorcity.com/%d9%8a%d9%87%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%b1%d8%ad%d9%84%d9%88%d9%86-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d9%88%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%aa-%d8%a3%d8%ae%d8%b1%d9%89_a3185.html>.

منتديات بلو، <http://rrawad.akbarmontada.com>.

منتديات دريكيمو العالمية، <http://www.drikimo.com>.

منتديات عيون العرب، <http://vb.arabseyes.com>.

منصور، منصور عبد الوهاب. «رؤية الحالة الثقافية للطائفة اليهودية في مصر ما بين الانتماء والبحث عن الذات.» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إسرائيلية، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ci1r72.htm>.

موسوعة تاريخ أقباط مصر، <http://www.coptichistory.org>.

الموقع الإلكتروني لرئيس دولة إسرائيل شمعون بيريس، <http://www.president.gov.il>.

موقع «التواصل» الإلكتروني التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، Israel Government Portal, <http://www.altawasul.com/mfaar/about+the+ministry+arab+site/former+foreign+ministers/the+foreign+ministers/david+levy.htm>.

موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، <http://www.elaph.com>.

موقع جريدة الديار الإلكتروني، <http://www.aldiyaronline.com>.

موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري، <http://www.elmessiri.com>.

موقع العربية نت، <http://www.alarabiya.net>.

موقع فلسطينيو ٤٨، <http://www.pls48.net>.

موقع الكنيست الإسرائيلي، <http://www.knesset.gov.il>.

موقع مفكرة الإسلام، <http://www.islammemo.com>.

موقع النيلين الإلكتروني، <http://www.alnilin.com>.

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com>.

موريه، شموئيل. «تأملات في روح جديدة: خطاب مهاجري الدّول الإسلاميّة (٢/ ٥).» إيلاف: ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/4/649975.html>.

موريه، شموئيل. «تأملات في روح جديدة: خطاب مهاجري الدّول الإسلاميّة (٣/ ٥).» إيلاف: ١٤ أيار/ مايو ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/4/650866.html>.

«النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، ٢١/ ٢/ ١٩٩٣.» مؤسسة الأرض (دمشق): ١٩٩٣.

«النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، ١٨/ ١/ ١٩٩٥.» مؤسسة الأرض: ١٩٩٥.

النعامي، صالح محمد. «الشروخ في الثقافة الإسرائيلية: الغناء مثالاً.» الجزيرة نت: ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4ece8af5-a52f-4d9e-89be-9206657199f3>.

«هالاخاه.» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%87%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ae%d8%a7%d9%87>.

هلال، فؤاد. «تاريخ وتنظيمات العيش المشترك في سورية: «حلب أنموذجاً».» محاضرة في حلب ألقيت في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٨، <http://www.maaber.org>.

«وثيقة إعلان استقلال إسرائيل.» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com>.

«يهود البحرين.» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%8a%d9%87%d9%88%d8%af_%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d9%86>.

«يهود اليمن.» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%8a%d9%87 %d9%88%d8%af_%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86>.

«يهود اليمن بين الجذور والتاريخ: محاورات تاريخية.» منتدى التاريخ: أيار/ مايو ٢٠٠٧، <http://vb.altareekh.com/%e3%cd%c7%e6%d1%c7%ca-%ca%c7%d1%ed%ce%ed%c9/ 43057-%ed%e5%e6%cf-%c7%e1%ed%e3%e4-%c8%ed%e4-%c7%e1%cc%d0%e6% d1-%e6%c7%e1%ca%c7%d1%ed%ce.html#post249953>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Ackroyed, Peter R. *Israel under Babylon and Persia.* New York: Oxford University Press, 1970. (New Clarendon Bible)

Alon, P. *Arabs Recialism.* Jerusalem: [n. pb.], 1969.

American Jewish Yearbook. New York: American Jewish Committee, 2006.

Barer, Shlomo. *The Magic Carpet.* London: Secker and Warburg Publication, 1952.

Ben Aboud, El-Mehdi. *Morrocans of Jewish Faith.* New York: Arabs Information Center, 1961.

Ben-zvi, Itzhak. *The Exiled and the Redeemed: The Strange Jewish «Tribes» of the Orient.* Translated from the Hebrew by Isaac A. Abbady. London: Vallentine Mitchell, 1958.

Beinin, Joel. *Egyptian Jews: Culture, Policy and the Formation of a Modern Diasporu.* Berkely, CA: University of California Press, 1998.

Cary, M. *A History of the Greek world, 323-146 B.C.* New York: Methuen, 1965. (History of Greek and Roman World)

Chouraqui, André. *Between East and West: A History of the Jews of North Africa.* New York: Scribner, 1973.

Cohen, Hayyim J. *The Anti Jewish Farhud in Baghdad 1941.* London: F. Cass, 1966. (Middle Eastern Studies; 3)

Cohen, Mark R. *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Cornfeld, Gaaliyah and David N. Freedman. *Archaeology of the Bible: Book by Book.* New York: Harpercollins, 1976.

De Felice, Renzo. *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970.* Translated by Judith Roumani. New York: University of Texas Press, 1985.

Friedman, Elizabeth. *Colonialism and After: An Algerian Jewish Community.* Massachusetts: Bergin and Garvey Publishers, Inc., 1988. (Critical Studies in Work and Community Series)

Gilbert, Martin. *The Atlas of Jewish History.* New York: William Morrow and Company, 1993.

Goitein, Shelomo Dov. *Jew and Arabs: Their Contacts Through the Ages*. New York: Schocken Books, 1955.

Gray, J. *The Jewish Inscriptions in Greek and Hebrew at Toera cyrene and Barce*. Manchester: Manchester University Press, 1965.

Harel, Yaron and Dena Ordan. *Syrian Jewery in Transition, 1840-1880*. Oxford: Littman Library Of Jewish Civilization, 2010. (Littman Library of Jewish Civilization)

Jastrow, Morris. *The Civilization of Babylonia and Assyria: Its Remains, Language, History, Religion, Commerce, Law, Art and Literature*. New York: Lost Arts Media, 2003.

Josephus, Flavius. *Antiqites of the Jews, vol. III*. translated by William Whiston.

Kayyālī, 'Abd al-Wahhāb. *Zionism Imperialism and Racism*. London: Croom Helm, 1979.

Kenyon, Kathleen Mary. *Digging Up Jerusalem*. London: Praeger, 1974.

Khedouri, Nancy Elly. *From Our Beginning to Present Day*. Manama: Al Manar Press, 2007.

Kitchen, Kenneth A. *The Third Intermediate Period in Egypt, 1100-650BC*. New York: Aris and Phillips, 1958.

Kramer, Gudrun. *Jews in Modern Egypt, 1914-1952*. London: Taurs Co. Ltd. Publishers, 1989.

Landshut, Siegfried, American Jewish Committee and Anglo-Jewish Association. *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East*. London: Jewish Chronicle, 1950.

Levin, Harry. *Jerusalem Embattled: A Diary of the City Under Siege*. New York: Cassell, 1950. (Global Issues)

Lilienthal, Alfred M. *The Other Side of the Coin*. London: The Devin-Adair Compnay, 1965.

Lods, Adolphe. *Israel, from its Beginning to the Middle of the Eighth Century*. New York: Ams Press Inc, 1948.

Macalister, Robert Alexander. *The Philistimes: Their History and Civilization*. Toronto: University of Toronto Libraries, 1914.

Margolis, Max Leopold and Alexander Marx. *A History of the Jewish People*. New York: Scribner, 1969.

Markovich, Semon Dubnov. *History of the Jews from the Roman Empire to the Early Medieval Period*. New York: [n. pb.], 1973. 5 vols.

Ministry of finance and Economy. *Ststistical Census Department: Population Census of Egypt 1947*. Cairo: Government Press, 1954.

Motzafi-Haller, Pnina, Hannan Hever and Yehouda Shenhav (ed.). *Mizrahim in Israel: A Critical Observation into Israel's Ethnicity*. Tel Aviv: The Van Leer Jerusalem Institute and Hakibbutz Hameuchad, 2002.

Niebuhr, Carten, M. Niebuhr and Robert Heron. *Travels Through Arabia, and Other Countries in the East*. London: Granet Publishing, 1994. (Folios Archive Library). 2 vols.

Oron, Yair. *Holocaust, Revival, and the Nakba*. Tel Aviv: Riesling, 2013.

Penniman, Howard R. *Israel at the Polls*. Washington, DC: American Interprise Institute for Publicy Reseach, 1979.

Peres, Yochanan and Ephraim Yuchtman-Yaar. *Trend in Israel Democracy: The Public's View*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1992.

Rejwan, Nissim. *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture*. Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Ricciotti, Giuseppe. *The History of Israel. Volume I: From the Beginning to the Exile. Volume II: From the Exile to A.D. 135*. London: Bruce, 1955.

Sand, Shlomo. *The Invention of the Jewish People*. Translated by Yael Lotan. London; New York: Verso, 2009

Sassoon, David S. *A History of the Jews in Baghdad*. London: Letch Worth, 1949.

Schechtman, Joseph. *On Wings of Eagles: The Exodus and Homecoming of Oriental Jewry*. New York: Yosseloff, 1960.

Shenhav, Yehouda. *The Arab-Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Relegion and Ethnicity*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2006. (Cultural Sitings).

Schurer, Emil. *A History of The Jewish People in the Time of Jesus Christ... Index*. New York: BiblioLife, 1978.

Thompson, Thomas L. *Early History of the Israelite People: From the Written and Archaeological Sources*. Leiden; New York: Brill, 1992. (Studies in the History of the Ancient Near East; v. 4)

Udovitch, Abraham L. and Lucette Valensi. *The Last Arab Jews: The Communities of Jerba, Tunisia*. New York: Harwood, 1984.

Welch, Adam Cleghorn. *The Religion of Israel under the Kingdom*. Edinburgh: T. and T. Clark, 1912.

Whitelam, Keith W. *The Invention of Ancient Israel: The Silencing of Palestinian History*. New York: Routledge, 2002.

Woolfson, Marion. *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World*. New York: Faber and Faber, 1980.

Zenner, Walter P. *A Global Community: The Jews From Aleppo, Syria*. Detroit: Waves State University Press, 2000.

Periodicals

Arab Observer: 20 September 1965.

Ben Gurion, David. «The Facts of Jewish Exile.» *Harper's Magazine*: September 1965.

Bitton, Yifat. «The Dream and its Construction: Mizrahi-Arab Cooperation to Combat Discrimination.» *Journal of Levantine Studies*: vol. 14, no. 1, Summer 2014.

Cohen, Israel. «The Ills of Oriental Jewry: Views.» *A Jewish Monthly*: May 1932.

Council News: vol. 12, no. 8, 1958-1959.

Daniel, Jean. «Jewish Future in Algeria: Dissenting View.» *Commentary*: vol. 34, September 1966.

Haim, Sylvia G. «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy.» *Middle East Studies*: vol. 12, no. 2, May 1976.
Himmelfarb, Milton. «Algerian Jews, and Other Matters.» *Commentary*: May 1962.
Jerusalem Post: 8 Octobr 1967.
Journal of Palestine Studies: vol. 28, no. 3, Spring 1999.
Modona, A. N. «La Vie Publica Degli Eberl in Egitto.» *Nelleta ellenistica e romano* (Aegypus): no. 304, 1921.
New York Herald Tribune: 9 March 1965.
New York Time: 30 June 1969, and 28/11/1966.
Sam, David L. «Oriental Immigrants.» *World Jewry*: October 1958.
Shenhava, Yehouda and Hannan Heverb. «Arab Jews′ after Structuralism: Zionist Discourse and the (de)Formation of an Ethnic Identity.» *Social Identities*: vol. 18, no. 1, January 2012.
Tessler, Mark and Linda L. Hawkins. «The Political Culture of Jews in Tunisia and Morocco.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 2, no. 1, February 1980.
Thomas, Winton. «The Age of Jeremiah in the Light of Recent Archæological Discovery.» *Palestine Exploration Quarterly*: vol. 82, January - April 1950.
Warmser, Meyrav. «Post-Zionism: The Sephardic Question.» *Middle East Quarterly*: Spring 2005, <http://www.meforum.org/707/post-zionism-and-the-sephardi-question>.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 30 April 1954.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 75, no. 12, May 1955.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 24 June 1955.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 76, no. 12, November 1955.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 79, no. 13, May 1957.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 79, no. 23, July 1957.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 80, no. 25, February 1958.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 81, no. 17, June 1958.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 81, no. 21, July 1958.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 82, no. 14, November 1958.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 2 February 1959.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 13 March 1959.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 17 April 1959.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 84, no. 26, February 1960.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 85, no. 13, May 1960.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 85, no. 16, June 1960.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: July 1960.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 87, no. 7, March 1961.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 87, no. 17, 9 June 1961.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 87, no. 22, July 1961.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 88, no. 3, September 1961.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 89, no. 1, February 1962.

«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 89, no. 20, June 1962.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 24 August 1962.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 91, no. 19, June 1963.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 11 March 1963.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 92, no. 7, September 1963.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 93, no. 10, April 1964.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 94, no. 22, January 1965.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: 12 April 1965.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 98, no. 5, September 1966.
«The Wisconsin Jewish Chronicle.» *Newspapers*: vol. 99, no. 1, February 1967.

Theses

Dahan-Kalev, Henriette. «Self Organizing Systems: Wadi Salib and the Black Panthers - Implications on Israeli Society.» (Ph.D Thesis, The Hebrew University in Jerusalem, 1991).

Reports and Websites

<http://arts.elnashra.com/articles-1-14114.html>.

Bard, Mitchell. «The Jews of Iraq.» Jewish Virtual Library: 2013, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/iraqijews.html>.

Black, Edwin. «Jews in Islamic Countries: The Sudden end of Iraqi Jewry.» Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/iraqblack.html>.

Ein-Gil, Ehud and Moshe Machover. «Zionism and Oriental Jews: Dialectic of Exploitation and Co-Optation.» Matzpen (The Socialist Organization in Israel): 10 July 2008, <http://www.matzpen.org/english/2008-07-10/zionism-and-oriental-jews-dialectic-of-exploitation-and-co-optation/#sthash.zyfmhojp.dpuf>.

Farjoun, Emmanuel. «Class Divisions in Israeli Society.» Libcom.org: 14 May 2014, <https://libcom.org/library/class-divisions-israeli-society-emmanuel-farjoun>.

«Jacques Hassoun.» Wikipedia (The Free Encyclopedia), <http://en.wikipedia.org/wiki/Jacques_Hassoun>.

Institute of Jewish Affairs: August 1967.

«Jews in Arab Countries during the Middle East Crisis.» Institute of Jewish Affairs (IJA): July 1967.

«Jews in Arab Countries since the End of the Sixth Day War.» Institute of Jewish Affairs (IJA): August 1967.

Institute of Jewish Affairs: August 1967.

Israel Government Portal, <http://www.altawasul.com/...the.../david+levy.htm>.

Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/>.

«Report on the Work of the Commission Sent Out by the Jewish Territorial Organization under the Auspices of the Governor.» General of Tripoli to Examine the Territory Proposed for a Jewish Settlement in Cyrenaica (London): 1909.

Sher, Hanan. «Facts about Israel.» Information Center (Jerusalem): 1977.

Shohat, Ella. «Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of its Victims.» Social Text: nos. 19-20, Autumn 1988.

<http://www.alarabiya.net/articles/2005/03/25>.

<http://www.alaujairy.com>.

<http://almalafpress.net/?d=143&id=109473>.

<http://www.barakish.net/news>.

<http://www.boshretkhair.com>.

<http://dhamaryemen.maktoobblog.com>.

<http://hassan41.blogspot.com/2011/04/blog-post_2154.html>.

<http://www.helmenaa.com>.

<http//www.justiceforjews.com/Syria.html>.

<http://lasswad.maktoobblog.com>.

<http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=260>.

<http://majdah.maktoob.com>.

<http://www.niqash.org/content>.

<http://www.nobles-news.com>.

<http://www.newsudan.org>.

«Yehouda Shenhav.» Wikipedia (The Free Encyclopedia), <http://en.wikipedia.org/wiki/yehouda_shenhav>.

فهرس

ـ ت ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

ـ ل ـ

- م -

- و -

- ي -